كلية الشريعة - ايت ملول
ⵜⴰⵙⴷⵍⵉⵙⵜ ⵏ ⵛⵛⴰⵔⵉⵄⴰ ⴰⵢⵜ ⵎⵍⵍⵓⵍ
FACULTÉ CHARIAA- AÏT MELLOUL

جامعة ابن زهر - أكادير
UNIVERSITÉ IBN ZOHR - AGADIR

أعمال المؤتمر الدولي الثاني حول:

الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية

الذي نظمته كلية الشريعة بأيت ملول، جامعة ابن زهر - المملكة المغربية

تحت شعار:

الذكاء الاصطناعي

من الاستكشاف والتكييف إلى التمكين والتوظيف

تنسيق كتاب المؤتمر

أ-د. مولاي عبد الله قاسمي

أ-د. أحمد بن إبراهيم زندول

الذكـــــاء الاصطناعـــــي

في العلوم الشرعية والقانونية

عنوان الكتاب: الذكاء الاصـــطناعي من الاســـتكشـــاف والتكييف إلىٰ التمكين والتوظيف

تأليف: أعمال المؤتمر الدولي الثاني حول الذكاء الاصـطناعي في العلوم الشـرعية والقانونية

تنسيق: أ-د. مولاي عبد الله قاسمي - أ-د. أحمد بن إبراهيم زندول

الإشراف العام: أ-د. عبد العزيز أيت المكي (عميد الكلية)

تاريخ الإصدار (ط/1): جمادىٰ الأولىٰ 1447هـ، أكتوبر 2025م

المطبعة: دار العرفان - أكادير

الناشر: مركز معالم للدراسات والبحوث والتكوينات

رقم الإيداع القانوني: 2025MO5127

الترقيم الدولي: 978-978-8589-00-6

كلية الشريعة - أيت ملول

FACULTÉ CHARIAA- AÏT MELLOUL

أعمال المؤتمر الدولي الثاني حول:

الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية

الذي نظمته كلية الشريعة بأيت ملول، جامعة ابن زهر - المملكة المغربية

تحت شعار:

الذكاء الاصطناعي

من الاستكشاف والتكييف

إلى التمكين والتوظيف

29 أكتوبر 2025

تنسيق كتاب المؤتمر

أ-د. مولاي عبد الله قاسمي

أ-د. أحمد بن إبراهيم زندول

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس موضوعات أعمال المؤتمر	ص
تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور عبد العزيز أيت المكي عميد كلية الشريعة بأيت ملول - جامعة ابن زهر	9
تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد محمد سعيد السَّعدي عميد كلية الشريعة، بأكاديمية باشاك شهير للعلوم العربية والإسلامية في إسطنبول	13
تقديم الأستاذة الدكتورة المهندسة ابتسام إبراهيم بيضون أستاذة أصول الدين في الجامعة العالمية في بيروت - لبنان	15
تقديم مدير المؤتمر فضيلة الأستاذ الدكتور مولاي عبد الله قاسمي	17
الجزء الأول **الفقه في عصر الذكاء الاصطناعي: تأصيل، تحليل، وتعليم**	21
المحور الأول: التأصيل الفقهي والاجتهاد في عصر الذكاء الاصطناعي	23
أثر التَّمهير الفقهيّ في توجيه الذَّكاء الاصطناعيّ في الفتوى أ.د. أحمد محمّد سعيد السَّعديّ	25
مركزية فقه الواقع في صناعة الفتوى وأهم التحديات المعاصرة أ.د. سيدي محمد الوردي	53
معايير التعامل مع الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية أ.د فهد بن عبد الرحمن اليحيى	83
تقييم أداء الذكاء الاصطناعي في المقادير الشرعية أ.د. عبد الله محمد سليمان السالم	99
توليد المعرفة الشرعية والقانونية بالذكاء الاصطناعي في الأبحاث ومصير الاجتهاد الإنساني ذ. حمزة الشهبي	119
استثمار الذكار الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي؛ آفاق وتحديات ذ. محمد الحسن وادي الرحمة	143
الذكاء الاصطناعي وأثره في الصناعة الفقهية ذ. الحسين ايت موسى	171
الذكاء الاصطناعي وصناعة الفقه من خلال خصوصية الاستحضار، فوائد ومحاذير ذ. موسى اعدي	197

توظيف تقنيَّات الذَّكاء الاصطناعيِّ في الكشف عن المصلحة الشَّرعيَّة –دراسةٌ نقديةٌ– GEMINI نموذجا ذة. رغد أنس طرابيشي 213

المحور الثاني: حوسبة التراث وتحليل النصوص الشرعية 245

مجالات توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) في تحقيق المخطوطات "المخطوطات الحديثيَّة نموذجًا" د. عبد الله بن محمد السُّحيم 247

التعلم العميق القابل للتفسير XAI، في خدمة علم الحديث: دراسة نظرية نحو التطبيقات العملية ضمن المشروع العالمي لحوسبة التراث العلمي لأمة الإسلام ذ. نور الدين ليلي 299

نمذجة الاستدلال الفقهي: تأصيل وتطبيق: القياس أنموذجا ذ. محمد الصغير 315

الذكاء الاصطناعي وتحليل سياقات النصوص الشرعية: معالم التوظيف وإكراهاته ذ. محمد ابلا 353

المحور الثالث: التطبيقات المعاصرة: التعليم 377

توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز تعليم أصول الفقه في المرحلة الجامعية أ.د أحمد بن سعيد العواجي 379

توظيف الذكاء الاصطناعي في تعلم العلوم الشرعية في المرحلة الجامعية الأولى: دراسة تطبيقية على مقرر حقوق الإنسان في الإسلام. أ-د. علي محمد أسعد 411

الجزء الثاني
من العدالة الرقمية إلى التمويل الإسلامي: أخلاقيات، حوكمة، وملكية فكرية 441

المحور الرابع: الأخلاقيات والحوكمة والملكية الفكرية 443

الذكاء الاصطناعي وتحليل النصوص الشرعية: من مخاطر التضليل إلى أخلاقيات الاستخدام (دراسة تحليلية نقدية) أ-دة. المهندسة ابتسام إبراهيم بيضون 445

الأُطُر الأخلاقية والضوابط الشرعية والقانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي - دراسةٌ وصفيةٌ مقارنة د. عبد المحسن بن سعيد بن حسين الشَّعْشَعِي 465

الإشكاليات الأخلاقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني أ.د عبد الوهاب عبد الله المعمري 513

قضايا حقوق الملكية الفكرية لمخرجات الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي والقانون المقارن د. محمد اغزن 537

المحور الخامس: القانون والعدالة الإلكترونية 589

ضوابط استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي والقانون المغربي د. جابر بن فريد الأنصاري 591

دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية وتعزيز أدوات التحقيق الجنائي دة. سعيدة حليمي 625

الذكاء الاصطناعي وسؤال تسهيل الولوج إلى العدالة
د. عبد اللطيف الحسناوي 649

الذكاء الاصطناعي بين تسريع الإجراءات ودعم القرار القضائي
ذ. محمد الدقيواق 679

المحور السادس: التطبيقات المعاصرة؛ التمويل الإسلامي 703

توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي
ذ. الحسن هلالي 705

العقود الذكية بين التيسير التقني والضوابط الشرعية
ذ: عبد العزيز عزوزي 731

التوصيات الختامية 757

تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور عبد العزيز أيت المكي
عميد كلية الشريعة بأيت ملول - جامعة ابن زهر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من اهتدى بهديه وسار على دربه إلى يوم الدين.

أما بعد:

ففي عصر تتسارع فيه وتيرة التحولات التكنولوجية، لم تعد مسألة دمج الذكاء الاصطناعي (AI) في مختلف المجالات رفاهية، بل أضحى ضرورة ملحة. إن أبحاث هذا المؤتمر تسعى إلى استكشاف وتقييم الأثر العميق والمتزايد للذكاء الاصطناعي على حقول العلوم الشرعية والقانونية، ابتداءً من مرحلة الاستكشاف النظري مروراً بالتكييف المنهجي، وصولاً إلى مرحلة التمكين العملي والتوظيف الفعال لهذه التقنيات. لأن الذكاء الاصطناعي أصبح فاعلًا مركزيًا في بنية المجتمعات الحديثة: من إدارة الاقتصاد إلى تشخيص الأمراض، ومن تنظيم المرور، إلى إنتاج الخطاب الديني والثقافي، والعلمي والقانوني.. وأضحى يستعان به في إصدار الفتاوى والأحكام، ويستشار في اتخاذ القرارات، وفي تدبير الموارد والمؤسسات ... إن قدرة هذه المنظومات على تحليل البيانات، واستيعاب الأنماط، والتعلّم الذاتي، جعلتها تتسلل إلى دوائر كانت حكرًا على الانسان، بل على النخبة من أهل الفكر والعلم والاجتهاد.

لذلك يشهد العالم اليوم تسارعا غير مسبوق في قدرات الذكاء الاصطناعي، لا سيما مع صعود نجم الذكاء الاصطناعي التوليدي والنماذج اللغوية الكبيرة، التي باتت تُحدث تحولات جذرية في مختلف القطاعات. وبينما تتسابق المؤسسات لتبني هذه التقنيات، تقف العلوم الشرعية والنظم القانونية عند مفترق طرق حاسم. فمن جهة، تلوح في الأفق فرص واعدة لتطوير البحث وتحليل النصوص، واستنباط الأحكام، وتيسير الوصول إلى المعرفة الشرعية والنجاعة القانونية. ومن جهة أخرى، تتعاظم التحديات بوتيرة تفوق أحيانا قدرة الأطر التنظيمية والضوابط الأخلاقية على مواكبتها.

إن الفجوة المتسعة بين الإمكانيات الهائلة لهذه التقنيات، وبين بطء استيعابها وتنظيمها في الحقول الشرعية والقانونية، تفرض علينا وقفة تأمل ومبادرة جادة؛ فالقضايا المتعلقة بموثوقية الفتاوى المولَّدة آليا، والتحيز الخوارزمي في تحليل القضايا، ومسؤولية الأنظمة الذكية عن قراراتها، وأثر هذه التحولات على مقاصد

الشريعة وروح القانون، وحماية الخصوصية وضمان العدالة الخوارزمية، لم تعد ترفا فكريا، بل أصبحت ضرورة ملحّة تستوجب استجابات علمية وعملية رصينة.

وانطلاقا من النجاح الكبير والتوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي الأول "الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية" الذي نظمته كلية الشريعة، جامعة ابن زهر يومي **8** و **9** نونبر **2023**، تأتي هذه النسخة الثانية من المؤتمر والمنعقد يوم **29** أكتوبر **2025**، لتنتقل من مرحلة استكشاف الإمكانات إلى مواجهة التحديات بعمق واستبصار.

ويهدف هذا المؤتمر إلى توفير منصة علمية متخصصة تجمع بين خبراء الذكاء الاصطناعي وعلماء الشريعة وفقهاء القانون، لتبادل أحدث الرؤى البحثية، ومناقشة الإشكالات الأخلاقية والتنظيمية الملحة، واستشراف مسارات التطوير المسؤول لهذه التقنيات، بما يعزز العدالة، ويحفظ القيم، ويخدم المقاصد العليا للشريعة والقانون في ظل الثورة الرقمية.

ويتوخى المؤتمر تحقيق الأهداف الآتية:

- **بناء القدرات**: رفع مستوى الوعي والمعرفة بالذكاء الاصطناعي لدى الباحثين والممارسين في الحقول الشرعية والقانونية، وتحفيز الجيل الجديد من الباحثين على الابتكار في هذا المجال.
- **التحديات الأخلاقية والتنظيمية**: رصد الإشكاليات الأخلاقية والفقهية والقانونية المرتبطة بهذه التقنيات، واقتراح ضوابط لمعالجتها.
- التقييم والنقد: إجراء تحليل معمّق لأحدث تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لاسيما التوليدي، في المجالات الشرعية والقانونية، وتقييم آثارها.
- **سد الفجوة**: تعزيز الحوار والتعاون بين المتخصصين في الذكاء الاصطناعي وعلماء الشريعة والقانون، وتشجيع المشاريع البحثية المشتركة.
- **الابتكار والتطوير**: استعراض وتطوير أدوات ونماذج ذكاء اصطناعي تخدم البحث الشرعي، والممارسة القانونية، والعمل القضائي.
- **استشراف المستقبل**: رسم ملامح مستقبل الذكاء الاصطناعي في خدمة الشريعة والقانون، وتقديم توصيات عملية لصناع القرار والمؤسسات الأكاديمية.

وقد تناولت أوراق وأشغال هذا المؤتمر خمسة محاور رئيسية شكلت خارطة طريق للبحث في هذا التقاطع الحيوي:

المحور الأول: التأصيل الفقهي والاجتهاد في عصر الذكاء الاصطناعي

يبحث هذا المحور في كيفية مقاربة الفقه الإسلامي لمستجدات الذكاء الاصطناعي، وتحديد الأحكام الشــرعية المتعلقة بتطبيقاته، والبحث في إمكانية الاســتعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات الاجتهاد والاستنباط الفقهي، وتطوير الأدوات المنهجية التي تضمن دقة وسلامة الفتاوىٰ والأحكام المستنبطة آليًا.

المحور الثاني: حوسبة التراث وتحليل النصوص الشرعية

ركز هذا المحور علىٰ جهود رقمنة وحوســبة التراث الإســلامي الضــخم من كتب الفقه والســنة والأصــول، واســتخدام تقنيات معالجة اللغات الطبيعية (NLP) والتعلم الآلي في تحليل النصوص الشرعية، وفهرستها، واستخراج الأحكام والعلل منها، مما يسهل الوصول إلىٰ المعرفة الشرعية ويسرع عملية البحث والاستدلال.

المحور الثالث: الأخلاقيات والحوكمة والملكية الفكرية

يعد هذا المحور من أهم مرتكزات النقاش، حيث يتناول الضــوابط الأخلاقية لاســتخدام الذكاء الاصــطناعي في الشــأن الشــرعي والقانوني، وضــرورة وضــع أطر للحكامة تضمن الشفافية والمساءلة والعدالة. كما يناقش قضايا الملكية الفكرية وحقوق النشــر المتعلقة بالبيانات الضــخمة والخوارزميات والنواتج المســتخلصــة بالذكاء الاصطناعي.

المحور الرابع: القانون والعدالة الإلكترونية

يســتكشــف هذا المحور تأثير الذكاء الاصــطناعي علىٰ المنظومة القانونية وتطبيقاته في مجال العدالة الإلكترونية .ويشمل ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم، والمساعدة في صياغة العقود والأحكام القانونية، والتنبؤ القضائي، والتحديات القانونية الجديدة التي تفرضها الجرائم السيبرانية والتعاملات الآلية.

المحور الخامس: التطبيقات المعاصرة: التمويل الإسلامي والتعليم

خصــص هذا المحور لدراســة تطبيقات الذكاء الاصــطناعي في قطاع حيوي ومؤثر وهو التمويل الإســلامي. ويناقش كيفية اســتخدام الذكاء الاصــطناعي في تطوير المنتجات المالية المتوافقة مع الشــريعة، إدارة المخاطر، الامتثال الشــرعي (Sharia Compliance)، وتحسين كفاءة الخدمات المالية الإسلامية (FinTech).

لذلك يطيب لي أن أقدم للباحثين والمهتمين وعموم القراء أشــغال هذا المؤتمر العلمي الدولي المتميز الذي شــارك فيه نخبة من المتخصــصــين في العلوم الشــرعية

والقانونية والقضـــائية ... وإني على ثقة بأن الأبحاث التي ســـتجدونها بين دفتي هذا الكتاب ســتســهم بشــكل فاعل في صــياغة خارطة طريق مســتقبلية لاســتخدام الذكاء الاصــطناعي كأداة للنهوض بالعلوم الشــرعية والقانونية، وســتســهم في تعزيز دور المؤسسات الأكاديمية والبحثية في قيادة هذا التحول.

أ-د. عبد العزيز أيت المكي
عميد كلية الشريعة أيت ملول- جامعة ابن زهر

تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد محمد سعيد السَّعدي

عميد كلية الشريعة، بأكاديمية باشاك شهير للعلوم العربية والإسلامية في إسطنبول

الحمد لله وكفىٰ، وسلامٌ علىٰ عباده الَّذين اصطفىٰ، وبعد:

فإنَّ التقدُّم العلميَّ المتسارع، يفرِضُ علىٰ المختصّين بأي مجالٍ علميٍّ أن يواكِبوا هذا التَّسارع، وإذا كان ما لا يتمُّ الواجب إلّا به واجبًا شرعًا، فعلىٰ القائمين علىٰ الدِّراسات الشَّرعيّة وما يتَّصل بها أن يبادروا قبل غيرهم للاستفادة من تطوُّر العلوم والتَّقنية، ويلحقوا بهذا التَّسارع الكبير؛ ذلك أنَّ العلم الشَّرعيَّ واجب، وأمام التَّطوُّر الحاصل اليوم في أدوات العلوم لن يتمَّ هذا الواجب إلّا بمجاراتها، استفادة منها وحكمًا عليها، وقد فرضَ التَّطوُّر الحاصل في دراسات الذَّكاء الاصطناعيّ ومخرجاتِهِ علىٰ الشَّرعيّين النَّظر في تلبيته لاحتياجاتهم المعرفيّة من جانب، والبحث في آثاره الشَّرعيّة من جانب آخر.

واستجابة لأهمّيّة تفعيل الذَّكاء الاصطناعي في الدِّراسات الشَّرعيَّة، لا سيّما الفقهيّة منها، أقامت كلّيّة الشَّريعة بآيت ملول بجامعة ابن زهر في المملكة المغربيَّة مؤتمرها الدَّوليّ الثّاني حول الذَّكاء الاصطناعيّ في العلوم الشَّرعيّة والقانونيّة في موضوع الذَّكاء الاصطناعيّ من الاستكشاف والتَّكييف إلىٰ التَّمكين والتَّوظيف، وذلك يومي **29** و**30** أكتوبر **2025**م.

وقد تناول الجزء الأوَّل: الفقه في عصر الذَّكاء الاصطناعيّ تأصيلًا، وتحليلًا، وتعليمًا، وشمل هذا الجزء ثلاثة محاور توزَّعت عليها خمس عشرة ورقة، تحدَّثت عن التأصيل الفقهي والاجتهاد في عصر الذكاء الاصطناعي، وهو المحور الأوَّل، وقد ناقشت أوراقه قضايا مهمَّة؛ فتحدَّثت عن أثر التَّمهير الفقهيّ في توجيه الذَّكاء الاصطناعيّ في الفتوىٰ، ومركزية فقه الواقع في صناعة الفتوىٰ وأهم التحديات المعاصرة، ومعايير التعامل مع الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية، وتقييم أداء الذكاء الاصطناعي في المقادير الشرعية، وتوليد المعرفة الشرعية والقانونية بالذكاء الاصطناعي في الأبحاث ومصير الاجتهاد الإنساني. وتصدَّت الأوراق الأخرىٰ لاستثمار الذكار الاصطناعي في الاجتهاد المصلحيّ، وأثر الذكاء الاصطناعيّ في الصناعة الفقهية.

أمّا المحور الثاني فقد تطرّق لموضوعات حوسبة التراث وتحليل النُّصوص الشَّرعيّة، وتناول في مجال الدِّراسات الحديثيّة ورقتين: الأولى حول توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات الحديثيَّة، والثانية حول التعلم العميق القابل للتفسير في خدمة علم الحديث. بالإضافة لبحثين يتعلَّقان بالاستنباط الفقهيّ النَّصيّ والاجتهاديّ، الأوَّل حول نمذجة الاستدلال الفقهيّ عن طريق القياس، والثّاني عن الذكاء الاصطناعي وتحليل سياقات النصوص الشرعية.

أمّا المحور الثّالث فقد تخصَّص لمجال التَّعليم حيث تصدّى لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز التَّعليم في المرحلة الجامعية، في مجالَي أصول الفقه وحقوق الإنسان.

وقد أبرزت الأبحاث المشاركة عمق الارتباط بين الأبحاث الشَّرعيّة وأدوات العلم المعاصرة، إذ كانت العلوم الشَّرعيّة نتاج تفاعل العقل المسلم مع النُّصوص الشَّرعيّة من جانب، والواقع المعاش من جانب آخر، وهي معادلة تنسجم من حيث الجملة مع مبادئ العلوم والمعارف، فمصدر المعرفة إمّا أن يكون خبرًا، وأصدق الخبر خبر الخالق، وإمّا أن يكون فرضيّاتٍ يمكن التَّحقُّق منها بالعقل أو التجربة، وتفاعل العقل مع النَّصِّ أورث معرفة أضاف إليها جانب الواقع بُعْدَ التجربة. لذلك أثبتت الأبحاث المشاركة إمكانيّة الاستفادة القصوىٰ من نواتج العلم الحديث في تعزيز وتقويم المعرفة الشَّرعيّة، والأسلوب التَّفكيريّ الَّذي مارسه العقل المسلم قديمًا يتجاوب مع معطيات التَّقنية المعاصرة، ولعلَّ من أمثلة ذلك استجابة مهارات العلوم الشَّرعيّة للانتظام وفق خطواتٍ وإجراءات يمكن برمجتها في الذَّكاء الاصطناعيّ لتُسهِم معطياته في خدمة التَّعليم الشَّرعيّ المعاصر.

والله نسأل أن تكون هذه الأبحاث المعمَّقة مدخلًا لتطويرٍ فعليٍّ في أساليب ومناهج مراكز التَّعليم الشَّرعيِّ ومعاهده، ليثمر قوَّةً في نواتج هذا التَّعليم ومخرجاته.

والحمد لله أوَّلًا وآخِرًا.

تقديم الدكتورة المهندسة ابتسام إبراهيم بيضون

أستاذة أصول الدين في الجامعة العالمية في بيروت - لبنان

الحمد لله وكفىٰ وسلام علىٰ عباده الذين اصطفىٰ، وبعد:

لم يعُد الذكاء الاصطناعي أحلامًا مستقبلية تجول في الخيال، ولا مجرد أداة تقنية تُدار من خلف الشاشات، إنه الانتقال الصامت من الإنسان كصانع للأداة، إلىٰ الأداة الصانعة للأحلام والمؤثّرة في القرار؛ وفي ظل هذا التحوّل الجذري، لم تعد القضية في امتلاك التقنية، بل في امتلاك البصيرة التي تُوجّهها، وتضبط انحيازاتها، وتؤطر مساهماتها داخل حدود الشرع والعدالة والمسؤولية الأخلاقية.

إن ما يثيره الذكاء الاصطناعي من إشكالات اليوم يتجاوز مجرّد مخاوف الخصوصية أو تبعات الأتمتة؛ إنه يمسُّ صُلب المعايير التي بُنيت عليها القيم الأخلاقية والأنظمة القضائية، فكيف نُفرّق بين "التيسير الرقمي" و"التجاوز الشرعي" في العقود الذكية؟ ومتىٰ يُصبح الذكاء الاصطناعي مصدر تضليل بدل أن يكون أداة تحليل؟ إننا لا نُريد لعالمنا أن يُدار بالذكاء الاصطناعي دون أن تُضيئه الحكمة الإنسانية، ولا أن نُسلم مفاتيح العدالة لبرمجيات صمّاء لا تدرك مقاصد الشريعة المنزلة ولا أهداف القوانين العادلة، نحن نريد تكنولوجيا تُسهم في رُقي الإنسان لا في استبعاده أو استعباده، وتمضي بعجلة العدالة لا أن تُفرّغها من بعدها الإنساني، وتُنتج معرفة لا تشوبها شبهة التضليل والتزييف، ولم يعُد من الممكن التعامل مع هذه التحوّلات بوصفها ترفًا معرفيًا، بل علىٰ العاملين في مختلف الحقول العلمية أن يُساهموا في رسم ملامح هذا التحول وصياغة ضوابطه.

من وعيٍ كبير لحجم اللحظة التاريخية، انبثق هذا المؤتمر العلمي الذي تَحمل هذه الصفحات بعضًا من ثماره، جامعًا بين أهل الدين والقانون والفكر، في محاولة جماعية لتأصيل النقاش، لا من موقع الانبهار الأعمىٰ، ولا من خندق الرفض العبثي، بل من زاوية التبصّر المسؤول الذي يرىٰ في التقنية إمكانية حضارية، لكنها محكومة ببوصلة الشرع الحكيم، محدودة بالإطار القانوني السليم، ومشروطة بالقيم الاجتماعية السامية، ومن نفس هذا الوعي العميق نشأ هذا الكتاب، حاملًا بين دفّتيه أعمال مؤتمر علمي جامع، سعىٰ إلىٰ تأصيل النقاش حول الذكاء الاصطناعي انطلاقًا من مقاربات متعددة، تستحضر الرؤية الشرعية، والبصيرة القانونية، والحكمة الأخلاقية. وقد كان الهمّ

المشـترك لهذا الجهد الجماعي هو البحث في سُـبل دمج التقنية ضـمن إطار إنسـاني ضابط، يحمي الإنسان من انحيازات الاستخدام، ويضمن توازنًا بين الكفاءة والعدالة، وبين التقدّم والالتزام، وهو لا يهدف فقط إلى رصد التحديات، بل يسعى أيضًا إلى فتح آفاق البحث في كيفية التوجيه الأخلاقي والقانوني للتقنيات الحديثة.

ختامًا، نأمل أن يشـكّل هذا الإصـدار إضـافة نوعية في النقاش الدائر حول الذكاء الاصـطناعي، وأن يكون مساهمًا في بناء وعي نقدي وفعّال تجاهه، بما يضـمن تحقيق المصلحة، ودرء المفسدة، وحماية مصالح العباد والبلاد، وترسيخ القيم في عالم متغير وسيتغير أكثر فأكثر. **والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل**.

تقديم مدير المؤتمر فضيلة الدكتور مولاي عبد الله قاسمي

أستاذ التعليم العالي بكلية الشريعة أيت ملول – جامعة ابن زهر
متخصص في علوم الحاسوب
وباحث في تقاطعات الذكاء الاصطناعي مع العلوم الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تشهد الإنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين تحولا معرفيا وتقنيا عميقا، تقف في قلبه تقنيات الذكاء الاصطناعي التي باتت تعيد تشكيل بنى المعرفة، وأساليب الإنتاج، وآليات اتخاذ القرار في مختلف مناحي الحياة. ولم تكن العلوم الشرعية والقانونية، بوصفها علوما معيارية غائية تسعى لتنظيم حياة الفرد والمجتمع وتحقيق العدل والمصلحة، بمنأى عن هذا التأثير الجذري. بل إن دخول الذكاء الاصطناعي إلى رحابها يطرح تحديات منهجية، ويفتح في الوقت ذاته آفاقا واعدة لم تكن في متناول الباحثين والممارسين من قبل.

إن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي، القائم على الخوارزميات الاحتمالية والتعلم من البيانات الضخمة، وبين العلوم الشرعية والقانونية، التي تستند إلى أصول استنباط راسخة وقواعد استدلال دقيقة، ليست علاقة توظيف أداتي بسيط، بل هي علاقة جدلية معقدة تثير تساؤلات معرفية ومنهجية عميقة حول طبيعة الاجتهاد، ومفهوم الخبرة، وحدود الإسناد، ومآلات الفتوى والقرار القضائي. فكيف يمكن لآلة لا تملك "قصدا" أو "أهلية" أن تساهم في صناعة حكم شرعي أو قرار قضائي يتوقف عليه مصير إنسان؟ وكيف يمكن الوثوق في مخرجاتها مع ما يعرف بـ "صندوقها الأسود"؟ وما هي الضوابط الأخلاقية والتنظيمية التي تضمن استخداما آمنا ومسؤولا لهذه التقنيات في أقدس ما يملكه المجتمع: دينه وقانونَه؟

من هذا المنطلق، جاء تنظيم "المؤتمر الدولي حول الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية" ليكون منصة علمية رصينة تجمع بين العقول من تخصصات علوم الحاسوب، والفقه وأصوله، والقانون وعلومه، بهدف تفكيك هذه الإشكاليات واستشراف المستقبل. ويضم هذا الكتاب بين دفتيه خلاصة ما قدمه نخبة من الأساتذة

الباحثين والخبراء من دراســـات علمية محكّمة، وقد تم تنظيمها في جزأين رئيســـين يعكسان الأبعاد النظرية والتطبيقية لهذه العلاقة الناشئة:

الجزء الأول: **الفقه في عصر الذكاء الاصطناعي: تأصيل، تحليل، وتعليم**

يغوص هذا الجزء في الأســس المنهجية والنظرية لتوظيف الذكاء الاصــطناعي في الحقل الشــرعي، فيعالج قضــايا **التأصــيل الفقهي والاجتهاد** في ظل المعطيات التقنية الجديدة؛ كأثر التمهير الفقهي في توجيه الخوارزميات، ومركزية فقه الواقع، ومســتقبل الاجتهاد أمام قدرة الآلة علىٰ توليد المعرفة. وينتقل من التنظير إلىٰ **التحليل العميق للنصوص**، عبر استكشاف إمكانات الذكاء الاصطناعي في خدمة التراث المكتوب، من تحقيق المخطوطات الحديثية إلىٰ نمذجة الاســتدلال الفقهي وفهم ســياقات النصــوص آليا. ويُختتم هذا الجزء ببحث دوره الواعد في **تعليم العلوم الشــرعية**، عبر اســتعراض تطبيقاته المبتكرة في تعزيز المناهج الدراسية في المرحلة الجامعية.

الجزء الثاني: **من العدالة الرقمية إلى التمويل الإســـلامي: أخلاقيات، حوكمة، وملكية فكرية**

أما الجزء الثاني، فينتقل إلىٰ اســتعراض الأبعاد التطبيقية والضــوابط الحاكمة لها في طيف واسع يمتد من منظومة **العدالة الرقمية** إلىٰ قطاع **التمويل الإسلامي** .حيث تتناول أبحاثه دور الذكاء الاصــطناعي في دعم القرار القضــائي، وتســهيل الولوج إلىٰ العدالة، ومكافحة الجرائم الإلكترونية. وتحتل القضـــايا **الأخلاقية والتنظيمية** (**الحوكمة**) موقعا مركزيا في هذا الجزء؛ من ضـوابط الاسـتخدام، إلىٰ تحديات **الملكية الفكرية** للمحتوىٰ المولد آليا من منظور إســلامي، وســبل ضــمان الموثوقية في إنتاج المحتوىٰ الدعوي. كما يســتعرض تطبيقاته في تحقيق الامتثال الشــرعي في المعاملات المالية المعاصــرة كالتأمين التكافلي، ويتناول بالتحليل والضبط قضية العقود الذكية.

إن هذا الكتاب بجزأيه – وبما يحتويه من بحوث محكَّمة – لا يدّعي تقديم أجوبة نهائية، بقدر ما يسعىٰ إلىٰ إثارة الأسئلة الكبرىٰ التي يفرضـها الحاضـر، ويستشرف من خلالها الباحثون آفاق المستقبل. وهو دعوة مفتوحة لمزيد من البحث العلمي المشترك بين علماء الشــريعة والقانون من جهة، والمتخصــصــين في علوم الحاســوب والذكاء الاصـطناعي من جهة أخرىٰ، بما يسـهم في بناء مشـروع معرفي متكامل يضـمن للذكاء الاصطناعي أن يكون معينا علىٰ الفهم الصحيح، وخادما لمقاصد الشريعة والعدالة، لا متجاوزا لها.

وفي الختام، لا يســـعني إلا أن أتقدم بجزيل الشـــكر والتقدير لجميع الباحثين المشـــاركين على جهودهم العلمية القيمة، وللســـادة المحكمين، وللجان العلمية والتنظيمية التي عملت دؤوبا لإنجاح هذا المؤتمر، ســـائلا المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يكون منارة تضـيء **الدرب** للباحثين والمهتمين في هذا المجال الحيوي.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

الجزء الأول

الفقه في عصر الذكاء الاصطناعي: تأصيـــل، تحليـــل، وتعليـــم

المحور الأول

التأصيل الفقهي والاجتهاد

في عصر الذكاء الاصطناعي

أثر التَّمهير الفقهيّ في توجيه الذَّكاء الاصطناعيّ في الفتوى

أ.د. أحمد محمّد سعيد السَّعديّ
عميد كلية الشريعة، بأكاديمية باشاك شهير للعلوم العربية والإسلامية في إسطنبول

ملخص

يتحدَّث المقال عن أهمّيّة التمهير الفقهيّ في ترشيد الفتوىٰ الصّادرة عن الذّكاء الصّناعيّ، ولذا ينطلق من تحديد المقصود بالتَّمهير الفقهيّ، وأهمّيّة تحديد إجراءات تراتبيّة لكلِّ أداء فقهيٍّ في مجالات التَّصوير والتَّدليل والتَّحليل والتَّنزيل...، ثمَّ يتناول إمكانية الاستفادة من الذَّكاء الصّناعيِ في إنتاج الفتوىٰ، ومدىٰ إمكانيّة الاعتماد علىٰ الذَّكاء الاصطناعيِ في الحكم علىٰ المسائل الفقهيّة سواء كانت مبحوثة أم نوازل معاصرة.

إنَّ رسم خطوات الأداء الفقهيّ، وبرمجة الذَّكاء الاصطناعيِ علىٰ أساسِها، وتحديد أهمِّ المهارات الَّتي يتعامل بها الفقيه عند إنتاجه للفتوىٰ، كفيلٌ بتقييد الذَّكاء الاصطناعيّ بضوابط الفتوىٰ، ويمكن ابتداءً استفادة المشتغلين بالفقه، من مراحل الأداء الفقهيّ، وعرض المعلومات مرتَّبةً وفق إجراءات المهارات الفقهيّة المختلفة، تيسيرًا لسرعة الفتوىٰ، ودقَّتِها، ثمَّ يمكن اختبار نواتج الذَّكاء الاصطناعيّ المنضبط بالمهارات الفقهيّة اللّازمة لإصدار الفتوىٰ، لتحديد إمكانيّة الاعتماد عليه فيها.

سيواجه المشروع جملةً من العقبات من أهمِّها اختلاف الفقهاء في قواعدهم الأصوليّة الَّتي سيتمُّ تحديد الحكم أو الترجيح بين الأحكام بناء عليها، ولا شكَّ أنَّ برمجة الذَّكاء الاصطناعيّ بمهارات مختلف العلوم الشرعيّة الَّتي يحتاجها الفقيه كمهارات علم الحديث يساعِدُ علىٰ معطيات أكثر دِقَّة، ويمكن أن يكون تعامل الذَّكاء الاصطناعيِّ مع هذه المهارات معينًا في التَّرجيح حتّىٰ في آليّات إثبات الحكم.

إنَّ المشروع المقترح لا يعني أبدًا إمكانيّة الاستغناء عن الجهد البشريّ في صناعة الفتوىٰ، لكنَّه يمكن أن يشكِّل مساعِدًا حقيقيًّا علىٰ تقريب وجهات النَّظر وتقليل الاختلاف، واختصار الوقت والجهد من قبل علماء الفقه ومراكز الفتوىٰ، وأن يُسْهِمَ في تحسين مخرجات مراكز التَّعليم الشَّرعيِّ أيضًا.

مقدمة:

شاع مؤخَّرًا في الدِّراسات الشَّرعيّة الحديث عن المهارات الفقهيّة، في وقتٍ شاع فيه الحديث عن الذّكاء الاصطناعيّ في الدِّراسات التِّقنيّة، ويمكننا الاستفادة من فنِّ التَّمهير الفقهيّ، إلىٰ جانب معطيات الذَّكاء الاصطناعيّ، للمساعدة في الإفتاء الشَّرعيّ تسهيلًا علىٰ المفتي والمستفتي من جانب، وضبطًا للفتوىٰ الفقهيّة من جانب آخر، أي أنَّ الاستفادة من المهارات الفقهيّة في برمجة تطبيق ذَكاء اصطناعيّ متخصِّصٍ في المجال الفقهيّ، سيسهِّل علىٰ الفقيه: الاجتهاد، وعلىٰ المهتمّين بقضيّة الفتوىٰ الشَّرعيّة: ضَبط الاجتهاد الفقهيّ، وإصدار الفتاوىٰ، عن طريق اختبارها، وموازنتها بنتائج البحث المستفاد من التَّطبيق الذَّكيّ.

أهمّيّة البحث: تأتي أهمّيَّة البحث أوَّلًا من جهة جِدَّتِه، فهو يبحث في الاستفادة من معطياتِ فنَّينِ علميّين جديدين من مجالين مختلفين، مجال الفقه الإسلاميّ، ومجال التَّقانة والحاسوب. وهو يحقِّق بذلك، ثانيًا، الاستفادة من التَّكامل المعرفيّ بين العلوم المختلفة، العلوم الدّينيّة والتَّربويَّة والتِّقنيّة، ليعكس الرُّؤية الإسلاميّة في الموقف من المعرفة، حيث مصادر المعرفة في الإسلام تتعاضد بين نقل وعقل، بين مناهج مصادر المعرفة من ثبوت الخبر إلىٰ البرهان العقليّ ومرجعيّة التَّجربة العلميّة الموثَّقة. ثم من جهة تلبيته لحاجةٍ ماسَّة لدىٰ المسلمين جميعًا لمعرفة حكم الله في المسائل لا سيَّما النّوازل المعاصرة، ولانتشار الفتوىٰ اليوم مع تعقيد الحوادث وكثرة المدَّعين والفضاء المفتوح لكلِّ من أراد الحديث في هذا الجانب المهمِّ ثالثًا. بالإضافة إلىٰ كثرة المستجدّات، مِمّا جعل دراستها من قبل المختصّين تحتاج لوقتٍ يفتقده كثيرون لطبيعة العصر، وتسارع البحوث في الذّكاء الاصطناعيّ مِمّا يجعله مصدرًا مهمًّا للمعرفة لدىٰ كثير من الأجيال المسلمة النَّاشئة دون أن يكون منضبطًا بضوابط من وظيفة الأصوليِّين والفقهاء أن يبيّنوها.

إشكاليَّة البحثِ: تتلخَّص إشكاليّة البحث في سؤال هو:

أوَّلًا: ما الَّذي يُمكن أن يُقدِّمه التَّمهير الفقهيُّ للمساعدة في اختيار وتدريب خوارزميّات الذّكاء الاصطناعيّ المنتج للفتوىٰ الشَّرعيّة الصَّحيحة؟

ثانيًا: ما الَّذي يُمكن أن يُقدِّمه للذكاء الاصطناعيّ كي يساعد الفقيه علىٰ إنتاج الفتوىٰ وتقويمها؟

ويتفرَّعُ عن هذا السُّؤالِ أسئلة البحثِ؛ مِنْ مثْلِ: ما التَّمهير؟ وما المقصود بخوارزميّات الذَّكاء الاصطناعيّ؟ وما أنواع المهارات وأهميّتها في إنتاج الفتوىٰ وصحَّتها وتقويمها؟ وما أنواع الذَّكاء الاصطناعيّ وأيُّها المفيد للفقه والإفتاء؟ وكيف تسهم إجراءات المهارات الفقهيّة الأساسيّة في اختيار خوارزميات تطبيق ذكيٍّ متخصِّصٍ في الجانب الشَّرعيِّ؟ وما الفوائد المتوقَّعة وما التَّحدّيات الَّتي قد تواجه ذلك؟

أي أنَّ البحث سيتصدّىٰ ـــ بالدَّرجة الأولىٰ ـــ لما يمكن أن يقدِّمَهُ التَّمهير الفقهيُّ لتطبيقات الذَّكاء الاصطناعيّ في خدمة الفتوىٰ الفقهيَّة.

أهداف البحث: غرض البحث بيان ضرورة ضبط تطبيقات الذَّكاء الاصطناعيّ الَّتي يمكن الاستفادة منها في الفتوىٰ بأصول الفتوىٰ وقواعد علمَي الأصول والفقه، وتقديم مساعدة للمهتمّين في هذا المجال بالاستفادة من فنِّ المهارات الفقهيَّة، وبناء علىٰ ذلك فهو يهدف إلىٰ:

1- بيان مفهوم التَّمهير الفقهيّ، وضرورته في تدريب المشتغلين في الفقه علىٰ إتقان الجوانب المتعلِّقة بالفتوىٰ الشَّرعيّة.

2- بيان مفهوم الذَّكاء الاصطناعيّ، وخوارزميّاته التي تنتج مُخْرجاتِهِ.

3- توضيح العلاقة بين إجراءات المهارات الفقهيَّة، وخوارزميّات الذَّكاء الاصطناعيّ المناسبة لإنتاج الفتوىٰ.

4- رَصْدُ فوائد ربط الذَّكاء الاصطناعيّ بالتَّمهير الفقهيّ، والمحترزات والتَّحدّيات والنتائج المتوقَّعة.

ما يضيفه البحث: كُتِبَ الكثير عن الذَّكاء الاصطناعيّ من حيث مفهومه وأهمّيّته، كما كُتِبَت كُتبٌ ومقالاتٌ مختلفة في التَّمهير الفقهيِّ، وعُقدت مؤتمرات وندواتٌ للحديث عن أثر الذَّكاء الصّناعيّ في صناعة الفتوىٰ، المحفِّزات والمخاطر، غير أنَّ الاستفادة من إجراءات المهارات الفقهيّة في صناعة نموذجٍ (model) يَعتمد علىٰ مجالين من مجالات الذّكاء الاصطناعيّ: معالجة اللُّغات الطَّبيعيّة (NLP)، والنُّظُم الخبيرة (ES)، في حدود بحثي لم يُعالج بعد، وبالتالي سيكون ذلك جانبًا بحثيًّا إضافيًّا للبحوث المتعلِّقة بالعلاقة بين الفقه والذَّكاء الاصطناعيّ.

حدود البحث: لا شكَّ بأنَّ المهارات الفقهيَّة والأصوليّة المُشكِّلة للملكة الفقهيَّة كثيرة، وفنُّ التَّمهير الفقهيّ مجاله وتطبيقاته واسعة، ما سيتحدَّث عنه البحث هو مفهوم

المهارة الفقهيّة وأهم أنواعها، وعلاقة إجراءاتها وتراتبيّتها بصــناعة الفتوىٰ، وبالتّالي أثر ذلك في تعليم خوارزميّات الذّكاء الاصــطناعيّ الموجَّه لإنتاج الفتوىٰ لتتحول لنموذجٍ يســاعد في الجانب الفقهيِ عمومًا، والفتوىٰ خصــوصًــا، وبالأخصِّ من جهة ضــبط الفتوىٰ، دون تفصــيل في مفهوم الخوارزميّات وأنواعها ومجالات الذَّكاء الاصــطناعيّ مِمّا لا يتعلَّق بشكلٍ مباشِرٍ في صناعة هذا النَّموذجِ.

منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصــفيّ التَّحليليّ، وفي جانبٍ منه المنهج التَّجريبيّ، عبر اختبار بعض تطبيقات الذَّكاء الاصطناعيّ ومخرجاتها في الجانب الفقهيّ ــــ عمومًا ــــ والفتوىٰ خصوصًا، مع الاستفادة من خبراء الذَّكاء الاصطناعيّ في فهم الآليّات المعينة لتدريب الخوارزميّات عن طريق إجراءات المهارات الفقهيّة الرَّئيسة.

خطَّة البحث: قُسِــمَ البحث علىٰ مقدِّمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، علىٰ النَّحو الآتي:

مقدِّمة

المبحث الأوَّل ـ مفهوم التَّمهير الفقهيّ، وأنواع المهارات الفقهيَة.

المبحث الثّاني ـ مفهوم الذَّكاء الاصطناعيّ، وأنواعه، وخوارزميّاته.

المبحث الثّالث ـ علاقة الذّكاء الاصطناعيّ بالمجال الفقهيّ.

خاتمة.

والله نسأل القبول، وله الحمد أوَّلًا وآخِرًا.

المبحث الأول: مفهوم التّمهير الفقهيّ، وأنواع المهارات الفقهيّة

المطلب الأول: تعريف المهارة الفقهيّة، ومفهوم إجراءاتها

المهارة لغة: الإتقان والحِذقُ، قال في تاج العروس: "والماهِر: الحاذقُ بكلّ عملٍ"[1]، ومن تعريفاتها عند التَّربويِّين: القدرة على القيام بعملٍ ما بشكل يحدِّده مقياس مطوَّرٌ لهذا الغرض، وذلك على أساس من الفهم والسُّرعة والدِّقَّة[2].

والتَّمهير تفعيلٌ من المهارة، قال الرَّضيّ: ويجيء بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه، نحو قوله "سبحان الَّذي ضَوَّأ الأضواءَ، وكوَّف الكوفة، وبصَّر البصرة"، أي: جعلها أضواء، وكوفة، وبصْرةً[3]. ومنه دوَّنَ الدَّواوينَ، وقوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ**﴾ [يوسف: 70]. فالتَّمهير من جهة اللُّغةِ: جَعْلُ شيءٍ مهارةً، أي تحويل عملٍ ما إلى مهارة.

ولمّا كان للفقيه جملةُ أعمالٍ يقوم بها، من مثل تصوُّرِ المسألةِ، واستنباط حكم لها من مصادر التَّشريع، كان تحويل كلِّ عملٍ من أعماله إلى مهارةٍ يُدرَّبُ عليها: تمهيرًا فقهيًّا.

وقد عرَّف القائمون على مسرد المهارات الفقهيّةِ المهارةَ الفقهيَّةَ بأنَّها: (أدوات ذهنيّة عمليّة، توصل إلى إحكام الصّناعة الفِقهيّة، يمكن تقسيمها إلى خطوات والتَّدرُّب عليها، وقياسها)[4]. ولعلَّ الأولى تعريفها بأنَّها: أداء فقهيٌّ مُتْقن، وَفْقَ إجراءاتٍ محدَّدة، تحليلًا للنُّصوص، أو تصوُّرًا للوقائع المحكوم عليها، أو استدلالًا لها، لتنزيل الأحكام عليها.

1- الزَّبيديّ، مُحمَّد بن مُحمَّد بن عبد الرَّزّاق المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، 2001م، مادّة مهر.

2- الدّاية، مُحمَّد رضوان، جمل، مُحمَّد جهاد، اللُّغة العربيّة ومهاراتها في المستوى الجامعيّ، دار الكتاب الجامعيّ، 2004م، ص 15.

3- الأستراباذيّ، الرَّضيّ، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1975، 95/1.

4- الشَّيخ، عبد الله بن وكيل، المزينيّ خالد، مسرد المهارات الفِقهيّة، مؤسَّسة رسوخ، الرّياض، 2018م، ص 26. وينظر: أوهاب، نذير مُحمَّد الطّيب، مهارة التَّفريق بين المسائل الفِقهيّة: مفهومها، خطواتها، ومثارات الغلط فيها / دراسة تطبيقيّة، وذلك في مجلَّة الدِّراسات الإسلاميّة، المجلّد الثّلاثين، العدد الثّاني، 1439 هـ = 2018م. ص: 11.

فلدينا أداء الفقيه المتقن، نريد أن نرصـــد خطواته، في التَّحليل أو التَّصـــوُّر أو الاستدلال أو التَّنزيل[1].

أمّا إجراءات المهارة الفقهيَّة فهي: مجموعة خطواتٍ محدَّدة، تتمثَّل في مراحل تدريجيّة، مرتَّبة ومتتابعة، تهدف إلىٰ بناء المهارة[2].

ومن أمثلة ذلك مهارة التَّقعيد الفقهيّ، وإجراءاتها علىٰ التَّرتيب وفق نصٍّ درسته من كتاب تحصين المآخذ للغزاليِّ ـ رحمه الله ـ هي:

- ذكر المسألة الفقهيّة محلّ البحث.
- القياس علىٰ مسألة مشابهةٍ فيها المناط نفسه.
- التَّعليل بالمناط المشترك.
- التَّقعيد بناءً علىٰ المناط.
- إثبات العلَّة الَّتي قامت عليها القاعدة بمسلك صحيح (السَّبر والتَّقسيم).
- تحصين العلَّة من النَّقض، وإثبات كلّيّة القاعدة.
- تثبيت القاعدة[3].

المطلب الثّاني ـ أنواع المهارات الفقهيّة

ثَمَّ تقسيماتٌ مختلفة للمهارات الفقهيَّة[4]، غير أنَّنا لو سرنا مع أعمال الفقيه ـ وهو ما يهمُّنا هنا ـــ فيمكننا تحديد أهمَّ المهارات التي يحتاجها للاستنباط والفتوىٰ، والفقيه المعاصر يقوم بأحد عملين:

إمّا يحكم علىٰ نازلة، أو ينقل حكم مسألة قديمة. وفي الحكم علىٰ النَّوازل يستدلُّ بالأدلة الشَّرعيّة (التَّدليل)، أو بالقواعد العامّة (التَّقعيد). وحين ينقل قول المتقدّمين، إمّا أن ينقل قولَ مذهب من المذاهب، فهو هنا يحتاج لفهم نصوصه، ومعرفة اصطلاحاته،

1- السَّعديّ، أحمد محمّد سعيد، المهارات الفقهيَّة ـــ تأصيل وتطبيق، دار طيبة، بيروت، (ط/1) = 2024، ص 28.

2- مهارة التَّفريق بين المسائل الفِقهيّة، مرجع سابق، ص54، وينظر كتابي المهارات الفقهيّة ـــ تأصيل وتطبيق، ص 29.

3- السَّـعديّ، أحمد محمّد سـعيد، التَّمهير الفقهيّ ـــ مهارة التَّقعيد الفقهيّ نموذجًا، مقال في مجلَّة المرقاة للدِّراسات والبحوث الإسلاميّة، إسطنبول، السَّنة السادسة، المجلَّد العاشر، حزيران 2023م، ص 68.

4- تحدَّثت عن ذلك بتوسُّع في كتابي المهارات الفقهيّة ـ تأصيل وتطبيق، 32 ـ 44.

وامتلاك القدرة علىٰ البحث في مراجعه، وتفكيك عباراتها (التَّحليل). أو يذكر الرّاجح من أقوال المذاهب (التَّرجيح).

وهو في كلِّ ذلك يحتاج لمعرفة الواقعة سواء في النَّوازل، أو في المسائل القديمة (التَّصوير)، ومعرفة مناط الحكم فيها بتحديد علَّة الحكم من الدليل (التَّعليل) والتَّأكُّد من وجود العلّة هذه في الفرع المحكوم عليه (التَّنزيل).

وبناء علىٰ ذلك نحن أمام ثلاثة مستويات من المهارات:

المهارات الأساسيّة، وهي سبع: التَّدليل والتَّقعيد والتَّحليل والتَّرجيح والتَّصوير والتَّعليل والتَّنزيل.

المهارات الفرعيّة، من مثل التَّقصيد، وتحديد نوع الدِّلالة، والسَّبر والتَّقسيم، وتحقيق المناط.

المهارات الخادمة، من مثل التَّقسيم، والتَّمييز بين الحقائق، والاستقراء، والتَّحليل الجزئيّ.

المطلب الثّالث: غايات التَّمهير الفقهيّ، وأثره في ضبط الفتوى

يتحدَّث بعض الباحثين عن مئاتِ الآلاف من المسائل الفقهيَّة، ولا يمكن لإنسانٍ أن يحفظ هذه المسائل وأدلتها والخلاف فيها والرَّاجح من الخلاف، ولذا كان لا بدَّ من الانتقال من التَّلقين والحفظ إلىٰ التَّدريب والفهم، أي من المعرفة إلىٰ المهارة، بالإضافة لذلك فإنَّ حِفْظَ المسائِلِ لا يصنع عالمًا أو فقيهًا، لا سيَّما في أيّامنا هذه حيث كَثُرتِ النَّوازِل، وأصبح طالبُ العلم بحاجة لملَكةٍ فقهيَّةٍ للحكم علىٰ المستجدّات، والتَّدرُّبُ علىٰ المهارات الفقهيّة يورِثُ هذه الملَكةَ، ثُمَّ إنَّ التَّدرُّب علىٰ المهارات يُحسِّنُ من مستوىٰ طلبة العلم، ويُعطيهم القدرة علىٰ البحث والتَّصحيح والحكم علىٰ الفتاوىٰ من خلال موازنة ما يقدِّمه المفتي مع ما تدرَّبوا عليه، قبل أن يتعرَّفوا تفاصيل المسألة.

وقد أشار لجملة هذه الفوائد د. أوهاب، حين قال: (إنَّ إعطاء المهارة الفِقهيّة حقَّها من الجدّيّة في الدَّرس الفِقهيّ، والسُّلوكَ بها مناهجَ وطرقَ تدريس حديثة، قَمِنٌ ببناء الملكة الفِقهيّة لطُلّابنا، جدير بالإسهام في تخرّج فقيه النَّفس ـ وهي من أَنْفَسِ صفات علماء الشَّريعة علىٰ حدِّ وصْفِ الإمام الجوينيّ ـ الَّذي يمتلك قوة الفهم بالجمع

والتَّفريق، والتَّشــبيه والتَّنظير، والتَّصــحيح والإفســاد، والنَّقل والتَّخريج، والاســتقراء والاستدلال، والتَّدرُّب علىٰ مآخذ الظنون في مجال الأحكام، حتّىٰ يحوزَ الصَّنعة)[1].

وفي دراســـة أجراها أحد الباحثين ظهر اتِّفاق غالب العلماء علىٰ أهمّيّة المهارات الفِقهيّة كلِّها للمجتهد في الشَّــريعة[2]، وقد أظهرت نتائج الدِّراســـة مدىٰ الاســتفادة من المهارات الفِقهيّة والأصوليّة المصوغة حديثًا في مقياس شروط المجتهد المعاصر[3].

وجاءت عبارات بعضــهم في أهمّيّتها علىٰ النَّحو الآتي: (هذه هي مهارات الاجتهاد الَّتي إن امتلكها الفقيه فهو المجتهد بحقٍّ؛ إذ بها يتحقَّق الحصـــول علىٰ مدرك الحكم الشَّرعيّ وتنزيله)[4].

ولمّا كانت المهارات الفقهيَّة مفصَّــلةً في إجراءات تراتبيّة، وكانت معيارًا للخطوات الواجب اتِّخاذها عند أداء عمل فقهيٍّ كالاســتنباط والاســتدلال والإفتاء، كان الاحتكام إلىٰ خطواتها وترتيب إجراءاتها عملًا ضروريًّا في صحَّة الطَّريق إلىٰ الفتوىٰ، واكتشاف مكامن الخطأ في عمليّات الاستنباط والاستدلال والتَّعليل الّتي قد يقع فيها الفقيه خلال عمليّة الاجتهاد الهادفة إلىٰ إصدار الحكم فيما يصطلَحُ عليه شرعًا بالفتوىٰ.

المبحث الثاني: مفهوم الذّكاء الاصطناعي، وأنواعه، وخوارزميّاته

المطلب الأول: تعريف الذَّكاء الاصطناعي، والذَّكاء الاصطناعيّ المولَّد

يُعرِّف المعجم الموحَّد لمصطلحات تقانة المعلومات مصطلَحَ الذَّكاء الاصطناعيّ (أو الذَّكاء الصُّنعيّ)[5] بأنَّه: ميدان المعلوميّات المتطوِّرة الَّذي يحاول حلَّ بعض المشاكل علىٰ أساس محاكاة الذَّكاء البشريّ[6].

1- مهارة التَّفريق بين المسائل الفِقهيّة، مرجع سابق، ص 2 ـ 3.

2- يُنظر: مقياس شروط المجتهد المعاصر، مرجع سابق، ص229.

3- نفسه، ص 290.

4- نفسه، ص 250، وينظر كتابي: المهارات الفقهيّة ـ تأصيل وتطبيق ص 43.

5- تســتعمل الجمعية العلمية الســورية للمعلوماتية مصــطلح الذَّكاء الصُّــنعيّ، ينظر: معجم مصــطلحات المعلوماتيّة، الجمعيّة العلميّة السّــوريّة للمعلوماتيّة، ط1 =2000م، ص 24، مســرد مصـطلحات المعلوماتيّة د. نزار الحافظ، 2007م، ص 4.

6- المنظَّمة العربيَّة للتَّربية والثَّقافة والعلوم، مكتب تنسـيق التَّعريب، سـلسـلة المعاجم الموحَّدة رقم 36، عام 2011م، رقم المصطلح 103 ص 12.

وفي معجم الكيلانيّ (قدرة الحاسب على أداء بعض الأعمال الَّتي تقترن بالمفهوميّة البشريّة، مثل القدرات الإنسانيّة للتَّعلُّم واتِّخاذ القرارات)[1].

ويمكن تعريف الذَّكاء الاصـــطناعيِّ باعتباره عِلْمًا بأنَّه: (العلم الّذي يهتمُّ بِجَعْلِ الأنظمة الإلكترونيّة ذاتَ ذكاءٍ مشـــابهٍ للذَّكاء الإنســـانيِّ، بما يمكِّن الأنظمة من التَّفكير واتِّخاذ قرارات، والعمل وفقًا لها، بشكل يتناسب مع طبيعة المهامِّ المحدَّدة لها)[2].

ومن المعلوم أنَّ الذَّكاء البشـريّ يعتمد على أمرين: البيانات الَّتي تأتيه عبر الحواسِّ المختلفة، والخلايا العصـبيّة الَّتي تعمل معًا لمعالجة هذه البيانات وتحليلها، ولذا يلزم للذَّكاء الاصـــطناعيِّ بيانات تشـــبه تلك الَّتي يتلقّاها البشـــر، ووحدات معالجة لهذه البيانات.

أمّا البيانات فيمكن جمعها من مصادر مختلفة، منها المحتوى الَّذي ينشئه الإنسان نفســه، أمّا ما يقابل الخلايا العصـبيّة فهناك حاجة لأنظمة ذاتيَّة تسـتخلص المعاني من البيانات. بعد ذلك، يُمكن للذَّكاء الاصـــطناعيّ تطبيق تلك المعرفة لحل المشـــكلات الجديدة بطرقٍ تشبه الدِّماغ البشريّ.

(إنَّ شبكات التَّعليم العميق العصبونيّة تشكِّل جوهر تقنيّات الذَّكاء الاصطناعيّ. إنَّها تحاكي المعالجة الَّتي تحدث في الدِّماغ البشـــريّ. يحتوي الدِّماغ على ملايين الخلايا العصبيّة الَّتي تعمل معًا لمعالجة المعلومات وتحليلها. تستخدم شبكات التَّعليم العميق العصـبونيّة خلايا عصبيّة اصـطناعيّة تعالج المعلومات معًا. تسـتخدم كلُّ خليّة عصـبيّة اصـطناعيّة، أو عقدة، عمليّات حسـابيّة رياضـيّة لمعالجة المعلومات وحلِّ المشـكلات المعقَّدة. يُمكن لنهج التَّعليم العميق هذا حلُّ المشـــكلات أو أتمتة المهامِّ الَّتي تتطلَّب عادةً ذكاءً بشريًّا.

يُمكنك تطوير تقنيات ذكاء اصـــطناعيّ مختلفة من خلال تدريب شـــبكات التَّعليم العميق العصبونيّة بطرق مختلفة)[3].

1- الكيلانيّ، تيسير ومازن، معجم الكيلانيّ لمصطلحات الحاسب الإلكترونيّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2/**1996**م، ص **25**.

2- شـــحاته، نشـــوى رفعت، توظيف تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي في العملية التعليمية، كلية التربية، جامعة دمياط، مجلة الجمعيّة المصريّة للكمبيوتر التَّعليميّ، المجلَّد العاشر، العدد الثاني، ديسمبر **2022**م، ص **205**.

3- مقال ما هو الذكاء الاصطناعي (AI)؟ في موقع أمازون ويب سيرفيس (aws)، على الرّابط الآتي: https://aws.amazon.com/ar/what-is/artificial-intelligence/.

أمّا الذَّكاء الاصطناعيّ المولّد فهو أحد أنواع الذَّكاء الاصطناعيّ الَّذي يمكنه إنشاء محتوىٰ جديد وأفكار مبتكرة[1]. يمثِّلُ الذَّكاء الاصطناعيّ المولّد الخطوة التّالية في الذَّكاء الاصطناعيّ. إذ يُمكن تدريبُه علىٰ تعلُّم اللُّغة البشريَّة، أو أيِّ موضوع معقَّد. وهو يعيد استخدام بيانات التَّدريب لحلِّ المشكلات الجديدة[2]. وفي المجال الفقهيّ يُمكنه تعلُّم اللُّغة العربيّة أوَّلًا، ثُمَّ النُّصوص الشَّرعيَّة ثانيًا، ثُمَّ يبني علىٰ أساسها إصدار أحكام شرعيَّة بالاستفادة من أدوات الاستنباط الأصوليّ. ولسنا الآن بصدد الحديث عن نسبة صحَّة استنباطاته، فمكان ذلك في مطالب قادمة، إنَّما المقصود ـ هنا ـ بيان أثر هذا النَّوع من الذَّكاء علىٰ ما نحن بصدده.

ومن أمثلة تطبيقات الذَّكاء الاصطناعيّ المولّد، التَّطبيق المشهور: شات جي بي تي (ChatGPT)، وتطبيق جوجل الجديد: جي ميناي (Gemini)، وقد اختبرت هذا التَّطبيق بتوجيه سؤال البحث له فأجاب جوابًا أعطىٰ به فكرة جيّدة عن المقصود، وستأتي الإشارة لذلك إن شاء الله.

ومن أهمِّ فوائد الذّكاء الاصطناعيّ المولِّد: تسريع البحوث، وتلخيص المحتوىٰ، وتحديد مسارات الحلول المتعددة، وإنشاء وثائق مفصَّلة من الملاحظات البحثية. وبذلك فهو يخدم البحث الفقهيَّ إذا أمكن ضبطه علىٰ نحو علميٍّ موثَّق، ويُسرِّع وصول طالب العلم إلىٰ الفتوىٰ المناسبة.

المطلب الثاني: مفهوم الخوارزميّات، والنَّماذج الذّكيّة

يتوسَّل الذَّكاء الاصطناعيُّ لتقديم نتائجه الذَّكيَّة بجملة خوارزميّاتٍ تُشكِّل مادَّة برمَجتِهِ.

وتُعرَّف الخوارزميَّة بأنَّها: (مجموعة الخطوات أو التَّعليمات المرتَّبة لتنفيذ عمليّات حسابيّة أو منطقيّة أو غيرها بشكل تتابعيٍّ متسلسل ومنظَّم.

أي أنَّ أيَّ خوارزميّة تتكوَّن من خطوات مرتَّبة، بعضها إثر بعض، وكلّ خطوة تُعدُّ بنفسها وحدة من وحدات البناء الكامل للخوارزميّة)[3].

1- مقال ما المقصود بالذكاء الاصطناعي المولّد؟ موقع أمازون ويب سرفيس (aws)، علىٰ الرّابط الآتي: https: //aws.amazon.com/ar/what-is/generative-ai.

2- نفسه.

3- منصور، عوض؛ حلالشة، قاسم. المرجع الشامل في برمجة بيسك، ط **1**، مكتبة البشائر للنَّشر والتَّوزيع، عمّان، **1992**م.

ومن تعريفاتِها: (مجموعة من الخطوات المتتالية تطبَّقُ علىٰ مجموعة من البيانات لأداء مهمَّةٍ معيَّنة، أو طريقة روتينيّة للقيام بعملٍ ما، أو طريقة عمل إجرائيّة منظَّمة الخطوات، وتطبَّق في المواقف المشابهة)[1].

ومفهوم الخوارزميّة هذا يُذكِّرنا بالمهارات الفقهيَّة، لأنَّ الإجراءات التَّراتبيّة تشكِّل جوهر الخوارزميّة، وهي جوهر المهارة أيضًا. فالمهارة هي القيام بالعمل بسرعة ودقَّة وإتقان. وغالبًا ما يرتبط هذا العمل بخوارزميّة تحدِّد أسلوب العمل وإجراءاتِهِ، وبالتّالي فإنَّ أيَّ عملٍ، وأداء الفقيه من ذلك بلا ريب، يقوم علىٰ خوارزميّة يسير عليها، وحين ترسم هذه الخوارزميّة الطَّريقَ الأقصر والأدقَّ للأداء، فإنَّ السَّير وفق هذه الخوارزميّة هو المقصود بالمهارة في هذا الأداء.

وهذه الخوارزميّات هي الَّتي تُدرَّب في أنظمة وتطبيقات الذَّكاء الاصطناعيّ، وإذا ما دُرِّبت يُصطلَحُ علىٰ تسميتها بالنَّموذج، فإذا كانت خوارزميّة الذَّكاء الاصطناعيّ (مجموعة التَّعليمات الَّتي تُحدِّد كيفيّة تنفيذ مهمّة حسابيّة)، فإنَّ (نموذج الذَّكاء الاصطناعيّ هو التَّمثيل المُكتَسَب النّاتج عن تطبيق الخوارزميّة علىٰ بيانات التَّدريب)[2].

علىٰ سبيل المثال نحتاج لتعليم التَّطبيق التَّمييز بين الإنسان والحيوان، نحتاج لنموذج يُصنِّف الصّور، هناك خوارزميَّة عبارة عن شبكة عصبيّة، هذه الشَّبكة تُدرَّب من مجموعة البيانات الَّتي تُزوَّد بها، بعد التَّدريب سيكون عندنا نموذج لتصنيف صور جديدة ما بين حيوان وإنسان.

(باختصار النَّموذج هو ناتج الخوارزميّة، أي يمكن القول إنَّ النَّموذج هو خوارزميّة مُدرّبة جاهزة للاستخدام والتَّطبيق الفعليّ)[3].

1- ياسين، صلاح الدين. المهارات والخوارزميّات، (مادة غير منشورة)، جامعة النَّجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، **1997**م.

2- جبّور، هدىٰ، مقال "خوارزميّات الذَّكاء الاصطناعيّ"، أكاديميّة حسوب، **2023/9/30**م، علىٰ الرّابط:
https: //academy.hsoub.com/programming/artificial-intelligence

3- نفسه.

المطلب الثالث: النُّظُم الخبيرة (Es) ومعالجة اللغات الطَّبيعيَّة (NLP)

النِّظام الخبير هو برنامج ذكيٌّ للحاسب، يقوم على استخدام المعرفة وخطوات الاستدلال، لتقديم حلٍّ للمشكلات الصَّعبة الَّتي تحتاج في حلِّها إلى استشارة الخبراء[1].

ويقوم النِّظام الخبير على عدَّة مبادئ أهمُّها[2]:

1- **الاستفادة من الخبرات البشريّة**: تبدأ الخطوة الأولى من بناء النِّظام الخبير من شرح الخبير البشريّ لمعرفته في ميدان التَّخصُّص، والطُّرق الَّتي يتَّبعها في حلِّ المسائل.

2- **تفسير عمليّة الاستدلال**: من السِّمات الهامّة للأنظمة الخبيرة قدرتها على إعطاء المستخدم

تفسيرًا لخطَّة تفكير البرنامج. وهذه السِّمة بالغة الأهمّيّة حتّى إذا لم يكن الإيضاح الَّذي يقدِّمُه البرنامج على درجة كبيرة من العمق؛ لأنَّه يساعد المستخدم على تقويم ثقته بالبرنامج.

3- **المستخدم**: هناك أصناف مختلفة من المستخدمين، وينبغي على النِّظام الخبير أن يكون قادرًا على تلبيتهم كلٌّ حسب حاجته، فهناك ـ مثلًا ـ المستخدم العاديّ الَّذي لا يملك خبرة مسبقة، والمستخدم الذي يريد اكتساب خبرة إضافيّة، وميزة هذه الأنظمة الخبيرة أنَّها تتضمَّن خبرات فريدة قد لا يمكن الوصول إليها عبر المراجع العلميّة.

4- **أنواع المعرفة**: هناك أصناف مختلفة للمعرفة ينبغي أن تتعامل معها الأنظمة الخبيرة، فهناك البدهيّات، والمعرفة التجريبيّة، والحقائق، وهي ليست على وزان واحد، مِمّا ينبغي التنبُّه له في البيانات المقدَّمة، وكيفيّة التَّمييز بينها لإعطاء المخرجات المطلوبة.

ومن أهمِّ مجالات استخدام النُّظُم الخبيرة: التَّفسير، والتَّنبّؤ، والتَّشخيص، والتَّخطيط، والتَّدريب والتَّعليم والتَّحكُّم.

1- خنطيط، خديجة، النِّظام الخبير كتقنية من تقنيات الذَّكاء الاصطناعيّ ودوره في تفعيل عمليّات إدارة المعرفة ـــ دراسة حالة مؤسَّسة براندث، مجلّة الباحث الاقتصاديّ، المجلّد الثّامن، العدد الثّاني، ديسمبر **2020**، جامعة **20** أوت **1955** –سكيكدة–، الجزائر، ص **387**.

2- ينظر: بونيه، آلان، الذَّكاء الاصطناعيّ ـــ واقعه ومستقبله، ترجمة علي صبري فرغلي، عالم المعرفة، الكويت، أبريل **1993**م. ص **179** فما بعد.

وباختصـار يمكن الاسـتفادة من النُّظُم الخبيرة في مختلف المجالات الّتي تقتضـي حلَّ مشـكلاتٍ تحتاج إلىٰ خبراء، وثَمَّ مشـكلة في ارتفاع تكاليفها، غير أنَّها بلا شـكٍّ يمكن توظيفها بكفاءة في مجال الاجتهاد والاسـتنباط الفقهيّ. وفي العموم هذه النُّظُم يمكن أن تعمل في المساعدة، أو في إصدار النّتائج، وهي في الحالتين تخدم الفتوىٰ.

أمّا معالجة اللُّغات الطَّبيعيّة فالمقصـود بها: دراسـة وتطبيق التّقنيات والأدوات الَّتي تمكِّن الحواسـيب من معالجة لغةٍ ما وتحليلها وتفسـيرها[1]. ومن أهمِّ اسـتخداماتها وتطبيقاتها في المجالات المختلفة: تصـنيف النَّصِّ، واسـتخراج المعلومات من المستندات، والتَّرجمة الآليّة، والقانون[2].

وقد تطوَّرت تطبيقات معالجة اللُّغات الطَّبيعيّة في الآونة الأخيرة، وصـدرت نماذج لغويّة ذكيَّة انتشرت انتشارًا كبيرًا، والمقصـود بالنَّموذج اللُّغويّ: نموذج ذكاء اصطناعيٍّ يحدِّد احتماليّة وجود سـلسـلة معينة من الكلمات في جملةٍ ما، وعندما يتكون النموذج من عدد كبير من المعاملات يطلق عليه نموذج لغويّ كبير، وتندرج هذه النَّماذج الكبيرة تحت مجموعة من النَّماذج تُعرف بالنَّماذج التّأسـيسـيّة وهي نماذج مدرَّبة علىٰ بيانات مختلفة، ويمكن تكييفها بأداء مجموعةٍ واسعةٍ من المهامّ.

وتمتاز النَّماذج اللُّغويّة الكبيرة بحجم بيانات التَّدريب وعدد المعاملات، وهي تعتمد في تطوير أدائها علىٰ ثلاثة أمورٍ أسـاسـيّة: جمع البيانات من مسـتندات نصـيّة، وتدريب الخوارزميّات لإدراك العلاقة بين الكلمات، وتقييم النَّماذج بشكل دائم.

ويُشار هنا إلىٰ أنَّه زاد الاهتمام بالنَّماذج اللُّغويّة الكبيرة بعد أن أطلقت شركة الذَّكاء الاصـطناعيّ المفتوح (Open AI) خدمة لتجربة النَّموذج شـات جي بي تي (Chat GBT)، وبشـكل عام فإنَّ هذه النَّماذج اللُّغويّة فاعلة جدًّا وقادرة علىٰ تنفيذ مهامَّ مختلفة كإنشـاء النُّصـوص، والتَّرجمة والتَّلخيص، ويمكن أن تسـاعد في الدِّراسـات القائمة علىٰ اللُّغة بشكل رئيس، مثل الدِّراسات الفقهيّة.

ولمعرفة المطلوب للاسـتفادة من الذَّكاء الاصـطناعيِّ في الفتوىٰ سـألتُ تطبيق جي ميناي (Gemini)

1- ينظر: نيلسون، دانيال، مقال: ما هو (NLP)؟ موقع unite.ai، 2022/12/9م، علىٰ الرّابط:
/https: //www.unite.ai/ar

2- ينظر: جبّور، هدىٰ، مقال "مجالات الذّكاء الاصطناعيّ"، أكاديميّة حسوب، 2023/1/30م، علىٰ الرّابط:
/https: //academy.hsoub.com/programming/artificial-intelligence

إذا أردت أن أصـــنع نموذجًا للذَّكاء الاصـــطناعيّ له مدخلات هي بيانات الأدلة الشَّـــرعيّة، والمخرجات هي حكم فقهيٌّ لنازلة أو واقعة ما، ما النَّموذج أو التَّطبيق المطلوب، هل هو معالجة اللُّغات أو النُّظُم الخبيرة؟

وخلاصة جوابِهِ: أنَّ النَّموذج المناسبَ يعتمد علىٰ نوع البيانات الشَّرعيّة (نصوص أو تفسيرات)، وتعقيد الأحكام الفقهيّة (بسيطة أو معقَّدة)، ودقَّة هذه الأحكام، وسرعة معالجة البيانات، وتكلفة النَّموذج، وبشـــكل عام، فإنَّ نموذج النِّظام الخبير (ES) هو الخيار الأكثر ملاءمة لإنشاء نموذج ذكاء اصطناعيٍّ لحكم فقهيٍّ لواقِعةٍ ما. وذلك لأنَّ نموذج (ES) قادر علىٰ تفسير النُّصوص الشَّرعيّة والواقع بشكل دقيق، مِمّا يجعله أكثر دقَّة من نموذج معالجة اللُّغة الطبيعيّة (NLP).

المبحث الثالث: علاقة الذّكاء الاصطناعيّ بالمجال الفقهي

المطلب الأول: مشـــــــروعيّةُ اسـتثمار تطبيقات الذّكاء الاصـطناعيّ في الفقه والفتوى

من المعلوم أنَّ معطيات الذَّكاء الاصـــطناعيّ من نتاج العلوم البشـــريّة الَّتي يُشْـــرَعُ تعلُّمها واســـتثمارُها فيما لا يترتَّبُ عليه مخالفةٌ شـــرعيّة، وهذا مِمّا لا خلاف فيه في الجُملة مع التَّنبُّه لحُكمينِ يتعلَّقانِ بذلك:

الأوَّل يتعلَّق بالشَّـكلِ: وهو حرمة اتِّخاذ روبوت علىٰ شـكل إنسـانٍ بكامل أجزائه للنَّهي عن حرمة التَّصوير لا سيَّما ما له ظِلٌّ.

والثّاني يتعلَّق بالمضـــمون: وهو وجوب التَّأكُّد من صـــحَّة البيانات المُدخلة الَّتي يعتمد عليها الذَّكاء الاصْطناعيُّ قبل اعتماد نتائجه[1].

وهذا المدخل السَّريع يمكن أن يساعدنا في تحديد مشروعيّة استعمال تطبيقات الذَّكاء الاصطناعيّ في مجال الفقه والفتوىٰ.

ولا شـكَّ أنَّ الاسـتفادة من المعلومات بعد التَّوثُّق منها شـيء محمود بل مطلوبٌ، وكلُّ ما يُعينُ علىٰ معرفة الحكم الفقهيِّ الصَّحيح هو من هذا القبيل، لكن فرقٌ كبيرٌ بين البحث عمّا يُعينُ المجتهِدَ في فتواه، من أدلَّةٍ وتحقيق مناطٍ وغير ذلك -أو البحث عن

1- ليس تفصيل ذلك مما يحتمله السّياق هنا، لكن للمزيد من التَّفصيل والأدلَّة والمناقشة، ينظر علىٰ سبيل المثال: النَّجديّ، محمد الحمّود، الذَّكاء الاصطناعيّ في ميزان الشرع، مقال في موقع إسلام أون لاين، علىٰ الرّابط: https: //islamonline.net/، تاريخ الدّخول 23/ 2/ 2024. ومقال الذّكاء الاصـــطناعيّ والموقف الشَّرعيّ منه، في الموقع نفسه.

حكم فقهيٍ استفاده مجتهد من الأدلَّة مِما تُقدِّمه مُحرِّكات البحث وبرامج الحاسوب ذات الاهتمام بالمجالات الشَّرعيَّة، مِمّا كُتِبَ وقيل الكثيرُ في شروطِ الاستفادة منه وضوابِط اعتمادِهِ، وليس ذلك مقصود البحث ابتداءً- وبين أن نعتمد الذَّكاء الاصطناعيَّ بديلًا عن المعالجة الفقهيَّة لمجتهِدِ البشر، ضمن شروطٍ وضوابطَ بلا شكٍّ.

ذلك أنَّنا نتحدَّثُ هنا عن مُنْتِجٍ للحكم، عن مجتهد اصطناعيٍ، لا عن مجرَّد بيانات كثيرةٍ أو ضخْمةٍ، نتحدَّث عن معالَجة البيانات الضَّخمة تلك للوصول إلىٰ الحكم، عن عقلٍ اصطناعيٍ يحاكي عقل المجتهد.

وهنا لا بُدَّ من الموازنة بين المجتهد من البشر مِمَّن تحقَّقت فيه شروط المجتهد المنصوص عليها في كُتُب الأصول، كالعلْمِ بالكتاب والسُّنَّة واللُّغة العربيّة والأصول وغير ذلك[1]، وبين المجتهد حين يكون آلةً تمتلك معلوماتٍ أكثر من البشر، ويمكن تلقينها خبرتهم لتعالج هذه المعلومات من خلال خوارزميّاتٍ تُفترَضُ دِقَّة مُعطياتِها بعد التَّجريب والاختبار والتَّطوير المستمرِّ.

وسؤال المشروعيّة هنا يفترض ضمانَ صِحّة البيانات المُدخَلة، وإمكانيَّة تلقين النَّموذج أو التطبيق ما يحتاجه المجتهد البشريُّ من بياناتٍ وأساليب معالجةٍ لها، كأن تُدرَّب الخوارزميّة علىٰ قواعد تخصيص العامّ ـــ علىٰ سبيل المثال ـــ من خلال حصر احتمالات التَّعارض بين العامّ والخاصّ، واتِّباع قواعد أصوليّةٍ معتبرة للتَّعامل مع هذا التَّعارض. والشقُّ الأوَّل من هذه الفرضيّة يواجه مشكلة صعوبة التَّحقُّق من صحَّة البيانات، أمّا الشِّقُّ الثّاني فيواجه تعقيد أدوات الاجتهاد وتنوُّعها، ومع ذلك نحن نفترض مستقبلًا القدرة علىٰ تجاوز هذه الصُّعوبات، لنبحثَ بعد افتراض إمكانيَّةِ تجاوزِها، وهو أمر أعتقد إمكانَهُ مُستَقبلًا في ظلِّ التَّطوُّر السَّريع لنماذج لذَّكاء الاصطناعيِّ - في مشروعيّة اعتماد فتوىٰ الذَّكاء الاصطناعيِّ.

إنَّ الفتاوىٰ إمّا أن تكون عن مسائلَ سبق للعلماءِ اجتهادٌ فيها، أو عن نوازل، والمستفيد من هذه الفتاوىٰ إمّا أن يكونَ عامّيًا أو مجتهدًا -علىٰ اختلاف طبقات المجتهدين-. وبالتّالي نحن أمام أربع حالات: الأولىٰ حكم فتوىٰ الذَّكاء الاصطناعيّ للعاميّ في المسائل القديمة أو النَّوازل، وحكم فتوىٰ الذَّكاء الاصطناعيِّ للمجتهد (وأعني به من لديه القدرة علىٰ اجتهاد ولو جزئيًّا) كذلك في نوعي المسائل المطروحة.

1- في تفصيل ذلك ينظر كتابي: السَّعديّ، أحمد محمّد سعيد، شروط المجتهد بين الأصالة والمعاصرة، دمشق: دار الرّوّاد، (ط/**1**)، **2017**م.

أمّا المجتهد فالذي ذهب إليه الجمهور تحريم تقليده لغيره[1]، وبالتّالي لن ينتفع بهذه الفتوىٰ سوىٰ من جهة العون علىٰ الاجتهاد، وهو أمرٌ مهمٌّ لكن لن يزيد كثيرًا عن فوائد البحث الإلكترونيّ سوىٰ من جهة زيادة السُّرعة، وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك.

أمّا العاميّ فالمطلوب منه شرعًا سؤال أهل العلم، قال تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النَّحل: 43]، فهل يمكن عدُّ تطبيقات الذّكاء الاصْطناعيّ من أَهْلِ الذِّكْرِ؟

والَّذي أراهُ ـ واللهُ أعلمُ ـ أنَّ مُعطيات الذَّكاء الاصطناعيّ تَعْتمد علىٰ أهل الذِّكر في المجالين الشَّرعيّ والتقنيّ، فلو أنَّ أهل الذِّكر أشرفوا علىٰ البيانات المُدخَلةِ وأقرّوا بصحتها، ونقلوا خِبرَتَهم لأهل التّقانة والبرمجة في آليّات الاجتهاد، ثُمَّ اختبروا النَّتائجَ ووجدوا نسبةً عاليةً من تطابق نتائج الاجتهاد الصُّنعيّ النّاجم عن مجموع بياناتٍ صحيحةٍ أقرّوها، وخبرة طويلة استفادوها من تطبيق قواعد الأصول علىٰ المسائل المُسْتَحدَثة، وإشْرافٍ علىٰ فريق تقنيّ موثوقٍ، مع اجتهاداتٍ لهم ولأمثالهم ممن يوثق بعلمهم، فإنَّ المُعطىٰ هو جواب أهل الذِّكر في النَّتيجة. لكن يُشكِل علىٰ ذلك أمران:

الأوَّل: شروط المجتهد الَّتي ذَكرَها الأصوليّون مِمّا هو خاصٌّ بالطَّبيعة البشريّة، كالعدالة وفقه النَّفسِ[2]، أمّا العدالة ونحوها فهي مضمونةٌ في النّاتج إن ضمنّاه في

1- أشار بعض الأصوليّين إلىٰ أكثر من عشرة آراء في مسألة تقليد المجتهد لمجتهدٍ غيرِهِ، أهمُّها رأيان: رأي الجمهور، وهو يمنع هذا التَّقليد متمسِّكًا بأنَّ الأصلَ عدمُ جواز التَّقليد، وفي ذلك يقولُ الجوينيُّ: (ذهب الشّافعيّ ومعظم العلماء إلىٰ أنّه لا يجوز للعالم تقليد العالم من غير الصَّحابة)، إلىٰ أن قال: (قد قامت الأدلة القاطعة علىٰ انتصاب المقاييس والعبر وغيرها من طرق الاجتهاد أدلة، وبقي التَّقليد علىٰ النِّزاع .. وليس مع خصومنا كتاب ولا سنَّة مستفيضة (الجوينيّ، عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف، كتاب الاجتهاد من التلخيص، تحقيق عبد الحميد أبو زنير، دار القلم، (ط/1)، 1987م، ص 108 ـ 112). وكان أبو الحسين البصريّ ذكر أنَّ المعتمد في الاستدلال لرأي الجمهور هو أنَّ الأصلَ: الاجتهادُ، ولا يجوز بدل ذلك إلا بدليل (البَصريّ، أبو الحسين، المعتمد في أصول الفقه، ت: خليل الميس، دار الكتب العلميّة، (ط/1)، 1983م، 368/2). الرأي الثّاني: وهو يجيز التَّقليد ما لم يجتهد المجتهد في المسألة المقلَّدِ فيها، وقد اختلفت نقول الأصوليّين في أصحاب هذا الرَّأي (ينظَر: السَّعديّ، أحمد، شروط المجتهد، ص 23 ـ 24).

2- يقول ابن قدامة: (فأمّا العدالة فليست شرطاً لكونه مجتهدًا، بل متىٰ كان عالماً بما ذكرناه فله أن يأخذ باجتهاد نفسه، لكنَّها شرط لجواز الاعتماد علىٰ قوله، فَمَنْ ليس عدلاً لا تُقْبَلُ فُتياه) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسيّ، روضة النّاظر وجُنّة المُناظر، مراجعة سيف الدّين الكاتب، دار الكتاب العربيّ، (ط/1)، 1981م، ص 319. ويقول الجوينيُّ رحمه الله: (ثم يشترط وراء ذلك كله فقه النَّفس، فهو رأس مال المجتهد، ولا يتأتّىٰ كسبه، فإنْ جُبِلَ علىٰ ذلك فهو المراد، وإلا فلا يتأتّىٰ تحصيله بحفظ الكتب).

الخبراء من الجانبين، وأمّا فقه النَّفس فهو أمرٌ لا يمكن ضـــبْطُهُ، حتّىٰ يمكن نقله إلىٰ الآلة.

الثّاني: أنَّنا نتعامل مع حالة افتراضـــيّة، أقرب ما تكون للفقه الافتراضـــيّ، ولدينا شكوكٌ في معطياتها، فالخطأ يمكن أن يكون من جهة البيانات، كما يمكن أن يكون من جهة تعلُّم خوارزميّات النَّماذجِ الذَّكيّة لتحليل النُّصوص وقواعد تفسيرِها.

وبناءً علىٰ ذلك فأصل الاستفادة من معطيات الذَّكاء الاصطناعيِّ مشروع، ولكن لا يجوز الاعتماد علىٰ فتوىٰ التَّطبيقات والنَّماذج حتّىٰ تُختَبَرَ، أي أنَّنا بحاجة إلىٰ مراجعة المختَّصين مرَّة أخرىٰ، ومع ذلك قد يكون الذَّكاء الاصطناعيُّ مساعدًا للمفتين إن أمكن شرْحُ خطوات استنباط الفتوىٰ ومراحلها.

المطلب الثاني: المدخلات اللّازمة للتّطبيقات الذَّكيّة لإنتاج الفتوى

إنَّ السَّـــبيل لمعرفة ما يلزم لإنتاج الفتوىٰ يتوقَّف علىٰ معرفة شـــروط المفتي الَّتي ذَكَرَها العلماء، ولطبيعة البحث سأقسم هذه الشّروطَ إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ، وأُعلِقُ علىٰ كلِّ قسمٍ بما يشير لما يلزم تقديمه من مدخلات وبيانات لإنتاج الفتوىٰ.

القســم الأوَّل: الشّــروط المتعلِّقة بشــخصــيّة المفتي، وقد عبَّر عنها الإمام النَّوويُّ بقوله: (شـرط المفتي كونُه مكلَّفًا مسـلمًا ثقة مأمونًا، مُتنزِّهًا عن أسـباب الفسـق وخوارم المروءة، فقيهَ النَّفس سليمَ الذِّهن، رصينَ الفكر صحيح التَّصرُّف والاستنباط، مُتيقِّظًا)[1]. وجملة هذه الشُّــروط تتعلَّقُ بمن ســيعملون علىٰ تطوير تطبيقات الذَّكاء الاصــطناعيّ للفتوىٰ، ولا علاقة لها بمضمون المُدخلات.

القِسْم الثّاني: العلوم اللّازمة للمفتي المُجْتهد:

ذهب جمهور الأصوليّين إلىٰ التَّسوية بين المفتي والمجتهد، أعني أنَّ المفتي لا بدَّ أن يكون مجتهدًا، وحين ذكروا شــروط المجتهد أو شــروط المفتي ســوَّوا بينهما، وقد ذَكَرَ ابن عابدين عن ابن الهُمام أنَّه (قد اســتقرَّ رأي الأصــوليّين علىٰ أنَّ المفتي هو المجتهد، فأمّا غير المجتهد ممن يحفظ أقوال المجتهد فليس بمفتٍ، والواجب عليه إذا ســئل أن يذكر قول المجتهد علىٰ وجه الحكاية، فعرف أن ما يكون في زماننا من

الجوينيّ، عبد الملك بـــن أبي محمَّد عبد الله بن يوسف، البرهان في أصول الفِقْهِ، تحقيق عبد العظيم الدّيب، طُبِعَ علىٰ نفقة خليفة بن حمد، (ط/1)، 1399ه، 1332/2، فقرة رقم 1490.

1- النَّوويّ، يحيىٰ بن شرف، آداب الفتوىٰ والمفتي والمستفتي، ت: بسّام الجابيّ، دار الفكر، دمشق، (ط/1)، 1988م.

فتوىٰ الموجودين ليس بفتوىٰ، بل هو نقل كلام المفتي ليأخذ به المستفتي، وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين: إمّا أن يكون له سند فيه، أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الأيدي نحو كتب محمّد بن الحسن ونحوها؛ لأنه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور)[1]. علىٰ أنَّ العلماء فرَّقوا بين المفتي ــ بالمعنىٰ العام ــ وهو المجتهد المطلق، وبين من يفتي في باب خاصٍّ فيما عُرِف بالاجتهاد الجزئيّ، يقول ابن الصَّلاح ـــ رحمه الله ـ: (إنَّما يشترط اجتماع العلوم المذكورة[2] في المفتي المطلق في جميع أبواب الشَّرع، أمّا المفتي في باب خاصٍّ من العلم نحو علم المناسك أو علم الفرائض أو غيرهما، فلا يُشترَط فيه جميع ذلك، ومن الجائز أن ينال الإنسان منصبَ الفتوىٰ والاجتهاد في بعض الأبواب دون بعض، فمن عرف القياسَ وطُرُقَهُ وليس عالمًا بالحديث فله أن يفتي في مسائل قياسيّة يعلم أنَّه لا تعلُّق لها بالحديث، ومن عرف أصول علم المواريث وأحكامها جاز أن يفتي فيها وإن لم يكن عالمًا بأحاديث النِّكاح ولا عارفًا بما يجوز له الفتوىٰ في غير ذلك من أبواب الفقه)[3]. وبناءً علىٰ هذه النُّقول يُمكننا القول بأنَّ هناك ثلاثة أنواعٍ من المفتين: المجتهد المطلَقُ، والمُجتَهِدُ الجُزئيُّ[4]، والمفتي المُقلِّد، وما سأذكره -هنا- خاصٌّ بالمفتي المجتهد المطلق.

يقول ابن الصَّلاح: (المفتون قسمانِ: مُستَقِلٌّ، وغيرُهُ، فالمستقلُّ شرْطُهُ مع ما ذكرنا أن يكون قيّمًا بمعرفة أدلّة الأحكام الشَّرعيّة من الكتاب والسُّنّة والإجماع والقياس، وما التحق بها علىٰ التَّفصيل، وقد فُصِّلَت في كتب الفقه، فَتَيَسَّرَت، ولله الحمد، وأن يكون عالمًا بما يشترط في الأدلَّة ووجوه دلالتها، وبكيفيّة اقتباس الأحكام منها، وهذا يستفاد من أصول الفقه، عارفًا من علوم القرآن والحديث والنّاسخ والمنسوخ والنَّحو واللُّغة والتَّصريف، واختلاف العلماء واتِّفاقهم، بالقدر الَّذي يتمكَّن معه من الوفاء بشروط

1- ابن عابدين، محمد أمين، ردُّ المحتار علىٰ الدّرّ المختار، دار عالم الكتب، الرّياض، **2003**م. (طبعة خاصة عن نسخة دار الكتب العلميّة). **1 / 47**.

2- ستأتي بعد قليل.

3- ابن الصَّلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أدب المفتي والمستفتي، ت: موفق بن عبد الله، عالم الكتب، (ط/**1**)، **1986**م، ص **89**.

4- ويمكن من باب التَّجربة أن يُعمَلَ علىٰ تطبيق ذكاءٍ اصطناعيٍّ، في مجالٍ فقهيٍّ معيَّن، والمطلوب من المدخلات كلُّ ما يتعلَّق بهذا الباب من المصادر، بالإضافة لكون التَّطبيق مدرَّبًا علىٰ فهم اللُّغة، وعلىٰ قواعد الاستنباط، بالإضافة للمهارات الفقهيّة اللّازمة في هذا المجال أو الباب.

الأدلة والاقتباس منها، ذا دُرْبَةٍ وارتياضٍ في استعمال ذلك، عالمًا بالفقه ضابطًا لأمَّهات مسائله وتفاريعه)[1].

وهذا يعني أنَّنا نحتاج تزويد التَّطبيق بما يأتي:

أوَّلًا: القرآن الكريم وأهمُّ تفاسيره، خاصَّة الفقهيّة منها، مع التَّنبُّه علىٰ أنَّ هذه التَّفاسير مساعدة، وأنَّ النَّموذج اللُّغويَّ الَّذي يُحلِّلُ دلالات الألفاظ ضمن سياقاتها هو الَّذي سيقدِّمُ الرَّاجح من المعاني في النَّصوص الظَّاهرة والمجملة.

ثانيًا: كُتُب الحديث المعروفة، وشروحها المشهورة، وأهمّ كتب الحكم علىٰ الأحاديثِ.

ثالثًا: كتب أصول الفقه، وهنا لا بدَّ من تدريب الخوارزميّات علىٰ قواعده.

رابعًا: كتب اللُّغة بما فيها المعاجم وكتب النَّحو والصَّرف والبلاغة، وهذا يُمكن الاستغناء عنه، واستفادته من التَّطبيقات الذَّكيّة الجاهزة الخادمة للُّغة العربيَّة ــ إن وُثِقَ بِها.

خامِسا: كتب الفقه والخلاف العالي والنّازل، وهي تفيد في تدريب الخوارزميّات علىٰ طريقة الاستنباط والتَّرجيح.

سادِسًا: المهارات الفقهيَّة، وينبغي تدريب الخوارزميّات عليها، وقد أشار ابن الصَّلاح لذلك بقولِهِ: (ذا دُرْبَةٍ وارتياضٍ في استعمال ذلك)، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث القادم إن شاء الله.

القِسْمُ الثّالِث: شروط مفتي المذهب، وواضح من النَّقل السّابق عن ابن عابدين أنَّ المطلوبَ له كتب الفقه، وهذا موجودٌ في الشّابِكة، ويمكن أن يُسْتفاد من المواقع الموثوقة الَّتي تنقل أقوال المذاهب، ومن ذلك الموسوعة الفقهيّة الكويتيّة، ويمكن أن تُعدَّ موسوعاتٌ خاصَّةٌ للفتوىٰ لتزويد تطبيقات الفتوىٰ المستهدفة بها، بشرطين: أن تُذكر فيها مختلف المذاهب مع أقوال المعاصرين، والثّاني أن يوصىٰ طلبة العلم بالتَّحريّ من صحَّتِها، والعامَّة بالعودة إلىٰ أهل العلم. وغاية ما يمكن تقديمه من الذَّكاء الاصطناعيِّ هنا منهجيَّة عَرْض الفتاوىٰ، وفهم أساليب السّائلين، وترتيب الإجابات مع سؤال المستفتي عمّا يمكن أن يغيِّر في الفتوىٰ.

1- نفسه، ص 86 ـ 87.

المبحث الرّابع: إجراءات المهارات الفقهيّة وتعليم خوارزميّات الذّكاء الاصطناعيّ

المطلب الأوَّل: تدريب الخوارزميّة على المهارات الفقهيّة لإنتاج الفتوى

بناءً على ما قرأته حول تدريب خوارزميّات الذَّكاء الاصطناعيِّ، سألخِّص أوضَحَ بحثٍ ممنْهَجٍ لكيفيّة هذا التَّدريب، ثُمَّ أُطبِّقه على النَّموذجِ المُسْتَهدَفِ لإنتاج الفتوى.

في مقالٍ لهدى جبّور حول خوارزميّات الذَّكاء الاصطناعيّ تتحدَّث عن خطوات تدريب هذه الخوارزميّات[1]، سأعرضها موجزةً لأستنبط منها خطوات تدريب خوارزميّات الذَّكاء الاصطناعيّ المخصَّصة لتطبيقٍ أو نموذجٍ يُمكنه إصدار فتاوى شرعيَّة بناءً على البيانات الَّتي ذكرتُ من قبل ضرورة تزويد هذا النَّموذج بها.

الخطوة الأولى: تحديد المشكلة وجمع البيانات: وتتضمَّن هذه المرحلة أيضًا فحصَ البيانات الَّتي تمَّ جَمْعُها وتنظيفها وإصلاح أيَّة مشكلاتٍ فيها.

الخطوة الثّانية: اختيار الخوارزميَّة المناسبة: ويكون الأمر - هنا - أشبه بالتَّخمين المستنير، أي يجب أن يُستفاد من النَّظريّات وتجارب الآخرين، وهذا سيتضمَّن عمليّة تجربة وخطأ.

الخطوة الثّالثة: تحضير البيانات للتَّدريب: بمعنى تنسيقها بطريقةٍ يمكن إدخالها في خوارزميّة التَّعلّم.

الخطوة الرّابِعة: تدريب النَّموذج: ويتمُّ فيه استخدام حوالي **70**% من البيانات المتاحة من أجل تدريب الخوارزميّة وإنتاج النَّموذج.

الخطوة الخامسة: تقييم أداء النَّموذج: سيتم استخدام حوالي **30**% من البيانات المتاحة من أجل تقييم أداء النَّموذج. في هذه المرحلة يمكن معرفة ما إذا كان النَّموذج دقيقًا في قراراته.

الخطوة السّادسة: تحسين أداء النَّموذج: من خلال إضافة بيانات جديدة أو تعديل الخوارزميّة ومعاملاتها، أو حتّى تغيير الخوارزميّة.

1- جبور، هدى، مقال "خوارزميّات الذَّكاء الاصطناعيّ"، مرجع سابق.

بناءً علىٰ ما تقدَّم أقترح الخطواتِ الآتية لتدريب نموذجنا المُسْتَهدَف:

1- تحديد المُدْخلات والمخرجات:

أ - المدخلات: النُّصوص الشَّرعيّة والفقهيّة والقواعد الأصوليّة، بالإضافة للتَّفاسير وشروح الأحاديث والمعاجم وغير ذلك مِمّا أُشير له سابقًا.

لا بُدَّ من اختبار صحَّة هذه المدخلات. يمكن الاعتماد علىٰ الموسوعات الحديثة مثل الموسوعة الفقهيّة الكويتيّة، ومعْلَمة زايد للقواعد الفقهيّة والأصوليّة والمقاصديّة. ويمكن اختيار الكتب المناسبة من كتب المكتبة الشَّاملة بصيغة وورد.

ب - المخرجات: تحديد حكم من الأحكام التَّكليفية لسلوكٍ بشريٍّ ما.

2- اختيار الخوارزميّة المناسبة عبر اختبار بعض الخوارزميّات المعمول بها سابقًا في تطبيقات مشابهة.

3- تنسيق البيانات (المدخلات)، لتتَّفِقَ مع خوارزميّة التَّعلُّم.

4- تحويل الخوارزميَّة إلىٰ نموذج، عبر تقديم البيانات، والطَّلَب من الخوارزميّة السَّير وفق خطوات المهارة الفقهيّة في بيانات محدَّدة.

5- تقويم أداء النَّموذج المعبِّر عن المهارة، بقياسه مع أمثلة معدَّة مسبقًا.

6- تحسين أداء النَّموذج، من خلال المدخلات من جهة، ومعاملات الخوارزميّة من جهة أخرىٰ.

7- ربط الخوارزميّات المُدرَّبة عن طريق المهارات الفقهيّة، للاشتراك عبر النَّموذج الأساس بإنتاج الفتوىٰ وفق حصر المهارات اللَّازمة، وتفصيلها، ثم الوصول للفتوىٰ المُسْتَهدَفة.

المطلب الثّاني: تحدّيات استثمار الذّكاء الاصطناعيّ في الفتوى، وأثر المهارات في تذليلها

سأذكر جملة من المخاوف والصُّعوباتِ والتَّحدّيات الَّتي يتحدَّث عنها الخبراء بدءًا من موثوقيّة نتائج الذّكاء الاصطناعيّ عمومًا، ثمَّ تطبيق ذلك علىٰ الدِّراسات الشَّرعيّة وصولًا للفتوىٰ بما يتضمَّن ما يُحذَر منه من الاستفادة من المهارات الفقهيّة في هذا المجال، وما يمكن أن يكون إسهامًا في خدمة الفقه والفتوىٰ.

مؤخَّرًا نشرت صحيفة الشَّرق الأوسط نقلًا عن موقع "أكسيوس" أنَّ (كلَّ تقنية جديدة تجلب معها أخطاءها، لكن أخطاء الذَّكاء الاصطناعيّ ستكون شائكة ومحبطة بشكل خاصٍّ؛ لأنَّها مختلفة تمامًا عن تلك الَّتي اعتدنا عليها)، ثمَّ يؤكِّد الموقع أنَّ

(الاختيارات الَّتي تتَّخذها نماذج الذَّكاء الاصطناعيّ غامضة، وحتّىٰ مُنْشِئوها لا يفهمون تمامًا كيفيّة عملِها)[1].

وفي مقال لصحفيَّةٍ مختصَّةٍ حول مشكلة التَّحيُّز في تطبيق "جيميناي" تقول: (يكمن تفسير سبب حدوث ذلك في الكميّات الهائلة من البيانات الَّتي يتمُّ تدريب أدوات الذَّكاء الاصطناعيّ عليها، والكثير منها متاح للعامّة علىٰ شبكة الإنترنت، والَّتي نعلم أنَّها تحتوي علىٰ كافَّة أنواع "التَّحيُّزات".... لكن يبدو أنَّ غوغل حاولت جاهدةً حلَّ مشكلة كلِّ هذا التَّحيُّز البشريّ الفوضويّ من خلال تعليمات برنامج "جيميني إيه أي" بعدم تقديم هذه الافتراضات، والنَّتيجة جاءت عكسيَّة؛ لأنَّ تاريخ البشريّة وثقافته ليسا بهذه البساطة، فهناك فروق دقيقة نعرفها بشكل غريزيّ، بينما لا تعرفها الآلات)، ونقلت عن البروفيسور آلان وودوارد، عالم الكمبيوتر في جامعة ساري، أنَّ (المشكلة من المرجَّح أن تكون "متجذِّرة بعمق" في كلٍّ من بيانات التَّدريب والخوارزميّات المتداخلة، وسيكون من الصَّعب حلُّها)، وأوضح وودوارد (ما يحدث هو سبب للحاجة إلىٰ وجود إنسان في الحلقة، لإدارة نظام يتمُّ الاعتماد علىٰ مخرجاته كحقيقة مطلقة)[2].

ويُنبِّهُ بعضُ المختصّين إلىٰ إشكالاتٍ حقيقيّةٍ تعْتَرِضُ الاستفادة من الذَّكاء الاصطناعيّ في القضايا الشَّرعيّة، ويشير (تحليل لجامعة أكسفورد للدّراسات الإسلاميَّة إلىٰ أنَّ تفسيرات التَّعاليم الدّينيّة عمليّة معقَّدة، تتطلَّبُ مجموعةً متنوّعة من المهارات والفهوم. وقد يكون الذَّكاء الاصطناعيّ قادرًا بالفعل علىٰ معالجة المعلومات اللُّغويّة بسرعةٍ ودِقَّةٍ، لكنَّه قد لا يكون قادرًا علىٰ فهْمِ السّياق التّاريخيّ والاجتماعيّ للتَّعاليم الدّينيّة. وتكمن المخاوف من أنَّ الذَّكاء الاصطناعيَّ قد يبالغ في تبسيط أو إساءة تفسير التَّعاليم الدّينيّة الدّقيقة. وينّوه التَّحليل علىٰ سبيل المثال، إلىٰ أنَّ الذَّكاء الاصطناعيَّ قد يولّد فتوىٰ تستند إلىٰ فهمٍ غير دقيق للتَّعاليم الإسلاميَّة، ما قد يؤدّي إلىٰ عواقبَ وخيمة كحرمان النّاس من حقوقهم أو إدانتهم بجرائم لم يرتكبوها)[3].

1- مقال (كلّما أبدع زادت أعطاله، هلوسات الذّكاء الاصطناعيّ تفوق خبرةَ المطوِّرين)، موقع صحيفة الشَّرق الأوسط، نُشر: **17**: **37-28** فبراير **2024** م ـ **17** شَعبان **1445**هـ.

2- كلاينمان، زوي، مقال: (لماذا لن يكون حلُّ مشكلة الذَّكاء الاصطناعيّ في غوغل الجديد سهلًا؟) موقع البي بي سي نيوز عربيّ، نُشِرَ بتاريخ: **28**/ **2024/2**م.

3- مقال (فايننشال تايمز)، إيران تريد استخدام الذَّكاء الاصطناعيّ لإصدار الفتاوىٰ، نُشر في جريدة الشَّرق الأوسط: **30** سبتمبر **2023** م ـ **14** ربيع الأول **1445** هـ.

وكشـف المؤشـر العالميّ للفتوىٰ التّابع لدار الإفتاء المصـريّة (أنَّ **40 %** من تقنيات الذَّكاء الاصـطناعيّ قد تحمل تأثيرات إيجابيّة علىٰ الوضـع الدّينيّ والإفتائيِّ مسـتقبلًا، وتتمثَّل في تحسـين الأداء والعمليّة الإنتاجيّة الإفتائيّة بتوفير كمٍّ كبير من المعلومات والآراء والفتاوىٰ في مختلف المجالات، في أقلِّ وقتٍ ممكن، مقابل **60 %** للتَّأثيرات السَّـلبيّة المحتملة، الَّتي يتمثَّلُ أهمُّها فى طريقة اسـتقاء المعلومات من الذَّكاء الاصطناعيّ)[1].

إنَّ هذه المخاوف محقَّة وواقعيّة، غير أنَّ الذَّكاء الاصـطناعيَّ يتطوَّر يومًا بعد يوم، ووظيفة المشتغلين في الفقه الإسلاميِّ أن يسهموا في تطوير الاستفادة منه في الفتوىٰ، مع وضْـعِ ضـوابِط لذلك، وإنَّني أظنُّ أنَّ تمكُّنَ المبرمجين من الاسـتفادة من إجراءات المهارات الفقهيّة في تدريب خوارزميّات الذَّكاء الاصـطناعيّ بابٌ لحلِّ بعضِ المشكلات والتَّحدّيات الَّتي تواجه استثمار الذَّكاء الاصطناعيّ في الفتوىٰ. وذلك في الجوانب الآتية:

1- الظّاهر أنَّه -علىٰ الأقلِّ- إلىٰ أمدٍ ليس قريبًا، سـتبقىٰ معطيات الذَّكاء الاصطناعيِّ في القضايا المعقَّدة في خدمة الخبراء لا العامَّة، أعني لا بُدَّ لاستفادة العامَّة منها من وسـيطٍ بشـريٍّ، كما هو الحال في قضـايا القضـاء والفتوىٰ، وعليه فإنَّ الذَّكاء الاصطناعيَّ إذا بُرمِجَ ليُقدِّم الخطوات الَّتي اتَّبعها في إصداره للفتوىٰ، حسب إجراءات المهارات الفقهيَّة، فإنَّه سيُعين الفقيه بلا شكٍّ في إصـداره للفتوىٰ، سـواء وافقت ما توصَّل إليه الذَّكاء الاصطناعيّ أم لا، من خلال بيان خطواتِ البحث في المسألة مِمّا قد يغفُل عنه الفقيه إمّا في تصوُّره للمسألة، أو في الاستدلال عليها، أو في الانتباه للقرائن والظروفِ المحيطة بمختلف مراحل إنتاج الفتوىٰ.

2- يُسـهِمُ الذَّكاء الاصـطناعيُّ المُدرَّب بالمهارات الفقهيّة في الحكم علىٰ الفتاوىٰ الصّادرة عن المختصّين وهيئات الإفتاء عن طريق مقارنة نتائجه بها، والنَّظر في أسباب الاختلاف حال ظهوره، مِمّا يزيد في موثوقيّة الفتوىٰ من جانب، ويسـهم في تطوير الاستفادة من الذَّكاء الاصطناعيّ من جانبٍ آخر، فهي فائدة متبادَلة، وسيرورة الفتوىٰ الاصطناعيَّة الذَّكيَّة ـ إن صحَّ التَّعبير ـ وفق إجراءات مماثلة لتلك الَّتي يسير فيها الفقيه،

1- المطعنيّ، خالد أحمد، الذَّكاء الاصطناعيّ في مواجهة الإفتاء، مرجع سابق، نقلًا عن الدّكتور إبراهيم نجم، أمين عام دور وهيئات الإفتاء في العالم.

تســـاعد جِدًّا في هذه الخدمة المتبادلة بين الآلة والإنســـان لمصـــلحة دقَّة الفتوىٰ وانضباطها.

3- يُضيّق علىٰ المفتين غير المتخصّصين، حين يطالَبون بتسويغ اختلاف فتاويهم عن فتاوىٰ منضبطة بإجراءات محدَّدة، بعيدة عن الحظوظ النَّفسيّة الَّتي قد يحتجّون بها في مخالفتهم لأهل الاختصاص.

4- يُسهم الذَّكاء الاصطناعيُّ المُدرَّب بالمهارات الفقهيَّة في تحسين عمليّة إعداد المفتين المتخصّـــصـــين وتدريبهم علىٰ خطوات إنتاج الفتوىٰ، وتنبيههم عبر النَّماذج المختصَّة إلىٰ إجراءات هذه المهارات تطبيقيًّا.

5- يُقدِّم الذَّكاء الاصطناعيُّ المدرَّب بالمهارات لعامَّة المهتمّين بالفقه الإسـلاميّ والفتوىٰ من مُستَفْتِينَ وغيرهم من المسلمين، بل حتّىٰ غير المسلمين، منهجيّة الفتوىٰ ودقَّة خطواتها، مِمّا يطمئنهم لحياديّة الفتوىٰ، خاصَّـــة فيما يتعلَّق بالحقوق المختلَف عليها، علىٰ أنَّ الحكم النّهائيّ إنَّما يكون للمفتي، الَّذي قد يوضـــح خطأ الفتوىٰ الاصطناعيّة الذَّكيَّة أو صوابها.

الخاتمة والتَّوصيات

لقد توصَّل البحث إلىٰ جملة من النّتائج لعلَّ أهمَّها ما يأتي:

1- الذَّكاء الاصطناعيّ المولّد هو أحد أنواع الذَّكاء الاصطناعيّ الَّذي يمكنه إنشاء محتوىٰ جديد وأفكار مبتكرة، ويمكن الاستفادة منه في المجال الفقهيّ عن طريق تعلُّم اللُّغة العربيّة أوَّلًا، ثُمَّ النُّصوص الشَّرعيَّة ثانيًا، ثُمَّ يبني علىٰ ذلك إصدار أحكام شرعيَّة بالاســـتفادة من أدوات الاســـتنباط الأصـــوليّ تحتاج لتدقيق فقط من أهل الذِّكر المتخصّصين.

2- الإجراءات التَّراتبيّة الَّتي تشـــكِّل جوهر الخوارزميّة، هي جوهر المهارة؛ وأيُّ عملٍ، وأداء الفقيه من ذلك بلا ريب، يقوم علىٰ خوارزميّة يســـير عليها، وحين ترســـم هذه الخوارزميّة الطريق الأقصـــر والأدقَّ للأداء، فإنَّ السَّـــير وفق هذه الخوارزميّة هو المقصود بالمهارة في هذا الأداء.

3- الاستفادة من معطيات الذَّكاء الاصطناعيّ مشروعةٌ، ولكن لا يجوز الاعتماد علىٰ فتوىٰ التَّطبيقات والنَّماذج حتّىٰ تُختَبَرَ، أي أنَّنا بحاجة إلىٰ مراجعة المختَّصـــين مرّة أخرىٰ، ومع ذلك قد يكون الذَّكاء الاصطناعيُّ مساعدًا للمفتين إن أمكن شرْحُ خطوات استنباط الفتوىٰ ومراحلها.

4- يُسهِمُ الذَّكاء الاصطناعيُّ المُدرَّب بالمهارات الفقهيّة في الحكم على الفتاوىٰ الصّادرة عن المختصّين وهيئات الإفتاء عن طريق مقارنة نتائجه بها، والنَّظر في أسباب الاختلاف حال ظهوره، مِمّا يزيد في موثوقيّة الفتوىٰ من جانب، ويسهم في تطوير الاستفادة من الذَّكاء الاصطناعيّ من جانبٍ آخر، فهي فائدة متبادَلة، وإجراءات المهارات تُشكِّل أساسًا في سهولة الموازنة.

هذا وإنّي أوصي أخيرًا بأن يُقدِّمَ الشَّرعيّون المزيد من الضَّوابط الَّتي إذا ما التزم بها مطوِّرو الذَّكاء الاصطناعيّ تُخفِّف من مخاوفهم المشروعة من خطورة ترك الفتوىٰ بيد الآلات الصَّماء، كما أوصي المتخصِّصين بالذَّكاء الاصطناعيِّ من الغيورين على الدّين أن يقدِّموا حلولًا تقنيّة لتبديد تلك المخاوف أو تقديم بدائل مقنعة للمختصّين الشَّرعيين، فالتَّعاون بين الطَّرفين المختَّصّينِ قمِنٌ بتطوير أدوات الذَّكاء الاصطناعيِّ في خدمة الدّين وضبط فوضىٰ الإفتاء.

لائحة المصادر والمراجع

1. ابن الصَّـلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أدب المفتي والمسـتفتي، ت: موفق بن عبد الله، عالم الكتب، (ط/1)، 1986م.

2. ابن عـابـدين، محمـد أمين، ردُّ المحتار على الدّرّ المختار، دار عـالم الكتب، الرّياض، 2003م. (طبعة خاصة عن نسخة دار الكتب العلميّة).

3. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسيّ، روضة النّاظر وجُنّة المُناظر، مراجعة سيف الدّين الكاتب، دار الكتاب العربيّ (ط/1)، 1981م.

4. الأستراباذيّ، الرَّضيّ، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1975م.

5. أوهاب، نذير مُحمَّد الطّيب، مهارة التَّفريق بين المســـائل الفِقهيّة: مفهومها، خطواتها، ومثارات الغلط فيها / دراسة تطبيقيّة، وذلك في مجلَّة الدِّراسـات الإسـلاميّة، المجلَّد الثّلاثين، العدد الثّاني، 1439 هـ = 2018م.

6. البَصريّ، أبو الحسين، المعتمد في أصول الفقه، ت: خليل الميس، دار الكتب العلميّة، (ط/1)، 1983م.

7. بونيه، آلان، الذَّكاء الاصـطناعيّ واقعه ومسـتقبله، ترجمة علي صـبري فرغلي، عالم المعرفة، الكويت، أبريل 1993م.

8. جبّور، هدى، مقال "مجالات الذَّكاء الاصـــطناعيّ"، أكاديميّة حســـوب، 2023/1/30م، على الرابط https://academy.hsoub.com/programming/artificial-intelligence/.

9. جبّور، هدى، مقال "خوارزميّات الذَّكاء الاصـــطناعيّ"، أكاديميّة حســـوب، 2023/9/30م، على الرّابط https://academy.hsoub.com/programming/artificial-intelligence/.

10. الجوينيّ، عبد الملك بـــن أبي محمد عبد الله بن يوسـف، كتاب الاجتهاد من التلخيص، تحقيق عبد الحميد أبو زنير، دار القلم، (ط/1)، 1987م.

11. الجوينيّ، عبد الملك بـــن أبي محمَّد عبد الله بن يوسـف، البرهان في أصـول الفِقْهِ، تحقيق عبد العظيم الدّيب، طُبِعَ على نفقة خليفة بن حمد، (ط/1)، 1399هـ.

12. الحافظ، نزار، مسرد مصطلحات المعلوماتيّة، 2007م.

13. خنطيط، خديجة، النِّظام الخبير كتقنية من تقنيات الذَّكاء الاصـــطناعيّ، ودوره في تفعيل عمليّات إدارة المعرفة ـــــ دراســة حالة مؤسَّـــســة براندث، مجلّة الباحث الاقتصــــاديّ، المجلّد الثّامن، العدد الثّاني، ديســـمبر 2020، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة-، الجزائر.

14. الدّاية، مُحمَّد رضـــوان، جمل، مُحمَّد جهاد، اللُّغة العربيّة ومهاراتها في المستوىٰ الجامعيّ، دار الكتاب الجامعيّ، 2004م.

15. الزَّبيديّ، مُحمَّد بن مُحمَّد بن عبد الرَّزّاق المرتضـــىٰ، تاج العروس من جواهر القاموس، وزارة الإرشـــاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، 2001م.

16. الزَّعاترة، موسىٰ، أثر الذَّكاء الاصطناعيّ في صياغة الفتوىٰ، موقع دائرة الإفتاء الأردنيَّة، أضيف بتاريخ: 2023/6/18.

17. السَّعديّ، أحمد محمّد سعيد، التَّمهير الفقهيّ ـــ مهارة التَّقعيد الفقهيّ نموذجًا، مقال في مجلَّة المرقاة للدِّراسـات والبحوث الإسـلاميّة، إسـطنبول، السَّـنة السـادسـة، المجلَّد العاشر، حزيران 2023م.

18. السَّــعديّ، أحمد محمّد ســعيد، شــروط المجتهد بين الأصــالة والمعاصــرة، دمشق: دار الرّوّاد، (ط/1)، 2017م.

19. السَّعديّ، أحمد محمّد سعيد، المهارات الفقهيَّة ــــ تأصيل وتطبيق، دار طيبة، بيروت، (ط/1)، 2024م.

20. شـــحاته، نشـــوىٰ رفعت، توظيف تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي في العملية التعليمية، كلّيّة التَّربية، جامعة دمياط، مجلّة الجمعيّة المصـــريّة للكمبيوتر التَّعليميّ، المجلَّد العاشر، العدد الثّاني، ديسمبر 2022م.

21. الشَّـيخ، عبد الله بن وكيل، المزينيّ خالد، مسـرد المهارات الفِقهيّة، مؤسَّـسـة رسوخ، الرّياض، 2018م.

22. كلاينمان، زوي، مقال: (لماذا لن يكون حلُّ مشـــكلة الذَّكاء الاصـــطناعيّ في غوغل الجديد سهلًا؟) موقع البي بي سي نيوز عربيّ، نُشِرَ بتاريخ: 28/ 2/2024م.

23. الكيلانيّ، تيسير ومازن، معجم الكيلانيّ لمصطلحات الحاسب الإلكترونيّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2/1996م.

24. المطعنيّ، خالد أحمد، الذَّكاء الاصـــطناعي في مواجهة الإفتاء، في جريدة الأهرام المصريَّة، 19/5/ 2023، السنة 147 العدد 49837.

25. مقال (كلَّما أبدع زادت أعطاله، هلوســات الذّكاء الاصــطناعيّ تفوق خبرةَ المطوِّرين)، موقع صحيفة الشَّرق الأوسط، نُشر: 17–37، 28 فبراير 2024م، 17 شَعبان 1445هـ.

26. مقال ما هو الذكاء الاصطناعي (AI)؟ في موقع أمازون ويب سيرفيس (aws)، علىٰ الرّابط الآتي: https://aws.amazon.com/ar/what-is/artificial-intelligence .

27. مقال ما المقصود بالذكاء الاصطناعي المولّد؟ موقع أمازون ويب سيرفيس (aws)، علىٰ الرّابط الآتي: https://aws.amazon.com/ar/what-is/generative-ai .

28. مقال الذّكاء الاصطناعيّ والموقف الشَّرعيّ منه، في موقع إسلام أون لاين.

29. مقال (فايننشال تايمز)، إيران تريد استخدام الذَّكاء الاصطناعيّ لإصدار الفتاوىٰ، نُشر في جريدة الشَّرق الأوسط: 30 سبتمبر 2023 م، 14 ربيع الأول 1445هـ.

30. معجم مصطلحات المعلوماتيّة، الجمعيّة العلميّة السّوريّة للمعلوماتيّة، (ط/1)، 2000م.

31. المنظَّمة العربيَّة للتَّربية والثَّقافة والعلوم، مكتب تنسيق التَّعريب، سلسلة المعاجم الموحَّدة رقم 36، عام 2011م.

32. منصور، عوض؛ حلالشة، قاسم. المرجع الشامل في برمجة بيسك، ط 1، مكتبة البشائر للنَّشر والتَّوزيع، عمّان، 1992م.

33. النَّجديّ، محمد الحمّود، الذَّكاء الاصطناعيّ في ميزان الشرع، مقال في موقع إسلام أون لاين، علىٰ الرّابط: https: //islamonline.net

34. النَّوويّ، يحيىٰ بن شرف، آداب الفتوىٰ والمفتي والمستفتي، ت: بسّام الجابيّ، دار الفكر، دمشق، (ط/1)، 1988م.

35. نيلسون، دانيال، مقال: ما هو (NLP)؟ موقع unite.ai، 2022/12/9م، علىٰ الرّابط: https: //www.unite.ai/ar/ .

36. ياسين، صلاح الدين. المهارات والخوارزميّات، (مادة غير منشورة)، جامعة النَّجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1997م.

مركزية فقه الواقع في صناعة الفتوى وأهم التحديات المعاصرة

أ.د. سيدي محمد الوردي
أستاذ التعليم العالي بكلية الشريعة أيت ملول، ونائب العميد - مكلف بالبحث العلمي

ملخص البحث:

تتحدد أهمية فقه الواقع على مستوى النظر الاجتهادي في كونه يمثل محل تنزيل الأحكام، والمنطلق الأساسي لفهم حقائق التشريع، فهو الكفيل بضبط منهج الفتوى، عبر النظر في مختلف الأوصاف التي من شأنها أن تؤثر على تطبيق حكم الشرع.

واعتبارا لخصوصية الفتوى التي تكمن في شموليتها لأحكام الشريعة، ولمركزية فقه الواقع في صناعة الفتوى، تأتي أهمية استحضار الواقع باعتباره مفهوما مركبا، يتداخل فيه الزمان والمكان والحال والمآل، وذلك من خلال تحقيق المواءمة بين ثوابت الشرع ومقتضيات العصر، ثم مراعاة موجبات تغير الأحكام، فضلا عن امتلاك القدرة على التعامل مع المتغيرات القائمة في ظل التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، وما يحمله من إكراهات وتحديات تقتضي ضرورة ترشيد الفتوى.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة التي تروم الوقوف عند مركزية فقه الواقع على مستوى النظر الاجتهادي، ودراسة مختلف المعايير المنهجية لضمان سلامة المنهج الافتائي، ومقتضيات تنزيله في ضوء صناعة الفتوى. ثم مناقشة مختلف التحديات المعاصرة التي أفرزتها الثورة الرقمية، من تداول الفتاوى في الفضاء الرقمي، والذي يتميز بالسرعة والتعقيد، بالإضافة الى انتشار الهويات الافتراضية، الشيء يستلزم الحذر في توظيف التطور التكنولوجي، خاصة الذكاء الاصطناعي في الفتوى، بسبب قصور هذا الأخير في تصور وفهم سياق النازلة، وعدم مراعاته لموجبات تغير الفتوى.

الكلمات المفتاحية: فقه الواقع، صناعة الفتوى، الفضاء الرقمي، الذكاء الاصطناعي، ترشيد الفتوى.

مقدمة:

تعتبر الفتوىٰ من أهم مظاهر التفاعل بين حقائق الشرع ووقائع العصر، فهي وظيفة تشريعية تنطلق من نصوص الوحي، وتستحضر متغيرات الواقع لتقديم إجابات عن تساؤلات الأفراد وقضايا المجتمع، وايجاد حلول واقعية وفق رؤية مقاصدية واعتبارات مصلحية، يتحقق فيها مبدأ المزاوجة بين فقه الدين وفقه الحياة.

وفي ظل تعقيدات الواقع وما يعرفه من متغيرات متلاحقة، تأتي أهمية دراسة فقه الواقع باعتباره عنصرا محوريا في صناعة الفتوىٰ، وضمان مقومات فاعليتها، فهو محل تنزيل الأحكام علىٰ الوقائع المستجدة وفق ما يرافقها من حيثيات ويحتف بها من قرائن، خاصة إذا استحضرنا التطور الحاصل علىٰ مستوىٰ البيئة الرقمية، وما تحمله من تحديات في ضوء الثورة المعلوماتية، وتوظيف تقنيات دقيقة مثل الذكاء الاصطناعي.

وبناء عليه تبرز الحاجة إلىٰ تعميق الفهم بخصوص وظيفة فقه الواقع في صناعة الفتوىٰ، وأولوية الترشيد للوصول إلىٰ مقصد التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والعلوم الحديثة، والذي فرضه الانفتاح علىٰ قضايا العصر بما يحمله من تحديات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة إبراز مركزية فقه الواقع ورصد خصوصياته علىٰ مستوىٰ النظر الاجتهادي، ذلك أن فهم الواقع وإدراك سياقاته المختلفة، يتوقف بالأساس علىٰ عمق النظر، ودقة الاستيعاب، والإحاطة بمتغيرات العصر ومستجداته في مختلف العلوم، مما له ارتباط بحيثيات النوازل المعروضة علىٰ النظر الافتائي.

وارتباطا بالتعقيدات التي يشهدها الواقع المعاصر، وكذا التطورات الحاصلة علىٰ مستوىٰ الثورة الرقمية، وما تفرضه من إشكالات تتعلق بالأساس بمدىٰ مصداقية الفتوىٰ الرقمية، وحدود مراعاتها لفقه الواقع، تتحدد أهمية الالتزام بجملة من المعايير المنهجية، والاحتكام إلىٰ الثوابت الشرعية، والاستئناس بالتقنيات المعاصرة لتجديد صناعة الفتوىٰ، دون المساس بخصوصيتها، أو التأثير في مصداقيتها الشرعية.

إشكالية البحث:

تتحدد إشكالية الدراسة من خلال التساؤل عن أثر فقه الواقع في صناعة الفتوىٰ، وأهم الضوابط المنهجية لتفعيله في ضوء الاجتهاد التنزيلي، ثم الوقوف عند أهم تحديات هذه الصناعة في ظل التحول الرقمي، والذي يستلزم النظر في مقومات ترشيد الفتوىٰ لمواكبه المتغيرات المعاصرة.

أهداف البحث:

تتركز أهداف البحث فيما يلي:

بيان مركزية فقه الواقع ودوره في صناعة الفتوىٰ.

الوقوف عند أهم الضوابط المنهجية والمعايير الكفيلة بضمان سلامة المنهج الافتائي وتحقيق المواءمة بين ثوابت الشرع ومقتضيات العصر.

مناقشة أهم التحديات المعاصرة لصناعة الفتوىٰ في ظل التحول الرقمي وانتشار تقنية الذكاء الاصطناعي.

النظر في المقومات اللازمة لترشيد الفتوىٰ وضمان موثوقيتها.

المنهج المعتمد وخطة البحث:

لما كان تحديد المنهج المتبع في مقاربة أي موضوع ضرورة بحثية ضمانا للموثوقية والانضباط، وتحقيقا للانسجام بين فقرات الدراسة، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي، فضلا عن المنهج الاستقرائي.

وبخصوص خطة البحث فقد قسمته إلىٰ مقدمة ومبحثين وخاتمه. تناولت في المبحث الأول فقه الواقع ومقتضيات صناعة الفتوىٰ، وقسمته إلىٰ ثلاثة مطالب، خصصت المطلب الأول للحديث عن الإطار المفاهيمي للفتوىٰ وخصائصها، ثم درست من خلال المطلب الثاني فقه الواقع وأهميته في صناعة الفتوىٰ. في حين تناولت علىٰ مستوىٰ المطلب الثالث ضوابط فقه الواقع ومقتضيات الاجتهاد التنزيلي.

أما المبحث الثاني والموسوم بتحديات صناعة الفتوىٰ في ظل التحول الرقمي وأولوية الترشيد، فقد قسمته إلىٰ مطلبين: المطلب الأول تناولت من خلاله مفهوم الذكاء الاصطناعي وتحديات صناعة الفتوىٰ في ظل التحول الرقمي، في حين خصصت المطلب الثاني لدراسة سبل ترشيد الفتوىٰ وتأهيل المفتي في ضوء المتغيرات المعاصرة.

المبحث الأول: فقه الواقع ومقتضيات صناعة الفتوى

لئن كان من مسالك النظر الاجتهادي معرفة الواقع والفقه فيه، فإنه لا يمكن إصدار الفتوىٰ من دون الإحاطة بملابسات وأبعاد الواقعة المراد تنزيل الحكم عليها، ومن ثمة تبرز أهمية ضبط حقيقة الواقع، والالتزام بالضوابط المنهجية لفقه الواقع في ضوء مقتضيات الاجتهاد التنزيلي.

ولمناقشة هذه القضايا تم تخصيص هذا المبحث للحديث عن الإطار المفاهيمي للفتوىٰ، وبيان حقيقة فقه الواقع وأهميته في صناعة الفتوىٰ، فضلا عن دراسة مختلف

الضـوابط الكفيلة بتحقيق وظيفيه فقه الواقع ضـمانا لسـلامة المنهج الافتائي، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للفتوى وخصائصها

تقتضـــي دراســـة الإطـار المفـاهيمي للفتوىٰ الوقوف عنـد التعريف اللغوي والاصـطلاحي للفتوىٰ، وبيان أهميتها ومكانتها، ثم عرض مختلف الخصـائص المميزة لها.

الفرع الأول: تعريف الفتوى لغة واصطلاحا

الفتوىٰ والفتيا لغة بمعنىٰ الإبانة والقوة. قال ابن فارس: الفاء والتاء والحرف المعتل أصــلان: أحدهما يدل علىٰ طراوة وجدة، والآخر علىٰ تبيين حكم[1]." ويقال أفتاه في الأمر إذا أبانه له ومنه في الذكر الحكيم: ﴿**فَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْراً حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ**﴾ (سـورة النمل، الآية: 32)، وقوله تعالىٰ: ﴿**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ**﴾ (سورة النساء، من الآية: 126) أي يبين لكم حكم ما سألتم عنه. وما دامت الفتوىٰ إبانة فهي تعم كل شـــيء، ولكنها في العرف تطلق علىٰ الابانة للمشكل من الأحكام الشرعية لمن سأل عنه.

والفتوىٰ في الاصـــطلاح وردت بتعاريف مختلفة نذكر منها تعريف الإمام الحطاب بقوله " الإخبار بحكم شـــرعي لا علىٰ وجه الإلزام"[2]. فقوله " لا علىٰ وجه الإلزام " أخرج به حكم القاضي لأنه مبني علىٰ الإلزام.

وعرف الإمـام القرافي الفتوىٰ بـأنهـا " إخبـار عن الله تعـالىٰ في إلزام أو إبـاحـة". والواضـح أن هذا التعريف في ظاهره يشـمل الإفتاء والقضـاء، فالإفتاء هو إخبار عن الله تعالىٰ لا علىٰ جهة الإلزام، أما القضاء فهو إخبار علىٰ جهة الإنشاء والإلزام.

ومن التعريفات المعاصـــرة للفتوىٰ ما يلي" الإفتاء إخبار بحكم الله تعالىٰ عن دليل شـــرعي لمن ســـأل عنه في أمر نازل"[3]. وبيان ذلك أن الإخبار بحكم الله تعالىٰ عن غير سؤال هو إرشاد، والإخبار به عن سؤال في غير أمر نازل هو تعليم.

أما صـــناعة الفتوىٰ فيقصـــد بها: " تلك الملكة الراســـخة وذلك العلم المنهجي الموضـوعي الواقعي الذي يقتدر به علىٰ إخبار السـائل عن حكم الشـرع بدليله في نازلة

1-مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس 473/4

2- مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، أبو عبد الله الحطاب. ج 1/ ص: 47.

3- الفتيا ومناهج الإفتاء، ذ. محمد سليمان عبد الله الأشقر. ص: 9.

من النوازل إخبارا يمكنه من تمثل ذلك الحكم، والصدور عنه في ضوء الواقع الذي يعيش فيه"[1].

الفرع الثاني: أهمية الفتوى ومكانتها

للفتوىٰ شأن عظيم وأهمية كبيرة في حياة المسلم، فهي السبيل لإرشاده إلىٰ الحق، وإلىٰ المنهج الصحيح المنضبط لأحكام الشريعة ومقاصدها. فهي تعتبر من أرقىٰ المقامات العلمية، ومن المهام الشرعية الموكولة إلىٰ العلماء الذين هم مصابيح الدجىٰ وأئمة الهدىٰ، يحملون الناس -من خلال الإفتاء الصحيح -علىٰ الالتزام بهدي الله واتباع شريعته والتمسك بها، فتنتظم بذلك أمور العباد، وتصان حقوقهم، وتحفظ مصالحهم، وتستقيم شؤونهم الدينية والدنيوية. كما تمثل الفتوىٰ المنطلق العملي لتعلم أحكام الدين ومبادئه، من خلال سؤال المفتي الذي يشترط فيه أن يكون من أهل العلم والاختصاص الذين تتحقق فيهم الشروط التي تؤهلهم لبلوغ هذه المرتبة. قال تعالىٰ: **﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾** (سورة النحل، من الآية: 43). وجاء في كتاب إعلام الموقعين: " إذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله، ولا يجهل قدره، وهو من أعلىٰ المراتب السنيات، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات؟"[2].

ولما كان منصب الفتوىٰ عظيم الأثر وبالغ الخطر، فقد حذر الله عز وجل من الإفتاء بغير علم فقال تعالىٰ: **﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾** (سورة النحل، الآية: 116) كما حذر النبي ﷺ من التهجم علىٰ الفتوىٰ والقول في دين الله بغير علم، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "**إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبقِ عالِمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا، فسُئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلُّوا وأضلُّوا**"[3].

1- صناعة الفتوىٰ المعاصرة. د. سانو قطب، ص: 187.

2- إعلام الموقعين. ابن قيم الجوزية. ج1/ص: 17

3- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم رقم الحديث: 100.ج1/ص: 38.

الفرع الثالث: خصائص الفتوى

تتميز الفتوىٰ بالخصائص التالية:

الفتوىٰ إخبار بالحكم الشرعي: من خصائص الفتوىٰ أنها مؤسسة علىٰ الإخبار بحكم شرعي علىٰ سبيل التوجيه والارشاد، وهو ما يميزها عن القضاء الذي هو إنشاء علىٰ رأي القرافي أو إخبار مع إجبار وإلزام علىٰ رأي غيره. ففتيا المفتي إخبار وحكم القاضي إجبار. قال الإمام القرافي: " إنَّ الفرق بين الحالتين أنَّه في الفُتيا يُخبِر عن مقتضىٰ الدليل الراجح عنده، فهو كالمترجِم عن الله فيما وجدَه في الأدلَّة، كترجمان الحاكم يُخبِر الناس بما يَجدُه في كلام الحاكم وخطه، وهو في الحُكم يُنشئ إلزامًا أو إطلاقًا للمحكوم عليه بحسَب ما يَظهر له من الدليل الراجح، والسبب الواقِع في تلك القضية الواقعة"[1].

الفتوىٰ متعلقة بالأحكام الشرعية، فهي ترتبط بالعقائد والعبادات والمعاملات والآداب الاسلامية، والأصل في عموم الفتوىٰ شمولها لأحكام الشريعة، وتأتي جوابا عن أسئلة الناس وبيانا لقضاياهم مما له تعلق بأحكام الدين، وما جاء في القرآن من فتاوىٰ وأجوبة ذكرت بعد قوله تعالىٰ " يسألونك" يدل علىٰ شمول الفتوىٰ لكل ذلك، فقد سألوا عن الروح واليتامىٰ والأهلة والانفاق والكلالة الخ[2].

الفتوىٰ تكون مبنية علىٰ السؤال: بمعنىٰ أن السؤال هو الأمر المستدعي للإخبار، فالتالي لا يحصل إلا بناء علىٰ الأول. فالفتوىٰ اجتهاد واقعي لحادثة أو نازلة وقعت بالمستفتي أو متوقع نزولها، فهي خلاصة الجمع بين حكم الشرع وبين الواقع، وليست عملا علميا نظريا. ووفقا لهذا الاعتبار ذهب البعض إلىٰ القول بأن "الفتوىٰ وعاء لمراحل اجتهاد شتىٰ بدءا من الفهم المجرد وانتهاء إلىٰ التنزيل علىٰ أحد الوقائع"[3].

الفتوىٰ تشريع دائم: الفتوىٰ وظيفة تشريعية، فهي إما استنباط من الأدلة أو نقل عن الأئمة، وهذا يعني أن الفتوىٰ إما اجتهاد في الشريعة أو نقل للاجتهاد الموجود في الشريعة. وقد نص الإمام الشاطبي علىٰ أن المفتي " شارع من وجه لأن ما يبلغه من الشريعة إما منقول عن صاحبها، وإما مستنبط من المنقول، فالأول يكون فيه مبلغا، والثاني يكون فيه قائما مقامه في إنشاء الأحكام، وإنشاء الأحكام إنما هو للشارع، فإذا

1- الإحكام في تمييز الفتاوىٰ عن الأحكام؛ للإمام القرافي. ص: **22**

2- الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية. د. محمد أحمين. ص: **19**.

3- صناعة الفتوىٰ المعاصرة. د. سانو قطب. ص: **27**

كان للمجتهد إنشاء الأحكام بحسب نظره واجتهاده فهو من هذا الوجه شارع، واجب اتباعه والعمل على وفق ما قاله"[1].

ومع أن المفتي شارع من وجه، فهو ليس شارعا استقلالا وابتداء، بل هو مبين وكاشف للحكم الشرعي بمقتضى الدليل الشرعي. ولهذا نجد في القرآن النهي والوعيد الشديد على الذين يقومون بذلك من غير دليل ولا برهان قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ، مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (سورة النحل، الآيتان: 116، 117).

المطلب الثاني: فقه الواقع وأهميته في صناعة الفتوى

يكتسي فقه الواقع أهمية كبيرة على مستوى الفعل الاجتهادي باعتباره أحد الأركان الأساسية لصناعة الفتوى، وبناء عليه سيتم التركيز من خلال هذا المطلب على ضبط المقصود بفقه الواقع، وبيان أهميته ودوره في صناعة الفتوى.

الفرع الأول: مفهوم فقه الواقع

لئن كان مصطلح فقه الواقع باعتباره لقبا غير متداول في كتب المتقدمين من الأصوليين والفقهاء، فإن معناه الدقيق كان حاضرا على مستوى النظر الاجتهادي، ذلك أن العلماء بنوا الفقه انطلاقا من فهمهم للواقع وارتباطهم به ارتباطا وطيدا، وتحقق بجلاء من خلال طبيعة الاجتهادات السائدة آنذاك، والتي تصب في إصلاح المجتمع والتفاعل مع مقتضياته، فحصل بذلك الرباط بين فقه النصوص واستيعاب معانيها، وفقه الواقع وتنزيل مقتضياته.

ومن التعريفات التي تناولت مفهوم الفقه الواقع ما أشار إليه الشيخ بن بية بقوله: " الإحاطة بحقيقة ما يحكم عليه من فعل أو ذات أو علاقة أو نسبة ليكون المحكوم به وهو الحكم الشرعي المشار إليه بالواجب في الواقع مطابقا لتفاصيل هذا الواقع ومنطبقا عليه"[2].

ويرى الدكتور محمد صحوة من جهته أن فقه الواقع يتحدد من خلال" إدراك الأوصاف المؤثرة والأحوال المعاشة المقتضية تطبيق حكم الشرع"[3]. فقد جمع في

1- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي ص: 867، 868.

2- تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع، ابن بية. ص: 40

3- فقه الواقع وأثره في الاجتهاد، د. ماهر حسين حصوة. ص: 19.

تعريفه هذا بين فقه واقع النص وفقه واقع التطبيق، مبينا ذلك بقوله: " فأما فقه واقع النص فيقصد به الإحاطة بفقه النصوص تنزلا وورودا وصفة واستخراجا للعلل المؤثرة، والمقاصد التي جاء النص لتحقيقها. والهدف من ذلك هو تطبيق الحكم الشرعي ضمن الواقع المعاش وكيفية النظر الاجتهاد في التطبيق في إطار الواقع هو ما يصطلح عليه بفقه واقع التطبيق[1].

وبناء عليه يمكن القول إن إدراك فقه الواقع يقتضي الإلمام بأحوال العصر وظروف المجتمع والإحاطة بما تجري عليه أحوال الناس من أحداث ونوازل، وكلها مقتضيات عملية تمكن المفتي من الوصول إلى الحكم الشرعي وتنزيله على الوجه الصحيح. وبالمقابل فإن الإعراض عن الواقع بمختلف مكوناته، والانغلاق على قضايا العصر بمستجداته ومتغيراته، قمين بأن يجعل المجتهد بعيدا كل البعد عن التنزيل الصحيح للأحكام الشرعية في ارتباطها مع ملابساتها.

وارتباطا بما سبق، تتحدد خصوصية فقه الواقع وضرورته على مستوى النظر الاجتهادي، فهو فقه له تعلق وثيق بجملة من العلوم والمعارف التي تحتاج إلى اطلاع واسع وانفتاح على تخصصات مختلفة، واستعانة بمناهج تساعد على فهم الواقعة محل الاجتهاد الفقهي من جهة، ومن جهة أخرى الوعي بموقع هذا النوع من الفقه على مستوى الاجتهاد التنزيلي، والذي يعتبر عملية مركبة تقتضي ربط الأفهام بالواقع من خلال مستويات متكاملة تبدأ بفقه النص، ثم الضبط السديد لمقتضيات الواقع ومآلات الأفعال، وتنتهي بالتنزيل السليم لمقتضيات الفهم ومناطاته المختلفة على وقائع العصر بما يحمله من مستجدات ومتغيرات.

الفرع الثاني: أهمية فقه الواقع ودوره في ضبط الفتوى

يمكن تحديد أهم الجوانب التي تبرز من خلالها وظيفية فقه الواقع، ودوره الرئيس في ضبط الفتوى فيما يلي:

فهم حقائق التشريع: تتحدد أهمية اعتبار الواقع على مستوى النظر الاجتهادي في كونه يمثل المنطلق الأساسي لفهم حقائق التشريع، من خلال معرفة أسباب نزول الآيات وأسباب ورود الأحاديث، ذلك أن الكثير من نصوص الشرع لن يتحقق للمفتي فهم معانيها واستيعاب مضامينها وأحكامها إلا من خلال فهم الملابسات والظروف

1- فقه الواقع وأثره في الاجتهاد، د. ماهر حسين حصوة. ص: 20.

التي كانت سببا في نزولها أو ورودها. وفي هذا السياق يقول الإمام الشاطبي: " وليس كل حال ينقل، ولا كل قرينة تقترن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط، فهي من المهمات في فهم الكتاب بلابد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال"[1].

التمكن من الفتوى: يعتبر فقه الواقع شرطا من الشروط التي تؤهل المجتهد أو المفتي للوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح، فبعد فقه الحكم الشرعي يأتي فقه الواقع الذي يقتضي الناس معرفة أحوال الناس وخصوصيات واقعهم. قال ابن القيم: "ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: فهْم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع، بالقرائن، والأمارات، والعلامات، حتى يحيط به علماً. والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به، في كتابه، أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر."[2] ويستفاد من مقولة ابن القيم أن المجتهد أو المفتي مطالب بتحقيق الموازنة بين فهم الواقع وفهم الواجب في هذا الواقع.

إحكام الفتوى واختبار صحتها: يمثل فقه الواقع المنهج الصحيح لتطبيق مبادئ الشريعة وإدراك مقاصدها. فهو مفتاح تعامل المجتهد مع الأحداث والوقائع حتى يستوعب الحقائق ويدرك من خلالها النظر في مختلف الأوصاف التي من شأنها أن تؤثر على تطبيق الحكم الشرعي وذلك عبر اعتبار المناط الصحيح. وبالمقابل إذا تم إغفال الواقع أو كان ثمة تقصير في العناية والأخذ به على مستوى النظر الاجتهادي، فإن ذلك سيكون مدعاة لاتساع الهوة بين مراد الشرع وأحوال المكلفين، بل ربما قد يفسح المجال لإثارة الفتنة والشبهات في مجال التشريع، وقد يترتب عنه أحيانا التشدد في الفتوى بعيدا عن الوسطية والاعتدال.

ضمان تنزيل الفتوى عل الوجه الصحيح: يقتضي النظر الاجتهادي من المفتي أن يحيط بالواقع المراد بيان الحكم الشرعي فيه، حتى يتمكن من إنزال النص المناسب على واقع المكلف، تبعا لاختلاف أحوال هذا الأخير. وبعبارة أوضح لا يمكن أن تنزل الأحكام الشرعية على الواقع إلا بعد فهم جزئياته وضبط متغيراته.

1- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي. ص: **676**

2- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية. **77/1**.

إن مســؤولية الإفتاء تتطلب من المفتي أن يوازن بين فقه الدين وفقه الحياة، فبعد الفهم الدقيق للنصوص التشريع، يأتي النظر العميق لوقائع العصر فيتحقق الانتقال من الفهم المجرد إلى التمثل الواقع المشخص، ولذلك "لا يكفي فقه النص بمعزل عن فقه الواقع مادام النص والواقع متلازمين أبدا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. ومادام سياق النص لا معنى له إلا بارتباطه بسياق الواقع لأنه لأجله نــزل تكليفا وإصلاحا وترشــيدا وتصــويبا. وفي القرآن الكريم من الأمثلة والأحكام وقصــص الأنبياء مع أقوامهم ما يكفي لتقرير هذا التلازم وجعل الواقع سياقا من سياقات فهم النص"[1].

المطلب الثالث: ضوابط فقه الواقع ومقتضيات الاجتهاد التنزيلي

انطلاقا من اتصــال الفتوى بالواقع الذي يمثل محل تنزيل الأحكام، واســتحضــارا لأهمية فهم الواقع ودوره في تحقيق التنزيل السليم لمقتضيات الشريعة، حرص العلماء على إبراز خصوصية فقه الواقع، وسبل توظيفه عند صناعة الفتوى، من خلال وضعهم جملة من المعايير المنهجية، والضــوابط الكفيلة بتحقيق وظيفية فقه الواقع ضــمانا لسلامة المنهج الافتائي، وسيتم تناول هذه الضوابط من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: التصور الدقيق لحقيقة المسألة

يقصد بالتصور الدقيق لحقيقه المسألة، معرفه الموضوع المجتهد فيه على حقيقته، وإعطاء النازلة صــورة قريبة من واقعها وماهيتها حتى يتســنى للمجتهد الحكم عليها. وتمثل هذه العملية مرحلة أســاســية ضــمن مراحل تحقيق المناط، وهي في غاية من الأهمية إذ يرتبط فقه النازلة بفقه التصــوير الصــحيح ارتباط المناط بالحكم والعلة بالمعلول، وكل خطأ في التصــوير يتلوه خطأ في التنزيل.[2] كما "أ ن التصــور الفقهي للمسألة يقترب أو يكاد يكون إدراكًا الواقع الذي هو الركن الأساسي في أركان الإفتاء"[3].

وفي إطار صــلة فقه الواقع بصــناعة الفتوى، تأتي أهمية التنزيل الســليم لمقتضــيات الفهم ومناطاته المختلفة على الوقائع ليتحقق بذلك التوازن بين الواجب والواقع، وبعبارة أخرى لا يمكن أن نتصــور تنزيلا صــحيحا للفتاوى والأحكام دون تصــور دقيق

1- سعيد شبار، فقه الواقع، سياق خارجي ومقامي للنص. بحث في معادلة (فقه الواقع) لـ (فقه النص) في تنزيل وتكييف الأحكام. https: //www.arrabita.ma/blog/(موقع الرابطة المحمدية للعلماء).

2- منهج الاجتهاد، عبد الحميد عشاق. ص: 313

3- ينظر: موقع دار الافتاء المصرية تحت عنوان مفاهيم افتائية بتاريخ 17 فبراير 2014.
https: //www.dar-alifta.org/ar/fatwaconcepts/details/

للوقائع والأحداث، فتغييب تحقيق المناطق في الواقع معناه تغييب لفقه تنزيل الأحكام على الوقائع، فيقع بذلك خلل في النظر الاجتهادي أو المنهج الافتائي المطلوب. من أجل ذلك "لا يصلح للعالم إذا سئل عن أمر كيف يحصل في الواقع إلا أنه يجيب بحسب الواقع، فإن أجاب على غير ذلك أخطأ في عدم اعتبار المناط المسؤول عن حكمه، لأنه سئل عن مناط معين فأجاب عن مناط غير معين"[1]. وهكذا فمرد الخطأ بناء على المقولة السابقة إلى قصور في التوصيف الشيء الذي يؤثر على مجال التنزيل، ومن ثم وجب تحقق المعرفة الجيدة بالواقع ومكوناته بما تحمل من أوصاف وخصوصيات.

الفرع الثاني: مراعاة مقاصد الشريعة

تتحدد حقيقة المقاصد الشرعية بناء على كون التشريع الإسلامي ينطوي على جملة من الأحكام والمعاني، ويروم تحقيق غايات وأهداف تتشكل منها مصالح العباد. لأجل ذلك فإن المقصد النهائي للأحكام الشرعية إنما هو تحقيق مصالح الناس ودفع الضرر عنهم.

وثمة ارتباط وثيق بين فقه الواقع ومقاصد الشريعة، يتجلى في التكامل الذي يتحقق بينهما عند النظر الاجتهادي، ذلك أن المقاصد في حقيقتها هي غايات مصلحية مقصودة من تشريع الأحكام، وفقه الواقع باعتباره محل تنزيل الأحكام يقوم على دراسة معمقة للمعطيات والقضايا لاستجلاء مواطن الخلل، وبيان جوانب المصلحة والمنفعة. ويشكل في الوقت ذاته آلية منضبطة تتعامل مع النصوص بفقه مقاصدي منضبط بالكليات والثوابت الشرعية. أو بعبارة أخرى فإن " عدم إدراك المجتهد لفقه الواقع بشقيه فقه واقع النص، وفقه تطبيقه يجعله بعيدا عن مقاصد النصوص وحكمها، فلا يستطيع أن ينزل الأحكام الشرعية على المسائل المستجدة، فيقتصر على ترديد أقوال السابقين، دون مراعاة للمتغيرات، فيؤدي إلى تطبيق الأحكام على وجه غير مرض شرعا، فيأمر بالحرج مع أنه مدفوع، ويحض على المفسدة وهي ممنوعة، مما يقوي الاتجاهات العلمانية في الهجوم على الدين بحجة عدم الصلاحية، وعدم الواقعية"[2].

وعليه يتعين على المفتي قبل الحكم في النازلة، أن يكون على دراية بمقاصد الشريعة وشروط تحققها، حتى يتمكن من تشخيص المصلحة الحقيقية بما يتواءم مع

1- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي. ص: 835

2- فقه الواقع وأثره في الاجتهاد. ماهر حسين حصوة. ص: 38-39.

الضوابط الشرعية. ومن جانب آخر فإن مراعاة مقاصد الشريعة يمكن المفتي من فهم الأحكام الشرعية واستنباطها من مصادرها، وضمان حسن تنزيلها بما يتواءم مع مقتضيات الواقع ومتغيراته، فضلا عن " الالتفات الرشيد إلى مآلات الفتوى وآثارها الآنية والمستقبلية سواء على المستفتي أم على الواقع الذي يعيش فيه"[1].

الفرع الثالث: التمييز بين الثوابت والمتغيرات

يقصد بالثوابت الأحكام الشرعية والقطعية التي لا تقبل التغيير ولا التأويل، ومن خصوصياتها الديمومة والملازمة والبقاء. وقد قرر علماء الأصول عدم جواز الاجتهاد في القطعيات جاء في الموافقات: "فأما القطعي فلا مجال للنظر فيه بعد وضوح الحق في النفي أو الإثبات، وليس محلا للاجتهاد، وهو قسم الواضحات لأنه واضح الحكم حقيقة والخارج عنه مخطئ قطعا"[2].

وعليه فثوابت الشريعة ومحكماتها هي حقائق تحفظ استقرار التشريع، وتروم تحقيق مصالح العباد في سائر الأزمنة والأمكنة والأحوال، ويقابلها المتغيرات التي تكون في الفرعيات وترتبط بالأحكام الجزئية، وتستحضر متغيرات الواقع. ولذلك يتعين على المفتي " أن يكون على إدراك كامل بالتفريق بين ما هو ثابت وما هو متغير. وعلى هذا الأساس لا بد أن يطلع على مآخذ الأحكام ومنازع العلماء في الاستدلال ومواطن الاختلاف حتى ينصف المخالف، ويقبل الآخر ويسلك بالناس الطريق الأعدل والأمثل بعيدا عن التشدد والتساهل في الدين"[3].

إن المسؤولية الملقاة على عاتق المفتي في ظل النظر الاجتهادي تقتضي منه الحرص على تحقيق التوازن الدقيق بين الثوابت والمتغيرات، إذ الأصل هو حاكمية الثوابت على المتغيرات، وخضوع الوسائل للمقاصد، وفهم الأحكام الجزئية في ظل الكليات. وفي الوقت ذاته ينبغي الاحتياط أكثر عند استنباط الحكم في ظل مراعاة متغيرات الواقع، باتباع منهج الوسطية من خلال التوفيق بين محكمات الشرع وحاجات الواقع" حذرا من طرفين مذمومين هما: الجمود على المسطورات، وتغييب الواقع وتجاهله في العملية الاجتهادية من جهة، ومن جهة أخرى الجرأة على تجاوز

1- صناعة الفتوى المعاصرة، د. سانو قطب ص: **88**

2- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي. ص: **814**.

3- الفتوى المعاصرة بين الضوابط الشرعية والتحديات الرقمية، محمد الشيخ عبد الله. مجلة بحوث الإعلام الرقمي، كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، جامعة السويس، العدد الثاني. يوليو: **2023**. ص: **64**

النصوص، بهدف التعامل مع الواقع مباشرة دون تحكيمها، بدعوى نسبية التشريع المنزل تبعا للحالات التاريخية والأوضاع الاجتماعية المختلفة"[1].

الفرع الرابع: اعتبار المآلات

يقصد باعتبار أو النظر في مآلات الأفعال" الاعتداد بما تفضي إليه الأحكام عند تطبيقها بما يوافق مقاصد الشريعة".[2] فالأساس في اعتبار المآلات هو الاعتداد عند الحكم، ومراعاة ما يترتب عن هذا الحكم على فعل المكلف من نتائج وغايات. ومعنى ذلك " أن المجتهد حين يجتهد ينبغي عليه أن يقدر مآلات الأحكام والأفعال التي هي محل حكمه وإفتائه، وأن يقدر عواقب حكمه وفتواه، وألا يعتبر أن مهمته تنحصر في " إعطاء الحكم الشرعي" بل مهمته أن يحكم في الفعل وهو يستحضر مآله أو مآلاته، وأن يصدر الحكم وهو ناظر إلى أثره أو آثاره."[3] وبهذا الاعتبار لا شك أن المفتي سيتمكن من الموازنة السديدة بين المصالح والمفاسد المترتبة على الإقدام على فعل، أو الاحجام عن فعل، مما يدفعه إلى الاعتصام بالقاعدة الفقهية التي تقرر بأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وقاعدة: " إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما بارتكاب أخفهما"، وقاعدة: "المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة"[4].

ويعتبر مراعاة المآلات من المعايير الدقيقة التي ينبغي اعتبارها والالتزام بها عند النظر الاجتهادي والإفتاء، فهو يدخل ضمن تحقيق المناط الخاص، كما أنه يجمع بين الواقع والتوقع عند تنزيل الأحكام الشرعية وتفعيلها.

ولذلك فإن ما يميز اعتبار المآل على مستوى النظر الاجتهادي هو ارتباطه بالاجتهاد التنزيلي، حيث يحرص في ضوئه المجتهد على رصد المتوقع في إطار الصيرورة الحركية للواقع الذي أفرز النازلة. ومن ثمة تتحدد أهم مقومات المكانة العلمية لأصل اعتبار المآل فيما يلي[5]:

1- كونه من الأصول الأساسية التي ينبغي عليها الاجتهاد التطبيقي، والتي لا يمكن الاستغناء عنها أثناء إصدار الفتاوى.

1- منهج الاجتهاد، عبد الحميد عشاق. ص: 136

2- اعتبار مآلات الأفعال وأثرها الفقهي. د. وليد بن علي الحسين. ص: 38.

3- نظرية المقاصد عند الامام الشاطبي، د. احمد الريسوني. ص: 353.

4- صناعة الفتوى المعاصرة، د. سانو قطب. ص: 121.

5- أصل اعتبار المآل بين النظرية والتطبيق. د. عمر جدية ص: 49.

2- كونه الكفيل بتحقيق مقاصد الشارع سبحانه من خلال تنزيل الأحكام الشرعية علىٰ وقائعها.

3- إنه الجامع بين الواقع والمتوقع أثناء تنزيل الحكم الشرعي علىٰ محله، الأمر الذي أكسبه خاصيتي التطور ورصد الحركة المتغيرة.

4- تميزه بالشمولية في جانب الاجتهاد التطبيقي.

الفرع الخامس: مراعاة موجبات تغير الأحكام

من خصوصيات التشريع الإسلامي الواقعية، فهو يستحضر حاجات الإنسان ويراعي مصالحه، كما أنه ينطلق من مبدأ الفطرة، ويأخذ بعين الاعتبار قدرات الإنسان وإمكاناته. ولذلك كانت الأحكام متصفة في منهجها التشريعي والتنزيلي بخصائص أساسية منها، المرونة والتيسير ورفع الحرج، ومراعاة المصالح، واستحضار متغيرات الواقع الذي يمثل مجال الأحداث ومنطلق النوازل. وبالتالي أضحىٰ من المؤكد منهجيا في إطار النظر الاجتهادي مراعاة مختلف العوامل والأسباب المرتبطة ببيئة الإنسان وبالمؤثرات الخاصة بها، ثم العمل علىٰ الموازنة بين الاقتضاء الحكمي للنص، والاقتضاء التبعي للواقع بمختلف مكوناته.

وقد عقد الإمام ابن القيم لقاعدة التغير فصلاً مهما؛ فقال: "فصلٌ في تغيّر الفتوىٰ واختلافِها بحسب تغيّر الأزمنة والأمكنة والأحوال والنّيّات والعوائد"، ثمّ قال مبينا أهميتها: "هذا فصل عظيم النّفع جداً، وقع بسبب الجهل به غلطٌ عظيم علىٰ الشّريعة؛ أوجب من الحرج، والمشقة، وتكليف ما لا سبيل إليه؛ ما يُعلم أنّ الشريعة الباهرة الّتي في أعلىٰ رُتَبِ المصالح لا تأتي به، فإنّ الشّريعة مبناها وأساسها علىٰ الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كلُّها، ورحمةٌ كلُّها، ومصالحُ كلُّها، وحِكمةٌ كلُّها، فكلُّ مسألة خرجت عن العدل إلىٰ الجَوْر، وعن الرّحمة إلىٰ ضدِّها، وعن المصلحة إلىٰ المفسدة، وعن الحكمة إلىٰ العبَث؛ فليست من الشّريعة، وإن أُدخلت فيها بالتّأويل"[1].

وقد حدد العلماء موجبات لتغير الفتوىٰ في مجموعة من العناصر، نذكر منها تغير الزمان والمكان، وتغير الأعراف، ومراعاة المصلحة. فأما تغيير الزمان والمكان فينتظم في إطار قاعدة" تغير الفتوىٰ بتغير الأزمان والأحوال" وهي من القواعد المتفرعة عن

1- إعلام الموقعين 5/3.

القاعدة الكبرىٰ " العادة محكمة". وفي هذا السياق يعبر الحنفية عن تغير الأحكام بتغير العلل والأمارات بقولهم: " هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان"[1].

وتشكل قاعدة "تغير الفتوىٰ بتغير الأزمان والأحوال" مظهرا من مظاهر مرونة الشريعة الإسلامية في استيعابها للحوادث النازلة، وفي مواكبة التغيرات المتتابعة الطارئة علىٰ عادات الناس وأعرافهم في مختلف الأمصار والأعصار، تغير في الفتوىٰ يتلاءم مع روح الشريعة ومقصدها في أحكامها الثابتة، وأصولها الجامحة الراسخة بما يلبي مصالح الناس وحاجاتهم المتجددة[2].

ومما ينبغي ضبطه في تحديد معنىٰ قاعدة "تغير الفتوىٰ بتغير الأزمان والأحوال" هو أن تغير الزمان والمكان من الأحكام مبني علىٰ العرف والعادة، ويحصل التغيير حينئذ بحسب اقتضاء المصلحة. يقول الزرقا: "وقد اتفقت كلمة فقهاء المذاهب علىٰ أن الأحكام التي تتبدل بتبدل الزمان وأخلاق الناس هي الأحكام الاجتهادية من قياسية ومصلحية؛ أي التي قررها الاجتهاد بناء علىٰ القياس أو علىٰ دواعي المصلحة، وهي المقصودة بالقاعدة الآنفة الذكر "لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان"[3].

وبخصوص اعتبار العرف فهو أمر لا محيد عنه في مجال الإفتاء، وتتضح أهميته في التشريع الإسلامي من خلال دوره في بناء الأحكام الشرعية عليه، فإليه يتم الاحتكام في كثير من أحكام الفقه الفرعية. وإذا كان العرف بهذه الأهمية فينبغي التأكيد علىٰ أنه لا يعتبر دليلا شرعيا مستقلا، فهو في الغالب من مراعاة المصلحة المرسلة[4]. ومن ثمة فإن العرف لا يعمل به في كل ما يتعلق بأحكام العقائد، وأصول العبادات والمعاملات، والحلال والحرام مما ثبت بأدلة قطعية لا تقبل الاحتمال من جهة الثبوت والدلالة، فهذه الأحكام لا تتغير بتغير أعراف الناس، ولا سلطان للعرف عليها مهما تطورت الحضارات، لأن بها حفظ المصالح العليا التي لا قيام للمجتمع إلا بقيامها وحفظها[5].

1- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم الحنفي **72/5**.

2 -أثر قاعدة تغير الفتوىٰ بتغير الازمان والأحوال. د. احمد بن باكر بن صالح البكري. ص: **803**.

3- المدخل الفقهي العام **295/2**

4- علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف. ص: **91**.

5- مقال بعنوان: "تأثير العرف في الفتوىٰ" د. عبد الكريم حامدي. ص: **74** أعمال ندوة الفتوىٰ بين التأثير والتأثر بالمتغيرات. المجلد الثالث.

وعليه فالذي يعمل به في العرف هو ما يتعلق بالأحكام الفرعية التي وكل الشـــرع أمرها إلى العرف، ولذلك فارتباط العرف بدائرة التشــريع الإســلامي، هو ارتباط في حقيقة الأمر بمجال المصالح التي لا تتعارض في أصلها مع أصول التشريع.

قال الشاطبي: "إن اختلاف الأحكام عند اختلاف العوائد ليس في الحقيقة باختلاف في أصل الخطاب، لأن الشرع موضوع على أنه دائم أبدي، لو فرض بقاء الدنيا من غير نهاية، والتكليف كذلك لم يحتج في الشـرع إلى مزيد .وإنما معنى الاختلاف أن العوائد إذا اختلفت رجعت كل عادة إلى أصل شرعي يحكم به عليها"[1].

المبحث الثاني: تحديات صناعة الفتوى في ظل التحول الرقمي وأولوية الترشيد

أضحى التحول الذي يعرفه العالم نحو الرقمنة جزءا لا يتجزأ من واقعنا المعاصر، فقد شـمل مختلف مجالات الحياة وأصـناف المعارف والعلوم، ومنها العلوم الشـرعية بمختلف تخصصاتها. وهكذا فقد ظهرت الفتوى الرقمية كوعاء جديد للفتوى في سياق التحولات الرقمية القائمة، وتم توظيف التطور التكنولوجي بتقنياته ومنها الذكاء الاصطناعي الذي ساعد على تطوير العلوم الشرعية، ونشر الفتوى في نطاق أوسع.

وعلى الرغم من ايجابيات الذكاء الاصـطناعي وإسـهامه في الوصـول إلى مجموعة من المصـــادر والمعلومات الشـــرعية، وتعزيز اســـتخدامها، فإن ثمة تحديات منهجية وأخلاقية تمس جوهر الفتوى ومصــداقيتها، خصــوصــا في علاقتها بمجال فقه الواقع الذي أضحى محدودا من حيث التأطير والتفعيل، فضلا عن غموض الهوية الافتراضية لكل من المفتي والمستفتي، مع تسجيل قصور واضح في تصور وفهم سياق النوازل.

ولدراسـة هذه القضـايا تم تقسـيم هذا المبحث إلى مطلبين أسـاسـيين، تناولت من خلال المطلب الأول مفهوم الذكاء الاصـطناعي وتحديات صـناعه الفتوى، في حين تم تخصـيص المطلب الثاني لعرض سبل ترشـيد صـناعة الفتوى في ظل التحول الرقمي، بما يستجيب لمستجدات العصر ويحفظ ثوابت الشرع.

1- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي. ص: 390.

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي وتحديات صناعة الفتوى

إن اعتماد تقنية الذكاء الاصـــطناعي في صـــناعة الفتوىٰ الشـــرعية يطرح العديد من القضــايا والتحديات، مما يقتضــي الحذر في توظيف هذه التقنية المعاصــرة، وفي هذا الإطار نتساءل عن مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصوصياته، ثم عن أهم تحديات صناعة الفتوىٰ في ظل التحول الرقمي.

الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصوصياته

رغم الاختلاف الحاصــل علىٰ مســتوىٰ التعريفات الخاصــة بمصــطلح الذكاء الاصـطناعي، إلا أنها تلامس جانبا أسـاسـيا يشـكل جوهر المفهوم، ويتمثل في مجموع البرامج والتقنيات التي تكتسب صفة الذكاء، وتكون قادرة علىٰ محاكاة العقل البشري. ولبيان ذلك نذكر علىٰ سـبيل المثال تعريف الأسـتاذ حسـان الباهي بقوله: "العلم الذي يسـتهدف جعل الآلة تقوم بمهام يقوم بها الإنسـان باسـتخدام ذكائها"[1]. ويعرف الذكاء الاصـطناعي أيضـا بأنه " التيار العلمي والتقني الذي يضـم الطرق والنظريات والتقنيات التي تهدف إلىٰ إنشاء آلات قادرة علىٰ محاكاة الذكاء[2].

ويشــكل الذكاء الاصــطناعي ثورة تكنولوجية ظهرت في صــلب التحول الرقمي، وتقوم علىٰ جملة من العناصر الأساسية، تتمثل في بنية تحتية تمتلك قدرات الحوسبة والتخزين، ثم خوارزميات فعالة قادرة علىٰ معالجة وتحليل المعطيات، ثم البيانات والمعطيات التي لها دور مهم في تطوير هذه التقنية.

والذكاء الاصـطناعي في حقيقته هو "تطور طبيعي للبرمجة التقليدية للسـيطرة علىٰ الانفجار المعلوماتي الناتج عن عصر الرقمنة، بحيث يستطيع القيام بمهام معقده كانت تتطلب في الماضي تدخل بشريا، وهذا نظرا لوجود الحواسيب وبطاقات الرسـوميات السـريعة، والقدرة علىٰ تخزين البيانات الضـخمة الموجودة علىٰ الشـبكة الإلكترونية. وبالنظر إلىٰ تطبيقات الموجودة اليوم فإن الذكاء الاصـطناعي يهدف إلىٰ تصـميم أنظمة قادرة علىٰ جمع البيانات وتحليلها للتنبؤ أو اتخاذ القرارات لإنجاز أهداف محددة"[3].

1- الذكاء الاصطناعي وتحديات مجتمع المعرفة. ذ حسان الباهي، ص: **120**

2- الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول، دراسة تقنية وميدانية. د. سامية قمورة، باي محمد، ص: **5** الملتقىٰ الدولي: الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون. الجزائر، **26-27** نوفمبر **2018**.

3- الذكاء الاصـــطناعي في العلوم الشـــرعية: مخاطر ومحاذير. د. مولاي عبد الله قاســـمي. ص: **18**. أعمال المؤتمر الدولي الأول بعنوان: الذكاء الاصـــطناعي في العلوم الشـــرعية والقانونية. كلية الشـــريعة أيت ملول. المملكة المغربية. دجنبر **2023**.

ويرتبط مفهوم الذكاء الاصــطناعي بحقول معرفيه مختلفة كعلم الحاســوب، وعلم الرياضيات وعلم النفس واللسانيات وهندسة المعرفة، وغيرها من العلوم، ويتم توظيفه في العديد من المجالات كالصحة والتعليم والقضاء والأمن والاقتصاد. وعلى مستوى العلوم الشــرعية، يمكن الوقوف عند كثير من الفوائد والآثار الايجابية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصــطناعي في هذا المجال، خاصــة تلك الجوانب التي تخدم الدراســات الفقهية. فقد مكن التطور العلمي من فتح آفاق واســعة للحصــول على المصــادر والمعلومات، وكذا الاطلاع على التراث الفقهي بمختلف مصــادره، بالإضــافة إلى توظيف الذكاء الاصــطناعي في تطوير برامج تفاعلية ذكية، وتطوير تطبيقات تعليمية للمســاعدة على حفظ وتعلم القرآن الكريم والســنه النبوية. وبفضــل تقنية الذكاء الاصطناعي يمكن أيضا " تطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية بدقة وسرعة أكثر مما كان متاحا في السابق، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتقدمة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، حيث يتم توفير حلول شـرعية مبتكرة ومتقدمة تتناسـب مع احتياجات العصـر الحالي. ومن هنا صــار الذكاء الاصــطناعي عاملا مهما في تحقيق التطور والتقدم في ســائر مجالات العلوم الشـرعية. ومن أمثلة ذلك إمكانية اسـتخدام تطبيقاته لتحديد مشـروعية المعاملات المالية الإسلامية عبر فحصها وتحليلها للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية"[1].

الفرع الثاني تحديات صناعة الفتوى في ظل التحول الرقمي

أولا: محدودية اعتبار فقه الواقع على مستوى الذكاء الاصطناعي

انطلاقا من مركزية فقه الواقع في إطار النظر الاجتهادي تأتي أهمية التســاؤل عن موقع هذا الفقه، وحدود مراعاته في إطار صــناعة الفتوى من خلال تقنية الذكاء الاصــطناعي. وجدير بالذكر أن هذه المســألة تعتبر من بين الاشــكالات التي طرحها المؤشر العالمي للفتوى (GFI) التابع لـ دار الإفتاء المصرية والأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، في تقرير له بعنوان "الذكاء الاصــطناعي وأثره في خدمة المجال الديني وصناعة الفتوى"، حيث أكد على أن ثمة عددًا من التساؤلات والإشكاليات التي

1- تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في خدمه العلوم الشـرعية وبحوثها قراءه تحليليه لتوجهات الدراسـات الحديثة ذات الصلة، د. ناصـر الدين الشاعر. د. عمران بخيت. د. أسيد فطاير. مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد الحادي والخمسون، دجنبر **2024**.ص: **33**، **34**.

تحتاج إلى دراسة وتحليل ومن أبرزها هل ستراعي الروبوتات الزمان والمكان والفقه الواقع؟ وهل ستمر الفتوى عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي بمراحلها الأربعة من تصوير وتكييف ومرحله بيان حكم ثم مرحله الإفتاء؟[1].

وإذا كان الإلمام بحقيقه فقه الواقع يقتضي الضبط السليم لمقتضيات هذا الواقع، وسبر مآلاته ومراعاة فقه الأولويات حتى تتجسد أحكام الشريعة في حياة المكلفين، فإن ثمة قصورا واضحا في تمثل هذه المقومات على مستوى الذكاء الاصطناعي، وفهم السياقات البشرية المعقدة. ذلك أنه على الرغم من تفوق الآلة على الإنسان في مجالات محددة، فإنها تفتقر إلى تطبيق الفهم على مواقف حياتية معقدة، واتخاذ قرارات أخلاقية وفقا للعلاقات الاجتماعية. فقد اشترط العلماء للاجتهاد شروطا وضوابطا تعتبر تحديا للذكاء الاصطناعي، ومن بين هذه الشروط، أن يحصل له التصور التام والفهم الصحيح للنازلة التي يريد الاجتهاد فيها، ذلك الفهم الذي يتطلب قدرات معرفية ولغويه وثقافية، ويتأثر بالخبرة والسياق والقيم والحدس البشري، وهو ما لا يزال تحققه في الذكاء الاصطناعي صعبا للغاية"[2].

وتشير بعض الدراسات إلى أنه من خلال متابعة بعض فتاوى وأنظمة الذكاء الاصطناعي، ظهرت بعض مظاهر الإخلال بقواعد صناعة الفتوى، وذلك على مستويين أساسيين. المستوى الأول يتعلق بقصور في تصور وفهم القضايا المستفتي فيها، والمستوى الثاني يرتبط بعدم مراعاة متغيرات الفتوى[3].

إن الفتوى بمفهومها الشرعي، لا يمكن اختزالها في تجميع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة، وتحويلها إلى خوارزميات للوصول إلى استنتاجات منطقيه وعقلية، وإنما هي صناعة دقيقه تقوم على معرفة شرعية عميقة، وتبنى على ضوابط علمية دقيقة، ومنهجية عملية محكمة، تجمع بين عملية الاستنباط للأحكام ثم فقه تنزيل هذه الأحكام على الوقائع، أو كما سماه الشاطبي بالاقتضاء الأصلي، والاقتضاء التبعي

1- https: //www.youm7.com/story/2025/4/13/%

2- الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية: مخاطر ومحاذير. د. مولاي عبد الله قاسمي. ص: **31**. أعمال المؤتمر الدولي الأول بعنوان: الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية. كلية الشريعة ايت ملول. المملكة المغربية. دجنبر **2023**.

3- توظيف الذكاء الاصطناعي في الفتوى: تجارب والمحاذير، محمد اليلو، ص: **108**، **109** (بتصرف) أعمال المؤتمر الدولي الأول بعنوان: الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية. كلية الشريعة ايت ملول. المملكة المغربية. دجنبر **2023**

للأحكام في علاقتها مع الأدلة، أ وبعبارة أخرىٰ فالفتوىٰ تفاعل بين نصوص الشرع وسياقات الواقع، وأحوال المكلف مع استحضار فقه النفس ومراعاة موجبات تغير الفتوىٰ وتجنب أسباب شذوذها.

وبخصوص فقه النفس، فهو من ضرورات فقه الواقع ومقتضياته اللازمة التي تمكن المفتي من ضبط فتواه، من خلال سبر أغوار هذه النفس والوقوف عند خصائصها، ومراعاة ما يتعلق بها من مؤثرات. وقد أكد الإمام القرافي علىٰ أهمية مراعاة هذا المقوم في ظل النظر الاجتهادي بقوله: " هذا باب آخر عظيم يحتاج إلىٰ فراسة عظيمة، ويقظة وافرة وقريحة باهرة، ودربة مساعدة، وإعانة من الله عاضدة"[1].

وما من شك أن الفتوىٰ الرقمية ممثلة بالخصوص في مجال الذكاء الاصطناعي، تفتقر إلىٰ هذه الخاصية الدقيقة، وهي استحضار فقه النفس والتدرب علىٰ مآخذ الظنون في مجال الأحكام الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن مدىٰ مصداقيه هذا النوع من الفتوىٰ وحدود فاعليتها، لافتقارها لهذا الجانب الانساني الوجداني. إن فقه النفس هو" الذي يجعل المفتي قادرا علىٰ قراءة المستفتي بعيون فاحصة، ليست عيونا تقنية تعتمد علىٰ تحليل البيانات فحسب، بل عيون بصيرة تلتقط من نبرة السؤال، ومن تركيبته اللغوية، ومن طريقة عرضه للمسألة، ما قد يكون أعمق من ظاهرة الكلام. فقد يكون السائل في موقف ضعف أو يعاني من أزمة نفسية تجعله غير قادر علىٰ التعبير بدقة عن مشكلته، وهنا يأتي دور المفتي في" استقراء حالته" وليس فقط " قراءة نص سؤاله" هذا البعد الإنساني لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحاكيه لأنه لا يشعر ولا يدرك المعاني التي تتجاوز النصوص المكتوبة"[2].

ثانيا: غياب التفاعل بين المفتي والمستفتي وغموض هويتهما الافتراضية

من أهم المشكلات التي أفرزتها الثورة الرقمية ضعف الفتوىٰ المولدة تلقائيا بالذكاء الاصطناعي، بسبب غياب التفاعل بين المفتي والمستفتي، فضلا عن غموض الهوية الافتراضية لهما ذلك أن" كثيرا من الفتاوىٰ التي يتحصل عليها الأفراد تكون مجهولة المصدر، وحتىٰ المستفتي فإنه مجهول كذلك، أي أن كلا من المفتي والمستفتي يعتبران شخصيتان افتراضيتان، فلا يمكن معرفة الهوية الحقيقية لكليهما.

1- الإحكام في تمييز الفتاوىٰ عن الأحكام. شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي ص: 66.

2- كيف يمكن أن يؤثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوىٰ المعاصرة؟ حميتو: نظر موقع:
https: //anfaspress.com/news/print/146410-2025-02-11-11-08-39

ولهذا فإن الحصـول على فتاوى من أشـخاص بهذه الميزة يشـكل خطرا كبيرا، ويسـبب حالة من الفوضى في مجال الإفتاء"[1].

وارتباطا بالتقنيات التي تشـــتغل عليها الروبوتات التي تقوم بالأســـاس على إنجاز أعمال وفق برمجيات سابقة، وبناء على قاعدة بيانات معينة، فإن هذا الوضع لن يمكنها من اسـتيعاب وفهم السـياق بالشـكل الذي يتطلبه الفهم البشـري، والتعمق في ضـبط واستيعاب أحوال المستفتين، واستحضار خصوصيته ومراعاة ظروفه باعتباره مكلفا. إن "تحقيق مناطات القضـايا المسـؤول عنها لا يتحقق إلا من خلال الاتصـال المباشـر بين المفتي والمسـتفتي، فغياب التفاعل الحي بينهما سـيؤدي للانفصـال الفكري والنفسـي، وإلى عدم إصدار الفتاوى الدقيقة التي تتلاءم مع حال المستفتي والظروف المحيطة به، وتوافق الفتوى محلها"[2]. وفي هذا السياق أكد المؤشر العالمي للفتوى (GFI) التابع لـدار الإفتاء المصـــرية والأمانة العامة لـدور وهيئات الإفتاء في العالم في تقرير له بعنوان "الذكاء الاصــطناعي وأثره في خدمة المجال الديني وصــناعة الفتوى على أن من نقاط الضـعف المرتبطة بتأثيرات الذكاء الاصـطناعي على مجال الفتوى، احتمالية المسـاهمة في انتشار السطحية والأمية الفكرية والدينية، والانفصال الفكري والروحي نتيجة غياب التفاعل بين المفتي"[3].

ثالثا: ضعف المعايير الأخلاقية وتحدي المصداقية الشرعية

ثمة جملة من التحديات الأخلاقية التي يطرحها اسـتخدام الذكاء الاصــطناعي في مجال الفتوى، وبالتالي يفتح المجال للتساؤل عن أولوية الاستخدام الرشيد لهذه التقنية في خدمة الدين، ونشـــر القيم، وبث الفضــيلة في المجتمع. وكما هو معلوم فالفتوى تنطوي على قيم دينية وأخلاقية متضمنة في جوهر الحكم الذي يشكل موضعها، الشيء الذي يعكس خصـــوصـــية العلاقة بين الدين والأخلاق. وبالرجوع إلى تقنية الذكاء الاصــطناعي في مجال الفتوى، نقف عند بعض التحديات في هذا الإطار، منها عدم الدقة في ضــبط محتوى البيانات أو توجيهها والتحكم في مضــامينها وتوظيفها لتوليد

1-تكنولوجيا الاتصـــال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، ابراهيم بعزيز. ص: **160** دار الكتب الحديثة، القاهرة. (ط/**1**)، السنة: **2011**.

2- أثر الذكاء الاصـــطناعي في صـــياغة الفتوى، مقال منشـــور بالموقع الرســـمي لدار الافتاء الاردنية بتاريخ **2023/6/18**. موسى الزعاترة.

3- الفتوى والذكاء الاصطناعي، أحدث تقارير المؤشر العالمي للفتوى.

https: //www.youm7.com/story/2025/4/13/%

فتاوىٰ شـــاذة أو خادمة للمرجعيات المتطرفة، مما يشـــكل خطرا علىٰ أمن المجتمع الروحي والديني وخصـــوصـــيته. كما يترتب عن ذلك فقدان الثقة في القيمة العلمية والعملية للفتوىٰ.

كما أن غياب الأمانة في إدخال البيانات وعدم اســتحضــار القيم الأخلاقية عند تصـميم خوارزميات الذكاء الاصـطناعي، وتجاهل معايير الفتوىٰ وضـوابطها الشـرعية تأصـيلا وتنزيلا أدىٰ إلىٰ" التشـكيك في المرجعيات الفقهية المحلية من خلال خلخله الثقة في المفتي المحلي وكذا تجاوز المذهب المتبع إلىٰ مذاهب أخرىٰ توافق أحيانا أو تخالف أعراف البلد، وذلك عندما يسمع المستفتي أو تأتيه فتاوىٰ عبر شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الأنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية وغيرها، مخالفة لما يسـمعه من مفتي بلده أو اتباع ما يسـمع من فتاوىٰ تدعو لتجاوز المذاهب كلية ترويجا لما يسـمىٰ باللامذهبية مما نتج عنه فوضىٰ الفتاوىٰ وشذوذها"[1].

ومما لا شــك فيه أن الخوارزميات تعكس خلفية المبرمج أو الجهة الممولة، لذلك وجب اعتماد مبدأ الحكامة في إدخال البيانات واختيار مصــادرها بثقة وأمان وشــفافية علىٰ مســتوىٰ مصــادر المعلومات، مما يحفظ أصــالة الفتوىٰ وهيبتها، ويكرس القيم الدينية ومكارم الأخلاق. ومعلوم أن الشـريعة الإسـلامية حثت علىٰ حسـن الخلق فعن أبي الدرداء رضـي الله عنه قال سـمعت رسـول الله ﷺ يقول: "**مَا مِنْ شَـيْءٍ فِي اَلْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ اَلْخُلُقِ**"[2].

ولتجاوز هذه التحديات الأخلاقية تأتي أهمية تعيين جهات شرعيه لمراقبة المحتوىٰ من الناحية الشـرعية، ووضـع معايير أخلاقية لاسـتخدام الذكاء الاصـطناعي. وفي هذا الإطار لا بأس من الإشـارة إلىٰ أن الهيئة السـعودية للبيانات والذكاء الاصـطناعي قامت بوضع مبادئ لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي من أهمها[3]:

النزاهة والإنصـاف، الخصـوصـية والأمان، الإنسـانية، المنافع البيئية والاجتماعية، الموثوقية والسلامة، الشفافية والقابلية للتفسير، المساءلة والمسؤولية.

1- الفتوىٰ الرقمية وتحولات مرجعية الإفتاء الشرعي، د. عبد العالي المتقي. مجلة كلية الشريعة، أكادير. العدد السابع، السنة: **2022**. ص: **28**، **29**.

2- سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في حسن الخلق ج**4**/ص: **253** رقم الحديث: **4799**.

3- ينظر: مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، سبتمبر **2023** الإصدار الأول، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي: https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Documents/ai-principles.pdf

وفي السياق ذاته أكد تقرير المؤشر العالمي للفتوى (GFI) التابع لدار الإفتاء المصرية والأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، على ضرورة بذل مؤسسات الإفتاء الرسمية في مختلف الدول المزيد من الجهد لمواكبة تطورات العصر، بل والمسارعة إلى ابتكار أدوات وتقنيات للذكاء الاصطناعي يقوم على برمجتها المتخصصون في مجال الفتوى المنتمون لتلك المؤسسات الرسمية وذلك بمساعدة المبرمجين وخبراء التقنية حتى يتم برمجتها بالشكل الذي يضمن الحفاظ على الهوية الإسلامية وإصدار الأحكام الشرعية الصحيحة، وخلو تلك التقنيات من أي نزعات عنصريه أو متطرفة تسيء لتعاليم الاسلام الحنيف ومبادئه السمحة.

المطلب الثاني: ترشيد الفتوى في ضوء المتغيرات المعاصرة

لما كانت صناعة الفتوى مطلبا أساسيا وجوهريا على مستوى الدراسات الشرعية، وارتباطا بتعقيدات الواقع بما يحمله من متغيرات أفرزتها الثورة الرقمية، تأتي أهمية ترشيد صناعة الفتوى ضمانا لمصداقيتها، وتجاوزا لمختلف التحديات المطروحة.

الفرع الأول: أولوية ترشيد الفتوى

إن الفتوى باعتبارها وظيفة تشريعية تنطلق من الواقع وتستحضر متغيراته ومستجداته، لا شك أنها ستتأثر بالتحولات المجتمعية وستتفاعل مع مختلف الادوات المعرفية والمنهجية التي يتيحها كل زمان، ارتباطا بمستوى التقدم العلمي والمعرفي، وفي ظل الواقع المعاصر الذي يشهد ثورة في العديد من مجالات الحياة بفضل تطور الشبكة الإلكترونية، نتساءل عن أثر الثورة الرقمية ممثلة على وجه الخصوص في الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى، وعن الشروط التي ينبغي استحضارها لتأهيل المفتي وترشيد الفتوى.

إن المنطق السليم يقتضي أن ينظر إلى مسألة التعامل مع الذكاء الاصطناعي في حقل الفتوى بمنطق الوسائل لا المقاصد، بمعنى أن الذكاء الاصطناعي رغم أهميته لا يعدو أن يكون وسيلة أو اداة تعين المفتي في صناعة الفتوى، وليست بديلا عن المفتي. هذه النتيجة تحيلنا إلى البحث عن المقومات الكفيلة بتأهيل المفتي في زمان التحول الرقمي وترشيد الفتوى وفق منهج سليم، يسمح بالاستفادة مما تطرح الثورة الرقمية من إمكانات وايجابيات، مع الحفاظ في الوقت ذاته على خصوصية الفتوى وضوابطها الشرعية وفق قيم الاسلام ومقاصده.

الفرع الثاني: مقومات ترشيد الفتوى

ثمة جملة من المقومات التي يمكن مراعاتها في إطار تأهيل المفتي وترشيد الفتوىٰ في ضوء المتغيرات المعاصرة تتجلىٰ فيما يلي:

1. الانفتاح علىٰ المستجدات التي أفرزتها الثورة الرقمية والاستفادة من التراكمات العلمية والمعرفية التي تمكن المفتي من التعامل مع قضية التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وحسن توظيفها بما يخدم الفتوىٰ ويراعي خصوصياتها ويحفظ هيبتها. ذلك أن تأهيل المفتي وترشيد صناعة الفتوىٰ في ظل المتغيرات المعاصرة، رهين بتطوير المفتي لمعارفه العلمية والرقمية حتىٰ يكون أكثر استيعابا للنوازل بملابساتها، وفهما للسياقات البشرية بتعقيداتها، وبالمقابل فأي تجاهل أو إغفال للتطور العلمي أو التفاعل مع العصر الرقمي، لا شك أنه سيؤثر سلبا علىٰ رسالة المؤسسة الدينية ووظيفتها في تحقيق الأمن الروحي وحفظ الثوابت الدينية ومراعاة مصالح المجتمع. لذلك " لا بد من التجديد في الأسلوب والأدوات والمهارات للتعامل مع معطيات الحاضر وتحدياته، فالتطور المعرفي أساس، والنظرة التقليدية للأمور لا تفي بالغرض في عصر التغيرات، بل تحتاج إبداعا وتحليلا وتفاعلا مع هذه الثورة المعلوماتية الكبيرة[1].

2. إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن آلية الفهم والتقدير، ولا يكون ذلك علىٰ سبيل الاستبدال، بل علىٰ جهة الإسناد المدروس، وهنا يتعلم المفتي كيف يُحوسِل هذه التقنية، أي كيف يستدخلها في فعله الاجتهادي دون أن يسلم لنتائجها، بل يفهم حدودها، ويوظف قدراتها، ويضبط أثرها ضمن مسار الجواب. ومن خلال هذا الاندماج تتحول التقنية إلىٰ أداة في خدمة التأصيل، لا عنصرًا مهيمنًا عليه، فيُبقي المفتي علىٰ صدارة الفهم، وسيادة التأويل، ومركزية الاجتهاد[2]. ولتحقيق ذلك لا بد أن يكون المفتي مدركا ومستوعبا للمقتضيات الأساسية للذكاء الاصطناعي، ليكون

1- مؤسسات الفتوىٰ في العصر الرقمي تحديات والتطوير وآلية التعاون الشيخ عبد اللطيف دريان. أبحاث المؤتمر السادس للأمانة العامة لدور وهيئات الافتاء في العالم القاهرة، غشت 2021 بعنوان: " مؤسسات الفتوىٰ في العصر الرقمي تحديات التطوير وآليات التعاون". ص: 261.

2- صنعة المفتي: من فقه النص إلىٰ هندسة المعنىٰ في زمن الذكاء الاصطناعي، د .يوسف حميتو. ينظر: موقع:

/https: //dinpresse.net

مساهما في صناعة المحتوىٰ، وفي تغذية الحواسيب والذكاء الاصطناعي بالبيانات الأساسية المرتبطة بعلوم الشريعة والخوارزميات، التي هي أداة الذكاء الاصطناعي، ويتمكن من ضبط محتوياتها وتحليل مضامينها بما يخدم الفتوىٰ الشرعية.

3. مراعاة معايير الحكامة الجيدة الكفيلة بتنزيل المعايير الأخلاقية علىٰ مستوىٰ الفتوىٰ الرقمية لضمان الأمن الروحي وتحقيق الاطمئنان النفسي في إطار قيم الأمانة والصدق، وبعيدا عن كل مظاهر التسيب الذي لوحظ علىٰ مستوىٰ بعض وسائل الاعلام والمنصات الرقمية من ترويج للفتاوىٰ الشاذة والبعيدة عن المرجعية الفقهية المعتمدة، فقد باتت" تشكل ظاهره غير صحية نظرا لكثرة هذه الوسائل واختلافها، وتزاحم مئات المفتين الذين تصدروا للإفتاء عبرها، وتباين فتاويهم. وقد أدىٰ هذا الزحام والتباين إلىٰ إثارة اللبس والارتباك والحيرة لدىٰ الناس، مما أودىٰ بالصناعة الإفتائية لمزالق خطيرة، وصار لا بد علىٰ العلماء والباحثين والجهات الرسمية وضع حد لهذه لهذا السيل من الفتاوىٰ، ووضع ضوابط لصناعة الفتوىٰ حتىٰ تحقق مهمتها العظيمة[1].

4. مواكبة التحولات الاجتماعية والحرص علىٰ "اكتساب الكفاءة المنهجية في إدارة السياق، وذلك بحسب ما يحتاجه المفتي من مهارات لفهم أنماط التحول الاجتماعي، واستحضار طبيعة المخيال الجمعي في البيئات مختلفة، ومن آليات تحقق التصور الذهني للنوازل قبل التعامل معها في الوجود الذاتي في الواقع، ومن وسائل التلقي عبر الوسائط، دون أن ينزاح عن مرجعيته، أو يتحلل من مركزية النص ووظيفية المقاصد"[2].

وفي ختام هذه الدراسة نخلص إلىٰ القول بأن فقه الواقع يمثل عنصرا جوهريا في صناعة الفتوىٰ، ومفهوما مرنا يمكن من استيعاب تعقيدات الحياة ومتغيراتها، ومواكبة مستجدات العصر بتحولاته الرقمية، وما تحمله من إشكالات تمس مصداقية الفتوىٰ.

1- تنظيم الافتاء الرقمي المفهوم والسياق والخطاب، هاني ضوة، أبحاث المؤتمر السادس للأمانة العامة لدور وهيئات الافتاء في العالم القاهرة، غشت **2021** بعنوان: " مؤسسات الفتوىٰ في العصر الرقمي تحديات التطوير واليات التعاون" ص**328**، **329**

2- صنعة المفتي: من فقه النص إلىٰ هندسة المعنىٰ في زمن الذكاء الاصطناعي، د .يوسف حميتو. ينظر: موقع:

/https: //dinpresse.net

كما أن الفهم العميق للواقع يضمن تنزيل النصوص على مناطاتها الصحيحة خاصة، إذا تم استصحاب مقاربة مقاصدية، واستحضار فقه المآلات وفقه النفس، وأي تغيب لعملية تحقيق مناط الواقع أو إعراض عن مقتضيات المنهج الافتائي السليم، سيؤدي لا محالة إلى تغييب فقه تنزيل الأحكام على الوقائع، مما يفتح المجال لإثارة الشبهات والتشكيك في مدى صلاحية الشريعة لمواكبة الأحداث، والاستجابة لمتغيرات الواقع.

ومن جانب آخر، يجسد فقه الواقع ذلك التفاعل الايجابي بين الثوابت والمتغيرات، ويعكس أهمية الانفتاح على القضايا المعاصرة، والأخذ بعين الاعتبار موجبات التغير، بما يحقق مصالح العباد ويحافظ على ثوابت الدين.

وأخيرا فإن تجديد صناعة الفتوى وضمان موثوقيتها في ظل البيئة الرقمية، يتطلب تأهيلا علميا للمفتي، وترشيدا للفتوى لفهم سياق الواقع المتجدد، وتطوير أدوات البحث لمواكبة تحولات الرقمنة، والعمل على التدقيق في مختلف المعطيات والبيانات المفترضة للذكاء الاصطناعي، ومختلف الوسائط الرقمية التي تتطلب اليقظة والحذر، والحرص على الاستفادة من الايجابيات الخاصة بهذه الوسائل المتطورة، وجعلها أكثر انسجاما وخدمة لأحكام الدين ومقاصده.

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش.
- أثر قاعدة تغير الفتوىٰ بتغير الأزمان والأحوال. د. أحمد بن باكر بن صالح البكري. الرياض .1431-2010
- الإحكام في تمييز الفتاوىٰ عن الأحكام. شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي. دار ابن حزم بيروت. (ط/1)، 2010-1431.
- أصل اعتبار المآل بين النظرية والتطبيق. د. عمر جدية. دار ابن حزم. (ط/1): 1430/2010.
- أصول الفتوىٰ والقضاء في الفقه المالكي، د. محمد رياض، (ط/1) 1416/1996
- أصول الفقه، محمد أبو زهرة. دار الفكر العربي، القاهرة. السنة: 1427-2006.
- اعتبار مآلات الأفعال وأثرها الفقهي. د. وليد بن علي الحسين. (ط/2)، 1430-2009، دار التدمرية الرياض. المملكة العربية السعودية.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية. تحقيق عصام الدين الصبابطي. دار الحديث، القاهرة. السنة: 1425-2004.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم الحنفي. دار الكتب العلمية، بيروت. (ط/1) 1997-1418.
- تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، ابراهيم بعزيز. دار الكتب الحديثة، القاهرة. (ط/1)، السنة: 2011.
- تنبيه المراجع علىٰ تأصيل فقه الواقع. الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بية. مسار للطباعة والنشر، دبي مركز الموطأ. (ط/4)، 2018.
- الذكاء الاصطناعي وتحديات مجتمع المعرفة. ذ حسان الباهي، أفريقيا، الشرق. (ط/2) 2020، الدار البيضاء. المغرب.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردزبة البخاري. دار الحديث، القاهرة.
- صناعة الفتوىٰ المعاصرة، قراءة هادئة في أدوارها وآدابها وضوابطها وتنظيمها في ضوء الواقع المعاصر. د. قطب مصطفىٰ سانو. (ط/1) 1434.
- علم أصول الفقه، ذ. عبد الوهاب خلاف، دار القلم، الكويت. (ط/12)، 1398/1978.

- الفتيا ومناهج الإفتاء، ذ. محمد سليمان عبد الله الأشقر. مكتبة المنار الإسلامية. (ط/1)، 1976.

- فقه الواقع وأثره في الاجتهاد، د. ماهر حسين حصوة. المعهد العالمي للفكر الاسلامي (ط/1)، 2009/1430.

- المدخل الفقهي العام، الشيخ مصطفىٰ أحمد الزرقا. دار القلم، دمشق. (ط/2)، 2004/1425.

- مدخل إلىٰ الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، د. محمد أحمين، دليل علمي وعملي للفتوىٰ والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الاسلامية. دار ابن حزم. (ط/1)، 2015/1436.

- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.

- منهج الاجتهاد، مقاربة منهجية في الاجتهاد تفسيرا وتعليلا وتنزيلا. د. عبد الحميد عشاق. مركز الموطأ للدراسات والتعليم. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. (ط/1) 2018.

-الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، دار الكتب العلمية، بيروت. (ط/2) .2009.

- مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمان المالكي الشهير بالحطاب. الناشر: دار الرضوان، نواكشوط. (ط/1): 2010/1431.

- نظرية المقاصد عند الشاطبي، د. أحمد الريسوني، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي. (ط/4)، 1995/1416.

المقالات:

- أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوىٰ، مقال منشور بالموقع الرسمي لدار الافتاء الاردنية بتاريخ 2023/6/18. موسىٰ الزعاترة.

- تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في خدمه العلوم الشرعية وبحوثها قراءه تحليليه لتوجهات الدراسات الحديثة ذات الصلة، د. ناصر الدين الشاعر. د. عمران بخيت. د. أسيد فطاير. مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد الحادي والخمسون، دجنبر 2024.

- توظيف الذكاء الاصطناعي في الفتوىٰ: تجارب والمحاذير، محمد إليلو، ص: 108، 109 (بتصرف) أعمال المؤتمر الدولي الأول بعنوان: الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية. كلية الشريعة ايت ملول. المملكة المغربية. دجنبر 2023
- الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية: مخاطر ومحاذير. د. مولاي عبد الله قاسمي. ص: 18. أعمال المؤتمر الدولي الأول بعنوان: الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية. كلية الشريعة أيت ملول. المملكة المغربية. دجنبر 2023.
- الفتوىٰ الرقمية وتحولات مرجعية الإفتاء الشرعي، د. عبد العالي المتقي. مجلة كلية الشريعة، أكادير. العدد السابع، السنة: 2022. ص: 28، 29.
- الفتوىٰ المعاصرة بين الضوابط الشرعية والتحديات الرقمية، محمد الشيخ عبد الله. مجلة بحوث الإعلام الرقمي، كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، جامعة السويس، العدد الثاني. يوليو: 2023
- مقال بعنوان: "تأثير العرف في الفتوىٰ" د. عبد الكريم حامدي. ص: 74 أعمال ندوة الفتوىٰ بين التأثير والتأثر بالمتغيرات. المجلد الثالث.
- مؤسسات الفتوىٰ في العصر الرقمي تحديات والتطوير واليه التعاون الشيخ عبد اللطيف دريان. أبحاث المؤتمر السادس للأمانة العامة لدور وهيئات الافتاء في العالم القاهرة، غشت 2021 بعنوان: " مؤسسات الفتوىٰ في العصر الرقمي تحديات التطوير واليات التعاون".

المواقع الالكترونية:

- الفتوىٰ والذكاء الاصطناعي أحدث تقارير المؤشر العالمي للفتوىٰ.
https: //www.youm7.com/story/2025/4/13
- مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، سبتمبر 2023 الإصدار الأول، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي:
https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Documents/ai-principles.pdf
- صنعة المفتي: من فقه النص إلىٰ هندسة المعنىٰ في زمن الذكاء الاصطناعي، د .يوسف حميتو. ينظر: موقع: https: //dinpresse.net/.
- حميتو: كيف يمكن أن يؤثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوىٰ المعاصرة؟ انظر موقع: https: //anfaspress.com/news/print/146410-2025-02-11-11-08-39
- سعيد شبار، فقه الواقع، سياق خارجي ومقامي للنص. بحث في معادلة (فقه الواقع) لـــ (فقه النص) في تنـــزيل وتكييف الأحكام. https: //www.arrabita.ma/blog (موقع الرابطة المحمدية للعلماء).
- موقع دار الافتاء المصرية تحت عنوان مفاهيم افتائية.

معايير التعامل مع الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية

أ-د. فهد بن عبد الرحمن اليحيى

أستاذ الفقه بكلية الشريعة - جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

الملخص

يتناول هذا البحث الضوابط والحدود والمعايير في التعامل مع نماذج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وينحصر في معايير استخدامه والإفادة منه دون معايير تأسيسه وبرمجته، ويهدف هذا البحث إلىٰ التعريف بمجالات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية وعرض إيجابياته وسلبياته وصياغة ضوابط ومعايير منهجية وأخلاقية للتعامل معه، والتي منها القصد الصحيح؛ وتوثيق المصدر ومراجعته، والأمانة العلمية؛ والحذر والتحرّي والتدقيق ومراجعة صياغة الذكاء الاصطناعي، وعدم الاعتماد الكلي عليه، ومراعاة الخصوصية.

الكلمات المفتاحية: ذكاء اصطناعي، معايير، تقنية، أمانة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام علىٰ رسول الله ومن والاه.

يشهد العالم تطوراً وتسارعاً غير مسبوق في مجال التقنية، كان من أبرز مظاهره ما يسمىٰ بـ (الذكاء الاصطناعي) باعتباره ثورةً في هذا المجال أحدثت هزةً عميقة في مختلف الاتجاهات.

وقد تجاوز أثر هذه التقنية نطاق العلوم التطبيقية البحتة، ليمتد إلىٰ ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومنها العلوم الشرعية.

ومن هنا تتأكد الحاجة الملحّة إلىٰ دراسة التعامل مع الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية، واستخلاص الضوابط والحدود والمعايير لهذا التعامل نظراً لخطورة النتائج؛ فالتقنية الحديثة -مع ما تقدمه من فرص عظيمة- ليست معصومة من القصور والانحراف إن أُسيء توظيفها.

إن معالجة هذا الموضوع تمثل جسرًا للتكامل بين الثابت الشرعي والمتغير التقني، بما يضمن الإفادة من منجزات العصر، دون إخلال بأصالة العلوم الشرعية ومكانتها الراسخة.

مشكلة البحث

أشـــرت قريباً إلىٰ الحاجة إلىٰ الضـــوابط والحدود والمعايير في التعامل مع برامج ونماذج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وبناءً علىٰ ذلك، يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

كيف يمكن الإفادة من الذكاء الاصـــطناعي في خدمة العلوم الشـــرعية، مع ضـــبط سلبياته وتحدياته باستخلاص معايير وفق المنهج الشرعي؟

حدود البحث

ينحصـر موضـوع البحث في التعامل مع الذكاء الاصـطناعي في العلوم الشـرعية أي معايير استخدامه والإفادة منه دون معايير تأسيسه وبرمجته.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلىٰ:

1. التعريف بمجالات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية.
2. موازنة إيجابيات وسلبيات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية.
3. صياغة ضوابط ومعايير منهجية وأخلاقية للتعامل مع الذكاء الاصطناعي.

منهج البحث

اقتضــت طبيعة هذا البحث اســتخدام أكثر من منهج بحثي ابتداءً بالمنهج الوصــفي الذي يقوم علىٰ جمع بيانات حول ظاهرة أو مشـــكلة معينة كما هي، ثم وصـــفها وتحليلها، حيث إن ظاهرة الذكاء الاصطناعي والتعامل معه ظاهرة جديدة تقتضي ذلك، ثم المنهج الاســـتقرائي، ثم المنهج التحليلي والاســـتنباطي – وهو الأهم – لتحليل الوقائع وتحليل القواعد والنصـــوص لاســـتخراج المعايير، كما أن البحث لم يخل من استخدام المنهج التجريبي والمنهج المقارن.

خطة البحث

سيتناول البحث هذا الموضوع من خلال ما يلي:

مدخل تعريفي

المبحث الأول: مجالات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية سلبيات وإيجابيات

المبحث الثالث: معايير التعامل مع الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية

الخاتمة: وتتضمن خلاصة البحث والتوصيات

مدخل تعريفي

الذكاء في اللغة

هو سرعة الفهم، وهو الفطنة، وعبر بعضهم بحدة الفؤاد، أو سرعة إدراكه وفطنته، وقيل أيضاً: الذَّكاءُ سُرْعَةُ اقْتِراحِ النَّتائجِ، والذَّكِيُّ: السَّرِيْعُ الفِطْنَةِ، ذَكِيَ يَذْكى ذَكاءً، وذَكا يَذْكُو ذَكاءً.

وأَصْلُ الذَّكاءِ فِي اللّغَةِ كُلِّها تَمامُ الشيءِ، فَمِنْهُ الذَّكاءُ فِي السِّنِّ والفَهْمِ، وَهُوَ تَمامُ السِّنّ[1].

الاصطناعي في اللغة

مشتق من الصناعة، ولذا قالوا: وهو صَنِيعِي وصَنيعَتي، أي: اصْطَنَعْتُه ورَبَّيْتُه وخَرَّجْتُه، واصْطَنَعَ خَاتمًا: أمرَ أَن يُصْنَعَ له[2].

وقال ابن الأثير في غريب الحديث: "(اصْطَنَعَ رسولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ) أَيْ أمرَ أَنْ يُصْنَعَ لَهُ. كَمَا تَقُولُ اكْتَتَبَ: أَيْ أَمَرَ أَنْ يُكْتَب لَهُ. والطَّاءُ بَدَلٌ مِنْ تاءِ الافْتِعَال لِأَجْلِ الصَّادِ.، وَمِنْهُ حَدِيثُ الخُدَري قال: قَالَ رسول اللَّه ﷺ: «**لا تُوقِدوا بلَيْلٍ نارًا**» ثُمَّ قَالَ: «**أوْقِدُوا واصْطَنِعُوا**» أَي اتّخِذوا صَنِيعًا، يَعْنِي طَعَامًا تُنْفِقونه فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَمِنْهُ حَدِيثُ آدَمَ «قَالَ لِمُوسَىٰ: أنتَ كليمُ اللَّهِ الَّذِي اصْطَنَعَكَ لِنَفْسِهِ» هَذَا تمثيلٌ لِما أَعْطَاهُ اللهُ مِنْ مَنْزلة التَّقْريب والتَّكْريم. والاصْطِنَاع: افتِعَالٌ مِنَ الصَّنِيعَة، وَهِيَ العَطِيَّة وَالْكَرَامَةُ والإِحْسان"[3].

وبالرجوع إلىٰ تفسير قَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿**وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي**﴾ [سورة طه، الآية **41**] نجد المفسرين فسّروها بنحو ما تقدم أي اصطفيتك لوحيي وَرِسَالَتِي. وَقِيلَ: "اصْطَنَعْتُكَ" أي خَلَقْتُكَ، مَأْخُوذٌ مِنَ الصَّنْعَةِ. وقيل: قويتك وعلمتك لتبلّغ عبادي أمري ونهيي[4].

(**1-**) ابن عباد، المحيط في اللغة، مادة ذ ك ي، الجوهري، الصحاح، مادة ذ ك ي، الزبيدي، تاج العروس، مادة ذ ك ي .

(**2-**) الرازي، مختار الصحاح، مادة ص ن ع، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة ص ن ع .

(**3-**) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر ٥٦/٣، وانظر أيضا: القاضي عياض، مشارق الأنوار **43/2**.

(**4-**) انظر مثلا: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن**198/11** .

وهنا نجد المتقدمين استعملوا لفظ (اصطنع) ومشتقاته كـــ (اصطناعي) مرادفاً للفظ (صنع) ومشتقاته كـــ(صناعي)، ومن ذلك قولهم: اصطناع المعروف، ولابن أبي الدنيا كتاب بهذا العنوان (اصطناع المعروف)[1]، أي صنع المعروف.

فالذي تبيّن لي من خلال ما تقدم في كتب اللغة والتفسير وشروح الأحاديث وغيرها أن اللفظين مترادفان (صنع) و(اصطنع)، و(صناعي)، و(اصطناعي).

ونحن نقول أيضاً: الحليب الاصطناعي وأيضاً الحليب الصناعي، وهكذا التلقيح الاصطناعي والتلقيح الصناعي.

فكذلك يقال هنا: الذكاء الاصطناعي، والذكاء الصناعي، فكلها مترادفات لا فضل لأحدها على الآخر.

وقد جاء في القرآن الكريم: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ بعد آية: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ فدلّ على الترادف ولو من بعض الوجوه، والله أعلم.

الذكاء الاصطناعي في الاصطلاح

عرفته الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) بأنه: أنظمة تستخدم تقنيات قادرة على عمل تنبؤات أو توليد محتوى أو تقديم توصيات أو اتخاذ قرارات بمستويات متفاوتة من التحكم الذاتي [2].

(**1-**) (اصطناع المعروف) للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المتوفى **281**هـ.

(**2-**) الموقع الرسمي للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) بتاريخ **10-8-2025**م.

https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx

وأشارت الهيئة إلى أن الذكاء الاصطناعي مع أهميته وفوائده إلا أنها محفوفة بالغموض – على حد تعبيرها – أو المبالغة التي قد ترفع مستوى التوقعات وتكون صورة غير واقعية، وهذا يجعل فهم الذكاء الاصطناعي وتقنياته وحقيقة إمكاناته غير واضحة المعالم.

المبحث الأول: مجالات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية

الذكاء الاصطناعي بحر واسع وأداة من الأدوات التقنية الشمولية، وقد سبقته مرحلة عرفنا فيها أدواتٍ من البرامج والتقنيات في جميع العلوم والأبحاث، ومنها العلوم الشرعية؛ ولكن تلك الأدوات التقنية لم تكن بذات الشمولية والقدرات التي تميّز بها الذكاء الاصطناعي؛ فإن تلك مهما بلغت من التوسع؛ فتبقىٰ – عند المقارنة بالذكاء الاصطناعي - محدودة أو مختصة أو مقيدة في مجال أو بحدود تقنية.

أما الذكاء الاصطناعي فإنه أداة شمولية تمتاز عن الأدوات التقنية الشائعة قبلها، ولا سيما في القدرة علىٰ الصياغة، والتنوّع، والتوسع، والتنبؤ، والتحليل، وغير ذلك.

وتأسيساً علىٰ ما سبق فيمكن اعتبار مجالات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية وفقاً لما يلي:

1. مجال البحوث والدراسات الشرعية
2. مجال التعليم الشرعي
3. مجال الاستشارات الشرعية والقضائية
4. مجال الفتوىٰ
5. مجال العلوم المساندة للعلوم الشرعية

وفيما يلي طرف من التفصيل للتطبيق العملي للذكاء الاصطناعي في هذه المجالات:

- **مجال البحوث والدراسات الشرعية**

يستطيع الذكاء الاصطناعي استخراج النصوص الشرعية من المصادر (كالكتب المعتمدة) وتصنيفها حسب الموضوع.

مثال: عند البحث في مسألة (سجود السهو)، يمكن للذكاء الاصطناعي استخراج جميع النصوص المتعلقة بـــ (سجود السهو) من كتب السنة، ومن كتب الفقهاء أو من شروح الأحاديث أو غيرها مع توثيقها (إن طلبت منه ذلك).

كما يقدم الذكاء الاصطناعي في مجال البحوث: المقارنة بين المذاهب: بجمع أقوال المذاهب الأربعة في مسألة معينة، ويضعها في جدول مقارن (إن طلبت منه ذلك) لبيان الاتفاق والاختلاف.

كما يقدم ملخصات للأبحاث والرسائل الجامعية، أو يستخرج النتائج والتوصيات مباشرة.. إلىٰ غير ذلك من الخدمات العلمية والتي أيضاً قد تتطور مع الزمن.

- **مجال التعليم الشرعي**

يقدم الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم الشرعي خدمات منها: تصميم خطط الدروس أو المحاضرات، ومحاور المادة العلمية، وأسئلة تقويمية متنوعة (اختيار من متعدد، مقالية، تطبيقية).

كما يمكن من خلاله أيضاً التلخيص والتنظيم والجدولة ونحو ذلك.

- **مجال الاستشارات الشرعية والقضائية**

من خدمات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال: صياغة المذكرات واللوائح؛ والدعاوىٰ والردود، وكذلك تحليل السوابق القضائية.

- **مجال الفتوى**

يقدم الذكاء الاصطناعي للمفتي ما يطلبه من أدلة ونصوص فقهية ذات صلة بالمسألة، ويفتح آفاقاً تعين المفتي علىٰ التصوّر وتقريب الحكم.

- **مجال العلوم المساندة للعلوم الشرعية**

كعلوم اللغة العربية، والتاريخ والاقتصاد، وغيرها من العلوم علىٰ نحو ما سبق في العلوم الشرعية، وبحسب المدخلات.

تلكم بعض نماذج وأمثلة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مجالات العلوم الشرعية باعتباره أداة مساعدة، لا تعني بحال الاعتماد الكلي عليها، أو أن تقوم بوظيفة الباحث والمعلم والقاضي والمحامي ونحوهم، أو أنها تقوم بمهمة الاجتهاد الفقهي.

وما ذكرته لا يعني الحصر إنْ في المجالات أو في أمثلتها؛ بل لا يعدو أن يُعدّ تقريباً تمثيلياً فحسب لما قد تشمله هذه الأداة الواسعة المتوسّعة (الذكاء الاصطناعي).

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية سلبيات وإيجابيات

يجب أن ندرك أن الذكاء الاصطناعي أنظمة حاسوبية تُحاكي جوانب محدودة من الذكاء البشري عبر نماذج معتمدة علىٰ البيانات بمعالجة خاصة.

وحين ظهر الذكاء الاصطناعي وبدأ الناس بالتعامل معه انبهر قوم بإيجابياته غافلين عن بعض سلبياته، وهو – كأي نتاج بشري – مهما كانت إيجابياته فله سلبياته أيضاً أو بالتعبير العربي الأصيل: ما من محاسن له إلا ويقابلها بعض مساوئ، ثم تبقىٰ بعدئذٍ الموازنة وفق المعيار الشرعي العظيم ﴿**قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا**﴾ سورة البقرة، الآية 219.

والحقيقة الماثلة أن محاسنه (إيجابياته) كثيرة جداً، ومن العسير حصرها، وقد تقدم في المبحث السابق الإشارة إلىٰ المجالات، وهي ناطقة ببعض تلك المحاسن.

فلا ريب أن من أبرز إيجابيات الذكاء الاصطناعي: سرعة الوصول للمعلومة، وتجميع الشواهد والأقوال والمصادر المتباعدة في وقت وجيز، مما يختصر ساعاتٍ من التقليب والتنقيب سواء كان ذلك ورقياً أو حتىٰ الكترونياً.

ثم الصياغة، ومراجعة الصياغة، وترتيب الأفكار، والنقد (ولو بفتح آفاق فيه)، وغير ذلك كثير.

السلبيات (المساوئ والمخاطر)

من أخطر سلبيات الذكاء الاصطناعي، أنه قد يخلق وهم الدقة واليقين مع بعده عن ذلك.

كما أن الذكاء الاصطناعي قد يقدم لنا إجابات مُقنِعة؛ لكنها غير صحيحة من خلال توليد صيغٍ لغوية محكمة تُخفي أخطاءً علمية أو نسبة أقوال لغير أهلها، وهذا قد جربته واختبرته ووقفت عليه.

وقد ينتج لنا الذكاء الاصطناعي أحياناً اضطراباً في ترتيب الحجج أو مراتب الأدلة؛ حيث إن نماذج الذكاء الاصطناعي لا تُميّز تلقائيًا بين نصوصٍ قطعية وأقوالٍ اجتهادية أو رواياتٍ ضعيفة.

وكما أن الذكاء الاصطناعي مهما بلغ قاصر عن الفهم البشري؛ فلا عجب أن نجده لا يدرك السياق الشرعي، وبعض الاعتبارات المؤثرة.

ومن السلبيات أيضاً عدم الحياد في بعض الحالات فقد نلمس من خلال إجابات ومخرجات الذكاء الاصطناعي ميلاً نحو مدرسةٍ فقهية أو بلدٍ أو عصرٍ بحسب مصادر تدريبه التي بني عليها.

ومن السلبيات المؤرقة علىٰ المستوىٰ العالمي ما يتعلق بالخصوصية والأمان؛ فقد دق كثيرون ناقوس الخطر في هذا الشأن.

ومن السلبيات التي تتنامىٰ مع الوقت سريعاً آثار الذكاء الاصطناعي - علىٰ اختلاف نماذجه ووظائفه - علىٰ مهارات الاجتهاد والابتكار والإبداع والتأمل والتحليل والتحقيق والنقد وأضرابها؛ فهو - بلا ريب – يضعفها – مع الوقت -ولا سيما مع الإفراط فيه والاعتماد عليه، وقد يقتلها أو يقتل بعضها؛ إذ قد يركن إليه الباحث، ويستحلي الدعة، فكأنما فوّضه بتلك المهارات؛ فتثقل عليه شيئاً فشيئاً حتىٰ تمسي نسياً منسياً.

ولربما تخرج لنا أجيالٌ؛ بل أخشىٰ أن تكون خرجت، تصنع بحوثها وإنجازاتها بواسطة هذا الذكاء الاصطناعي؛ وتتوهم أو توهم نفسها أنه إنجاز ذاتي.

تجربة عملية

سألت أحد نماذج الذكاء المشهورة:

لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أثر يستدل به علىٰ أن الإيداع في البنك يعتبر قرضاً، ما هذا الأثر؟

فأجاب:

أثر عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه الذي ذكرته، والذي يستدل به علىٰ أن إعطاء المال يعتبر قرضًا، هو قوله: "إذا أخذتَ مالًا من أخيك فهو دَينٌ عليك، حتىٰ تؤديه إليه".

هل ترغب في معرفة المزيد عن هذا الأثر؟

قلت:

لا، الأثر فيه أنه يأتيه الناس فيعطونه المال أنه وديعة، فيقول: لا؛ بل هو قرض.

أجاب:

نعم، هذا الأثر صحيح. وقد ورد في مصنف عبد الرزاق عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: "كان عبد الرحمن بن عوف إذا أتاه قوم بمال ليودعوه إياه، قال: هو قرض".

فقمت بنقل إجابته إلىٰ برنامج آخر من برامج الذكاء المشهورة

فأجاب:

الأثر الذي ذكرته عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، حيث كان يقول لمن يودع عنده مالًا: "هو قرض"، لم أتمكن من العثور عليه في المصادر المتاحة لدي، بما في ذلك "مصنف عبد الرزاق". قد يكون الأثر موجودًا في مصدر آخر أو برواية مختلفة.

إذا كنت تمتلك نصًا دقيقًا أو مزيدًا من التفاصيل حول هذا الأثر، يُرجىٰ تزويدي بها، وسأبذل قصارىٰ جهدي لمساعدتك في التحقق من صحته وتخريجه.

فقلت

أريد هذا المعنىٰ عن عبد الرحمن بن عوف ابحث في أي مصدر مهما كان يا باحث

فأجاب

لم أتمكن من العثور علىٰ أثرٍ يُنسب إلىٰ عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يقول فيه: "هو قرض" عند استلامه أموالًا من الناس ليودعها، سواء في "مصنف عبد الرزاق"

أو في المصـــادر المتوفرة لدي، ومع ذلك، ورد في بعض المصـــادر أن عبد الرحمن بن عوف كان يُقرض الناس ماله، ويقضـــي عنهم ديونهم، ويصـــلهم، مما يدل علىٰ كرمه وسخائه.

النتيجة من هذا المثال الواقعي

أن برامج أو نماذج الذكاء الاصـــطناعي قد تأتي بنتائج مغلوطة بل مختلقة كما في المثال السابق حيث لا يوجد في مصنف عبد الرزاق هذا الأثر أبداً فمن أين اختلق الذكاء الاصطناعي هذه (الكذبة)؟!

لذا لا يصح أبداً الاعتماد الكلي علىٰ نتائج الذكاء الاصطناعي بل لا بد من المراجعة والتوثيق من المصدر الحقيقي.

وهذا المثال يدل أيضـاً علىٰ تفاوت نماذج الذكاء الاصـطناعي في الدقة وفي سـلبية الاختلاق أو (الخنفشارية) الآتي ذكرها.

الخنفشارية لدى الذكاء الاصطناعي

ذكروا أن رجلاً كان لا يُسـأل عن شـيء إلا تكلم به كأنه عالم به، فتعجب ناس حوله من ذلك -قيل طلابه وقيل غير هذا - فاتفقوا علىٰ امتحانه، فاخترعوا كلمة، حيث أتىٰ كل واحد منهم بحرف فنتجت كلمة «الخنفشـــار» وهي كلمة لا أصـــل لها ولا معنىٰ، فسألوه عنها، فأجاب من فوره: هذا نبت طيب الرائحة ينبت بأطراف اليمن إذا أكلته الإبل عقد لبنها، قال شاعرهم اليماني:

لقـد عَقَـدَت محبتُكم فؤادي كما عقد الحليبَ الخنفشـــار

فعرفوا أنه مدعٍ كذاب[1].

فـ (الخنفشارية) كل دعوىٰ تشبه ما في هذه القصة، وهكذا الذكاء الاصطناعي قد نجد منه ذلك أحيانا، وليس هذا اتهاما له؛ بل هي أمثلة مرّت بي من غير أن أقصـــد امتحانه؛ ولكن تبين أنه قد يدعي العلم بالشيء وليس لذلك أصل.

وإليك بعض تلك الأمثلة لأحد نماذج الذكاء الاصـطناعي المشـهورة سـوىٰ المثال السابق:

(**1-**) تاج العروس **288/11**.

مثال 1

- **هل تعرف جمعية عنان للتنمية الذاتية؟**

• نعم، جمعية عنان للتنمية الذاتية هي جمعية غير ربحية تعمل في مجال التنمية الذاتية والتدريب الشخصي. تهدف الجمعية إلى تقديم الدعم للأفراد من خلال برامج تدريبية وورش عمل تهتم بتطوير المهارات الشخصية والنمو الفكري، وتركز الجمعية على مساعدة الأفراد في تطوير القدرات....

- **أين موقعهم؟ في أي دولة؟ في أي بلد؟**

• حتى تاريخ معرفتي الحالية (يناير 2025)، لا توجد معلومات محددة حول جمعية عنان للتنمية الذاتية على الإنترنت. من الممكن أن تكون الجمعية محلية أو حديثة، أو ربما تكون مشهورة في منطقة معينة ولكن غير متاحة بشكل واسع في المصادر العامة التي أتمكن من الوصول إليها.

- **إذا كنت لا تعرف، فلماذا تدعي المعرفة أولاً؟**

• أعتذر إذا كان ردي غير واضح أو غير دقيق. كوني نموذجًا ذكاء صناعيًا، يتم تدريبي على مجموعة واسعة من المعلومات التي تشمل العديد من المواضيع العامة، لكن هناك بعض التفاصيل أو المؤسسات المحلية التي قد لا أتمكن من الوصول إليها أو معرفتها بشكل كامل.

مثال 2

- **من القائل: ما ذا دهى سبل الحجاز تقاطرت إلى آخر القصيدة؟**

• البيت الشعري الذي ذكرته "ماذا دهى سبل الحجاز تقاطرت" هو جزء من قصيدة مشهورة للشاعر الفرزدق، وهو أحد شعراء العصر الأموي.

القصيدة تعبر عن الحنين إلى الحجاز والمناطق التي نشأ فيها الشاعر، وتعد من أشهر القصائد في مدح أهل الحجاز.

القصيدة التي يبدأ فيها هذا البيت هي جزء من قصيدته التي نظمها في مدح أهل مكة و*المدينة*. في هذه القصيدة، يتساءل الشاعر عن سبب وقوع الأحداث التي غيرت حال الحجاز.

إليك البيت كاملاً من القصيدة:

"**ماذا دهى سبل الحجاز تقاطرت**　　　**من بعد ما كانت بالوفود تطرّق**"

القصيدة في مجملها تتحدث عن حالة من الحزن ...

أليست هذه خنفشارية كمثل القصة الماضية؟

المبحث الثالث: معايير التعامل مع الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية

بعد التوغل في موضـــوع البحث تبيّن أن معايير التعامل مع الذكاء الاصـــطناعي في العلوم الشـرعية قد تنصـرف إلىٰ جوانب عدة أو تنطلق من منطلقات شتىٰ أو هي تشـمل كل ذلك.

وهذا قد يصـــحّ بالنظر إلىٰ عموم (التعامل)؛ وإن كان ينبغي أن ينصـــرف إلىٰ التعامل وإلىٰ المتعامل مع الذكاء الاصطناعي بعد وجوده، وليس التعامل في تأسيسه وبرمجته.

ومع هذا وذاك وحتىٰ لا يتوسـع الموضـوع فقد حصـرته في حدود البحث -وأذكّر به هنا – في التعامل مع الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية أي معايير استخدامه والإفادة منه دون معايير تأسيسه وبرمجته.

فمن المعايير في التعامل مع الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية:

1. القصـد الصـحيح؛ حيث القصـد منتج لما بعده، والأمور بمقاصـدها، فأول معيار هو حسـن القصـد في التعامل مع الذكاء الاصـطناعي؛ فينحصـر القصـد في اسـتخدامه وتوظيفه في الجوانب المسـاعدة لإنجاز العمل المنوط بالمسـتفيد دون قصـد الاعتماد عليه لإنتاج منتج ينسبه المستفيد إلىٰ نفسه مع أنه جهد الذكاء الاصطناعي فحسب.

2. لا يقتصر معيار القصد الصحيح علىٰ دفع ما يضاده في شأن نسبة المنتج فقط؛ بل أيضاً لأن نتائج الاعتماد الكلي علىٰ الذكاء الاصطناعي لا يجوز المخاطرة بها في ما له خطر كمثل العلوم الشرعية، ولاسيما الفتوىٰ، وما جرىٰ مجراها؛ إذ هي (توقيع عن رب العالمين) كما ســماها ابن القيم رحمه الله، فلا يجوز القول علىٰ الله بغير علم موثوق موثق ناتج عن اجتهاد صحيح معتبر، وليس عن مجرد آلات وبرامج ونماذج رقمية.

3. توثيق المصدر ومراجعته، فلا يصح التعامل مع الذكاء الاصطناعي دون مصدر، ثم لا يصح الاعتماد علىٰ ما نسبه الذكاء الاصطناعي إلىٰ ذلك المصدر والتسليم به دون مراجعة تؤكد تلك النســبة أو ذلك النص؛ فقد تبيّن من خلال التجربة -كما في الأمثلة السابقة في المبحث الثاني- أن الذكاء الاصطناعي قد ينسب إلىٰ مصدر (كتاب أو مؤلف أو موقع أو نحوها) ما ليس في شـــيء منها، وقد ينقل نصـــاً كاملاً مدعياً وجوده مع مخالفته الواقع والحقيقة، ولابد أيضـــاً عند العزو في البحث ألا يكتفي الباحث بمجرد النسبة التي وقف عليها من خلال الذكاء الاصطناعي بل المتعيّن عليه ومراجعة المصدر والتأكد ثم العزو المعتمد علىٰ وقوف الباحث بنفسه.

وقد سألت أحد نماذج الذكاء الاصطناعي المشهورة عن بيت شعر لشاعر معاصر فنسبه إلى المتنبي ثم لما نبهته نسبه لشاعر آخر من المتقدمين، فهو (يهلوس) أحياناً؛ فمن لم يكن فطناً أو من كان ديدنه التسليم له فهو كمن كان دليله الغراب إلى الخراب.

4. الأمانة العلمية؛ وهي معيار يتكرر في شأن الذكاء الاصطناعي، وقد سبقت الإشارة إلى جانب من جوانبه، وربما دخلت فيما يلحق أيضاً؛ غير أنها مهمة كمعيار عام بكل حال؛ إذ هي من أبرز التحديات في الالتزام بها وفي كشف التخلي عنها مع ظهور نماذج الذكاء الاصطناعي؛ إذ أصبح من العسير – ولو في بعض الأحوال – أن نكتشف الانتحال العلمي حين يلجأ الباحث في أي مرحلة من مراحله البحثية إلى الذكاء الاصطناعي؛ ولهذا فإنها معيار يجب الالتزام به؛ سواء أمكن كشف التخلي أم لا.

5. الحذر والتحرّي والتدقيق ومراجعة صياغة الذكاء الاصطناعي، فمع أن عدداً من نماذج الذكاء الاصطناعي الشهيرة تتميّز بحسن الصياغة، وجودة العبارة في الغالب؛ إلا أن الاعتماد على تلك الصياغة مع مناقضته لمعيار الأمانة العلمية، ومع ما فيه من التخلي عن الدور الإنساني، والتميّز البشري؛ فهو أيضاً قد ينتج عنه ما لا يصح أو ما لا يناسب المقام أو السياق، أو لا تليق مثلاً بالعلوم الشرعية؛ فهي في نهاية الأمر نماذج الكترونية آلية.

وقد لاحظت أن صياغة الذكاء الاصطناعي – مع ثنائي السابق على جوانب منها – فهي في الغالب تنحى منحى الصياغات العامة وإن جاءت بأسلوب برّاق في بعضها؛ لكنها لا تعالج أحياناً ذات الموضوع أو المشكلة بدقة، وتلك – في نظري – برمجة أو تدريب من منتجها محمود كي يستوعب معاني أشمل دون تخصيص لتصبح مقبولة بشكل عام.

6. من أهم المعايير الجامعة: عدم الاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي.

7. من أهم المعايير أيضاً عدم اعتبار المعلومة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي موثوقة بمجردها؛ حيث قد نجد البعض يسأله؛ ثم يعتمد إجابته، ويتحدث بكل ثقة عن تلك المعلومة أو يوردها ضمن حديثه أو بحوثه.

8. مراعاة الخصوصية؛ حيث يجب أن يحافظ المستفيد على خصوصيته وخصوصية غيره؛ فنماذج الذكاء الاصطناعي ما زالت لا تحمي الخصوصية.

9. التمييز بين الجوانب الفنية والمساعدة، وبين الجوانب الأصلية، يغتفر في الأولىٰ ما لا يغتفر في الثانية في شأن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي.

ختاما

فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في العلوم، ومنها العلوم الشرعية ليس بديلًا عن العقل الإنساني والاجتهاد البشري، والفهم والتصوّر والإدراك الفطري؛ بل هو أداة مساندة ووسيلة مساعدة تعين علىٰ جمع المادة العلمية، وتصنيفها، وتقريب التصور، والسبر والتقسيم، وتقديم خدماتٍ متعددة متنوّعة من شأنها تيسير الوصول إلىٰ الغاية وليس بذاته هو الغاية.

إن الذكاء الاصطناعي ليس نداً للعلوم (ومنها العلوم الشرعية)، ولا نظيراً لها، فضلاً عن اعتباره منافساً لها؛ بل إنما هو نوع من الوسائل الجديدة المهمة النافعة إذا أُحسن توظيفها وفق الضوابط والمعايير الشرعية والأخلاقية.

إن مجالات الذكاء الاصطناعي الواسعة، والتي تزداد توسعاً، وجوانبه المتنوّعة، والتي تزداد تنوّعاً، وخدماته الاحترافية، والتي تتطور بتسارعٍ عجيب.. كلها تقودنا إلىٰ مرحلة جديدة، ونحن نعيش الآن شيئاً من عنفوانها، وذلك يستوجب منا نظراً متأملاً فيما يمكن القيام به لترشيد هذ ا النوع من التقنية، وترشيد التعامل معه.

فنحن أحوج ما نكون إلىٰ خارطة طريق سليمة لنتعامل نحن، ويتعامل النشء، والجيل القادم مع هذه المتغيّرات بمنهج صحيح، يحفظ قدسية العلم (كل العلم وأعظمه وأخطره علم الوحي والشريعة الربانية) ويحول دون الخلط بين الآلة والتقنية وبين عقل الإنسان وفهمه واجتهاده.

والله الموفق وإليه يرجع الأمر كله.

الخاتمة والتوصيات

الحمد لله علىٰ إتمام البحث وختامه، وهاك شيئا من نتائجه وخلاصة أفكاره:

1. الذكاء الاصطناعي: أنظمة تستخدم تقنيات قادرة علىٰ عمل تنبؤات أو توليد محتوىٰ أو تقديم توصيات أو اتخاذ قرارات بمستويات متفاوتة من التحكم الذاتي.

2. الذكاء الاصطناعي أداة شمولية تمتاز عن الأدوات التقنية الشائعة قبلها، ولا سيما في القدرة علىٰ الصياغة، والتنوّع، والتوسع، والتنبؤ، والتحليل، وغير ذلك.

3. من مجالات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية: مجال البحوث والدراسات الشرعية، مجال التعليم الشرعي، مجال الاستشارات الشرعية والقضائية، مجال الفتوىٰ، مجال العلوم المساندة للعلوم الشرعية.

4. محاسن الذكاء الاصطناعي (إيجابياته) كثيرة جداً، ومن العسير حصرها، ومن أبرزها: سرعة الوصول للمعلومة، وتجميع الشواهد والأقوال والمصادر المتباعدة في وقت وجيز، مما يختصر ساعاتٍ من التقليب والتنقيب سواء كان ذلك ورقياً أو حتىٰ الكترونياً، ومراجعة الصياغة، وترتيب الأفكار، والنقد (ولو بفتح آفاق فيه)، وخدمات الجوانب الفنية والمساعدة، وغير ذلك كثير.

5. من أخطر سلبيات الذكاء الاصطناعي، أنه قد يخلق وهم الدقة واليقين مع بعده عن ذلك، ومنها أنه قد يقدم لنا إجابات مُقنِعة؛ لكنها غير صحيحة، وقد ينتج لنا أحياناً اضطراباً في ترتيب الحجج أو مراتب الأدلة، ومنها أه قد لا يدرك السياق الشرعي، وبعض الاعتبارات المؤثرة، ومن السلبيات المؤرقة علىٰ المستوىٰ العالمي ما يتعلق بالخصوصية والأمان؛ ومنها آثاره علىٰ مهارات الاجتهاد والابتكار والإبداع والتأمل والتحليل والتحقيق والنقد وأضرابها.

6. من معايير التعامل مع الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية: القصد الصحيح وفق التفصيل في البحث، ومنها توثيق المصدر ومراجعته، فلا يصح التعامل مع الذكاء الاصطناعي دون مصدر، ثم لا يصح الاعتماد علىٰ ما نسبه الذكاء الاصطناعي إلىٰ ذلك المصدر والتسليم به دون مراجعة تؤكد تلك النسبة أو ذلك النص؛ ومنها: الأمانة العلمية؛ ومنها الحذر والتحرّي والتدقيق ومراجعة صياغة الذكاء الاصطناعي، ومن أهم المعايير الجامعة: عدم الاعتماد الكلي علىٰ الذكاء الاصطناعي، ومنها مراعاة الخصوصية، والتمييز بين الجوانب الفنية والمساعدة، وبين الجوانب الأصلية، حيث يغتفر في الاستعانة به في الأولىٰ ما لا يغتفر في الثانية.

التوصيات:

1. تشكيل لجنة علمية تقنية لصياغة معايير التعامل مع الذكاء الاصطناعي، ويمكن تشكيلها في كل جامعة ثم علىٰ مستوىٰ الدولة.

2. تنظيم سياسات خصوصية صارمة وتقنينات أمنية في التعامل مع الذكاء الاصطناعي وفق القواعد الشرعية، ومبادئ الخصوصية العالمية، وقوانين الحماية الوطنية.

3. صـــياغة ما يعرف بميثاق الشـــرف لأخلاقيات ومعايير التعامل مع الذكاء الاصطناعي.

4. التدريب والتأهيل الصحيح للتعامل الرشيد مع الذكاء الاصطناعي.

5. تصنيف أخطاء الذكاء الاصطناعي وفقاً لمعيار الخطورة:

أ- أخطاء ذات مخاطر عالية

ب- أخطاء ذات مخاطر متوسطة

ج- أخطاء ذات مخاطر دون المتوسطة

ثم التعامل مع هذه الأخطاء بما تقتضيه الحال، ويمكن تصنيف كل واحد منها أيضاً باعتبارين: باعتبار المنتج، وباعتبار المستفيد.

فالمنتج نعني به الشركة الأم لذلك النموذج من الذكاء الاصطناعي ثم جميع أطراف المنظومة التي من خلالها وصل النموذج إلىٰ المستفيد لتحميلهم المسئولية عن هذه الأخطاء ومحاسبة ما تقتضي الأنظمة أو الحال محاسبته ولاسيما في الصنف الأول من الأخطاء (ذات المخاطر العالية).

ومثال ذلك في العلوم الشرعية حين يقع الخطأ في نص آية ولا سيما حين يتكرر، أو يقع من النموذج اختلاق حديث أو أثر كما في المثال السابق ذكره.

فهذه أخطاء لا تغتفر يجب محاسبة المنتج ممن له سلطة المحاسبة وأدواتها.

وأما المستفيد فتتصوّر المحاسبة في بعض الصور والحالات كطالب أراد أن يوظف الذكاء الاصطناعي في بحث مثلا فنقل منه الأخطاء الآنفة، أو تبيّن أنه اعتمد علىٰ الذكاء الاصطناعي اعتماداً كلياً فيحاسب باعتبار ما صنع من الصنف الأول من الأخطاء ثم ينظر إلىٰ الأصناف الأخرىٰ فتقع المحاسبة وفق ذلك التصنيف.

مراجع البحث

1- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت: دار الهداية، بدون تاريخ.

2- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ.

3- ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد (ت 281هـ)، اصطناع المعروف، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1417هـ/1997م.

4- ابن عباد، إسماعيل بن عباد (ت 385هـ)، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: عالم الكتب، ط1، 1414هـ/1994م.

5- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ/1987م.

6- الرازي، محمد بن أبي بكر (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، بيروت: المكتبة العصرية، ط5، 1420هـ/1999م.

7- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط8، 1426هـ/2005م.

8- ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري (ت 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، ط1، 1399هـ/1979م.

9- القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الباقي بوزيد، بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1415هـ/1994م.

10- الموقع الرسمي للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)
https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx

تقييم أداء الذكاء الاصطناعي في المقادير الشرعية

د. عبد الله محمد سليمان السالم
أستاذ الفقه بكلية الشريعة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

الملخص

يعنى هذا البحث بتقييم أداء بعض أدوات الذكاء الاصطناعي وهما أداة: "تشات جي بي تي" وأداة: "جيميناي"؛ لمعرفة مدى دقة وموثوقية إجاباتهما في المجال الفقهي، وقد هَدَف إلى تقييم هاتين الأداتين في التقديرات الشرعية في ثلاث مجالات: " الزكاة – الفرائض- العقوبات"، ورصد أبرز الأخطاء والتحريفات، واعتمد على عدد من المناهج: هي المنهج التجريبي من خلال عينة من الأسئلة في التقديرات الشرعية بلغت (180) سؤالاً موزعة بالتساوي على المجالات الثلاثة، وكذلك المنهج التحليلي للإجابات، والمنهج المقارن لمعرفة الفروق في أداء الأداتين، وخرج البحث بنتائج أهمها: أن الأداء العام لأداة "تشات جي بي تي" كان متوسطاً فبلغت نسبة الإجابات الصحيحة (66,11 %)، في حين تتفوق أداة "جيميناي" بنسبة مرتفعة جدا بلغت (97,78 %)، رصد البحث عدداً من الأخطاء الكبيرة في أداء أداة " تشات جي بي تي"، كشواهد يصدق عليه مصطلح هلوسة الذكاء الاصطناعي والتضليل في هذه الأداة، كتحريف النصوص الشرعية، وأخطاء العزو، وتقديم معلومات مغلوطة، كما أظهرت إجابات " تشات جي بي تي" غياب الفهم الصحيح لعدد من المصطلحات الشرعية والفقهية في فقه المواريث والعقوبات، في حين لم يتم رصد هذا في أداء أداة "جيميناي"، بل أظهرت دقة وتميزاً، وأوصى البحث: بضرورة ربط أدوات الذكاء الاصطناعي بمحتوى شرعي موثوق تقوم عليه الجهات العلمية الموثوقة، وأهمية تعزيز الوعي المجتمعي والطلابي بالتعامل الأمثل مع أدوات الذكاء الاصطناعي والتحقق الدائم من محتواها خصوصاً الشرعي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء، الاصطناعي، هلوسة، تشات جي بي تي، جيميناي، المقادير.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الله عز وجل علم الإنسان مالم يعلم، وسخر له ما في السموات وما في الأرض جميعا منه سبحانه، ومن ذلك ما يشهده العالم من ثورة تقنية هائلة يقودها الذكاء الاصطناعي، والتي تتغلغل في كافة جوانب الحياة ومجالات العلم، ويراود أهل الشريعة تساؤل حول إمكانية استثمار هذه التقنيات الواعدة كفرص لفتح آفاق وتحولات إيجابية غير مسبوقة في خدمة العلوم الشرعية والفقهية، غير أن هذا يصاحبه النظر إلى المخاطر المحتملة والتحديات المصاحبة المؤثرة كإمكانية فهم المصطلحات الدقيقة والسياقات المعقدة والمرتبطة بزمان ومكان وظروف، يؤدي غيابها إلى استنتاجات خاطئة أو سطحية، أو نزوح أدوات الذكاء الاصطناعي إلى تحيزات أو أجندات خاصة يتم تدريبها عليها، فضلاً عما يعرف بهلوسة الذكاء الاصطناعي وسلوكيات التضليل.

وفي هذا الإطار جاء هذا البحث لتقييم واختبار أداء اثنتين من أشهر أدوات الذكاء الاصطناعي وهما "تشات جي بي تي"، وأداة "جيميناي"، في المجال الفقهي والشرعي، واختار الباحث التقديرات الشرعية لإمكانية الحكم بالصحة أو الخطأ وتقييم الإجابة بدقة، بخلاف بعض الموضوعات التي يتسع فيها حيز الاحتمالات، سائلا الله عز وجل التوفيق والتسديد والإعانة.

مشكلة وتساؤلات البحث:

أَولَى عدد من الباحثين اهتماماً بتقييم أدوات الذكاء الاصطناعي في تخصصات كالطب والقانون وعلوم الحاسب وإدارة الأعمال والرياضيات والفيزياء والكيمياء وغيرها، وصدرت أبحاث ودراسات بلغات مختلفة أغلبها باللغة الإنجليزية، غير أنه لم يكن شيء منها باللغة العربية، ولم تشمل أيضا التخصصات الشرعية، وفي ظل الانتشار الواسع لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات ومن ضمنها المجال الفقهي والشرعي جاءت بعض المحاولات لتغطية هذه الفجوة، ومن ضمن هذه المحاولات هذا البحث، وتكمن مشكلة البحث في تقييم أداء بعض أدوات الذكاء الاصطناعي وهما أداة: "تشات جي بي تي" (ChatGPT)من تطوير منصة (OpenAI) وأداة: "جيميناي" (Gemini) من تطوير جوجل(Google) لمعرفة مدى دقة وموثوقية

إجاباتهما في التقديرات الشرعية في ثلاث مجالات: " الزكاة – الفرائض- العقوبات"، وتتخلص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1- ما مستوى أداء أدوات الذكاء الاصطناعي "تشات جي بي تي" (ChatGPT) و"جيميناي" (Gemini) في معرفة المقادير الشرعية في الزكاة والفرائض والعقوبات، وتقديم إجابات صحيحة للأسئلة المتعلقة بها.

2- ما أبرز الأخطاء التي تقع بها والتحريفات التي تقدمها أدوات الذكاء الاصطناعي في فقه المقادير الشرعية.

3- ما الطريقة المثلى للإفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي مع تفادي الأخطاء والتحريفات في مجال الأحكام الفقهية.

أهداف البحث:

1- تقييم أداء أدوات الذكاء الاصطناعي "تشات جي بي تي" و"جيميناي" في معرفة المقادير الشرعية في الزكاة والفرائض والعقوبات، ومدى توافق إجاباتها مع الأحكام الفقهية المعتمدة.

2- استنتاج أبرز الأخطاء والتحريفات في إجابات "تشات جي بي تي" و" جيميناي" في موضوع المقادير الشرعية.

3- معرفة الطريقة المثلى للإفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي والشرعي.

أسباب اختيار البحث:

1- الاعتماد المتزايد والمتسارع على أدوات الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات، ومنها العلوم الشرعية؛ مما يحتم معرفة مدى دقة وكفاءة هذه الأدوات في المجال الفقهي.

2- اهتمام الطلاب باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في شروحات مقرراتهم الدراسية وأداء التكاليف التعليمية الموكلة إليهم؛ مما يبرز الحاجة لتقييم أداء هذه الأدوات ومدى صلاحيتها.

منهج البحث:

يعتمد البحث عددا من المناهج لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات، وهي:

1- المنهج التجريبي لاختبار أداة "تشـات جي بي تي"، وأداة "جيميناي" من خلال عينة من الأسـئلة في التقديرات الشـرعية في الزكاة والفرائض والعقوبات، وتم اختيار مجال التقديرات الشـرعية لإمكانية الحكم بالصـحة أو الخطأ وتقييم الإجابة بدقة، بخلاف بعض الموضوعات التي يتسع فيها حيز الاحتمالات.

2- المنهج التحليلي لتحليل محتوىٰ الإجابات ومدىٰ صـحتها، وتحديد الأخطاء وأسبابها وتصنيفها.

3- المنهج المقـارن لاسـتنتـاج الفروق بين الأداتين: "تشـات جي بي تي" و"جيميناي"، وأيهما أضبط في مجال الموضوعات محل الدراسة.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يُعنىٰ البحث بالمقادير الشرعية وأبرز الأحكام المتعلقة بها في ثلاثة أبواب فقهية هي: الزكاة، الفرائض، العقوبات.

أدوات الـذكـاء الاصـطنـاعي محـل البحـث: همـا أداتـان: "تشـات جي بي تي" (ChatGPT)من تطوير منصـة (OpenAI) الإصـدار المجاني وأداة: "جيميناي" (Gemini) من تطوير جوجل (Google) المجاني.

الحدود الزمانية: تم إجراء التقييم للأداتين بطرح الأسـئلة وتدوين الإجابات في المدة من 2025/7/3 – 2025/7/10م.

إجراءات البحث:

1- إعداد قائمة الأسـئلة من خلال النماذج المعتمدة لدىٰ قسـم الفقه في كلية الشـريعة بجامعة القصـيم في مقررات (فقه الزكـاة – فقه الفرائض – فقه الحدود والجنايات والقضـاء)، بواقع 60 سـؤالاً لكل موضـوع من الموضـوعات الفقهية الثلاثة محل البحث، وبلغ مجموعها 180 سؤالاً.

2- إعداد إجابات نموذجية مستفادة من النماذج المشار إليها أعلاه.

3- جرىٰ تنويع الأسئلة كما يلي:

- في تقديرات الزكاة: 30 سؤالاً مباشراً، و30 سؤالاً اختياراً من متعدد.
- في تقديرات الفرائض: 30 سؤالاً نظرياً مباشراً، و30 سؤالاً تطبيقياً.
- في تقدير العقوبات: 30 سؤالاً مباشراً، و30 سؤالاً اختياراً من متعدد.

4- جرىٰ فرز إجابات كل أداة من أدوات الذكاء الاصـطناعي -محل البحث- في ملف مستقل.

-5 قام الباحث بتقييم الإجابات وتحليلها ورصد أبرز الأخطاء والإشكاليات في إجابة كل أداة، والمقارنة بينهما.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة في تقييم أداء أدوات الذكاء الاصطناعي في مختلف التخصصات غير الشرعية، كما يوجد بعض الدراسات في المجال الشرعي، أشير لأهمها كما يلي:

أولا: الدراسات في التخصصات غير الشرعية

وأورد هنا أحد أبرز الدراسات بعنوان:

ChatGPT performance on multiple choice question examinations in higher education. A pragmatic scoping review

وهي منشورة في مجلة التقييم والتقويم في التعليم العالي

Assessment & Evaluation in Higher Education

وهذه الدراسة مراجعة منهجية لأداء "تشات جي بي تي" من خلال مجموعة من الدراسات والاختبارات السابقة التي تناولت تقييم هذه الأداة، وقد لخصت نتائج (53) دراسة، اشتملت على (114) اختباراً قائمة على أسئلة الاختيار من متعدد، بمجموع (49,014) سؤالاً، كتبت بسبع لغات، كان معظمها باللغة الإنجليزية حيث بلغت (85) اختباراً، وهذه الاختبارات جاءت في تخصصات مختلفة: كالتخصصات الطبية، القانون، علوم الحاسب، الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، الهندسة، الاقتصاد، المحاسبة، وغيرها.

وتوصلت إلى: تحسن أداء "تشات جي بي تي" في النسخة (4) الأحدث عن سابقتها؛ حيث أجابت إجابة صحيحة على 75.1% من الأسئلة، في حين أن النسخة (3) كانت نسبة الصحة 53.6%.

كما دعت الدراسة للعودة إلى صيغ التقييم الحضوري، والتوقف عن استخدام التقييمات الإلكترونية ما لم تُراقب بكفاءة؛ حيث يمكن للطالب تحسين نتيجته باستخدام هذه الأدوات دون أن تكون هذه التقييمات الإلكترونية مقياساً حقيقياً لحصيلته العلمية.

ويلحظ أن هذه الدراسات لم يكن أياً منها باللغة العربية، أو في التخصصات الفقهية والشرعية.

ثانيا: الدراسات في التخصصات الشرعية

1- الذكاء الاصـــطناعي وأثره في صـــناعة الفتوىٰ، أ.د عمر بن إبراهيم المحيميد، وهو بحث محكم منشور في مجلة الجمعية الفقهية السعودية 2022م، وعُني ببيان حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوىٰ، واستكتب عددا من المعاصرين، وبيَّن الآثار الإيجابية والآثار الســلبية، وأتبع البحث بنموذج تطبيقي مبســط للتوضــيح، وقد نوه الباحث أنه لا يعكس قوة النُظم الخبيرة، وأوصــىٰ الباحث بإنشـاء وتبني تطبيق يتم من خلاله استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوىٰ، تقوم عليه جهات علمية موثوقة.

2- تقييم أداء "تشـــات جي بي تي " في الإجابة عن أســـئلة علم الفرائض: الرؤىٰ والتحديات، وهو ورقة بحثية من تقديم أ.د هالة محمد جســـتنية، ود. غدير رضـــا كردي، منشـورة ضـمن الكتاب العلمي لمؤتمر الذكاء الاصـطناعي وصـناعة التغيير في التعليم، جامعة القصـيم، مايو 2025م، وهي ورقة متميزة هدفت إلىٰ دراسـة مدىٰ معرفة " تشـــات جي بي تي " بعلم الفرائض من خلال أســـئلة اختيار من متعدد بلغت 101 سؤالاً، وتوصلت إلىٰ أن نسبة صحة إجابات هذه الأداة " تشات جي بي تي " 65.35%، وخلصـت إلىٰ أن اسـتخدام الأداة يفيد كمسـاعد تعليمي تحت اشـراف مختص وبحذر وتحقق.

وقد اســتفدت من هذه الورقة المتميزة في مجال بحثي، ويفارقها بحثي في توســيع المجال الموضـوعي ليكون في الزكاة والعقوبات بالإضـافة للفرائض، كما أنه بالإضـافة إلىٰ تقييم "تشات جي بي تي" قدم تقييماً لأداة أخرىٰ هي: "جيميناي".

خطة البحث:

يتضمن البحث: مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وفهارس.

المقدمة وتتضمن: مدخل للموضوع، ومشكلة البحث وتساؤلاته، وأهداف البحث، وسبب اختياره، ومنهج البحث وحدوده، واجراءاته، والدراسات السابقة.

التمهيد ويتضمن: التعريف بالذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: تقييم أداء الذكاء الاصطناعي في مقادير الزكاة.

المبحث الثاني: تقييم أداء الذكاء الاصطناعي في مقادير المواريث "الفرائض".

المبحث الأول: تقييم أداء الذكاء الاصطناعي في مقادير العقوبات الشرعية.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد: التعريف بالذكاء الاصطناعي

أولا: التعريف اللغوي للذكاء الاصطناعي

أ- الذكاء وهو لغة مأخوذ من ذكي، قال ابن فارس: الذال والكاف والحرف المعتل أصل واحد مطرد منقاس يدل على حِدَّةٍ فِي الشَّيْءِ وَنَفَاذٍ"[1]، وَالذَّكَاءُ: حدة الفؤاد وسُرْعَةُ الْفِطْنَةِ[2]، وفي الفهم: أن يكون تاماً سريعاً[3].

ب- الاصطناعي: مأخوذ من صنع، قال ابن فارس: الصاد والنون والعين أصل صحيح واحد، وهو عمل الشيء صنعا"[4] فهو مصنوع، ويقال: اصطنع فلان خاتما إذا سأل رجلا أن يصنع له خاتما[5].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

يشير تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه: فرع من فروع علوم الحاسب الذي يمكن بواسطته تصميم برامج تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني، والتي تتطلب التفكير والتفهم والتحليل، وفي هذا الإطار جاء تعريف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، بأنه: علم يختص بدراسة بناء أنظمة وآلات ذوات قدرات تقنية تحاكي تصرفات البشر، من حيث: القدرة على التعلم من الأخطاء والخبرة والتجارب، والمقدرة على التكيف مع الظروف والمواقف الجديدة، والتفكير بشكل منطقي، واستخدام المعرفة لحل المشكلات والاستنتاج والتأقلم[6].

وتزداد المصطلحات المتولدة والإضافية للذكاء الاصطناعي نحو: ذكاء اصطناعي تحاوري وترميزي وتعاوني وتناظري وتوليدي ودستوري ومُجسَّد ومُضمَّن وغيرها من المصطلحات[7].

1- مقاييس اللغة (2/ 358).

2- مقاييس اللغة (2/ 358) لسان العرب (14/ 287).

3- لسان العرب (14/ 287).

4- مقاييس اللغة (3/ 313).

5- لسان العرب (8/ 209).

6- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) على الرابط:
https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/AboutPortal/Pages/WebsiteGlossary.aspx

7- ينظر معجم البيانات والذكاء الاصطناعي من إصدار الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) ص33.

أورد هنا تعريف الذكاء الاصـــطناعي التوليدي، حيث عُرف بأنه: نوع من الذكاء الاصـــطناعي يمكنه إنشـــاء محتوىٰ جديد، مثل: النصـــوص والصـــور والأصـــوات والفيديوهات والأكواد البرمجية.

"ويتمثل هذا النوع من الذكاء الاصـطناعي في الأدوات القادرة علىٰ إنشـاء محتوىٰ جديد بالاعتماد علىٰ كميات ضخمة من البيانات التي تتفاعل مع المستخدم باستخدام اللغة الطبيعية بسلاسة، مثل: "تشات جي بي تي" (ChatGPT)و" جيميناي"(Gemini)، وغيرها من الأدوات التي أحدثت نقلة نوعية"[1].

ويصـنف المختصـون الذكاء الاصـطناعي التوليدي إلىٰ ثلاثة أنواع: الأول: الذكاء الاصـــطناعي المحدود أو الضـــعيف، ويقوم بمهمة واحدة لا يســـتطيع الخروج عنها مبرمجة مسبقاً لتحاكي العقل البشري. الثاني: الذكاء الاصطناعي العام أو القوي، وهو النوع المتطور ويحاكي وظائف وفكر البشـــر؛ حيث يقوم علىٰ التعلم من التجارب والبيانات والخبرات، ويستطيع اتخاذ القرارات بطريقة ذاتية. الثالث: الذكاء الاصطناعي الفائق، وهو أخطر الأنواع وما زال تحت التجربة، ويهدف إلىٰ تصـــميم آلات تتخطىٰ قدرات البشر علىٰ التعلم، وتوظيفه في كافة مجالات الذكاء الإنساني[2].

وهذه النماذج الشهيرة مثل: "تشات جي بي تي" (ChatGPT) و"جيميناي" (Gemini) تدخل في القســم الثاني (العام أو القوي)، ومن أبرز مميزات هذا النوع من الذكاء الاصطناعي:

1. القدرة علىٰ فهم وإنتاج اللغة الطبيعية بما يشبه الإنسان.
2. المرونة في التعامل مع مجموعة واسعة من المهام والاستفسارات والطلبات.
3. القدرة علىٰ التعلم والتكيف والحوار.
4. إمكانية توليد محتوىٰ إبداعي ومعلومات غزيرة بناء علىٰ المدخلات المقدمة.

وهذه المميزات وما شـــابهها تؤكد علىٰ أن هذه الأدوات فرضـــت نفســـها في هذا العصر في كافة المجالات[3].

1- تقييم أداء " تشات جي بي تي " في الإجابة عن أسئلة علم الفرائض: الرؤىٰ والتحديات ص**107**.

2- ينظر: متطلبات توظيف بعض تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي التوليدي، أماني حمد الشـــعيبي **2024**، المجلة التربوية كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد **123**، **2024**م.

3- ينظر: تقريب مفاهيم مصـطلح الحديث باسـتخدام الذكاء الاصـطناعي: توليد الأمثال نموذجاً، دلال حمد العنزي، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، مجلد **36** عدد **1**، **2024**م

كما أشـــير لمصـــطلح له علاقة بهذا البحث، وهو مصـــطلح: هلوســـة الذكاء الاصطناعي، وعرِّف بـــــ حالة يولِّد فيها نموذج الذكاء الاصطناعي نتائج غير صحيحة أو مضـــللة أو غير منطقية [1]، ومن صـــور هذه الهلوســـة تقديم إجابات وردود واثقة لا مصدر لها، ومعلومات لا وجود لها أو ليست صحيحة بتاتاً، وقد أوردت أمثلة تطبيقية من إجابات "تشات جي بي تي" على بعض أسئلة المقادير الشرعية كما في ثنايا البحث، فناسب الإشارة لهذا المصطلح.

ثالثا: التعريف بأداة "تشات جي بي تي" (ChatGPT) و"جيميناي"(Gemini)[2]:

أ- **أداة "تشـــات جي بي تي"(ChatGPT)**: هو نموذج تم تطويره من قبل شـــركة OpenAI عام 2022م، من خلال تقنية خوارزميات التعلم العميق والتدريب على مقدار ضخم من البيانات والنصوص، يقوم على معالجة النصوص وفهمها، قادر على توليد الإجابات، وصـــياغة الأفكار، وشـــرح المفاهيم، وتلخيص المعلومات، بمســـتويات مختلفة، غير أنه يظل أداة مســـاعدة لا تغني عن التحقق العلمي والرجوع للمصـــادر الموثوقة.

ب- **أداة " جيميناي"(Gemini)**: نموذج لغوي كبير، دربته جوجل. وأطلق في ديسمبر 2023م، وكانت واجهته تُعرف ســـابقًا باســـم "Bard" ثم في فبراير 2024م تم دمج نماذج Geminiفي منتجات جوجل وتم تغيير اســـمها إلى"Gemini"، يمكنه معالجة وفهم اللغات الطبيعية، وتوليد نصوص مكتوبة، والإجابة على الأسئلة، وإنشاء أنواع مختلفة من المحتوى الإبداعي، يعتمد على كميات هائلة من البيانات النصـــية التي تم تدريبه عليها، مما يمكنه من فهم السياقات المختلفة، والتمييز بين المعاني الدقيقة للكلمات، وتقديم إجابات متماسكة ومفيدة.

1- ينظر معجم البيانات والذكاء الاصطناعي من إصدار الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) ص106.

2- ينظر: توظيف أدوات الذكاء الاصـــطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشـــكالاته، منال العنزي، مجلة الشـــريعة والدراســـات الإســـلامية، جامعة الكويت، مجلد 39، ص 206، كما ينظر أيضـــاً: تعريف هذه الأدوات بنفسها من خلال سؤالها المباشر.

المبحث الأول: تقييم أداء الذكاء الاصطناعي في مقادير الزكاة

الموضوعات المشمولة: شملت المقادير الشرعية في الزكاة عددا من الأبواب مثل: زكاة بهيمة الأنعام، وزكاة الزروع والثمار، والركاز، وزكاة الذهب والفضة، وزكاة الفطر.

أولاً: تقييم أداء "تشات جي بي تي"

الأداء العام: بلغت نسبة الإجابات الصحيحة التي قدمها "تشات جي بي تي" في المقادير الشرعية في الزكاة (85%)، حيث كان عدد الإجابات الصحيحة (51) سؤالاً من أصل (60) سؤالاً، فأخطأ في (9) أسئلة، أي ما نسبته (15%)، توزعت على (4) أخطاء في إجابات الأسئلة المباشرة و(5) أخطاء في إجابات أسئلة الاختيار من متعدد.

وتوزعت الأخطاء على الموضوعات كما يلي: (3) إجابات خاطئة في زكاة الغنم، و(2) في الركاز، و(2) في زكاة الذهب، و(1) في زكاة الحبوب والثمار، و(1) زكاة مال اليتيم.

تحليل الإجابة: بالنظر في إجابات أداة "تشات جي بي تي"، نجد أنها قدمت الإجابات بأساليب مختلفة يظهر للباحث أنها تتماشى مع طريقة السؤال ما بين المباشر وسؤال الاختيار من متعدد، ويمكن توضيح هذه الأساليب بما يلي:

1. أسلوب التحليل والإسهاب: اتبعت أداة "تشات جي بي تي" هذا الأسلوب في غالب إجابات الأسئلة المباشرة بلغت (22) من أصل (30) سؤالاً، ويتمثل هذا بالتفصيل بذكر الجواب والدليل والتعريف للمصطلحات.

وهذا الأسلوب من الأداة وإن كان يوحي بالموسوعية إلا أنه صاحبه أخطاء في الأدلة أو في عزوها بل في اختلاقها في بعض الأحيان، كما أن الإجابة قد تكون صحيحة إلا أن التحليل المصاحب يتضمن خللاً في الفهم، أو العكس بأن تكون الإجابة خطأ ويكون التحليل المصاحب يتضمن الإجابة الصحيحة، فضلا عن بعض الإجابات الخاطئة وصاحبها تحليل واستدلال أيضا خاطئ.

2. أسلوب الإجابة المباشرة: واتبعت أداة "تشات جي بي تي" هذا الأسلوب في معظم أسئلة الاختيار من متعدد بلغت (28) من أصل (30) سؤالاً، وهذا يتماشى مع أسلوب الخيارات، وهو من الأداة يوحي بالثقة.

أبرز الأخطاء:

1- اختلاق الأدلة من السنة أو الخطأ في عزوها: وهذا الخطأ الشنيع وقعت فيه الأداة، ويظهر أن الأداة تختلق النص وفق ما تقدم من إجابة خاطئة كشاهد على ما يسمى بهلوسة الذكاء الاصطناعي.

ففي مقدار ما يخرج من الركاز أجابت الأداة بأن الواجب ربع العشر مع أن الصحيح هو الخمس، وتكرر هذا الخطأ في إجابة السؤال المباشر، وسؤال الاختيار من متعدد، واختلقت الأداة حديثاً ونسبته للبخاري!! فقالت: (عن جابر رضي الله عنه قال أتى أعرابي النبي ﷺ فقال إني وجدت كنزاً في الأرض، فهل عليَّ فيه زكاة؟ **قال نعم، ربع العشر**" رواه البخاري)، وتكرر هذا الاختلاق في زكاة ما يسقى بمؤنة، حيث قالت الأداة: (هذا الحكم مأخوذ من قول النبي ﷺ: **من سقى بماء السماء وعليه زكاة، ومن سقى بمؤونة فله نصف الزكاة**. رواه أحمد)، ولا يوجد حديث بهذا اللفظ فضلا عما فيه من ركاكة، كما يُلحظ أن الأداة في معظم الأحاديث التي تستدل بها تعزوها للبخاري!! رغم عدم وجودها في البخاري بل تكون مخرجة في السنن، وتارة تكون مختلقة أصلاً، وهذا يُوحي بقدرة الأداة على التضليل الخطير.

2- تلجأ الأداة أحيانا إلى الإشارة لوجود خلاف في المذاهب، أو تعطي إجابة وتشير بأنها عند بعض المذاهب، على الرغم من نقل الإجماع في بعض هذه المسائل، فمثلاً: الإجماع منقول على أن ما بين 40-120 من الغنم فيها شاة[1]، إلا أن الأداة عندما سُئلت ترددت في الجواب فأجابت أولا بشاتين ثم في تفصيل الإجابة رجعت وأجابت بشاة، وفي هذه الأثناء ذكرت الخلاف!!.

3- الخطأ في المصطلحات: ومن ذلك مصطلح الوسق في نصاب الحبوب والثمار، فتارة يعبر عنه بالأواق وتارة بالصاع، كم يعبر عن التبيع في زكاة البقر بالبعير.

4- التردد في مقدار زكاة الذهب، ففي الأسئلة المباشرة أجابت الأداة خطأً بأن نصاب الذهب (5) مثاقيل، رغم إعطاء الأداة إجابة صحيحة بالجرام المعاصر (85) جراماً، وفي سؤال تطبيقي عن امرأة لديها قطعة ذهب تبلغ 2 مثقال، هل عليها زكاة؟ أجابت إجابة مقبولة بعدم وجوب الزكاة لكونها لم تبلغ نصاباً، ثم أردفت الأداة بأن النصاب 5 مثاقيل!!، وفي أسئلة الاختيار من متعدد عن نصاب الذهب كانت الخيارات (20 مثقالاً – 30 مثقالاً- 10 مثاقيل) فاختارت الأداة الجواب الصحيح (20) مثقالاً، إلا

1- نقله جماعة منهم: ابن المنذر كما في الإجماع ص: (45)، وابن قدامة كما في المغني (447/2).

أنها أردفت فقالت: (جواب آخر: نصاب الذهب في الزكاة 5 مثاقيل)، فيظهر أنه حصل للأداة تردد بين الخيارات من متعدد وذاكرة الأداة.

5- لوحظ خطأ حسابي، ففي زكاة ما يسقىٰ بمؤونة من الحبوب والثمار يجب نصف العشر، وتعبر عنه الأداة بالخمس (5%)، وتعبير الأداء بالخمس خطأ إذْ الخمس يساوي (20%)، وتكرر هذا الخطأ في زكاة الركاز الخمس.

ثانياً: تقييم أداء "جيميناي"

الأداء العام: بلغت نسبة الإجابات الصحيحة التي قدمها "جيميناي" في المقادير الشرعية في الزكاة (98,33%)، حيث كان عدد الإجابات الصحيحة (59) سؤالاً من أصل (60) سؤالاً، فأخطأ في (1) سؤال واحد أي ما نسبته (1,67%)، وكان الخطأ في زكاة البقر، في الواجب في 20 من البقر، وكانت الإجابة تبيع أو تبيعة وهذا خطأ حيث أن الصواب عدم بلوغها للنصاب.

تحليل الإجابة: بالنظر في إجابات أداة "جيميناي"، نجد أنها قدمت الإجابات بأسلوب واحد متقارب في إجابة الأسئلة المباشرة وإجابة أسئلة الاختيار من متعدد، وهو أسلوب الإجابة المباشرة مع التوضيح، فلم يكن مقتصراً علىٰ الإجابة فقط، كما أنه لم يكن مسهباً بذكر الأدلة إلا عند طلبها، وهذا الأسلوب يساعد في تعزيز الفهم للإجابة المقدمة من الناحية التعليمية، ولم تخرج عن هذا الأسلوب إلا في سؤال واحد عن نصاب العسل في الزكاة فقد أوردت الأداة أن هذه المسألة قد اختلف فيها العلماء وساقت الأقوال في أصل وجوب زكاة العسل من عدمه، ثم الأقوال في مقدار النصاب، ويوحي هذا النهج بما تتسم به هذه الأداة بالتكييف وفق السياق.

أبرز الأخطاء: في الحقيقة لم يسجل الباحث علىٰ أداة "جيميناي" أخطاء كالتي وقعت لأداة "تشات جي بي تي"، بل ظهر للباحث التميز والدقة في إجابات أداة "جيميناي" فيما يتعلق بالمقادير الشرعية في الزكاة؛ ومن ذلك التميز في فهم المصطلحات كالوسق والركاز، كما أنه لم يخطئ في معرفة حساب الخمس بخلاف "تشات جي بي تي".

المبحث الثاني: تقييم أداء الذكاء الاصطناعي في مقادير المواريث "الفرائض"

الموضوعات المشمولة: شملت المقادير الشرعية في المواريث: آيات المواريث ومبادئ علم الفرائض، أصحاب الفروض، التعصيب، الحجب، حساب الفرائض، التأصيل، العول، الرد.

أولاً: تقييم أداء "تشات جي بي تي"

الأداء العام: بلغت نسبة الإجابات الصحيحة التي قدمها "تشات جي بي تي" في المقادير الشرعية في الفرائض (55%)، حيث كان عدد الإجابات الصحيحة (33) سؤالاً من أصل (60) سؤالاً، فأخطأ في (27) سؤالاً أي بنسبة (45%)، منها (13) سؤال خطأً كاملاً أي ما نسبته (21,67%)، توزعت على (6) أخطاء في إجابات الأسئلة المباشرة و(7) أخطاء في إجابات الأسئلة التطبيقية، ومنها إجابة ناقصة أو إجابة اختلط فيها الصح بالخطأ في (14) سؤال، أي ما نسبته (23,33%)، توزعت على (3) إجابات في الأسئلة المباشرة و(11) إجابة في الأسئلة التطبيقية.

وتوزعت الأخطاء على الموضوعات بين الأسئلة المباشرة والأسئلة التطبيقية كما يلي: (18) إجابات خاطئة في أصحاب الفروض، و(7) إجابات خطأ في الحجب، و(7) إجابات خطأ في التعصيب، و(2) من الإجابات الخاطئة في مبادئ علم الفرائض.

تحليل الإجابة: بالنظر في إجابات أداة "تشات جي بي تي"، نجد أنها قدمت الإجابات في مقادير الفرائض بأسلوب واحد متقارب في إجابة الأسئلة المباشرة وإجابة الأسئلة التطبيقية وهو أسلوب التحليل والإسهاب: اتبعت أداة "تشات جي بي تي" هذا الأسلوب في غالب إجابات الأسئلة سواء المباشرة أو التطبيقية، ويتمثل هذا بالتفصيل بذكر الجواب والدليل والتعريف للمصطلحات.

وهذا الأسلوب من الأداة وإن كان يوحي بالموسوعية إلا أنه صاحبه أخطاء شنيعة في الأدلة، كما أن الإجابة قد تكون صحيحة إلا أن التحليل المصاحب يتضمن خللاً في الفهم، أو العكس بأن تكون الإجابة خطأً ويكون التحليل المصاحب يتضمن الإجابة الصحيحة، فضلا عن بعض الإجابات الخاطئة وصاحبها تحليل واستدلال أيضا خاطئ، كما أن مما لوحظ على أداة "تشات جي بي تي" الحيدة عن الجواب أحيانا بإعطاء قواعد في المسائل التطبيقية دون الإجابة.

أبرز الأخطاء:

-1 الخطأ الشنيع بتحريف الآيات بل الكذب الصراح بل وتأتي بها بالتشكيل أيضا ورسم المصحف!! فليست هذه الأداة بهلوستها عن مسيلمة ببعيد، ومن أمثلة هذه الافتراءات بعد سؤال الأداة عن أصحاب الثلث، كتبت: (وهذا مذكور في قوله تعالىٰ: "**فَإِن كَانَ لِلْحَـــدِ ٱلثُّلُثُ فَمَن ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ**")، وبعد سؤال هات تكملة الآية، كتبت: (بالطبع، هذه هي تكملة الآية من سورة النساء (الآية 11): قوله تعالىٰ: "**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۚ وَلِآبَائِكُمْ وَلِأَبْنَائِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ۖ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ هَٰذَا فَعِندَ اللَّهِ ۚ نَسْبَةٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا**")

نستغفر الله ونتوب إليه من هذا الاختلاق، والكذب على الله سبحانه.

-2 الخطأ في فهم المصطلحات: ومثال ذلك: الفروض المقدرة فسرتها أداة "تشات جي بي تي" بالأنصبة التي لا ترد بنص صريح في القرآن لكنها مقررة إجمالاً في علم الفرائض، كما جعلت الأخوة الأشقاء وابن الأخ من الفرع الوارث وعاملتهم كذلك، كما لم تميز الأداة في التعصيب بين التعصيب بالغير أو مع الغير، ولم تفهم مصطلح النسب الأربع في التأصيل، بل لم تفهم التأصيل في حساب الفرائض أصلاً، ولم تفهم الأداة مصطلح الرد.

-3 عدم فهم قواعد الحجب، فجعلت الأداة الأخوة لأم يحجبون العصبات، كما تجعل البنت تحجب العصبة حيث أجابت عن هالك ترك بنتاً وابن عم بأن البنت النصف، وابن العم لا يرث لوجود البنت، وكذا كررت حجب الأخ الشقيق من الإرث تعصيباً بوجود البنت، وجعلت ابن الأخ الوارث بالتعصيب محجوبا بالأختين الشقيقتين.

-4 عدم فهم قواعد التعصيب، حيث أدخلت الأداة الزوج في الإرث بالتعصيب عند التطبيق، واضطرابها المتكرر في ميراث الأب تعصيباً، وجعلت الأم ترث بالتعصيب إذا كانت هي الوارث الوحيد بعد الفروض، وجعلت الأخوة لأم مع الأخت الشقيقة عصبة، والأخوة لأم يرثون الباقي تعصيباً.

ثانياً: تقييم أداء "جيميناي"

الأداء العام: بلغت نسبة الإجابات الصحيحة التي قدمها "جيميناي" في المقادير الشرعية في الفرائض (96,67%)، حيث كان عدد الإجابات الصحيحة (58) سؤالاً من

أصـل (60) سـؤالاً، فأخطأ في (2) سـؤال واحد أي ما نسـبته (3,33%)، وكان الخطأ في ميراث ذوي الأرحام، وميراث الحواشي.

تحليل الإجابة: بالنظر في إجابات أداة "جيميناي"، نجد أنها قدمت الإجابات بأسلوب واحد متقارب في إجابة الأسئلة المباشرة وإجابة الأسئلة التطبيقية وهو أسلوب التحليل والإسـهاب، ويتمثل هذا بالتفصـيل بذكر الجواب والدليل والحالات إن وجدت، واتباع أداة "جيميناي" هذا الأسـلوب في مقادير الفرائض على عكس ما اتبعته في مقادير الزكاة لعله يعزى لما يحتاجه علم المواريث من بسـط وتوضـيح واسـتدلال قرآني؛ وهذا يوحي بما تتسم به هذه الأداة بالتكييف وفق السياق.

أبرز الأخطاء: لم يسـجل الباحث على أداة "جيميناي" أخطاء كالتي وقعت لأداء "تشـات جي بي تي"، بل ظهر للباحث التميز والدقة في إجابات أداة "جيميناي" فيما يتعلق بالمقادير الشرعية في الفرائض، ومن ذلك التميز في فهم المصطلحات الفرضية كالحجب والتعصـيب والعول والرد والتأصـيل، وتطبيق قواعدها بتميز في إجابات الأسئلة التطبيقية، كما استطاعت فهم المسائل الخاصة كالعمرية، كما تميزت بإيراد جميع الآيات سـليمة تماماً دون تحريف، وهذا مما يعزز الثقة بهذه الأداة مقارنة بأداة "تشات جي بي تي".

المبحث الثالث: تقييم أداء الذكاء الاصطناعي في مقادير العقوبات

الموضـوعات المشـمولة: شـملت المقادير الشـرعية في فقه العقوبات عدداً من الموضـوعات، من أبرزها: الحدود الشـرعية كحد الزنا وحد القذف وحد الخمر وحد السرقة وحد الردة وحد الحرابة، والجنايات وأحكامها، والقصاص والتعزير، والديات، والشجاج والجراح، والعدد المعتبر في الشهادات في الزنا والقذف والخمر ونحوها.

أولاً: تقييم أداء "تشات جي بي تي"

الأداء العام: بلغت نسبة الإجابات الصـحيحة التي قدمتها أداة "تشـات جي بي تي" في المقادير الشـرعية في فقه العقوبات (58,33%)، حيث كان عدد الإجابات الصـحيحة (35) سؤالاً من أصل (60) سؤالاً، وأخطأ في (25) سؤالاً أي ما نسبته (41,67%).

وتوزعت الأخطاء على الموضوعات بين الأسئلة المباشـرة والأسئلة التطبيقية كما يلي: (7) إجابات خاطئة في الجنايات ومقاديرها، و(12) إجابة خطأ في الديات، و(3) من الإجابات الخاطئة في الحدود، و(3) إجابات خطأ في الشهادات.

تحليل الإجابة: بالنظر في إجابات أداة "تشـــات جي بي تي" نجد أنها قدمت الإجابات في مقادير العقوبات بأسـاليب مختلفة، يظهر للباحث أنها تتماشـىٰ مع طريقة السؤال ما بين المباشر وسؤال الاختيار من متعدد، ويمكن توضيح هذه الأساليب بما يلي:

1- أسلوب التحليل والإسهاب: اتبعت أداة "تشات جي بي تي" هذا الأسلوب في غالب إجابات الأسـئلة المباشـرة، ويتمثل هذا بالتفصـيل بذكر الجواب والدليل والتعريف للمصطلحات وإيراد نقولات.

وهذا الأسلوب من الأداة وإن كان يوحي بالموسوعية إلا أنه صاحبه أخطاء في فهم المصطلحات، والخلل في العزو للمذاهب والعلماء بل يتضمن ما يسمىٰ بالهلوسة في بعض الأحيان، كما أن الإجابة قد تكون صـحيحة إلا أن التحليل المصـاحب يتضـمن خللاً في الفهم، أو العكس؛ بأن تكون الإجابة خطأ ويكون التحليل المصاحب يتضمن الإجابة الصحيحة، فضلا عن بعض الإجابات الخاطئة وصاحبها تحليل واستدلال أيضا خاطئ.

2- أسـلوب الإجابة المباشـرة: واتبعت أداة "تشـات جي بي تي" هذا الأسـلوب في معظم أسئلة الاختيار من متعدد، وهذا يتماشىٰ مع أسلوب الخيارات.

أبرز الأخطاء:

1- الخطأ في فهم المصـطلحات: ومثال ذلك: مصـطلح الإحصـان، ومصـطلح العاقلة، ومصطلح الغرة، والجائفة، والمأمومة، والهاشمة، والمنقلة، الصائل.

2- الاضطراب في مقدار عدد من الديات كدية العين ودية الأنف واللسان.

3- عدم التفريق بين دية الأعضاء كالعين والأذن، ودية المنافع كالسمع والبصر.

4- وقعت الأداة في صـور من الاختلاق والهلوسـة، ومن ذلك أنها نقلت الإجماع علىٰ أن دية العين الواحدة تقدر بمئة من الإبل، ثم كرسـت هذا فجعلت في العينين (200) من الإبل، ونسبت للنووي في شـرحه علىٰ مسـلم تعريفاً للهاشـمة غير موجود، ونسبت للمذهب الحنفي أن عقوبة الزاني غير المحصن جلد (80) للرجل، وجلد (100) للمرأة، وعرفت الجائفة من الجنايات بالجيفة والحيوان النافق، وأخطأت في تعريف الصائل وأتبعت ذلك بقاعدة: " الصائل أحق بما صال عليه"!!

ثانياً: تقييم أداء "جيميناي"

الأداء العام: بلغت نسـبة الإجابات الصـحيحة التي قدمتها أداة "جيميناي" في المقادير الشـرعية في العقوبات (98,33%)، حيث كان عدد الإجابات الصـحيحة (59) سـؤالاً من أصـل (60) سـؤالاً، فأخطأ في (1) سـؤال واحد أي ما نسـبته (1,67%)، وكان الخطأ في العدد المعتبر للشهادة فيمن عُرف بالغنىٰ وادعىٰ الفقر.

تحليل الإجابة: بالنظر في إجابات أداة "جيميناي"، نجد أنها قدمت الإجابات في مقادير العقوبات بأساليب مختلفة، يظهر للباحث أنها تتماشىٰ مع طريقة السؤال ما بين المباشر وسؤال الاختيار من متعدد، ويمكن توضيح هذه الأساليب بما يلي:

1- أسـلوب التحليل والإسـهاب: اتبعت أداة "جيميناي" هذا الأسـلوب في غالب إجابات الأسـئلة المباشـرة، ويتمثل هذا بالتفصـيل بذكر الجواب والدليل والتعريف للمصـطلحات، وهذا الأسـلوب يوحي بالموسـوعية، وقد سـلمت الأداة من الأخطاء التي وقعت فيها أداة "تشات جي بي تي" المشار إليها.

2- أسـلوب الإجابة المباشـرة: واتبعت أداة "جيميناي" هذا الأسـلوب في معظم أسئلة الاختيار من متعدد، وهذا يتماشىٰ مع أسلوب الخيارات.

أبرز الأخطاء: لم يسـجل الباحث علىٰ أداة "جيميناي" أخطاء كالتي وقعت لأداة "تشـات جي بي تي"، بل ظهر للباحث التميز والدقة في إجابات أداة "جيميناي" فيما يتعلق بالمقادير الشرعية في العقوبات. ومن ذلك التميز في فهم المصطلحات كالعاقلة، والجائفة، والهاشـمة والمنقلة، والغرة، والإحصـان في باب الزنا والإحصـان في باب القذف، كما أنها قدمت إجابات سـليمة في باب الديات، مع التفريق بين دية الأعضـاء ودية المنافع، وهذا مما يعزز الثقة بهذه الأداة مقارنة بأداة "تشات جي بي تي".

الخاتمة:

خلص البحث إلىٰ عدد من النتائج حول أداء أداة الذكاء الاصطناعي "تشات جي بي تي"، وأداء أداة الذكاء الاصطناعي "جيميناي" في المقادير الشرعية في الزكاة والفرائض والعقوبات؛ بعد تقييم وتحليل إجابات كل أداة علىٰ 180 سـؤالاً موزعة كما يلي: 60 سـؤالاً في مقادير الزكاة، و60 سـؤالاً في الفرائض، و60 سـؤالاً في مقادير العقوبات، **وأهم النتائج:**

1- جاء الأداء العام لأداة "تشـات جي بي تي" متوسـطاً؛ حيث بلغت الإجابات الصـحيحة في المباحث الثلاثة (119) إجابة صـحيحة من أصـل (180)، أي بنسـبة بلغت

(66,11%)، وإذا نظرنا إلىٰ تفاصــيل كل مبحث نجد أنها أظهرت أداء أرفع في مقادير الزكاة بلغ (85%)، في حين تقارب الأداء في الفرائض (55%) والعقوبات (58%)، وبلغت نسبة الإخفاق الكلية للمباحث الثلاثة (33,89%).

2- جاء الأداء العام لأداة" **جيميناي**" مرتفعاً جداً، حيث بلغت الإجابات الصحيحة في المباحث الثلاثة (176) إجابة صحيحة من أصل (180)، أي بنسبة بلغت (97,78%)، وإذا نظرنا إلىٰ تفاصيل كل مبحث نجد أنها أظهرت أداء مرتفع في كل المقادير الزكاة والفرائض والعقوبات، وأما نســبة الإخفاق الكلية للمباحث الثلاثة فظهرت متدنية بلغت (2,22%).

3- تنوعت أساليب الإجابة في الأداتين بين الإجابة المباشرة، والإجابة المباشرة مع التوضيح، والإجابة مع الإسهاب والتحليل، مع اتفاق الأداتين في سلوك أسلوب التحليل والإسهاب في مقادير الفرائض، وأسلوب الإجابة المباشرة مع أسئلة الاختيار من متعدد في مقادير الزكاة والعقوبات؛ ويرجىٰ هذا التنوع إلىٰ تكيف أدوات الذكاء الاصطناعي مع ما يُوحيه السياق وطريقة السؤال ونوعية الموضوعات.

4- رصـــد البحث عدداً من الأخطاء الكبيرة في أداء أداة " تشـــات جي بي تي"، كشواهد يصدق عليه مصطلح هلوسة الذكاء الاصطناعي والتضليل في هذه الأداة، في حين لم يتم رصد هذا في أداء أداة" **جيميناي**".

5- وقوع أداة" تشــات جي بي تي" في الخطأ الشــنيع تجاه النصــوص الشــرعية؛ بتحريف الآيات القرآنية بل الاختلاق والكذب الصراح مع التضليل بالتشكيل ورسم المصـــحف، واختلاق الأدلة من الســـنة أو الخطأ في عزوها، وظهر أن الأداة تختلق النص وفق ما تقدم من إجابة خاطئة، وتزداد تظليلاً بالعزو إلىٰ صـحيح البخاري كيفما اتفق، في حين لم يتم رصـــد هذا في أداء أداة" **جيميناي**" بل أظهر التميز والدقة في الآيات والأحاديث.

6- في الســياق الفقهي أظهر البحث بأنه لا يُوثق بإجابات "تشــات جي بي تي" في نقل الإجماع أو الخلاف أو نسبة قول لمذهب أو لعالم.

7- أظهرت إجابـات " تشـــات جي بي تي" غيـاب الفهم الصـــحيح لعـدد من المصــطلحات الشــرعية والفقهية خصــوصــا في الفرائض كمصــطلحات: الفروض المقدرة، الفرع الوارث، التعصــيب وأنواعه، الحجب، التأصــيل، الرد، وكذلك في مقادير العقوبات: كمصطلح الإحصان، ومصطلح العاقلة، ومصطلح الغرة، والجائفة،

والمأمومة، والهاشمة، والمنقلة، الصائل، في حين أظهرت أداة "**جيميناي**" دقة وتميزا في فهم المصطلحات الفقهية الدقيقة.

أهم التوصيات:

1- ضرورة ربط أدوات الذكاء الاصطناعي بمحتوى شرعي موثوق تقوم عليه الجهات العلمية والشرعية المعتمدة.

2- أهمية تعزيز الوعي المجتمعي بالتعامل الأمثل مع أدوات الذكاء الاصطناعي في الشأن الشرعي والحذر من أساليب التضليل فيها.

3- في السياق التعليمي تبرز أهمية تعزيز الوعي لدى الطلاب بضرورة التحقق من صحة إجابات أدوات الذكاء الاصطناعي، واكسابهم مهارة النقد والتحقق.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني، دارة الملك عبد العزيز، تحقيق د عبد الله التركي، د عبد الفتاح الحلو، ط 5، 1431هـ.

2. ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ.

3. ابن المنذر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الإجماع، ت: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ.

4. جستنية، هالة، وكردي، غدير. "تقييم أداء "تشات جي بي تي " في الإجابة عن أسئلة علم الفرائض: الرؤى والتحديات"، الكتاب العلمي لمؤتمر الذكاء الاصطناعي وصناعة التغيير في التعليم، جامعة القصيم، مايو 2025م، ص104–118.

5. الشعيبي، أماني حمد. "متطلبات توظيف بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي"، المجلة التربوية كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد 123، 2024م، ص: 122–133.

6. العنزي، دلال حمد. "تقريب مفاهيم مصطلح الحديث باستخدام الذكاء الاصطناعي: توليد الأمثال نموذجاً"، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، مجلد 36 عدد 1، 2024م، ص 314– 330.

7. العنزي، منال، "توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشكالاته"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مجلد 39، ص 195، 2024م، ص 195–226.

8. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، معجم البيانات والذكاء الاصطناعي، (ط/2)، 2024م.

9. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) على الرابط: آخر دخول: 2025/8/3م https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/AboutPortal/Pages/WebsiteGlossary.aspx

ثانيا: المراجع الأجنبية

-ChatGPT performance on multiple choice question examinations in higher education. A pragmatic scoping review ،Assessment & Evaluation in Higher Education.
https: //www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/02602938.2023.2299059#d1e324
آخر دخول 2025/8/14م.

توليد المعرفة الشرعية والقانونية بالذكاء الاصطناعي في الأبحاث ومصير الاجتهاد الإنساني

ذ. حمزة الشهبي

باحث في سلك الدكتوراه، وأستاذ عرضي بكلية الحقوق السويسي

الملخص:

يَعِد استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الأبحاث الشرعية والقانونية بمزايا وفرص قيّمة. وفي المقابل، يطرح هذا الاستخدام أسئلة وإشكاليات جديدة، وينذر بمخاطر نوعية، ترتبط أغلبها بالبعد الاجتهادي الإنساني للبحث؛ خاصة عند الاعتماد على الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل مفرط أو مبالغ فيه أو غالب في إنتاج المعرفة الشرعية والقانونية اللتين تتميزان بخصوصية كيفية ونسبية، لا كمية ودقيقة.

وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مواطن الإشكالات الكبرى التي يثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في البحث؛ خاصة ما تعلق منها بمبادئ الاجتهاد الإنساني وقيمه التعلمية والأخلاقية في نطاق المعرفة الشرعية والقانونية. كما يهدف البحث إلى توجيه هذا الاستخدام برسم حدوده وبيان نطاقه، وكذا تخليقه، سواء بأسس ومبادئ علمية راسخة في التراث ومستمدة من قيم العلماء الأجداد، أو بإرشادات وتوجيهات منقولة من تجارب دولية رائدة في الموضوع من صنيع الأقران والأنداد.

وقد سلكنا في محاولة ضبط الموضوع، تصورا واستشكالا ومعالجة، من أجل بلوغ الأهداف المسطّرة له، طريقا أو منهجا نقديا يعمل على رصد وتحليل أهم مواطن تأثير الذكاء الاصطناعي التوليدي على مكون الاجتهاد في إنتاج المعرفة الشرعية والقانونية. وفضلا عن ضرورة التزام الباحث المستخدم للذكاء الاصطناعي التوليدي في بعض أجزاء البحث بالأسس الاجتهادية وحفظ مقوماتها ومقتضياتها، فقد انتهت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها: إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي من قبل الباحثين في العمليات التقنية والإجراءات الشكلية المنهجية للبحث، بشرط عدم إلغاء مهاراتهم الذاتية وقدرتهم المعرفية بها كليا، وبشرط ألا تؤثر على جوهر الموضوع الشرعي أو القانوني الذي ينبغي للباحث أن يكون منتجه الأصلي والفاعل الأول والأساسي فيه، اجتهادا بالتفكير والنقد والتأليف، وكذا بشرط أن يكون الاستخدام مسموحا به في الوسط الجامعي الذي ينتمي إليه الباحث وضمن نطاق ما هو مسموح به.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي التوليدي، المعرفة الشرعية والقانونية، البحث الجامعي، الاجتهاد الإنساني، التوجيه والتأطير.

المقدمة:

بالقدر الذي يقدّم فيه الذكاء الاصطناعي للدارس فرصا قيمة ومكاسب نوعية في المجالات المعرفية الشرعية والقانونية، تدفع بالأبحاث العلمية إلى إمكانات لم يكن ليتصورها أحد قبل بضعة أجيال من الآن، بقدر ما تطرح أنظمة الذكاء الاصطناعي تحديات جديدة وكبرى تهدد بعض المبادئ الأساسية للبحث في المجالين الشرعي والقانوني، مثل مبادئ الأمانة والصدق والنزاهة، ومبادئ الخَلْقِ والإبداع والتجديد بالاجتهاد الإنساني.

إن الممارسة الاجتهادية في البحث تظل من صنيع الإنسان ومن خصوصياته الخِلقِيّة التي حباه الله بها. وقد استطاع ذكاء الإنسان اليوم، من خلال قدرته الهائلة على الابتكار، صناعة أنظمة ذكية تحاكي ممارسته الاجتهادية تلك، بل وتجاوزها إلى قدرات خارقة للعقل البشري[1] قد تلغي مفهوم الاجتهاد نفسه، بأسسه القائمة على المشقة وبذل الوسع والطاقة. ولعل أبرز ابتكار مجسّد للكلام النظري السابق هو ما اشتهر اليوم تحت مسمى "الذكاء الاصطناعي التوليدي GenrAI" (ومن تطبيقاته: DeepSeek/Chatgpt) المعتمد على نظام التعلم الآلي Machine Learning والتعلم العميق Deep learning [2]، والذي تصل قدرته إلى إنتاج المعرفة مثله في ذلك مثل الإنسان، بل وبشكل يتسم بالسرعة وبدون بذل جهد أو طاقة في طلب المعرفة وإنتاجها.

وباختصار شديد، سيكون استخدام التطبيقات الذكية المولِّدة في العملية التعلمية والممارسة البحثية أمرا محتوما حسب ما تنبئ به السيرورة الحالية لاستقبال الذكاء

1- - لطالما سادت فكرة أن المهام الفنية والإبداعية، ككتابة القصائد، وتأليف الكتب، وتطوير البرمجيات، وتصميم الأزياء، وتأليف الأغاني، لا يمكن أن يؤديها إلا البشر. وقد تغير هذا الافتراض جذريا مع التطورات الحديثة في الذكاء الاصطناعي التوليدي الذي يمكنه توليد محتوى جديد بطرق لم يعد من الممكن تمييزها عن الإبداع البشري.

- Stefan Feuerriegel, Jochen Hartmann, Christian Janiesch and Patrick Zschech, Generative AI, Busness and Information Systems Engineering, 2023, P: 1 and 2.

2- - الذكاء الاصطناعي التوليدي هو تقنية تقوم بإنشاء محتوى جديد، استجابة للمطالبات المكتوبة في واجهات محادثة باللغة الطبيعية بشكل تلقائي. ويمكن أن يظهر المحتوى بتنسيقات تشمل جميع التمثيلات الرمزية للتفكير البشري. ويعتمد الذكاء الاصطناعي التوليدي على التعلم الآلي المستخدم للخوارزميات الممكن من تحسين الأداء بشكل مستمر وتلقائي من البيانات.

– اليونيسكو UNESCO، إرشادات استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم والبحث، باريس، فرنسا، **2024**، ص: **8**.

الاصطناعي في المجتمع الأكاديمي؛ خاصة بالنسبة للأجيال الصاعدة ممن يطلق عليهم "السكان الرقميون الأصليون Digital Natives"؛ أي أولئك اللذين توفرت لهم القدرة المادية في سن مبكرة على التفاعل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي والإلمام بتطبيقاتها من خلال الهواتف واللوحات الإلكترونية. وذلك في مقابل "المهاجرين الرقميين Digital Immigrants" الذين يكابدون عملية التكيف والاندماج واضعين قدما في الماضي وقدما أخرى في الحاضر[1].

ولعل استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في إنتاج المعرفة الشرعية والقانونية قد بدأ فعلا في الانتشار بين فئة واسعة من الباحثين، مستعينين به في إنتاج أبحاثهم بطريقة كلية وشاملة أو بطريقة جزئية ومحدودة. وفي كلتا الحالتين، يثير هذا الاستخدام سؤال البعد الاجتهادي في البحث داخل المجالين الشرعي والقانوني، كما تؤدي الاستعانة به إلى التشكيك في نسبة البحث إلى الباحث كلا أو جزءا، ومدى ضرورة الإفصاح الصريح والواضح باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي.

وإضافة إلى ما سبق، فإنه لما كان بذل الجهد في البحث يجعل إنتاج المعرفة منسوبا إلى الباحث، ولما كان استخدام نظام الذكاء الاصطناعي التوليدي في البحث يجعل إنتاج المعرفة منسوبا إلى هذا النظام حقيقة وإن نسب إلى الباحث ظاهرا، لزم من ذلك ألا ينسب الباحث العمل المنجز إلى نفسه أصلا، أو على الأقل كلا؛ لأن البحث يصبح مشتركا بينه وبين ذلك النظام.

ويثير هذا الواقع المعاصر أسئلة مقلقة بشأن وجوب إحالة "الباحث" في عمله على التطبيق الذكي الذي استعمله في إنجاز بحثه، حتى لا نقول إثبات اسم التطبيق الذكي أيضا في واجهة البحث في حال استخدامه كثيرا، ناهيك عن موقف المجتمع الأكاديمي الحالي من هذه المسألة، فضلا عن السؤال الأبرز المتعلق بمصير مكوّن الاجتهاد الإنساني الشخصي للباحث في كل ذلك.

وفي هذا السياق، تبرز **أهمية البحث** في هذا الموضوع في سياقه المعاصر والراهن الذي يفرض فيه الذكاء الاصطناعي التوليدي تحديات نوعية وكبرى على مقومات الاجتهاد الإنساني للباحث الشرعي والقانوني، فضلا عن أهمية تدارس قضاياه،

1- - راجع في خصوصيات هذا "الجيل الرقمي"، والمقابلة بين "المهاجرين الرقميين" و"المواطنين الرقميين"، المقال الآتي:

- Marc Prensky, Digital Natives, Digital Immigrants, The Horizon, Vol 9, No 5, MBC University Press, 2001, P: From 1 to 6.

وتكوين صورة معمقة عن إشكالاته، باعتبار كل ذلك مقدمة للحكم على استخدامه في توليد المعرفة الشرعية والقانونية.

وفي هذا الخصوص، **يهدف هذا البحث** إلى المساهمة –ولو بنزر يسير من النظر– في بناء هذا التصور العام، ووضع أرضية صلبة لاستقبال أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال العلوم الشرعية والقانونية؛ حتى تتضح الرؤية بجلاء، قبل تحديد الموقف الحالي والمستقبلي لهذا المجتمع من استخدام هذه الأنظمة في البحث، وذلك بناء على القيم والمبادئ العلمية المقررة والحدود الواقعية المعتبرة.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن **نطاق البحث** في الموضوع إنما يقتصر على مسألة مصير مفهوم الاجتهاد الإنساني نفسه، وخطر إلغائه، من خلال توليد المعرفة الشرعية والقانونية في الأبحاث العلمية الأكاديمية، دون المسائل العملية ذات الخصوصية الشرعية والقانونية، مثل حكم الشرع أو القانون من هذه العملية نفسها، وكذا ما تعلق بتوليد الاجتهادات التي تتخذ صورة الفتوى أو القضاء، وأركانهما وشروطهما التي تتطلب نظرا خاصا وبحثا آخر مفردا يناقش إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي من الأصل في مثل هذه الاجتهادات ذات الخصوصية النوعية.

وبوجه عام، يمثل هذا البحث في بعض **أهم دوافع اختياره** تجسيدا لرغبة في تقديم المساهمة في رصد أهم إشكالات الموضوع المدروس ومعالجتها، ولو بالنزر اليسير مما انتهى إليه نظرنا في الموضوع. ويعد هذا الأمر انخراطا مع غيرنا من الباحثين في الشواغل العلمية المعاصرة، تعاونا وتضافرا في الجهود المرصودة لهذا الشأن.

وفي هذا السياق، يجدر التنبيه إلى أن هذه المساهمة ستظل قاصرة بطبيعة الحال؛ نظرا لوجود **حدود وصعوبات تواجه الموضوع**، أهمها: حداثة استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الأبحاث، وراهنية استكشافه، والتسارع الحثيث في تطويره، الشيء الذي لا يمكّن من رسم الصورة الكاملة لهذا الاستخدام ولآثاره الإيجابية والسلبية بشكل دقيق. ويترتب عن هذا أيضا أن النتائج التي ستسفر عنها هذه المساهمة قابلة دائما للمراجعة والتعديل والتطوير.

وعلى أي حال، وبناء على تصورنا الخاص للموضوع، وفي ضوء جميع المعطيات السابقة في هذا التقديم، تبرز بؤرة التوتر في البحث أو **إشكاليته الأساسية** في سبل الحفاظ على الاجتهاد الإنساني الذي أصبح مصيره مهددا بالإلغاء لصالح تقنية تحويلية معاصرة تقوم مقام الإنسان في إنتاج المعرفة الشرعية والقانونية. وبصيغة استفهامية: **ما**

هي سبل الحفاظ على مفهوم الاجتهاد الإنساني ومقتضياته في عملية إنتاج المعرفة الشرعية والقانونية في حال استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي القائم مقام الإنسان في العملية المذكورة؟

وجريا على عوائد المعرفة الأكاديمية ذات الطبيعة التراكمية، حاولنا العودة إلى بعض **الدراسات السابقة** في الموضوع بحثا عن الإجابة عن إشكاليته. غير أننا لم نقف –في ما اطلعنا عليه طبعا– على **دراسات من هذا القبيل** تقدم لها تناول إشكال موضوعنا المبحوث في هذه الدراسة وفق تصورنا الخاص له؛ أي من جهة مصير الاجتهاد الإنساني في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي في توليد المعرفة الشرعية والقانونية؛ إذ جل ما وقفنا عليه هو بعض الدراسات التي ناقشت تأثير الذكاء الاصطناعي التوليدي على التفكير النقدي عامة، أو تناولت تطبيقا من التطبيقات المولدة مثل "تشات-جي-بي-تي" في صلتها بالواقع الأكاديمي وكتابة الأبحاث ونشرها... وغير ذلك مما لا يتصل بمصير الاجتهاد الإنساني عامة، ولا في نطاق المعرفة الشرعية والقانونية خاصة[1].

وفي إطار محاولة سد هذه الفجوة المعرفية، وللإجابة عن الإشكالية المركبة لموضوع هذه الورقة البحثية، سنعتمد **منهجا وصفيا وتحليليا** يعمل على نقد وتحليل أهم مواطن تأثير الذكاء الاصطناعي التوليدي على مصير الاجتهاد الإنساني في إنتاج المعرفة الشرعية والقانونية، وذلك بقصد الوصول إلى أحكام ونتائج تحفظ مكانة هذا الاجتهاد وتصونه من الهدم أو الإلغاء.

ولتنزيل هذه الرؤية عمليا، سنعتمد في **خطة البحث** على ما يأتي:

المطلب الأول: المعرفة الشرعية والقانونية المولّدة بالذكاء الاصطناعي: التحديات الكبرى المرتبطة بمفهوم الاجتهاد الإنساني

1- - Hao-Ping Lee, Ian Drosos, Advait Sakar and others, The Impact of Generative AI Critical Thinking: Self-Reported Reductions in Conitive Effort and Confidence Effects from a Survey of Knowledge Workers, Creative Attribution 4.0 International License, Yokahoma, Japan, 2025.
Available at: https://www.microsoft.com/en-us/research/wp-ontent/uploads/2025/01/lee_2025_ai_critical_thinking_survey.pdf
–Brady D.Lund, Ting Wang, Nishith Reddy Mannuru and others, ChatGPT and Academic Reality: AI-Written Research Papers and the Ethics of the Large Language Models in Scholarly Publishing, Journal of the association for Information Science and Technology, Volume 74, Issue 5, 2023.

المطلب الثاني: توجيه استعمال الذكاء الاصطناعي في توليد المعرفة الشرعية والقانونية حفاظا على ركن الاجتهاد الإنساني: وضع الحدود وترشيد الاستخدام

المطلب الأول: المعرفة الشرعية والقانونية المولدة بالذكاء الاصطناعي: التحديات الكبرى المرتبطة بمفهوم الاجتهاد

تبرز التحديات الكبرى لمفهوم الاجتهاد ومقتضياته ولوازمه، عند توليد المعرفة الشرعية والقانونية بالذكاء الاصطناعي، في فتور همة الباحث ووهن عزيمته نتيجة استخدام هذه التقنية الحديثة في إنجاز بحثه بشكل مفرط أو مبالغ فيه (**فقرة أولى**). ويلحق بهذا التحدي تحدٍّ آخر لاحق أو تابع يتفرع عنه، وهو المتمثل في تبعية تفكير الباحث الشرعي أو القانوني للتطبيقات الذكية المولّدة للمعرفة الشرعية أو القانونية التي يسعى إلى تحصيلها وتوظيفها في البحث أو التعلّم. وبتوكيل هذا التطبيق مهمّة البحث والتحليل والكتابة، يستبدل الباحث العقل المستقيل بالعقل المستقل، ويصير مجرد مقلّد وتابع لا يقوى على الاجتهاد والتفكير الناقد (**فقرة ثانية**).

الفقرة الأولى: فتور همة الباحث الشرعي أو القانوني المبالغ في الاستعانة بالتطبيق الذكي المولّد

برز الذكاء الاصطناعي التوليدي في السنوات القليلة الماضية بصفته تقنية تحويلية ذات تطبيقات في مختلف المجالات. وتتيح هذه التقنية التحويلية، في مجال كتابة الأبحاث، إمكانية إعادة صياغة الممارسات التقليدية وتحسين إنتاجية الباحثين[1].

وقد أظهرت المقارنة التي أجرتها إحدى الدراسات بين الأبحاث المولّدة باستخدام الذكاء الاصطناعي وبين الأبحاث المنجزة بالطرق العادية أوجه شبه بينهما. فمن حيث بنية المحتوى والحجج، أظهرت الأبحاث المولّدة تنظيما وتسلسلا منطقيا مماثلا للأبحاث المنجزة من قبل الباحثين البشر. كما أن أنموذج الذكاء الاصطناعي التوليدي قد استطاع أن ينتج بفعالية مقدمات ومراجعات أدبية، وأقساما منهجية، ومناقشات ملتزمة بالمعايير البحثية[2].

1- - Stefan Feuerriegel, Jochen Hartmann, Christian Janiesch and Patrick Zschech, Op.Cit, P: 9

2- - Vladimiro Lovera Rulfi and Ivan Spada, Guidelines for the use of Generative AI in Research paper writing, 2023, https: //ceur-ws.org/Vol-3571/short3.pdf , Last visit date: 23 March 2023 at 23: 06.

غير أن القلق الذي تثيره النتائج السـابقة، التي تؤكّد اسـتطاعة الذكاء الاصـطناعي التوليدي كتابة الأبحاث بطرق مماثلة لصـنيع الباحث، يجد مصـدره في تحقق الواقع الذي يقوم فيه التطبيق الذكي المولّد للمعرفة مقام الباحث الشـرعي أو القانوني في إنجاز عمله بشـكل شـامل أو غالب، بحثا عن المراجع، وجمعا للمحتوىٰ العلمي، وكتابته وتأليفه.

إن مثل هذا الواقع الذي يولّد فيه التطبيق الذكي البحث الشـرعي أو القانوني، وينجزه عن الباحث بالنيابة أو الوكالة، سـيؤدي حتما إلىٰ فتور همّة الباحث، ووهن عزيمته، وضـعف قدرته التّعلّمية والبحثية؛ ذلك أن همّة الباحث وما يبذله من طاقة في البحث، بنجاحها وفشـلها، وإصـابتها وخطئها، هو المعوّل عليه في العملية التعلّمية، ومن سـنّ فكرة الأبحاث الجامعية في العلوم عموما، وفي العلوم الشـرعية والقانونية خصوصا.

ومن جهة أخرىٰ، إذا علمنا أن الاجتهاد في العلم من الجهد والمشـقّة؛ ومعناه بذل الوسـع والطاقة في البحث[1]، وإذا علمنا في المقابل أن اعتماد الباحث علىٰ الذكاء الاصـطناعي التوليدي في إنجاز البحث بالنيابة يغنيه عن بذل الجهد وإفراغ الطاقة والوسـع، لزم من ذلك ضـرورةً انتهاءُ مفهوم الاجتهاد في البحث بما يقتضـيه من بذل الوسع وإفراغ الطاقة في إنتاج المعرفة الشرعية والقانونية.

وباختصار شديد، يمثل الذكاء الاصطناعي التوليدي فعلا تقنية تحويلية كما سبق أن وصـفت؛ إذ تغيّر جذريا المفاهيم والمبادئ الأسـاسـية للأبحاث ووظيفتها التعليمية والتعلّمية في مجال العلوم الشـرعية والقانونية. ولا يمكن أن نعتبر ما يقوم به التطبيق الذكي المولّد للبحث عملا اجتهاديا لا من قبل هذا التطبيق الذي ينجز البحث بدون مشـقة تذكر، وفي دقائق معدودات، ولا من قبل الباحث المعتمد علىٰ هذا التطبيق بشكل مفرط ومبالغ فيه في تأليف البحث دون إفراغ طاقة أو بذل وسع في الطلب.

1- - وهذا ما يستفاد من المعنىٰ اللغوي للاجتهاد؛ إذ هو من جهد: والجَهَد والجُهد الطاقة. قال ابن الأثير: "هو بالفتح المشقة، وقيل: المبالغة والغاية، وبالضم الوسع والطاقة. وقيل: هما لغتان في الوسع والطاقة".

والاجتهاد التام كما يذكر الإمام الغزالي هو: "أن يبذل المجتهد الوسـع في الطلب، بحيث يحس من نفسـه بالعجز عن مزيد الطلب".

– ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، (ط/3)، دار صادر، بيروت، لبنان، **1993**، ص: **133** و**135**.

– محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (الإمام الغزالي)، المستصفىٰ من علم الأصـول، الجزء الثاني، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ص: **510**.

والحاصل أن الاجتهاد قرين الفعل الإنساني، وهو مجهود ذهني يرتبط بالحدود البشرية للإنسان القائمة على المشقّة والصبر والهمّة والعزيمة. بل وتعتبر هذه الحدود البشرية أسسا ومنطلقات ضرورية لا بد منها في عملية التعلّم واكتساب المعرفة الشرعية والقانونية. فإذا ألغيت تلك الحدود بالذكاء الاصطناعي التوليدي، ألغي هذا التعلّم وذلك الاكتساب، وصار الباحث الشرعي والقانوني صاحب عقل مستقيل، وتحول إلى مجرد مقلّد تابع للتطبيق الذكي المولّد في الذي يعرضه عليه، وينجزه نيابة عنه.

الفقرة الثانية: استقالة عقل الباحث الشرعي أو القانوني وتبعية تفكيره للتطبيق الذكي المولّد

قد يؤدي الاعتماد الشامل أو الغالب على وسيلة التطبيق الذكي المولّد، في عملية إنجاز الأبحاث وإنتاج المعرفة في مجال العلوم الشرعية والقانونية، إلى نتائج مدمّرة لأغراض البحث، تلغي مقاصده، وتنقلب من مصلحة إلى مفسدة.

وفي الواقع، يشكل الاعتماد المفرط وغير المرشّد للذكاء الاصطناعي في توليد البحث وإنتاج المعرفة الشرعية والقانونية، من خلال جمع المادة العلمية، وتحليلها ونقدها، فضلا عن كتابتها وتأليفها، إلغاءً لدور الباحث، وإبطالا لشخصيّته العلمية، ومَحْقًا لعقله المستقل الذي يصيرا عقلا مستقيلا، هو والعدم سواء.

إن هذا الذعر الذي نشاركه مع بعض الباحثين، ليس بلا أساس. فاستخدام التقنيات بشكل غير صحيح يؤدي بالفعل إلى تدهور التفكير النقدي والقدرات المعرفية التي ينبغي الحفاظ عليها. فحتى الممارسات الروتينية في البحث التي تلغيها الأتمتة تحرم الباحث من فرص تعلمه وتقوية ذهنه، مما يتركه ضامرا وغير مستعد للتعامل مع الواقع والاستثناءات[1].

وفي حقيقة الأمر، ينذر الاستخدام غير المرشد والموجَّه للذكاء الاصطناعي التوليدي في إنجاز الأبحاث في التخصصات الشرعية والقانونية بواقع تختفي فيه مقتضيات صناعة الباحث وتكوينه؛ لأنه في حالة هذا النوع من الاستخدام يكون الباحث قد سلّم نفسه إلى الآلة للتفكير نيابة عنه، راضيا بالتقليد وباستقالة عقله الإنساني بدعوى قصوره، وإحلال "العقل" الخوارزمي مكانه بزعم كماله.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن زعم كمال الذكاء الاصطناعي التوليدي، والدعوة إلى إحلاله محلّ الإنسان في عملية البحث والتأليف، فضلا عن الثقة الشاملة

1- - Hao-Ping Lee, Ian Drosos, Advait Sakar and others, Op.Cit, P: 1.

في الآلة لتلبية حاجات الإنســـان البحثية ومواجهة مشـــاكله الاجتماعية، إنما هو زعم يصــدر عن أيديولوجية عِلْمَوِيَّةً مســتترة[1] ترىٰ أن العالم يجب أن تحكمه الآلات، حيث يتم توكيل عدد من المهام المعقّدة إلىٰ الحواســـيب في مقابل تخلي الإنســـان عن صــلاحياته، واختفائه من ســيرورة القرار[2]. وقد مثل الميدان المالي المتطور أوّل حقل لتطبيق هذه الأيديولوجية، ولعل الدور آت الآن علىٰ مجال العلوم بمختلف تخصصاتها التي من ضمنها العلوم الشرعية والقانونية.

وفي هذا الســياق، تناقل بعض الباحثين بعض المصــطلحات والأفكار، غافلين عن مرجعيتها الأيديولوجية الصادرة عن الرؤية العلموية لعلاقة الإنسان بالذكاء الاصطناعي التوليدي، كفكرة "التعزيز" أو "التحســين"؛ بحيث يعتبر أحدهم أننا مع اســتخدام الذكاء الاصــطناعي التوليدي في البحث "نقترب من نقطة أخرىٰ من التحســـين"[3]. وترد فكرة التعزيز والتحسين هذه عند المتحمسين لأيديولوجية "ما بعد الإنسانية Posthumanism"[4]

1- - لا تطابق العلموية العلم صــورة ولا مادة ولا هدفا، فهي موقف فلسـفي من العلم أو هي إديولوجية تشـكل الإطار المنهجي لقراءة حقيقة العالم الخارجي. والرافض للعلموية ليس رافضا للعلم، وإنما يرفض أدلجة العلم بتحويله إلىٰ رؤية كونية تحتكر لنفســـها الحقيقة والمعرفة الصـــحيحة بالواقع. وقد أورث جانب أدلجة العلم العلموية ســمعة ســيئة منذ القرن التاســع عشــر إلىٰ اليوم، حتى ارتبطت منذ قرنين في الأدبيات الغربية بعبارات سلبية الدلالة، مثل: الدوغمائية، والبرود، والمبالغة، والعرج، والضيق، والغباء، والفجاجة.

ومصطلح العلموية كما يفهمه فيلسوف العلوم الأمريكي ماسيمو بيجليوتشي، هو: "موقف شـمولي يعتبر العلم هو المعيار النهائي والحكم علىٰ جميع الأسـئلة المثيرة للاهتمام، أو بدلاً من ذلك، يسـعىٰ إلىٰ توسـيع تعريف ونطاق العلم ليشمل جميع جوانب المعرفة والفهم الإنساني".

راجع في هذا الشأن:

- ســامي عامري، العلموية: الأدلجة الإلحادية للعلم في الميزان، (د.ذ.ط)، رواســخ، الكويت، **2021**، ص: **27** و**28**.

- Rik peels, Scientism and scientific fundamentalism: what science can learn from mainstream religion, Interdisciplinary science reviews, Routledge Taylor and Francis Group, **2022**, P: **2** and **3**.

2- - مارك دوغان وكريســـتوف لابي، الإنســـان العاري: الدكتاتورية الخفية للرقمية، ترجمة: ســـعيد بنكراد، (ط/**1**)، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، المغرب، **2020**، ص: **116**.

3- - Stefan Feuerriegel, Jochen Hartmann, Christian Janiesch and Patrick Zschech, Op.Cit, P: **9**

4- -يقصــد بما بعد-الإنســانية المرحلة اللاحقة بمرحلة التحويل الإنســاني التقني، عندما تكون عملية تحويل الطبيعة الإنسانية بواسطة التكنولوجيا قد اكتملت. وما بعد-الإنساني يشار به إلىٰ الكائن الذي، بعد تحقق تلك المرحلة، سيعوّض الإنساني.

التي تتحقق مع "الإنســـان المزيد Homme augmenté" الذي تتجاوز معانيه ما يرتبط بمجرد تنمية الأداء الفكري للإنسـان إلى الصـيغة الأكثر حداثة للبس الإنسـان بالتقنيات الذكية[1].

وباختصـــار، تمثل هذه الرؤية الأيديولوجية إذا ما تحققت فعليا في واقع البحث وإنتاج المعرفة الشرعية والقانونية خطرا حقيقيا على مقاصد التعليم والاجتهاد؛ ذلك أن الاستخدام الشامل أو الغالب للذكاء الاصطناعي التوليدي لا يؤدي إلى إلغاء شخصية الباحث وهدم أسس إنتاجه العلمي بما يقتضيه من استقلال في التفكير والإنتاج والنقد فحســب، ولكن الأمر يتجاوز هذه الاعتبارات العلمية المحضـــة إلى اعتبارات أخرى أخلاقية، تشكل تحديات حقيقية وكبرى ذات صلة وثيقة بكل ما سبق.

وفي هذا السياق، إذا علمنا ثبوت اعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي على قاعدة بيانات محوسـبة للكتب والمقالات وغيرها من مصـادر المعلومة، وإذا علمنا أن هذه المصادر لها مؤلّفوها من الباحثين البشر، فسيلزم من ذلك حصول انتحال وسرقات علمية لاجتهادات الآخرين بواسـطة التطبيق الذكي المولّد بطريق غير مقصــود، فضــلا عن احتمال الســقوط في نقل تحيزاتهم؛ خاصــة وأن المعرفة الشــرعية والقانونية هي كيفية، وليست كمية، تقتضي فهما وتأويلا بشريا بناء على خصوصيات ومرجعيات.

وتقتضي جميع التحديات السابقة التي تترصد بمفهوم الاجتهاد وأركانه ومقتضياته في إنتاج المعرفة الشــرعية والقانونية في الأبحاث إفراد مطلب خاص يضــع الحدود، ويرشد الاستخدام، حفاظا على مكون الاجتهاد وصونا لمقوماته.

راجع قائمة المصطلحات الواردة في المؤلف الجماعي التالي:

- الإنساني المزيد، ترجمة: جميل شاكر، (ط/1)، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، المغرب، **2019**، ص: **171**.

1- - راجع في هذا المعنى بتفصيل:

- برنارد كلافري وبونوا لوبلان، الإنسان مزيدا وزيادة الإنسـان، منشــور بمؤلف جماعي: الإنســاني المزيد، مرجع سابق، ص: **51**.

المطلب الثاني: توجيه استعمال الذكاء الاصطناعي في توليد المعرفة الشرعية والقانونية حفاظا على ركن الاجتهاد: وضع الحدود وترشيد الاستخدام

اتضح من خلال ما تقدّم أن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل غير مرشّد في إنجاز الأبحاث ذات الصلة بالتخصصات الشرعية والقانونية له تبعات سلبية، تمس بركن الاجتهاد، وتقوّض من أركانه وأسسه ومبادئه. ومع ذلك، فإننا لم نكن بإزاء رسم صورة قاتمة عن تلك التقنية التحويلية، ولا بالأحرى بصدد الدعوة إلى الحد من تطويرها واستخدامها، ولكن كنّا بصدد مناقشة مآلاتها غير الموجهة، ونقد تطبيقاتها غير المؤطرة.

ويمكن أن يتحقق التوجيه والتأطير المقصود إليهما في هذه المساهمة، حفاظا على ركن الاجتهاد في البحث الشرعي والقانوني، من جهتين:

الجهة الأولى: تتمثل في بيان النطاقين الشكلي والموضوعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في توليد المعرفة الشرعية والقانونية في البحث (**فقرة أولى**). أما الجهة الثانية، فتتجسد في الانطلاق من بعض المبادئ التوجيهية الراسخة في التراث العلمي الإسلامي ومن بعض التجارب الدولية الرائدة في الموضوع (**فقرة ثانية**).

الفقرة الأولى: التوجيه الأوّلي عبر بيان النطاقين الشكلي والموضوعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في البحث الشرعي والقانوني

يمكن للباحثين في مجال العلوم الشرعية والقانونية الاستفادة من خدمات الذكاء الاصطناعي التوليدي في بعض الجوانب غير المؤثرة سلبا على ركن الاجتهاد في البحث، والتي لا تعود على مبادئ وأسس الاجتهاد بالهدم. ويتحقق هذا الأمر من خلال التحديد الدقيق لنطاق الاستخدام وحدوده من خلال التمييز بين الجوانب التقنية المحضة للبحث التي تتسع فيها مساحة هذا الاستخدام (**أولا**)، وبين الجوانب الشكلية المؤثرة على موضوع البحث التي يضيق فيها ذلك الاستخدام بحدود مقيدة له (**ثانيا**).

أولا: المساحة الواسعة لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الجوانب التقنية المحضة للبحث

تمثل الجوانب التقنية في الأبحاث الشرعية والقانونية مسائل غير مؤثرة على الموضوع بصفة جوهرية أو ذاتية. ونظن أن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي التوليدي من قبل الباحثين؛ خاصة في المراحل الأولى من عمليتهم التعليمية، في ضبط مواصفات

النص، من خط، وحجم، ومســاحات، وموقع الهوامش والإحالات في صــفحات البحث، ووضــع فهرس البحث... إلىٰ غير ذلك من مواصــفات النص أمر لا يوجد ما يمنعه أو يعيبه.

وقد يوفّر هذا النوع من الاســتخدام، من حيث الجانب التقني المحض، الكثير من الزمن والجهد والمال. ويقع علىٰ الجامعات والمنظمات البحثية المؤطّرة للباحثين توفير الإمكانيات التقنية واللوجيســتيكية لدمج الذكاء الاصــطناعي التوليدي في برامج الكتابة الحاسوبية، وتكوين الباحثين وتعزيز قدراتهم التقنية في هذا الصدد، مع ضرورة التأكيد علىٰ أهمية أن يكون الباحثون أصــحاب دور فاعل ومشــرف علىٰ الاســتخدام، دون أن يلغي قدرتهم الذاتية علىٰ التعامل المباشــر مع الجوانب التقنية في حالة عدم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي.

ثانيا: الحدود المقيدة لاســتخدام الذكاء الاصــطناعي التوليدي في الجوانب الشكلية المؤثرة على موضوع البحث

تعد الجوانب المنهجية في البحث من المسائل العلمية المطلوبة في البحث الشرعي والقانوني. ولا يؤدي تخلف هذه الجوانب إلىٰ عيب شكلي في البحث المنجز فحسب، بل يُنَقِّص من قيمة موضوعه، إن لم يكن هذا التخلف ســببا في انعدام علمية البحث وأكاديميته.

ويقصد بالجوانب المنهجية الشكلية أمور كثيرة، مثل: عناصر المقدّمة، وتقسيمات العرض، ومواصــفات الخاتمة، وكل ما له صــلة بالتوثيق، وإثبات لائحة المراجع والمصــادر... إلخ. ومع ذلك، فإن ما يهمنا في هذا الخصــوص هي تلك العمليات المنهجية الأولىٰ التي يقوم بها الباحث في عملية البحث، لتكوين فكرة عميقة عن الموضوع، وفهم إشكالياته الكبرىٰ والأساسية، قبل البدء في دراسة الموضوع وتحليله، ثم تحريره وتأليفه.

وتتحقق هذه العمليات الأولىٰ من خلال جرد المراجع المتخصصــة والدراســات الســابقة في الموضــوع المبحوث، وتكوين لائحة أولية عنها. وفي هذا الصــدد، تقدّم بعض نماذج الذكاء الاصــطناعي التوليدي قاعدة بيانات ضــخمة محوســبة للكتب والمقالات وغير ذلك من مصادر المعلومة.

ويمكن أن يوفّر الذكاء الاصــطناعي التوليدي للباحث لائحة مهمة بأهم المراجع والمصــادر، توفيرا للجهد والتنقل والوقت. ومع ذلك، لا بد من التذكير بمخاطر هذه

العمليّة الأولية التي تقيّد رؤية الباحث للموضوع، وتحصر اطلاعه في ما يقترحه الذكاء الاصطناعي التوليدي عليه، فضلا عن خطر السقوط في منزلق الانحياز[1]. لذلك، ينبغي للباحث أن يوازن في عملية البحث عن المراجع بين ما يستفيده من اقتراحات الذكاء الاصطناعي التوليدي وبين ضرورة بحثه "التقليدي" في المكتبات والجامعات، مع التعامل النقدي مع يطّلع عليه في كلتا الحالتين.

وإضافة إلى ما سبق، يمكن أن يستفيد الباحث من الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال الترجمة من اللغات الأجنبية إلى لغة البحث، وكذا مراجعة هذا الأخير من حيث الأخطاء النحوية واللغوية. ومع ذلك، فإن لهذا النوع من الاستخدام حدود معتبرة؛ إذ لا بدّ من أن تكون اللغة المترَجمة في المراجع المعتمدة تدخل في نطاق اللغات الأجنبية التي يضبطها الباحث، حتى يتسنّى له مراجعة هذه الترجمة من حيث دقتها وصحتها. كما ينبغي أن تكون المراجعات النحوية واللغوية التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي مقتصرة على ما يغفل عنه الباحث سهوا أو خطأ؛ إذ لا تغني هذه المراجعة "الذكية" عن ضرورة ضبط اللغة التي يحرر بها الباحث عمله، فاللغة في نهاية المطاف ليست مجرد وسيلة تواصل وكتابة فحسب، ولكنها كذلك من علوم الآلة[2] التي يحتاجها الباحث في التفسير والاستنباط والإنتاج المعرفي عامة، واللغة أيضا قالب معرفي يشكل

1- - تشكل قضية التحيز عند استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي مشكلة أساسية نبهت إليها العديد من الدراسات والأبحاث التي أنجزت في هذا الموضوع؛ إذ تم الكشف عن إمكانية السقوط في تحيزات تنطوي عليها بيانات تدريب تطبيق الذكاء الاصطناعي التوليدي، وعمليات ترميزه لنماذج اللغة. ومن الممكن أن يترسخ هذا التحيز دون قصد عند استخدام هذا التطبيق لإنتاج أبحاث جامعية، الأمر الذي يؤدي إلى نشر تحيزات خفية على نطاق واسع.

راجع بشأن هذه الدراسات والأبحاث على سبيل المثال:

- European Commision, Living guidelines of the responsible use of generative AI in research, First edition, Directorate-General for Research and Innovation, **2024**, P: **5** and **6.**
- Brady D.Lund, Ting Wang, Nishith Reddy Mannuru and others, Op.Cit, P: from **8** to **11.**

2- - يقصد بعلوم الآلة ذلك الصنف من العلوم الذي لا يطلب لذاته، وإنما يكون وسيلة لفهم وإدراك غيره من العلوم الأخرى المقصودة بالذات؛ إذ لا يزيد مدلول الآلة عن كونها الوسيلة أو المنهج الذي يتخذه العلم للوصول إلى أغراضه.

– طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، (ط/**4**)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، **2016**، ص: **87**.

الفكر، ويحكم سيره وعملياته الذهنية، إضافة إلىٰ أن كل لغة تمثل نظرة خاصة إلىٰ الذات والأشياء والعالم[1].

وباختصار شديد، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في البحث الأكاديمي ذي الصلة بالتخصصات الشرعية والقانونية يجب أن يكون في جميع الأحوال مساعدا تابعا، وليس فاعلا أصليا. كما أن تقنيته لا يجب بأي شكل من الأشكال أن تقوم مقام الباحث كليا في إنجاز البحث، وإذا استخدمت جزئيا، فينبغي أن تكون تحت رقابة الباحث وإشرافه وحذره، دون التأثير الجوهري علىٰ الموضوع. أما فيما يخص إقرار الباحث باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، فسيكون موضوع مناقشة وتحليل في ما يأتي بعده.

الفقرة الثانية: توجيه استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في البحث الشرعي والقانوني بين القيم المأصولة في تراث الآباء والأجداد وبين المبادئ المنقولة من فضائل الأقران والأنداد

يَعِدُ الذكاء الاصطناعي التوليدي، في حال ترشيد استخدامه في البحث وتخليقه، بمزايا كثيرة وفرص قيّمة. وقد أصدرت بعض الهيئات والمنظمات الدولية مبادئ توجيهية من خلال إرشادات وتوصيات (ثانيا)، تقصد إلىٰ توجيه استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي في البحث. ولا تخرج جملة هذه التوجيهات والإرشادات عن المبادئ والقيم العلمية الراسخة لدىٰ مختلف الأمم. وكما يمكن الاستفادة من فضائل هذه الإرشادات الدولية، يمكن أيضا أن تؤسس جامعاتنا المغربية والعربية توجيهاتها لذلك الاستخدام من بعض القيم المتجددة للتراث العلمي الإسلامي (أولا). وسنركز من جانبنا علىٰ القيم والمبادئ ذات الارتباط بركن الاجتهاد، وبالمقتضيات التي تصونه وتحفظه.

أولا: القيم التوجيهية المأصولة والمتجددة للتراث العلمي الإسلامي

حرص العلماء المسلمون في مختلف مصنفاتهم العلمية ومجالاتهم المعرفية علىٰ ممارسات شرعية أخلاقية في الكتابة والتأليف؛ خاصة ما تعلق منها بمبادئ الاجتهاد والتعلّم وقيم الأمانة والصدق والنهي عن الغشّ. وهي مبادئ وقيم راسخة في التراث

1- - راجع هذه المعاني بتفصيل عند:

- محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، الجزء الأول: تكوين العقل العربي، (ط/2) عشرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص: 76 و77.

العلمي للمسلمين، يمكن أن تسري روحها الشرعية في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في توليد المعرفة الشرعية والقانونية، وتربية الناشئة من المتعلمين والباحثين على الالتزام بها.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن قيم الاجتهاد والحث على التعلّم والتضحية في سبيله هي من القيم الكبرى في التراث العلمي الإسلامي؛ إذ لا سبيل إلى إدراك العلم والاستقلال في التفكير والإبداع والتجديد من دون بذل الجهد والوسع، والصبر على التعلّم، والاطلاع الواسع والممتد عبر الزمن.

وفي هذا الخصوص، حفظ لنا التراث الأصولي على سبيل المثال أقوالا تعبر عن هذا المعنى، يحكي فيها بعض الأصوليين سبل تحصيلهم العلمي والتضحيات التي قدموها في شبابهم قبل إدراك العلم والإبداع فيه. يقول الإمام الغزالي في مقدمة مصنفه: "فتقاضاني في عنفوان شبابي اختصاص هذا العلم... أن أصرف إليه من مهلة العمر صدرا، وأن أختص به من متنفس الحياة قدرا، فصنفت كتبا كثيرة"[1]. ويقول الإمام الشاطبي: "وَلْيُحْسَنِ الظن بمن حالف الليالي والأيّام، واستبدل التعب بالراحة والسهر بالمنام، حتى أهدى إليه نتيجة عمره، ووهب له يتيمة دهره"[2].

ومن جهة أخرى، إذا نظرنا إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في توليد المعرفة الشرعية والقانونية من جهة استغلاله في سرقة اجتهادات الآخرين، تقاعسا وتكاسلا وغشا، وجدنا أن التراث العلمي الإسلامي يزخر بأقوال وممارسات أخلاقية، تحث على نسبة المعلومة إلى صاحبها، وتذم انتحال الرأي والقول، فتَعْقِلُ صنيع الباحث عن هذا العار والفساد العلميين. وفي هذا الشأن، تقرر عند كثير من العلماء المتقدّمين والمتأخرين قولهم: "من بركة العلم عزوه إلى قائله"[3].

ولا نجد أبلغ من عبر عن سوء خلق الانتحال العلمي وسرقة اجتهادات الآخرين من ابن المقفّع، حين وصّى قارئ كتابه بنسبة الكلام إلى أصحابه، وذمّ المنتحلين

1- - محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (الإمام الغزالي)، مرجع سابق، الجزء الأول، ص: **33**.

2- - إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي (الإمام الشاطبي)، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز وعبد السلام عبد الشافي محمد، (ط/**3**)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، **2017**، ص: **17**.

3- - راجع هذا المقولة والتعليق عليها عند:

- عباس أحمد أرحيلة، هاجس الإبداع في التراث: دراسة في مقدمات الكتاب الإسلامي، (ط/**1**)، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، لبنان، **2017**، ص: من **202** إلى **204**.

للآراء، فقال: "إن سـمعت من صـاحبك كلاما، أو رأيت منه رأيا يعجبك، فلا تنتحله تزيّنا به عند الناس، واكتف من التزين بأن تجتني الصـواب إذا سـمعته، وتنسـبه إلىٰ صاحبه. واعلم أن انتحالك ذلك مسخطة لصاحبه، وأن فيه مع ذلك عارا وسخفا"[1].

ويمكن القول: إن من لا يلتزم بمبادئ الاجتهاد والأمانة العلمية عند اسـتخدامه للذكاء الاصـطناعي التوليدي، متزيّنا بما ينتحله ويسـرقه من غيره أو من الذكاء الاصـطناعي التوليدي الذي أنجز له البحث، إنما يكون كمن يتزيّن بالحليّ والمجوهرات المسروقة، وهو يُسَوِّد الورق ليس إلا، أو كما وصف أبو بكر بن العربي المالكي هذا النوع من التأليف، فهو مجرد "تسويد الورق والتحلي بحِلية السّرق"[2].

ولا يتسع المقام لعرض الأقوال والممارسات العلمية في التراث الإسلامي التي تنبئ عن الحرص علىٰ نسبة الأقوال والآراء إلىٰ أصحابها، وذكر المصادر في التأليف عموما. هذا الذكر الذي يبرز في النتيجة النزاهة الفكرية، والأمانة العلمية، فضـلا عن غزارة الاطلاع، ودقة الاسـتيعاب، بصـفتهما مقدمتين أسـاسـيتين إلىٰ بلوغ مراقي الاجتهاد.

وفي الواقع، تمثل هذه النتيجة أحد المقاصد الكبرىٰ التي ينبغي أن يوجّه بها البحث عند استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، وكذا إحدىٰ الغايات العظمىٰ التي يجب أن تربّىٰ عليها الناشـئة من المراحل المبكّرة للتعليم قبل مرحلة الجامعة واكتسـاب التلميذ لصفة الطالب الباحث. ولا شك أن حمل النفوس علىٰ الرقابة الذاتية والالتزام الطوعي بالمبادئ والقيم العلمية السـابقة أقوىٰ في تطبيقها وتنزيلها، في سـياق اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي الوليدي في البحث الشـرعي والقانوني، من الإلزام القائم علىٰ الإكراه والرقابة الخارجية.

وكل ما سبق إنما يخدم مقصد الحفاظ علىٰ الاجتهاد الإنساني، وعدم الركون إلىٰ الاعتماد المفرط والمبالغ فيه علىٰ تقنيات الذكاء الاصطناعي في توليد المعرفة الشرعية والقانونية، حتىٰ لا يؤدّي هذا الركون الفاسـد بالإفراط والتغليب إلىٰ فتور الهمم

1- - عبد الله ابن المقفع، الأدب الكبير والأدب الصـغير، (دون ذكر رقم الطبعة)، دار صـادر، بيروت، **2010**، ص: **98**.

2- - يمكن الرجوع إلىٰ هذه القولة في المصدر التالي:

- بدر الدين الزركشـي، المنثور في القواعد الفقهية، تحقيق: تيسـير فائق أحمد محمود، الجزء الأول، (ط/**2**)، وزارة الأوقاف الكويتية، **1985**، ص: **72**.

وتقاعس الباحثين وتكاسلهم، الأمر الذي قد يهدّد قدرتهم على التعلم وتنمية الملكات الفكرية وتطوير قدراتهم النقدية المستقلّة في مجال العلوم الشرعية والقانونية.

وباختصار شديد، تشكل المبادئ العلمية الشرعية السابقة والمستلهمة من القيم المتجددة للتراث العلمي الإسلامي مادة أوّلية، يمكن أن تستفيد منها الجامعات والمنظمات البحثية المغربية والعربية في صياغة إرشاداتها وتوجيهاتها الخاصة في موضوع استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في البحث؛ خاصة وأنها نابعة من المجال التداولي الخاص بها، مع ضرورة التركيز على ترسيخ المبادئ والقيم المتقدّمة في المراحل الأولى للتعليم وتكوين الباحثين، وذلك من خلال المقررات والمواد المتعلقة بالجانب التربوي والمنهجي. كما يمكن أن تستفيد هذه الجامعات والمنظمات في صياغة تلك الإرشادات والتوجيهات من بعض التجارب الدولية لمنظمات وهيئات أممية وإقليمية.

ثانيا: المبادئ التوجيهية المنقولة والحديثة للمؤسسات والمنظمات الدولية

عملت بعض المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية على وضع إرشادات لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في عمليات البحث عموما، سواء من خلال تقرير توصيات أممية أو مبادئ توجيهية. وقد ارتكزت هذه الأخيرة على القيم العلمية والأخلاقية العامة والراسخة في مجال البحث، التي تحدّ من مخاطر استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي وتقلل من أضراره على التفكير المنطقي والنقدي المستقل. ومن بين هذه القيم: قيمة استقلال التفكير وتعزيز قدرته على النقد، وقيمة الأمانة العلمية، وجعل التعلم وتطوير القدرات الإنسانية في البحث مركز الاهتمام.

وفي هذا الخصوص، أصدرت منظمة اليونيسكو سنة **2024** مجموعة من الإرشادات بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم والبحث. وقد ارتكزت جميعها على مسألة حماية الوكالة البشرية على الذكاء الاصطناعي التوليدي عند كتابة البحث، وعدم الإضرار بالمهارات الفكرية أو انتزاع التفكير، وضرورة استخدامه في المقابل لتحدي الفكر البشري وتوسيعه[1]. ومن أهم هذه الإرشادات المحققة للغايات السابقة:

1- - اليونيسكو UNESCO، إرشادات استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم والبحث، باريس، فرنسا، **2024**، ص: **24** و**25**.

- منع استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي والاعتماد عليه إذا كان من شأنه أن يحرم الباحثين من فرص تطوير القدرات الفكرية، وتنمية المهارات الاجتماعية، وتعزيز التفكير المنطقي المستقل؛

- تشـــجيع الباحثين علىٰ النقد والتشـــكيك في المنهجيات الكامنة وراء أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، وفي دقة محتوياته ومخرجاته، فهو مصدر سريع للمعلومة ولكن غير موثوق في كثير من الأحيان؛

- بناء آليات التحقق لاختبار ما إذا كانت أنظمة الذكاء الاصـــطناعي التوليدي المســـتخدمة في البحث خالية من التحيزات، ومراجعة الآثار الاجتماعية والأخلاقية لدمج تلك الأنظمة في عملية البحث، إضافة إلىٰ ضرورة إدراك أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يكرر فقط الآراء الراسخة أو العامة، مما يقوّض التعدد والاختلاف في الأفكار والآراء التي تزخر بها الحضارات الإنسانية؛

- ممارسـة التحقق الأخلاقي الصـارم من تطبيقات الذكاء الاصـطناعي التوليدي قبل اعتمادها رسميا في المؤسسات العلمية[1].

وقد سـبق هذه الإرشـادات، وضـع توصـية خاصـة بأخلاقيات الذكاء الاصـطناعي عموما، اعتمدتها اليونيســـكو في 23 نوفمبر 2021. وتتلخص هذه التوصـــية فيما يخص موضـــوعنا في ضـــرورة تعزيز الدول الأعضـــاء وتدعيمها البحث في أخلاقيات الذكاء الاصـطناعي، وأن تضـمن تدريب الباحثين علىٰ أخلاقيات البحث، وأن تلزمهم بمراعاة الاعتبارات الأخلاقية في تصميماتهم ومنتجاتهم ومنشوراتهم[2].

أما علىٰ المستوىٰ الإقليمي، فقد وضـعت المفوضـية الأوربية مجموعة من المبادئ التوجيهية الهامّة بشـأن الاسـتخدام المسئول للذكاء الاصـطناعي التوليدي في البحث. ومن أهداف هذه التوجيهات، حسب المفوضية الأوربية، وضع توجيهات مشتركة بشأن الاستخدام المسئول، وتبسيط الإرشادات وتوحيدها، ومنع سوء الاستخدام، وضمان الدور الإيجابي للذكاء الاصطناعي التوليدي في الممارسات البحثية، وتوجيه المجتمع العلمي إلىٰ استخدامه بمسؤولية[3].

1- - اليونيسكو UNESCO، مرجع سابق، ص: من 24 إلىٰ 27.

2- - اليونيسكوUNESCO ، التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، باريس، فرنسا، 2022، ص: 35.

3- - European Commision, Living guidelines of the responsible use of generative AI in research, First edition, Directorate-General for Research and Innovation, 2024, P: 4.

وتقصد المبادئ التوجيهية التي وضعتها المفوضية الأوروبية إلى تقرير المسؤولية عن البحث من الفكرة إلى النشر، وعن إدارته وتنظيمه، وعن التكوين والإشراف والتوجيه، وعن آثاره المجتمعية الأوسع. ويشمل ذلك المسؤولية عن جميع مخرجات الباحث، مستندا إلى مفهوم الفاعلية البشرية والإشراف[1].

ولكي يتم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي بمسؤولية أوجبت المبادئ التوجيهية للمفوضية الأوربية على الباحث البقاء مسئولا عن الإنتاج العلمي، وعن سلامة المحتوى الذي أنشئ بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي أو بدعم منه، مع ضرورة الحفاظ على نهج نقدي في التعامل مع مخرجاته؛ خاصة مع ما قد يتضمنه من تحيز وعدم دقة[2].

ومن المبادئ المهمّة التي وضعتها المفوضية الأوروبية كذلك عدم اعتبار أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي مؤلّفة ولا مؤلفة مشاركة، فالتأليف يقع على عاتق الباحثين. كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، حسب المبادئ التوجيهية دائما، ينبغي له أن يتم بشكل شفاف من خلال الإفصاح عن هذا الاستخدام؛ بحيث يقوم الباحثون بتفصيل تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي المستخدمة بشكل كبير في عملياتهم البحثية. ويمكن أن تتضمن الإشارة إلى اسم التقنية وإصدارها وتاريخه وما إلى ذلك، وكذا كيفية هذا الاستخدام وتأثيره على عملية البحث[3].

كما نبهّت المبادئ التوجيهية للمفوضية الأوربية، وبشكل خاص، على ضرورة مراعاة قضايا حقوق الملكية الفكرية والخصوصية والتشريعات الوطنية والدولية المعمول بها. كما ينبغي أن يولي الباحثون، حسب المبادئ التوجيهية للمفوضية الأوربية، اهتماما كبيرا لاحتمالية الانتحال عند استخدام مخرجات الذكاء الاصطناعي التوليدي. ويحترم الباحثون تأليف الآخرين ويستشهدون بأعمالهم عند الاقتضاء، فقد يستند ناتج الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى نتائج شخص آخر، ويتطلب هذا الأمر الاعتراف به وتوثيقه[4].

1- - European Commision, Op.Cit, P: **5**.
2- - Ibid, P: **6**.
3- - European Commision, Op.Cit, P: **7**.
4- - Ibid, P: **7**.

الخاتمة:

يتســـارع تطوير الذكاء الاصـــطناعي التوليدي إلى حدود كتابة هذه الورقة البحثية تسارعا حثيثا، يشهد تنافسا حامي الوطيس، تتجاثى فيه شركات التكنولوجيا العملاقة مع الشـــركات الناشـــئة Start-up على الركب، من أجل ابتكار تطبيقات ذكية أكثر تنافســـية. ومع ذلك، قليلا ما تأخذ تلك الشـــركات بعين الاعتبار الجوانب الإنســـانية والأخلاقية عند ابتكار التطبيقات الذكية المولّدة، فهدفها الأول والأســـاســـي ذو بعد رأسمالي.

ولمواجهة تسـليع المعرفة عامة، والمعرفة الشـرعية والقانونية خاصـــة، يمكن أن نســـتخلص من أطوار البحث في هذا الموضـــوع بعض النتائج والمقترحات التي تحفظ مقصد الاجتهاد الإنساني في الأبحاث والدراسات. ومن أهم هذه النتائج والمقترحات:

- اتضـح من خلال ورقتنا أن اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي التوليدي في البحث ليس مصلحة محضة ولا مفسدة محضة، والفارق سيحدثه الباحثون والمنظمات البحثية وكل من يتحمل مسؤولية البحث والتعليم، وذلك من خلال تغليب أحد الجانبين.
- يظهر أنه من الضـــروري لتغليب الجانب المصـــلحي في الذكاء الاصـــطناعي التوليدي، عند اســـتخدامه من قبل الباحثين في توليد المعرفة الشـــرعية والقانونية، أن يكون هذا الاســـتخدام رشـيدا وموجّها، وقبل أي شـيء آخر أخلاقيا، يحفظ المبادئ والقيم العلمية العريقة والراسـخة كالأمانة والصـــدق والنزاهة من جهة أولى، ولا يلغي مركزية الإنســـان في العملية التعلّمية الناتجة عن الممارســـة البحثية من جهة ثانية؛ أي تلك الممارسة التي يكون فيها الباحث مجتهدا باذلا لوسعه وطاقته، وفاعلا أساسيا في الإنتاج من التفكير حتى التأليف.
- قد يسهل الذكاء الاصطناعي التوليدي على الباحث الشرعي والقانوني عمليات البحث والتأليف، لكن تواكله على هذه التقنية وإفراطه في اسـتخدامها يعود على أصـل الاجتهاد، من أجل التّعلّم والتحصـــيل والإنتاج المعرفي، بالهدم والإلغاء، فضـــلا عن كون هذا الإفراط يلغي استقلال الشخصية العلمية للباحث الشرعي والقانوني، ويجعله مجرد مقلد وتابع.
- يجب على الباحثين تحمل المســؤولية العلمية الكاملة عن أبحاثهم من التفكير إلى التحرير، حفظا لمقصد الاجتهاد الشخصي للباحث الشرعي والقانوني الذي ينبغي له أن يظل الفاعل الأوّل والأساسي في إنتاج المعرفة البحثية، تفكيرا ونقدا وتأليفا.

- تقع على الجامعات والمنظمات البحثية المشتغلة بالعلوم الشرعية والقانونية مسؤولية مواكبة تطورات الذكاء الاصطناعي التوليدي، والقيام بأدوار التربية والتوجيه والتعليم والإشراف والرقابة في موضوع الاستخدام المسئول لهذه التقنية التحويلية الجديدة؛ خاصة من خلال بيان حدود هذا الاستخدام ونطاقه ومشروعيته.
- ينبغي للجامعات والمعاهد والمدارس العليا المشتغلة بالعلوم الشرعية والقانونية تطوير بنية رقمية وبرمجية أقوى Anti-Plagiat توازي تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، من أجل مواجهة مشكلة الانتحال والسرقات العلمية التي تتم بهذه الأنظمة.

تمّ بفضل الله.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب والمؤلفات:

1. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، الجزء الثالث، (ط/3)، دار صادر، بيروت، لبنان، 1993.

2. ابن المقفع، عبد الله، الأدب الكبير والأدب الصغير، (دون ذكر رقم الطبعة)، دار صادر، بيروت، 2010.

3. الجابري، محمد عابد، نقد العقل العربي، الجزء الأول: تكوين العقل العربي، (ط/2) عشرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

4. دوغان مارك وكرريستوف لابي، الإنسان العاري: الدكتاتورية الخفية للرقمية، ترجمة: سعيد بنكراد، (ط/1)، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 2020.

5. طه، عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، (ط/4)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2016.

6. عامري سامي، العلموية: الأدلجة الإلحادية للعلم في الميزان، (د.ذ.ط)، رواسخ، الكويت، 2021، ص: 27 و28.

7. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز وعبد السلام عبد الشافي محمد، (ط/3)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2017.

8. الغزالي، محمد بن محمد بن محمد، المستصفى من علم أصول الفقه، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، الجزء الأول، الطبيعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1997.

التقارير والإرشادات:

9. اليونيسكو UNESCO، إرشادات استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم والبحث، باريس، فرنسا، 2024.

10. اليونيسكوUNESCO ، التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، باريس، فرنسا، 2022.

المقالات:

11. كلافري برنارد وبونوا لوبلان، "الإنسان مزيدا وزيادة الإنسان"، منشور بمؤلف جماعي: الإنساني المزيد، ترجمة: جميل شاكر، (ط/1)، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 2019.

باللغة الإنجليزية:

Articles:

1. Brady D.Lund, Ting Wang, Nishith Reddy Mannuru and others, « ChatGPT and Academic Reality: AI-Written Research Papers and the Ethics of the Large Language Models in Scholarly Publishing », *Journal of the association for Information Science and Technology,* Volume 74, Issue 5, 2023, P: 570-581.
2. Feuerriegel Stefan, Jochen Hartmann, Christian Janiesch and Patrick Zschech, « Generative AI », Busness and Information Systems Engineering, Issue 1, Vol 66, 2023, P: 111-126.
3. Hao-Ping Lee, Ian Drosos, Advait Sakar and others, « The Impact of Generative AI Critical Thinking: Self-Reported Reductions in Conitive Effort and Confidence Effects from a Survey of Knowledge Workers », Creative Attribution 4.0 International License, Issue 25, Yokahoma, Japan, 2025, P: 1-22.
4. Lorenz Philippe, Karine Perset and Jamie Berryhil, « Initial policy considirations for generative artificial intelligence », OECD, N 1, Paris, France, 2023, P: 3-40.
5. Prensky Marc, “Digital Natives, Digital Immigrants”, The Horizon, Vol 9, No 5, MBC University Press, 2001.
6. Rik peels, “Scientism and scientific fundamentalism: what science can learn from mainstream religion”, Interdisciplinary science reviews, Routledge Taylor and Francis Group, 2022, P: 395-410.

Reports:

7. European Commision, Living guidelines of the responsible use of generative AI in research, First edition, Directorate-General for Research and Innovation, 2024.

Electronic Articles:

8. Vladimiro Lovera Rulfi and Ivan Spada, “Guidelines for the use of Generative AI in Research paper writing”, 2023, https: //ceur-ws.org/Vol-3571/short3.pdf , Last visit date: 23 March 2023 at 23: 06.

استثمار الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي؛ آفاق وتحديات

ذ. محمد الحسن وادي الرحمة
باحث بسلك الدكتوراه في كلية الشريعة أيت ملول

الملخص:

يعالج هذا البحث سؤالا منهجيا؛ يتمثل في إمكان استثمار الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي، وهو من أوعر مسالك الاجتهاد وأكثرها اتصالا بمقاصد الشريعة ومآلاتها، وقد بني على تقعيد العلاقة بين العقل الأصولي والآلية الخوارزمية، فاستبانت مواطن التلاقي في الاستقراء وجمع الجزئيات والتنقيب عن الأنماط واستدعاء المعطيات، كما ظهرت مواطن الافتراق في قصور الآلة عن إدراك مراتب الدلالات الأصولية، وعجزها عن تمثل المعيارية المقاصدية، وضعفها في تحقيق مناطات الأحكام؛ ثم بسط البحث مجالات التوظيف الممكنة للذكاء الاصطناعي في الدائرة النظرية، وهي؛ تحليل النصوص واستدعاء الأشباه. ودائرة البث في النوازل؛ بما في ذلك رصد الأنماط والمفاسد المستترة. والدائرة الخارجية؛ بما في ذلك استحضار المعطيات العلمية والاقتصادية. غير أنه كشف في المقابل عن عوائق جوهرية؛ أبرزها التحيز الخوارزمي، وضعف التمييز بين ما يدخل حد الاعتبار الأصولي وما لا يدخل، والعجز عن إدراك دقائق الواقع؛ وانتهى إلى أن الذكاء الاصطناعي المتداول اليوم -مهما بلغت قدراته- لا يعدو أن يكون أداة استئناسية توسع أفق النظر المصلحي، بينما يظل سلطان الترجيح والتقويم حكرا على الفقيه المؤصل، بما أوتي من ملكة راسخة وموازين مقاصدية ضابطة.

الكلمات المفتاحية: الاجتهاد المصلحي - الذكاء الاصطناعي - العقل الأصولي - الآلية الخوارزمية - تحقيق المناط - المعيارية المقاصدية

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه ومن والاه؛ وبعد،

فإن الاجتهاد باعتباره ملكة راسخة يتهيأ بها الناظر لإدراك الأحكام وتنزيلها علىٰ الوقائع؛ لا يعتبر إلا بعد إحاطة تستفرغ الجهد، وتتحرىٰ ألا يغفل شيء يمكن أن يكون له تأثير في بناء الحكم، وقد تناهت إلينا مصنفات العلماء بما أودعوه فيها من قواعد النظر، ومسالك الاستدلال، وطرائق الاستنباط؛ من علوم الحديث، والفقه وأصوله، وما إليها من الدواوين، حتىٰ غدت -لكثرتها وتداخلها- عصية علىٰ الإحاطة في زماننا، لا سيما وقد تداخلت مع علوم ليست من صميم البحث الشرعي، لكنها فرضت بحكم طبيعة النوازل الممتدة إلىٰ مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها، مما يقتضي انفتاحا علىٰ تلك العلوم ليدرك الفقيه الواقع علىٰ ما هو عليه، ويحسن النظر في تنزيل الأحكام.

ولقد جاء أثر الثورة التكنولوجية حاضرا في هذا المضمار، فأفرزت أسئلة جديدة في صلب الاجتهاد، وأثارت تخوفات عند بعض الكتاب علىٰ عادة التردد التاريخي الذي صاحب كل مستجد ماس بجانب من الحياة العامة؛ حتىٰ إذا استحكم أمره وفرض نفسه لم يجدوا بدا من الاعتذار أو التسليم؛ وهذا الخطأ التاريخي نأبىٰ أن نقع فيه، بل ندعو إلىٰ خوض غمار المستجدات بخطاب واثق جسور، فإن ظهر لنا عدم جدواها كان رفضنا لها عن بينة وعلم، لا عن وجل وتوجس -والذكاء الاصطناعي في هذا السياق- أنموذج بين لتلك النوازل، فقد تكاثرت الدراسات حول مدىٰ إمكان استثماره في العلوم الشرعية، غير أنها -إلىٰ اليوم- لم تستوف الموضوع حقه؛ لأنه يشهد تسارعا في التطور يجعل إصدار حكم مطلق عليه أمرا متعذرا.

ومن ثم، اقتصرت هذه الورقة علىٰ ضرب مخصوص من الذكاء الاصطناعي، وهو المتداول اليوم في التطبيقات العملية، وخصصت النظر في مجالات استثماره في الاجتهاد المصلحي، لما لهذا اللون من الاجتهاد من خصوصية بالغة، إذ هو من أشد أنواع الاجتهاد تعقيدا من جهة، وأقربها إلىٰ مواطن الاعتراض علىٰ إدماج الذكاء الاصطناعي في العملية الاجتهادية من جهة أخرىٰ.

ولست أدعي أن الورقة ستحيط بجميع أطراف الموضوع؛ لأن الموضوع أوسع من أن يحاط به في مثل هذه العجالة، وأن جزئياته تتشعب بتشعب مسالك الاجتهاد المصلحي وتنوع طرائقه وخصوصياته.

إشكالية البحث

الإشكال المركزي الذي تنطلق منه هذه الورقة هو: إلىٰ أي مدىٰ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تفعيل الاجتهاد المصلحي دون أن يخل بضوابطه الأصولية، أو يفضي إلىٰ فوضىٰ اجتهادية؟

ويتفرع عن هذا جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة الممكنة بين الاجتهاد القائم علىٰ استنباط المصالح، والآليات التقنية للذكاء الاصطناعي؟
- هل يمكن للآلة -بما هي وسيلة غير مكلفة- أن تقدر المصالح والمفاسد؟
- ما الجوانب التي يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم فيها في الاجتهاد المصلحي؟ وهل تؤهله لذلك لمزاحمة دور المجتهد البشري؟
- ما العوائق التي تحول دون هذا الإسهام، وكيف يمكن تجاوزها؟

أهداف البحث

- الكشف عن المسالك العملية المشتركة بين العقل الأصولي والآلية الخوارزمية.
- بيان الإمكانات التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في خدمة الاجتهاد المصلحي.
- إظهار النواقص التي تعترض الآلية الخوارزمية، والعوائق التي تحول دون خدمتها لهذا اللون من الاجتهاد.
- توجيه العقل الفقهي المعاصر إلىٰ التعامل الجاد مع استثمار الذكاء الاصطناعي، ومواكبة سؤال جدوىٰ استثماره.

خطة البحث

عنيت هذه الورقة بالإجابة عن الإشكالية وتحقيق الأهداف من خلال الخطة الآتية:

مطلب تمهيدي: في تحديد المفاهيم وإطار التقاطع؛ عرضت فيه حقيقة الاجتهاد المصلحي في ضوء مقررات الأصوليين، مع بيان طبيعة الذكاء الاصطناعي ووظائفه التحليلية، ثم النظر في وجوه الاتفاق والافتراق بين العقل الأصولي والآلية الخوارزمية.

المطلب الأول: في آفاق استثمار الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي وحدوده؛ وفيه تناولت مجالات التدخل الممكنة للذكاء الاصطناعي في مجال الاجتهاد المصلحي، وما يفتحه من إمكانات لتيسير عمل المجتهد، مع تقديم نماذج تطبيقية تجلي صور هذا التوظيف وتظهر قدراته وحدوده.

المطلب الثاني: في التحديات المعترضة والحلول المقترحة؛ أبنت فيه عن العوائق التي تحول دون تحقق الاستفادة المرجوة من الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي، ثم عرضت الحلول الممكنة لتجاوزها بما يضمن استثمارا رشيدا منضبطا بالضوابط الأصولية.

مطلب تمهيدي: في تحديد المفاهيم وإطار التقاطع

يقتضي المنهج العلمي، قبل الانتقال إلى العرض التطبيقي للدراسة، تقديم مدخل نظري تصويري يعرف بأهم المفاهيم المؤطرة للبحث، ليكون تمهيدا منهجيا لما سيأتي من مباحث لاحقة، وقد قيل قديما؛ حق على كل من حاول تحصيل معلوم أن يتصور معناه أولا بالحد أو بالرسم ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وحتى لا يكون سعيه عبثا[1].

الفرع الأول: مفهوم الاجتهاد المصلحي

إن الوقوف على حقيقة الاجتهاد المصلحي يقتضي التدرج ابتداء من تحليل مفردات هذا المركب؛ إذ هو مؤلف من جزأين: الاجتهاد، ثم المصلحي، ومن ثم، فإن الكشف عن حقيقته لا يستقيم إلا بتصوير كل منهما في مداره اللغوي والاصطلاحي.

أولا: الاجتهاد لغة واصطلاحا

الاجتهاد لغة: مصدر للفعل "اجتهد"، وهو مأخوذ من الجذر "جهد"، والجهد – بضم الجيم أو فتحها – يدل على الوسع والطاقة، أو على المشقة والتعب[2]، وفرق بعض أهل اللغة بين الضم والفتح، فبالضم يراد الوسع والطاقة، وبالفتح يراد المشقة والغاية، وقيل: هما لغتان في الوسع والطاقة، غير أن المشقة لا تكون إلا بالفتح[3]، ومقتضى ذلك أن مادة "جهد" لا تستعمل إلا فيما اقترن بالكلفة والعناء، أما ما خلا عن ذلك فليس داخلا في هذا الباب.

1- ينظر: سيف الدين الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج1 ص5. (بتصرف يسير).

2- للراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص208.

3- ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ج7 ص534، مادة (جهد).

أما الاجتهاد اصطلاحا: فقد تنوعت تعريفات الأصوليين للاجتهاد بحسب الاعتبار الذي أقام عليه كل واحد حده، فمن نظر إليه من حيث كونه فعلا للمجتهد عرفه بعبارات من قبيل "استفراغ الوسع، أو "بذل الوسع"، ومن نظر إليه من حيث كونه صفة قائمة بالمجتهد، جعله "ملكة" راسخة، ومن نظر إلى الحكم الناتج عنه، قيده بكونه مظنونا أو محققا، وهذا التباين في المنازع هو الذي أنتج تنوعا واسعا في صيغ التعريف؛ وثمة لحاظ آخر كان له الأثر في اختلاف الأصوليين في تعريف الاجتهاد؛ وهو النظر إلى مدى قطعية الحكم الثابت بالاجتهاد أو ظنيته.

وتجنبا للإطناب والاسهاب في إيرادها ومناقشتها، يكتفى في هذا المقام بذكر تعريف واحد؛ وهو تعريف الدكتور عبد الله دراز في تعليقه على الموافقات، حيث عرف الاجتهاد بأنه: "**استفراغ الجهد وبذل غاية الوسع، إما في درك الأحكام الشرعية، وإما في تطبيقها**"[1].

ومن الملاحظ أنه تعريف يتسم بالشمول، إذ يستغرق جميع أنواع الاجتهاد المشروع، سواء أكان اجتهادا بيانيا أو تعليليا، أو كان في تحقيق المناط أو تنزيله على الوقائع.

ثانيا: المصلحة لغة واصطلاحا

المصلحة لغة: تطلق ويراد بها أحد معنيين؛ إما مصدر بمعنى الصلاح، كالمنفعة بمعنى النفع، وإما اسم للواحدة من المصالح، كالمنفعة اسم للواحدة من المنافع، وهي بهذا المعنى نقيض للمفسدة[2].

وفي الاصطلاح: عرف الغزالي المصلحة بأنها: "المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة"[3]، وضابط المصلحة كما يفهم من هذا التعريف؛ الملاءمة لمقصود الشارع بالمحافظة على الكليات الخمس.

1- ينظر: الشاطبي، الموافقات، ج2 ص361، الهامش رقم (3)، من النسخة التي عليها تعليقات وشرح الشيخ عبد الله دراز.

2- ينظر: الرازي، مختار الصحاح، ص178، مادة: (صلح)، ابن منظور، لسان العرب، ج2 ص517. مادة: (صلح).

3- الغزالي، المستصفى، ص174.

وعرفها العز بن عبد السلام، فقال: "**المصالح ضربان: أحدهما حقيقي، وهو الأفراح واللذات، والثاني مجازي، وهو أسبابها، وربما كانت أسباب المصالح مفاسد فيؤمر بها، أو تباح لا لكونها مفاسد بل لكونها مؤدية إلى المصالح**"[1].

من الواضح أن هذا التعريف لم يتقيد بما نسج عليه الغزالي في التعريف السابق من اشتراط ملاءمة المصلحة لمقصود الشارع، ثم إنه أضاف قيدا يؤخذ منه أن الغاية لا تنهض مسوغا للأخذ بالوسيلة من منظور الشريعة الإسلامية، فقد تكون الوسيلة مباحة فينهى عنها الشارع بلحاظ الإفضاء، وقد تكون ممنوعة فيجيزها بنفس اللحاظ.

ثالثا: تعريف الاجتهاد المصلحي بالاعتبار اللقبي

إذا وصف الاجتهاد بكونه "مصلحيا" فذلك من باب إضافته إلى مسلكه الذي يستمد منه، إذ هو اجتهاد مخصوص بالنظر المصلحي في دوائره المتعددة، سواء أكان ذلك في مجال استكشاف علل النصوص وغاياتها ومقاصدها، أو في استنباط الأحكام على أساس الأوصاف المصلحية الكلية والجزئية، أو في تنزيل النصوص وتطبيقها بما يراعي المستجد من المصالح التي أشير إليها في تعريف دراز السابق، وقد أحسن الدكتور حسين حامد حسان في جمع هذه الأبعاد حين عرف الاجتهاد المصلحي بقوله: "**هو عبارة عن استفراغ الوسع في درك حكم شرعي بطريق النظر في الأوصاف المصلحية المتضمنة حصول مقصود الشرع أصالة أو تبعا**"[2].

فهذا التعريف – من حيث بناؤه ومحتواه – يضع اليد على مركزية مقصود الشارع، كما صنع الغزالي في تحديده للمصلحة، إذ جعلها راجعة إلى حفظ مقاصد الشرع، فجاء التنصيص في تعريف حامد حسان على كون الأوصاف المصلحية "**تتضمن حصول مقصود الشرع**" تنبيها على أن الغاية العليا للاجتهاد ليست مجرد إدراك وصف نافع أو ملائم، وإنما إدراك ما يغلب على الظن أنه محقق لمقاصد الشريعة، فمتى تبين هذا الوصف على هذا الوجه صح أن يكون أساسا لبناء الاجتهاد المصلحي.

1- العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج**1** ص**14**.

2- الدكتور حسين حامد حسان، نظرية المصلحة، ص**14**.

الفرع الثاني: وظائف الذكاء الاصطناعي التحليلية ومجالات توافقه وتباينه مع المنهج الأصولي

أولا: طبيعة الذكاء الاصطناعي ووظائفه التحليلية

الذكاء الاصطناعي في أبسط تصوير له؛ هو قدرة آلة أو جهاز على مباشرة أفعال هي من خصائص الإنسان العاقل، كالتعرف والاستدلال، ومحاولة الإصلاح الذاتي لما يطرأ من خلل في أدائه[1]، أو هو جهد يروم أن يجعل الحاسوب أو المنظومة المبرمجة تحاكي الإنسان في تفكيره وتصرفه وحله لمشكلاته، بل في مباشرته لمظاهر الحياة اليومية، ويتم ذلك عن طريق دراسات على السلوك الإنساني، تستخلص منها أنماط وقوانين، ثم يعاد تشكيلها في قوالب برمجية لتسقط على الآلة[2]، وهذا التعريف – وإن كان يقرب المعنى – فإنا سنعود إليه لاحقا لاستجلاء أوضح لطبيعة الذكاء الاصطناعي وحدوده، ومن المهم التنبيه ابتداء إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تجري على نسق واحد، بل تنقسم إلى ثلاثة أقسام متمايزة:

1- **الذكاء الاصطناعي الضيق(Narrow AI)** : وهو ما صمم لإنجاز وظيفة مخصوصة ضمن دائرة ضيقة من المهام، محكوما بخوارزميات محددة وبرمجيات معدة سلفا، بحيث لا يتجاوز ما أودع فيه من ردود أفعال تجاه أوضاع بعينها[3]، وهذا القسم هو الذي نعاينه في الواقع الحاضر، إذ تنضوي تحته كل التطبيقات الجارية تقريبا، كالترجمة الآلية، وأنظمة التعرف على الصور، والمساعدات الصوتية (سيري، ألكسا...)، والروبوتات الطبية المتخصصة ونحوها.

2- **الذكاء الاصطناعي العام(General AI)** : وهو المشروع الذي يهدف أصحابه إلى محاكاة الملكات العقلية البشرية في سعتها وشمولها، من حيث القدرة على التعلم الذاتي، وتراكم الخبرات، وتوليد القرارات بصورة أقرب إلى الاستقلال عن الإنسان[4].

3- **الذكاء الاصطناعي الخارق أو الفائق: (Superintelligent AI)**وهو مستوى متخيل من الذكاء، يتجاوز القدرات البشرية في جميع المجالات: الفهم، التعلم،

1- ينظر: أحمد محمد الشامي – سيد حسن حسب الله، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، ص444.

2- يحي إبراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، ص14.

3- حمد سعد علي البرعي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي والربوت، ص26.

4- المرجع السابق، ص28.

الإبداع، التخطيط، واتخاذ القرار؛ ولا يقتصـــر علىٰ مهمة أو مجال بعينه، فهو يملك مرونة شاملة تفوق ما يقدر عليه الإنسان نفسه، ينظر إليه باعتباره طورا أعلىٰ من الذكاء العام، بحيث يصبح قادرا علىٰ ابتكار حلول وأفكار لـــم تخطر ببال البشر، غير أن هذا الصنف ما يزال في حيز التنظير والتجريب، لم يتجاوز حقل البحوث والمختبرات، وما يتداول بشأنه إلىٰ اليوم لا يعدو أن يكون تصورات مستقبلية[1].

هذا، وإن إدراك طبيعة الذكاء الاصطناعي يستلزم أولا تحرير محل النزاع: هل نحن بإزاء عقل مســـتقل يبتكر، أم أداة حســـابية متقدمة لا تتجاوز حدود ما يغذىٰ به من معطيات وخوارزميات؟

والجواب إذا اســـتعنا بالتعريفات الســـابقة والتمييز بين أنواع الذكاء الاصـــطناعي المذكورة: أن الذكاء الاصـطناعي وإن كان في أصـله ملكة بشـرية قوامها الإدراك الكلي والقدرة علىٰ النقد والتقويم، تثمر ســـرعة انقداح النتائج وســـهولتها علىٰ النفس[2]، فإن الذي بين أيدينا لحدود الساعة هو أيضا يحاول التوصل إلىٰ النتائج المجهولة بالاعتماد علىٰ المعطيات المعلومة، اسـتنادا إلىٰ منظومات حاسـوبية وبنىٰ رياضـية وخوارزميات إحصـائية، قادرة علىٰ معالجة البيانات وربط بعضـها ببعض وفق أنماط محددة، فهي في الأخير آليات تحاكي القدرة البشرية باستخدام تطبيقات متطورة لنظم الحاسبات الآلية[3]، وهذه المحاكاة نجحت في تجسـيد مهارات المجال التحليلي في الآلة عدا الـــــمجال النقدي القيمي[4].

وهو بأنواعه الثلاثة –علىٰ تفاوت بينها– يحسن اعتماده في الآتي:

1- العبد بلالي، تقنيات الذكاء الاصطناعي بين القدرات البشرية والمسؤولية الأخلاقية، ص**47**.

2- ابن مسكويه، تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، ص**28**.

3- ينظر: عز الدين غازي، الذكاء الاصطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟، ص**44**.

4- أما ما يظهر في إجابات برامج الذكاء الاصـــطناعي عند مطالبتها بنقد مســـألة ما، فليس نقدا ذاتيا نابعا من "وعي للآلة"، وإنما هو مجرد استدعاء إحصائي لما سبق تدوينه من انتقادات في مادته التدريبية، فالآلة لا تنتج نقدا من ذاتها وإنما تعيد تركيب أقوال نقاد بشـريين سـابقين، بعد أن ربطت بينها وبين صـيغة السـؤال بواسـطة خوارزمياتها.

• **التصــنيف**: ومعناه فرز المعطيات الضــخمة في مجموعات متجانســة[1]، فلو جمعت آلاف الفتاوىٰ في باب "المعاملات"، فإن الذكاء الاصطناعي يستطيع أن يصنفها في مجموعات: فتاوىٰ في الربا، وأخرىٰ في الغرر، وثالثة في الإجارة... وهكذا.

• **التنبؤ**: وهي خاصــية اســتشــراف النتائج وما يحتمل أن تؤول إليه الوقائع إذا ســارت علىٰ نمط متكرر أو ســياق مطرد[2]، وقد تجلىٰ هذا المعنىٰ في برامج الشــطرنج الحديثة التي تستحضر عشرات السيناريوهات الممكنة، وتختار منها ما يرجح الغلبة، حتىٰ استطاعت التفوق علىٰ خبراء اللعبة من البشر[3]، وإذا استحضر هذا البعد في مجال الاجتهاد المصــلحي، ظهر وجه اســتئناس المقاصــدي به؛ إذ يمده بأداة تعينه علىٰ استبصار المفاسد الآتية قبل وقوعها، فيقدر عواقب التصرفات، ويضع التدابير الوقائية التي تصون مقاصد الشريعة، وتسد أبواب الضرر قبل استفحاله.

• **التوليد**: ومعناه إنتاج نصوص أو صور جديدة تشبه ما استخدم في تدريبه[4]، فلو غذي الذكاء الاصطناعي بمكتبات الفقهاء المالكية، لأمكنه أن يولد جوابا افتراضيا في مسألة بنفس مالكي، مستندا إلىٰ أنماط الأسلوب والاستدلال والأصول التي استقاها من نصوصهم، وإذا جمعنا أطراف القول السابق، بان لنا أن ما عليه الذكاء الاصطناعي اليوم في صورته العملية المتداولة، يسوغ -في الجملة- أن يطلق عليه وصف "الذكاء"، إذ إنه ينهض بوظائف تقارب -من حيث البنية والإجراء- ما يقوم به العقل البشري، وما اســتقر عليه من قدرات وآليات يعطي المشــروعية لإثارة الســؤال الذي تريد الورقة الإجابة عنه، وهو: هل يســوغ اســتثمار الذكاء الاصــطناعي في مجال الاجتهاد علىٰ إطلاقه، وفي حقل الاجتهاد المصــلحي علىٰ وجه الخصــوص؟ وإن جاز ذلك، فهل واقعه الراهن يؤهله ليكون مجرد معين يخدم مســالك الاجتهاد، أم يجعله في مقام المزاحم المنازع للمجتهد؟

1- يراجع: د. هالة أحمد الحسيني، د. دعاء هشام جمعة، الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في المؤسسات الإعلامية، ص**105**.

2- يراجع: د. منال البلقاسي، جودة التعليم في ظل الذكاء الاصطناعي، ص**59**.

3- ستيوارت راسل، ترجمة: أسامة إسماعيب عبد العليم، ذكاء اصطناعي متوافق مع البشر حتىٰ لا تفرض الآلات سيطرتها علىٰ العالم، ص**44**.

4- د. عادل بن الصادق، الذكاء الاصطناعي الأمننة والعسكرة والحوكمة، ص**22**.

أما ما يلوح في الأفق من أنواع الذكاء الاصطناعي المستقبلية التي لم تبلغ بعد عتبة التحقق، فلها شـــأن آخر، وخطاب مخصـــوص، لا يدرج تحت ما نقرره في هذه الورقات، ولا يجري عليه من القواعد ما نثبته للواقع الراهن.

ثانيا: نقاط الافتراق بين الآلتين: العقل الأصولي والخوارزمية الذكية

لعل فيما ســـلف من البيان ما يكشـــف بعض معالم الالتقاء والافتراق بين الآليتين: الأصولية في منهجها العملي الاجتهادي، والخوارزمية الذكية في صيغتها الاصطناعية؛ ولئن لاح للناظر لأول وهلة أن بينهما مســاحات من التشــابه؛ فإن التدقيق يكشــف أن بينهما أيضا وجوه اختلاف وافتراق.

1- مواطن الالتقاء

مما يمكن ذكره في نقاط الالتقاء بين الآلتين: العقل الأصـولي والخوارزمية الذكية، ما يلي:

أ- الاستقراء وجمع الجزئيات

إذا كان ما يسمىٰ بـــ"الاستقراء المعنوي"، من الأدلة المعتبرة عند الأصوليين؛ وهو تتبع نصوص الشريعة وأدلتها، كليها وجزئيها، مع ملاحظة ما اشتركت فيه من المعاني العامة والمقاصد الكلية[1]، فإن الأصـولي حين يجمع نصـوص الباب ويستقري مذاهب الفقهاء، يشبه الخوارزمية في قدرتها علىٰ مسح البيانات الضخمة وتصنيفها، فكلاهما ينطلق من عملية تتبع الجزئيات، وهذه الآلية التنقيبية هي ذاتها التي تمكن الذكاء الاصـطناعي من البث في الأدلة والنظر في مواردها، عبر ما يســمىٰ بالتنقيب النصــي (Text Mining) والبحث الدلالي (Semantic Search)[2]، إذ بوسعه أن يستحضر النصــوص والفتاوىٰ من مئات المصــادر في لحظات معدودة؛ غير أنه، مع هذه القدرة التقنية الفائقة، يظل عاجزا عن التمييز بين صـحيح الأقوال وسـقيمها، وبين ما هو حجة ملزمة وما هو مجرد قول للاسـتئناس؛ إلا بمقدار ما يغذىٰ به من معايير ضـابطة، تحدد له وجه الاعتبار وتكشف له عن درجات القوة والضعف في الدليل.

ب- التنقيب عن الأنماط

وهذه العملية فرع لازم عن الاســتقراء ومرتبطة به، إذ إن الأصــولي إذا اســتوعب الجزئيات والنصـــوص المتفرقة، انتقل إلىٰ ملاحظة ما بينها من روابط جامعة ومعان

1- الشاطبي، الموافقات، ج2 ص81.

2- المعتز بالله السعد- محسن رشوان، تطبيقات أساسية في المعالجة الألية للغة العربية، ص39.

كلية، فيلتقط العلل المؤثرة ويستخلص القواعد الضابطة التي تنتظم تلك الفروع، وهو مسلك تأصيلي راسخ في الصناعة الأصولية؛ وهذا بعينه ما تحاوله الخوارزميات الذكية من الناحية التقنية، من خلال ما يعرف بآلية اكتشاف الأنماط (Pattern Recognition) واستخراج السمات(Feature Extraction) ، إذ تغذىٰ ببيانات متناثرة[1]، ثم تعمل آلياتها في رصد وجوه التشابه والاختلاف، لتستخلص منها سمات مشتركة تتخذ معيارا لتصنيف المعطيات المستجدة، غير أن الفرق الجوهري أن الأصولي يحكم في هذا الاستقراء أدوات النقد والترجيح، ويربط الجزئيات بالمقاصد الشرعية، بينما الآلة لا تتجاوز ما أدخل إليها من معايير شكلية، فتقف عند حدود الصورة دون النفاذ إلىٰ جوهر المعنىٰ.

ت- الاستدلال والاستحضار

ومما يلتقي فيه العقل الأصولي مع العقل الخوارزمي؛ القدرة علىٰ الاستدلال، ذلك أن من أبرز الآليات التي يمتاز بها هذا الأخير؛ ما يعرف بالمعالجة اللغوية الطبيعية (Natural Language Processing - NLP)، وهي التي تمكنه من تحليل النصوص وتقسيمها إلىٰ جمل، واستخراج الكلمات المفتاحية منها، والكشف عن العلاقات الرابطة بين العبارات، وبهذه الوسيلة يستطيع النظام أن يطابق بين النصوص المتقاربة في الدلالة، وإن اختلفت ألفاظها وصياغاتها[2]، فإذا عرضت نازلة من النوازل، أمكن للآلة أن تستدعي النص الشرعي الذي يلوح له ارتباط ظاهر بها، فتضعه بين يدي الفقيه مادة أولية، يستعين بها في بناء الحكم وتنزيل القاعدة، غير أن هذا الاستدعاء لا يعدو أن يكون من قبيل الاستئناس، وسبب هذا سيأتي بيانه عند التعرض لوجوه الافتراق بين العقل الأصولي والآلة الخوارزمية.

ث- المقارنة والموازنة

إن الأصولي حين يبسط بين يديه الأدلة والأقوال، ينظر فيها نظر الموازن بين الحجج، فيقارن بين مراتبها، ويجري عليها معايير النقد الشرعي، حتىٰ يتبين له الراجح من المرجوح، وما يصلح للاحتجاج مما لا يعدو أن يكون للاستئناس؛ وفي المقابل، تقوم الآلة بعملية تقنية تشبه ذلك في الصورة الظاهرة، إذ تعتمد علىٰ خوارزميات التشابه(Similarity Measures) للمقارنة بين البيانات، فتبحث عن أوجه القرب

1- د. محمد محمد الهادي، الذكاء الاصطناعي معالمه وتطبيقاته وتأثيراته التنموية والمجتمعية، ص**100**.

2- يراجع: مقال: د. علاء طعيمة، عملية المعالجة اللغوية الطبيعية NLP، منشور بموقع:

https: //dlarabic.com/ بتاريخ: **2022/12/16**م. تم الاطلاع عليه بتاريخ: **2025/08/17**م.

والبعد فيما بينها[1]، غير أن الأصولي يقيم موازنته على ضوء المقاصد والعلل والمصالح الشرعية، في حين أن الآلة لا تتجاوز حدود الشكل الرياضي لما أدخل إليها من معايير، فالتشابه من حيث المبدأ حاصل في الصورتين، لكن الفرق في المعيار الحاكم والغاية المقصودة.

ج- الاستعانة بالمعطيات الخارجية

فالأصولي، ولا سيما عند مباشرته للاجتهاد فيما لا نص فيه، وحين يعمل بصره المقاصدي في النوازل المستجدة، لا غنى له عن استدعاء معطيات خارجة عن العلوم الشرعية، تبعا لطبيعة النازلة وما يلابسها من الملابسات، ومن هنا قرر الأصوليون لزوم الانفتاح على أهل الاختصاصات العلمية والإنسانية المختلفة، وجواز التقليد في مجال تحقيق المناط، قال الشاطبي: "العلماء لم يزالوا يقلدون في هذه الأمور من ليس من الفقهاء، وإنما اعتبروا أهل المعرفة بما قلدوا فيه خاصة، وهو التقليد في تحقيق المناط"[2]، ففي قضايا الطب: كالتداوي، وزراعة الأعضاء، والتلقيح الصناعي، وغيرها؛ يحتاج إلى رأي أهل الاختصاص؛ وفي قضايا الاقتصاد: كالمعاملات البنكية، والتأمين، وأدوات الاستثمار، لا غنى له عن الدراسات المالية والإحصائية، وفي قضايا الاجتماع والسياسة: كتنظيم الأسرة أو أثر بعض القوانين في السلم الأهلي، يتطلب النظر استحضار المعطيات الاجتماعية والديموغرافية، وذلك لأن الحكم الشرعي في النوازل لا يستكمل إلا بفهم الواقع؛ ومثل هذا تماما ما يمكن أن يبرمج عليه الذكاء الاصطناعي؛ إذ يغذى ببيانات من تخصصات متباينة: كتقارير طبية أو بحوث علمية، أو دراسات اقتصادية وإحصائية، أو بيانات اجتماعية وديموغرافية.

2- مواطن الافتراق

يمكن أن تجعل مركزية البحث الأصولي مرتكزة على ثلاثية منهجية؛ أولها: **النظر في النص** بما يقتضيه من تحليل دلالاته ووجوه معانيه، وثانيها: **توجيه الاستدلال** به في ضوء معيارية قيمية منسجمة مع مقاصد الشارع وغاياته، وثالثها: **تحقيق المناط** عند التنزيل، وذلك ببحث مدى انطباق النص على النازلة بعد استيعاب معطياتها وخصوصياتها، وهذه الثلاثية هي جوهر ما يميز الاجتهاد الأصولي، وهي في الوقت نفسه مما لا تبلغه الآلة بقدراتها المتاحة حاليا؛ إذ أقصى ما تستطيعه أن تطابق بين ألفاظ

1- يراجع: عبد الله بن يحيى الفيفي، خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تحليل النص العربي، **146**.

2- الشاطبي، الموافقات، ج**5** ص**130**.

النصـــوص والبيانات، دون أن تقوىٰ علىٰ إدراك القيم المعيارية، أو إلىٰ فقه مناطات الأحكام، ومن ثم، كان هذا الموضـع من أوضـح مواطن الافتراق بين النظر الأصـولي والاجتهاد الخوارزمي.

أ- محدودية الآلة في استثمار النصوص

تقدم التنبيه إلىٰ أن الذكاء الاصطناعي لا يجاوز مقام الوسيلة الاستئناسية في مجال الاستدلال، وذلك لقصوره عن إدراك ما يبلغه الأصولي من مراتب الفهم للنصوص في تنوع دلالاتها؛ من منطوق صـريح، ومفهوم مسـكوت عنه، وإشـارة خفية، واقتضـاء لا يقوم المعنىٰ إلا به، فالمجتهد يوازن بين هذه الدلالات، ويجري عليها معايير الترجيح عند التعارض، بينما الآلة لا تدرك إلا مســتوىٰ الترابط اللفظي أو الدلالي الظاهر، دون أن يكون لها وعي بمراتب الدلالة الأصــولية ولا مقاصـــدها[1]، ويشـــترط -لبلوغ الخوارزميات مرتبة أقرب إلىٰ الفهم العميق- أن تغذىٰ ببيانات متكاثرة، وشـــبكات معرفية متشـــابكة، تمكنها من مقاربة المعاني في ســياقاتها، وقد بذل الدكتور علاء عبد الخالق حسـين المدلاوي جهدا في تطوير نموذج للذكاء الاصـطناعي مسـتخدما تقنيتي **التعلم العميق والتعلم التعزيزي**، ولاحظ أن أداء النموذج -عند تقويمه وفق معايير كمية كالدقة والاستدعاء واستحضار السياق- قد حقق تقدما إيجابيا بلغ 92 في المائة في باب الاستيعاب والاستثمار[2]، وهذا يدل علىٰ أن تضخيم قاعدة البيانات الـمدخلة في تدريب النموذج علىٰ قواعد دلالة الألفاظ وأسـاليبها، يرشـحه لتقديم نتائج أوفىٰ دقة، وأقرب إلىٰ الإصابة.

ب- المعيارية المقاصدية الموجهة لإعمال النص

العقل الأصـولي محكوم بميزان الشـرع ومقاصـده، فهو لا يكتفي باسـتخراج النمط، بل يزنه بميزان النص والقيمة، ولذلك اعتبر الإمام الشـــاطبي غياب مراعاة ميزان القيم في الاجتهاد من زلات العالم التي يجب الحذر منها، حيث يقول: "وهذا كله وما أشبهه دليل علىٰ طلب الحذر من زلة العالم، وأكثر ما تكون عند الغفلة عن اعتبار مقاصـــد الشـــارع في ذلك المعنىٰ الذي اجتهد فيه"[3]، أما الخوارزمية فمحكومة بالبرمجة

1- ينظر: د. مولاي عبد الله قاسمي، الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية: مخاطر ومحاذير، ص31.

2- يراجع: د. علاء عبد الخالق حسـين المدلاوي، تطبيقات الذكاء الاصـطناعي في تحليل الدلالات المعجمية والسياق للكلمات العربية، وهو بحث علمي منشور في مجلة الارتقاء العلمية الإلكترونية.

3- الشاطبي، الموافقات، ج5 ص135.

والبيانات، ولا تستند إلى معيارية مقاصدية إلا إن ربطت بمعطيات سابقة أو بيانات مدخلة.

ت- تحقيق المناط عند تنزيل الحكم المستفاد من النص

العقل الأصولي لا يقف عند رصد الظواهر، وإنما يسعى إلى تحقيق المناط الكلي والجزئي، أي تحديد العلة الشرعية الحقيقية وضبطها في الواقع[1]، ولذلك كان رعي حيثيات النوازل أمرا مطلوبا، وإن استدعى الخروج عن المسطور في كتب المتقدمين[2]، أما الخوارزمية فمقصورة على كشف الارتباطات (Correlation) دون أن تحدد العلل[3].

المطلب الأول: في آفاق استثمار الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي وحدوده

إن استثمار الذكاء الاصطناعي في مجال الاجتهاد المصلحي أضحى ضرورة يفرضها منطق التحولات المعرفية والتقنية الجارية، فالاجتهاد الذي كان يقوم على ملكات الفقيه واستفراغ وسعه؛ غدا اليوم محتاجا إلى أدوات قادرة على مضاهاة تعقيد الواقع وتكثيف معطياته، من جمع للمعلومات واستقراء للوقائع ورصد للأنماط والسياقات، وهذه الآليات، وإن كانت تتيح توسيع مجال النظر المقاصدي وتدعيم صناعة القرار الشرعي، فإنها -كما تبين- لا تخرج بحال عن كونها وسائل مساعدة، محكومة بضوابط منهجية صارمة، تحفظ للفقيه مقامه الأصيل في التنزيل والترجيح، وتمنع الآلة من أن تتحول إلى خصم منازع في مقام التقويم والتحكيم.

الفرع الأول: مجالات التدخل الممكنة للذكاء الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي

إن ما تحقق من قدرات الذكاء الاصطناعي اليوم؛ قد أهله ليجد طريقه إلى ميادين حساسة في بعض الدول المتقدمة، كالمجال الطبي والعسكري على وجه الخصوص[4]، مما يثير سؤال توظيفه في صناعة النظر الفقهي والاجتهاد المصلحي؛ وهو توظيف ممكن من حيث الأصل، إذا أحكم بضوابط الحيطة المنهجية، وتحت إشراف من جمع

1- الشاطبي، الموافقات، ج5 ص12.

2- القرافي، الفروق، ج1 ص177.

3- ينظر: سلطان بن ناصر المجيول، الإحصاء وتقنيات الذكاء الاصطناعي، ص104.

4- د. أسماء السيد محمد – د. كريمة محمود محمد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ص29.

بين خبرة الذكاء الاصطناعي وبصيرة الصنعة الفقهية، بحيث تكون الآلة في منزلة الوسيلة المعينة بدل مقام المنازع، ويظل الحكم النهائي بيد المجتهد العارف يزن ويقوم ويسدد.

ويمكن أن نجمل وجوه الإعانة التي قد ينهض بها الذكاء الاصطناعي في مسار الاجتهاد المصلحي في ثلاث دوائر كبرىٰ:

أولاها: **الدائرة النظرية**، فإذا كان المجتهد يستحضر أول الأمر ما تقرر في مدونات الأصول، من قواعد كلية وضوابط مصلحية، وما حرره الأئمة من تقريرات تعين المجتهد علىٰ ضبط مجاري هذا اللون من الاجتهاد، فإن الذكاء الاصطناعي بما أوتي من خاصية المعالجة اللغوية الطبيعية (Natural Language Processing)[1]، صار أداة قادرة علىٰ اقتحام عوالم النصوص الفقهية والمرويات النوازلية، اقتحاما ينفذ إلىٰ المعاني الكامنة في تراكيب الفقهاء وسياقاتهم؛ فهو يستنطق النصوص بخوارزميات دقيقة تلتقط الإشارات اللفظية، وتستوعب القرائن السياقية، وتستخلص المضمرات الدلالية التي لم يكن الباحث ليدركها إلا بمطاولة عسيرة واستقراء مرهق، ومن ثم، فإن الباحث يجد نفسه بإزاء قاعدة بيانات محكمة التنظيم، شيدت مادتها عبر خاصية الاسترجاع الدلالي (Semantic Retrieval)، بحيث تنتظم النصوص بحسب مدارسها، وتبوب وفق موضوعاتها، وترتب في سياقها العلمي، وبهذا تتحول مهمة الاستقراء من جهد فردي محدود إلىٰ عمل جماعي موسع، توفره الآلة في دقائق معدودة بما يفتح أمام النظر المصلحي آفاقا أرحب.

وثانيتها: **دائرة البث في النازلة**، إذا كان الأصوليون قد فسروا بذل الوسع الوارد في تعريف الاجتهاد؛ بأن يشعر المجتهد من نفسه العجز عن مزيد الطلب، وصرحوا بأن اجتهاد المقصر لا يعد في عرفهم اجتهادا معتبرا[2]، فإن الاجتهاد المصلحي – في حكمه – جار علىٰ ذات القاعدة، لا يرقىٰ إلىٰ مرتبة الاعتبار الشرعي إلا إذا استجمع الناظر فيه مقومات الإحاطة بمختلف الأبعاد التي يتوقف الحكم علىٰ استحضارها، وإن من أعوص ما يعترض هذا اللون من الاجتهاد، تحقيق مناط المصالح والمفاسد في دقائقها وخباياها؛ إذ قد ينكشف للناظر وهو يبث في النازلة أثر ظاهر جلي، بينما تنطمر وراءه آثار أعمق وأخطر، إما لتشعبها في معطيات ضخمة لا تسعها طاقة الاستقراء الفردي،

1- المعتز بالله السعيد، العربية والذكاء الاصطناعي، ص**81**.

2- ينظر: ابن الأمير، التقرير والتحبير، ج**3** ص**291**.

وإما لبعد مآلها بحيث يغفل عنها النظر البشري، فلا يدركها إلا بعد فوات الأوان، ومن هنا تبرز القيمة المعرفية للذكاء الاصطناعي بما أوتي من خاصية التعلم العميق (Deep Learning) وآليات تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics)؛ إذ تتاح له قدرة فذة على تمشيط ملايين الوقائع والمعطيات، ورصد الأنماط الخفية، واستخراج العلاقات الدقيقة التي يتعذر انكشافها لمجرد التأمل البشري؛ وبهذا يسهم في الكشف عن المفاسد المستترة التي لا تدرك لأول نظرة، فيعين الفقيه على صيانة مقاصد الشريعة من أن تخترق بمضار غائرة لا تحس في بداياتها، لكنها إن تركت تفاقمت وجرت على المكلف ويلات عظمى.

وثالثتها: **الدائرة الخارجية**، ذلك أن الاجتهاد المصلحي – في حقيقته – لا ينحصر في دائرة المعطيات الفقهية المحضة، ولا يكتفي بالمدارك النصية المجردة، بل هو بطبيعته مفتقر إلى ضمائم معرفية يستمدها من العلوم التجريبية والواقعيات العيانية؛ من طب وبيئة واقتصاد وعمران ونحوها، ومن هنا قرر العز بن عبد السلام – رحمه الله – أن درك المصالح وأسبابها إنما ينال بـ "الضرورات والتجارب والعادات والظنون المعتبرات"[1]، وهو تقرير أضحى أصلا مطردا عند الأصوليين والفقهاء، حيث جعلوا تحقيق المناط في النوازل موقوفا على خبرة أهل الاختصاص[2]، إذ لا يتصور تنزيل الحكم في مسألة طبية أو اقتصادية أو عمرانية دون معطيات يقينية أو راجحة يمد بها أهل الخبرة.

وعلى ضوء ذلك، ينهض الذكاء الاصطناعي بما أوتي من آلية التنقيب في البيانات الضخمة (Big Data Mining)، وما امتلكه من خاصية التعلم الآلي (Machine Learning)، الذي تكسبه القدرة على تطوير ذاته والتصرف من تلقاء نفسه في جمع البيانات[3]؛ ليكون أداة ميسرة في تجميع مئات الآلاف من الدراسات الطبية أو البيئية أو الاقتصادية، ثم معالجتها تحليليا واستنباط أنماطها واتجاهاتها، وإخراجها في صيغ معرفية متكاملة تعين الناظر الشرعي على استحضار الواقع بدقة، فإذا نزلت نازلة في استعمال تقنية طبية حديثة – على سبيل المثال – أمكن للآلة أن تجمع ما كتب حولها من أبحاث سريرية، وأن تستخلص معدلات النجاح والإخفاق، وأن توازن بينها وبين

1- العز بن عبد السلام، قواعد الاحكام، ج1 ص10.

2- الشاطبي، الموافقات، ج5 ص130.

3- سلطان بن ناصر المجيول، لغويات المدونة الحاسوبية؛ تطبيقات تحليلية على العربية الطبيعية، ص82.

البدائل العلاجية الأخرىٰ، فتضع بين يدي الفقيه قاعدة معرفية رصينة، تكون بمثابة مادة خام لإعمال نظره الأصولي في الموازنة والترجيح.

وكذلك الشأن في قضايا البيئة والاقتصاد؛ إذ يتاح للفقيه أن يستحضر في دقائق ما تراكم من دراسات عالمية وبيانات إحصائية، فيبصر الواقع بعمق ويستطيع أن يقدر المصلحة الشرعية علىٰ نحو أدق وأرسخ، فيتحقق بذلك شرط التناسب بين اجتهاد النص وإكراهات الواقع.

الفرع الثاني: نموذج تطبيقي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي

تنزيلا للإطار النظري الذي رسم في الفرع الأول من هذا المطلب، آثرت أن أوجه جملة من الأسئلة إلىٰ برنامج "شات جيبتي **5**"[1]، تتوزع علىٰ ثلاث حلقات متكاملة: أولاها تختبر مدىٰ أهليته في تشييد أرضية نظرية مستندة إلىٰ رصيد التراث المقاصدي، وثانيتها تستجلي كفاءته في رصد حيثيات المصلحة والمفسدة في نازلة مخصوصة، وثالثتها تستحضر المراجع الخارجية التي تعين علىٰ تحقيق المناط وتحرير وجه الاعتبار، وإنما غرضي من هذا الإجراء أن نتبين مستقبل هذه الأدوات في المسار الذي سيساق البحث إليه، علىٰ أن أعرض السؤال مقرونا بالجواب الذي يحرره "شات جيبتي".

السؤال الأول: "ما حكم الاستدلال المرسل إذا حصل بينه وبين الإجماع تعارض؟ وهل في المسألة حكم مطلق؟"

فأجاب: إذا وقع تعارض بين **مصلحة مرسلة** وبين **إجماع صحيح صريح**: فإن **الإجماع يقدم** بلا خلاف؛ لأنه قطعي الثبوت والدلالة، بينما المصلحة المرسلة ظنية، والقطعي مقدم علىٰ الظني...، وهذا **الحكم مطلق لا يتطرق إليه استثناء**؛ لأن الأصوليين قرروا قاعدة محكمة: "**كل مصلحة مرسلة إذا عارضت نصا أو إجماعا فهي مردودة**".

1- وقع اختياري علىٰ برنامج "شات جيبتي **5**"؛ لأنه في طوره الراهن من أمثل نماذج الذكاء الاصطناعي وأشهرها، ولما امتاز به من سعة التعرض لمتون رقمية متنوعة، تشتمل – في جملة ما تشتمل – علىٰ نصوص شرعية مدونة متاحة، وما أوتي من قدرة علىٰ تحليل البنىٰ اللغوية واستكناه الروابط الدلالية بينها؛ وليس القصد أنه يحوز خزانا مغلقا من مصنفات الفقه والأصول، بل إن وفرة معطياته الرقمية تهيئه لاستحضار مواد تراثية تصلح أن تكون عدة أولية لا يعول عليها حتىٰ في مقام نقل أجوبة المتقدمين؛ فضلا عن البث في المستجدات، ما لم ترفد بخزائن شرعية محكمة وتدقيق أعمق لمعطياته.

عند التأمل يظهر أن الجواب -وإن كان صحيحا في الجملة - لا يخلو من قصور في التحرير، ذلك أن المصلحة المرسلة إنما وصفت بالإرسال لكونها مترددة بين الاعتبار والإلغاء، فإذا صادمت ما هو أرجح منها كانت في حكم الملغاة؛ غير أن التعميم بجعل القاعدة مطلقة لا استثناء لها فيه غلط وتسرع؛ إذ الإجماع عند الأصوليين إذا انعقد مبنيا على مصلحة مخصوصة، ثم تبدلت تلك المصلحة وزالت علتها، كان الأمر في حكم ارتفاع العلة في النص، فلا يبقى حينئذ موجب لبقاء حجيته[1]، فهذا استثناء من القاعدة غاب عنه بسبب غيابه في البيانات التي يمتلكها، والذي يدل على ذلك أنني وجهت إليه سؤالا يقوده ليتنبه إلى هذا الاستناء، ونص السؤل: "**ماذا لو كان الاجماع مستندا إلى مصلحة مرسلة، ما هي الحالة التي لا يكون فيها الاجماع ملزما، ويجوز فيها تجاوزه؟**"

فأجاب:

الإجماع الصحيح القطعي إذا انعقد على حكم شرعي لا يجوز مخالفته بحال؛ ومع ذلك ثمة حالات ذكرها الأصوليون لا تعد مخالفة للإجماع نفسه، بل هي **طعن في ثبوته**، منها: **إذا لم يثبت الإجماع يقينا**: فادعي الإجماع **في** مسألة، لكن لم تتوافر شروطه: كعدم تحقق الاستقراء أو وجود خلاف قديم مهمل؛ فهذا لا يعتبر إجماعا، أو **إذا كان الإجماع مبنيا على اجتهاد ثم بان خطؤه بيقين قطعي**: وهنا لا يكون النقض موجها للإجماع بل لتوهم انعقاده، أو **إذا كان الإجماع سكوتيا**: أي سكت بعض العلماء عن إظهار المخالفة. فهذا ليس قطعيا عند جمهور الأصوليين، ومن ثم لا يمنع من مخالفته.

وفي هذا الاختلال معلم كاشف عن عائق جوهري يحول دون استيفاء الذكاء الاصطناعي بصورته المتداولة شروط التوظيف الرشيد في هذا المضمار، على أن تفصيل القول في هذا يرجأ إلى المطلب الثاني.

السؤال الثاني: **أفتى بعض المعاصرين بجواز الاقتراض من البنوك التقليدية في بلاد الأقليات المسلمة، لغرض امتلاك بيت، بحجة أن في ذلك مصلحة للمسلم**، إذ إن القرض -مع فائدته- أوفر لماله من الاستئجار الذي يخرج منه المستأجر صفر اليدين

1- ينظر: كشف الأسرار، للبزدوي، ج3 ص176. نفائس الأصول، للقرافي، ج6 ص2554.

دون تملك، ويبقى البيت في يد المؤجر؛ **بين وجوه المفسدة المغيبة في هذا الاستدلال؟**[1]

فأجاب: ثمة وجوه من المفاسد يغفل عنها بعض المفتين، بل هي داخلة في مقاصد الشرع المنهية عن الربا؛ أذكر لك أهمها؛ **تقوية المنظومة الربوية**: الاقتراض من البنوك التقليدية **إسهام مباشر في ديمومة النظام الربوي** الذي يقوم على امتصاص ثروات الناس، ويؤدي إلى ترسيخ مؤسسات لا تقوم إلا على ما حرم الله. وهذه المفسدة جماعية مستمرة تتجاوز مصلحة الفرد الجزئية، و**إضعاف البدائل الإسلامية**: مع شيوع هذا المسلك، يضعف الحافز لإنشاء **صيغ** تمويلية إسلامية أو الضغط لتقويتها، فيبقى المسلمون رهائن للبدائل المحرمة. وقد نبه الفقهاء إلى أن الإعراض عن البدائل المشروعة تقويض للمصلحة العامة، و**الارتهان الطويل للديون**: القروض العقارية تمتد لعقود، ومع الفوائد الربوية المركبة يتحول المسلم إلى **عبد لالتزامات مالية** تستنزف جهده ووقته وتجره إلى الذل والتبعية، وهو ضد مقاصد الشريعة في تحرير الذمة وحماية الكرامة.

وغير ذلك من وجوه المفسدة التي اشتمل عليها الجواب، وهي اعتبارات قد تخفى على نظر المفتي كما رأيت، مع أن أثرها في توجيه الفتوى ظاهر، إذ قد تفضي إلى تغيير مسارها، أو حملها على التقييد بعد الإطلاق، أو العدول عن الاستدلال بالمصلحة المتقدمة ابتداء.

السؤال الثالث: إلى أي مدى يسوغ القول بإلغاء نظام التعدد في مدونة الأسرة المغربية، بناء على ما يدعى من تغير أحوال الناس في واقعنا المعاصر، **وظهور صور من توظيف هذا العقد في ابتزاز الزوجات وإيذائهن وإهدار حقوقهن؟**

فأجاب: التعدد في أصل التشريع رخصة مقيدة بشرط العدل والقدرة، لا إباحة مرسلة، وللسلطة تقييد المباح بسياج تنظيمي يدرأ **المفسدة** ويحقق المصلحة العامة، بشرط ألا يصادم التقييد نصا قطعيا أو يعطل حكما ثابتا تعطيلا كليا، وأن تحرر المفسدة تحريرا بينا لا ظنيا محضا، وتعالج بأخف الوسائل الممكنة (سدا للذرائع دون نسخ عملي)، وعند إنزال خطاب "تفشي الإيذاء والابتزاز" على الأرقام الرسمية يظهر أن سنة 2020 سجل فيها نحو 658 عقد زواج متعدد (حوالي 0.3% من

1- وهذا الاستدلال عينه تجده مذكورا في فتاوى مصطفى الزرقا، ص70.

مجموع الزيجات)، وهو رقم نادر قياســا إلى عموم عقود الزواج، وخلال الأعوام الأخيرة شــكلت طلبات الإذن بالتعدد قرابة 1.7% من طلبات الزواج، ولم يســتجب منها – في المتوســط – إلا لنحو 39–49%، أي إن الحصــيلة الفعلية تدور حول 0.6–0.66% من مجموع الزيجات. وهذه نسبة هزيلة تفيد أن الظاهرة ليست "عامة الغلبة" في الواقع المغربي[1].

وبهذا الجواب يتأكد ما ســلف معنا، وهو؛ أن الآلة قادرة على اســتجماع ما تراكم من دراســات وبيانات في زمن يســير، تبصــر نظر المجتهد بواقع النازلة، وتعينه على ترتيب أولوياته، والكشــف عن إكراهاته الحقيقية، بعيدا عن مظان التهويل أو ما يدعى من اعتبارات لا وزن لها.

المطلب الثاني: تحديات توظيف الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي والحلول المقترحة

سبق القول؛ إن الاجتهاد المصلحي من أشق ضروب الاجتهاد، إذ يقتضي إحاطة بمأخذ النصوص الشرعية، واستحضارا لمقاصدها الكلية، مع فقه بواقع الناس ومسالك تنــزيل الأحكام عليهم عند فقد النص أو عند دلالته على الترخيص والعدول؛ وإذا كان الذكاء الاصــطناعي في صــيغته المعاصــرة قد أبان عن خصــائص آلية نافعة، وقدرات حاسوبية قادرة على جمع المعطيات، وتحليل الأنماط، واستكناه العلاقات الدلالية بين النصــوص؛ فإن اســتثماره في مجال الاجتهاد المصــلحي مع ذلك محفوف بجملة من التحديات، التي تقتضي تدخلا وتقويما علميا صارما، يوجه هذه التقنيات ويصونها من الانفلات، حتى تنهض بمهمتها في خدمة الاجتهاد الشرعي، على نحو يشبه ما وقع في غيرها من الحقول الإنسانية المعقدة التي جربت فيها.

الفرع الأول: عوائق استثمار الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي

وإذ كان الكلام في العوائق يطول، فإني أقتصــر على أظهرها مما له تأثير بين في توجيه نتائج الذكاء الاصطناعي:

1- The Advocates for Human Rights & Mobilising for Rights Associates, Morocco: Joint Stakeholder Report for the United Nations Universal Periodic Review, 41st Session of the UPR Working Group, 31 March 2022, p. 6.

أولها: ما يرجع إلىٰ طبيعة البيانات التي يغذىٰ بها، إذ إنها في الغالب تتأثر بالمحتوىٰ المهيمن، فتكرس ما فيه من انحيازات وانزلاقات معرفية، ولا تسلم من عوارض الغلبة الثقافية والإيديولوجية.

وهو ما يصطلح عليه: إشكالية التحيز الخوارزمي: ونعني بالتحيز الخوارزمي: تلك الحالة من الانحراف في مخرجات الخوارزميات التعلمية، الناشئة عن فرضيات مسبقة مشوبة بالميل والانتقاء أثناء وضعها وتطويرها؛ إذ إن الخلل -في الغالب -مرده إلىٰ انحياز سابق في بيانات التدريب التي تغذىٰ بها أنظمة الذكاء الاصطناعي[1]، ذلك أن الإنسان وهو واضع الخوارزمية، لا ينفك عن قناعاته وأهوائه، فيسري أثرها في المنظومة التي يصنعها؛ ولهذا فالآلة -من حيث هي آلة- لا تنطوي علىٰ انحياز ذاتي، كما أن الذكاء الاصطناعي لا يتطلع إلىٰ تصويب أو تخطئة لسبب غير مفسر عقلا؛ غير أن الانحياز البشري يتسرب إلىٰ بنيتها من خلال تصميم قواعد البيانات، فتصبح الآلة ناقلة لعيوب صاحبها، ومكرسة لمقولاته؛ فإذا اشتملت البيانات علىٰ عنصرية أو طبقية أو تمييز جنسي، فإن الأنظمة لا تعدو أن تعيد إنتاج تلك القيم نفسها[2]، وإذا استجمعنا هذه المعطيات صح أن نقول؛ وإذا كانت القواعد الأصولية الموجهة لاجتهادات الفقهاء تجعل نظره يتحلىٰ بالصدق مع النفس ومع الواقع، وبالموضوعية في السبر والتجرد من الهوىٰ[3]، فإن إغفال إشكالية التحيز في الاجتهاد المصلحي المستند إلىٰ تقنيات الذكاء الاصطناعي، يفضي بالآلة إلىٰ قلب المقصود من توظيفها، خصوصا إذا نشأت علىٰ أسس برمجية وضعت وفق معايير غربية أو رؤىٰ علمانية في تحديد "المصلحة"، وهو ما يستلزم بالضرورة انحراف نتائج الآلة عن الضبط الشرعي، وإنتاج تصور مشوه للمقاصد.

وثانيها: ما يرجع إلىٰ طبيعة الآلة ذاتها، من عجزها عن التمييز بين المعطيات الداخلة في حد الاعتبار الأصولي وتلك الخارجة عنه؛ وقد تقدم القول في إمكان

1- كيف يمكن التغلب علىٰ تحيز الذكاء الاصطناعي... تقنيات وأدوات؛ مقال منشور علىٰ الموقع: https://masaar.net/a بتاريخ: **2022/03/07**م، تم الاطلاع عليه: **20**/ **2025/08**م.

2- محمد فتحي، الذكاء الاصطناعي.. ينافس الإنسان في الانحياز البيانات البشرية تخلق فجوة التمييز العنصري والطبقية، مقال منشور بـ: https://www.alkhaleej.ae/ بتاريخ: **2018/06/25**م، تم الاطلاع عليه: **2025/09/19**م.

3- يمنىٰ طريف الخولي، منهجيتنا العلمية، ص**150**.

توظيف الذكاء الاصـــطناعي في تحقيق التكامل بين الاجتهاد المصـــلحي والخبرات العلمية المعاصـــرة، على اعتبار ذلك من تمام اســـتيفاء أدوات النظر وترتيب مدارك المصـــلحة، غير أن هذا الإمكان لا ينفك عن قيد لازم، هو قيد الاعتبار الشـــرعي للمعطيات؛ إذ ليس كل ما يوسم اليوم باسم "دراسة" أو "بحث سريري" أو "إحصاء" يرقى ليكون مدخلا معتبرا في صناعة الحكم، ذلك أن الشريعة لم تجعل الاعتبار مطلقا لكل ما ينسحب عليه مسمى "المعلومة"، وإنما قصرت الاعتداد على ما تحقق فيه شرط الحجية أو غلب على الظن صحته غلبة يعتد بها[1]، ولأجل هذا نص العز بن عبد السلام على أن إدراك المصـــالح إنما يكون بالظنون المعتبرات[2]؛ احترازا من الظن المجرد، أو المحض الذهني والفروض الوهمية، أو الإحصـــاءات الجزافية، فكثير من الدراســـات الســـريرية – مثلا – تكون ممولة من جهات ذات مصـــالح تجارية، أو مبنية على عينات ضـــيقة لا تنهض للاعتبار، أو متحيزة ببيئة اجتماعية مخصـــوصـــة، فلا يســـوغ أن ترفع نتائجها إلى رتبة "المدارك الشـــرعية" التي يناط بها الحكم في أموال الناس وأعراضـــهم ومعاشهم، وكذلك الشأن في جملة الإحصاءات الاقتصادية أو البيئية، فإنها قد تعبر عن نزعة سياسية أو توجه أيديولوجي أكثر مما تعكس واقعا موضوعيا[3].

وثالثها: ما يتصل بما لا شأن للآلة في دركه من خصوصيات الواقع وملابساته؛ إذ إن إدراك دقائق الســـياقات، وربطها بعلائق المقاصـــد، مما يختص به العقل البشـــري الممارس لملكة الاجتهاد، ولا يبلغه الذكاء الاصـــطناعي المتداول اليوم إلا بواســـطة ما يمد به من بيانات موصولة بتلك الملابسات، وهي الموازين الخمسة التي تحدث عنها الإمام الغزالي، ويمكن تسميتها بمسالك التحقيق، وهي: اللغوية، والعرفية، والحسية، والعقلية، والطبيعية[4]، وأضـاف إليها عبد الله بن بيه؛ ميزان المصـالح والمفاسـد، والنظر في المآلات، واعتبار الحاجات في إباحة الممنوعات كاعتبار الضـــرورات في إباحة المحظورات[5]، وهذه المعرفات ليســـت على وزان واحد، فمنها ما مســـلكه الحس ووســـيلته اللمس والذوق والمشـــاهدة والملاحظة والتجريب، ومنها ما يحتاج إلى

1- البزدوي، كشف الأسرار، ج**3** ص**357**.

2- العز بن عبد السلام، قواعد الاحكام، ج**1** ص**10**.

3- د. الزهرة جقريف، إشكالية التحيز الخوارزمي في أنظمة الذكاء الاصطناعي، ص**24**.

4- الغزالي، أساس القياس، ص**42**.

5- المحفوظ بن بيه، تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع، ص**77**.

احتكاك بأعراف الناس وعوائدهم، ويدخل فيه العرف القولي ككنايات الطلاق والأيمان، والعرف العملي كالمعاطاة في التجارة، ومن ثم فإن التعويل المطلق على الذكاء الاصطناعي فيها عائق منهجي، لا يتلافى إلا بجعله معينا على تقريب الأقوال ليبقى مقام الترجيح والتقويم في يد الفقيه الناظر.

الفرع الثاني: حلول مقترحة لتجاوز العوائق السابقة

سبق معنا أن التحيز الخوارزمي عائق من عوائق التوظيف العملي للآلة في الاجتهاد المصلحي، لذا فإن تجاوز هذا العائق يقتضي؛ إحكام الرقابة على مرحلة إدخال البيانات، وذلك بانتقاء ما يصدق تمثيله للواقع، وإقصاء ما شابه الخلفية الإيديولوجية أو الرؤية المادية المنحرفة عن حقيقة "المصلحة" في مفهومها الشرعي؛ ومن هنا لزم أن ينهض إلى هذه المهمة فريق متكامل التخصص: يجتمع فيه الفقيه المقاصدي، والمهندس الخبير بالخوارزميات، وألا يترك زمام الحكم إلى الخوارزمية استقلالا، بل يبقى للرقابة البشرية سلطانها في تقويم المخرجات، وذلك عبر توثيق مظاهر التحيز متى انكشفت، وتعريض النظام لاختبارات كاختبار "التذوق الأعمى" الذي يمتحن صدور النتائج في معزل عن المؤثرات المذهبية[1]، وبذلك يجرد الذكاء الاصطناعي من الانحيازات السابقة، كما يجرد الأصولي اجتهاده من نوازع الهوى وعلائق التقليد، ومن ثم فإن سبيل المعالجة يتلخص في أربع قواعد كبرى:

أولها: انتقاء البيانات على مقتضى الصدق والتمثيل العادل.

وثانيها: بناء فرق علمية متنوعة تحسن توزيع الأدوار.

وثالثها: وضع آليات اختبار دوري لكشف التحيزات وتصحيحها.

ورابعها: تحكيم المقاصد الشرعية باعتبارها المعيار الأعلى والميزان الأقوم لتقويم النتائج.

فإذا تحققت هذه الضوابط أمكن للآلة أن تخدم الاجتهاد المصلحي خدمة أمينة، وتجري في فلك الصدق والموضوعية، بدل أن تنقلب إلى أداة لإعادة إنتاج الأهواء أو تكريس التصورات المنحرفة، وعدم ترك زمام الحكم إلى الخوارزمية استقلالا لا ينحصر أثره في معالجة التحيز وحده، بل يمتد ليعين –من وجه آخر– على تجاوز عائقين كبيرين من عوائق التوظيف الأصولي للآلة:

1- كيف يمكن التغلب على تحيز الذكاء الاصطناعي... تقنيات وأدوات؛ مقال منشور على الموقع: https: //masaar.net/a بتاريخ: **2022/03/07**م، تم الاطلاع عليه: **20**/ **2025/08**م.

أولهما: محدودية الآلة في تمييز المعطيات الداخلة في دائرة الاعتبار الأصـــولي؛ فإن المدار في المصلحة المعتبرة علىٰ ما استوفىٰ شروط الانضباط العلمي، من ضبط للعينة، وصـحة في المنهج، وتوثيق للتجربة، فيجب أن لا يلتفت إلىٰ مصـلحة موهومة أو منفعة مصـــطنعة، بل يعتبر ما نهض دليلا صـــحيحا علىٰ منفعة حقيقية يقرها النظر الشرعي.

وههنا يظهر أن الرقابة البشـــرية، بما تملكه من أدوات نقد وتمحيص، ضـــرورة لاستبعاد ما لا يدخل في حد الاعتبار، وتمييز ما له وقع في الميزان المصلحي مـــما لا وزن له.

وثانيهما: قصـــور الآلة عن درك حيثيات الواقع وملابســـاته الدقيقة؛ إذ النوازل لا تستبين حقائقها بمجرد المعطيات الخام، وإنـــــما تحتاج إلىٰ سـياق يفسـرها، وقرائن تضيء أبعادها، وذلك مـما لا يتيسر للآلة استقلالا، وإنـما يغذىٰ به النظام تغذية واعية، ليكون أقدر علىٰ استدعاء البيانات الموافقة لخصـوصـيات النازلة، واسـتحضـار أبعادها المصلحية؛ وبذلك يتم وصل النظر الآلي بالنظر المقاصدي.

خاتمة

اســتبان من مجمل ما تم عرضــه أن إدماج الذكاء الاصــطناعي في مجال الاجتهاد المصلحي استحقاق سيفرضه تحول الواقع وتزاحم النوازل وتعقدها، في عصر غدا فيه الجهد الفردي للمجتهد -علىٰ جلالة قدره- قاصــرا عن اســتيعاب جميع الأبعاد والمعطيات؛ غير أن هذا لا يعني بحال إلغاء دور الفقيه أو مصــادرة ســلطانه في النظر والترجيح؛ إذ مناطات الأحكام الشرعية لا تدرك بمجرد حسابات إحصائية أو ترابطات خوارزمية، وإنـــما تدرك بنظر أصولي مقاصدي، يستجمع دلالات النصوص ويربطها بالقيم ويعتبر المآلات والعواقب.

ومن أهم الخلاصات التي يحسن إيرادها هنا:

- أن الذكاء الاصــطناعي في وضــعه الراهن أداة مســاعدة في خدمة الاجتهاد المصلحي من جهة جمع الجزئيات، واستقراء الأنماط، واستدعاء المعطيات الخارجية، وبسط قاعدة بيانات موسعة تعين علىٰ تشخيص الواقع.
- أن الآلـة – علىٰ مـا بلغـت من الـدقـة – عـاجزة عن إدراك مراتـب الـدلالات الأصــولية، وعن تمثل المعيارية المقاصــدية وعن تحقيق المناط في دقائق الواقع وخصوصياته.

• أن التحيز الخوارزمي وانحراف البيانات من أكبر العوائق التي تهدد موضوعية المخرجات، مما يجعل الرقابة البشرية ضرورة لا غنى عنها لضبط النتائج وتقويمها.

• أن الانفتاح على الخبرات العلمية عبر أدوات الذكاء الاصطناعي ممكن ونافع، لكنه لا يرقى إلى مقام الحجية الشرعية إلا بتحكيم معيار الاعتبار الأصولي، وتحقق شروط الصحة والتمثيل.

توصيات:

• ضرورة تكوين فرق بحثية متعددة التخصص، تضم الفقيه المقاصدي، والخبير الخوارزمي، وأهل الاختصاص في الطب أو الاقتصاد أو الاجتماع، بحسب طبيعة النازلة، حتى يكون التوظيف رشيدا بعيدا عن الانحراف والخلل.

• إرساء آليات منهجية لاختبار الأنظمة الاصطناعية دوريا، لكشف مواطن التحيز وتداركها مبكرا، صونا لموضوعية المخرجات وصدقها.

• اعتماد المقاصد الشرعية ميزانا أعلى في تقويم نتائج الآلة، على أن تبقى هذه النتائج مادة استئناسية، لا حكما ملزما، ويظل الترجيح والفتوى في يد المجتهد.

• ترسيخ وعي علمي وفقهي بأن إدماج الذكاء الاصطناعي لا يعني تفويضه مقام الاجتهاد، وإنما يعني استعماله باعتباره وسيلة معينة على توسيع دائرة النظر، في إطار الوفاء بشرط "بذل الوسع" الذي به يقوم معنى الاجتهاد.

• تشجيع الدراسات الأكاديمية التطبيقية في هذا الباب، قصد إعداد نماذج رصينة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة النوازل، مع الاحتكام للضوابط الأصولية المحكمة.

وبالجملة، فإن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي مشروعة من حيث الأصل، إذا روعيت ضوابطها، وأبقي زمام الحكم في يد الفقيه، ووجهت المخرجات بما ينسجم مع مقاصد الشريعة؛ وإلا انقلبت الوسيلة عائقا، وصارت الآلة خصما منازعا بدل أن تكون معينا مساعدا.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. **ابن الخطيب**، تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق لأبي علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه. مكتبة الثقافة الدينية، ط. 1، ب.ت.
2. **ابن أمير حاج**، محمد بن محمد .التقرير والتحبير .دار الكتب العلمية، ط. 2، 1403هـ/1983م.
3. **ابن عبد السلام**، عز الدين عبد العزيز .قواعد الأحكام في مصالح الأنام .راجعه وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ب.ت.
4. **البخاري**، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد .كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي .شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول، ط. 1، 1308هـ/1890م.
5. **البلقاسي منال**، جودة التعليم في ظل الذكاء الاصطناعي .دار عقل للنشر، القاهرة–دمشق، ب.ت.
6. **الحسيني، هالة أحمد، ودعاء هشام جمعة**، الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في المؤسسات الإعلامية .العربي للنشر والتوزيع، 2023م.
7. **الخولي، يمنى طريف**، منهجيتنا العلمية، مؤسسة هنداوي، 2017م.
8. **راسل، ستيوارت**، ذكاء اصطناعي متوافق مع البشر حتىٰ لا تفرض الآلات سيطرتها علىٰ العالم، ترجمة أسامة إسماعيب عبد العليم، مؤسسة هنداوي، 2022م.
9. **الزرقا، مصطفى**، فتاوىٰ الزرقا، مراجعة مجد أحمد مكي، تقديم يوسف القرضاوي، دار القلم، 2009م.
10. **السعد، المعتز بالله، ومحسن رشوان**، تطبيقات أساسية في المعالجة الآلية للغة العربية، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، 1445هـ.
11. **السعيد، المعتز بالله**، العربية والذكاء الاصطناعي، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، 1445هـ.
12. **سيف الدين الآمدي**، الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه عبد الرزاق عفيفي، مؤسسة النور، الرياض، 1387هـ.
13. **الشاطبي، إبراهيم بن موسى**، الموافقات، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن عفان، ط. 1، 1417هـ/1997م.

14. **الشـــامي، أحمد محمد، وســـيد حســـن حســـب الله**، المعجم الموســـوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، دار المريخ للنشر، السعودية، ط. 1، 1988م.

15. **عبد السلام، حسين حامد**، نظرية المصلحة .دار النهضة العربية، ب.ت.

16. **الغزالي، أبو حامد**، أساس القياس، تحقيق: فهد محمد السرحان، نشر: مكتبة العبيكان، 1413هـ–1993م.

17. **الغزالي، أبو حامد**، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، نشر: دار الكتب العلمية، (ط/1)، 1413هـ - 1993م

18. **الفيفي، عبد الله بن يحيى**، خوارزميات الذكاء الاصـــطناعي في تحليل النص العربي، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، 1445هـ.

19. **القرافي، أحمد بن إدريس**، الفروق .عالم الكتب، ب.ت.

20. **القرافي، أحمد بن إدريس**، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق عادل أحمـد عبـد الموجود وعلي محمـد معوض، مكتبـة نزار مصـــطفى البـاز، ط. 1، 1416هـ/1995م.

21. **القرطبي، محمـد بن أحمـد**، الجـامع لأحكـام القرآن .تحقيق أحمـد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط. 2، 1384هـ/1964م.

22. **المجيول، ســلطان بن ناصــر**، الإحصــاء وتقنيات الذكاء الاصــطناعي، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ط. 1، 1445هـ/2024م.

23. **المجيول، سلطان بن ناصر**، لغويات المدونة الحاسوبية: تطبيقات تحليلية على العربية الطبيعية .مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، 1445هـ.

24. **المحفوظ بن بيه**، تنبيه المراجع على تأصـــيل فقه الواقع .مركز الموطأ، ط. 4، 2018م.

25. **محمد، أســماء الســيد، وكريمة محمود محمد**، تطبيقات الذكاء الاصــطناعي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط. 1، 2020م.

26. **الهادي، محمد محمد**، الذكاء الاصــطناعي: معالمه وتطبيقاته وتأثيراته التنموية والمجتمعية، الدار المصرية اللبنانية، 2021م.

ثانيا: الأبحاث

27. **الجقريف الزهرة،** إشـــكالية التحيز الخوارزمي في أنظمة الذكاء الاصـــطناعي، سلسلة أبحاث الندوات والمؤتمرات العلمية، مختبر الدراسات الفقهية والقضائية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، ط. 1، 1445هـ.

28. **دهشان، يحيى إبراهيم**. المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات، 2019م.

29. **عبد الخالق حســين المدلاوي، علاء،** تطبيقات الذكاء الاصــطناعي في تحليل الدلالات المعجمية والسياق للكلمات العربية، مجلة الارتقاء العلمية الإلكترونية، مج. 2، ع. 2، 6 يوليو 2024م.

30. **العبد بلالي**، تقنيات الذكاء الاصـــطناعي بين القدرات البشـــرية والمســـؤولية الأخلاقية .ســـلســـلة أبحاث الندوات والمؤتمرات العلمية، مختبر الدراســـات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، الجزائر، ط. 1، 1445هـ.

31. **عز الدين، غازي**، الذكاء الاصـــطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟، مجلة فكر: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المغرب، ع. 6، حزيران 2007م.

32. **غازي، عز الدين**، الذكاء الاصـــطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟، مجلة فكر: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المغرب، ع. 6، حزيران 2007م.

33. **قاســـمي، مولاي عبد الله**، الذكاء الاصـــطناعي في العلوم الشـــرعية: مخاطر ومحاذير، بحث ضـــمن أعمال المؤتمر الدولي الأول، أيت ملول، 8–9 نونبر 2023م، (ط/1) 1444هـ.

ثالثا: المقالات

34. **عبد العزيز، محمد فتحي**، الذكاء الاصـطناعي.. ينافس الإنســان في الانحياز: البيانات البشرية تخلق فجوة التمييز العنصري والطبقية.

35. **المدلاوي، علاء طعيمة**، عملية المعالجة اللغوية الطبيعية، NLPدي ال أرابيك.

36. The Advocates for Human Rights & Mobilising for Rights Associates. Morocco: Joint Stakeholder Report for the United Nations Universal Periodic Review. 41st Session of the UPR Working Group, 31 Mar. 2022

الذكاء الاصطناعي وأثره في الصناعة الفقهية

ذ. الحسين ايت موسى

باحث بسلك الدكتوراه في كلية الشريعة أيت ملول

الملخص

يشـهد العالم المعاصـر تطورا متسـارعا في التقنيات الذكية، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي الذي أصبح عنصرا فاعلا في مختلف الميادين العلمية والعملية، ومؤثرا في طرائق التفكير والإنتاج المعرفي، ولم يكن الحقل الفقهي بمعزل عن هذا التحول؛ إذ برزت تطبيقاته في جمع النصوص والمصادر الفقهية، وتحليل الأقوال، وربط المسائل بنظائرها، وإجراء المقارنات بين المذاهب، الأمر الذي أثار الاشكالية الجوهرية التالية: إلىٰ أي مدىٰ يؤثر الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية؟ وما حدود هذا التأثير؟ ومن ها هنا يهدف البحث إلىٰ بيان المفاهيم الرئيسة للذكاء الاصطناعي والصناعة الفقهية، ومناقشة إمكانية امتلاك هذه التقنيات للملكة الفقهية، ورصد تأثيرها في جمع المادة الفقهية وتنظيمها، وتحليل أثرها في مراحل النظر الفقهي، وبيان حكم استخدامها في الإفتاء، ودراسة دورها في تحليل أسباب الخلاف، ولتحقيق هذه الأهداف؛ اعتمدت علىٰ المنهج الوصفي بتتبع ما كتب حول الذكاء الاصطناعي في المجال الشرعي والفقهي، والمنهج التحليلي، بتحليل القضايا والمستجدات للوصول إلىٰ نتائج علمية دقيقة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها؛ أن الذكاء الاصطناعي أداة مؤثرة في الصناعة الفقهية، وقادر علىٰ دعم جميع مراحل النظر الفقهي من التصوير إلىٰ التنزيل، لكنه لا يمتلك الملكة الفقهية القائمة علىٰ الخبرة والتزكية البشرية، مما يجعل الاعتماد الكلي عليه في الإفتاء مرفوضا شرعا، كما أن توظيفه ينبغي أن يتم تحت إشراف العقل الفقهي البشري، كما أظهر البحث أن لهذه التقنيات دورا بارزا في تحليل الخلاف الفقهي، ورصد اتجاهاته عبر معالجة ضخمة للبيانات الفقهية وتصنيفها.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الصناعة الفقهية، الملكة الفقهية، النظر الفقهي، الفتوىٰ، أسباب الخلاف.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان علىٰ خير خلق الله أجمعين، وعلىٰ آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، وبعد:

فقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورا متسارعا في مجال التقنيات الذكية، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي الذي أضحىٰ يتغلغل في شتىٰ مجالات الحياة العلمية والعملية، حتىٰ بات ينظر إليه بوصفه أحد أبرز المحركات المعرفية للمجتمعات المعاصرة، ومؤثرا عميقا في طرائق التفكير والإنتاج العلمي، ولم يكن الحقل الفقهي بمنأىٰ عن هذا التحول؛ إذ بدأت تظهر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة البحث الفقهي، وجمع النصوص والمراجع، وتحليل الأقوال، وربط المسائل بنظائرها، وتقديم المقارنات الفقهية بين المذاهب، وقد برزت تبعا لذلك تساؤلات جادة حول مدىٰ إمكانية الاستفادة من هذه التقنيات في مختلف مراحل الصناعة الفقهية، من جمع المادة وتصوير النوازل، إلىٰ توصيفها وتأصيلها وتنزيل الأحكام عليها، مع استشعار الحاجة إلىٰ دراسة الآثار المترتبة علىٰ هذا التوظيف مما يقتضيه فقه التنزيل والمآلات، وفق الضوابط والمعايير الشرعية والمنهجية تصون خصوصية الاجتهاد الفقهي وتضمن سلامة مخرجاته.

اشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في التساؤل التالي: ما مدىٰ تأثير الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية؟ وما حدود هذا التأثير؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الجزئية، منها:

- ماهي المفاهيم الأساسية لكل من الذكاء الاصطناعي والصناعة الفقهية؟
- وهل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكتسب الملكة الفقهية؟
- وكيف يؤثر الذكاء الاصطناعي علىٰ مراحل النظر الفقهي؟
- وما حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء؟
- وما دور الذكاء الاصطناعي في معرفة أسباب اختلاف الفقهاء؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلىٰ توضيح المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي والصناعة الفقهية، ومناقشة إمكانية اكتساب الذكاء الاصطناعي للملكة الفقهية، واستعراض تأثيره في جمع

المادة الفقهية وتنظيمها، وتحليل أثره في مراحل النظر الفقهي، وبيان حكم استخدامه في الإفتاء، بالإضافة إلى دراسة أثره في معرفة أسباب الخلاف الفقهي.

أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

- مواكبة التطورات التقنية الحديثة وانعكاساتها على العلوم الشرعية.
- الحاجة إلى دراسة علمية توازن بين الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والمحافظة على أصالة الصناعة الفقهية.
- ندرة الدراسات الشرعية التي تتناول أثر الذكاء الاصطناعي في الفقه تناولا منهجيا متكاملا.
- الرغبة في الإسهام في تطوير أدوات البحث الفقهي عبر التقنيات الحديثة.

الدراسات السابقة

لم أعثر – بحسب ما تيسر لي من الاطلاع – على دراسة أكاديمية تناولت موضوع البحث تناولا مستقلا، إلا أن هناك عددا منها تناول الذكاء الاصطناعي بعمومه، وأحكامه الشرعية، وآثاره على الفقه والفتوى، ومن أبرزها:

1. توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشكالاته – دراسة تطبيقية، للدكتورة منال علي العنزي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد خاص (2024م). وقد استفدت منه في المبحث الثاني المتعلق بتوظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية.
2. الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء، للدكتور مطلق جاسر الجاسر، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد خاص (2024م). وقد استفدت منه في المبحث الثاني المتعلق بأحكام الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، وفي المبحث الثالث الذي تناول أثره في اختلاف الفقهاء.
3. أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، للدكتورة أروى الجلعود، منشورات الجمعية العلمية القضائية السعودية، (ط/1) (1444هـ). وقد استفدت منه في الجانب النظري في هذا البحث.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات وإسهامها في إثراء المعرفة في هذا المجال، فإنها لم تعالج أثر الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية معالجة شاملة، وهو ما يسعى

هذا البحث إلىٰ تحقيقه؛ ابتداء من أثر الذكاء الاصطناعي في جمع المادة الفقهية وتنظيمها، مرورا بأثره في مراحل النظر الفقهي، وانتهاء بأثره في رصد مواطن اختلاف الفقهاء.

منهج البحث

اقتضت طبيعة موضوع البحث اعتماد منهجين رئيسين:

المنهج الوصفي: وذلك برصد ما كتب حول الذكاء الاصطناعي وأثره في العلوم الشرعية عامة، وفي الحقل الفقهي خاصة، مع تتبع أبرز الدراسات والمصادر ذات الصلة.

المنهج التحليلي: وهو الأنسب لدراسة أثر الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية، من خلال تحليل القضايا والمستجدات للوصول إلىٰ نتائج علمية دقيقة.

خطة البحث

سأتناول هذا الموضوع وفق مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المقدمة: وفيها توطئة عامة حول موضوع البحث، ثم بيان أهميته، وعرض لإشكاليته، وذكر الأهداف المنشودة منه، وأسباب اختياره، وأهم الدراسات السابقة له، والمنهج الذي سأسلكه في تحريره، وعرض مختصر لخطته.

المبحث الأول: تناولت فيه مفهوم الذكاء الاصطناعي وذلك في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فخصصته للتعريف بالصناعة الفقهية، وأما المطلب الثالث فناقشت فيه اكتساب الذكاء الاصطناعي للملكة الفقهية.

المبحث الثاني: تطرقت فيه إلىٰ مجالات تأثير الذكاء الاصطناعي علىٰ الصناعة الفقهية، حيث تناولت في المطلب الأول أثره في جمع المادة الفقهية وتنظيمها، وفي المطلب الثاني عالجت أثره في بناء النظر الفقهي وصياغة الفتوىٰ، وأما المطلب الثالث فبينت فيه حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء، وفي المطلب الرابع عرضت أثره في رصد أسباب الاختلاف الفقهي.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي والصناعة الفقهية؛ المفاهيم والأسس وإشكالية الملكة الفقهية

يعد تحرير المفاهيم وضبط المصطلحات في أي بحث علمي -خاصة إذا تعلق الأمر بمفاهيم مركبة ومستجدة- مدخلا أساسيا لفهم الموضوع وبناء نتائجه على أساس سليم.

ولما كان هذا البحث يعالج أثر الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية؛ فقد لزم الوقوف على هذين المصطلحين من الناحية اللغوية والاصطلاحية، وتأصيلهما في سياقهما العلمي والشرعي.

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

يشهد العالم المعاصر تحولا معرفيا وتقنيا غير مسبوق، وفي طليعة هذه التحولات ما يعرف بـــــــ "الذكاء الاصطناعي"، الذي لم يعد مجرد مصطلح متداول في أوساط المختصين، بل غدا عنصرا فاعلا في حياة الأفراد والمجتمعات، ومنظومة مؤثرة في مختلف الحقول العلمية والإنتاجية، وهذا الانتقال من مستوى التنظير إلى مستوى التطبيق الواسع؛ جعل من الضروري الوقوف عند هذا المفهوم وبيان دلالاته، خصوصا مع ما يشهده من اتساع دلالي وتنوع استعمالي.

ومن هذا المنطلق؛ أستهل الحديث بتحديد مفردتي "الذكاء" و"الاصطناعي"، لغة واصطلاحا، تمهيدا للوقوف على مدلول المركب منهما.

الذكاء في اللغة: مأخوذ من مادة ذكا، التي تدل على تمام الشيء وكماله[1]، يقال: "ذكيت النار إذا أتممت إشعالها"[2]، ومنه سميت الشمس "ذُكاء"[3] لما فيها من تمام الضياء وكمال الإشراق، وبهذا يفهم أن الذكاء في أصله يحمل دلالة على حدة الفهم، ونفاذ البصيرة، وسرعة الفطنة[4]، وهي نفس المعاني التي تبناها أصحاب التعريفات الاصطلاحية، حيث عرفوه بأنه قوة الحدس كما عند الكفوي[5]، أو سرعة اقتداح النتائج

1- ابن منظور، محمد. لسان العرب. دار الصادر، 1414ه، مادة ذكا. ج 14 ص 288.

2- المصدر نفسه ج 14 ص 287.

3- المصدر نفسه

4- ابن منظور، لسان العرب، ج 14 ص 28، ابن فارس، أحمد. مقاييس اللغة. مكتبة البابي الحلبي، 1392ه. ج 2 ص 358.

5- الكفوي، أيوب. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. مؤسسة الرسالة، د.ت. ص 67.

كما عند السيوطي[1]، أو نهاية الفطنة كما عند التهانوي[2]، ومن هنا يوصف الرجل بأنه "ذكي"، إذا كان شديد الفطنة، حاضر الذهن، سريع الاستيعاب.

وبناء عليه؛ فإن التعريف الاصطلاحي للذكاء؛ لا يخرج في جوهره عن معناه اللغوي، ويعد امتدادا له في الإطار العلمي الذي وظف فيه.

أما لفظة الاصطناعي، فيطلق على كل محدث بفعل الإنسان، مخالفا لما هو طبيعي في الأصل[3]، فهو منسوب إلى الصنع، يقال: اصطنع فلان خاتما؛ إذا سأل رجلا أن يصنع له خاتما، فيكون المراد بالاصطناعي؛ هو ما تدخل الإنسان في تكوينه وإخراجه، ومن ثم؛ فإن إضافة الاصطناعي إلى الذكاء تشير إلى أن المقصود هو ذكاء غير فطري، لا يصدر عن ذات عاقلة بطبيعتها، وإنما هو نتاج برمجة وتقنيات أنشأها الإنسان ليحاكي بها بعض مظاهر الذكاء البشري، كالفهم والتحليل والاستنتاج واتخاذ القرار، فهو إذن؛ ذكاء مبرمج يحاكي التفكير البشري في بعض وظائفه.

أما الاسم المركب فهو الذكاء الاصطناعي، ويعرف أيضا بالذكاء الصناعي[4] أو ذكاء الآلات، فهو حقل معرفي شائك المعالم، تتقاطع فيه حدود العلم والتقنية في مسار متجدد لا يعرف الجمود، وقد نشأ هذا الحقل من رحم التساؤلات الفلسفية والعلمية

1- السيوطي، عبد الرحمن. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم. مكتبة الآداب، (ط/**1**)، **2004** م. ص **200**.

2- التهانوي، محمد. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. مكتبة لبنان، **1996**ه. ج **1** ص **824**.

3- كالتحلية الاصطناعية التي تولد حلاوة باستخدام مواد غير موجودة في الشيء الطبيعي.

4- وممن تبنى هذه التسمية وأكد عليها الدكتور إلياس تامه في بحثه المعنون: "الذكاء الاصطناعي من منظور شرعي – دراسة في قضايا الواقع وتحديات المستقبل"، وهو أحد البحوث المقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي المنعقد بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الوادي – الجزائر **2023**م. حيث أشار إلى أن مصطلح "الاصطناعي" في اللغة قد يدل على "من اتخذ شيئا لنفسه" أو على "طلب الصنع"، وهو ما لا يتفق – بحسب رأيه – مع حقيقة هذا العلم، إلا بتأويل بعيد. (انظر الذكاء الاصطناعي من منظور شرعي، ص **81**).

غير أن هذا الرأي يمكن الرد عليه من حيث أن الباحث نفسه قد استخدم هذا المصطلح في عنوان بحثه، ثم إن الاستعمال المعاصر لا يفرق بين "الاصطناعي" و"الصناعي"، بل يستعمل كلا المصطلحين للتعبير عما هو غير طبيعي، ويؤدي وظيفة مشابهة للشيء الطبيعي، كقولهم: "التلقيح الاصطناعي". الجلعود، أروى. أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية، **1444**ه. ص **41**.

وعليه؛ فإن مصطلحي "الذكاء الصناعي" و"الذكاء الاصطناعي" يشيران إلى المعنى نفسه، ولا مشاحة في الاصطلاح.

حول طبيعة الذكاء البشـــري، ثم ما لبث أن تحول إلىٰ ميدان تجريبي يســـتهوي عقول المهندسين وعلماء الحاسوب، فضلا عن فلاسفة العقل ومتخصصي العلوم الإدراكية.

وإنك لتدرك عند التأمل في هذا العلم، أنه ليس مجرد تقليد آلي للقدرات البشـرية، بل هو محاولة جادة لفك شـفرة الذكاء الإنســاني، ثم إعادة بنائها في قوالب خوارزمية تحاكي -بل وقد تتفوق- علىٰ بعض جوانب هذا الذكاء.

وعليه ومن خلال ما تقدم؛ يمكن القول بأن الذكاء الاصــطناعي: هو مجموعة من الأنظمة الحاســوبية أو الآلية القادرة علىٰ محاكاة عمليات الذكاء البشـري، ولهذا عرف بأنه: "العلم الذي يسـعىٰ نحو إنتاج آلة أو أنظمة ذكية لها قدرات شـبيهة بقدرات العقل البشـري"[1]، فالذكاء الاصـطناعي بهذا المعنىٰ، ليس مجرد تقليد سـطحي أو نسـخا آليا للوظائف الذهنية، بل هو محاولة جريئة لتجســيد الإبداع البشــري في صــورة رقمية، تتفاعل مع التعقيدات وتتطور مع كل جديد.

ومن خلال ما ســبق يظهر أن الذكاء الاصــطناعي ليس مجرد تقنية برمجية متقدمة، بل هو منظومة معرفية وآلية تحليلية قادرة علىٰ محاكاة بعض جوانب التفكير الإنسـاني، بما يتيح له التفاعل مع المعطيات واسـتنباط النتائج وفق خوارزميات دقيقة، وهذا يمهد للانتقال إلىٰ بيان مفهوم الصــناعة الفقهية بوصــفها الميدان التطبيقي الذي يمكن لهذا الذكاء أن يتفاعل معه.

المطلب الثاني: تعريف الصناعة الفقهية

يمثل الفقه الإســلامي منظومة معرفية متكاملة، مسـتندة إلىٰ أصـول منهجية دقيقة، وأدوات اســتنباط راســخة، وقد كان هذا البناء الفقهي ثمرة لما يعرف ب: الصــناعة الفقهية، وهي ملكة راسـخة، ومهارة متقنة، تجمع بين النظر في الأدلة، وتنزيل الأحكام علىٰ الوقائع، وفق ضــوابط الشــرع ومقاصــده، وقد تعاقب علماء الفقه والأصــول في تحرير هذه الصــناعة، وإبراز ضــوابطها وشــروطها، باعتبارها القاعدة التي ينبني عليها الفهم السليم والاجتهاد الرشيد.

وإذا كان هذا المفهوم قد نشـــأ في ســياق تقليدي يعتمد علىٰ المعطيات اللغوية والواقعية المباشرة؛ فإن التحولات الرقمية المعاصرة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي؛ قد أفرزت جملة من التحديات المعرفية والمنهجية، التي تفرض معالجة هذا المفهوم

1- البلقاسي، منال. الذكاء الاصطناعي. ص 12، نقلا عن: الجلعود، أروىٰ. أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، ص 42.

وإعادة تأطيره ضمن سياقات أكثر وعيا بالواقع الرقمي المتسارع، وهو ما يقتضي أولا تحرير المقصود بالصناعة الفقهية، ثم بيان وجوه تأثرها بالتقنيات الحديثة.

تعد الصناعة الفقهية من المفاهيم المركبة، التي تحتاج إلى تحليل بنيوي يجمع بين اللغة والاصطلاح. وعليه؛

فالصناعة في اللغة: الصاد والنون والعين أصل واحد صحيح، وهو عمل الشيء، يقال صنع الشيء صناعة إذا أحكمه وأتقنه، فهو صانع، والصنيعة: الإحسان المتولد من العمل، والصنعة: الحرفة التي يزاولها الإنسان ويتقنها، يقال: فلان حسن الصنعة، إذا أجاد أداءها وأحكم عمله فيها، ومن المجاز قول: صنعته التجارب أي؛ كونت شخصيته وصقلت عقله[1].

أما في الاصطلاح فقد عرفوا الصناعة بأنها: "ملكة نفسانية تصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير روية، وقيل: علم متعلق بكيفية العمل حاصل بمزاولة العلم... وقيل الصناعات جمع صناعة، كالكنايات جمع كناية، بحسب اللغة حرفة الصانع وعمل الصنع، وفي العرف العام: علم متعلق بكيفية العمل حاصل بمزاولة العمل، وفي العرف الخاص أعم مما يحصل بمزاولة العمل، كـ: علم الخياطة أو بدونها كـ: علم الطب، بل يقال لكل علم يمارسه الرجل حتى صار كالحرفة له أنه صناعته ... وقد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة، ليحصل غرض من الأغراض بحسب الإمكان؛ والمراد بالموضوعات: آلات تتصرف فيها، سواء كانت خارجية كما في الخياطة، أو ذهنية كما في الاستدلال"[2].

يتضح من التعريفين اللغوي والاصطلاحي؛ أن الصناعة تتضمن معنى الإحكام والإتقان الناتج عن الممارسة، فالصناعة في اللغة: إحكام العمل وجودته، وفي الاصطلاح: هي ملكة راسخة أو علم عملي مكتسب بالدربة والمزاولة، فيلتقي المفهومان؛ اللغوي والاصطلاحي في كون الصناعة نتاج دربة ومزاولة تؤدي إلى الإتقان.

1- ابن منظور، محمد. لسان العرب، ج **8** ص **208-212**، ابن فارس، أحمد. مقاييس اللغة. ج **3** ص **313**، الزبيدي، محمد مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس. وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، **2001**م. ج **21** ص **363**.

2- انظر نكري، القاضي عبد النبي. دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون. دار الكتب العلمية، **1421**ه-**2000**م. ج **2** ص **181**.

وأما الفقهية؛ فنسبة إلى الفقه، وهو في اللغة: الفهم والعلم[1]، وفي الاصطلاح: "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية"[2].

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن الصناعة الفقهية: "هي الملكة التي تقوم بالشخص فيكون بها قادرا على التصرف المضبوط السديد في بناء الأحكام الفقهية"[3]، فهي إذا ملكة منهجية مكتسبة، تنشأ عن الدربة على أصول الفقه وقواعده والتفاعل مع المقاصد الشرعية، حيث تمكن صاحبها من معالجة الوقائع والنوازل باستحضار النصوص الشرعية واستثمار أدوات الاجتهاد، فينتج بذلك فقها دقيقا منضبطا، يجمع بين الإتقان المنهجي والوعي المقاصدي، ويراعي تغير السياقات والأحوال.

وإذا كانت الصناعة الفقهية تمثل هذا الجهد بين النص الشرعي والواقع المتجدد، فإن الذكاء الاصطناعي يأتي اليوم ليفتح أمامها آفاقا جديدة، ويطرح في الوقت ذاته أسئلة حيوية تتعلق بطبيعتها وحدودها وآلياتها، ذلك أن الذكاء الاصطناعي لا يقتصر أثره على كونه موضوعا فقهيا مستجدا، يتطلب معالجة فقهية دقيقة، بل يمتد أثره إلى المنظومة الفقهية ذاتها، من خلال إمكانياته في:

1. تحليل النصوص الفقهية والمصادر الفقهية: حيث تستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تصنيف وترتيب المذاهب، وتتبع الأقوال، وربط المسائل الفقهية بأصولها ونظائرها.
2. المساعدة في توليد الحكم الفقهي: وذلك عبر بناء أنظمة ذكية تستند إلى قواعد أصولية ومقاصدية، تسهم في ضبط عملية الاستنباط دون أن تحل محل الفقيه.
3. التنزيل على الواقع الرقمي: وهو مجال بالغ الأهمية، حيث يتيح الذكاء الاصطناعي فهم الواقع المتغير، ورصد الظواهر الجديدة تمهيدا لتنزيل الأحكام عليها بما يناسبها.
4. ضبط الفتوى وتتبع أثرها: إذ تمكن الأدوات الذكية من تتبع انتشار الفتوى، وتحليل أثرها الاجتماعي والاقتصادي، مما يسهم في تقويمها وتصحيحها.

وعلى هذا الأساس؛ فإن الصناعة الفقهية في سياق الذكاء الاصطناعي، تواجه تحولات جوهرية تستدعي إعادة النظر في أدواتها، واستيعابا رشيدا للتقنيات الحديثة،

1- انظر ابن منظور، محمد. لسان العرب، ج 13 ص 522.

2- السبكي، تقي الدين. الإبهاج في شرح المنهاج، دار البحوث، 1424ه–2004م. ج 2 ص 72.

3- السريري، مولود. الصناعة الفقهية. دار الكتب العلمية، 1440ه–2019م. ص7.

مع الحفاظ على منهجها الأصيل ومرجعياتها الثابتة، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على اكتساب الملكة الفقهية.

المطلب الثالث: الذكاء الاصطناعي واكتساب الملكة الفقهية

الملكة الفقهية هي: "صفة راسخة في النفس، تحقق الفهم لمقاصد الكلام الذي يسهم في التمكن من إعطاء الحكم الشرعي للقضية المطروحة، إما برده إلى مظانه في مخزون الفقه، أو بالاستنباط من الأدلة الشرعية أو القواعد الكلية"[1].

فمن خلال التعريف؛ نستنتج أن الملكة الفقهية هي: صفة راسخة في النفس، تمكن صاحبها من استحضار القواعد والأصول الشرعية، وتنزيلها على الوقائع بميزان المقاصد والمصالح، وهي ثمرة امتزاج العلم النظري والتزكية القلبية والاحتكاك المباشر بالواقع.

أما الذكاء الاصطناعي؛ فمهما بلغ من القدرة على محاكاة أنماط التفكير البشري عبر معالجة كميات ضخمة من البيانات وتحليلها وفق أنماط إحصائية واستقرائية، فإنه يظل محروما من جوهر هذه الملكة، إذ يفتقد إلى الوعي الذاتي والإدراك الروحي، اللذين يشكلان جوهر العملية الاجتهادية، فالإنسان بما أودع الله فيه من جسد وعقل وروح، يمتلك ذكاء فطريا موهوبا، يتجلى في بصيرة نافذة، وحدس صائب، وفطرة سليمة[2]، وهي ملكات يستحيل على الآلة بلوغها مهما أحكمت برمجتها، إذ لا تملك إلا تقليد الذكاء المكتسب المستند إلى البيانات والخبرات الظاهرة، وهو تقليد يخلو من القصد الشرعي، والموازنة بين المصالح والمفاسد اللازمة للفقيه.

ومن ثم؛ فإن القول بقدرة الذكاء الاصطناعي على اكتساب الملكة الفقهية قول غير مسلم به، لأنه يقوم على الخلط بين المعالجة الإحصائية والفهم الحقيقي، ويتجاهل أن الاجتهاد الفقهي تفاعل حي مع النصوص والواقع في ضوء المقاصد، وأنه لا ينعقد إلا لمن توفرت فيه شروط الأهلية الشرعية التي يشترطها الفقهاء في المفتي أو المجتهد،

1- شبير، محمد. تكوين الملكة الفقهية. دار النفائس، 1428ه-2008م. ص 16.

2- انظر العبادي، عثمان. "الذكاء الاصطناعي والملكة الفقهية: سؤال الإمكان وحدود الاعتبار". بحث ضمن بحوث أعمال المؤتمر الدولي الأول: الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية. بأيت ملول-المغرب 8-9 نونبر 2023. ص 76-77. وتامه، إلياس. "الذكاء الاصطناعي من منظور شرعي، دراسة في قضايا الواقع وتحديات المستقبل". بحث ضمن بحوث أعمال المؤتمر الدولي: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية. ص 85-86.

غير أن ذلك لا يحول دون الاستفادة من هذه التقنية كأداة مساعدة للفقيه في تحليل المعطيات، واستخراج الأنماط، ورصد التناقضات، وتيسير الوصول إلىٰ المراجع، علىٰ أن يتم ذلك تحت إشراف هيئات علمية وضوابط شرعية، تضمن سلامة المخرجات وانضباطها.

وبعد أن تبين أن الذكاء الاصطناعي رغم قدرته علىٰ محاكاة بعض أنماط التفكير البشري؛ إلا أنه لا يمتلك مقومات الملكة الفقهية التي تقوم علىٰ العلم الراسخ، والتزكية القلبية، والخبرة الواقعية، غير أن ذلك لا يمنع من الاستفادة منه في مجالات متعددة، يمكن أن تدعم الصناعة الفقهية وتيسر بعض عملياتها، شريطة أن تكون هذه الإفادة ضمن إطار من الضبط الشرعي والرقابة العلمية[1]، ومن هنا تتجه الحاجة إلىٰ دراسة مجالات تأثير الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية، وهو ما سيتناوله المبحث الثاني.

المبحث الثاني: مجالات تأثير الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية

بعد تناولنا المبحث الأول؛ الوقوف علىٰ المفاهيم الأساسية في هذا البحث (الذكاء الاصطناعي / الصناعة الفقهية)، ومناقشة مسألة مدىٰ قدرة الذكاء الاصطناعي علىٰ اكتساب الملكة الفقهية، يأتي هذا المبحث للكشف عن مظاهر تأثير الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية.

والمقصود بهذا التأثير، ليس الحكم عليه أو تقويمه من الناحية الشرعية أو المعرفية، بل بيان الكيفيات والآليات التي يسهم من خلالها الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل عدد من العمليات المنهجية التي تندرج ضمن الصناعة الفقهية، كجمع المادة الفقهية، وتنظيمها، ومعالجتها، وترجيحها، وبيان فقه الواقع المتعلق بها.

كما أن المراد بالصناعة الفقهية هنا؛ ليس فقط ناتج العملية الاجتهادية من أحكام وفتاوىٰ، وإنما أوسع من ذلك، ليشمل منظومة الأدوات التي تفضي إلىٰ تلك الأحكام، مما يجعل البحث في الأثر أكثر عمقا ومنهجية، وهذا مما يستدعي النظر في مختلف المجالات التي بات الذكاء الاصطناعي يتداخل فيها مع آليات الصناعة الفقهية.

1- لم يتناول هذا البحث الضوابط الشرعية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي؛ لأن ما كتب في هذا المجال يكفي ويغني، ومن ذلك بحوث المجمع الفقهي الإسلامي المقدمة في دورته السادسة والعشرين بعنوان: الذكاء الاصطناعي؛ أحكامه وضوابطه وأخلاقياته. والتي عقدت بمدينة الدوحة سنة **1446**هـ (**2025**م)، وهو كتاب من جزئين.

المطلب الأول: أثر الذكاء الاصطناعي في جمع المادة الفقهية وتنظيمها

تمثل عملية جمع المادة الفقهية وتصنيفها وترتيبها مدخلا أساسا في الصناعة الفقهية، إذ يعد استيفاء المادة العلمية واستقراء نصوصها من مصادرها مقدمة ضرورية لصحة أي عملية اجتهادية، وقد شكلت هذه المرحلة عبر التاريخ الفقهي جهدا كبيرا بذله الفقهاء، تمثل في حفظ المتون، وتحرير المسائل، وتصنيف الفهارس والموسوعات الفقهية، وتقييد الأجوبة والنوازل.

ومع تطور الأدوات التقنية، وظهور الذكاء الاصطناعي بما يتيحه من قدرات تحليلية وتفاعلية، فقد عرف هذا المجال تحولات نوعية، جعلت من جمع المادة الفقهية وتنظيمها أكثر دقة وسرعة، وأقرب إلىٰ الشمول، وأمكن من ربط بين المترادفات، والمتشابهات، وحتىٰ المتناقضات، بما يخدم حاجة العالم أو الباحث عند معالجة مسألة معقدة تتطلب تحليلا فعالا للمعلومات، فهو يحسن جمع البيانات بدقة، ويراعي في معالجته جوانب متعددة يصعب علىٰ العقل البشري المحدود استيعابها دفعة واحدة، كالتعامل مع ملايين من البيانات الضخمة، وإنجاز ذلك بسرعة فائقة، لينتج معطيات معرفية غنية تعين علماء الشريعة علىٰ الوصول إلىٰ رؤىٰ ما كان للبشر بلوغها بمفردهم[1].

والذكاء الاصطناعي في هذا المجال يعتمد علىٰ تقنيات متقدمة في معالجة اللغات الطبيعية[2]، ويعد البحث الدلالي من أبرز هذه التقنيات، وهو ما جعله أداة مركزية في التعامل مع النصوص الشرعية، لما له من دور في خدمة العمل العلمي في العلوم الإسلامية، حيث يسهم في تسهيل الوصول إلىٰ النصوص الشرعية وتحليلها، من خلال الربط بين المصطلحات واستخراج المعاني الدقيقة، وقد أدىٰ ذلك إلىٰ تسريع جمع المادة العلمية من الكتب الرقمية، وتقليل الجهد المبذول في البحث التقليدي[3].

1- انظر القاسمي، مولاي عبد الله. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية امكانيات وتحديات، مركز معالم للدراسات والبحوث والتكوينات، 1446هـ-2024م. ص 66.

2- انظر المصدر نفسه ص 22-23. وزين، عبد الهادي. الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات، المكتبة الأكاديمية، 2000م. ص 30-31.

3- وأبسط مثال علىٰ ذلك: المكتبة الشاملة، التي يمكن إدخال أي موضوع والبحث فيه، مع توفر خصائص متعددة كالبحث في الأقسام، أو في القرون، أو في مؤلفات مؤلف معين.

فمثلا، أدخلتُ موضوع "حكم البيع مع الشرط" دون تقييد، فكانت النتائج 1,861,307 نتيجة. ولما قيدتُ البحث بالمذهب المالكي، بلغت النتائج 73,877 نتيجة.

يتبين من خلال ما سبق أن الذكاء الاصطناعي قد غير بعمق طبيعة الاشتغال في مرحلة جمع المادة وتنظيمها، من خلال أدوات تفوق القدرات البشرية في الاستيعاب والاسترجاع والتصنيف، وهو ما يشكل رصيدا جديدا أمام الباحث الفقهي؛ الذي لا بد من استيعاب أدواته ومناهجه، والتعامل معه بمنهجية نقدية تحفظ للمجتهد الفقهي دوره دون التسليم الكلي للآلة.

المطلب الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في بناء النظر الفقهي وصياغة الفتوى

تمثل الفتوىٰ مظهرا من مظاهر الاجتهاد الفقهي التطبيقي، وهي خلاصة شرعية عملية مركبة، تبدأ من فهم النص وإدراك الواقع، وتنتهي بإصدار حكم شرعي منضبط بأصول الشريعة ومقاصدها، وتقوم هذه العملية علىٰ ما يعرف بمراحل النظر الفقهي، التي تشمل: تصوير النازلة، وتكييفها، واستدعاء الأدلة، والترجيح بين الأقوال، وتنزيل الحكم علىٰ الواقعة، ثم تأتي الصياغة لتعبر عن الحكم بأسلوب شرعي واضح، يراعي حال المستفتي وسياق المسألة.

وهذه المراحل؛ تمثل العمود الفقري في الصناعة الفقهية، إذ تنتقل فيها المادة الفقهية من الجمع والتجميع إلىٰ التفعيل والإنتاج، وقد بدأ الذكاء الاصطناعي يتدخل - لا في مقام الإفتاء- وإنما في مقام مساندة الفقيه في هذه المراحل، عبر أدوات تنظيمية وتحليلية ولغوية، تعين علىٰ ترتيب المعلومات وتمييز الأحكام، واقتراح الصياغات المناسبة.

وفي هذا المطلب، سأسلط الضوء علىٰ أثر الذكاء الاصطناعي في مرحلتين أساسيتين:

- مرحلة النظر الفقهي التي تسبق إصدار الحكم.
- مرحلة صياغة الفتوىٰ التي تقدم الحكم في الصورة الملائمة.

الفرع الأول: أثر الذكاء الاصطناعي في مراحل النظر الفقهي

إن النظر الفقهي باعتباره عملية مركبة تمر عبر أربع مراحل منهجية، وهي: التصوير، والتوصيف، والتدليل، والتنزيل، فإن لكل مرحلة منها؛ أدواتها المعرفية وضوابطها المنهجية.

وهذا الجمع واستحضار المادة العلمية في ثوان معدودة؛ أمر لا يمكن للباحث أو الفقيه بلوغه بجهده الفردي..

وقد بات الذكاء الاصطناعي في صورته التحليلية التوليدية الحديثة، يتداخل مع هذه المراحل بوصفه أداة مساندة للفقيه، تعينه على التنظيم والتحليل والاستدعاء والتقويم، وفيما يلي عرض لأثره في كل مرحلة:

أولا: مرحلة تصوير النازلة

التصوير مأخوذ من الصورة، وصورة الشيء ما يمتاز به[1]، وتصوير النازلة: هو التحقق بتشخيص واقعها كما هو، وذلك بعد تصور حقيقتها في ذهن الباحث دون لبس بما يشتبه بها[2].

وتعتبر مرحلة التصوير في غاية الأهمية، إذ يرتبط فقه النص بفقه التصوير الوقعي ارتباط المناط بالحكم، والعلة بالمعلول، وكل خطإ في التصوير يعقبه خطأ في التوصيف والتنزيل، والباحث في هذه المرحلة يتجه إلى التعرف على

حقيقة النازلة، والإحاطة بماهيتها، وإدراكها على ما هي عليه، وتحديد أوصافها، وحصر صورها، ولذلك قيل: الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

ومن هنا يتجلى أثر الذكاء الاصطناعي، ولا سيما النظم الخبيرة[3]، في مرحلة تصوير النازلة ضمن مسار النظر الفقهي، إذ تحتوي هذه النظم على الحقائق والمعلومات

1- نكري، القاضي عبد النبي، دستور العلماء، ج 2 ص 182

2- انظر الشمراني، صالح. "مراحل النظر في النازلة الفقهية" مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود سنة 2010م ص 376-377، والظفيري مخلد "أثر خطوات الاجتهاد في نازلة ليس فيها نص على نتائجها" مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، العدد السادس، الإصدار الثاني، الجزء الثاني 2021. ص 570.

3- النظام الخبير: هو عبارة عن نظام لاكتساب خبرة الإنسان للقيام ببعض المهام المتكررة ومعالجة البيانات المدخلة إليها، وهو يعتمد على المنطق وبعض من القواعد والثوابت والآراء، وتعتمد هذه النظم على ثلاث مكونات أساسية:

قاعدة المعرفة التي تتصل بخبرة معينة وفي مجال معين.

محرك الاستدلال: وهو عبارة عن نظام يقوم بمعالجة المعرفة واستنتاج من المعلومات الموجودة في قاعدة المعرفة عن طريق الاستدلال.

واجهة المستخدم لتسهل استخدام النظام للمستخدم العادي.

انظر اليلو، محمد. "توظيف الذكاء الاصطناعي في الفتوى: التجارب والمحاذير" (بحث ضمن بحوث الملتقى الدولي الأول: الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية) ص 102، ونواف، محمد. توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة السنة النبوية. بتاريخ: 20 يونيو 2020 موقع نمذجيات: https://www.nmthgiat.com، تاريخ الوصول: 10/08/2025، على الساعة: 57 :14.

الموثوقة والمرتبطة بمجال محدد، مقرونة بقواعد وخبرات إجرائية تمكن من توظيف تلك المعارف على نحو منهجي، وتمثل هذه النظم آلية تقنية لنقل خبرة المتخصص البشري إلى منظومة حاسوبية، ثم إتاحتها لغير المتخصصين بصورة منظمة ودقيقة[1].

فالنظم الخبيرة تقدم خدمة للفقيه في بناء أحكامه، فيستغني بذلك عن الرجوع إلى الخبراء في مجال معين، بل يرجع إلى هذه النظم، فإن كانت النازلة من النوازل الطبية، رجع إلى نظام خبير في الطب، وإذا كانت النازلة من النوازل المالية رجع إلى خبير في المعاملات المالية، وهكذا..؛ وبذلك يتحقق قدر من التصوير الدقيق، الذي يعد ركيزة أساسية في صناعة الحكم الشرعي، وهنا يظهر كيف يمكن الذكاء الاصطناعي الفقيه من بناء تصور واقعي مؤسس على معطيات دقيقة، متجددة، وموثقة.

ثانيا: التوصيف الفقهي للنازلة

ومعناه: إحالة النظر في الأوصاف الفقهية المناسبة للنازلة المبحوثة، وإلحاق صورتها بما يماثلها من مسائل الفقه المسماة، كأن نصف النازلة على أنها بيع، أو إجارة، أو رهن وهكذا..

والتوصيف الفقهي مرادف للتكييف الفقهي الذي يذكره الفقهاء في كتبهم، وهو يحتاج إلى ملكة علمية خاصة، وإلا فإنه لا يصعب على المتفقه المتوسط أن يحفظ نصوص الأدلة ويجرد الفروع الفقهية، ويشرف على مواطن الخلاف العالي؛ لكن توصيف النوازل يحتاج فوق ذلك إلى النفس، كحاجة الطبيب إلى مهارة التشخيص.

ففي مرحلة التوصيف يفتش الفقيه عن الصيغة الفقهية المناسبة للواقعة، بحسب الأحوال الممكنة، فإما أن يجد له وصفا مسمى في الفقه المدون، فيكون عمله تخريجا، وإلا أسبغ عليه وصفا مناسبا، وهو ما يسمى في بعض البحوث المعاصرة تكييفا[2].

وعليه؛ فإن محل التوصيف يأتي بعد استكمال التصوير، كما يهدف إلى إدراج النازلة في إطاره الفقهي المناسب، عبر تصنيفه ضمن الأبواب الفقهية، وربطه بالنظائر، ومعرفة علله، وتحديد الحكم الكلي الذي ينتمي إليه، وهذه المرحلة تتطلب جهدا تأصيليا فقهيا دقيقا، يمكن أن يدعم بشكل كبير بقدرات الذكاء الاصطناعي.

1- انظر زين، عبد الهادي. الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات. ص 40، والجلعود، أروى. أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء. ص 47-48.

2- انظر الظفيري، مخلد. " أثر خطوات الاجتهاد في نازلة ليس فيها نص على نتائجها"، ص 573-574

ومن هنا يبرز دور خوارزميات التعلم الآلي وأنظمة التصـــنيف التلقائي[1] المربوطة ببيئات معرفية ضــخمة قادرة على تحليل الواقعة المدخلة، واســتخراج خصــائصــها الأساسية، ثم اقتراح التوصيف الفقهي الأقرب إليها بناء على ما تمت برمجته من صيغ مشابهة في التراث الفقهي أو الفتاوى المعاصرة.

ويســهم الذكاء الاصــطناعي – عند توظيفه توظيفا مدروســا – في تحديد المجال الفقهي الذي تنتمي إليه الواقعة (عبادات، معاملات مالية، أحوال شخصية، حدود...)، بل وقد يقترح أكثر من توصـــيف محتمل إذا كانت الواقعة متداخلة أو مركبة، مما ينبه المجتهد إلى زوايا قد لا يلتفت إليها ابتداء، كما تتيح بعض النماذج الحديثة تحليل المعطيات اللغوية والسـياقية الواردة في السـؤال، وتربطها بمفاهيم فقهية كبرى (كالربا، والجهالة، والضرر، والاستطاعة...)، ثم تضع أمام المفتي احتمالات التكييف الممكنة، مرتبة بحسب درجة الشبه أو التطابق مع المسائل المعروفة.

ومما يقوي أثر الذكاء الاصــطناعي في هذه المرحلة أيضــا؛ قدرته على اســتدعاء النوازل المشـــابهة التي ســـبق توصـــيفها فقهيا، من فتاوى المجامع الفقهية أو الكتب المعاصـرة، مما يعين المجتهد على المقارنة وإعادة التقدير، خاصـة في النوازل الحديثة ذات الطبيعة التقنية أو الاقتصـــادية[2]، حيث يتداخل فيها الجديد بالقديم، وتتعدد وجوه النظر فيها، لكنه مع ذلك لا يغني عن النظر المقاصـــدي والتقدير البشـــري، ولا عن

1- التعلم الآلي: هو تمكين الحاسوب من حل المشكلات ذاتيا من خلال الخبرات السابقة، أو تحليل الأمثلة والملاحظات، دون الاعتماد على الحفظ المباشـــر أو التعليمات المحددة من المبرمج، ويقوم البرنامج باستخلاص الأنماط والسمات من البيانات واستخدامها لمعالجة مواقف جديدة، مثل؛ التعرف على الوجوه، كما ينقسم التعلم الآلي إلى:

التعلم تحت الإشراف: تدريب الآلة على بيانات مصنفة يدويا، ويشمل:

خوارزميات التصنيف: تحديد الفئة مثل؛ الألوان أو أنواع الحيوانات.

خوارزميات التوقع: تقدير قيم رقمية مثل؛ درجات الحرارة.

التعلم بدون إشـــراف: تجميع البيانات المتشـــابهة في مجموعات وتصـــنيف العينات بناء على قربها من هذه المجموعات.

انظر الجلعود، أروى. أحكام تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي في القضـــاء، ص **57**. القنيعير، فرس. تعلم الآلة مقدمة ســـريعة، بتاريخ: **1** أكتوبر **2017**، موقع نمذجيات: https: //www.nmthgiat.com/، تاريخ الوصول: **09/08/2025**، على الساعة **33 :20**.

2- انظر القاسمي، مولاي عبد الله. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية، ص **68**.

الملكة الاجتهادية، وإنما هو أداة مساعدة تسرع الوصول، وتعزز الدقة، وترشّد الاختيار، بشرط التقيد بالضوابط الشرعية والمعرفية في استعماله.

ثالثا: مرحلة التدليل الفقهي

ويقصد بالتدليل الفقهي: مرحلة الاستدلال على الحكم، ويشمل استحضار الأدلة والشواهد على التوصيف الفقهي للنازلة، ويلتحق بذلك استدعاء النقول الفقهية من الأصول والقواعد وأقوال الأئمة، يقول القرطبي نقلا عن ابن العربي: " الذي ينبغي للعالم أن يشتغل به هو بسط الأدلة، وإيضاح سبل النظر، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة المعينة على الاستمداد، فإذا عرضت نازلة أتيت من بابها، ونشدت في مظانها، والله يفتح في صوابها"[1].

وعليه؛ فإن مرحلة التدليل الفقهي هي لب العملية الاجتهادية، إذ هي التي يستنطق فيها الدليل الشرعي ويستثمر في إقامة الحجة على الحكم، سواء تعلق ذلك بالنصوص من الكتاب والسنة، أو بأقوال المجتهدين، أو بالقواعد الكلية، أو بالعلل والمقاصد، وهي المرحلة التي تظهر فيها ملكة الاستنباط، وقوة التمكن من الأدلة، وعمق الفهم لأوجه الاستدلال، وهنا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي دورا فعّالا في دعم هذه المرحلة من جهات متعددة، دون أن يمارس الاجتهاد بنفسه، بل بوصفه أداة مساعدة تيسر للفقيه الوصول إلى المادة العلمية وتحليلها وتنظيمها.

فمن خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي القائمة على المعالجة الدلالية للنصوص وربط المفاهيم[2]، يستطيع النظام الذكي أن يستخرج النصوص الشرعية المرتبطة بالنازلة المعروضة، فيعرض الآيات أو الأحاديث ذات العلاقة، مع تصنيفها بحسب دلالتها الظاهرة أو المحتملة، كما يمكنه أن يقدم أقوال العلماء والمذاهب الفقهية من مصادر مختلفة، ويبين مأخذ كل قول، والمسالك الأصولية التي اعتمدها، ويقارن بينها، بل ويبرز مواضع الاتفاق والاختلاف، والعلل المشتركة والمتفرقة، ويضاف إلى ذلك

1- القرطبي، محمد. الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، 1384ه-1964م. ج 6 ص 333.

2- المعالجة الدلالية للنصوص: هي أحد فروع معالجة اللغة الطبيعية التي تهتم بفهم المعنى الكامن وراء النصوص، وليس فقط تحليل البنية أو الكلمات المفردة، بل تركز على تفسير المحتوى من خلال تحديد العلاقات بين الكلمات والجمل، واستخراج الكيانات (مثل أسماء الأشخاص أو الأماكن)، وربط النص بالسياق المعرفي لفهم المعنى الحقيقي، حتى وإن اختلفت الصياغة أو ظهرت مترادفات.

انظر القاسمي، مولاي عبد الله. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية ص 22-23، وص 29-31.

قدرته علىٰ تتبع المفاهيم المقاصـدية المرتبطة بالنازلة، مثل: الضـرر والحرج والحاجة والاستصلاح، مما يعين الفقيه علىٰ النظر الكلي وربط الحكم الجزئي بمآله العام.

وعلاوة علىٰ ذلك، يسـتطيع الذكاء الاصـطناعي أن يبرز القواعد الفقهية التي تنطبق علىٰ المسـألة، ويحدد مجال عملها، وحدود تطبيقها، ومدىٰ اتفاقها مع المعايير التي اعتمدها الفقهاء في فتاويهم، كما أن بعض النماذج الذكية تمكن من اقتراح مسـالك استدلالية بناء علىٰ تحليل تراثي موسع، فتقدم للفقيه أمثلة من فقهاء سابقين استدلوا في نوازل مشابهة بطرق معينة، مما يفتح أمامه أفق المقارنة والاستفادة المنهجية[1].

ورغم كل هذه الإسـهامات؛ فإن ما ينتجه الذكاء الاصـطناعي يظل محتاجا إلىٰ التمحيص والنقد، إذ قد يقع في الاستدلال الضعيف، أو يسوي بين ما ليس في مرتبته، أو يغفل عن القرائن التي لا تفهم إلا بملكة فقهية راسـخة، ولذلك فإن دوره في هذه المرحلة؛ هو دور المساعد الذكي لا المجتهد المستقل، يوفر الوقت والجهد، ويعرض المادة منسقة، دون أن يستقل بالحكم أو يترجح لديه ما لا دليل علىٰ ترجيحه.

رابعا: مرحلة التنزيل

يقصـد بمرحلة التنزيل تطبيق الحكم المسـتنبط من الأدلة علىٰ الواقعة الجزئية أو علىٰ حال المستفتي، أو كما يعبر عنه الأصوليون "بتحقيق المناط"، وقد عرفه الشاطبي بقوله: "أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي، لكن يبقىٰ النظر في تعيين محله"[2]، ولهذا فإن مرحلة التنزيل تعتبر من أدق مراحل النظر الاجتهادي وأصعبها.

إلا أنه يمكن للذكاء الاصـطناعي أن يسـهم إسـهاما فعالا في تحليل الواقع وتنظيم معطياته، عبر ما توفره تقنياته من أدوات متقدمة في معالجة البيانات، وربط المعلومات، والتعرف علىٰ الأنماط، والتنبؤ بالمآلات[3]، مما يعين الفقيه علىٰ إدراك ما قد يخفىٰ من أثر تأثر السـياق علىٰ الحكم، أو ما يسـتوجب التنبيه إليه من ضـوابط وقيود قد لا تظهر ابتداء، فقد ينبه النظام – مثلا – إلىٰ تأثير القوانين المحلية علىٰ تنفيذ الحكم، أو إلىٰ عرف سائد يخالف المقتضىٰ الشرعي، أو إلىٰ احتمال تضرر طرف ما من تنزيل الحكم علىٰ وجهه الأصلي، فيلقي الضوء علىٰ تلك المعطيات لتكون محل نظر وتقويم.

1- انظر العنزي، منال. "توظيف أدوات الذكاء الاصـطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية واشـكالاته"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد خاص، **2014**م. ص **209**.

2- الشاطبي، إبراهيم. الموافقات. دار ابن عفان، **1417**ه-**1997**م) ج **5** ص **12**.

3- انظر القاسمي، مولاي عبد الله. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية ص **37**.

ومع ذلك، يبقىٰ الحكم بالتنزيل في حقيقته اجتهادا إنسانيا، لا يستغنىٰ فيه عن البصيرة الفقهية، ولا عن فقه النفس والناس، ولا عن الموازنة بين المصالح والمفاسد، ولا يجوز فيه الاتكال علىٰ اقتراحات الذكاء الاصطناعي مجردة عن الرقابة العلمية، ولذا؛ فإن أثر هذا الأخير في هذه المرحلة، هو في تحليل الواقع وتكثيف المعطيات وتنظيم السياق، دون أن يكون له سلطان علىٰ الحكم ذاته أو مسؤوليته الشرعية.

الفرع الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى

تمثل صياغة الفتوىٰ آخر مراحل الصناعة الفقهية، وهي المرحلة التي تحول فيها نتائج النظر الفقهي إلىٰ بيان واضح يقدم للمستفتي أو للجهة الطالبة للفتوىٰ، وهذه المرحلة تتطلب جملة من المهارات، منها: القدرة علىٰ التعبير الشرعي السليم، ومراعاة حال المستفتي، وضبط اللغة بما يتناسب مع طبيعة الواقعة، فضلا عن الدقة في عرض الحكم وعلته، وتحاشي الإيهام أو الالتباس، والصياغة ليست مجرد عمل لغوي، بل هي جزء من البيان الشرعي الذي تتحقق به مسؤولية الفتوىٰ أمام الله، ولذلك اهتم بها العلماء قديما وحديثا، واعتبروا أن ضعفها قد يفضي إلىٰ سوء الفهم أو فساد في التطبيق.

وفي هذا السياق؛ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يضطلع بدور متميز في مساندة المفتي في تحرير الجواب وتجويد صيغته، من خلال ما توفره برمجياته التوليدية من أدوات لغوية وتحليلية دقيقة، فبإمكانه اقتراح عدة صيغ للجواب، تتفاوت في درجة التوسع أو التبسيط، بحسب الجهة المستفتية، أو بحسب الحاجة إلىٰ البيان، كما يمكنه تحليل نص الفتوىٰ قبل إخراجها، للتأكد من خلوها من التناقضات أو العبارات المحتملة للإشكال، وتنبيه الفقيه إلىٰ مواضع الغموض، أو الفروق الدقيقة التي ينبغي تحريرها.

كما يتيح الذكاء الاصطناعي كذلك؛ إمكانية تلخيص الفتوىٰ بأسلوب موجز يسهل تداوله، مع الإشارة إلىٰ أدلتها عند الحاجة، مما يعين علىٰ نشر الفتوىٰ وتيسير تداولها بين غير المتخصصين دون تفريط في الدقة، كما يمكنه المساعدة أيضا في ترجمة الفتوىٰ إلىٰ لغات متعددة، مع مراعاة الحفاظ علىٰ المصطلحات الشرعية بدقة، وهي ميزة باتت مهمة في المجامع الفقهية والمؤسسات الإفتائية العالمية، بل يمكن لبعض

المنصات الذكية أن تقترح إدراج مقدمات أو خواتيم مناسبة للفتوىٰ، تشتمل علىٰ نصح أو توجيه شرعي، كما هو مألوف في خطابات الفتوىٰ التقليدية[1].

وعلىٰ الرغم من هذه الفوائد، ينبغي أن يستخدم الذكاء الاصطناعي في هذا المجال ضمن ضوابط دقيقة، تبقي للمفتي السلطة الكاملة علىٰ محتوىٰ الجواب، وتحافظ علىٰ البعد الشرعي في الصياغة، دون استبداله بصيغة آلية قد تخل بالمقصد أو تفرط في المقام، فالمسؤولية في الفتوىٰ لا تقع علىٰ عاتق الأداة، بل علىٰ صاحب العلم والنظر، والمقصود من الذكاء الاصطناعي هنا؛ هو تحسين الوسيلة لا إنابة الآلة.

وبهذا يتبين أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في رفع جودة الصياغة الفقهية، وتعزيز وضوح الفتوىٰ، وتكييفها للسياقات المختلفة، دون أن يخل بمرجعيتها أو يفقدها طابعها الشرعي.

المطلب الثالث: حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء

بعد أن تبين في المطلب الثاني أن مراحل النظر الفقهي الأربع إضافة إلىٰ صياغة الفتوىٰ، لا تنفك عن إشراف الباحث المؤهل، فإن النظر في حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوىٰ[2] يقتضي؛

1- انظر القاسمي، مولاي عبد الله. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية ص **68**، والجلعود، أروىٰ. أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء ص **4**٥، وزين، عبد الهادي. الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات ص **32**

2- تناول هذا الموضوع المتعلق بالاستفتاء عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي عدد من الباحثين منهم: المحيميد، عمر. في بحثه الموسوم بـــ "الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوىٰ". جامعة الإمام محمد بن سعود، الجمعية الفقهية السعودية، العدد **57**، **2022**م، ص **987** وما بعدها، حيث أجرىٰ استكتابا لعدد من طلبة العلم المتخصصين في العلوم الشرعية، فخلص إلىٰ الآتي:

القول الأول: التفصيل؛ فإن كان احتمال الغلط قائما فيمنع، وإلا فيجوز، مع تفاوت الحكم بين الفتاوىٰ والأبواب الفقهية.

القول الثاني: التفريق بين طالب العلم الشرعي وأهل الاختصاص من جهة، والعامة من جهة أخرىٰ، فيجوز للأول ويمنع عن الثاني.

القول الثالث: التفريق بين الذكاء الاصطناعي البدائي والمتقدم، فيجوز في الأول ويمنع في الثاني.

القول الرابع: المنع مطلقا.

القول الخامس: الجواز مطلقا مع الضوابط.

ومن الباحثين أيضا؛ مطلق جاسر في بحثه "الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء". عدد خاص، **2024**م، ص **248-249**، حيث فرق في حكم استخدام الذكاء الاصطناعي بين

أولا: تحرير محل النزاع، إذ يجب التمييز بين الاعتماد الكلي على هذه التقنية في إصدار الحكم الشرعي مباشرة دون مراجعة بشرية، وبين الاستعانة بها كأداة مساعدة في جمع النصوص وتصنيف الأقوال وترتيب الأدلة مع بقاء الحكم الفقهي للمجتهد[1]، والحقيقة أن النزاع الشرعي ينحصر في الصورة الأولى، أما الثانية فتدخل في الوسائل المعينة التي الأصل فيها الإباحة ما لم تفض إلى محظور.

ثانيا: التأصيل الفقهي، فالفتوى في أصلها خطاب شرعي صادر عن المجتهد بلغ رتبة النظر في الأدلة واستنباط الأحكام، مع مراعاة المقاصد الشرعية وفقه الواقع، وهذه الشروط لا يمكن أن تتحقق في الآلة، إذ تفتقر إلى الإدراك المقاصدي والملكة الفقهية، فضلا عن عدم توافر صفات الورع والأمانة التي اشترطها العلماء.

كما أن الاعتماد الكلي عليها يفتح باب المفسدة من جهة إمكان الخطأ في المخرجات أو الإخلال بالضوابط الشرعية، أو التشويش على العامة، وهو ما يسد بقاعدة "سد الذرائع".

وعليه؛ فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى جائز إذا كان تابعا لعمل المفتي وتحت إشرافه الكامل، وممنوع إذا استخدم استقلالا في إصدار الأحكام الشرعية دون مراجعة بشرية مؤهلة.

ومن خلال ما سبق؛ يتبين أن الذكاء الاصطناعي في ذاته ليس محل المنع الشرعي، وإنما المنع يتوجه إلى كيفية استخدامه ومجال تدخله، وأن الإشراف البشري المؤهل؛ هو الضمانة الأساسية لصحة الفتوى وسلامة المنهج، وبذلك يظل الذكاء الاصطناعي في الفتوى تابعا لا متبوعا، ومساعدا لا مستقلا.

المطلب الرابع: أثر الذكاء الاصطناعي في معرفة أسباب الخلاف

بعد بيان الحكم الشرعي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى، يحسن الانتقال إلى أثر هذه التقنيات في جانب مهم من الصناعة الفقهية، وهو الكشف عن أسباب الخلاف الفقهي بين العلماء.

نوعين من الفتوى: فتوى لا تتعلق بظروف شخص بعينه، ولا تخضع لموازنة بين المصالح والمفاسد وهي جائزة، وفتوى مرتبطة بالأعراف أو محاطة بقرائن وأحوال تغير الحكم، وهي غير جائزة.

والراجح – والله أعلم – أن تقنيات الذكاء الاصطناعي في ذاتها ليست محل المنع أو الإباحة، إذ هي من جملة الوسائل، وإنما مدار الحكم على كيفية استخدامها، فإن كانت تحت إشراف بشري مؤهل جازت، وإلا منعت.

1- هذا ما تمت الإشارة إليه في المطلب الأول والثاني.

فالذكاء الاصطناعي بما يتمتع به من قدرات تحليلية واستيعابية، يستطيع تتبع مسار الأقوال الفقهية في المسألة الواحدة، وربط كل قول بأصوله وقواعده ومصادره في كتب التراث والفتاوىٰ المعاصرة، كما يمكنه تحليل العوامل المؤثرة في نشوء الخلاف، مثل الاختلاف في فهم النصوص الشرعية، أو تباين مناهج الاستدلال، أو اعتماد أدلة متعارضة في ظاهرها، أو اختلاف تقدير المصالح والمفاسد.

وبذلك يوفر الذكاء الاصطناعي صورة متكاملة للمسألة المختلف فيها، مع بيان خلفياتها العلمية، مما يساعد الباحث أو المستفتي علىٰ فهم السياقات التي أدت إلىٰ تعدد الأقوال.

وهذا مثال تطبيقي علىٰ تحرير سبب الخلاف؛ حيث سألت (Ghatgpt) عن سبب اختلاف الفقهاء في حكم البسملة في الصلاة فكان الجواب:

الخلاف في حكم البسملة (قول "بسم الله الرحمن الرحيم") في الصلاة؛ راجع إلىٰ اختلاف العلماء في كونها آية من الفاتحة أم لا، وهذا أثّر علىٰ حكم قراءتها في الصلاة، وأسباب الخلاف باختصار:

1- **الخلاف في إثباتها آية من الفاتحة**

الشافعية: يرون أن البسملة آية من الفاتحة ومن كل سورة (عدا سورة التوبة)، لذلك تجب قراءتها في الصلاة الجهرية والسرية، والجهر بها في الجهرية.

الحنابلة: يرون أنها آية من الفاتحة، لكن لا يجهرون بها في الصلاة الجهرية، بل يقرؤونها سرا.

المالكية والحنفية: يرون أنها ليست آية من الفاتحة (بل آية فاصلة بين السور)، ولذلك المالكية غالبا لا يقرؤونها في الفاتحة في الفرض، والحنفية يقرؤونها سرا في بداية الفاتحة.

2- **اختلاف الأحاديث والآثار في النقل**:

وردت أحاديث أن النبي ﷺ جهر بها، وأحاديث أخرىٰ أنه لم يجهر.

الصحابة اختلفوا في نقل فعل النبي ﷺ، فكان هذا أحد أسباب الاختلاف الفقهي.

وعند المقارنة بين نتائج (Ghatgpt) مع نصوص الفقهاء المتقدمين: نجد أن ابن رشد ذكر: "وسبب الخلاف في هذا آيل إلىٰ شيئين: أحدهما: اختلاف الآثار في هذا الباب. والثاني: اختلافهم: هل بسم الله الرحمن الرحيم آية من فاتحة الكتاب أم لا؟"[1]

1- ابن رشد أبو الوليد محمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. دار الحديث، **1425**ه-**2004**م. ج **1** ص **131**.

ويظهر مما سبق؛ أن هناك توافقا نسبيا بين جواب (Ghatgpt) وما ذكره ابن رشد، بل وقدرته على محاكاة ابن رشد في عرض أسباب الخلاف.

بعد استعراض مجالات تأثير الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية، يتضح أنّ هذه التقنية لم تعد مجرد أداة مساعدة، بل غدت عنصرا مؤثرا في بنية العمل الفقهي وآلياته، فقد أسهمت في جمع المادة الفقهية وتصنيفها على نحو يختصر الجهد والوقت، ويدعم دقة البحث والاستنباط، كما كان لها حضور فاعل في مراحل بناء النظر الفقهي وصياغة الفتوى، من خلال تحسين التصوير، وضبط التوصيف، وترشيد التدليل، وتيسير التنزيل، وقد تبين أن الإفتاء عبر هذه التقنيات وإن أمكن أن يحقق نفعا معتبرا، فإنه يظل مقيدا بضوابط الشرع وتحت الإشراف البشري المؤهل.

كما أظهر الذكاء الاصطناعي قدرة على تحليل أسباب الخلاف الفقهي، وربط مساراته التاريخية والاجتهادية، مما يسهم في تعميق الفهم وتقريب المذاهب والآراء، ومن ثم؛ فإن استثمار الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية، ضمن أطر منضبطة شرعا وأخلاقا، يعد مسارا واعدا لتطوير الاجتهاد المعاصر، وتجويد صناعة الفتوى، وإثراء الدراسات الفقهية مستقبلا.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التي تناولت أثر الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية، وما تفرع عنها من مباحث وإشكالات، يمكن القول إن البحث قد حاول الإجابة عن التساؤل المركزي: **ما مدى تأثير الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية، وما حدود هذا التأثير؟**

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها: أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة فاعلة في جمع المادة الفقهية وتنظيمها وتحليلها، وأنه يترك أثرا ملحوظا في مختلف مراحل النظر الفقهي من التصوير والتوصيف والتدليل إلى التنزيل، كما تبين أن هذه القدرات على أهميتها لا تكسب الذكاء الاصطناعي ملكة الفقه التي تظل مرتبطة بالتكوين العلمي والخبرة العملية والتزكية الروحية للفقهاء، ومن ثم فإن الاعتماد الكلي عليه في الإفتاء غير مقبول شرعا، بل لا بد من حضوره تحت إشراف العقل الفقهي البشري، وفي إطار ضوابط منهجية ومقاصدية تضمن أصالة الاجتهاد وسلامة مخرجاته، كما أظهرت الدراسة أن للذكاء الاصطناعي دورا واعدا في رصد أسباب الخلاف الفقهي وتحليل مساراته.

ومن خلال هذه النتائج يتبين أن الذكاء الاصطناعي لا يمثل بديلا عن الفقيه، وإنما هو أداة مساعدة تضيف إلى قدرته في إنجاز البحث الفقهي، وتفتح له آفاقا أوسع في الاستقراء والتحليل والمقارنة، وهذه القيمة المضافة تمثل إسهاما معرفيا جديدا في النقاش العلمي حول العلاقة بين العلوم التقنية والعلوم الشرعية.

وإذا كان البحث قد تناول أثر الذكاء الاصطناعي في الصناعة الفقهية ضمن حدود معينة، فإن آفاق البحث المستقبلية تظل مفتوحة في مجالات أخرى، من قبيل: دراسة تطبيقات محددة للذكاء الاصطناعي في الفتوى والقضاء، ووضع أطر شرعية وأخلاقية لاستخدامه في الحقول الإسلامية، والبحث في أثره على الاجتهاد الجماعي والمؤسسات الفقهية.

كما يوصي البحث بضرورة أن تنخرط المجامع الفقهية وهيئات الإفتاء في وضع مدونات ومعايير تضبط هذا التوظيف، بحيث يتحقق التوازن بين الاستفادة من الإمكانات التقنية والمحافظة على أصالة المنهج الشرعي.

وبذلك تكون هذه الدراسة لبنة في مسار علمي متواصل، يروم استكشاف التفاعل بين الفقه الإسلامي والتقنيات الحديثة، واستثمارها في خدمة مقاصد الشريعة وضبط مسالك الاجتهاد المعاصر.

لائحة المصادر والمراجع

1. ابن رشـــد، أبو الوليد محمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصـــد. دار الحديث، 1425هـ–2004م.

2. ابن منظور، محمد. لســـان العرب. دار الصـــادر، ابن فارس، أحمد. مقاييس اللغة. مكتبة البابي الحلبي، 1392هـ.

3. إلياس، تامه. "الذكاء الاصطناعي من منظور شرعي – دراسة في قضايا الواقع وتحديات المستقبل"، بحث ضمن بحوث الملتقى العلمي الدولي المنعقد بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الوادي – الجزائر 2023م.

4. اليلو، محمد. "توظيف الذكاء الاصـــطناعي في الفتوى: التجارب والمحاذير". بحث ضـــمن بحوث الملتقى الدولي الأول: الذكاء الاصـــطناعي في العلوم الشـــرعية والقانونية، بكلية الشريعة أيت ملول-المغرب 8–9 نونبر 2023.

5. التهانوي، محمد. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. مكتبة لبنان، 1996هـ.

6. الجاسـر، مطلق جاسـر في بحثه "الإفتاء باسـتخدام الذكاء الاصـطناعي: حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء". مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد خاص، أكتوبر 2024م.

7. الجلعود، أروى. أحكام تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي في القضـــاء. الجمعية العلمية القضائية السعودية، 1444هـ.

8. الزبيدي، محمد مرتضـــى. تاج العروس من جواهر القاموس. وزارة الإرشـــاد والأنباء في الكويت، 2001م.

9. زين، عبد الهادي. الذكاء الاصـــطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات. المكتبة الأكاديمية، 2000م.

10. السريري، مولود. الصناعة الفقهية. دار الكتب العلمية، 1440هـ–2019م.

11. الســـيوطي، عبد الرحمن. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرســـوم. مكتبة الآداب، (ط/1)، 2004م.

12. الشاطبي، إبراهيم. الموافقات. دار ابن عفان، 1417هـ–1997م.

13. شبير، محمد. تكوين الملكة الفقهية. دار النفائس، 1428هـ–2008م.

14. الشـــمراني، صـــالح. "مراحل النظر في النازلة الفقهية". مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود. سنة 2010م.

15. الظفيري، مخلد. "أثر خطوات الاجتهاد في نازلة ليس فيها نص على نتائجها" مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، العدد السادس الإصدار الثاني الجزء الثاني 2021.

16. العبادي، عثمان. "الذكاء الاصطناعي والملكة الفقهية: سؤال الإمكان وحدود الاعتبار". بحث ضمن بحوث أعمال المؤتمر الدولي الأول: الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية. بكلية الشريعة آيت ملول-المغرب 8-9 نونبر 2023.

17. العنزي، منال. "توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية واشكالاته"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد خاص، أكتوبر 2024م.

18. القاسمي، مولاي عبد الله. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية امكانيات وتحديات. المركز معالم للدراسات والبحوث والتكوينات، 1446هـ-2024م.

19. القرطبي، محمد. الجامع لأحكام القرآن. دار الكتب المصرية، 1384هـ-1964م.

20. القنيعير، فرس. تعلم الآلة مقدمة سريعة، بتاريخ: 1 أكتوبر 2017، موقع نمذجيات: https: //www.nmthgiat.com/.

21. الكفوي، أيوب. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. مؤسسة الرسالة، د.ت.

22. المجمع الفقهي الإسلامي المقدمة في دورته السادسة والعشرين بعنوان: الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه وأخلاقياته. والتي عُقدت بمدينة الدوحة سنة 1446هـ (2025م).

23. المحيميد، عمر. في بحثه الموسوم بـ "الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى". جامعة الإمام محمد بن سعود – الجمعية الفقهية السعودية، العدد 57، 2022م.

24. نكري، القاضي عبد النبي. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون. دار الكتب العلمية، 1421هـ-2000م.

25. نواف، محمد. توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة السنة النبوية. بتاريخ: 20 يونيو 2020 موقع نمذجيات: https: //www.nmthgiat.com/

الذكاء الاصطناعي وصناعة الفقه من خلال خصوصية الاستحضار فوائد ومحاذير

ذ: موسى اعدي
باحث بسلك الدكتوراه في كلية الشريعة أيت ملول

الملخص

تأتي أهمية الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية عامة، في كونه يتيح إمكانيات هائلة لتحليل البيانات الضخمة واستثمارها بهذه التقنية، بطريقة مستوحاة من الذكاء البشري. وهذا مما يعين على صناعة الفقه من خلال سرعة استحضار جزئيات مسائله، ليتحصل معه النظر الصحيح في الدليل الشرعي، بشكل لا يوقع في بتر الأدلة؛ إذ بهذه الوسيلة يمكن جلب جميع الأدلة التي تتعلق بمقام النظر؛ لأن الاكتفاء بجزء من الدليل يوقع في الخطأ في الاجتهاد، إن لم نقل إن ذلك نوع من اللعب بالدين، أو سبيل لتقييد سلطة النص الشرعي.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إثارة قضية مهمة، وهي دراسة مدى إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في صناعة الفقه الإسلامي في خاصية من خصوصيات هذه الصناعة، وهي استحضار أدلة وأحكام وجزئيات مسائل الفقه بإعمال هذه التقنية، وإسهام ذلك في دقة الاجتهاد الفقهي. ثم أهم المحاذير والمخاوف التي يثيرها هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، صناعة الفقه، خصوصية الاستحضار، الاجتهاد، الاستنباط

مقدمة

تعتبر تقنية الذكاء الاصطناعي من الوسائل الحديثة التي لا يُستغنىٰ عنها في ميدان البحث في العلوم الشرعية عامة، وفي ميدان صناعة الفقه خاصة؛ بحيث تعين علىٰ استحضار الجزئيات المتعددة والكثيرة في المسألة الفقهية الواحدة، وهذا يُسهم في الإحاطة بجزئيات المسائل، فيفيد في ضبط الاجتهاد وانضباطه، وتقليل الأخطاء في اجتهادات الفقهاء.

غير أن هذه الوسيلة، مع ما لها من فوائد جمة، إلا أنها لا يخلو استعمالها من مخاطر ومحاذير، علىٰ الفقيه التنبه لها حتىٰ لا يزيغ عن منهج علماء الشريعة في الاستنباط، وعن مقصد الشارع من تشريع الأحكام؛ إذ الذكاء الاصطناعي في نهاية الأمر لا يعدو أن يكون آلة تفتقد إلىٰ التفكير العميق، المراعي للمآلات والقصود والنيات، فالأعمال في الشريعة مرتبطة بنياتها[1]، والأمور بمقاصدها، ومراعاة المآلات في أفعال المكلفين معتبر مقصود شرعا.

ولبحث هذا الموضوع ارتأيت أن أستهله بمقدمة عامة تكون توطئة للموضوع، ثم مدخل عام في ضبط مفاهيم ومصطلحات عنوان المقال، ومبحثين: الأول، ركزت فيه علىٰ أهمية ووظيفة الذكاء الاصطناعي في صناعة الفقه، والثاني: بينت فيه أهم المحاذير التي يجب التنبه لها عند إعمال هذه الوسيلة في الاجتهاد الفقهي. وخاتمة أدرجت فيها أهم ما خلصت إليه من النتائج والتوصيات.

إشكال البحث

يستشكل هذا البحث مدىٰ أهمية الذكاء الاصطناعي وفائدته في صناعة الفقه، من خلال إعماله في استحضار جزئيات المسائل الفقهية، وتفاصيل النوازل والمستجدة.

كما ينظر في مدىٰ وجود محاذير تنشأ عن استخدامه في هذا الشأن، مما يستوجب التنبه لها عند توظيفه.

1- - إشارة إلىٰ حديث: "إنما الأعمال بالنية وإنما لكل امرئ ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها، أو إلىٰ امرأة ينكحها، فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه"، أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب كيف كان بدء الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ، ح رقم 1. وأخرجه مسلم بلفظ: "إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله، فهجرته إلىٰ الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه" كتاب الجهاد، باب إنما الأعمال بالنية، ح رقم 20.

وبحث هذا الإشـــكال وعرضـــه ينطلق من الإجابة عن أســـئلة متفرعة عنه، وهي كالآتي:

إلىٰ أيّ حد يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في صناعة الفقه، من خلال استحضار جميع جزئيات الفقه في المسألة أو النازلة؟

وهل يمكن الاعتماد علىٰ ما ينتجه الذكاء الاصطناعي من بيانات ومعلومات فقهية، في صناعة الفقه أو الفتوىٰ؟ وهنا يُطرح إشكال الموثوقية.

وما هي أهم المحاذير التي يجب التنبه لها؟ خاصـة وأن الذكاء الاصـطناعي يطرح إشـكال تحيز الخوارزميات ومحدوديتها؟ وقدرته علىٰ فهم السـياق، لكون الآلة مجردة عن التفكير العميق في المســائل والنوازل الفقهيـة؟ وكيف يمكن التحرز من هـذه المحاذير لتجويد مخرجات الذكاء الاصطناعي بما يزيد من فعالية ونجاعة هذه الآلية؟

خطة البحث

سـأتناول هذا البحث في مدخل تمهيدي خاص بضـبط مصـطلحات عنوان البحث، ومبحثين، مفتتحا ذلك بمقدمة تشـمل توطئة للبحث ومفصـحة عن مضـامينه العامة، وخاتمة متضـمنة للخلاصـات المتوصـل إليها من هذا البحث وتوصـيات عامة وخاصـة، علها تكون خطوات عملية قابلة للتنفيذ.

المبحث الأول: وظيفة الذكاء الاصـطناعي في صـناعة الفقه، من خلال خصـوصـية الاستحضار.

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي في خدمة صناعة الفقه (الفوائد)

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وخصوصية الاستحضار: نماذج وفوائد

المبحث الثاني: إعمال الذكاء الاصـطناعي في صـناعة الفقه من خلال خصـوصـية الاستحضار: نماذج ومحاذير

المطلب الأول: نماذج من اسـتخدام تقنية الذكاء الاصـطناعي في صـناعة الفقه من خلال خصوصية الاستحضار

المطلب الثاني: محاذير إعمال تقنية الذكاء الاصـطناعي في صـناعة الفقه من خلال خصوصية الاستحضار

مدخل في ضبط مفاهيم البحث ومصطلحاته

1. الذكاء الاصطناعي

يتكون الذكاء الاصطناعي من كلمتين: الأولى، اصطناعي Artificial، وتشير إلى شيء مصنوع أو غير طبيعي، والثانية، ذكاء Intelligence، ويعني القدرة على الفهم أو التفكير[1].

والذكاء الاصطناعي، مترجم من الإنجليزية (Artificial Intelligence)، والمعروف اختصارا ب (AI)، وهو مجموعة من البرامج يتم تغذيتها بكمية هائلة من البيانات؛ لتحليلها وإنجاز المهام المطلوبة منها بشكل أسرع، وأحيانا أدق، فهو يعتمد على البيانات لاستخلاص الأنماط، واتخاذ القرارات، وذلك بتحليلها ومعالجتها بواسطة خوارزميات ونماذج رياضية، وإحصائية، وتقنيات أخرى، ويتعلق الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تحليل البيانات، فكلما زاد حجم البيانات كانت النماذج أكثر شمولية[2].

وقيل هو طريقة لصنع حاسوب، أو روبوت يتم التحكم فيه بواسطة الكومبيوتر، أو برنامج يفكر بذكاء، بنفس الطريقة التي يفكر بها البشر الأذكياء[3].

من خلال هاذين التعريفين يمكن أن نخلص إلى أن الذكاء الاصطناعي، هو قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة السلوك البشري الذكي، كالتفكير، والتعلم، والاستنتاج، واتخاذ القرار. من خلال تحليل البيانات واستخلاص الأنماط منها، بهدف أداء مهام معقدة، عادةً ما تتطلب عقلًا بشريا، يمتاز بقدرات ومهارات عالية في التجميع والتخزين والتركيب، ثم التفكيك والتحليل.

2. صناعة الفقه

هي ملكة علمية تقوم بالشخص يقتدر بها على التصرف المضبوط المسدد بالقواعد والضوابط العلمية التي أوجب الشارع ثم العقل وواقع أمر الشيء المنظور فيه اعتبارها والعمل بموجبها[4].

1- - الذكاء الاصطناعي، ثورة في تقنيات العصر، لعبد الله موسى وأحمد حبيب بلال، طبعة المجموعة العربية للتدريب والنشر، (ط/1) 2019م، ص 18.

2- - انظر أعمال المؤتمر الدولي الأول حول "الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية" الذي نظمته كلية الشريعة -أيت ملول، جامعة ابن زهر أكادير، يومي 8 – 9 نونبر 2023، ص 25.

3- - الذكاء الاصطناعي، ثورة في تقنيات العصر، ص 20.

4- - انظر الصناعة الفقهية، لمولود السرسري، طبعة دار الكتب العلمية، (ط/1) 2018م، ص 7.

فالفقه صناعة يفترض بصاحبها الإتقان والتخصص، ليكون منتجه محكما ومرغوبا، لأن الصناعة ليست فعلا ساذجا ولا شكلا بسيطا، بل هي من نوع القضايا المركبة التي تقترن بمقدمات كبرى وصغرى للوصول إلى نتيجة وهي الحكم الشرعي[1].

وتتميز الصناعة الفقهية بكونها: **صناعة منهجية**، فهي تصدر عن فهم عميق ودراسة واعية بأصول الاستنباط والاستدلال والتنزيل من أجل الوصول إلى الحكم الشرعي. **صناعة موضوعية**، لكونها مؤسسة على فهم رصين للأدلة الشرعية، وعلى محل تنزيل الأحكام. **صناعة واقعية**، لأنها تتعامل مع واقع الناس، فهي لا تنبني على الافتراضات النظرية بل تهتم بواقع الناس في الحال والمآل. **صناعة تركيبية**، لأنها تجمع بين النص والعقل والواقع، وتجمع بين التوصيف والتدليل والتكييف والتنزيل[2].

فالصناعة الفقهية ملكة تدعو إلى التنبه في مواقع النظر إلى الأوصاف المعتبرة والمناسبة، والمؤثرة، ثم الملغاة، وذلك من خلال استحضار جميع الجزئيات في المسألة الفقهية.

3. خصوصية الاستحضار

وهي قدرة الفقيه المجتهد على استحضار جميع جزئيات المسألة الفقهية موطن النظر، من نصوص شرعية، وأدلة كلية، وأحكام فقهية، عند إرادة إصدار الفتوى أو عند الاستنباط الفقهي، بما يحقق له دقة الاجتهاد.

وتعين هذه الميزة على الوصول إلى الحكم الشرعي الصائب، وتجنب إغفال ما يجب استحضاره في موطن النظر للموضوع المنظور فيه.

والذكاء الاصطناعي يسهم في استحضار الأدلة الشرعية بسرعة وبدقة عالية، مما يعين على عملية الاستنباط ويزيد من كفاءتها، لكن يبقى دور الفقيه في الفهم العميق، والتأمل، والاجتهاد، ضروريًا لضمان صحة الحكم الشرعي.

فاستحضار جميع نصوص وأدلة وجزئيات المسألة الفقهية من أهم خصوصيات صناعة الفقه، وهذا مما يعين عليه الذكاء الاصطناعي، فيبقى بعد ذلك دور الفقيه المجتهد في تحليل هذه الأدلة والجزئيات للوصول إلى حكم شرعي لتلك المسألة.

1- - انظر صناعة الفتوى وفقه الأقليات، لعبد الله بن بية، طبعة مركز الموطأ، (ط/3) 2018، ص 17.

2- - انظر صناعة الفتوى المعاصرة، لقطب سانو، (ط/1) 1424هـ-2013م، ص 24.

المبحث الأول: وظيفة الذكاء الاصطناعي في صناعة الفقه من خلال خصوصية الاستحضار

إذا كانت تقنية الذكاء الاصطناعي قادرة على استحضار أدلة وجزئيات المسائل الفقهية، فهذا مما يعين الفقيه المجتهد على تدقيق أحكامه المستنبطة لتلك المسألة؛ بحيث تساعده هذه الوسيلة على عدم إغفال ما يجب استحضاره في موطن النظر، للمسألة المبحوثة؛ لأن إغفال بعض الأدلة والجزئيات مؤثر في الحكم، مؤدّ إلى الزيغ فيه، مما قد يترتب عليه مخالفة مراد الله -تعالى- من خطابه. إلا أن هذا الموضوع يستشكل أمرا مهما، هو: إلى أي حد يمكن الوثوق فيما تعطيه هذه التقنية من معلومات، خاصة في مسائل الفقه؟

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي في خدمة صناعة الفقه (الفوائد)

يمكن التمييز بين نوعين من أنظمة الذكاء الاصطناعي، الأول: هو المحدود أو الضعيف (Weak AI)، ويعد من الذكاءات البسيطة، هدفه تصميم آلات وبرمجيات ذكية تحاكي العقل البشري في أداء مهمة واحدة من مهامه، وفق برمجيات مسبقة، لا تحيد عنها أبدا؛ لأنها بمثابة ردود أفعال على مواقف معينة تم برمجتها عليها مسبقا.

الثاني: الذكاء الاصطناعي العام أو القوي (Strong AI)، وهذا النوع تم تطويره ليتساوى فكريا ووظيفيا مع فكر الإنسان، هدفه تصميم آلات وبرمجيات لا تحتاج إلى مثل هذه الإرشادات الواضحة والقواعد المفروضة في أدوات الذكاء الاصطناعي المحدود، بل يمكنها العمل بالاستناد إلى رؤى تكتسبها بذاتها من البيانات والخبرات والتجارب، بحيث تكون قادرة على الاستقلال في جمع المعلومات وتحليلها، وتحقيق تراكم خبرات من المواقف التي تكتسبها، يؤهلها لاتخاذ قرارات ذاتية ومستقلة عن الإنسان[1].

فهذا النوع الثاني، من خلال تجربته، يمكن العمل عليه في خدمة الفقه الإسلامي، خاصة في جمع المعلومات عن مسائل الفقه، واستحضارها بالكلية وبدقة، وهذا معين للفقيه في صناعة الفقه، خاصة وأن الفقهاء المتقدمين كان من أسباب اختلافهم عدم وصول دليل (حديث) لفقيه فلم يعمل به، أما والآن قد توفرت هذه الوسائل القادرة على استحضار جميع الأدلة الموجودة في المسألة، وفهرستها، وتنظيمها، واكتشاف الروابط فيما بينها، وبيان درجة قوتها أو ضعفها، فإن ذلك من أعظم النعم التي

1- - انظر تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت، لأحمد سعد علي البرعي، ص 27- 28.

تحصلت للمجتهدين في هذا العصر، والتي تُحصِّل لهم حسن الاستنباط والاستدلال؛ وذلك بتتبع مسارات الاستدلال الفقهي، واستعراض الآراء المتعارضة في المسألة الواحدة، مما يساعد على دقة الاجتهاد وسداده.

إضافة إلى إسهام الذكاء الاصطناعي في تحليل وتصنيف النصوص الفقهية؛ إذ يعين على فهرسة وتصنيف آلاف النصوص والآراء الفقهية، مما يسهل عملية البحث على الفقيه المجتهد.

ويعين الذكاء الاصطناعي أيضا على الجمع بين أقوال المتقدمين وأدلتهم في مسائل الفقه، واجتهادات المتأخرين وأدلتهم في المستجدات المعاصرة، لتتكون لدى الفقيه الصورة الكاملة عن هذه المسائل، مما يساعده على دقة الاجتهاد وسرعته، في زمن تتطور فيه الأحداث بشكل سريع خاصة في ميدان المال والأعمال، وفي المجال الطبي، وغيرها، فيحتاج معها الفقه إلى المواكبة والمسايرة.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وخصوصية الاستحضار: نماذج وفوائد

تعد تقنية الذكاء الاصطناعي من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي يمكن أن يعتمدها الفقهاء في استحضار أدلة ونصوص وأحكام وجزئيات مسائل الفقه، بدقة وسرعة، وهذا يعين الفقيه على حسن الاستنباط وسلامة النظر ودقته.

ومن أمثلة هذا النوع من الذكاء الاصطناعي الذي يخدم صناعة الفقه من جانب خصوصية الاستحضار، برنامج **"غوغل جيمناي" Google Gemini**؛ إذ يقوم بمهمة تحليل مسائل الفقه؛ بحيث يبحث الفقيه المسألة موضع النظر، فيقوم البرنامج بإرسال قاعدة بيانات ضخمة، تضم القرآن الكريم، الأحاديث النبوية، أقوال أئمة وفقهاء المذاهب المعتبرة، وآراء الفقهاء المعاصرين، ثم يقوم هذا النظام باستخراج جميع النصوص المتعلقة بالمسألة باستخدام تقنيات **معالجة اللغة الطبيعية.(NLP)**

وقد جربت في هذا البرنامج بعض المسائل الفقهية التي وقع فيها الخلف قديما وحديثا من ذلك، مسألة "إخراج زكاة الفطر نقدا"، فكان جوابه:

"إخراج زكاة الفطر نقدًا هو موضوع خلاف بين العلماء:

أقوال العلماء

- **الجمهور**: يرى جمهور الفقهاء، ومنهم الإمام الشافعي والإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل، أن الأصل في إخراج زكاة الفطر هو الطعام. ويستندون في ذلك إلى الحديث النبوي الشريف الذي رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "فرض رسول الله

ﷺ زكاة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين.

- **الحنفية**: يرى الإمام أبو حنيفة وعدد من العلماء أن إخراج زكاة الفطر قيمة نقدية (مالًا) جائز، بل هو أفضل في بعض الحالات. وقد أخذ بهذا القول عدد من السلف مثل عمر بن عبد العزيز والحسن البصري.

الحجج والأسانيد

حجج من يقول بالجواز

- مصلحة الفقير: يرى هذا الفريق أن إخراج القيمة النقدية أنفع للفقير في هذا الزمان، فربما لا يحتاج الفقير إلى الطعام، بل يحتاج إلى المال لشراء دواء أو دفع إيجار أو غيره.

- تحقيق مقاصد الزكاة: الغاية من زكاة الفطر هي إغناء الفقير يوم العيد، والقيمة النقدية تحقق هذه الغاية بشكل أفضل في الوقت الحاضر.

- سهولة الدفع: دفع النقود أيسر على المزكي وأسهل في التوزيع.

حجج من يقول بعدم الجواز (الطعام)

- الالتزام بالنص النبوي: يرى هذا الفريق أن النص النبوي واضح وصريح في إخراج الطعام (صاعًا من تمر أو شعير)، ولا يجوز العدول عنه.

- تحقيق شعيرة ظاهرة: إخراج الطعام شعيرة ظاهرة تعبر عن التكافل الاجتماعي، وتذكر المسلمين بوجوب إطعام الفقير.

الخلاصة والترجيح

- إذا كنت تعيش في بلد يتبنى فيه أهل العلم رأي إخراج القيمة النقدية، أو كان ذلك هو المعمول به، فلا حرج عليك في إخراجها نقدًا، فذلك أنفع للفقير وأسهل.

- إذا كنت ترغب في الاحتياط والخروج من الخلاف، فإخراج زكاة الفطر طعامًا هو الأفضل والأكثر أمانًا.

- الرأي الأكثر تداولًا وقبولًا في الوقت الحالي هو جواز إخراج زكاة الفطر نقدًا، نظرًا لما فيه من تحقيق مصلحة الفقير بشكل أكبر، وهذا ما تتبناه كثير من الهيئات والمؤسسات الخيرية في العالم الإسلامي"[1].

1- - تطبيق الذكاء الاصطناعي غوغل جيميناي Google Gemini.

فظهر من إجابته أنه قام بتحليل المعطيات بناء على ما قُدّم له في الموضوع من مصطلحات، فبدأ في البحث في قاعدة بيانات ضخمة تضم القرآن الكريم، الأحاديث النبوية، كتب الفقه للمذاهب الأربعة، وآراء الفقهاء المعاصرين. ثم بدأ بتصنيف الأقوال تبعا للأحكام، وذكر بعد حجج كل فريق، وفي الأخير حاول التوفيق بين هذه الأقوال، ورجح قول من يقول بإخراج زكاة الفطر نقدا للمصلحة، تبعا لكثير من أقوال المؤسسات والمجامع الفقهية.

هذا الأمر يعين الفقيه على حسن الاستحضار للأدلة والأقوال والأحكام والجزئيات، ويختصر عليه الوقت.

ومن فوائد هذه التقنية، تفادي الفقيه وقوع الخطأ في الاجتهاد والاستنباط الذي يحصل بخفاء بعض الأدلة الجزئية[1]. وقد وقع لأسد بن الفرات أن أغفل دليلا معتبرا في مسألة فقيهة فاجتهد فيها بما خالف مراد الشارع؛ حيث سئل عن دخول الجواري مع سيدهن الحمام، فأجاز ذلك بناء على أن له حق الاستمتاع بهن، فكان في الأمر غفلة عن نظر بعضهن إلى عورة بعض، وهو لا يجوز[2].فتحصل من هذا أن إغفال بعض الأدلة الجزئية في المسائل الفقهية قد يفضي إلى الزلل في الحكم المستنبط.

المبحث الثاني: إعمال الذكاء الاصطناعي في صناعة الفقه من خلال خصوصية الاستحضار: نماذج ومحاذير

تحصل من المبحث السابق أهمية استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في صناعة الفقه، من خلال خصوصية الاستحضار، إلا أن الموضوع لا يسلم من محاذير يجب التنبه لها عند إعمال هذه الوسيلة في المسائل الفقهية موطن النظر، بما يجنب الفقيه الوقوع في الخطأ في الاجتهاد. وسأبرز في المطلب الأول نماذج لبرامج تُعمل تقنية الذكاء الاصطناعي في صناعة الفقه، وفي الثاني، سأعرض لمحاذير للتنبه لها عند إعمال هذه الوسيلة في استحضار جزئيات مسائل الفقه وأحكامه.

1- - انظر الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق عبد الله دراز، طبعة دار الكتب العلمية، سنة الطبع **2009**م، كتاب الاجتهاد، ص **821**.

2- - انظر حاشية العلامة المحقق أبي الشتاء بن الحسن الغازي الشهير بالصنهاجي المسماة بمواهب الخلاق على شرح التاودي للامية الزقاق، طبعة الأمنية، سنة **1955**م، ج **1** ص **66**.

المطلب الأول: نماذج من استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في صناعة الفقه من خلال خصوصية الاستحضار

لبيان ما يقال لا بد من التمثيل والتطبيق، وسأقتصر على بعض النماذج لكفايتها في إبراز طريقة عمل هذه التقنية في استحضار الجزئيات والأحكام للمسائل الفقهية موضع البحث والنظر الفقهي. من هذه النماذج:

1. تطبيق زكاتي (Zakaty)[1]، وهو تطبيق خاص بباب الزكاة في الفقه الإسلامي، إلا أنه مقتصر على حساب الزكاة، مع أنه يستحضر الأحكام الفقهية للزكاة عند إرادة الحساب إلا أنه يركز على الجانب التقني، وليس بصناعة الفقه.

ومن مشكلات هذا التطبيق كذلك، أنه يقتصر على مذهب فقهي واحد في مسائل الزكاة، بمعنى أنه لا يتعلق بصناعة الفقه، بل بالإجابة عن استفسارات الناس حول مسائل الزكاة على المذهب الحنبلي.

2. مفتي – آي (Muft AI)، وهو تطبيق فقهي مساعد في الإفتاء، تم تطويره للإجابة عن تساؤلات الناس وفتاويهم، إلا أنه يذكر فقه المسألة التي سئل عنها باختصار، وتغيب عنه التفاصيل، الدقة في الجواب، وليس مختصا في صناعة الفقه.

3. أنصاري. شات (ANSARI.CHAT)، هذا التطبيق طوره أصحابه ليكون بلغة شرعية دقيقة، ويستحضر الأدلة والأحكام والجزئيات المتعلقة بالمسألة موضع النظر، فهو بذلك يعين الفقيه على صناعة الفقه من خلال استحضار هذه الأمور. إلا أنه لا يزال محتاجا إلى مزيد دقة وموثوقية في المعلومات التي يستحضرها. وقد يكون أفضل فيما يستقبل؛ إذا واصل المشرفون عليه تطويره في الجوانب التقنية والموضوعية.

وقد قمت بتجريبه وسألته عن مسألة فقهية خلافية وهي: استخدام البصمة الوراثية في النسب إثباتا أو نفيا، فكان جوابه شاملا؛ حيث عرف القيافة باعتبارها مصطلحا ذا صلة دقيقة بالبصمة الوراثية، ثم عرّف البصمة الوراثية، ثم أتبع ذلك بإيراد آراء الفقهاء وأدلتهم في الموضوع، ثم تطبيقاته في الوقت الحاضر، وأخيرا رجح بين الأقوال الفقهية في المسألة.

"القيافة هي علم باحث عن كيفية الاستدلال بهيئات أعضاء الشخصين على المشاركة والاتحاد في النسب والولادة وسائر أحوالهما. والصلة بين القيافة وبين القرينة أن القيافة نوع من القرائن.

1- - تطبيق وضعته وزارة الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ويقوم بحساب الزكاة بنصاب الفضة.

البصمة الوراثية (DNA) تُعتبر تطويراً علمياً حديثاً للقيافة، حيث تحقق نفس الهدف وهو إثبات النسب من خلال الخصائص الوراثية، لكن بدقة علمية أكبر بكثير من القيافة التقليدية.

آراء الفقهاء في إثبات النسب بالقيافة

الرأي الأول: الجواز (المالكية والشافعية والحنابلة): ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلىٰ إثبات النسب بالقيافة، وأجازوا الاعتماد عليها في إثباته عند التنازع وعدم الدليل الأقوىٰ منها، أو عند تعارض الأدلة الأقوىٰ منها.

أدلتهم:

1. حديث مجزز القائف: ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: "إن رسول الله ﷺ دخل علي مسروراً تبرق أسارير وجهه، فقال: ألم تري أن مجززاً نظر آنفاً إلىٰ زيد ابن حارثة وأسامة بن زيد فقال: **إن هذه الأقدام بعضها من بعض**". والحجة فيه: أن سروره ﷺ بقول القائف إقرار منه ﷺ بجواز العمل به في إثبات النسب.

2. حديث الشبه: ما روت عائشة رضي الله عنها "أن أم سليم الأنصارية رضي الله عنها، وهي أم أنس بن مالك رضي الله عنه قالت: يا رسول الله إن الله لا يستحيي من الحق، فهل علىٰ المرأة من غسل إذا احتلمت؟ فقال رسول الله ﷺ: **نعم إذا رأت الماء** فقالت أم سلمة: وتحتلم المرأة؟ فقال: **تربت يداك، فبم يشبهها ولدها**". والاستدلال به: أن إخباره ﷺ بذلك يستلزم أنه (أي الشبه) مناط شرعي، وإلا لما كان للإخبار فائدة يعتد بها.

3. عمل عمر بن الخطاب: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يليط - أي: يلحق - أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام في حضور الصحابة دون إنكار منهم، وكان يدعو القافة ويعمل بقولهم، فدل هذا علىٰ جواز العمل به.

الرأي الثاني: المنع (الحنفية) وذهب الحنفية إلىٰ أنه لا يثبت النسب بقول القافة، لا لأن القيافة كالكهانة في الذم والحرمة، أو أن الشبه لا يثبت بها، وإنما؛ لأن الشرع حصر دليل النسب في الفراش، وغاية القيافة إثبات المخلوقية من الماء لا إثبات الفراش، فلا تكون حجة لإثبات النسب.

أدلتهم

1. أن الله عز وجل شرع حكم اللعان بين الزوجين عند نفي النسب، ولم يأمر بالرجوع إلىٰ قول القائف، فلو كان قوله حجة لأمر بالمصير إليه عند الاشتباه.

2. أن مجرد الشبه غير معتبر، فقد يشبه الولد أباه الأدنىٰ، وقد يشبه الأب الأعلىٰ الذي باعتباره يصير منسوباً إلىٰ الأجانب في الحال.

3. حديث الرجل الذي شك في نسب ولده الأسود، فبين النبي ﷺ أنه لا عبرة للشبه وقوله ﷺ: "**الولد للفراش وللعاهر الحجر**".

التطبيق على البصمة الوراثية

الترجيح والتطبيق المعاصر:

البصمة الوراثية أقوىٰ بكثير من القيافة التقليدية في الدقة العلمية، حيث تصل دقتها إلىٰ 99.9%. وبناءً علىٰ ذلك:

1.للمذاهب المجيزة للقيافة: البصـــمة الوراثية أولىٰ بالقبول لأنها أدق وأوثق من القيافة التقليدية.

2. للحنفية: يمكن القول إن البصـــمة الوراثية تختلف عن القيافة التقليدية في كونها تثبت الصلة البيولوجية بيقين شبه قاطع، وليس مجرد شبه ظاهري.

الضوابط الشرعية:

1. عدم تعارضها مع الفراش: لا تُستخدم لنفي النسب الثابت بالفراش الصحيح.
2. الحاجة والضرورة: تُستخدم عند التنازع وعدم وجود دليل أقوىٰ.
3. الستر والحفاظ علىٰ الأعراض: مراعاة عدم إثارة الشكوك في الأنساب الثابتة.
4. الاختصاص والثقة: أن تتم في مختبرات موثوقة وبإشراف خبراء مختصين.

الخلاصة:

الراجح - والله أعلم - جواز اســتخدام البصـــمة الوراثية في إثبات النســـب عند الحاجة، قياسـاً علىٰ القيافة مع مراعاة الضـوابط الشـرعية، وذلك لقوة الأدلة الشـرعية المؤيدة لاعتبار الشبه والخصائص الوراثية في إثبات النسب؛ ولأن البصمة الوراثية أدق وأوثق من القيافة التقليدية"[1].

فهذا التطبيق للذكاء الاصـطناعي، معين إلىٰ حد كبير علىٰ اسـتحضـار أدلة وأحكام وجزئيات المسـألة الفقهية موضـع النظر، إذا تم تجاوز المحاذير والمخاطر التي أشـرت إلىٰ بعضها، وسأشير إلىٰ غيرها في المطلب الآتي.

1- - تطبيق أنصاري. شات (ANSARI.CHAT).

المطلب الثاني: محاذير إعمال تقنية الذكاء الاصطناعي في صناعة الفقه من خلال خصوصية الاستحضار

لم يكن الفقه الإسلامي جامدًا في أي عصر، ولن يكون كذلك في زماننا -زمن التقنية-، بل هو متفاعل معها، شريطة أن تبقى هذه الأدوات وسائل معينة له لا مخلة به في تحقيق الوظيفة الاجتهادية، لا أن تحل محل الفقيه نفسه.

واستعمال هذه الوسائل لخدمة الفقه، يجب أن يكون في هذا الإطار، وخاصة إذا تعلق الأمر باستحضار الأدلة والأحكام والجزئيات في مواضع النظر، أو تعلق بالوصول إلى قواعد البيانات الفقهية التي تسهّل وتستحضر الأحكام السابقة للمسائل الفقهية، أو تعلق بتقنيات تحليل النصوص لفهم الأنماط الفقهية عبر العصور، أو تنظيم المعطيات الفقهية الضخمة وتقديمها للفقيه في صورة منظّمة، أما أن يحقق بها المناط العام والخاص والأخص، أو يمارس بها الاجتهاد فهذا بعيد جدا؛ لأن الفقه ليس فقط استنباطًا للحكم الشرعي، بل هو عملية تفاعل بين النصوص الشرعية، وسياقات الواقع، والمقاصد الشرعية، والمآلات المعتبرة. فالفقه ليس إجابة تقنية تُستخرج بناءً على قاعدة بيانات، بل هو ذوق نفسي وملكة فقهية ومقاصدية.

فالاعتماد على هذه الآلة بالكلية يفضي إلى خطر تجريد الفقه من إنسانيته؛ بحيث يؤدي إلى فقه "آلي جاف" يغفل البعد الروحي والأخلاقي.

أضف إلى هذا مشكلة التحيز الخوارزمي في البيانات؛ إذ هناك إمكانية أن تعكس أنظمة الذكاء الاصطناعي التحيزات الموجودة في النصوص الفقهية التي تم تدريبها عليه، فيوقع ذلك في فقه مُنمَّط أو مسيس أو مؤدلج، مما قد يفضي إلى التحكم في النص الشرعي وإسقاط سلطته وهيبته. فالبرامج الذكية التي قد توضع لاستحضار الأدلة والأحكام والجزئيات لمسائل الفقه، تعتمد على قاعدة بيانات موضوعة سابقا، وقد تكون هذه البيانات في اتجاه ومذهب واحد، فتغفل كثيرا من الأحكام الفقهية الأخرى، وربما كثيرا من الأدلة التي يعتبرها ذاك المذهب مرجوحة، وهي راجحة في نظر مذاهب أخرى، وكل هذا مؤثّر في الاجتهاد الفقهي.

كما قد يؤدي الاعتماد على تقنية الذكاء الاصطناعي في صناعة الفقه إلى فقدان دور الفقيه البشري كمرجع رئيسي مؤثر وموجه للحياة العامة والخاصة.

ومن المحذورات الأخرى التي تؤاخذ على الذكاء الاصطناعي، أنه لا يوثق الأقوال الفقهية، والنصوص الشرعية، فتجده يستدل بها دون ذكر لمصدرها، ولا بيان درجتها

كما هو الحال بالنسبة للحديث النبوي، وأشد من هذا أن يشير إلى الحديث بمعناه لا بلفظه، وهذا الأمر يطرح إشكال فهم هذه التقنية للحديث حتى يتسنى لها روايته بالمعنى.

هذه بعض من المحاذير المتعلقة بإعمال الذكاء الاصطناعي في استحضار أدلة مسائل الفقه وجزئياته، باعتبارها خصوصية من خصوصيات صناعة الفقه، وهي للتمثيل لا الحصر، الغاية منها تنَبُّه المجتهد لها في مواطن النظر في مسائل الفقه ونوازله ومستجداته.

خاتمة

لا تخفى وظيفة الذكاء الاصطناعي في صناعة الفقه، وأهميته في استحضار أدلة وجزئيات وأحكام مسائل الفقه؛ إلا أن الأمر لا تزال فيه محاذير وجب التنبه لها في موطن النظر، أشرت إلى بعضها في ثنايا هذا البحث، للتمثيل لا الحصر، حتى لا يقع المجتهد عند إعمال هذه التقنية في الخطأ في الاجتهاد.

فكانت **النتائج** المحصلة من هذا البحث ما يلي:

- أن الذكاء الاصطناعي أداة قوية يمكنها خدمة الفقه الإسلامي، ولكن يجب أن تكون مؤطرة من الناحية الأخلاقية لتجنب المحاذير المذكورة سابقا.
- لا بد من الاعتراف أن النماذج اللغوية الكبيرة مثل chat gpt- coher **04**- gemini وغيرها، لا يمكن الوثوق في استعمالها في استحضار أدلة وأحكام الفقه وجزئيات مسائله، لعدم دقتها.

ومن بين التوصيات:

- إجراء المزيد من البحوث في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة صناعة الفقه الإسلامي؛
- ضرورة التعاون بين الفقهاء وخبراء التكنولوجيا، لوضع إطار أخلاقي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في خدمة صناعة الفقه الإسلامي؛
- تطوير نماذج لغوية كبيرة خاصة بالعلوم الشرعية، من حيث لغتها، ومادتها، يشرف عليها تقنيون وفقهاء مسلمون، تكون وسائل يستعين بها الفقهاء في اجتهاداتهم.

لائحة المصادر والمراجع

- أعمال المؤتمر الدولي الأول حول "الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية" الذي نظمته كلية الشريعة -أيت ملول، جامعة ابن زهر أكادير، يومي 8 – 9 نونبر 2023.

- الإمام البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، دار طوق النجاة، 1422هـ.

- الإمام مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، دار الجيل ببيروت، سنة 1434ه.

- البرعي، أحمد سعد علي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت.

- بن بية، عبد الله، صناعة الفتوى وفقه الأقليات، طبعة مركز الموطأ، 2018م.

- سانو، قطب، صناعة الفتوى المعاصرة، (ط/1) 1424هـ-2013م.

- السريري، مولود، الصناعة الفقهية، طبعة دار الكتب العلمية، 2018م.

- الشاطبي، أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، 2009م.

- عبد الله موسى وأحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي، ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2019م.

- الغازي، أبو الشتاء بن الحسن الشهير بالصنهاجي، مواهب الخلاق على شرح التاودي للامية الزقاق، طبعة الأمنية، سنة 1955م.

- تطبيق الذكاء الاصطناعي غوغل جيمناي Google Gemini.

- تطبيق أنصاري شات

توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن المصلحة الشرعية -دراسة نقدية- GEMINI نموذجا

ذة: رغد أنس طرابيشي
باحثة بسلك الدكتوراه في كلية الشريعة، جامعة دمشق - سوريا

الملخص:

تقوم فكرة البحث على توظيف الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية، **وتتمثل إشكالية البحث في** أن العصر الحالي شهد اهتمامًا كبيرًا في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالاتٍ متنوعةٍ، بما في ذلك العلوم الشرعية، من هنا نشأت إشكالية البحث، المتمثلة في مدىٰ إمكانية دمج هذه التقنيات الحديثة مع المنهجية الأصيلة للعلوم الشرعية، **وهدف البحث إلى** بيان مدىٰ دقَّة وملاءمة استخدام تقنيَّة Gemini في الكشف عن مراعاة المصلحة في الاجتهاد، وتجلَّىٰ ذلك في أهدافٍ عدَّةٍ، هي: تحديد مفاهيم البحث: الذُّكاء الاصطناعيُّ، وتقنيَّة Gemini، والمصلحة، والاجتهاد، وبيان تقنيَّة Gemini لحكم مراعاة المصلحة في الاجتهاد، وإيضاح مدىٰ صحة ذلك، ثم كشف تقنيَّة Gemini عن مراعاة المصلحة في الاجتهاد، سواءٌ أكان ذلك في جمع المعلومات، أم كان في تحليل النصوص، واستنباط مراعاة المصلحة، ثم إيضاح مدىٰ صحة ما ذكره Gemini بالمقارنة مع الكتب الأصلية المعتمدة، **واعتمد البحث المنهج** التحليلي والنقدي؛ إذ جمعت المعلومات من تقنيَّة Gemini، وحلَّلتها ونقدتها بالمقارنة مع الكتب المعتمدة، **وتوصل البحث إلى نتائج عدةٍ،** أهمها: تمكَّن Geminiمن جمع النصوص والمعلومات، وتحليلها، لكنه لم يستطع فهم المصلحة بمعناها الحقيقي، الذي يفهمه الفقهاء، وواجه أيضًا صعوبةً في إدراك سياقات الكلام، والقرائن الخفية التي يعتمد عليها، لا سيما في استنباط المصلحة، وأخطأ كثيرًا في عزو المعلومات والأقوال؛ لذا فإن Gemini يُعدُّ أداةً مساعدةً فقط، لا يمكنه أن يكون فقيهًا أو مفتيًا أو مجتهدًا، ولا بد أن تخضع المعلومات التي يقدمهاGemini، والتحليلات والاستنتاجات لمراجعةٍ وتدقيقٍ.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، Gemini، المصلحة، الاجتهاد، نقد.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام علىٰ من أُرسِل رحمةً للعالمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بَعدُ:

فيشهد العالم تطوُّراتٍ متسارعةً، وغير مسبوقةٍ في مختلف العلوم والتِّقنيَّات، ومن أبرز هذه التطوُّرات ما يتعلق بتقنيَّات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI)، الَّتي نمت نُموًا هائلًا ومتسارعًا، ولم تعد تقتصر هذه التَّقنيَّات علىٰ المجالات الهندسية والصناعية، بل طالت نواحي الحياة بأسرها، وشملت مجالات المعرفة كافةً، بما في ذلك العلوم الشرعية، وزاد الاعتماد علىٰ هذه التِّقنيَّات، وأضحىٰ أثرها واضحًا علىٰ المجالات المختلفة، ممَّا جعل البحث عن إمكانية توظيفها واستثمارها في العلوم الشرعية من القضايا الملحَّة، التي تحتاج إلىٰ كشفٍ وبيانٍ، وتوضيحٍ لجوانبها الإيجابيَّة والسَّلبيَّة؛ لذا جاء هذا البحث ليتناول: **توظيف تقنيَّات الذَّكاء الاصطناعيِّ في الكشف عن المصلحة الشَّرعيَّة –دراسةٌ نقديةٌ– GEMINI نموذجًا**

إشكاليَّة البحث:

إنَّ العصر الحالي شهد اهتمامًا كبيرًا في توظيف تقنيَّات الذكاء الاصطناعي في مجالاتٍ متنوّعةٍ، بما في ذلك العلوم الشرعية، من هنا نشأت إشكالية البحث، المتمثِّلة في مدىٰ إمكانية دمج هذه التِّقنيَّات الحديثة مع المنهجية الأصيلة للعلوم الشرعية.

أسئلة البحث:

جاء هذا البحث للإجابة عن تساؤلٍ محوريٍّ، مفاده: ما مدىٰ دقَّة وملاءمة توظيف تقنيَّة Gemini في الكشف عن مراعاة المصلحة في الاجتهاد؟

وتفرَّع عنه تساؤلاتٌ عِدَّةٌ، أهمُّها:

- ما معنىٰ كلٍّ من: الذكاء الاصطناعي، تقنيَّة Gemini، المصلحة، الاجتهاد؟
- ما آلية تقنية Gemini في بيان حكم مراعاة المصلحة في الاجتهاد؟ وما مدىٰ صحتها؟
- كيف تسهم تقنيَّة Gemini في الكشف عن مراعاة المصلحة في الاجتهاد؟ وما مدىٰ صحة ذلك؟

أهداف البحث:

هدف البحث إلىٰ بيان مدىٰ دقَّة وملاءمة استخدام تقنيَّة Gemini في الكشف عن مراعاة المصلحة في الاجتهاد الفقهي، وتجلَّىٰ ذلك في أهدافٍ عدَّةٍ، هي:

-تحديد مفاهيم البحث الأساسية، وهي: الذُّكاء الاصطناعيُّ، وتقنيَّة Gemini، والمصلحة، والاجتهاد.

-بيان تقنيَّة Gemini لحكم مراعاة المصلحة في الاجتهاد، ثم إيضاح مدىٰ صحة ذلك.

-بيان طريقة توظيف تقنيَّة Gemini في الكشف عن مراعاة المصلحة في الاجتهاد، سواءٌ أكان ذلك في جمع المعلومات، أم كان في تحليل النصوص، واستنباط مراعاة المصلحة، ثم إيضاح مدىٰ صحة آلية Gemini بالمقارنة مع الكتب الأصلية المعتمدة.

أسباب اختيار البحث:

تعود أسباب اختيار البحث إلىٰ:

-ضرورة مواكبة التطورات التِّكنولوجيَّة المعاصرة، التي أصبحت حاجةً ملحَّةً.

-ضرورة التمسك بما وصل العلم إليه من تقنيَّاتٍ، وتعزيز إمكانيَّة الاستفادة منها، وتقديم أدواتٍ جديدٍ، تُضمُّ إلىٰ المناهج الأصلية، لكن إمكانية توظيف هذه التِّقنيَّات ما تزال تتطلب دراسةً وتقويمًا؛ لذا اخترت هذا البحث.

منهجيَّة البحث:

اعتمدت في البحث المنهج التحليلي والنقدي؛ إذ جمعت المعلومات من تقنيَّة Gemini، ثمَّ حلَّلت هذه المعلومات، ونقدتها بالمقارنة مع الكتب المعتمدة.

حدود البحث:

سيقتصر البحث علىٰ تقويم إمكانية توظيف تقنيَّة Gemini في الكشف عن مراعاة المصلحة في الاجتهاد الفقهي، ولن يتناول مراعاة المصلحة مطلقًا.

الدراسات السابقة:

وجدت دراساتٍ عدَّةً تناولت الذكاء الاصطناعي، منها:

-استخدام الذكاء الاصطناعي في ضوء بعض القواعد الكلية الأصولية -دراسةٌ تأصيليةٌ-، تأليف: أحلام عقيل، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، المجلد 18، العدد 2، 2023م، ص: 270-307.

-دور الذكاء الاصـــطناعي في خدمة الفقه الإســـلامي، تأليف: عمرو أبو العلا، الملتقىٰ العلمي الدولي الذكاء الاصـــطناعي وتطبيقاته في العلوم الإســـلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الإسلامية، مختبر الدراسات الفقهية والقضائية، الجزائر، 2024م، ص: 333-352.

-تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي ودورها في خدمة العلوم الشـــرعية، تأليف: مبروك الدعدر، مجلة البحث العلمي الإسلامي، العدد 60، 2024م، ص: 301-331.

عند النظر في هذه الأبحاث يظهر أن البحث الأول بيَّن حكم اســـتخدام الذكاء الاصـــطناعي من منظور القواعد الكلية، في حين تناول البحث الثاني دور الذكاء الاصـــطناعي في خدمة الفقه الإســـلامي، لكنه اقتصـــر في البحث علىٰ الأعراف والمصـــالح؛ فأشـــار إلىٰ أن الذكاء الاصـــطناعي يســـتطيع إدراك اختلاف الأعراف والمصـــالح المكانية، والأعراف الخاصـــة بكل مهنةٍ، وعمل الإحصـــاءات، والتنبؤ بالمســـتقبل وغير ذلك، وأما البحث الثالث فقد أشـــار إلىٰ ما يمكن أن تُقدِّمه تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات العلوم الشرعية.

يلحظ مما ســـبق أن بحثي يتفق مع هذه الأبحاث في تناول الذكاء الاصـــطناعي، ويتفق مع البحث الثاني والثالث في بيان إمكانية توظيف الذكاء الاصـــطناعي في العلوم الشـــرعية، ويختلف عنها في أنها تناولت تقنيات الذكاء الاصـــطناعي كلها، دون تخصـــيصٍ، واعتمدت علىٰ الســـرد النظري في بيان خدمتها، وغاب النقد في البحث الثاني، وغلب علىٰ البحث الثالث العموم؛ لذا **فإن الجديد الذي سيقدمه بحثي هو**: بيان مدىٰ دقَّة وصحة استخدام تقنيَّة Gemini في الكشف عن مراعاة المصلحة في الاجتهاد الفقهي، من خلال أمثلةٍ تطبيقيةٍ متعددةٍ ومتنوعةٍ، وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة كلُّها.

خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلىٰ مقدمةٍ، ومطلبين، وخاتمةٍ، علىٰ النحو الآتي:

المقدمة.

المطلب الأول: مقدماتٌ أساسيةٌ

المطلب الثاني: كشف تقنية Gemini عن مراعاة المصلحة في الاجتهاد الفقهي.

الخاتمة.

المطلب الأول: مقدمات أساسية

أولاً- تعريف الذَّكاء الاصطناعيِّ (Artificial Intelligence - AI)، وتقنية Gemini

الذَّكاء الاصطناعيِّ (Artificial Intelligence - AI): لغةً:

الذَّكاءُ: سُرْعة الفِطْنَة، فيُقَالُ: قلبٌ ذَكِيٌّ، وصَبِيٌّ ذكِيٌّ؛ أي: سريعُ الفِطْنَةِ[1]، وَقَدْ ذكِيَ، بِالْكَسْرِ، يَذْكَىٰ ذَكًا. وَيُقَالُ: ذَكا يَذْكُو ذَكاءً، وذَكُوَ فَهُوَ ذكِيٌّ[2].

الاصطناعيُّ: مُشتقٌّ من صَنَعَ، فيُقَالُ: صَنَعَه يَصْنَعُه صُنْعاً، ومعناهُ: عملُ الشيءِ صُنْعاً[3]، والاصطناعُ: افتعالٌ من الصَّنِيعَةِ، وهي العَطِيَّةُ والإحسانُ[4]، ويقال: اصْطَنَعَ الشيءَ لِنَفْسِهِ؛ فَهُوَ صَنِيعَتُهُ؛ أي: اصْطَنَعَهُ وَخَرَّجَهُ[5].

واصطلاحا:

يفهم من كلام ستيوارت راسل وبيتر نورفيج أنَّ الذَّكاء الاصطناعيّ من فروع علم الحاسوب، ويهدف إلىٰ إنشاء مجموعة أنظمةٍ ذكيَّةٍ، تملك القدرة علىٰ أداء مهام تتطلَّب ذكاءً بشريًا، مثل الفهم، واتخاذ القرارات[6]، وقال عادل: "علمٌ يهتمُّ بصناعة آلاتٍ، تقوم بتصرُّفاتٍ يعتبرها الإنسان تصرُّفاتٍ ذكيَّةً"[7].

إذًا مصطلح الذَّكاء الاصطناعيّ يطلق علىٰ التِّقنيَّات الَّتي تؤدي مهامًا معقدةً، وتحتاج إلىٰ وقتٍ، وذكاءٍ من البشر، ومنها: تقنية Gemini.

-تقنية Gemini: ينتمي Gemini إلىٰ فئة النَّماذج اللُّغويَّة الكبيرة (LLMs)، ذات القدرات المتعددة الوسائط، يمثل Gemini نقلةً نوعيَّةً في الذَّكاء الاصطناعيّ، لأنَّه النَّموذج الأكبر والأكثر قدرةً في هذا المجال، وهو صمَّمٌ للتَّفكير بسلاسةٍ عبر النصوص والصور والفيديو والصوت والتعليمات البرمجيَّة، يمتلك القدرة علىٰ فهم المعلومات،

1- ينظر: العين، الفراهيدي، ج5، ص399، مادة: ذَكُوَ.

2- ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج14، ص287، مادة: ذَكَا.

3- ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، ج3، ص313، مادة: صَنَعَ.

4- ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج8، ص209، مادة: صَنَعَ.

5- ينظر: مختار الصحاح، الرازي، ص179، مادة: صَنَعَ.

6- Artificial Intelligence A Modern Approach, Stuart Russell and Peter Norvig.
الذكاء الاصطناعي، الهيئة السعودية للبيانات، والذكاء الاصطناعي، ص8.

7- مدخل إلىٰ علم الذكاء الاصطناعي، ص7.

والمداخلات، وتحليلها، وتوليد اللُّغة البشـريَّة، والتفاعل معها على نطاقٍ واسـعٍ، بناءً على تدريبه على كمِّيَّاتٍ هائلةٍ من البيانات النصية والبرمجيَّة[1].

إنَّ Gemini ليس مجرد نموذجٍ ثابتٍ، بل هو مصـمَّمٌ للتعلُّم والتطور باسـتمرار من خلال التفاعلات والبيانات الجديدة؛ لذا فإنَّ قدراته تتحسَّـن بمرور الوقت، ويتوفَّر في واجهته نماذج متعددةٌ، مصمَّمةٌ لأغراضٍ متنوعةٍ، منها:

Gemini 2.5 Pro[2]، و Gemini 2.5 Flash[3]، وهما من الإصـدارات الأحدث التي تمَّ تحديثها من نماذج Gemini، ويقدِّمان تحسـيناتٍ في الأداء، وأنَّ المدخلات في كليهما هي: الصـوت، والصـور، والفيديوهات، والنصـوص، ويتميَّز Gemini 2.5 Pro بإمكانيَّة إدخال ملفات pdf، وهو أقوى نموذج تفكيرٍ، مع دقةٍ في الاسـتجابة، فإنَّه محسَّـنٌ لمعالجة المشكلات، وتحليل البيانات الكبيرة، في حين أنَّ Gemini 2.5 Flash هو أفضل نموذجٍ من حيث السِّعر والأداء، وأنَّ الرُّدود في كليهما تكون نصِّيَّةً[4].

ثانيا-تعريف المصلحة والاجتهاد

المصلحة: لغةً

الـمَصْلَحَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الفِعْلِ "صَلَحَ"، ومعناهُ: ضِدُّ الفَسَادِ؛ فَيُقَالُ: صَلُحَ الشَّيْءُ يَصْلُحُ ويَصْلَحُ صَلَاحًا[5]؛ أَيْ: زَالَ الفَسَادُ عَنْهُ[6]، وأَصْلَحَ الشَّيْءَ؛ أَيْ: أَزَالَ فَسَادَهُ، وجَعَلَهُ صَالِحًا[7].

---

1 -Introducing Gemini: our largest and most capable AI model, Google, Demis Hassabis, Sundar Pichai, Google, (2023, December 6), Retrieved August 3, 2025, from https: //blog.google/technology/ai/google-gemini-ai/.

2- Gemini 2.5: Our most intelligent AI model, Google DeepMind, Koray Kavukcuoglu, Google Blog, (2025, March 25), Retrieved August 3, 2025, from https: //blog.google/technology/google-deepmind/gemini-model-thinking-updates-march-2025/#gemini-2-5-thinking.

3 -Gemini 2.5: Updates to our family of thinking models, Google Developers, Shrestha Basu Mallick, Logan Kilpatrick, Google Developers Blog, (2025, JUNE 17), Retrieved August 3, 2025, from https: //developers.googleblog.com/en/gemini-2-5-thinking-model-updates/.

4-Gemini models, Google AI, Google AI for Developers, (2025, August 1), accessed August 3, 2025, https: //ai.google.dev/gemini-api/docs/models?hl=ar.

5- ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، ج3، ص303، مادة: صَلَحَ.

6- ينظر: القاموس الفقهي، سعدي أبو جيب، ص214.

7- ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج2، ص516–517، مادة: صَلَحَ.

المصلحة اصطلاحا:

قال الغزالي (ت505هـ) هي: "المحافظة على مقصود الشَّرع، ومقصود الشَّرع من الخلق خمسةٌ: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكلُّ ما يتضمَّن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحةٌ، وكلُّ ما يفوِّت هذه الأصول فهو مفسدةٌ، ودفعها مصلحةٌ"[1].

وقال ابن قدامة (ت620هـ) هي: "جلب المنفعة، أو دفع المضرَّة"[2]، وذكر مثله الزَّركشيُّ (ت794هـ)[3].

الاجتهاد لغة:

الاجتهادُ افْتِعَالٌ، مُشْتَقٌّ مِنْ "جُهْد"، ومَعْنَاهُ: بَذْلُ الْجُهْدِ والطَّاقَةِ، وتَحَمُّلُ الـمَشَقَّةِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ لاَ يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: 79]؛ أَيْ: طَاقَتَهُمْ[4]، ويُقَالُ: جَهَدَ الرَّجُلُ دَابَّتَهُ وأَجْهَدَهَا؛ أَيْ: حَمَلَ عَلَيْهَا فَوْقَ طَاقَتِهَا فِي السَّيْرِ[5].

وقِيلَ: الجَهْدُ والجُهْدُ -بِالْفَتْحِ والضَّمِّ- مَعْنَاهُ: الطَّاقَةُ والْوُسْعُ، وقِيلَ: الجَهْدُ -بِالْفَتْحِ- مَعْنَاهُ: الـمَشَقَّةُ، والجُهْدُ-بِالضَّمِّ- مَعْنَاهُ: الْوُسْعُ والطَّاقَةُ[6].

إذًا "الاجتهاد" بذل الوسع والطَّاقة، وتحمُّل الكلفة والمشقَّة في تحصيل الأمر.

الاجتهاد اصطلاحا:

عُرِّف بأنَّه: "استفراغ الجهد في درك الأحكام الشَّرعيَّة"[7]، وذكر نحوه ابن النَّجَّار[8].

ومعنى "استفراغ الجهد" هو بذل الفقيه وسعه، وهذا فيما فيه كلفةٌ ومشقَّةٌ، و"درك" يشمل ما كان على قطعيًّا وما كان ظنِّيًّا، و"الشَّرعيَّة" هي خطاب الله سبحانه، ويحترز بها عن الأحكام اللُّغويَّة والعقليَّة وغير ذلك[9].

1- المستصفى، ص174.

2- روضة الناظر، ج1، ص478.

3- ينظر: تشنيف المسامع، ج3، ص10.

4- ينظر: مقاييس اللغة، ج1، ص486-487؛ الإبانة في اللغة العربية، العَوْتبي، ج2، ص365، مادة: "جَهَدَ".

5- ينظر: الصحاح، الجوهري، ج2، ص460، مادة: "جَهَدَ".

6- ينظر: تاج العروس، مرتضى الزبيدي، ج7، ص534، مادة: "جَهَدَ".

7- نهاية السول، الإسنوي، ص394.

8- ينظر: شرح الكوكب المنير، ابن النجار، ج4، ص458.

9- ينظر: نهاية السول، الإسنوي، ص394؛ الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي، ج3، ص236؛ الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، محمد مصطفى الزحيلي، ج2، ص275.

ثالثا: بيان تقنية Gemini لحكم مراعاة المصلحة

1- سؤال Gemini عن حكم مراعاة المصلحة، وإجابته.

وجهت لتقنية Gemini السؤال الآتي: ما حكم مراعاة المصلحة؟ أريد الإجابة مع الإحالة لمصادر ومراجع الإجابة، وأن تكون الإجابة من كتبٍ حقيقيةٍ، ومصادر أساسيةٍ؟

فكان **الجواب**: "إنّ حكم مراعاة المصلحة يختلف حسب نوع المصلحة، وقد قسَّمها العلماء في علم أصول الفقه إلى ثلاثة أنواعٍ رئيسة:

1. المصلحة المعتبرة:

وهي المصلحة التي شهد الشرع على اعتبارها بنصٍ صريح من القرآن أو السنة أو الإجماع. حكمها: وجوب الأخذ بها، وتُعدُّ جزءًا لا يتجزأ من أَحكام الشريعة.

مثال: وجوب القصاص لحفظ النفس، وتحريم الخمر لحفظ العقل.

مصادر:

المستصفى من علم الأصول: للإمام الغزالي.

الموافقات: للإمام الشاطبي.

الشكل**1**: المصلحة المعتبرة.

2. المصلحة الملغاة:

وهي المصلحة التي ألغاها الشارع بنصٍ صريحٍ. حكمها: وجوب تركها، وعدم الأخذ بها.

مثال: مصلحة الكسب من الربا أو بيع الخمر، فهذه مصالح شخصية، ألغاها الشارع؛ لتحقيق مصلحةٍ عامةٍ أكبر.

مصادر:

شرح الكوكب المنير: لابن النجار الحنبلي.

3. المصلحة المرسلة:

وهي المصلحة التي لم يأتِ نصٌّ خاصٌّ باعتبارها أو إلغائها، ولكنها تتوافق مع مقاصد الشريعة العامة. حكمها: يجوز الأخذ بها عند جمهور الفقهاء، بشرط انطباق ضوابط، وشروطٍ محددةٍ.

الشكل2: المصلحة الملغاة والمرسلة.

2. المصلحة الملغاة

وهي المصلحة التي ألغاها الشارع بنص صريح. **حكمها:** وجوب تركها وعدم الأخذ بها.

- **مثال:** مصلحة الكسب من الربا أو بيع الخمر، فهذه مصالح شخصية ألغاها الشارع لتحقيق مصلحة عامة أكبر.
- **مصادر:**
  - **"شرح الكوكب المنير"** لابن النجار الحنبلي.

3. المصلحة المرسلة

وهي المصلحة التي لم يأتِ نص خاص باعتبارها أو إلغائها، ولكنها تتوافق مع مقاصد الشريعة العامة. **حكمها:** يجوز الأخذ بها عند جمهور الفقهاء، بشرط انطباق ضوابط وشروط محددة.

- شروط الأخذ بها:

شروط الأخذ بها:

- أن تكون مصلحةً حقيقيةً، وليست وهميةً.
- أن تكون عامةً تعود بالنفع على الأمة.
- ألَّا تتعارض مع نصٍّ شرعيٍّ أو إجماعٍ.

- أن تكون من جنس المصالح التي تهدف الشريعة إلىٰ تحقيقها (ملاءمة لمقاصد الشريعة).

مثال: جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصـــديق، وتدوين الدواوين في عهد عمر بن الخطاب.

مصادر:

الرسالة: للإمام الشافعي (الذي وضع أسس أصول الفقه).

الموافقات: للإمام الشاطبي، الذي فصّل في أنواع المصالح وضوابطها.

الفروق: للقرافي، الذي يعتبر من أعلام المذهب المالكي الذي توســـع في الأخذ بالمصالح المرسلة".

الشكل3: شروط الأخذ بالمصلحة المرسلة.

- **شروط الأخذ بها:**
  1. أن تكون مصلحة **حقيقية** وليست وهمية.
  2. أن تكون **عامة** تعود بالنفع على الأمة.
  3. ألا تتعارض مع **نص شرعي** أو إجماع.
  4. أن تكون من جنس المصالح التي تهدف الشريعة إلى تحقيقها (ملاءمة لمقاصد الشريعة).
- **مثال:** جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق، وتدوين الدواوين في عهد عمر بن الخطاب.
- **مصادر:**
  - **"الرسالة"** للإمام الشافعي (الذي وضع أسس أصول الفقه).
  - **"الموافقات"** للإمام الشاطبي، الذي فصّل في أنواع المصالح وضوابطها.
  - **"الفروق"** للقرافي، الذي يعتبر من أعلام المذهب المالكي الذي توسع في الأخذ بالمصالح المرسلة.

2- تقويم إجابة Gemini في بيان حكم مراعاة المصلحة.

بيَّن Gemini حكم مراعاة المصلحة من خلال ذكر أقسام المصلحة من حيث اعتبار الشرع لها، وهو تقسيمٌ معروفٌ عند الأصوليين، وقد أحال القسم الأول: "المصلحة

المعتبرة"، إلىٰ المستصفىٰ والموافقات، وقد وجدت الغزالي أشار لهذا التقسيم للمصلحة، ومَثَّلَ للمصلحة المعتبرة بتحريم الخمر؛ لحفظ العقل[1]، ولم يذكر حفظ النفس، وأما الشاطبي فقد تناول المصلحة في كتابه الموافقات، وأشار إلىٰ أن جلب المصلحة، ودفع المفسدة يعتبر من حيث إقامة الحياة الدنيا للآخرة، لا بحسب أهواء النَّاس[2]؛ فيلحظ أنه لم يذكر أقسام المصلحة من حيث الاعتبار، وإنما ذكرها في كتابه الاعتصام، ومَثَّلَ للمصلحة المعتبرة بوجوب القصاص لحفظ النفس[3].

وأما القسم الثاني "المصلحة الملغاة" فقد عرَّفها Gemini، وبيَّن حكمها، ومَثَّلَ لها بمثالين، وأحال ذلك إلىٰ "شرح الكوكب المنير" لابن النجار الحنبلي، وعند التحقيق يظهر صحة التعريف والحكم والمثالين، وعدم صحة الإحالة؛ فإن ما ذكره Gemini أقرب إلىٰ ما ذكرته بعض الكتب المعاصرة[4]، في حين أن عبارة ابن النجار تختلف عما ذكره Gemini، ويختلف أيضًا المثال؛ إذ تناول ابن النجار المصلحة عند الحديث عن المناسب، وسماها: "المناسب المرسل"، وأشار إلىٰ أن أنواع المناسب المرسل ثلاثة، هي: مرسلٌ ملائمٌ، ومرسلٌ غريبٌ، ومرسلٌ ملغىٰ[5]، وهذا المرسل الذي ثبت إلغاؤه هو المصلحة الملغاة، وقد بيَّن ابن النجار أنه لا يجوز التعليل به، وأنَّه مردودٌ بالاتفاق، ومَثَّلَ له بإيجاب صيام شهرين متتابعين لمن جامع في نهار رمضان، إذا سهل عليه العتق، لأنه مناسبٌ لمقصد الزجر، لكن الشرع ألغاه، وأوجب الكفارة علىٰ الترتيب، ودون تفريقٍ بين المكلفين[6]، فلم يذكر ابن النجار المثالين اللذين أحالهما Gemini إليه.

وقد أعدت علىٰ Gemini السؤال عن الإحالة لابن النجار؛ فقلت: من أي كتابٍ هذا الكلام: وهي المصلحة التي ألغاها الشارع بنصٍ صريحٍ. حكمها: وجوب تركها، وعدم الأخذ بها؟

1- ينظر: المستصفىٰ، ص173.

2- ينظر: الموافقات، ج2، ص63.

3- ينظر: الاعتصام، ج3، ص8.

4- ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، ج1، ص47؛ الوجيز، الزحيلي، ج1، ص254؛ أثر الاختلاف في القواعد الفقهية، محمد عبد الغفار، ج11، ص15؛ تيسير أصول الفقه، ج12، ص2.

5- ينظر: شرح الكوكب المنير، ابن النجار، ج4، ص173.

6- ينظر: شرح الكوكب المنير، ابن النجار، ج4، ص179-181.

فكان الجواب:

"هذا الكلام هو تعريف لـــ "المصلحة الملغاة"، وهو مفهومٌ موجودٌ في كتب أصول الفقه. وقد ورد هذا التعريف ومضمونه عند العديد من العلماء، لكنه اشتهر عند الفقهاء الحنابلة، وتحديدًا في كتاب: شرح الكوكب المنير، للفقيه ابن النجار.

ربما لم تجد العبارة نصًا حرفيًا، لأنها قد تكون تعريفًا، أو خلاصةً لمضمون ما ذكره ابن النجار في سياق حديثه عن أنواع المصالح، والتي قسمها إلى ثلاثة أقسامٍ:

1. المصلحة المعتبرة: وهي التي دل الشرع على اعتبارها.

2 المصلحة الملغاة: وهي التي ألغاها الشارع بنصٍ صريحٍ، كتحريم الربا والخمر، وهذه هي التي تسأل عنها.

3. المصلحة المرسلة: وهي التي لم يرد فيها نصٌّ بالاعتبار أو الإلغاء.

يناقش ابن النجار هذا الموضوع في كتابه في باب الأدلة الشرعية"، تحت عنوان: الاستصلاح، ويُعد كتابه: شرح الكوكب المنير من أبرز المراجع في مذهب الحنابلة التي تفصل في هذا النوع من الأدلة".

الشكل4: إعادة السؤال عن مصادر تعريف المصلحة الملغاة.

فيظهر أن Gemini لم يستدرك الخطأ، بل أكّده، وأشار إلىٰ أنه في كتاب ابن النجار تحت عنوان "الاستصلاح"، مع أن ابن النجار لم يستعمل مصطلح "الاستصلاح" في كتابه هذا إطلاقًا.

وأما القسم الثالث "المصلحة المرسلة"، فقد عرفها Gemini، وبيَّن حكمها، وشروطها، وأمثلتها، وأحال إلىٰ مصادر ذلك، وعند التحقيق يظهر صحة التعريف الذي ذكره، والشروط والأمثلة، إلا الإحالة، فإن الظاهر يدل علىٰ أن ما ذكره مأخوذٌ من الكتب المعاصرة[1]، وليس من الكتب التي أحال لها.

وأما حكمها، فقد ذكره Gemini باعتبار المآل، وعلىٰ وجه الإجمال دون تفصيلٍ؛ فإن الأئمة متفقون علىٰ الأخذ بالمصلحة[2]، لكن المالكية يجعلونها أصلًا مستقلًا[3]، في حين يجعلها الحنبلية والشافعية والحنفية تابعةً للأدلة الأخرىٰ؛ فيدخلها الحنبلية[4] والشافعية في القياس[5]، والحنفية في الاستحسان[6]، والعرف[7]، والعلة والقياس[8]؛ لذا فإن المذاهب كلها في المآل تقول بالمصلحة، وتعلل بها، والخلاف بينها في الاصطلاح[9].

يستنتج ممَّا سبق:

تمكَّن Gemini من بيان حكم المصلحة، وجمع المعلومات، إلا أنه لم يتمكن من الرجوع للكتب الأساسية، فأخطأ في الإحالة، وعند تكرار السؤال لم يستدرك الخطأ، وبيَّن حكم المصلحة المرسلة مجملًا، ولم يُفصِّل أقوال العلماء، ولم يبيِّن نوع اختلافهم.

1- ينظر: الوجيز، الزحيلي، ج**1**، ص**255-226**؛ تيسير أصول الفقه للمبتدئين، ج**12**، ص**3**، ص**6-7**.

2- ينظر: البرهان، ج**2**، ص**161**. شرح تنقيح الفصول، القرافي، ص**446**؛ المدخل إلىٰ مذهب الإمام أحمد، ابن بدران، ص**295**؛ الدخل الفقهي العام، مصطفىٰ الزرقا، ج**1**، ص**120**.

3- ينظر: المسالك، ابن العربي، ج**5**، ص**440**؛ الذخيرة، القرافي، ج**1**، ص**150**.

4- ينظر: مناهج الفقهاء، ص**220**.

5- ينظر: المستصفىٰ، ص**175**، وص**179**؛ ضوابط المصلحة، البوطي، ص**370**.

6- ينظر: أثر الاختلاف في القواعد الفقهية، محمد عبد الغفار، ج**11**، ص**16**؛

7- ينظر: ضوابط المصلحة، البوطي، ص**381-383**.

8- ينظر: مناهج الفقهاء، ص**206**.

9- ينظر: شرح تنقيح الفصول، القرافي، ص**446**؛

المطلب الثاني: كشف تقنية Gemini عن مراعاة المصلحة في الاجتهاد الفقهي

عرضت على تقنية Gemini أسئلةً عِدَّةً، لمحاولة توظيفه في الكشف عن مراعاة المصلحة في الاجتهاد، على النَّحو الآتي:

أولا: حكم ضرب الزوج زوجته عند القاضي ابن العربي

-سؤال Gemini:

سألت Gemini: ما حكم ضرب الزوج زوجته في قوله تعالى: ﴿**وَاضْرِبُوهُنَّ**﴾ [النساء: 34]، عند القاضي ابن العربي، وما مستنده في الحكم؟

فكان الجواب:

"يَرىٰ القاضي أبو بكر بن العربي (ت: 543 هـ) أن حُكم ضرب الزوج لزوجته في الآية الكريمة ليس على الإطلاق بل هو مُقيدٌ، ولا يُفهم منه إباحة الضرب الـمُبرح أو الـمُهين.

مستند الحكم

يستند ابن العربي في حُكمه إلىٰ أربعة أمورٍ أساسيةٍ:

الضرب يُراد به الرفق: في كتابه أحكام القرآن، يقول ابن العربي: إنّ المقصود بالضرب في الآية الكريمة هو الضرب غير الـمُبرّح الذي لا يترك أثرًا، أو يُسبب أذىً شديدًا، بل هو ضربٌ خفيفٌ يُقصد به الإيلام الرمزي والتأديب، لا الإهانة والعدوان.

التأسي بالنبي ﷺ: كان النبي محمد ﷺ لا يضرب نساءه، وهذا يُمثل أسمىٰ نموذجٍ للتعامل مع الزوجات. ففعل النبي ﷺ يُقيد إطلاق الآية، ويُبين أن الضرب يجب أن يكون في أضيق الحدود، وبغرض الإصلاح فقط، مع تجنب كل ما هو قاسٍ أو مُؤذٍ.

العُرف: لا يُبيح الإسلام ما يُخالف العُرف السليم، الذي يعتبر الضرب مُهينًا للمرأة. فالضرب الذي يُنقص من كرامة الزوجة، ويُسبب لها الأذىٰ النفسي والجسدي، لا يُمكن أن يكون مقبولًا شرعًا.

الاجتهاد والفهم العميق للقرآن: ينظر ابن العربي إلى الآية في سياقها الكامل، الذي يبدأ بالوعظ، ثم الهجر في المضجع، وأخيرًا الضرب كآخر مرحلةٍ. هذا الترتيب يُؤكد أن الضرب ليس الخيار الأول، وأن الهدف منه هو الإصلاح، وليس العقاب البدني الـمُؤذي".

الشكل5: حكم ضرب الزوج زوجته.

تقويم إجابة Gemini:

ذكر Gemini أن حكم ضـــرب الزوج زوجته عند ابن العربي مقيدٌ بالضـــرب غير الـــمُبرح، ولا يفهم منه إباحة الضرب الـــمبرح أو الـــمهين، وذكر أن ابن العربي استدل على ذلك بأربعة أمورٍ.

يلحظ أن هذا الذي ذكره Gemini ليس هو حكم الضرب، وإنما هو معناه، وقد أشار ابن العربي إلى أن النبي ﷺ فسَّر الضرب، وبيَّن أنه الضرب الذي لا أثر له على البدن[1].

وأما حكم الضـــرب عند ابن العربي؛ فإن الأمر في قولـه تعالى ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ [النســـاء: 34]، يحتمل الإباحة وغيره، والصـــحيح عند القاضـــي أنَّه لا بدَّ من مراعاة الأصلح لحال النِّساء، الذي يحقق صلاحهنَّ، لأنَّهنَّ لا يستوِيْنَ في هذا؛ إذ من النساء من تكفيها الإشـــارة، ومنهنَّ من لا يقيمها إلَّا الأدب، وإن كان الترك أفضـــل، قال

1- ينظر: أحكام القرآن، ابن العربي، ج**1**، ص**439**.

القاضي: "والذي عندي أنَّ الرِّجال والنِّساء لا يستوون في ذلك؛ فإنَّ العبد يقرع بالعصا، والحرَّ تكفيه الإشـــارة؛ ومن النِّســـاء، بل من الرِّجال من لا يقيمه إلّا الأدب، فإذا علم ذلك الرجل فله أن يؤدب، وإن ترك فهو أفضـل"[1]، يلحظ أن القاضــي اسـتند في تقرير إباحة الضرب إلىٰ مراعاة المصلحة، فإذا كان الضرب أصلح لحال المرأة كان له ذلك، وإلَّا لم يكن له الضرب.

يظهر ممَّا سبق:

لم يفرِّق Gemini بين معنىٰ الضـــرب وحكمه؛ إذ ذكر معنىٰ الضـــرب، بدلًا من حكمه، وأما مستند الحكم الذي ذكره، فإنه أيضًا غير صحيح؛ إذ لم يستند القاضي في تقرير إباحة الضـرب إلَّا إلىٰ مراعاة الأصـلح لحال المرأة؛ لذا فإن Gemini لم يسـتطع إدراك أن مسـتند ابن العربي هو مراعاة المصـلحة، وإن الكلام الذي أحاله لابن العربي غير صحيحٍ.

ثانيًا: شروط تحديد جنس المولود طبيًا في قرار المجمع الفقهي الإسلامي

-سؤال Gemini:

سـألت Gemini: متىٰ أحل المجمع الفقهي الإسـلامي بمكة المكرمة التدخل الطبي لتحديد جنس المولود؟ وما الدليل الذي اعتمد عليه؟

فكان الجواب:

"أجاز المجمع الفقهي الإســـلامي بمكـة المكرمة التـدخـل الطبي لتحـديـد جنس المولود في عام 2007، خلال دورته التاسعة عشرة، ولكنه قيده بوجود ضرورةٍ علاجيةٍ.

الدليل الشرعي:

اعتمد المجمع في قراره علىٰ أن التدخل الطبي لتحديد جنس المولود يُعدُّ من باب التداوي والعلاج، الذي أباحه الشـرع. وأجاز التدخل فقط في حالة الضـرورة العلاجية لتجنب الأمراض الوراثية التي تصـيب أحد الجنســين دون الآخر. أما التدخل لمجرد الرغبة في إنجاب الذكور أو الإناث، فهو محرمٌ شرعًا".

1- أحكام القرآن، ابن العربي، ج1، ص440.

الشكل6: شروط تحديد جنس المولود طبيًا في قرار المجمع الفقهي الإسلامي.

تقويم إجابة Gemini:

يظهر عند الرجوع إلى قرارات المجمع الفقهي الإسلامي صحة ما ذكره Gemini من: تاريخ انعقاد المجلس، ورقم دورته، وقرار المجلس، ودليله، ونص ذلك هو: "لا يجوز أي تدخلٍ طبي لاختيار جنس الجنين، إلَّا في حال الضرورة العلاجية في الأمراض الوراثية، التي تصيب الذكور دون الإناث، أو بالعكس، فيجوز حينئذٍ التدخل، بالضوابط الشرعية المقررة، علىٰ أن يكون ذلك بقرارٍ من لجنةٍ طبيةٍ مختصةٍ، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثةٍ من الأطباء العدول، تقدم تقريرًا طبيًا بالإجماع يؤكد أن حالة المريضة تستدعي أن يكون هناك تدخلٌ طبيٌ حتىٰ لا يصاب الجنين بالمرض الوراثي، ومن ثم يعرض هذا التقرير علىٰ جهة الإفتاء المختصة لإصدار ما تراه في ذل"[1].

ولا بد من الإشارة إلىٰ أن Gemini لم يستطع استنباط المصلحة المرسلة؛ إذ اكتفىٰ Gemini في تحديد الدليل الشرعي بما صرح به في القرار، وهو: التداوي والعلاج حالة الضرورة، وهذا يعود إلىٰ أصل المصلحة المرسلة، لكن Gemini لم يستطع إدراكه من

1- قرارات المجمع الفقهي الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، ص**504**.

سياق الكلام، ولم يذكر Gemini الضوابط التي شرطها المجمع، لضمان تحقيق المصلحة، ودفع المفسدة.

بناءً على ما سبق يلحظ:

إن Gemini قدم معلوماتٍ دقيقةً؛ إذ ذكر قرار المجمع، وحدد تاريخه ودورته، لكنه لم يدرك من سياق الكلام أن المصلحة المرسلة مستند القرار ودليله، ولم يذكر الضوابط التي لا بدَّ منها لضمان تحقيق المصلحة، ودفع المفسدة.

ثالثًا: توزيع أراضي الفتوحات في عهد عمر رضي الله عنه.

-سؤال Gemini:

سألت Gemini: كيف وزعت أراضي الفتوحات في عهد عمر رضي الله عنه؟ وما الدليل المعتمد عليه في التوزيع؟ أرجو الإجابة من كتبٍ حقيقيةٍ ومعتمدةٍ.

فكان جوابه:

"استقر رأي الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- على عدم تقسيم الأراضي المفتوحة بين الجنود الفاتحين، وتركها بأيدي أصحابها الأصليين مقابل دفع الخراج عليها. هذا القرار كان اجتهادًا من الخليفة عمر بعد مشورة كبار الصحابة، ولم يكن مبنيًا على نصٍّ شرعيٍّ صريحٍ في المسألة.

أسباب قرار عمر بن الخطاب:

اتخذ عمر -رضي الله عنه- هذا القرار لتحقيق المصلحة العامة للمسلمين، وذلك لعدة أسبابٍ رئيسيةٍ:

ضمان استمرار الدخل للدولة: لو تمَّ تقسيم الأراضي على الفاتحين، لكانت أجيال المسلمين اللاحقة محرومةً من موارد ثابتةٍ للدولة. فبإبقاء الأراضي وتخصيص الخراج لها، أصبحت هذه الأموال خِزانةً دائمةً للإنفاق على المصالح العامة، مثل: رواتب الجيوش، وشؤون الأجيال القادمة، والمساكين والأيتام، وغيرها.

استفادة أهل البلاد المفتوحة: بترك الأراضي بأيدي أصحابها، لم يقطع عليهم سبل رزقهم، وأبقاهم يعملون في أراضيهم، مما ساهم في استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المفتوحة.

تجنب الخلافات: أراد عمر -رضي الله عنه- تجنب وقوع الفتنة والاختلاف بين الفاتحين عند تقسيم الأراضي، خاصَّةً مع اتساع رقعة الأراضي المفتوحة.

الدليل المعتمد عليه في التوزيع:

الدليل الذي اعتمده عمر -رضي الله عنه- هو اجتهاده المبني على المصلحة العامة للمسلمين، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بالاستحسان، معتمدًا على نصوصٍ شرعيةٍ عامةٍ لا تفصيليةٍ. فبعدما فتح المسلمون العراق والشام، شاور عمر الصحابة في أمر هذه الأراضي، فكان رأي البعض، مثل: بلال بن رباحٍ، وعبد الرحمن بن عوفٍ -رضي الله عنهم- أن تقسم هذه الأراضي على الفاتحين كما قسم الرسول ﷺ غنائم خيبر. بينما كان رأي عمر وعلي وعثمان وطلحة -رضي الله عنهم- أن تُترك الأراضي لأصحابها، ويفرض عليها الخراج، معللين ذلك بالمصلحة. وقد استقر الرأي أخيرًا على ما رآه عمر، وأقره عليه أغلب الصحابة.

وقد استدل عمر -رضي الله عنه- بآيةٍ في القرآن الكريم في سورة الحشر: ﴿**وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُۥ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ**﴾، معتبرا أن هذه الآية تشير إلى أن الأموال المفتوحة بالقتال (الفيء) هي للمسلمين كافة، وليست حكرًا على الفاتحين. وقد أشار عمر -رضي الله عنه- إلى أنه لولا خوفه أن لا يجد المسلمون في الأجيال اللاحقة ما يكفيهم من دخلٍ، لقسم الأراضي كما فعل الرسول ﷺ في خيبر.

كتبٌ ومصادر موثوقةٌ:

للاستزادة والتحقق من هذه المعلومات، يمكن الرجوع إلى كتب السيرة والتاريخ الإسلامي الموثوقة، ومنها:

- الخراج للإمام يحيى بن آدم القرشي.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير.
- تاريخ الطبري للطبري.
- البداية والنهاية لابن كثير.
- أحكام القرآن لابن العربي.

هذه الكتب تعتبر من المراجع الأساسية التي تناولت هذه المسألة بتفصيلٍ وافٍ".

الشكل7: قرار عمر رضي الله عنه في أراضي الفتوحات، وأسباب قراره.

كيف وزعت أراضي الفتوحات في عهد عمر رضي الله عنه؟ وما الدليل المعتمد عليه في التوزيع؟ أرجو الإجابة من كتبٍ حقيقيةٍ ومعتمدةٍ.

استقر رأي الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- على عدم تقسيم الأراضي المفتوحة بين الجنود الفاتحين، وتركها بأيدي أصحابها الأصليين مقابل دفع الخراج عليها. هذا القرار كان اجتهادًا من الخليفة عمر بعد مشورة كبار الصحابة، ولم يكن مبنيًا على نصٍّ شرعيٍّ صريحٍ في المسألة.

أسباب قرار عمر بن الخطاب:

اتخذ عمر -رضي الله عنه- هذا القرار لتحقيق المصلحة العامة للمسلمين، وذلك لعدة أسبابٍ رئيسيةٍ:

- ضمان استمرار الدخل للدولة: لو تمّ تقسيم الأراضي على الفاتحين، لكانت أجيال المسلمين اللاحقة محرومةً من موارد ثابتةٍ للدولة. فبإبقاء الأراضي وتخصيص الخراج لها، أصبحت هذه الأموال خزانةً دائمةً للإنفاق على المصالح العامة، مثل: رواتب الجيوش، وشؤون الأجيال القادمة، والمساكين والأيتام، وغيرها.
- استفادة أهل البلاد المفتوحة: بترك الأراضي بأيدي أصحابها، لم يقطع عليهم سبل رزقهم، وأبقاهم يعملون في أراضيهم، مما ساهم في استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المفتوحة.
- تجنب الخلافات: أراد عمر -رضي الله عنه- تجنب وقوع الفتنة والاختلاف بين الفاتحين عند تقسيم الأراضي، خاصّةً مع اتساع رقعة الأراضي المفتوحة.

اسأل Gemini

فيديو Deep Research Canvas صورة ...

قد يعرض Gemini معلومات خاطئة، بما فيها تلك المتعلقة بالأشخاص، لذا ننصحك بالتحقق من ردوده. خصوصيتك وGemini

الشكل8: دليل عمر رضي الله عنه في عدم التوزيع، ومصادر المسألة.

الدليل الذي اعتمده عمر -رضي الله عنه- هو اجتهاده المبني على المصلحة العامة للمسلمين، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بـ الاستحسان، معتمدًا على نصوصٍ شرعيةٍ عامةٍ لا تفصيليةٍ. فبعدما فتح المسلمون العراق والشام، شاور عمر الصحابة في أمر هذه الأراضي، فكان رأي البعض، مثل: بلال بن رباحٍ، وعبد الرحمن بن عوفٍ -رضي الله عنهم- أن تقسم هذه الأراضي على الفاتحين كما قسم الرسول -صلى الله عليه وسلم- غنائم خيبر. بينما كان رأي عمر وعلي وعثمان وطلحة -رضي الله عنهم- أن تُترك الأراضي لأصحابها، ويفرض عليها الخراج، معللين ذلك بالمصلحة. وقد استقر الرأي أخيرًا على ما رآه عمر، وأقره عليه أغلب الصحابة. وقد استدل عمر -رضي الله عنه- بآيةٍ في القرآن الكريم في سورة الحشر: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، معتبرًا أن هذه الآية تشير إلى أن الأموال المفتوحة بالقتال (الفيء) هي للمسلمين كافة، وليست حكرًا على الفاتحين. وقد أشار عمر -رضي الله عنه- إلى أنه لولا خوفه أن لا يجد المسلمون في الأجيال اللاحقة ما يكفيهم من دخلٍ، لقسم الأراضي كما فعل الرسول -صلى الله عليه وسلم- في خيبر.

كتبٌ ومصادر موثوقةٌ:

للاستزادة والتحقق من هذه المعلومات، يمكن الرجوع إلى كتب السيرة والتاريخ الإسلامي الموثوقة، ومنها:

- الخراج للإمام يحيى بن آدم القرشي.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير.
- تاريخ الطبري للطبري.
- البداية والنهاية لابن كثير.
- أحكام القرآن لابن العربي.

هذه الكتب تعتبر من المراجع الأساسية التي تناولت هذه المسألة بتفصيل وافٍ.

اسأل Gemini

فيديو Deep Research Canvas صورة ...

تقويم إجابة Gemini:

عند النظر في جواب Gemini يظهر:

-صحة ما ذكره من أن عمر رضي الله عنه لم يقسم الأراضي على الفاتحين، وإنما تركها في أيدي أصحابها مقابل الخراج، بعد أن استشار عددًا من الصحابة، ويظهر أيضًا صحة أسباب القرار، التي ذكرها، وصحة الدليل المعتمد؛ فإن عمر رضي الله عنه استند في ترك توزيعها على المصلحة العامة[1]، واستدل أيضًا عمر رضي الله عنه بآيات الحشر؛ إذ روي عنه أنه قال: «اجْتَمِعُوا حَتَّى نَنْظُرَ لِمَنْ هَذَا الْمَالُ - حِينَ أُتِيَ بِالْفَيْءِ - فَلَمَّا اجْتَمَعُوا، قَالَ: إِنِّي قَرَأْتُ كِتَابَ اللَّهِ، فَاكْتَفَيْتُ بِهَا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿**مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ**﴾ [الحشر: 7]، حَتَّى بَلَغَ ﴿**لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ**﴾ [الحشر: 8]، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿**وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ**﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿**وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ**﴾، ثُمَّ قَالَ: مَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا لَهُ فِي هَذَا الْفَيْءِ حَقٌّ، إِلَّا عَبْدًا مَمْلُوكًا»[2]، ووجه استشهاد عمر رضي الله بالآية في أن قوله تعالى: ﴿**مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ**﴾ [الحشر: 7]، تناول من وجب لهم الفيء، ثم عطف عليهم قوله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ**﴾ [الحشر: 10]، وهم الذين يأتون من بعدهم؛ فيفهم منه أن الحاضرين والآتين من الناس شركاء في الفيء[3].

-أشار Gemini إلى أن المصلحة المرسلة تسمى استحسانًا في الفقه، وهذا غير دقيق، وإنما الصحيح أن الحنفية جعلوا المصلحة تابعةً للاستحسان، كما ذكرت سابقًا؛ لذا فإن المصلحة عند الحنفية خاصَّةً تابعةٌ للاستحسان، وليس في الفقه كله.

-سمَّى Gemini الأموال المفتوحة بالقتال بـ "الفيء"؛ فلم يفرق بين الغنيمة والفيء، وهذا لا إشكال فيه؛ فهناك من قال: إن معنى الغنيمة والفيء واحدٌ[4].

1- للزيادة. ينظر: الأموال، أبو عبيد، رقم: 149، رقم: 150، رقم: 151، ص73-74؛ الغاية في اختصار النهاية، ابن عبد السلام، ج7، ص208؛ الاجتهاد المقاصدي عند الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (أرض السواد أنموذجًا، سحمي العجمي، ص2077-2079.

2- الخراج، يحيى بن آدم، رقمه: 105، ص41.

3- ينظر: بداية المجتهد، ابن رشد، ج2، ص163.

4- ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، ج2، ص528؛ أحكام القرآن، ابن العربي، ج2، ص308.

-وأما المصـادر التي ذكرها Gemini فإن كتاب "الخراج" ليحيىٰ بن آدم ذكر رواياتٍ عدةً لذلك[1]، وذكر استدلال عمر رضي الله عنه بآيات الحشر، السابق الذكر، وقد أشار ابن العربي عند تفسير آيات الحشر إلىٰ تقسيم عمر رضي الله عنه للأراضي، وذهب إلىٰ أن آيات سورة الحشر تدل علىٰ شمول من يأتي بعدهم، لكنه لم يذكر أن مستند عمر رضي الله عنه في اجتهاده كان المصلحة[2]، في حين أن الكتب الأخرىٰ التي ذكرها Gemini هي كتبٌ تاريخيةٌ، ذكرت الفتوحات التي حصلت في خلافة عمر رضي الله عنه، وأشارت إلىٰ سياسته[3]، والظاهر أن العبارة التي ذكرها Gemini ليست مأخوذةً من كل هذه المراجع.

يستنتج ممَّا سبق:

كان جواب Gemini صحيحًا في أكثر الجوانب؛ فقد أصاب في بيان قرار عمر رضي الله عنه، وأنه شاور الصحابة، وفي استناده إلىٰ المصلحة في اجتهاده، لكنه أخطأ في تسمية المصلحة استحسانًا في الفقه كله، وإنما الصحيح أن المصلحة تابعةٌ للاستحسان عند الحنفية، وأخطأ في الإحالة؛ فإن ظاهر العبارات التي ذكرها ليست مأخوذةً من كل المراجع التي أحال لها.

رابعا: الفحص الطبي قبل الزواج.

-سؤال Gemini:

سألت Gemini: أريد مسألةً من المسائل المعاصرة التي بني الاجتهاد فيها علىٰ المصلحة المرسلة، وأن تكون الإجابة مع العزو والإحالة إلىٰ مصادر موثوقةٍ.

فكان الجواب:

"الفحص الطبي قبل الزواج يُعدُّ من أبرز المسائل المعاصرة التي بُني الاجتهاد فيها علىٰ المصلحة المرسلة. لم يرد في القرآن الكريم أو السنة النبوية نصٌ صريحٌ يوجب هذا الفحص، ومع ذلك، أجمع الفقهاء المعاصرون علىٰ استحبابه المؤكد، بل ذهب

1- ينظر: الخراج، يحيىٰ بن آدم، رقم: **106**، رقم: **107**، رقم: **121**، رقم: **128**، رقم: **131**، ص**42-43**، ص**45**، ص**47**.

2- ينظر: أحكام القرآن، ابن العربي، ج**4**، ص**160-161**.

3- ينظر: تاريخ الرسل والملوك، الطبري، ج**4**، ص**30-33**، الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج**2**، ص**248-344**؛ البداية والنهاية، ابن كثير، ج**9**، ص**577-649**.

بعضــهم إلىٰ وجوبه في حالاتٍ معينةٍ. هذا الحكم مبني علىٰ مصــلحة حفظ النســل والنفس، وهما من مقاصد الشريعة الإسلامية الكبرىٰ.

الأساس الاجتهادي:

الشـريعة الإسـلامية جاءت لتحقيق المصـالح ودرء المفاسـد. ومن خلال الفحص الطبي، يتم تحقيق عدة مصالح، ودفع عدة مفاسد:

دفع الضـرر: يجنب الزوجين والذرية أضـرار الأمراض الوراثية، (مثل: الثلاسـيميا، وفقر الـدم المنجلي)، والأمراض المعـديـة الخطيرة، (مثـل: التهـاب الكبـد الوبـائي، والإيدز).

حفظ النسـل: يضـمن سـلامة وصـحة الأجيال القادمة؛ مما يسـاهم في بناء مجتمعٍ صحيٍّ ومنتجٍ.

تحقيق المودة: يسـاعد علىٰ اتخاذ قرارٍ مسـتنيرٍ بشـأن الزواج؛ مما يجنب الأسـرة المشاكل الصحية والاجتماعية التي قد تظهر لاحقًا، ويعزز الاستقرار الأسري.

العزو والإحالة إلىٰ مصادر موثوقةٍ:

مجمع الفقه الإسـلامي الدولي (التابع لمنظمة التعاون الإسلامي): أوصىٰ في دورته الثامنـة المنعقـدة عـام 1993م بضــرورة الفحص الطبي قبـل الزواج، واعتبره من بـاب الاحتياط الواجب؛ لما فيه من وقايةٍ من الأمراض الوراثية والمعدية.

دار الإفتاء المصــرية: أصــدرت فتاوىٰ متعددةً تؤكد علىٰ أهمية الفحص الطبي، وتعتبره وسيلةً وقائيةً مشروعةً لحماية الأسرة والمجتمع من الأمراض".

الشكل9: الفحص الطبي قبل الزواج.

تقويم إجابة Gemini:

إن إجابة Gemini صحيحةٌ؛ فإن مسألة الفحص الطبي من القضايا المعاصرة، التي لم يرد حكمها في القرآن الكريم أو السنة النبوية، وقد اعتمد الفقهاء في الاجتهاد فيها على المصلحة المرسلة؛ لأن في الفحص مصالح عدةً، منها: حفظ النسل، وتحقيق المودة، ودفع مفاسد الأمراض المعدية[1].

1- ينظر: تطبيقات معاصرة للمصلحة المرسلة في المجال الأسري، عبد الرحمن الكيلاني، ص**199**.

ويلحظ أيضًا صحة المصادر التي عزا لها Gemini؛ فإن المجمع الفقهي الإسلامي أوصى في دورته الثامنة، سنة(1993م) بإجراء الفحص الطبي قبل الزواج؛ لتجنب الأمراض المعدية، ويلحظ أن مستند المجمع في قراره هو المصلحة المرسلة، لكنه لم يصرح بها في قراره[1]، وذكرت الفتوىٰ المصرية أيضًا اشتراط الفحص الطبي للمقبلين علىٰ الزواج، وذلك كإجراءٍ لازمٍ؛ لما فيه من مصالح الحفاظ علىٰ النفس، وتحقيق السلامة، واستقرار الأسرة، ودفع المضار والأمراض[2].

ولا بد من الإشارة إلىٰ أن هناك من خالف في مشروعية الفحص الطبي، وأما حكمه، وحمله علىٰ الاستحباب أو الوجوب فإنه محل خلافٍ بين المعاصرين[3]، وقد أشار Gemini إلىٰ أن المعاصرين أجمعوا علىٰ استحباب الفحص، ووجوبه في حالاتٍ معينةٍ، وهذا الخلاف غير موجودٍ في المصادر التي أحال لها.

بناءً على ما سبق:

إن جواب Gemini كان دقيقًا وصحيحًا بشكلٍ عامٍ، لكنه تضمن نقطةً تحتاج إلىٰ تدقيقٍ، وهي إجماع المعاصرين علىٰ استحبابه، ووجوبه في حالات معينة، وإن المصادر التي أحال لها لم تتناول هذا الخلاف.

1- ينظر: قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ص**259**.

2- ينظر: دار الإفتاء المصرية، سنة**2022**م، رقم الفتوىٰ: **8067**، موقف الشرع من اشتراط الفحص الطبي للمقبلين علىٰ الزواج، الرابط: https: //www.dar-alifta.org/ar/fatwa/details/**123456**/حكم-الفحص-الطبي-قبل-الزواج.

3- للزيادة عن تفصيل الخلاف. ينظر: الاختبار الجيني والوقاية من الأمراض الوراثية من منظور إسلامي، عارف علي عارف، ص**124**؛ موقف الإسلام من الأمراض الوراثية، محمد عثمان شبير، ص**210**؛ مستجدَّات فقهيَّة في قضايا الزَّواج والطَّلاق، أسامة الأشقر، ص**91-98**؛ اختيارات الدكتور وهبة الزحيلي الفقهية المعاصرة المتعلقة بالأحوال الشخصية (دراسة فقهية مقارنة)، مصطفىٰ الروسي، ورمزي العواضي، ص**120-121**؛ الفحص الطبي قبل الزواج دراسة شرعية قانونية تطبيقية، صفوان عضيبات، ص**98-109**؛ الفحص الطبي قبل الزواج في الفقه، الإسلامي، مصلح عبد الحي، ص**1158**.

الخاتمة:

أولًا-النتائج:

توصل البحث إلىٰ جملةٍ من النتائج، هي:

-ينتمي Gemini إلىٰ فئة النَّماذج اللُّغويَّة الكبيرة (LLMs)، ذات القدرات المتعددة الوسائط، ويمثل Gemini نقلةً نوعيَّةً في الذَّكاء الاصطناعيّ، لأنَّه النَّموذج الأكبر، والأكثر قدرةً في هذا المجال، ويتوفَّر في واجهته نماذج متعددةٌ، مصمَّمةٌ لأغراضٍ متنوعةٍ.

-**قدرة Gemini على جمع معلوماتٍ دقيقةٍ، وتقديم إجاباتٍ صحيحةٍ في جوانب عدةٍ؛** إذ تمكَّن Gemini من بيان حكم المصلحة، وذكر في مسألة إباحة المجمع الفقهي لتحديد جنس الجنين طبيًا قرار المجمع، وحدد تاريخه ودورته، وكان جوابه في مسألة أراضي الفتوحات صحيحًا في أكثر الجوانب؛ فقد أصاب في بيان قرار عمر رضي الله عنه، وأنه شاور الصحابة، وفي استناده إلىٰ المصلحة في اجتهاده، وفي مسألة الفحص الطبي أجاب أيضًا بجوابٍ دقيقٍ، وصحيحٍ بشكلٍ عامٍ.

-**قُصُورُ Gemini في الإحالة والتوثيق، وعدم استطاعته الرجوع إلى الكتب الأساسية؛** فقد أحال Gemini كثيرًا المعلومات والأقوال لغير أصحابها، وعند تكرار سؤاله عن التوثيق لم يستدرك الخطأ، ودل ظاهر العبارات التي ذكرها أنها ليست مأخوذةً من الكتب الأساسية التي أحال إليها؛ مما يضعف موثوقية إجاباته، واعتماده كمرجعٍ علميٍّ.

-**عدم قدرة Gemini على التدقيق والتمييز؛** إذ لم يُفرِّق Gemini في مسألة ضرب الزوج زوجته بين معنىٰ الضرب وحكمه؛ فذكر معنىٰ الضرب، بدلًا من حكمه، وفي مسألة أراضي الفتوحات أخطأ Gemini في تسمية المصلحة استحسانًا في الفقه كله، وإنما الصحيح أن المصلحة تابعةٌ للاستحسان عند الحنفية فقط، وفي مسألة الفحص الطبي تضمن جوابه نقطةً تحتاج إلىٰ تدقيقٍ، وهي إجماع المعاصرين علىٰ استحبابه، ووجوبه في حالاتٍ معينةٍ.

-**ضعف فهم Gemini للمصلحة بمعناها الحقيقي، الذي يفهمه الفقهاء، وصعوبة إدراكه لسياقات الكلام، والقرائن التي يعتمد عليها في استنباط المصلحة؛** إذ لم يدرك أن مستند ابن العربي في مسألة ضرب المرأة هو مراعاة المصلحة، وأن مستند المجمع الفقهي ودليله في مسألة تحديد جنس الجنين طبيًا هو المصلحة المرسلة أيضًا.

-**أثبت البحث أن Gemini أداةٌ مســـاعدةٌ فقط،** لا يمكنه أن يكون فقيهًا أو مفتيًا أو مجتهدًا، ولا بد أن تخضع المعلومات التي يقدمها Gemini، والتحليلات والاستنتاجات لمراجعةٍ وتدقيقٍ.

ثانيًا-التوصيات:

يوصي البحث الباحثين بـ:

-دراسة مقارنةٍ بين تقنياتٍ مختلفةٍ للذكاء الاصطناعي في استنباط الأحكام الفقهية، أو في خدمة العلوم الشرعية الأخرىٰ.

-وضع معايير لتقويم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية.

-دراسة إمكانية تدريب تقنيات الذكاء الاصطناعي علىٰ العلوم الشرعية.

لائحة المصادر والمراجع

أولًا-المصادر والمراجع العربية:

1.ابن الأثير، علي بن أبي الكرم. الكامل في التاريخ. تحقيق: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، 1997م.

2.الإسنوي، عبد الرحيم. نهاية السول (شرح منهاج الوصول في علم الأصول). تحقيق: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، 1999م.

3.الأشقر، أسامة. مستجدَّات فقهيَّة في قضايا الزَّواج والطَّلاق. دار النفائس، 2000م.

4.ابن بدران، عبد القادر بن أحمد. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، 1401هـ.

5.البوطي، محمد سعيد. ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية. المكتبة الأموية، 1966م.

6.أبو جيب، سعدي. القاموس الفقهي (لغة واصطلاحا). دار الفكر، 1988م.

7.الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح. تحقيق: يوسف الشيخ محمَّد، بيروت، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، 1999م.

8.ابن رشد، محمد بن أحمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. دار الحديث، 2004م.

9.الروسي، مصطفى، ورمزي العواضي. "اختيارات الدكتور وهبة الزحيلي الفقهية المعاصرة المتعلقة بالأحوال الشخصية (دراسة فقهية مقارنة)." مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، العدد44، 2021م، ص 103-159.. DOI: https: //doi.org/10.69844/vbzrma69.

10.الزبيدي، محمد ترتضى. تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

11.الزحيلي، محمد مصطفى. الوجيز في أصول الفقه الإسلامي. دار الخير، 2006م.

12.الزرقا، مصطفى أحمد. الدخل الفقهي العام. دار القلم، 2004م.

13.الزركشي، بدر الدِّين محمَّد بن بهادر. تشنيف المسامع بجمع الجوامع. تحقيق: سيد عبد العزيز، وعبد الله ربيع، مكتبة قرطبة، 1998م.

14.السبكي، علي بن عبد الكافي، وعبد الوهاب السبكي. الإبهاج في شرح المنهاج (على منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٦٨٥ هـ). تحقيق: لجنة علمية، دار الكتب العلمية، 1984م.

15. الشاطبي، إبراهيم بن موسىٰ. الاعتصام. تحقيق: محمد الشقير، سعد آل حميد، وهشام الصيني، دار ابن الجوزي، 2008م.

16. الشاطبي، إبراهيم بن موسىٰ. الموافقات. تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، 1997م.

17. شبير، محمد عثمان. "موقف الإسلام من الأمراض الوراثية." مجلة الحكمة، العدد6، 1995م، ص207–220.

18. الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الرسل والملوك. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، 1967م.

19. عارف، عارف علي. "الاختبار الجيني والوقاية من الأمراض الوراثية من منظور إسلامي." مجلة الجديد، المجلد3، العدد5، 1999م، ص 121–138.

20. ابن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز. الغاية في اختصار النهاية. تحقيق: إياد الطباع، دار النوادر، 2016.

21. عبد الغفار، محمد. أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء. دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية .http: //www.islamweb.net

22. عبد الغفار، محمد. تيسير أصول الفقه للمبتدئين. دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية .http: //www.islamweb.net

23. الجويني، عبد الملك بن عبد الله. البرهان في أصول الفقه. تحقيق: صلاح عويضة. دار الكتب العلمية، 1997م.

24. عبد النور، عادل. مدخل إلىٰ علم الذكاء الاصطناعي. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، 2005م.

25. أبو عبيد، القاسم بن سلام. الأموال. تحقيق: خليل هراس، دار الفكر، د.ت.

26. العجمي، سحمي. "الاجتهاد المقاصدي عند الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (أرض السواد) أنموذجًا." مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، العدد4، 2021م، ص2047–2093.

27. ابن العربي، محمد بن عبد الله. أحكام القرآن. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، 2004م.

28. ابن العربي، محمد بن عبد الله. المَسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك. اعتنىٰ به: محمد السُّليماني، وعائشة السُّليماني، دار الغرب الإسلامي، 2007م.

29. عضيبات، صفوان. الفحص الطبي قبل الزواج دراسة شرعية قانونية تطبيقية. دار الثقافة، 2009م.

30. ابن عطية، عبد الحق بن غالب. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، 1422هـ.

31. العَوْتبي، سَلَمة بن مُسْلِم. الإبانة في اللغة العربية. تحقيق: عبد الكريم خليفة، ونصرت عبد الرحمن، وصلاح جرار، وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة، 1999م.

32. الغزالي، محمد بن محمد. المستصفىٰ. دار الكتب العلمية، 1993م.

33. ابن فارس، أحمد بن فارس. مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العربي، 2002م.

34. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، د.ت.

35. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه علىٰ مذهب الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: شعبان إسماعيل، مؤسسة الريّان، 2002م.

36. القرافي، أحمد بن إدريس. الذخيرة. تحقيق: محمَّد حجي، وسعيد أعراب، ومحمَّد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، 1994م.

37. القرافي، أحمد بن إدريس. شرح تنقيح الفصول. تحقيق: طه سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1973م.

38. القرشي، يحيىٰ بن آدم. الخراج. المطبعة السلفية ومكتبتها، 1384هـ.

39. قويدر، عبد الله، ومحمد النجار. "مناهج الفقهاء في العمل بالمصالح المرسلة: دراسة تحليلية في مناهج الاجتهاد." مجلة الدراسات الإسلامية في جامعة الملك سعود، المجلد27، العدد2، 2015م، ص193–224.

40. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. البداية والنهاية. تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، 1420هـ.

41. الكيلاني، عبد الرحمن. تطبيقات معاصرة للمصلحة المرسلة في المجال الأسري." مجلة الشريعة والقانون، العدد27، 2006م، ص167–229.

42. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنبثق عن منظمة تعاون الإسلامية، 1985–2019م، حقوق الطبع لمجمع الفقه الإسلامي، 2022م.

43. المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة. قرارات المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة، في دوراته العشرين 1977–2010م.

44. مجموعة من المؤلفين. الموسوعة الفقهية الكويتية. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1404–1427هـ.

45. ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. اعتنىٰ به: اليازجي ولجنة علمية، دار صادر، 1414هـ.

46. موقف الشرع من اشتراط الفحص الطبي للمقبلين علىٰ الزواج، دار الإفتاء المصرية، سنة2022م، رقم الفتوىٰ: 8067، تاريخ الوصول: 19/8/2025.

47. ابن النجار، محمد بن أحمد. شرح الكوكب المنير = المختبر المبتكر شرح المختصر. مكتبة العبيكان، 1997م.

48. النجار، مصلح عبد الحي. "الفحص قبل الزواج في الفقه الإسلامي." مجلة الدراسات الإسلامية في جامعة الملك سعود، المجلد17، العدد2، 2005م، ص 1121–1175.

49. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. الذكاء الاصطناعي. 2024م.

ثانيًا- المصادر والمراجع الأجنبية:

1. Google AI. Gemini models. Google AI for Developers, (2025, August 1), accessed August 3, 2025, https: //ai.google.dev/gemini-api/docs/models?hl=ar.

2. Google DeepMind, Koray Kavukcuoglu. Gemini 2.5: Our most intelligent AI model. Google Blog, (2025, March 25), Retrieved August 3, 2025, from https: //blog.google/technology/google-deepmind/gemini-model-thinking-updates-march-2025/#gemini-2-5-thinking.

3. Google Developers. Shrestha Basu Mallick, Logan Kilpatrick. Gemini 2.5: Updates to our family of thinking models. Google Developers Blog, (2025, JUNE 17), Retrieved August 3, 2025, from https: //developers.googleblog.com/en/gemini-2-5-thinking-model-updates/.

4. Google, Demis Hassabis, Sundar Pichai. Introducing Gemini: our largest and most capable AI model. Google, (2023, December 6), Retrieved August 3, 2025, from https: //blog.google/technology/ai/google-gemini-ai/.

5. Russell, Stuart, and Peter Norvig. Artificial Intelligence A Modern Approach, Pearson Education, 2010, 2003, 1995.

المحور الثاني

حوسبة التراث

وتحليل النصوص الشرعية

مجالات توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) في تحقيق المخطوطات "المخطوطات الحديثيّة نموذجًا"

أ-د. عبد الله بن محمد السُّحيم

أستاذ مساعد بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة

مستخلص البحث

موضوع البحث: يتناول البحث توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات، بذكر (11) مجالًا من مجالات هذا التوظيف، عرضًا وتحليلًا ونقدًا، على أن تكون المخطوطات الحديثية هي النموذج التطبيقي لهذا البحث، وذلك من خلال برنامج (Chat GPT).

أسئلة البحث: يحاول الباحث الإجابة عن عددٍ من الأسئلة من خلال هذا البحث، وهي: هل يمكن توظيف أدوات وبرامج الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات؟ وهل يمكن للمحقق الاستعانة بها في تحقيقه للمخطوطات؟ وما أبرز أدوات الذكاء الاصطناعي القابلة للتوظيف في تحقيق المخطوطات؟ وما هي مجالات تحقيق المخطوطات التي يمكن توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي فيها؟ وهل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحقق إضافة نوعية في تحقيق المخطوطات؟

أهداف البحث: يتوقع أن يحقق هذا البحث الأهداف التالية: 1/ رصد وتعداد مجالات توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات. 2/ عرض وتحليل ونقد هذه المجالات التوظيفية. 3/ بيان مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على التعامل مع المخطوطات. 4/ تحديد أبرز مجالات الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أنه يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في عدد من المجالات المتعلقة بالمخطوطات (كتقديم مقترحات لتحسين جودة المصورات)، وبعضها يحتاج إلى نماذج خاصة وتغذية وتدريب (كنسخ المخطوطات)، لكن بضوابط خاصة مبيَّنة في البحث، وبعضها الآخر يحتاج إلى بناء قواعد معلومات وإعداد نماذج خاصة، وهو ما لم يتمّ بعد (كالتعرف على خطوط النساخ والمؤلفين)، وبعضها لا يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي فيها (كالمقابلة بين النسخ).

المنهج البحثي: يسلك الباحث في إجراء هذا البحث المنهج التجريبي، فالوصفي، ثمَّ المنهج التحليلي النقدي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي + المخطوطات + الحديث النبوي + تحقيق التراث

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وصــلَّىٰ الله وســلَّم علىٰ نبينا محمدٍ، وعلىٰ آله وصــحبه أجمعين، أما بعد؛

فإنَّ التقنيات الحديثة من أهم السِّمات التي يمتاز بها عصرنا الحاضر عن العصور السَّــالفة، لا سـيَّما أنَّ حركتها الدؤوبة ذات تســارعٍ لا يهدأ، وتجدُّد لا يتوقَّف، ملقيةً بظلالها علىٰ مختلف أنحاء الحياة في المجتمعات الإنســانية، وما من شــكٍّ أنَّ حقول البحث العلمي أحد المجالات المتفاعلة مع هذه التقنيات الناشــئة، مؤثرةً فيها ومتأثرةً بها، وليس بوسعنا أن ننكر أهمية توظيف التقانة الحديثة -بمختلف صنوفها وأنواعها- في خدمة العلوم الشريعة عمومًا، وعلوم الحديث والسنة النبوية خصوصًا، حتىٰ تكاد المكتبة الحديثية أوفىٰ المكتبات الإلكترونية توظيفًا للتقنية واستفادةً منها، في امتدادٍ لما ابتدأه الأســلاف المحدِّثون من ابتكار أنواع من التآليف المقرّبة والكتب المســاعدة، ككتب الأطراف والزوائد والتخريج ونحوها من الأنواع، خدمةً للعلم الشَّريف وطلابه.

لذا كان لزامًا علىٰ الباحثين والمختصِّــين أن يبادروا إلىٰ توظيف هذه التقنيات، والاستفادة منها، ذلك أنها وسائل معينة للباحث متىٰ ما أحسن التعامل معها، فلا يركن إليها ركون الواثق بها، المعتمد عليها، بل يبدأ من حيث انتهت نتائجها، وحينئذٍ تســرِع عمله، وتجوّد نتائجه، وتوقفه علىٰ العلم في غير مظانّه، إلىٰ غير ذلك من أوجه الإفادة منها.

ومن هنا؛ جاءت هذه الورقة البحثية، التي تتناول مجالات توظيف أدوات الذكاء الاصــطناعي في تحقيق المخطوطات (المخطوطات الحديثيَّة نموذجًا)، في محاولةٍ لاستطلاع واقع الأمر، وتقديم تصوّر عنه، وعمَّا يمكن أن يقدمه من إضافةٍ مساعدةٍ للباحثين، علىٰ ما سيأتي توصيفه وتفصيله بإذن الله.

ويأتي هذا البحث مزامنًا إعلان وزارة التعليم في المملكة العربية الســعودية إدراج مناهج (الذكاء الاصــطناعي في مقررات التعليم)، وإعلان جامعتنا العريقة الجامعة الإسـلامية بالمدينة المنورة اعتماد مقرر (الذكاء الاصطناعي) لجميع الخطط الدراسية بدءًا من العام (1447هـــــ)، وهو ما يتوافق مع تطلعات قيادتنا وولاة أمرنا -أيَّدهم الله- الذين لا يألون جهدًا في دعم وتمكين البحث العلمي، وتنمية التطوير والابتكار، وتحقيق جودة الحياة، راجيًا أن يكون هذا البحث محققًا لهذه التطلعات السَّامية.

وبطبيعة الحال، فإنَّ الدراسات الاستطلاعية المبكّرة واللبنات الأولىٰ في أي حقلٍ معرفي يعرقل كمالها ما يعرض لها من تعذُّر المصادر أو قلتها، وضعف التَّجارب وندرتها، وهو ما أعوّل فيه علىٰ فطنة القارئ الكريم في الإعذار لكاتبه به، علىٰ أني باذلٌ -بإذن الله وحسن توفيقه- قصارىٰ جهدي في إتقان هذا البحث وتجويده؛ إذ «الرَّائد لا يكذبُ أهلَه»، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾[1]، وإليه يُرد الجميل، ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾.

موضوع البحث

يتناول البحث توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات، بذكر أحد عشر (11) مجالًا من مجالات هذا التوظيف، عرضًا وتحليلًا ونقدًا، علىٰ أن تكون المخطوطات الحديثية هي النموذج التطبيقي لهذا البحث، وذلك من خلال برنامج (Chat GPT).

أسئلة البحث

يحاول الباحث الإجابة عن عددٍ من الأسئلة من خلال هذا البحث، وهي:

1. هل يمكن توظيف أدوات وبرامج الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات؟
2. وهل يمكن للمحقق الاستعانة بها في تحقيقه للمخطوطات؟
3. وما أبرز أدوات الذكاء الاصطناعي القابلة للتوظيف في تحقيق المخطوطات؟
4. وما هي مجالات تحقيق المخطوطات التي يمكن توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي فيها؟
5. وهل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحقق إضافة نوعية في تحقيق المخطوطات؟

أهداف البحث

يحاول البحث ويهدف إلىٰ تحقيق الأهداف التالية:

1. رصد وتعداد مجالات توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات.
2. عرض وتحليل ونقد هذه المجالات التوظيفية.
3. بيان مدىٰ قدرة الذكاء الاصطناعي علىٰ التعامل مع المخطوطات.
4. تحديد أبرز مجالات الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات.

1- قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (381/3) في أحد الأوجه في تفسير الآية: «من سلك السَّبيل القاصد؛ فعلىٰ الله رحمته ونعيمه وطريقه، وإلىٰ ذلك مصيره».

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث بالنظر إلىٰ الجانبين اللذين يبحث فيهما:

فأولهما: أهمية تحقيق الكتب علىٰ نسخها الخطيَّة تحقيقًا علميًّا، لتنضَّد بأقرب هيئةٍ إلىٰ مراد مؤلفيها، وإظهارها وطباعتها علىٰ نحو متقنٍ، فالمحقق حينئذٍ بحاجة إلىٰ كل وسيلةٍ لتحقيق هذا الهدف المنيف.

وثانيهما: ما تقدِّمه التقنية الحاسوبيَّة -في الجملة- من خدمة للباحثين: بتسريع العمل وما يتضمنه من توفير الوقت، وتقليل الجهد المبذول، وتجويد النتائج، وتقليل الاعتماد علىٰ الأيدي العاملة، مما يحقق توفيرًا في الموارد البشرية، بل والمالية أيضًا، والسعي من خلال ذلك إلىٰ تقليل نسبة الأخطاء البشرية إلىٰ أقل قدرٍ ممكن.

كل هذه مبررات جادة تدفعنا إلىٰ توظيفٍ أكبر للتقنية في مهمة تحقيق الكتب والنصوص، وتوظيفها مساعدًا قديرًا للمحقق، وبهذا تظهر قيمة البحث في هذا الميدان.

الدراسات السابقة

لم أقف علىٰ بحوث علميَّة محكمة تتناول موضوع هذا البحث بخصوصه، لكن ثمَّة دراسات مقاربةٌ تتناول توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات بشكل عامٍ، علىٰ تفاوتٍ بينها في الإجادة واستيفاء الموضوع الذي نحن بصدده، وهي كالتالي:

1. «**أهمية استخدام وتوظيف أدوات الذكاء الصناعي في تحقيق المخطوطات التاريخيَّة**»، إعداد: أحمد كريم حبيب، بحث محكَّم، منشور في مجلة كلية التربية للبنات بجامعة البصرة (العدد: 4، 2024م)، ويقع في (13) صفحة، تناول فيه الباحث الجانب النظري باقتضاب واختصار، إلا أنه لم يتطرق إلىٰ الجانب التطبيقي البتة.
2. «**تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال معالجة نصوص المخطوطات العربية**»، إعداد: بومديني محمد إلياس، بحث محكم، منشور في المجلة الجزائرية للمخطوطات (العدد: 1، مارس 2024)، ويقع في (14) صفحة، منها (4) صفحات هي التي تتقاطع مع موضوع بحثنا.
3. «**القراءة الآلية للخطوط العربية، دراسة تطبيقية في تقنيات الذكاء الاصطناعي**» إعداد: د. مروة عصام محمد، م. الأميرة أحمد السيد حسان، بحث محكم، منشور في المجلة العربية الدولية لدراسات المكتبات والمعلومات (العدد: 4، 2022م)، ويقع في

(48) صفحة، ويعد أحد أوفى البحوث في هذا المجال، لكنه يتناول الجانب التقني أكثر من تناوله للجانب التطبيقي الذي يباشره الباحث والمحقق.

4. «**الذكاء الاصطناعي في خدمة المخطوطات الإسلامية، بالتعرف على خطوط المؤلفين**»، إعداد: د. فيصل بن معتز بن صالح فارسي، بحث محكم، منشور ضمن أبحاث الملتقى العلمي الدولي: "الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية"، في كلية العلوم الإسلامية بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (2024م)، ويقع في (24) صفحة، وهو يتناول واحدًا فقط من المجالات التي تناولتها في هذا البحث.

5. «**استخدام Chat GPT كتقنية للذكاء الاصطناعي في البحث عن المخطوطات الإسلامية، دراسة تحليلية**»، إعداد: د. السيد صلاح الصاوي (وزميله)، بحث محكم، منشور ضمن أبحاث المؤتمر السابع والعشرين لجمعية المكتبات المتخصصة في الخليج العربي: "توظيف التقنيات الذكية في بيئة المكتبات المتخصصة ومؤسسات المعلومات" (2024م)، ويقع في (20) صفحة، وهو يتناول البحث عن المخطوطات، ولا يتناول عملية تحقيقها، فهو خارج عن حدود البحث.

حدود البحث

يحدُّ هذا البحث بحدودٍ ثلاثة:

الحدُّ الأول: من الناحية التقنية، حيث ألتزم التطبيق من خلال برنامج (Chat GPT)[1]، معتمدًا في ذلك على النسخة المدفوعة من الإصدار (GPT-5)[2]، مع اختيار طراز (Thinking)[3].

الحدُّ الثاني: من الناحية التطبيقية؛ حيث ألتزم التطبيق على المخطوطات الحديثية، دون غيرها من المخطوطات.

1- لأنه يعدُّ واحدًا من أفضل نماذج الذكاء الاصطناعي، وأكثرها شيوعًا، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى فجوة واسعة بين نموذج (Chat GPT) وغيره من النماذج، مثل: Grok و Copilot وغيرها، ينظر: https://sabq.org/technology/mge8wd56i6 تاريخ الاسترجاع: (1447/2/22هـ).

2- والذي تمَّ إطلاقه في (7/أغسطس/2025م)، حيث وصف ها الإصدار بأنه «قفزة في الذكاء الاصطناعي، بقدرات محسَّنة في البرمجة، والصحة، وتقليل الهلوسة»، ينظر:
https://sabq.org/technology/251l57d0ad (تاريخ الاسترجاع السابق).

3- جاء تعريف هذا الطراز في نفس البرنامج بأنه «يفكر لمدة أطول؛ لتوفير إجابات أفضل».

الحدُّ الثالث: من ناحية المجالات؛ حيث ألتزم بمجالات التوظيف فيما يتعلق بخدمة النسـخة الخطية وتحقيق النصّ، دون أن أتطرق إلىٰ ما بعد ذلك من خدمة النص[1]، أو فهرسته، ونحو ذلك.

منهج البحث وأهم إجراءاته

أسـلك في إجراء هذا البحث المنهج التجريبي، فالوصـفي، ثمَّ المنهج التحليلي النقدي[2].

كما ألتزم أن تكون هذه الدراسة دراسة تطبيقية، وذلك علىٰ النحو الآتي:

- أقوم بالتطبيق فعليًّا علىٰ جميع المجالات المذكورة.
- أوصِّف الخطوات اللازمة للتطبيقات الواردة في البحث.
- أوثق ذلك في البحث بإرفاق اللقطات الموضّـحة، وذلك يشـمل المحاولة ونتيجتها.

خطة البحث

ينتظم هذا البحث إجمالًا في مقدمةٍ وتمهيدٍ، ثم مبحثين، فخاتمة، وتفصـيل ذلك كالآتي:

المقدمة، وتتضمن: موضوع البحث، أسئلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، الدراسـات السـابقة، حدود البحث، منهج البحث وأهم إجراءاته، خطة البحث، وهي كالآتي:

تمهيد، يتضمن (مدخلًا مختصرًا إلىٰ الذكاء الاصطناعي).

المبحث الأول: توظيف أدوات الذكاء الاصـطناعي في خدمة النسـخة الخطية ومعالجة مصوراتها، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تقييم صورة المخطوط، ومقترحات التحسين

المطلب الثاني: تقدير زمن النسخة الخطية، وترتيب النسخ الخطية

المطلب الثالث: وصف النسخة الخطية من خلال عناصر محددة

المطلب الرابع: تمييز أنواع الخطوط العربية، ومعرفة خطوط النساخ، وفيه فرعان:

1- ويمكن الاسـتفادة في هذا من بحث «الذكاء الاصـطناعي وأثره في مجال البحث العلمي بعلم الحديث النبوي، برنامج ChatGPT4 أنموذجًا "دراسة وصفية"»، إعداد د: أيمن بن سليم العوفي، بحث محكَّم.

2- ينظر تعريف هذه المناهج في «المدخل إلى البحث في العلوم السـلوكية»، د. صـالح بن حمد العسـاف، (ص185 وما بعدها).

الفرع الأول: تمييز أنواع الخطوط العربية، والتعريف بها

الفرع الثاني: معرفة خطوط النساخ والمؤلفين

المطلب الخامس: معرفة مكتبات المخطوطات، وتمييز أماكن حفظ النسخ الخطية

المبحث الثاني: توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات العربية، وفيه تمهيد، وثلاثة مطالب:

تمهيد، يتضمَّن أهم أدوات الذَّكاء الاصطناعي التي يمكن توظيفها في نسخ المخطوطات

المطلب الأول: نسخ المخطوط من خلال الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: المقابلة، واستخراج الفروق

المطلب الثالث: تصحيح المنسوخ والتدقيق اللغوي

الخاتمة، وتتضمن أهم النتائج والتوصيات

ثبت المصادر والمراجع

راجيًا من الله عزوجل حسن التوفيق وتمام التسديد، وأن يتقبَّل هذا العمل بقبولٍ حسنٍ، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد، يتضمن (مدخلًا مختصرًا إلى الذكاء الاصطناعي)

يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) في المجمل بأنه «**أنظمة حاسوبية، تستخدم تقنيات خوارزمية متقدمة، قادرة على عمل تنبؤات أو توليد محتوى أو تقديم توصيات أو اتخاذ قرارات بمستويات متفاوتة من التحكم الذاتي، يحاكي بها القدرات الإدراكية[1] البشرية**»[2]، فهو إذن فرعٌ من علوم الحاسب الآلي، يهدف إلىٰ تطوير نظم حاسوبية وآلات روبوتية قادرة علىٰ محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل: الاستدلال، والتخطيط، ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP)، والتعميم، والتعلم من التجارب السابقة، والتفاعل مع البيئة المحيطة، بل وحتىٰ المهارات الإدراكية المتقدمة، مثل: التعرف علىٰ الأنماط، وحل المشكلات، واتخاذ قرارات مستقلة بناءً علىٰ البيانات المتاحة لديه[3].

وتشير الكتابات التي تؤرخ لبدايات الذكاء الاصطناعي إلىٰ أنَّ أول ظهورٍ لهذا المصطلح كان في العام (1956م)، حيث استعمل فعليًّا في المداولات البحثية الأكاديمية في كلية دارتموث في الولايات المتحدة الأمريكية[4]، ومنذ ذلك الحين وحلقات الذكاء الاصطناعي تتَّسع وتتطور وتمر بمراحل مختلفة، حتىٰ وصلت إلىٰ ما وصلت إليه اليوم، والتوقعات تشير إلىٰ أنه لن يتوقف عند النقطة التي وصل إليها، بل سيتجاوزها

1- يمكن تعريف الإدراك في سياق الحديث عن قدرات الذكاء الاصطناعي بأنه «اكتساب المعرفة والفهم من خلال التجربة (الصواب والخطأ)، وتحقيق نتائج تعلُّم شبيهة بالتفكير البشري»، بحسب تعريف شركة IBM، ضمن دورة «مفاهيم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المتقدمة»، والمقدَّمة من (سدايا) مشكورةً ضمن (مبادرة مليون سعودي للذكاء الاصطناعي).

2- أصل التعريف من النبذة المعتمدة علىٰ الموقع الرسمي للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، وزدت عليه ما يكمل التعريف، ينظر:

https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx تاريخ الاسترجاع: (**1447/2/21**هـ)، وهو نفس تاريخ الاسترجاع لجميع المصادر الإلكترونية في هذا المطلب.

3- ينظر مجموع ذلك في النبذة المقدمة من الموسوعة البريطانية (Encyclopaedia Britannica) و(AWS) و(IBM):

https: //www.britannica.com/technology/artificial-intelligence/Reasoning
https: //aws.amazon.com/ar/what-is/artificial-intelligence
https: //www.ibm.com/sa-ar/think/topics/artificial-intelligence

فيما تمت الاستعانة بـ(Chat GPT) لترتيب النصوص المقتبسة ودمجها.

4- ينظر: (IBM) -مرجع سابق-، وتشير بعض الدراسات إلى بدأ قبل ذلك، في بداية أربعينيات العام الماضي، وأنَّ العام (**1956**م) إنما هو لبداية استعماله في الإطار الأكاديمي، ينظر: (Sadaia) و(AWS) -مراجع سابقة-

بمراحل عدَّة[1]، حيث إن كبرىٰ الشـــركات القائمة علىٰ تطويره تقرُّ بوضـــوحٍ بأنَّ الذكاء الاصـطناعي غير مكتملٍ بما فيه الكفاية، وأنه ما يزال -حتىٰ هذه اللحظة- ينتج محتوىٰ غير مكتمل أو غير منطقي، ولم يصـــل إلىٰ النضـــج بعد، بل ثمَّة مراحل من الذكاء الاصطناعي يخطط لها عند العام (2050م) وما بعده[2].

رغم ذلك؛ فما زالت تقنيات الذكاء الاصطناعي تتوسع لتشمل أنواعًا عدَّة من أنواع الذكاء الاصطناعي، وتتعدد أنواعه باختلاف جهة الاعتبار[3]، كما «تستخدم أنظمة الذكاء الاصـطناعي مجموعة من التقنيات للعمل، تختلف التفاصـيل، لكن المبادئ الأسـاسـية تظل كما هي: فهي تحول جميع أنواع البيانات، مثل النصوص والصور ومقاطع الفيديو والصـــوت، إلىٰ تمثيلات رقمية وتحدد الأنماط والعلاقات بينها رياضـــيًا. وبالتالي، تحتاج تقنيات الـذكـاء الاصـــطـنـاعي إلىٰ التدريب -فهي تتعرض لكميات كبيرة من مجموعات البيانات الموجودة «للتعلم»- علىٰ غرار تعلم البشـر من أرشـيفات المعرفة الموجودة»[4].

وتبعًا لذلك تتنافس كبرىٰ الشـــركات لتقديم الأدوات والنماذج الخاصـــة بها، بناءً علىٰ بناء خوارزميات ذكية، يتم تزويدها بكميات هائلة من البيانات المنظمة وغير المنظمة، لتستطيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي تقديم الخدمات المنتظرة منها علىٰ وجه الدقة والسرعة، فتحقق الأهداف والتطلعات المرجوة منها، والتي من أهمها:

1/ رفع كفاءة الأعمال والجودة والإنتاجية.

2/ أتمتة المهام؛ لتوفير الوقت والتكاليف.

3/ دعم الإنسان في تحليل البيانات واتخاذ القرار، وتقديم توصيات دقيقة.

4/ توليد محتوىٰ جديد مثل النصوص والصور والفيديو[5].

وبناءً علىٰ ذلك يستطيع الإنسان توظيف الذكاء الاصطناعي في مجالات كثيرةٍ من مجالات الحياة البشرية، حيث تذكر بعض الكتابات التعريفية أن الذكاء الاصطناعي قدَّم إضـــافة نوعية في العديد من المجالات، مثل: توصـــية المحتوىٰ، والرعاية الصـــحية،

1- ينظر: (IBM) -مرجع سابق-

2- المصدر السابق.

3- ينظر في أنواع الذكاء الاصطناعي: (Sadaia) و(AWS) -مراجع سابقة-
https: //www.tableau.com/data-insights/ai/what-is#definition

4- ينظر: (AWS) -مرجع سابق-

5- (Sadaia) وينظر أيضًا: (IBM) -مراجع سابقة-

وإدارة الطرق[1]، وإدارة الحشـــود[2]، فيما تقترح هذه الكتابات العديد من المجالات التي يناسب توظيف الذكاء الاصطناعي فيها، والتي من أهمها: «معالجة المستندات»[3]، وقد بدأت بالفعل العديد من المؤســـســـات توظيف الذكاء الاصـــطناعي في خدمة الوثائق والأرشيف، بل وحتىٰ النقوش الأثرية[4].

من هنا جاءت فكرة هذا البحث؛ في توظيف أدوات الذكاء الاصـــطناعي في خدمة المخطوطات التراثية العربية؛ إذ إن أنظمة الذكاء الاصـــطناعي تتضـــمن العديد من التقنيات التي تخدم هذه المجالات من أوجهٍ مختلفةٍ، لكنها بحاجةٍ إلىٰ توظيف صحيح، وقد بدأت بالفعل العديد من شركات الذكاء الاصطناعي إيجاد تقنيات مختلفة تحاول محاكاة الرؤية البصـــرية للإنســـان، بحيث يتعرف الذكاء الاصـــطناعي علىٰ المحتوىٰ المرفق، ثم يقوم بتحليله وخدمته بناء علىٰ البيانات المدخلة، والقواعد التي يلقَّن إياها، والوظائف المطلوبة منه بدقة، حيث تشـــرح IBM مراحل عمل الذكاء الاصطناعي وتلخصها في الآتي:

1. **التدريب،** لإنشاء نموذج أساس.
2. **الضبط،** لتكييف النموذج مع تطبيق محدد.
3. **التوليد والتقييم، والمزيد من الضبط؛** لتحسين الدقة[5].

وفي هذا المجال الذي نحن بصـــدده؛ فإننا نحتاج لإنجاح نموذج قادر علىٰ تحقيق المخطوطات العربية: إلىٰ اختيار التقنية المناسـبة أولًا، ثم تصـميم نموذج خاص، يتم تدريبه بكثافة عالية، وإدخال بيانات هائلة، مع مراجعة شـــاملة لأدائه، للوصـــول إلىٰ نموذج متقن الأداء، يتمتع بالضبط والإتقان.

1- ينظر: (AWS) و(IBM) -مراجع سابقة-

2- حيث نجحت وزارة الداخلية الســـعودية مشـــكورة في توظيف خوارزميات الذكاء الاصـــطناعي في إدارة الحشود في الحرمين الشريفين، ينظر: https: //www.spa.gov.sa/N**2028060**

3- ينظر: (AWS) -مرجع سابق-

4- ينظر: «صحيفة الجزيرة السعودية» (العدد: **19012** تاريخ: **1447/2/2**هـــ) تقرير بعنوان: «الذكاء الاصطناعي يحلل النقوش اللاتينية وتأريخها، وإعادة تشكيلها» (ص**12**).

5- ينظر: (IBM) -مرجع ســـابق-، وينظر: «دورة حياة نظام الذكاء الاصـــطناعي» في وثيقة «مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي» الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" (الإصدار الأول، سبتمبر **2023**م)، (ص**9**).

ومع الإقرار بأن الذكاء الاصـطناعي لم ينضـج بما فيه الكفاية بعدُ؛ إلا أنها تواجهنا عقبتان إضافيتان في إجراء هذا النموذج، وهما:

أولًا: أن دعم اللغة العربية في نماذج الذكاء الاصـطناعي ما يزال أقل من المأمول، في حين أن كثيرًا من واجهاتها التي تظهر للمسـتخدم تدعم اللغة العربية، إلا أن هذا لا يكفي للحكم؛ لأن عمليات التحليل والتوليد تتم في الخلف، في خوارزميات وشبكات عصـبونية ومرشِّـحات...، وهذه لم تتمرَّس علىٰ اللغة العربية بما يكفي، لا سـيما وأن المحتوىٰ العربي في شبكة الانترنت أقل جودةً وثراءً من لغاتٍ أخرىٰ كالإنجليزية، وهو ما يلقي بظلاله علىٰ البيانات التي يزوَّد بها الذكاء الاصطناعي.

وثانيهما: أن المخطوطات العربية مكتوبة بخط اليد بطبيعة الحال، وتقنيات التعرف علىٰ الخطوط والكتابات اليدويةَّ تعدُّ من التقنيات المعقدة، صحيح أنَّ هذه التقنيات بدأ العمل عليها من سنواتٍ مضـت[1] قبل شـيوع نماذج وأنظمة الذكاء الاصـطناعي، إلا أنَّ اختلاف ممارسـات الكتابة اليدوية أوسـع مما توصلت إليه هذه التقنيات، لا سـيما وأنَّ المخطوطات العربية كتبت بقواعد إملائية مخالفة لما اسـتقرَّ عليه العمل في الرسـم الإملائي الحـديـث[2]، بـل إنهـا كتبـت بخطوط عربيـة متفـاوتـة كثيرًا، فـالخط الكوفي

1- وهي متعددة، منها تقنية ICR، ينظر علىٰ سبيل المثال: «استخدام تقنية "ICR التعرف الذكي علىٰ الحروف المكتوبة بخط اليد" في قراءة الوثائق والمخطوطات العربية، وانعكاس ذلك علىٰ مؤسسات حفظ التراث»، الدكتورة: عبد الحميد، نسمة عيد علي، بحث محكم، مجلة الروزنامة المصرية (**2022**م). كما تتوافر عدة بحوث عن دور الشبكات العصبية الإلكترونية في التعرف علىٰ الكتابات اليدوية، وهي عبارة عن نظام محوسب يتألف من عدة وحدات متصلة ببعضها، تقوم بمحاكاة عمل الدماغ البشري في الاستجابة للإدخالات الخارجية في الاستجابة للإدخالات الخارجية (ينظر في تعريفها: «تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة الوثائق والأرشيف»، إعداد: موسىٰ، د. عزة علي، بحث محكم منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط العدد **43**، **2024**م). ومن هذه البحوث: «تسخير شبكة العصبونات في التعرف الآلي علىٰ الخط اليدوي العربي»، إعداد: موساوي، د. سهام، بحث منشور في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد: **1**، **2009**م).

2- نبَّه المستشرق الألماني براجشتراسر في كتابه «أصول نقد النصوص ونشر الكتب» إلىٰ الإشكالية الواقعة في اختلاف الخط العربي، حيث يقول: (ص**103**): «لم يُبحث الإملاء العربي ولا تاريخه بحثًا كافياً حتىٰ الآن -إلا رسم القرآن الكريم-، ولو قصد أحد إلىٰ ذلك، لم يجز أن يكتفي بما يجده في الكتب...، بل كان ينبغي عليه أن يطالع كتبًا خطية من كتابة من يوثق بهم في عصور مختلفة؛ فإن إملاء هذه الكتب الخطية القديمة يخالف القواعد الموضوعة في الكتب في أشياء كثيرة»، وقد أشار د. رمضان عبد التواب إلىٰ أهمية التمرس علىٰ قراءة خطوط الأقدمين، ومعرفة قواعد الإملاء المتبعة لديهم، واختلاف الرسم تبعًا لاختلاف الخط، ينظر: عبد التواب، د. رمضان. «مناهج تحقيق التراث بين القدامىٰ والمحدثين» (ص**87**).

(والمشرقي عمومًا) مغاير للخط المغربي، في حين أن خط الرقعة يخالف خط النسخ، فضلًا عن الخطوط الأكثر غموضًا كالديواني والثلث، وعلاوة علىٰ ذلك فإن تقاليد النساخة العربية (التي تعتمد الإلحاق والضرب والتحشية وما جرىٰ مجراها) وتصرفات النسَّاخ (كالرموز، والاختصارات، وإهمال النَّقط، ونحوها) تجعل المهمة أكثر صعوبةً، بل تجعلها بالغة التعقيد[1].

كلُّ هذه العقبات تصعِّب مهمة إنشاء نموذج ذكاء اصطناعي يقوم بتحقيق المخطوطات العربيَّة بشكل متقنٍ، لكننا نأمل علىٰ أقل تقدير في أن يكون الذكاء الاصطناعي مساعدًا فاعلًا للمحقق، يضيف إلىٰ عمله إضافة معتبرةً، «فالذكاء الاصطناعي لا يحلُّ محل القرارات البشرية، بل يضيف قيمة إلىٰ الحكم البشري، علمًا أنَّ الذكاء الاصطناعي اليوم ليس ناضجًا بما يكفي لأداء مهام مستقلة»[2].

ولا نطمح إلىٰ ما هو فوق ذلك في الفترة الآنيَّة، وهو ما تشير إليه أدبيات البحث في العلوم العربية، علىٰ حدّ قول ابن الأكفانيِّ (ت749هـ): «إنَّ لكل علمٍ حدًّا لا يتجاوزه، ولكل عالَم ناموسًا لا يُخل به، ومن الوجوه المغلَّطة أن يُظن بالعلم فوق غايته»[3].

بقي أن نشير في ختام هذا المطلب إلىٰ أخلاقيات استعمال الذكاء الاصطناعي، والتي يقصد بها «كيفية تحسين التأثير النافع للذكاء الاصطناعي، مع تقليل المخاطر والنتائج السلبية»[4]، حيث تنصُّ وثيقة «مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي»[5] علىٰ سبعة مبادئ للذكاء الاصطناعي، هي: النزاهة والإنصاف، الخصوصية والأمن، الإنسانية، المنافع الاجتماعية والبيئية، الموثوقية والسلامة، الشفافية والقابلية للتفسير، وأخيرًا المساءلة والمسؤولية، وقد شرحتها الوثيقة شرحًا لا مزيد عليه، ولذا؛ ينبغي

1- ينظر: هارون، عبد السلام. «تحقيق النصوص ونشرها» (ص27)، فرنسوديروش. «المدخل إلىٰ علم الكتاب المخطوط» (ص314)، د. السرحان، محيي. «تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية» (ص203).

2- جاء هذا النص المهم ضمن دورة «مفاهيم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المتقدمة»، والمقدَّمة من (سدايا) مشكورةً ضمن (مبادرة مليون سعودي للذكاء الاصطناعي).

3- ابن الأكفاني. «إرشاد القاصد» (ص9).

4- ينظر: (IBM) -مرجع سابق-

5- الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" (الإصدار الأول، سبتمبر 2023م)، (ص12) وما بعدها، في حين تكتفي IBM بخمسةٍ من أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وجميعها مذكور في الوثيقة. ينظر: (IBM) -مرجع سابق-

علىٰ كل باحث يسعىٰ إلىٰ توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي عمومًا وفي تحقيق المخطوطات والكتب التراثية خصوصًا؛ أن يتحلَّىٰ بالأمانة العلمية، ولا شكَّ أنَّ من مقتضياتها التزام الآداب والأخلاقيات المتعلقة بالتقنيات الحديثة، وهو ما يثمر زيادة الثقة بمخرجات البحث العلمي.

المبحث الأول: توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في خدمة النسخة الخطية ومعالجة مصوراتها

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تقييم صورة المخطوط، ومقترحات التحسين

تتفاوت جودة مصوَّرات النسخ الخطية المتاحة للمحقق، ما بين مصوَّرة واضحة عالية الدقَّة خالية من الإشكالات، وما بين مصوَّرة بضدّ ذلك، مما يتطلب من المحقق جهدًا كبيرًا في مطالعة النسخة، بل كثيرًا ما يكون هذا عائقًا عن حسن قراءتها.

وهنا يأتي دور الذكاء الاصطناعي في تقييم صورة المخطوط، وإعطاء مقترحات تقنية متنوعة لتحسين وضوحها وجودتها، كما في المثال الآتي: حيث أرفقت لـ(Chat GPT) اللقطة التالية من نسخة خطية لكتاب «ثبَت الأثبات الشهيرة» للشيخ أبي بكر بن محمد خوقير المكي (ت1349هـ)[1] (ل: 7/ب)، وهي لقطة غير واضحة الدقة -بسبب ظروف التصوير-:

1- وهي نسخة غير المعتمدة في تحقيق الكتاب.

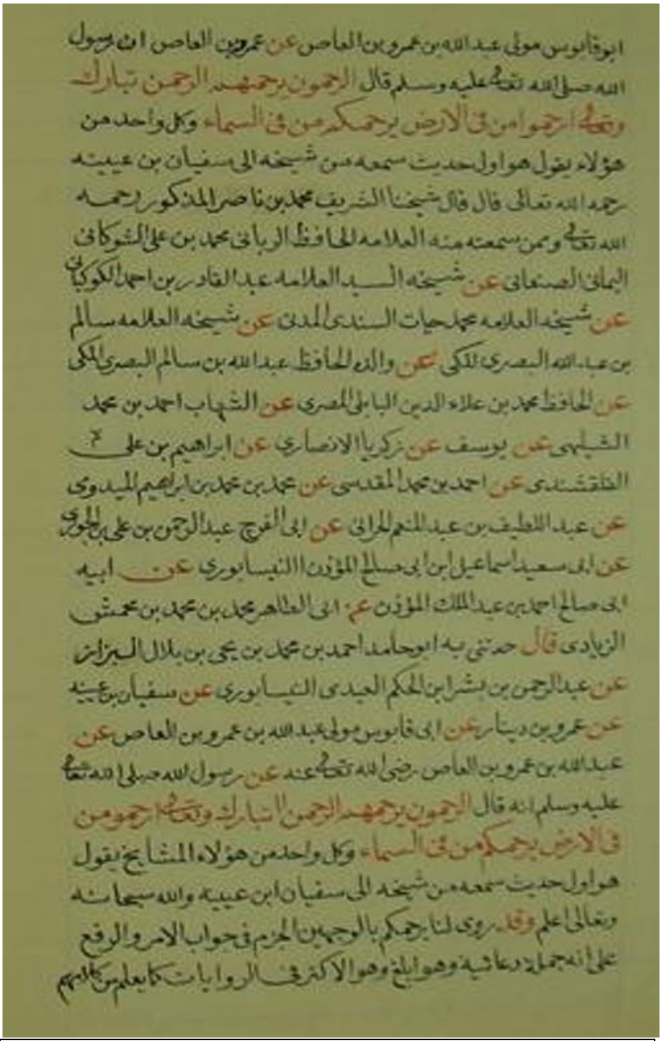

ابو قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص ان رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال الرحمون يرحمهم الرحمن تبارك
وتعالى ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء وكل واحد من
هؤلاء يقول هو اول حديث سمعه من شيخه الى سفيان بن عيينه
رحمه الله تعالى قال قال شيخنا الشريف محمد بن ناصر المذكور رحمه
الله تعالى وممن سمعته منه العلامه الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني
اليماني الصنعاني عن شيخه السيد العلامه عبد القادر بن احمد الكوكباني
عن شيخه العلامه محمد حيات السندي المدني عن شيخه العلامه سالم
بن عبد الله البصري المكي عن والده الحافظ عبد الله بن سالم البصري المكي
عن الحافظ محمد بن علاء الدين البابلي المصري عن الشهاب احمد بن محمد
الشلبي عن يوسف عن زكريا الانصاري عن ابراهيم بن علي
القلقشندي عن احمد بن محمد المقدسي عن محمد بن محمد بن ابراهيم الميدومي
عن عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني عن ابي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي
عن ابي سعيد اسماعيل بن ابي صالح المؤذن النيسابوري عن ابيه
ابي صالح احمد بن عبد الملك المؤذن عن ابي الطاهر محمد بن محمد بن محمش
الزيادي قال حدثني به ابو حامد احمد بن محمد بن يحيى بن بلال البزاز
عن عبد الرحمن بن بشر ابن الحكم العبدي النيسابوري عن سفيان بن عيينه
عن عمرو بن دينار عن ابي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم انه قال الرحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من
في الارض يرحمكم من في السماء وكل واحد من هؤلاء المشايخ يقول
هو اول حديث سمعه من شيخه الى سفيان ابن عيينه والله سبحانه
وتعالى اعلم وقد روي لنا يرحمكم بالوجهين الجزم في جواب الامر والرفع
على انه جملة دعائية وهو ابلغ وهو الاكثر في الروايات كما يعلم من كلامهم

لقطة للوجه (ب) من الورقة (**7**) من «ثبت الأثبات الشهيرة»

وطلبت منه تقييم هذه اللقطة، وإعطاء مقترحات للتحسين، فكانت النتيجة التالية:

أولًا: **تقييم الصورة**، من خلال النقاط التالية:

- **الدقة:** 861×497 بكسل فقط (~0.43 ميجا بكسل). على 300dpi ستطبع بحجم يقارب **1.7×2.9 بوصة** (4.2×7.3 سم) — أي أنها صغيرة للأرشفة و-OCR.
- **الحدة:** مقياس حدّة (تباين لابلاسيان) ≈ **278** ← حدة متوسطة/منخفضة مع نعومة خفيفة في أطراف الحروف.
- **التباين العام:** منخفض (تباين رمادي ≈ **20**)، الخلفية ليست بيضاء تمامًا.
- **اللون:** انحياز واضح للأخضر/الأصفر (متوسط القناة الحمراء أقل بكثير من الأخضر والأزرق)؛ لذلك الورق يميل للصفرة والخطوط السوداء ليست سوداء تمامًا.
- **الهندسة:** يوجد **ميل طفيف** جدًا يحتاج إلى *deskew*، والحواف يمكن قصّها لتقليل الضجيج البصري.

ويظهر من هذا التقييم انخفاض دقة الصورة، وأنها بحاجة إلىٰ تحسين.

ثانيًا: مقترحات التحسين، اقترح الذكاء الاصطناعي مسارين لتحسين جودة الصورة، أولهما: إعادة الالتقاط والتصوير، وثانيهما: المعالجة الفنية التقنية للصورة، من خلال الخطوات الآتية:

2) المعالجة الرقمية للصورة الحالية

الهدف إنتاج نسختين: (أ) ملوّنة محسّنة للأرشفة، و(ب) نسخة أبيض/أسود حادّة للقراءة و-OCR.

الخطوات بالترتيب:

1. **تصحيح الميل وقصّ الحواف** (Deskew + Crop).
2. **موازنة اللون الأبيض** لإزالة الاصفرار/الخضار (Gray-World أو ضبط قنوات LAB).
3. **رفع التباين الميكروي** باستعمال **CLAHE** على قناة L (ClipLimit≈2.0–3.0, Tile 8×8).
4. **إزالة الضجيج اللوني برفق** (Non-Local Means؛ hColor≈5–7) مع الحفاظ على الحواف.
5. **حدة خفيفة** (Unsharp Mask: Radius≈1–1.2, Amount≈1.4–1.8, Threshold≈3).
6. **إنشاء نسخة أبيض/أسود** بطريقة **Adaptive Threshold** (Gaussian/Sauvola؛ BlockSize≈31–51, C≈10–15) — ممتازة للـOCR.
7. **تكبير 1.5–2×** (Lanczos) إن لزم؛ أو استخدم **Real-ESRGAN x2** لرفع التفاصيل قبل خطوة الحِدّة.
8. **تنسيق الحفظ:**
   - الملوّنة: **TIFF (LZW)** أو JPEG بجودة ≥95، مساحة لون sRGB.
   - الأبيض/الأسود: **PNG** أو **TIFF G4**.
   - أضِف **DPI=400–600** للملف النهائي.

حينها؛ طلبت منه أن يقوم بإعداد هذه التحسـينات علىٰ ذات اللقطة، فقام بها علىٰ النحو التالي:

1. نسخة ملوّنة محسّنة، عبَّر عن خطوات التحسين فيها بقوله: (تصحيح ميل، توازن أبيض، رفع التباين، زيادة الحِدّة، قصّ المحتوىٰ، وتكبير × **1.6**).
2. نسخة غير ملونة، عبَّر عن خطوات التحسين فيها بقوله: (أبيض / أسود عالية التباين مناسبة للقراءة و OCR).
3. نسخة ثالثة تم عكس الألوان فيها.
4. قام بقسم الصفحة إلىٰ قسمين، وعمل علىٰ توضيح كل منهما علىٰ حدةٍ، لتبدو اللقطة أكثر وضوحًا.

وذلك علىٰ النحو التالي:

تحسين رقم (١)

تحسين رقم (٢)

تحسين رقم (٣)

تحسين رقم (٤)، وقد وصلتُ اللقطتين ببعضهما

فتبيَّن مما تقدَّم؛ أن هذا المجال من المجالات التي يقدّم الذكاء الاصـــطناعي فيها إضافة مفيدةً للمحقق، بتقييم جودة المصورات التي بين يديه، واقتراح خطوات تحسين حقيقيّة، مع القدرة علىٰ إجراء هذه التحسينات إلىٰ حدٍّ مَّا، وأنبه هنا إلىٰ ثلاثة أمورٍ:

1/ أنَّ التحسـينات المقترحة تختلف باختلاف الصـورة والإشـكالات الحاصـلة فيها والطارئة عليها، ولكن أردت ضرب المثال بهذا المجال.

2/ أن التحسينات التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي تتفاوت فيما بينها، وعلىٰ الباحث أن يختار التحسين الأنسب، وأن يواصل طلب تحسينات إضافية عليه (مثل: أن يطلب زيادة الدقة في التحسين رقم 2)، وهكذا؛ إلىٰ أن يصل إلىٰ أفضل تحسين ممكن.

3/ أنَّ برامج الذكاء الاصـــطناعي وأدواته تتفاوت في الخدمات التقنيّة التي تقدمها، فقد تســتطيع بعض الأدوات القيام بخدمةٍ دون أخرىٰ، وقد تكون بعض الأدوات أجود من بعض في خدمة دون غيرها، فعلىٰ الباحث بعد أن يختار التحسـين الأنسـب له؛ أن يختار الأداة المناســبة لكل مجالٍ علىٰ حدةٍ، وهذا التنبيه ينطبق علىٰ جميع المجالات الآتي ذكرها -بمشيئة الله-.

المطلب الثاني: تقدير زمن النسخة الخطية، وترتيب النسخ الخطية

ما من شكٍّ أنَّ من مهامّ المحقق حين يتصدَّىٰ لتحقيق كتابٍ علىٰ نسخته الخطيّة أن يذكر تاريخ النسـخ إن كان منصـوصًـا عليه في النسـخة التي بين يديه، وإلا يكن كذلك فإنه يحاول تقريب زمن النســخة إلىٰ أقرب تقديرٍ ممكن، وذلك من عدة قرائن داخلية وخارجية[1]، لعلَّ من أهمها المواصــفات المادية للمخطوط (الكوديكولوجيا)[2]، وهو مجال رحبٌ واسعٌ كما لا يخفىٰ.

ومن جهةٍ أخرىٰ فإن المحقق ملزمٌ فيما إذا اجتمعت بين يديه النسخ الخطية لكتابٍ مَّا أن يرتبها، ويسلك في ترتيبها منهجًا علميًّا واضحًا مبرَّرًا[3].

وهـذان مجالان من المجالات التي يمكن توظيف الذكـاء الاصـــطنـاعي فيهمـا، ولتطبيق ذلك: أرفقت لـــــ(Chat GPT) ثلاث لقطاتٍ من ثلاث نســخٍ خطية لكتبٍ مختلفةٍ، وهي كالتالي:

1- ينظر: هارون، عبد السلام. «تحقيق النصوص ونشرها» (ص**39**).

2- ينظر: الفونس دان. «المخطوطات» (ص**94**)، حيث نصَّ علىٰ أنه أول من استعمل هذا المصطلح.

3- ينظر في ترتيب النسـخ الخطية: المنجد، د. صـلاح الدين. «قواعد تحقيق المخطوطات» (ص**13**)، هارون، عبد السلام. «تحقيق النصوص ونشرها» (ص**39**).

1. لقطة (غير ملونة) من أثناء كتاب «الجزء الخامس من الفوائد الصحاح العوالي والأفراد والحكايات»، لأبي يعلىٰ الفرَّاء (ت: 458هـ)، (ل: 41/أ)، وهذه النسخة مكتوبة في فترة زمنية تقدَّر بين أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن[1].

2. لقطة (ملونة) من أثناء «شرح صحيح البخاري»، لشهاب الدين أحمد بن عبد الحق السنباطي (ت: 995هـ)، (ل: 1/ب)، وهذه النسخة مؤرخة في آخرها في سنة (962هـ).

3. لقطة (ملونة) من أثناء «ثبَت الأثبات الشهيرة»، لأبي بكر خوقير المكي، وهي ذات اللقطة المستعملة في المطلب السابق، وهي نسخة بخط الشيخ الصّنيع مؤرخة في آخرها في (1352هـ).

1- ينظر: مقدمة محقق الكتاب (ص16).

وهذه اللقطات المرفقة (ومن نافلة القول هنا أنَّ هذه اللقطات المرفقة كانت تخلو من تاريخ النَّسخ):

كلاهما عن ابي عمر الصنعاني حفص بن ميسرة بهذا وليس فيه حديث
موسى بن عقبة ٥ حدثنا جدي ابو القسم عبيد الله بن عثمان بن حنيفا
ثنا اسمعيل بن محمد اسمعيل الصفار ثنا ابو قلابه عبد الملك بن محمد ثنا حبان
ابن هلال وعفان ومحمد بن سنان قالوا ثنا همام ثنا ثابت ان انس بن
مالك حدثهم ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه حدثهم قال قلت للنبي صلى الله
عليه وسلم ونحن في الغار برسول الله لو ان احدهم نظر الى تحت
قدميه ابصرنا تحت قدميه قال يا ابا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما
هذا حديث صحيح اخرجه البخاري عن محمد بن سنان وعن عبد الله بن
محمد عن حبان واخرجه مسلم عن عبد بن حميد وغيره عن حبان بهذا ٥
اخبرنا ابو القسم عبيد الله بن محمد بن اسحاق بن سليمان بن حبابه
البزاز ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ثنا عبيد الله بن محمد بن
حفص ثنا حماد يعني بن سلمة ثنا عطا بن السايب عن سعيد بن
جبير عن ابن عباس قال ان لكل قبيل من الجن مقعدا يستمعون
فيه الوحي وكان الوحي اذا نزل سمع له صوت واصراز
السلسلة على الصفوان قال العيشي يعني على الحجر فلا ينزل على
سماء الا صعقوا فاذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم
قالوا الحق وهو العلي الكبير واذا نزل الوحي الى اهل سما الدنيا

وجه (أ) من الورقة (41) من جزء أبي يعلى الفرّاء

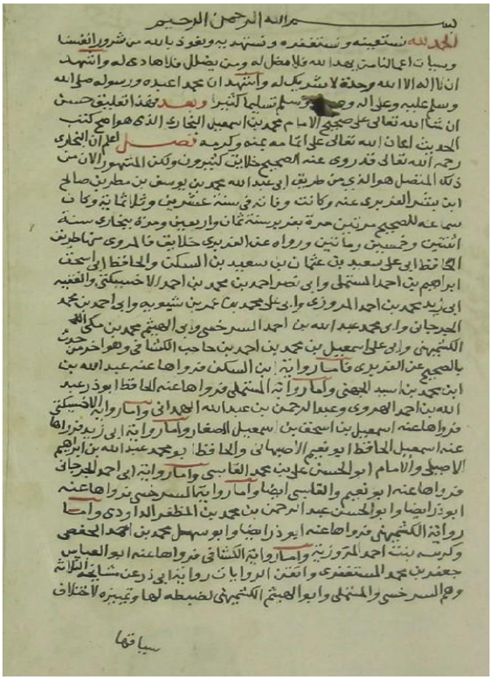
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور انفسنا
وسيات اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله
وسلم عليه وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد فهذا تعليق حسن
ان شا الله تعالى على صحيح الامام محمد بن اسمعيل البخاري الذي هو اصح كتب
الحديث اعان الله تعالى على اتمامه بمنه وكرمه فصل اعلم ان البخاري
رحمه الله تعالى قد روى عنه الصحيح خلايق كثيرون ولكن المشهور الان من
ذلك المتصل هو الذي من طريق ابي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح
ابن بشر الفربري عنه وكانت وفاته في سنة عشرين وثلاثماية وكان
سمع عنه الصحيح مرتين مرة بفربر سنة ثمان واربعين ومرة ببخاري سنة
اثنتين وخمسين وماتين ورواه عن الفربري خلايق فالمروي من طريق
الحافظ ابي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن والحافظ ابي اسحق
ابراهيم بن احمد المستملي وابي نصر احمد بن محمد بن احمد الاخسيكتي والفقيه
ابي زيد محمد بن احمد المروزي وابي علي محمد بن عمر بن شبويه وابي احمد بن محمد
الجرجاني وابي محمد عبد الله بن احمد السرخسي وابي الهيثم محمد بن مكي
الكشميهني وابي علي اسمعيل بن محمد بن احمد بن حاجب الكشاني وهو اخر من حدث
بالصحيح عن الفربري فاما رواية ابن السكن فرواها عنه عبد الله بن
ابن محمد بن اسد الجهني واما رواية المستملي فرواها عنه الحافظ ابو ذر عبد
الله بن احمد الهروي وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني واما رواية الاخسيكتي
فرواها عنه اسمعيل بن اسحق بن اسمعيل الصفار واما رواية ابي زيد فرواها
عنه اسمعيل الحافظ ابو نعيم الاصبهاني والحافظ ابو محمد عبد الله بن ابراهيم
الاصيلي والامام ابو الحسن علي بن محمد القابسي واما رواية ابي احمد الجرجاني
فرواها عنه ابو نعيم والقابسي ايضا واما رواية السرخسي فرواها عنه
ابو ذر ايضا وابو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي واما
رواية الكشميهني فرواها عنه ابو ذر ايضا وابو سهل محمد بن احمد الحفصي
وكريمة بنت احمد المروزية واما رواية الكشاني فرواها عنه ابو العباس
جعفر بن محمد المستغفري واتقن الروايات رواية ابي ذر عن مشايخه الثلاثة
وهم السرخسي والمستملي وابو الهيثم الكشميهني لضبطه لها وتمييزه لاختلاف
سياقها

وجه (ب) من الورقة (1) من شرح السنباطي على «صحيح البخاري»

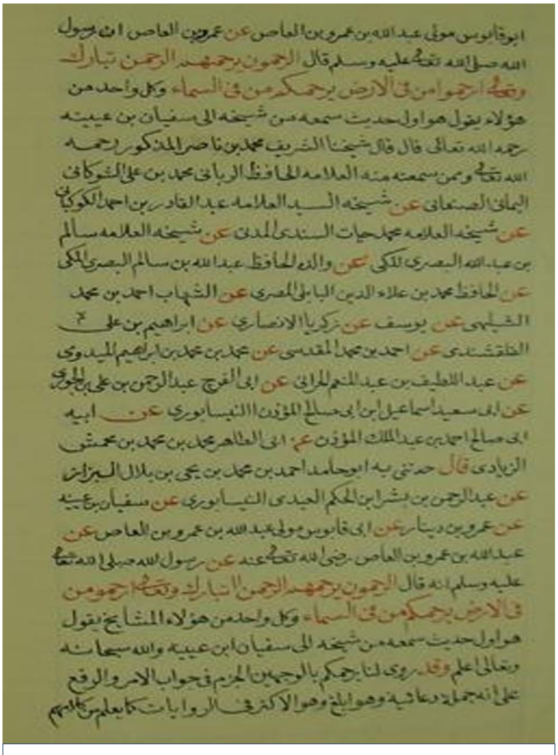
ابو قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص ان رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك
وتعالى ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء وكل واحد من
هؤلاء يقول هو اول حديث سمعه من شيخه الى سفيان بن عيينه
رحمه الله تعالى قال قال شيخنا الشريف محمد بن ناصر المذكور رحمه
الله تعالى وممن سمعته منه العلامه الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني
اليماني الصنعاني عن شيخه السيد العلامه عبد القادر بن احمد الكوكباني
عن شيخه العلامه محمد حيات السندي المدني عن شيخه العلامه سالم
بن عبد الله البصري المكي عن والده الحافظ عبد الله بن سالم البصري المكي
عن الحافظ محمد بن علاء الدين البابلي المصري عن الشهاب احمد بن محمد
الشلبي عن يوسف عن زكريا الانصاري عن ابراهيم بن علي
القلقشندي عن احمد بن محمد المقدسي عن محمد بن محمد بن ابراهيم الميدومي
عن عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني عن ابي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي
عن ابي سعيد اسماعيل ابن ابي صالح المؤذن النيسابوري عن ابيه
ابي صالح احمد بن عبد الملك المؤذن عن ابي الطاهر محمد بن محمد بن محمش
الزيادي قال حدثني به ابو حامد احمد بن محمد بن يحيى بن بلال البزاز
عن عبد الرحمن بن بشر ابن الحكم العبدي النيسابوري عن سفيان بن عيينه
عن عمرو بن دينار عن ابي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم انه قال الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من
في الارض يرحمكم من في السماء وكل واحد من هؤلاء المشايخ يقول
هو اول حديث سمعه من شيخه الى سفيان ابن عيينه والله سبحانه
وتعالى اعلم وقد روي لنا يرحمكم بالوجهين الجزم في جواب الامر والرفع
على انه جملة دعائية وهو ابلغ وهو الاكثر في الروايات كما يعلم من كلامهم

لقطة للوجه (ب) من الورقة (7) من «ثبت الأثبات الشهيرة»

وإذا نظرنا إلىٰ هذه النُّسخ فسنرتبها باعتبار تاريخها كالتالي: (جزء أبي يعلىٰ أولًا، ثم شرح السنباطي علىٰ البخاري ثانيًا، ثم ثبت أبي بكر خوقير ثالثًا)، فطلبتُ من (Chat GPT) أن يقوم بترتيب هذه النسخ الخطية حسب الزمن الذي كتبت فيه، وذلك وفق الأمر (التلقينة) التالي:

"هذه ثلاث صور، تمثل كل منها مخطوطًا عربيًّا، كتب في حقبة زمنية مختلفة، وليس لها تاريخ محدد، لكن حاول التعرُّف عليها، ورتبها لي حسب الزمن الذي كتبت فيه، مع ذكر أدلة وقرائن الترتيب"

فكان جوابه كالتالي:

الخلاصة المختصرة

أبو يعلى (الأقدم، 6 هـ) → سنباطي 1 (الوسط، 9 هـ) → الصنيع (الأحدث، 12–13 هـ).

(هامش خطأ محتمل: ± قرن واحد تبعًا للمنطقة وسياق النسّاخ).

وهذا ترتيب صحيح من جهة، وتقدير صحيح أيضًا للقرن الذي كتبت فيه كل نسخة (مع الأخذ بهامش الخطأ) من جهة أخرىٰ، وبالنظر إلىٰ أدلة وقرائن هذا الترتيب نجده يعلّل هذا الترتيب تعليلًا وجيهًا -في الجملة-، يجمع فيه بين أدلة مادية مختلفة، فيقول في جواب مطوَّل:

1) أبو يعلى.jpg — الأقدم

- **التأريخ التقريبي:** القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي (± قرن).
- **نوع الخط:** نسخٌ شرقيّ مبكّر (عباسي/سلجوقي الطابع) سابقٌ لتقعيد النسخ العثماني واستقرار قواعده المتأخرة.
- **سمات كتابية:** حروف ممتلئة غليظة، ثخانة واضحة في رؤوس الألفات، تفاوت بين ارتفاع الحروف، وضعف في التوحيد بين السطور.
- **الكشائد والتطويل:** كثرة تطويلات اللام والكاف واستعمال الكشيدة لتسوية الفراغات.
- **الضبط:** اعتماد على النقط والشكل بحكم أن النص حديثٌ وإسناد، مع قِلّةٍ إجمالية في الحركات.
- **التلوين والتنميق:** غيابٌ للتلوين والتنميق (لا rubrication منهجي بالأحمر)، فلا رؤوس أبواب حمراء ولا تمييز للأسانيد؛ تركيزٌ على نقل النص لا تزويقه.
- **أشكال الحروف:** ميلٌ إلى الصلابة والزوايا؛ الكاف الوسطى مثلثة السنّ، الهاء النهائية صغيرة مدوّرة، والميم النهائية ممتدة على السطر.
- **السطرية والتسطير:** سطرية غير شديدة الانتظام؛ تسطير غير متساوٍ وتفاوتٌ واضح في طول الأسطر ومساحاتها.
- **الهوامش:** ضيّقة.
- **المادة:** حبر أسود كثيف على ورق غير مصقول يميل إلى الرمادي في النسخة المصوّرة.
- **المنشأ والسياق:** شرقيّ المنشأ على الأرجح، سابق للتقاليد المملوكية/العثمانية في الضبط والميزان.
- **الوظيفة:** نسخة تعليمية/تدريسية مبكّرة لكتاب حديثٍ وإسناد.
- **الخلاصة:** نموذجٌ لنسخٍ شرقيّ مبكّر يسبق التقعيد العثماني المتأخر، ويعكس طور التركيز على الأداء النصّي قبل شيوع مظاهر التزيين.

2) شرح السنباطي على البخاري — وسطى

- **التأريخ التقريبي:** القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي (± قرن)، مع احتمال امتداده إلى نحو 9–10 هـ/15–16 م.
- **نوع الخط:** نسخٌ مملوكي مدرسي متأخر منضبط؛ طورٌ انتقالي بين النسخ الشرقي الأقدم والنسخ العثماني المقنّن.
- **سمات كتابية:** أحجام الحروف متوسطة مع تساوٍ أفضل في مقاسات الحروف والأسطر؛ الكشيدة مضبوطة لتبرير السطر؛ تقنينٌ أوضح لأشكال الكاف والياء مقارنة بالورقة الأقدم.
- **التلوين والتمييز:** توظيفٌ متّسق للأحمر للتقسيم والتنبيه؛ تلوين البسملة والحمدلة وبعض الألفاظ (أسماء، وإشارات مثل «باب/فصل/قال»)، وهو أسلوب شائع من أواخر المملوكي وبدايات العثماني.
- **الضبط:** بعض الضبط بالحركات مع بقاء المتن بالأسود؛ مرحلة وسطى بين الخلوّ من الضبط في الأقدم والإفراط فيه في الأحدث.
- **الهوامش والعلامات:** ملاحظات وتصحيحات على الهامش؛ تظهر تعقيبة أسفل الصفحة لتثبيت ترتيب الكرّاسات.
- **السطرية والتسطير:** انتظام جيّد ومسافات سطرية محسوبة، مع هوامش محدّدة وتفاوتٍ أقل في طول الأسطر.
- **المادّة:** ورقٌ مائل للصفرة/الخُضرة المعتادة في دفاتر المدرسة المملوكية، وحبرٌ أسود للمتن مع تمييزٍ أحمر.
- **الخلاصة:** صفحةُ درس/تلخيص على الطريقة المملوكية، تمثّل مرحلةً انتقالية بين النسخ الشرقي القديم والنسخ العثماني المقنّن.

3) ثبت خوقير jpg. — الأحدث

- **التأريخ التقريبي:** القرن 12–13 هـ/18–19 م.
- **نوع الخط:** نسخٌ عثماني متأخّر مقنّن جدًّا شديد الانتظام؛ طورٌ يقترب في شكله من الطباعة.
- **السطرية والتسطير:** ارتفاع السطور ثابت، عرض السطور موحّد، وتقاربٌ منتظم بين الكلمات.
- **السمات الكتابية:** ميزان الحروف رشيق ودقيق؛ الحروف أكثر ليونة واستدارة؛ الكاف الوسطى صغيرة السنّ، والياء النهائية منضبطة بنقطتين أفقيتين.
- **الضبط:** ضبطٌ أوفر مع وضوحٍ أكبر للنقط والتشكيل، مع بقاء المتن بالأسود.
- **التلوين والتمييز:** *Rubrication* منهجي للألفاظ المتكرّرة في الأسانيد (مثل «عن»، «قال») وألفاظ الأداء؛ تلوين البسملة/الحمدلة وما شابه لتيسير القراءة والتعليم، وهو أسلوب متأخر شائع في نسخ كتب الحديث لتمييز سلسلة الرواة بصريًّا.
- **الحليات المدرسية:** سماتٌ تعليمية ظاهرة (تيسير القراءة والسماع) مع توظيف علامات التمييز والتنبيه.
- **الهوامش والمسافات:** هوامش واسعة ومسافات مريحة تضبط الصفحة وتخدم المقصد التعليمي.
- **المادّة:** ورقٌ فاتح مصقول نسبيًّا—غالبًا أوروبيّ الصنع—وحبرٌ أسود للمتن مع تمييزٍ أحمر.
- **الخلاصة:** نسخٌ تعليمي/مدرسي على الطريقة العثمانية المتأخّرة، مقنّن ودقيق، قريبٌ في شكله من الخط الطباعي ويعكس مرحلة نضج في ضبط النص وتمييز عناصره.

فتبيَّن مما تقدَّم؛ أن هذا المجال من المجالات التي يقدّم الذكاء الاصـــطناعي فيها إضافة مفيدةً للمحقق، وذلك بتقدير زمن النسخة الخطية، وترتيب النسخ الخطية، وأنبّه هنا إلىٰ أمرين:

1/ أن بعض هذه الأوصاف ينطبق علىٰ المصورة المرفقة، وليس بالضرورة أن ينطبق فعلًا علىٰ النسـخة الأصـلية (الأم)، وهو ما تنبَّه له **(Chat GPT)** حيث قال: «ورق غير

مصقول يميل إلىٰ الرمادي **في النسخة المصورة**»، ولا شكَّ أنَّ ثمة فروقًا ظاهرة بين المصورات والنسخ الأصيلة، وتتضاءل هذه الفروق كلَّما كانت المصورة إلىٰ الجودة أقرب، وأنَّ علىٰ المحقّق أن يتنبَّه لذلك؛ فيميّز في مقدِّمته ما يكون وصفًا للأصل، وما يكون ووصفًا لمصوَّرته.

2/ أنه يمكن للمحقق أن يستمرَّ في مساءلة الذكاء الاصطناعي فيطلب منه توصيفًا أدق، حتىٰ يصل إلىٰ النتيجة المرْضية.

3/ أنَّ بعض هذه القرائن والسِّمات التي ذكرها (Chat GPT) قد تكون محلًّا للنقاش والتعقُّب عند المختصين، أو قد يكون التعبير عنها بعبارة أخرىٰ أو اصطلاح آخر أدق وأقرب، وليس هذا موضع بحثها والنقاش فيها، إذ الغرض هنا مقتصر علىٰ التمثيل لهذا المجال، ومن أدبيات البحث العلمي: عدم الاعتراض علىٰ المثال، إذا وفىٰ بالغرض ولو علىٰ سبيل الفرض والاحتمال[1]، ثمَّ الباحث -بدهيًّا- هو المسؤول الأول عن المعلومة التي بين يديه، سواء كان مصدرها الذكاء الاصطناعي أو غيره، وهذا التنبيه ينسحب علىٰ جميع المجالات الآتي ذكرها -بمشيئة الله-.

المطلب الثالث: وصف النُّسخة الخطية من خلال عناصر محددة

جرىٰ العُرف في ميدان تحقيق المخطوطات بأن يصِف المحقّق النسخة -أو النسخ- التي اعتمد عليها في تحقيق النص الذي بين يديه، وصفًا علميًّا كاشفًا صحيحًا، فـ«يشرك القارئ معه بأن يصف له النسخ التي عوَّل عليها، وصفًا دقيقًا...»[2]، وهذا الوصف يقوم علىٰ عناصر عدّة، منها ما يُنصُّ عليه في النسخة الخطية غالبًا أو كثيرًا (كاسم الكتاب، ونسبته إلىٰ المؤلف، واسم الناسخ، وتاريخ النسخ)، ومنها أوصاف مادية يقتبسها المحقق من مطالعة النسخة الخطية[3] -أو مطالعة مصورتها في بعضها-، (كنوع الورق والخط، ولون الحبر والمداد، وعدد الأسطر والكلمات، ونوع الورق، وتقييم جودة النسخ وإتقانه، ومنهج الناسخ في كتابته، إعجامًا وإهمالًا، وضبطًا وشكلًا)، ومنها ما يستدل له المحقق من مصادر خارجية (ككتب التراجم ونحوها).

وهذا المجال من المجالات التي يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي فيها توظيفًا حسنًا، وعودًا إلىٰ اللقطات الثلاث الواردة في المطلب السابق (جزء أبي يعلىٰ، شرح

1- ينظر: الشنقيطي، عبد الله. «نشر البنود علىٰ مراقي السعود» (**2/244**).

2- هارون، عبد السلام. «تحقيق النصوص ونشرها» (ص**83**).

3- ينظر بحث: سيد، د. أيمن فؤاد «الوصف المادي للمخطوطات» (ص**58**).

السـنباطي علىٰ البخاري، ثبت أبي بكر خوقير)، فقد طلبت من (Chat GPT) أن يقوم بإعداد (بطاقة وصف المخطوط) ضمن عددٍ من العناصر، ثمَّ وضعها في جدول مقارنةٍ، فأدَّىٰ إليَّ الجدول التالي:

الرمز/الصورة	الخطّ المستعمل	لون الحبر	عدد الأسطر في الصفحة	متوسّط الكلمات في السطر	منهج الناسخ في الكتابة (الشكل/الضبط/النقط)	عيوب الورقة	التاريخ التقريبي (القرن)
ص1: أبو يعلى	نسخ مشرقي قديم (نَفَس مملوكي)	أسود فقط (لقطة ميكروفيلمية بلا ترويسات)	**حوالي 17 سطرًا**	**11–14 كلمة**	**نقط الحروف** ثابتة منتظمة، **تشكيل قليل** موضعي للألفاظ المشكلة، **لا ترقيم** حديث ولا تلوين	لا تظهر عيوب ورقية واضحة بسبب التصوير الميكروفيلمي؛ إن وُجدت فغير مميّزة	**7–8 هـ** (13–14م)
ص2: سنباطي	نسخ مشرقي متأخّر منقّح (طابع عثماني)	أسود مع **أحمر** للترويسات وكلمات الفصل	**حوالي 28 سطرًا**	**10–13 كلمة**	**نقط الحروف** واضحة، **تشكيل أكثر من ص1** لكنه موضعي، **Rubrication** منهجي بالأحمر، وعلامات وقف تقليدية	بقعة/ثُقب قديم في أعلى المتن، اصفرار طبيعي للورق	**10–12 هـ** (16–18م)
ص3: خوقير	نسخ متأخّر/مدرسي منتظم (يميل قليلًا للرقعة في بعض الوصلات)	أسود مع **أحمر** لتمييز «عن/قال» ونحوها	**حوالي 24 سطرًا**	**9–12 كلمة**	**نقط الحروف** كاملة وواضحة، **تشكيل نادر، تلوين اصطلاحي** للكلمات، التزام بمسطرة وهوامش نظيفة	لا عيوب ورقية ظاهرة؛ اصفرار خفيف طبيعي	**12–14 هـ** (18–20م)

فتبيَّن مما تقدَّم؛ أنَّ هذا المجال من المجالات التي يقدّم الذكاء الاصـــطناعي فيها إضـافة مفيدةً للمحقق، وذلك بوصـف النُّسـخة الخطية من خلال عناصـر محددة -مع مراعاة التنبيهات المذكورة في المطلب الســابق-، كما يمكن للباحث أن يزيد عددًا من العناصر الإضافية التي يرغب في توصيفها، أو يحذف بعض ما ذُكر في هذا المثال، كما أنَّ الوصف سيكون بحسب اللقطات التي يزود بها الذكاء الاصطناعي، وهل هي لكامل النسخة أو لبعضها.

المطلب الرابع: تمييز أنواع الخطوط العربية، ومعرفة خطوط النساخ

وفيه فرعان:

الفرع الأول: تمييز أنواع الخطوط العربية، والتعريف بها

تقدَّمت الإشـارة إلىٰ الإشـكاليات الواردة في الخطوط العربية[1]، وما فيها من التعدد والتنوع، واختلاف سـماتٍ كلٍّ منها، إلا أنَّ الذكاء الاصـطناعي يسـتطيع -بما لديه من مدخلاتٍ وبيانات عن الخطوط العربية- التعرُّف عليها، وتحليل خصـــائص كل خط منها، وبالرجوع إلىٰ المطلب السـابق نجد أن (Chat GPT) استطاع التعرف علىٰ أنواع الخطوط في كلّ مخطوط علىٰ حدةٍ، ولذا يمكننا القول بأن الذكاء الاصــطناعي يمكن أن يقدم إضـــافةً معتبرة في هذا المجال، ولتطبيق هذا أيضًـــا قمت بإرفاق لقطتين لـ(Chat GPT) من مخطوطتين مختلفين:

1- ينظر: التمهيد (ص**11**).

1. لقطة من أثناء كتاب «**عارضة الأحوذي على جامع الترمذي**» للقاضي أبي بكر ابن العربي (ت543هـ)، من النسخة المحفوظة بمكتبة القرويين بفاس، وهي نسخة مغربية.

2. لقطة من أثناء كتاب «**السنن**» للإمام أبي داود (ت275هـ)، وهي بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، وهي نسخة مشرقيّة بطبيعة الحال.

وهاتان اللقطتان المرفقتان:

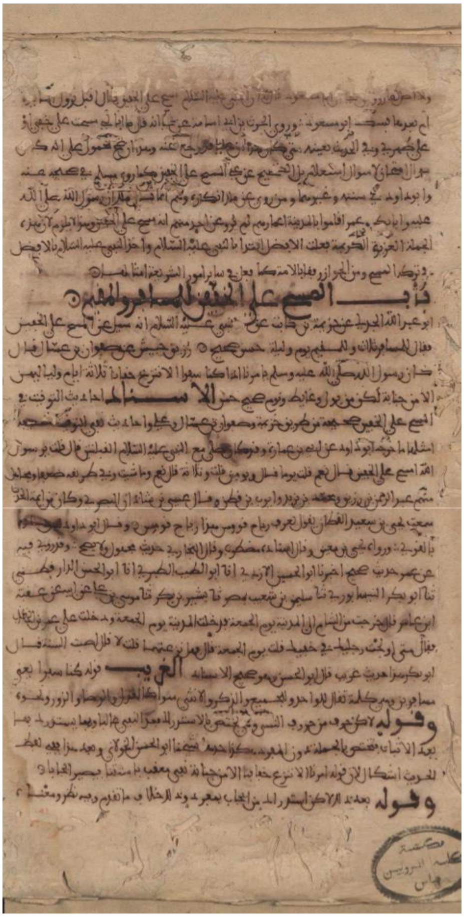

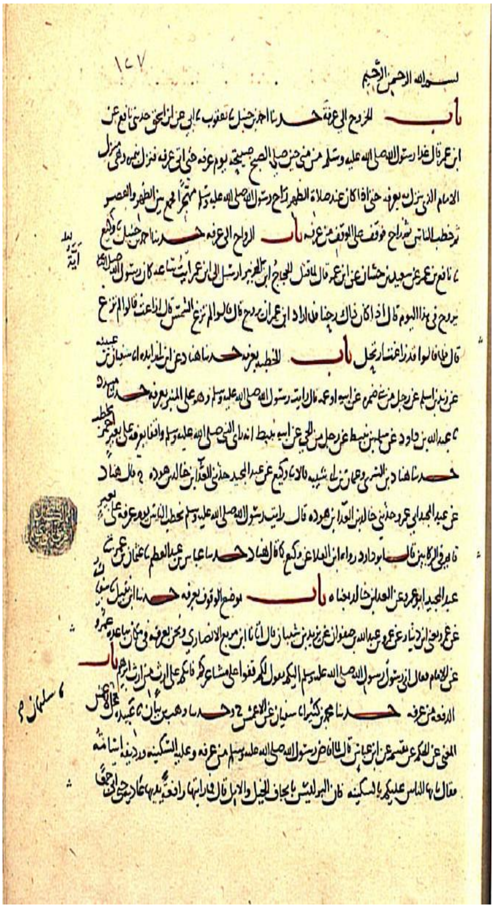

لقطة للوجه (ب) من الورقة (18) من «عارضة الأحوذي» من النسخة المحفوظة بمكتبة القرويين	لقطة للوجه (أ) من الورقة (127) من كتاب «السنن» لأبي داود، من النسخة المحفوظة بمكتبة كوبريلي، بخط الحافظ ابن حجر

وطلبت منه أن يميز بين الخطّين المستعملين في كلٍّ منهما، مع شرح سمات كل خطٍّ منهما، فأجاب بالتالي:

الورقة الأولى (الصورة البُنية – «عارضة الأحوذي»)

النوع: خط مغربي (أندلسي/مغربي واضح).

سماته البارزة:

- **النقط:** الـفاء بنقطة **تحت** الحرف، والـقاف بنقطة **واحدة فوقه** (عكس المشرقي).
- **هيئة الحروف:** غلبة الاستدارة واتساع البطون، وسحبٌ أفقي طويل لتسوية الأسطر، مع ميل خفيف.
- **الكاف المغربية:** في الطرف تُرسم بذراعٍ طويل مع علامة/سنّ صغير أعلى الذراع.
- **الميم النهائية:** على هيئة مثلث/معيَّن صغير مغلق.
- **الراء/الواو:** قوس عميق ذيله يمتدّ أسفل السطر.
- **العين/الغين:** حلقة كبيرة مفتوحة من الأعلى عادةً.
- **العناوين:** تكبير مُلفت للحروف الأولى ومدّات غليظة للتشديد وإبراز العناوين (أسلوب مغربي مألوف).

الورقة الثانية (الصفحة الفاتحة – «ابن حجر»)

النوع: خط مشرقي (نسخي مملوكي/عثماني الطابع).

سماته البارزة:

- **النقط:** الـفاء بنقطة **فوق**، والـقاف **بنقطتين فوق** (النسق المشرقي المألوف).
- **هيئة الحروف:** توازن بين العمودي والأفقي، أسنان الباء/تاء/ثاء/نُون/ياء منتظمة، ووضوح في التعاقب بين الصعود والهبوط.
- **الكشيدة:** استعمال مطّ معتدل لتبرير السطر دون إفراط.
- **الكاف المشرقية:** نهائية بسيطة بلا السنّ المغربي، ووسطية ذات عروة واضحة.
- **الهاء النهائية:** حلقة مستديرة بربطٍ رشيق قبلها.
- **التلوين:** عناوين وكلمات مفتاحية بالحمرة («باب...») وهي سمة تزيينية شائعة في المخطوطات المشرقية.

الخلاصة:

الأولى مغربية خالصة بخصائصها (خصوصًا تبادل نقطتي الفاء/القاف وشكل الكاف والميم)، والثانية نسخٌ مشرقي منضبط بترقيم النقط المشرقي وخطّ النسخ في بناء الحروف والكشيدة والتلوين.

فتبيَّن مما تقدَّم؛ أنَّ هذا المجال من المجالات التي يقدّم الذكاء الاصطناعي فيها إضافة مفيدةً للمحقق، وذلك بتمييز أنواع الخطوط العربية، والتعريف بها، علىٰ أنه قد يخفق في التعرف علىٰ الخط أحيانًا، ويخطئ في تعيينه، حيث أرفقت له هذه اللقطة من مفتتح «سنن الدارقطني»، من النسخة المحفوظة في المكتبة السليمانية بتركيا (مجموعة رئيس الكتاب)، وهي نسخة القاضي الإمام أبي علي الصدفي (ت514هـ)، التي كتبها تلميذه أبو بكر بن أبي ليلىٰ الأندلسي (ت511هـ):

فزعم أنه خطٌّ مشـــرقيٌّ صِــرف، حتىٰ بعد المراجعة له ومحاولة بيان خطئه إلا أنه تمسَّك برأيه:

> أحترم رأيك، لكن من ملامح هذه الصورة بالذات أنها **ليست مغربية** بل أقرب إلى **النسخ المشرقي**:
>
> - **نقط القاف** هنا ظاهرة **اثنتين فوق**، بينما في المغربي القديم المألوف تكون **القاف بنقطة تحت** والفاء بنقطة فوق (عكس المشرقي).
> - **الفاء** في المتن منقوطة **فوق** لا **تحت** كما في المغربي.
> - **الكاف النهائية** مستقيمة مبسوطة، وليست الكاف المغربية المعقوفة ذات الحلقة (الشكل القريب من «٨»).

فصـــار كما يقول المحدِّثون: «كان يحفظ ويعلم، ولكنه كان يخطئ ويصـــرُّ علىٰ الخطأ»، وقد يكون من أسباب ذلك ضعف دقَّة الصورة المرفقة.

وهذا يؤكد أنَّ على الباحث المراجعة المتأنية والتدقيق البالغ لجميع المعلومات المتلقَّاة من الذكاء الاصـــطناعي بمختلف برامجه وتطبيقاته، حتى في المجالات التي يحسن توظيفه فيها، كما يظهر منه أنَّ لاختيار المخطوط أثرًا في النتيجة.

الفرع الثَّاني: معرفة خطوط النساخ والمؤلفين

تتمَّع معرفة الخطوط في التراث الإســـلامي بأهمية بالغة، وتنعكس هذه الأهميّة على النسخة الخطية ذاتها، فمعرفة الناسخ عنصر مهمٌّ في بيان قيمة النسخة، ويبنى عليه عدَّة تفريعات، كما أن تزيّن النســـخة بخطوط الأعلام رافع من شـــأنها، وبمعرفة الخطّ تنسب الحواشي والتعليقات على النسخة إلى أصحابها، ومن خلال معرفة الخط تُعرف قيمة الطباق والسـماعات المدونة عليها، ويعرف الأصـيل من المنقول، والصـحيح من المصنوع، وبمعرفة الخط ومقارنته يعيّن ناسخ النسخة إذا لم ينص على اسمه فيها، كما أن أعلى النسخ تلك التي بخطّ المؤلف، فلو خفي هذا على المحقق فإنه يغمط النسخة حقَّها ومنزلتها، إلى غير ذلك من فوائد معرفة خطوط النســـاخ والمؤلفين[1]، ويمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال[2]، لكنه لم يتهيَّأ بعدُ لذلك.

ومن تطبيقات هذا الفرع التي يمكن توظيف الذكاء الاصـــطناعي فيها: المقارنة بين خطوط الناسخ الواحد، والتعرف على منسوخاته المختلفة، وذلك فيما إذا شكَّ الباحث أو المحقق في الخطوط التي أمامه هل هي لناســـخ واحدٍ أو مختلف، وقد أرفقت لـــ(Chat GPT) لقطتين مختلفتين من خط الحافظ ابن حجر من النسخة المشار إليها آنفًا من «سـنن أبي داود»، وطلبت منه المقارنة بين اللقطتين، هل هما لناسـخ واحد أو مختلف، وفق الأمر التالي:

"هنا صورتان من مخطوط عربي قديم، حاول التعرف على الكاتب
من خلال خصائص الخط والكتابة، هل هو كاتب واحد أو مختلف؟"

1- ينظر في هذا كتاب: السريّع، د. محمد «معرفة خطوط الأعلام في المخطوطات العربية، قواعد ونماذج».

2- ينظر: فارسـي، د. فيصـل بن معتز «الذكاء الاصـطناعي في خدمة المخطوطات الإسـلامية، بالتعرف على خطوط المؤلفين»، بحث محكم.

فأجاب بأن الخط خطٌّ ناسخ واحدٍ، وعلّل ذلك بما يلي:

أهم الشواهد على وحدة اليد:

- تطابقٌ تام في تقاسيم السطور وانكسار الكلمات ومواقع العناوين الحمراء «باب» و«حدّ» مع نفس التسطير الأحمر الطويل تحتها.
- شكل الحروف المميّز متكرر في الموضعين:

• **القاف** تُرسم بنقطة واحدة فوقها في أكثر الأوضاع (سِمة مملوكية/عثمانية).

• **الياء النهائية** تُترك بلا نقطتين كثيرًا (أشبه بالألف المقصورة «ى»).

• **الكاف النهائية** هلالية مفتوحة بذؤابة صغيرة صاعدة.

• **الهاء المتوسطة** مثلثية ضيقة العين.

• **الميم النهائية** حلقتها ضيقة وتُغلق على السطر بذَنب قصير.

• **اللام-ألف** قائم رفيع مع ميل خفيف في أعلى اللام.

هذه السمات وتوزيع النقط/التشكيل متطابقة في الموضعين.

وهذا تحليلٌ -مع كونه صحيحًا في الجملة- فإنه يشي بأن أدوات التحليل التي يعتمدها الذكاء الاصطناعي في معرفة الخطوط والمقارنة بينها أدوات توصل إلىٰ نتيجة صحيحة، متىٰ ما قمنا بإعداد نماذج خاصة لذلك، مع تزويدها بالبيانات الكافية والتدريبات المطلوبة.

ولذا أقترح في ختام هذا الفرع: إنشاء قاعدة بيانات تضم نماذج عدَّة من خطوط المؤلفين والنساخ والأعلام[1]، وتدرج في نموذج ذكاء اصطناعي خاص بها، مع ربط اسم العلَم بأهم مصادر ترجمته، ويدرّب النموذج علىٰ التعرف علىٰ هذه الخطوط وسماتها والمقارنة بينها، ليكون مساعدًا للباحث في هذا المجال، وقد يكون بوابةً لكشف كثيرٍ من المخطوطات المجهولة وما في حكمها.

1- ومع الاستفادة في هذا من المصدرَين المذكورَين آنفًا -في الحاشية السابقة-، يمكن أيضًا الاستفادة من «منصة طِباق السماع»، حيث تحتوي علىٰ عدد كبير من الطباق، مع إمكانية البحث فيها عن عدة معلومات، كاسم الكتاب، وتاريخ السماع، ومكانه، واسم الشيخ المسمِع، وكاتب الطبقة، والسامعون والحاضرون معه، إلىٰ غير ذلك، وهي علىٰ الرابط التالي:
https: //www.audition-certificates-platform.org/?m=&s[geolocated_only]=true

المطلب الخامس: معرفة مكتبات المخطوطات، وتمييز أماكن حفظ النسخ الخطية

يعدُّ بيان موضع حفظ النسخة الخطية التي يعمل عليها المحقق والتصريح بمصدرها من متطلبات التحقيق، إذ هو من مقتضيات الأمانة العلمية، ومن الوسائل المؤدية إلىٰ الوثوق بعمله، وقد جرت عادة كثيرٍ من المكتبات بختم النسخة الخطيّة بالختم الخاص بالمكتبة؛ للدلالة علىٰ اسمها من خلاله، فصار المتمرس بالمخطوطات يعرف مصدر النسخة من مطالعة ختمها، وهذا المجال من المجالات التي يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي فيها، حيث أرفقت لـ(Chat GPT) عددًا من الأختام لمكتبات مختلفة، وهي كالتالي:

فالختم الأول من اليمين للمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، يتلوه ختم المكتبة السليمانية (مجموعة رئيس الكتاب)، يليه مكتبة كلية القرويين بفاس، ثم يتبعه ختم المكتبة الظاهرية، وختمتها بختم مكتبة فيض الله أفندي.

وطلبت منه أن يتعرف عليها، وأن ينسب كل ختم إلىٰ مكتبته، فأجاب بما يلي:

جميل! هذا ما أراه في الأختام الخمسة — رتّبتها بحسب الصور التي أرسلتها:

1. الختم البيضاوي الأقدم، وتُقرأ في آخر سطره عبارة **بالمدينة المنوّرة**:
   يُحتمل أن تكون المكتبة المحمودية أو مكتبة عارف حكمت – المدينة المنوّرة، السعودية.
2. الختم المربع (مكتوب فيه: **SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESI** ومعه **Mikrofilm Arşivi**):
   مكتبة السليمانيّة للمخطوطات – إسطنبول، تركيا.
3. الختم البيضاوي العربي وفيه: **مكتبة ... القرويين – فاس**:
   خزانة/مكتبة القرويين – فاس، المغرب.
4. الختم الدائري الباهت في صورة الميكروفيلم: يظهر فيه لفظ **كتابخانه** ... على الطريقة الفارسية. أرجّح أنه:
   المكتبة الوطنيّة الإيرانيّة (كتابخانه ملی ايران) – طهران.
   (نسبة الثقة هنا أقل من باقي الأختام بسبب ضعف وضوح الصورة).
5. الختم البيضاوي ذو السطور المتعددة وينتهي بعبارة **بالقسطنطينية** مع تاريخ هجري:
   مكتبة فيض الله أفندي (وقف شيخ الإسلام فيض الله أفندي) – إسطنبول، تركيا.

إذا أردت، أضع لك تحت كل ختم نصّه المقروء سطرًا بسطر (قدر الإمكان) مع تعريب/شرح قصير.

ونلاحظ هنا أن (Chat GPT) نجح في قراءة ثلاثة أختامٍ من خمســـة، وهي: (مكتبة القرويين، المكتبة السليمانية، مكتبة فيض الله أفندي)، إلا أنه لم يتعرف علىٰ المجموعة الخاصــة بالختم في المكتبة الســـليمانية (رئيس الكتاب)، حيث إنَّ المكتبة الســليمانية تضمّ عددًا من المجموعات والمكتبات.

كما نلاحظ أنه لم يتعرَّف علىٰ ختم المكتبة المحمودية، وإنما التقط منه كلمة (المدينة المنورة) ووضـــع احتمالًا أن تكون إحدىٰ المكتبتين: إما المحمودية أو عارف حكمت[1].

كما نلحظ أنه لم يتعرَّف علىٰ ختم المكتبة الظاهرية، وحاول التخمين ولم ينجح فيه، لكنه مع ذلك نبَّه الباحث إلىٰ أن «نســبة الثقة هنا أقل من باقي الأختام»[2]، وبيَّن سـبب ذلك وأنه «ضـعف وضـوح الصـورة»، وهو اختيار مقصـود؛ ليتبيّن للباحث أن إجابة الذكاء الاصطناعي مرهونة بعناصر عدَّة، من أهمها دقة المصورة التي تقدَّم إليه.

وأخيرًا نلحظ أنه اقترح تقديم محتوىٰ الختم ومضـــمونه في كتابة مســتقلة، وهي خدمة مهمة أيضًا للباحث، ويمكن للباحث أن يسترسل مع الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

وأقترح في ختام هذا الفرع: إنشــاء قاعدة بيانات تضـمُّ مصـورات أختام المكتبات حول العالم، وتدرج ضــمن نموذج ذكاء اصــطناعي، يدرَّب علىٰ التعرف عليها، وعلىٰ محتواها، مع تعريف مختصر بكل مكتبة، معزوًّا إلىٰ أهم المصادر والمراجع.

1- وهما الآن ضـــمن المكتبات الوقفية المنضـــمّة إلىٰ (مجمَّع الملك عبد العزيز -طيّب الله ثراه- للمكتبات الوقفية بالمدينة المنورة).

2- جاء في نبذة IBM عن الذكاء الاصطناعي ما نصُّه: «تقدم أنظمة الذكاء الاصطناعي المصممة جيدًا استجابة إلىٰ جانب "نسبة التأكد" لتوضيح إلىٰ أي مدىٰ يمكنك الثقة في التصنيف».

المبحث الثاني: توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات العربية

وفيه تمهيدٌ وثلاثة مطالب:

تمهيد، يتضمَّن أهم أدوات الذَّكاء الاصطناعي التي يمكن توظيفها في نسخ المخطوطات

تقدَّم معنا[1] أن «معالجة المستندات» -إلكترونية كانت أو يدويَّة- أحد المجالات التي يناسب توظيف الذكاء الاصطناعي في ميدانها، وأنَّ العديد من الجهات بدأت فعليًا في توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة هذا المجال، وهذا ما يعني أنَّ مؤسسات الذكاء الاصطناعي قدَّمت نماذج وأنظمة وتطبيقات تخدم هذا المجال، باستعمال التقنيات اللازمة لذلك، ومن أهمها تقنية (OCR)، وإذا أردنا أن نستعرض باختصار وإيجازٍ أهم هذه الأدوات فيمكننا القول بأنها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أدوات عامة

ونقصد بها برامج الذكاء الاصطناعي المتاحة حاليًا، التي تسمح للمستخدم بإنشاء نموذجه الخاص به، بحيث يمكن نمذجتها لتقوم بهذه المهمة، وذلك بعد اتباع الخطوات والإرشادات التي يتطلبها البرنامج، وهو ما أحاول توظيفه في هذا البحث بإذن الله، من خلال برنامج (Chat GPT).

القسم الثاني: أدوات مخصصة

ونقصد بها الأدوات والبرامج التي أعدّت برمجتها للقيام بهذه المهمة مباشرة، دون أن يتعنَّى الباحث القيام بالنمذجة والتدريب لها، ولعلَّ من أبرزها[2] ما يلي:

1. Transkribus https: //www.transkribus.org/

وهي واحدة من أهم الأدوات المخصصة لقراءة المخطوطات والوثائق التاريخية، وجاء تعريفها على الصفحة الرسمية بما يلي: «يتيح لك Transkribus التعرف تلقائيًا على النص بسهولة، وتحريره بسلاسة، والتعاون دون عناء، وحتى تدريب الذكاء الاصطناعي المخصص لديك على رقمنة وتفسير المستندات التاريخية من أي شكل»[3]،

1- ينظر: التمهيد «مدخل مختصر إلى الذكاء الاصطناعي» (ص10).

2- لم أقصد هنا استيفاء أدوات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد تقنيات التعرف على الخطوط والحروف، إذ منها ما لا يدعم اللغة العربية، من مثل: Document AI من Google، وغيرها، إلى جانب من العديد من الأدوات التي تبدو لي أنها أقل أداءً من نظيراتها.

3- https: //www.transkribus.org/ مع ترجمة النص المستشهد به.

إلا أنها -مع بالغ الأسف- حين تدعم ثلاث عشرة لغة، ليس من بينها اللغة العربية، بما في ذلك واجهة المســـتخدم، مع أنه -فيما يظهر- قابل لبرمجة نموذج من نماذجه إلىٰ اللغة العربية.

وبغرض التجربة؛ فقد قمت بالتســـجيل في هذا الموقع، وإدراج عددٍ من صـــور المخطوطات الحديثيَّة، إلا أنه لم يتعرَّف علىٰ اللغة العربية بدرجة كافية.

2. Amazon Textract https: //aws.amazon.com/ar/textract/

تعرِّف أمازون هذه الأداة علىٰ صـــفحتها الرئيســـية بأنها «خدمة تعلم آلة (ML) تســـتخرج النصـــوص، والكتابة اليدوية، وعناصـــر التخطيط والبيانات، تلقائيًا من المستندات الممسوحة ضوئيًّا...، تستخدم Amazon Textract تعلم الآلة لقراءة أي نوع من المســـتندات ومعالجته، واســـتخراج النصـــوص والكتابة اليدوية والجداول والبيانات الأخرىٰ بدقة بدون أي جهد يدوي».

3. Kraken https: //kraken.re/main/index.html

وهي واحدة من الأدوات المهمة في هذا المجال أيضًا، وبحسب الصفحة الرئيسية للأداة فإنها مصمّمة خصيصًا لمعالجة النصوص التاريخية واللغات غير اللاتينية، والتي تكتب من اليمين إلىٰ اليسار، وتدعم العديد من اللغات، وتشير الصفحة الرئيسية إلىٰ إمكانية تثبيت البرنامج علىٰ نظامَي (Linux) أو (Mac) دون الإشـــارة إلىٰ نظام (Windows)، وتختص هذه الأداة بالنماذج التي يصـــممها المطورون لكل لغةٍ من اللغات، كما هو الحال في منصة (https: //github.com/topics/ocr) أيضًا[1].

4. Zinki https: //zinki.ai/

وهي منصة طُورت خصيصًا لمعالجة الوثائق والمخطوطات المكتوبة باللغة العربية، حيث تحوّل المنصـــة نصـــوص المخطوطات العربية (إلىٰ جانب المســـتندات الرقمية الأخرىٰ كالمطبوعات) إلىٰ نص رقمي (TXT)، مع إتاحة مقابلة المنســـوخ داخل المنصة، وتصحيحه من الباحث بشكل مباشر، ثم حفظ التغييرات؛ ليتعرَّف النموذج علىٰ ســـمات الخط في هذا المخطوط، فتتحسَّـــن قراءته للنص تبعًا لذلك، في عملية تعليم وتصحيح مستمر، ثم تقدّم المنصة بعد ذلك نسخة (PDF) من المخطوط قابلة للبحث فيها، وهي إضافة مهمة للباحثين والمحققين.

1- وهذه الأداة والتي قبلها لم يتيسَر لي تجربتها وتقييمها.

وبغرض التجربة؛ فقد قمت بالتسـجيل في هذه المنصـة، وإدراج عددٍ من صـور المخطوطات الحديثيَّة[1]، فوجدت النتيجة الأوليَّة جيدة إجمالًا، وسـيأتي الحديث عنها في المطلب الآتي.

المطلب الأول: نسخ المخطوط من خلال الذكاء الاصطناعي

يعدُّ (نسـخ المخطوط) جوهر التحقيق وأصـله، والمهمة الأجلّ في عملية تحقيق المخطوطات، بل هو الأصـل وما عداه فرعٌ عنه وخادمٌ له، ومن هنا أُطلق علىٰ عملية نسخ المخطوطات وخدمتها لقب عالٍ وهو (التَّحقيق)، وغايته إخراج نص صحيحٍ كما تركه مؤلفه، ولا يتحقق هذا إلا بنَسْـخٍ دقيقٍ، ومقابلةٍ متقنةٍ، ومعالجةٍ فاحصـةٍ للمشـكلات، وحينئذٍ نسـتطيع أن نقول في التحقيق ما قاله الحفَّاظ في الحكم علىٰ الحديث: «لكل حديثٍ ذوقٌ، ويختصُّ بنظرٍ ليس للآخر»[2]، ومتىٰ ما اسـتقرَّ هذا في نفس المحقّق علِم أنه لا يقوم غيرُه مقامَه.

غير أنَّ استعمال التقنيات المعاصرة قد يساعد المحقق علىٰ أداء مهامه، إذا وظَّفها توظيفًا صحيحًا، ولم يتخلَّ عن مسؤولياته، أو يتنازل عن واجباته، اتكالًا عليها، وحينئذٍ فيمكن توظيف الذكاء الاصطناعي -بحذرٍ بالغٍ- في هذا المجال، ولتطبيق ذلك وتقييمه قمت بعمل نموذج خاصٍّ بتحقيق المخطوطات في (Chat GPT)، ويتطلّب إعداده -في الجملة- أمورًا:

1. إدخال الأوامر والتعليمات التي تصـف المطلوب منه بشـكل دقيق وواضـح، علىٰ هيئة فقرات محددة، مع توصـيف دوره في النموذج بوضـوحٍ، وتضـمين ما يجب عليه اجتنابه وعدم القيام به، وقد أعددتُ تلقينة كاملة وأدرجتها في الخانة المخصـصـة لتعليمات النموذج، ومن أبرز ما ذكرته فيها:

أ. قم بنسـخ دقيق مطابق لما في المخطوط، كل سـطر بسـطر، مع الالتزام بأمانة النقل.

ب. الكتابة باللغة العربية، من اليمين لليسار، مع الحفاظ علىٰ ترتيب الحروف.

ج. استخدام الرسم الإملائي الحديث.

د. فصل العناوين في أسطر مستقلة.

1- وهي نفس المخطوطات المستعملة في المطلب الآتي.

2- من كلامٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم «مجموع الفتاوىٰ» (**47/18**).

هـ. مراعاة ألوان النص: المكتوب بالأحمر يُنسخ بالأحمر، والأسود بالأسود، وهكذا.

و. إذا وجدت كلمة غير مقروءة أو نصًا مطموسًا أو موضعًا مشكلًا، ضع مكانه #.

ز. التعرف على الكتابات الموجودة على جانبي النص من الهوامش والإلحاقات، كتابتها بين معكوفين [ ] مع التنبيه على أنها هامش أو إلحاق.

ح. بعد ذلك قم بمراجعة النسخ، وقارن النص المنسوخ بالصورة الأصلية.

ط. ثمَّ أعطِ تقييمًا دقيقًا لعملية النسخ (من **1** إلى **10**)، حيث إن (**10**) هي الدرجة الأعلى.

ي. كن متنبهًا وحساسًا لاختلاف الخطوط العربية القديمة (ثلث، رقعة، ديواني، كوفي...).

ك. تعامل بحذر مع الاختصارات أو الرموز المستخدمة في المخطوطات، مع التنبيه عليها.

وأما أبرز الأمور التي طلبت منه اجتنابها فهي كالتالي:

أ. عدم الخروج عن الصورة المرفقة مطلقًا.

ب. لا تُدخل نصوصًا غير موجودة في المخطوط.

ج. عدم إدخال أي معلومات أو مصادر خارجية.

د. عدم تجاوز الإشكالات النصية، لكن قم بالتعامل معها كما هو مطلوب منك.

هـ. لا تخمّن الكلمة أو تكملها من السياق الأدبي أو مصادر أخرى.

و. لا تُصحّح أخطاء الناسخ القديم.

ز. عدم استكمال النصوص المفقودة.

2. إرفاق الأمثلة التي ينبغي أن يحاكيها في عمله، حيث قمت بنسخ جزء من المخطوط، وأرفقته في الخانة المخصصة لها أيضًا، وأسميته (المثال التعليمي)، وطلبت منه محاكاة العمل في هذا المثال.

3. أرفقت له كتبًا مختصرة ومتخصصة في منهج تحقيق المخطوطات، وطلبت منه امتثال ما جاء فيها من تعليمات.

وقد اخترت لهذا التطبيق مخطوطًا لم يُطبع سابقًا[1]، وهو «شرح صحيح البخاري» لشهاب الدين أحمد بن عبد الحق السنباطي (ت: 995هـ)، من نسخة مؤرخة في آخرها سنة (962هـ)، وقد اعتمدت في ذلك علىٰ مصورةٍ ملونة له، وأرفقت له اللقطة التالية[2] من مفتتح الشَّرح:

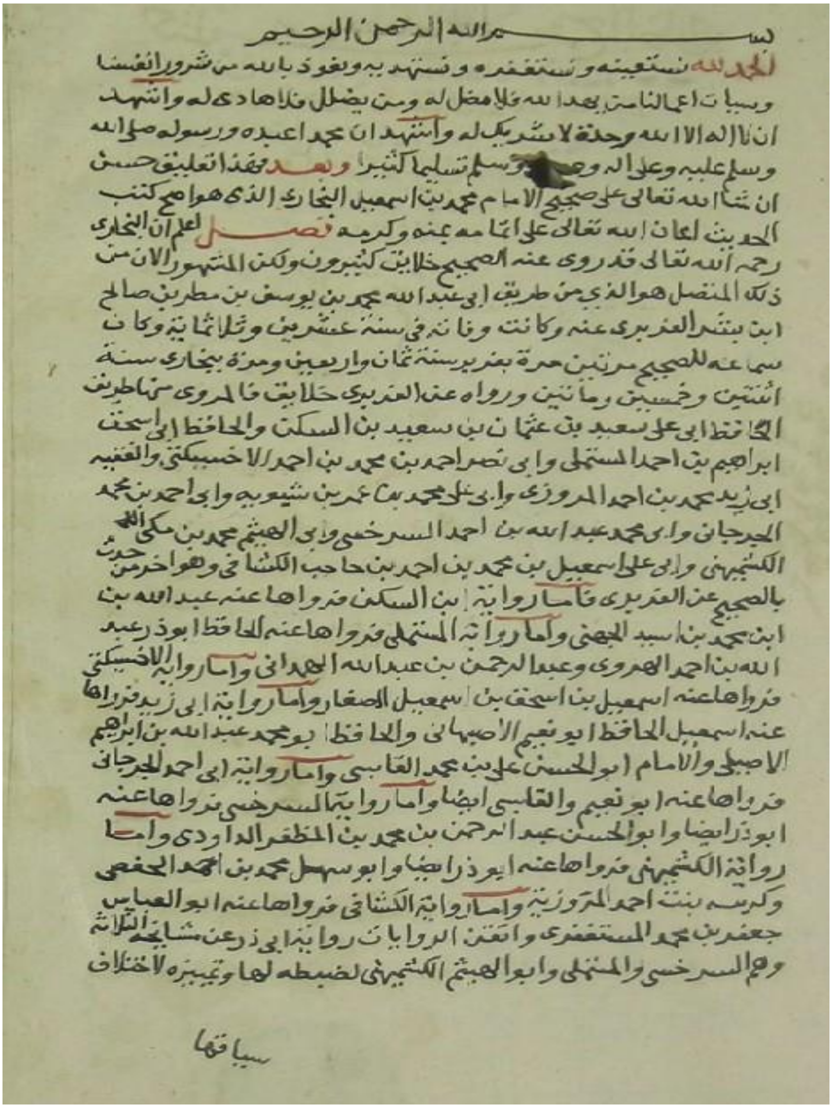
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله
وسلم عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد فهذا تعليق حسن
إن شاء الله تعالى على صحيح الإمام محمد بن إسمعيل البخاري الذي هو أصح كتب
الحديث أعان الله تعالى على إتمامه بمنه وكرمه فصل اعلم أن البخاري
رحمه الله تعالى قد روى عنه الصحيح خلائق كثيرون ولكن المشهور الآن من
ذلك المتصل هو الذي من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح
ابن بشر الفربري عنه وكانت وفاته في سنة عشرين وثلاثمائة وكان
سماعه للصحيح مرتين مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومرة ببخارى سنة
اثنتين وخمسين ومائتين ورواه عن الفربري خلائق فالمروي من طريق
الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن والحافظ أبي إسحق
إبراهيم بن أحمد المستملي وأبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكتي والفقيه
أبي زيد محمد بن أحمد المروزي وأبي علي محمد بن عمر بن شبويه وأبي أحمد بن محمد
الجرجاني وأبي محمد عبد الله بن أحمد السرخسي وأبي الهيثم محمد بن مكي
الكشميهني وأبي علي إسمعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني وهو آخر من حدث
بالصحيح عن الفربري فأما رواية ابن السكن فرواها عنه عبد الله بن
ابن محمد بن أسد الجهني وأما رواية المستملي فرواها عنه الحافظ أبو ذر عبد
الله بن أحمد الهروي وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني وأما رواية الأخسيكتي
فرواها عنه إسمعيل بن إسحق بن إسمعيل الصفار وأما رواية أبي زيد فرواها
عنه إسمعيل الحافظ أبو نعيم الأصبهاني والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم
الأصيلي والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي وأما رواية أبي أحمد الجرجاني
فرواها عنه أبو نعيم والقابسي أيضا وأما رواية السرخسي فرواها عنه
أبو ذر أيضا وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي وأما
رواية الكشميهني فرواها عنه أبو ذر أيضا وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي
وكريمة بنت أحمد المروزية وأما رواية الكشاني فرواها عنه أبو العباس
جعفر بن محمد المستغفري وأتقن الروايات رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة
وهم السرخسي والمستملي وأبو الهيثم الكشميهني لضبطه لها وتمييزه لاختلاف
سياقها

1- وهو اختيار مقصود؛ حتىٰ لا يتمكن الذكاء الاصطناعي من استكماله آليًّا.

2- ولنتيجة أدق فالأفضل إرفاق وجهٍ واحدٍ من المخطوط، وأما إرفاق الوجهين في لقطةٍ واحدةٍ فيعطي -من خلال التجربة- نتيجة أقل دقَّة.

ثمَّ طلبت منه أن يقوم بنسخها (كناسخ مخطوطات محترف)، مع محاكاة المثال التعليمي المرفق له، مع امتثال الأوامر التي تمت تغذيته بها، وعدم الخروج عنها، فكانت النتيجة التالية (مع وضع خطٍّ تحت الاختلافات):

النسخ الذي قمت به لهذه اللقطة (سطر بسطر)	النسخ الذي قام به (Chat GPT) لهذه اللقطة
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدِ الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله وسلم عليه، وعلى آله وصـ[حبه] وسلَّم تسليمًا كثيرًا، وبعد؛ فهذا تعليق حسن -إن شاء الله تعالى- على صحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الذي هو أصح كتب الحديث، أعان الله تعالى على إتمامه - بمنِّه وكرمه-. فصلٌ اعلم أن البخاري رحمه الله تعالى قد روى عنه الصحيح خلائق كثيرون، ولكن المشهور الآن من ذلك المتصل: هو الذي من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح ابن بشرٍ الفربري عنه، وكانت وفاته في سنة عشرين وثلاث مائةٍ، وكان سماعه للصحيح مرتين: مرة بفربر سنة ثمانٍ وأربعين، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين، ورواه عن الفربري خلائق...	بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ﷺ تسليمًا كثيرًا. [في الهامش: حاشية تتعلّق بالتعريف بالبخاري] أما بعد، فهذا تعليق حسن إن شاء الله على "صحيح" الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الذي هو أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى. وقد روى الصحيح عن مؤلفه خلائق كثيرون، لكن المشهور من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري رحمه الله، وكانت وفاته سنة عشرين وثلاثمائة، وقد سمع الصحيح من البخاري مرات، آخرها سنة اثنتين وخمسين ومائتين، ورواه عنه جمع كثير...

تقييم التطبيق[1]:

نلاحظ أنَّ (Chat GPT) قام بنسخ المخطوط، ولأن هذه هي التجربة الأولىٰ للنموذج فقد وقع في عددٍ من الإشكاليات -كما هو متوقع-، أُجملها في يلي:

1. لم يلتزم بالتعليمات كاملة كما طلب منه، بل التزم بعضها وترك بعضها الآخر، حيث نلاحظ مثلًا وجود تفشٍّ للحبر ذهب ببعض كلمة (وصحبه)، في حين أن النموذج تجاوز الكلمة، ولم يلتزم ما طلب منه بوضع علامة # عند الكلمة المشكلة، وكذلك في عددٍ من الكلمات الأخرىٰ، بينما استعمل هذه العلامة المخصصة في مواضع أخر.

2. أسقط بعض الكلمات من النص كما هو ظاهر، واختصر بعض المواضع؛ كاسم الفربري.

3. وقع النموذج فيما يشبه انتقال النظر (الذي يقع من بعض النساخ والمحققين)، ويظهر هذا في النص التالي: «البخاري، الذي هو أصح كتب الحديث، أعان الله تعالىٰ علىٰ إتمامه -بمنَّه وكرمه-. فصلٌ اعلم أن البخاري»، فاختصر ما بينهما، وقد تكرر منه هذا.

4. وقع النموذج فيما يسميه المحدّثون (سلوك الجادة)، حيث أكمل بعض الكلمات حسب السياق المشتهر، كما في «الذي هو أصح الكتب بعد كتاب الله تعالىٰ»، وقد تكرر منه هذا.

5. أقحم النموذج بعض الإقحامات، كما في قوله: «[في الهامش: حاشية تتعلّق بالتعريف بالبخاري]»، ولا وجود لهذه الحاشية.

6. أقحم النموذج التعقيبة التي في أسفل الصفحة (سياقها) في أثناء المتن، دون تمييز لها، علىٰ خلاف ما طُلب منه.

بعد ذلك؛ قمت بتنبيه النموذج علىٰ الأخطاء التي وقع فيها (Feedback)، وأرفقت له النَّسْخ الذي قمت به لكامل الصفحة، وطلبت منه جعل هذا المنسوخ مثالًا تعليميًّا إضافيًّا، ثم أرفقت له لقطةً أخرىٰ من ذات النسخة، وهي اللقطة التالية:

1- كانت هذه التجربة علىٰ الصفحة كاملة، لكن اقتصرت في نقلها هنا علىٰ هذا القدر؛ مراعاة لاختصار البحث.

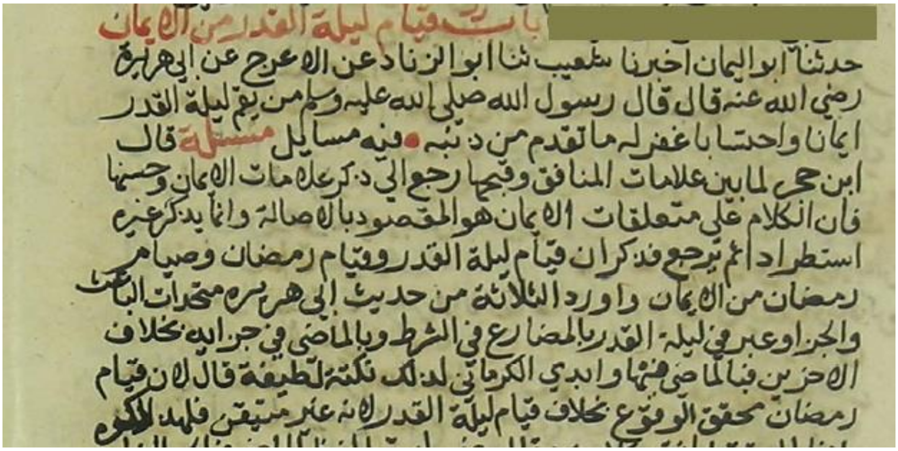

وطلبت منه ما طلبتُ منه في المرَّة الأولىٰ، فكانت النتيجة كالآتي:

النسخ الذي قمت به لهذه اللقطة (سطر بسطر)	النسخ الذي قام به (Chat GPT) لهذه اللقطة
بابٌ، قيام ليلة القدر من الإيمان	[أحمر: باب قيام ليلة القدر من الإيمان]
حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، ثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة	حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب ثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من يقم ليلة القدر	رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من قام ليلة القدر
إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه"، فيه مسائل: مسألة: قال	إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه، ومنه [أحمر: مسائل] قال
ابن حجر: لما بيَّن علامات المنافق وقبحها رجع إلىٰ ذكر علامات الإيمان وحسنها	ابن حجر لما بيّن علامات المنافق ورجع إلىٰ ذكر علامات الإيمان وحسنها
فإن الكلام علىٰ متعلقات الإيمان هو المقصود بالأصالة، وإنما يذكر غيره	فإن الكلام علىٰ متعلقات الإيمان هو المقصود بل هو أصالة وإنما بدأ بذكر
استطرادًا، ثم يرجع فذكر أن قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام	استطراد ثم يرجع إذْ ذَكَر أن قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام
رمضان من الإيمان، وأورد الثلاثة من حديث أبي هريرة متحدات الباعث	رمضان من الإيمان، وقد ورد الثلاثة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
والجزاء، وعبر في ليلة القدر بالمضارع في الشرط، وبالماضي في جزائه، بخلاف	وذكر وعبّر في ليلة القدر بالمضارع في الشرط وبالماضي في جزائه خلاف #
الآخرين فبالماضي فيها، وأبدىٰ الكرماني لذلك نكتة لطيفة، قال: لأن قيام رمضان	إذْ بيّنها في موضع آخر، وأبدىٰ الكَرماني لذلك نكتة لطيفة قال: لأن قيام
محقق الوقوع بخلاف قيام ليلة القدر لأنه غير متيقّن فلهذا ذكره	رمضان تحقيق الوقوع، وخلاف قيام ليلة القدر لأنه غيرُ متعيّنٍ فلهذا ذكره
	[لا هوامش أو تعليقات جانبية ظاهرة في الصورة]

تقييم التطبيق[1]:

نلاحظ أنَّ (Chat GPT) قام بنسخ المخطوط بتحسّن كبير وفارق ملحوظٍ عن التجربة الأولىٰ في جودة النسخ ودقة القراءة، حيث راعىٰ أكبر قدرٍ من التعليمات، مثل الإشارة إلىٰ المواضع المشكلة بعلامة #، وتمييز الحمرة عن غيرها، وعدم وجود إقحامات في النص، وتمييز العناوين، إلىٰ غير ذلك.

كما نلاحظ أنه وقع في بعض الإشكالات التي وقع فيها في المرة الأولىٰ، وأوجزها في الآتي:

1. سلوك الجادة، حيث ورد في النسخة: «من يقم ليلة القدر» فقرأها: «من قام ليلة القدر»، وجاء في النسخة: «أبي هريرة متحدات الباعث»، فجعلها: «أبي هريرة رضي الله عنه».
2. وقع فيما يشبه انتقال النظر كذلك، وذلك عند قوله: «فيه مسائل: مسألة».
3. حذف بعض الكلمات، مثل: «وقبحها».

وقد طلبت منه أن يقيّم عمله في النَّسخ في المرتين الأولىٰ والثانية، وذلك بناء علىٰ مقارنة عدد الكلمات الصحيحة والخاطئة في النَّسخ الذي أرفقتُه، مع النَّسخ الذي قام هو به، فقيّم عملية النسخ الأولىٰ بـ(5.5) من (10)، في حين أعطىٰ نسخه الثاني (8) من (10)، ولا شكَّ أن هذا تقدُّم ملحوظٌ في عمل النموذج، وقد ظهر مباشرة من التجربة الثانية، مما يعني أن قابلية التعلم لديه كانت عالية، وأنَّ الباحث إذا واصل تدريب النموذج وتغذيته بطريقة صحيحة فسيصل إلىٰ نسبة عالية في المراحل المتقدمة.

ولمزيدٍ من الفائدة؛ أدرجتُ هذه اللقطة في منصة (Zinki)، ثم أخذت منسوختها، وطلبت من (Chat GPT) أن يقيم عملية نسخ المنصة، فقيَّمها بدرجة (8.74) من (10)، حيث كان أداؤها أجود بفارق يسير عن (Chat GPT)، إلا أنه يحسب لها أنها حصلت علىٰ هذا التقييم من النسخ الأول، دون أن يتعنَّىٰ الباحث صياغة الأوامر والتدريب والتغذية، كما أنَّ آلية المقابلة والخدمات الأخرىٰ في المنصة أفضل من الملف النصي الذي يقدمه (Chat GPT)، وهذا يندرج كمثالٍ واضحٍ علىٰ التنبيه الذي تقدَّم: وهو أن علىٰ الباحث أن يختار الأداة المناسبة لغرضه البحثي.

1- كانت هذه التجربة علىٰ الصفحة كاملة، لكن اقتصرت في نقلها هنا علىٰ هذا القدر؛ مراعاة لاختصار البحث.

وتبيَّن مما تقدَّم: أنَّ هذا المجال من المجالات التي يقدّم الذكاء الاصـــطناعي فيها إضافة مفيدةً للمحقق، لكن شريطة أن يحسن التعامل معه بالتدريب الصحيح، والتغذية الراجعة المستمرة، ولــــ«كي تؤدي تقنيات التعليم العميق وظائفها من الضروري توفر مستوىٰ عالٍ من قوة المعالجة. يجب أن يكون لديك بنية تحتية حاسـوبية قوية لتشـغيل تطبيقات الذكاء الاصـطناعي وتدريب نماذجك، يمكن أن تكون قوة المعالجة مكلفةً أو تحد من قابلية التوسّع التي تمتاز بها أنظمة الذكاء الاصطناعي لديك»[1].

كما يجب علىٰ المحقق إذا اسـتعمل الذكاء الاصـطناعي في نسـخ المخطوط أن يتوخىٰ الحذر، وأن يتعامل معه بدقة متناهية، لأن الأخطاء التي يقع الذكاء الاصـطناعي فيها من الأخطاء الدقيقة التي قد لا يُنتبه لها، ولن يكون المحقق بحاجة إلىٰ تذكيره بأهمية مقابلة المنسوخ بالأصل الخطي، أيًّا كان النَّاسخ.

كما أنَّ وجود بعض الإشـكاليات قد تؤثر سـلبًا علىٰ القراءة الآلية، ولا يكاد الذكاء الاصطناعي يتجاوزها في الفترة الحالية -علىٰ أقل تقدير-، ومن أمثلة هذه المؤثرات:

1. أنَّ أجزاء النســـخة الخطية تختلف وتتفاوت في إمكانية القراءة الآلية، فلا تتساوىٰ -مثلًا- طباق السماع وقيود الختم والفراغ وخوارج النص وحواشي النسخة بل وورقة العنوان بالمتن المكتوب بخط واضــح مطرد، وهذه القضـية بحاجة إلىٰ إفرادها ببحث مستقل وتطبيقات متنوعة.

2. أن وجود إشـــكالات في النســـخة الخطية (كالتمزق والبياض والطمس)، أو إشـكالات في مصـوراتها (كأن تكون المصـورة غير واضـحة، أو ضـعيفة الدقة، أو سيئة التصــوير) مما يضـــعف جودة القراءة الآلية، أو يجعلها متعذرةً أحيانًا، وهذا أمر تقدم التنبيه عليه.

3. أن بعض الخطوط (كالثلث) وبعض طرائق الكتابة (كالكتابة المتصـــلة أو غير المنقوطة) قد تكون غير مقروءة بالنســـبة للذكاء الاصـــطناعي، وحينئذٍ فليســـت كل الخطوط قابلة للقراءة الآلية.

4. أنَّ وجود بعض الكلمات الغريبة (كبعض الأسـماء أو الأنسـاب غير المشـتهرة) مما يصعب علىٰ الذكاء الاصطناعي التعامل معه.

5. أنَّ ممارســات النســاخ في الكتابة القديمة (كاســتعمال الاختصــارات) وقواعد الإملاء الســابقة التي تختلف عما اســتقر عليه الاصــطلاح المعاصــر، قد تؤديان إلىٰ

1- https: //aws.amazon.com/ar/what-is/artificial-intelligence تاريخ الاسترجاع **1447/2/22**هـ.

إشكاليات في تعامل الذكاء الاصطناعي مع النص المنسوخ، وقد تبيّن هذا في التطبيق السابق، وتقدم التنبيه عليه أيضًا.

المطلب الثاني: المقابلة، واستخراج الفروق

تعدُّ المقابلة برهان صحة النسخة، وأمارة الوثوق بها، وقد جعلها القاضي عياض (ت544هـ) مما يتعيّن ولا بدَّ[1]؛ ذلك أنها السبيل الأقوم لتصحيح النص وسلامته، وبيَّنَ القاضي أنَّ الناسخ (والمحقق ناسخٌ وزيادة) لا ينبغي له أن يغترَّ فيكتفي بنسخ نفسه دون مقابلةٍ؛ «فإنَّ الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغىٰ»[2]، ومن ثَمَّ كانت المقابلة والمعارضة والتصحيح أمرًا متحتمًا، ولذا فهي أحد مهامّ المحقق بلا شكٍّ.

ثمَّ حكىٰ القاضي عياض خلافًا في هيئة المقابلة وطريقتها، هل يجوز للناسخ أن يقابل مع غيره؟ أو يجب أن يقابل بنفسه حرفًا حرفًا دون غيره؟ فجعل الأول (الجواز) مذهب أهل المسامحة في المقابلة، وجعل الثاني (المنع) طريقة أهل التحقيق.

وعلىٰ القول الأوَّل يتخرَّج القول بجواز الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في المقابلة بنوعيها: مقابلة منسوخة المحقق بالأصل الخطي، والمقابلة بين النُّسخ الخطية واستخراج الفروق بينها، هذا من الناحية النظرية، لكن ما مدىٰ إمكانية إجراء المقابلة بواسطة الذكاء الاصطناعي؟

لتطبيق ذلك وتقييمه؛ أرفقت لقطتين لنصٍّ واحدٍ من نسختين مختلفتين من جزء «الأربعين البلدانية المخرجة من المعاجم الصغير للطَّبراني» من تخريج الحافظ الذهبي (ت: 748هـ)، وطلبت من (Chat GPT) أن ينسخهما (مع مراعاة التعليمات الواردة في المطلب السابق)، وأن يستخرج الفروق بينهما، لكن النتيجة التي خرج بها لا ينطبق عليها مسمَّىٰ (المقابلة)، ولا تخدم المحقق في هذا المجال؛ لأنه كان يقابل بين منسوختيه بطبيعة الحال، علىٰ ما فيهما من أخطاء[3]، فصارت الفروق التي يستخرجها

1- ينظر: اليحصبي، القاضي عياض. «الإلماع» (ص158).

2- المصدر السابق.

3- ولهذا عدد من الأسباب: منها ما يرجع إلىٰ الأخطاء التي يقع فيها -علىٰ ما تقدم بيانه-، ومنها أن تكون إحدىٰ النسختين بخطٍّ غير مقروءٍ بالنسبة له، ومنها أن تكون إحدىٰ النسختين بدقة أقل من المطلوب، وقلَّما تجد نسختين لكتاب واحدٍ يتطابقان في الخصائص المؤثرة؛ كوضوح الخط وجودة التصوير وما إليهما.

بالنسبة لقراءته لا بالنسبة لحقيقة الأمر، والمحقق مطالبٌ بإثبات ما في حقيقة الأمر كما لا يخفىٰ.

ولمزيد من التوثُّق في التجربة؛ أرفقت لقطتين لنصٍّ واحدٍ من نسختين مختلفتين من «هدايات الباري علىٰ ثلاثيات البخاري»، لأبي الحسن البيومي (ت: 1183هـ)، وطلبت من (Chat GPT) أن ينسخ كلًّا مهما علىٰ حدة، ثم يقابل بينهما، فتكررت نفس النتيجة مع اختلاف آلية التطبيق[1]، مع أنَّ اختيار النُّسخ كان مقصودًا؛ لوضوح خطها، وجودة تصويرها، بل قمت باقتطاعِ جزءٍ من الصفحة تقليلًا لعدد الكلمات، ولم تنجح التجربة أيضًا، وهاتان اللقطتان المرفقتان:

ورخص في الخيل انتهى واستدل به من جوز اكل لحوم
الخيل وهو قول امامنا الشافعي ومحمد وابي يوسف
والنهي عن اكل لحوم الحمر الاهلية ابدي قوله
فقام رجل لم يسم او هو عمر بن الخطاب رضي
الله عنه فاشارة النهي عن لحوم الحمر نهي تحريم
ابدي والعلة في ذلك لنجاستها وقيل لاستخبات
العرب لها وقيل النص وافاد الحافظ المنذري
ان كلا من لحوم الحمر الانسية ونكاح المتعة
والقبلة نسخ مرتين انتهى قوله في الحديث الثامن عشر

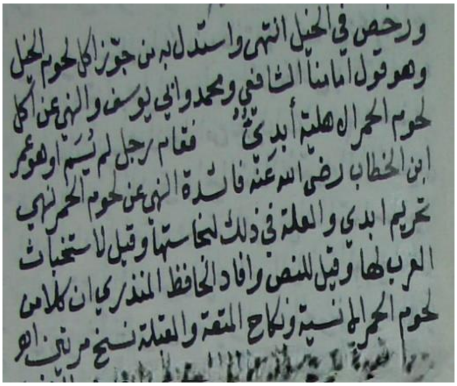
ورخص في الخيل انتهى واستدل به من جوز اكل لحوم الخيل
وهو قول امامنا الشافعي ومحمد وابي يوسف والنهي عن اكل
لحوم الحمر الاهلية ابدي فقام رجل لم يسم او هو عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه فاشارة النهي عن لحوم الحمر نهي
تحريم ابدي والعلة في ذلك لنجاستها وقيل لاستخبات
العرب لها وقيل للنص وافاد الحافظ المنذري بان كلا من
لحوم الحمر الانسية ونكاح المتعة والقبلة نسخ مرتين انتهى

وإذا لم يستطع الذكاء الاصطناعي أن يحقق نتيجة مقبولة في المقابلة بين هاتين اللقطتين مع وضوحهما وقلَّة الكلمات فيهما؛ فغيرهما من باب أولىٰ.

ولذا؛ فالذي يظهر لي بعد عدة تجارب ومحاولات أنَّ الذكاء الاصطناعي غير مناسبٍ لإجراء المقابلة، لا سيما إذا استحضرنا أهمية المقابلة وقيمتها في تصحيح النص وتدقيقه، وإخراجه سالمًا مطابقًا للنسخ المعتمدة.

1- ففي التجربة الأولىٰ أرفقت اللقطتين جميعًا، وطلبت منه القراءة والمقابلة، ولـمَّا لم ينجح؛ أرفقت في التجربة الثانية كل لقطةٍ علىٰ حدةٍ.

المطلب الثَّالث: تصحيح المنسوخ والتدقيق اللغوي

من المتقرر الذي لا جدال فيه أن عملية نقل النص من المخطوط إلىٰ الطباعة يمرُّ بالنسخ أولًا، يتلوه المقابلة، يتبعها التصحيح والتدقيق، وقد مرَّ الحديث آنفًا عن الأوَّلَين (النسخ، والمقابلة)، وهذا أوان الحديث عن تصحيح المنسوخ والتدقيق اللغوي للنصِّ المحقق، وهو من المجالات التي يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي فيها، لكن بحذرٍ شديد، ويمكن تقسيم العمل في هذا المطلب إلىٰ ثلاث مجالات:

المجال الأوَّل: تصحيح المنسوخ والتدقيق اللغوي

وهذا مجال صعبٌ دقيق[1]، ومن خلاله تظهر شخصية المحقق، وإذا طُلب من الذكاء الاصطناعي تصحيح المنسوخ فإنه سيتدخَّل حينئذٍ في (النصّ المحقق)، فيزيد فيه وينقص، بل ويغيّر في ألفاظه وصياغاته، وهذا إخلالٌ غير سائغٍ، لكن التوظيف الأنسب للذكاء الاصطناعي في هذا المجال أن يطلب منه الباحث "تقديم جدول يتضمن الكلمة واقتراح تصحيحها"، فيوقفه الذكاء الاصطناعي علىٰ التصحيحات المقترحة، ويراجعها المحقق كلمةً كلمةً، دون أن يتدخل الذكاء الاصطناعي في التصحيح المباشر.

المجال الثاني: التشكيل وضبط النص

وهذا المجال كسابقه لا يقلُّ أهمية عنه[2]، سواءً بسواءٍ، ومع أنَّ الذكاء الاصطناعي يمكنه القيام بعملية التشكيل وضبط النص، إلا أنَّ الشَّأن في إتقان ذلك علىٰ وجهه، وهو ما يتعذَّر علىٰ الذكاء الاصطناعي القيام به بدقة وإتقان، لا سيَّما في كتب الحديث والسنة النبوية، حيث تحتوي علىٰ الغريب والمشكل في المتن، وعلىٰ المشتبه والمؤتلف والمختلف من أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم، مما لا يضبطه ضابط ولا تحدُّه قاعدة، حتىٰ قيل: «أشد التصحيف ما يقع في الأسماء»، وكان بعض المحدّثين يقول: «لا يدخلها القياس، ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها»[3].

1- ينظر في أهمية هذا الشأن وعظم التَّبعة فيه: هارون، عبد السلام. «تحقيق النصوص ونشرها» (ص46 وما بعدها)، شاكر، أحمد محمد «تصحيح الكتب» (ص8 وما بعدها).

2- ينظر في أهميته: السخاوي، «فتح المغيث» (42/3).

3- ينظر: السخاوي، فتح المغيث (47/3)، (229/4).

المجال الثَّالث: التنسيق وعلامات الترقيم

وهي من الضـــروريَّات في كتابة البحث العلمي وإخراج النص المحقق، وذلك لأهميتها في توضـيح المعنىٰ وإزالة اللبس، حتىٰ أُطلق عليها: «الدوالّ»؛ لدلالتها علىٰ المعنىٰ، وأُطلق عليها أيضًـا: «أدوات التفهيم»[1]، ولدىٰ الذكاء الاصـطناعي قدرةٌ علىٰ إدراج علامات الترقيم في النص المحقق، ويمكن للباحث إنشـــاء نموذج خاص بعلامات الترقيم، مع تغذيته بعددٍ من القواعد والكتب المتخصصة في ذلك، مع تدريبه علىٰ إتقانها، وحينئذٍ قد يسـاعد الذكاء الاصـطناعي المحقق في ذلك، مع ضـرورة المراجعة والتدقيق بعده

وللتطبيق علىٰ هذه المجالات الثلاث؛ أخذت النص المنسوخ من «شرح البخاري» للسنباطي[2]، وأرفقته في (Chat GPT)، وطلبت منه أربعة أشياء: أن يضبط كامل النص بالشـكل، وأن يدرج فيه علامات الترقيم، وأن يقوم بتنسـيق الأسـطر، وأن يقدم لي جدولًا للتدقيق اللغوي، كما طلبت منه عدم تغيير أي كلمة في النص المرفق، فكانت النتيجة الآتية:

"بابٌ، قِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الإِيمَانِ

حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُـعَيْبٌ، ثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِـيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ:

«مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»،

فِيهِ مَسَائِلُ:

مَسْأَلَةٌ:

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: لَمَّا بَيَّنَ عَلَامَاتِ الْمُنَافِقِ وَقُبْحَهَا رَجَعَ إِلَىٰ ذِكْرِ عَلَامَاتِ الإِيمَانِ وَحُسْـنِهَا؛ فَإِنَّ الكَلَامَ عَلَىٰ مُتَعَلَّقَاتِ الإِيمَانِ هُوَ المَقْصُـودُ بِالأَصَـالَةِ، وَإِنَّمَا يُذْكَرُ غَيْرُهُ اسْتِطْرَادًا، ثُمَّ يَرْجِعُ فَذَكَرَ أَنَّ قِيَامَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَقِيَامَ رَمَضَانَ وَصِيَامَ رَمَضَانَ مِنَ الإِيمَانِ، وَأَوْرَدَ الثَّلَاثَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَّحِدَاتِ البَاعِثِ وَالْجَزَاءِ، وَعَبَّرَ فِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ بِالْمُضَارِعِ فِي الشَّرْطِ، وَبِالْمَاضِي فِي جَزَائِهِ، بِخِلَافِ الآخَرِينَ فَبِالْمَاضِي فِيهَا، وَأَبْدَىٰ

1- ينظر: أبو سليمان، د. عبد الوهاب. «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة» (ص191).

2- تقدَّم إيراده في المبحث الأول من هذا المطلب (ص32)، وهو النص المبدوء بـــ«بابٌ، قيام ليلة القدر من الإيمان».

الكِرْمَانِيُّ لِذَلِكَ نُكْتَةً لَطِيفَةً، قال: لِأَنَّ قِيَامَ رَمَضَــانَ مُحَقَّقُ الوُقُوعِ، بِخِلَافِ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَيَقَّنٍ، فَلِهَذَا ذَكَرَهُ".

نلاحظ هنا أنَّ (Chat GPT) قام بضـبط كامل النص بالشـكل، وأدرج فيه علامات الترقيم، مع تنسـيق الأسـطر، وقد أجاد في ذلك في الجملة، لكنه ترك بعض الكلمات دون ضــبطٍ كما في (قال: قال)، وبعضــها ضــبطها على المشــهور دون الإشــارة إلى الخلاف فيها، وقد يكون للمحقق فيها رأي مختلف، مثل: (الكِرْمَانِيُّ)، كما أنه أهمل علامات التنصيص لكلام ابن حجر وكلام الكرماني، وأدرجها في الحديث النبوي.

وأما جدول التدقيق اللغوي فقد ذكر عددًا من الملحوظات، أكتفي بذكر ثلاثةٍ منها، وهي:

الموضع (اقتباس قصير)	نوع الملاحظة	الاقتراح	القاعدة/التفسير	درجة الأهمية
… ثم يرجع فذكر أن …	زمن الأفعال	توحيد الزمن إلى الماضي: ثم رجع فذكر	السرد هنا ماضٍ؛ الاتساق الزمني أدق وأوضح	مهم
… بخلاف الآخرين فبالماضي فيها	إحالة/ضمير	استبدال فيها بـ فيهما	الضمير يعود على مثنّى: «قيام رمضان وصيام رمضان»؛ فيلزم المطابقة	مهم
ثنا أبو الزناد	توحيد اصطلاحي	إبقاء «ثنا» كما هي، أو توحيد صيغ الأداء إلى حدثنا بحسب منهج التحقيق	«ثنا» اختصار شائع لـ«حدّثنا» في كتب الحديث؛ القرار تحريري	اختياري

وبهذه الطريقة يسـلم الباحث من التدخل المباشـر للذكاء الاصـطناعي في تصـحيح النص، ويراجع كل موضــعٍ على حدةٍ، فيصــححه على النحو الذي يمليه عليه البحث العلمي.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات

إلىٰ هنا نصل إلىٰ ختام هذا التطواف في المجالات التي يمكن توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي فيها في تحقيق المخطوطات (المخطوطات الحديثية نموذجًا)، حامدًا لله عزوجل علىٰ تيسيره وعونه، راجيًا منه جل وعلا أن يكون البحث لبنةً صالحةً نافعةً في ميدان البناء العلمي.

وألخِّص أهم نتائجه في الآتي:

م	المجال	النتيجة
1.	تقييم صورة المخطوط، ومقترحات التحسين	يجيد (GPT) تقييم صورة المخطوط، وتقديم مقترحات تحسين مناسبة
2.	تقدير زمن النسخة الخطية، وترتيب النسخ الخطية	يستطيع (GPT) تقدير زمن النسخة الخطية إلىٰ حدٍّ مقارب، كما يستطيع ترتيب النسخ الخطية حسب زمنها وفقًا لتقديراته
3.	وصف النُّسخة الخطية من خلال عناصر محددة	لدىٰ (GPT) قدرة مناسبة لتوصيف النسخة الخطية، بحسب العناصر المطلوبة منه، واللقطات التي يزود بها
4.	تمييز أنواع الخطوط العربية، والتعريف بها	لدىٰ (GPT) قدرة جيدة لتمييز الخطوط العربية، وقد يخفق أحيانًا في التعرف عليها بشكل صحيح
5.	معرفة خطوط النساخ والمؤلفين	تستطيع آليات التحليل في (GPT) التعرف علىٰ الخطوط بشكل جيد، لكن لا توجد نماذج ذكاء اصطناعي حتىٰ الآن معدَّة لهذا الغرض
6.	معرفة مكتبات المخطوطات، وتمييز أماكن حفظ النسخ الخطية	يستطيع (GPT) التعرف إلىٰ حدٍّ ما علىٰ أختام مكتبات المخطوطات المشهورة، وقد يخفق في ذلك أحيانًا، بحسب جودة ودقة صورة الختم المرفقة

7.	نسخ المخطوط من خلال الذكاء الاصطناعي	يستطيع (GPT) التعرف إلىٰ حدٍّ ما علىٰ النص العربي في المخطوطات ذات الكتابة الواضحة والتصوير الجيد، ومن ثم قراءته بدرجة مقبولة، لكن يتوجب إعداد نموذج خاص، وتقديم تعليمات دقيقة، وأمثلة تعليمية، وفي هذا المجال تتفوق منصة (Zinki) علىٰ (GPT).
8.	المقابلة، واستخراج الفروق	لا يستطيع (GPT) المقابلة علىٰ النسخة الخطية، أو المقابلة بين النسخ الخطية؛ لأن المقابلة حينئذٍ ستكون بحسب قراءته هو، لا بحسب حقيقة الأمر وواقع الحال
9.	تصحيح المنسوخ والتدقيق اللغوي	لدىٰ (GPT) قدرة مناسبة علىٰ التدقيق اللغوي، والتوظيف الأنسب بطلب جدول تصحيحات مستقل، وليس بطلب التصحيح المباشر للنص
10.	التشكيل وضبط النص	لدىٰ (GPT) قدرة مناسبة علىٰ التشكيل وضبط النص، لكن يتوجب علىٰ الباحث المراجعة والتدقيق، لا سيما في الكلمات والأسماء المشكلة
11.	التنسيق وعلامات الترقيم	لدىٰ (GPT) قدرة مناسبة علىٰ إدراج علامات الترقيم في النص المحقق، وقد يهمل بعض العلامات فلا يضعها في مكانها الصحيح

مع ضرورة مراعاة جميع التنبيهات الواردة في البحث، حيث تقدَّمت الإشارة إليها عند كل تطبيق علىٰ هذه المجالات المذكورة.

وأما أهم التوصيات التي أوصي بها، فهي:

1. دراسة مجالات توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات، باستعمال برامج أخرىٰ مغايرة لـ (Chat GPT)؛ ليتَّضح للباحثين البرنامج الأمثل.
2. إجراء البحوث التطبيقية والكتابة في مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في مجالات أخرىٰ من مجالات المخطوطات وتحقيقها، مثل: فهرسة المخطوطات،

وتحليل النص المحقق وفهرسته، وخدمة النص المحقق (مثل: ترجمة الأعلام، والتعريف بالبلدان والأمكنة، وتخريج الأحاديث...)، وغير ذلك من المجالات التي تتصل بالبحث العلمي.

3. إنشاء قاعدة بيانات تضم نماذج عدَّة من خطوط المؤلفين والنساخ والأعلام، وتدرج في نموذج ذكاء اصطناعي خاص بها، مع ربط اسم العلَم بأهم مصادر ترجمته، ويدرّب النموذج على التعرف على هذه الخطوط وسماتها والمقارنة بينها، ليكون مساعدًا للباحث في هذا المجال، وقد يكون بوابةً لكشف كثيرٍ من المخطوطات المجهولة وما في حكمها.

4. إنشاء قاعدة بيانات تضمُّ مصورات أختام المكتبات حول العالم، وتدرج ضمن نموذج ذكاء اصطناعي، يدرَّب على التعرف عليها، وعلى محتواها، مع تعريف مختصر بكل مكتبة، معزوًّا إلى أهم المصادر والمراجع[1].

5. إدراج مفردات تتعلق بـ«مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق المخطوطات» في المقررات المناسبة لها في الدراسات العليا في الجامعات.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين

1- هذا المقترح والذي قبله تقدَّم التنصيص عليهما في أثناء البحث؛ مع ذكر المراجع المناسبة لذلك.

ثبت المصادر والمراجع

أولا: كتب ومطبوعات

1. ابن الأكفاني (ت: 749هـ)، شمس الدين محمد بن إبراهيم. «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد»، تحقيق: محمد سليم الآمدي، الناشر: بدون، بيروت، (ط/1) (1322هـ).

2. ابن تيمية (ت: 728هـ)، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم. «مجموع الفتاوى»، المحقق: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم، وابنه محمد، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، (ط/1) (1425هـ).

3. ابن عطية (ت: 542هـ)، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي. «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية، (ط/1) (1422هـ).

4. أبو سليمان، د. عبد الوهاب. «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، الناشر: مكتبة الرشد، (ط/9)، (1426هـ).

5. براجشتراسراسر. «أصول نقد النصوص ونشر الكتب»، المحقق: د. محمد البكري، الناشر: دار المريخ للنشر بالرياض، (ط/1) (غير مؤرخة)

6. السخاوي (ت: 902هـ)، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة بمصر، (ط/1) (1424هـ).

7. سدايا، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. وثيقة «مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي»، وثيقة صادرة عن الهيئة (الإصدار الأول، سبتمبر 2023م).

8. السرحان، د. محيي هلال. «تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية»، الناشر: مطبعة الإرشاد ببغداد، (ط/1) (1404هـ).

9. السريّع. د. محمد. «معرفة خطوط الأعلام في المخطوطات العربية، قواعد ونماذج»، الناشر: دار المقتبس، (ط/1) (1440هـ).

10. سيد، د. أيمن فؤاد. «الوصف المادي للمخطوطات»، بحث منشور ضمن أعمال ندوة (فن فهرسة المخطوطات، مدخل وقضايا)، المنعقدة في القاهرة (1998م).

11. شاكر، أحمد محمد. «تصحيح الكتب»، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة السنة بالقاهرة، (ط/2) (1415هـ).

12. الشنقيطي، عبد الله (ت: 1235هـ). «نشر البنود على مراقي السعود»، المحقق: الداي ولد سيدي بابا، الناشر: مطبعة فضالة بالمغرب، (ط/1) (غير مؤرخة).
13. «الذكاء الاصطناعي يحلل النقوش اللاتينية وتأريخها، وإعادة تشكيلها»، صحيفة الجزيرة السعودية، (العدد: 19012 تاريخ النشر: 1447/2/2هـ).
14. عبد التواب، د. رمضان. «مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين»، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، (ط/1) (1406هـ).
15. العساف، د. صالح بن حمد. «المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية»، الناشر: دار الزهراء بالرياض، (ط/3) (1437هـ).
16. فرنسوا ديروش. «المدخل إلى علم الكتاب المخطوط»، المترجم والمحقق: أيمن فؤاد سيد، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، (ط/1) (1426هـ).
17. المنجد، د. صلاح الدين. «قواعد تحقيق المخطوطات»، الناشر: دار الكتاب الجديد ببيروت، (ط/6)، (1982م).
18. هارون، عبد السلام محمد. «تحقيق النصوص ونشرها»، الناشر: مكتبة السنة بالقاهرة، (ط/5)، (1410هـ).
19. اليحصبي (ت: 544هـ)، القاضي عياض. «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث بتونس، (ط/1) (1379هـ).

ثانيًا: المراجع الإلكترونية

1. «الدليل الشامل للذكاء الاصطناعي (AI)» مقال منشور على موقع (tableau)
https: //www.tableau.com/data-insights/ai/what-is#definition
2. «الذكاء الاصطناعي» مقال منشور على موقع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)
https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx
3. «الذكاء الاصطناعي» مقال منشور على موقع (aws.amazon)
/https: //aws.amazon.com/ar/what-is/artificial-intelligence
4. صحيفة سبق الإلكترونية:
   a. https: //sabq.org/technology/mge8wd56i6
   b. https: //sabq.org/technology/251l57d0ad
5. «ما المقصود بالذكاء الاصطناعي(AI) »، مقال منشور على موقع (IBM)
https: //www.ibm.com/sa-ar/think/topics/artificial-intelligence

6. الموسوعة البريطانية (Encyclopaedia Britannica)
https: //www.britannica.com/technology/artificial-intelligence/Reasoning
7. وكالة الأنباء السعودية (واس)
https: //www.spa.gov.sa/N2028060

ثالثًا: المنصَّات الإلكترونية

8. منصة (Transkribus)
/https: //www.transkribus.org

9. منصة (Amazon Textract)
/https: //aws.amazon.com/ar/textract

10. منصة (Kraken)
https: //kraken.re/main/index.html

11. منصة (Zinki)
https: //zinki.ai/

التعلم العميق القابل للتفسير XAI، في خدمة علم الحديث: دراسة نظرية نحو التطبيقات العملية ضمن المشروع العالمي لحوسبة التراث العلمي لأمة الإسلام

ذ: نور الدين ليلي

باحث بسلك الدكتوراه في كلية الشريعة أيت ملول

الملخص:

يعد الحكم على درجة الحديث، من أدق العلوم الشرعية التي بذل فيها العلماء جهدا عظيما عبر القرون، حيث انصبت جهودهم على تتبع الأسانيد وضبط المتون والحكم على الأحاديث، مع ما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكرار مرهق للعمل في كل عصر؛ ومع تطور الذكاء الاصطناعي، ولا سيما تقنيات التعلم العميق القابل للتفسير(XAI) ، يطرح هذا البحث سؤالا محوريا: ما الذي يمكن أن تقدمه هذه التقنية الحديثة لخدمة الحديث النبوي، خاصة في مجال التخريج والحكم على الأحاديث، وهل يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي عونا للمحدث، دون أن يقصي دوره النقدي والاجتهادي.

تتمثل أهداف الدراسة في: بيان الإمكانات العملية للتعلم العميق التفسيري في تحليل المتون والأسانيد الحديثية، والمقارنة بين التخريج اليدوي والآلي التقليدي والتطبيقي المعتمد على الذكاء الاصطناعي، واقتراح نموذج مستمد من "المشروع العالمي لحوسبة التراث العلمي لأمة الإسلام"، مع وضع معايير شرعية وتقنية تجعل نتائج الذكاء الاصطناعي قابلة للتقويم والمراجعة.

اعتمدت الدراسة منهجا مزدوجا: أولا، الوصف والتحليل لمفاهيم الذكاء الاصطناعي المفسر والتخريج الحديثي؛ ثانيا، التطبيق التجريبي عبر مقترح نظري (التطبيق هو المشروع المرجو ويحتاج موارد بشرية ومادية...) وقد تم تحليل المخرجات بمقارنتها مع طرق أحكام المحدثين، لقياس درجة الانسجام والدقة.

أظهرت النتائج الأولية أن هذه التقنيات قادرة على تسريع عملية التخريج، وتوحيد نتائجها، وتقليل تكرار الجهد، مع بقاء الحاجة إلى المراجعة البشرية لتقويم الأحكام والتثبت من الدلالات؛ وبهذا يفتح البحث آفاقا جديدة أمام التعاون بين علماء الشريعة واللغة العربية مع المتخصصين في الذكاء الاصطناعي، في مسار علمي جماعي يخدم السنة النبوية، ويحقق المقصد الجامع للمشروع.

الكلمات المفتاحية: حوسبة علم الحديث، التخريج الآلي، مشروع العالمي لحوسبة التراث العلمي للأمة الإسلامية، المساعد الآلي للمحدث، الذكاء الاصطناعي المفسر في علم الحديث.

المقدمة:

لقد حظي الحديث النبوي منذ فجر الإسلام بعناية العلماء جيلا بعد جيل، فأسسوا له قواعد النقد، وابتكروا مناهج التحقيق، وأقاموا صروحا من الجهد العلمي في تتبع الأسانيد وضبط المتون؛ ومع ذلك، ظل التخريج الحديثي يتطلب وقتا طويلا وجهدا شاقا، يتكرر في كل عصر، ويستهلك طاقات الباحثين والمحققين؛ ومع دخولنا زمن الثورة الرقمية، يفرض السؤال نفسه بإلحاح: هل يمكن للتقنيات الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير(XAI) ، أن تكون أداة مساعدة للمحدثين، تختصر الزمن، وتوحد النتائج، وتحافظ في الوقت نفسه على الصرامة العلمية التي ورثناها من أسلافنا.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة في هذا البحث في التساؤل: كيف يمكن توظيف التعلم العميق القابل للتفسير في خدمة علم الحديث، خاصة في مجال التخريج والحكم على الأحاديث، مع المحافظة على الدور المحوري للمحدثين في النقد والتقويم؟ وتتفرع عن ذلك أسئلة فرعية:

- ما الذي يميز الذكاء الاصطناعي التفسيري عن غيره في هذا المجال؟
- ما حدود قدرته في التعامل مع النصوص الحديثية، سندا ومتنا؟
- كيف يمكن ضبط نتائجه وفق معايير شرعية ومنهجية، تتيح للمحدث مراجعتها وتقييمها؟

فرضيات البحث

- يمكن للتعلم العميق القابل للتفسير أن يختصر زمن التخريج ويزيد من دقة نتائجه مقارنة بالطرائق التقليدية.
- يظل عمل المحدث تدخلا بشريا جوهريا لا يمكن الاستغناء عنه، إذ يشكل المرجع النهائي في الحكم.
- إدماج المعايير الشرعية واللغوية ضمن النماذج الذكية يعزز موثوقيتها وقابليتها للتطبيق العملي.

أهداف البحث وأسباب اختياره

يهدف البحث إلى:

1. إبراز الإمكانات النظرية للتعلم العميق التفسيري في خدمة التخريج الحديثي.

2. بيان الفروق بين التخريج اليدوي والآلي والذكي.
3. اقتراح إطار منهجي يضمن انسجام نتائج الذكاء الاصطناعي مع أصول علم الحديث.

(وقع الاختيار على هذا الموضوع لكونه يلتقي بين غاية شرعية كبرى (خدمة الحديث النبوي)، وأداة علمية معاصرة (XAI)، ومشروع جماعي واعد (المشروع العالمي لحوسبة التراث العلمي لأمة الإسلام)).

منهجية البحث وحدوده

اعتمد البحث منهجا نظريا تحليليا، يقوم على عرض المفاهيم الأساسية للتعلم العميق التفسيري، ومقارنتها بمناهج التخريج الحديثي، مع استحضار التطبيقات العملية التي شرع فيها مشروع الأمة؛ ويقتصر نطاقه على الجانب النظري والمفاهيمي، دون الدخول في برمجة النماذج أو اختبارها ميدانيا، إذ يراد أن يكون بادرة أولية للتطبيقات اللاحقة.

الدراسات السابقة

لم أجد – فيما وقفت عليه – على دراسة تجمع بين علم الحديث وموضوع الذكاء الاصطناعي المفسر؛ ماوجدت كان دراسات متفرقة في مجال التخريج الآلي للأحاديث عبر قواعد بيانات رقمية، وأخرى في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص الشرعية بوجه عام؛ أما الربط المباشر بين XAIوعلم الحديث فلا يزال جديدا -حسب اطلاعي-، وهو ما يمنح هذا البحث خصوصيته وأصالته.

خطة البحث

ارتأيت حسب ما جمعت من مادة وأفكار السير على الخطة الآتية:

- المقدمة
- المطلب الأول: المفاهيم الأساسية
- المطلب الثاني: اقتراح نظري مستخرج من المشروع لتطبيق تقنيات XAI على الأحاديث
- المطلب الثالث: تحليل النتائج (قراءة نقدية في دقة المقترح، وانسجام نتائجه مع أحكام المحدثين)
- الخاتمة

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية

الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق القابل للتفسير

يتطور الذكاء الاصطناعي بسرعة كبيرة ويزداد ذكاؤه يوما بعد يوم، حتى غدا من أبرز التحولات المعرفية والتقنية التي غيرت وجه البحث العلمي في شتى الميادين؛ ويهمنا من فروع الذكاء الاصطناعي ما يسمى النماذج اللغوية الكبيرة، والتي هي: نوع من أنظمة الذكاء الاصطناعي المصممة لفهم وإنتاج نصوص متماسكة تشبه النصوص التي يكتبها البشر، معتمدة على التعلم العميق من خلال شبكات عصبية اصطناعية معقدة[1].

ومن أبرز فروع الذكاء الاصطناعي المعاصرة ما يعرف بـ "التعلم العميق Deep Learning)"، وهو أحد أساليب التعلم الآلي يقوم على بناء شبكات عصبية اصطناعية متعددة الطبقات، تحاكي بدرجة ما طريقة معالجة الدماغ البشري للبيانات؛ وقد برز هذا المجال في تحليل النصوص، ومعالجة الصور، والتعرف على الأنماط؛ غير أن الاعتماد الكثيف على هذه النماذج قوبل بإشكال جوهري، يتمثل في غموض آلية عملها، إذ غالبا ما تنتج نتائج دقيقة لكن دون تفسير واضح للخطوات التي قادت إليها، الأمر الذي وصفه الباحثون بمشكلة "الصندوق الأسود"[2].

ولمواجهة هذه الإشكالية، ظهر فرع "التعلم العميق القابل للتفسير - XAI) " Explainable AI)، الذي يهدف إلى فهم كيفية عمل الذكاء الصناعي، وكيفية تقييم النتائج، وبدون هذه النتائج سيصبح أقل أهمية وثقة؛ من هنا جاء دور XAI، الذي يقوم على دمج النتائج التي تم الحصول عليها مع الإشارة إلى المسار المختار لتحقيقها، مما يوفر الشفافية، والكشف عن التحيز المحتمل، وسهولة التأكد من صحة النتائج، وتصحيح الأخطاء[3].

1- قاسمي مولاي عبد الله، الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية: إمكانيات وتحديات، ص 8.

2- بن غو، الصندوق الأسود في عالم الذكاء الاصطناعي، 2022.

3- قاسمي مولاي عبد الله، الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية: إمكانيات وتحديات، ص 27.

الفرع الثاني: المفاهيم الحديثية الأساسية

إذا كان الذكاء الاصطناعي يمثل الإطار التقني، فإن علم الحديث يشكل الإطار الشرعي والعلمي الذي يراد خدمته بهذه الأدوات؛ ومن ثم، لا بد من تحرير جملة من المفاهيم الحديثية التي يقوم عليها هذا البحث، وهي مفاهيم أصيلة في تراث الأمة، لكنها تحتاج إلى بيان وتوضيح قبل إدماجها في بيئة الذكاء الاصطناعي.

1. **السند**: هو سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث وصولا إلى قائله ﷺ؛ والسند هو العمود الفقري لعلم الحديث، إذ به يعرف اتصال الرواية وانقطاعها، وبه يميز الصحيح من الضعيف[1].

2. **المتن**: هو ما ينتهي إليه السند من الكلام، أي نص الحديث النبوي الذي يشتمل على القول أو الفعل أو التقرير أو الصفة؛ والمتن هو الغاية التي يقصدها الباحث في التخريج والحكم [2].

3. **التخريج**: يقصد به عزو الحديث إلى مصادره الأصلية، مع بيان مواضعه، وتحرير طرقه، وذكر كلام العلماء في الحكم عليه؛ وهو علم دقيق يقوم على جمع الطرق، والمقارنة بينها، والنظر في أسانيدها[3].

4. **الحكم على الحديث**: هو بيان درجته من حيث الصحة أو الضعف، وفق معايير الجرح والتعديل، وقواعد المحدثين في قبول الأخبار وردها؛ وهذه العملية تتطلب علما واسعا بأحوال الرواة، واتصال الأسانيد، وعلل الأحاديث[4].

الفرع الثالث: ضرورة الجمع بين المفهومين (الإطار الحديثي والتقني)

إن الجمع بين هذين الإطارين – الحديثي والتقني – ليس جمعا شكليا، بل هو بناء معرفي متكامل، يقتضي فهم خصوصيات كل مجال، ثم البحث في كيفية الاستفادة من أدوات XAI لخدمة مفاهيم المتن والسند والتخريج والحكم؛ فالذكاء الاصطناعي القابل للتفسير لا يراد له أن يكون بديلا عن المحدث، وإنما معينا له، ومساعدا في تسريع عمليات الجمع والتصنيف، مع الحفاظ على إمكانية مراجعة النتائج والتدقيق فيها من طرف المختصين؛ وبذلك يتحقق التكامل بين خبرة البشر ودقة الآلة، وهو ما يجعل هذا البحث خطوة في اتجاه بلورة منهجية جديدة في خدمة الحديث النبوي الشريف.

1- ابن حجر، نزهة النظر، ص126

2- السيوطي، البحر الذي زخر، ج1، ص 294

3- السخاوي، فتح المغيث، ج1، ص15

4- ابن الصلاح، مقدمة علوم الحديث، ص23

المطلب الثاني: اقتراح نظري مستخرج من المشروع لتطبيق تقنيات XAI على النصوص الحديثية

الفرع الأول: الأساس النظري للتطبيق

إن مبادرة "المشروع العالمي لحوسبة التراث العلمي لأمة الإسلام" قسم الحديث: يقوم على رؤية منهجية محورها بناء منصة تفاعلية وقاعدة بيانات شاملة، مدققة، ومفتوحة المصدر، تحوي النصوص الحديثية بأسانيدها ومتونها؛ هذه القاعدة لا تراد أن تكون مجرد تجميع رقمي، وإنما بنية قابلة للمعالجة الذكية، تسمح بخدمات متقدمة مثل التخريج الآلي، وكشف العلل، وتصنيف الأسانيد، مع تمكين الباحث من التحقق من خطوات النظام ومراجعته؛ وهنا بالذات تتجلى قيمة إدماج التعلم العميق القابل للتفسير (XAI)، لأنه يوفر جسرا بين دقة الحساب الآلي ورؤية المحدث الناقد[1].

الفرع الثاني: خطوات التطبيق المقترح

يقترح المشروع مسارا تطبيقيا من ثلاث مراحل رئيسة:

1. **مرحلة جمع البيانات وتنظيمها**

يتم أولا تحويل النصوص الحديثية من مصادرها المطبوعة والمخطوطة إلى صيغ رقمية معيارية، مع توثيق دقيق يربط المتن بالسند والكتاب والباب؛ وقد استفاد المشروع من جهود رقمنة التراث مثل المكتبة الشاملة، لكنه يركز على التدقيق الجماعي للأمة، حتى تكون النصوص الرقمية مطابقة تماما للأصول المعتمدة.

2. **مرحلة بناء النماذج العميقة**

يتم ضبط أحد النماذج المختارة بعناية؛ الضبط الدقيق على هذه البيانات، بحيث تتعلم أنماط الربط بين الرواة، وتكشف أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأسانيد؛ غير أن هذا وحده لا يكفي، لأنه يعمل في "صندوق أسود"؛ لذلك يدمج المشروع تقنيات XAI التي تجعل النموذج يوضح للمستخدم أسباب تصنيفه لحديث ما بأنه "صحيح" أو "ضعيف"، مثلا ببيان أي راو أثر في القرار، أو أي انقطاع في السند اكتشفه.

3. **مرحلة الإخراج والتفاعل مع المستخدم**

يقدم النظام النتيجة في شكل تقرير قابل للتفصيل: يذكر درجة الحديث، مع توضيح مسار القرار خطوة بخطوة، مدعما بالمرجع النصي الذي اعتمد عليه؛ وهنا تكون قوة

1- ينظر الملف التفصيلي المشروع العالمي لحوسبة التراث العلمي للأمة الإسلامية.

XAI في إتاحة المراجعة البشرية، بحيث يتمكن المحدث من قبول النتيجة أو تعديلها، وتحفظ هذه التعديلات في النظام لتطويره مستقبلا[1].

الفرع الثالث: مميزات هذا الاقتراح

- أنه يحول التخريج من جهد فردي متكرر إلى عمل جماعي مدعوم بالآلة.
- أنه يجمع بين الشفافية والدقة، فيجعل الباحث على بينة من مسار النظام، لا أمام نتيجة معزولة.
- أنه يفتح المجال لمقارنة أوسع بين نتائج المحدثين ونتائج الذكاء الاصطناعي، مما يثري البحث الحديثي ويكشف مكامن القوة والقصور في كلا الجانبين.

الفرع الرابع: التحديات القائمة

لا يخلو هذا المقترح من تحديات؛ أبرزها دقة البيانات المدخلة، إذ إن أي خلل في النصوص يؤثر مباشرة على مخرجات النموذج؛ ومنها أيضا الحاجة إلى خبرة تقنية حديثية مزدوجة: فالمتخصص في الحوسبة لا يملك أدوات الحكم الحديثي، والمحدث لن يفهم تقنيات الشبكات العصبية؛ ومن ثم فإن نجاح هذا المشروع مشروط بوجود فرق بحثية متعددة التخصصات، تتعاون في صياغة النماذج ومراجعة النتائج [2].

المطلب الثالث: تحليل النتائج (قراءة نقدية في دقة المقترح، وانسجام نتائجه مع أحكام المحدثين)

الفرع الأول: مدى دقة المقترح

من الناحية النظرية فإدماج تقنيات التعلم العميق القابل للتفسير (XAI) في خدمة علم الحديث سيحقق مستوى متقدما من الدقة في تصنيف الأسانيد ورصد العلل؛ فالنموذج قادر على تمييز مواضع الانقطاع أو الضعف في السند بدقة تقارب ما يقوم به المحدث عند مراجعة سلسلة الرواة؛ فمثلا سيتمكن النظام من كشف رواة مختلف في عدالتهم أو ضبطهم، وربط ذلك بالحكم على الحديث.

ومع ذلك، فإن الدقة لا تصل إلى حد الاستغناء عن الإنسان، إذ تبقى هناك مواطن تتطلب اجتهادا نقديا خاصا، مثل الحكم على زيادات الثقات أو التمييز بين العلل الخفية والمتعلقة بالاضطراب في المتن؛ فهذه المواطن تحتاج إلى خبرة بشرية لا يمكن

1- ينظر الملف التفصيلي المشروع العالمي لحوسبة التراث العلمي للأمة الإسلامية.

2- المرجع نفسه.

للنظام -حاليا!- أن يحل محلها بالكامل، وإنما يمكنه أن يضيق مجال البحث ويوجه الباحث إلى مكامن الإشكال.

الفرع الثاني: انسجام النتائج مع أحكام المحدثين

يمكن التأكد من مخرجات النظام وأحكام المحدثين في كتبهم، بضرورة وجود نسبة عالية من التوافق؛ فعلى سبيل المثال، يتم اختبار النظام على عدد من أحاديث مفرقة في صحيح البخاري وسنن أبي داود مثلا، فإذا جاءت نتائجه منسجمة مع ما قرره ابن حجر في فتح الباري من حيث صحة الأسانيد وعلل بعض الطرق [1]؛ فهذا يعكس حينها أن النظام يسير ضمن المنهج النقدي الذي سلكه الأئمة، مع فارق أنه ينجزه بسرعة مضاعفة وبتقارير تفسيرية واضحة.

ومتى ظهرت حالات أخرى أتى فيها النظام بنتائج مخالفة لبعض الأحكام التراثية، لاحتمال مبالغته في ترجيح معيار "الضبط الإحصائي" على حساب "القرائن الحديثية"؛ فهنا يظهر دور المحدث في تقويم النتائج وتوجيه النموذج ليقترب أكثر من قواعد علم العلل التي لا تدرك بالمعادلات وحدها.

الفرع الثالث: القراءة النقدية

يمكن القول إن المقترح يؤمل له النجاح في ثلاثة جوانب أساسية:

1. التقريب بين الآلة والبشر: إذ لم يعد حينها النظام مجرد "صندوق أسود"، بل صار يقدم تفسيرات تتيح للمحدث مراجعة كل خطوة.
2. تقليص الجهد وتفادي التكرار: حيث يوفر النموذج على الباحث ساعات طويلة من البحث اليدوي المتكرر.
3. فتح آفاق للمراجعة الجماعية: إذ يمكن للباحثين في مختلف البلدان مراجعة نتائج النموذج بشكل جماعي، وتغذيته بتعديلاتهم، ليصبح مشروعا أمميا بحق.

ومع ذلك، فإن محدودياته تكمن في أن الدقة النهائية للنظام مرتبطة بجودة البيانات المدخلة، وأنه ما يزال في حاجة إلى منهجية مشتركة بين المحدثين والمختصين في الذكاء الاصطناعي، حتى لا يبقى التطوير محصورا في بعد واحد.

1- ابن حجر، مقدمة فتح الباري، ص 22.

الفرع الرابع: النتائج العامة

- إن إدماج XAI في التخريج الحديثي سيحقق توافقا كبيرا مع نتائج المحدثين في الحكم على درجة الحديث، لكنه لا يغني عنهم.
- إن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون وسيلة مساعدة كبرى، لكنه لا يتحول إلى مصدر مستقل للأحكام.
- إن نجاح المشروع مشروط بالتكامل بين المعرفة الشرعية والخبرة التقنية.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التي حاولت ربط تقنيات التعلم العميق القابل للتفسير (XAI) بعلم الحديث، اتضح أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يشكل أداة فعالة في خدمة السنة النبوية، لكن في إطار "المساعدة" لا "الاستقلال"؛ فللنظام القدرة على تقريب العمل الحديثي وتيسير التخريج ورصد العلل، مع توافق معتبر مع أحكام الأئمة؛ غير أن هذا لا ينفي الحاجة الماسة لدور المحدث في التوجيه والتقويم، خاصة في دقائق العلل الحديثية التي لا يمكن حاليا للآلة أن تستوعبها بالكامل.

التوصيات

1. تعزيز التكامل بين علماء الشريعة والمبرمجين، فالمشروع يحتاج إلى فرق بحثية مزدوجة التخصص، يجتمع فيها المحدث والفقيه مع خبير الذكاء الاصطناعي، لتطوير النماذج بما يحافظ على أصالة العلم ويستثمر أدوات العصر.
2. إنشاء قاعدة بيانات معيارية، بحيث يتم الاتفاق على نصوص حديثية مصححة ومضبوطة، تشكل مرجعا لتدريب النماذج وضبطها.
3. اعتماد المراجعة الجماعية، إذ إن من مزايا الذكاء الاصطناعي التفاعلي أنه يمكن تحديثه باستمرار عبر مساهمات متعددة من باحثين حول العالم.
4. التزام الضوابط الشرعية والأخلاقية، فمخرجات النماذج يجب أن تبقى خاضعة للتقويم العلمي الشرعي، وألا ينظر إليها بوصفها أحكاما قطعية.

الآفاق المستقبلية

يفتح هذا البحث آفاقا رحبة أمام مشاريع علمية أممية تخدم التراث الحديثي في مجالات شتى:

- التصنيف الآلي للأحاديث وفق الموضوعات الفقهية، مع إمكان البحث الذكي المتقاطع بين الأبواب.

- كشف العلل الخفية عبر دمج النماذج الإحصائية بالمراجعة البشرية المتخصصة.
- إعداد موسوعات رقمية حديثية مفسرة تتيح للباحث الوصول إلى الحديث، وسنده، وحكم المحدثين فيه، مع تفسير آلي للخطوات.
- بناء بيئة بحث تفاعلية تجعل المحدث قادرا على محاورة النموذج، فيعيد تصحيح النتائج، ويضيف ملاحظاته، فيغدو البحث عملية جماعية ممتدة عبر الأجيال.

وبهذا، يتضح أن الجمع بين المنهج الحديثي النقدي والتعلم العميق القابل للتفسير يفتح الباب أمام نهضة معرفية جديدة، يكون فيها الذكاء الاصطناعي أداة أمينة في خدمة سنة النبي ﷺ، تحت إشراف الأمة وبعلم علمائها.

لائحة المصادر والمراجع

- ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، جامعة طيبة، 2008.
- ابن الصلاح، مقدمة علوم الحديث .دار الفكر، 1986.
- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية .دار الكتب العلمية، 1987.
- السخاوي شمس الدين، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث .دار الكتب العلمية، 2003.
- السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، مكتبة الغرباء الأثرية.
- بن غو، الصندوق الأسود في عالم الذكاء الاصطناعي، جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، 2 مارس 2022.
- قاسمي مولاي عبد الله، الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية: إمكانيات وتحديات، مركز معالم للدراسات والبحوث والتكوينات، 2024.
- الملف التفصيلي للمشروع العالمي لحوسبة التراث العلمي للأمة الإسلامية.

الملاحق

ملحق 1: مثال عملي يؤكد إمكانية حوسبة قواعد وتعاريف مصطلح الحديث

أنواع الحديث كثيرة جدا فقد ابتدأ ابن الصلاح في مقدمته تعداد أنواع الحديث خمسة وستين نوعا، وتبع في ذلك الحاكم أبا عبد الله الحافظ النيسابوري، شيخ المحدثين قال (وهي: "**صحيح**"، "**حسن**"، "**ضعيف**"، "**مسند**"، "**متصل**"، "مرفوع"، "موقوف"، "مقطوع"، "مرسل"، "منقطع"، "معضل"، "مدلس"، "شاذ"، "منكر"، "**ما له شاهد**"، "**زيادة الثقة**"، "الأفراد"، "المعلل"، "المضطرب"، "المدرج"، "الموضوع"، "المقلوب". "**معرفة من تقبل روايته**"، "معرفة كيفية سماع الحديث وإسماعه"، و"أنواع التحمل من إجازة وغيرها". "معرفة كتابة الحديث وضبطه"، "كيفية رواية الحديث وشرط أدائه"، "آداب المحدث"، "آداب الطالب"، "معرفة العالي والنازل"، "المشهور"، "الغريب"، "العزيز"، "غريب الحديث ولغته"، "المسلسل"، "ناسخ الحديث ومنسوخه". "المصحف إسنادا ومتنا"، "مختلف الحديث"، "المزيد في الأسانيد"، "خفي المرسل"، "معرفة الصحابة"، "معرفة التابعين"، "معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر"؛ "المدبج" و"رواية الأقران"، "معرفة الإخوة والأخوات"، "رواية الآباء عن الأبناء"، "عكسه". "من روىٰ عنه اثنان متقدم ومتأخر"، "من لم يرو عنه إلا واحد"، "من له أسماء ونعوت متعددة"، "المفردات من الأسماء"، "معرفة الأسماء والكنىٰ"، "من عرف باسمه دون كنيته"، "معرفة الألقاب"، "المؤتلف والمختلف"، "المتفق والمفترق"، "نوع مركب من الذين قبله"، "نوع آخر من ذلك". "من نسب إلىٰ غير أبيه"، "الأنساب التي يختلف ظاهرها وباطنها"، "معرفة المبهمات"، "تواريخ الوفيات". "معرفة **الثقات** والضعفاء"، "من خلط في آخر عمره"، "معرفة الطبقات"، "معرفة الموالي من العلماء والرواة"، "معرفة بلدانهم وأوطانهم" وذلك آخرها، وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلىٰ ما لا يحصىٰ، إذ لا تحصىٰ أحوال رواة الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوع علىٰ حياله، ولكنه نصب من غير أرب، وحسبنا الله ونعم الوكيل).

ومن حيث القبول والرد تقسم كم يأتي:

1-ما يلزم منه **القبول النهائي للحديث بكل أسانيده** (المقصود هنا بالحديث أي المتن ورواياته بنفس المعنىٰ، أما ما اختلف في المعنىٰ فيعتبر حديثا آخر معارض له، فيقبل أحدهما فقط. وإن كان الاختلاف ليس لدرجة التناقض فيمكن أن يقبلا معا

ويجمع فقها بينهما إن صـــحت أســـانيدهما معا. أما في حالة التناقض فأقواهما يرد الآخر):

متواتر، مقبول، صـحيح، حســن، صـحيح بمجموع طرقه، حســن بمجموع طرقه، حديث متواتر، حديث مقبول، حديث صحيح، حديث حسن، حديث صحيح بمجموع طرقه، حديث حســـن بمجموع طرقه، له شـــاهد يقويه، لكن تابعه فلان، صـــحيح بالمتابعات والشواهد، حسن بالمتابعات والشواهد ...

(طبعا كلام المحدثين موجه لطلبة علم وفقهاء...فقد يعبر بألفاظ قريبة مما ســبق بزيـادة حرف أو نقص حرف أو كلمـة أو أكثر مثلا بمجموع الطرق بـدل بمجموع طرقه...فيحتاج جرد كل الألفاظ المختلفة في قاعدة البيانات ثم تقســم لما يعنيه كل لفظ، لكي يســتطيع الحاســوب تصــنيفها بشــكل دقيق، وإذا وجد أي لفظ جديد يظهر رسالة تطلب تحديد القصد منه...).

2-ما يلزم منه الرد النهائي للحديث بكل أسانيده:

مردود، ضعيف، ضعيف جدا، موضوع، لا أصل له، شاذ، مضطرب، مدرج، منكر، مقلوب، معلل بـ ...، معلول، له علة له (عدد بالأرقام أو الحروف مثلا: ثلاث أو أربع) علل أو علة، علته الوقف، معلول بالوقف، والصـواب وقفه، علته الإرسـال، والصـواب إرســاله، معلول بالانقطاع، فيه فلان وهو كذاب، فيه فلان وهو منكر الحديث، فيه فلان يأتي بالمناكير، فيه فلان متهم ... (أو بإضـــافة حديث قبلها مثل ما ســبق في المقبول، وأيضا نفس الملاحظة يحتاج جردا لكلام المحدثين في قواعد البيانات)

3-ما يلزم منه قبول السند فقط، لكن الحكم النهائي -بعد جمع الأسـانيد- قد يتغير كليا للأقوى أو الأدنى بل قد يصل للرد حتى:

سند على شرط الشيخين، سند على شرط البخاري، سند على شرط مسلم، سند صحيح، سنده صحيح، صحيح السند، السند صحيح، ...، سند حسن، سنده حسن، حسـن السند، السـند حسـن، (أو **بدل سند كلمة إسناد أو طريق أو سنده أو إسناده أو السند أو الإسناد أو الطريق أو طريقه**، ...يحتاج جردا كما سبق)

4-ما يلزم منه رد الســند فقط، لكن الحكم النهائي -بعد جمع الأســانيد- قد يتغير كليا للأدنى أو الأقوى بل القبول حتى:

سند ضعيف، سنده ضعيف، مرسل، منقطع، معضل، معلق، مدلس، مرسل خفي، فيه انقطاع، أو لراو ما فيعبر عنها غالبا بـــــ: طريق فيها راو أو فيه فلان أو ... وهو:

مجهول، مبهم، اختلط في آخر عمره، اختلط بآخرة، كان يلقن، سيء الحفظ، يهم، ليس بشيء ...

5-ما له علاقة بالرد والقبول لكنه لا يلزم منه وحده حكم محدد لا للسند ولا للحديث كاملا:

أ-من مصطلحات متعلقة بالقبول والشروط لكنها بعض الشروط ولا يحكم بقبول الحديث بل ولا السند أصلا:

مسند، متصل، له شاهد، زيادة الثقة، تقبل روايته، رجاله ثقات، رجاله رجال الصحيح، ليس فيه انقطاع، رواته عدول، ...

ب- الرد: **لا توجد** (لأن كل عبارات الرد تستلزم ضعف السند، فهي ما ذكر في 4، مع التنبه أنها تعني ضعف السند وليس الحديث كاملا)

6-ما لا علاقة له بتاتا بقبول ولا رد من أي ناحية، وإنما هو اصطلاحات متعارف عليها بين المحدثين لأمور متعلقة بتنويع الحديث والرواة ونحو ذلك، ...:

"مرفوع"، "مقطوع"، "الأفراد"، "معرفة كيفية سماع الحديث وإسماعه"، و"أنواع التحمل من إجازة وغيرها". "معرفة كتابة الحديث وضبطه"، "كيفية رواية الحديث وشرط أدائه"، "آداب المحدث"، "آداب الطالب"، "معرفة العالي والنازل"، "المشهور"، "الغريب"، "العزيز"، "غريب الحديث ولغته"، "المسلسل"، "ناسخ الحديث ومنسوخه". "المصحف إسنادا ومتنا"، "مختلف الحديث"، "المزيد في الأسانيد"، "معرفة الصحابة"، "معرفة التابعين"، "معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر"، "المدبج" و"رواية الأقران"، "معرفة الإخوة والأخوات"، "رواية الآباء عن الأبناء"، "عكسه"، "من روىٰ عنه اثنان متقدم ومتأخر"، "من لم يرو عنه إلا واحد"، "من له أسماء ونعوت متعددة"، "المفردات من الأسماء"، "معرفة الأسماء والكنىٰ"، "من عرف باسمه دون كنيته"، "معرفة الألقاب"، "المؤتلف والمختلف"، "المتفق والمفترق"، "نوع مركب من الذين قبله"، "نوع آخر من ذلك". "من نسب إلىٰ غير أبيه"، "الأنساب التي يختلف ظاهرها وباطنها"، "تواريخ الوفيات"، "معرفة الطبقات"، "معرفة الموالي من العلماء والرواة"، "معرفة بلدانهم وأوطانهم".

ملحق 2: خلاصة جامعة تسهل على غير المختصين بالحديث، وتصلح قواعد برمجية جامعة:

1-المردود= ما لم تتحقق شروط قبوله.

2-المقبول=ما تحققت في واحد من أسانيده على الأقل شروط ثلاثة (الاتصال، العدالة، الضبط)، ولم يأت فيه أمران بعد جمع كل طرقه الأخرى (عدم شذوذ، عدم علة).

3-الاتصال: كل راو سمع من الذي بعده حتى منتهاه، (فأي انقطاع يعني ضعف السند مباشرة، لا يستثنى منه إلا انقطاع يقيني بين صحابي وصحابي أو صحابي والنبي ﷺ).

4-العدالة: كل راو وقت الأداء (روايته للحديث لتلميذه) مسلم عاقل بالغ ليس مبتدعا يدعو لبدعته وليس فيه خوارم المروءة (صفات مروءة يجب أن يلتزم بها حامل شرف حديث رسول الله ﷺ، وإلا يحرم ذلك الشرف لأن تهاونه فيه موجب تهاونه في الحديث ذاته، فإن لم يجلّ الحديث قلبا وقالبا لم يؤمن على كلام المعصوم المشرع. كل ما سبق وقت الأداء وإلا قد يتحمل؛ أي يسمعه من شيخه وهو كافر أو صغير..)

5-الضبط: ضبطان ضبط صدر وضبط كتاب

6-ضبط الصدر: أن يحفظ الراو كل ما يسمع ويرويه كما سمعه

7-ضبط الكتاب: أن يكتب الراوي كل ما يسمع أو ينسخ من كتاب شيخه كما هو، ويتحول ضبطه من الحفظ إلى التحري وحفظ كتابه فلا يتركه أبدا قد تصل إليه يد أي كان، لو تركه ولو قليلا وغاب عنه يضعفونه.

8-الثقة= ضابط وعدل معا (وهو الغاية الحقيقية من كل علم الحديث! فالاتصال خوف من اسقاط غير ثقات، وإلا فلا وجود لانقطاع حقيقي، فإما سقط راو ثقة أو غير ثقة أو وهم راو أو كذب واختلق ذلك وضاع ما. والشذوذ أن ثقة ما في حديث ما، في تلك الحالة فقد الصفة مؤقتا وشابه غير الثقة في عدم الضبط، والعلل تدور على ذلك بالضبط على تنوعها...).

9-الصحابة كلهم ثقات (لذا يستثنون وحدهم من الانقطاع ومن الجهالة (لو قال تابعي ثقة عن رجل من الصحابة قبل الحديث)).

10-الشروط الثلاثة وجودها= سند صحيح أو حسن (حسن إذا خف الضبط ولم يكن تاما والشروط الباقية نفسها).

11-الشروط الثلاثة عدم واحد منها= سند مردود (سند ضعيف، سند ضعيف جدا، سند موضوع، ...).

12-الشرطان العدميان=عدم الشذوذ وعدم العلة، لها علاقة برد الحديث كله وليس سنده فقط، لأنها لا يتوصل لها إلا بجمع الطرق كلها ...

13- عدم الشذوذ: ألا نجد سندا فيه الشروط الثلاثة لكن راو ما خالف في الحديث سندا آخر أو أكثر، فيه الشروط الثلاثة ورواته أو راويه أقوىٰ حفظا من الأول.

14-عدم العلة=بحر لا ساحل له خاص بأئمة العلة المعدودين علىٰ الأصابع (أحاطوا وحدهم بالأحاديث متونا وطرقا وعاصروا الرواة وعرفوا عنهم كل كبيرة وصغيرة وميزوا وهم الضابط وإصابة سيء الحفظ، وغفلة اليقظ...فهي أمور تخالف القواعد العادية وتعني عكس ما كان يحكم بها قبلا)، لم يبق للمحدثين، بل والحفاظ - بعد إنهاء إعمال كل القواعد- سوىٰ البحث هل أعله أحد منهم فيرد ولو كان السند صاف كالذهب وإلا فيحكمون بمقتضىٰ القواعد...

15-حديث له سند واحد = توفر الشروط 3 فقط = مقبول.

نمذجة الاستدلال الفقهي: تأصيل وتطبيق: القياس أنموذجا

ذ: محمد الصغير

باحث بسلك الدكتوراه في كلية الشريعة أيت ملول

الملخص:

يُعدّ القياس من أبرز أدوات الاستدلال في الفقه الإسلامي، حيث يقوم على إلحاق فرع بأصل لاشتراكهما في علة موجبة للحكم. ومع تطور العلوم الحاسوبية، ظهرت الحاجة إلى نمذجة الاستدلال الفقهي من أجل صياغته في صورة منطقية أو رياضية أو حاسوبية قابلة للمعالجة الآلية.

تقوم النمذجة على تفكيك أركان القياس (الأصل، الفرع، العلة، الحكم) وتحويلها إلى بنى مجردة مثل: النمذجة الرياضية في شكل صياغة العلاقات برموز منطقية وصيغ شبه جبرية، أو النمذجة الحاسوبية التي تعتمد على بناء خوارزميات وأنظمة خبير آلي تستقبل المدخلات (الأصل، الفرع، العلة) وتنتج الحكم، أو النمذجة المعرفية التي يُمَثَّل القياس فيها على شكل شبكات معرفية أو خرائط مفاهيمية (Knowledge Graphs) توضّح الروابط بين الأصل والعلة والحكم.

تُبرز هذه النماذج إمكان توظيف الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية في تحليل النصوص الفقهية، بما يساهم في بناء أنظمة دعم القرار الشرعي، ويُقرّب من فهم آلية عمل الفقهاء في الاستدلال، مع المحافظة على الضوابط الأصولية.

الكلمات المفتاحية: القياس – الاستدلال الفقهي – النمذجة الرياضية – النمذجة الحاسوبية – النمذجة المعرفية.

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن اتبعه هديه، وسار على نهجه.

أما بعد:

فإن العالم المعاصر ينحو بشكل متسارع نحو الرقمنة في كل مجالات الحياة، ولعل من أبرز تجليات هذه الرقمنة ظهور "الذكاء الاصطناعي" كتقنية تكنولوجية متطورة تحاكي الذكاء البشري، بل وربما تفوقه أحيانا. وقد أتاح استخدام هذه التقنية بمختلف آلياتها وفروعها من الشبكات العصبية(Neural Networks) ، والخوارزميات التطويرية(Genetics Algorihtm) وغيرها فرص تطوير مجموعة من المعارف الإنسانية وإنتاج العديد من المنتجات الرقمية فائقة القدرة.

هذا التطور الملحوظ في مجالات الصناعة، والتجارة، والطب، والإدارة، وشبكات الاتصال، ... لا يوازيه -للأسف- نفس المقدار من التطور في العلوم الشرعية، حيث إن استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال لا يزال محدودا ومقتصرا على الجواب عن الأسئلة المطروحة عليه، وتنفيذ بعض المهام الأساسية، وهو المستوى الأول من التوظيف. في حين تلوح في الأفق فرص كبيرة لاستفادة أكثر شمولا ونجاعة عبر تطوير أنظمة رقمية وابتكار مشاريع حاسوبية وتصميم نماذج تطبيقية في مجالات العلوم الشرعية والإسلامية عامة وفي الاجتهاد الفقهي المعاصر خاصة.

لقد تقرر عند علماء الأصول أن "الاجتهاد الفقهي" قائم على عملية "الاستدلال الفقهي"، فهو أحد أهم الوسائل للتوصل إلى الحكم الشرعي الذي يعتبر ثمرة عملية الاجتهاد. وقد قسم الأصوليون الأدلة الشرعية إلى قسمين رئيسيين:

- "الأدلة النقلية" وهي إجمالا: الكتاب والسنة والإجماع ولواحقها،
- "الأدلة العقلية" كالقياس والمصلحة وسد الذرائع والاستحسان...

ولب هذا القسم الثاني هو القياس، «فهو أصل الرأي وينبوع الفقه، ومنه تتشعب الفروع وعلم الخلاف، وبه تعلم الأحكام والوقائع التي لا نهاية لها، فإن اعتقاد المحققين أنه لا تخلو واقعة من حكم، ومواقع النصوص والإجماع محصورة»[1].

1- العلوي الشنقيطي، عبد الله بن إبراهيم، "نشر البنود على مراقي السعود"، طبع دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، سنة **2008**م، (**72/2**).

وقد ظهر لي من واقع الممارسة كدارس وباحث في العلوم الشرعية، وكمهندس جرّب آليات النمذجة في مجال الأرصاد الجوية أن بين العمليتين -"القياس" و"النمذجة"- أوجه اتفاق كثيرة ونقاط تقاطع متعددة، يمكن استثمارها في خدمة الاجتهاد الفقهي المعاصر من خلال تحليل النصوص الشرعية، واستنباط علل أحكامها، بهدف الوصول إلى رأي فقهي موثوق ودقيق اعتمادا على آليات الذكاء الاصطناعي.

وفي هذا السياق تحاول هذه الورقة البحثية تأصيل هذا القدر المشترك بين الآليتين عبر التعريف أولا بـ"النمذجة" و"القياس"، ثم إبراز مواطن الاتفاق والاختلاف في البنية المنطقية لكل منها، من أجل التوصل إلى وضع إطار عام للنموذج المقترح (نموذج تمثيلي Conceptual Model)، وفي الأخير محاولة تطبيق هذا النموذج على بعض القضايا الفقهية المعاصرة، مع رصد أبرز التحديات والمخاطر التي تحدق بعملية "النمذجة"، وبيان آفاق التغلب عليها وتحسينها في المستقبل.

* **أهداف البحث**: يهدف البحث أساسا إلى محاولة اقتراح نموذج حاسوبي يحاكي عملية "القياس"، وتطبيق هذا النموذج على بعض القضايا الفقهية المعاصرة. ولأجل ذلك، حُدد للبحث أهداف ثانوية من قبيل بيان مفهوم "النمذجة"، و"الاستدلال الفقهي"، والقياس"، ثم العلاقة المنطقية بين "النمذجة" و"القياس" في أفق استغلالها لوضع مقترح "نموذج حاسوبي"، يوظَّف لتيسير الوصول إلى الحكم الشرعي، اعتمادا على قاعدة البيانات الضخمة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص، وتحديد علل أحكامها...

* **منهج البحث**: يعتمد البحث على منهجين:

- المنهج الوصفي التحليلي: عند التعريف بالمصطلحات الأساسية المكونة لعنوان البحث، وتحليل إمكانية توظيف استثمار "النمذجة" في "الاستدلال الفقهي/القياس"، والعلاقات القائمة بين البنى المنطقية لكل منها.

- المنهج التجريبي: في سياق تجربة نماذج تطبيقية على نصوص الفقه المالكي، بهدف رصد الفرص المتاحة والتحديات المفترض أن تواجه عملية توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص الفقهية.

* **منهجية البحث**: تمر عملية البحث من خلال أربع مراحل:

الأولى: تحليل عمليتي "النمذجة" و"القياس" واستخراج "البناء المنطقي" فيهما.

الثانية: وضـــع نمذجة للقياس من خلال مســـتويات النمذجة الثلاث: الرمزي، والتطبيقي، والوصفي.

الثالثة: بناء الإطار العام للنموذج المقترح من خلال ثلاث نواظم: المدخلات، وأدوات التحليل، والمخرجات.

الرابعة: محاكاة عملية "القياس" عبر اقتراح نموذج برمجي بأحد لغات البرمجة مثل: python...

وتجدر الإشـارة إلى أنه تمت الاسـتعانة بالذكاء الاصـطناعي في صـياغة الملخص، وتوليد الأفكار، واقتراح النموذج وتصــحيحه، وتقويمه وفق أوامر (prompt) محددة، تحاكي المراحل الزمنية والتسلسلية لعملية القياس الفقهي، بهدف تحسينه.

* **إشـكالية البحث:** وتروم الإجابة عن سـؤالي الإمكان والكيف: "هل يمكن نمذجة القياس كآلية من آليات الاستدلال؟"، و"كيف ذلك؟".

* **النتائج المتوقعة من البحث:** يتوقع أن يجيب البحث عن سؤالي الإمكان والكيف، فيصـــل إلى إمكانية توظيف عملية "النمذجة" في "القياس"، واقتراح نموذج برمجي مبسط كثمرة لهذا التوظيف.

وقد انتظم ما رسمته في الخطة الآتية:

مقدمة: وهي التي نحن بصددها.

المبحث الأول: مصـــطلحات البحث الأســـاســـية: الإطار المفاهيمي، وإمكانية التوظيف.

المطلب الأول: "النمذجة": تعريفها، وأنواعها

المطلب الثاني: "الاستدلال الفقهي": تعريفه، وأنواعه

المطلب الثالث: "القياس": تعريفه، وأركانه وشروطها، وأنواعه

المطلب الرابع: إمكانية توظيف "النمذجة" في الاستدلال الفقهي/ القياس

المبحث الثاني: نمذجة القياس: نحو مقاربة تطبيقية

المطلب الأول: نمذجة القياس: المقاربات الممكنة

المطلب الثاني: الإطار العام للنموذج (Framework)

المطلب الثالث: التحديات والآفاق المستقبلية

خاتمة: وفيها ســيتم تقديم أجوبة عن أســئلة البحث، وعرض لأهم الخلاصــات والنتائج المتوصل إليها، مع ذكر لبعض التوصيات لتوسيع آفاق البحث في الموضوع.

المبحث الأول: مصطلحات البحث الأساسية: الإطار المفاهيمي، وإمكانية التوظيف

المطلب الأول: "النمذجة": تعريفها، وأنواعها

الفرع الأول: "النمذجة" لغة واصطلاحا

النمذجة لغةً: مصدر مصاغ من اللفظ المعرّب "نموذج" المأخوذ أصلا من الكلمة اللاتينية (Model)، وهو لفظ لم تعربه العرب قديما، ولكن عربه المحدثون فقالوا: نموذه. و"النموذج" هو مثال الشيء الذي يعمل عليه[1]، أو صورة تتخذ على مثال صورة الشـــيء ليعرف منه حاله[2]. وقد وقع خلاف شـــهير بين اللغويين في تصـــويب اللفظ المعرب بين "نموذج" أو "أنموذج" يراجع في مظانه.

ومن التوسعات المعاصرة لاستعمال هذا اللفظ إطلاقه على "العينة" أو "المعيار" في مجالات الأقيســة والمعايرة (Etalonnage/Normalisation/Standarisation)، حيث يعتبر النموذج شكلا معينا يجري تقدير الأشياء به، كمعيار الوزن، ومعيار الكيل...[3].

واصطلاحا: عرفت بتعريفات منها:

- وصف أو نهج أو قياس يستعان به في إيضاح ما لا يمكن مشاهدته مباشرة[4].
- أداة معرفية تعيد بناء العلاقات الدلالية بين النظرية والظواهر أو الأشياء[5].
- عملية بناء نموذج (Model) يحاكي الواقع بطريقة تمكّن من الفهم والتحليل واتخاذ القرار[6].

1- الفيومي أحمد بن محمد، "المصباح المنير"، طبع المكتبة العلمية-بيروت-لبنان، دون سنة طبع، مادة (ن م ذ ج)، (625/2).

2- الزبيدي محمد مرتضى، "تاج العروس من جواهر القاموس"، طبع وزارة الإرشاد والأنباء-الكويت، (1965-2001م) مادة (ن م ذ ج)، (249/6).

3- قلعجي محمد رواس، وقنيبي حامد صـــادق، "معجم لغة الفقهاء"، طبع دار النفائس-عمان-الأردن، ط2، (1988م) (ص433).

4- أحمد مختار عبد الحميد وفريقه، "معجم اللغة العربية المعاصـــرة"، طبع عالم الكتب-لبنان، (2008م) مادة (ن م ذ ج)، (2284/3).

5- Greca, Ileana M., and Marco A. Moreira. “Mental Models, Conceptual Models, and Modelling.” International Journal of Science Education, vol. 22, no. 1, 2000, p2 .

6 - Blum, Lenore, and Manuel Blum. Mathematical Modelling in the Applied Sciences. Cambridge University Press, 1997, p3-4.

والمتحصل مما سبق أن "النمذجة" باختصار هي عملية بناء تمثيل لظاهرة أو نظام أو نظرية[1]، بغرض فهمه أو تفسيره أو التنبؤ بسلوكه أو محاكاته.

الفرع الثاني: أنواع "النمذجة"

تُستخدم النمذجة في ميادين متعددة مثل الرياضيات، وعلوم الحاسوب، والهندسة، والعلوم الاجتماعية، حيث تساعد على تبسيط الواقع وإبراز العلاقات الأساسية بين مكوناته. وتختلف أنواعها بحسب مستويات البناء الثلاث: الرمزي، والتطبيقي، والوصفي. وفيما يأتي أهم أنواع النمذجة[2]:

1. النمذجة الرياضية (Mathematical Modelling)[3]:

تقوم على استخدام المعادلات الرياضية لتمثيل ظواهر أو أنظمة واقعية، مثل: نمذجة انتشار الأوبئة باستخدام معادلات تفاضلية.

2. النمذجة الإحصائية (Statistical Modelling):

تَستعمِل الأساليب الإحصائية لوصف البيانات والتنبؤ بها، مثل: النماذج الانحدارية (Regression Models)[4].

3. النمذجة الحاسوبية/المحاكاة (Computational or Simulation Modelling)[5]:

تعتمد على الخوارزميات والحاسوب لمحاكاة سلوك الأنظمة المعقدة، مثال: محاكاة أحوال الطقس، حيث يتم استعمال النماذج الحاسوبية العملاقة المبنية على نمذجة الواقع الحالي باستعمال معادلات الديناميكا الحرارية (Thermodynamiques) بغرض التنبؤ بأحوال الطقس على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

1- Définiton traduise avec modification du « Dictionnaire de l'Académie Française » consulté sur le site: https: //www.dictionnaire-academie.fr/article/A9M2438 le 22/08/2025 à 18h00.

2- هذا التنويع المقترح للنمذجة بحسب الحقول المعرفية، ويمكن تعداد أنواع النمذجة باعتبارات أخرى كتقسيمها باعتبار طريقة العرض إلى حية ورمزية أو مصورة، أو غيرها من الاعتبارات، وتم الاقتصار على التنويع المذكور لأنه خادم للبحث مباشرة وذلك بهدف وضع نوع النمذجة المقصود في سياق البحث.

3 - D.R.Shier., and K.T.Wallenius. "Applied Mathematical Modeling: Multidisciplinary Approache", CRC Press, 2000, p6 .

4- Kutner, Michael H., et al. "Applied Linear Statistical Models". 5th ed., McGraw-Hill, 2005, pp. 6 & 25.

5- Law, Averill M., and W. David Kelton. "Simulation Modeling and Analysis". 5th ed., McGraw-Hill, 2015, pp. 1–6

4. النمذجة المفاهيمية (Conceptual Modelling)[1]:

تمثل العلاقات بين المفاهيم أو العناصر بطريقة وصفية تصورية، مثل: نماذج ER (Entity-Relationship)في قواعد البيانات.

5. النمذجة الرسومية/البيانية (Graphical Modelling):

يتم فيها اســتخدام المخططات والرســوم لتمثيل العلاقات والأشــياء، مثل: المخططات الشبكية أوUML (Unified Modeling Language) [2].

6. النمذجة المعرفية (Cognitive Modelling)[3]:

تهدف إلى محاكاة عمليات التفكير والفهم البشري.

والنمذجة المقترحة في البحث هي مزيج بين الأنواع الأول، والثالث، والســادس. فالنوع الســادس ضــروري في ســياق البحث، لأن القياس آلية عقلية يقوم بها المجتهد/الفقيه، والنمذجة هنا محاولة لمحاكاة هذه العملية البشــرية. والنوع الأول ســيتم اســتحضــاره عند تفكيك البنية المنطقية للقياس والنمذجة، باســتعمال الرموز المنطقية أو المعادلات الرياضــية الشــرطية، والنوع الثالث يحتاج إليه في بناء الأنظمة الخبيرة (Expert Systems) التي تحاكي القياس الذي يقوم به الفقيه، وذلك بتحويله إلى خوارزمية أو نظام/برنامج يســتقبل المدخلات (الأركان الثلاثة الأولى للقياس)، وينتج المخرجات (الحكم) كما سيأتي تفصيله.

المطلب الثاني: "الاستدلال الفقهي": تعريفه، وأنواعه

الفرع الأول: تعريف "الاستدلال الفقهي" لغة واصطلاحا

"الاســتدلال الفقهي" ضــميمة وصــفية تتكون من جزأين: "الاســتدلال" و"الفقهي". ولتعريفها تعريفا اصطلاحيا ينبغي تفكيك جزأيها وتعريف كل منهما لغة واصطلاحا.

أما الاســتدلال لغة فهو مصــدر اســتدل اســتفعال مشــتق من دلّ يدلّ دلالة. قال ابن فارس: «الدال واللام أصــلان: أحدهما إبانة الشــيء بأمارة تتعلمها، والآخر اضــطراب

1- Robinson, Stewart. “Conceptual Modeling for Discrete-Event Simulation”. CRC Press, 2010, p. 8.

2- Booch, Grady, et al. The Unified Modeling Language User Guide. 2nd ed., Addison-Wesley, 2005, p8.

3- Sun, Ron. Cognitive Modeling and Multi-Agent Interaction. Cambridge University Press, 2006, pp. 3–12

في الشـيء. فالأول قولهم: دللت فلانا على الطريق. والدليل: الأمارة في الشـيء. وهو بين الدَلالة والدِلالة. والأصل الآخر قولهم: تدلدل الشيء، إذا اضطرب»[1].

والاسـتدلال إن كان على الشـيء فهو طلب الدليل، وإن كان بالشـيء على الشـيء فهو اتخاذه دليلا عليه. والمأخذ العام الذي يدور عليه الجذر اللغوي هو ما تقدم من طلب الإرشاد والاهتداء إلى المطلوب[2].

* **واصطلاحا**: يستعمل "الاستدلال" في عدد من العلوم كالفقه وأصوله، والمنطق، وعلم الكلام. والذي يهمنا في سياق البحث الاقتصار على ما درج عليه الأصوليون، والناظر في مصنفاتهم يجد أنهم أطلقوه على معنيين عام وخاص[3]:

- فالمعنى العام هو ذكر الدليل وطلبه[4]، وهذا المعنى موافق للمعنى اللغوي، وهو قديم الاستعمال، حيث رشحت فيه إشارات للشافعي في "الرسالة" حيث استعمل عبارة "ذكر الاستدلال بسنته..."[5]، و"طلب الاستدلال بالسنة..."[6]. والمراد بهذا المعنى ذكر دليل المسألة أو طلبه من المستدِل أو من السائل عن الدليل.

- والمعنى الخاص اختلفوا في تعريفه والمراد به، ومن تعريفات الأصوليين له:

1- ابن فارس، أحمد بن فارس، "مقاييس اللغة"، تحقيق عبد السـلام هارون، دار الفكر-لبنان، **1979**م، مادة (د ل) (**260/2**).

2- الكفراوي، أسعد عبد الغني، "الاستدلال عند الأصوليين"، دار السلام-مصر، ط**1**، **2002**م، (ص**21**).

3- أشار إلى هذا التفريق جمع من الأصوليين منهم: الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، "التقريب والإرشاد"، تحقيق عبد الحميد بن علي، طبع مؤسسة الرسالة-لبنان، ط**2**، **1998**م، (**208/1**)، والآمدي، سيف الدين علي بن محمد، "الإحكام في أصـول الأحكام"، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، طبع المكتب الإسـلامي-لبنان، ط**2**، **1402**هـ، (**118/4**)، وابن الحاجب، عثمان بن عمر، "مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل"، تحقيق نذير حمادو، دار ابن حزم-لبنان، ط**1**، **2006**م، (**1169/2**)، والطوفي، سـليمان بن عبد القوي، "شـرح مختصر الروضة"، تحقيق عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة-لبنان، ط**1**، **1987**م، (**134/1**).

4- ينظر المصادر السابقة ومعها:

ابن حزم، علي بن أحمد، "الإحكام في أصـول الأحكام"، تحقيق أحمد شـاكر وإحسـان عباس، دار الآفاق الجديدة-لبنان، (**39/1**)، والخطيب البغدادي، أحمد بن علي، "الفقيه والمتفقه"، تحقيق عادل بن يوسـف العزازي، دار ابن الجوزي-السـعودية، ط**2**، **1421**هـ، (**45/2**)، والسـمعاني، أبو المظفر منصـور بن محمد، "قواطع الأدلة"، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية-لبنان، ط**1**، **1999**م، (**33/1**).

5- الشـافعي، محمد بن إدريس، "الرسـالة"، تحقيق أحمد شـاكر، طبع مكتبة مصـطفى البابي الحلبي وأولاده-مصر، ط**1**، **1938**م، (ص**105**).

6- "الرسالة" (ص**115**).

- الباقلاني (ت: 403هـــــ): «النظر في الدليل والتأمل المطلوب به العلم بحقيقة المنظور فيه»[1].
- أبو الحسين البصري (ت: 436هــ): «ترتيب اعتقادات أو ظنون ليتوصل بها إلى الوقوف على الشيء باعتقاد أو ظن»[2].
- الباجي (ت: 474هـــ): «هو التفكر في حال المنظور فيه طلبًا للعلم بما هو نظر فيه أو لغلبة الظن إن كان مما طريقه غلبة الظن. ومعنى ذلك أن الاستدلال هو الاهتداء بالدليل والاقتفاء لأثره حتى يوصل إلى الحكم»[3].
- «معنى مشعر بالحكم، مناسب له فيما يقتضيه الفكر العقلي، من غير وجدان أصل متفق عليه والتعليل المنصوب جار فيه»: اختاره الجويني (تـــ478هـــ)[4]، والغزالي (تـ505هـ)[5]، وغيرهما.
- السمعاني (تـ489هـ)، ونقله عن الماوردي (تـ450هـ): «طلب الحق بدليل معاني النصوص، وقيل استخراج الحق وتمييزه من الباطل، وقيل: كل ما استخرج به الحق حتى يمتاز به عن الباطل»[6].

1- "التقريب والإرشاد"، مصدر سابق (208/1).

2- أبو الحسين البصري، محمد بن علي، "المعتمد في أصول الفقه"، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية-لبنان، ط1، 1403ه، (6/1).

3- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، "الحدود في الأصول"، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية-لبنان، ط1، 2003م، (ص104).

4- الجويني، عبد الملك بن عبد الله، "البرهان في أصول الفقه"، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية-لبنان، ط1، 1997م، (161/2).

5- الغزالي، محمد بن محمد، "المنخول من تعليقات الأصول"، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر-لبنان، ط3، 1998م، (ص465).

6- "قواطع الأدلة"، مصدر سابق، (259/2).

- «دليل لا يكون نصـــا ولا إجماعا ولا قياســـا» : ذكره بهذا النحو كثير من الأصـوليين كالآمدي[1]، وابن الحاجب[2]، والطوفي[3]، وابن السـبكي[4]، واسـتفاض شـهرة خاصة عند المتأخرين.
- القرافي (تـــ684هـــ): «محاولة الدليل المفضي إلىٰ الحكم الشرعي من جهة القواعد لا من جهة الأدلة المنصوبة»[5].
- ابن جزي (تـ741هـ): ذكر نحوا من تعريف القرافي غير أنه جعله قسمين: الأول مثل تعريف القرافي، والثاني قوله: «محاولة الدليل الشـرعي وغيره من الأدلة المعلومة أو غيرها»[6]. ثم جعل الثاني أعم من الأول.

وخلاصـة القول في تعريف الاسـتدلال أن له معنيين: عام هو طلب الدليل أو إقامته أو اتخاذه، ويقصـــد بالدليل هنا مطلق الأدلة المتفق عليها أو المختلف فيها. وخاص وفيه ثلاث وجهات نظر: الأولىٰ للجويني ومن تابعه بأنه معنىٰ مشـعر بالحكم مناسـب له يقتضيه الفكر العقلي، والثانية للآمدي وكثير من المتأخرين: الأدلة المختلف فيها أي غير الأربعة، والثالثة: للقرافي وابن جزي: محاولة الدليل المفضي إلىٰ الحكم الشرعي. فالأولىٰ تعريف للاستدلال بالمعنىٰ الحاصل في الذهن المعبر عنه بقوله: معنىٰ مشعر، والثانية تعريف له بالدليل نفسـه، والدليل هو الموصـل إلىٰ الحكم، والثالث تعريف له بالطرق الموصـلة إليه. والملاحظ أن هذه التعريفات انتظمت في سـلسـلة يمكن التعبير عنها بالتسـلسـل الزمني الحاصـل في عملية الاسـتدلال، فهو أولا معنىٰ يقع في الذهن يشـــعر بالحكم، ثم ثانيا تَلَمُّس الدليل الموصـــل لذلك الحكم، وثالثا ســـلوك الطريق الصـــحيح في إقامة الدليل من جهة القواعد والقوانين العقلية لا من جهة الدليل نفســـه، وهذا الأخير هو المراد بتعريف أبي الحسين البصري حيث قال: «وأما كيفية الاستدلال

1-"الإحكام"، مصدر سابق، (118/4).

2- "مختصر ابن الحاجب"، مصدر سابق، (1170/2).

3- "شرح مختصر الروضة"، مصدر سابق، (134/1).

4- السـبكي، عبد الوهاب بن علي، "جمع الجوامع"، تحقيق عبد الله شـرف الداغسـتاني، دار طيبة الخضـراء-السعودية، ط2، 2023م، (ص137).

5- القرافي، أحمد بن إدريس، "شـرح تنقيح الفصـول"، تحقيق طه عبد الرؤوف سـعد، شـركة الطباعة الفنية المتحدة-مصر، ط1، 1997م، (ص450).

6- "ابن جزي، محمد بن أحمد، "تقريب االوصـول إلىٰ علم الأصـول"، تحقيق محمد حسـن إسـماعيل، دار الكتب العلمية-لبنان، ط1، 2003م، (ص190).

بالأدلة على الأحكام فالمرجع به إلى كيفية ترتيب الشروط والمقدمات التي معها يستدل بالأدلة على الاحكام الشرعية»[1].

ومن الملفت للنظر في سياق البحث أن كثير من الأصوليين عبروا عن الاستدلال بالقياس أو العكس، بل حكاه السمعاني عن الشافعي وعلل ذلك بقوله: «لأنه فحص ونظر»[2].

وأما الفقه لغة: فهو مطلق الفهم والإدراك. قال ابن فارس: «الفاء والقاف والهاء أصل واحد صحيح، يدل على إدراك الشيء والعلم به. تقول: فقهت الحديث أفقهه. وكل علم بشيء فهو فقه. يقولون: لا يفقه ولا ينقه. ثم اختص بذلك علم الشريعة، فقيل لكل عالم بالحلال والحرام: فقيه»[3].

فمدار الجذر اللغوي لمادة "الفقه" على الإدراك والفهم والعلم.

واصطلاحا: فقد كان الفقه في القرون الأولى يشمل أحكام الشريعة بمختلف أبوابها. قال الحليمي (ت: 403هـ): «اسم الفقه علم العلوم، الشريعة كلها، أعلاها الذي يتوصل بها إلى معرفة الله تعالى جده، ووحدانيته وقدسه، وعامة صفاته، ومعرفة أنبياء الله ورسله، ... وما بعد ذلك من علم العبادات وأحكام الاكتساب والمعاملات، والحدود والجنايات، والفصل بين المتنازعين، وإيصال الحقوق إلى المستحقين، ومن علم الأحوال والأخلاق والآداب والسيرة الحميدة والعشرة الجميلة، والمروءة التي هي قرينة العدالة»[4].

ثم شاع عند الأصوليين تخصيص الفقه بالأحكام العملية واستقر قولهم في تعريفه: «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية»[5]. وبيان قيود هذا التعريف مبثوث في كتب أصول الفقه.

وهذا التعريف لوحظ فيه الجانب المعرفي للفقه، ومن العلماء من التفت إلى الجانب المهاري الصناعي فيه، فيعرفونه بأنه ملكة استنباط، قال السمعاني في حكاية

1- "المعتمد في أصول الفقه"، مصدر سابق (7/1).

2- "قوطع الأدلة"، مصدر سابق (70/2).

3- "مقاييس اللغة"، مصدر سابق، (442/4).

4- الحليمي، الحسين بن الحسن البخاري، "المنهاج في شعب الإيمان"، تحقيق حلمي محمد فودة، دار الفكر-لبنان، ط1، 1979م، (13/1).

5- ينظر: "من المصادر السابقة: قواطع الأدلة" (20/1)، و"مختصر المنتهى" لابن الحاجب (201/1).

الأقوال في تعريفه: «وقيل: إن الفقه هو استنباط حكم المشكل من الواضح، يقال: فلان يتفقه، إذا استنبط علم الأحكام وتتبعها من طريق **الاستدلال**»[1]. ففي هذا النص إشارة إلى أن الاستدلال طريق الوصول إلى الحكم، والحكم هو ثمرة الفقه، فصار الاستدلال وسيلة لتحصيل الفقه.

من خلال ما تقدم من تعريف الجزأين، يمكن اقتراح تعريف إجرائي لضميمة "الاستدلال الفقهي" بالقول إنه: «بناء عقلي شرعي للوصول إلى حكم شرعي عملي بالبحث في دليله التفصيلي». فهو إذن عمل عقلي وفق ترتيب منهجي قائم على ضوابط حاكمة، يقوم به المجتهد أو الفقيه بهدف الوصول إلى الحكم الشرعي.

الفرع الثاني: أنواع "الاستدلال الفقهي"

قسم الأصوليون الاستدلال تقسيمات باعتبارات مختلفة، **فمنهم من قسمه باعتبار الصحة والفساد**. قال ابن حزم: «إن من الاستدلال ما يؤدي إلى مذهب صحيح إذا كان الاستدلال صحيحا مرتبا ترتيبا قويما... وقد يوقع الاستدلال إذا كان فاسدا على مذهب فاسد، **وذلك إذا خولف به طريق الاستدلال الصحيح**»[2].

ومنهم من قسمه باعتبار أدواته أي الأدلة نفسها: وهذا صنيع أكثر الأصوليين، فهم قد اتفقوا -في الجملة- على الأدلة الأربعة من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، ثم اتفقوا على أن هناك دليلا خامسا[3] لكنهم اختلفوا في تشخيصه، فمنهم من جعله الاستصحاب، ومنهم قال بأنه الاستحسان، ومنهم من شخصه بأنه المصلحة، وآخرون قالوا بأنه العرف، وغيرها من الأنواع المختلفة التي يجمعها قدر مشترك يقولون به وإن اختلفت عباراتهم، وهو أن الاستدلال مناط الأمر فيه على إسناد الأحكام إلى المعاني الكلية المستخلصة والمستنبطة من مجمل النصوص الشرعية الجزئية[4]، وهذا المعنى موجود في الأنواع المذكورة بحسب توسع الفقهاء والأصوليين في تصورها وتنزيلها، توسيعا وتضييقا.

ومنهم من قسمه باعتبار بِنيته: أي القواعد المنطقية والدلالات اللغوية المساعدة في الوصول إلى الحكم الشرعي، ولذا توسع كثير من الأصوليين في تعداد أنواع الاستدلال

1- "قواطع الأدلة"، مصدر سابق (**20/1**).

2- "الإحكام" لابن حزم، مصدر سابق (**14/1**).

3- قلت: مما يدل على هذا الاتفاق عقدهم لباب أو كتاب خاص يسمونه كتاب الاستدلال.

4- "الاستدلال عند الأصوليين"، مصدر سابق (ص**74**).

حتى جاوزت العشرين. فمن النوع الأول قول الآمدي: «وإذا عرف معنى الاستدلال، فهو على أنواع؛ منها قولهم: وجد السبب فثبت الحكم، ووجد المانع وفات الشرط فينتفي الحكم»[1]، وهذه قواعد منطقية. ومن الثاني قول أبي الوفاء ابن عقيل: «فالأول من الأصول- وهي الأدلة التي انبنت عليها أحكام الفقه- هو: الكتاب. **ودلالته ستة أقسام: ثلاثة من طريق النطق، وثلاثة من جهة المعقول من اللفظ**، فالتي من جهة النطق: نص، وظاهر، وعموم. والمعقول: فحوى الخطاب، ودليل الخطاب، ومعنى الخطاب...»[2]. ثم قسم السنة ثلاثة أقسام قول وفعل وتقرير[3]، وأرجع القول إلى ما أرجع إليه دليل الكتاب، ثم الإجماع، إلى أن جاء إلى القياس فذكر بعده الاستدلال وعدّد ثلاثة عشر نوعا[4].

والمتحصل أن هذه الأنواع هي في الحقيقة جزء من عملية الاستدلال نفسها، فالبناء العقلي والترتيب المنهجي لها يقتضي النظر في الأدلة جميعها اتفاقا واختلافا، ثم يتلوه النظر في كل دليل على حدة، فما كان نصا -أي قولا- استوجب النظر في الألفاظ ودلالاتها وعوارضها وسياقاتها، وما كان غير ذلك استجلبت له القواعد المنطقية والأصول العامة للشريعة.

المطلب الثالث: "القياس": تعريفه، وأركانه وشروطها، وأنواعه

الفرع الأول: تعريف "القياس" لغة واصطلاحا

القياس لغة: مصدر قاس الشيء بغيره وعلى غيره، يقيسه قيسا وقياسا، وفيه لغة أخرى: يقوسه قوسا، إذا قدّره على مثاله. ومنه القوس: الذراع، وسميت بذلك لأنه يقدر بها المذروع[5].

1- "الإحكام"، مصدر سابق (118/4).

2- ابن عقيل البغدادي، أبو الوفاء علي بن عقيل، "الواضح في أصول الفقه"، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة-لبنان، ط1، 1999م، (33/1).

3- المصدر السابق (38/1).

4- المصدر السابق (456/1).

5- الجوهري، إسماعيل بن حماد، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-لبنان، ط4، 1987م، مادة (ق و س)، (967/3)، و"مقاييس اللغة"، مصدر سابق، مادة (ق و س)، (40/5)، وابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي، "لسان العرب"، تحقيق جماعة من المحققين، دار صادر-لبنان، ط3، 1414هـ، حرف السين، فصل القاف، (187/6).

واصطلاحا: اختلفت عبارات الأصوليين في الإفصاح عنه، ويمكن إرجاع اختلافهم إلىٰ قسمين:

- قسم يرىٰ أن القياس عمل المجتهد، إذ يناط به إلحاق الفرع بالأصل لعلة جامعة بينهما: وهذا الفريق يعبرون عن القياس بأنه "إلحاق"، أو "حمل"، أو "إثبات"، أو "تعدية"، أو "استدلال"، وهذا قول أكثر الأصوليين. ومن تعريفاتهم:

- الباقلاني (ت: 403هـ): «القياس، ونعني بذلك **حمل** المعاني المودعة في الأصول التي إذا ثبت تعلق الحكم بها وجب القياس علىٰ المعاني المودعة فيها»[1].
- أبو الحسين البصري (ت: 436هـ): «**تحصيل** حكم الأصل في الفرع لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد»[2].
- الخطيب البغدادي (ت: 463هـ): «اعلم أن القياس **فعل القائس** وهو: **حمل** فرع علىٰ أصل في بعض أحكامه لمعنىٰ يجمع بينهما»[3].
- الباجي (ت: 474هـ): «**حمل** أحد المعلومين علىٰ الآخر في إثبات حكم أو إسقاطه بأمر يجمع بينهما»[4].
- الغزالي (ت: 505هـ): «**إثبات** حكم الأصل في الفرع، لاشتراكهما في علة الحكم»[5].
- ابن عقيل (ت: 513هـ): «والضرب الآخر: نظر فيما له أصل معين، فمنه ما يوصف بأنه قياس، **وهو الاستدلال** علىٰ ثبوت الحكم في الفرع بعلة الأصل بعد ثبوته وقيام الدلالة علىٰ تعليله»[6]. ثم أضاف مبينا العلاقة بين الاستدلال والقياس: «**فالقياس نتيجة الاستدلال على العلة والعلم بها**»[7].

1- "التقريب والإرشاد"، مصدر سابق (311/1).

2- "المعتمد في أصول الفقه"، مصدر سابق (195/2).

3- "الفقيه والمتفقه"، مصدر سابق (447/1).

4- "الحدود في الأصول"، مصدر سابق (ص121).

5- الغزالي، محمد بن محمد، "شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل"، تحقيق حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد-العراق، ط1، 1971م، (ص18).

6- "الواضح في أصول الفقه"، مصدر سابق، (61/1).

7- المصدر السابق.

• القرافي (ت: 684هـ): «**إثبات** مثل حكم معلوم لمعلوم آخر لأجل اشتباههما في علة الحكم»[1].

• التلمساني (ت: 771هـ): «**إلحاق** صورة مجهولة الحكم بصورة معلومة الحكم، لأجل أمر جامع بينهما يقتضي ذلك الحكم»[2].

- قسم يرى أن القياس دليل من الأدلة التي نصبها الشارع سواء نظر فيه المجتهد أو لم ينظر: فهو دليل موجود قبل اجتهاد المجتهد، وتفاوتت عباراتهم فيه التعبير عنه، فيقولون تارة "تسوية"، أو "استواء"، أو "رد"، أو نحوها من العبارات المشعرة بأنه ليس فعلا للمجتهد من جهة النظر فيه، بل غايته إظهار حكم ثابت مقرر قبل ذلك. ومن تعريفاتهم:

• الجصاص (ت: 370هـ): «لا يكون القياس إلا **برد** فرع إلى أصل، بمعنى يجمعهما، ويوجب **التسوية** بين حكمهما»[3].

• الآمدي (ت: 631هـ): «**الاستواء** بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل»[4].

• ابن الحاجب (ت: 646هـ): «**مساواة** فرع لأصل في علة حكمه»[5].

وكيفما كان الأمر، فالقياس لا بد له من عمل المجتهد، فإثبات المساواة بين الفرع والأصل تحتاج نظرا وبحثا، إذ مجرد ثبوتها لا يفيد شيئا في ظهور حكم الفرع الحادث.

1- "شرح تنقيح الفصول"، مصدر سابق، (ص**383**).

2- التلمساني، محمد بن أحمد، "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول"، تحقيق محمد علي فركوس، المكتبة المكية-السعودية ومؤسسة الريان-لبنان، ط**1**، **1998**م، (ص**652**).

3- الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي، "الفصول في الأصول"، تحقيق وطبع وزارة الأوقاف الكويتية-الكويت، ط**3**، **1994**م، (**99/4**).

4- "الإحكام في أصول الأحكام"، مصدر سابق، (**190/3**).

5- "مختصر منتهى السؤل"، مصدر سابق، (**1025/2**).

الفرع الثاني: أركان القياس وشروطها[1]

اشتهر عند الأصوليين أن للقياس أربعة أركان، لكل ركن منها شروط. وهذا مجمل ما قيل فيها:

1- **الأصل**: وهو المحل المقيس عليه المعلوم حكمه. ومن شروطه: أن يكون منصوصا عليه أو مجمعا عليه، وأن يعلم حكمه، وأن يكون أقوىٰ من الفرع.

2- **الفرع**: الواقعة المتنازع في حكمها نفيا وإثباتا. ومن شروطه: أن يكون مسكوتا عنه غير منصوص علىٰ حكمه، وأن يكون خاليا عن معارض راجح يقتضي نقيض ما اقتضته علة القياس، وأن تكون العلة الموجودة فيه مشاركة لعلة الأصل، إما في عينها أو في جنسها.

3- **العلة**: وهي الوصف الجامع بين الأصل والفرع. ولها شرائط ومسالك كالمناسبة، والسبر والتقسيم، والدوران، والطرد والعكس، والشبه، وغيرها مما لا يتسع المقام لذكرها والتفصيل فيها.

4- **الحكم**: أي الثابت في الأصل أو المنفي عنه المراد إثباته أو نفيه في الفرع، وهو ثمرة القياس. ومن شروطه أن يكون شرعيا لا عقليا أو لغويا، وأن يكون ثابتا بغير القياس.

والمثال المشهور في القياس هو قياس النبيذ علىٰ الخمر بعلة الإسكار:

فالأصل المقيس عليه هو: الخمر.

والفرع الواقعة التي يراد معرفة حكمها هو: النبيذ.

والعلة الجامعة بينهما هي: الإسكار.

والحكم الثابت في الأصل هو: التحريم، فيثبت للفرع فيقال بالتحريم فيه.

1- ينظر في أركان القياس وشروط كل ركن: "الدبوسي، أبو زيد عبيد الله بن عمر، "تقويم الأدلة في أصول الفقه"، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية-لبنان، ط1، 2001م، (ص279)، و"المعتمد" لأبي الحسين البصري، مصدر سابق، (245/2)، و"قواطع الأدلة"، مصدر سابق، (112/2)، و"شفاء الغليل"، مصدر سابق، (22/1)، والسمرقندي، علاء الدين محمد بن أحمد، "ميزان الأصول في نتائج العقول"، تحقيق محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديثة-قطر، ط1، 1984م، (ص626)، و"الإحكام" للآمدي، مصدر سابق، (191/3)، و"مختصر ابن الحاجب"، مصدر سابق، (1031/2)، و"تقريب الوصول"، مصدر سابق، (ص185)، والزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، ""تشنيف المسامع بجمع الجوامع"، تحقيق سيد عبد العزيز وعبد الله بن ربيع، مكتبة قرطبة-مصر، ط1، 1998م، (174/2)، والشوكاني، محمد بن علي، "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول"، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي-لبنان، ط1، 1999م، (104/2).

الفرع الثالث: أنواع القياس

قسم الأصوليون القياس تقسيمات كثيرة باعتبارات مختلفة[1]، منها:

- **باعتبار الصحة والفساد**[2]: إلى قياس صحيح هو ما اجتمعت فيه الأركان والشروط، وانتفت عنه الموانع والقوادح. فاسد بخلافه.

- **باعتبار ظهور العلة وخفائها**[3]: إلى قياس جلي وقياس خفي وتحت كل منها درجات وأقسام، فالأول: ما علم من غير معاناة وفكر، وقيل: ما كانت العلة فيه منصوصا عليها أو غير منصوص عليه لكن قطع بنفي الفارق فيه بين الأصل والفرع كالنهي عن التضحية بالعوراء والعمياء والعرجاء، فالعمياء أولى قياسا على العوراء، والقطعاء على العرجاء، لأن نقصها أكثر، ولذا اعترض بعضهم على دخول مثل هذا في القياس بحجة أن القياس يحتاج نظرا وتأملا وهذا لا نظر فيه. والخفي: ما خفي معناه فلم يعرف إلا بالاستدلال، وقيل: ما كانت علته مستنبطة من حكم الأصل، ولم يقطع فيه بنفي الفارق، كتعليل الربا في البر المنصوص عليه بالقوت ليقاس عليه كل مأكول.

- **باعتبار وجود العلة أو نقيضها في الفرع**[4]: إلى قياس الطرد وقياس العكس، ويتضمن كل قسم صورا وأنواعا. فالأول: هو القياس المعرف سابقا: الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل، والثاني: تحصيل نقيض حكم الأصل في الفرع لافتراقهما في علة الحكم. كاحتجاج المالكية على أن الوضوء لا يجب من كثرة القيء، فإنه لما لم يجب الوضوء من قليله لم يجب من كثرة، عكسه البول، لما وجب الوضوء من قليله وجب من كثيره. فالافتراق في الحكم يدل على الافتراق في العلة.

1- ممن أشار إلى هذا الأمر أبو الحسين البصري في "المعتمد"، مصدر سابق، (245/2)، والآمدي في "الإحكام"، مصدر سابق، (3/4)، وابن جزي في "تقريب الوصول"، مصدر سابق، (ص186).

2- "الفقيه والمتفقه"، مصدر سابق، (511/1)، و"الحدود في الأصول"، مصدر سابق، (ص120)، و"ميزان الأصول في نتائج العقول"، مصدر سابق، (ص583).

3- "ميزان الأصول في نتائج العقول"، مصدر سابق، (ص583)، والزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، "البحر المحيط في أصول الفقه"، طبع دار الكتبي-سوريا، ط1، 1994م، (48/7)..

4- "المعتمد في أصول الفقه"، مصدر سابق، (196/2)، و"الإحكام" للآمدي، مصدر سابق، (183/3)، و"شرح مختصر الروضة"، مصدر سابق، (222/3)، و"مفتاح الوصول"، مصدر سابق، (ص651).

- **باعتبار النظر في العلة المعلل بها**: وهذا اضـطربت أقوال الأصـوليين في تنويعه[1]، فمنهم من جعله قسمين: قياس علة وقياس شبه، ثم نوّع كل قسم، ومنهم من جعلها ثلاثة أقسام: قياس في معنى الأصل، وقياس علة، وقياس دلالة، وبعضهم جعل قياس الشبه بدل قياس معنى الأصل، ومنهم من جعله خمسة: قياس المعنى، والقياس الخفي، وقياس الشـبه، وقياس التحقيق، وقياس التقريب، وبعضـهم جعلها ثمانية، وآخرون اثنا عشر إلى غيرها من التقسيمات التي يصعب استقصاؤها وبيانها في هذا المقام.

المطلب الرابع: إمكانية توظيف "النمذجة" في الاستدلال الفقهي/القياس

من خلال ما سـبق من تعريف "النمذجة" و"الاسـتدلال" و"القياس" يظهر جليا أن بينها قواسم مشتركة في البنية المنطقية لكل منها، فالنمذجة قبل أن تصير ثمرة في شكل نموذج تقني هي عبارة عن عملية عقلية تمر من مراحل منطقية، والاستدلال في مجمله منهج أصـولي وآلية عقلية لها منطق منضـبط بقواعد حاكمة في علم أصـول الفقه، والقياس هو لب الأدلة العقلية وعليه مدارها. فالقاسـم المشـترك إذن هو حضـور البناء العقلي المنطقي في كل هذه المصـطلحات المكونة لعناصـر البحث. ومحاولة دراسـة إمكانية تحويل البنية المنطقية التي يسير عليها الفقيه عند الاستدلال إلى نماذج صـورية يمكن تمثيلها وتحليلها برمجيًا أو رياضيًا هي الفجوة البحثية والفكرة الأساسية للبحث. ولمزيد تفصيل في هذه القضية أذكر فيما يلي البنية المنطقية للنمذجة والقياس مع رصد لأهم أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما لتشـكيل فكرة أكثر دقة عن الفرص والتحديات التي يفترض أن تواجه عملية "نمذجة القياس".

الفرع الأول: البنية المنطقية في "القياس"

جرت عادة كثير من الأصـوليين عند تعريفهم للقياس أو الاسـتدلال الاهتمام بـــ"القياس المنطقي" لما تقرر عندهم من الشبه بينه وبين "القياس الأصولي". من ذلك قول الطوفي: «القياس المنطقي: وهو قول مؤلف من مقدمات، يلزم من تسليمها لذاتها

1- ابن العربي، محمد بن عبد الله، "المحصـول في أصـول الفقه"، تحقيق حسـين اليدري وسـعيد فودة، دار البيارق-الأردن، ط**1**، **1999**م، (ص**126**)، و"الإحكام" للآمدي، مصدر سابق، (**4/4**)، و"ضرح تنقيح الفصول"، مصدر سابق، (ص**405**)، و"تقريب الوصول"، مصدر سابق، (ص**186**)، و"شرح مختصر الروضة"، مصدر سابق، (**431/3**)، و"البحر المحيط"، مصدر سابق، (**48/7**).

قول آخر»[1]. فالقياس المنطقي الأرسـطي عملية اسـتنتاجية تعتمد على مقدمتين تؤديان إلى نتيجة. وعلى النحو نفسه، فالقياس الأصـولي عملية عقلية تقوم على إلحاق الفرع بالأصل بناءً على اشتراكهما في وصف مؤثر. فكلا القياسين يتفقان في كونهما قائمين على مقدمات تؤدي إلى نتيجة، وعلى وجود الوصـف المشـترك الذي ينقل الحكم بين المقدمة والنتيجة وهو المسمى بـــ"العلة" عند الأصـوليين وبـــ"الحد الأوسـط" عند المناطقة.

وبناء على أركان القياس يمكن صياغة بنيته المنطقية كالآتي:

1. الأصـــل (Case A): الصـــورة المقيس عليها. وهو في المثال المذكور ســابقا: الخمر.

2. الفرع (Case B): الواقعة الجديدة المطلوب معرفة حكمها. وهو في المثال المذكور سابقا: النبيذ.

3. العلة (Cause): الوصـــف الجامع بين الأصـــل والفرع، المؤثر في الحكم. وهو في المثال السابق: الإسكار.

4. الحكم (Ruling): النتيجة المترتبة على إلحاق الفرع بالأصـــل. وهو في المثال السابق: تحريم النبيذ.

وعليه تصير الصياغة المنطقية:

- المقدمة الكبرى: كل مسكر حرام: (: ∀x مسكر(x) ⇐ حرام(x))
- المقدمة الصغرى: النبيذ مسكر.
- النتيجة: النبيذ حرام.

هذا التحويل يبيّن أنّ القياس الأصـولي قابل للتوظيف ضـمن قواعد منطق القضـايا (Propositional Logic) الذي يربط بين القضـــايا بروابط منطقية، أو المنطق الرتبي (Predicate Logic) الذي يمدد منطق القضـــايا بقدرته على التعامل مع المتغيرات على شـــكل مكممات عامة أو وجودية، وهذا الأمر يمكن من إدماج القياس في نظم الاستدلال الحاسوبي.

1- "شرح مختصر الروضة"، مصدر سابق، (6/2).

الفرع الثاني: البنية المنطقية في "النمذجة"

تقدم أن النمذجة آلية عقلية تهدف إلى تحويل العمليات الذهنية أو النصوص المعقدة إلى بنى رمزية قابلة للمعالجة، سواء رياضيًا أو حاسوبيًا. في سياق القياس يمكن تمثيل البنية المنطقية للنمذجة بشكل رمزي كالآتي:

1. A: الأصل. وهو في المثال المذكور سابقا: الخمر.
2. B: الفرع. وهو في المثال المذكور سابقا: النبيذ.
3. C: العلة. وهو في المثال السابق: الإسكار.
4. R: الحكم. وهو في المثال السابق: تحريم النبيذ.

ثم تنتظم هذه الرموز في العلاقتين المنطقتين الآتيتين:

* إذا تحققت العلة Cفي الأصل A ⇐ يثبت الحكم R(A).
* إذا تحققت العلة C في الفرع B ⇐ يثبت الحكم R(A).

الفرع الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف بين البنيتين المنطقيتين للقياس والنمذجة

في خاتمة هذا المبحث أستعرض استعراض مقارنة بين البناء المنطقي في عملتي القياس النمذجة مع بيان أوجه الاتفاق والاختلاف لمحاولة سد الفجوة بين الآليتين، وذلك في الجدول الآتي:

أوجه الاتفاق والاختلاف بين "القياس" و"النمذجة"

الجانب	القياس (فقهي/أصولي)	النمذجة (علمية/تقنية)
مجال الاستعمال	استنباط حكم شرعي للفرع من حكم الأصل	توصيف ظاهرة أو التنبؤ بسلوكها
العناصر الأساسية	أصل – فرع – علة – حكم	متغيرات – علاقات – فرضيات – مخرجات
البنية الاستدلالية	انتقال من مقدمات (الأصل والعلة) إلى حكم الفرع	انتقال من مدخلات إلى مخرجات وفق خوارزمية/معادلة
الطابع التجريدي	تجريد العلة المشتركة بين الأصل والفرع	تجريد الظاهرة إلى متغيرات وعلاقات
معيار الصحة	موافقة النصوص الشرعية وضوابط العلة	مطابقة الواقع ونجاح التنبؤ أو التفسير

طبيعة البرهان	قائم على العلة كجامع منطقي بين الأصل والفرع	قائم على تمثيل رياضي/رمزي قد يكون يقينيًا أو احتماليًا
طبيعة النتيجة	حكم شرعي (راجح/مرجوح)	أداة تحليلية/تفسيرية تقريبية
إمكانية الاختبار	اختبار بالعرض على النصوص والإجماع والقواعد العامة للشريعة ومقاصدها	اختبار بمدى توافق النتائج مع البيانات والواقع
درجة المرونة	مقيد بالقواعد الأصولية	مرن وقابل للتعديل أو الاستبدال

المصدر: الذكاء الاصطناعي chatgpt يوم الجمعة **22** غشت **2025** على الساعة **23:48**.

المبحث الثاني: نمذجة القياس: نحو مقاربة تطبيقية

المطلب الأول: نمذجة القياس: المقاربات الممكنة

تقدم في الفرع الثاني من المطلب الأول من المبحث الأول المعقود لبيان أنواع النمذجة أنه يمكن توظيفها في القياس من خلال ثلاثة مستويات: رمزي منطقي (النمذجة الرياضية)، وتطبيقي (النمذجة الحاسوبية)، ووصفي (النمذجة المعرفية). وهذا تفصيل كل مستوى:

الفرع الأول: المستوى الرمزي المنطقي: النمذجة الرياضية (Mathematical Modeling):

يمكن توظيف النمذجة في هذا المستوى باستعمال آلية تمثيل العلاقة بين العناصر بصياغة شبه-رياضية، باستخدام العلاقات المنطقية والرموز بدلا من اللغة الطبيعية (العربية)، واعتمادا على المتغيرات الأربعة المتمثلة في أركان القياس كما تقدم بيانه في البنية المنطقية لكل من القياس والنمذجة في المبحث الأول. ويمكن تمثيل العلاقة كالآتي:

* إذا كانت: العلة(x) ⇐ الحكم(y).

* فإذا كان: الأصل = A، والفرع = B، والعلة = C، والحكم = D،

* إذن: C(A) = ⇐ C(B) يثبت الحكمD(B).

ثم تصاغ بشكل جبري على النحو الآتي:

C(A) = ∧ C(B) D(A) = D(B) أي إذا وجدت علة الأصـل في الفرع فأعط حكم الأصل حكم الفرع، بالاعتماد على رمز الاقتران المنطقي ∧.

الفرع الثاني: المستوى التطبيقي: النمذجة الحاسوبية (Computational Modeling)

في هذا المســـتوىٰ يُقترح اســـتعمال آلية تحويل القياس إلىٰ خوارزمية أو برنامج يستقبل المدخلات الثلاث (الأصـل، والفرع، والعلة)، ثم ينتج الحكم كمخرج، حيث يتم إدخال القواعد العامة المتعلقة بالأصـل وحكمه والعلة، ثم يدخل الفرع الذي يمثل المسألة الجديدة المراد قياسها، ثم يقوم النظام باختبار مطابقة العلة بين الأصل والفرع، فإذا تحققت المطابقة أخرج النتيجة التي هي إســـناد حكم الأصـــل إلىٰ الفرع. ويمكن صياغة الخوارزمية بلغة Prolog علىٰ الشكل الآتي:

% قاعدة: حكم الخمر

حكم (خمر, حرام).

% تعريف العلة

علة (خمر, مسكر).

علة (نبيذ, مسكر).

% قاعدة استنتاجية: إذا اشتركت علة الأصل والفرع، ورث الفرع الحكم

حكم (فرع, حكم): -

علة (فرع, ع),

علة (أصل, ع),

حكم (أصل, حكم).

النتيجة: في المخرج: حكم (نبيذ, X) يعطي X = حرام.

الفرع الثالث: المستوى الوصفي: النمذجة المعرفية (Cognitive Modeling)

تستعمل في هذا المستوىٰ آلية تمثيل القياس في صورة شبكة معرفية أو تمثيل بياني يوضـــح الترابط بين العُقد (Nodes) وهي الأركان الأربعة للقياس في حالتنا، وذلك يســـمىٰ بخرائط المعرفة (Knowledge Graphs). ويمكن تمثيل الروابط/العلاقات كالآتي:

* الأصـــل مرتبط بالعلة (لأن العلة لا بد أن تكون في الأصـــل، فلا قياس إلا في المعقولات).

* العلة تؤدي إلىٰ الحكم (وهو ما يسمىٰ عند الأصوليين بالدوران، فالعلة تدور مع الحكم وجودا وعدما).

* العلة مشتركة بين الأصل والفرع (وتقدم أن الاشتراك إما أن يكون في العين أو في الجنس).

* يأخذ الفرع حكم الأصل (وهذا نتيجة القياس الحاصلة من المقدمتين الصغرىٰ والكبرىٰ).

وقد يصاغ هذا الترابط في التمثيل البياني الآتي:

[الخمر] ----(علة: الإسكار)----> [تحريم]

|

| (علة مشتركة)

v

[النبيذ] --------------------> [تحريم]

وهذه المقاربات الثلاث المقترحة يمكن الاستعانة بكل منها لأداء وظيفة محددة، فالنمذجة المعرفية عبارة عن شبكة مفاهيمية تصلح في وضع خرائط ذهنية لتصور أسهل للعلاقات بين العقد (الأركان الأربعة للقياس)، ومن ثم إمكانية معالجتها ضمن أنظمة معالجة اللغة الطبيعية (NLP). بينما النمذجة الرياضية تصلح في توضيح العلاقات بين المتغيرات الأربع بصورة دقيقة عبر الرموز التي تفيد في بناء تحليل مجرد لها، ومن ثم إمكانية إدخالها في أنظمة برمجية أو نماذج رياضية. أما النمذجة الحاسوبية فهي الثمرة الكبرىٰ مما تقدم، حيث تساعد في بناء أنظمة فقهية خبيرة، وتتيح فرص توسعة القواعد لتشمل مئات أو آلاف النصوص والعلل المرتبطة بها. وهذا ما سأعرج عليه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: الإطار العام للنموذج (Framework)

إن الهدف الرئيسي من وضع الإطار العام للنموذج المقترح هو محاولة محاكاة عملية القياس الفقهي كآلية استدلالية عبر تحليل النصوص واشتقاق العلل بخوازرمية حاسوبية ولذلك يقترح معالجة هذا الإطار من خلال ثلاثة نواظم:

الفرع الأول: المدخلات (Input)

تنقسم المدخلات المقترح إدخالها في النموذج إلى ثلاثة أقسام:

1- النصوص الشرعية (الأصل): وهي أساسا نصوص الكتاب والسنة. فأما الكتاب فلا إشكال في ثبوته، وأما السنة فيتعين تمحيص صحيحها من ضعيفها، وللتعامل مع هذا التحدي أقترح إحدى الطريقتين:

* الأولى: أن يتم إدخال جميع الأحاديث الممكن جمعها من المصنفات ودواوين السنة وقواعد البيانات الحديثية، ثم يترك بعد ذلك الأمر للفقيه بعد الحصول على نتيجة القياس، إما أن يأخذ به أي بالحكم المبني على صحة الأصل (الحديث النبوي)، أو تركه لضعفه عنده، أو أخذه عملا بمذهب بعض الفقهاء بجواز العمل بالضعيف بشروط.

* الثانية: أن يتم تمحيص الأحاديث وفق قول عالم معين، أو مدرسة حديثية معينة، وذلك بإدراج فلترة (تنقيح) الصحيح من الضعيف قبل الشروع في عملية القياس، فإن كان صحيحا وفق الاعتبارات السابقة استمر النموذج في عمله وإلا توقف ونظر في غيره من النصوص إن وجدت.

2- قاعدة بيانات الأحكام الفقهية المنصوص عليها: وهي اختصارا أحكام الأصول التي سيتم إلحاقها وإسنادها للفروع بعد عملية اختبار مطابقة العلة.

3- المستجدات والوقائع المراد استخراج أحكامها: وهي اختصارا الفرع المراد المقيس.

الفرع الثاني: أدوات التحليل

يقترح في هذا الفرع بعض أدوات تحليل عملية النمذجة من خلال وحدات تمثل كل منها مرحلة من مراحل عملية القياس الفقهي، وهي إجمالا:

1- وحدة تخريج المناط أو وحدة معالجة النص: (NLP Module): وظيفتها استخراج العلل والأحكام، وذلك بعمل تحليل دلالي للكلمات المفترض تأثيرها في

الحكم كـــ"الإسـكار" في المثال السـابق، ثم التعرف على أنماطها كالوصـف الظاهر والمناسب والتأثير، والسببية...

ولنضرب له مثالا أوسع من السابق: وذلك ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ، إذ جاءه رجل فقال: يا رســول الله، هلكت، قال: ما لك، قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: هل تجد رقبة تعتقها، قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين، قال: لا، فقال: فهل تجد إطعام ســتين مســكينا، قال: لا، قال: فمكث النبي ﷺ، فبينا نحن على ذلك أتي النبي ﷺ بعرق فيها تمر، والعرق المكتل، قال: أين الســائل، فقال: أنا، قال: خذها فتصدق به، فقال الرجل: أعلى أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتيها يريد الحرتين أهل بيت أفقر من أهل بيتي. فضــحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: أطعمه أهلك»[1].

ففي هذا المثال، يفترض أن تقوم وحدة معالجة النص باســتخراج الأوصــاف المفترض تأثيرها في الحكم (كفارة المجامع في رمضــان) وهي: رجل، وقاع الزوجة، الفطر، العمد، الصيام، في رمضـان (في بعض روايات الحديث نفسـه عند الشـيخين)، الفقر. فهذه كلها أوصاف تتعلق بالحكم، لكن هل كلها تؤثر فيه؟

2- وحدة: تنقيح المناط: وظيفتها تنقية العلة من الأوصــاف غير المؤثرة، فمثلا وصـف (رجل) لا تأثير له في الحكم، لأن الأصـل تسوية الرجال بالنسـاء في الأحكام، ولذا ذهب كثيرون إلى أن الكفارة واجبة على المرأة أيضــا، لكن المخالفين اســتفادوا عدمه من براءة الذمة لا من مجرد ذكر وصـف (رجل). وكذلك وصـف (الفقر) لا تأثير له في الحكم، لأنه لو كان لأســقطه كلية للعجز. فيســتفاد من هذه العملية أن العلة الوصــف المؤثر في الحكم هو تعمد الوقاع في نهار رمضــان، لقوله وقعت (أي عن اختيار) وأنا صــائم (والليل ليس محلا للصــوم). ولأجل الاختلاف في تنقيح المناط يختلف الفقهاء في ثمرة القياس، فالمالكية مثلا جعلوا العلة هي الإفطار في رمضـان لا

1- البخاري، محمد بن إسماعيل، "صحيح البخاري"، تحقيق جماعة من العلماء، دار طوق النجاة-لبنان، ط1، 1422ه، كتاب الصـوم، باب: إذا جامع في رمضـان ولم يكن له شـيء فتصـدق عليه فليكفر، ح1936، ومسـلم، مسـلم بن الحجاج، "صـحيح مسـلم"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث-لبنان، 1955م، كتاب الصيام، ح1111.

مجرد الوقاع، ولذا أوجبوا الكفارة على من تعمد الأكل والشـــرب بل والإفطار بأي مفطر خلافا للجمهور.

3- وحدة تحقيق المناط: وظيفتها التأكد من وجود العلة في الفرع، فمتى تحقق الوجود تحقق الإلحاق وصح القياس وإلا فلا.

4- وحدة التقييم (Validation Module): وظيفتها النظر في انضباط العلة وعدم معارضـــتها لنص آخر، والتحقق من عدم مخالفتها لإجماع في المســـألة، ونحو هذه المسالك المبحوثة في شروط القياس.

الفرع الثالث: المخرجات (Output)

في هذا الناظم يتم عرض المخرجات الناتجة عن عملية النمذجة، وهي أصـــالة الحكم الفقهي المقترح، ثم قد يتوسـع فيها فتشـمل درجة صـحة القياس، أو درجة قوة علته، وكذلك صحة القياس بالنظر إلى المذاهب الفقهية لأن بعض جزئيات آلية القياس مختلف فيها بين فقهاء المذاهب، وبالتالي فالحكم المقترح ســـيختلف باختلاف الرأي في تلك الجزئيات.

الفرع الرابع: نموذج برمجي بسيط (مقترح)

ســـأحاول في هذا الفرع اقتراح نموذج برمجي بســـيط بلغة Python لما تقدم باستعمال مثال الخمر-النبيذ، والعِلية في الربويات الست:

```
# قاعدة بيانات الأصول (يمكن للمستخدم تعديلها/إضافة أصول جديدة)
usul  = {
"خمر": {"علة": "الإسكار", "حكم": "حرام"}"
"ذهب": {"علة": "الثمنية", "حكم": "تحريم الربا"}",
"بر": {"علة": "الطعم والادخار", "حكم": "تحريم الربا"}
}
# قاعدة بيانات الفروع (قابلة للتوسيع)
furu = {
"نبيذ": "الإسكار"
"فضة": "الثمنية",
"أرز": "الطعم والادخار",
"عصير تفاح": "غير مسكر"
```

```
}
# --- أدوات التحليل ---

def takhrij_al_manat(asl):
"""تخريج المناط: استخراج جميع العلل المحتملة للأصل"""
return usul[asl]["علل محتملة"]
def tanqih_al_manat(asl, illa_rajih):
"""تنقيح المناط: اختيار العلة المؤثرة من بين الأوصاف المحتملة"""
if illa_rajih in usul[asl]:["علل محتملة"]
return illa_rajih
return None

def tahqiq_al_manat(far, illa):
"""تحقيق المناط: التحقق من وجود العلة في الفرع"""
return illa in furu[far]


def qiyas(asl, far, illa):
"""إجراء القياس بعد المراحل الثلاث"""
if tahqiq_al_manat(far, illa):
return f"✅ الفرع '{far}' يشارك الأصل '{asl}' في علة '{illa}' فيرث: {
الحكمusul[asl]}" ['الحكم']
else:
return f" ❌ الفرع '{far}' لا يحقق علة '{illa}' فلا يقاس على '{asl}'، "
# دالة القياس
def qiyas(far):
if far not in furu:
return f"❌ الفرع '{far}' غير موجود في قاعدة البيانات "
illa_far = furu[far]
for asl, data in usul.items():
if data["علة"] = =illa_far:
return f: "✅ الفرع{far}\n: العلة{illa_far}\n الحكم :{data ['حكم']
}( قياسا على{asl})"
```

return f: ⚠ الفرع   "{far}\n: العلة{illa_far}\n النتيجة: لا يوجد أصل
" مماثل للعلة
--- تشغيل تفاعلي ---

print("نظام مبسط لنمذجة القياس الفقهي\n")
while True:
فرع = input(": أدخل اسم الفرع (أو اكتب 'خروج' لإنهاء البرنامج)   ")
if فرع.lower() = = "خروج":
print(".تم إيقاف البرنامج")
break
print(qiyas(فرع))
print("-" * **40**)

*usul : يحتوي على الأصول مع العلة والحكم.

*furu: يحتوي على الفروع مع عللها.

*qiyas(): دالة تقوم بمطابقة علة الفرع مع علة الأصـــل، فإذا وجدت تطابقًا ← تورث الحكم.

المطلب الثالث: التحديات والآفاق المستقبلية

رغم التشـابه الكبير بين البنيتين المنطقيتين للنمذجة والقياس، والقواسـم المشـتركة بينهما، ووضـوح الإطار العام للنمذجة في المجمل إلا أن هناك تحديات تعترض طريق نجاح نمذجة القياس ترتبط عموما بالجانبين النظري والتطبيقي. هذه التحديات توازيها آفاق مستقبلية لتحسين جودة النماذج وفرص التوظيف.

- فأما التحديات فيمكن إجمالها في نوعين:

الفرع الأول: التحديات النظرية:

ومردها إلى التحديات التي ترتبط بالنص الفقهي عموما، ومن أبرزها:

- تعقيد اللغة الشـرعية: بسـبب كثرة الصـيغ الفقهية الناتجة عن اختلاف أسـاليب الفقهاء في عرض الأحكام والعلل، فالكراهة مثلا في نصــوص المتقدمين مثلا ليســت هي الكراهة عند المتأخرين، ومن الفقهاء مثلا من يفرق بين الواجب والفرض، وبين الصحة والإجزاء والإبراء، وبين الفساد والبطلان...

- تعدد العلل: وقد تقدمت الإشارة إليه في المبحث السابق، وتم اقتراح وحدات معالجة النص كحل ابتدائي.
- الخلاف المذهبي: سـواء تعلق الخلاف في مباحث القياس وجزئياته كحجية بعض أنواعه، والأخذ ببعض شروطه، واعتبار بعض مسالك العلة من عدمه، أو تعلق بالخلاف المذهبي في بناء الأحكام والعلل المرتبطة بها، فحكم بيع صابونة بصابونتين سيختلف باختلاف اعتبار العلة بين الفقهاء، فمن رأى أن العلة في الربويات الست هي الاقتيات والادخار -كما هو مذهب المالكية- فإنه سيجنح إلى عدم تحريم التفاضل في الصابون، بينما من يرى أن العلة فيه هي الوزن والكيل كالحنفية فالحكم عندهم التحريم، وهكذا.
- البعد المقاصدي: تتجلى صعوبة نمذجة القياس في تمثيل مقاصد الشريعة ضمن نموذج حاسوبي كامل، إذ إن كثيرا من الأقيسة الأصولية تبنى على مقاصد الشريعة مما يجعل فهمها آليا أمرا صعبا، فالنموذج يصعب عليه مثلا تحديد "المصلحة" و"المفسدة"، و"سد الذريعة" وفتحها، وما يترتب على القياس من المآلات...

الفرع الثاني: التحديات التقنية

وأهم هذه التحديات:

- قلة الموارد اللغوية العربية الفقهية المفتوحة.
- التعقيد في النصوص التي تحتوي على أكثر من حكم أو فرع ضمن سياق واحد: وهذا تقدمت الإشارة إلى شيء منه في الفرع السابق.
- التحيز (Bias): الموجود في البيانات، حيث قد تتوافر نصوص فقهية لمذهب معين أكثر من غيره، مما يؤثر على نزاهة الأحكام الصادرة.
- المستجدات المعاصرة في الفرع المقيس: خاصة تلك الناتجة عن التطور التكنولوجي، مثل العملات الرقمية، هل علة الثمنية تنطبق عليها بوصفها عملة يحصل بها البيع والشراء كسائر العملات، أو لا تنطبق لأنها مجرد خوارزميات في نظام حاسوبي معقد؟

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية

إزاء التحديات السابقة تبرز في الأفق بعض الآفاق المستقبلية لتطوير بعض جوانب نمذجة القياس، أذكر منها:

- استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI) في اقتراح نماذج قياس جديدة.
- استخدام تقنيات التعلم العميق: وذلك بتدريب النموذج على آلاف حالات القياس التاريخية للتنبؤ بالأحكام.
- التكامل مع المقاصد الشرعية: وذلك بإدخال متغيرات مثل "جلب المصلحة" أو "درء المفسدة".
- التفكير في إدراج متغيرات السياقات الزمنية والاجتماعية المؤثرة في الأحكام: فمثلا من الفقهاء القدامى من قال بأن الأصناف الربوية لا تخرج عن الست لأنها هي المذكورة في الحديث، وهذا الحكم مبني لا محالة على تجريد النص من سياقه، إذ الشارع راعى في خطابه ذكر عامة المعاملات الكائنة يومئذ بين المسلمين.
- تطوير "محركات اجتهاد آلي" تراعي المذاهب المختلفة: ثم يتم استثمار هذه المحركات في عملية نمذجة القياس وفق المذاهب المختارة.
- دمج Formal Verification للتحقق من صحة الاستنتاجات الناتجة عن النماذج.
- إمكانية بناء نظم استشرافية تساعد الفقهاء على التعامل مع المسائل المستجدة بسرعة ودقة.

الخاتمة:

بعد رحلة الاستكشاف لمضامين البحث، والتطواف بين ثنايا قضاياه، وتقليب أفكاره وموضوعاته إلى حد يُرى من خلاله أنه استوى على شيء من سوقه، أعيد لف ونشر ما جاء فيه إجمالا، حيث قام بنيانه على مبحثين أساسيين: الأول نظري، وضعته كإطار مفاهيمي بين يدي البحث، والثاني: تطبيقي، رُمْت من خلاله تطبيق ما تم تقريره في الجانب النظري، ومحاولة تمثيله عمليا بنموذج تطبيقي.

وأما تفصيلا، فقد خُص المبحث الأول بتفكيك المصطلحات الأساسية لعنوان البحث، وهي: "النمذجة"، و"الاستدلال الفقهي"، والقياس"، مع التعريف بها لغة واصطلاحا، وتقفي ذلك في المعاجم اللغوية والاصطلاحية وما كتبه أهل الشأن، كل في شأنه. ثم زينت هذه التعريفات بذكر بعض القضايا العلمية المرتبطة بكل مصطلح منها، مما ارتأيت أنه خادم للجانب التطبيقي مفيد للموضوع، فركزت على ذكر أنواع كل من النمذجة والاستدلال والقياس، وأفردت الأخير بمزيد عناية بالتعريج على بعض ما بثه الأصوليون في مصنفاتهم من الأركان والشرائط الواجب تحققها بصحة القياس،

لما لذلك من أثر في عملية النمذجة، إذ فقد ركن الشيء وشرطه فقد للشيء. ثم ختمت هذا المبحث ببيان إمكانية توظيف "النمذجة" في "الاستدلال الفقهي/القياس"، ووضع هذا المطلب في هذا الموضع ترتيبا وسياقا له سبب وغاية، فأما السبب فلأن تعريفات "النمذجة"، و"الاستدلال"، و"القياس" أفادت قواسم مشتركة جامعها البناء العقلي في كل منها، فاستدعىٰ ذلك بحث البنية المنطقية لكل من "النمذجة" و"القياس"، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، حتىٰ يحسن تصور الفجوات المعرفية أثناء عملية "النمذجة". وأما الغاية فإنني قد جعلته صلة وصل بين المبحثين النظري والتطبيقي، فهو من جهة مؤصل لجانب النظر في إمكانية التوظيف، وفي الوقت ذاته داعٍ إلىٰ اقتحام هذا التوظيف، وتمثيله تطبيقا وإجراءا.

أما المبحث الثاني فعُني ببحث المقاربة التطبيقية لعملية "نمذجة القياس"، حيث افتتحته أولا بعرض المقاربات التطبيقية الممكنة لمستويات النمذجة الثلاث: الرمزي، والتطبيقي، والوصفي، ثم عرجت ثانيا علىٰ وضع الإطار العم للنموذج المقترح وفق المستوىٰ التطبيقي من خلال "النمذجة الحاسوبية"، ختمته باقتراح نموذج برمجي بسيط لعلمية "نمذجة القياس". ثم أنهيت المبحث بذكر أهم التحديات النظرية والتقنية التي تعترض نجاح هذه "النمذجة"، وما تتيحه من فرص وآفاق مستقبلية. وهذا مسرد لأهم النتائج المتوصل إليها:

- النمذجة لغة مصدر "نمذج"، واللفظ المشهور فيه هو "النموذج" ومن اللغويين من يجعله "أنموذج"، وهو لفظ معرب مأخوذ من اللاتينية (Model) وهو مثال الشيء الذي يعمل عليه. واصطلاحا، عرفت بتعريفات اخترت منها تعريفا إجرائيا هو: عملية بناء تمثيل لظاهرة أو نظام أو نظرية، بغرض فهمه أو تفسيره أو التنبؤ بسلوكه أو محاكاته.

- تنقسم "النمذجة" إلىٰ أنواع كثيرة بحسب مستويات مختلفة أبرزها: المستوىٰ الرمزي، والتطبيقي، والوصفي. وعليه يمكن القول بأن من أهم أنواع "النمذجة": "النمذجة الرياضية"، و"النمذجة المنطقية"، و"النمذجة الحاسوبية"، و"النمذجة المعرفية".

- الاستدلال لغة استفعال من الدليل، وأكثر عبارات اللغويين أنه استفعال جار علىٰ بابه، أي هو طلب الدليل. واصطلاحا يطلق علىٰ معنيين: عام وهو ذكر الدليل وطلبه، وخاص: تنوعت تعريفات الأصوليين له، واختلفت عباراتهم ومسالكهم فيه إلىٰ ثلاث

وجهات نظر: الأولى للجويني ومن تابعه بأنه معنى مشعر بالحكم مناسب له يقتضيه الفكر العقلي، والثانية للآمدي وكثير من المتأخرين: الأدلة المختلف فيها أي غير الأربعة، والثالثة: للقرافي وابن جزي: محاولة الدليل المفضي إلى الحكم الشرعي.

- الفقه لغة مطلق الفهم والإدراك، واصطلاحا عرفه الأصوليون بتعريفات كثيرة اشتهر منها: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية.

- وبناء على تعريف الجزأين اخترت تعريفا إجرائيا لـ"الاستدلال الفقهي" بالقول إنه: بناء عقلي شرعي للوصول إلى حكم شرعي عملي بالبحث في دليله التفصيلي.

- اختلف الأصوليون في تقسيمات الاستدلال، فطائفة منهم قسموه باعتبار الصحة والفساد، وآخرون باعتبار أدواته أي الأدلة نفسها، وغيرهم باعتبار بنيته.

- القياس لغة التقدير والمساواة. واصطلاحا إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بينهما.

- أركان القياس أربعة هي: الأصل، والفرع، والعلة الجامعة بينهما، والحكم الذي هو ثمرة القياس. ولكل من هذه الأركان شروط ومسالك مبحوثة مفصلة في كتب الأصول.

- من خلال تعريف "النمذجة" و"القياس" تظهر جليا إمكانية التوظيف، إذ كلاهما بناء عقلي له ضوابط حاكمة في بابه، وهذا البناء تجمعه قواسم مشتركة كثيرة تجعله من توظيف "النمذجة" في "القياس" أمرا ممكنا ومثمرا.

- يقترح البحث الاستعانة بمقاربات ثلاث في عملية "النمذجة"، تؤدي كل منها وظيفة محددة، فـ"النمذجة المعرفية" عبارة عن شبكة مفاهيمية تصلح في وضع خرائط ذهنية لتصور أسهل للعلاقات بين العقد (الأركان الأربعة للقياس). بينما "النمذجة الرياضية" تصلح في توضيح العلاقات بين المتغيرات الأربع بصورة دقيقة عبر الرموز التي تفيد في بناء تحليل مجرد لها، أما "النمذجة الحاسوبية" فهي الثمرة الكبرى مما تقدم، حيث تساعد في بناء أنظمة فقهية خبيرة.

- توصل البحث إلى وضع إطار عام للنموذج المقترح باستخدام ثلاث نواظم: المدخلات وهي الأركان الثلاثة للقياس (الأصل، والفرع، والعلة)، وأدوات التحليل التي تسير وفق البناء المرحلي التسلسلي لعملية "القياس"، حيث وضعت وحدات بحسب كل مرحلة، ثم المخرجات التي هي أساسا حكم الفرع المقيس.

- تواجه عملية "نمذجة القياس" مجموعة من التحديات النظرية والتقنية، الأولى ترتبط عموما بتحديات النص الفقهي من تقعيد لغته، وتعدد صيغه وأساليبه وعلله،

والثانية تدور حول تحديات قلة النصوص العربية المفتوحة، ومشكل التحيز، والمستجدات المعاصرة المرتبطة بالتطور التكنولوجي وكيفية ملاءمتها مع عملية القياس.

- وفي المقابل تتيح "نمذجة القياس" فرصا واعدة وآفاقا مستقبلية، مثل: استخدام تقنيات التعلم العميق، وإمكانية تحسين النماذج من خلال دمج بعض المتغيرات كالمتغيرات المقاصدية مثل "جلب المصلحة" و"درء المفسدة"، والمتغيرات المتعلقة بالسياق الزمني والاجتماعي للنصوص والعلل المرتبطة بها.

التوصيات:

* **الجانب البرمجي التقني:**

- بناء قواعد بيانات فقهية موثوقة، تجمع الأحكام الفقهية، وأقوال الفقهاء، والعلل التي نصوا عليها، واختلاف مذاهبهم في ذلك، حتى يتسنى دمجها في النماذج.

- تطوير "محركات اجتهاد آلي" تراعي المذاهب المختلفة، ليسهل على الفقيه/القائس اتخاذ القرار باعتماد القياس أو رده وفق المذهب المختار.

- تطوير نماذج تراعي التكامل بين الذكاء الرمزي والتطبيقي: حيث يتم من خلاله الاعتماد على النماذج الهجينة التي تجمع بين: التعلم الآلي (Machine Learning): لاكتشاف الأنماط من النصوص والمنطق الرمزي (Symbolic AI): لمحاكاة التفكير الأصولي والفقهي، هذا الدمج يُتيح نماذج أكثر دقة في المحاكمة الفقهية.

- التكامل بين الذكاء الرمزي والإحصائي: يتم من خلاله الاعتماد على النماذج الهجينة التي تجمع بين: التعلم الآلي (Machine Learning): لاكتشاف الأنماط من النصوص والمنطق الرمزي (Symbolic AI): لمحاكاة التفكير الأصولي والفقهي، هذا الدمج يُتيح نماذج أكثر دقة في المحاكمة الفقهية.

* **الجانب التعليمي الأكاديمي:**

- إنشاء فرق بحثية مشتركة بين علماء الشريعة ومهندسي الذكاء الاصطناعي.

- ضرورة إدماج المقررات التقنية في برامج التكوين الشرعي (مثل مدخل إلى الذكاء الاصطناعي، تحليل اللغة الطبيعية، وقد تم القيام بهذا الأمر لطلبة الدكتوراه في العلوم الشرعية في النظام المغربي الجديد).

- الإكثار من تنظيم ملتقيات علمية حول الذكاء الاصطناعي والعلوم الشرعية.

- توجيه طلبة الدراسات العليا إلى بحوث تطبيقية في مجال توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة النصوص الشرعية والفقهية.

- مأسسة التعاون بين كليات الشريعة وأقسام الذكاء الاصطناعي في الجامعات عبر اتفاقيات وبرامج عمل.

* **جانب الهيئات الشرعية:**

- وضع إطار شرعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القياس أو الاجتهاد عموما.

- اعتماد مقاربة تشاركية تضم الهيئات الفقهية والعلماء المختصين في ضبط مخرجات الذكاء الاصطناعي.

هذا ما تيسر جمعه وخطه، فما فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمني والله ورسوله بريئان منه، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

1. ابن الحاجب، عثمان بن عمر، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، تحقيق نذير حمادو، دار ابن حزم-لبنان، ط1، 2006م.

2. ابن العربي، محمد. المحصول في أصول الفقه، تحقيق حسين اليدري وسعيد فودة، دار البيارق-الأردن، ط1، 1999م.

3. ابن جزي الغرناطي، محمد بن أحمد. تقريب الوصول إلى علم الأصول، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية-لبنان، ط1، 2003م.

4. ابن حزم، علي بن أحمد. الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر وإحسان عباس، دار الآفاق الجديدة-لبنان، دون سنة طبع.

5. ابن عقيل، علي. الواضح في أصول الفقه، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة-لبنان، ط1، 1999م.

6. ابن فارس، أحمد. مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.

7. ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، طبع دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ.

8. أبو الحسين البصري، محمد بن علي. المعتمد في أصول الفقه، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية-لبنان، ط1، 1403هـ.

9. الآمدي، سيف الدين علي بن محمد. الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، طبع المكتب الإسلامي-لبنان، ط2، 1402هـ.

10. الباجي، سليمان بن خلف. الحدود في الأصول، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية-لبنان، ط1، 2003م.

11. الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب. التقريب والإرشاد، تحقيق عبد الحميد بن علي، طبع مؤسسة الرسالة-لبنان، ط2، 1998م.

12. البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، تحقيق جماعة من العلماء، دار طوق النجاة-لبنان، ط1، 1422هـ.

13. التلمساني، محمد. مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق محمد علي فركوس، المكتبة المكية-السعودية ومؤسسة الريان-لبنان، ط1، 1998م.

14. الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي. الفصول في الأصول، تحقيق وطبع وزارة الأوقاف الكويتية-الكويت، ط3، 1994م.

15. الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-لبنان، ط4، 1987م.

16. الجويني، عبد الملك بن عبد الله. البرهان في أصول الفقه، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية-لبنان، ط1، 1997م.

17. الحليمي، الحسين بن الحسن. المنهاج في شعب الإيمان، تحقيق حلمي محمد فودة، دار الفكر-لبنان، ط1، 1979م.

18. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. الفقيه والمتفقه، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي-السعودية، ط2، 1421هـ.

19. الزبيدي، مرتضى الحسيني. تاج العروس من جواهر القاموس، طبع وزارة الإرشاد والأنباء-الكويت، 1965م-2001م.

20. الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. البحر المحيط في أصول الفقه، طبع دار الكتبي-سوريا، ط1، 1994م.

21. الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تحقيق سيد عبد العزيز وعبد الله بن ربيع، مكتبة قرطبة-مصر، ط1، 1998م.

22. السبكي، عبد الوهاب. جمع الجوامع، تحقيق عبد الله شرف الداغستاني، دار طيبة الخضراء-السعودية، ط2، 2023م.

23. السمرقندي، علاء الدين محمد. ميزان الأصول في نتائج العقول، تحقيق محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديثة-قطر، ط1، 1984م.

24. السمعاني، منصور بن محمد. قواطع الأدلة، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية-لبنان، ط1، 1999م.

25. الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، طبع مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده-مصر، ط1، 1938م.

26. الشوكاني، محمد بن علي. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي-لبنان، ط1، 1999م.

27. الطوفي، سليمان بن عبد القوي. شرح مختصر الروضة، تحقيق عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة-لبنان، ط1، 1987م.

28. عبد الحميد، أحمد مختار. معجم اللغة العربية المعاصرة، طبع عالم الكتب-لبنان، 2008م.

29. العلوي الشنقيطي، عبد الله. نشر البنود على مراقي السعود، طبع دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، 2008م.

30. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد-العراق، ط1، 1971م.

31. الغزالي، محمد بن محمد. المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر-لبنان، ط3، 1998م.

32. الفيومي، أحمد بن محمد. المصباح المنير، طبع المكتبة العلمية-بيروت-لبنان، دون سنة طبع.

33. القرافي، أحمد بن إدريس. شرح تنقيح الفصول، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة-مصر، ط1، 1997م.

34. قلعجي، محمد رواس. وقنيبي، حامد صادق. معجم لغة الفقهاء، طبع دار النفائس-عمان-الأردن، ط2، (1988م.

35. الكفراوي، أسعد عبد الغني. الاستدلال عند الأصوليين، دار السلام-مصر، ط1، 2002م.

36. النيسابوري، مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث-لبنان، 1955م.

ثانيا: المراجع الأجنبية

37. Blum, Lenore, and Manuel Blum. *Mathematical Modelling in the Applied Sciences*. Cambridge University Press, 1997.

38. Booch, Grady, et al. *The Unified Modeling Language User Guide*. 2nd ed., Addison-Wesley, 2005.

39. Dictionnaire de l'Académie Française » consulté sur le site: https: //www.dictionnaire-academie.fr/article/A9M2438 le 22/08/2025 à 18h00.

40. D.R.Shier., and K.T.Wallenius. "Applied Mathematical Modeling: Multidisciplinary Approache", CRC Press, 2000.

41. Greca, Ileana M., and Marco A. Moreira. "Mental Models, Conceptual Models, and Modelling." *International Journal of Science Education*, vol. 22, no. 1, 2000 .

42. Kutner, Michael H., et al. "*Applied Linear Statistical Models* ". 5th ed., McGraw-Hill, 2005.

43. Law, Averill M., and W. David Kelton. "*Simulation Modeling and Analysis*". 5th ed., McGraw-Hill, 2015.

44. Robinson, Stewart. "*Conceptual Modeling for Discrete-Event Simulation*". CRC Press, 2010.

الذكاء الاصطناعي وتحليل سياقات النصوص الشرعية: معالم التوظيف وإكراهاته

الباحث: محمد ابلا

باحث بسلك الدكتوراه في كلية الشريعة أيت ملول

الملخص:

يأتي هذا البحث في سياق التطور الكبير الذي شهدته تقنيات الذكاء الاصطناعي، والدعوة إلى استثمارها في مجال العلوم الشرعية، وذلك من خلال بيان معالم توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية، وإبراز أهم الإكراهات التي تعيق هذا التوظيف، خصوصا وأن جانب التوظيف يتعلق بقضية علمية دقيقة، يشترك في ضبطها نظر أصولي من حيث التأسيس، ونظر فقهي من حيث التطبيق، وقد سعى البحث إلى الإجابة عن إشكالية ترتبط أساسا بقدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل سياقات النصوص الشرعية.

هذا وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن السياق مؤثر في معاني النصوص الشرعية حيث يبين مجملها، ويرجح محتملها، ويخصص عمومها، ويقيد مطلقها. إمكان تحليل سياقات النصوص الشرعية اعتمادا على تقنيات معالجة اللغات الطبيعية وغيرها. أما الإكراهات التي تعيق توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية فمنها: صعوبة صياغة ضوابط تُحَكَّم في تحليل سياقات النصوص الشرعية، اختلاف العلماء في تفسير النصوص الشرعية بناء على اختلافهم في اعتبار السياق، استغناء عموم الناس عن سؤال العلماء وما يترتب عليه من استخفاف بالشرع وعلومه.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، تحليل السياق، النص الشرعي، التوظيف، الإكراهات.

المقدمة:

لقد شهد مجال الذكاء الاصطناعي تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وهو ما يستدعي ضرورة النظر في إمكانية توظيفه في العلوم الشرعية، والغرض من هذا التوظيف الاستفادة من مزاياه المتعددة، ومن جملتها توفير الوقت والجهد، والدقة في التعامل مع المعطيات والبيانات. ومن دقائق القضايا العلمية في الشريعة الإسلامية التي يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي فيها: تحليل سياقات النصوص الشرعية، ذلك أن السياق مؤثر بشكل كبير في المعنىٰ المستفاد من النص، غير أن توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال العلمي الدقيق، قد يطرح إشكالات منهجية ومعرفية، ترجع أساسا إلىٰ طبيعة النص الشرعي وخصوصيته، وإلىٰ تعلق قضية السياق بنظرين؛ أحدهما تأسيسي يُرجع فيه إلىٰ الكتابات الأصولية، والآخر تطبيقي يُنظر في المؤلفات الفقهية.

أهمية الموضوع:

يمكن إبراز أهمية الموضوع في أمور منها:

- مواكبة التطور الكبير في مجال الذكاء الاصطناعي، من حيث بيان إمكانيات توظيفه في قضية علمية دقيقة متعلقة بالنص الشرعي وهي تحليل سياقات النصوص الشرعية؛
- الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية، ما يجعل النظر في هذا المجال العلمي (تحليل السياقات) يرقىٰ إلىٰ مستويات عالية من الدقة؛
- اعتبار البحث في هذا الموضوع منطلقا أوليا لإنشاء تطبيقات ذكية تُعْنىٰ بتحليل سياقات النصوص الشرعية؛ إذ لا بد قبل التطبيق من مقدمات نظرية ترسم معالمه وملامحه؛
- التنبيه علىٰ الإكراهات والتحديات التي تعوق الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية استفادةً خالصة لا يشوبها خلل ولا نقص؛

أهداف دراسة الموضوع:

من الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال دراسة هذا الموضوع:

- بيان أهمية السياق في فهم النصوص الشرعية؛

- بيان معالم توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية؛
- تحديد الإكراهات والتحديات التي يمكن أن تواجه هذا التوظيف، مع اقتراح السبل الممكنة لتجاوزها؛

إشكالية الموضوع:

إن تحقيق الأهداف المذكورة يتطلب معالجة إشكالية مرتبطة بسياق تطور الذكاء الاصطناعي والعمل على توظيفه في تحليل النصوص الشرعية بناء على سياقاتها، مع ما يطرحه هذا التوظيف من إشكالات الموثوقية والدقة، ويمكن التعبير عن هذه الإشكالية بسؤال مفاده: ما مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل سياقات النصوص الشرعية، تحليلا يراعي خصوصية النص الشرعي وضوابط الفهم والاستنباط؟

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة خصصت لمناقشة موضوع «توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية وإكراهاته»، انطلاقا من الإشكالية والأهداف التي حددتها في بحثي، لكن يمكن الإشارة إلى دراستين متعلقتين بالموضوع:

الأولى: الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية إمكانيات وتحديات للدكتور مولاي عبد الله قاسمي: سعى الدكتور في كتابه إلى تقديم رؤية شاملة حول الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الشرعية، وقد فصّل هذه الرؤية في مباحث متعددة من بينها: مبحث حول فهم السياق في عصر الذكاء الاصطناعي، حيث اعتبر فهم السياق من التحديات الكبرى للنماذج اللغوية الكبيرة، نظرا لطبيعة النصوص الشرعية المعقدة، وركز الدكتور نظره في هذا المبحث على التقنيات التي تحسِّن فهم أنظمة الذكاء الاصطناعي للسياق، والتحديات التي تواجهها.

ويتميز موضوع البحث عما تضمنته هذه الدراسة بأمرين بارزين:

1. ركز بحثي على أهمية السياق في فهم النصوص الشرعية، وذلك من خلال توضيح أوجه تأثير السياق في معاني النصوص الشرعية بيانا وتخصيصا وتقييدا وترجيحا لمعنى على آخر، ولم يُشَر لهذا الجانب في الدراسة.
2. تضمن البحث خطوات التوظيف من تحديد المهمة التي يراد أداؤها من أنظمة الذكاء الاصطناعي وهي تحليل السياق إلى نشر النظام وتقييمه، بينما اقتصرت الدراسة وفقا لأهدافها على بيان التقنيات التي تحسن فهم أنظمة الذكاء الاصطناعي للسياق، وهي خطوة ضمن الخطوات التي تضمنها بحثي، فهو عام من هذه الجهة.

الثانية: دور الذكاء الاصطناعي في تفسير العلاقات السياقية بين الآيات المتشابهة للدكتور عبد العزيز سالم علي الخشرمي: قصد الباحث -في مقاله المنشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان، عدد: 8، 2025م- بيان دور الذكاء الاصطناعي في تفسير العلاقات السياقية بين الآيات المتشابهة. وقد ركز في المبحث الأول من المقال على عرض جهود العلماء المتقدمين في دراسة العلاقات السياقية لتفسير المتشابهات القرآنية، بينما اهتم في المبحث الثاني بإبراز دور الذكاء الاصطناعي في معالجة النصوص القرآنية والآيات المتشابهة.

ويتميز بحثي عن هذه الدراسة بكونها اقتصرت على النصوص القرآنية المتشابهة، بينما يعم ما قدمته في البحث النصوص القرآنية والحديثية، كما اكتفى الباحث بعرض التقنيات التي يمكن توظيفها في معالجة النصوص القرآنية عرضا مختصرا، وهي عنصر واحد من العناصر السبعة التي بينتها في المطلب الخاص بمعالم توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية.

المنهج المعتمد في دراسة الموضوع وخطته

سأعتمد في دراسة الموضوع على منهج الوصف والتحليل، وذلك وفق الخطة التالية:

المقدمة: تتضمن سياق الموضوع وأهميته وأهدافه وإشكاليته والمنهج المتبع وخطة البحث.

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي وتحليل السياق: التعريف والأهمية.

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وتحليل السياق.

المطلب الثاني: أهمية السياق في تحليل النصوص الشرعية.

المبحث الثاني: معالم توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية وإكراهاته.

المطلب الأول: معالم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية.

المطلب الثاني: إكراهات توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية.

الخاتمة: فيها أبرز الخلاصات والتوصيات.

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي وتحليل السياق: التعريف والأهمية

إن التطور الكبير الذي شهده الذكاء الاصطناعي دفع الباحثين إلى دراسة سبل استثماره في شتى المجالات المعرفية، ومن جملتها علوم الشريعة، بل تجاوزوا ذلك إلى بحث قضايا بعينها تشكل عنصرا أساسيا تتجاذبه علوم متعددة، ومن تلك القضايا (اعتبار السياق في فهم النصوص الشرعية)، وهي القضية التي يراد بحثها من خلال بيان معالم توظيف الذكاء الاصطناعي فيها، والوقوف على الإكراهات التي يمكن أن تحول دون الإفادة منها.

وقبل الشروع في بيان معالم التوظيف وإكراهاته، يلزم أن نقف أولا عند التعريف بمفردات العنوان، حتى يظهر المقصود من البحث، ثم نعرج بعدها على أهمية السياق في فهم النصوص الشرعية وتحديد مدلولاتها، باعتبار هذه الأهمية معبرة عن حاجتنا إلى توظيف كل ما من شأنه أن يعين على الفهم الصحيح للخطاب الشرعي.

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وتحليل السياق

يتكون عنوان البحث من مجموعة من المفردات والمصطلحات، أبرزها: الذكاء الاصطناعي وتحليل السياق، إذ هما محل البحث والنظر، والسبيل لحل إشكال التوظيف، فالتعرف على طبيعة كل منهما، يحيلنا على إمكان الربط والتوظيف أو استحالته.

ولبيان المراد بهذه المصطلحات سأقسم الكلام عنها إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي

عرف الذكاء الاصطناعي باعتباره علما من العلوم المتفرعة عن المعلوميات بأنه: "دراسة القدرات العقلية الإنسانية من خلال بناء برامج للحاسوب تحاكي هذه القدرات"[1]، وغايته كما صرح «آلان بونيه» هي: "فهم الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء"[2].

1- تعريف شارنياك وماك درموت نقلا عن: غازي، عز الدين. "الذكاء الاصطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟" مجلة فكر – العلوم الإنسانية والاجتماعية – المغرب، العدد: 6، 2005م، ص: 49

2- آلان، بونيه. الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله. ترجمة: علي صبري فرغلي. عالم المعرفة – أبريل 1993م، ص: 11

ويلاحظ من خلال التعريف والهدف أن الذكاء الاصطناعي يقوم على محاكاة البرامج الحاسوبية للعمليات الذهنية التي يوظفها الإنسان للتوصل إلى نتائج وخلاصات.

وعليه فإن علم الذكاء الاصطناعي يهتم بالعمليات المعرفية التي يستخدمها الإنسان في تأدية الأعمال التي نعدها ذكية[1]، ومن هذه العمليات: التعلم والفهم واكتساب المعارف وفهم النصوص اللغوية المكتوبة أو المنطوقة، وحل لغز أو مسألة، والاستدلال[2].

الفرع الثاني: تحليل سياق النصوص الشرعية

يتكون المركب المراد تعريفه من ثلاثة عناصر هي: التحليل، السياق، النصوص الشرعية، ولتحديد المراد من هذا المركب لا بد من التعريف -على جهة الاختصار- بكل عنصر على حدة.

فالتحليل في اللغة الفتح[3]، ومنه حلّ العُقَدِ أي: فتحها، وهذا المعنى اللغوي يناسب الاستعمال الاصطلاحي، فهو يرجع إلى الفتح والتفكيك، فتحليل الجملة: بيان أجزائها ووظيفة كل منها[4]، والتحليل باعتباره عملية ذهنية متعلقة بالنصوص يمكن أن يعرف على سبيل التقريب بأنه: تقسيم النص إلى أجزاء والبحث في العلاقات التي تجمع بينها لاستخراج المعاني التي يفيدها النص انطلاقا من فهم تلك العلاقات.

وفي الإطار التقني يقصد بتحليل البيانات: "فحص منهجي للبيانات عن طريق العينات والقياس والتطوير"[5]. والبيانات في سياق هذا البحث هي النصوص الشرعية (القرآن والسنة)، وما يتعلق بها من العلوم: كعلوم القرآن والحديث، وعلم التفسير، وعلم الفقه وأصوله، ونجد مصطلحا آخر قريبا منه، هو "تحليلات البيانات"، وقد

1- المرجع السابق، ص: 12

2- ينظر: آلان، بونيه. الذكاء الاصطناعي، ص: 12 / قاسمي، مولاي عبد الله. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية إمكانات وتحديات. مركز معالم للبحوث والدراسات والتكوينات، (ط/1)، 1446ه – 2024م، ص: 17

3- ينظر: ابن فارس، أبو الحسين (ت: 395هـ). مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر، 1399هـ - 1979م، مادة (حل).

4- مصطفى إبراهيم، وآخرون. المعجم الوسيط. دار الدعوة، 1368 هـ - 1989 م، مادة (حل).

5- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. معجم البيانات والذكاء الاصطناعي إنجليزي – عربي. (ط/2)، 2024م، ص: 128

عرف بأنه: "مفهوم يضـــم عمليات جمع البيانات والتحقق من صـــحتها ومعالجتها وتصويرها؛ لأجل اكتشاف رؤىٰ مفيدة في اتخاذ القرار"[1].

والســـياق في اللغة التتابع[2]، وســـياق الكلام: أســـلوبه الذي يجري عليه، فقولهم: (وقعت هذه العبارة في سياق الكلام) أي مدرجة فيه[3].

ورغم أن المتقدمين لم يعرفوا الســـياق إلا أنهم تحدثوا عنه باعتبار أهميته في فهم مقصـود المتكلم من الخطاب، فهذا الإمام الشـافعي رحمه الله يقول: إن العرب "تبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله"[4]، ولما كانت هذه عادة العرب في خطابهم، وكان القرآن يجري علىٰ عادة العرب في التخاطب، احتاج الناظر فيه إلىٰ اعتبار ســـياق الخطاب القرآني أو الحديثي في استفادة المعنىٰ، فلا ينظر في أول الآية دون استحضار لآخرها، لأنه يمكن أن يكون في آخر الخطاب ما يؤثر في أوله بيانا أو تخصيصا أو تقييدا...

وما عبر عنه الإمام الشـافعي هو نوع من السـياق، وهو السياق اللغوي أو المقالي[5]، وهناك سياق آخر للنصوص، هو مجموع الظروف والأحوال التي أحاطت بالنص، وهو السـياق المقامي، وقد اعتنىٰ به علماء المسـلمين فتكلموا عن أسـباب النزول والورود، ونبهوا علىٰ ضرورة استحضارها في فهم خطاب الشارع.

والنصوص الشرعية هي: الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

والمقصـود من تحليل سياقات النصـوص الشرعية بناء علىٰ ما تقدم: مراعاة التأثير الدلالي بين مفردات النصـــوص القرآنية والحديثية والظروف المحتفة بها في الفهم والاستنباط.

1- المرجع السابق؛

2- ابن منظور، أبو الفضل (ت: 711ه). لسان العرب. دار صادر – بيروت، (ط/3)، 1414ه، مادة (سوق).

3- البركتي، محمد عميم. التعريفات الفقهية. دار الكتب العلمية، (ط/1)، 1424هـ - 2003م، ص: 118

4- الشـافعي، محمد بن إدرايس (ت: 204ه). الرسـالة. تحقيق: أحمد محمد شـاكر. مصـطفىٰ البابي الحلبي، (ط/1)، 1357ه – 1938م، ص: 52

5- أشـــار الجويني لما تكلم عن القرائن التي تخصـــص العموم إلىٰ نوعين، وهما: القرائن الحالية والقرائن اللفظية، ينظر: الجويني، أبو المعالي (478ه) البرهان في أصـــول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الديب، نشـــر علىٰ نفقة أمير دولة قطر 372/1

الفرع الثالث: تحليل سياقات النصوص الشرعية بواسطة الذكاء الاصطناعي

بعد معرفة المقصـــود من كل مفردة من مفردات هذا المركب يمكن أن نقول: إن المقصود بتحليل سياقات النصوص الشرعية بواسطة الذكاء الاصطناعي هو: توظيف البرامج والأنظمة والتقنيات الذكية في استخراج المعاني المقصودة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بناء على ثلاثة أمور:

أولها: العلاقات التركيبية بين مفردات النص الشرعي وتأثيرها الدلالي؛

ثانيها: اتساق النص مع ما قبله وما بعده؛

ثالثها: الأحوال الخارجية المؤثرة في المعنى (أسباب النزول/ الورود)؛

هذا ويمكن أن تجتمع هذه الأمور في التأثير على المعنى المستفاد، بحيث يؤثر في المعنى المقصود من النص: سياقه اللغوي وسياقه الحالي، أو ينفرد أحدهما في إفادة المعنى المقصود من النص الشرعي.

وتجدر الإشارة إلى أن فهم سياق النصوص عموما بواسطة الذكاء الاصطناعي يشـــكل تحديا كبيرا[1]، ذلك أنه يتجاوز المســـتوى الأول من الفهم، أي فهم النص بناء على قواعد اللغة إلى مستوى أعمق تتداخل فيه جوانب عدة منها: المقاصد والأحوال.

المطلب الثاني: أهمية السياق في تحليل النصوص الشرعية

إن الغرض من إنزال الوحي العمل به وتطبيقه، ولا يتأتى ذلك إلا بفهم منطوقه والكشف عن مفهومه، والعلم بظاهره والغوص فيه لإدراك خفيه، ما يجعل المجتهد في حاجة إلى أدوات علمية توجه نظره في النصـــوص الشـــرعية، وتعينه على اســـتخراج الأحكام الفقهية المناسبة.

وإن علوم الشريعة كلها تمد المجتهد بضوابط وأدوات تعينه على استنباط حكم الله تعالى من النصوص الشرعية، ويندرج السياق ضمن تلك الضوابط المهمة التي يجب استحضارها والعمل بمقتضاها في عملية الاجتهاد التي تنطلق من فهم نصوص الشرع فهما موافقا لمقصـــوده وقواعده الكبرى؛ إذ الســـياق مؤثر في إفادة المعنى، وما كان كذلك يجب أن يعتبر في الاجتهاد والفتوى.

كما أن الوحي نزل باللغة العربية، وفهمه يتوقف على فهم لسان العرب وأساليبهم في التخاطب، واعتبار كل ما يسهم في فهم المراد من الخطاب ظروفا وسياقا وقرائن؛

1- ينظر: موسى، عبد الله، وبلال، أحمد حبيب. الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر. المجموعة العربية للتدريب والنشر – القاهرة، (ط/1): 2019م، ص: 134

فإن إغفال ذلك يؤول بلا شك إلىٰ خلل في الفهم، ونقص في الإدراك والتصور، وغلط في الاستنباط والحكم.

من هذا المنطلق اهتم الأصوليون وغيرهم من علماء الشريعة بدراسة السياق حفظا لنصوص الشرع من كل فهم مخالف لأصوله ومقاصده، وسعيا لفهم نصوص الشرع فهما سليما يراعي ظروف النص وسياقاته والقرائن المحتفة به.

والغرض من هذا المطلب التنبيه علىٰ جملة من الأمور التي تبرز أهمية السياق في فهم النصوص الشرعية، ومن ذلك علىٰ سبيل الإجمال ما نبه عليه «العز بن عبد السلام» بقوله: "السياق مرشد إلىٰ تبين المجملات وترجيح المحتملات وتقرير الواضحات وكل ذلك بعرف الاستعمال، فكل صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحا، وكل صفة وقعت في سياق الذم كانت ذما، فما كان مدحا بالوضع فوقع في سياق الذم صار ذما واستهزاء وتهكما بعرف الاستعمال"[1]، وأشار «ابن القيم» إلىٰ وظائف السياق الثلاث التي نبه عليها «ابن عبد السلام»، وزاد أخرىٰ في قوله: "السياق يرشد إلىٰ تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة"[2].

ومما يجلي أهمية السياق في فهم النص الشرعي علىٰ جهة التفصيل ما يلي:

أولا: السياق يصرف اللفظ عن دلالته الوضعية

إن النصوص الشرعية التي يقع عليها النظر لاستفادة الأحكام الشرعية ألفاظ حاملة للمعاني، فلا ينبغي أن ينصرف الناظر في دلالة اللفظ إلىٰ جهة الوضع دون استحضار للسياق، ذلك أن سياق اللفظة الشرعية قد يغير معناها الوضعي إلىٰ معنىٰ آخر يؤيده السياق ويرجحه، ومن الشواهد علىٰ ذلك أن لفظة "المشيئة" للتخيير في قول الله تعالىٰ: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف، 29] ثم صارت للردع بدلالة السياق: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا﴾ [الكهف، 29]، وقد علل «أبو بكر الدبوسي» هذا التغير في

1- ابن عبد السلام، عز الدين (ت 660 هـ). الإمام في بيان أدلة الأحكام، دراسة وتحقيق: رضوان مختار بن غربية. دار البشائر الإسلامية – بيروت، (ط/1)، 1407هـ – 1987م، ص: 159

2- ابن القيم، أبو عبد الله (ت: 751ه)، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمّد العمران. دار عطاءات العلم (الرياض) (ط/5)، 1440 هـ – 2019 م 1314/4

الدلالة من المشيئة إلى الردع بقوله: "النار لا تستقيم جزاء على اختيار العبد ما خيره الله فيه وملكه"[1].

فدلالة المشيئة على التخيير، ولا عقوبة فيما خير الله فيه عباده، فلما توعد الله من اختار الكفر بالنار، دل ذلك على أن المشيئة لا يراد بها معناها الوضعي، وإنما المقصود بها الردع الذي أفاده السياق، وبناء على هذا فإن المعنى المقصود هو ما بينه السياق لا المعنى الذي دلت عليه اللفظة دلالة وضعية.

ثانيا: السياق يبين المجمل من النصوص الشرعية

عرِف المجمل بأنه: "ما ازدحمت فيه المعاني، واشتبه المراد اشتباها لا يدرك بنفس العبارة"[2]، فلما كانت المعاني مزدحمة، والمراد مشتبها، ولا يدرك المعنى المقصود بنفس العبارة، احتيج إلى أمر زائد على العبارة ليتضح المراد منها، ويعد السياق أبرز ما يعين على إزالة الإجمال، وتحقق البيان، ولذلك خص «الشافعي» رحمه الله بابا في رسالته عنوانه: "باب الصنف الذي يبين سياقه معناه"[3]، وذكر فيه بعض الآيات القرآنية، يظهر معناها من خلال تأمل سياقها.

ومن أمثلة بيان المجمل بدلالة السياق[4]: قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة، 221]، فكلمة "أنّى" تجيء بمعنى كيف[5]، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة، 258] وتجيء بمعنى من أين، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران، 37].

1- الدبوسي، أبو زيد (ت: 430ه)، تقويم الأدلة في أصول الفقه، تحقيق: خليل محيي الدين الميس. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (ط/1)، 1421هـ – 2001م، ص: 36 - 37

2- البزدوي، علي بن محمد (ت: 482ه). كنز الوصول إلى معرفة الأصول. تحقيق: سائد بكداش، دار السراج – المدينة المنورة، (ط/2)، 1437ه – 2016م، ص: 101 - 102

3- الشافعي، الرسالة، ص: 62

4- ينظر: السغناقي، حسام الدين (ت: 714). الكافي شرح البزدوي. تحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، (ط/1)، 1422ه – 2001م، 233/1

5- القرافي، شهاب الدين (ت: 682). العقد المنظوم في الخصوص والعموم. تحقيق: أحمد الختم عبد الله. المكتبة المكية، دار الكتبي – مصر، (ط/1)، 1420 هـ – 1999 م، 413/1

قال في الكافي: "فلو نظرنا إلى المعنى الأول لا يحل دبر المرأة المنكوحة، فكان هو بيان الصفة في حق أحوال المرأة من الاستلقاء والاضطجاع، ولو نظرنا إلى المعنى الثاني يحل؛ لأنه يعم المواضع"[1].

ثم بين المعنى المقصود ب"أنى"، ووجه استفادته بقوله: "فتأملنا، وقلنا: إنها بمعنى كيف، فيحرم الدبر لقوله تعالى: ﴿فَاتُواْ حَرْثَكُمْ﴾ [البقرة، 221] لأن موضع حرث الولد هو القبل لا غير"[2].

ثالثا: السياق يرجح المحتمل من النصوص الشرعية

إن دلالة الألفاظ الشرعية على المعنى إما أن تكون دلالة قطعية أو ظنية، وما دل من الألفاظ الشرعية على جهة القطع قليل، والمقصود بالدلالة القطعية: عدم احتمال اللفظ لمعنى آخر غير المراد به، قال «المازري» عن هذا النوع من الألفاظ الشرعية-النص بمعناه الأصولي-: "هو عزيز وجوده في الألفاظ، لا تكاد تجد لفظة عارية من الاحتمال، وأخذ الأصوليون في عد ما وقع منه في الشرع فلم يجدوا إلا نزرا يسيرا"[3]. وبناء على قلة الألفاظ القطعية في الدلالة، وكثرة الألفاظ المحتملة، فإن الناظر في النصوص الشرعية يحتاج إلى ما يرجح به احتمالا على آخر، ومن بين ما يعتمد في الترجيح بين الاحتمالات: السياق، ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَةً مُّومِنَةً اِن وَّهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيٓءِ اِنَ اَرَادَ اَلنَّبِيٓءُ أَنْ يَّسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ اِلْمُومِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِيٓ أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتَ اَيْمَٰنُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب، 50]، فقوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ اِلْمُومِنِينَ﴾ يدل على اختصاصه ﷺ بشيء دون المؤمنين، ويحتمل أن يكون ما اختص به: جواز النكاح بلا مهر، أو جواز انعقاد نكاحه بلفظ الهبة[4].

قال «التلمساني» مبينا تأثير السياق في ترجيح اختصاص النبي ﷺ بجواز النكاح بلا مهر: "سياق الآية يرجح أن المراد ملك البضع وذلك: أن الآية سيقت لبيان شرفه ﷺ

1- السغناقي. الكافي شرح البزدوي 233/1

2- المرجع السابق 233/1 بتصرف.

3- المازري، أبو عبد الله (ت: 536ه). إيضاح المحصول من برهان الأصول. تحقيق: عمار الطالبي. دار الغرب الإسلامي – تونس، (ط/1)، 1421/2001م، ص: 305

4- ينظر: التلمساني، أبو عبد الله (ت: 771ه). مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول. تحقيق: محمد علي فركوس. مؤسسة الريان – بيروت، (ط/1)، 1419ه – 1998م، ص: 455

على أمته ونفي الحرج عنه، ولذلك قال تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِيٓ أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾، ولا شك أن الشرف لا يحصل بإباحة لفظ له وحجره على غيره، إذ ليس في ذلك شرف، بل إنما يحصل الشرف بإسقاط العوض عنه"[1].

رابعا: السياق يخصص عموم النصوص الشرعية

إن العموم مما يعتري الألفاظ الشرعية، ولذلك خصه الأصوليون بمبحث يستوعبون فيه ما يتعلق به من مسائل لها أثر عظيم في استفادة الأحكام الشرعية، ومن بين تلك المسائل مخصصات العموم، ومنها تخصيص عموم النص بالسياق، ومثاله: قول عبد الله بن جابر «كان رسول الله ﷺ في سفر. فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه، فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم. قال: ليس من البر الصيام في السفر»[2]، قال الإمام «ابن دقيق» معلقا على هذا الحديث: أخذ من هذا: أن كراهة الصوم في السفر لمن هو في مثل هذه الحالة، ممن يجهده الصوم ويشق عليه، أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من القربات، ويكون قوله: (ليس من البر الصيام في السفر) منزلا على مثل هذه الحالة"[3]. فلو اقتصر في استفادة الحكم على الجزء الأخير من الحديث لعمَّ الحكم جميع الأحوال، لكن سياق الحديث خصص هذا العموم، فجعله متعلقا بحالة الإجهاد وحصول المشقة.

خامسا: السياق يقيد مطلق النصوص الشرعية

يقصد بتقييد المطلق أن ترد لفظة شرعية في موضع دون أن تقيد بوصف، وترد في موضع آخر مقيدة بوصف، فيحمل المطلق على المقيد، أي يقيد الموضع الأول بالوصف الذي ورد في الثاني.

1- المرجع السابق، ص: 455 – 456

2- المقدسي، تقي الدين (ت: 600ه). عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ. دراسة وتحقيق: محمود الأرناؤوط. دار الثقافة العربية، دمشق – بيروت، مؤسسة قرطبة، مدينة الأندلس، (ط/2)، 1408 هـ – 1988 م، رقم: 194

3- ابن دقيق العيد، تقي الدين (ت: 702ه). إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. تحقيق: محمد حامد الفقي. مكتبة السنة المحمدية، 1372ه – 1953م، 19/2

وقســـم الأصـــوليون الكلام في المطلق والمقيد إلى أقســـام ترجع إلى الاختلاف والاتفاق في الحكم والسبب، ومحل الخلاف فيه: أن يختلف الموجِب (السبب) ويتفق الموجَب (الحكم)[1].

مثاله: أن للحج ثلاثة أطواف: طواف القدوم، وطواف الإفاضـــة، وطواف الوداع، والطواف الواجب الذي لا يسقط بوجه من الوجوه، هو طواف الإفاضة الذي يكون بعد عرفة[2]، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج، 27]، وإن تقييد طواف الإفاضة بالوجوب مستفاد من السياق، ذلك أن طواف الإفاضة هو الذي يكون بعد الذبح والحلق، وقد تقدما في قوله تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، لِّيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ الْبَائِسَ الْفَقِيرَ، ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج، 25-26-27].

المبحث الثاني: معالم توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية وإكراهاته

إن تطوير العلوم الشـــرعية وتجديدها يقضـــي بضـــرورة الاســـتفادة من كل التقنيات الحديثة، متى كانت الاســـتفادة ممكنة وفعالة؛ ذلك أنها تتيح مجموعة من الامتيازات[3]، وتدفع جملة من العوائق والإكراهات[4]، غير أن هذه الاســـتفادة لن تحصـــل على الوجه المطلوب، إلا إذا ســـبقت بفرش نظري حول إمكانات التوظيف وشـــروطه وخطواته،

1- ينظر: المازري. إيضاح المحصول. ص: 322

2- ينظر: القرطبي، أبو عبد الله (ت: 671ه). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية – القاهرة، (ط/2)، 1384 هـ - 1964 م، 51/2

3- ينظر: المحيميد، عمر بن إبراهيم. "الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى"، ص: 620 – 621 – 622/ الزيدي، طه. الإفتاء الافتراضـــي عبر تقنية الذكاء الاصـــطناعي، ص: 56 – 57. رغم أن الإيجابيات المذكورة وردت في سياق الكلام عن تأثير الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى أو الإفتاء الافتراضـي، إلا أن بعضـها يمكن أن يعمم على كل العلوم الشـرعية، إذا صـيغ صـياغة عامة، كأن يقال: سـرعة الحصـول على المعلومة، تقليل الجهد وتيسير سبيل الاستفادة من العلوم الشرعية، الدقة وإمكان مطالعة المصادر والمراجع التي اعتمدها برنامج الذكاء الاصطناعي...

4- منها على سبيل المثال: أن الباحث في العلوم الشرعية عن مسألة قد يجدها في مظانها صعبة وعصية، فلا يحصـــل له الفهم وإن وقف على المســـألة، بينما يمكن تجاوز هذا بعرض المســـألة بواســـطة برامج الذكاء الاصطناعي عرضا يناسب المستوى العلمي للباحث.

وذلك من خلال البحث في كيفية عمل الأنظمة والبرامج الذكية، ومحاولة تكييف المادة العلمية تكييفا يجعلها قابلة للتجريب والاختبار.

ولما كان الغرض من علوم الشرع فهم نصوصه واستخراج أحكامه، وكان هذا الفهم لا يحصل في الغالب إلا باستحضار سياق النص، فإنه من المهم صرف النظر في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تحليل النصوص وفهمها فهما يراعي سياقات النص اللغوية والحالية، كما أن طبيعة لغة النص الشرعي تقضي بضرورة مراعاة السياق؛ إذ كثيرا ما يراد من النص معنى غير معناه الظاهر، ولا يتفطن لذلك إلا باستحضار سياقه.

المطلب الأول: معالم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية

إن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية، يستدعي بيان الخطوات المتبعة في هذا التوظيف، وتحديد المواصفات والشروط المطلوب تحققها في كل خطوة ومرحلة، في أفق التطبيق الفعلي لها، وإنتاج تطبيق أو برنامج يقوم بمهمة التحليل السياقي للنصوص الشرعية خاصة.

وعليه فمعالم التوظيف ستظهر من خلال تحديد خطوات إعداد برنامج للذكاء الاصطناعي، وقد بينها «آلان بونيه» بقوله: "يبدأ الباحث في علم الذكاء الاصطناعي عمله أولا باختيار أحد الأنشطة المتفق على أنها ذكية، ثم يضع بعض الفروض عما يستخدمه الإنسان لدى قيامه بهذا النشاط من معلومات واستدلالات، ثم يدخل هذه في برنامج للحاسب الآلي، ثم يقوم بملاحظة سلوك هذا البرنامج. وقد تؤدي ملاحظة البرنامج إلى اكتشاف أوجه القصور فيه مما ينفي إلى إدخال تعديلات..."[1]، وفي ضوء هذا النص يمكن أن نستفيد الخطوات التي ستتبع للحصول على برنامج يحلل سياقات النصوص الشرعية، وهي كالتالي:

أولا: تحديد المهمة التي سيؤديها الذكاء الاصطناعي

وهذه المهمة هي تحليل سياقات النصوص الشرعية، أي تجاوز النظر في كل لفظة شرعية وما تفيده من معنى بشكل مستقل، إلى النظر في تأثر هذه اللفظة بما سبقها أو لحقها من الألفاظ الشرعية، بالإضافة إلى استحضار الأحوال والظروف المحيطة بالنص الشرعي كأسباب النزول والورود.

1- الآن، بونيه. الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله. ص: 12

ويشترط في المهمة أن تكون ذكية، وهو حاصل في مهمتنا هذه؛ إذ تحليل النص بناء على سياقاته يستدعي عمليات ذهنية متعددة، كمعرفة مدلول كل لفظة على حدة مع التمييز بين المعاني اللغوية والشرعية، ثم ربط ألفاظ النص بعضها ببعض، وربط النص كلّه بما قبله وما بعده، ثم بيان العلاقة بين مفردات النص والأحوال والظروف المحيطة به، وأخيرا بيان أثر هذا الربط في المعنى الذي قصده الشارع (المتكلم) من الخطاب.

ثانيا: تحديد تقنيات الذكاء الاصطناعي المناسبة لأداء المهمة

إن تقنيات الذكاء الاصطناعي متعددة ومتنوعة بتنوع وظائفها، ومن التقنيات التي تخدم وظيفة تحليل سياقات النصوص الشرعية ما يلي:

- معالجة اللغات الطبيعية (NLP): وهي فرع من فروع الذكاء الاصطناعي، تهتم بفهم أو توليد اللغة البشرية سواء كانت على شكل نص أو كلام[1]، وتنقسم بناء عليه إلى نوعين رئيسيين هما: التوليد (محاكاة قدرة الإنسان على التعبير)، والتحليل (محاكاة قدرة الإنسان على فهم اللغة مكتوبة كانت أو مسموعة)[2].

• يتم استثمار تقنية معالجة اللغات الطبيعية على مستويات منها المستوى الصوتي والصرفي والنحوي ثم مستوى المعنى، والمستوى البراغماتي أو التداولي، وهذا الأخير يركز على توضيح المعنى الخفي أو غير المباشر وراء الإشارة أو التعبيرات اللغوية[3]، وضمن هذا المستوى يندرج تحليل السياق الذي يتجاوز بنية الكلمة إلى المقصود منها على مستوى الاستعمال لا الوضع.

- التعرف على الكيانات المسماة (Named Entity Recognition): وهي تندرج تحت مجال معالجة اللغات الطبيعية، وتؤدي مهمة تحديد أسماء الكيانات[4] كالأشخاص والأماكن، ويمكن الاستفادة منها على مستوى المفاهيم الشرعية، ذلك أن معرفة المفهوم المركزي للنص الشرعي يترتب عليه التعرف على موضوعه وما يتعلق به من أحكام وقواعد عامة تجعل إطارا لفهم النص الشرعي. ويمكن الاعتماد على مجموعة

1- الهيئة السعودية للبيانات. معجم البيانات والذكاء الاصطناعي. ص: 180

2- ينظر: فرغلي، علي. "الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغات الطبيعية". عالم الفكر، المجلد: 18، العدد: 3، أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1987م، ص: 775

3- ينظر: الهلالي، مصطفى محمد إبراهيم. "تقنيات معالجة اللغة الطبيعية لأغراض البحث والاسترجاع في مجال المكتبات والمعلومات". المجلة العربية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، المجلد الرابع، العدد الرابع، أكتوبر – ديسمبر 2024م، ص: 171

4- الهيئة السعودية للبيانات. معجم البيانات والذكاء الاصطناعي. ص: 180

من المنهجيات والطرق للتعرف على الكيانات منها: القواعد اللغوية المصممة يدويا، الأسلوب الإحصائي، أسلوب تعلم الآلة، أسلوب التعلم العميق[1].

- المحولات (Transformers): ظهرت من أجل حل مشكلة تمثيل سياق الجملة عوضا عن تمثيل كلماتها بشكل مستقل، وذلك لإعطاء الكلمات تمثيلا يعبر عن سياق النص. وتعتمد في ذلك على آلية الانتباه الذاتي[2]. وعرف المحول بأنه: "معمارية شبكة عصبية لمعالجة البيانات المتسلسلة بالاعتماد على آلية الانتباه الذاتي"[3]. ويقصد بالانتباه الذاتي: "طبقة في الشبكة العصبية تخرج تسلسلا جديدا من التضمينات عن طريق تطبيق آلية الانتباه على المعلومات الواردة من عناصر تسلسل المدخلات"[4].

- التنقيب في النصوص (Text Mining): وهي عملية تقوم على أساليب مختلفة للتنقيب في البيانات لاستخراج الأنماط والرؤى من المستندات النصية[5].

ثالثا: جمع المعلومات الشرعية التي ستستثمر في أداء المهمة

يمكن هنا أن نعتمد على جميع ما أُلِّف في العلوم الشرعية، لأن أصلها ومنطلقها هو النص الشرعي: قرآنا وسنة، وغايتها فهم هذا النص، لكن التفاوت حاصل بينها في اعتبار السياق في الفهم، فمن جهة التأصيل للسياق وبيان كيفية تأثيره تفيدنا المؤلفات الأصولية، كما يمكن الاستعانة بها أيضا في تحديد شروط اعتبار السياق وضوابطه.

وتفيدنا علوم القرآن وعلى رأسها أسباب النزول في تجميع السياقات الحالية، كما يفيدنا علم التناسب في بيان العلاقات الدلالية التي تربط بين الآيات القرآنية. أما متون الأحاديث فتفيد في بيان الأحوال والظروف المحيطة بورود النص الحديثي، ذلك أن كتب السنة تتضمن بالإضافة إلى نص الحديث أسباب وروده، وتقدم مثال هذا عند الكلام عن تخصيص عموم النصوص الشرعية بالسياق، أما كتب الفقه والتفسير فستفيدنا كثيرا في التطبيقات والأمثلة، ولهذه الأمثلة أثر كبير في تدريب البرنامج على تحليل سياقات النصوص الشرعية.

1- ينظر: الهلالي، مصطفى محمد إبراهيم. "تقنيات معالجة اللغة الطبيعية لأغراض البحث والاسترجاع في مجال المكتبات والمعلومات". ص: **183 - 184**

2- قاسمي. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية. ص: **20 - 21**

3- الهيئة السعودية للبيانات. معجم البيانات والذكاء الاصطناعي. ص: **217**

4- المرجع السابق، ص: **203**

5- المرجع السابق، ص: **215**

رابعا: المعالجة المسبقة وتحضير البيانات

من جملة ما يدخل في هذه الخطوة: تنظيف البيانات أو تنقية البيانات، وهي عملية يقصد بها "تصحيح الأخطاء والتناقضات وعدم الدقة في مجموعات البيانات"[1]. كما أنها جزء خاص يندرج ضمن عملية أعم تسمىٰ (المعالجة المسبقة للبيانات) وتعني: التخلص من الأخطاء الهيكلية التي قد تكون وقعت أثناء عملية إدخال البيانات أو تحويلها من صيغة إلىٰ أخرىٰ. كما يشمل التخلص من الأجزاء التي لا تضيف أي معنىٰ للنص، مثل علامات الترقيم أو الكلمات المتكررة أو الأحرف غير الملائمة بهدف تقليل التشويش في النص[2].

خامسا: تحويل البيانات إلى خوارزميات[3]

تمثل هذه المرحلة محور هذا المطلب وأساسه، ذلك أن الوصول إلىٰ مستوىٰ إنتاج تطبيقات الذكاء الاصطناعي لمعاني النصوص استنادا إلىٰ تحليل سياقاتها من غير معرفة مسبقة، لا يمكن أن يحصل إلا بالاعتماد علىٰ الخوارزميات، ولتحقيق هذه الغاية لا بد من تتبع هذه الخطوات المتكاملة التي يتوقف بعضها علىٰ بعض:

أولها: صياغة المعلومات الشرعية علىٰ شكل قواعد وضوابط لتسهيل تحويلها إلىٰ خوارزميات، ومن هذه القواعد مثلا:

1. يجب أن ينسجم معنىٰ النص الشرعي مع ما قبله وما بعده، فإذا كان معنىٰ النص -مستقلا- يتعارض مع ما تقدمه أو ما جاء بعده، عُلم أن المعنىٰ الذي استفيد عند فصل النص عن سياقه غير مقصود.
2. عند وجود تعارض في النص الشرعي أو بين مجموعة من النصوص الشرعية، يقدم المعنىٰ الذي تؤيده الكليات والمقاصد الشرعية، باعتبار هذه الكليات والمقاصد سياقا عاما تندرج ضمنه كافة النصوص.

1- الهيئة السعودية للبيانات. معجم البيانات والذكاء الاصطناعي. ص: 128

2- العراقي، عمرو. "التنقيب في البيانات النصية.. إزالة الضوضاء"، موقع: ijnet، تاريخ النشر: 05 غشت 2024م، الرابط: https: //ijnet.org/ar/story/ (تم الاطلاع عليه يوم: 22 غشت 2025م).

3- الخوارزميات جمع خوارزمية وهي: مجموعة الإجراءات المرتبة ترتيبا منطقيا، والتي يتم تنفيذها للوصول إلىٰ هدف أو ناتج مطلوب. ينظر: موسىٰ، عبد الله، وبلال، أحمد حبيب. الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر. ص: 98

3. يقدم المعنىٰ الذي سيق النص الشرعي لأجله علىٰ غيره من المعاني، وتقريرا لهذه القاعدة يقول «القرافي»: "اللفظ إذا سيق لبيان معنىٰ لا يحتج به في غيره، فإن داعية المتكلم منصرفة لما توجه له دون الأمور التي تغايره"[1].

4. إذا احتمل النص معنيين، وكان حمله علىٰ أحدهما أوضح وأشد موافقة للسياق، كان حمله عليه أولىٰ.

5. عندما يتضمن النص الشرعي لفظا مشتركا[2]، يختار المعنىٰ الذي يناسب موضوع النص الشرعي.

بعد صياغة هذه الضوابط تأتي الخطوة الثانية وهي تحويل قواعد السياق وضوابطه إلىٰ خوارزميات قابلة للتنفيذ، كما تتضمن برمجة قواعد السياق التي بينها العلماء، وتحويلها إلىٰ منطق حاسوبي يمكن للآلة فهمه وتطبيقه. وأخيرا يتم تحديد نمط الإجابة، فتكون علىٰ سبيل المثال: ذكر المعنىٰ الذي استفيد من سياق النص الشرعي، مع الإشارة إلىٰ تأثير السياق في ذلك المعنىٰ، وبيان وجه التأثير.

سادسا: التجريب وتحليل نتائج الأداء

وهي خطوة مهمة أيضا، حيث يتم استثمار البيانات ليصبح البرنامج قادرا علىٰ استيعاب الأنماط اللغوية، وفهم السياقات المختلفة، وكلما كثرت البيانات المستثمرة في مرحلة التجريب زادت قدرة البرنامج علىٰ تحليل السياقات المتعددة، كما أن تعرض البرنامج لعدد كبير من السياقات يساعد علىٰ بناء قاعدة معرفية قوية، تمكنه من فهم العلاقات والإشارات السياقية، والربط بين معاني المفردات ومقاصد الخطاب وأحواله[3].

كما تتطلب هذه المرحلة إنشاء آليات متطورة للتحقق والمراجعة وتقييم النتائج، إضافة إلىٰ آليات تُعنىٰ بالمقارنة مع المصنفات المعتبرة للتأكد من سلامة النتائج ومطابقتها لضوابط وقواعد اعتبار السياق.

1- القرافي. العقد المنظوم 534/1

2- يقصد باللفظ المشترك: "اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعا أولا من حيث هما كذلك". الرازي، أبو عبد الله (606ه). المحصول. تحقيق: طه جابر فياض العلواني. مؤسسة الرسالة، (ط/3)، 1418 ه — 1997م، 261/1

3- ينظر: قاسمي. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية. ص: 38

سابعا: نشر البرنامج وتقييمه بشكل دوري

بعد التأكد من سلامة البرنامج وحسن أدائه، تنشر نسخة تجريبية للمتخصصين ثم يوسع نطاق النشر تدريجيا، ويتم استقبال الإشكالات والملاحظات التقنية والعلمية التي أبداها المستخدمون، من أجل تحسين أداء البرنامج وتطويره، ولضمان جودة الأداء ودقته تراجع لجن علمية متخصصة البرنامج بشكل دوري، وبناء علىٰ نتائج المراجعة يتم تحديث البرنامج ليتجاوز الأخطاء والثغرات، ويتيح ميزات أخرىٰ ترقىٰ بمستوىٰ البرنامج.

المطلب الثاني: إكراهات توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية

إن دقة موضوع تحليل سياقات النصوص الشرعية، وتعلقه بفهم النص الشرعي واستنباط الأحكام الفقهية، يطرح مجموعة من الإشكالات والإكراهات التي يمكن أن تعرض لعملية التوظيف، وهو الأمر الذي يقضي بضرورة دراسة جانب الإكراهات والتحديات التي تواجه هذه العملية؛ بيانا لها وكشفا لأسبابها واقتراحا للسبل الممكنة لتجاوزها.

لقد تكلم الباحثون في موضوع الذكاء الاصطناعي في علاقته بالعلوم الشرعية علىٰ جملة من الإكراهات والتحديات، غير أنها تتصف بالعموم والشمول، وكلامنا في البحث عن مجال علمي خاص هو تحليل سياقات النصوص الشرعية، وإذا كان هناك تقاطع كبير بين إكراهات التوظيف في العلوم الشرعية عموما وبين تحليل سياقات النصوص الشرعية علىٰ وجه الخصوص، فإن المجال الأخير يطرح إكراهات أدق من جهة، وأصعب من جهة ثانية.

ومن جملة الإكراهات التي تعتري عملية توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية ما يلي:

- تعدد العلوم التي ستستثمر في تحليل سياقات النصوص الشرعية، ما يجعل استجماعها ومعالجتها أمرا صعبا، فلتحليل السياق لا بد من العلم باللغة والمقاصد الشرعية وأسباب النزول والورود. ويُتجاوز هذا بالعمل الجماعي، بحيث تكون مهمة إعداد البيانات الشرعية التي ستستثمر في تحليل سياقات النصوص من أداء فريق علمي متعدد التخصصات.

- صعوبة صياغة قوانين وضوابط تُحَكَّمُ في تحليل سياقات النصوص الشرعية، فلكل نص شرعي سياقه اللغوي والحالي الخاص به لا يتعداه إلىٰ غيره.

- اختلاف العلماء في معاني بعض النصوص الشرعية بناء علىٰ اختلافهم في اعتبار السياق، مع استحضار ما يلازم الخلاف من تعدد الاستدلالات والاعتراضات والردود، وهو ما يجعل اختصار الجواب ليناسب عموم الناس عسرا، خصوصا وأن الخلاف يرجع إلىٰ تعدد المذاهب والأصول والمناهج.

- ويمكن دفعا للتعقيد الناشئ عن الخلاف أن يقتصر البرنامج علىٰ إظهار المعنىٰ الذي أيده السياق، مع الإشارة إلىٰ وجود الخلاف وإمكان تفصيله إن كان المستخدم يريد ذلك.

- إمكان الغلط في تحديد المعنىٰ المقصود، بناء علىٰ الخلط مثلا بين دلالة السياق وورود النصوص الشرعية علىٰ أسباب مخصوصة. والفرق بينهما أن دلالة السياق تشير إلىٰ مراد المتكلم وترشد إلىٰ بيان المجملات وتعيين المحتملات، بينما ورود النص علىٰ سبب خاص لا يقتضي ذلك[1].

- الاستغناء عن سؤال العلماء عن معاني النصوص الشرعية، خصوصا إذا كان المقصود من فهم النص استخلاص ما تضمنه من أحكام عملية، ولسؤال العلماء مقاصد منها: تعظيم السائل للنص الشرعي، وعدم التجرؤ علىٰ كلام الشارع بتفسيره دون عدة علمية معتبرة.

- ويمكن أن يتجاوز هذا بتأكيد البرنامج علىٰ ضرورة مراجعة المستخدم لعلماء بلده في المسألة، ضمانا للوحدة المذهبية في البلدان المسلمة.

الخاتمة:

لقد حاولت في هذه الورقات أن أبرز معالم توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية، وأقف عند الإكراهات والتحديات التي تواجه هذا التوظيف، وقد خلصت من خلال مطالب هذا البحث إلىٰ جملة من النتائج، منها:

- تحليل سياقات النصوص من العمليات الذكية المعقدة التي يمكن أداؤها بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

1- ينظر: ابن دقيق العيد، تقي الدين. إحكام الأحكام **19/2**

- يقصد بتحليل سياقات النصوص الشرعية بواسطة الذكاء الاصطناعي: توظيف البرامج الذكية في استخراج معاني النصوص الشرعية استنادا إلى العلاقات الدلالية بين مفردات النص الشرعية والظروف المحيطة به.

- للسياق أهمية كبرى في فهم النص الشرعي؛ ذلك أنه يبين المجمل من الألفاظ ويرجح المحتمل منها، ويخصص العموم ويقيد المطلق.

- لتوظيف الذكاء الاصطناعي في أداء مهمة تحليل سياقات النصوص الشرعية لا بد من تتبع مجموعة من الخطوات، وهي: تحديد التقنيات المناسبة لأداء المهمة، جمع المادة العلمية، المعالجة المسبقة للمادة العلمية، تحويل البيانات الشرعية إلى خوارزميات، التجريب ثم النشر.

- من الإكراهات التي تعترض عملية التوظيف: تعدد العلوم الشرعية المتعلقة بسياقات النصوص الشرعية، صعوبة صياغة ضوابط تُحَكَّم في تحليل سياقات النصوص الشرعية، اختلاف العلماء في معاني النصوص بناء على اختلافهم في اعتبار السياق، إمكان الغلط في تحليل سياقات النصوص الشرعية، الاكتفاء بالبرامج الذكية والاستغناء عن سؤال العلماء في تفسير النصوص الشرعية.

التوصيات:

أوصي المختصين والمهتمين بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل سياقات النصوص الشرعية بإثراء الدراسة النظرية للموضوع من خلال بيان إمكانات التوظيف المتاحة، واقتراح طرق عملية لتجاوز العقبات المعرفية والتقنية التي تعترض التوظيف السليم الذي يحفظ النصوص الشرعية من سوء الفهم.

كما أوصيهم بصرف جهودهم لإنشاء تطبيقات تجريبية تؤدي مهمة تحليل سياقات النصوص الشرعية، في أفق إعداد تطبيق جامع يكون عونا للمستخدمين -على اختلاف مستوياتهم (عموم المسلمين/ المتخصصون)- في فهم النصوص الشرعية بناء على سياقاتها المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. ابن القيم، أبو عبد الله (ت: 751هـــــ). بدائع الفوائد. تحقيق: علي بن محمّد العمران. دار عطاءات العلم (الرياض)، (ط/5)، 1440هـ - 2019م.

2. ابن دقيق العيد، تقي الدين (ت: 702هــ). إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. تحقيق: محمد حامد الفقي. مكتبة السنة المحمدية، 1372هـ — 1953م.

3. ابن عبد السلام، عز الدين (ت 660 هـــ). الإمام في بيان أدلة الأحكام. دراسة وتحقيق: رضوان مختار بن غربية. دار البشائر الإسلامية — بيروت، (ط/1)، 1407هـــ - 1987م.

4. ابن فارس، أبو الحسين (ت: 395هـ). مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

5. ابن منظور، أبو الفضل (ت: 711هـ). لسان العرب. دار صادر — بيروت، (ط/3)، 1414ه.

6. آلان، بونيه. الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله. ترجمة: علي صبري فرغلي. عالم المعرفة — أبريل 1993م.

7. البركتي، محمد عميم. التعريفات الفقهية. دار الكتب العلمية، (ط/1)، 1424هـ - 2003م.

8. البزدوي، علي بن محمد (ت: 482هـــــ). كنز الوصـــول إلى معرفة الأصـــول. تحقيق: سائد بكداش. دار السراج— المدينة المنورة، (ط/2)، 1437ه — 2016م.

9. التلمســـاني، أبو عبد الله (ت: 771هـــــ). مفتاح الوصـــول إلى بناء الفروع على الأصول. تحقيق: محمد علي فركوس. مؤسسة الريان — بيروت (لبنان)، (ط/1)، 1419هـ — 1998م.

10. الجويني، أبو المعالي (478هـــ). البرهان في أصول الفقه. تحقيق: عبد العظيم الديب، نشر على نفقة أمير دولة قطر.

11. الدبوسي، أبو زيد (ت: 430هـــ). تقويم الأدلة في أصول الفقه. تحقيق: خليل محيي الدين الميس. دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، (ط/1)، 1421هـ - 2001م.

12. الرازي، أبو عبد الله (606هـــ). المحصـول. تحقيق: طه جابر فياض العلواني. مؤسسة الرسالة، (ط/3)، 1418هـ — 1997م.

13. الزيدي، طه أحمد حميد. الإفتاء الافتراضـــي عبر تقنية الذكاء الاصـــطناعي مشروعيته وضوابطه. دار الفجر – العراق، 1444هـ – 2023م.

14. السغناقي، حسام الدين (ت: 714). الكافي شرح البزدوي. تحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، (ط/1)، 1422ه – 2001م.

15. الشافعي، محمد بن إدريس (ت: 204هـ). الرسالة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مصطفىٰ البابي الحلبي، (ط/1)، 1357هـ – 1938م.

16. قاســـمي، مولا عبد الله. الذكاء الاصـــطناعي في العلوم الشـــرعية إمكانيات وتحديات. مركز معالم للبحوث والدراسات والتكوينات، (ط/1)، 1446هـ – 2024م.

17. القرافي، شهاب الدين (ت: 682هـــ). العقد المنظوم في الخصوص والعموم. تحقيق: أحمد الختم عبد الله. المكتبة المكية، دار الكتبي – مصـر، (ط/1)، 1420هـــــ - 1999 م.

18. القرطبي، أبو عبد الله (ت: 671هـــــ). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية – القاهرة، (ط/2)، 1384هـ - 1964 م.

19. المازري، أبو عبد الله (ت: 536هـــ). إيضـاح المحصـول من برهان الأصـول. تحقيق: عمار الطالبي. دار الغرب الإسلامي – تونس، (ط/1)، 1421/2001م.

20. مصطفىٰ إبراهيم، وآخرون. المعجم الوسيط. دار الدعوة، 1368 هـ - 1989 م.

21. الهيئة الســـعودية للبيانات والذكاء الاصـــطناعي، بالتعاون مع مجمع الملك ســـلمان العالمي للغة العربية. معجم البيانات والذكاء الاصـــطناعي إنجليزي – عربي. (ط/2)، 2024م.

22. المقدسـي، تقي الدين (ت: 600هـــ). عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ. دراسة وتحقيق: محمود الأرناؤوط، مراجعة وتقديم: عبد القادر الأرناؤوط. دار الثقافة العربية، دمشق - بيروت، مؤسسة قرطبة، مدينة الأندلس، (ط/2)، 1408 هـ - 1988 م.

23. موســىٰ، عبد الله، وبلال، أحمد حبيب. الذكاء الاصـــطناعي ثورة في تقنيات العصر. المجموعة العربية للتدريب والنشر – القاهرة، (ط/1)، 2019م.

المقالات العلمية:

24. غازي، عز الدين. "الذكاء الاصـطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟". مجلة فكر –العلوم الإنسانية والاجتماعية– المغرب، العدد: 6، 2005م، ص: 43 – 82.

25. فرغلي، علي. "الذكاء الاصـــطناعي ومعالجة اللغات الطبيعية". عالم الفكر، المجلد: 18، العدد: 3، أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1987م، ص: 769 – 794.

26. المحيميد، عمر بن إبراهيم. "الذكاء الاصـــطناعي وأثره في صـــناعة الفتوىٰ". مجلة الجمعية الفقهية السعودية، عدد: 57، 2022م، ص: 531 – 640.

27. الهلالي، مصـــطفىٰ محمد إبراهيم. "تقنيات معالجة اللغة الطبيعية لأغراض البحث والاســـترجاع في مجال المكتبات والمعلومات". المجلة العربية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، المجلد الرابع، العدد الرابع، أكتوبر – ديســـمبر 2024م، ص: 159 – 194.

مقال من موقع إلكتروني:

28. العراقي، عمرو. "التنقيب في البيانات النصـية.. إزالة الضـوضـاء". موقع: ijnet (شـــبكة الصـــحفيين الـدوليين)، تـاريخ النشـــر: 05 غشـــــت 2024م، الرابط: https://ijnet.org/ar/story/ (تم الاطلاع عليه يوم: 22 غشت 2025م).

المحور الثالث:

التطبيقات المعاصرة: التعليم

توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز تعليم أصول الفقه في المرحلة الجامعية

أ.د أحمد بن سعيد العواجي

عميد الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى التعريف بالذكاء الاصطناعي، والكشف عن الإطار المنهجي للعلاقة بين أصول الفقه والذكاء الاصطناعي، وتسليط الضوء على وجوه توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز تعليم أصول الفقه وتنمية المهارات الأصولية لدى الطالب الجامعي، والوقوف على ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في تعليم أصول الفقه.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي: من خلال وصف وجوه استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم الأصولي، مع تحليل الفاعلية بالمثال الأصولي، والضبط الشرعي.

وقد توصل البحث لنتائج منها: تقديم طريقة جديدة لتعليم مهارات التفكير الأصولي للمتعلمين في المرحلة الجامعية من خلال توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في المهارات الأصولية، مثل: مهارة تخريج الفروع على الأصول، ومهارة تحليل النصوص بواسطة قواعد الأصول، وبيان تصور علمي لكيفية تطوير المحتوى الأصولي التعليمي بمساندة الذكاء الاصطناعي، وفق منهجية علمية تقوم على الربط بين القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية، وإمكان تحويل استفادة الطالب من تطبيقات الذكاء الاصطناعي واعتماده عليها في إنجاز المهام إلى فرصة لتطوير مهارة الاستدلال والتحليل والنقد لدى الطالب، بحيث يكون ما أنتجه الذكاء الاصطناعي جزءاً من عملية التقييم، الإسهام في التأصيل الشرعي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وضوابط استخدام أدواته في علم الأصول.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي -أصول الفقه- توظيف- ضوابط- فاعلية

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن علم أصول الفقه من أدق علوم الشريعة وأصعبها؛ لأنه يمثل المسلك الذي انتهجه المجتهدون في استخراج الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة، فهو علم معياري مبني على قواعد وأسس يحتكم إليها المجتهد، ولذا اعتنت المؤسسات التعليمية الشرعية بتدريسه واعتنت بإكساب الطالب المهارات اللازمة لممارسته، فهو الميزان الدقيق لضبط الاستدلال وتقويم الفهم.

وفي ظل الثورة التقنية الهائلة وبروز تطبيقات الذكاء الاصطناعي -مؤخراً- في مجالات مختلفة، ومنها: (مجال التعليم) في مختلف التخصصات، أصبح من الضروري استثمار هذه التطبيقات والنظم الذكية في تعليم العلوم الشرعية.

ولما كان تعليم أصول الفقه قائماً على تنمية الملكة الأصولية لدى المتعلم من خلال دمج المعارف مع المهارات في الدرس الأصولي، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تنمية المهارات الأصولية، وضوابط استخدامه في بناء المحتوى الأصولي وتطوير استراتيجيات التدريس وأساليب التقييم وتمكين المتعلمين.

أهمية البحث:

1. يسهم الموضوع في التأصيل الشرعي والقانوني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وضوابط استخدامه في تعليم أصول الفقه.
2. يسهم هذا الموضوع في الدراسات النظرية المتعلقة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، إذ لم أقف على دراسة تتناول التأصيل النظري لتوظيف تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعليم أصول الفقه.
3. يمثل الموضوع إطارا نظرياً لإنشاء منصات رقمية تطبيقية لتعليم المهارات الأصولية باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتصميم وحدات تعليمية تفاعلية ذكية لتعليم أصول الفقه.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في توظيف الذكاء الاصطناعي في تعليم العلوم الشرعية، وعلىٰ وجه الخصوص علم أصول الفقه؛ وقد تفرع عن هذه المشكلة سؤالان:

1- ما وجوه الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تنمية مهارات الطلاب الأصولية وتخصيص المحتوىٰ الأصولي وفقاً لاحتياجاتهم، ودعم أعضاء هيئة التدريس في تطوير استراتيجيات تدريس أصول الفقه وأساليب تقييم الطلاب؟

2- ما المتطلبات والضوابط التي لا بد منها لتجاوز التحديات التي تعيق الاستخدام الأمثل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعليم أصول الفقه.

أهداف البحث:

1) التعريف بالذكاء الاصطناعي.
2) الكشف عن الإطار المنهجي للعلاقة بين أصول الفقه والذكاء الاصطناعي.
3) تسليط الضوء علىٰ وجوه توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز تعليم أصول الفقه وتنمية المهارات الأصولية لدىٰ الطالب الجامعي.
4) الوقوف علىٰ ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في تعليم أصول الفقه.

الدراسات السابقة

لم أقف علىٰ دراسة علمية خاصة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز تعليم أصول الفقه وتنمية المهارات الأصولية.

خطة البحث:

يتكون البحث من تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد، ويتضمن: التعريف بالذكاء الاصطناعي والعلاقة بين الذكاء الاصطناعي وأصول الفقه

المبحث الأول: توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في بناء المحتوىٰ الاصولي التعليمي. وتحته:

المطلب الأول: وجوه الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي في بناء المحتوىٰ الأصولي التعليمي

المطلب الثاني: ضوابط ومتطلبات الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي في بناء المحتوىٰ الأصولي التعليمي

المبحث الثاني: توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تطوير استراتيجيات تدريس وأساليب تقييم مقررات أصول الفقه.

وفيه:

المطلب الأول: وجوه الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي في تصميم الأنشطة التعليمية والقياس والتقويم

المطلب الثاني: ضوابط ومتطلبات الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي في تصميم الأنشطة التعليمية والقياس والتقويم

المبحث الثالث: تمكين المتعلمين من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تعلم المهارات الأصولية.

وتحته:

المطلب الأول: وجوه الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تمكين الطالب الجامعي من مهارات تعلم أصول الفقه

المطلب الثاني: ضوابط ومتطلبات استخدام الطلاب الذكاء الاصطناعي في تمكين الطالب الجامعي من مهارات تعلم أصول الفقه.

منهج البحث

1. المنهج الوصفي التحليلي: من خلال وصف وجوه استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم الأصولي، مع تحليل الفاعلية بالضبط الشرعي والأخلاقي والقانون.

2. اقتصرت حدود الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في مرحلة توليد الأفكار فقط فيما يسمىٰ بالعصف الذهني لاكتشاف وجوه الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الدرس الأصولي عملياً وذلك من خلال إرفاق نماذج تطبيقية لمحتوىٰ تعليمي لبعض الدروس الأصولية المعدة سابقا من الباحث علىٰ بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل: ChatGPT و Gemini وطلبه من الأداة طرح أسئلة تقيس المهارات المختلفة للمتعلمين، كما اتبع الباحث مع هذه التطبيقات استراتيجية التعلم الذاتي لاكتشاف مدىٰ قدرتها علىٰ تقديم محتوىٰ مخصص يناسب قدرات المتعلمين، وكذلك من خلال اختبار مدىٰ دقتها في تقديم محتوىٰ أصولي دقيق في نقل النصوص الأصولية والآراء والاستدلال والاستنتاج، مما مكّن الباحث من خلال النموذج التطبيقي الوصول لاستنتاجات محددة وتصورات مقبولة حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز تعليم أصول الفقه، والضوابط المطلوبة لتحقيق الاستفادة المثلىٰ من الأنظمة الذكية.

التمهيد، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

اختلف العلماء والمتخصصون في تعريف الذكاء الاصطناعي لاختلاف نظرهم في الذكاء الاصطناعي نفسه، وفق الاعتبارات الآتية:

الاعتبار الأول: وهو نظر من يرى أن الذكاء الاصطناعي سلوك يحاكي السلوك البشري ونمط تفكير البشر وطريقة اتخاذهم القرار عبر أنظمة كمبيوتر معقّدة، ومن أبرز تعريفاتهم بهذا الاعتبار:

-"سلوك وخاصيات معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، ومن أهم هذه الخاصيات: القدرة على التعلم، وردّ الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة"[1].

الاعتبار الثاني: باعتباره فرعاً من علم الكمبيوتر أو الحاسب الآلي، ومن أبرز التعريفات بهذا الاعتبار:

-"فرع من علوم الكمبيوتر يركز على إنشاء آلات ذكية قادرة على أداء مهام عادة ما تتطلب ذكاء بشرياً، من خلال تطوير خوارزميات وتقنيات تمكّن الحواسيب من محاكاة القدرات البشرية، مثل: التعلم، والاستدلال، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، والتفاعل باللغة الطبيعية"[2].

الاعتبار الثالث: باعتباره علماً معرفياً يحاكي عمليات التفكير الإنساني مثل: الفهم والتعلم وحل المشكلات ذات التعقيد المنطقي الحسابي، وهذه الوظائف ترتبط ارتباطاً مباشراً بمجالات معرفية، ولعلّ من راعى هذا الاعتبار في تعريف الذكاء الاصطناعي نظر إلى أصل نشأته حيث نشأ الذكاء الاصطناعي بدايةً في بيئة بحثية معرفية في مجال المنطق الرياضي لفهم طبيعة الذكاء نفسه، ومن التعريفات بهذا الاعتبار:

-تعريف كابلان وهانيلين: " قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح، والتعلم من هذه البيانات، واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال التكيف المرن"[3].

1- عفيفي، جهاد. الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة: دار أمجد للنشر، عمان، (ط/1)، 2015 ص 21.

2- الذباحي، مريم. تكامل التدريس باستخدام الذكاء الاصطناعي: ملهمون، (ط/1)، 2025م ص19.

3- Kaplan, Andreas. & Haenlein, michael: Siri, Siri, in my hand: Who’s the fairest in the land? On the interpretations, illustrations, and implications of artificial. Business Horizons , , January–February 2019. Page 16.

وأياً كان الاختلاف في مفهوم الذكاء الاصطناعي فإن الذكاء الاصطناعي قد تأسس علىٰ نظريات معرفية وتقنيات حاسوبية تحاكي السلوك البشري اعتماداً علىٰ برمجيات حاسوبية معقّدة وخوارزميات عالية، وهو بهذا يجمع بين النظرية والسلوك.

وأما التعريف الإجرائي للذكاء الاصطناعي في تعليم أصول الفقه فهو: برمجيات وتقنيات وأنظمة حاسوبية يتم توظيفها لتحاكي العقل البشري والسلوك الإنساني في تطوير تعليم أصول الفقه سواء في أتمتة المحتوىٰ أو الأنشطة التعليمية وأدوات التقييم، وتقديم التغذية الراجعة بما يضمن اكتساب الطالب المهارات الأصولية اللازمة، وينمي مهارات التفكير لديه.

المطلب الثاني: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وعلم أصول الفقه

بالرغم من الاختلاف الموضوعي بين علم أصول الفقه والذكاء الاصطناعي وكذلك الاختلاف في مرجعية ومصدر كل منهما ومراعاة البعد الأخلاقي والمقاصدي، والقدرة علىٰ فهم السياق والتعامل مع القرائن إلا أن ثمة علاقة بين الذكاء الاصطناعي وعلم أصول الفقه في جانبين:

الجانب الأول: علاقة التشابه الوظيفي بينهما جزئياً، وتتمثل في:

1) أن كلاً منهما وسيلة مهمة لاستخلاص النتائج، فأصول الفقه مهم لفهم نصوص الشريعة واستنباط الأحكام منها وفق قواعد شرعية منظمة، والذكاء الاصطناعي أداة مهمة لتحليل البيانات وفق برمجيات منظمة وخوارزميات وآليات حسابية منطقية قائمة علىٰ البيانات والمعلومات[1].

2) أن كلاً منهما ممكّن من الاستدلال المنهجي المنظم؛ إذ لا بد فيهما من مقدمات صحيحة للوصول إلىٰ النتائج، فقواعد أصول الفقه تمكّن المجتهد من الاستدلال الصحيح علىٰ الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية، ويمكّن الذكاء الاصطناعي الأنظمة من الاستدلال علىٰ المعلومات التي يقدمها من خلال تقنيات متطورة تحاكي العقل البشري باستخدام مجموعة من القواعد المنطقية والحسابية.

3) تشابه هدف كل منهما في الوصول إلىٰ النتائج المرجوّة، فغاية أصول الفقه التوصل للحكم الشرعي في الوقائع المستجدة، وغاية الأنظمة الاصطناعية حل المشكلات المعقدة من خلال البيانات المجمعة سابقاً.

1- السحيمي، يوسف بن هلال. أصول الفقه والذكاء الاصطناعي (العلاقة والتأثير): مجلة العلوم الشرعية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: 2024م، ص43.

4) التشـابه من حيث خصـيصـة المرونة في كل منهما والتكيّف مع المسـتجدات والقدرة على إيجاد الحلول للمشــكلات، فقواعد الأصــول قادرة على التكيّف مع الحوادث والنوازل الفقهية، وكذلك تتعلم تقنيات الذكاء الاصــطناعي من البيانات المدخلة ســابقا، وتتطور نماذجه بناء على البيانات الجديدة وخوارزميات التحســين المستمر.

الجانب الثاني: علاقة تكاملية بين الذكاء الاصــطناعي وأصــول الفقه، إذ يمكن لتقنيات الذكاء الاصــطناعي أن تكون أداة تعين الفقيه لتطبيق قواعد الأصــول وتنزيلها على المستجدات الفقهية.

ويمكن توظيف العلاقة بين العلمين في الاســتفادة من وســائل التقنية الحديثة في تمكين الطالب الجامعي المتخصص في أصول الفقه؛ لتطوير مهارته وتحقيق مخرجات التعلم، وفي بناء المحتوى التعليمي وتخصيصه وفق احتياجات الطالب، وتمكين عضو هيئة التدريس لتوظيف أفضل استراتيجيات التدريس وأساليب التقييم.

ومن جهة أخرى فإن الفروقات المهمة بين العلمين لها انعكاساتها على عجز الذكاء الاصــطناعي عن الإدراك الشــامل لقواعد الاســتدلال والإلمام بشــروط الاجتهاد والاســتنباط التي هي محور علم أصــول الفقه، والحاجة الملحة للجهد البشــري في اسـتعمال قواعد اسـتنباط الأحكام الشـرعية، إذ يتفوق الفقيه المجتهد على الآلة الذكية في قدرته على فهم النصوص الشرعية وفهم سياقاتها، في حين أن الذكاء الاصطناعي – مهما بلغت دقته الحسابية – يظل قاصرًا عن بلوغ هذا المستوى.

فعلم الأصـول يقوم على قواعد الاسـتنباط التي لا يمكن تحصـيلها بمجرد تحليل لغوي أو منطقي أو حســابي، إذ يعجز الذكاء الاصــطناعي -غالباً- عن فهم الســياق وقرائن الحال ومقاصد المتكلم ومقاصد الشريعة وإدراك العرف والعادة المعتبرة شرعاً؛ لاعتماده على البعد المادي المبني على الحساب والمنطق[1].

1- قاســمي، مولاي عبد الله. الذكاء الاصــطناعي في العلوم الشــرعية (إمكانات وتحديات): مركز معالم للدراسات والبحوث والتكوينات، (ط/**1**)، **2024**م ص**63**.

المبحث الأول: توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في بناء المحتوى الاصولي التعليمي

المطلب الأول: وجوه الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تصميم المحتوى التعليمي

يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تصميم المحتوىٰ التعليمي من خلال ما يأتي:

أولاً: تصميم محتوى أصولي يتناسب مع قدرات الطالب واحتياجاته: فمن أبرز مشكلات التعليم التقليدي المرتبطة بالفصول الدراسية تصميم المحتوىٰ التعليمي في صورة قالب واحد لجميع الطلاب دون مراعاة الاختلاف بينهم في المعارف والمهارات، في حين أن الطالب المتفوق قد لا يحتاج إلىٰ التوسع في شرح بعض عناصر المحتوىٰ لكن يجد نفسه مضطراً لحضور الدرس والاستماع له.

ويمكن من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي حل هذه المشكلة من خلال تخصيص محتوىٰ الدرس الأصولي بما يناسب احتياجات كل طالب ووفقاً لأدائه ومهاراته[1].

ويعد تخصيص المحتوىٰ التعليمي الركيزة الأساسية في "نظام التعلم التكيّفي" القائم علىٰ تكييف المحتوىٰ حسب مستوىٰ فهم واحتياجات كل طالب، وبناء علىٰ أداء الطالب ونقاط قوته وضعفه يتم تحديد المنهج الأصولي المناسب له؛ بهدف تعزيز نقاط قوته وتحسين نقاط الضعف فيما يتعلق بالمنهج الدراسي، وهذا يساعد عضو هيئة التدريس في تحديد مستوىٰ الطالب بدقة، ومعرفة ما يحتاجه من المحتوىٰ وفق خصائصه قدر الإمكان ومن ثمّ وضع خطة دراسية مصممة خصيصاً له[2].

ويتم تحديد احتياج الطالب من المنهج الدراسي لتخصيص المحتوىٰ الأصولي له من خلال جمع البيانات والمعلومات الواسعة عنه؛ إذ إن جمع البيانات وتخزينها بشكل منظم ثم تحليلها مرحلة أساسية في بناء نظام تعليمي ذكي تفاعلي يستفاد منه في تصميم محتوىٰ يتناسب مع مستوىٰ الطالب واحتياجاته وسلوكه التفاعلي وأنماط تعلمه ومدىٰ إدراكه للمفاهيم الأصولية من أجل تقديم مسارات تعلم فردية تختلف من طالب

1- الفيفي، حسنن سلمان شريف. واقع توظيف تطبيقات تقنية الذكاء الاصطناعي في التعليم بالجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.: مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، ط: 2022م المجلد (85)، ص 768.

2- القحطاني، غادة بنت علي. توظيف الذكاء الاصطناعي في بيئة التعلم. (ط/1)، الرياض 1445هـ، ص 61.

لآخر، ولإضـــافة مكونات لخطط الدروس، وتوفير مســـاعدات للمتعلمين من ذوي الإعاقة، وإعادة عرض المفاهيم والمســـائل التي لم يتمكن الطالب من إتقانها، واقتراح مواد تعليمية مساندة، ووسائط مسموعة ومرئية، مثل: الفيديوهات والوسائط الذكية، كما أنها تمكّن نوعاً من التعليم المخصص والقابل للتطوير المستمر [1].

ويمكن جمع البيانات الشخصية عن الطالب عن طريق: تحليل نتائج الاختبارات التشخيصية القبلية المدعومة بتحليلات البيانات الضخمة للطلاب مثل: إجابات سابقة للطالب عن المقرر أو قياس المدة التي يقضـــيها في الإجابة عن الســـؤال أو النشـــاط لمعرفة مواضع السهولة والصعوبة في المحتوىٰ، واستخدام نموذج تعلم الآلة[2] والتعلم العميق[3] الذي يجعل الحاســـوب قادرا علىٰ التعلم من تلقاء نفســـه من أيّ خبرات أو تجارب سابقة، ومن ثمّ تصنيف الطلاب علىٰ أساس فهمهم[4].

ومؤخراً توصـــلت بعض الأبحاث العلمية إلىٰ إمكان جمع البيانات من خلال بناء نماذج تنبؤ مستقبلية تسمح بتوقع احتياجات الطلاب من المحتوىٰ ومستويات فهمهم باستخدام تقنيات جمع البيانات متعددة الوسائط، مثل: بيانات الاستشعار الفسيولوجية، وتتبع حركة العين، وقياسات النشاط الدماغي EEG، التي تحلل نشاط الدماغ لفهم حالة المتعلم وانتباهه وأســـلوب التعلم المفضـــل لديه من خلال قياس نشـــاط الدماغ أثناء تفاعله مع أنواع مختلفة من المحتوىٰ التعليمي، كما يمكنها التكيّف الفوري مع أداء الطالب أثناء الدرس ومستوىٰ تقدمه في فهمه، وتحديث نموذج التعلم باستمرار[5].

1- الدرولي، علاء الدين محمد سالم. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنشاء محتوىٰ تعليمي تفاعلي لتعزيز تفاعل الطلاب مع المحاضـــرات التعليمية: المجلة الإفريقية للعلوم البحتة والتطبيقية المتقدمة، بنغازي، ط: مارس **2024**، ص **260**.

2- التعلم الآلي: تطوير نماذج حاسوبية وخوارزمية تمكّن الأنظمة الذكية من اكتســـاب المعرفة والمهارات من خلال تحليل البيانات والتفاعل مع البيئة.

القحطاني، غادة بنت علي. توظيف الذكاء الاصطناعي في بيئة التعلم. (ط/**1**)، الرياض **1445**هـ، ص**27**.

3- التعلم العميق: تقنية رئيسة في الذكاء الاصطناعي ترتكز علىٰ استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية العميقة متعددة الطبقات؛ باستخدام مجموعة ضخمة من البيانات تسمح لها بتمثيل المعلومات وفهمها بصورة تدريجية ومفصلة؛ من أجل حل مشاكل معقدة وتحسين أداء الأنظمة الذكية.

القحطاني، غادة بنت علي. توظيف الذكاء الاصطناعي في بيئة التعلم. (ط/**1**)، الرياض **1445**هـ، ص **28**.

4- عضابي، هدىٰ إبراهيم. الذكاء الاصطناعي في التعليم: كتب مؤلفين السعودية، (ط/**1**)، **2024**م، ص **174**.

5- ouyang, Fan, & Jiao, Pengcheng. “Artificial Intelligence in Education: The Three Paradigms.” Computers and Education: Artificial Intelligence, vol. **2**, **2021**, Page **4**.

ومع التحفظ على دقة ما توصلت له هذه الدراسات إلا أنها مؤشر على التطور المستمر في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية.

كما يمكن جمع البيانات من خلال تتبع تفاعل الطالب داخل المنصة التعليمية، مثل: عدد محاولات الرجوع إلى الشرح لفهم مسألة أصولية؛ لأن تكرار الرجوع مؤشر على وجود صعوبة مفاهيمية، وقلة الرجوع مؤشر على سهولة المسألة أو قلة فائدتها التعليمية[1].

ثانياً: الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في بناء عناصر الدرس الأصولي وتحليلها وتصميم محتواها، وذلك على النحو الآتي:

يمكن أن يستفاد من تقنية التعلم العميق وتقنية معالجة اللغة الطبيعية[2] في فهم المصطلح الأصولي وشرحه بأسلوب سهل يراعي مستويات الطلاب مع تحليل السياق الذي ورد فيه، وإجراء المقارنة بينه وبين غيره من المصطلحات الأصولية المشابهة؛ لتكوين التصوّر الكامل عن ماهيّة المصطلح الأصولي؛ لكونه أساساً في بناء الرأي الأصولي والاستدلال له، والوقوف على ثمرته الفقهية.

يستفاد من الذكاء الاصطناعي في التخطيط الذكي للدروس والمنهج الدراسي لأصول الفقه، إذ يمكن بواسطة منصات التخطيط للدروس القائمة على الذكاء الاصطناعي مثل: Lessoncast تحليل نواتج تعلم المقرر الأصولي وأهداف تعلمه، وتقسيم المقرر إلى وحدات ودروس مولدة تلقائياً مع مواءمة الأنشطة والتقييمات مع نواتج التعلم، وذلك باستخدام خوارزميات التعلم الآلي[3].

1- الدرولي، علاء الدين محمد سالم. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنشاء محتوى تعليمي تفاعلي لتعزيز تفاعل الطلاب مع المحاضرات التعليمية: المجلة الإفريقية للعلوم البحتة والتطبيقية المتقدمة، بنغازي، ط: مارس **2024**، ص **260**.

2- معالجة اللغة الطبيعية: التفاعل البشري بين الذكاء الاصطناعي والحاسبات عن طريق اللغة الطبيعية للمستخدم؛ للجمع بين التعلم الإنساني ومنطق الآلة فضلاً عن خلق برامج الكمبيوتر التي توفر التفاعل بين الإنسان والحاسب الآلي؛ لتخزين المعلومات الأولية وحل مشاكل محددة والقيام بالمهام المتكررة التي يطلبها المستخدم والقيام بعدد من الوظائف، مثل: تصحيح الأخطاء الإملائية وتوفير علاقة دلالية.

السلمي، عفاف سفر. تطبيقات الذكاء الاصطناعي لاسترجاع المعلومات في جوجل: مجلة دراسات المعلمون-جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، ط: **2017**م العدد **19**، ص **107**.

3- الذباحي، مريم. تكامل التدريس باستخدام الذكاء الاصطناعي: ملهمون، (ط/**1**)، **2025**م ص**93**.

يســتفاد من تدريب أدوات الذكاء الاصــطناعي علىٰ المتون والشــروح الأصــولية الواسعة في مجال معالجة اللغة الطبيعية والتعلم العميق لتوليد شروح للقواعد الأصولية تراعي تفاوت مستويات الطلاب ودعمها بالأمثلة التوضيحية.

يســـتفاد من تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصـــطناعي كالتعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية والتعلم العميق والنظم الخبيرة[1] -المســتندة علىٰ البيانات الضــخمة للنصــوص الأصــولية- في اســتخراج الأقوال الأصــولية للمســائل من المصــادر الأصــولية التي تم تدريبها عليها ومتابعة تطورها عبر الزمن، وتصنيفها حسب الموضوعات وتحرير محل النزاع، وتتبع أدلة الأقوال وتحليلها والاعتراضـــات الواردة عليها ووجوه مناقشـــتها بأسلوب سهل يناسب مستويات الطلاب، واستخراج التطبيقات الفقهية المندرجة تحت المسألة الأصولية ووجه اندراجها.

يستفاد من الذكاء الاصطناعي في إنشاء وسائط وبيانات جديدة تضيف علىٰ محتوىٰ الدرس؛ لتعزيز فهم الطلاب وتقريب المعلومة لهم، مثل: وســـائط الفيديو والمقاطع الصوتية.

تتميز أدوات الـذكـاء الاصـــطنـاعي بمهـارة التلخيص، فيمكن من خلالهـا تلخيص محتوىٰ الدرس الأصــولي؛ لمســاعدة الطالب في اســتخراج الأفكار الرئيســة للدرس وتيسير مراجعته.

ثالثا: يستفاد من تقنية: "الشبكة العصبية" و" التعلم الآلي" في تحليل المخطوطات والمصـــادر غير الرقمية ومعالجة اللغة وضـــبط النصـــوص بدقة[2]، وتحويل صـــفحات المخطوطة إلىٰ محتوىٰ مقروء ذي تمثيل بصـــري يســـاعد في فهم المحتوىٰ التعليمي الأصـــولي ويتفاعل معه الطالب، ويتم ذلك باتباع منهجية متكاملة تشـــمل: تحويل النصوص المصورة إلىٰ نصوص رقمية تتم مراجعتها وتدقيقها واستخلاص المعلومات المهمة للطالب منها، والتصميم البصري التوضيحي من خلال إعداد خرائط ذهنية لربط

1- النظم الخبيرة: برامج ذكية تتضــمن كميات ضــخمة من البيانات والمعلومات وتســتخدم المعرفة وخطوات الاستنتاج لحل المشكلات المختلفة التي تحتاج إلىٰ استشارة خبراء لحلها.

Keswani, Gaurav Govind: " Artificial Intelligence- Is Our Future Bright or Bleak". International Journal of Engineering and Advanced Technology, vol. **2, 2024,** page **348.**

2- فارسـي، فيصـل معتز. الذكاء الاصـطناعي في خدمة المخطوطات الإسـلامية: إصـدارات مخبر الدراسـات القضائية والفقهية-جامعة الوادي بالجزائر، ط: **2023**م، ص: **25**.

القواعد المستخرجة من المخطوطات وتنظيمها مع أدلتها وتطبيقاتها، وإعداد جداول مقارنة بين الأقوال وأدلتها وثمرتها الفقهية، وإبراز المصطلحات ومفاهيمها والنصوص الأصولية.

المطلب الثاني: ضوابط تصميم المحتوى التعليمي باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

انطلاقًا من توجهات الجامعات نحو التحول الرقمي وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم الجامعي، لا بد من وضع ضوابط وأخلاقيات لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تصميم المحتوىٰ التعليمي في جميع التخصصات علىٰ وجه العموم وتزيد الأهمية في التخصصات الشرعية ومنها تخصص أصول الفقه علىٰ وجه الخصوص، إذ يعتمد علم أصول الفقه علىٰ الاستدلال المنطقي للقضايا الأصولية وعلىٰ القواعد الشرعية وأصول الاستنباط وقواعد السياق وقرائن الأحوال ومقاصد الشريعة في فهم النصوص الشرعية، وبالرغم من التطور الهائل في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحسين المستمر إلا أنها لم تتمكن حتىٰ الآن من إدراك هذا المنهج المنظم في ضبط الاستدلال بصورة مستقلة، إذ إن هذا يتطلب فهماً عميقاً وتحليلاً دقيقاً ومراعاة للسياق وقرائن الحال وهو أمر لا يمكن أن توفره الآلة استقلالاً، ولذا كان من الضروري وضع ضوابط أخلاقية ومنهجية لتصميم المحتوىٰ التعليمي في مقرر أصول الفقه بما يضمن جودة المخرجات التعليمية ويحافظ علىٰ خصوصية التخصص ومقررات أصول الفقه ويضمن جودة المحتوىٰ وتحقيقه لمخرجات التعلم، ومن أهم الضوابط الخاصة بتصميم المحتوىٰ:

1 – أن يتسق المحتوىٰ الذي يتم تصميمه أو تطويره باستخدام الذكاء الاصطناعي مع نواتج التعلم المحددة مسبقاً للمقرر، سواء في الجانب المعرفي أو المهاري الذي يطلبه سوق العمل أو الجانب المرتبط بالقيم والمسؤوليات.

2 – يتعين علىٰ عضو هيئة التدريس -قبل تصميم المحتوىٰ بواسطة الذكاء الاصطناعي- تقييد المدخلات من خلال وضع تعليمات دقيقة لنموذج الذكاء الاصطناعي تعتمد تقييد نطاق التوليد وضبط ما يقدم للنموذج من بيانات وتعليمات عبر التحكم في صياغة الأوامر والأسئلة وتقييد المصادر والمراجع الأصولية التي يعتمد عليها النموذج في التوليد، فيتأكد من الأصالة العلمية للمصادر والمراجع وشمولها للمذاهب والمسائل الأصولية ومواكبتها ويتحقق من إطارها الزمني وخلوها

من الأخطاء العلمية أو النقص المنهجي والعلمي والمصـــادر غير المعتمدة؛ لأن ما يتدرب عليه النموذج من المصـــادر والمواد والمعلومات ينعكس بالضـــرورة على المحتوى التعليمي، فيجب التنبه لذلك حتى لا يترتب عليه تصميم محتوى ضعيف لا يتناســب مع الاحتياجات العلمية للطالب أو محتوى مليء بالأخطاء العلمية والشـرعية والمنهجية والمعلومات المتناقضة أو الانحياز لمذهب معين دون دليل.

3- يتحمل عضـــو هيئة التدريس مســـؤولية مراجعة المحتوى المولّد من الذكاء الاصـطناعي والتقييم الناقد والدقيق للمحتوى المولّد من الذكاء الاصـطناعي؛ لضـمان دقة المحتوى من الناحية الشـرعية والمنهجية وخلوه من الانحرافات العقدية والشـرعية أو القيم الوطنية والسياسة التعليمية المحلية والأخطاء العلمية أو التحريفات وتوافقه مع ما هو مدوّن في المصـــادر الأصـــولية، فيجب عليه التأكد من دقة التعريفات الأصـــولية وموافقتها لما عليه المشـهور عند علماء أصـول الفقه والتحقق من مراعاة النظام الذكي التطور التاريخي لمفاهيم مصـطلحات أصـول الفقه، والتحقق من تحرير محل الخلاف بدقة، وكذلك من صـحة نسـبة الأقوال والنقول لأصـحابها، والتثبت من صـحة الأدلة والاستشـهادات، وسـلامة الاسـتدلال بها واكتماله، ودقة توجيه كلام العلماء والتحليل والاســتنتاج، وســلامة التطبيق الفقهي على القواعد الأصــولية، وصــحة العروض والملخصـــات وشـــمولها لعناصـــر الدروس، ومدى التزام المحتوى المولد بالذكاء الاصطناعي باستعمال لغة الأصوليين ومصطلحاتهم مع تجنب الإفراط في استخدام اللغة المعاصرة في توصيل المعلومة[1].

4 – أن يراعى في تصـميم المحتوى الموازنة بين الأصـالة ومواكبة المسـتجدات الأصولية، بما يشمل التطبيقات الفقهية على المسائل الأصولية، والموضوعات البينية المشتركة، ويعكس التطور في الدراسات الأصولية.

5 – أن يتحقق عضـــو هيئة التدريس من وجود محتوى رقمي تفاعلي -وبصـــيغ مختلفة- يتناسب مع حاجات المتعلمين، وتقديمه بأسلوب واضح وطريقة جاذبة[2].

1- جامعة الملك عبد العزيز. دليل وسياسات استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم والبحث العلمي: مركز تطوير التعليم الجامعي، (ط/1)، 2024م، ص 19.

العنزي، منال علي. توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشكالاته: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد خاص 2024م، ص222.

2- عضابي، هدى إبراهيم. الذكاء الاصطناعي في التعليم: كتب مؤلفين السعودية، (ط/1)، 2024م، ص 233.

6 – يجب علىٰ القســم العلمي أو عضــو هيئة التدريس الإفصــاح عن دور الذكاء الاصـطناعي بوضـوح وحدوده في تصـميم المحتوىٰ التعليمي الأصـولي؛ وهل هو أداة مسـاعدة في إعداد المحتوىٰ أو جزء منه؟ والإفصـاح عن أهمية دوره للعملية التعليمية، مع مراعاة أن للذكاء الاصــطناعي حدوداً معرفية ومنهجية لا يتعداها، والإفصـــاح عن التدخل البشــري من المختصــين للمراجعة والتدقيق والتقييد، وخاصـــة في القضـــايا الشـــرعية الـدقيقـة ذات الفهم العميق كـالفتـاوىٰ التي تتغير بتغير الحـال والســـياق والمعلومات التي تتطلب تحققاً خاصـاً من صـحتها ودقتها كالمفاهيم والأقوال والأدلة الشرعية والاعتراضات والتطبيقات الفقهية علىٰ المسائل الأصولية.

7 – مراجعة الوسـائط التي أنشـئت بواسـطة أدوات الذكاء الاصـطناعي لتوضـيح المحتوىٰ من قبل القســم العلمي المختص وعضــو هيئة التدريس، وتوثيق مصــدرها؛ سواء كانت نصوصاً، أو خرائط ذهنية أو مقاطع فيديو أو مواد مسموعة صممت بواسطة الذكاء الاصـــطناعي أو كتباً وبحوث علمية، مع التأكد من توافقها مع الأنظمة الوطنية والعالمية الخاصة بحقوق النشر والخصوصية.

8-مراعاة مناسـبة المحتوىٰ التعليمي للمقرر المعد بواسـطة الذكاء الاصـطناعي مع الوقت المحدد للمقرر وعدد ساعاته.

9-مراعاة التســلســل المنطقي للمعلومات والمحتوىٰ التعليمي الأصـــولي المعد بواسطة الذكاء الاصطناعي ابتداء من المبادئ والمفاهيم الأساسية ثم الانتقال للمسائل حتىٰ الوصول للثمرات التطبيقية علىٰ المسائل الأصولية[1].

1- العنزي، منال علي. توظيف أدوات الذكاء الاصــطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشــكالاته: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ط: أكتوبر 2024م، ص 209.

المبحث الثاني: توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تطوير استراتيجيات تدريس وأساليب تقييم مقررات أصول الفقه

المطلب الأول: وجوه الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير استراتيجيات تدريس وأساليب تقيم مقررات أصول الفقه:

في ظل ما يمتاز به علم أصول الفقه من ثراء في المحتوىٰ وقوة في منهج الاستدلال وعمق في التحليل فإن ذلك قد يمثّل تحدياً أمام عضو هيئة التدريس لضمان تحقيق الطالب نواتج تعلم المقرر بسبب صعوبة تدريس هذا العلم، وهنا يبرز دور الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة مساندة لعضو هيئة التدريس لتحقيق أهداف المقرر، إذ يتيح النظام الذكي تقنيات مبتكرة تدعم استراتيجيات التدريس وطرقه، وتطور أساليب التقييم لقياس تمكن الطالب من المهارات الأصولية والتفكير النقدي، وهي بهذا تمكّن الأستاذ الجامعي من الانتقال من الأسلوب التقليدي في التدريس والتقييم إلىٰ فضاء الإبداع، وتقديم تجربة علمية ناجحة في تدريس مقرر أصول الفقه بواسطة الذكاء الاصطناعي، ومن أهم وجوه الاستفادة من نظام الذكاء الاصطناعي في تطوير استراتيجيات التدريس وأساليب التقييم:

1. توظيف عضو هيئة التدريس تقنيات الذكاء الاصطناعي في قياس فهم الطلاب، من خلال تتبع أداء الطلاب، وتحليل إجاباتهم، ورصد قدرتهم علىٰ الربط بين القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية[1].

- فباستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية، والتعلم الآلي، والتعلم العميق، يمكن إنشاء أنظمة تعليمية ذكية قادرة علىٰ تحليل أداء الطلاب في الوقت الفعلي واكتشاف الثغرات لديهم وتزويد أعضاء هيئة التدريس بمعلومات حول تقدم الطلاب ومجالات الصعوبة في غضون ثوان، إذ تعتمد هذه الأنظمة علىٰ خوارزميات متقدمة تُمكّنها من:

أ. اكتشاف الأخطاء المرتبطة بفهم المسائل الأصولية وأنشطة حل المشكلات، مثل القصور في الربط بين القاعدة الأصولية وتطبيقاتها الفقهية.

ب. تشخيص ضعف المهارات، كضعف إتقان خطوات بناء الخرائط الذهنية للتقسيمات الأصولية أو تحرير محل النزاع بدقة.

1- عضابي، هدىٰ إبراهيم. الذكاء الاصطناعي في التعليم: كتب مؤلفين السعودية، (ط/1)، 2024م، ص 216.

ج. تقييم جودة النشـــاط الكتابي للطالب، مثل: فحص المقالات الأصـــولية التي يكتبها الطلاب، وقياس مدىٰ شـــمولها ودقتها وجودة أســـلوبها، وتقديم مقترحات لتحسين مهارات الطلاب في الكتابة[1].

د. إنشـاء لوحات معلومات تفاعلية لأعضـاء هيئة التدريس تبرز الطلاب المعرضـين لخطر التعثر، مما يســمح بالتدخل المبكر لمعالجة الضـعف وتوجيه الدعم المناســب وتكييف طرق التدريس الخاصة بهم[2].

2. يستفاد من تطبيقات الذكاء الاصـطناعي في تعزيز اسـتراتيجيات التدريس علىٰ النحو الآتي:

أ. اقتراح اسـتراتيجيات التدريس المناسـبة والأنشـطة الأكثر فعالية حتىٰ يعتمدها عضــو هيئة التدريس لمعالجة المشــكلات التي تواجه الطلاب في الدرس وتصــحيح أخطائهم من أجل تحقيق أهداف الدرس، إذ يمكن لعضـو هيئة التدريس الاسـتفادة من البيانات الضــخمة عن أداء الطلاب في تزويد الطالب بالاهتمام الشـخصـي الملائم له واستخدام الاستراتيجية المناسبة لاحتياجه[3].

ب. تعزيز فاعلية التدريس بالحد من اعتماد عضــو هيئة التدريس علىٰ تكرار اسـتراتيجيات التعلم أو قضــاء وقت كبير في التأكد من فهم الطلاب للمادة العلمية؛ إذ يتولىٰ الذكاء الاصــطناعي إعادة عرض الدرس بطرق متعددة، وإثراء الشـــرح بأمثلة متنوعة، ويمكّن الطالب من التفاعل معه في حوار مباشـر دون إضـاعة الوقت، وبذلك يكون داعماً لدور عضــو هيئة التدريس؛ لأنه يعزز كفاءة التعلم دون الحاجة إلىٰ موارد إضافية من المدرّس.

ت. للذكاء الاصـطناعي دور مهم في تحســين تنفيذ اسـتراتيجيات التدريس التي تركز علىٰ مشـاركة الطلاب والتعلم النشـط، مثل: التعلم التعاوني، والتعلم القائم علىٰ

1- الذباحي، مريم. تكامل التدريس باستخدام الذكاء الاصطناعي: ملهمون، (ط/**1**)، **2025**م ص**97**.

2- الذباحي، مريم. تكامل التدريس باستخدام الذكاء الاصطناعي: ملهمون، (ط/**1**)، **2025**م ص**37**

3- المالكي، وفاء فواز. دور تطبيقات الذكاء الاصـطناعي في تعزيز الاسـتراتيجيات التعليمية في التعليم العالي: المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. العدد **7** ط: **2023**م، ص **100**.

حل المشكلات، إذ تسهم في مساعدة عضو هيئة التدريس في تحقيق أهداف الدرس وضمان بيئة تفاعلية[1].

3. يستفاد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين أدوات التقييم على النحو الآتي:

أ. يمكن توظيف النظام الذكي في عملية التقييم بصورة فاعلة، إذ يتميز بقدرته على: إجراء تقييمات متكررة دون عبء إضافي على الأستاذ الجامعي، وتوليد اختبارات مع نتائجها بدقة وسرعة تفوق الأساليب التقليدية، وتقديم تغذية راجعة فورية للطالب عن أدائه وإيصال الملاحظات لأستاذ المقرر في الوقت المناسب؛ لمساعدته في متابعة تحسن مهارات طلابه باستمرار.

ب. يمكن لعضو هيئة التدريس تحويل استفادة الطالب من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنجاز التكليفات والواجبات واعتماده عليها في إنجاز المهام إلى فرصة لتطوير مهارة الاستدلال والتحليل والنقد لدى الطالب، بحيث يكون ما أنتجه الذكاء الاصطناعي جزءاً من عملية التقييم، فيكلف الأستاذ طلابه بإضافة تعليق ونقد على النصوص المولّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي ودعمها بالأمثلة ومقارنة ما تنتجه الآلة بما يكتبونه بأنفسهم، وبذلك يقيس عضو هيئة التدريس مستوى تفكير الطالب النقدي وقدرته على المقارنة والتمثيل والاستدلال.

- ومن الأمثلة على ذلك: أن يكلف عضو هيئة التدريس طلابه ببيان أقسام مسألة: " ما لا يتم الواجب إلا به" عند الأصوليين، اعتماداً على الذكاء الاصطناعي، ثم يكلف الطلاب بمناقشة ما أنتجه النظام الذكي، وما الصواب في هذه التقسيمات، وما الأمثلة على كل تقسيم من كتب أصول الفقه؟ ثم يطلب منهم بيان الفرق بين ما كتبوه بأنفسهم وما تولد عن الذكاء الاصطناعي.

ت. يتيح الذكاء الاصطناعي لأعضاء هيئة التدريس تقديم تجارب تعلم مخصصة واقتراح حلول استباقية للمشكلات التي تواجه الطالب بناء على تحليل مستمر لأدائه والتنبؤ بمستويات نجاحه اعتماداً على أدوات الذكاء الاصطناعي.

1- المالكي، وفاء فواز. دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الاستراتيجيات التعليمية في التعليم العالي: المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. العدد **7** ط: **2023**م، ص **101**.

المطلب الثاني: ضوابط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير استراتيجيات تدريس وأساليب تقييم مقررات أصول الفقه

تعد تقنيات الذكاء الاصطناعي أدوات مساندة مهمة في تطوير استراتيجيات تدريس المقررات عموما ومقررات أصول الفقه على وجه الخصوص وتحسين عمليات التقييم، شرط توظيفها وفق أطر منهجية وأخلاقية واضحة. ومن أبرز الضوابط التي ينبغي مراعاتها:

1) تدريب أعضاء هيئة التدريس على مهارات توظيف التكنولوجيا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بكفاءة عالية، مع توفير برامج تطوير مهني مستمرة، لضمان الاستخدام الأمثل للتقنيات الذكية بما يتوافق مع المعايير الأخلاقية، وبما يضمن اختيار الأدوات المناسبة للتقييم واستراتيجيات التدريس المناسبة، وتوظيفها لتحقيق أهداف المقررات الأصولية.

2) أن يهدف عضو هيئة التدريس باستخدامه تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنشطة التعليمية وأدوات التقييم لمقرر أصول الفقه رفع مستوى التفكير النقدي لدى الطلاب، وتحفيزهم على تحليل القضايا الأصولية، والمقارنة بين الآراء، وحل المشكلات الفقهية المعاصرة بناء على قواعد الأصول، إضافة إلى رفع مستوى التفاعل داخل الصف وتحسين المستوى العلمي للطلاب.

3) الالتزام التام بحماية البيانات والمعلومات الشخصية التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس عن طلابه عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، وضمان عدم استخدامها إلا للأغراض التعليمية المصرح بها، وفق اللوائح والأنظمة وسياسات الجامعة[1].

4) عدم الاعتماد الكامل على أدوات الذكاء الاصطناعي، بل اعتبارها مكملاً للتقييم البشري وأدوات لدعم حكم عضو هيئة التدريس، إذ تظل خبرة عضو هيئة التدريس وفهمه للسياق والحساسية العاطفية في التعامل مع الطلاب عناصر لا غنى عنها، كما أن الذكاء الاصطناعي معرّض للخطأ، مما يستلزم مراجعة مخرجاته قبل اعتمادها[2].

1- الشمراني، صالح عبد الله. أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم من وجهة نظر الطلاب الدوليين "تطبيقات chatgpt أنموذجاً": المجلة التربوية-جامعة سوهاج، ع: 120 إبريل 2025م ص343، و347.

2- الذباحي، مريم. تكامل التدريس باستخدام الذكاء الاصطناعي: ملهمون، (ط/1)، 2025م ص95.

5) قيام العلاقة بين عضو هيئة التدريس وأدوات الذكاء الاصطناعي على الشراكة في إنجاز أهداف التدريس والتقييم، بحيث تتولى التقنية أتمتة المهام الإدارية الشاقة والمستهلكة للوقت، وتخفيف الأعباء الروتينية على عضو هيئة التدريس (مثل تصحيح أنشطة التقييم كالاختبارات والواجبات المنزلية، ورصد الأخطاء والتقليل من الأعمال الورقية)، بينما يركز الأستاذ الجامعي على الجوانب الإنسانية للتدريس مثل: المشاركة الاجتماعية وبناء العلاقات وتقديم التوجيه الشخصي، وتصميم خبرات تعليمية مبتكرة، وتقديم الإرشاد، وتنمية الحافز العلمي لدى الطلاب وتوجيه شغفهم العلمي، واتخاذ القرار المناسب بشأن الرؤى التي يقترحها الذكاء الاصطناعي.

6) التأكد من مصداقية أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في دعم أنشطة التدريس وأدوات التقييم وأنها قد خضعت لاختبارات دقيقة، وتتمتع بمستوى عالٍ من الموثوقية، وأنها متوافقة مع المعايير الأكاديمية في تدريس أصول الفقه.

7) ضرورة تكييف أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة لدعم أنشطة التدريس وأدوات التقييم لتتناسب مع طبيعة المقررات الأصولية، التي تتطلب فهمًا عميقًا للنصوص الشرعية، والتعامل مع مسائل دقيقة ذات أبعاد لغوية وشرعية.

8) التأكد من أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم لا يتعارض مع القيم الإسلامية والضوابط الأخلاقية، والسياسات التعليمية المعتمدة، وأنه يسهم في ترسيخ مبادئ الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية.

9) يتأكد عضو هيئة التدريس من تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي بشكل عادل بين الطلاب دون تحيز أو تمييز بينهم مع مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب واحتياجات ذوي الإعاقة عند تحديد استراتيجيات التدريس وأساليب التقييم المناسبة [1].

10) تحديد عضو هيئة التدريس سياسته لحدود استخدام الطلاب لنظام الذكاء الاصطناعي في مقرر أصول الفقه، مع توضيح الجوانب التي يحظر استخدام الذكاء الاصطناعي فيها، والجوانب التي يتاح فيها الاستخدام بموافقة مسبقة منه، مع إلزام الطلاب بتوثيق المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي

11) إجراء مراجعة دورية لطرق استخدام الذكاء الاصطناعي في التدريس والتقييم، وتحديث الأساليب بما يتوافق مع التطورات التقنية، واحتياجات الطلاب، ومتطلبات جودة التعليم.

1- العوام، خالد. الذكاء الاصطناعي: مطابع الرسالة، (ط/1)، 2023م.

12) تحديد عضو هيئة التدريس -الذي يستخدم النظام الذكي في تقييم أعمال الطلاب- آليات واضحة لاستقبال شكاوىٰ الطلاب وتظلماتهم في توصيف المقرر[1].

13) شمول عملية التقييم المعد بواسطة الذكاء الاصطناعي لجميع موضوعات المقرر، وتغطيته لنواتج تعلمه.

المبحث الثالث: تمكين المتعلمين من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تعلم المهارات الأصولية

المطلب الأول: وجوه الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تمكين الطالب الجامعي من مهارات تعلم أصول الفقه

يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي أن تقيّم مهارات الطالب الحالية، وكذلك المهارات التي ينبغي عليه تعلمها سواء كانت مهارة عامة أو خاصة وتقديم تدريبات مخصصة ذكيّة وخطوات إجرائية وتوصيات لممارسة المهارة وفق ما يحتاجه الطالب من مهارات، وفيما يلي بيان لأهم المهارات العامة والخاصة بالمقرر التي يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي لتمكين الطالب الجامعي في تخصص أصول الفقه من اكتسابها.

أولا: الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تمكين الطالب من المهارات العامة، وأبرز هذه المهارات:

1) **مهارة التعلم الذاتي**

يتيح الذكاء الاصطناعي الفرصة للطالب في المشاركة الفاعلة لتعلم المقرر بالاعتماد علىٰ نفسه، إذ يمكن للطالب دراسة المقرر الأصولي بنفسه بواسطة نظام ذكي تفاعلي يعتمد الحوار المباشر مع المتعلم لاستيضاح المفاهيم الأصولية والتدريب علىٰ مهارات الاستدلال والتخريج والتقسيم وغيرها من المهارات الخاصة، حتىٰ يصبح الطالب قادراً علىٰ متابعة مساره، فيتعلم ذاتياً[2].

1- جامعة الملك عبد العزيز. دليل وسياسات استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم والبحث العلمي: مركز تطوير التعليم الجامعي، (ط/1)، 2024م، ص43.

2- البرادعي، أشرف محمد. أثر التفاعل بين نمط التعقب وتقنية الدمج بتكنولوجيا الواقع المعزز علىٰ تنمية التحصيل المعرفي والأداء المهاري والاتجاهات نحو بيئة التعلم لدىٰ طلاب تكنولوجيا التعلم: مجلة كلية التربية-جامعة بنها. مجلد 30، عدد120، أكتوبر 2019م، ص473.

ومن الضروري العناية بتمكين الطالب من مهارة التعلم الذاتي، وتشجيعه، وتوظيف التقنيات الذكية التي تعين على ذلك؛ إذ إن إتقان الطالب لهذه المهارة يحقق له تعليماً يتناسب مع قدراته واحتياجاته، ويساعده على تحمل المسؤولية وإعداده للمستقبل، كما يسهم في إتقانه المهارات الأخرى، مثل: التفكير النقدي، والاتصال، ويعالج مشكلة الفروق الفردية بين المتعلمين، ويوفر الجهد والوقت على الطالب والأستاذ الجامعي[1].

2) مهارة التواصل الفعّال

يتيح الذكاء الاصطناعي للطالب التفاعل مع المحتوى التعليمي من خلال الحوار المباشر مع النظام الذكي؛ إذ يدرّبه على الحوار الهادف بالاعتماد على المحادثة الافتراضية، كما توفر منصات التعلم التفاعلية للطلاب التواصل مع المعلمين وزملائهم، مما يثري تجربة التعلم ويتيح تبادل الأفكار وتلقي الدعم والتوجيه، كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يدرّب الطالب على الحوار والإلقاء الشفهي والتصحيح الآلي لنبرة الصوت وأسلوب الحوار، وبذلك يتمكن الطالب من تطوير مهارات التواصل والفعّال وتحسين أدائه في الحوار العلمي[2].

كما تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين مهارات التواصل الكتابي والكتابة الأكاديمية للطلاب؛ إذ تقدم لهم التغذية الراجعة الفورية حول مهاراتهم في الكتابة وأسلوبهم في التعبير وتكشف لهم الأخطاء النحوية والإملائية، كما يتمكّن من خلالها الطالب من التدرب على مهارات التلخيص وإعادة الصياغة وكتابة المقالات والبحوث القصيرة بأسلوب مبتكر يقوم على التدريبات التفاعلية[3].

3) مهارات التفكير الناقد

تسهم أنظمة الذكاء الاصطناعي بصورة فاعلة في تطوير مهارات الطالب في النقد والتحليل والمقارنة وحل المشكلات بشرط توظيفها بصورة صحيحة لتعزيز مهارات

1- عبد الوهاب، سعد حسن. فاعلية بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تنمية مهارات التعلم الإلكتروني والتنظيم الذاتي لدى طلاب تكنولوجيا مرتفعي ومنخفضي السعة العقلية: مجلة دراسة بحوث التربية النوعية- جامعة الزقازيق، مجلد **9** عدد **22**، أكتوبر **2023**م، ص**725**.

2- حيدر، زيد بن سهيل. مهارات التواصل الفعال في التعليم المدمج: تحديات وفرص وآفاق في زمن الذكاء الاصطناعي: مركز الدراسات والأبحاث التربوية، الجامعة اللبنانية، يونيو **2024**م، ص **8**.

3- المجايدة، سناء زكريا عبد المجيد. أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين مهارات اللغة العربية: مجلة جامعة القدس المفتوحة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد **66**، يناير **2025**م، **192**.

التفكير الناقد لدى الطالب، والنظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه شريكاً معرفياً يسهم في تنمية مهارات الطالب النقدية لا باعتباره أداة تقدم المعلومة للطالب في وقت وجيز، بل ينبغي تجاوز ذلك ليصبح النظام الذكي فاعلا في تنمية مهارات التفكير الناقد.[1]

ويمكن للطالب الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تنمية مهارة التفكير النقدي لديه بطرق متعددة منها:

التواصل الحواري المباشر مع أداة الذكاء الاصطناعي في تبسيط المحتوى ولكن بطريقة النقاش والحوار والتدرج المنطقي في توليد الاستفسارات والتحقق من دقة الأفكار والمعلومات.

تدريب الطالب على المقارنة والترجيح بين النصوص الأصولية التي يعرضها النموذج، ويفككها إلى عناصر منظمة.

تصميم أداة الذكاء الاصطناعي لتدريبات وتمارين مهارية، مع إرشاد الطالب للخطوات الذهنية لإتقان المهارة

محاكاة الجدل الأصولي من خلال عرض النظام الذكي مناظرة أصولية بين فريقين في مسألة ويكون دور الطالب النقد والترجيح والمقارنة، فتتعزز ملكة النقد لديه[2].

ثانيا: تمكين الطالب الجامعي من المهارات الأصولية الخاصة؛ إذ يمكن تدريب تقنيات الذكاء الاصطناعي على تمكين الطالب الجامعي من مهارات الدرس الأصولي، وأبرزها:

1) **مهارة تقسيم الموضوعات والمسائل الأصولية: إذ** تميز علماء أصول الفقه بحسن تقسيم المسائل والموضوعات الأصولية؛ لما لذلك من أهمية في إدراك الفرق بين المصطلحات والمفاهيم الأصولية المتشابهة، وتمييز نقاط الخلاف والاتفاق في المسألة، وفهم الأقوال والآراء، وبناء التصور المنهجي للمسألة والموضوعات الأصولية.

1- العتيبي، فاتن والبلوي، عهود والقحطاني، منى. دور الذكاء الاصطناعي في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طالبات الصف الثاني ثانوي في مقرر الفيزياء: مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، جامعة تعز اليمن، العد (**21**) **2022**م، ص**155**.

2- العنزي، منال علي. توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشكالاته: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد خاص **2024**م، ص**209**.

ويمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع أستاذ المقرر في تدريب الطالب على مهارة التقسيم الأصولي من خلال بناء بيئات تعليمية تفاعلية تمكّنه من تحليل المسألة الأصولية وإعادة تركيبها إلى أقسامها الكلية والجزئية، وتدريبه على بناء خرائط ذهنية للمسائل الأصولية بطرق متعددة كأن يولد الذكاء الاصطناعي تقسيماً بالاعتماد على المصادر الأصولية ويطلب من الطالب إكماله أو تصحيحه.

أو يطلب من الطالب استخراج التقسيم من كتاب أصولي مع مقارنته بالتقسيم في كتاب آخر.

أو تدريبه على معرفة طرق علماء أصول الفقه في بيان تقسيم المسألة من خلال تأمل نصوصهم الأصولية واستخراج التقسيم منها، كالتقسيم الدائر بين النفي والإثبات كما في مسألة السبر والتقسيم، أو تقسيم الكلي إلى أجزائه، مثل: أقسام دلالات الألفاظ المتعلقة بالنظم والمعنى.

2) **مهارة فهم المصطلح الأصولي: فقد** اهتم الأصوليون كثيراً بالمصطلحات الأصولية وتحرير معناها والتفريق بينها وبين غيرها من المصطلحات المتشابهة؛ لأهميته في بناء المسألة الأصولية، وتحديد نوع الخلاف، ودوران كثير من الاعتراضات على مفاهيم المصطلحات[1].

ويمكن استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في تنمية مهارة استيعاب المصطلح الأصولي وتحرير معناه، من خلال: تدريب الطالب على الموازنة بين تعريفين للأصوليين وإظهار نقاط التشابه والاختلاف بينهما، أو التدرب على الربط بين المصطلح ومفهومه عند الأصوليين، أو التعرف على المنهج الصحيح في شرح التعريف.

3) **مهارة الاستدلال الأصولي**: إذ يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تمكين الطالب من الاستدلال الصحيح للمسائل الأصولية والآراء، ويتضمن ذلك عدة مهارات، أهمها:

- تدريب الطالب على مهارة الاستدلال بالنصوص الشرعية والأدلة العقلية على المسائل الأصولية.

1- السلمي، ماجد بن خليفة، حسن العصيمي، عبد الله الشهراني. المصطلحات الأصولية نشأتها وتسلسلها التاريخي: ج1، الدمام: دار ابن جوزي، (ط/1)، 1443هـ، ص6.

- تمكينه من مهارة الربط بين الدليل الشرعي والقاعدة الأصولية المناسبة، من خلال محاكاة طريقة الأصوليين في الاستدلال في بيئة تعليمية تفاعلية.

- وتدريبه على مهارة استخراج الأدلة التي استدل بها على أكثر من قاعدة أصولية من كتب الأصوليين، كدلالة قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ مثلاً على قاعدة: "تخصيص عموم الكتاب بالكتاب" وقاعدة: "تخصيص عموم السنة بالكتاب" وقاعدة: " النافي يلزمه الدليل"[1].

- تمكين الطالب من نقد الاستدلالات الأصولية الخاطئة على المسائل الأصولية، بأن يعرض عليه النظام الذكي استدلالاً خاطئا بدليل شرعي على القاعدة الأصولية، ويكلفه ببيان موضع الخطأ وطريقة الاعتراض على الاستدلال الخاطئ، ويطلب منه تصحيح الخطأ، ثم يقيّم جوابه ويصحح مساره في تعلم مهارة نقد الاستدلال الخاطئ بتنويع الأمثلة حتى يتقن المهارة، كأن يكلفه بنقد الاستدلال الخاطئ بقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر 7] على عدم جواز القياس في العبادات مطلقاً، ببيان وجه الخطأ وموضعه، وطريقة الاعتراض عليه معتمدا على ما أورده الأصوليون في طريقة الاعتراض وبيان الخطأ.

4) **مهارة تحليل النص الأصولي**: ويقصد بهذه المهارة تمكين الطالب من الوصول إلى مضمون نص المؤلف، وكشف العلاقة بين مكوناته وتفكيك أجزائه، وذلك لتعويد الطالب على بناء التصور السليم من خلال فهم كتب الأصوليين ومناهجهم في بناء المسائل الأصولية وعرضها، واستخراج ما يتضمنه النص من مفاهيم وقواعد واستدراكات وتحرير لمحل النزاع وآراء وأدلة وتطبيقات فقهية[2].

ويمكن بواسطة الذكاء الاصطناعي تنمية مهارة التحليل عند الطلاب، كأن يطلب النظام الذكي من الطالب تفكيك البنية المنطقية لنص أصولي إلى عناصره الأساسية، ثم يقارن الذكاء الاصطناعي تحليل الطالب بالنموذج المثالي، ويعلّق على الفروقات، أو استخراج نقاط الاتفاق والاختلاف بين نصين أصوليين في مسألة واحدة لمؤلفين مختلفين، أو تلخيص نص أصولي بأسلوب الطالب.

1- العصيمي، رائد خلف. استدلال الأصوليين بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ والاعتراضات الواردة عليه: مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع133، سنة 2021م، ص637.

2- الثبيتي، منصور بن تركي. مفهوم تحليل النص الأصولي: مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، ع43 أكتوبر 2023م، ص 1092.

5) **مهارة الرجوع إلى المصادر الأصولية الأصلية؛** لأخذ المعلومة منها مباشرة؛ كونها وسيلة تعين على التعلم الفردي للطالب من خلال الرجوع للمصادر الأساسية للمحتوى التعليمي والتحقق من الأقوال والأدلة والمفاهيم.

ويمكن توظيف محركات بحث ذكية داخل قواعد بيانات الكتب التراثية (مثل المكتبة الشاملة) لتحديد مواضع المسألة في مصادرها الأصلية، كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يطلب من الطالب استخراج عناصر الدرس من كتب محددة، ويقارن بينها، أو يطلب منه تلخيص الدرس من مصدر معين.

6) **مهارة تخريج الفروع على الأصول:** ثمرة تعلم أصول الفقه القدرة على إلحاق الفروع الفقهية بأصولها، وتمكن الطالب من هذه المهارة يخرج تعلمه لأصول الفقه من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، ويساعده على معرفة أسباب اختلاف الفقهاء في المسائل الخلافية[1].

يتيح الذكاء الاصطناعي تدريب النماذج على بيانات ضخمة من الفروع الفقهية المرتبطة بأصولها، بحيث يتعلم النظام الذكي طريقة التخريج، ثم يقوم بتدريب الطالب على هذه المهارة بأساليب متنوعة، منها: تصميم بيئة محاكاة فقهية تربط بين الفروع والأصول، ويطلب النظام من الطالب بيان الأصل الذي يُستند عليه في حكم فرعي، باستخدام أسلوب الاختيار المتعدد الذكي، أو بإيراد مسألة فقهية وفق رأي مذهب معين ثم يطلب من الطالب بيان الأصل الذي بنى عليه المذهب رأيه الفقهي ووجه البناء والتخريج.

المطلب الثاني: ضوابط ومتطلبات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تمكين المتعلمين من مهارات تعلم أصول الفقه

لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تمكين المتعلمين من المهارات الأصولية ضوابط ومتطلبات مهمة يجب تحققها حتى تتحقق الاستفادة من النظم الذكية في تطوير مهارات الطالب الجامعي، ومن أهم هذه الضوابط والمتطلبات:

1- العمري، خالد بن محمد علي. علم تخريج الفروع على الأصول (دراسة تأصيلية تاريخية): حولية كلية اللغة العربية بجرجا، ج**5**، ع**22**، **2018**م، ص.

أولا: تهيئة البيئة التعليمية بكل ما تحتاجه من متطلبات فنية وتقنية وموارد إضافية لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في خدمة علوم الشريعة ومنها علم أصول الفقه، ودعم تعليمه[1]، ويشمل:

1. إنشاء منصة رقمية ذكية تشتمل على بيانات رقمية ضخمة في علم أصول الفقه ومصادر تعلمه، وتحديثها باستمرار لمواكبة المستجدات، وتنظيمها وفق تقسيمات موضوعية، وتزويدها بنظام آلي ذكي للتحقق من صحة المعلومات ودقة النقول والآراء وصحة الاستدلال، وتعزيزها بتطبيقات تفاعلية يستفيد منها الطالب في تنمية مهاراته الأصولية، مع تطوير نماذج لغوية مدربة خصيصاً على النصوص الأصولية والفقهية وتحسين قدرتها على فهم المصطلحات الأصولية والفقهية وتمييزها وضبط السياق العلمي الدقيق من خلال الاستفادة من تقنيات التعلم العميق[2].
2. توفير مراكز دعم فني تتيح للطالب التواصل معها في أي وقت لمعالجة المشكلات التقنية.
3. إعادة تصميم القاعات الدراسية وتهيئتها بما يخدم العملية التعليمية القائمة على الدمج بين التعليم التقليدي والتعليم الرقمي المعتمد على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي[3].

ثانياً: تأهيل الطلاب وتدريبهم على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تنمية مهاراتهم الأصولية، وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة للاستخدام الأمثل لهذه التطبيقات، وتعريفهم بطريقة طرح الأسئلة على الأداة وأسلوب إنشاء الأوامر[4].

ثالثاً: وضع السياسات والقواعد والمبادئ الأخلاقية للاستخدام الأمثل لأنظمة الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، وتوعية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بها.

رابعاً: ينظر للذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مساعدة للطالب في تنمية مهاراته الأصولية، مع عدم إغفال الدور الرئيس لعضو هيئة التدريس في تصحيح المسار

1- القحطاني، غادة بنت علي. توظيف الذكاء الاصطناعي في بيئة التعلم. (ط/1)، الرياض 1445هـ، ص88.

2- العنزي، منال علي. توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشكالاته: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد خاص 2024م، ص218.

3- عبد الغني، رباب رشاد (وآخرون). متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى: المجلة التربوية، جامعة سوهاج، ج1، ع 118 فبراير 2024م، ص 226.

4- عضابي، هدى إبراهيم. الذكاء الاصطناعي في التعليم: كتب مؤلفين السعودية، (ط/1)، 2024م، ص 240.

العلمي لطلابه والتحقق من صحة المحتوىٰ المقدم لهم والتأكد من كفاية الدعم المقدم من أدوات الذكاء الاصطناعي لتنمية المهارات الأصولية للطلاب، وإسهامه الفاعل في اكتساب الملكة الأصولية لطلابه؛ إذ لا يمكنهم اكتسابها إلا بالوعي والفهم الدقيق المبني علىٰ مصاحبة المتخصصين من أهل العلم، بالإضافة للدور التربوي للأستاذ الجامعي في غرس القيم الدينية في نفوس طلابه ودعم التفاعل الإنساني والعمل الجماعي بينهم[1].

خامساً: المحافظة علىٰ خصوصية المعلومات الشخصية للطلاب، وتطبيق الإجراءات الأمنية اللازمة لحماية بياناتهم ومنع الوصول لغير المصرّح لهم بالوصول لهذه البيانات من خلال الالتزام بلوائح الحماية، وتطبيق البروتوكولات الأمنية[2].

نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلىٰ نتائج البحث الآتية:

1. يتيح التشابه الجزئي بين وظائف علم أصول الفقه والذكاء الاصطناعي الفرصة لتوظيف التقنيات الذكية في تطوير المهارات الأصولية للمتعلمين وتعزيز اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدامها، غير أن الفوارق الجوهرية بين المجالين تكشف عجز الذكاء الاصطناعي عن الإدراك الشامل لأصول الاستنباط وقواعد الاستدلال، مما يستدعي الحذر من الاعتماد الكامل عليه في العملية التعليمية.
2. يسهم الاستخدام الرشيد لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية في تنمية المهارات الأصولية العامة، مثل: التعلم الذاتي، والتفكير النقدي وحل المشكلات، والتواصل الفعّال، أو المهارات التخصصية، مثل: تحرير المصطلحات الأصولية، وتحليل النص الأصولي، ومهارة الاستدلال الأصولي، وتخريج الفروع علىٰ الأصول، وهذا من شأنه أن ينقل التعلم من مجرد تحصيل المعارف إلىٰ تنمية الكفاءات الشاملة والتعلم مدىٰ الحياة.
3. أدوات الذكاء الاصطناعي وسائل مساعدة في تنمية الملكة الأصولية لدىٰ الطالب، ودورها مكمّل للجهد البشري للأستاذ الجامعي؛ إذ تظل خبرة عضو هيئة

1- قاسمي، مولاي عبد الله. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية (إمكانات وتحديات): مركز معالم للدراسات والبحوث والتكوينات، (ط/1)، 2024م، ص64.

2- العمران، أروىٰ فهد، وجادو، إيهاب مصطفى. تصور مقترح لتوظيف تطبيق تشات جي بي تي في العملية التعليمية: مجلة الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات، القاهرة، ج2، ع4، مايو 2024م، ص 167.

التدريس وفهمه للسياق والحساسية العاطفية في التعامل مع الطلاب والمواقف التعليمية عاملاً أساسياً في نجاح تدريس المقرر، والاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي في التعلم من شأنه أن يؤثر سلباً على تنمية مهارات الطالب وقدرته على التفكير الناقد وحل المشكلات؛ إذ لا يمكن اعتبار التابع متبوعاً والوسيلة أصلاً قائماً بذاته.

4. يتطلب التوظيف الأمثل للذكاء الاصطناعي في تعليم أصول الفقه جهداً مؤسسياً يتمثل في إنشاء منصة رقمية مدعومة بقواعد بيانات ضخمة للمصادر الأصولية الرقمية يتم تحديثها باستمرار، وحوكمة رقابية من المتخصصين في علم أصول الفقه وأساتذة المقررات من خلال ضبط المدخلات وتصميم الأوامر وتقييدها بما يسهم في دقة المعلومات المولّدة من الذكاء الاصطناعي، ويساعد على تحقيق أهداف تدريس المقرر الأصولي.

5. يمكن لعضو هيئة التدريس تحويل استفادة الطالب من تطبيقات الذكاء الاصطناعي واعتماده عليها في إنجاز المهام إلى فرصة لتطوير مهارة الاستدلال والتحليل والنقد لدى الطالب، بحيث يكون ما أنتجه الذكاء الاصطناعي جزءاً من عملية التقييم.

توصيات:

1. وضع الجامعات سياسات واضحة وحوكمة متكاملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في البيئة التعليمية والبحثية للجامعة، وعلى وجه الخصوص في العلوم الشرعية لخطورة الخطأ فيها.

2. إعداد دراسات وبحوث تطبيقية لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تدريس علم أصول الفقه وتنمية مهاراته.

3. تخصيص الجامعات مقرراً للذكاء الاصطناعي في البرامج الجامعية عموما، وبكالوريوس الشريعة على وجه الخصوص.

4. تشجيع تطوير إقامة مسابقات هاكثون الذكاء الاصطناعي في التعليم، تقام من خلاله مسابقة لتحدي الذكاء الاصطناعي في التعلم التكيفي والتقييم والتعليم الذكي، ويقام على هامشها ورش عمل وحلقات نقاش وجلسات إرشادية.

5. تشجيع الجامعات لإقامة منصات رقمية تقدم حلولاً تخدم التعلم التكيّفي وتطور المحتوى الذكي والتقييم الدقيق، لتعزيز جودة المواد التعليمية وتوفير ملاحظات أكثر دقة وتختصر الجهد والوقت.

فهرس المراجع العربية

1) **البرادعي**، أشرف محمد. أثر التفاعل بين نمط التعقب وتقنية الدمج بتكنولوجيا الواقع المعزز على تنمية التحصـــيل المعرفي والأداء المهاري والاتجاهات نحو بيئة التعلم لدى طلاب تكنولوجيا التعلم: مجلة كلية التربية-جامعة بنها. مجلد 30، عدد120، أكتوبر 2019م

2) **الثبيتي**، منصـــور بن تركي. مفهوم تحليل النص الأصـــولي: مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، ع43 أكتوبر 2023م.

3) **حيدر**، زيد بن سـهيل. مهارات التواصـل الفعال في التعليم المدمج: تحديات وفرص وآفاق في زمن الذكاء الاصـــطناعي: مركز الدراســـات والأبحاث التربوية، الجامعة اللبنانية، يونيو 2024م.

4) **جامعة الملك عبد العزيز**. دليل وسـياسـات اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي في التعليم والبحث العلمي: مركز تطوير التعليم الجامعي، (ط/1)، 2024م.

5) **الدرولي**، علاء الدين محمد سـالم. اسـتخدام تقنيات الذكاء الاصـطناعي في إنشاء محتوى تعليمي تفاعلي لتعزيز تفاعل الطلاب مع المحاضرات التعليمية: المجلة الإفريقية للعلوم البحتة والتطبيقية المتقدمة، بنغازي، ط: مارس 2024،

6) **الذباحي**، مريم. تكامل التدريس باســتخدام الذكاء الاصــطناعي: ملهمون، (ط/1)، 2025م

7) **الســحيمي**، يوســف بن هلال. أصــول الفقه والذكاء الاصــطناعي (العلاقة والتأثير): مجلة العلوم الشرعية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: 2024م.

8) **السـلمي**، عفاف سفر. تطبيقات الذكاء الاصـطناعي لاسترجاع المعلومات في جوجل: مجلة دراسات المعلمون-جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، ط: 2017م العدد 19.

9) **السـلمي**، ماجد بن خليفة، حسـن العصيمي، عبد الله الشهراني. المصطلحات الأصولية نشأتها وتسلسلها التاريخي: ج1، الدمام: دار ابن جوزي، ط: 1، 1443هـ.

10) **الشـمراني**، صـالح عبد الله. أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم من وجهة نظر الطلاب الدوليين "تطبيقات chatgpt أنموذجاً": المجلة التربوية-جامعة سوهاج، ع: 120 إبريل 2025م.

11) **عبد الغني**، رباب رشـــاد (وآخرون). متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي في التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضـــاء هيئة التدريس في جامعة أم القرىٰ: المجلة التربوية، جامعة سوهاج، ج1، ع 118 فبراير 2024م، ص 226.

12) **عبد الوهاب**، سعد حسن. فاعلية بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تنمية مهارات التعلم الإلكتروني والتنظيم الذاتي لدىٰ طلاب تكنولوجيا مرتفعي ومنخفضـــي الســعة العقلية: مجلة دراســة بحوث التربية النوعية-جامعة الزقازيق، مجلد 9 عدد 22، أكتوبر 2023م.

13) **العتيبي**، فاتن والبلوي، عهود والقحطاني، منىٰ. دور الذكاء الاصـــطناعي في تنمية مهارات التفكير الناقد لدىٰ طالبات الصـــف الثاني ثانوي في مقرر الفيزياء: مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، جامعة تعز اليمن، العد (21) 2022م.

14) **العصـــيمي**، رائد خلف. اســـتدلال الأصـــوليين بقوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ والاعتراضـــات الواردة عليه: مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع133، سنة 2021م.

15) **عضابي**، هدىٰ إبراهيم. الذكاء الاصطناعي في التعليم: كتب مؤلفين السعودية، (ط/1)، 2024م.

16) **عفيفي**، جهاد. الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة: دار أمجد للنشر، عمان، (ط/1)، 2015 م.

17) **العمران**، أروىٰ فهد، وجادو، إيهاب مصـــطفىٰ. تصـــور مقترح لتوظيف تطبيق تشـــات جي بي تي في العملية التعليمية: مجلة الذكاء الاصـــطناعي وأمن المعلومات، القاهرة، ج2، ع4، مايو 2024م.

18) **العمري**، خالد بن محمد علي. علم تخريج الفروع علىٰ الأصـــول (دراســـة تأصيلية تاريخية): حولية كلية اللغة العربية بجرجا، ج5، ع22، 2018م.

19) **العنزي**، منال علي. توظيف أدوات الذكاء الاصـــطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشـكالاته: مجلة الشـريعة والدراسـات الإسـلامية، جامعة الكويت، ط: أكتوبر 2024م

20) **العوام**، خالد. الذكاء الاصطناعي: مطابع الرسالة، (ط/1)، 2023م.

21) **فارسـي**، فيصـل معتز. الذكاء الاصـطناعي في خدمة المخطوطات الإسـلامية: إصدارات مخبر الدراسات القضائية والفقهية-جامعة الوادي بالجزائر، ط: 2023م.

22) **الفيفي**، حسنن سلمان شريف. واقع توظيف تطبيقات تقنية الذكاء الاصطناعي في التعليم بالجامعات السـعودية من وجهة نظر أعضـاء هيئة التدريس.: مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، ط: 2022م المجلد (85).

23) **قاسـمي**، مولاي عبد الله. الذكاء الاصـطناعي في العلوم الشـرعية (إمكانات وتحديات): مركز معالم للدراسات والبحوث والتكوينات، (ط/1)، 2024م.

24) **القحطاني**، غادة بنت علي. توظيف الذكاء الاصطناعي في بيئة التعلم. (ط/1)، الرياض 1445هـ.

25) **المالكي**، وفاء فواز. دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الاستراتيجيات التعليمية في التعليم العالي: المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. العدد 7 ط: 2023م.

26) المجايدة، سناء زكريا عبد المجيد. أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين مهارات اللغة العربية: مجلة جامعة القدس المفتوحة للعلوم الإنسـانية والاجتماعية، العدد 66، يناير 2025م.

فهرس المراجع الأجنبية:

1) Keswani, Gaurav Govind: " Artificial Intelligence- Is Our Future Bright or Bleak". International Journal of Engineering and Advanced Technology, vol. 2, 2024,

2) ouyang, Fan, & Jiao, Pengcheng. “Artificial Intelligence in Education: The Three

توظيف الذكاء الاصطناعي في تعلم العلوم الشرعية في المرحلة الجامعية الأولى - دراسة تطبيقية على مقرر حقوق الإنسان في الإسلام

أ-د. علي محمد أسعد

عضو هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس - عمان

ملخص البحث:

يتناول البحث دراسة مدىٰ إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم الجامعي، من خلال تكليف الطلاب بالاستعانة به في مقرر حقوق الإنسان في الإسلام؛ لإعداد مقارنة بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الإسلامي، وفق خطة وتساؤلات محددة؛ بهدف تنمية مهاراتهم البحثية، وتعزيز معارفهم العلمية، ثم ملاحظة مدىٰ تحقق الأهداف السابقة علىٰ مستوىٰ الطلاب، من جهة، وصحة المحتوىٰ من جهة أخرىٰ، ويظهر البحث بعد تحليل نماذج من نتائج بحوث الطلاب، ومقارنة ذلك بتحليل عدة أدوات من الذكاء الاصطناعي إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في تعلم العلوم الشرعية في المرحلة الجامعية الأولىٰ ضمن ضوابط ينبغي التقيد بها؛ لتحقيق الغاية المرجوة، وتجاوز السلبيات والتحديات، وكذلك إمكانية استثماره في تحليل نتائج الطلاب وتقييم بحوثهم.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي – التعلم الذاتي- حقوق الإنسان – مهارات البحث

مقدمة:

يشـــهـد العـالـم اليوم ثورة معرفيـة غير مســـبوقـة؛ نتيجـة تطور تقنيـات الـذكـاء الاصطناعي، حيث أصبح أداة تعليمية مؤثرة في دعم التعليم الجامعي، ورغم ذلك فما زال توظيفه في تعليم الطلاب في العلوم الإسلامية حذرا، تشوبه جملة من التحديات، التي لا بد من علاجها، ولن يكون ذلك إلا بالتجربة والتطبيق؛ لذا أصبح من الضروري توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الإسلامية؛ للوقوف على الإيجابيات والسلبيات، ومنها مقرر حقوق الإنسان في الإسلام، والغاية من هذه الدراسة توظيف الذكاء الاصـــطناعي في مســـاعدة الطلاب على فهم المقرر، بتحليل المواد القانونية ومقارنتها ونقدها، والتوثيق العلمي، بما يعزز المهارات البحثية لديهم.

مشكلة البحث:

يوظف الكثير من الطلاب أدوات الذكاء الاصـــطناعي في إنجاز بحوثهم، دون التصريح بذلك، أو يستخدمونها بشكل سطحي، إما بالاعتماد على النسخ الحرفي أو دون توثيق دقيق، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تصـــميم آلية تدريبية تمكّن الطالب من الاستفادة من هذه الأدوات مع الالتزام بالمعايير الجامعية.

سؤال البحث الرئيس: ما مدى إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في تعلم العلوم الشرعية في المرحلة الجامعية الأولى؟

التســـاؤلات الفرعية: **1-** ما مدى إمكانية توظيف الذكاء الاصـــطناعي في تنمية المهارات البحثية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ففي مقرر حقوق الإنســـان في الإسلام؟

2- ما مدى إمكانية توظيف الذكاء الاصـــطناعي في تعزيز المعارف العلمية لطلاب المرحلية الجامعية الأولى في مقرر حقوق الإنسان في الإسلام؟

3- ما التحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم الجامعي؟

4- ما مدى إمكانية استثمار الذكاء الصناعي في تقييم بحوث الطلاب وتحليلها؟

أهداف البحث:

1- توظيف الذكاء الاصـطناعي لتنمية المهارات البحثية لطالب العلوم الشـرعية في المرحلة الجامعية الأولى في مقرر حقوق الإنسان في الإسلام.

2- توظيف الذكاء الاصـطناعي لتعزيز المعارف العلمية لطالب العلوم الشـرعية في مقرر حقوق الإنسان في الإسلام.

3- بيان تحديات استعمال الذكاء الاصطناعي في تدريس العلوم الإسلامية (مقرر حقوق الإنسان في الإسلام أنموذجا).

4- استثمار الذكاء الاصطناعي في تقييم وتحليل بحوث الطلاب.

المنهجية:

ستكون الدراسة تطبيقية، بحيث:

أكلف الطالب بمادة من مواد حقوق الإنسان، (أحدد له محاور البحث والأسئلة المطلوب أن يجيب عنها بدقة).

يشرح الطالب هذه المادة ويبين أسسها ويقارنها مع الإعلان الإسلامي.

ثم أقوم أنا بتحليل محتوى التكليف، ونقد مضمونه، وملاحظة الإيجابيات والسلبيات ...

أهمية البحث:

يعزز البحث وعي الطالب بطرق الاستفادة من التقنيات الحديثة في دراسة العلوم الإسلامية.

يعد الذكاء الاصطناعي من بين الأدوات التي يمكن أن تعزز من قدرة الطلاب على البحث والتحليل، مما يتيح لهم فهمًا أعمق للمحتوى الدراسي.

يؤهل الطالب ليكون قادرًا على استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات أوسع.

السعي إلى تجاوز التحديات التي تعيق توظيف الذكاء الاصطناعي في تعلم العلوم الشرعية.

تمهيد:

أولا- مقرر حقوق الأنسان في الإسلام

هو مقرر يدرس في قسم العلوم الإسلامية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس، وهو اختياري لطلاب الجامعة في التخصصات كافة، يدرس عن بعد بمعدل ساعتين أسبوعيا لمدة فصل دراسي.

يهدف هذا المقرر إلى تعريف الطالب بمفهوم "حقوق الإنسان" وتاريخه، وأهمية دراسة حقوق الإنسان في الإسلام لبيان سبق الإسلام لكل التشريعات الحديثة في قضايا حقوق الإنسان، وتفنيد الشُّبَه المثارة حول حقوق الإنسان في الإسلام، والمقارنة بين التشريع الإسلامي وغيره فيما يتعلق بحقوق الإنسان، من أجل توضيح مبادئ وأسس حقوق الإنسان في الإسلام، لكي يرسخ في ذهن الطالب أن الإسلام جاء بمبادئ كفيلة بأن تعطي لكل إنسان حقه كاملاً غير منقوص.

أهداف المقرر:

1. معرفة مفهوم حقوق الإنسان في الإسلام وفي الديانات والثقافات الأخرى.
2. بيان أهمية دراسة حقوق الإنسان في الإسلام.
3. المقارنة بين التشريع الإسلامي وغيره فيما يتعلق بحقوق الإنسان.
4. بيان سبق الإسلام لكل التشريعات الحديثة في قضايا حقوق الإنسان.
5. تفنيد الشبه المثارة حول حقوق الإنسان في الإسلام.
6. تحديد المنطلقات الأساسية لحقوق الإنسان في الإسلام.
7. تحديد مبادئ حقوق الإنسان.
8. توضيح مفهوم حق المساواة أمام الشرع في القانون.
9. توضيح مفهوم التسامح الديني في الإسلام.
10. توضيح حقوق المرأة والطفل في الإسلام.

استراتيجيات التعليم والتعلم: لا يمكن إنكار أهمية التعلم الذاتي في تعليم الطلاب في مراحلهم التعليمية، وخاصة الجامعية، لذلك يمكن للمدرس في هذا المقرر اعتماد خطط مختلفة في التعليم، منها التعلم القائم على المشكلات، والتعليم الذاتي، والتعلم القائم على الطلبة، مثل تكليفهم بإنجاز بحوث تعزز مهاراتهم العلمية والبحثية.

توزيع درجات المقرر في تقييم الطلاب: توزع حسب النسب التالية: خمسون درجة للامتحان النهائي، وخمس وعشرون درجة لامتحان المنتصف، وخمس درجات

لاختبار سؤال قصير، وعشرون درجة لبحث يكلف به الطالب (قسم العلوم الإسلامية 4-1).

من موضوعات المقرر الرئيسة: مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومواد الإعلان الإسلامي (الزحيلي).

مقرر الدراسة (الكتاب): الزحيلي، محمد (2010). حقوق الإنسان في الإسلام، دمشق: دار الكلم الطيب، (ط/5).

ثانيا: مفهوم وتعريف الذكاء الاصطناعي (AI)

الذكاء في اللغة: الكمال والتمام في الشيء (الفراهيدي 5: 339) (ابن فارس2: 357-358)، وقيل إن الذكاء هو السرعة في استنباط النتائج. (ابن منظور 13: 73).

أما من الناحية الاصطلاحية فعرف الذكاء تعاريف عدة منها تعريفه بالقدرة على التعلّم من المواقف السابقة، وحلّ المشكلات الجديدة، والتكيّف مع التطورات المستجدّة (راجح 311)، (العسّاف 4) (العشاقلة 59).

أما لفظ الاصطناع فيُراد به ما كان مُنتجًا ولم يكن طبيعيًا (عمر 2: 1363)، (موسى 18).

تعريف الذكاء الاصطناعي (AI) كمفهوم مركب:

يشير مصطلح الذكاء الاصطناعي (AI) إلى فرع من علوم الحاسوب يهدف إلى تصميم أنظمة يمكنها أداء مهامٍ تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا؛ تشمل هذه المهام: التعلم، الاستدلال، حل المشكلات، الإدراك، وفهم اللغة الطبيعية.

استخدم العلماء عبارات متعددة لتعريف مفهوم الذكاء الاصطناعي، ومن التعريفات التقنية الشائعة أن الذكاء الاصطناعي: هو مجموعة من الخوارزميات المُمكَّنة ببيانات ضخمة وقدرات حسابية عالية، مما يمنحها القدرة على التعلّم الذاتي والتطور المستمر من خلال الخبرة التراكمية (Goodfellow 21).

ومنها أنه "القدرة على بناء آلات قادرة على القيام بمهام تتطلب ذكاءً بشريًا" (طلبة 28).

القاسم المشترك بين هذه التعريفات هو أن الذكاء الاصطناعي يمثّل مجموعة من القدرات والآليات الحسابية التي تمكّن الآلة من التعامل مع البيانات والمعلومات بصورة أقرب إلى أسلوب التفكير البشري، ولكن ضمن نطاق تقني قابل للقياس والتطوير. (العبيد 47)

علاقة الذكاء الاصطناعي (AI) بالبحث العلمي والتعليم:

أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم أحد المحركات الرئيسة للبحث العلمي والتعليم في شتى التخصصات؛ التطبيقية والإنسانية، حيث أدى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل التعلم الآلي (Machine Learning) والتعلم العميق (Deep Learning) إلى إحداث تحولات جذرية في منهجيات البحث، حيث أصبح بالإمكان التعامل مع مجموعات ضخمة من البيانات المعقدة (Big Data)، والكشف عن أنماط واتجاهات دقيقة قد يصعب على العقل البشري ملاحظتها بنفس الدرجة من الفعالية (Jordan, Michael 349).

كما أسهم الذكاء الاصطناعي في تطوير أدوات بحثية مبتكرة، مثل: تقنيات التحليل النصي واللغوي في الدراسات الشرعية والإنسانية؛ حيث مكّنت تقنيات معالجة اللغات الطبيعية (NLP)[1] من تحليل ملايين النصوص في وقت وجيز، مما أتاح للباحثين دراسة الاتجاهات الفكرية والاجتماعية عبر شبكات التواصل أو عبر المصادر التاريخية المكتوبة، وهو ما لم يكن ممكنًا بالطرق اليدوية (Cambria, White 53).

وساعد الذكاء الاصطناعي في بناء محركات بحث نصية متقدمة للتراث الإسلامي (القرآن، الحديث، الفقه)، بحيث أصبح الباحث قادرًا على استخراج النصوص وتصنيفها وربطها بمداخل موضوعية وفق معايير دقيقة، مما يعين على التجديد المنهجي في الدراسات الشرعية (Al-Smadi, et 32).

1- النماذج اللغوية الكبيرة (Large Language Models - LLMs) هي نماذج تعلم عميق ضخمة، مُدربة مسبقًا على كميات هائلة من البيانات النصية؛ وتُعرف هذه النماذج بقدرتها على فهم اللغة البشرية وتوليدها، مما يمكنها من أداء مجموعة واسعة من مهام معالجة اللغة الطبيعية (NLP). تعتمد معظم النماذج اللغوية الكبيرة الحديثة على بنية المُحوّل (Transformer) من أبرز خصائصها:

•الحجم الهائل للبيانات والبارامترات

•التعلم المسبق (Pre-training)

•الضبط الدقيق (Fine-tuning)

•القدرة على التوليد (Generative Capability)

•فهم السياق والتعميم. Amazon Web Services. ينظر: "ما هي نماذج اللغة الكبيرة (LLM)؟" AWS, aws.amazon.com/ar/what-is/large-language-model. 21 سبتمبر 2025.

فالعلاقة بين الذكاء الاصـــطناعي والبحث العلمي تكاملية، حيث يدعم كلٌّ منهما الآخر: فالعلم يمد الذكاء الاصـــطناعي بالنظريات والخوارزميات، بينما يقدم الذكاء الاصطناعي للعلم آفاقًا أوسع للتجريب والاكتشاف. (العبيد 51)

المبحث الأول: تكليف الطلاب بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي في إنجاز بحث مقرر حقوق الإنسان في الإسلام

من المعلوم أن المراد بالذكاء الاصطناعي الأنظمة التي تحاكي الذكاء البشري لأداء مهام معينة، حيث يمثل نقلة نوعية في أســاليب التعلم، كتمكّين الطالب من الوصـــول السريع للمعلومات وتحليلها، إلا أن قيمته الحقيقية تكمن في كونه وسيلة مساعدة، لا بديلاً عن الجهد البحثي والفكر النقدي للطالب، وإلا كان الأثر سلبيا على الطلبة.

وقد درّســت في الفصــل الدراســي الثاني من عام 2025 م مقرر حقوق الإنســان في الإسـلام، وكان يضـم طلبة من تخصـصـات متنوعة بجامعة السـلطان قابوس، سـواء في العلوم التطبيقية أو الإنسـانية، وطبيعة المقرر القانونية قد تجعله صـعبا على طلبة العلوم غير الشـرعية أو القانونية، ومع توجه الطلبة إلى الذكاء الاصـطناعي في إنجاز بحوثهم، بعلم أساتذتهم أو عدم علمهم، رأيت أن أستثمر ذلك في التعلم الذاتي في هذا المقرر، فكلفت كل طالب بمادة من الإعلان العالمي لحقوق الإنســان أو الإعلان الإســلامي، يقوم بإجراء بحث عليها مستعينا بالذكاء الاصطناعي متبعا الخطوات الآتية.

1- خطوات إجراء البحث:

تم تكليف الطلاب ببحث مكوَّن من أربع خطوات رئيسة:

الرجوع إلى الـذكـاء الاصـــطنـاعي لشـــرح مـادة من الإعلان العـالمي أو الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان.

المقارنـة بين المـادة المختـارة ونظيرتهـا في النظـام الآخر، مع إبراز أوجـه الاتفـاق والاختلاف.

صياغة الطالب ما حصّل من معلومات من الذكاء الاصطناعي بأسلوبه.

توثيق النتائج من المصادر الأصلية (يرجع الطالب إليها مباشرة للتوثيق منها)

2- أهداف البحث:

بيان أهمية الذكاء الاصطناعي كأداة تعليمية مساندة في تدريس مقرر حقوق الإنسان في الإسلام.

- فهم مواد الإعلانيْن: العالمي والإسلامي لحقوق الإنسان.

- تدريب الطلاب على استخدام الذكاء الاصطناعي في التعلم الذاتي.
- المقارنة بين مواد الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان.
- التعرف على موقف الشـــريعة الإســـلامية من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ترسيخ مهارة التوثيق العلمي الصحيح للمصادر الأصلية.
- تنمية التفكير النقدي والتحليل لدى الطالب بدل الاعتماد على النسخ الآلي.
- الكشـــف عن التحديات التي يمكن أن يواجهها الباحث في تعامله مع الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان.

3- منهجية الطالب في البحث:

سيعتمد المنهج التحليلي والمقارن عبر استعمال التطبيق وسيلة تدريبية تمثلت في تكليف الطلاب ببحث يتضمن:

الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لشرح مادة من مواد حقوق الإنسان.

مقارنتها بمادة أخرى من النظام المقابل العالمي أو الإسلامي.

الرجوع إلى المصادر الأصلية لتوثيق النتائج.

4- أهمية تدريب الطلاب على اســـتخدام الذكاء الاصـــطناعي في بحث حقوق الإنسان في الإسلام[1]:

1- رغم الإمكانات الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصـــطناعي لدعم البحث العلمي، لا يعني توظيفه في العملية التعليمية أنه لا يخلو من تحديات، وإنما من الأهداف كما بينت في المقدمة الكشـــف عن هذه التحديات في مجال بحثنا، ومن أبرز هذه التحديات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي بشكل عام: دقة البيانات وجودتها، قابلية التفســـير (Explainability)، والأبعاد الأخلاقية: مثل: حماية الخصـــوصـــية، والتمييز الخوارزمي، وإمكانية إســـاءة اســـتخدام هذه التقنيات في مجالات قد تضـــر بالإنســـان أو المجتمع.، والتكلفة والبنية التحتية،

البعد المنهجي/ مما قد يؤدي إلى إضعاف التفكير النقدي والمنهجية العلمية التقليدية القائمة على الفرضيات والاختبار التجريبي. وللتفصيل في هذه التحديات يمكن الرجوع إلى:

O'Neil, Cathy. Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy. Crown, 2016.

Lipton, Zachary C. "The Mythos of Model Interpretability." Communications of the ACM, Vol. 61, No. 10, 2018.

Floridi, Luciano, and Cowls, Josh. "A Unified Framework of Five Principles for AI in Society." Harvard Data Science Review, Vol. 1, No. 1, 2019.

1- تعزيز الفهم: أظهرت بعض الدراسات أن دورات بناء الفهم المفاهيمي من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، تُمكّن الطلاب من خلفيات متنوعة من اكتساب الفهم ومهارات الذكاء الاصطناعي، مما يعزز ثقتهم وقدرتهم على توظيفه في مجالات مثل حقوق الإنسان. (Kong, S.)

2- تطوير التفكير النقدي: استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل قضايا حقوق الإنسان (مثل العدالة الجنائية أو التمييز) يدفع الطلاب للتساؤل حول العدالة، والشفافية، والانحيازات المحتملة في الأنظمة الذكية. (Završnik, A 567- 583)

3- توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم: يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة الطلاب في إنجاز البحث، وفي التحليل، وتقديم التغذية الراجعة، كما يتيح للمعلمين تخصيص التعليم وتقييم الأعمال بشكل أكثر فعالية. (Celik, I 616-630)

5- ملاحظات إرشادية للطلاب:

- يجب على الطالب التقيد بالمادة القانونية أو النص الذي كلف به.
- شرح المادة بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي، مع ذكر الأداة المستخدمة لإثبات أصالة العمل.
- مقارنة المادة من الإعلان العالمي أو الإسلامي مع ما يقابلها من الإعلان المختلف عنها (العالمي أو الإسلامي) ببيان أوجه الاتفاق والاختلاف.
- توثيق كل مسألة أو معلومة من مصادرها.
- يسلم البحث النهائي بشكل منسق ومنظم.

Dean, Jeffrey. "The Deep Learning Revolution and Its Implications for Computer Architecture and Chip Design." Keynote at ISCA Conference, 2018.

Anderson, Chris. "The End of Theory: The Data Deluge Makes the Scientific Method Obsolete." Wired Magazine, 2008

6- **نموذج تقييم أعمال الطلاب:**

الدرجة	التوضيح	المعيار
3	استخدام الذكاء الاصطناعي لشرح المادة بشكل علمي وواضح، مع إبراز الفهم وعدم النقل الحرفي (مع ذكر الأداة/الموقع المستخدم).	1. شرح المادة بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي
6	ذكر مادة مشابهة في القانون المقابل، وإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بدقة وموضوعية.	2. المقارنة بمواد القانون المقابل (إسلامي/عالمي)
5	الرجوع للمصادر الأصلية لكل مادة (مثلاً نص الإعلان العالمي، أو المصادر الفقهية/القانونية الإسلامية)، مع توثيق علمي (اسم المصدر، الطبعة، الصفحة...الخ).	3. التوثيق من المصادر الرئيسة
3	التحقق من صحة المعلومات وعدم الاكتفاء بما جاء من الذكاء الاصطناعي. ومراجعة المصادر الفعلية وتوضيح الأقوال/النصوص باختصار.	4. صحة المعلومات ودقتها
1	تنظيم البحث بشكل منطقي (مقدمة، شرح، مقارنة، نتائج، قائمة مراجع)، واستخدام لغة سليمة وتنسيق واضح.	5. تنظيم البحث وتنسيق العرض
2	بيان فهم الطالب للنقاط الرئيسة والاختلافات، وأثر ذلك في رؤيته لموضوع حقوق الإنسان.	6. استخلاص النتائج وإظهار القدرة على الفهم والتحليل والمناقشة

المجموع: 20 درجة (جدول1 نموذج تقييم بحوث الطلاب)

المبحث الثاني: تقييم البحوث

بلغ عدد الطلبة الذين أنجزوا بحوثهم متبعين الخطوات الســابقة ســبعين طالبا وطالبة، موزعين علىٰ شعبتين، وأغلبهم حاولوا التقيد بتلك الخطوات، بالرغم من كثرة التســاؤلات بســبب عدم وضــوح منهجية العمل لديهم في البداية، لكن مع الشــرح والتوضــيح، وتقديم نماذج تقريبية لصــورة العمل، ســلم جميع الطلاب بحوثهم في الوقت المحدد، وكان مما حرصت عليه ملاحظة -أثناء تقويمي لأعمال الطلاب- مدىٰ انحياز الذكاء الاصطناعي في موضـوع حقوق الإنسـان، وهذا مقيد في الموضـوع الذي كلف به الطلبة مما بينته سـابقا، وهو المقارنة بين القانونين الإسـلامي والعالمي، ولعل من نافلة القول أن نبين أن عدم الانحياز كان واضـحا في المواد المتوافقة بين القانونين، ويبقىٰ الإشــكال في المواد المختلفة، وأكتفي بذكر مســألتين جرىٰ فيها الاختلاف، الأولىٰ منها: ما يتعلق بحرية المعتقد في مســألة تغيير الدين، وترك الإســلام إلىٰ دين آخر، مما يسمىٰ بالفقه الإسلامي بالردة (المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 10 من الإعلان الإسـلامي لحقوق الإنسـان)، وبعد النظر في ثلاثة بحوث قدمها الطلاب في هـذه الجزئيـة، ومراجعتي لهـا عـدة مرات لم يظهر لي تحيز الـذكـاء الاصـطناعي في هذه المسـألة، بل عرض الذكاء الاصـطناعي نقاط الاتفاق والاختلاف بموضــوعية، ولم يخالف ما قرره العلماء من المســلمين، مما حفزني أن أرجع لأتأكد من الذكاء الاصــطناعي وأطلب منه أن يبين الفرق بين المادتين فأجاب إجابة مطولة، ولم يظهر انحيازا إلا عندما طلبت منه بيان رأيه وترجيحه؛ فأظهر أن مما يتوافق مع القانون العالمي الاجتهادات الإســلامية المعاصــرة في موضــوع الردة[1] (OpenAI. ChatGPT (GPT-5 model 25/ 9/ 2025) وانحيـازه يظهر في جعلـه القـانون العـالمي هو الأصل.

والمسـألة الثانية التي يجري فيها اختلاف متعلقة بزواج المسـلمة من غير المسـلم، وهي جزء من المادة الخامسة من الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، والمادة السادسة

1- مما ذكره في خلاصته في الترجيح: (يظهر أن الفقه الإسلامي التقليدي وضع عقوبة دنيوية للردة ضمن سياق حماية المجتمع السـياسـي، بينما الإعلان العالمي يجعل حرية المعتقد حقاً مطلقاً. اجتهادات معاصـرة معتبرة تستند إلىٰ القرآن ومقاصد الشريعة تمهّد لإعادة قراءة النصـوص الحديثية بحيث تلتقي مع مبدأ حرية المعتقد الذي أقره الإعلان العالمي، وهو في رأيي الاتجاه الأكثر انســجاماً مع روح الإســلام وواقع المجتمعات الحديثة.)

عشـــرة للإعلان العالمي لحقوق الإنســـان. كذلك لم أجد في بحوث الطلاب ما يظهر تحيزا في هذا الموضوع.

تحيز خوارزميات الذكاء الاصـطناعي للمنظور الغربي لحقوق الإنسـان وتأثيره على التقييم

تُشكل خوارزميات الذكاء الاصطناعي (AI) محورًا أساسيًا في العديد من مجالات الحياة المعاصـــرة، من التحليلات الاقتصـــادية إلىٰ الأنظمة القانونية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن هذه التقنيات، علىٰ الرغم من قدراتها التحويلية، لا تخلو من التحديات، أبرزها التحيز الذي قد يتســـرب إلىٰ مخرجاتها. يكتســـب هذا التحيز أبعادًا أكثر تعقيدًا وحســـاســـية عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنســـان، لا ســـيما عند تبني منظور غربي قد لا يتوافق بالضــــرورة مع الســـــياقات الثقافية والقيمية المتنوعة عالميًا. إن فهم طبيعة هذا التحيز وتأثيره علىٰ عمليات المقارنة والتقييم، وكيفية التعامل معه، يُعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان عدالة وشمولية أنظمة الذكاء الاصطناعي.

ينشــــأ تحيز الذكاء الاصـــطناعي في المقام الأول من البيانات التي تُغذىٰ بها الخوارزميات أثناء عملية التدريب. هذه البيانات، التي غالبًا ما تكون انعكاسًـــــا للواقع الاجتماعي والتاريخي، قد تحمل في طياتها تحيزات ثقافية أو اجتماعية أو تاريخية متأصـــلة. وعندما تتعلم الخوارزميات من هذه البيانات المتحيزة، فإنها تميل إلىٰ تكرار هذه التحيزات وتضخيمها في مخرجاتها، مما يؤدي إلىٰ نتائج غير عادلة أو تمييزية.

1. التحيز الثقافي المتأصـــــل في البيانات التدريبية: تُظهر العديد من الدراســـــات أن مخرجات نماذج الذكاء الاصـطناعي التوليدي تعكس بشـكل واضـح التحيزات الثقافية الموجودة في مجموعات البيانات التدريبية وعلىٰ شبكة الإنترنت بشكل عام؛ مما يعني أن الأنظمة تتعلم من أنماط ســـائدة قد تكون ذات طبيعة غربية، مما يؤدي إلىٰ تهميش أو ســـوء تمثيل وجهات النظر الثقافية الأخرىٰ (OHCHR, n.d.). علىٰ ســـبيل المثال، قد تُقدم هذه النماذج فهمًا للطبيعة البشـــرية يســـتند إلىٰ الحضـــارة الغربية، متجاهلةً التنوع الفكري والثقافي العالمي (LSE Blogs, 2022).

2. التحيز الخوارزمي التمييزي وتـداعيـاتـه: يمكن أن تؤدي التحيزات الخوارزميـة المضـــمنة في بيانات التدريب إلىٰ نتائج قانونية تمييزية، خاصـــةً للفئات المهمشـــة في المجتمع (Human Rights Research, 2025). لا يقتصـــر هذا التحيز علىٰ الجانب القانوني فحسـب، بل يمتد ليشـمل مجالات حيوية مثل التوظيف، حيث يمكن أن تتسبب أنظمة

التوظيف المدعومة بالذكاء الاصـــطناعي في تمييز خوارزمي ضـــد مجموعات معينة (Chen, 2023). هذا التمييز يمكن أن يؤدي إلىٰ حرمان أفراد من فرص عادلة بناءً علىٰ خصائص غير ذات صلة بكفاءتهم.

3.تأثير الهيمنة الجيوسياسية والبنية التحتية: تتشكل التحيزات الأكثر مناقشة وتدقيقًا في مجال الذكاء الاصطناعي اليوم بشكل أساسي من خلال الهيمنة الجيوسياسية والبنية التحتية لثلاثة لاعبين رئيسـيين عالميًا (SSRN, 2025). هذا يشـير إلىٰ أن تصـميم وتطوير الذكاء الاصـــطناعي يتأثر بشـــكل كبير بالجهات الفاعلة التي غالبًا ما تكون غربية، مما يعزز التحيز نحو منظورها وقيمها، ويقلل من تمثيل وجهات النظر الأخرىٰ.

إن تحيز خوارزميات الذكاء الاصـــطناعي للمنظور الغربي لحقوق الإنســـان، يُعد تحديًا معقدًا يتطلب اسـتجابة شـاملة ومتعددة التخصـصـات، من خلال تبني نهج قائم علىٰ حقوق الإنسـان، ودمج المعارف الأصـلية، وتطبيق حوكمة أخلاقية قوية، ومراعاة التنوع الثقافي، تمكن من العمل نحو بناء أنظمة ذكاء اصـــطناعي أكثر عدلاً وإنصـــافًا، تخدم البشرية جمعاء دون تمييز أو تحيز.

أولا- تقييمي باعتباري مدرسا:

أما عن تقييمي وفق نموذج التقييم المذكور ســـابقا فكانت نتائج الطلاب في معدل (جيد جدا)، وســـأكتفي هنا بعرض تقييم بحث واحد، حتىٰ لا يتجاوز هذا العمل عدد الكلمات والصـــفحات المســـموح بها في لائحة شـــروط القبول، وذلك النموذج هو المتعلق بالمادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان، وسـأشـرك معي في التقييم أدوات الذكاء الاصـــطناعي، لملاحظة مدىٰ موضـــوعية هذا التقييم، وملاحظة أوجه الاختلاف بينها، والثغرات التي يمكن ملاحظتها.

وسأعرض تقييمي أولا، ثم أبحث في تقييم أدوات الذكاء الاصطناعي، وذلك حتىٰ ألاحظ مدىٰ نجاح الطالب في تحقيق أهداف البحث من منظوري أولا، ثم ملاحظة اختلاف تقييمي عن تقييم أدوات الذكاء الاصطناعي، سلبا أو إيجابا.

عنوان البحث: المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وموقف الإسلام منها:

ســـأعتمد في التقييم النموذج الذي وضـــعته أولا، ثم ألاحظ مدىٰ تحقيق هذا التكليف لأهدافه.

1- التقييم

الدرجة	الملاحظات	المعيار
2/3	شرح الطالب المادة الثانية بأسلوب مختصر، وقد فاته أن يذكر أداة الذكاء الاصطناعي التي اعتمد عليها	1. شرح المادة بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي
6/6	ذكر الطالب المادة المشابهة للإعلان العالمي من الإعلان الإسلامي، وشرحها، وأبرز أوجه الاتفاق والاختلاف، لكن لم ينتبه إلى بعض العبارات التي سرت إليه من أداة الذكاء الاصطناعي، كاعتبار الإعلان العالمي محورية الإنسان على خلاف الإعلان الإسلامي، لكن حرصه على التوثيق من مصادر متخصصة إسلامية جعله ينتبه إلى ذلك لاحقا	2. المقارنة بمواد القانون المقابل (إسلامي/عالمي)
4/5	رجع للمصادر الأصلية في أغلب البحث، (مثل: نص الإعلان العالمي، أو المصادر الفقهية/القانونية الإسلامية)، مع توثيق علمي (اسم المصدر، الطبعة، الصفحة...الخ). لكن يبدو أن بعض المصادر أخذها من الذكاء الاصطناعي، دون أن يصرح بذلك	3. التوثيق من المصادر الرئيسة
3/3	استطاع أن يتحقق من صحة أغلب المعلومات بالرجوع إلى المصادر، ولم يكتف بما جاء من الذكاء الاصطناعي	4. صحة المعلومات ودقتها
1/1	كان البحث منظما (مقدمة، شرح، مقارنة، نتائج، قائمة مراجع)، وتنسيق واضح، ولغته سليمة عدا بعض الأخطاء الطباعية والإملائية،	5. تنظيم البحث وتنسيق العرض
2/2	أظهر الطالب فهما لموضوع المساواة في الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي.	6. استخلاص النتائج وإظهار القدرة على الفهم والتحليل والمناقشة

النتيجة: 20/18 أو 90/ 100 (جدول 2)

راعيت في تقييم هذا البحث أمرين: الأول أنه ضمن مستوى المرحلة الجامعية الأولى، والثاني أن المستهدفين غير متخصصين في العلوم الشرعية، معتمدا في ذلك على المقياس والخطوات التي شرحتها للطلاب.

2- مدى تحقيق البحث لأهدافه

سأعتمد في بيان ذلك على الأهداف التي وضعتها مسبقا، وقد توصلت إلى الآتي:

1. أظهر قيام الطالب بإنجاز البحث مستعينا بأداة الذكاء الاصطناعي أهميتها كأداة تعليمية مساندة في تدريس مقرر حقوق الإنسان في الإسلام.

2. بين البحث أن الطالب استطاع فهم المادة الثانية من الإعلان العالمي، وما يقابلها من الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان.

3. أهمية استثمار الذكاء الاصطناعي في التعلم الذاتي.

4. استطاع الطالب أن يقف على الفروق في دراسته للمادة الثانية بين الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان من خلال المقارنة بينهما، مستعينا بأداة الذكاء الاصطناعي.

5. استطاع الطالب التعرف على موقف الشريعة الإسلامية من المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

6. ترسخ مهارة التوثيق العلمي الصحيح لدى الطالب، حيث وثق المعلومات التي حصل عليها من الذكاء الاصطناعي من مصادرها الرئيسة، ما جعله يتعرف على المصادر الأصلية.

7. عدم الاكتفاء بالنسخ الآلي.

8. نمو التفكير النقدي والتحليل لدى الطالب، إذ إن مطالبته بسؤال الذكاء الاصطناعي عن الفروق، ثم تصنيف هذه الفروق، يحفز عنده التفكير النقدي، وخاصة عندما يرى الأداة تبين أوجه الاختلاف بين الإعلانين، وهذا ما جعله يسأل ثم يبحث ليتأكد.

3- التحديات التي واجهت الطلاب في إنجاز بحوثهم

من خلال ما قام به الطلاب في بحوثهم مستعينين بالذكاء الاصطناعي، ظهر أن الأمر لا يخلو من تحديات، غير أنها لا تقلل من أهمية هذا الذكاء في التعلم الذاتي، وترجع هذه التحديات في جلها إلى عدم معرفة الطالب بكيفية التعامل مع هذا الذكاء، وطريقة إعطائه التعليمات والأوامر، من هذه التحديات:

1. خطر الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي دون معرفة بطريقة الاستفادة منه، وخاصة في عدم كيفية طرح الأسئلة.

2. احتمال وقوع الطالب في أخطاء أو تحيزات بالمخرجات، وخاصة عند عدم معرفته بالمصادر التي اعتمد عليها الذكاء الاصطناعي في بعض المعلومات، وحل هذا المشكل يكمن في تدريب الطلاب على مهارة التعامل مع المصادر وطرق التمييز بينها.

3. قد يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى ضعف مهارات التوثيق إذا اكتفى الطالب بالنقل عنه.

4. عدم توفر الموارد والإمكانات اللازمة لتدريب الطلاب على الذكاء الاصطناعي بشكل كافٍ، خاصة عند المتخصصين في العلوم الإنسانية.

ثانيا- تقييم أدوات الذكاء الاصطناعي

أعطيت أدوات الذكاء الاصطناعي المحددات العامة لخطوات إجراء البحث وتقييمه التي اعتمدتها، ثم طلبت منها التقييم دون أن أخضعها لنموذج محدد، فكانت النتائج الآتية:

1- تقييم perplexity.ai

- التقييم وتحليل النتيجة: عند الطلب من أداة الذكاء الاصطناعي perplexity.ai تقييم وتحليل نتائج بحث المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وموقف الإسلام منها، كان هذا تقييمه:

أولاً: تجميع معلومات البحث ومراحله

- المادة المدروسة: المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (مبدأ المساواة وعدم التمييز).
- محور المقارنة: رؤية الإسلام في المساواة وعدم التمييز، مقارنة بالطرح العالمي.
- العناصر الجوهرية: الحرية الفكرية، الحرية الشخصية، المساواة أمام القانون، التمييز الدولي، التوثيق بالنصوص الشرعية والدولية، عرض أوجه التشابه والاختلاف.

ثانياً: تحليل البحث وفق معايير التقويم العلمي

المعيار الرئيسي	ملاحظات التحليل	الدرجة
اختيار المادة القانونية ووضوحها	تم اختيار مادة مركزية ومحورية. توضيحها واضح وتوظيف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والشريعة الإسلامية في مجال المساواة.	**9/10**
شرح المادة باستخدام الذكاء الاصطناعي	لم يُذكر صراحة منهج التوظيف الرقمي أو الذكاء الاصطناعي في البحث. يظهر الطرح التقليدي بدون تضمين خطوات واضحة للشرح بالذكاء الاصطناعي.	**8/15**
المقارنة بين النظامين	المقارنة موضوعية جيدة، تتناول النصوص والآثار العملية، وتبرز التشابه والاختلاف بدعم نصي شرعي وقانوني. تحليل نقاط الالتقاء والافتراق في المواقف.	**22/25**
توثيق المعلومات من المصادر الأصلية	التوثيق دقيق ومنوع بين مصادر القرآن، الحديث، الإعلان العالمي، والمصادر الفقهية. تم الرجوع فعليًا للنصوص الأصلية وربط كل فكرة بمصدرها.	**18/20**
تنظيم العرض الأكاديمي	العرض منظم جيدًا: مقدمة، عرض، مقارنة، نتائج، خاتمة ومراجع. وجود فهرس للموضوعات. لغة التقرير أكاديمية مع بعض الملاحظات الطفيفة في تسلسل الأفكار.	**13/15**
تحليل النتائج والاستنتاجات الشخصية	الطالب أظهر فهمًا جيدًا لأثر المقارنة علىٰ رؤيته الحقوقية، واقترح توصيات عملية لربط قيم حقوق الإنسان العالمية بالتعاليم الإسلامية وقيم التقوىٰ.	**8/10**

النتيجة النهائية: **100/82** (جيد جدًا) (جدول **3**)

ثالثاً: تحديد مكامن القوة والضعف

نقاط القوة

- حسن اختيار المادة وتمييز المنظور الدولي والإسلامي بوضوح.
- أسلوب موضوعي في المقارنة والتحليل؛ توجه علمي في إبراز التشابه والاختلاف.
- توثيق موارد متعددة، والاعتماد على مصادر أصلية مع شواهد نصية واضحة.
- تنظيم البحث بشكل احترافي مع إبراز عناصر الفهم والاستنتاج والتوصيات.

نقاط الضعف/الفرص للتحسين

- من المهم إدراج تطبيق محدد لتوظيف الذكاء الاصطناعي (مثلاً: ماذا قدّم ChatGPT، أي منصة استخدمها، مثال تطبيقي لشرح المادة).
- يمكن تطوير جانب التحليل النقدي وتوسيع نطاق المقارنة بذكر تطبيقات عملية أو معالجات للقانون في حالات واقعية.
- ينصح بمراجعة الأسلوب اللغوي لزيادة الانسيابية وتقليل الأخطاء الطباعية في بعض الفقرات.

رابعاً: مؤشرات تحقق أهداف التعلم

- تمكين الطالب من فهم النصوص القانونية والشرعية.
- إبراز القدرة على التمييز بين المفاهيم الحقوقية في النظامين العالمي والإسلامي.
- تطبيق التوثيق العلمي بدقة ووعي نقدي في الاستنتاجات والتوصيات.
- تعزيز التفكير التحليلي والمقارن لدى الطالب ضمن موضوع حقوق الإنسان.

خامساً: توصيات تطويرية عامة

- تنظيم ورشة تدريبية للطلاب على الأساليب العملية لتوظيف الذكاء الاصطناعي.
- مطالبة الطلاب بإدراج خطوات تطبيقية (نصوص الحوار مع الذكاء الاصطناعي، نتائج الخوارزميات، أدوات التحليل والبحث).
- تشجيع الطلاب على ربط النتائج بحقوق الإنسان والمبادئ الشرعية عبر دراسة حالات عملية واقعية.
- مواصلة تعزيز التوثيق والعودة إلى المصادر الأصلية

.(https: //www.perplexity.ai/ openAI. ChatGPT (GPT-4 model 5/ 8/ 2025)

تعقيبي على هذا التقييم والتحليل:

كان هذا التقييم شاملا، ومحيطا بكل جوانب البحث، ويتفق مع تقيمي إلى حد ما، لكن ما ذكر من نقطة الضعف في أنه (يمكن تطوير جانب التحليل النقدي وتوسيع نطاق المقارنة بذكر تطبيقات عملية أو معالجات للقانون في حالات واقعية)، هذا لا يستطيع الطالب في المرحلة الجامعية الأولى إنجازه، خاصة إن كان غير متخصص، وإنما ينجز بحثا في مقرر، ويبدو أن سبب ذلك هو عدم تنبيه الأداة إلى هذه الاعتبارات.

أما الملاحظة المهمة على هذا التقييم فهي أنه لم يذكر شيئا على المادة العلمية للبحث، وإنما كان التقييم للمنهج بشكل عام.

أما المؤشرات التي ذكرها فقد كانت شاملة ومؤكدة لما ذكرته سابقا.

2- تقييم poe.com/chat

التقييم التفصيلي وتحليل نتائج بحث الطالب: عند الطلب من أداة الذكاء الاصطناعي poe.com/chat تقييم وتحليل نتائج بحث المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وموقف الإسلام منها، كان هذا تقييمه:

المقرر: حقوق الإنسان، المستوى: البكالوريوس، الموضوع: المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ورؤية الإسلام لها، الدرجة النهائية: **87 / 100** — (جيد جدًا)

1. المقدمة

البحث يمثل محاولة جادة لربط بين المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان. وقد طُلب من الطالب أن يوظف الذكاء الاصطناعي في الشرح، ثم يجري مقارنة بين النصين، مع الرجوع إلى المصادر الأصلية وتوثيقها.

2. **النتائج الكمية (حسب معايير التقويم)**

المعيار	الدرجة (من الدرجة الكلية)	الملاحظة
استخدام الذكاء الاصطناعي بوعي (10)	7	لم يوضّح الطالب صراحة كيف استفاد من الذكاء الاصطناعي، لكن العرض منظم ومتماسك.
عرض المادة القانونية الأولىٰ (15)	14	شرح المادة الثانية بدقة مع تناول مفاهيم الحرية والمساواة.
المقارنة مع المادة المقابلة (25)	23	المقارنة بين الإعلان العالمي والإسلام جاءت وافية، مع إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف.
التوثيق والرجوع إلىٰ المصادر (20)	17	رجع إلىٰ القرآن والسنة والإعلانات الحقوقية، لكن أسلوب التوثيق غير موحّد.
صحة المعلومات ودقتها (10)	10	المعلومات صحيحة وموثوقة.
التحليل والفهم النقدي (10)	8	أظهر تحليلًا جيدًا، خاصة في الفرق بين الحرية المطلقة والحرية المنضبطة، لكن يمكن تعميقه أكثر.
الشكل الأكاديمي للبحث (10)	8	البحث منسق ويحتوي علىٰ مقدمة ومباحث وخاتمة ومراجع، مع بعض الأخطاء اللغوية الطفيفة.

المجموع 87 / 100 مستوىٰ جيد جدًا. (جدول 4)

3. **النتائج النوعية**

- **نقاط القوة**

  - عرض متكامل للمادة الثانية من الإعلان العالمي.
  - وضوح في المقارنة بين الإعلانين العالمي والإسلامي.
  - الاعتماد علىٰ مصادر أصلية (القرآن، السنة، إعلانات حقوقية، مراجع فقهية).

o تنظيم جيد للبحث مع مقدمة وخاتمة وفهرس.
- **نقاط الضعف**
o غياب التصريح الواضح بدور الذكاء الاصطناعي في البحث.
o عدم توحيد أسلوب التوثيق (تعدد طرق الإحالة).
o بعض التكرار في الشواهد، وأسلوب لغوي مطوّل.
- **الأخطاء الشائعة**
o الاعتماد على النقل المطوّل بدل الاختصار والتحليل أحيانًا.
o عدم إبراز النقد التطبيقي (مثل: أمثلة من الواقع المعاصر).

4. المناقشة

البحث يعكس استيعابًا جيدًا للمادة القانونية ونجاحًا في المقارنة بين المنظورين العالمي والإسلامي. لكن يظل التحدي في جانب التوثيق الموحد والتحليل النقدي. كما أن غياب الإشارة الصريحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي يقلل من وضوح تحقيق التكليف

5. التوصيات

1. إلزام الطالب بذكر دور الذكاء الاصطناعي في المقدمة أو الهامش.
2. توحيد أسلوب التوثيق (APA أو شيكاغو).
3. تقليل النقل المطوّل وتعزيز التحليل والنقد.
4. إضافة أمثلة واقعية معاصرة (مثل قضايا التمييز الحديثة) لزيادة العمق.
5. مراجعة اللغة لتبسيط الأسلوب وتقليل الأخطاء.

6. الخاتمة

البحث يبرز جهدًا واضحًا ومهارة في الربط بين النصوص الحقوقية العالمية والإسلامية، ويعكس مستوى جيدًا جدًا (87/100). ومع بعض التحسينات في التوثيق والتحليل النقدي، يمكن أن يصل البحث إلى مستوى الامتياز (OpenAI. (2025). ChatGPT/19 8 version) [Large language model]. OpenAI. https: //chat.openai.com/)

تعقيبي على التقييم:

يتفق هذا التقييم مع تقييمي السابق، مع تميزه بالتنبيه إلى بعض نقاط الضعف التي هي موجودة فعلا، وأقول: كان هذا التقييم دقيقا، نبهني إلى ضرورة تقييد الذكاء

الاصطناعي بذكر أرقام الصفحات ومواضع الملاحظات، ما سيضفي دقة أكبر ومصداقية أعلى، وهذا ما فعلته في البحوث التالية (لم أذكرها في هذا العرض تقيدا بعدد الصفحات)، لكن رغم هذه الدقة تبقى ملاحظة مهمة على هذا التقييم، هي أننا لا نرى ذكر ملاحظات على المادة العلمية للبحث، وإنما كان التقييم للمنهج بشكل عام.

3- تقييم chatgpt.com

تقرير تقويم البحث: عند الطلب من أداة الذكاء الاصطناعي chatgpt.com تقييم وتحليل نتائج بحث المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وموقف الإسلام منها، كان هذا تقييمه:

الموضوع: المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ورؤية الإسلام لها

1 استخدام الذكاء الاصطناعي لشرح مادة من مواد حقوق الإنسان العالمية (**20** درجة)

- ✅ الطالب قدّم شرحًا واضحًا لمفهوم المادة الثانية من الإعلان العالمي، وشرح الحريات والتمييز.
- ❌ لم يظهر في البحث إشارة صريحة إلى كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي أو آلية الرجوع إليه (وكأنه استعان بمراجع تقليدية فقط).

التقدير: **20/15**

2 المقارنة بين المادة العالمية والمادة الإسلامية (**30** درجة)

✅ المقارنة وافية، تناولت أوجه الاتفاق (المساواة، الكرامة الإنسانية، رفض التمييز) وأوجه الاختلاف (الأساس الفكري، معيار التفاضل، ضوابط الحرية).

✅ هناك عرض مقنع للاختلافات في التطبيق العملي (مثل الميراث والقوامة).

❌ بعض الفقرات مطوّلة وتحتاج إلى تركيز أكبر على التحليل لا السرد.

التقدير: **30/27**

3 التوثيق والرجوع إلى المصادر الأصلية (**30** درجة)

✅ المراجع جيدة: القرآن الكريم، السنة النبوية، الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، إضافة إلى مراجع فكرية وفقهية.

✅ وُجد تنوع بين مصادر أولية (قرآن/حديث/إعلانات) وثانوية (كتب ودراسات).

❌ بعض المراجع مكررة (الإعلان الإسلامي مذكور مرتين).

❌ تنسيق التوثيق في الهوامش أو داخل المتن غير واضح (يظهر فقط في قائمة المراجع).

التقدير: 24/30

---

4 جودة البحث وصياغته الأكاديمية (10 درجات)

✅ البحث منظم (مقدمة – مبحث – خاتمة – مراجع – فهرس).

✅ اللغة العربية جيدة وسليمة في معظم المواضع.

❌ بعض التكرار في الشرح يضعف من قوة الحجة.

التقدير: 8/10

5 الأصالة والإبداع (10 درجات)

✅ يظهر جهد الطالب في المقارنة وربط النصوص الإسلامية بالمبادئ العالمية.

❌ غلب الطابع الوصفي على التحليلي؛ لو أضاف أمثلة معاصرة أو قضايا تطبيقية لكان أكثر تميزًا.

التقدير: 7/10

✅ النتيجة النهائية: 81/100 (جيد جدًا)

💡 ملاحظات بنّاءة للطالب:

1. حاول أن تُظهر بوضوح في المقدمة أو الهوامش أين وكيف استعنت بالذكاء الاصطناعي (كما هو مطلوب في التكليف).
2. قلل من التكرار وركز على التحليل النقدي أكثر من السرد.
3. عزز التوثيق في المتن (حواشي أو إشارات رقمية) لتقوية الجانب الأكاديمي.
4. أدخل أمثلة واقعية معاصرة (مثل قضايا التمييز الديني أو العنصري في المحاكم الدولية) لزيادة قوة البحث.

(OpenAI. (2025). ChatGPT-5 17/ 8 version)
[Large language model]. OpenAI. https: //chatgpt.com/g/g

تعقيبي على التقييم:

مما يميز هذه الأداة عن غيرها، هو الاستشهاد بأمثلة من المادة العلمية للبحث، وقد أثار ذلك إعجابي ودفعني إلى التأكد من الأمر، لكن ما ذكره من أن بعض النقاط فيها ضعف، مثل تكرار المراجع (ذكر الإعلان الإسلامي مرتين)، فهذا لا يعد ضعفا، فقد تستدعيه إجراءات البحث، وكذلك ما ذكره من وجود ضعف في تنسيق التوثيق في الهوامش أو داخل المتن، فهو غير واضح (يظهر فقط في قائمة المراجع)، أقول نعم موجود في الهوامش لكن لا يوجد توثيق داخل المتن.

4- تقييم monica.im

تقييم البحث: عند الطلب من أداة الذكاء الاصطناعي monica.im تقييم وتحليل نتائج بحث المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وموقف الإسلام منها، كان هذا تقييمه:

1. المحتوى العلمي (40 نقطة)

- استخدام الذكاء الاصطناعي لشرح المادة (20 نقطة)
- التقييم: استخدم الطالب الذكاء الاصطناعي بشكل جيد لشرح المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع تقديم توضيحات دقيقة حول المفاهيم الأساسية.
- الدرجة: 20/18
- المقارنة بين حقوق الإنسان العالمية والإسلامية (20 نقطة)
- التقييم: قدم الطالب مقارنة شاملة بين المادة الثانية من الإعلان العالمي ورؤية الإسلام، مع تحليل جيد لأوجه الاتفاق والاختلاف.
- الدرجة: 20/19

2. التوثيق والمصادر (30 نقطة)

- استخدام المصادر الرئيسية (15 نقطة)
- التقييم: تم توثيق المعلومات بشكل جيد، مع الاعتماد على مصادر موثوقة مثل القرآن الكريم والأحاديث النبوية.
- الدرجة: 15/13
- أسلوب الاقتباس (15 نقطة)
- التقييم: تم اتباع أسلوب الاقتباس الأكاديمي بشكل جيد، مع وجود قائمة مراجع شاملة.

- الدرجة: 15/14

3. التحليل والنقد (20 نقطة)

- قدرة الطالب على التحليل (10 نقاط)
- التقييم: أظهر الطالب قدرة جيدة على التحليل النقدي، مع تقديم آراء مدعومة بالأدلة.
- الدرجة: 10/8
- الإبداع في الطرح (10 نقاط)
- التقييم: قدم الطالب رؤى مبتكرة حول كيفية تحسين حقوق الإنسان في سياق الرؤيتين.
- الدرجة: 10/9

4. الأسلوب والتنظيم (10 نقاط)

- وضوح الكتابة (5 نقاط)
- التقييم: استخدم الطالب لغة واضحة ومفهومة، مع تجنب الأخطاء اللغوية.
- الدرجة: 5/5
- تنظيم البحث (5 نقاط)
- التقييم: هيكل البحث منظم بشكل جيد، مع تقسيم واضح للمباحث والخاتمة.
- الدرجة: 5/5

إجمالي النقاط: 100 نقطة

- الدرجة النهائية: 100/91

ملاحظات عامة:

- القوة: البحث شامل ويعكس فهمًا عميقًا لموضوع حقوق الإنسان، مع تقديم مقارنات واضحة بين الرؤيتين.
- التحسينات الممكنة: يمكن تعزيز التحليل النقدي من خلال تقديم المزيد من الأمثلة الواقعية أو الدراسات السابقة لدعم الآراء.
- التوصيات: تشجيع الطالب على الاستمرار في استخدام مصادر متنوعة وزيادة العمق في التحليل النقدي.

خاتمة:

هذا البحث يُظهر جهدًا كبيرًا من الطالب ويعكس فهمًا جيدًا لموضـــوع حقوق الإنسان من منظورين مختلفين. يُنصح بالاستمرار في تطوير مهارات البحث والتحليل النقدي لتحقيق نتائج أفضل في المستقبل. (Google. (2025). Gemini [Large language model]17\ 8 2025. https: //gemini.google.com

تعقيبي:

يختلف هذا التقييم عن التقييمات الســـابقة في أنه جاء مختصــرا، وفي كونه منح الطالب درجة عالية، وفي وصــفه جهد الطالب بأنه كبير، وهي أحكام أرىٰ أنها في غير محلها، إضافة إلىٰ عدم إثارته لبعض الملاحظات التي أتيت علىٰ ذكرها سابقا.

5- تقييم consensus.app

تقييم وتحليـل نتـائج البحـث: عنـد الطلـب من أداة الـذكـاء الاصـــطنـاعي consensus.app تقييم وتحليل نتائج بحث المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وموقف الإسلام منها، كان هذا تقييمه:

الخطوة	الوصف	ملاحظات تطبيقية	الدرجة (من 100)
1. مراجعة أهداف البحث وسؤال الدراسة	الأهـداف واضـــحـة: شـــرح المادة الثانية، المقـارنـة مع الرؤيـة الإســلامية، إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف.	تـم تـحـقـيـق الأهـداف بشكل جيد.	15/20
2. بناء مصفوفة للمصادر	تم الرجوع إلىٰ مصــادر أصـلية: القرآن، السـنة، الإعلانـات الـدوليـة، كتب فقهية.	التوثيق جيد، مع إمكانية تحســين دقة الإحالات لبعض النصوص.	23/25
3. تحليل مضمون النتائج	تم تحليـل مضـــمون المادة الثانية، وتوضـيح مـفــهـوم الـحـريـة والمساواة في النظامين.	التحليـل متوازن، مع إبراز الفروق الفكريـة والتطبيقية.	22/25

4. تقييم التوثيق والمصادر	تم توثيق معظم المعلومات من مصادر أصلية.	بعض الاقتباسات بحاجة لتوثيق أكثر تحديدًا (رقم الآية/الحديث).	18/20
5. ربط النتائج بالأهداف والمعايير	النتائج مرتبطة بالأهداف، وتحقق معايير الفهم، التوثيق، والتحليل.	الربط واضح، مع توصيات عملية في الخاتمة.	9/10
6. تقديم تغذية راجعة بناءة	البحث قوي في المقارنة والتحليل، منظم وواضح، مع توصيات جيدة.	ينصح بتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل، وتوثيق أدق لبعض النصوص.	الدرجة (من 100)

المجموع الكلي: 100/87 (جدول 5)

الخلاصة والتوصيات

- نقاط القوة: وضوح الأهداف، تنظيم البحث، المقارنة المتوازنة، التوثيق الجيد، لغة سليمة.
- نقاط التحسين: إظهار دور الذكاء الاصطناعي بشكل أوضح في التحليل أو الشرح، توثيق أدق لبعض النصوص، اختصار بعض العبارات المطولة.
- التوصية: بحث متميز يستحق درجة عالية، مع تشجيع الطالب على تطوير مهارات التوثيق واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التحليل مستقبلاً

consensus. (2025 consensus 19/ 8 version) [Large language model]. (//consensus. https: //consensus.app

تعقيبي:

لا يختلف تقييم **consensus.app** كثيرا عن تقييمات الأدوات السابقة، ويرد عليه ما ذكرته من ملاحظات.

خاتمة:

التسارع الكبير في تطور أدوات الذكاء الاصطناعي، وتأكيد البحوث العلمية على فوائدها الكبيرة في العملية التعليمية، يحتم على المدرسين تطوير مهاراتهم في الاستفادة منها، وتوجيه طلابهم نحوها، في كل التخصصات دون تمييز، وبالرغم من

هذه الأهمية، فإن هناك تحديات تواجه استخدام هذه الأدوات، خاصة في تخصص العلوم الإسلامية، وقد حذا بي ذلك إلى التصدي لهذه المشكلة في هذا البحث، علني أكشف عن إيجابيات وسلبيات توظيفها في التعلم الذاتي في المرحلة الجامعية الأولى، في مقرر حقوق الإنسان في الإسلام.

ولهذه الغاية كلفت سبعين طالبا وطالبة بإنجاز بحوث في مواد حقوق الإنسان، مستعينين ببعض أدوات الذكاء الاصطناعي، ضمن شروط وإجراءات وأهداف بينتها سابقا. وحتى تكون الصورة واضحة أمام القارئ، فقد ضمنت هذا البحث أنموذجا واحد من بحوث الطلبة، مقرونا بتقييمي الشخصي له، وبتقييم خمس من أدوات الذكاء الاصطناعي أيضا، لأصل من المقارنة بين التقييمين إلى تسجيل النتائج الآتية:

1. توظيف الذكاء الاصطناعي في مقرر حقوق الإنسان في الإسلام يمكن أن يعد معززا لمهارات الطلاب في الوصف والتحليل والمقارنة والنقد، إن وجه التوجيه المسدد، بإشراف الأساتذة.

2. توظيف الذكاء الاصطناعي في مقرر حقوق الإنسان في الإسلام يسهم في تعزيز فهم المقرر.

3. حقق تكليف الطلاب بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي في كتابة بحوثهم أهدافه في مقرر حقوق الإنسان في الإسلام، التي بينتها خلال البحث.

4. يوفر الذكاء الاصطناعي الوقت للطلاب والأساتذة، بفضل سرعة الوصول للمعلومات وتحليل البيانات.

5. يمكن أن يستفيد الأساتذة من أدوات الذكاء الاصطناعي في تصحيح بحوث الطلاب وتحليل نتائجهم، فقد كشف البحث ـ من خلال عمل الأدوات الخمس ـ عن دقة تقييمها كلها فيما يتصل بالمنهج، وعن تقارب نتائجها، وكشف عن وجود تقييم للمنهج وللمادة العلمية معا في أداة واحدة، مما يستدعي التدرب على طريقة طرح التعليمات وهندستها.

6. التحديات التي تواجه الطلاب في الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، كعدم معرفة طريقة الاستفادة منه، أو ما يظهره من تحيزات أو أخطاء (في مجال العلوم الإسلامية)، يمكن تخصيص جزء من مقرر مناهج البحث لتعريف الطلاب بكيفية علاجها.

7. توجيه الطلاب إلى التصريح باستعمالهم للذكاء الاصطناعي، وأن ذلك لا يعد عيبا، وإنما العيب في خلاف ذلك.

مراجع البحث الأجنبية:

- Amazon Web Services ما هي نماذج اللغة الكبيرة“ .LLM ”؟ AWS, 21 Sept. 2025, aws.amazon.com/ar/what-is/large-language-model./
- Anderson, Chris. “The End of Theory: The Data Deluge Makes the Scientific Method Obsolete.” Wired Magazine, 2008.
- Cambria, Erik, and Bebo White. “Jumping NLP Curves: A Review of Natural Language Processing Research.” IEEE Computational Intelligence Magazine, vol. 9, no. 2, 2014,.
- Celik, Ismail, Mehmet Dindar, Hanni Muukkonen, and Sanna Järvelä. “The Promises and Challenges of Artificial Intelligence for Teachers: A Systematic Review of Research.” TechTrends, vol. 66, 2022.
- Chen, Zhaojun. “Ethics and Discrimination in Artificial Intelligence-Enabled Recruitment.” Humanities and Social Sciences Communications, vol. 10, no. 1, 2023,.
- Dean, Jeffrey. “The Deep Learning Revolution and Its Implications for Computer Architecture and Chip Design.” Keynote, ISCA Conference, 2018.
- Floridi, Luciano, and Josh Cowls. “A Unified Framework of Five Principles for AI in Society.” Harvard Data Science Review, vol. 1, no. 1, 2019.
- Goodfellow, Ian, Yoshua Bengio, and Aaron Courville. Deep Learning. MIT Press, 2016.
- Google. Gemini [Large language model]. 17 Aug. 2025, https: //gemini.google.com
- Human Rights Research. “Harnessing Technology to Safeguard Human Rights: AI, Big Data, and Accountability.” HumanRightsResearch.org, 8 Apr. 2025.
- Lipton, Zachary C. “The Mythos of Model Interpretability.” Communications of the ACM, vol. 61, no. 10, 2018,..
- LSE Blogs. “AI, The Western Illusion of Human Nature and The Human Error Project.” LSE Blogs, 13 Dec. 2022, blogs.lse.ac.uk/medialse/2022/12/13/ai-the-western-illusion-of-human-nature-and-the-human-error-project./
- O’Neil, Cathy. Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy. Crown, 2016.
- OHCHR. “Taxonomy of Human Rights Risks Connected to Generative AI.” OHCHR.org, n.d., www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/b-tech/taxonomy-GenAI-Human-Rights-Harms.pdf
- OpenAI. ChatGPT [Large language model]. 25 Sept. 2025, https: //chat.openai.com/
- .Kong, Siu Cheung, Wai Ming Cheung, and Guohong Zhang. “Evaluating Artificial Intelligence Literacy Courses for Fostering Conceptual Learning, Literacy and Empowerment in University Students: Refocusing to Conceptual Building.” Computers in Human Behavior Reports, vol. 7, 2022.

- Jordan, Michael I., and Tom M. Mitchell. “Machine Learning: Trends, Perspectives, and Prospects.” Science, vol. 349, no. 6245, 2015.
- SSRN. “Who Gets to Be Biased? How AI Supply Chains Over—.” SSRN.com, 17 June 2025, papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/5279636.pdf?abstractid
- Završnik, Aleš. “Criminal Justice, Artificial Intelligence Systems, and Human Rights.” ERA Forum, vol. 20, 2020,.

المراجع العربية:

- راجح، عزّت أحمد. أصول علم النفس. دارالمعارف، 1979.
- الزحيلي، محمد. حقوق الإنسان في الإسلام. (ط/5)، دار الكلم الطيب، دمشق، 2010.
- طلبة، محمد فهمي. الحاسب والذكاء الاصطناعي. سلسلة دلتا، 2000.
- العبيد، آلاء عادل. أحكام استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحوث العلمية. جامعة الكويت، العدد 136، السنة 39، 2024 م–1445ه.
- العشاقلة، بديع. كتاب المعاني: مصطلحات في علم النفس. مركز السيكولوجي للخدمات النفسية والتربوية، رهط النقب -فلسطين، 2018.
- عمر، أحمد مختار. معجم اللغة العربية المعاصر. دار المعارف، القاهرة، 2008.
- ابن فارس. مقاييس اللغة. بيروت: دار الفكر.
- قسم العلوم الإسلامية. توصيف مقرر حقوق الإنسان في الإسلام. كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، 2025.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور. لسان العرب. (ط/3)، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
- موسى، عبد الله. الذكاء الاصطناعي: ثورة في تقنيات العصر. المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2019.

الجزء الثاني

من العدالة الرقمية إلى التمويل الإسلامي:

أخلاقيـات، حـوكمــة، وملكية فكــرية

المحور الرابع
الأخلاقيات والحوكمة والملكية الفكرية

الذكاء الاصطناعي وتحليل النصوص الشرعية: من مخاطر التضليل إلى أخلاقيات الاستخدام (دراسة تحليلية نقدية)

أ-دة. المهندسة ابتسام إبراهيم بيضون
أستاذة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة العالمية بيروت – لبنان

الملخص:

إن واقع التحول الرقمي في العالم عامة والمجتمعات الإسلامية خاصة، وشدة انبهار هذه المجتمعات بما يقدِّم لها من تسهيلات علمية وعملية في شتى ميادين الحياة كالاقتصادية منها والصحية والثقافية والتعليمية، وكون ديننا أغلى ما لدينا؛ كل هذا يدعونا إلى قراءة معمقة لأخطار ومحاذير الذكاء الاصطناعي لجهة مصداقية المحتوى الدعوي خوفًا من التحريف، وضرورة الضبط الشرعي والأخلاقي لطريقة عمل الذكاء الاصطناعي واستخداماته في أمور الإفتاء، ودراسة مدى توافقه مع الشريعة الإسلامية الغراء، لذا يتناول هذا البحث إشكاليات عن مدى موثوقية الذكاء الاصطناعي في فهم النصوص الشرعية فهمًا صحيحًا، وبيان مدى انتهاكه لخصوصية الأفراد، أو وقوعه في أخطاء وتحيّزات خوارزمية، والهدف بيان خطورة التسليم الأعمى والاستخدام الساذج لأنظمة الذكاء الاصطناعي عبر بيان محاذير إنتاج المحتوى الديني المحرف، وكيف أنه قد يقوم بانتهاكات خطيرة للخصوصية الشخصية، وينتج فقدًا للعدالة الاجتماعية وتمييزًا بسبب التحيزات البرمجية، ويعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي النقدي، من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والدينية ذات الصلة، وتحليل النماذج المأخوذة من الواقع في فتاوى الذكاء الاصطناعي، وبالنتيجة يظهر لنا أهمية وعي المسلم لمخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الدعوي، خصوصًا فيما يتعلق بالتحقق من دقة النصوص الدينية، وتحريف المعاني، وإمكانية توظيف هذه التقنيات لنشر المعلومات المحرفة أو التأويلات المتطرفة والتفلت من المسؤوليات المترتبة، مما يستدعي آليات واضحة لضمان مصداقية المحتوى الديني الصادر عن الأنظمة الذكية، خاصة أنها تُعامل عند الأغلب على أنها عالية الموثوقية لكونها تتعدى قدرات الفرد الواحد أو حتى الجماعة. وهذا يقودنا إلى عدد من المقترحات لضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي، تشمل تعزيز الوعي والمراقبة البشرية من قبل المتخصصين والعلماء، وتطوير خوارزميات خاضعة دومًا للتحديث والمراجعة العلمية، وضرورة اعتماد تشريعات تراعي القيم الإنسانية والثقافية للمجتمعات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: إفتاء، تحريف، ذكاء، خصوصية، موثوقية.

المقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات كبرىٰ بفعل الثورة الرقمية، حتىٰ تغيّرت ملامح الحياة اليومية بإعادة تشكيل أساليب التواصل والمعرفة والعمل، إذ لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد مفهوم نظري، بل أصبح واقعًا ملموسًا يتداخل في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، من الطب والاقتصاد، إلىٰ الإعلام والتعليم، وحتىٰ الأمن والسياسة، وشيئًا فشيئًا تظهر هذه الملامح بدخول تقنية الذكاء الاصطناعي بقوة إلىٰ جميع مجالات الحياة، بما فيها المجال الديني والدعوي، فقد انتقلت الدعوة الإسلامية من المساجد والمنابر والمجالس التقليدية إلىٰ الفضاء الإلكتروني والمنصات الرقمية، حيث أصبح بالإمكان إنتاج النصوص وإيصال مفاهيمها عبر الرسائل الالكترونية إلىٰ الجماهير في أصقاع الأرض بلمسة واحدة، وصارت استخداماته مبهرة ومجالاته في تطور مقلق، فهي كإعصار لا يمر علىٰ شيء إلا ويقلب أحواله ويغير معالمه، ورغم الفرص الكبيرة التي يوفّرها -إذ إنه قادر علىٰ اتخاذ قرارات معقدة كانت في الماضي حكرًا علىٰ الإنسان- إلا أن هذا التقدم يثير في الوقت ذاته العديد من المخاوف المشروعة، سواء علىٰ مستوىٰ الأفراد أو المجتمعات وبالتالي الدول.

في هذا البحث، سأسلط الضوء علىٰ الفوائد الكبرىٰ التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في عدة مجالات حيوية، ثم أُحلل المخاطر التي قد تترتب عليه في الشق الدعوي علىٰ المستويين الفردي والاجتماعي، في محاولة لفهم ما له وما عليه، والتفكير في كيفية توظيفه بشكل آمن ومتوازن متوافق مع الضوابط الشرعية التي يجب أن تحكم حياة كل مسلم.

إشكالية البحث:

الإشكاليات الرئيسة التي يعالجها هذا البحث هي:

- هل يمكن ضمان موثوقية النصوص الدعوية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي؟ أم نحن في خطر إنتاج خطاب ديني غير موثوق قد يؤدي إلىٰ تحريف وتضليل وتطرف؟
- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الجهات الرقابية الدينية في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال؟
- كيف يمكن تحقيق التوازن بين استخدام الذكاء الاصطناعي وحماية الخصوصية الشخصية للمستخدمين؟

- إلىٰ أي مدىٰ تؤثر التحيزات البرمجية علىٰ قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي؟ وما السبل للحد منها؟
- ما الضوابط الأخلاقية والتقنية اللازمة لمنع التمييز والتهميش الناتج عن الخوارزميات الذكية؟

أهداف البحث:

يُروىٰ أن مما أُنزل علىٰ إبراهيم عليه السلام في صحفه "**ينبغي للعاقل أن يكون حافظًا للسانه، عارفًا بزمانه، مقبلًا علىٰ شأنه**" (الرازي، 31: 137) والعارف بزمانه عارفٌ بالتغيرات الحاصلة، مواكب للتطور، ونحن نعايش ثورة تكنولوجية ربما تكون وسيلة للسيطرة، ووجهًا أبيض من وجوه الاستعمار الأسود علميًا وفكريًا واقتصاديًا، لذا بحثي له عدة أهداف، منها:

- التأكيد علىٰ أهمية الاستفادة من النافع في هذا الإعصار التكنولوجي.
- التوعية بالمخاطر الشرعية للاستخدام غير المنضبط للذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوىٰ الدعوي.
- تحليل أبعاد تأثير الذكاء الاصطناعي علىٰ الخصوصية الشخصية من منظور شرعي وأخلاقي.
- بيان مخاطر التحيّز الخوارزمي في القرارات الآلية وانعكاساتها علىٰ العدالة.
- تقديم ضوابط ومقترحات لضمان موثوقية ودقة الخطاب الدعوي الذي يُنتج بالذكاء الاصطناعي وفق الضوابط الشرعية، والخصوصية الشخصية، وعدالة الاستخدام التقني.

أهمية وأسباب اختيار الموضوع

تكمن أهمية البحث في جوهر ما يتناوله، فهو لا يناقش الجوانب التقنية للذكاء الاصطناعي، بل يُركّز علىٰ ما هو أعمق وأهم، وهو كيفية الحفاظ علىٰ أصالة الخطاب الدعوي وسلامته من التحريف، ففي ظل الانتشار المتسارع لهذه التكنولوجيا الذكية، وفي وقتٍ أصبحت فيه المعلومة تصل إلىٰ ملايين الناس خلال ثوانٍ، نجد أن الخطر يشتد والحاجة تزداد لضوابط شرعية وأخلاقية تنظم هذه العملية وتضمن سلامتها، ورغم ما يحمله هذا التطور من فرص لنشر الدعوة بطريقة مبتكرة وفعّالة، إلا أنه لا بد لنا من تقييم هذا الأداء الخطير الذي يمس جوهر الرسالة الإسلامية، إذ ليس لنا أن نسلم للذكاء الاصطناعي في قضايا العقيدة والفقه والأخلاق ونحن نعلم أنه لا يتمتع

بصـــفات المفتي، ولا ضـــوابط الإفتاء، ولا فهم له لمعاني نصـــوص القرآن العربي ولا إلمام له بلغته الواسعة، ولا يدرك مقاصد الشريعة، ولا ننسىٰ التحريف الحاصل بسبب الترجمة الحرفية للنصوص القرآنية والحديثية والموصل إلىٰ التشبيه والتجسيم ووصف الله بصـــفات مخلوقاته، كتفســـير "الله نور" بقولهم LUMIERE بالفرنســـية أو LIGHT بالإنكليزية والصـــواب أن معنىٰ "الله نور" أي هادي، وهو تفســـير تحتمله اللغة العربية الغنية بمعاني مفرداتها، وهو ما لا نجده في غيرها من اللغات. وبالتالي لا يمكن الوثوق بالمحتوىٰ الديني الذي تنتجه الخوارزميات، فلا يخفىٰ اعتماد هذه الأنظمة علىٰ بيانات تُغذىٰ بها ولا تعرف غيرها، مع إمكانية كونها محرفة أو منحازة دينيًا أو ثقافيًا، ثم إن أنظمة الذكاء الاصـــطناعي تعتمد علىٰ تحليل بيانات المســـتخدمين، مما يعني اختراق معلومات حســاســة، دون إذن أو حتىٰ علم أصــحابها، من هنا تظهر أهمية هذا البحث في زمن يشهد تداخلًا غير مسبوق بين الدين والتكنولوجيا.

تأتي تقنيات الذكاء الاصـــطناعي التوليدي (ليم جيونغكي، الذكاء الاصـــطناعي التوليدي) في طليعة الثورة الهائلة التي نعاصــرها في مجال التقنيات الرقمية، وقد تطور هذا المجال منذ بداياته النظرية في منتصـف القرن العشـرين إلىٰ أن أصـبح اليوم ركيزة أسـاسـية في مختلف القطاعات: الصـحية، والتعليمية، والأمنية، والاقتصـادية علىٰ حدٍّ ســـواء، وهذا الارتكاز لوحده هو مقلق، فقد أضـــحت حبال هذه المرافق الحيوية في أيدي أناس معينين وشركات معينة تحركها كيف تشاء، مما يدق جرس الخطر والإنذار للتنبه من هذا الاســـتعمار المقنع المتكامل الذي أطل علينا بأبهىٰ الصـــور الخاطفة للأبصـار، والخطر أصـبح في ذروته حين بدأ الذكاء الاصـطناعي يُوظَّف في المجالات الأهم والأخطر، المجالات التي توصـــل إلىٰ الجنة أو النار؛ وهي المجالات الدينية، كتوليد المحتوىٰ الدعوي وإنتاج الفتاوىٰ، والإجابة عن الأســئلة الشــرعية، بل وحتىٰ محاكاة الخطب والدروس الدينية في العقيدة والأحكام والتفسير وشتىٰ العلوم الشرعية، من هنا تظهر أســباب اختياري للموضــوع، فهذا الاســتخدام وإن بدا مفيدًا من ناحية توسيع وتسهيل الوصـول إلىٰ المعلومات الشـرعية، إلا أنه يفتح الباب أمام رياح عاتية خطيرة تتعلق بسلامة عقيدة المسلم، وبمصداقية هذا المحتوىٰ، وشرعية الجهة المنتِجة له، ومدىٰ انضباطه بالقواعد الفقهية والمنهجية السليمة.

ثم إن هذه الأنظمة لها مخاطر من نوع آخر لا بد أن نعيها وإن كانت أقل خطورة من ســـابقتها، فالذكاء الاصـــطناعي لا يعمل من فراغ، بل يقوم علىٰ تحليل كميات

ضخمة من بيانات المستخدمين، ما يُثير مخاوف جدية بشأن طريقة حصوله على هذه البيانات وانتهاكه للخصوصية والحرمات الشخصية، خصوصًا في ظل غياب تنظيمات قانونية أو ضوابط شرعية واضحة لهذا المجال. كما أن هذه الأنظمة معرضة لما يُعرف بـالتحيّز الخوارزمي، أي أن القرارات أو النتائج التي تنتجها قد تكون منحازة بسبب المعلومات والخوارزميات التي أُدخلت فيها، مما يؤدي إلى تمييز وظيفي أو ثقافي قد يتعارض مع مبدأ العدل الذي هو أساس الملك في الإسلام.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المناهج الآتية:

- **المنهج الاستقرائي**؛ وذلك بتتبع جزئيات من فتاوى الذكاء الاصطناعي والوقائع المعاصرة للوصول إلى أحكام كلية.
- **المنهج التحليلي النقدي**؛ من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والدينية ذات الصلة، وتحليل النماذج القائمة لتقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المجال الدعوي.
- **المنهج الاستنباطي** لربط المبادئ الشرعية بضوابط التقنية الحديثة، واقتراح حلول متوازنة تجمع بين الأخلاق الإسلامية والتطور العلمي.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تمت بصلة لموضوع بحثي:

- بحث محكم بعنوان "**استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى للمؤسسات المالية: دراسة في المفهوم والضوابط والإشكالات**"، بقلم د. لحسن غمادي، نُشر في مجلة بحوث وتطبيقات في المالية الإسلامية، العدد1، 2024م. تركز الكلام في هذه الدراسة على تحليل نظام الذكاء الاصطناعي، مع إشارة باختصار إلى محاذير العمل به في الفتوى.
- بحث محكم بعنوان "**متطلبات استخدام تقنيات المحادثة الآلية في مجالات إدارة المعرفة الدينية، دار الإفتاء المصرية نموذجًا**"، بقلم د. أحمد إسماعيل بغدادي، نُشر في المجلة العربية الدولية لإدارة المعرفة، العدد الأول، 2024م. تركز الكلام فيها على التقنيات واستقراء الآراء.
- بحث محكم بعنوان "**الفتاوى الافتراضية حقيقتها آثارها ضوابطها**"، بقلم د. عماد حمدي إبراهيم، نُشر في مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد 34،

2023م. تكلم فيه على حقيقة عملية الإفتاء الافتراضـــي وأثر ذلك مع تعرض لبعض ما تناوله هذا البحث.

- بحث محكم بعنوان "**الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى**، بقلم د. عمر بن إبراهيم بن محمد المحيميد، نُشـــر في مجلة الجمعية الفقهية الســـعودية، العدد 57، 2022م. تكلم فيه على الحكم الشرعي للاستفتاء اعتمادًا على الذكاء الاصطناعي، وماذا قيل في ذلك.

خطة البحث

هذا البحث سيتألف من مقدمة فيها توطئة ثم الإشكالية والأهداف وأهمية وأسباب اختيار الموضـوع والمنهج ودراسـات سـابقة، ثم بيان الخطة، ثم تمهيد وثلاثة مباحث في كل مبحث مطلبان:

المبحث الأول: استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الدعوي

مطلب أول: الذكاء الاصطناعي كمولِّد للنصوص الدينية: المزايا والمخاطر

مطلب ثان: التحديات الشـرعية: خطر تسـريب مفاهيم متطرفة أو تحريف المعاني، وضمان سلامة النص

المبحث الثاني: ضوابط شرعية أصولية وأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

مطلب أول: مبادئ من أصول الفقه الإسلامي

مطلب ثانٍ: مقترحات لضـــمان الموثوقية في اســـتخدام الذكاء الاصـــطناعي في المجال الدعوي

المبحث الثالث: الذكاء الاصـطناعي والخصـوصـية والتحيز الخوارزمي في ضـوء الشريعة الإسلامية

مطلب أول: كيفية جمع البيانات في الأنظمة الذكية وخطورة انتهاك الخصـــوصـــية على الفرد والمجتمع

مطلب ثان: التحيّز الخوارزمي والتمييز في ضوء مبادئ العدالة الإسلامية

وخاتمة بأهم النتائج وأهم التوصيات، يليها فهرست المصادر والمراجع

تمهيد

يُعرَّف الذكاء الاصطناعي بأنه مجموعة من الأنظمة والبرمجيات التي تُمكّن الحواسيب من أداء مهام تُسمىٰ "ذكية" تُشبه عمل العقل البشري، مثل الفهم، والتحليل، والتعلُّم من التجربة، والتفاعل مع البشر بلغة طبيعية. وبعبارة أخرىٰ هو قدرة الأنظمة الحاسوبية علىٰ أداء مهام تتطلب عادة ذكاءً بشريًا، كالتعلم، واتخاذ القرار، ومعالجة اللغة، والتعرف علىٰ الأنماط، ومن تطبيقاته الحديثة: المحادثات الذكية (Chatbots)، وتحليل البيانات الضخمة، والتعرف علىٰ الصوت والصورة، والترجمة الآلية (ويكيبيديا العربية، تاريخ الذكاء الاصطناعي)، ثم بدأت بعض الجهات باستخدام هذه التقنيات لتوليد فتاوىٰ، والرد علىٰ استفسارات شرعية، أو كتابة محتوىٰ دعوي دون إشراف بشري مباشر، مما يطرح تساؤلات عميقة حول مدىٰ سلامة هذا الاستخدام وموافقته للثوابت العقدية والشرعية.

المبحث الأول: استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الدعوي

مطلب أول: الذكاء الاصطناعي كمولِّد للنصوص الدينية: المزايا والمخاطر

بات الذكاء الاصطناعي أداة قوية في إنتاج المحتوىٰ، بما في ذلك النصوص الدينية، من خلال قدرته علىٰ تحليل المعلومات والبيانات، وتوليد النصوص بأسلوب بشري، وترتيب الأفكار بطريقة منسقة (الحربي، التطبيقات الذكية وتأثيرها علىٰ حياتنا المستقبلية). ومن مزاياه في المجال الدعوي ظاهرًا:

1- تسهيل الوصول للمعلومة الشرعية بلغة مفهومة، سهلة، وسلسة.

2- تسريع إنتاج المواد الدعوية (خطب، مقالات، منشورات رقمية).

3- القدرة علىٰ الترجمة الفورية مما يسمح بنشر الدعوة عالميًا.

لكن هذه المزايا تقابلها مخاطر حقيقية، فالشريعة الإسلامية تضع ضوابط واضحة لمن يُحدِّث في الدين، استنادًا إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿**فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ (النحل: 43) وأهل الذكر هم العلماء الراسخون في العلم، والمجتهدون المؤهلون، ويشمل حاليًا الجهات العلمية المعتمدة مثل المجامع الفقهية ودور الإفتاء السائرة علىٰ منهاج الكتاب والسنّة، أما الذكاء الاصطناعي فلا يعد من "**أهل الذكر**"، فهو لا يملك إدراكًا فقهيًا ولا يحيط علمًا بسعة المعاني في اللغة العربية للكلمة الواحدة، فإن من الكلمات العربية ما له مائة معنىً، كما لا يستطيع التفريق بين المسائل الخلافية أو استحضار مقاصد الشريعة، لذا ظهرت مشكلات كثيرة تنبع من:

1. اعتماد النصوص أحيانًا على مصادر غير موثوقة، كمواقع غير موثوقة أو كتب غير معتمدة عند علماء الأمة، وقد نبّهنا نبينا الكريم على أهمية التلقي، والتثبت من مصدر تلقي المسلم للعلم الشرعي فقال ﷺ: "**إنما العلم بالتعلم، وإنما الفقه بالتفقه**" (الطبراني، 19: 395)، وقال ابن سيرين رحمه الله في التحذير من الاستناد إلى مصادر مشبوهة: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم" (مسلم، 1: 14). ومن أخطر التحديات الترجمات المشوهة حين تُترجم مفاهيم عقائدية بلغة تفرغها من معناها أو تشوه حقيقتها وتحرفها عن المقصود منها.

2. توليد تفسيرات دينية دون تحقق من أهل العلم، وتوليد فتاوى باطلة مثل إصدار حكم شرعي دون مرجعية فقهية واضحة أو دون مراعاة لاختلاف المذاهب، فتراه يتخبط بأجوبة متناقضة أحيانًا، مثلًا سئل تشات جي بي تي هل ثبت أن النبي ﷺ مسح على الجورب؟ فقال: "نعم"، ثم سئل هل ثبت أن النبي ﷺ لبس الجورب؟ فقال: "لا".

3. الخلط بين النصوص والخبط في الأحكام بسبب خلط الحقائق بالمجازات؛ فبعض الألفاظ العربية لها حقيقة لغوية وحقيقة شرعية وبعضها لها زيادة حقيقة عرفية، وبسبب إقحام آيات في غير مواضعها أو حتى اختلاق نصوص لآيات غير موجودة فقد سئلت منصة جمناي عن حكم حلق لحية الرجل فأفتت بالحرمة، وأوردت جملة من النصوص المفتراة زعمت أنها آيات وأحاديث كأدلة، منها "اللحية زينة للرجال وقد قال الله تعالى: (**وليزينوا أزواجهم** (الأعراف: 26) واللحية علامة الرجولة وقد قال الله تعالى (**ولكن رجالا**) (الأحزاب: 22) وهذه النصوص مختلقة مكذوبة (صالح، 40/140) لا وجود لها في كتاب الله عز وجل، وكذا استخدام أحاديث ضعيفة كأدلة، مما يوصل إلى أحكام باطلة مخالفة للحق، فالحديث الضعيف لا تُبنى عليه عقيدة ولا وجوب حكم ولا تحريم، وإنما يُعمل به في فضائل الأعمال فحسب.

4. خلط الرأي الشخصي بالشرع، ذلك أن المحتوى المولّد يعتمد على ما أدخلوه في ذاكرته من كتب ومعلومات ولا قدرة للذكاء الاصطناعي على تمييز الرأي الشخصي أو الهوى المذموم عن الحكم الشرعي، مما يؤدي إلى تقديم مفاهيم غريبة بصبغة دينية كزعم بعض المحرفين محاولة التوفيق بين الدين والمثلية الجنسية زورًا وبهتانًا.

5. تقديم محتوى متحيز أو غير ملائم ثقافيًا أو فقهيًا، بسبب تلقين الحواسيب بيانات وأحكامًا مسبقة مبنية على تمييز عنصري، مثلا في برنامج يعتمد على الذكاء

الاصطناعي استعمله أمازون لانتقاء موظفين تبين أنه يلغي خيارات يعتبرها مرفوضة إن كان لون طالب العمل أسود.

فالذكاء الاصـــطناعي يفتقر إلىٰ الكثير من الميزات مما لا بد أن تكون في المفتي، مما يجعله أداة قد تكون ضـــارة بدل أن تكون نافعة، فيظهر لنا أن الاعتماد الكامل علىٰ الذكاء الاصطناعي دون رقابة أو تدقيق قد يؤدي إلىٰ نشر محتوىٰ يضلل الجمهور بدل أن يهديهم.

مطلب ثان: التحديات الشرعية: خطر تسريب مفاهيم متطرفة أو تحريف المعاني، وضمان سلامة النص

سئل "تشات جي بي تي" في محاورة مع مستخدم له عن معنىٰ حديث النبي ﷺ **إنَّ اللَّهَ** عزّ وجلّ قال: "**إِذا ابتلَيتُ عَبدي بحبيبتَيْه فصبرَ، عوَّضْتُه منهما الجنَّةَ**" (البخاري، 7: 116) ومعلوم أن مراد النبي ﷺ بحبيبتيه عينيه، فقال تشـــات جي بي تي: "من ماتت حبيبتان له الله يعطيه الجنة" وهذا لا شـــك تحريف للكلام عن موضـــعه، وأمثلة هذا التحريف أكثر من أن تُحصىٰ، فمن أين لهذه الآلة أن تعرف البلاغة والمجاز والاستعارة واســـتعمالات الكلمة الواحدة، وكيف يكون فيها شـــروط وقيود الإفتاء والمفتي. لذا فالاستخدام غير المنضبط للذكاء الاصطناعي في الدعوة يوصل إلىٰ:

- نشر مفاهيم متطرفة كالتكفير الشمولي أو تأييد الظلم والتعسف باسم الدين.
- تبني تأويلات باطنية أو فلســفية لا تعبر عن العقيدة الإســلامية الصــحيحة بل تعارضها في جوهرها كالتجسيم عند الترجمة الحرفية مثلًا لآيات القرآن المتشابهة التي لا تفسر علىٰ ظاهرها.
- ترويج محتوىٰ دعوي يحمل نزعة سياسية أو حزبية مخالفة لسماحة الإسلام أو يحرض علىٰ العصبية المنتنة التي تتعارض مع وحدة الأمة.
- تشـــويش المفاهيم الشـــرعية الصـــحيحة حول الولاء والبراء، والجهاد والرق والعتق وغيرها.

هذه الانحرافات تحصــل إذا كانت مُخرجات الذكاء الاصــطناعي غير دقيقة، أو إذا اســـتُغلت من قبل جماعات ذات أجندات فكرية منحرفة عمِلت علىٰ مدِّه ببيانات مغلوطة، لذا وفي ظل هذه التحديات، أصبحت الرقابة الشرعية والمؤسساتية ضرورة لا اختيارًا، فلا بد من الآتي:

- مراجعة المحتوىٰ من قبل علماء متخصصين، لضمان توافق المحتوىٰ مع العقيدة والمنهج السليم.
- التحقق من مصادر الذكاء الاصطناعي ومدّها بمراجع موثوقة منعًا لنشر معلومات خاطئة باسم الدين.
- إعداد معايير شرعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوىٰ، التفسير، والموعظة، بمعنىٰ وضع ضوابط لاستخدامه في المجال الدعوي، تشمل ما يمكن وما لا يمكن أن يولّده، فإن من أهدافنا تشجيع بناء أدوات ذكاء اصطناعي منضبطة شرعًا وذات مصادر موثوقة.
- منع الاستعمال الفردي العشوائي لإنتاج فتاوىٰ أو تفسيرات دون إشراف علمي، وتدريب مختصين في الشريعة علىٰ التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي لتوجيهها نحو الخير، بل قد يكون من المفيد أن تتبنىٰ المؤسسات الرسمية -كالأزهر الشريف ودور الإفتاء عامة- مبادرات لتطوير أدوات ذكاء اصطناعي دعوية، لكن تحت إشراف علمي وشرعي دقيق.

الخلاصة: الذكاء الاصطناعي يعدّه البعض من نعم الله، لكنه حقيقة سيف ذو حدين بحسب استخدامه، وفي المجال الدعوي علىٰ الخصوص، فلا بد من الجمع بين التقنية والمعرفة الشرعية، وبين السرعة في إيصال الرسالة والدقة في مضمونها، فالدعوة مسؤولية عظيمة، ومن يتحدث باسم الدين لا يجوز له أن يفعل ذلك بلا علم ولا رقابة، ومن هنا، علينا وضع الذكاء الاصطناعي في مكانه الصحيح، فهو أداة مساعدة تُستعمل بحذر تحت رقابة مشددة، لا بديلًا عن العلماء، فضلًا عن كونه مصدرًا للتشريع.

المبحث الثاني: ضوابط شرعية أصولية وأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتنامي استخداماتها في مختلف مجالات الحياة (النجاح، تعريف الذكاء الاصطناعي وأهميته)، بات من الضروري وضع إطار شرعي وأخلاقي يحكم استخدام هذه التقنية في المجال الدعوي، بما يضمن انسجامها مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ويمنع وقوع الانحرافات أو الاستغلال الخاطئ لها.

مطلب أول: مبادئ من أصول الفقه الإسلامي

تتمتع الشريعة الإسلامية بمرونة كبيرة تسمح لها بالتفاعل مع المستجدات التقنية، لكنها في الوقت نفسه تُحكِّم قواعد صارمة لضمان الاتزان بين المصلحة والشرع.

فالتوفيق بين "تحقيق المصلحة" و"سد الذرائع" يمثل حجر الأساس لوضع ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في الدعوة، وتفصيل ذلك:

- قاعدة "**سد الذرائع**": وتعني منع الوسائل التي قد تؤدي إلى المحرم، حتى وإن كانت في ظاهرها مباحة. وتُستخدم هذه القاعدة للوقاية من المفاسد قبل وقوعها، مما يعني أنه إذا كان استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الديني قد يؤدي إلى نشر مفاهيم مغلوطة، فيجب تقييده أو منعه في تلك الحالة.

- قاعدة "**تحقيق المصلحة**": وهي إحدى مقاصد الشريعة، وتُعنى بجلب النفع ودفع الضرر، قال الشاطبي: "المصلحة هي جلب المنفعة أو دفع المضرة" (الشاطبي، 1: 38)، يعني مثلًا إذا ثبت أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في نشر الدعوة بشكل أكثر فاعلية وأوسع نطاقًا دون مخالفة للشرع، كان استخدامه من باب تحقيق المصلحة، فإن خالف الشرع صار تركه ودفع المضرة هو المصلحة.

مطلب ثانٍ: مقترحات لضمان الموثوقية في استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الدعوي

لا يمكن بحال من الأحوال فصل التقنية عن المرجعية الشرعية في المجال الدعوي، فحتى يكون استخدام الذكاء الاصطناعي عنده الحد الأدنى من الموثوقية الشرعية يمكن اعتماد هذه المقترحات العملية:

1- **التدقيق في مصادر البيانات**: لا بد أن تعتمد الأنظمة المولدة للخطاب الدعوي على كتب ومراجع موثوقة من أهل السنة والجماعة، وتترك المصادر البدعية أو المشبوهة، وهنا يأتي دور المؤسسات الدينية المعتدلة مثل: الأزهر الشريف، ودور الإفتاء المحلية، من خلال إصدار فتاوى وقرارات فقهية معاصرة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي وتضبطه بالقيم الإسلامية، وتشكيل لجان شرعية تقنية داخل الهيئات الدينية، تتولى مراجعة المحتوى الرقمي ومُخرجات الذكاء الاصطناعي، والإشراف على تدريب الدعاة على أسس استخدام الذكاء الاصطناعي في بيئة شرعية، كما عليهم العناية بالرد على الانحرافات الفكرية أو الدينية التي قد تنتشر عبر المحتوى الآلي، وتصحيح المفاهيم المغلوطة.

2- **عدم منح الذكاء الاصطناعي صلاحيات الإفتاء**: يجب أن تظل الفتوى في اختصاص العلماء المؤهلين، ولا يجوز تركها لخوارزميات لا تملك الفقه الشرعي.

3- **التنبيه على هوية المحتوى**: يجب التنويه بوضوح على أن المحتوى المنتَج آليًا يخضع للرقابة ولا يمثل بالضرورة الرأي الشرعي النهائي.

4- **تدريب العاملين في المجال الدعوي على استخدام الذكاء الاصطناعي**: حتى لا يقعوا في فخ الاعتماد عليه دون فهم لطبيعته أو قدراته وحدوده.

5- **تبني ميثاق أخلاقي واضح**: لمطوري ومستخدمي الذكاء الاصطناعي في الدعوة، يحدد المسؤوليات ويحدّ من الانحرافات.

ونخلص إلى أن الذكاء الاصطناعي في المجال الدعوي سلاح ذو حدين، فهو أداة فعالة لنشر الدين وتبسيطه للناس، لكنه في الوقت نفسه قد يتحول إلى وسيلة للانحراف أو التلاعب بالدين إذا استُخدم بلا ضوابط. لذا فإن وضع إطار شرعي وأخلاقي صارم لاستخدامه ليس ترفًا، بل ضرورة شرعية لحفظ الدين ومقاصد الشريعة وتحقيق النفع العام دون الوقوع في الفتن أو الفوضى المعرفية.

المبحث الثالث: الذكاء الاصطناعي والخصوصية والتحيز الخوارزمي في ضوء الشريعة الإسلامية

يواجه الذكاء الاصطناعي في الآونة الأخيرة موجة تشكيك في نوايا مستحدثيه في الوصول إلى بيانات مستخدميه، وانكشافهم أمامهم، وإمكانية المكر بهم وتقديمها لأعدائهم، وبما هو أبسط من هذا كعدم مراعاة رغبة الفرد الشخصية في بقاء بياناته بعيدة عن مُروجي السلع والإعلانات، فقد صاروا يعلمون ما هي هوايات المستخدم، وما هي أمراضه، وماذا يفعل في فراغه، وماذا يقرأ وإلى أي شيء يستمع، وكأنه فأر مختبر تحت المجهر للدراسة، وكم سمعنا من أناس كانوا في جلسة عائلية أو مع الأصحاب فتحدثوا عن طعام أو منتزه ثم بعد ساعات فتحوا هواتفهم ففاجأتهم إعلانات عن موضوع حديثهم بالضبط، وكأن الهاتف "الذكي" يشاركهم في تجاذب أطراف الحديث!!! فهذه الهواتف عيون وآذان -ربما لأعدائنا- في قعر بيوتنا، ولم ننس مؤخرًا في الحرب اللبنانية تفجير البيجر في مستخدميها، والاغتيالات التي اعتمدت على الهواتف الذكية في تحديد أماكن الأهداف الدقيقة.

ورد أن امرأة من الأنصار قالت: "يا رسول الله إني أكون في بيتي على حال لا أحب أن يراني عليها أحد لا والد ولا ولد، فيأتي الأب فيدخل علي وإنه لا يزال يدخل عليّ رجل من أهلي وأنا على تلك الحال فكيف أصنع"، فنزل قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ﴾ (النور: 27)

(الواحدي، 324–325)، وروي عن النبي عليه السلام أن رجلًا قال: "يا رسول الله استأذن علىٰ أمي؟" قال: "**نعم**" قال الرجل: "إني معها في البيت" فقال رسول الله: "استأذن عليها" قال الرجل: "إني خادمها"، قال: "**استأذن عليها، أتحب أن تراها عريانة؟**" قال: "لا" قال: "**فاستأذن عليها**" (ابن مالك، 963) (ابن أبي شيبة، 4: 42) (البيهقي، 7: 157).

مطلب أول: كيفية جمع البيانات في الأنظمة الذكية وخطورة انتهاك الخصوصية على الفرد والمجتمع

الأنظمة الذكية مثل التطبيقات الرقمية والروبوتات والخوارزميات القائمة علىٰ التعلم الآلي تعتمد علىٰ جمع كميات ضخمة من البيانات لتحسين الأداء واتخاذ قرارات أكثر دقة. وتشمل هذه البيانات:

- معلومات الهوية (مثل الاسم، رقم الهوية، والعنوان).
- بيانات التصفح والتفاعل الرقمي.
- محتويات الرسائل والمحادثات.
- الصور والمواقع الجغرافية.
- الأنماط السلوكية للمستخدمين.

ويتم جمع هذه البيانات غالبًا بوسائل تلقائية، من خلال أجهزة الاستشعار، أو عبر تفاعلات المستخدم مع المواقع والتطبيقات، وعلىٰ الرغم من أن هذه العمليات ظاهرًا تهدف إلىٰ تقديم خدمات مخصصة، إلا أنها تثير تساؤلات شرعية وأخلاقية حول مشروعية الاطلاع علىٰ هذه البيانات واستغلالها، إذ يحرم التجسس في الشريعة الإسلامية وانتهاك حرمات الناس بأي وسيلة كانت لقول الله تعالىٰ: ﴿**وَلَا تَجَسَّسُواْ**﴾ (الحجرات: 12)، وقد أجمع أهل العلم علىٰ أن التجسس علىٰ المسلم حرام لما فيه من تعدٍ علىٰ خصوصيات الأفراد وحقوقهم، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: "**من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنه الآنك يوم القيامة**" (البخاري، 9: 42)، وهذا يشمل صور التجسس الحديثة كاختراق الهواتف، وتتبع المواقع الجغرافية من خلال اختراق هاتفه وحاسوبه، أو تحليل سلوك المستخدم دون علمه بالاطلاع علىٰ ما أخفاه من خصوصياته، مما يجعل بعض ممارسات الذكاء الاصطناعي من المحرمات إذا لم تكن لسبب مشروع أو بإذن واضح وصريح من المستخدم، ثم إن انتهاك الخصوصية كما يهدد الأفراد ويسهل الاغتيالات هو يهدد أمن المجتمع واستقراره أيضًا. فمن آثار هذا:

•**فقدان الثقة** بين الأفراد والمؤسسات التقنية.
•**الابتزاز والضرر الشخصي** نتيجة تسريب بيانات حساسة.
•**انتهاك الحرمات** الذي يقود إلى الفتن والفساد الاجتماعي.
•**خلل في العلاقات الاجتماعية** نتيجة انكشاف الأسرار وتدمير خصوصيات البيوت.

ولا يخفى أن إفشاء الأسرار أو كشف العورات من المحرمات، وهو ما يتطلب من مطوري الأنظمة الذكية والمسؤولين عنها الالتزام بالضوابط الشرعية وعدم تجاوز الحدود في جمع البيانات واستخداماتها. أو تسريبها لمن يسيء استخدامها.

مطلب ثان: التحيّز الخوارزمي والتمييز في ضوء مبادئ العدالة الإسلامية

التحيّز الخوارزمي هو الميل غير العادل في نتائج الأنظمة الذكية أو القرارات التي تتخذها الخوارزميات، بحيث تؤثر سلبًا على فئة معينة من الناس دون مبرر شرعي فقد أظهرت نتائج دراسة أجراها بعض مهندسي الخوارزميات في شركة أمازون، أن برامج الذكاء الاصطناعي التي أعدّته لانتقاء موظفي الشركة حول العالم، كانت تقوم بإقصاء جميع السير الذاتية التي تحتوي على كلمة نساء، وكانت تقوم باستبعاد الموظفين الأكفاء أحيانًا وفق تحيزات اجتماعية وعرقية (الوطن). وفي مقابلة مشهورة مع الإعلامي البريطاني بيرس مورغن يذكر الإعلامي المصري باسم يوسف أنه سأل برنامج الذكاء الاصطناعي تشات جي بي تي: "هل الإسرائيليون يستحقون الحرية؟" فأجاب: "نعم"، ثم سأله "هل الفلسطينيون يستحقون الحرية؟" فأجاب: "هذا موضوع معقد وحساس". ويحدث هذا التحيز نتيجة مجموعة من العوامل، منها:

- **البيانات المنحازة:** عندما يتم تدريب الخوارزميات على بيانات غير سوية أو تحمل توجهات وأحكام مسبقة، مثل طريقة تصنيف البيانات أو عند اختيار المعايير التي تعتمد عليها الخوارزمية.

- **غياب الرقابة الأخلاقية والشرعية:** حيث يتم اعتماد نتائج الذكاء الاصطناعي دون دراسة مدى مناسبتها للمعايير الشرعية وآثارها الأخلاقية أو الاجتماعية، فعلى سبيل المثال إذا تم تدريب نظام توظيف ذكي على بيانات تاريخية تحمل تحيّزًا ضد النساء أو فئة معينة من الأعراق كأصحاب البشرة الداكنة، فقد يُنتج النظام قرارات غير عادلة تعزز هذا التحيّز بدلًا من تصحيحه، وهاكم بعض الأمثلة والصور التي تُظهر أن

الخوارزميات ليست محايدة بل تتأثر بالبيئة التي تُبنىٰ فيها، وتحتاج إلىٰ ضوابط شرعية وأخلاقية لمنع تفاقم الظلم:

1. **التمييز في التوظيف**: استبعاد مرشحين بناءً علىٰ السمات الديموغرافية مثل الجنس أو الأصل العرقي.

2. **التمييز في الإقراض والتأمين**: إعطاء درجات ائتمانية أقل لمجرد الانتماء الجغرافي أو العرقي.

3. **تحيّز في التعرف على الوجوه**: دقة أقل عند التعرف علىٰ الوجوه ذات البشرة الداكنة أو من خلفيات غير غربية.

4. **التمييز في المحتوى الموجّه**: حيث يتم تقديم محتوىٰ غير متوازن أو سلبي لفئات معينة من المستخدمين.

5. **التمييز في الأنظمة القضائية**: مثل أنظمة التوقع المسبق بالجريمة، التي قد تربط بين خلفيات اجتماعية معينة ومعدلات الجريمة بشكل مجحف، ولا يخفىٰ أن العدل مبدأ أصيل في الإسلام، قال الله تعالىٰ: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ**﴾ (النحل: 90)، ومن مظاهر العدالة في الإسلام:

- **المساواة**: أي علىٰ أسس شرعية فقد قال نبينا الكريم ﷺ: "**ألا لا فضلَ لِعَربيّ على عَجَمِيّ، ولا لعجَمِيٍّ على عربِيٍّ، ولا أحمرَ على أسودَ، ولا أسودَ على أحمرَ إلَّا بالتَّقوَى...**" (ابن حنبل، 38: 474) (الطبراني، 5: 86).

- **تحريم الظلم**: كما في الحديث القدسي: "**يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا**" (مسلم، 4: 1994).

- **العدل في الحكم والقضاء**: حتىٰ لو كان ضد الأقرباء، كما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ**﴾ (النساء: 135).

ويمكن اقتراح عدة آليات للحد من التحيز في الذكاء الاصطناعي، ومنها:

1. **تدقيق البيانات من منظور أخلاقي وشرعي** والتأكد من أن البيانات المستخدمة في تدريب الأنظمة خالية من الانحيازات الظاهرة أو المبطنة.

2. **اعتماد الشفافية والمساءلة** عبر تصميم الأنظمة بحيث يمكن مراجعة قراراتها وتفسيرها، والتأكد من عدم اتخاذ قرارات تلقائية تفتقر للعدالة.

3. **إشـراف لجان شـرعية وتقنية مشـتركة** لضـمان ملاءمة مخرجات الأنظمة مع أحكام الشـريعة، خاصـة في المجالات الحيوية مثل القضـاء والتوظيف والخدمات المالية.

4. **تحقيق مبدأ "رفع الضـرر"** وهو مبدأ فقهي ينص علىٰ أن "الضـرر يُزال"، مما يعني أن أي ضرر ناتج عن خوارزمية يجب إيقافه فورًا وتصحيحه.

بالخلاصـة نقول: التحيّز الخوارزمي ليس مجرد خلل تقني، بل هو تحدٍ أخلاقي يمس جوهر العدالة في المجتمعات، والعدالة قيمة مهمة لا يجوز المسـاس بها تحت أي ظرف؛ لذا علىٰ مطوري الذكاء الاصـطناعي ومسـتخدميه أن يدركوا مسـؤوليتهم الشـرعية في بناء أنظمة عادلة، متوازنة، خالية من التمييز، تحقق مقاصـد الشـريعة في حفظ الحقوق ومنع الظلم.

الخاتمة:

تلخيص

هذا البحث يتناول العلاقة بين الذكاء الاصـطناعي والمجال الدعوي من منظور شـرعي وأخلاقي، حيث يسـتعرض المزايا والتحديات المرتبطة باسـتخدام الذكاء الاصـطناعي في إنتاج النصـوص الدينية، مظهرًا الضـوابط الشـرعية التي تحكم هذا الاسـتخدام، ثم يبين أثر الذكاء الاصـطناعي علىٰ الخصـوصـية والعدالة وفق المبادئ الإسـلامية. ومع انتشـار اسـتفتاء الذكاء الاصـطناعي كان لا بد من قراءة معمقة لأخطار ومحاذير الذكاء الاصـطناعي لجهة مصـداقية المحتوىٰ الدعوي خوفًا من التحريف، وضـرورة الضـبط الشـرعي لاسـتخداماته في أمور الإفتاء، وقد تناول هذا البحث إشـكاليات عن مدىٰ موثوقية الذكاء الاصـطناعي في إنتاج خطاب ديني غير محرّف، وبيان مدىٰ انتهاكه لخصوصية الأفراد، أو وقوعه في أخطاء وتحيّزات خوارزمية، وكان الهدف بيان خطورة التسليم الأعمىٰ والاستخدام الساذج لأنظمة الذكاء الاصطناعي عبر بيان محاذير إنتاج المحتوىٰ الديني المحرف عبر أمثلة واقعية وتجارب حقيقية، وكيف أنه قد يقوم بانتهاكات خطيرة للخصـوصـية الشـخصـية، وينتج فقدًا للعدالة الاجتماعية وتمييزًا بسـبب التحيزات البرمجية، وبالنتيجة ظهر لنا أهمية وعي المسـلم لمخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوىٰ الدعوي، خصوصًا فيما يتعلق بالتحقق من دقة النصـوص الدينية، وتحريف المعاني، وإمكانية توظيف هذه التقنيات لنشـر المعلومات المحرفة أو التأويلات المتطرفة، مما يسـتدعي آليات واضـحة لضـمان

مصـــــداقية المحتوىٰ الديني الصــــادر عن الأنظمة الذكية، وهذا يقودنا إلىٰ عدد من المقترحات لضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي، تشمل تعزيز الوعي والمراقبة البشرية من قبل المتخصصين والعلماء، وتطوير خوارزميات خاضعة دومًا للتحديث والمراجعة العلمية، وضــرورة اعتماد تشــريعات تراعي القيم الإنســانية والثقافية للمجتمعات المختلفة.

أهم النتائج:

تناولت هذه الدراســة العلاقة المتنامية بين الذكاء الاصــطناعي والمحتوىٰ الدعوي في ضــوء الشــريعة الإســلامية، وبعض الانتهاكات لأخلاقياته كالخصــوصــية والعدالة الاجتماعية، وتوصلت إلىٰ بعض النتائج المهمة، منها:

- أن الاعتماد علىٰ الذكاء الاصــطناعي في إنتاج المحتوىٰ الدعوي يحمل فرصًــا واسعة لتوسيع دائرة الدعوة، لكنه ينطوي أيضًا علىٰ مخاطر حقيقية للتزييف والتحريف وسوء الفهم، ما لم يُضبط بضوابط شرعية.
- أن هناك حاجة ملحة لوضــع أخلاقيات وضــوابط شــرعية واضــحة تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الخطاب الديني، بما يحقق المصلحة ويدفع المفسدة.
- أن الخصوصية مبدأ أصيل في الإسلام، ومحفوف بالحماية الشرعية، ولا يجوز انتهاكها تحت أي مبرر تقني.
- أن التحيّز الخوارزمي يمثل خطرًا له تبعات علىٰ العدالة الاجتماعية، ويجب تقويمه بما يتماشىٰ مع القيم الإسلامية التي تقوم علىٰ العدل.

التوصيات:

لقد أظهرت هذه الدراســـة أن الانفصـــال بين علماء الشـــرع والمختصـــين في التكنولوجيا يمثل شـرخًا بالغ الخطورة في الاسـتخدام السـليم للذكاء الاصـطناعي في المجالات الدعوية. لذا لا بد من فتح قنوات حوار مؤســـســـي ومنهجي بين الطرفين، يشمل إقامة ورش عمل مشتركة، وتشجيع البحوث البينية التي تجمع بين الفقه ودراسة التقنيات، وتطوير معايير تقنية تســترشــد بالقيم الشــرعية، فالواقع يحتم أنه لا بد من إشــراك العلماء في تقييم الخطاب الدعوي المنتج بالذكاء الاصــطناعي ليقوم أهل الاختصــاص بتصــميم المناســب ليُســتخدم في نشــر الدين، وهذا التعاون ليس خيارًا إضافيًا، بل هو ضرورة لضمان ألا تتحول أدوات الذكاء الاصطناعي إلىٰ منابر للتشويش أو الانحراف، لذا نوصي بما يلي:

1. إنشاء لجان شرعية تقنية دائمة في المؤسسات الدعوية والتعليمية، تشرف على المحتوى المنتج بالذكاء الاصطناعي، وتُعدّ ميثاقًا شرعيًا أخلاقيًا مُلزمًا عند استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى والتعليم الديني.

2. تدريب الدعاة على مبادئ الذكاء الاصطناعي، لتمكينهم من التعامل معه، ومراقبة المحتوى الدعوي الصادر عن منصات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والتدخل السريع عند ظهور انحرافات أو أخطاء.

3. تشجيع الباحثين على تطوير أدوات ذكاء اصطناعي "موثوقة شرعًا" من قبل جهات علمية معتمدة، تراعي التنوع الفقهي وتلتزم بضوابط الشريعة، ومساعدة الطلاب على خوض دراسات متخصصة في تقاطع الشريعة والتقنية سعيًا لنشر الوعي بين المستخدمين وسبر غور المحاذير أكثر فأكثر.

ختامًا: إن الذكاء الاصطناعي قد يكون خادمًا للدين نافعًا إذا وُجه التوجيه الصحيح، لكن المسؤولية تقتضي أن نبني استخدامنا لهذه التقنية على وعيٍ شرعي، وعلمٍ دقيق، وأخلاقٍ راسخة، حتى تبقى الدعوة إلى الله خالية من التزييف والتشويش، موجِّهة للخير، وإلا فإننا نعرِّض الدين لخطر الاستغلال والتحريف باسم التقنية.

قائمة المراجع

1. القرآن الكريم
2. البخاري، محمد. صـــحيح البخاري. تحقيق محمد زهير الناصـــر، دار طوق النجاة، 1422هـ.
3. البيهقي، أحمد. الســـنن الكبرىٰ. تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، 1424ه.
4. الحجاج النيسـابوري، مسـلم. صـحيح مسـلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ.
5. الرازي، محمد. مفاتيح الغيب. دار إحياء التراث العربي، 1420هـ.
6. الشـاطبي، إبراهيم، الموافقات، تحقيق أبو عبيدة مشـهور بن حسـن آل سـلمان، دار ابن عفان، 1417هـ.
7. ابن أبي شـــيبة، أبو بكر. مصـــنف ابن أبي شـــيبة. تحقيق كمال الحوت، مكتبة الرشد، 1409هـ.
8. الطبراني، ســـليمان. المعجم الأوســـط. تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، دون تاريخ.
9. الطبراني، ســـليمان. المعجم الكبير. تحقيق حمدي بن عبد المجيد الســـلفي، مكتبة ابن تيمية، 1415هـ.
10. ابن عطية، عبد الحق. المحرر الوجيز في تفســـير كتاب الله العزيز. تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، 1422هـ.
11. ابن مالك، أنس. الموطأ. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، 1406هـ.
12. الحربي، خالد. "التطبيقات الذكية وتأثيرها علىٰ حياتنا المســـتقبلية". عكاظ، 2020، https: //www.okaz.com.sa/technology/na/2038918. تم الاســـترجاع في 1 حزيران 2025.
13. ليم، جيونغكي. "الذكاء الاصـــطناعي التوليدي". الأمم المتحدة، 2023، https: //www.un.org/ar/208258. تم الاسترجاع في 10 حزيران 2025.
14. صـالح، أيمن علي. تقييم أداء منصـات الذكاء الاصـطناعي التوليدي في مجال الفتوىٰ والفقه الإسلامي: مقارنة بين منصتي جمناي وتشات جي بي تي. مجلة الشريعة

والدراســـات الإســـلامية، 2025، (https: //doi.org/10.34120/jsis.v40i140.3447 140)40 , تم الاسترجاع في 18 حزيران 2025.

15. "أمازون" تلغي العمل بنظام الذكاء الصـــناعي للتوظيف بســـبب تحيزه ضـــد المرأة". موقع الوطن، 2018، https: //honna.elwatannews.com/news/details/1990696/ تم الاسترجاع في 10 حزيران 2025.

16. "تـاريخ الـذكـاء الاصـــطنـاعي". ويكـيبيـديـا العـربيـة، 2024، https: //ar.wikipedia.org/wiki/ تم الاسترجاع في 10 حزيران 2025.

17. "تعريف الـذكـاء الاصـــطنـاعي وأهميتـه". موقع النجـاح، 2025، https: //ila.io/3a49rf. تم الاسترجاع في 10 حزيران 2025.

18. "الذكاء الاصـــطناعي: خبراء بارزون يحذرون من مخاطره التي قد تؤدي إلى انقراض البشـرية". بي بي سـي عربي، 2023، https: //www.bbc.com/arabic/science-and-tech-65753101. تم الاسترجاع في 10 حزيران 2025.

19. "مشــرعون أمريكيون يقترحون مشــروع قانون لمحاربة التحيز في خوارزميات شـــركـات التقنيـة". البوابـة التقنيـة aitnews، 2019، https: //aitnews.com/p=310559 تم الاسترجاع في 10 حزيران 2025.

الأطر الأخلاقية والضوابط الشرعية والقانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)- دراسة وصفية مقارنة

د. عبد المحسن بن سعيد بن حسين الشَّعْشَعِي
عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء
جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية

الملخَّص:

يبحِر مجال دراستنا صوب سواحل الجوانب الأخلاقية الشرعية والقانونية تحليلًا ومقارَنة بين قوانين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمَملكة العربية السعودية.

وتنصبُّ مشكِلة البحث علىٰ غياب الإطار المتكامل الذي يَجمع الأبعاد الثلاثة (الأخلاقية والشرعية والقانونية) لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بصورةٍ تحقق التوازن بين الابتكار وحماية الإنسان والمجتمَع.

ويَهدف البحث إلىٰ تاريخ تطورِ الذكاء الاصطناعي، وتقريب وجهات النظر بين أهمية شمول الأخلاقيات والتنظيمات للآلة والإنسان، وإلىٰ وضعِ حلٍّ للثغرات التي يمكن أن تُفتَح في ظل جِدَة وحداثة الذكاء الاصطناعي بمفهومه المعاصر، ويَهدف أيضًا إلىٰ استنتاج الضوابط الشرعية والقانونية، وإلىٰ رابطٍ يَجمع بين هذَين الضابطَين.

ونطاق الدراسة مقسَّم إلىٰ ثلاث نطاقات، فالأول: نطاق الموضوع، حيث الضوابط الأخلاقية والشرعية والقانونية لوظيفة الذكاء الاصطناعي. الثاني: نطاق المكان، فحدود السعودية أصلٌ، مقارنًا بها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. الثالث: نطاق الوقت: حيث البحثُ والاستقصاء حتىٰ عامنا الحالي 2025 م.

وأما المنهجية التي اعتمدتُ عليها في دراستي هذه، فهي منهجيةُ استقصاء الأنظمة والقوانين والقرارات المقارَن بها، ودراسة أساساتها وتأثيراتها الأخلاقية والقانونية، ودراسة تأصيلاتها الشرعية، وبيان ما فيها من نقائص.

وأما أَهمُّ مفاد ونتائج الدراسة، فخلاصتها: أنَّ الإطار الأخلاقي لا يكفي لضبطِ الذكاء الاصطناعي، وأنَّ الشريعة تملِك المقاصد والفقه القادرَين علىٰ استيعاب التقنية الحديثة، وتقديم الضوابط المرنة التي توازن المَصلحةَ والمَفسدة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الضوابط الشرعية، القانون التقني.

المقدمة:

تمهيد: رحلةٌ إلى بداية الذكاء الاصطناعي[1]

شَهِد العالم منذ منتصف القرن العشرين الميلادي تطورًا متصاعدًا في بنية المَعرفة والتقنية، كان من أهمها ظهور فكرة "الذكاء الاصطناعي"، والذي أَظهرَ في بدايته طموحًا فلسفيًّا وتكنولوجيًّا لصناعة أنظمةٍ قادرة علىٰ محاكاة قدرات الإنسان الذهنية.

ومع تطور الحوسبة والخوارزميات، انتقَل الذكاء الاصطناعي من طور الفرضيات النظرية إلىٰ مَرحلة التطبيقات العملية المؤثّرة في شتىٰ مجالات الحياة.

ترجع أصول مفاهيم الذكاء الاصطناعي إلىٰ الرغبة التاريخية في إقامة العلَاقة بين الإنسان والآلة -منذ اختراعها-، وتعود جذور الذكاء الاصطناعي إلىٰ بداية أربعينيات القرن الماضي، حين اقترَح بعضُ العلماء نموذجًا للخلايا العصبية الاصطناعية.

وقد برَز مفهوم الذكاء الاصطناعي بصفةٍ كبيرة في بداية الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي، عندما أثار العالِم البريطاني آلان تورنج (Alan turing) التساؤل: هل الآلة قادرة علىٰ التفكير؟

ومن أَكبر المحطات التي مثَّلَت التأريخ الفعلي لبداية الذكاء الاصطناعي بمفهومه المعاصر: عَقدُ "مؤتمَر دارتموث" الشهير (Dartmouth Conference) في صيف عام **1956** م، في كلّية داتموث (Dartmouth College) بولاية نيوهامبشير (State of New Hampshire) في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويُعتبر "مؤتمَر دارتموث" الحدثَ الذي أَطلقَ رسميًّا عِلم الذكاء الاصطناعي، حيث اعتُبر الانطلاقة الحقيقية لانتقال الذكاء الاصطناعي من فكرةٍ فلسفيةٍ خيالية إلىٰ حقلٍ عِلمي مستقل، وقد اقترَح المؤتمَر أربعة علماء رياديين: جون مكارثي (John McCarthy) -منظِّم المؤتمَر، وصاحِبُ مصطلَح (Artificial Intelligence)-، ومارفن

1- يُنظَر في ذلك: المَوقع الإلكتروني: https: //sdaia.gov.sa، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "الذكاء الاصطناعي"، الرابط: https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx، تاريخ الزيارة: **2025/08/27** م، و"مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي للعموم"، الرابط: https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Files/GenerativeAIPublicAR.pdf، وبرنامج الذكاء الاصطناعي: تشات جي بي تي (ChatGPT) المدفوع، ومعجَم اللغة العربية المعاصرة، لمجموعة من المؤلِّفين (**1/818**). مادة [ذ ك و]، و(**2/1323**). مادة [ص ن ع]. ويُنظَر أيضًا: أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، لأروىٰ الجلعود، ص: (**41**).

مينســـكي (Marvin Minsky) – من جامعة هارفارد (Harvard University)-، وكلود شـــانون (Claude Shannon) -مؤسِّـــس نظرية المعلومات-، وناثانييل روتشـــيســـتر (Nathaniel Rochester) -من شركة "آي بي إم" (IBM)-.

وقد قدَّموا مقترَحًا مكتوبًا للمؤتمَر جاء فيه: "نقترح دراسة إمكانية جعل الآلة تتعلّم، وتفكّر، وتتّخذ قرارات مثل الإنسان... يُفترض أنه يمكن لكل جانب من جوانب التعلُّم أو أي صفة من صفات الذكاء أن توصف بدقة بحيث يمكن لآلة محاكاتها".

فقد هدَفَ المؤتمَر إذًا إلىٰ بحث إمكانية صـــنعِ آلة تُحاكي كل جانب من جوانب التعلُّم أو أي سمة أخرىٰ من سمات الذكاء البشري.

يبقىٰ لنا أن نَعرف سـبَبَ تسـميته في اللغة العربية بالذكاء الاصـطناعي، فالاصـطناع في المعاجم المعاصـرة: المبالَغة في الصـنع، وهو منسـوب إلىٰ الاصـطناع، أي: ما كان مصنوعًا غيْرَ طبيعي، يقال: وَردٌ اصطناعي، وقمرٌ اصطناعي.

وكِلا الصـناعي والاصـطناعي محاكاةٌ وتقليد لما هو موجود في الطبيعة باسـتخدام نفس المواد الأسـاسـية في الشـيء الطبيعي، كالسـكَّر الذي أُنشـئ في مختبَر لا يمكن تمييزه كيميائيًّا عن السـكَّر الطبيعي. أما الاصـطناعي فيكون بواسـطة موادٍّ مختلفة جدًّا عن الشيء الطبيعي، كالتحلية الاصطناعية التي تولِّد حلاوة باستخدام موادٍّ غير موجودة في الشيء الطبيعي.

ولذا، فمن الصـواب التعبيرُ بالاصـطناعي فيما يَخص الذكاء، إذ يُسـتخدم فيه موادَّ غير موجودة في الشـيء الطبيعي فيما يَخص الذكاء الطبيعي من الأعصـاب ونحوها مما يحويه الدماغ البشري.

الحقبة الذهبية الأولى للذكاء الاصطناعي:

وبعد المؤتمَر، انطلقَت موجةُ تفاؤلٍ كبيرة، عرِفَت بـالحقبة الذهبية الأولىٰ (من عام 1956 م، حتىٰ عـام 1974 م)، حيـث تركزت الأبحـاث علىٰ البرمجة الرمزية (Symbolic Programming)، والمنطق الاســتنتاجي، وأُنتجَت نُظمٌ مبكرة قادرة علىٰ حل مســائل رياضـية، ولعب الشـطرنج، والتفاعل مع أوامر مكتوبة لغةٍ بَشـريةٍ محدَّدة، ونماذج أوليةٍ بدائية للترجمة الآلية.

البيات الشتوي الأول للذكاء الاصطناعي:

اصـطدمَت تلك النُّظم بجُدُرٍ واقعية وتقنية، أَبرزها: ضَعفُ القدرة الحاسـوبية مقابل النظريات المكتوبة، وغياب البيانات الكافية التي يمكن من خلالها تعليم الآلة، مما أدّىٰ

إلىٰ مَرحلة خيبة الأمل الأولىٰ في الثمانينات، فشَحَّ الدعم المالي والبحثي، خصوصًا من الجهات المموِّلة؛ لأنَّ النتائج لم ترتَقِ للمأمول، وسمِّيَت هذه الفترة بِـ "شتاء الذكاء الاصطناعي الأول" (The First AI Winter).

ثم عاد الذكاء الاصطناعي للظهور بقوة مع ما عُرف بـالذكاء الاصطناعي الرمزي (Sympolic AI)، متجسدًا في برامج "الأنظمة الخبيرة" (Expert Systems) التي استخدمَت قواعد معرفية لحل المشكلات المتخصّصة، ولا سيما في المجالات الطبية والهندسية. إلا أن محدودية قدرتها علىٰ التعلم من التجربة أعاقت استمراريتها.

البيات الشتوي الثاني للذكاء الاصطناعي:

في منتصَف السبعينات، واجهَت هذه النماذج قصورًا هيكليًّا، لتَدخل الأبحاث مرةً أخرىٰ في حالة من الركود النسبي كان من أسبابه: صعوبة توسيع القاعدة الـمَعرفية دون تعقيدٍ مفرط، وضَعف قدرة الأنظمة علىٰ التعلم الذاتي أو التأقلم مع الحالات الجديدة، والاعتماد الكثيف علىٰ خبراءَ بشريين لتوفير الـمَعرفة، مما جعَلها مكلفة وضعيفة التحديث، وبحلول أواخر الثمانينيات، سمِّي هذا العهد: عَهدُ "شتاء الذكاء الاصطناعي الثاني" (The Second AI Winter).

الذكاء الاصطناعي في فترة ما بعد 2010م (الألفية الجديدة):

مع مَطلع القرن الحادي والعشرين، وفي عام 2010 م، شَهِد الذكاء الاصطناعي ثورةً جديدة سمِّيَت بالنهضة الحديثة (AI Renaissance)، بفضل التقاء ثلاثة عواملٍ محورية: 1) الطفرة في معالَجة البيانات الضخمة، حيث توفَّرَت كميةٌ هائلة من البيانات (Big Data). 2) تطوُّر وحدات المعالَجة الرسومية (Graphics Processing Unit)، وهي اختصارًا: (GPU). 3) ابتكارات التعلُّم العميق (Deep Learning) الذي تقدَّمَت فيه الخوارزميات.

هذه العوامل مكَّنَت الخوارزميات من التعامل مع ملايين البيانات، وتعلُّم الأنماط بشكل غير مسبوق، التي مكَّنَت من تحسين أداء المهام المعقَّدة، مما أَطلقَ موجةً جديدة في التطبيقات الذكية في الرؤية الحاسوبية كالتعرف علىٰ الصوت والصورة، وأَطلقَت الترجمة الآلية الطبيعية وتحليل اللغة، والقيادة الذاتية للـمَركبات، والتشخيص الطبي عبر تحليل الصور الإشعاعية بدقةٍ تقارب أداء الأطباء المختصين.

ثورة الذكاء الاصطناعي التوليدي:

ثارت نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI) في السنوات الأخيرة، وخصوصًا في عام 2022 م، حيث شَهِدنا ثورةً تقنيةً جديدة، فرأينا: (BERT) و(GPT) و(DALL·E) و(Claude) وغيرها، والتي مثَّلَت انتقالًا نوعيًّا من مجرَّد الاستجابة للبيانات، إلىٰ إنتاج محتوًىٰ جديد قد يكون نَصًّا أو صورة أو رمزًا برمجيًّا، بعكس النماذج السابقة التي كانت تؤدي مهمةً واحدةً فقط. ما أثار عقيب هذا تساؤلاتٍ قانونية وأخلاقية جوهرية حول المسؤولية والخصوصية والمِلكية الفكرية.

ولَادة الذكاء الاصطناعي التوكيلي (Agentic Artificial Intelligence):

يَشهد مجال الذكاء الاصطناعي تحولًا جوهريًّا من النماذج التوليدية المعنية بإنتاج المحتوىٰ، إلىٰ تقنيات الذكاء الاصطناعي التوكيلي القادرة علىٰ التخطيط والتنفيذ الذاتي لسلسة من المهام المعقَّدة، دون تدخلٍ بشري، أو بتدخلاتٍ بشريةٍ محدودة.

وتمثِّل هذه الأنظمة الجديدة نقلةً نوعية من مفهوم المساعِد الذكي، إلىٰ المنفِّذ الرقمي الذاتي، إذ لم يَعُد دور الذكاء الاصطناعي محصورًا في الاستجابة للأوامر، بل تَوسَّعَ ليشمل المبادَرة بالأفعال واتخاذ القرارات، والتفاعل مع بيئاتٍ متغيرة.

إنَّ هذا التطور المتسارع في قدرات الذكاء الاصطناعي وتوسُّع نطاق تأثيره، يفرض اليوم تحديات غير مسبوقة علىٰ

المشرِّعين وعلماء الأخلاق وصنّاع السياسات، لا سيما في ظل تضارب الـمَصالح بين الابتكار والتقييد، وبين الأمن التقني والحرية الفردية.

ومن هنا، يَبرز دور الأُطُر الأخلاقية والمقاصد الشرعية والضوابط القانونية كعناصر أساسية في ضبط هذا التقدّم وتحقيق استدامته.

ولا عجَب أن أَعتبر هذه التحديات، هي أَبرز التحديات الأخلاقية والقانونية في العصر الرقمي الحديث.

أدىٰ هذا التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي وقدراته إلىٰ إعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والتقنية، حيث باتت الأنظمة الذكية تتخذ قراراتٍ مؤثرة في حياة الأفراد، وتشارك في عملياتٍ حساسة، كالعدالة، والرعاية الصحية، والتوظيف، بل وحتىٰ صناعة المحتوىٰ الفكري والإبداعي.

هذا التحوّل الجذري يفرض تحديات غير مسبوقة علىٰ صعيد القيم الأخلاقية، والمفاهيم الدينية، والأطر القانونية، لما يحمله من إمكانات هائلة، ومخاطر حقيقية في

ذات الوقت، تتعلق بالخصوصية، والتحيز الخوارزمي، والمساءلة، والسيادة الرقمية، وغيرها.

وبناءً علىٰ ذلك، تبرز الحاجة الملحّة إلىٰ تأطير استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن منظوماتٍ ضابطةٍ متكاملة، تَجمَع بين الضوابط الأخلاقية التي تضمن احترام الكرامة الإنسانية، والضوابط الشرعية التي تستند إلىٰ مقاصد الشريعة الإسلامية، والضوابط القانونية التي تحدد المسؤوليات، وتنظّم الحقوق، وتحمي المصالح العامة والخاصة.

ومن هنا، يسعىٰ هذا البحث إلىٰ دراسة هذه الأطر الثلاثة: الأخلاقي، والشرعي، والقانوني، في توظيف الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال تحليل نماذج دولية، واستعراض التنظيم السعودي، وبحث إمكانات التكامل بين المرجعيات المختلفة؛ لضمان الاستخدام المسؤول والمستدام لهذه التقنية الحيوية.

إشكالية البحث:

تنتظم إشكالية البحث بعد تجميعنا لعَقد النقاط التي تَرسُم مناطق الضَّعف في الأخلاقيات المقرَّرة والضوابط القانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي، فغياب الإطار المتكامل الذي يَجمع بين هذه الأبعاد الثلاثة (الأخلاقية والشرعية والقانونية) لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بصورةٍ تحقق التوازن بين الابتكار وحماية الإنسان والمجتمَع، ولَّد تلك الإشكالية الرئيسة التي أطرحها في هذه الأسئلة المشكِلة:

"ما الضوابط الأخلاقية والشرعية والقانونية التي ينبغي أن تَحكُم توظيف الذكاء الاصطناعي؟ وكيف يمكن تحقيق التكامل بينها لضمان المسؤولية في استخدام هذه التقنية في ظل القفزات الكبيرة عالميًّا ومحليًّا؟".

"ما الأسس الأخلاقية التي تقوم عليها ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في النماذج الدولية؟".

"كيف عالجَت الشريعة الإسلامية قضايا المسؤولية والمقاصد والتقنية في سياقٍ يتسق مع استخدامات الذكاء
الاصطناعي؟".

"ما الإطار القانوني الدولي لتنظيم الذكاء الاصطناعي؟ وما هي أبرز ملامح التنظيم القانوني في المَملكة العربية السعودية؟".

وضعُ الفرضيات المناسبة:

ينطلق هذا البحث من فرضيةٍ رئيسية مفادها: أنَّ الإطار الأخلاقي وحده لا يكفي لضبط توظيف الذكاء الاصطناعي، وأنَّ التكامل بين الضوابط الأخلاقية والشرعية والقانونية هو السبيل الأَسلمُ لضمان الاستخدام المسؤول والعادل والآمن لهذه التقنية".

وتُشتق من هذه الفرضية الرئيسة عَددٌ من الفرضيات الفرعية، أَوضَحُها:

1- أنَّ بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد تثير إشكالاتٍ شرعية وقانونية تتطلب معالَجةً خاصة.

2- أنَّ الإطار الأخلاقي الدولي يفتقر إلىٰ آلياتٍ إلزامية، ويحتاج إلىٰ التكيف مع المرجعيات الدِّينية والثقافية.

3- أنَّ التنظيم القانوني في المَملكة العربية السعودية متجِه نحو إنشاء منظومةٍ تشريعيةٍ متكاملة، تراعي القيم الأخلاقية والدِّينية، إلىٰ جانب التزامات الابتكار.

أهداف البحث:

يَهدف الباحث من هذا البحث إلىٰ ما يأتي:

1- عَرضٌ تاريخي تحليليٌّ لتطور الذكاء الاصطناعي، وبيان مراحله المهمة حتىٰ وقتنا الحاضر.

2- تحليل الأُطُر الأخلاقية الحاكمة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في التجارب الدولية.

3- استخلاص الضوابط الشرعية التي يمكن توظيفها لضبط عمل الذكاء الاصطناعي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

4- دراسة وتحليل الضوابط القانونية علىٰ المستويين الدولي والسعودي المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

5- تقديم تصورٍ تكاملي يَجمع بين الجانب الأخلاقي والشرعي والقانوني؛ لتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي بصورةٍ مستدامة وإنسانية، قابلة للقياس الأخلاقي والشرعي والقانوني.

أسباب اختيار الموضوع للبحث فيه:

جاء اختياري لموضوع "الأُطُر الأخلاقية والضوابط الشرعية والقانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي- دراسةٌ وصفيةٌ مقارنة"، تبعًا لجملة من الأسباب العِلمية والمجتمَعية والبحثية، من أَبرزِها:

1- الطبيعة المتسارعة لتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، واتساع تطبيقاتها في مجالاتٍ حيوية تمس الإنسان بشكلٍ مباشر، مثل التعليم والصحة والأمن، ما يوجب إعادة النظر في الضوابط التي تَحكُم هذه التقنية.

2- ندرة الدراسات العربية والشرعية التي تتناول الموضوع بمنهجٍ تكاملي، يَجمع بين البعد الأخلاقي والتأصيل الشرعي والتنظيم القانوني، رغم أنَّ الذكاء الاصطناعي بات ينتِج مخرَجات قد تترتب عليها مسؤولياتٍ قانونية وشرعية.

3- الحاجة إلىٰ تأطير هذه التقنية الضخمة بمنظورٍ إسلاميٍّ أخلاقي يتكامل مع المرجعيات الحقوقية المعاصرة، بما يضمن توظيفها بصورة تحقِّق الـمَصلحة وتدفع الـمَفسدة، وفْقَ مقاصد الشريعة الإسلامية.

4- وجود حراكٍ قانوني وتشريعيٍّ دولي وسعودي حديث لتنظيم الذكاء الاصطناعي، وهو ما يشكِّل فرصةً عِلميَّة لتحليل هذه النصوص ودراستها في ضوء المنظور المقارن.

5- تحقيق المساهمة الـمَعرفية في المجالات السياسة الشرعية، والفقه الشرعي التقني، والعمق القانوني الرقمي، وهي مجالاتٌ عِلميةٌ حديثة، تَكتسب أهميةً متزايدة في الدراسات العليا والبحث العِلمي.

6- الرغبة الشخصية لدىٰ الباحث في سَبْرِ غَوْرِ الذكاء الاصطناعي التوليدي، والاستفادة منه قَدر الإمكان، والإفادة منه -كذلك- قَدر الإمكان، حيث يَجِدُ شغفه في ضبطِ كل ما هو جديدٌ في تقنية الآلة شرعيًّا وقانونيًّا.

منهجية البحث:

أَقمتُ هذا البحث مرتكِزًا علىٰ المنهج الوصفي والمنهج المقارن، وأوضِّح منهجيتهما في التالي:

1- المنهج الوصفي: لتوصيف المفاهيم والمضامين المرتبطة بالأخلاقيات والشريعة الإسلامية والتنظيمات والقوانين في الذكاء الاصطناعي.

2- المنهج المقارن: لعَقدِ مقارَنة بين التنظيمات الدولية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والتنظيم القانوني السعودي، والتصور الشرعي الإسلامي.

3- كما يُوظَّف الاستقراء النَّصي لاستخلاص الضوابط الشرعية من أدلة الكِتاب والسُّنة ومقاصد الشريعة، والتحليل النِّظامي لفهم الأُطُر القانونية الدولية والوطنية.

أما منهج البحث الذي سرتُ عليه، فينتظم في العَقد الآتي:

(1) أَكتُب الآية القرآنية بالرسم العثماني، وبين دائرتَين محلَّاتَين، هكذا: ﴿ ﴾.

(2) أَكتُب الحديث النبوي بين قوسَين مضاعَفَين، ثم أضعه بالبنط العريض، هكذا: (( )).

(3) إذا كان الحديث النبوي في الصحيحَين أو في أَحدِهما، فأكتفي بتخريجه منهما دون حُكمٍ عليه.

(4) وإذا كان الحديث النبوي في غير الصحيحَين، فإني أَحكُم عليه من كلام علماء الجرح والتعديل المعتبَرين.

(5) إذا كان الكلام الذي أنقُله بالنَّص، فإني أضعه بين قوسين، هكذا: ( ).

(6) إذا كان الكلام الذي أنقُله بتصرف مني، فإني أضع في الحاشية جملة (يُنظَر) قبل ذِكر المَرجع. ثم أحدِّد إن كان النقل مع تصرف أو تصرفٍ يسير.

(7) إذا كانت الحاشية الواحدة فيها أكثر من مَرجع، فإني أضع قبل المَراجع كلمةَ (يُنظَر).

(8) إذا كان المبحث أو المطلب قد تمت كتابته وصياغته من عِدة مَصادرَ ومَراجع، فإني أضع رقم الحاشية في آخر عنوانه، ثم أَكتُب في الحاشية قبل المَراجع: (يُنظَر في هذا).

(9) إذا كان التوثيق من مَعاجم اللغة العربية، فإني أَكتُب المادة بين قوسَين معقوفَين بعد الجزء ورقمِ الصفحة، هكذا: [ ].

(10) ترجمتُ أَغلبَ المصطلَحات والمعاني الواردة في سياق الذكاء الاصطناعي إلىٰ اللغة الإنجليزية، وذلك عند ورود الكلمة أو المصطلَح لأول مرة في غير المقدِّمة.

حدود دراسة البحث:

تحدِّد هذه الدراسة نطاقها في الأبعاد الآتية:

1- الحد الموضوعي: يركِّز البحث علىٰ دراسة الإطارات الأخلاقية والشرعية والقانونية التي تضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئات المدنية والتطبيقات العامة، ولا يشمل الاستخدامات العسكرية أو السرِّية أو التطبيقات غير المعلَنة.

2- الحد المكاني: يَنصبُّ التركيز علىٰ المَملكة العربية السعودية كنموذجٍ مَحلي، مع مقارَنةٍ مرجعية منتقاة من الأنظمة

الدولية (الاتحاد الأوروبي -وتحديدًا "قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي" عام 2024م-، والولايات المتحدة -وتحديدًا "إطار إدارة مَخاطر الذكاء الاصطناعي"، ومشروع "قانون حقوق الذكاء الاصطناعي".

3- الحد الزمني: تَتناول الدراسة الفترة من بداية عام 2019 م -التي شهِدَت صدور أول مواثيقٍ دوليةٍ كبرىٰ لتقنين الذكاء الاصطناعي عالَميًّا "حيث توصية "منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية"- وحتىٰ عامنا الحالي 2025 م -شاملًا المَرحلة التأسيسية للتنظيم الدولي، والتطورات الأخيرة في التشريع في المَملكة العربية السعودية، مثل "نِظام حماية البيانات الشخصية"، و"مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" التي أَصدرَتها "الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي"، وغيرِ ذلك-، مع الاستفادة من أحدث التطورات النِّظامية والتقنية حتىٰ تاريخ كتابة هذا البحث، كالذكاء الاصطناعي التوكيلي.

الدراسات السابقة والمقارَنة معها:

رغم وجود عدد من الدراسات التي تناولَت جوانب من الذكاء الاصطناعي، إلا أن القليل منها عالَج الإطار الأخلاقي

والشرعي والقانوني في بحثٍ واحدٍ منتظم. وفيما يلي ترتيب لأهمِّ ما وجَده الباحث من مؤلَّفات فيه:

أ- الدراسات التقنية والقانونية[1]

1) دراسة بعنوان: "Legal Aspects of Artificial Intelligence"، للباحثَين/ جيريمي بينسوسان (Jérémy Bensoussan)، وجان-فرانسوا هينروت (Jean-François Henrotte)، عام 2019 م، ضمن مجموعة منشورات: UAI-LexisNexis، حيث تناولَت البعد القانوني الأوروبي للذكاء الاصطناعي، وتحديدًا اللائحة الأوروبية الجديدة بشأن حماية البيانات الشخصية، لكنها ركزَت فقط علىٰ المسؤولية القانونية دون الإطار الأخلاقي أو الفقهي.

- بينما ركَّزتُ في بحثي علىٰ الأُطُر الأخلاقية، والضوابط الشرعية والقواعد الفقهية والمقاصد الشرعية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي.

2) توصيةٌ بعنوان: "مبادئ منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية للذكاء الاصطناعي"، عام 2019م، وتم تحديثها عام 2024م، وتدور حول المبادئ الأساسية الخمسة للذكاء الاصطناعي، والتوصيات التي توجهها للحكومات لتنفيذ السياسات الفعالة. وتُعَد

1- يُنظَر في ذلك: برنامج الذكاء الاصطناعي: تشات جي بي تي (ChatGPT) المدفوع. ويُنظَر أيضًا: المَواقع الإلكترونية: https: //store.lexisnexis.com، و https: //www.oecd.org .

مَرجعًا في المبادئ الأخلاقية الطوعية، والتحديات المتعلقة بالخصـــوصـــية، وحقوق المِلكية الفكرية، لكنه يفتقر إلىٰ المنظور الثقافي والدِّيني.

- بينما بنَيتُ بحثي علىٰ الضوابط الشرعية والقواعد الفقهية والمقاصد الشرعية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي.

ب- الدراسات الشرعية والأخلاقية

1) بحثٌ بعنوان: "أحكام الذكاء الاصـــطناعي وتطبيقاته في الفقه الإســـلامي بيْن التأصيل والتحليل"، للباحث/ د. محمَّد أحمد شحاتة حسين، مَجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، 1445هـ- 2024م.

- حيث لم يتضمَّن بحثه المقارَنة مع قوانين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وأنظمة الـــمَملكة العربية السعودية التي تقنِّن استخدامات الذكاء الاصطناعي كما فعَلتُ أنا. ولم يَذكر القواعد الفقهية التي حكَمَت وأطَّرَت اســـتخدام الذكاء الاصطناعي وتطويره كما ذكَرتُ أنا.

- واشتركتُ أنا وإياه في ذِكر المقاصد الشرعية للذكاء الاصطناعي.

2) بحثٌ بعنوان: "أحكام اســـتخدام تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي في الأبحاث العِلمية"، للباحثة/ د. آلاء

- عادل العبيد- مَجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، 1445 ه- 2024م.

- حيث لم تتطرق إلىٰ مقاصد الشريعة في استخدامات الذكاء الاصطناعي، ولا إلىٰ القواعد الفقهية التي تَحكُم استخداماته، سواءً في البحوث العِلمية أو غيرِها، ولم تتطرق إلىٰ المقارَنة بين القوانين الحاكمة للذكاء الاصـــطناعي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والمَملكة العربية السعودية، بينما تطرَّقتُ أنا لهذا كله.

3) رســالة بعنوان: "أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضــاء"، للباحثة/ د. أروىٰ بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، الجمعية العِلمية القضائية السعودية "قضاء" -"مَركز قضاء للبحوث والدراسات"-، (ط/1)، 1446هـ.

- وهي في بحثها كما هو واضـــح من العنوان تتكلم عن اســـتخدامات الذكاء الاصطناعي في القضاء، عن طريق القاضي أو عن طريق الذكاء الاصطناعي.

- أما أنا، فبحثي يتحدث عن الأُطُر الأخلاقية والضـــوابط الشـــرعية والقانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي، واعتماد ذلك علىٰ المقاصد الشرعية والقواعد الفقهية.

ج- الدراسات متعددة التخصصات[1]

1) توصيةٌ صادرة عن منظَّمة الأمم المتحدة للتربية والعِلم والثقافة "اليونيسكو (Unesco)" بعنوان: "التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، في نوفمبر (November) عام 2021 م، وتُعَد أولَ إطارٍ ومعيارٍ عالَميّ موحَّد لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، حيث اعتمَدَتها جميع الدول الأعضاء في اليونيسكو والبالغ عَدَدها (194) دولة.

وهي من أكثر النصوص الدولية شمولًا، وتَعتمد هذه التوصية إطارًا حقوقيًّا يتضمن عَشرة مبادئَ رئيسية، إلا أنَّ التوصية تتَّسم بالطابع القيمي غير الإلزامي، ولا تتناول المرجعيات الدِّينية.

بينما بحثي يَعتمد علىٰ الضوابط الشرعية والقانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي، مستأنِسًا في ذلك بالمقاصد الشرعية والقواعد الفقهية.

2) بحثٌ أكاديمي بعنوان: (Artificial Intelligence -AI- in Islamic Ethics: Towards Pluralist Ethical Benchmarking for AI)، للباحث/ عز الدِّين المهجوب، وصدَر في نوفمبر عام 2023 م، حيث نشِر في الـمَجلة الدولية: (Philosophy & Technology)، وناقَش

الأخلاقيات الإسلامية والذكاء الاصطناعي، وارتباطها بأدلة القياس والاجتهاد والـمَصلحة وغيرِ ذلك.

لكنها بقيَت نظرية، ولم تَربط ذلك بالقانون أو التنظيم السعودي، ولم ترتبط بالقواعد الفقهية.

ومن خلال ما سردتُه في هذه الدراسات، أَصِل إلىٰ هدف سدِّ الفجوة الـمَعرفية بين هذه التخصصات، بتقديم إطارٍ متكامل يَجمع بين الأخلاقيات، والمقاصد الشرعية والتنظيمات القانونية، مع التركيز علىٰ السياق السعودي والمقارن.

خطة البحث وتقسيمه:

ينقسم هذا البحث إلىٰ ملخَّص ومقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، بيانها كما يلي:

الفصل الأول: الأُطُر الأخلاقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي.

الفصل الثاني: الضوابط الشرعية لتوظيف الذكاء الاصطناعي

الفصل الثالث: الضوابط القانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي

1- يُنظَر في ذلك: برنامج الذكاء الاصطناعي: تشات جي بي تي (ChatGPT) المدفوع. ويُنظَر أيضًا: الـمَوقع الإلكتروني: https: //www.unesco.org، الرابط: https: //unesdoc.unesco.org/ark: /48223/pf0000381137_ara .

الفصل الأول: الأطر الأخلاقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي

تمهيد: مفهوم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والمعاني المرتبطة به

عرَّفَت "الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي" (Saudi Data & AI Authority) في معجَمها عَددًا من المصطلَحات المتعلقة بالأخلاقيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي باللغتَين العربية والإنجليزية. لكن لعلنا نَذكُر أولًا تعريف الهيئة للذكاء الاصطناعي فنقول[1]:

(مجال من مجالات علوم الحاسب، يركِّز على بناء أنظمةٍ قادرة على أداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشريًّا، مثل: التعلُّم والاستدلال والتطوير الذاتي. ويُطلق عليه أيضًا: "ذكاء الآلة- Machine Intelligence")، ونقلُ هذا التعريف نَصًّا إلى اللغة الإنجليزية نتَج عنه:

(A computer science field that focuses on building systems capable of performing Tasks that usually require human intelligence, such as learning, reasoning, and self-Development. Also called: "Machine Intelligence").

وأيضًا، عرَّفَت الهيئة الذكاءَ الاصطناعي التوليدي (Generative Artificial Intelligence -GenAI-) بقولها[2]:

(نوعٌ من الذكاء الاصطناعي يمكنه إنشاء محتوى جديد، مثل: النصوص والصور والأصوات والفيديوهات والأكواد البرمجية)، ويماثل هذا التعريف في اللغة الإنجليزية:

(A type of AI that can create new content, such as text, images, audio, video, and code).

وبالنسبة لحديث الأيام هذه، تطرَّقَت الهيئة للمصطلَح الحديث الآن، وهو: "الذكاء الاصطناعي التوكيلي"، فقالت:

1- المَوقع الإلكتروني: https: //siwar.ksaa.gov.sa، معجَم البيانات والذكاء الاصطناعي، الناشر: مَجمع المَلك سلمان العالَمي للغة العربية "منصة سوار للمعاجم العربية"، الرابط: https: //siwar.ksaa.gov.sa/public-dict-information، تاريخ الزيارة: 2025/08/15 م.

2- المَوقع الإلكتروني: https: //siwar.ksaa.gov.sa، معجَم البيانات والذكاء الاصطناعي، الناشر: مَجمع المَلك سلمان العالَمي للغة العربية "منصة سوار للمعاجم العربية"، الرابط: https: //siwar.ksaa.gov.sa/public-dict-information، تاريخ الزيارة: 2025/08/15 م.

(نِظامٌ برمجيٌّ يَعتمد علىٰ خوارزميات الذكاء الاصطناعي، ويتسم بخصائص مثل: إدراك البيئة المحيطة، وتفسير المعلومات وتحديد الأهداف، واتخاذ القرارات ذاتيًّا دون الحاجة إلىٰ إشرافٍ بشريٍّ مستمر)[1].

وإليك أخي القارئ عَددًا من المصطلَحات المتعلقة بالأخلاقيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي باللغتَين العربية والإنجليزية التي رأيتُها مناسِبة فاخترتُها:

1- أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence Ethics)[2]:

(مجموعة من القيم والمبادئ والأساليب؛ لتوجيه السلوك الأخلاقي في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها)، وتعني باللغة الإنجليزية:

(A set of values, principles, and techniques to guide moral conduct in developing And using AI technologies).

2- أخلاقيات البيانات (Data Ethics)[3]:

(المبادئ والمعايير التي تَحكُم جَمْعَ البيانات ومعالَجتها ومشارَكتها واستخدامها)، وعرَّفَته باللغة الإنجليزية بما يلي:

(The principles and standards that govern the collection, processing, sharing, and Use of data).

3- حوكمة الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence Governance)[4]:

(السياسات والمبادئ والممارَسات التي تَضمَن التطوير والاستخدام المسؤول والأخلاقي والآمن للذكاء الاصطناعي)، والتوأم السياميُّ لهذا التعريف هو:

(The policies, principles, and practices to ensure the responsible, ethical, and safe Development and use of AI).

1- المَوقع الإلكتروني: https: //sdaia.gov.sa/ar، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي "الذكاء الاصطناعي"، الناشر: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، الرابط: https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx، تاريخ الزيارة: 2025/08/29 م.

2- المَوقع الإلكتروني: https: //siwar.ksaa.gov.sa، معجَم البيانات والذكاء الاصطناعي، الناشر: مَجمع المَلك سلمان العالَمي للغة العربية "منصة سوار للمعاجم العربية"، الرابط: https: //siwar.ksaa.gov.sa/public-dict-information، تاريخ الزيارة: 2025/08/10 م.

3- نفس المرجع

4- نفس المرجع.

4- تحيُّز الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence Bias)[1]:

(تفضيلُ أو انحيازُ نِظام الذكاء الاصطناعي لمجموعاتٍ ما علىٰ حساب مجموعات أُخَر. ويُطلَق عليه أيضًا: "تحيُّزٌ خوارزمي")، ويقابل ذلك في اللغة الإنجليزية:

(A favoritism or prejudice of an AI system towards some groups over others. Also
Called: "Algorithmic Bias").

5- تحيُّز الأَتْمَتَة (Automation Bias)[2]:

(تفضيل صانع القرار البشري التوصياتِ التي ينتجها نِظامُ صنع قرارٍ مؤتمَت علىٰ المعلومات التي تُنتَج بدون أَتْمَتَة، حتىٰ عندما يَرتكب نِظامُ صـــنع القرار المؤتمَت أخطاءً)، وتعريف ذلك في اللغة الإنجليزية:

(The favoritism of a human decision-maker to the recommendations produced by An automated decision-making system over information produced without Automation, even when the automated decision-making system makes mistakes).

6- تحيُّز الاختيار (Selection Bias)[3]:

(تحيُّز في اختيار البيانات المستخدَمة في تدريب نماذج تعلُّم الآلة)، وترجَمَتُه باللغة الإنجليزية:

(A bias in the selection of data that is used in training machine learning models).

7- تحيُّز المختبَر (Experimenter's Bias)[4]:

(نوعٌ من التحيُّز التأكيدي الذي يواصِـــل فيه المختبِر تدريب النموذج إلىٰ أن تُؤكَّد الفرضية المطروحة سابقًا)، وقد عرِّف ذلك في اللغة الإنجليزية بالآتي:

(A type of confirmation bias where the experimenter keeps training a model until Confirming a pre-existing hypothesis).

8- تزييفٌ عميق (Deepfake)[5]:

(نوعٌ من الوسـائط المصـطنَعة التي يوضَـع فيها صـورةُ شـخص أو صـوتُه بدلًا من صورةِ شخصٍ آخر أو صوتِه)، ويمكن ترجمة ذلك في اللغة الإنجليزية بهذه الجملة:

1- نفس المرجع.

2- نفس المرجع

3- نفس المرجع

4- نفس المرجع

5- نفس المرجع

(A type of synthetic media in which a person in an image, video, or audio is Replaced with someone else).

-9 تعلُّم الآلة (Machine Learning -ML-)[1]:

(مجالٌ فرعي من الذكاء الاصطناعي، يركِّز علىٰ تمكين الآلات من التعلُّم من البيانات وتحسين أدائها في مهام محدَّدة، دون الحاجة إلىٰ برمجةٍ صريحة)، وهي باللغة الإنجليزية:

(A subfield of AI that focuses on enabling machines to learn from data and Improve their performance on specific tasks without being explicitly programmed).

-10 خوارزمية تعلُّم الآلة (Machine Learning Algorithm)[2]:

(خوارزمية تنشئ نماذج تعلُّم الآلة باستخدام بيانات التدريب)، ويمكن نقلُها إلىٰ الإنجليزية فتكون:

(An algorithm that creates a machine learning model by using training data).

-11 تكامُلٌ بين الإنسان والآلة (Human-Machine Teaming)[3]:

(تكامُلُ التفاعل البشري وقدرات ذكاء الآلة)، ونصُّها باللغة الإنجليزية:

(The combination of human interaction and machine intelligence capabilities).

-12 تلاعُبٌ بالبيانات (Data Dredging)[4]:

(تحيُّزٌ إحصائي يَحدث عند التلاعب بالبيانات أو تحليلها بطريقةٍ مفرطة؛ للوصول إلىٰ نتائج ذات دلالةٍ إحصائية مع أنها قد لا تكون كذلك. يُطلَق عليه أيضًا: "تطفلٌ علىٰ البيانات"، أو "تصيدٌ في البيانات"، أو "قرصنة القيمة الاحتمالية")، وتمامها في اللغة الإنجليزية ما يلي:

(A statistical bias that occurs when data is manipulated or analyzed excessively to Produce statistically significant results that may not be truly significant. Also called: "Data Snooping", "Data Fishing", or "P-Hacking").

-1 نفس المرجع

-2 نفس المرجع

-3 نفس المرجع.

-4 نفس المرجع.

13- حوسبة الكم (Quantum Computing)[1]:

(مجالٌ ناشئ في علوم الحاسب، يَستخدم ظواهر ميكانيكا الكم لأغراضٍ حوسبية)، وقراءتها في اللغة الإنجليزية كالآتي:

(An emerging field of computer science that utilizes quantum mechanics Phenomena for computational purposes).

14- محوّلٌ توليديٌّ مدرَّب -جي بي تي- (Generative Pre-Trained Transformer -GPT-)[2]:

(عائلة من النماذج اللغوية الكبيرة، تَعتمد علىٰ مُحوِّل)، وقد سطَّرتُه حرفيًّا كما هو في اللغة الإنجليزية كما الآتي:

(A family of large language models based on a transformer).

المبحث الأول: المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: العدالة وعدمُ التحيز

من أَبرزِ التحديات الأخلاقية في الذكاء الاصطناعي، ما يُطلَق عليه "التحيز الخوارزمي" (Algorithmic Bias)، حيث يتم تدريب وتعليم النماذج علىٰ بيانات قد تعكس تحيزًا عنصريًّا أو اجتماعيًّا، وتتمحور العدالة في هذا السياق علىٰ ما يلي:

1- ضمان تكافؤ الفرص بين الأفراد.

2- تجنُّب التمييز القائم علىٰ الجنس أو العِرق أو الدين.

3- إنشاء آليات لاكتشاف التحيز وتصحيحه باستمرار.

المطلب الثاني: الشفافية وقابلية التفسير

تقتضي الأخلاق التقنية أن تتميَّزَ الأنظمة الذكية بعَدد من الأمور، هي:

1- أن تكون قابلة للتفسير (Explainable AI): حيث يمكن فهم قراراتها من قِبل الإنسان.

2- أن تكون شفافة في كيفية اتخاذ القرار، خصوصًا في المجالات الحساسة (مثل التمويل أو القضاء).

3- أن تكون مصمَّمة لتتجنب "الصندوق الأسود" الذي يَصعب مساءلته قانونيًّا وأخلاقيًّا.

1- نفس المرجع.

2- نفس المرجع.

المطلب الثالث: الخصوصية وحماية البيانات

تُعَد الخصـــوصـــية الرقمية من أبرز القيم الأخلاقية المهدَّدة في زمن الذكاء الاصطناعي، لا سيما مع استخدام تقنيات التعرف علىٰ الوجوه، وتحليل السلوك، وتتبع المواقع والخصوصية (Location Tracking and Privacy)، وتتطلب الأخلاق:

1- جَمعُ البيانات بموافقةٍ صريحة.

2- استخدام الحد الأدنىٰ الضروري من البيانات.

3- حماية البيانات من التسرب أو الاستغلال التجاري غير المشروع.

المطلب الرابع: السلامة والأمان

تُلزِم الأخلاقيات التقنية مطوِّري ومشغِّلي الذكاء الاصطناعي بأمورٍ، هي:

1- اختبار الأنظمة بانتظام؛ لمنع الضرر غير المقصود.

2- تطوير خوارزمياتٍ مقاومة للاختراق.

3- ضمان أن لا تؤدي قرارات الذكاء الاصطناعي إلىٰ إيذاء الأشخاص أو الممتلكات.

المطلب الخامس: المسؤولية والمساءلة

إذا كانت الأنظمة الذكية متخذةً قرارات، فإنَّ الغرائز الأخلاقية تَفرض علىٰ ضـمائر مطوِّريها ومشغِّليها ما يلي:

1- تحديد جهة المساءلة عند الخطأ أو الضرر، هل المطوِّر؟ هل المستخدِم؟ هل الشركة؟

2- وجود قنواتِ تظلمٍ واضحة.

3- عدم التذرع بمصطلَح "الاستقلال الخوارزمي" (Algorithmic Autonomy)؛ للتهرّب من المسؤولية.

لكن الشريعة حكَمَت هذا الأمر وبيَّنَته، وأستطيع تفصيل ذلك في الآتي:

(المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي إنما تتبَع صاحب السُّلطة والسيطرة والتحكم الفعلي علىٰ الآلة أو الجهاز أو التطبيق أو البرنامج وقْتَ حصـول الضـرر، وما لا فلا. فالمسؤول عن الذكاء الاصطناعي يدور مع التحكم والسيطرة وجودًا وعدمًا.

وبالتالي: يمكن القول إنه يراد بالمسـؤول: كلٌّ من المبتكِر والصـانع والمبرمِج، والمطوِّر والصائن والمستخدِم. ونعني بالمستخدِم: المسيطِر والمتحكِّم والمستعمِل علىٰ وجهِ التحكم والقرار الذاتي، وليس مجرَّد المسـتعمِل المؤتمِر بأمرِ غيره؛ لأنَّ المستخدِم الحقيقي في هذه الحالة هو الآمر، وهو أحدُ المذكورين أول العِبارة)[1].

1- أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بيْنَ التأصيل والتحليل لمحمَّد أحمد حسين، ص: (388–387).

المبحث الثاني: المواثيق الأخلاقية الدولية لتقنين الذكاء الاصطناعي[1]

المطلب الأول: "مبادئ منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية للذكاء الاصطناعي" (OECD AI Principles)

صاغت المنظَّمةُ خمسة مبادئ أساسية في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في عام 2019م، والتي حدَّثَتها في عام 2024م، وهي أولُ إطارٍ حكوميّ شامل يضع أسسًا لسياسات الذكاء الاصطناعي وثقة استخدامه. وأُجمِل هذه المبادئ في التالي:

1- التنمية المستدامة والفائدة الشاملة، والرفاهية:

تُلزَم الأطراف المعنية باستخدام الذكاء الاصطناعي لدعم تحسين القدرات البشرية؛ ونشرِ الإبداع والحد من التفاوتات، بما يحفِّز النمو الشامل والرفاهية المستدامة.

2- احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة والخصوصية:

يَشمل ذلك: منعُ التمييز، وتعزيز الحرية والكرامة والاستقلالية. كما أُضيفت لاحقًا عناصر مواجهة التضليل والمعلومات المضلِّلة، مع الحفاظ على حرية التعبير.

3- الشفافية وقابلية التفسير:

تُلزَم الأطراف المطلعة بالإعلان عن مكونات أنظمة الذكاء الاصطناعي بصورةٍ مفهومة، تَشمل مَصادر البيانات، والمنطق المستخدَم في اتخاذ القرار، بما يتيح فهم المخرَجات، وطمأنة الأشخاص المتأثرين.

4- الصلابة والأمان والسلامة:

يجب أن تَعمل الأنظمة في ظروفٍ عادية ومشوَّهة، دون إلحاق ضررٍ غيرِ مبرر. وتَشمل التحديثات الجديدة: تعزيز آليات تجاوز الأداء السيئ (override)، وإصلاح ووقفِ تشغيل النِّظام، إلى جانب صيانة سلامة المعلومات.

5- المساءلة القانونية والتنظيمية:

يُحمَّل المسؤولون عن تطوير وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي مسؤولية أدائها واحترامهم للمبادئ السابقة. ركَّز التحديث على تعزيز آليات إدارة المَخاطر، وتضمين حقوق العمل والمِلكية الفكرية ضمن المجال الأوسع للمساءلة.

1- يُنظَر في ذلك: برنامج الذكاء الاصطناعي: تشات جي بي تي (ChatGPT) المدفوع.

المطلب الثاني: "توصية اليونيسكو الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"

وصِفَت هذه التوصية بأنها أول وثيقةٍ أخلاقيةٍ دولية تصوّت عليها جميع الدول الأعضاء في اليونيسكو، وذلك خلَال الدورة (41) للمؤتمَر العام للمنظَّمة عام 2021م، ومبادئها عَشرة، وسردُها اختصارًا في الآتي:

1- الحوكمة الأخلاقية التشاركية والمتكيفة.
2- الإنصاف وعدمُ التمييز.
3- حماية البيئة الرقمية والبيئة الطبيعية.
4- حرية التعبير وحق الوصول إلىٰ المَعرفة.
5- الضرورة وعدمُ التسبب في ضرر.
6- السلامة والأمن.
7- الحقُّ في الخصوصية وحماية البيانات.
8- المساءلة.
9- الوعي والتعليم.
10- الشفافية وقابلية التفسير.

المطلب الثالث: المبادئ الأوروبية للذكاء الاصطناعي الموثوق (EU, 2019–2024)

صدَرَت هذه المبادئ في عام 2019 م عن طريق المفوضية الأوروبية كجزء من سياسة الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي الموثوق، وتُبنىٰ علىٰ ثلاثة أعمدة هي:

1) الشرعية (Lawfuness). 2) الأخلاقية (Ethicalness). 3) المتانة (Robustness).

وقد أكَّدَت هذه المبادئ علىٰ أن يكون الذكاء الاصطناعي قانونيًا وأخلاقيًا وفنيًا موثوقًا.

ومما يجدر ذِكره: أنَّ هذه المبادئ علىٰ سبع متطلَّبات رئيسة، يجب علىٰ كلِّ نِظام الالتزام بها لتحقيق الثقة، وهي:

1- التمكين والإشراف البشري.
2- الحرية الفردية.
3- الشفافية.
4- الخصوصية والحوكمة البشرية وحوكمة البيانات.
5- المساءلة.
6- التنوع، وعدم التمييز والعدالة.
7- الصلابة التقنية والسلامة.

المبحث الثالث: الإشكالات الأخلاقية في التطبيقات العملية[1]

المطلب الأول: التحيز في أنظمة التوظيف والعدالة

أَظهرَت بعض أنظمة التوظيف الذكية تحيزًا ضد النساء أو الأقليات، كما استخدَمَت بعضُ المحاكم أنظمةَ تقدير للمخاطر، مثل: (COMPAS)، ثبَت أنها تميِّز ضد فئاتٍ معيَّنة.

المطلب الثاني: التزييف العميق، والمحتوى الصناعي

أَصبحَت أدوات الذكاء الاصطناعي قادرة على إنتاجِ صور وأصوات ونصوصٍ مزيَّفة يَصعب تمييزها، وهذا بلا شك تهديد للأمور المهمة الآتية:

- الثقة في المحتوى الرقمي.
- الأمن الوطني.
- السمعة الشخصية.

المطلب الثالث: الانتهاك غيرُ المرئي للخصوصية

كثير من المستخدمين لا يَعلمون أنهم يَخضعون لمراقبةٍ وتحليلٍ سلوكيٍّ دائم. وهذا يُثير قضايا تقتحم الخصوصية، مثل:

- الموافَقة غير الواعية.
- التلاعب بالسلوك الاستهلاكي.
- استخدام البيانات في الإعلانات السياسية أو الأَمنية.

وبعد أن اطلَعنا على تفاصيل هذه الأخلاقيات المفترَض تواجدها في تقنيات الذكاء الاصطناعي، يتبين من خلال هذا العرض: أنَّ الإطار الأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي ليس ترفًا فكريًا، بل ضرورة لضمان أن تَظَل هذه التقنية في خدمة الإنسان لا على حسابه.

وبينما تمثل المبادئ الدولية خطوات مهمة، إلا أنَّ فاعليتها تعتمد على مواءمتها مع السياقات الثقافية والدينية، وعلى وجود أنظمةٍ قانونية وتشريعية تَضمن احترامها وتطبيقها، وهو ما يَدفع إلى ضرورة تناول الضوابط الشرعية التي يستعرضها البحث في فصله التالي، بوصفها امتدادًا أخلاقيًا وروحيًّا أكثر عمقًا، يوازن بين التطور التقني والمقاصد الإنسانية العليا.

1- يُنظَر في ذلك: برنامج الذكاء الاصطناعي: تشات جي بي تي (ChatGPT) المدفوع.

الفصل الثاني: الضوابط الشرعية لتوظيف الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: التأصيل الشرعي للتقنية

المطلب الأول: موقف الشريعة الإسلامية من المستجدات التقنية[1]

إنَّ العالَم يَشهد تطورًا ماديًّا وفكريًّا سريعًا شَمِل معظَم جوانب الحياة، وكان لعالَم الاقتصاد والتجارة مجالٌ فسيح وواسعٌ في هذا التطور، وكان من نتاج ذلك: أن ابتُكرَت أدوات وصيغ وأساليب في العقود والمعامَلات لم تكن معروفة من قبل.

ومعلوم أنَّ ما من قضيةٍ تقع إلا ولله فيها حُكم، عَلِمه من عَلِمه، وجَهِله من جَهِله، ولا بد من قائل بالحق، أي: أنه لا يمكن أن تكون مسألةٌ من المسائل يخفىٰ فيها الحق علىٰ جميع علماء العصر؛ لأنَّ هذا يتنافىٰ مع قول النبي ﷺ: ((**لا تزال طائفة من أُمتي ظاهرين على الحق**))[2].

(فلا بد في الأُمة من عالِم يوافِق الحق، فيكون هو العالِمَ بهذا الحُكم، وغيرُه يكون الأمر مشتبهًا عليه، ولا يكون عالِمًا بهذا، فإنَّ هذه الأمة لا تجتمع علىٰ ضلالة، ولا يَظهر أهلُ باطلها علىٰ أهلِ حقها، فلا يكون الحق مهجورًا غيْرَ معمول به في جميع الأمصار والأعصار)[3].

ولقد بعَث الله نبيَّه محمَّدًا ﷺ هاديًا وبشيرًا، وجعَله خاتم النبيين، وجعَل رسالته الرسالة الخاتمة الباقية إلىٰ يوم الدِّين، قاله الله تعالىٰ: ﴿**مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ**﴾[4].

فلمَّا كانت هذه الشريعة خاتمة الأديان، اتصَفَت بصلاحيتها لكل زمان ومكان، فمهما تطوَّرَ الزمان، واستجدَّت علىٰ الناس المسائل العظام، فإننا نَجِدُ في الشريعة ما يعالِج تلك القضايا والمستجدات.

فالشريعة الإسلامية متميزة بمرونتها وخلودها، ومن أبرز دلائل ذلك: قدرتُها علىٰ استيعاب المستجدات المتسارعة، بما في ذلك التطورات التقنية المعاصرة، فلم تُخْلِ الشريعةُ بحمد الله في أي قرن من القرون الأربعة عَشر أيَّ نازلة عن حُكمٍ شرعي.

1- يُنظَر في ذلك: فقهُ المعامَلات المالية المعاصرة، لسعد بن تركي الخثلان، ص: (**9**).

2- جزء من حديث أَخرَجه مسلِم في صحيحه في كِتاب الإمارة، باب: قولُه ﷺ: ((لا تزال طائفة من أُمتي ظاهرين علىٰ الحق، لا يضرهم من خالَفهم)) (**1523/3**)، برقم: (**1920**).

3- جامعُ العلوم والحِكم، في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، لابن رجب (**197/1**).

4- جزء آية من سورة الأحزاب، برقم: (**40**).

وقد قعَّد فقهاء المســـلِمين قواعدَ أصـــيلة تمكن من التعامل مع النوازل والظواهر المستجدة، فمِن هذه القواعد:

- **قاعدة: (الأصل في الأشياء الإباحة):**

وهذه القاعدة مشـــهورة ومذكورة في كتب أصـــول الفقه والقواعد الفقهية[1]، فبعضُ العلماء أَوردَها علىٰ سبيل الاستفهام بقوله: "هل الأصل في الأشياء الإباحة حتىٰ يدُل التحريم علىٰ عدم الإباحة؟"[2]، وبعضُهم أَوردَها بصيغة الخبر فقال: "الأصل في الأشياء الإباحة حتىٰ يدُل الدليل علىٰ التحريم"[3]. فالخلاف موجود إذًا ما بين قائل بالإباحة وهم الشافعية، وما بين قائل بالتحريم وهم الحنفية.

فإذا جعَلْنا المبيحَ متأخرًا، كان المحرِّم ناسخًا للإباحة الأصلية، ثم يَصير منسوخًا بالمبيح[4].

ويَظهر أثرُ الخلاف في المســـكوت عنه، فيعضِّـــد الإباحة فيه: قولُ النبي ﷺ: **((ما أَحَلَّ الله في كِتابه فهو حلال، وما حرَّم فهو حرام، وما ســـكَت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإنَّ الله لم يكن ليَنسى شيئًا))**[5].

فالخلاصـة: أنَّ الأصـل في التقنية في الذكاء الاصـطناعي الإباحةُ والحِل، حيث لم يَرِد دليل علىٰ تحريمها.

1- يُنظَر: الورقات، للجويني، ص: (**27**)، والمنثور، في القواعد الفقهية، للزركشي (**176/1**).

2- الأشـــباه والنظائر، لابن نُجَيْم، ص: (**56**). حيث أَوردَها ونسَـــب ذلك إلىٰ الشـــافعي رحمه الله، وقال إنَّ الشافعية نسَبوا ذلك إلىٰ أبي حنيفة رحمه الله.

3- الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص: (**60**).

4- الأشباه والنظائر، لابن نُجَيْم، ص: (**93**).

5- أَخرَجه البيهقي في سُننه الكبرىٰ في جِماع أبواب ما لا يَحل أكله، وما يجوز للمضطر من الميتة وغيرِ ذلك، باب: ما لم يُذكَر تحريمه، ولا كان في معنىٰ ما ذكِر تحريمه مما يؤكل أو يُشرَب (**21/10**)، برقم: (**19724**).

وأَخرَجه البزار في مســـنَده في "حديث أبي الدرداء، عن النبي ﷺ (**26/10**)، برقم: (**4087**)، وقال: وأبو رجاء قد روىٰ عن أبي الدرداء غيْرَ هذا الحديث، وإســـناده صـــالِح؛ لأنَّ إســـماعيل بن عياش قد حدَّث عنه الناس واحتمَلوا حديثه). واللفظ له.

قال الهيثمي: (رواه البزار والطبراني في "الكبير"، وإسـناده حَسـن، ورجاله موثوقون). يُنظَر: مَجمع الزوائد، ومنبع الفوائد (**171/1**).

- **قاعدة: (درء المفاسد مقدَّم على جلب المَصالح)**[1]:

وقد أَورَدها بعضُ الفقهاء بصيغة: "معارَضةُ درء المفاسد لجلب المَصالح"[2]. ودليل هذه القاعدة: قولُ الله تعالىٰ: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾[3]، فحرَّم الله تعالىٰ الخمرَ والمَيسر حين غلَبَت مَفسدتهما علىٰ ما فيهما من المنافع.

أما إذا غلَبَت المَصلحةُ المَفسدة، فإنها تَحِل؛ لتقديم المَصلحة حينئذ، وأما إذا تساوت المَصلحة والمَفسدة، فقد قيل بالتخيير، وقيل بالوقف، وأحيانًا يقع الاختلاف، بحسب تفاوت المفاسد في نظر المجتهِدين[4]، كقَطع اليد المتآكلة عند استواء الخوف في قَطعها وإبقائها[5].

إذًا: فهذه القاعدة تدُل علىٰ أنَّ التقنية وتقنية الذكاء الاصطناعي إذا غلَبَت مَفسدتُها علىٰ مَصلحتها: فإنها تحرُم.

- **قاعدة: (لا ضررَ ولا ضرار)**:

وأصلُ هذه القاعدة نَصًّا: قولُ النبي ﷺ: ((**لا ضررَ ولا ضرار**))[6]، ومعناها: أنَّ الرجل لا يَضر أخاه ابتداءً ولا جزاءً[7]، وأنَّ الأصل في المَضار التحريمُ والمنع[8]، وأنَّ الضرر منفيٌّ عن المكلَّف[9].

1- يُنظَر: القواعد، للحصني (354/1)، وإيضاح المسالك، إلىٰ قواعد الإمام أبي عبد الله مالِك، للونشريسي، ص: (89).

2- الموافَقات، للشاطبي (465/3).

3- جزء آية من سورة البقرة، برقم: (219).

4- يُنظَر: القواعد، للحصني (356/1-354). بتصرفٍ يسير.

5- قواعد الأحكام، في مَصالح الأنام، لابن عبد السلام (123/1).

6- أَخرَجه ابن ماجه في سُننه في كِتاب الأحكام، باب: من بنىٰ في حقه ما يَضر بجاره (784/2)، برقم: (2340).
قال الغُمَاري: (قال ابن عساكر في "الأطراف": وأَظنُّ إسحاق لم يدرِك جدَّ أبيه عبادة بن الصامت. قلتُ: قد جزَم بذلك الدارقطني وغيرُه. ومع ذلك فقد ضعَّفه ابن عَدِي وقال: عامةُ أحاديثه غيرُ محفوظة). يُنظَر: الهداية، في تخريج أحاديث البداية (11/8). ويُنظَر أيضًا: نصبُ الراية، لأحاديث الهداية (384/4).
وقال البوصيري: (هذا إسنادٌ رجاله ثقات، إلا أنه منقطع). يُنظَر: مصباح الزجاجة، في زوائد ابن ماجه (48/3).

7- الأشباه والنظائر، لابن نُجَيْم، ص: (73).

8- تهذيب الفروق والقواعد السَّنية، في الأسرار الفقهية، لمحمَّد ابن حسين (220/1).

9- الفروق، للقرافي (22/3).

فالحاصل: شرطُ العمل بالتقنية عمومًا وبتقنيات الذكاء الاصطناعي المتعددة خصوصًا: أنَّ لا يكون فيها ضررٌ علىٰ المستخدِم ولا علىٰ الآخرين من بني جنسه، سواءً بموت أو مرضٍ أو إساءة سمعة أو كذبٍ أو تدليس... إلىٰ آخر ذلك.

- **قاعدة: (الضرر يُزال)**[1]

وبعضُ العلماء يَذكرها بقوله: "الضرر لا يُزال بالضرر"[2]، وهي قاعدةٌ متفرعة من القاعدة السابقة، وأصلُها هو الحديث السابق: ((**لا ضررَ ولا ضرار**)).

ومعناها: أنَّ الضرر يُزال، ولكن لا يَضْرُر، والعلَاقة بين القاعدتَين كعلَاقة الخاص مع العام، بل هما سواء؛ لأنه لو أُزيلَ بالضرر، لـمَا صدَق عليه: الضرر يُزال[3].

- **قاعدة: (المشقة تَجلب التيسير):**

وأصلُ هذه القاعدة: قولُ الله تعالىٰ: ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾[4]، وقولُه تعالىٰ: ﴿**يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ**﴾[5]، وقولُه ﷺ: ((**بعِثتُ بالحنيفية السمحة**))[6]، فالشريعة مبناها علىٰ التخفيف، فإذا كان حُكمُ أحدهما أَخفَّ من الآخر، فقد قيل: إنَّ الأَخفَّ أَولىٰ. وقيل: إنَّ الأثقل أَولىٰ؛ نظرًا إلىٰ أنَّ المقصود بالشرعية: مَصالح المكلَّفين، والـمَصلحة في الفعل الأشق أَعظمُ منها في الفعل الأخف[7]. وهذه القاعدة الفقهية هي من المقاصد العامة للشريعة[8].

1- يُنظَر: الأشباه والنظائر، للسبكي (**41/1**)، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ص: (**7**)، والأشباه والنظائر، لابن نُجَيْم، ص: (**72**).

2- الأشباه والنظائر، للسبكي (**41/1**).

3- يُنظَر: الأشباه والنظائر، للسبكي (**41/1**). بتصرفٍ يسير.

4- جزء آية من سورة الحج، برقم: (**78**).

5- جزء آية من سورة البقرة، برقم: (**185**).

6- جزء من حديثٍ طويل أَخرَجه أحمد في مُسنَده في تتمة مُسنَد الأنصار "حديث أبي أمامة الباهلي رَضيَ الله عنه ... عن النبي ﷺ" (**36/624–623**)، برقم: (**22291**).

قال الهيثمي: (فيه علي بن يزيد الألهاني، وهو ضعيف). يُنظَر: مَجمع الزوائد، ومنبع الفوائد (**5/279**).

وقال العلَّامة أحمد شاكر: (إسناده ضعيف). يُنظَر: حاشية مُسنَد الإمام أحمد (**36/624**).

وقال الألباني: (ضعيف). يُنظَر: غاية المرام، في تخريج أحاديث الحلال والحرام، ص: (**20**).

7- يُنظَر: الإحكام، في أصول الإحكام، للآمدي (**4/263**). بتصرفٍ يسير.

8- الخلاصة في مقاصد الشريعة، لخالد المشيقح، ص: (**21**).

فالنتيجة: أنَّ الذكاء الاصطناعي وغيرِه من التقنيات الحديثة، لا نستطيع إهمالها وترْكَها بحُجة حرمتها، أو أنها تتجسس علىٰ المسلِمين، أو أنها مصنوعة من الكافر، أو نحو ذلك من الأعذار؛ لأنَّ في تركها مشقةً وعنت، وما كان في تركه مشقةٌ وعنت، فإنَّ الأصل إباحته.

- **قاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات)**[1]:

وهذه القاعدة متفرعة عن القاعدة السابقة. وبعضُهم جعَلها من منتزَعات ومتعلقاتِ قاعدة: "الضرر يُزال"[2].

فلو انتهينا فرضًا إلىٰ حرمة استخدام التقنية، فإننا سنَعدِل عن ذلك وسنذهب إلىٰ جواز استخدامها؛ لأنَّ الحياة الآن مبنية علىٰ التقنية والابتكار، فهي العماد في التسليح والاقتصاد وغيرِها من الأركان الصلبة في أيِّ دولة.

- **قاعدة: (الضرورة تقدَّر بقَدرها)**[3]:

وهذه القاعدة الفقهية من القواعد المندرجة تحت قاعدة: "المشقة تَجلب التيسير"، وورَدَت بلفظٍ آخر وهو: "ما أُبيحَ

للضرورة، يقدَّر بقَدرها"، وهي أيضًا من القواعد المكمِّلة لقاعدة: "الضرورات تبيح المحظورات"[4]. ودليلها: قولُ الله تعالىٰ: ﴿**فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ**﴾[5] فالتقنية وإن قلنا بجوازها، فإنها تبقىٰ علىٰ الحرمة فيما يتعلق بجَمع البيانات الشخصية ومعالَجتها ونحو ذلك، لكننا نجوِّز ذلك بقَدر الضرورة التي تقدِّرها الدولة.

وبعد استعراضنا لهذه القواعد السبع، فإننا نذكِّر بأنَّ هناك قواعدَ فقهيةٍ أخرىٰ تتماهىٰ في بيئة الاجتهاد ورُوح التكييف، وتتماشىٰ مع نظرِ العقل، لكن لم يتسع المقام لذِكرها.

1- يُنظَر: إيضاح المسالك، إلىٰ قواعد الإمام أبي عبد الله مالِك، للونشريسي، ص: (**155**)، وموسوعة القواعد الفقهية، للبورنو (**1/33**).

2- يُنظَر: الأشباه والنظائر، للسبكي (**1/45**)، والأشباه والنظائر، لابن الملقِّن (**1/30**)، والأشباه والنظائر، لابن نُجَيْم، ص: (**73**).

3- الأشباه والنظائر، لابن نُجَيْم، ص: (**73**).

4- يُنظَر: الأشباه والنظائر، لابن نُجَيْم، ص: (**73**)، والقواعد الفقهية بيْنَ الأصالة والتوجيه، لمحمَّد بكر إسماعيل، ص: (**73، 78**).

5- جزء آية من سورة البقرة، برقم: (**173**).

وفي ظل هذا التأصــيل والتقعيد، فالمتقرر بعده: أنَّ الذكاء الاصــطناعي وغيْرَه من الابتكارات التقنية، لا ينبغي رفضُــها لمجرِّد كونها جديدة، بل نقيّمها اســتنادًا علىٰ مقاصــدها ومآلاتها وآثارها علىٰ الفرد والمجتمَع، فإن كان اســتخدامها يؤدي إلىٰ نفعٍ مشـروع أو دفعِ شـرٍّ أو ضـرر، فإنَّ الأصـل إباحته، بل ربما يكون مندوبًا مستحَبًّا، وإن تَرتَّبَ عليه مَفســدة أو تعدٍّ علىٰ حقوق أو قِيَم، فإن الشـريعة تُحرمه أو تُقيّده بحســب درجة المَفسدة.

وهذا التوازن بين الإباحة الأصــلية والضــبط المقاصــدي هو ما يُكسـب الشـريعة الإسلامية قدرتها علىٰ ضبط المستجدات التقنية دون جمود أو تسيب، لذلك نجِدُ دائمًا شريعتنا الإسلامية حية متجددة.

المطلب الثاني: علَاقة المقاصد الشرعية الخمسة بالتقنية

المقاصد الشرعية الخمسة هي: حفظُ الدِّين، وحفظُ النفْس، وحفظُ العقل، وحفظُ النسـل، وحفظُ المال. وزاد بعضـهم حفظَ العِرض[1]. وهي أسـاس تُبنىٰ عليه الأحكام، وتُقدَّر به المَصالح والمفاسد.

وهذه المقاصد الخمسة لم تخلُ من رعايتها مِلة من الملل، ولا شريعة من الشرائع. وحفظُ هذه المقاصـد الخمسـة من الضـروريات، وهي أعلىٰ مراتب المناسَـبات[2]، وكلٌّ من هذه المراتب لها جانبُ وجود وجانبُ عدم.

ومقاصد الشريعة في الناس ثلاثة أقسام، أبيّنها في الآتي:

الأول: ضــرورية، وهي التي لا بد منها في قيام مَصــالح الدِّين والدنيا، بحيث إذا فقِدَت، لم تَجرِ مَصـالح الدنيا علىٰ اسـتقامة، بل علىٰ فسـاد وتهارُج وفوتِ حياة، وفي الأخرىٰ فوتُ النجاة والنعيم.

الثاني: حاجِية، ومعناه: أنها مفتقَر إليها من حيث التوسعة ورفعِ الضيق المؤدي في الغالب إلىٰ الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، لكنه لا يَبلغ مَبلغ الفساد العادي المتوقَّع في المَصالح العامة.

الثالث: تحســينية، ومعناها: الأخذ بما يليق من محاســن العادات، وتجنُّب المدنِّسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويَجمع ذلك قِسمُ مكارم الأخلاق.

1- مقاصد الشريعة الإسلامية، لمحمَّد الطاهر بن عاشور (2/127).

2- يُنظَر: الإحكام، في أصول الأحكام، للآمدي (3/274). بتصرفٍ يسير.

وكلُّ مَرتبة من هذه المراتب ينضـــم إليها ما هو كالتتمة والتكملة، مما لو فرَضْـــنا فقْدَه، لم يُخِلَّ بحكمتها الأصلية[1].

فالنتيجة إذًا: أنَّ المقاصد الضرورية تُقدَّم على الحاجِية، والحاجِية على التحسينية، وتُرجَّح أيضًا الـمَصالح الأصلية على المكمِّلة، وتُرجَّح مَثلًا مكمِّلات الضروريات على مكمِّلات الحاجِيات.

وفيما يلي بيان لعلَاقة الضروريات الخَمس في توظيف التقنية والذكاء الاصطناعي:

- الضـرورة الأولى "حفظُ الدِّين": فلا بد من منع التطبيقات التقنية التي تُستخدم لنشـــر الإلحاد أو هدم القِيَم الدينية أو تشـــويه ثوابت العقيدة، أو تقلِّل من قيمة علماء الشريعة أو اجتهاداتهم.

- الضـــرورة الثـانيـة "حفظُ النفْس": فلا بـد من منع أو تقييـد أنظمـة الـذكـاء الاصطناعي التي تهدِّد السلامة الجسدية، أو تُستخدم في العمليات العسكرية، أو تسبب الأذى للإنسان.

- الضـــرورة الثالثة "حفظُ العقل": فلا بد من مراعاة أن لا تُســـتخدم التقنيات بما يُفســـد التفكير أو يَنشـــر الجهل أو يُغذي الإدمان الرقمي (Digital Addiction)، بل يُستحسن تسخيرها فيما يُنمِّي العقل ويُعزز المَعرفة.

- الضـــرورة الرابعة "حفظُ النســـل": فلا بد من منع تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي التي تُخِل بالبِنية الأُســـرية، أو تُســـتخدم في تقنياتٍ تشـــوِّه الهوية الجنســـية، أو تحرِّف مفهوم الأَسرة أو تقلِّل من قيمته.

- الضرورة الخامسة "حفظُ المال": فلا بد من ضبطِ الأدوات التقنية التي تُستخدم في الاحتيال المالي، أو انتهاك البيانات، أو الإضرار بالاقتصاد الفردي أو المجتمَعي.

فيتضـح لنا من خلال هذه النظرة المقاصـدية الشـمولية، أنَّ شـريعتنا الإسـلامية لا تعارض التقنية في ذاتها، بل تُرشـــد اســـتخدامها وتقنِّن أثرها بما يحقِّق الصـــالح العام ويحمي كرامة الإنسـان. لذا، فإنَّ وضـع ضـوابطَ شـرعية للذكاء الاصـطناعي ليس تقييدًا للتطور، بل هو ضـمان لتوظيفه ضـمن إطارٍ أخلاقيٍّ إنسـانيٍّ ثابت؛ لأنَّ الحياة لا تسـري فوائدها ولا تستقيم إلا بتقنين.

1- يُنظَر: الموافَقات، للشاطبي (2/24-17). بتصرفٍ يسير.

ومقاصد الشريعة كانت محط اهتمام العلماء حتىٰ قبل إفرادها بالمصنَّفات المستقلة في القرن الثامن الهجري، فمما يَحسن نقله في هذا الشأن، ذلك المَقطع الشهير، وإليك نَصُّه أخي القارئ:

(فالشريعة مبنية علىٰ مَصالح العِباد، وهذا فصلٌ عظيم النفع جدًّا، وقَع بسبب الجهل به غلطٌ عظيم علىٰ الشريعة، أَوجبَ من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يُعلَمُ أنَّ الشريعة الباهرة التي في أعلىٰ رتب المَصالح لا تأتي به.

فإنَّ الشريعة مبناها وأساسها علىٰ الحِكم ومَصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كلها، ورحمةٌ كلها، ومَصالحُ كلُّها، وحكمةٌ كلها، فكلُّ مسألة خرَجَت عن العدل إلىٰ الجور، وعن الرحمة إلىٰ ضدها، وعن المَصلحة إلىٰ المَفسدة، وعن الحكمة إلىٰ العبث، فليست من الشريعة وإن أدخِلَت فيها بالتأويل. فالشريعة عدلُ الله بين عباده، ورحمتُه بين خلقه، وظله في أرضه)[1].

المبحث الثاني: الضوابط الفقهية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: قرارات وتوصيات مراكز وَمواقع الاجتهاد الجماعي في العالَم الإسلامي

ضبَطَت المجامعُ الفقهية والمَواقع الإلكترونية للفتوىٰ في العالَم الإسلامي استخداماتِ الذكاء الاصطناعي بعَدد من الضوابط الرئيسة، وإليك أَبرزُ المجامع الفقهية والمواقع الإلكترونية للفتوىٰ التي ضبَطَت هذه الاستخدامات:

1- مَجمع الفقه الإسلامي الدولي، التابع لمنظَّمة التعاون الإسلامي بمحافَظة جدة:

قرَّر المَجمعُ وأوصىٰ في عَددٍ من دوراته السابقة بأحكامٍ وتوصيات تجاه التقنية، وأوصىٰ بمتابَعة المستجدات التقنية وتطوير "فقه التكنولوجيا"، وخصوصًا في الدورة السادسة والعشرين (26) لمؤتمَر مَجلسه التي عقِدَت في الدوحة، خلال الفترة المؤرَّخة بِالـ: 6-10/11 -ذو القعدة-/1446هـ- الموافقة لِـ: 4-8/05 -مايو-/2025م.

حيث أَصدرَ فيها المَجمعُ قراره المتعلق بِـ: "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه وأخلاقياته" ذا الرقم (258 [26/3])، وفيما يلي نَصُّه[2]:

1- إعلام الموقِّعين، عن رب العالَمين، لابن القيم (3/11).

2- المَوقع الإلكتروني: https: //islamonline.net، الرابط: https: //islamonline.net/141321، الناشر: إدريس أحمد، تاريخ الزيارة: 2025/08/25 م.

(إنَّ مَجمع الفقه الإسلامي الدولي، بعد أن نظَر في الدراسات المعروضة حول الموضوع، وبعد المناقَشة المستفيضة التي تناولَت الموضوع من جوانبه المختلفة، وبعد النظر في قراره ذي الرقم (43 [5/5]) بشأن الحقوق المعنوية، وقراره ذي الرقم (230 [1/24]) بشأن العقود الذكية (SMART CONTRACTS)، وكيفية تفعيلها والإقالة منها، وقراره ذي الرقم (243 [5/25])، بشأن بيان حُكم الصلاة خلف الهاتف والمذياع والتلفاز، وبعد الاطلاع على "ميثاق الرياض للذكاء الاصطناعي الخاص بالعالم الإسلامي" الصادر عن الآيسيسكو (ICESCO) عام 2025م، قرَّر ما يلي:

قرار رقم (258 [3/26]):

أولًا: الذكاء الاصطناعي: تقنيةٌ حديثة تقوم على برامجَ وآلات تحاكي الذكاء البشري، ويحقِّق كثيرًا من المَصالح، ولا يخلو من مفاسد.

ثانيًا: الأصل في إنشاء الذكاء الاصطناعي واستخداماته: الإباحة، ويراعى في إنشائه واستعماله الضوابط الآتية:

1) أن يكون القصد من الإنشاء والاستخدام والتمويل والمآل مشروعًا.
2) أن يحقِّق جلب المَصلحة ودرء المَفسدة.
3) عدم الإساءة إلى المعتقَدات والأديان والرموز الدينية.
4) حماية المعلومات، وصونُ الحريات والحقوق العامة والخاصة.
5) أن لا يشتمل على ما يهدِّد الأمن الفردي والمجتمَعي والوطني.
6) الالتزام بالأمانة والتوثيق والشفافية عند الاستعمال.

التوصيات: ويُوصي المجلس بما يلي:

1) دراسةُ حُكمِ مَنح الذكاء الاصطناعي شخصيةً اعتبارية لمزيد البحث.
2) عَقدُ ندواتٍ متخصصة عن الذكاء الاصطناعي ومستجداته وأخلاقياته).

2- المَوقع الإلكتروني "الإسلام سؤال وجواب"[1]:

أفتى هذا المَوقع الموثوق بأنَّ الذكاء الاصطناعي أداةٌ مباحة في الأصل، لكن لا يجوز استفتاؤه أو الاعتماد على أجوبته في الأمور الشرعية؛ لأنه يَفتقر إلى أهلية الفتوى من فقهٍ في الدِّين، وفهمٍ للواقع، وغيرها من الشروط.

1- المَوقع الإلكتروني: https://islamqa.info، الرابط: https://islamqa.info/ar/answers/540774، تاريخ الزيارة: 2025/08/25 م.

وأجوبته تُولَّد آليًا من بيانات قد تكون مجهولة أو مغلوطة، وقد تحتوي على انحيازات، ولا تراعي الفروق المؤثِّرة بين الناس، لكن يجوز للباحث الاستفادة منه في جَمع المادة أو فهم الواقع، بشرط التحقق من الـمَصادر. أما العامي، فلا يحل له العمل بفتوى الذكاء الاصطناعي، وإنما يسأل أهل العلم الموثوقين.

المطلب الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات الدِّينية

أَمكنَ استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات الدِّينية التي تهُم المجتمَع المسلِم، ومن هذه المجالات:

- الفتوى الآلية: يجوز الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في ترتيب الأدلة وتصنيف الأقوال، لا في إصدار الحُكم الشرعي[1].

وذهَبَ بعضُ الباحثين إلى جواز استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى - هي أن يكون الذكاء الاصطناعي مساعِدًا للمفتي في إصدار الفتوى الحديثة، حيث يكون الذكاء الاصطناعي حينئذ وسيلةً لإصدار الفتوى-، مستدلًّا بالأصل وهو الجواز، وبالقياس على الاستفتاء بالاستكتاب، وبالقياس على ترجمة الفتوى، حيث إنَّ المفتي لا يَعرف شيئًا من لغة المستفتي، ولا يَفهم كلامه أو يَعقله، وإنما يؤتى بمن يَنقل الكلام بينهما، فيَعرفان المراد حينئذ، وبالتخريج على حُكمِ المفتي المنتسِب، وبالوقوع الصحيح، فنسبة الصواب فيما استُحدِث من تطبيقات الفتوى دقيقةٌ جدًّا، ونسبة الخطأ تكاد تكون معدومة. ثم ضبَط الباحثُ الجواز بضوابطَ تَضبطه، فقسَّمها إلى: ضوابطُ لإعداد برنامج للفتوى، وضوابطُ لمستفتي البرنامج.

ثم تطرَّقَ إلى أنَّ الآثار الإيجابية في استخدام الذكاء الاصطناعي أكثرُ من الآثار السلبية، وأنَّ الآثار السلبية يمكن تلافيها[2].

- التعليم الشرعي: يجوز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الشرح والتوضيح والتقييم، مع التأكيد على العنصر البشري في التوجيه.
- تحليل النصوص الشرعية: يُعَد الذكاء الاصطناعي أداةَ مساعَدة لاستخلاص القواعد والمقارَنات، لكنه لا يغني عن الاجتهاد الأصولي والفقهي.

1- نفس المرجع.

2- يُنظَر: الذكاء الاصطناعي وأَثرُه في صناعة الفتوى، لعمر المحيميد، ص: (533، 613-610، 620-615).

المطلب الثالث: الرؤية الفقهية المستقبَلية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي

بعد النظر في إمكانات الذكاء الاصطناعي واستخداماته في المجالات الدِّينية، سواءً في الفتوىٰ أو التعليم أو تحليل النصوص الشرعية، فإنَّ العقل والمنطق يوجِّهنا إلىٰ المستقبَل الفقهي، والذي يمكن تلخيصه فيما يلي:

1- ضرورة إصدار أدلةٍ إرشاديةٍ شرعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

2- أهمية تأصيل فقه "الآلات العاقلة"، وتحديد تكليفاتها ومكانتها في الفقه الإسلامي المستقبَلي.

3- تشجيع علماء الشريعة علىٰ مواكَبة التقنية، والتعاون مع المتخصصين لبناء نماذجَ ذكاءٍ اصطناعيٍّ تراعي الخصوصية الإسلامية.

وبعد هذا التناول وهذا الشرح والعَرض، يتبين من هذا كله: أنَّ الشريعة الإسلامية تمتلك مرونةً تأصيلية وقواعدَ فقهيةٍ عميقة، تمكنها من التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي بأحكامٍ منضبطة تتوازن فيها المَصلحة والمَفسدة، والنية والنتيجة، والخصوصية والمسؤولية. كما أنَّ استحضار المقاصد الكبرىٰ للشريعة يوفر أساسًا قويًّا لتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل يعزز العدالة الرقمية (Algorithmic Fairness)، ويحفظ الحقوق، ويمنع الانزلاق نحو الممارسات الضارة.

ويمهّد هذا التناول لانتقال البحث في فصله التالي إلىٰ دراسة الضوابط القانونية الدولية والسعودية لتوظيف الذكاء الاصطناعي، وتحليل نماذج التشريع والامتثال ذات الصلة.

الفصل الثالث: الضوابط القانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: التنظيم القانوني الدولي للذكاء الاصطناعي[1]

المطلب الأول: قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (Artificial Intelligence Act -AIA-):

أَقَرَّ الاتحادُ الأوروبي في عام **2024** م قانونًا تاريخيًّا سمَّاه ((Regulation (EU) **2024/1689**، يُعرَف بِـ: "قانون الذكاء الاصطناعي"، ليكون أول إطارٍ قانونيٍّ شاملٍ على مستوى العالَم لتنظيم استخدام وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي.

ويأتي هذا القانون في سياق سعي الاتحاد لحماية حقوق الإنسان، والخصوصية والسلامة والشفافية، في ظل التوسع المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

ويهدف القانون إلى ضبط وتقنين عَدد من الأمور المهمة، وهي:

1- ضمان أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي آمنة، وتَحترم الحقوق الأساسية للمواطنين الأوروبيين.

2- تشجيع الابتكار والريادة في مجال الذكاء الاصطناعي ضمن بيئةٍ قانونيةٍ واضحة.

3- منعُ المخاطر المرتبطة بالاستخدام غير الآمن أو التمييزي لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

4- دعمُ الثقة المجتمَعية في التقنية، عبر تنظيم استخداماتها.

ويقوم القانون على تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى (4) فئات بحسب درجة المَخاطر المرتبطة بها:

الجدول (1): تصنيف أنواع أنظمة الذكاء الاصطناعي حسب قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (AI Act)

1- يُنظَر في ذلك: برنامج الذكاء الاصطناعي: تشات جي بي تي (ChatGPT) المدفوع، والمَوقع الإلكتروني: https: //www.nist.gov، الرابط: https: //www.nist.gov/itl/ai-risk-management-framework، الناشر: المعهد الوطني للمعايير والتقنية، تاريخ الزيارة: **2025/09/13** م، والمَوقع الإلكتروني: https: //bidenwhitehouse.archives.gov، الرابط: https: //bidenwhitehouse.archives.gov/ostp/ai-bill-of-rights، الناشر: البيت الأبيض، تاريخ الزيارة: **2025/09/14** م.

التنظيم القانوني	نوعُ الأنظمة	مستوى المَخاطر
محظورةٌ تمامًا	مثل: أنظمة التصنيف الاجتماعي أو المراقَبة البيومترية في الأماكن العامة دون إذن	ممنوعة (Unacceptable Risk)
مسموحة بشروطٍ صارمة، تشمل الشفافية، وتوثيق البيانات، والرقابة البشرية	مثل: أنظمة التوظيف والعدالة والأمن والتعليم والرعاية الصحية	عالية المخاطر (High Risk)
تتطلب إبلاغ المستخدِم أنه يتعامل مع الذكاء الاصطناعي	مثل: روبوتات المحادثة (Chatbots)	مخاطر محدودة (Limited Risk)
لا تتطلب تنظيمًا خاصًّا	مثل: الألعاب أو الفلاتر الترفيهية	مخاطر ضئيلة (Minimal Risk)

ويُقِر هذا القانون التزاماتٍ قانونية علىٰ مطوّري ومستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المَخاطر يجب عليهم الالتزام بها، وهي:

1- تقييم وتحليل المَخاطر قبل الإطلاق.

2- تسجيل الأنظمة في قاعدة بياناتٍ أوروبيةٍ مركزية.

3- التأكد من وجود إشرافٍ بشري.

4- ضمان الشفافية وإمكانية التفسير.

5- استخدام بياناتٍ نظيفة وغير متحيزة.

6- توفير آليات للتظلم والمساءلة.

ويَفرض هذا القانون غرامات كعقوبات -في حالِ المخالَفة- قد تصل إلىٰ:

- (35) مليون يورو، أو 7% من الإيرادات السنوية العالَمية في حال خرق المحظورات (مثل استخدام أنظمةٍ ممنوعة).

- (15) مليون يورو، أو 3% من الإيرادات عند عدم الامتثال لمتطلَّبات الشفافية والسلامة.

وقد تم اعتماد القانون رسميًا في أبريل (April) من عام 2024 م، وسيُطبّق تدريجيًا بدءًا من عام 2025م، إلىٰ 2026م؛ لإتاحة وقتٍ كافٍ للجهات المعنية للامتثال، وستُنشأ هيئة إشرافٍ أوروبية لمتابَعة التنفيذ وتقييم التحديثات.

ويُعَد هذا القانون مرجعيةً تشريعيةً دولية، وقد دفَعَت العديد من الدول الأخرىٰ، مثل كندا (Canada) واليابان (Japan) والمَملكة المتحدة (United Kingdom)، إلىٰ التفكير بوضع أطرٍ مماثلة. كما قد يُشكِّل هذا القانون ضغطًا عالَميًا نحو تطوير تشريعاتٍ أخلاقية وشفافة لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وقد وصَل أثرُ هذا القانون إلىٰ المطوِّرين في المَملكة العربية السعودية وفي العالَم العربي، فنجدُ أنَّ أي شركةٍ سعودية أو عربية تَعمل في تطوير أو تسويق منتجاتٍ في الذكاء الاصطناعي موجَّهةٍ إلىٰ السوق الأوروبية، فستخضع لمتطلَّبات هذا القانون، وهذا يدعو إلىٰ:

1- مواءمة النماذج والأنظمة المستخدَمة مع متطلبات الشفافية.
2- ضمان سلامة البيانات وخلوُّها من التحيز.
3- مراجَعة المسؤوليات القانونية في التصميم والتسويق والتوظيف.

المطلب الثاني: التوجه الأمريكي "التنظيم عبر المبادئ" (Principles-Based Regulation)

تمهيد:

تُعَد الولايات المتحدة الأمريكية إحدىٰ أبرز الدول المنتِجة والمصدِّرة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، إلا أنَّ نهجها في تنظيم الذكاء الاصطناعي يختلف اختلافًا جوهريًا عن النهج الأوروبي. ففي حين تبنِّي الاتحاد الأوروبي نهجًا قائمًا علىٰ القواعد الملزِمة والمخاطر المحدَّدة مسبقًا، تفضِّل الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب "التنظيم عبر المبادئ"، وهو نمطٌ مرن يركِّز علىٰ المبادئ الأخلاقية والإرشادات العامة، بدلًا من القوانين الصارمة.

ولا يوجد حتىٰ الآن قانونٌ فيدراليٌّ شامل للذكاء الاصطناعي، وإنما تَعتمد الولايات المتحدة الأمريكية علىٰ مزيج من المبادرات التنفيذية من البيت الأبيض (The White House)، والتوصيات الفنية من الوكالات الحكومية، والتشريعات المتفرقة علىٰ مستوىٰ الولايات -كولاية كاليفورنيا (State of California)-، أو المبادرات الذاتية من القطاع الخاص.

اعتَمـدَ البيـت الأبيض ووزارة التجـارة (Department of Commercial)، ومكتب ســياســة العلوم والتكنولوجيا (Office of Science & Technology Policy -OSTP-)، والمعهـد الوطني للمعـايير والتقنيـة الأمريكي (National Institute of Standards & Technology -NIST-) وثائقَ توجيهية تحدِّد مبادئَ عامة للاستخدام الأخلاقي والآمن للذكاء الاصطناعي.

وســأُورِد أَبرزَ الوثائقِ الأمريكية المتعلقة بتنظيمات الذكاء الاصـطناعي في الفرعَين الآتيَين:

الفرع الأول: "إطار إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي"

(NIST AI Risk Management Framework -RMF-)

وقد صــدَر عن المعهد في يناير (January) من عام 2023 م، وقد بدأ تطويره منذ مَطلع العـام 2021 م بمســاهَمـة أكثر من (240) جهـة من القطـاعَين العـام والخـاص، والأكاديميات، ومؤسَّســات المجتمَع المدني، وهو إطارٌ طوعيٌّ يتضـمن أربعة مَحاورَ رئيسية:

1. التحكم (Govern): وهو إنشاء نِظامٍ حوكمة للمَخاطر.
2. الفهم (Map): وهو فهْمُ المخاطر وسياقها.
3. القياس (Measure): وهو تقييم أداء النِّظام وتبعاته.
4. الإدارة (Manage): وهي تقليل الـمَخاطر ومتابَعة الامتثال.

ويسـاعِد هذا الإطار الكيانات العامة والخاصــة على تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الأخلاقية والتقنية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: مشروع "قانون حقوق الذكاء الاصطناعي"

(Blueprint for an AI Bill of Rights)

وقد أَصــدرَه مكتب ســياســة العلوم والتكنولوجيا التابع للبيت الأبيض في أكتوبر (October) من عام 2022 م، وهو وثيقةٌ إرشــادية غيرُ ملزِمة قانونيًّا، وقد تم إعدادها بمشــارَكةٍ واســعة من الجمهور وخبراء التقنية، والمنظَّمات الحقوقية، والمؤسَّســات الأكاديمية والسياسيين.

ويهدف المشـروع إلى حماية الحقوق الأســاسـية للمواطنين الأمريكيين في عصـر الذكاء الاصطناعي، وتعزيز القيم الديموقراطية والحريات المدنية، وحماية الخصوصية،

والعدالة والشفافية، وتقديم إطار يتيح تطبيق المبادئ الأخلاقية في السياسات والممارِسات التقنية عبْرَ القطاع الحكومي والخاص، وليس فقط للتنظير.

ويتضمن المشروع خمسة مبادئ أساسية:

1. أنظمةٌ آمنة وفعالة (Safe and Effective Systems).
2. الإخطار والتفسير (Notice and Explanation)، ويعني ذلك: أنه يجب أن يبلَّغ المستخدِم بأنَّ هناك نظامًا آليًا يتخذ قرارات تؤثر عليه، وأن يُقدَّم له تفسير لهذه القرارات أو المنطق القائم خلفها بما يستطيع الفرد فهمه.
3. الخصوصية وحماية البيانات (Data Privacy).
4. البدائل البَشرية والنظر والاسترجاع (Human Alternatives, Consideration, and Fallback).
5. الحماية من التمييز الخوارزمي (Algorithmic Discrimination Protections)، ويعني هذا: أن يكون

هناك خيارٌ بَشري في حال رغبة المستخدم، أو أن تكون هناك وسيلة للعودة إلى تدخل الإنسان إذا أخطأت الآلة أو غيَّرت الظروفَ.

وتهدف الوثيقة إلى توجيه المطورين والجهات الحكومية نحو الاستخدام العادل وغير المتحيز لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

وأما السمات العامة للتوجّه الأمريكي في تقنين قوانين ومشاريع قوانين الذكاء الاصطناعي، فيمكن إجمالها في الآتي:

1. المرونة العالية: حيث تَسمح المبادئ بتكيف الجهات المختلفة مع التطورات التقنية، دون الحاجة إلى تعديل القوانين باستمرار.
2. التركيز على الابتكار: حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية تفوُّقها التقني من خلال عدم فرض قيودٍ قانونيةٍ صارمة قد تعيق تطوير النماذج الجديدة.
3. تشجيع التنظيم الذاتي: حيث يُشجَّع القطاع الخاص على وضع سياساتٍ داخلية للحماية الأخلاقية والمسؤولية المؤسَّسية.
4. المنظور التجاري المحض: حيث يولِي التوجه الأمريكي اهتمامًا خاصًّا لدعم الأسواق وريادة الأعمال التقنية أكثرَ من الجانب الحقوقي المجرَّد.

ورغم مزايا المرونة والديناميكية في هذا التوجه، إلا أنه يواجِه انتقاداتٍ متزايدة، منها:

1. ضَعفٌ في الحماية القانونية للمستخدمين عند حدوث تجاوزات أو أضرارٍ خوارزمية.

2. عدم تجانس التشريعات بين الولايات الأمريكية المختلفة.

3. قصور في مساءلة المطوِّرين عن مخرَجات أنظمتهم الذكية، خاصة في التطبيقات الحساسة (القضاء، الشرطة، التوظيف).

الجدول (2): الفَرق بين التوجه الأمريكي والأوروبي بخصوص قوانين ومشاريع قوانين الذكاء الاصطناعي

التوجه	التنظيم الأمريكي	التنظيم الأوروبي
النوع	قائم على المبادئ (مرن)	قائم على القواعد (ملزِم)
الهيكل	لا مَركزي- متفرق	قانونٌ موحَّدٌ شامل
الغاية	تشجيع الابتكار	حماية الحقوق والمجتمَع
الرقابة	طوعية- ذاتية -غالبًا	مؤسَّسية- إلزامية
نطاق التطبيق	داخلي وخارجي حسب الجهة	شاملٌ لكل من يَستهدف السوق الأوروبية

وقد انعكَس التوجه الأمريكي على الدول التي تَستورد أو تتبنى تقنياتٍ أمريكية، إذ تصبِح معرَّضة لاستخدام أدواتٍ خوارزمية لا تَخضع لضوابط صارمة. ولهذا، تُوصي الهيئات الدولية بأن تتبنى الدول النامية نهجًا موازِنًا يَجمع بين المرونة والحماية القانونية.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: نِظام حماية البيانات الشخصية (Personal Data Protection Law -PDPL-)[1]

صدَر هذا النِّظام المهم جدًّا بالمرسوم المَلكي ذي الرقم (م/19) بتاريخ: 1443/02/09هـ - 2021/09/16م، وأَصبحَ نافذًا في تاريخ: 1445/02/28هـ - الموافق: 2023/09/14م، وتم تعديله بمرسومٍ مَلكي ذي الرقم (م/148) بتاريخ: 1444/09/05هـ، وكانت تعديلاتٍ مهمة.

وينظِّم النِّظامُ معالَجة البيانات من قبل أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويَفرض قيودًا علىٰ مشارَكة البيانات عبر الحدود، حيث أَسندَ إلىٰ الجهة المختصة أن تتولىٰ تحديد الأدوات والآليات المناسِبة؛ لمتابَعة التزام الجهات التي في خارج المَملكة بالتزاماتها المقرَّرة بموجب أحكام النِّظام واللوائح عند معالَجتها لبياناتٍ شخصيةٍ متعلقة بالأفراد المقِيمين في المَملكة، بأي وسيلة كانت، والإجراءات المتعلقة بإنفاذ النِّظام واللوائح خارج المَملكة.

وأيضًا حرَّم النِّظام علىٰ جهة التحكم الإفصاحَ عن البيانات الشخصية، إلا في (6) أحوالٍ بيَّنها.

وتَشمل جرائمَ الإفصاح عن البيانات الحساسة أو نشرِها مخالفةً لأحكام النِّظام: عقوبةُ السجن بمدة لا تزيد علىٰ سنتَين، وبغرامة لا تزيد علىٰ ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدىٰ هاتَين العقوبتَين، إذا كان ذلك بقصد الإضرار بصاحب البيانات، أو بقصد تحقيق مَنفعةٍ شخصية.

وتَشمل جريمةَ نقلِ جهة التحكم للبيانات الشخصية إلىٰ خارج المَملكة أو الإفصاح عنها لجهةٍ خارج المَملكة إذا ترتَّبَ علىٰ النقل أو الإفصاح: مساس بالأمن الوطني أو بمَصالح المَملكة الحيوية، أو لم يتوفر مستوًىٰ مناسب لحماية البيانات الشخصية في خارج المَملكة بما لا يَقِل عن مستوىٰ الحماية المقرَّر في النِّظام واللوائح، أو لم يقتصر النقل أو الإفصاح علىٰ الحد الأدنىٰ من البيانات الشخصية الذي تدعو الحاجة إليه -إلا إذا كان النقل أو الإفصاح تنفيذًا لالتزام بموجب اتفاقية تكون

1- المَوقع الإلكتروني: https: //laws.boe.gov.sa،

الرابط: https: //laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b7cfae89-828e-4994-b167-adaa00e37188/1،

الناشر: هيئة الخبراء بمَجلس الوزراء، تاريخ الزيارة: 2025/08/27 م.

الـمَملكة طرفًا فيها، أو لخدمة مَصالح الـمَملكة، أو تنفيذ لالتزام يكون صاحب البيانات الشخصية طرفًا فيه، أو لأغراضٍ أخرىٰ تحددها لوائح النِّظام- عقوبةُ السجن لمدة لا تزيد علىٰ سَنَة، وبغرامة لا تزيد علىٰ مليون ريال، أو بإحدىٰ هاتَين العقوبتَين.

وتعاقَب بالإنذار، أو بغرامة لا تزيد علىٰ خمسة ملايين ريال كلُّ شخصية ذات صفةٍ طبيعية أو اعتباريةٍ خاصة

-مشمولة بأحكام النِّظام- خالَفَت أيًّا من أحكام النِّظام أو اللوائح. وتجوز مضاعَفة عقوبة الغرامة في حالة تكرار المخالَفة، حتىٰ لو ترتَّبَ عليها تجاوُز الحد الأقصىٰ لها، علىٰ أن لا تتجاوز ضِعف هذا الحد.

ننتهي إذًا إلىٰ أنَّ هناك ترابطًا وثيقًا بين "نِظام حماية البيانات الشخصية"، وبيْنَ القوانين والأنظمة السعودية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التي تشرِف عليها "الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي".

المطلب الثاني: "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" (AI Ethics Principles)[1]

وصدَرَت عن "الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي" في سبتمبر من عام 2023 م، وتشكِّل إطارًا أخلاقيًّا إلزاميًّا علىٰ الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية والأفراد الذين يقومون بتطوير أو تبنِّي الحلول المعتمِدة علىٰ تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وقد تضمَّنَت سَبعَ مبادئ هي: النزاهة والإنصاف، والخصوصية والأمن، والإنسانية، والمنافع الاجتماعية والبيئية، والموثوقية والسلامة، والشفافية والقابلية للتفسير، والمساءلة والمسؤولية.

وتهدف هذه المبادئ إلىٰ خمسة أمور، هي:

1- دعم وتعزيز جهود الـمَملكة العربية السعودية في تحقيق رؤيتها واستراتيجيتها الوطنية المتعلقة بتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتشجيع البحث والابتكار، وتعزيز النمو الاقتصادي.

2- وضعُ المبادئ التوجيهية المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

3- حوكمة نماذج الذكاء الاصطناعي؛ للحد من الآثار السلبية لها، اقتصاديًّا واجتماعيًّا وغير ذلك، والمَخاطر المحتمَلة التي قد تَنتج عنها.

1- الـمَوقع الإلكتروني: https: //sdaia.gov.sa، الرابط: https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Documents/ai-principles.pdf، الناشر: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، تاريخ الزيارة: 2025/08/25 م.

4- مســـاعَدة الجهات في تبني المعايير والأخلاقيات عند بناء وتطوير الحلول القائمة علىٰ الذكاء الاصطناعي؛ لضمان الاستخدام المسؤول عنها.

5- حماية خصوصية أصحاب البيانات وحقوقهم، فيما يتعلق بمعالَجة بياناتهم الشخصية.

وصـــنَّفَت هذه المبادئ مَخاطرَ أنظمة الذكاء الاصـــطناعي إلىٰ (4) مســـتويات هي: مَخاطرَ بسيطة أو منعدمة، ومَخاطرَ محدودة، ومَخاطرَ عالية، ومَخاطرَ غيْرَ مقبولة.

المطلب الثالث: المؤشِّر الوطني للذكاء الاصطناعي (National AI Index -NAII-)[1]

وقد صدَر هذا المؤشِّر أيضًا عن الهيئة، حيث نشرَته في شهر مايو (May) **2025/05**م.

ويهدف المؤشِّـر إلىٰ تقييم مسـتوىٰ جاهزية الجهات الحكومية لتبنِّي تقنيات الذكاء الاصـطناعي، ومتابَعة تقدُّمهم بشـكلٍ دوري، وتقديم توصـياتٍ عملية حول نقاط القوة ومجالات التحسـين المحتملة لكلِّ جهة، وذلك لتعزيز تطوير واسـتخدام هذه التقنيات علىٰ المستوىٰ الوطني.

ويتكون المؤشِّـر من ثلاث ركائز رئيسـية، وسـبعة محاور فرعية، وثلاثة وعشـرين مجالًا؛ لضمان شمولية عملية القياس.

المطلب الرابع: تطبيق "علَّام" المجاني المطوَّر من "الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي"[2]

وهو تطبيق يقُوم بمحادَثة المسـتخدِمين والرد علىٰ اسـتفسـاراتهم، باللغة العربية، وصياغة الملخَّصات والاقتراحات في كثير من الموضوعات المختلفة، بطريقةٍ محدَّثة تنسجم مع تسارع الأحداث. كما يمتلك المعلومة الموثوقة في كافة المجالات، ويُعتبر الأول من نوعِه في المَملكة العربية السعودية.

والتطبيق مكوَّن من نموذجِ ذكاءٍ اصطناعيٍّ توليدي يَعمل علىٰ البحث عن الـمَصادر المرتبطة بالســؤال، كما يتكون من نموذجِ لغةٍ عربيةٍ ضـــخم؛ لصـــياغة الإجابة باللغة العربية، وقد تم تدريبه علىٰ مئات الملايين من المقالات العربية والإنجليزية، كما تم

1- المَوقع الإلكتروني: https: //sdaia.gov.sa، الهيئة السـعودية للبيانات والذكاء الاصـطناعي "المؤشِّـر الوطني للذكاء الاصطناعي"، الرابط: https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Files/NAII.pdf، تاريخ الزيارة: **2025/08/27**م.

2- المَوقع الإلكتروني: https: //sdaia.gov.sa، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي " الخدمات والبرامج المجانية -تطبيق "علَّام"-"

الرابط: https: //sdaia.gov.sa/ar/Services/Pages/FreeServicesAndPrograms.aspx، تاريخ الزيارة: **2025/08/27** م.

تطوير تطبيقٍ تجريبيٍّ لِـــ: "علَّام" في أجهزة الهواتف الخلوية؛ لعَرض جزء من حالات الاستخدام، وجَمعِ المرئيات والانطباعات من المستخدِمين؛ لغرض التحسين، ومواءمة إمكانات "علَّام" مع تطلعات المستخدِمين.

المطلب الخامس: "المَركز الوطني للذكاء الاصطناعي"[1]

وقد تم إنشاء هذا الـمَركز بناءً علىٰ صدور قرار مَجلس الوزراء السعودي بالموافَقة علىٰ "الترتيبات التنظيمية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي"، بتاريخ: 1441/04/27هـــ، وقد أَسندَ إليه مَجلسُ الوزراء تطوير الحلول التقنية، وتنفيذ البحوث التطبيقية في مجالَي البيانات والذكاء الاصطناعي.

المطلب السادس: "المَركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"[2]

وقد تم إنشاء هذا الـمَركز بقرار من مَجلس الوزراء السعودي بتاريخ: 1445/01/07هـ، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون مَقره في مدينة الرياض.

وفي ثنايا القرار: تكليف "الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي" باستكمال التباحث مع منظَّمة اليونيسكو من أجلِ مَنح الـمَركز صفَةَ مَركزٍ دولي يَعمل تحت رعاية اليونيسكو من الفئة الثانية.

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مبارَكًا فيه، والصلاة والسلام علىٰ نبينا وقدوتنا محمَّد وصحابته وأهليه، ومن اتبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدِّين فيا حسرة من يعصيه. أما بعد:

فهذه سلسلة من النتائج الغنَّاء، التي توصلتُ إليها بعد بحثٍ وعناء، فأقول مستعينًا بالله:

1- يُعَد الإطار الأخلاقي مَدخلًا مهمًا لضبط الذكاء الاصطناعي، لكنه غيْرُ كافٍ بمفرَده؛ لغياب الإلزام القانوني والتنفيذي فيه، خاصة في البيئات المتباينة ثقافيًّا.

1- المَوقع الإلكتروني: https://ncar.gov.sa، الـمَركز الوطني للوثائق والمحفوظات، الرابط: طويلٌ جدًّا، تاريخ الزيارة: 2025/08/27 م.

2- نفس المرجع.

2- تمتلك الشريعة الإسلامية أُسسًا مقاصدية وفقهية قادرة علىٰ استيعاب الظواهر التقنية الحديثة، وتقديم ضوابطٍ مرنة وعميقة توازن بين الـمَصلحة والـمَفسدة، وتراعي الكرامة الإنسانية والنية والمسؤولية.

3- أنَّ التنظيم القانوني الدولي يتجه نحو نموذجٍ قائم علىٰ إدارة المخاطر، مع تفاوت في درجة الإلزام بين الاتحاد الأوروبي (تشريعي)، والولايات المتحدة (طوعي).

4- تبنَّت الـمَملكة العربية السعودية نموذجًا تدريجيًّا يَجمع بين التقنين الـمَرحلي وضبطِ الخصوصية، والتكامل مع القيم المحلية، مع وجود بيئةٍ تنظيميةٍ ناشئة وقابلة للتطور، وجَمعٍ بين الدخول في الأنظمة الدولية وبين إنشاء مَركزٍ قانوني خاص بها.

5- أنَّ التكامل بين الأُطُر الأخلاقية والشرعية والقانونية يُعَد الـمَدخل الأمثل لصياغة سياساتٍ تنظيميةٍ مستدامة وعادلة، قادرة علىٰ تحقيق الأمن الرقمي والعدالة الاجتماعية والامتثال الديني.

وإكمالًا على ما ذكَرتُه في النتائج السابقة، فإني أوصي بهذه التوصيات اللاحقة:

1- إنشاء مرجعيةٍ وطنيةٍ شاملة تُعنىٰ بتقنين الذكاء الاصطناعي، تضم خبراء في الشريعة والقانون والتقنية والأخلاقيات، وتضع معايير إلزامية للاستخدام المسؤول.

2- تبنِّي إطارٍ تشريعيٍّ تكاملي يدمج الضوابط الأخلاقية والمقاصد الشرعية بالتنظيم القانوني، مع مراعاة السياق المحلي والالتزامات الدولية.

3- تحديث المناهج التعليمية الفقهية والقانونية؛ لتشمل قضايا الذكاء الاصطناعي وفِقه التقنية، وأخلاقيات الحوسبة.

4- تعزيز الشفافية والمساءلة في تطوير وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك فرضُ شروط توثيق الخوارزميات، ومَصادر البيانات، وسبلِ تفسير القرارات المؤتمَتة.

5- دعمُ البحث العِلمي المتعدد التخصصات في مجال الذكاء الاصطناعي من منظورٍ إسلاميٍّ قانوني؛ لتوليد مَعرفةٍ رصينة، تُسهم في صياغة سياسات تقنية تتسق مع الخصوصية الحضارية للمجتمَع السعودي والإسلامي.

لائحة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المنشورة ورقيًّا

- ابن حسين، محمَّد- تهذيب الفروق والقواعد السَّنية، في القواعد الفقهية- عالَم الكتب.
- ابن رجب، عبد الرحمن- جامعُ العلوم والحِكم، في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم- تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، 1422 هـ- 2001 م.
- ابن عاشور، محمَّد الطاهر- مقاصد الشريعة الإسلامية- تحقيق: محمَّد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1425 هـ- 2004 م.
- ابن عبد السلام، عز الدِّين- قواعد الأحكام، في مَصالح الأنام- راجَعه وعلَّق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكلِّيات الأزهرية، القاهرة، 1414 هـ- 1994 م.
- ابن القيم، محمَّد- إعلام الموقِّعين، عن رب العالَمين- تحقيق: محمَّد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العِلمية، بيروت، (ط/1)، 1411 هـ- 1911 م.
- ابن ماجه، عبد الرحمن- السُّنن- تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، 1422 هـ- 2001 م.
- ابن الملقِّن، عمر- الأشباه والنظائر في قواعد الفقه- تحقيق ودراسة: مصطفىٰ محمود الأزهري، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض- المَملكة العربية السعودية، ودار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (ط/1)، 1431هـ- 2010م.
- ابن نُجَيْم، زين الدِّين- الأشباه والنظائر، علىٰ مَذهب أبي حنيفة النعمان- وضَع حواشيه وخرَّج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العِلمية، بيروت- لبنان، (ط/1)، 1419 هـ- 1999 م.
- إسماعيل، محمَّد بكر- القواعد الفقهية بيْنَ الأصالة والتوجيه- دار المنان للطبع والنشر والتوزيع.
- الألباني، محمَّد ناصر الدِّين- غاية المرام، في تخريج أحاديث الحلال والحرام- المكتب الإسلامي، بيروت، (ط/3)، 1405 هـ.
- الآمدي، علي- الإحكام، في أصول الأحكام- تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، ودمشق.

- البزار، أحمد- مسنَد البزار "البحر الزخار"- تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحِكم، المدينة المنوَّرة، (ط/1)، من 1988 م، إلىٰ 2009 م.
- البورنو، محمَّد صدقي- موسوعة القواعد الفقهية- مؤسَّسة الرسالة، بيروت- لبنان، (ط/1)، 1424 هـ- 2003 م.
- البوصيري، أحمد- مصباح الزجاجة، في زوائد ابن ماجه- تحقيق: محمَّد المنتقىٰ الكشناوي، دار العربية، بيروت، (ط/2)، 1403 هـ.
- البيهقي، أحمد- السُّنن الكبرىٰ- تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العِلمية، بيروت- لبنان، (ط/3)، 1424 هـ- 2003 م.
- الجلعود، أروىٰ- أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء- الجمعية العِلمية السعودية القضائية "قضاء"، (ط/1)، 1446 هـ.
- الجويني، عبد الملك- الورقات- تحقيق: د. عبد اللطيف محمَّد العبد.
- الحصني، أبو بكر- القواعد- تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، ود. جبريل بن محمَّد البصيلي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض- المَملكة العربية السعودية، (ط/1)، 1418 هـ- 1997 م.
- الخثلان، سعد- فقهُ المعامَلات المالية المعاصرة- مدار القبس للنشر والتوزيع، الرياض- المَملكة العربية السعودية، الطبعة التاسعة، 1446 هـ- 2025 م.
- الزركشي، محمد- المنثور، في القواعد الفقهية- وزارة الأوقاف الكويتية، (ط/2)، 1405 هـ- 1985 م.
- الزيلعي، عبد الله- نصبُ الراية، لأحاديث الهداية- تحقيق: محمَّد عوامة، مؤسَّسة الريان للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة- المَملكة العربية السعودية، (ط/1)، 1418 هـ- 1997 م.
- السبكي، عبد الوهاب- الأشباه والنظائر- دار الكتب العِلمية، (ط/1)، 1411 هـ- 1991 م.
- السيوطي، عبد الرحمن- الأشباه والنظائر- دار الكتب العِلمية، (ط/1)، 1411هـ- 1990 م.
- الشاطبي، إبراهيم- الموافَقات- تحقيق: مشهور بن حَسن آل سلمان، دار ابن عفان، (ط/1)، 1417 هـ- 1997 م.

- الشـيباني، أحمد- مُسـنَد الإمام أحمد بن حنبل- تحقيق: شـعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسَّسة الرسالة، (ط/1)، 1421 هـ- 2001 م.
- عمر، أحمد، وآخرون- معجَم اللغة العربية المعاصـرة- عالَم الكتب، (ط/1)، 1429 هـ- 2008 م.
- الغُمَاري، أحمد- الهداية، في تخريج أحاديث البداية "بداية المجتهد، لابن رشد"- تحقيق: يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، وعدنان علي شلاق، وعلي نايف بقاعي، وعلي حسن الطويل، ومحمَّد سليم سمارة، دار الكتب العِلمية، بيروت- لبنان، (ط/1)، 1407 هـ- 1987 م.
- القرافي، أحمد- أنوار البروق، في أنواء الفروق "الفروق"- عالَم الكتب.
- المشيقح، خالد- الخلاصة في مقاصد الشريعة- دار ركائز للنشر والتوزيع، ودار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض- المَملكة العربية السعودية، (ط/1)، 1445 هـ- 2034 م.
- النيسابوري، مسلِم- المسنَد الصحيح المختصَر، بنقل العدل إلىٰ العدل، إلىٰ رسول الله ﷺ- تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الهيثمي، نور الدِّين- مَجمع الزوائد، ومَنبع الفوائد- تحقيق: حسام الدِّين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414 هـ- 1994 م.
- الونشريسي، أحمد- إيضاح المسالك، إلىٰ قواعد الإمام أبي عبد الله مالِك- تحقيق: الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، (ط/1)، 1427 هـ- 2006 م.

ثانيًا: مقالات المجلات العِلمية المحكَّمة

- حسين، محمَّد أحمد- "أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بيْنَ التأصيل والتحليل"- مَجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية- جامعة الإسكندرية، العَدد (41)، يونيو 2024 م، ص: (457-316).
- المحيميد، عمر- "الذكاء الاصطناعي وأَثرُه في صناعة الفتوىٰ"- مَجلة الجمعية الفقهية السعودية- جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، العَدد (57)، 2022 م، ص: (640-531).

ثالثًا: مقالات المَواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية بدون (DOI)

- هيئة البيانات والذكاء الاصـــطناعي- مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصـــطناعي- https: //sdaia.gov.sa – 2023/09م- 2025/08/25م.

رابعًا: البرامج أو التطبيقات الإلكترونية على أنظمة (iOS) أو (Android)

- برنامج الذكاء الاصطناعي: تشات جي بي تي (ChatGPT) المدفوع.

خامسًا: الصفحات الموجودة على مَواقع الشبكة العنكبوتية العالَمية (بدون مؤلِّف):

1- https: //iifa-aifi.org – منظَّمة التعاون الإسلامي "مَجمع الفقه الإسلامي الدولي"- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر- 2025/04/30 م- https: //iifa-aifi.org/ar/53006.html – 2025/08/25 م.

2- https: //islamonline.net – إسلام أون لاين- إدريس أحمد- لا يوجد- (قرارات وتوصيات الدورة 26 لـمَجمع الفقه الإسلامي الدولي بالدوحة 2025) https: //islamonline.net/141321 – 2025/08/25 م.

3- https: //islamqa.info – الإسلام سؤال وجواب- الإسلام سؤال وجواب- 1447/01/17 ه- 2025/07/22 م- https: //islamqa.info/ar/answers/540774 – 2025/08/25 م.

4- https: //sdaia.gov.sa – الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "الذكاء الاصطناعي" https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx – 2025/08/27 م.

5- https: //sdaia.gov.sa – الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "المؤشِّر الوطني للذكاء الاصطناعي"- https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Files/NAII.pdf – 2025/08/27 م.

6- https: //sdaia.gov.sa – الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي للعموم"- https: //sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Files/GenerativeAIPublicAR.pdf – 2025/08/27 م.

7- https: //sdaia.gov.sa – الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "الخدمات والبرامج المجانية -تطبيق "علَّام"-"- https: //sdaia.gov.sa/ar/Services/Pages/FreeServicesAndPrograms.aspx – 2025/08/27 م.

8- https: //siwar.ksaa.gov.sa – منصة سوار للمعاجم العربية "معجَم البيانات والذكاء الاصطناعي"- مَجمع المَلك سلمان العالَمي للغة العربية- لا يوجد- https: //siwar.ksaa.gov.sa/public-dict-information- 10 و2025/08/15 م.

9- https: //ncar.gov.sa – المَركز الوطني للوثائق والمحفوظات- المَركز الوطني للوثائق والمحفوظات- لا يوجد- الرابط طويلٌ جدًّا- 2025/08/27 م.

10- https: //laws.boe.gov.sa – هيئة الخبراء بمَجلس الوزراء- هيئة الخبراء بمَجلس الوزراء- لا يوجد- https: //laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b7cfae89-828e-4994-b167-adaa00e37188/1 – 2025/08/27 م.

11- https: //www.unesco.org – منظَّمة الأمم المتحدة للتربية والعِلم والثقافة "اليونيسكو"- منظَّمة الأمم المتحدة للتربية والعِلم والثقافة "اليونيسكو"- لا يوجد- https: //unesdoc.unesco.org/ark: /48223/pf0000381137_ara – 2025/08/27 م.

12- https: //www.nist.gov – المعهد الوطني للمعايير والتقنية- المعهد الوطني للمعايير والتقنية- لا يوجد- https: //www.nist.gov/itl/ai-risk-management-framework - 2025/09/13 م.

13- https: //bidenwhitehouse.archives.gov – البيت الأبيض- البيت الأبيض- لا يوجد- https: //bidenwhitehouse.archives.gov/ostp/ai-bill-of-rights – 2025/09/14 م.

الإشكاليات الأخلاقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني

أ.د عبد الوهاب عبد الله المعمري

عضو هيئة تدريس بجامعة الإسراء - الأردن

الملخص:

شـــهد البحث العلمي القانوني والشـــرعي تطوراً ملحوظاً، وســـاهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) في حدوث تغيرات كبيرة في أدوات البحث العلمي، ونتج عن ذلك ممارسات قد تكون غير أخلاقية، ويتجلى الهدف من هذه الدراسة في تحليل الإطار الأخلاقي لاســـتخدام الذكاء الاصـــطناعي في مجال البحث العلمي الأكاديمي القانوني والشـــرعي، وكذا إظهار أهمية الحرص على وجود توازن بين التطور التقني واحترام المبادئ الاكاديمية، وتتمثل اشـــكالية هذا البحث في كيفية توظيف الذكاء الاصـــطناعي في البحث العلمي القانوني والشـرعي دون المسـاس بالضـوابط والمعايير الأخلاقية والأكاديمية وتحديد الأخلاقيات التي تتناسب مع استخدامات تطبيقات الذكار الاصطناعي في البحث العلمي ولا تتنافى مع تلك الضـــوابط والمعايير، التي يثور حولها الكثير من التســـاؤلات نتيجة ظهور تحديات أخلاقية وقانونية جديدة بخصـــوص مدى مصـــداقية وموضـــوعية البحوث العلمية، ناهيك عن كيفية حماية البيانات واستقلالية الباحث.

ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف حالات استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي بمختلف مراحله، وتحليل تلك الاستخدامات بالموازنة مع المبادئ الأخلاقية والضـوابط الأكاديمية للبحث العلمي، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من النماذج الدولية والتجارب الأكاديمية الحديثة، للخروج برؤية متوازنة تعقلن توظيف الذكاء الاصـــطناعي وتدعم اســـتخدامه بشـــكل يزيد من جودة البحث العلمي القانوني دون الإخلال باســـتقلاليته، وقد توصـــل البحث إلى عدد من النتائج أبرزها: أن تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي قد غدت واقعاً لا يمكن تجاهله أو رفضـــه وتجاوزه، وقد أتاحت الكثير من الاســـتخدامات في البحث العلمي، وأن هناك تجاوزات للضـــوابط والمعايير الأخلاقية والأكاديمية في البحث العلمي بحاجة إلى إيجاد منظومة أخلاق وضـــوابط واضـــحة ومحددة لهذه التجاوزات، كما تضمنت الورقة البحثية عددا من التوصيات منها: ضرورة إعداد وتطوير الضـــوابط الأخلاقية والأكاديمية التي تحدد بوضـــوح ما يمكن قبوله من اســـتخدامات الذكاء الاصـــطناعي وما لا يمكن الســـماح به، كما أوصـــت الورقة البحثية مجتمع الباحثين بمراعاة أخلاقيات البحث العلمي واحترامها وعدم التساهل فيها.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصـــطناعي، البحث العلمي، أخلاقيات البحث العلمي، البحوث القانونية.

مقدمة:

يرتبط البحث العلمي بالقدرة على التفكير والابداع، ولذلك فإن تطوير القدرة على الابداع يبدأ من تطوير القدرة على التفكير والتحليل والترتيب المنطقي للحقائق، وهذا لا يتحقق إلا بتطوير منهجيات وأساليب البحث العلمي، فمنهج البحث العلمي وأساليبه ووسائله وأدواته يُحدث أثراً كبير في إيجاد مجتمع المعرفة وبيئة الإبداع والابتكار.

وقد ورد في القرآن الكريم ما يدعو إلى أخذ سبيل العلم والمعرفة وتوظيف أدواتها، يقول الله تعالى: **﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾** (الآية 9: سورة الزمر). فأصحاب العقول هم الذين يميزون ذلك، ويقول الله تعالى: **﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾** (الآية 269: سورة البقرة). والحكمة هنا العلم والمعرفة، وقد وصفها بالخير الكثير.

والبحث يرتكز على ركيزتين أساسيتين: الركيزة الأولى وهي ذات طابع مادي من خلال التنقيب المادي وبذل المجهود الجسدي أو الفكري، والركيزة الثانية ذات طابع معنوي تتطلب فهما لحقيقة الشيء محل البحث من جوانبه المتعددة. وهاتان الركيزتان لا تتوافر في البحوث التي يتم انتاجها باستخدام الذكاء الاصطناعي، وهذا يستلزم وضع ضوابط أخلاقية للبحوث لضمان أن تكون من إعداد الباحث نفسه، كما يستلزم الأمر بيان المواقف التي يمكن الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحدود المقبولة وبما لا يتعارض مع أخلاقيات البحث العلمي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تحديد الإشكالات الأخلاقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي بشكل عام وفي البحوث القانونية على وجه الخصوص، حيث برز في الآونة الأخيرة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، وهو ما استدعى البحث في هذه الاستخدامات للخروج برؤية تتوافق مع مبادئ أخلاقيات البحث العلمي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد مدى توافق استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع أخلاقيات البحث العلمي.

الدراسات السابقة في الموضوع:

نظراً لحداثة موضوع البحث لا توجد دراسات سابقة في الموضوع – حسب اطلاع الباحثان- وتوجد دراسات عامة تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي بشكل عام إضافة إلى الضوابط والمبادئ الأخلاقية الصادرة عن بعض الدول وبعض المنظمات الدولية، تم اختيار نماذج منها كما هو في ثنايا هذا البحث.

منهجية البحث:

في هذا البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف فهم وتحليل الإشكاليات المتعلقة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني. حيث يعتمد المنهج الوصفي على وصف هذه الإشكاليات ومناقشة النصوص ذات الصلة. أما المنهج التحليلي، فيقوم بدراسة وتحليل الضوابط والمبادئ الأخلاقية الصادرة ع بعض الدول العربية وبعض المنظمات المختصة، من أجل تقديم مقترحات ومعالجات ومعالجة برؤية قانونية علمية شاملة.

تقسيمات البحث:

المقدمة

المبحث الأول: ماهية تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات البحث العلمي.

المطلب الأول: أخلاقيات البحث العلمي.

المطلب الثاني: توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي.

المبحث الثاني: المحددات الأخلاقية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: التحديات الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي.

الخاتمة

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

المبحث الأول: ماهية تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات البحث العلمي

يعتبر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) أسلوبًا حديثًا من أســـاليب التعلم التي ظهرت نتيجة دخول التقنيات التكنولوجية في مجالات الحياة، حيث توظف فيه كل آليات التقنيات الحديثة، بالإضـــافة إلى جميع وســـائل الاتصـــال والتواصل[1].

وتبدأ رحلة التقدم العلمي من خلال البحث المعتمد على المنهجية، ودقة المنهج وصـدقه هي ركيزة أسـاسـية للبحث العلمي الرصـين، ولذلك لا بد من المعرفة والعلم بماهية البحث العلمي وأهميته وغاياته وشروط الباحث والمراحل التي يمر بها البحث.

ويرتبط البحث العلمي بالقدرة على التفكير والابداع، ولـذلـك فإن تطوير القدرة على الابداع يبدأ من تطوير القدرة على التفكير والتحليل والترتيب المنطقي للحقائق وهذا لا يتحقق إلا بتطوير منهجيات وأســـاليب البحث العلمي، فمنهج البحث العلمي وأســـاليبه ووســـائله وأدواته يســـاهم في اخراج بحث متميز يكون له أثر كبير في إيجاد مجتمع المعرفة وبيئة الإبداع والابتكار.

وقد ورد في القرآن الكريم ما يدعو إلى أخذ ســـبيل العلم والمعرفة وتوظيف أدواتها، يقول الله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ (الآية 9: ســورة الزمر). فأصـحاب العقول هم الذين يميزون ذلك، ويقول الله تعالى: ﴿**يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ (الآية 269: ســـورة البقرة). والحكمة هنا العلم والمعرفة، وقد وصـــفها بالخير الكثير.

والبحث مسؤولية، والمسؤولية لا بد لها من تحمل، والتحمل بطبيعته يتطلب الصبر لأن كل بحث قد تعترضـــه بعض المشـــاكل وتواجهه بعض الصـــعوبات، إما من جهة

1- محمود، أسماء علي عبد العزيز الضنين. (2024). الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالمشكلات الأخلاقية "دراسة فقهية مقارنة". المؤتمر العلمي الدولي الخامس " الاخلاق وآليات بناء الوعي الرشيد". 24 أكتوبر، ج3، صفحة 3639. مجلة الزهراء (عدد خاص).

الوقت أو صعوبة تحصيل مادته العلمية، فلابد للباحث أن يتحلى بالصبر والجلد والمثابرة والدأب حتى يؤتي البحث ثماره المرجوة[1].

المطلب الأول: أخلاقيات البحث العلمي

المقصود بأخلاقيات البحث العلمي، مجموعة القيم التي يلتزمها الباحث عند قيامه بعملية البحث للوصول إلى نتائج لا تتناقض وعقيدة المجتمع أو قافته.

ولا يعني ذلك أن أخلاقيات البحث العلمي هي جزء من عملية البحث نفسها، ولا يدل كذلك على أنها هي المؤثر الوحيد في نتائج البحث؛ إنما هذه الأخلاقيات هي ضوابط خارجة عن ماهية البحث العلمي نفسه، تهدف إلى التحكم في سلوك الباحثين عند قيامهم بعملية البحث؛ ذلك أن هذه الأخلاقيات قيم ثابتة تحكم كل السلوك البحثي على اختلاف موضوعات البحث وتنوعها، وكذلك فإن هذه القيم ليست هي المؤثر الوحيد في نتائج البحث، وإنما هي من مؤثرات كثيرة موضوعية تؤثر في هذه النتائج، وهذا يستلزم البحث في الأسس التي تقوم عليها أخلاقيات البحث العلمي بشكل عام، والصفات الشخصية والعلمية للباحث، وذلك فيما يلي:

أولاً: الأسس التي تقوم عليها أخلاقيات البحث العلمي

تؤسس أخلاقيات البحث العلمي على قواعد منها: استناد البحث العلمي إلى الأسس المستمدة من عقيدة الأمة وثقافتها، يحرر الأمة من تبعيتها لغيرها من الأمم، ويجعل لها بصمات خاصة على الحضارة الإنسانية. وقد جاء الإسلام بمنهج قويم لأخلاقيات البحث العلمي يحمله بين طياته وفي ثنايا نصوصه وأدلته الشرعية.

أخلاقيات البحث العلمي هي: مجموعة القيم التي يلتزمها الباحث عند قيامه بعملية للوصول إلى نتائج لا تتناقض وعقيدة المجتمع أو ثقافته.

والبحث العلمي الأصيل هو الذي ارتكز على أساس العقيدة وحفظ كرامة الإنسان، وعدم التناقض مع سنن الكون التي أرادها الله تعالى.

من أسباب تفوق علماء المسلمين القدامى ونبوغهم في مختلف العلوم التزامهم القيم والأخلاق التي أمر الإسلام باتباعها عند القيام بالأبحاث العلمية. ولذلك فإن المساس بأخلاقيات البحث العلمي هو مساس بعملية البحث نفسها، ابتداء من مقومات البحث وعناصره وانتهاء بمخرجاته؛ ذلك أن هذه الأخلاقيات وإن لم تكن من صلب

1- المعمري، عبد الوهاب عبد الله. (2025). منهجية البحث العلمي، دار البديل للنشر والتوزيع، الأردن، ص41.

البحث إلا إنها ذات تأثير كبير في الخروج ببحوث علمية حقيقية تعالج إشــكالات واقعية.

ثانيا: الصفات الذاتية والعلمية للباحث

الصفات التي يجب أن يتصف بها الباحث هي صفات ذاتية وصفات علمية، نتناولها في الآتي:

1- الصفات الذاتية للباحث

يجب أن يتوافر في الباحث عدد من الصفات النفسية والذاتية، نتناولها في الآتي:

أ- الرغبة الذاتية في موضوع البحث:

وتُعد عاملاً أساسياً وجوهرياً وخاصة عند اختيار موضوع البحث؛ لأنه يحقق عملية الاندماج والارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث العلمي وموضوع البحث، التي تتولد عنها عدة مزايا تدفع بالباحث إلىٰ التضحية والمثابرة والصبر والشجاعة.

ب- الصبر والمثابرة:

البحث مســؤولية، والمســؤولية لا بد لها من تحمل، والتحمل بطبيعته يتطلب الصبر؛ لأن كل بحث قد تعترضه بعض المشاكل وتواجهه بعض الصعوبات، إما من جهة الوقت أو صعوبة تحصيل مادته العلمية، فلابد للباحث أن يتحلىٰ بالصبر والجلد والمثابرة والدأب حتىٰ يؤتي البحث ثماره المرجوة.

ج- الحياد والموضوعية:

وهي أيضا من الصفات التي ينبغي أن يتصف بها الباحث العلمي، فعلىٰ الباحث أن يكون موضــوعياً وحيادياً لدىٰ دراســته للظاهرة العلمية، وجدير بالذكر أن مســألة الموضوعية غير مطروحة في العلوم الطبيعية بل نجدها فقط في ميدان العلوم الإنسانية، التي موضوعها غالبا هو الإنسان والمجتمع بكل ما يتصل به من تعقيد، وعفوية، وحرية إرادة، وجدة، وسـرعة تغير، وغيرها مما يفضـي إلىٰ تعذر اسـتخلاص التعميمات من تقلب سلوكه والتنبؤ به، وإجراء التجارب عليه وخضوعه للقياس.

2- الصفات العلمية

ليتمكن الباحث من اعداد بحثه يحتاج إلىٰ توفر صفات علمية أهمها:

أ- سعة الاطلاع والقراءة الواسعة

يجب أن يتحلىٰ الباحث بسـعة الاطلاع والقراءة الواسـعة والتأمل في شـتىٰ الوثائق والمصــادر المتعلقة بالموضــوع، فلا يترك كتاباً أو بحثاً أو غيرهما تناول موضــوعه أو

جانباً منه إلا اطلع عليه وقرأه؛ بحيث يصبح قادراً على التعمق في الفهم والتحليل والربط والمقارنة والاستنتاج، في معالجته للبحث العلمي محل البحث، ولا يمكن للباحث أن يكتسب هذه المهارات والملكات إلا عن طريق الاطلاع والتفكير وكذا استحضار التراكمات المعرفية المكتسبة.

ب- الشخصية العلمية:

وهي التي تتسم بالأصالة العلمية والموضوعية، ولابد للباحث من القدرة على الملاحظة والمساءلة والاستدلال والتوثيق باستخدام الأدلة العلمية العقلية والنقلية من مصادرها، فالشخصية العلمية تجري وراء الحقيقة لا يقودها أو يؤثر فيها رغبة أو هوى، فعلى الباحث أن يلتزم بالموضوعية أي تلك النظرة البعيدة عن الذاتية والأهواء الشخصية، فلا يبني نتائج مسبقة في ذهنه بل يحصل نتائج تبعاً للاستقراء العلمي نتيجة المناقشة للعوامل المؤثرة في الموضوع، من خلال عملية جمع المعلومات وتحليلها والمقارنة بين المتناقض والمتشابه منها وإضافة التفصيلات لما هو مختصر وموجز، وإظهار الموافقة أو المخالفة مع بيان سبب مقبول مؤيد بالدليل، بنقض أدلة وبراهين بأدلة وبراهين أقوى، وتأكيد الأدلة الواردة بأدلة وبراهين أخرى.

فالموضوعية هي دراسة ما هو كائن مع استبعاد الميول والأهواء والآراء المسبقة، والتطرق إلى الواقع بأصدق صورة، والتجرد والحياد في الرأي والموقف، والابتعاد عن الذاتية، فهي تقوم على تحليل علمي منطقي بعيد عن التعصب أو الميل على أساس العرق أو الجنس أو الانتماء السياسي أو الفكري أو الأيدلوجية.

ثالثاً: أهمية القيم الأخلاقية

إن القيم التربوية أحد مرتكزات العمل التربوي، بل هي من أهم أهدافه ووظائفه، وهذه القيم بغية الآباء والمعلمين والمؤسسات التربوية كلها داخل المجتمع، فالجميع يسعى إلى تأكيد النسق القيمي الإيجابي الذي يرتقي بالمجتمع، وحذف السمات السلبية التي تعوق حركة التنمية أو تهبط بالإنسان إلى الرذائل. ونحن بحاجة ماسة إلى ترسيخ القيم الأخلاقية لدى الأبناء وذلك لأسباب منها ما يلي:

- أن الأمة الإسلامية بحاجة إلى الارتقاء والسمو والترابط، والقيم التربوية أعظم عامل في ترابط المسلمين.
- إن القيمة التربوية ترفع من شأن الأفراد لربطها الدائم بمعالي الأمور.

- ما يعيشه المسلمون من تخلف تكنولوجي، فتتجه الأفراد إلىٰ ربطه بالقيم، فيثور علىٰ القيم التربوية الأصيلة ظناً منه أن التخلف المادي سببه التمسك بالقيم[1].

المطلب الثاني: توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي

في مجال البحث العلمي إنّ أدوات الذكاء الصناعي (Artificial Intelligence) قد تجد صعوبة كبيرة في "فهم" تعقيدات بعض الموضوعات العلمية، وقد تكون مخرجاتها أكثر تعقيدًا من النصوص التي يولّدها الإنسان. وقد يصل الأمر إلىٰ إثارة قضايا أخلاقية مثل الانتحال غير المقصود، أو توليد معلومات خادعة.

يُعد الذكاء الاصطناعي من أهم التقنيات الحديثة التي تسهم بشكل ملحوظ في التطور التقني السريع وزيادة فرص الابتكار والنمو في مختلف المجالات، ويؤدي الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في رفع الجودة وزيادة الإمكانات وكفاءة الأعمال وتحسين الإنتاجية، ومع الانتشار الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وكثرة الحديث عن قدراتها، إلا أنها ما زالت محفوفة بالغموض أو المبالغة التي قد ترفع مستوىٰ التوقعات وتكون صورة غير واقعية، وهذا يجعل فهم الذكاء الاصطناعي وتقنياته وحقيقة إمكاناته غير واضحة المعالم لدىٰ كثير من متخذي القرار أو التنفيذيين في القطاعات الحكومية والخاصة.

ونظراً إلىٰ النمو المتسارع الذي تشهده الممارسات والتقنيات في مجال الذكاء الاصطناعي، وما تتصف به من تنوع في استخدام مختلف التطبيقات في عديد من المجالات، وما تقوم به من دور فعال في تسريع وتيرة القرار ودعم الاستخدام الأمثل تسهم مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وضوابطه في تسهيل التطبيق العملي للأخلاقيات أثناء مراحل دورة حياة تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، كما تساعد هذه المبادئ في دعم مبادرات تنمية البحث والتطوير والابتكار، مما سينعكس علىٰ مستوىٰ جودة الخدمات التي تقدمها، ويضمن الاستخدام المسؤول لتطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي.

1- طه، محمود إبراهيم عبد العزيز، وأبو سالمه، عبد الله عبد الفتاح أحمد (2025) فاعلية تدريس منهج العلوم المطور في ضوء القضايا الاجتماعية باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثره في تنمية التفكير العلمي والقيم الأخلاقية لدىٰ تلاميذ المرحلة الإعدادية بالأزهر، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، العدد 266، ص26.

المبحث الثاني: المحددات الأخلاقية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

يتميز الذكاء الاصــطناعي بالقدرة على توليد الأفكار وهو يمتلك مهارة وســرعة اســتجابة، وعلى الرغم من مميزاته الهائلة، إلا أنه ظهرت الكثير من الممارســات التي تثير انتقادات وتســاؤلات حول مدى التزامها بالجوانب الأخلاقية، وصــاحب ذلك استخدامه من قبل البعض للقيام بسلوكيات لا أخلاقية تهدد الأمن وتخرق الخصوصية، وتعتمد على التضــليل والابتزاز، وكذلك الســرقات العلمية والأدبية؛ وهذا لا يُعد من عيوب التكنولوجيا لأنه يتعلق بســلوكيات الأفراد وأخلاقياتهم واحترامهم لقيم وعادات المجتمع ومعتقداته التي يتفرد بها لتشكيل هويته الأخلاقية[1].

يُعد الذكاء الاصــطناعي من أهم التقنيات الحديثة التي تســهم بشــكل ملحوظ في التطور التقني الســريع وزيادة فرص الابتكار والنمو في مختلف المجالات، ويؤدي الذكاء الاصــطناعي دوراً مهماً في رفع الجودة وزيادة الإمكانات وكفاءة الأعمال وتحسين الإنتاجية، ومع الانتشار الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وكثرة الحديث عن قدراتها، إلا أنها ما زالت محفوفة بالغموض أو المبالغة التي قد ترفع مستوى التوقعات وتكون صورة غير واقعية، وهذا يجعل فهم الذكاء الاصطناعي وتقنياته وحقيقة إمكاناته غير واضــحة المعالم لدى كثير من متخذي القرار أو التنفيذيين في القطاعات الحكومية والخاصة.

ونظراً للنمو المتســارع الذي تشــهده الممارســات والتقنيات في مجال الذكاء الاصــطناعي، وما تتصــف به من تنوع في اســتخدام مختلف التطبيقات في عديد من المجالات، وما تقوم به من دور فعال في تسريع وتيرة القرار ودعم الاستخدام الأمثل، تســهم مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصــطناعي وضــوابطه في تســهيل التطبيق العملي للأخلاقيات أثناء مراحل دورة حياة تطوير أنظمة الذكاء الاصـطناعي، كما تسـاعد هذه المبادئ في دعم مبادرات تنمية البحث والتطوير والابتكار، مما سينعكس على مستوى جودة الخدمات التي تقدمها، ويضــمن الاســتخدام المســؤول لتطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي.

1- أسماء علي عبد العزيز الضنين. (2024). الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالمشكلات الأخلاقية "دراسة فقهية مقارنة". المؤتمر العلمي الدولي الخامس " الاخلاق وآليات بناء الوعي الرشــيد". 24 أكتوبر، ج3، صــفحة 3639. مجلة الزهراء (عدد خاص).

وتُعرف الأخلاقيات في مجال الذكاء الاصـــطناعي بأنها: "مجموعة من المبادئ والقيم التي توجه السلوك البشري لضمان العدل، والشفافية، والاحترام، وعدم التمييز في تطبيقات الذكاء الاصطناعي"[1].

ويمكن تحديد المقصـود بأخلاقيات اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي البحث العلمي بأنها: المبادئ والقيم التي توجه الباحث لضـــمان الصـــدق والأمانة العلمية واحترام أخلاقيات البحث العلمي والشفافية والالتزام بالمبادئ والضوابط الأخلاقية في البحث العلمي.

يُقصـــد بالذكاء الاصـــطناعي الأخلاقي تلك التطبيقات الرقمية التي تلتزم بمبادئ الشفافية، والخصوصية، والعدالة في جمع البيانات، وتحليلها، دون الإضرار بالمجتمع أو الفئات الهشة فيه[2].

المطلب الأول: التحديات الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

من الضروري تعزيز تطوير نظم الذكاء الاصطناعي التي تتسم بالشفافية المصممة لإفادة المجتمع ككل، فيجب اسـتخدام نظم الذكاء الاصـــطناعي بطريقة مســؤولة وأخلاقية لتعزيز التقدم البشــري، فإن الذكاء الاصــطناعي يمثل أصـلًا مذهلًا للتنمية المسؤولة في مجتمعاتنا، إلا أنه يثير قضايا أخلاقية كبرىٰ، التي منها قضية عدم العدالة والمتاجرة بالبيانات الشخصية، والتجسس واقتحام خصوصية الأشخاص، فيجب التأكد من أن الخوارزميات لا تنتهك حقوق الإنسـان الأسـاسـية من الخصـوصـية وسـرية البيانات، وضـــمان حرية التصـــرف عندما تكون رغباتنا متوقعة، وضـــمان عدم تكرار الصور النمطية الاجتماعية والثقافية في برامج الذكاء الاصطناعي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتمييز بين الجنســين، إذ يجب تكثيف دعم البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصـطناعي الأخلاقي والمسـؤول، ونشـر الوعي والتثقيف حول الأخلاقيات وحقوق

1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO)، ميثاق الالكسو لأخلاقيات الذكاء الاصـطناعي، 2025، ص25.

2- بدوي، وائل ماجد السيد (2025) الابعاد الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي: دراسة تطبيقية علىٰ مجالي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، مجلة قطاع الدراســات الإنســانية، العدد الخامس والثلاثون، يونيو، ص 497.

الإنســان، وأيضًــا دراســة هذه الانتهاكات من الناحية الفقهية وتكييف الحكم الشــرعي لها[1].

في حين أن أدوات الذكاء الاصــطناعي تقدم تشــكيلة من الوظائف الجديدة، فإن اســتخدامه يثير مســائل أخلاقية، حيث يمكن أن يتم اســتغلال هذا الذكاء في أمور إيجابية، كما يمكن إدراجه في أمور غير أخلاقية وغير قانونية، حيث أنه مهما كانت الآلة متطورة فلا يجوز أن تنوب عن لإنســان في القيام بهذه الوظائف، إلا أنها تظل محصــورة في ذكاء البيانات التي يتم تقديمها في التدريب، وبما أن الإنســان هو من يختار الطبيعة ونوعية هذه البيانات، فإن هناك احتمالا كبيرا لتحيز التعلم الآلي لما برمجه الإنســان عليه، وهو ما يلزم التحلي ومراعاة الأخلاقيات في عمليات تدريب الذكاء الاصطناعي التي يقوم بها الإنسان مع تجنب تحيز هذا الأخير، فتعتبر الأخلاق ركنا أســاســيا يحكم المجتمع وتعاملاته، حيث تتجاوز الأخلاق في دورها الضــبط والتوجيه على المستوى الشخصي إلى التوجيه على المستوى الاجتماعي العام، فيشار إلى علم الأخلاق بأنه علم معياري لســلوك الكائنات البشــرية، والتي هي من جملة التصــرفات التي يحكم عليها الناس بالصــواب والخطأ، والتي تعودوا عليها في حياتهم لتصبح عادة لهم.

وتكمن أهمية وضــع قواعد أخلاقية وقانونية تحكم الذكاء الاصــطناعي في كونه مُصــمّما من أجل القيام بأعمال تفيد البشــرية، بغض النظر عن الظروف المحيطة أو المستجدة، فعلى سبيل المثال في حال قيام أحد الأطفال على سبيل المزاح بمحاولة إعاقة حركة روبوت ومنعه من تأدية وظيفته في تنظيف المنزل، فإن الروبوت ســيتعامل مع الموقف في شــكل تهديد يمنعه من تأدية وظيفته، ما قد يشــكل خطرا على حياة الطفل؛ وهذا يســتلزم إلى إنشــاء آلية تنظيمية وأخلاقية تحكم وتنظم عمل الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى ضرورة حماية الوظائف التي سوف تتأثر سلبيا من التوجه نحو الأتمتة الذكية، كما يجب أن تصاغ قوانين لضمان الحفاظ على السلامة العامة وحماية

1- الضـنين، أسـماء علي عبد العزيز (**2024**) الذكاء الاصـطناعي وعلاقته بالمشـكلات الأخلاقية "دراسـة فقهية مقارنة"، المؤتمر العلمي الدولي الخامس " الاخلاق وآليات بناء الوعي الرشــيد"، منشــور في مجلة الزهراء (عدد خاص)، مجلد (**24**) أكتوبر، ج**3**، ص**3639**.

حقوق البشر، وتشجيع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي الصديق للإنسان، وإرساء منظومة قيم تحكم التعامل بين الإنسان والآلة[1].

وفيما يلي أبرز التحديات الأخلاقية التي تواجه اســتخدام الذكاء الاصــطناعي في البحث العلمي:

أولاً: مخاوف الجودة والسرقة الأدبية

علىٰ الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يعتبر أحد أسرع الصناعات نموًا في العالم، إلا أنه لا يزال يعتمد بشكل كبير علىٰ تحليل البيانات والخوارزميات لكتابة المحتوىٰ.

تقوم العديد من أدوات الذكاء الاصــطناعي بكشــط أجزاء من المحتوىٰ من مواقع الويب الأخرىٰ ثم إعادة صياغتها، وهو ما يتعارض مع إرشادات محركات البحث مثل قوقل والخاصة بـــ "تجميع أو دمج المحتوىٰ من صفحات الويب المختلفة دون إضافة قيمة كافية".

ثانياً: خطر خوارزميات محرك البحث (قوقل) التي تقلل من قيمة المحتوى الخاص بك:

يشير هذا بوضوح إلىٰ أن محرك البحث يفضل المحتوىٰ المكتوب بشريًا والذي يوفر تجربة مرضية مع الاستفادة أيضًا من أفضل ممارسات تحسين محركات البحث، وينوي مكافأة صفحات مواقع الويب هذه بشكل أفضل.

ثالثاً: الافتقار إلى الإبداع والأصالة والفروق الدقيقة الأخرى:

ومن ســلبيات الكتابة بالذكاء الاصــطناعي إضــافة الإبداع إلىٰ المحتوىٰ؛ وهو ما يجعل المقالات جذابة وقابلة للمشــاركة، وهما مقياســان رئيســيان للنجاح. نظرًا لأن الذكاء الاصــطناعي ليس لديه ذكاء عاطفي وقدرة علىٰ فهم الفروق الدقيقة فيجب أن يكون الذكاء الاصطناعي مساعدًا للكتابة، وليس حلاً للاستعانة بمصادر خارجية.

رابعاً: التحيز

يُعد التحيز أحد المشكلات ذات الجوانب الأخلاقية والاجتماعية في الوقت نفسه، وهي أيضا تتلق بالذكاء الاصطناعي القائم علىٰ عِلم البيانات بعيدا عن غيره من تقنيات الأتمتة الأخرىٰ. عندما يتخذ الذكاء الاصــطناعي – أو علىٰ الأحرىٰ، عندما يُوصــي

1- سعود، وسيلة. (**2023**). الذكاء الاصطناعي وتحديات الممارسة الأخلاقية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد (**7**)، العدد (**2**)، ص**10**.

باتخاذ- قرارات، قد يُظهر التحيز؛ إذ قد تكون القرارات غير منصفة أو غير عادلة تجاه أفراد أو مجموعات[1].

فالذكاء الاصطناعي أداة متقدمة للبحث العلمي، ومع ذلك يُمكن أن يسهم في نشر بيانات مغلوطة أو مضللة، وهذا يُمكن أن يضر بعمل العلماء وجودة البحث العلمي؛ وبالتالي فإنَّ استخدام الباحثين لأدوات الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون ضمن الحدود المسموحة والتي تقرها الجامعات والمؤسسات البحثية، وبما يتناسب مع أخلاقيات البحث العلمي؛ حيث إنَّ خروج الباحثين عن هذه الحدود يسيء إلى العلم والبحث العلمي والنتاج المعرفي للبشرية عمومًا، فلا بدَّ من التأكيد على أن كتابة البحوث العلمية يجب أن تكون أصيلة بما يضمن دقة الإجراءات المتبعة وسلامة النتائج التي تمَّ التوصل إليها من خلال هذه الإجراءات[2].

خامساً: الخصوصية وحماية البيانات

مع استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات معينة مثل التشخيص الطبي الذكي وتحليل الأمن السيبراني، يتم جمع كميات ضخمة من البيانات الشخصية والطبية التي يمكن أن تتعرض للاختراق أو الاستغلال. من الضروري ضمان حماية الخصوصية واتباع سياسات صارمة لحماية هذه البيانات[3].

سادساً: المسؤولية في اتخاذ القرارات

في مجال الروبوتات الذكية في الأبحاث العلمية أو الأمن السيبراني، قد يكون من الصعب تحديد المسؤولية في حالة حدوث خطأ أو ضرر ناتج عن قرارات اتخذها النظام الذكي. هذا يثير تساؤلات حول من يجب أن يتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية.

1- كوكلبيرج، مارك. (2017) أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ترجمة هبد عبد العزيز غانم، سلسلة المعارف الأساسية، الناشر مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ص89.

2- رف الله، عائشة علي وعطا، سالي نبيل، مرجع سابق، ص4.

3- عاشور، سلام مصطفى وبني هاني، محمد صالح (2025) التحديات الأخلاقية في استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم العالي في جامعة اليرموك: دراسة نوعية، مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، ج3، ص553.

سابعا: الاستقلالية وأخلاقيات اتخاذ القرارات

عندما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في بيئات خطرة مثل الفضاء أو المحيطات عبر الروبوتات الذكية، يثير هذا التحدي تساؤلات حول مدىٰ إمكانية منح الأنظمة الذكية استقلالية في اتخاذ قرارات قد تكون حاسمة. هل يجب السماح لهذه الأنظمة باتخاذ قرارات بمفردها؟

ثامناً: التأثير على القوى العاملة

مع تطور الذكاء الاصطناعي، خصوصًا في مجالات مثل التعلم الآلي والأمن السيبراني، قد يترتب علىٰ استبدال الوظائف البشرية بتقنيات الذكاء الاصطناعي التأثير علىٰ العمالة التقليدية وزيادة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية[1].

المطلب الثاني: ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوفر الوقت والجهد الذي يبذل من قبل مختصين في سبيل انشاء بيانات أو برمجيات تخص قاعدة معرفية معينة؛ حيث يُمكن توفير ذلك الوقت والجهد باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التي تُنشئ تلك البيانات في دقائق إن لم تكن في ثواني.

وتتعدد أساليب الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، والتي لم تقتصر علىٰ استخراج البيانات المعرفية التعليمية أو صنع المحتوىٰ المرئي أو المسموع أو المقروء، بل تجاوزه إلىٰ القيام بمهام عملية بديلاً عن الأشخاص كما في برمجة المعامل والمصانع أو أداء مهام وظيفية كالأرشفة أو صناعة الأكواد البرمجية أو حتىٰ صناعة المواقع الإلكترونية والمنصات الالكترونية وغيرها بدون أخطاء، أو قد تقل نسب الأخطاء بدرجة كبيرة جداً قياساً بالنتائج المترتبة علىٰ عمل البشر[2]. وقد أصدرت العديد من الدول والمنظمات الدولية، مبادئ وضوابط أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل عام تضمنت أغلبها المبادئ الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، نتناول فيما يلي دور المبادئ الأخلاقية في تأطير أنظمة الذكاء الاصطناعي،

1- الصويعي، أمل محمد عُمر (2025) تأثير الذكاء الاصطناعي علىٰ منهجيات البحث العلمي الفرص والتحديات، مجلة القرطاس، المجلد الثالث، العدد 26، ص523.

2- عبد العلاق، أحمد شاكر. (2024). أدوات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي والمساعدة علىٰ الكتابة. تأليف مجموعة مؤلفين، الذكاء الاصطناعي، رؤىٰ متعددة التخصصات، برلين – ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي. (ص 111).

ونماذج للضـــوابط الأخلاقية التي صـــدرت في بعض الدول العربية والمنظمات ذات العلاقة، وذلك على النحو الآتي:

أولا: دور المبادئ الأخلاقية في تأطير أنظمة الذكاء الاصطناعي

يشكل المبدأ في القانون "معيارا مرجعياً يستند إلى اعتبارات نظرية، وقيم بحيث يتم تنظيم عمل أو ســلوك ما على أســاســها" وهذا هو الحال بالنســبة للمبادئ التي تكون القانون المرن، حيث تهدف إلى توجيه تصــرفات المصــممين وتســتند إلى الحقوق الأســاســية أو الاعتبارات القانونية التقليدية، فمن أجل مواجهة أكبر قدر ممكن من التحيز وتجنب انتهاك الحقوق الأســاســية للأفراد، تم إرســاء المبادئ الأخلاقية بهدف تنظيم الذكاء الاصطناعي وذلك في شكل قواعد قانونية مرنة، وقد صدر في هذا الصدد العديد من النصــوص القانونية ذات الطابع الدولي، والتي تعتبر من قبيل القانون المرن على غرار إعلان تورونتو المتعلق ب "حماية الحق في المساواة وعدم التمييز في أنظمة التعلم الآلي".

يعد القانون المرن اليوم أحد أهم وسائل الحماية القانونية ضد التحيز والتمييز الذي يمكن أن يسببه الذكاء الاصطناعي، سواء بقصد أو بغير قصد في الحياة العملية، في حين أن مجال البيانات الشــخصــية واســتخدامها مشــمول بقوانين ملزمة، فإن الذكاء الاصـطناعي بصـفة عامة لم يتم التعامل معه بنفس الطريقة. ويبدو أن غياب التشـريعات الملزمة مبرر باعتبارات خاصـــة بطبيعة الذكاء الاصـــطناعي، مما يجعل من الصـــعب اعتماد قواعد ملزمة بشأنه، بالإضافة إلى هذه الاعتبارات، يمكن القول بأنه من الصعب التشـريع في مثل هذا المجال المتغير والذي يتميز بسـرعة الابتكار، في حين أن القانون من أهم خصائصه الثبات.

أحد أهم أسباب التطبيق واسع النطاق للقانون المرن في مسائل الذكاء الاصطناعي، هو قدرتـه على تجنب انعدام الأمن القـانوني وذلـك بســـبب جمود القـانون الملزم، فالقانون المرن يتكيف بشكل أفضل مع التطور السريع لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وفي الواقع يمكن للفجوة بين الابتكار والتغيير التشريعي أن تؤثر على الأمن القانوني وتخلق بيئة غامضة حيث لا تكون الحقوق والمسؤوليات معروفة بوضوح ولا يمكن التنبؤ بها، وبما أن القانون الملزم يخضـــع لإجراءات طويلة قبل اعتماده، لم يعد من الممكن أن يتماشى مع الابتكار وتطوير الذكاء الاصطناعي، ومن ثم فإن مثل هذا الوضع من شأنه أن يخلق حالة من عدم الأمن القانوني.

إن المرونة التي يتمتع بها هذا القانون تنجم غالبا من امكانية تحديثه وتعديله بسهولة أكبر من القانون الملزم. حيث إن للقانون غير الملزم "طابعا بلاستيكيا وتفاعليا وتكيفيا، هذه الخصائص تجعل من الممكن التكيف مع ملامح الأوضاع القانونية المتغيرة والمتنوعة. وبالتالي فإن المعيار المرن سيكون ذا جودة أفضل من القانون الصارم، نظراً لكونه يمكن أن يكون أكثر تكيفًا مع المواقف المحتملة المختلفة، علاوة على ذلك، فإن القانون المرن يعتبر أيضًا أكثر ملاءمة لتنظيم الذكاء الاصطناعي؛ لأنه سيأخذ في الاعتبار العناصر السياسية والاقتصادية وليس القانونية فقط، وبطبيعة الحال، يتم اعتماد القوانين الملزمة أيضًا في سياق معين، وهي تستجيب كذلك للاحتياجات المجتمعية الحالية، بخلاف النصوص التشريعية التي تكون جامدة وثابتة نسبيا، وهو ما لا ينطبق على القانون المرن الذي يمكن تعديله بسهولة أكبر، وبالتالي فإن القانون المرن يتخذ طابعا أكثر عمومية، ويتكيف بشكل أفضل مع الذكاء الاصطناعي[1].

ثانيا: الضوابط والمبادئ الأخلاقية في الدول العربية والمنظمات ذات العلاقة

مع التطور المتسارع في مجال الذكاء الاصطناعي والبرمجيات، برزت الحاجة المُلحة لوضع مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تضمن استخدام هذه التقنيات بطريقة تحترم كرامة وخصوصية الإنسان، وتسهم في تعزيز مصلحة المجتمع. وتتمثل هذه المبادئ في تعزيز الشفافية والمساءلة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وكذلك ضمان العدالة وعدم التمييز بين المستخدمين، ما يشكل أساساً لبناء ثقة الجمهور في هذه التكنولوجيا[2].

من ناحية أخرى، تبرز أهمية إدماج النزاهة والأمانة في تصميم وتنفيذ البرمجيات، إذ يجب أن تكون الأنظمة قادرة على التفاعل بأمان وفعالية مع البيئات المعقدة والمتغيرة دون أن تشكل خطرا على البيئة أو الأفراد. يتطلب ذلك تركيزًا مستمرا على تحسين الأخلاقيات في الذكاء الاصطناعي للوصول إلى التوازن الأمثل بين التقدم التكنولوجي والمسؤولية الأخلاقية.

1- كامل، سمية (**2024**). دور القانون المرن في تأطير أنظمة الذكاء الاصطناعي، المؤتمر الدولي العلمي، القانون والذكاء الاصطناعي: دراسات ورؤى في التشريع والمجتمع، برلين – ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي. ص **91**.

2- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (**2024/2023**) دليل أخلاقيات البحث العلمي العربي والذكاء الاصطناعي (المبادئ، الأسس والضوابط)، ص**45**.

ولمواكبة المستجدات أصدرت عدد من الدول العربية ضوابط ومواثيق أخلاقية للذكاء الاصطناعي، ومنها الأردن والسعودية، كما صدرت عن بعض المنظمات الدولية والإقليمية ضوابط أخلاقية كذلك ومن تلك المنظمات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، نستعرضها فيما يلي:

1- الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الأردن:

نص الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الأردن على أنه: " ينطبق على أخلاقيات البحث العلمي في الذكاء الاصطناعي ما ينطبق من مبادئ أخلاقية أساسية في البحث العلمي شكل عام، بالإضافة إلى المبادئ الأخلاقية المذكورة في هذا الميثاق. ونظراً للتطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي ونمو قدراتها بشكل متسارع وإمكانية أن يتقدم الذكاء الاصطناعي على الذكاء البشري في بعض التطبيقات، ينبغي على الباحثين تقييم ودراسة مخاطر أبحاثهم ونتائجها على حياة الإنسان وتقديم رؤية مستقبلية للحد من إساءة استخدام أبحاثهم على المدى البعيد قبل نشرها والتوسع في تطويرها، وذلك من خلال:

- أن تكون منهجية بناء نماذج الذكاء الاصطناعي المرتبطة بالبحث العلمي قد تم بنائها من خلال أفضل الممارسات في البحث العلمي المرتبط بالمجال البحثي.
- أن تمثل البيانات المستخدمة في البحث العلمي التباين في العالم الحقيقي ذي الصلة، وأن تكون ذات تفاصيل وجودة كافية.
- الإفصاح عن متطلبات البنية التحتية والبرمجية اللازمة لتطبيق مخرجات البحث العلمي.
- تحديد الأسس التي تمكن الباحثين الآخرين من الوصول إلى البيانات المستخدمة.
- أن تتمتع عملية تدفق البيانات والنتائج بالشفافية التنظيمية.
- أن يكون الرمز المصدري (Source Code) والبرمجيات وجميع الأجزاء الأخرى ذات الصلة في مسار النمذجة المستخدمة في البحث العلمي متاحة للآخرين.
- أن يكون فريق العمل متكامل ومتعدد التخصصات ليتمكن من بناء نماذج موثوقة وتفسير مخرجاتها بشكل معقول.

- توفير الأدوات اللازمة لتقييم النموذج وتحديثه بانتظام مع تغير جودة البيانات والتطبيق الحقيقي للبحث العلمي بعد نشرة"[1].

2- مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في السعودية

تضمنت مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي السعودية، أهم المبادئ والضوابط الأخلاقية عند استخدام الذكاء الاصطناعي، وأبرزها[2]:

- النزاهة والإنصاف.
- الخصوصية والأمن.
- الإنسانية.
- المنافع الاجتماعية والبيئية.
- الموثوقية والسلامة.
- الشفافية والقابلية للتفسير.
- المساءلة والمسؤولية.

3- ميثاق الالكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وأخلاقيات البحث العلمي

أما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO) فقد تضمن ميثاقها الخاص بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مجموعة من الضوابط الأخلاقية مع علاقتها بالبحث العلمي، فيما يلي أمثلة منها وذلك على النحو الآتي[3]:

- **الكرامة الإنسانية** واحترام **حقوق الإنسان:**

يجب أن يساهم البحث العلمي في الوطن العربي في تعزيز الكرامة الإنسانية الاصطناعي، للذكاء الأخلاقي الاستخدام خلال من الإنسان حقوق واحترام وضمان أن تكون التقنيات البحثية عادلة، وشفافة، وخالية من التحيز، مع حماية البيانات، وضمان وصول المعرفة للجميع، وتعزيز حرية البحث العلمي الذي يساهم في خدمة المجتمع.

- **العدالة والإنصاف وعدم التمييز:**

يجب أن يلتزم البحث العلمي المدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي بمبادئ العدالة والإنصاف، بحيث يتيح فرصًا متكافئة لجميع الباحثين والمجتمعات، دون تحيز أو

1- وزارة الاقتصاد الرقمي، الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الأردن.

2- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، **2023**، ص**11-23**.

3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO)، ميثاق الالكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، **2025**، **28** وما بعدها.

تمييز قائم على العرق، أو الجنس، أو الدين، أو الخلفية الاجتماعية، أو الاقتصادية. كما أن البحث العلمي المعتمد على الذكاء الاصطناعي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العدالة بين أفراد المجتمع.

- **الشمولية وعدم التحيز:**

يجب أن يدعم البحث العلمي، خاصة عند استخدام الذكاء الاصطناعي، مبادئ الشمولية وعدم التحيز، لضمان أن تكون مخرجاته دقيقة، وعادلة، وممثلة لجميع الفئات دون إقصاء أو انحياز يؤدي إلى نتائج غير موضوعية أو تمييزية.

- **الاستدامة وحماية البيئة والمناخ:**

تشجيع البحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي الصديق للبيئة من خلال تطوير أو تركيز خوارزميات أقل استهلاكا للطاقة أو لمزيد من التحكم في التداعيات على البيئة والمناخ. كما يجب أن يلتزم البحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي بأعلى المعايير الأخلاقية لضمان الشفافية، النزاهة، والمساءلة في جميع مراحل البحث والتطوير. ينبغي أن يُوجَّه البحث نحو الابتكار المسؤول، مع التركيز على الفوائد المجتمعية والاستدامة البيئية، مع تجنب أي استخدامات قد تؤدي إلى الإضرار بالبشر أو النظم البيئية نتيجة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

- **احترام الموروث الحضاري العربي والمعتقدات والقيم الإسلامية:**

يجب أن تُصمَّم الأبحاث العلمية بحيث تتوافق مع الأخلاقية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات العربية، دون التأثير السلبي على الموروث الحضاري أو الهوية الثقافية. كما يجب أن يلتزم الباحثون بمعايير أخلاقية تحترم المعتقدات الدينية والقيم المجتمعية، مع ضمان أن تكون الدراسات والأبحاث خالية من أي محتوى يسيء للثقافة العربية أو يشوهها. كما ينبغي أن تلعب الجامعات والمؤسسات البحثية دورًا فاعلًا في نشر الأبحاث التي تحترم الثقافة العربية، وتشجع الحوار العربي بين العلوم الحديثة والتراث الحضاري

- **السلامة والموثوقية:**

يجب أن تلتزم أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في البحث العلمي بمعايير الأمان والسلامة الصارمة لضمان حماية البيانات، ومنع إساءة استخدام النتائج، والحفاظ على مصداقية البحث العلمي. يتطلب ذلك إعداد بروتوكولات تشمل تشفير البيانات والتحكم في الوصول والتخزين الآمن للمعلومات الحساسة. كما يجب اختبار

موثوقية ودقة نماذج الذكاء الاصطناعي لمنع انتشار نتائج مضللة. إضافةً إلىٰ ذلك، ينبغي وضع إرشادات أخلاقية تمنع الاستخدام الضار للذكاء الاصطناعي، مع تدريب الباحثين علىٰ ممارسات الأمان السيبراني.

- **الخصوصية والبيانات الشخصية:**

يجب ضمان الحصول علىٰ موافقات مسبقة لاستخدام بيانات الأفراد، مع عدم إساءة استخدام نتائج الأبحاث أو تطبيقاتها بطريقة تنتهك خصوصية الأفراد أو تسلبهم حقوقهم الأساسية. يتطلب ذلك الالتزام بمعايير أخلاقية وقانونية تحمي البيانات الشخصية مع فرض قيود علىٰ كيفية جمعها واستخدامها، كما ينبغي علىٰ الباحثين والمؤسسات ضمان أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحترم حقوق الإنسان، وتمنع أي ممارسات قد تؤدي إلىٰ التمييز أو التعدي علىٰ الحريات الفردية، مما يعزز الاستخدام العادل والمسؤول للتكنولوجيا.

- **حماية حقوق الملكية الفكرية:**

يجب أن تضمن أنظمة الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال الإسناد الصحيح للأفكار، وحماية الأبحاث الأصلية، ومنع الاستخدام غير المصرح به للبيانات والمنهجيات والنتائج. ولتحقيق ذلك، ينبغي وضع سياسات واضحة تحدد دور الذكاء الاصطناعي في البحث، مع فرض الإسناد الصحيح للمحتوىٰ المولد بواسطة الذكاء الاصطناعي، وضمان استخدام بيانات قانونية وأخلاقية. كما يجب علىٰ المؤسسات البحثية والباحثين الالتزام بالمعايير الأكاديمية، لحماية الأصالة العلمية ومنع الانتحال الأكاديمي أو سوء الاستخدام.

4- توصية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي:

أما منظمة اليونسكو (UNESCO) فقد أصدرت توصية خاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ورد فيها: احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية وكرامة الانسان وحمايتها وتعزيزها، ضمان التنوع والشمول، ومن المبادئ التي تضمنتها التوصية: العدالة والانصاف وعدم التمييز، الاستدامة، الحق في الخصوصية وحماية البيانات، اضطلاع البشر بالإشراف واتخاذ القرارات، الشفافية والقابلية للشرح.

أما في مجال البحث العلمي فقد نصت علىٰ أنه: " ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز وتدعم البحث في أمور الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي،

بوسائل تضم مثلاً الاستثمار في هذا البحث أو إيجاد حوافز للقطاعين العام والخاص للاستثمار في هذا المجال، مع الإقرار بأن البحث يساهم مساهمة كبيرة في مواصلة تطوير وتحسين وسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من أجل نشر المعرفة بالقانون الدولي وبالقيم والمبادئ المنصوص عليها في هذه التوصية. وينبغي للدول الأعضاء أيضاً أن تقوم بالترويج علناً لأفضل الممارسات الموجودة لدىٰ القائمين علىٰ إعداد نظم الذكاء الاصطناعي وتطويرها بطريقة أخلاقية من الباحثين والشركات، وكذلك للتعاون معهم. وينبغي للدول الأعضاء أن تضمن تدريب الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي علىٰ أخلاقيات البحث، وأن تلزمهم بمراعاة الاختبارات الأخلاقية في تصميماتهم ومنتجاتهم ومنشوراتهم، ولا سيما في تحليلاتهم مجموعات البيانات التي يستخدمونها وفي كيفية شرحها أو التعليق عليها وفيما يخص نوعية ونطاق النتائج المستمدة منها وتطبيقاتها المحتملة"[1].

الخاتمة:

توصل البحث إلىٰ عدد من النتائج والتوصيات، علىٰ النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

1- إن أخلاقيات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإيجابيات تتوقف علىٰ سلوكيات مستخدميه والهوية الأخلاقية التي تميز كل فرد، وكذلك الرقابة التي يجب أن تُفرض من قبل المؤسسات لضمان عدم تعدي الحدود المقبولة والمسموح بها.

2- الذكاء الاصطناعي تقنية مهمة من تقنيات العلم والمعرفة وهي تجمع المعارف والمعلومات وتختصر الشروح والموسوعات، فتكون أيسر جهداً، وأقل تكلفة، وأسرع وقتاً.

3- المخرجات النصية التي يتم إنشاؤها من خلال الذكاء الاصطناعي وهي ركيكة في التعبير وضعيفة في الأسلوب لا يجوز استعمالها في صنع المحتوىٰ البحثي؛ لأنها تدخل في الانتحال والسرقة العلمية، ولعل السبب في ذلك يعود لضعف الباحث في التعامل مع الذكاء الاصطناعي، أو لقلة حيلته في معرفة مواقع الذكاء التي تعطي نتائج أفضل وأصوب.

1- لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المنعقد إبان دورته الحادية والأربعين بمدينة باريس في الفترة الممتدة من **9** إلىٰ **24** تشرين الثاني / نوفمبر من عام **2021**.

3- القانون المرن قادر على التعامل مع المستجدات الحديثة، ومنها ما يتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو لا يعني التساهل في ضوابط وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

4- الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يقود إلى تراجع دور الباحث في البحث العلمي، وهذا يستلزم وضع ضوابط وسن تشريعات لمنع الاستخدام غير الأخلاقي له في البحث العلمي.

5- سهولة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي يفرض على الجامعات انشاء لجان أخلاقيات البحث العلمي وتحديد مهامها لتشمل ما يتعلق باستخدامات الذكاء الاصطناعي.

ثانياً: التوصيات:

1- على الباحثين توخي الحذر عند تفسير نتائج ChatGPT والتأكد من أن المقالات المحددة والتحليلات دقيقة وذات صلة بأسئلة البحث أو موضوعاته.

2- المحتوى الذي أحال إليه الذكاء الاصطناعي بمرجع أو رابط لا يكون مقبولاً إلا إذا كان هذا المصدر أو المرجع أصيلاً وموثوقاً فيه.

3- يمكن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في بعض العمليات التي تختصر على الباحث الكثير من الوقت والجهد، دون التسليم بها كما هي، بل هي بحاجة للتمحيص والتطوير والتي عادة ما تتجاوز الجامعات فيها مثل: اقتراح العناوين البحثية، واقتراح الدراسات السابقة.

4- على الباحث أن يسهم في صنع المحتوى البحثي وأن يعيد صياغته فيما يخدم توحيد المنهج والأسلوب وفيما يوافق مصطلحات التخصص حتى يسهم الباحث في وضع بصمته ولمسته على بحثه.

5- تفعيل لجان أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات، وتكليفها بضبط استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي المقبولة وغير المقبولة، والتوصية بشأنها.

لائحة المراجع المصادر

- أسماء علي عبد العزيز الضنين. (2024). الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالمشكلات الأخلاقية "دراسة فقهية مقارنة". المؤتمر العلمي الدولي الخامس " الاخلاق وآليات بناء الوعي الرشيد". 24 أكتوبر، ج3، صفحة 3639. مجلة الزهراء (عدد خاص).
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO). (6, 2025). ميثاق الالكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2023/2024). دليل أخلاقيات البحث العلمي العربي والذكاء الاصطناعي (المبادئ، الأسس والضوابط).
- المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (2021). التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
- الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. (بلا تاريخ). وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. الاردن.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (9, 2023). مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. السعودية.
- أمل محمد عُمر الصويعي. (2025). تأثير الذكاء الاصطناعي علىٰ منهجيات البحث العلمي الفرص والتحديات. مجلة القرطاس، 3(26)، 523.
- سلام مصطفىٰ عاشور، ومحمد صالح بني هاني. (2025). التحديات الأخلاقية في استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم العالي في جامعة اليرموك: دراسة نوعية، مجلة العلوم التربوية. (1، ج3)، 553.
- سميه كامل. (2024). دور القانون المرن في تأطير أنظمة الذكاء الاصطناعي. المؤتمر الدولي العلمي، القانون والذكاء الاصطناعي: دراسات ورؤىٰ في التشريع والمجتمع (صفحة 91). برلين - ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.
- عبد العزيز مختار محمود. (2020). تطبيقات الذكاء الاصطناعي: مدخل لتطوير التعليم في ظل تحديات جائحة فيروس كورونا (COVID-19). لمجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، 3(4).
- عبد الوهاب عبد الله المعمري. (2025). منهجية البحث العلمي. عمان-الاردن: دار البديل للنشر والتوزيع.

- علي عائشـــة رف الله، ونبيل ســـالي عطا. (4, 2024). النموذج البنائي للعلاقات بين الشخصية الاستباقية والتركيز التنظيمي والهوية الاخلاقية وقابلية التكيف للتعلم في ظل انتشـــار تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي في البحث العلمي لدىٰ طلاب الدراســـات العليا. المجلة العربية للقياس والتقويم، 5(9).

- مارك كوكلبيرج. (2017). أخلاقيات الذكاء الاصــطناعي. المملكة المتحدة: مؤسسة هنادوي.

- محمود إبراهيم عبد العزيز طه، وعبد الله عبد الفتاح أحمد أبو ســالمه. (2025). فاعلية تدريس منهج العلوم المطور في ضــوء القضــايا الاجتماعية باســتخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثره في تنمية التفكير العلمي والقيم الأخلاقية لدىٰ تلاميذ المرحلة الإعدادية بالأزهر. مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس (266)، 26.

- وائل ماجد الســيد بدوي. (6, 2025). الأبعاد الأخلاقية لاســتخدام الذكاء الاصــطناعي في البحث العلمي: دراســة تطبيقية علىٰ مجالي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. مجلة قطاع الدراسات الإنسانية (35)، 497.

- وسيلة سعود. (2023). الذكاء الاصطناعي وتحديات الممارسات الأخلاقية. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 7(2)، 10

قضايا حقوق الملكية الفكرية لمخرجات الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي والقانون المقارن

د. محمد اغزن
باحث في العلوم الشرعية

ملخص:

تطرقت هذه الورقة لقضية حقوق التأليف للمصنفات التي يتم إنشاؤها باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي من خلال مناقشة ثلاث قضايا أساسية: إمكان حماية حقوق الملكية الفكرية لهذا النوع من المخرجات، وتحديد الجهة التي لها الحق في ملكية هذه الحقوق، والتحديات الأخلاقية والتنظيمية المتمثلة في انتهاك حقوق النشر جراء استخدام الشركات المطورة للمصنفات المحمية في تدريب النماذج أو نتيجة استنساخ النماذج التوليدية للمصنفات المحمية بحقوق النشر أثناء توليد المخرجات. تمت مناقشة هذه القضايا في ضوء الفقه الإسلامي والأحكام القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين الشعبية.

الكلمات المفتاحية: مخرجات الذكاء الاصطناعي التوليدي، الملكية الفكرية، المصنفات، انتهاك حقوق التأليف والنشر.

مقدمة

في سنة 2022 فاز جيسون ألين بالمركز الأول وجائزة مالية قدرها 300 دولار أمريكي في معرض كولورادو للفنون الجميلة في فئة "الفنون الرقمية" حول العمل الفني الذي يحمل عنوان "فضاء مسرح الأوبرا" وقد تم إنشاؤه بواسطة خوارزمية برنامج ذكاء اصطناعي يدعى (Midjourney).

كما تلقت مكاتب حقوق النشر العديد من طلبات التسجيل ادعى أصحابها أنها من إنتاج الذكاء الاصطناعي أو بمساعدته بصفته مؤلفا أو مؤلفا مشاركا.

هذه جملة من الأمثلة التي تدل بما لا يدع مجالا للشك على أن الذكاء الاصطناعي له قدرة على التأليف وإنتاج الأعمال الفنية أو في أقل الأحوال يساعد الإنسان على ذلك.

1-إشكالية البحث

تثير المصنفات التي يتم إنشاؤها باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي العديد من التحديات على نظام حقوق الملكية الفكرية من حيث قابلية هذا النوع من

المصنفات للحماية بموجب قوانين حقوق النشر الحالية؟ ومن حيث تحديد الجهة التي تؤول إليها ملكية حقوق التأليف؟ ومدى إمكان اعتبار الذكاء الاصطناعي مؤلفاً للمصنفات أو مؤلفا مشاركا أو مجرد أداة مساعدة للمستخدم البشري؟ كما يثير إشكالات أخلاقية تتمثل في انتهاك حقوق النشر.

2-أهمية الموضوع

تتمثل في راهنية الموضوع ذلك أن حقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي من النوازل المستجدة التي ما تزال جديدة على البحوث الفقهية المعاصرة.

3-أهداف دراسة الموضوع

يسعى هذا البحث إلى بيان الأحكام الفقهية للنوازل الفقهية المتعلقة بالمصنفات التي يتم إنشاؤها باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي من منظور الفقه الإسلامي والقانون المقارن في سبيل الإسهام في إغناء النقاش الدولي بين فقهاء القانون حول التحديات التي يثيرها استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال التأليف.

4-حدود الدراسة ومجالها

يعنى هذا البحث بحقوق الملكية الفكرية لمخرجات الذكاء الاصطناعي ذات الطابع الأدبي أو الفني، ولا يتناول براءات الاختراع والعلامات التجارية، كما يقتصر على النماذج التوليدية التي تعنى بتوليد النصوص مثل شات جي بي تي (chatgpt) أو الصور ولا يشمل النماذج التي تولد الموسيقى أو المحتوى السمعي المرئي.

5-الدراسات السابقة

بات موضوع حقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي موضوع أقلام غير يسيرة من لدن الباحثين الغربيين، غير أن الأبحاث الفقهية في هذا الموضوع ما تزال محدودة، ومن العناوين التي وقفت عليها في هذا الشأن:

1-حقوق الملكية الفكرية في ظل الذكاء الاصطناعي دراسة فقهية قانونية، د. لولوة توفيق سعود الوهيب، منشور بمجلة قطاع الشريعة والقانون، جامعة الأزهر- القاهرة، ضمن العدد السابع عشر، فبراير 2025.

تناول البحث تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية في عصر الذكاء الاصطناعي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الكويتي، ورجح أن المستخدم هو المالك

لنواتج الذكاء الاصطناعي، كما عرض لمسألة انتهاك حقوق النشر وكيفية معالجتها في ضوء الشريعة الإسلامية.

وقد استثمر الباحث جملة من النصوص الشرعية والقواعد الفقهية التي قد تفيد في التكييف الفقهي لحقوق التأليف لنواتج الذكاء الاصطناعي، غير أنه فاته الإشارة إلى أصل المصالح المرسلة،

2- **حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة مع التشريعات القانونية الحديثة في دولة الكويت**، من تأليف: صفية حسن أحمد حسن، منشور بمجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 48، العدد 48، يناير 2025.

تطرق هذا البحث للتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الملكية الفكرية، وضرورة بيان موقف الفقه الإسلامي من الأعمال التي يتم إنشاؤها باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتطوير التشريعات بالبلدان العربية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

جانب الإضافة لبحثنا هو دراسة بعض القضايا التي أوصى الباحث بدراستها في ضوء الفقه الإسلامي.

3- **كيف يقلب الذكاء الاصطناعي التوليدي حقوق النشر رأساً على عقب** (بالإنجليزية)، مارك لميلي (Mark A. Lemley) منشور بمجلة العلوم والتكنولوجيا، العدد 25، 2025.

يتمحور حول فكرة أن مبادئ قانون النشر الحالية يصعب تطبيقها على الذكاء الاصطناعي التوليدي. غير أنه درس الموضوع من منظور القانون الوضعي، ومحل الإضافة في البحث الذي نحن بصدده هو دراسة هذه القضايا في ضوء الفقه الإسلامي.

6- المنهجية والخطة المعتمدة في تناول الموضوع

توسلت بالمنهجية المقارنة من خلال عرض موقف الفقه الإسلامي والتشريعات المقارنة كالقانوني الأمريكي والصيني وإجراء مقارنة بينها لإبراز الفروق وتأثيرها على قرارات المحاكم حول حقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي.

كما اعتُمد المنهج الوصفي في توصيف كيفية استخدام النماذج التوليدية في إنشاء المصنفات.

وللمنهج التحليلي حظ في هذه الدراسة حيث تم توظيفه في كشف الثغرات التنظيمية التي تعتري التشريعات المنظمة لحقوق التأليف والنشر في النظام الأمريكي والصيني، وضمور الأبعاد الأخلاقية مقارنة مع الفقه الإسلامي.

أما الخطة التي ارتضيتها في تناول الموضوع فتتمثل في الآتي:

المبحث الأول: كيفية توليد الأعمال الفنية بالذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: حماية حقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي

المبحث الثالث: ملكية حقوق التأليف لمخرجات الذكاء الاصطناعي

المبحث الرابع: الذكاء الاصطناعي وانتهاك حقوق النشر

المبحث الأول: كيفية توليد الأعمال الفنية بالذكاء الاصطناعي

تتطلب المنهجية الفقهية للتعاطي مع النوازل المستجدة القيام بتوصيف دقيق للذكاء الاصطناعي التوليدي وكيفية استخدامه في توليد المخرجات؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

الذكاء الاصطناعي التوليدي هو فرع من الذكاء الاصطناعي يتميز بالقدرة على إنتاج محتوى جديد[1]. والقيام بأشياء غير عادية تتضمن تنفيذ مهام معقدة تحاكي المهام التي ينفذها الإنسان، بفضل التطور الحاصل في تقنيات التعلم الالي والتنقيب على البيانات، والتعرف على الأنماط، ومعالجة اللغة الطبيعية، كالشبكات العصبية الاصطناعية، وتقنيات التشفير، وفك التشفير، والمحولات، والنماذج اللغوية الكبيرة، وقد قامت شركات الذكاء الاصطناعي مثل open AI وstability Ai و google في السنوات القليلة الماضية بتطوير العديد من النماذج التوليدية التي باتت تستخدم في توليد النصوص، والصور، والموسيقى، والمحتوى المرئي، ومن أبرز النماذج التوليدية التي تستخدم في توليد الصور نذكر:

أ-دال إي DALL-E

هو برنامج ذكاء اصطناعي توليدي أطلقته شركة (open AI) سنة **2021**، له قدرة على إنشاء صور فنية أو واقعية لمجموعة متنوعة من الأشياء والمشاهد بناء على المطالبات النصية للمستخدم، ويتيح إمكان إجراء التعديلات عليها، ويعتمد التطبيق على تقنية نموذج الانتشار التي تقوم بتدمير الصور وإعادة إنشائها لإيجاد أنماط إحصائية فيها، ويوفر التطبيق النسخة الثانية DALL-E **2**، والثالثة DALL-E **3**.

ب- الانتشار المستقر Stable Diffusion

هو نموذج ذكاء اصطناعي توليدي أطلقته شركة (stability AI) سنة **2022** يعتمد على تقنية نماذج الانتشار.

ج- منتصف الرحلة Midjourney

عبارة عن برنامج ذكاء اصطناعي طوره فريق من الباحثين بمؤسسة أبحاث مستقلة تحمل نفس الاسم، وتم إطلاقه سنة **2022**، يقوم المستخدم بكتابة المطالبة مفصلة في

1- García-Peñalvo, Francisco, and Andrea Vázquez-Ingelmo. "What Do We Mean by GenAI? A Systematic Mapping of the Evolution, Trends, and Techniques Involved in Generative AI." International Journal of Interactive Multimedia and Artificial Intelligence, Jan. **2023**, p. **14**

المكان المخصص لها (imagine) ويتم الحصول في المخرجات على أربع صور ويتيح التطبيق مجموعة من الأدوات لإجراء التعديلات عليها أكثر من مرة عن طريق تعديل نص المطالبة، كما يتيح إمكانية تحريك الصور والتصغير بما يتوافق والرؤية الفنية للمستخدم[1].

أما طريقة توليد الصور باستخدام هذه النماذج من الناحية التقنية نجملها في الآتي:

الخطوة الأولى: يقوم المستخدم بإصدار موجهات نصية (Text Prompt) إلى النموذج وهي بمثابة تعليمات يحدد من خلالها الأوصاف المطلوبة بدقة في العمل الفني من حيث موضوع الصورة (مشهد قطة ...) والأسلوب الفني المستخدم في رسم الصورة الفنية (سريالي، واقعي ...)، والفترة الزمنية للأسلوب الفني (القرن السابع عشر..) واللون (أحمر، أصفر..) والمشاعر التي ستجسدها الصورة (الفرح، الحزن..) .. إلخ

الخطوة الثانية: يقوم النموذج بتحويل الموجهة النصية إلى تمثيل رقمي مضغوط ومجرد الترميز(Encoding) في الفضاء الكامن(Latent Space) [2] ثم يقوم النموذج بتحويل هذا التمثيل المجرد مرة أخرى إلى بيانات بصرية معقدة، أي الصورة الفعلية وهي عملية فك الترميز (Decoding).

الخطوة الثالثة: تنشئ أداة الذكاء الاصطناعي مجموعة أولية متنوعة من المخرجات (Outputs) ذات العناصر التي تتطابق مع المصطلحات الواردة في التعليمات الموجهة، ويقوم المستخدم النهائي بتقييم العينات ويختار واحدة منها بناء على العناصر المرغوبة (التركيب والأسلوب والنوع، إلخ) ثم يقوم بإجراء التعديلات عليها بإضافة قيود إلى الموجهة وتكرار العملية حتى يصل إلى الصورة النهائية التي تستوفي الفكرة التي لديه في الذهن ويريد ترجمتها إلى عمل فني.

1- Getting Started Guide. https://docs.midjourney.com/hc/en-us/articles/33329261836941-Getting-Started-Guide

2- الفضاء الكامن هو تمثيل رياضي يتم فيه ضغط البيانات المعقدة إلى متجهات عددية، فهو "المكان" الذي يتم فيه تمثيل جوهر المطالبة النصية و"معالجة" الفكرة، من خلال تحديد السمات الرئيسية (مثل الألوان، الأشكال، العناصر، الأسلوب الفني) كإحداثيات في هذا الفضاء الافتراضي. يمكن للنموذج "التنقل" أو "التلاعب" في هذا الفضاء لإنشاء اختلافات.

المبحث الثاني: حماية حقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي

يقصد بحقوق الملكية الفكرية حق المؤلف في نسبة أفكاره إليه متى عبر عنها في وسيلة تعبير ملموسة سواء بالكتابة أو أي شكل من أشكال التعبير الفني، وحمايتها من كل أشكال التصرف دون الحصول على إذن من صاحبه، ولذلك تسمى بالحقوق الذهنية أو المعنوية لأنها ترد على الأشياء غير المادية، وهي نوعان: حقوق أدبية ومالية؛ فالحقوق الأدبية تشمل حق المؤلف في نسبة أفكاره إليه وهي غير قابلة للتصرف ولا تسقط بالتقادم، أما المالية فتشمل حقه في الاستفادة من العائد المادي لمصنفه وهي قابلة للتفويت وتنتقل إلى الورثة بعد موت المؤلف[1].

ولهذا سنتناول هذه المسألة من خلال إجراء مقارنة بين ثلاثة أنظمة ذات أنساق تشريعية متباينة وهي: الفقه الإسلامي، وقانون حقوق النشر الأمريكي، وقانون حقوق التأليف في جمهورية الصين الشعبية وقرارات المحاكم في كلا النظامين.

المطلب الأول: المنظور الفقهي لحماية حقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي

لم يظهر نظام حماية حقوق الملكية الفكرية إلا في العصر الحديث مع ظهور الطباعة ودور النشر، ولهذا لم يتناوله فقهاء المذاهب من السلف الماضين في كتب الفروع كما لا توجد نصوص تفصيلية في الكتاب ولا في السنة النبوية حول جزئيات هذا الموضوع، لكن توجد نصوص عامة في التزام الأمانة العلمية، وإسناد الأقوال إلى قائليها، وهي بمثابة المبادئ الكلية الحاكمة لما يعرف في العصر الحاضر بالملكية الفكرية، ولذلك فهو من القضايا التي تُرك فيها المجال للاجتهاد، كما اختلف فيه العلماء فذهب بعضهم إلى منع حماية حقوق الملكية الفكرية استنادا إلى النصوص الواردة في منع احتكار العلم، وذهب آخرون إلى الجواز استنادا إلى المصالح الشرعية التي تترتب عن حماية حقوق التأليف كتشجيع العلماء على الابتكار والإبداع.

كما استدلوا بأن نظرية الملكية في الفقه الإسلامي تستوعب هذا النوع من الحقوق؛ لأن الملكية ترد على المال، ومعلوم أن فقهاء المذاهب اختلفوا في مالية المنافع[2]،

1- السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني، دار إحياء التراث العربي، 1952، ج 8 ص: 223-232

2- جماعة من المؤلفين، الموسوعة الفقهية الكويتية، 1404هـ، ج 36 ص 31

والأصـــل عند الأحناف أن المنافع ليســـت أموالا بذاتها إلا بالتعاقد[1]، خلافا لمذهب جمهور الفقهاء الذين اعتبروا المنافع أموالا متقومة في ذاتها كالأعيان[2]، إذا كانت مما يباح الانتفاع به شـرعا، لأن مناط مالية الأشـياء في الفقه الإسـلامي هو القيمة والقيمة أساسها المنفعة، والمنفعة بالنسبة للإنتاج العلمي يمكن استيفاؤها عن طريق القراءة لأن الإنتاج العلمي حينما يسـطر في كتاب ينفصـل عن صـاحبه. والإنتاج العلمي هو مال متقوم شـــرعا، لتحقق مناط المالية فيه من جهتين: أنه من المنافع وله قيمة أدبية ومالية في العصـــر الحديث بموجب العرف، وثانيهما: جريان الملك فيه كما ترد عليه العقود الناقلة للملكية كالمعاوضـة والإرث[3]، ولهذا نص المعاصـرون علىٰ أن حماية هذا النوع من الحقوق مطلوب شرعا استنادا إلىٰ ما تقتضيه نصوص الشريعة من الأمانة العلمية في عزو الأقوال إلىٰ أصـــحابها، وتحريم الانتحال العلمي والســـرقة الأدبية[4]، كما أن حماية حقوق المؤلفين ينطوي علىٰ مصلحة عامة تتمثل في تشجيع العلماء والمفكرين علىٰ الإبداع وتعميم نشـر العلم بين عموم الأمة وهذا كله من المصـالح المرسـلة، وقد أقر مجمع الفقه الإســـلامي حماية هذا النوع من الحقوق وعدها من الحقوق المعنوية المصونة شرعا[5].

والقاعدة في مثل هذه القضـــايا التي تتعلق بحقوق الله وحقوق العباد وتغيب فيها النصـوص الشـرعية التفصـيلية، ويقع فيها الخلاف بين العلماء أن دائرة المصـالح فيها أوسع، ويفوض أمر تنظيمها إلىٰ السلطة الشرعية للدولة المسلمة، وبناء علىٰ ذلك فإن تحـديـد مـا إذا كـان يجب حمـايـة حقوق الملكيـة الفكريـة للإنتـاج العلمي أم لا من صـــلاحيات الدولة المســـلمة إعمالا للمصـــالح المرســـلة، وقاعدة حكم الحاكم يرفع الخلاف، ســـيما وأن حقوق التأليف في الدول الإســـلامية باتت تنظمها قوانين خاصـــة ويخضع للاتفاقيات الدولية.

1- السرخسي، المبسوط، مطبعة السعادة، 1374، ج 12 ص 163

2- المعونة، القاضي عبد الوهاب، ج 2، ص 751

3- الدريني، فتحي، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، 2008، ج 2 ص :14 وما بعدها

4- بكر بن عبد الله، أبو زيد، ملكية التأليف تاريخا وحكما، ع 2 (1989)، ص 252

5- مجمع الفقه الإسـلامي، "قرار بشـأن الحقوق المعنوية" مجلة مجمع الفقه الإسـلامي، (1980) مج، 3، ع 5، ص :2581

أما حماية حقوق الملكية الفكرية لمخرجات الذكاء الاصطناعي التوليدي فهي نازلة مستجدة، والجديد فيها هو طبيعة الأداة المستعملة التي لها قدرة على التعلم الالي من بيانات التدريب، مما يمكنها من إنشاء محتوى جديد بناء على خوارزميات معقدة، مما يجعلنا إزاء صورة مغايرة من المصنفات أصبح الحصول عليها متاحا حتى لغير الفنانين؛ لأن الجوانب التقنية أصبحت تنفذها الآلة، واقتصر دور المستخدم على إصدار التعليمات للآلة.

أما قابلية هذه الأعمال للحماية فإن تقديره من صلاحيات السلطة التشريعية مع التقيد بضوابط الشريعة الإسلامية. فالحماية مقيدة بجملة من الشروط يمكن إجمالها في الآتي:

أولا: عدم مخالفة المصنف لقواطع الشريعة في الاعتقاد والأخلاق الإسلامية.

ثانيا: أن يكون هناك تحكم بشري في عملية التأليف.

ثالثا: الأصالة العلمية.

يلتقي الفقه الإسلامي في بعض هذه الشروط مع القوانين المنظمة لهذا الشأن.

الفرع الأول: عدم مصادمة قواطع الشريعة

لكي تكون هناك حماية للإنتاج الذهني شرعا يجب أن لا يتضمن ما يخالف ثوابت الدين الإسلامي، كالمؤلفات التي تنشر الشبهات حول قطعيات الدين، أو تتضمن الدعوة إلى بدعة مخترعة في الدين، أو الانحلال الخلقي، أو تروج للأفكار العلمانية والمذاهب المعاصرة التي تخالف ما انعقد عليه إجماع الأمة من مقتضيات العقيدة الإسلامية؛ مثلا الصورة الفنية التي زعم ستيفن ثالر أنها من إنتاج الذكاء الاصطناعي دون تدخل بشري وتجسد مشهد "مدخل حديث إلى الجنة" لا يمكن حمايتها في المنظور الشرعي؛ لأن تجسيد "الجنة" في أعمال فنية مسألة معدودة من الغيبيات في العقيدة الإسلامية.

الفرع الثاني: التحكم البشري في عملية التأليف

الأصل أن الذكاء الاصطناعي أداة؛ لأن الله تعالى خلق الإنسان وسخر له ما في الكون ﴿**وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ**﴾ (الجاثية:12) والذكاء الاصطناعي مشمول بعموم الأشياء التي سخرت للإنسان، والأصل فيه أنه أداة لتنفيذ ما يطلبه منه الإنسان لا أن يستقل بالإبداع أو يخرج عن سيطرة المستخدم لأن ذلك ينافي فكرة التسخير.

بيد أن الذكاء الاصـــطناعي التوليدي يتميز بســـمات تجعله مختلفا عن الأدوات التقليدية منها: فقدان الســـيطرة الكاملة على العملية الإبداعية؛ لأن التعليمات التي يوجهها المســـتخدم إلى نظام الذكاء الاصـــطناعي لا تتحكم في ما ســـتبدو عليه المخرجات؛ لأن التعبير الذي يظهر في المخرجات النهائية إنما هو تفســـير نظام الذكاء الاصطناعي لتعليمات المستخدم، ولا تعكس بالضرورة الفكرة التي في ذهن المؤلف ويريد أن يبرزها من خلال التعليمات التي يوجهها إلى النظام، كما أن المطالبات المتطابقة يمكن أن تولد مخرجات مختلفة، كما أن المراجعة المتكررة للمطالبات لا تغير هذا التحليل أو توفر أساسًا كافيًا للمطالبة بحقوق النشر في المخرجات، وهذا يدل على عدم وجود تحكم بشري[1].

وهذا يضعنا أمام حقيقة مفادها أن الذكاء الاصطناعي ليس أداة جامدة؛ وأن هناك مشاركة للآلة في المخرجات النهائية في حدود معينة. وأحيانا قد يستأثر بحصة الأسد من عملية التأليف رغم التوجيهات التي يصدرها المستخدم والتعديلات التي قد يدخلها على المخرجات، ما يطرح صعوبة من حيث إمكان فصل ما أنتجه الإنسان عما أنتجته الآلة، ومدى قابلية ما أنتجته الآلة لحماية حقوق التأليف، لعدم معرفة الحد الأدنى من التدخل البشري المطلوب لاعتبار الأعمال التي يتم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي أعمالا فنية قابلة لحماية حقوق التأليف.

يصـــنف بعض الباحثين الآلات إلى ثلاثة أصـــناف: "أدوات عادية" و"آلات مولدة بالكامل" و"آلات مولدة جزئياً"[2]، وعلى مســـتوى المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، يتم التمييز بين العمل الذي تم إنشاؤه بشكل أساسي بواسطة الإنسان، ولكن بمساعدة الذكاء الاصطناعي، والعمل الذي تم إنشاؤه بشكل أساسي بواسطة الذكاء الاصطناعي[3].

والحاصــل أن هناك **درجات متفاوتة من مســتويات المشــاركة البشــرية** فتارة تكون منعدمة، وتارة طفيفة، وتارة تكون بارزة، فانحصر حكم المسألة في أربع صور:

1- united states copyright office." Copyright and Artificial Intelligence".**2025,p:20**

2- Budiardjo.ibid.p.**405**

3- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، محادثة الويبو بشـأن الملكية الفكرية للذكاء الاصـطناعي، الدورة الثانية، **2020**، ص **4**

الصورة الأولى المصنفات المولدة بالذكاء الاصطناعي دون جهد بشري

وكمثال على هذه الصورة العمل الفني الموسوم بـ "مدخل حديث للجنة" الذي زعم ستيفن ثالر أنه من تأليف آلة الإبداع دون تدخل بشري. والواقع أن "الذكاء الاصطناعي المستقل" مصطلح يلفه الغموض ذلك أن الأنظمة الحالية ما تزال تتطلب الحد الأدنى من المدخلات البشرية، يمكن الحديث عن انعدام الجهد الذهني أما الذكاء الاصطناعي المستقل الذي لا يتطلب مدخلات من المستخدم فلا وجود له. مثلا لو كتب المستخدم لأحد النماذج التي تقوم بتوليد الصور "أرسم لي قطا يقرأ كتابا" فيولد البرنامج صورة قط يقرأ كتابا حسب تفسيره لتعليمات المستخدم؛ لكن هذه المخرجات غير قابلة لمنحها حقوق الملكية الفكرية لأن الجهد البشري فيها منعدم.

الصورة الثانية: المصنفات التي يتم إنشاؤها باستخدام الذكاء الاصطناعي مع تدخل بشري محدود

في هذا المستوى يكون دور المستخدم البشري محدودا يقتصر على إصدار تعليمات نصية بسيطة للبرنامج، وكمثال على ذلك لوحة "سورياست". مكمن الإشكال حاليا هو عدم معرفة متى يكون الجهد البشري المبذول في صياغة التعليمات الموجهة للذكاء الاصطناعي كافيا لاعتبار المحتوى الذي يتم إنشاؤه بواسطته عملا أصيلا يستوجب الحماية، ومتى يكون مجرد تعليمات بسيطة لا تستوفي معايير الأصالة.

فهذا النوع من الأعمال لا تعد مصنفات قابلة لمنح أصحابها حقوق الملكية الفكرية، لعدم توفر الحد الأدنى المطلوب من المشاركة البشرية للمطالبة بحقوق الملكية الفكرية.

الصورة الثالثة: المصنفات التي تحتوي على مواد تم إنشاؤها من قبل الذكاء الاصطناعي

وكمثال على ذلك العمل الفني الموسوم بـ "زاريا الفجر" وهذه الصورة تنطبق على المصنفات التي تشتمل على عناصر من تأليف إنسان وعناصر من إنتاج الذكاء الاصطناعي سواء أكانت أعمالًا مكتوبة أو مرئية أو موسيقية، وقد رأينا أن النهج المعتمد على مستوى مكتب النشر الأمريكي أو الولايات القضائية الأمريكية يقوم على استبعاد العناصر التي تم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي من الحماية، وأرى أن استبعاد العناصر التي هي من إنتاج الذكاء الاصطناعي من الحماية ممكن طالما أن هناك إمكانية لتمييز ما تم إنشاؤه من قبل الإنسان وما تم إنشاؤه من قبل الآلة، غير أن استبعاد المواد

التي تم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي لا يعفي من نسبتها إليه، والإحالة على الأداة المستخدمة وحجم المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطتها وألا يتجاوز حجم الجهد البشري.

الصورة الرابعة: المصنفات التي يتم إنشاؤها بتوجيه بشري لأداة الذكاء الاصطناعي

وكمثال على ذلك "فضاء مسرح الأوبرا" وهذه الصورة تنطبق على الأعمال التي يتم إنشاؤها باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي سواء مكتوبة أو مرئية أو موسيقية حيث يكون هناك إشراف على العملية الإبداعية من بدايتها إلى نهايتها، هذه الصورة لا تختلف عن الطرق التقليدية التي تستخدم فيها أدوات إنتاج الأعمال الفنية من حيث وجود التصور الذهني للفكرة قبل التعبير عنها، وإجراء التعديلات والتنقيحات اللازمة عليها واختيار الصيغة الأقرب إلى الفكرة التي تصورها المؤلف.

الفرع الثالث: شرط الأصالة

يقصد بالأصالة أن يحمل المصنف بصمة شخصية للمؤلف،[1] ما يجعل الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني لصيقا بشخصية المؤلف، وما يتفتق عن ذهنه وما ينتجه فكره من معارف من بنات أفكاره.

هل ما ينتجه الذكاء الاصطناعي يعد فنا، وهل الذكاء الاصطناعي يشارك في الإبداع؟

الفن هو تعبير إنساني عن الأحاسيس والأفكار باستخدام وسائل معينة، لكن حينما يتعلق الأمر بما إذا كان ما تنتجه الآلة فنا؟ فإن الإجابة عن هذا السؤال قد لا تكون سهلة بأي حال؛ لأن الموضوع ما يزال محل نقاش بين الفلاسفة، وتختلف فيه وجهات النظر باختلاف المرجعية الفلسفية أو الدينية التي يصدر عنها الباحثون في هذا المجال.

يرى تيار ما بعد الإنسانية أن الإبداع في عصر الذكاء الاصطناعي أصبح مجالا مشتركا بين الإنسان والآلة ولم يعد حكرا على الإنسان؛ بل باتت تشارك فيه الآلات ويفضل فيكتور بوغدانوف تسمية الفن الذي ينتجه الذكاء الاصطناعي المستقل "العصبية" بدل "الفن الرقمي" ويدعو إلى ضرورة الاعتراف به كشكل من أشكال

1- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، م **2**.

الإبداع، الذي لا يحل محل الفن الإنسـاني، بل يوسـع من مجاله، تماماً كما لم يقتل التصوير الفوتوغرافي الرسم؛ بل أثرىٰ هذا المجال[1].

أما مارغريت بودن (Margaret Boden) فالإبداع في نظرها لا يمثل سوىٰ أحد جوانب الذكاء البشري العادي، لكنه ليس قدرة خاصة للبشر وحدهم، وتميز بين ثلاثة أشكال للإبداع: الإبداع التركيبي، والاستكشافي، والتحويلي. وترىٰ أنه يمكن نمذجة كل هذه الأشكال الثلاثة بواسطة الذكاء الاصطناعي، وقد يأتي في بعض الحالات، بنتائج مبهرة[2].

وحسب نظرية التفرد لراي كورزويل (Ray Kurzweil) فإن تطوير الذكاء الاصطناعي سيؤدي في المستقبل إلىٰ الذكاء الاصطناعي الفائق الذي سيتفوق علىٰ الذكاء البشري لأنه سيمتلك الوعي وسيكون قادرا علىٰ الإبداع، وفي نظرنا فهذه الأمور مجرد افتراضات بعضها يصادم قطعيات العقيدة الإسلامية مثل مسألة امتلاك الذكاء الاصطناعي للوعي.

ومن المنظور الفقهي فإن قضية ما إذا كان ما ينتجه الذكاء الاصطناعي فنا أم لا ينبغي أن نحدد ماذا نقصد به بالضبط؛ إذا كان المقصود هو الفن المولد بالذكاء الاصطناعي المستقل عن التدخل البشري فهذا التحديد لا ينطبق علىٰ تعريف الفن الذي يتطلب وجود إنسان يعقل، ويحس، ويشعر، ويفكر، ويعبر عن أفكاره، أما إذا كان المقصود هو الفن المولد بالذكاء الاصطناعي بتوجيه بشري حيث يستخدم باعتباره أداة فهذا لا خلاف في أنه فن، وعموما فهذه المسألة لا يتعلق بها حكم شرعي إلا من حيث ما يترتب عنها من حقوق الملكية الفكرية.

والحاصل أن الذكاء الاصطناعي لا ينتج الفن؛ ولكن البشر هم من ينتج الفن[3]. والذكاء الاصطناعي في النهاية مجرد أداة، وقد قام ميشيل موراي (Michael Murray) بإجراء مقارنة بين الخطوات التي يسلكها الفنان أثناء توليد الفن بالذكاء الاصطناعي

1- Viktor, Bogdanov. “Neuroism: Why I, Viktor Bogdanov, Created a New System of Art for the AI Era." Medium, 20 Mar. 2025, https://medium.com/@ViktorBogdanov/neuroism-why-i-victor-bogdanov-created-a-new-system-of-art-for-the-ai-era-804dec7448e6#id. Accessed 11 July 2025.

2- Boden, Margaret A. “Computer Models of Creativity." *AI Mag.* 30 (2009): p.24

3- Murray, Michael D. “Tools Do Not Create: Human Authorship in the Use of Generative Artificial Intelligence." Journal of Law, Technology & the Internet (2023): P.78.

وتلك التي يتبعها الفنان البشـــري الذي ينتج الفن بالطرق التقليدية، فخلص إلى أنها متشـــابهة إن لم تكن مماثلة من الناحية الوظيفية والجوهرية لعملية الإبداع. من حيث اشتمالها على التصور، والانتقاء والاختيار، واعتماد المنتج النهائي كعلامة على التأليف والإبداع الفني، هو جزء لا يتجزأ من عمليات الإبداع[1].

إن حماية حقوق الملكية الفكرية لنواتج بالذكاء الاصـطناعي مطلوب شـرعا طالما أن الذكاء الاصـطناعي يسـتخدم كأداة، وطالما أن هناك سـيطرة للمؤلف البشـري على عملية التأليف. وبالتالي إذا تم اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي باعتباره أداة مسـاعدة في ترجمة التصـورات والأفكار التي في ذهن المؤلف البشــري من خلال خيارات إبداعية فلا شك أن هذا النوع من **المصنفات يجب حمايتها** شرعا للاعتبارات الآتية:

أولا: الأصـــل في الأشـــياء الإباحة، والذكاء الاصـــطناعي أداة مســـخرة للإنســـان لاستخدامها في المجالات المشروعة وهي كثيرة فلا مانع من استخدامه في إنتاج الفن شريطة ألا يلغي دور الإنسان أو يحل محله.

ثانيا: العرف، ذلك أن الثورة الرقمية في العصـر الحاضـر أتاحت اسـتخدام تقنيات الذكاء الاصـطناعي في مجال التأليف، سـواء في كتابة المقالات أو في إنشـاء الأعمال الفنية، ما يفرض ســـن قوانين تنظيمية لحماية حقوق المؤلفين، بناء على قاعدة "العادة محكمة".

ثالثا: المصـالح المرسـلة، ذلك أن توفير الحماية لنواتج الذكاء الاصـطناعي تترتب عنه مصالح شرعية معتبرة في ميزان الشرع نذكر منها:

-مواكبة التطور التقني، لأن هذه التقنيات باتت تســتخدم في صــفوف شـريحة من الفنانين والمؤلفين.

-إن حماية مخرجات الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى تحفيز المؤلفين على الإبداع، وتشـجيع الشـركات التي تسـتثمر في تطوير النماذج التوليدية التي تسـاعد الفنانين في إنتاج الاعمال الفنية بطرق جديدة.

-أن هذه المصـنفات ذات قيمة مالية ولا شـك أن الاعتراف بها باعتبارها مصـنفات سيتيح لأصحابها الاستفادة من العائد المالي لبيع حقوق النشر.

1- Murray, Michael. “Tools Do Not Create: Human Authorship in the Use of Generative Artificial Intelligence." p:**89 -91**

رابعا: حماية ثمار العقل البشري، وهذا يخدم مقصد حفظ العقل وهو من مقاصد الشريعة الإسلامية.

أما نواتج الذكاء الاصطناعي التي تفتقر إلى الحد الأدنى من الأصالة فلا ينبغي منحها حقوق الملكية الفكرية للأدلة الآتية:

أولا: عموم ظاهر النصوص الواردة في الكتاب في إعمال العقل، والاستقلال في التفكير، ونبذ التقليد كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (البقرة:169).

ثانيا: أن حماية نواتج الذكاء الاصطناعي التي لا تستوفي شروط الأصالة والتحكم البشري سيترتب عنه مفاسد راجحة نذكر منها:

- الهدف من حماية حقوق الملكية الفكرية هو حماية الابداع البشري، وحينما تمنح الحماية لنواتج الذكاء الاصطناعي التي ينعدم فيها الجهد الذهني أو يكون محدودا سيؤدي إلى هدم نظام الملكية الفكرية من أساسه؛ لأن أي شخص سيتمكن من توجيه مطالبة إلى الذكاء الاصطناعي لإنشاء محتوى بدون أدنى جهد سيطالب بحقوق التأليف.

- أن منح حقوق الملكية الفكرية لهذا النوع من المصنفات قد يفضي إلى تعطيل الإبداع حيث سيعول المؤلفون على الذكاء الاصطناعي بذل إتعاب الفكر، وتعطيل الإبداع يتضمن تعطيل العقل المنهي عنه شرعا، وما قرره العلماء من أن حفظ العقل من الكليات الخمس من مقاصد الشريعة الإسلامية.

-إن منح الحماية لهذا النوع من المصنفات سيؤدي إلى غياب المنافسة العادلة بين المؤلفين والإضرار بالمؤلفين البشريين، وقد يفقد الكثير من المؤلفين والفنانين وظائفهم والقاعدة أن "الضرر يزال" شرعا.

المطلب الثاني: توجه الولايات القضائية الأمريكية

النهج المعتمد حاليا في الولايات المتحدة هو رفض منح حقوق النشر لنواتج الذكاء الاصطناعي التي ليس وراءها مؤلف بشري، حيث رفض المكتب الأمريكي مجموعة من الطلبات رام أصحابها تسجيل أعمالهم الفنية التي قاموا بإنشائها باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي وعلل الرفض بغياب المؤلف البشري.

ويلخص الدليل الإرشادي الذي صدر عن مكتب حقوق النشر الأمريكي توجيهات هذا الأخير حول كيفية التعامل مع الأعمال التي يتم إنشاؤها باستخدام الذكاء

الاصطناعي، وتتمثل في أن هذا النوع من الأعمال قد تكون قابلة لحقوق الطبع والنشر ومؤهلة للتسجيل، شريطة أن "يكون للإنسان سيطرة إبداعية على التعبير عن العمل." وستعتمد حماية حقوق الطبع والنشر على ما إذا كانت مساهمات الذكاء الاصطناعي "نتيجة الاستنساخ الميكانيكي" أو أنها تعكس "التصور الذهني الخاص بالمؤلف".[1]

كما أصدر مكتب الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الطبع والنشر (USCO) مؤخرًا تقريرًا بعنوان "حقوق الطبع والنشر والذكاء الاصطناعي" خصص الجزء الثاني منه لمسألة قابلية حقوق الطبع والنشر للأعمال التي تم إنشاؤها باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، ويلخص الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها مكتب الولايات المتحدة لحقوق الطبع والنشر على النحو التالي:

-يمكن حل مسائل حقوق الطبع والنشر والذكاء الاصطناعي وفقًا للقانون الحالي، دون الحاجة إلى تغيير تشريعي.

-لا يؤثر استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للمساعدة بدلاً من الحلول محل الإبداع البشري على توافر حماية حقوق الطبع والنشر للمخرجات.

-تحمي حقوق النشر التعبير الأصلي في العمل الذي أنشأه مؤلف بشري، حتى لو كان العمل يتضمن أيضًا مواد من إنتاج الذكاء الاصطناعي.

- لا تمتد حقوق الطبع والنشر لتشمل المواد التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي البحت، أو المواد التي لا يوجد فيها تحكم بشري كافٍ في العناصر التعبيرية.

- يجب تحليل ما إذا كانت المساهمات البشرية في المخرجات التي يولدها الذكاء الاصطناعي كافية لتشكل تأليفا على أساس كل حالة على حدة.

-استنادًا إلى عمل التكنولوجيا الحالية المتاحة عمومًا، لا توفر المطالبات وحدها تحكمًا كافيًا.

-يحق للمؤلفين البشريين حقوق التأليف والنشر في أعمالهم التأليفية التي يمكن إدراكها في المخرجات المولدة بالذكاء الاصطناعي، وكذلك الاختيار الإبداعي أو التنسيق أو الترتيب الإبداعي للمواد في المخرجات أو التعديلات الإبداعية للمخرجات.

1- United States Copyright Office. "Copyright Registration Guidance: Works Containing Material Generated by Artificial Intelligence." *Federal Register*, vol. **88**, no. **51**, **16** Mar. **2023**, pp. **16190-93**. *Federal Register*, https://www.copyright.gov/ai/ai_policy_guidance.pdf

-لم يتم تقديم قضية حقوق التأليف والنشر الإضافية أو الحماية الفريدة من نوعها للمحتوىٰ المولّد بالذكاء الاصطناعي[1].

وسنعرض لأبرز القضايا التي تعامل معها مكتب النشر، والمحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية:

1-قضية ستيفن ثالر

تمكن عالم الحاسوب ستيفن ثالر في التسعينات من تطوير نظام ذكاء اصطناعي أطلق عليه "آلة الإبداع"، في سياق مشروع تجريبي لإثبات قدرة الذكاء الاصطناعي علىٰ الإبداع دون تدخل بشري ثم قام بتطويره إلىٰ نظام يدعىٰ جهاز للتمهيد المستقل للوعي الموحد أو ما يعرف اختصارا بـــــ (DABUS) الذي يتميز بالقدرة علىٰ الاختراعات التقنية؛ لكن ثالر أراد إثبات قدرة هذا النظام علىٰ تخيل مفاهيم فلسفية ودينية مجردة، وتم استخدامه لإنشاء عمل فني ثنائي الأبعاد لمشهد سريالي متخيل يجسد مسارين للقطار تختفي في نفق وسط منظر طبيعي أخضر فيما يبدو أنه شكل الجنة حسب تفسير الذكاء الاصطناعي.

الشكل 1: مدخل حديث إلىٰ الجنة، من تأليف آلة الإبداع[2]

وفي يونيو سنة 2022 تقدم ستيفن تالر (Thaler's) بطلب تسجيل العمل الفني، وصرح في الطلب بأنه تم إنشاؤه بشكل مستقل باستخدام خوارزمية ذكاء اصطناعي تدعىٰ "آلة

1- united states copyright office." Copyright and Artificial Intelligence".2025,p:20

2-https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/2/2f/A_Recent_Entrance_to_Paradise.jpg

الإبداع" وأدرجها في الطلب باعتبارها المؤلف الوحيد للعمل، بينما ادعى هو ملكية العمل بناء على مبدأ "العمل مقابل أجر"، غير أن مجلس المراجعة التابع لمكتب حقوق الطبع والنشر رفض تسجيل الطلب مستشهداً بالشرط الذي التزم به منذ فترة طويلة بأن العمل يجب أن يكون من تأليف إنسان ليكون مؤهلاً لحماية حقوق الطبع والنشر. وهذا العمل "يفتقر إلى التأليف البشري اللازم لدعم المطالبة بحقوق النشر" غير أن ثالر طالب بإعادة النظر في القرار؛ لأن الدستور الأمريكي لا يشترط التأليف البشري، لكن مكتب التسجيل تمسك بموقفه وعلل الرفض بأن قانون حقوق التأليف والنشر الأمريكي إنما يحمي فقط "ثمار العمل الفكري" التي "تستند إلى القوى الإبداعية للعقل البشري" وأنه لن يقوم بتسجيل المصنفات "التي تنتجها آلة أو مجرد عملية ميكانيكية" وتعمل "دون أي مدخلات إبداعية أو تدخل من مؤلف بشري" وبناء على ذلك، اعتبر مجلس المراجعة أن العمل غير مؤهل للتسجيل. وخلص إلى أن "التأليف البشري شرط أساسي لحماية حقوق الطبع والنشر في الولايات المتحدة، وبالتالي لا يمكن تسجيل المصنف"[1].

اعترض الدكتور ثالر على هذا القرار برفع دعوى قضائية ضد مكتب حقوق الطبع والنشر ومديرته شيرا بيرلماتر، بحجة أن شرط التأليف البشري غير دستوري وغير مدعوم بأي من النظام الأساسي أو السوابق القضائية.

وفي أغسطس سنة 2023 أكدت محكمة المقاطعة قرار مكتب حقوق الطبع والنشر، معللةً ذلك بأن المؤلفين البشريين وحدهم هم من يحتاجون إلى حقوق الطبع والنشر كحافز لإنتاج أعمال تعبيرية[2].

واستأنف الدكتور ثالر أمام محكمة الاستئناف الأمريكية لدائرة مقاطعة كولومبيا، التي أكدت في مارس 2025، قرار المحكمة الجزئية، حيث قضت بأن قانون حقوق الطبع والنشر "يشترط أن تكون جميع الأعمال المؤهلة من تأليف إنسان في المقام الأول".

---

1 - United States. Copyright Office Review Board. "Second Request for Reconsideration for Refusal to Register A Recent Entrance to Paradise (Correspondence ID 1-3ZPC6C3; SR # 1-7100387071)." 14 Feb. 2022. US Copyright Office, p:3. https://www.copyright.gov/rulings-filings/review-board/docs/a-recent-entrance-to-paradise.pdf. Accessed 28 June 2025.

2- Thaler v. Perlmutte, No. 22-1564 (D.D.C. 2023)

وعللت المحكمة قرارها بأن العديد من الأحكام في قانون حقوق الطبع والنشـــر غير قابلة للتطبيق إلا إذا كان المؤلف إنسانا ومنها:

أ-الأهلية القانونية للمؤلف لحيازة الملكية؛

ب-مدة حقوق الطبع والنشـر، والتي تمتد إلىٰ حياة المؤلف بالإضـافة إلىٰ سـبعين عامًا بعد وفاته؛

ج-حقوق الميراث للأرملة أو الأرمل أو الأبناء الباقين علىٰ قيد الحياة أو الأحفاد؛

ج-شرط التوقيع لنقل ملكية حقوق الطبع والنشر؛

د-الجنسية أو محل الإقامة؛

هـ-ضرورة توافر النية؛

و-تعريفات "برنامج الحاســوب" و"الآلة" و"الجهاز" و"العملية" في قانون حقوق الطبع والنشر.

كما عززت قرارها بالسوابق القضائية التي تؤكد عدم الاعتراف بحقوق التأليف لأي عمل صـادر من كيان غير بشـري مثل قضـية الصـورة التي التقطها القرد ناروتو لنفسـه باسـتخدام الة تصـوير مصـور الحياة البرية سـلاتر، وبتاريخ 12 مايو 2025، رفضـت المحكمة التماس الدكتور ثالر بإعادة النظر في القضـية بكامل هيئتها أي من قبل جميع قضاة المحكمة[1].

2- لوحة "سورياست" (Suryast) لِأنكيت ساهني

قام محامي الملكية الفكرية بنيو دلهي أنكيت ســاهني بتوليد لوحة فنية بعنوان "سورياست" (Suryast) توثق لحظة غروب الشمس حيث التقط صورة لغروب الشمس، وقام بإدخالها إلىٰ تطبيق الذكاء الاصطناعي يستخدم في الرسم يدعىٰ (RAGHAV)، كما أدخل لوحة "ليلة النجوم" لفنسـنت فان جوخ باعتبارها صـورة نمط، وقيمة تشـير إلىٰ مدىٰ قوة تطبيق صورة النمط علىٰ الصورة الأساسية.

1- Thaler v. Perlmutter, No. 1:22-cv-01564. D.C. Cir. 2025.para. A

Mr. Sahni's Original Photograph (base image)

Vincent Van Gogh's *The Starry Night* (style image)

ثم طلب من أداة الذكاء الاصطناعي تطبيق الأسلوب الفني في لوحة فان جوج على الصورة الأساسية بواسطة خوارزمية البرنامج فحصل على صورة ثالثة أطلق عليها "سورياست":

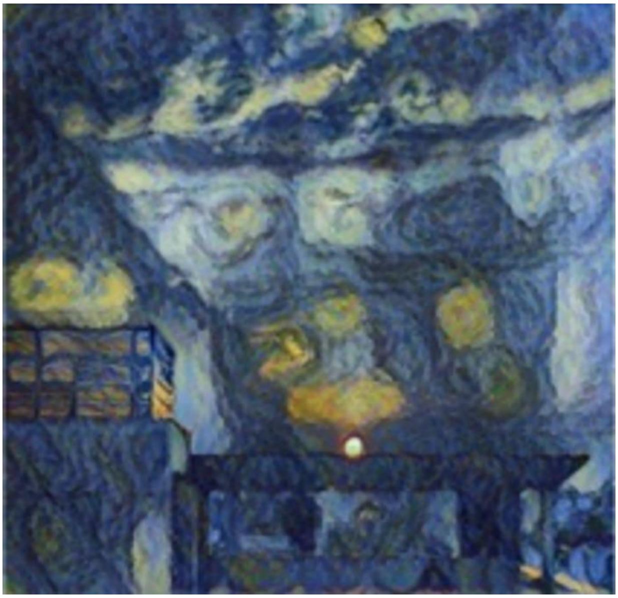

الشكل **2**: صورة سورياست (Suryast)

يزعم أنكيت ساهني ملكية حقوق الملكية الفكرية للصورة باعتباره المؤلف الوحيد، وحاول تسجيل حقوق الطبع والنشر المزعومة في مختلف سجلات حقوق النشر في جميع أنحاء العالم.

وبتاريخ نوفمبر 2020، تمكن من تسجيل حقوق الطبع والنشر للصورة لدىٰ مكتب تسجيل حقوق الطبع والنشر في الهند، لكنه تراجع عن ذلك حيث أصدر إشعارًا بسحب التسجيل بتاريخ نوفمبر 2021.

في ديسمبر 2021، منح المكتب الكندي للملكية الفكرية (CIPO) حقوق الطبع والنشر لهذا العمل الفني، وفي يوليو 2024، قدم مركز ساموبلسون-غلوشكو الكندي لسياسة الإنترنت والمصلحة العامة (CIPPC) إشعارًا إلىٰ المحكمة الفيدرالية الكندية، طالباً إصدار أمر بشطب "سورياست" من سجل حقوق النشر الكندي بموجب المادة 57 (4) من قانون حقوق النشر الكندي لعدم وجود حقوق نشر في الصورة أو بدلاً من ذلك، وتعديل التسجيل بحيث يكون ساهني المالك الوحيد، وبحذف تطبيق RAGHAV AIللرسم بالذكاء الاصطناعي" من تسجيل سورياست باعتباره مؤلفا مشاركا إعمالا للفقرة 57 (4) (ج) من قانون حقوق الطبع[1].

وفي ديسمبر 2023، رفض مجلس المراجعة التابع لمكتب حقوق الطبع والنشر بالولايات المتحدة تسجيل حقوق الطبع والنشر لـــ (Suryast)، لأنه "يفتقر إلىٰ التأليف البشري اللازم لدعم المطالبة بحقوق النشر."

وبتاريخ 10 يوليو 2023، قدم السيد ساهني طلبا إلىٰ المكتب لإعادة النظر للمرة الثانية في رفضه تسجيل العمل، وقدم ثلاث حجج:

أولاً: أن برنامج (RAGHAV) كان بمثابة "أداة برمجية مساعدة"، خاضعة لقرارات إبداعية من قبله في اختيار صورته الأصلية، وصورة The Starry Night كمدخلات للنمط، وتحديد القيمة المتغيرة لمقدار نقل النمط.

ثانيًا: أن العمل يتضمن عناصر يدّعي أنها من تأليف الإنسان. فقد "وفّر العناصر التقليدية للتأليف لكل من الصورة الأصلية والعمل" من خلال أخذ الصورة الأصلية و"توجيه أداة (RAGHAV) لإجراء تغييرات علىٰ الألوان والأشكال والأسلوب بطريقة معينة". وأن إنشاءه للصورة الفوتوغرافية الأصلية واستخدامه لأداة (RAGHAV) منحه السيطرة علىٰ العمل وأسفر عن احتواء العمل علىٰ عناصر مثل غروب الشمس والمبنىٰ المصور بأسلوب من اختياره.

1- Samuelson-Glushko Canadian Internet Policy and Public Interest Clinic (CIPPIC) v Ankit Sahni.p:3

ثالثًا: أن العمل ليس مصنفًا مشتقًا لأنه ليس "مشابهًا إلى حد كبير" للصورة الأصلية.

بعد النظر في الحجج التي قدمها السيد ساهني، خلص المجلس إلى أن المصنف ليس نتاج تأليف بشري؛ لأن العناصر التعبيرية للتأليف التصويري لم يقدمها السيد ساهني، فقد قدم ثلاث مدخلات إلى برنامج (RAGHAV): صورة أساسية، وصورة النمط و"قيمة متغيرة تحدد مقدار نقل النمط"، وبالتالي فإن تطبيق (RAGHAV) كان مسؤولاً عن تحديد كيفية استيفاء الصور الأساسية وصورة النمط وفقًا لقيمة نقل النمط وليس السيد ساهني، لأنه لم يتحكم في مكان وضع هذه العناصر، وما إذا كانت ستظهر في المخرجات، وما هي الألوان التي ستُطبّق عليها. كما أن المجلس لم يقتنع بوصف السيد ساهني لبرنامج (RAGHAV) بأنه "أداة مساعدة" كما أن المخرجات التي حصل عليها ساهني إنما هي تفسير نظام الذكاء الاصطناعي المستخدم بناء على الصور التي تم تدريبه عليها وليس مساهمات أو تعليمات محددة تلقاها من السيد ساهني. كما أن اختيار المتغير العددي لـ "قوة" الأسلوب، وحده غير كافٍ لضمان حماية حقوق النشر. وأشار المكتب إلى أن السيد ساهني يمكن له التقدم بطلب لتسجيل صورته، على افتراض أنها تستوفي جميع المتطلبات القانونية؛ لكنه لا يستطيع تسجيل النسخة المعدلة من صورة الذكاء الاصطناعي أمام المجلس، لأنه لم يمارس سيطرة إبداعية كافية على إنشاء (RAGHAV) للمصنف، فلا يمكنه تسجيله[1].

3- زاريا الفجر "Zarya" of the Dawn"

تمكنت كريستينا كاشتانوفا من تأليف رواية مصورة تقع في ثماني عشرة صفحة، تدور أحداث الرواية حول شخصية زاريا التي تقيم في مدينة نيويورك وتعاني من مرض فقدان الذاكرة إثر أزمة الصحة النفسية سنة **2023** دمرت الحياة على كوكب الأرض، عبرت عن هذه الأحداث من خلال تأليف نص الحوار الذي دار بين الشخصيات إلى جانب صور تم توليدها باستخدام برنامج الذكاء الاصطناعي (Midjourney's).

1 - United States Copyright Office. Review Board. "Second Request for Reconsideration for Refusal to Register SURYAST". U.S. Copyright Office, **11** Dec. **2023,** para.B https://www.copyright.gov/rulings-filings/review-board/docs/SURYAST.pdf

الشكل 3: زاريا الفجر

تأليف كريستينا كاشتانوفا (Kris Kashtanova) بمساعدة ميدجورني[1]

تقدمت كريستينا كاشتانوفا بطلب تسجيل العمل بتاريخ 15 شتنبر 2022، لكنها لم تفصح في الطلب على استخدامها لبرنامج الذكاء الاصطناعي (Midjourney's). وأصدر مكتب حقوق النشر الأمريكي قرارا بقبول تسجيل الطلب تحت رقم VAu00148080196، لكن المكتب علم بتصريحات منسوبة إلى السيدة كاشتانوفا على وسائل التواصل الاجتماعي تفيد أنها أنشأت العمل باستخدام الذكاء الاصطناعي فقرر إلغاء التسجيل ووجه إليها رسالة يطلب منها بيان دور الذكاء الاصطناعي في إنشاء الصور.

فأجابت معززة ردها بجملة من الحجج منها: أن لها دورا في تأليف العمل من حيث صياغة النصوص وموضوع الرواية والشخصيات، أما برنامج الذكاء الاصطناعي فقد استخدمته كأداة مساعدة مثله مثل أي أداة يستخدمها الفنان كالكاميرا التي يستخدمها المصور ولم يلغ دورها في التأليف، بل كان لها دور في توجيه البرنامج من خلال المطالبات النصية ولم تكتف بالمخرجات الأولية؛ بل أدخلت عليها العديد من التعديلات كما بذلت جهدا كبيرا في الترتيب والتنسيق، ما كلفها ساعات للحصول على

1-https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/b/b4/Zarya_of_the_Dawn_cover.webp/800px-Zarya_of_the_Dawn_cover.webp.png?20230224134139

العمل النهائي وهذا كله يؤهله لكي يكون قابلا للحماية، وفي فبراير 2023، خلص المكتب إلى قبول تسجيل الشق النصي من الرواية، واستبعاد تسجيل الصور المولدة بالذكاء الاصطناعي[1].

4- فضاء مسرح الأوبرا (Théâtre D'opéra Spatial)

لوحة "فضاء مسرح الأوبرا" عبارة عن عمل فني ثنائي الأبعاد ألفه جيسون م. ألين (Jason M. Allen) باستخدام برنامج الذكاء الاصطناعي ميدجورني (Midjourney) في الخطوة الأولى قام بتوجيه البرنامج بإدخال مطالبة نصية مفصلة حدد من خلالها موضوع اللوحة، ووصف المكان، والأسلوب الفني الذي يمزج بين الأوبرا التقليدي والخيال العلمي، لم تكن المخرجات الأولية تستجيب لرؤيته الفنية فقام بإدخال التعديلات على نص المطالبة وكرر العملية أكثر من مرة حتى حصل على الصورة الأقرب لرؤيته الفنية وهي صورة ميدجورني.

الشكل 4: صورة ميدجورني لفضاء مسرح الأوبرا

ثم قام بإدخال التعديلات عليها باستخدام برنامج (Adobe Photoshop) لتعديل التفاصيل التجميلية، وإزالة العيوب، وإبراز الخصوصيات المعمارية للمشهد، وتحسين

1- U.S. Copyright Office. "Zarya of the Dawn." Registration No. VAu001480196. 15 Sept. 2022. U.S. Copyright Office Public Catalog, cocatalog.loc.gov https://www.copyright.gov/docs/zarya-of-the-dawn.pdf. Accessed 30 June 2025.

جودة الصــورة من حيث الوضــوح باســتخدام (Gigapixel AI) الذي يســمح بحفظ تفاصيلها بعد تكبيرها فحصل علىٰ الصورة النهائية.

الشكل 5: الصورة النهائية للوحة فضاء مسرح الأوبرا

تأليف جيسون م. ألين (Jason M. Allen)[1]

قدم السيد ألين طلب تسجيل العمل الفني، وطلب منه مكتب حقوق النشر استبعاد العناصر التي تم إنشاؤها باستخدام الذكاء الاصطناعي، غير أن السيد ألين أراد تسجيل العمل كاملا فكان قرار مجلس المراجعة التابع لمكتب الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الطبع والنشــر هو الرفض، اســتنادا إلىٰ أن العمل يحتوي علىٰ كمية من المواد التي تم إنشـــاؤها بالذكاء الاصــطناعي أكثر من الحد الأدنىٰ، وبالتالي يجب إخلاء المســؤولية عنها. وأن صــورة Midjourney، التي لا تزال في شــكل جوهري في العمل النهائي، ليست نتاج تأليف بشري. ومن غير الواضح ما إذا كانت تعديلات السيد ألين التي أجراها باســتخدام Adobe Photoshop يمكن أن تكون قابلة لحقوق الطبع والنشــر بمفردها. كما لا يعتد المجلس باستخدام السيد ألين لـــ (Gigapixel AI) لأنه يقر بأنه "لا يقدم عناصر جديدة وأصلية في الصــورة" وأن "عملية التكبير التي يقوم بها (Gigapixel AI) لا تعادل التأليف".

---

1 - By Jason M. Allen - Colorado State Fair, Public Domain, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=122602647

رد السيد ألين على حجة مكتب حقوق النشر بأن العمل يفتقر إلى التأليف البشري بأنه أدخل جملة من التعليمات إلى برنامج (Midjourney) وقام بإجراء التعديلات وهذه العناصر تضفي لمسات إبداعية بشرية على العمل.

ويرى مجلس المراجعة أن تصرفات السيد ألين على النحو الموصوف لا تجعله مؤلف صورة ميدجورني؛ لأن مساهمته الوحيدة في صورة ميدجورني كانت إدخال المطالبة النصية التي أنتجتها. على الرغم من أن السيد ألين يصف "إدخال العديد من التنقيحات والمطالبات النصية 624 مرة على الأقل" قبل إنتاج صورة ميدجورني، فإن الخطوات في هذه العملية كانت تعتمد في النهاية على كيفية معالجة نظام ميدجورني لمطالبات السيد ألين. وفقًا لوثائق (Midjourney)، فإن المطالبات تؤثر على ما يولده النظام و"تفسرها" (Midjourney) و"تقارنها ببيانات التدريب الخاصة بها." كما أوضح المكتب، أن (Midjourney) "لا تفسر المطالبات على أنها تعليمات محددة لإنشاء نتيجة تعبيرية معينة"، لأنها لا تفهم.

وأن مجرد تنقيح الأوامر الفورية لا يمكن أن يؤدي إلى حقوق التأليف للصورة الناتجة لأن "العناصر التقليدية للتأليف تحددها وتنفذها التكنولوجيا - وليس المستخدم البشري"[1].

يتضح من خلال القضايا المعروضة أعلاه أن التأليف البشري يعد معيارا حاسما لكي تكون المصنفات التي تم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي موضوعا لحقوق التأليف.

المطلب الثالث: توجه المحاكم في الصين

التوجه الحالي في جمهورية الصين الشعبية يميل نحو حماية حقوق التأليف لنواتج الذكاء الاصطناعي متى أبدى المستخدم الحد الأدنى من المساهمة لاستيفاء شرط الأصالة.

وقد عرضت أمام المحاكم في الصين العديد من القضايا التي تمس حقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي، نذكر على سبيل المثال:

1 - United States Copyright Office. Review Board. "Second Request for Reconsideration for Refusal to Register Théâtre D'opéra Spatial". U.S. Copyright Office, 5 Sept. 2023, www.copyright.gov/rulings-filings/review-board/docs/Theatre-Dopera-Spatial.pdf.

الفرع الأول: قضية شركة تينسنت ضد شركة ينغسون (Tencent v Yingxun)

طرحت هذه القضية سنة 2019؛ حيث رفعت شركة شنتشن تينسنت لأنظمة الكمبيوتر المحدودة (Shenzhen Tencent) دعوى ضد شركة شنغهاي ينغسون للتكنولوجيا (Shanghai Yingxun) لانتهاكها حقوق النشر عن مقال كتبه برنامج ذكاء اصطناعي يدعى (Dreamwriter) وأصدرت المحكمة الشعبية بمنطقة تشنتشن نانشان حكمًا لصالح المدعي، واعتبرت المقال مصنفا مكتوبا محميا بموجب قانون النشر، وأن المدعى عليه قد انتهك حقوق الطبع والنشر للمدعي من خلال نسخ الأخبار[1].

اعتبرت المحكمة أن المقال ينطوي على درجة معينة من الأصالة، من خلال الترتيبات والاختيارات الفردية التي قام بها الموظفون المعنيون في الفريق الإبداعي للمدعي، وينتمي إلى الأعمال المكتوبة المحمية بموجب قانون حقوق النشر الصيني.

وعلى هذا يظهر أن المحكمة ذهبت في تفسيرها لمعيار الأصالة منحا موضوعيا، يتمثل في أن شرط الحماية هو أن يتضمن العمل الحد الأدنى من الأصالة الذي يتم التحقق من توفره من خلال الاختيارات الإبداعيات للمستخدم بغض النظر عن حجم المشاركة البشرية[2].

الفرع الثاني: قضية "لي" ضد "ليو" (li vs Liu)

في 24 فبراير 2023، استخدم السيد لي، برنامج الذكاء الاصطناعي Stable Diffusion لإنشاء الصورة المتعلقة بالقضية عن طريق إدخال تعليمات محددة إلى البرنامج، ونشرها على منصة Xiaohongshu؛ تحت عنوان "نسيم الربيع يجلب الحنان"، وبتاريخ 2 مارس 2023، نشر السيد ليو مقالًا استخدم فيه الصورة التي أنشأها السيد لي بالذكاء الاصطناعي، فرفع المدعي دعوى قضائية ضد المدعى عليه أمام محكمة الإنترنت في بكين؛ لأنه لم يحصل على إذن لنشر الصورة، كما حذف علامة التوقيع المائية للمدعي ما شكل انتهاكا لحقوق النشر الخاصة بالمدعي.

وبتاريخ 27 نوفمبر 2023، أصدرت المحكمة قرارًا بمنح حقوق النشر للصور التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي؛ لأنها تستوفي متطلبات "الأصالة" وتعكس الاستثمار الفكري الأصلي للمؤلف، من خلال تصميم عرض الشخصيات، واختيار

1- Tencent v. Yingxun Tech Case No. Y0305MC No. 14010.

2- Gaidartzi, Anthi, and Irini Stamatoudi.. "Authorship and Ownership Issues Raised by AI-Generated Works: A Comparative Analysis." * Laws Review*,14, 57, 2025, p. 7.

الكلمات الموجهة وترتيبها، وتعيين المعلمات ذات الصلة، وما إلى ذلك، لذا فإن الصور المعنية في القضية تستوفي متطلبات "الإنجازات الفكرية"، وينبغي الاعتراف بها كأعمال فنية وحمايتها بموجب قانون حقوق النشر[1].

يبدو أن توجه القضاء في الصين أكثر مرونة مقارنة مع النهج الأمريكي بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي.

المطلب الرابع: مقارنة بين الأنظمة الثلاث

يظهر من خلال السوابق القضائية بشأن توفير الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي في الأنساق القانونية محل الدراسة أن النظام الأمريكي يعتمد معيارا ذاتيا، وينحو نحو تضييق نطاق الحماية، والتشدد في اشتراط المشاركة البشرية، ولا يمنح الحماية إلا للأعمال التي يتم فيها استخدام الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة حيث يرى إمكانية تسجيلها ومنحها حقوق الطبع والنشر في ظروف معينة إذا أثبت مؤلف العمل أن برنامج الذكاء الاصطناعي استُخدم كأداة أو وسيط في إنشاء العمل، وألا يتجاوز نسبة تدخل الذكاء الاصطناعي في العمل الحد الأدنى. مقابل رفض الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي المستقل أو التي يكون فيها التدخل البشري محدودا.

خلافا لتوجه المحاكم في الصين الذي يميل إلى التوسع في نطاق الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي واعتماد معيار موضوعي، يتمثل في أن توفير الحماية القانونية لهذا النوع من الأعمال يتطلب استيفاء الحد الأدنى من الأصالة والتدخل البشري، وبذلك فهو يقع مع النهج الأمريكي على طرفي نقيض.

أما بالنسبة للفقه الإسلامي فهو يوفر نظاما عادلا وأكثر مرونة يجمع بين تشجيع الابتكار وحماية حقوق المؤلف، ويوفر أساسا لحماية هذا النوع من المصنفات يتمثل في مراعاة المصلحة الشرعية وهي هنا الحقوق الأدبية والمالية الخاصة بالمؤلف، وحق الأمة في الاستفادة من ذلك المصنف، أي أن الحماية مقيدة باعتبارات دينية وأخلاقية وهذا ما لا نجده في الأنظمة الأخرى التي تغلب الاعتبارات الاقتصادية على حساب حقوق المؤلفين، كما أن الحماية المطلوبة شرعا منوطة بالتعامل مع الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة، وأن تكون هناك مساهمة ظاهرة للمستخدم، في توجيه للذكاء الاصطناعي

1- li vs lui.2023

في مختلف مراحل عملية التأليف، ويقترب النهج الأمريكي من الفقه الإســلامي في هذه النقطة.

بالنسبة للمخرجات التي يتم توليدها ذاتيا من نظام الذكاء الاصطناعي فهي مستبعدة من الحماية، ومن وجهة نظر تقنية، لم يتطور الذكاء الاصــطناعي بعد إلى المســتوى الذي يتحرر فيه حقًا من المشــاركة البشــرية في توليد المنتجات ذات الصــلة. لا يزال البشـر يشـاركون بشـكل أو بآخر في اسـتخدام تطبيقات الذكاء الاصـطناعي. ومع ذلك، وبفضــل قدرات التعلّم الآلي والتعلّم العميق، يمكن للذكاء الاصــطناعي أن يُشــكّل خوارزميات جديدة يتم توليدها بشكل مستقل بالإضافة إلى الخوارزميات التي سبق أن وضعها البشر. يبدو أن المنتجات التي يتم الحصول عليها من خلال هذه الخوارزميات المشكّلة بشكل مصطنع للذكاء الاصطناعي يمكن أن تسمى منتجات الذكاء الاصطناعي المولدة ذاتيًا[1].

إن الذكاء الاصــطناعي التوليدي ليس مســتقلا ولا يتخذ قرارات إبداعية من تلقاء نفســه، بل يتبع القواعد والمعلمات (المترجمة إلى خوارزميات) التي تصــدر من المستخدم لتوليد مخرجات فهو بحاجة دائما إلى المستخدم البشري الذي يقوم بتوجيهه من خلال التعليمات، ثم يقوم بتقييم المخرجات ويختار قبولها أو رفضــها في كل مجموعة من العينات التي تولدها أداة الذكاء الاصطناعي[2].

إن التداخل بين الإنســان والآلة في هذه العملية يطرح تحديات كبيرة من حيث صـعوبة تطبيق قوانين حقوق التأليف والنشـر على نواتج الذكاء الاصـطناعي، إذا أخذنا على سـبيل المثال شـرط الأصـالة فإن تطبيقه على مخرجات الذكاء الاصـطناعي يطرح صـعوبة كبيرة فمن جهة تعد المطالبات النصـية (prompt) قناة التواصـل بين المسـتخدم والبرنامج وتضطلع بدور حاسم في تشكيل مخرجات الذكاء الاصطناعي التوليدي من خلال تزويده بالسياق، وينصـب النقاش حاليا حول طبيعة المطالبات النصـية (prompt) المستخدمة في توليد نواتج الذكاء الاصطناعي من حيث البساطة أو التعقيد في تجسيد

1- ZHOU Bo. "Artificial Intelligence and Copyright Protection -Judicial Practice in Chinese Courts".**2020,p.3**

2- Ibid:p.**87**

اختيارات فنية معينة، كما يثار النقاش حول ما إذا كان يمكن اعتبارها أعمالا أدبية أصيلة أم مجرد محتوىٰ وظيفي[1].

يرىٰ البعض أن دور الإنسان باعتباره مجرد بادئ للعملية الإبداعية قد لا يكون كافيًا للمطالبة بحقوق النشر الكاملة، خاصة عندما يساهم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في العمل الناتج[2]؛ لأن السؤال هو ما إذا كانت الخوارزميات والشبكات العصبية تترجم بدقة ما يريده المؤلف، أميل إلىٰ الجواب بالنفي، لأن طريقة إنتاج الفن بالذكاء الاصطناعي تختلف عن طريقة إنتاج الفن بالأدوات التقليدية لأن المؤلف ينقل الفكرة التي في ذهنه إلىٰ وسيلة تعبير ملموسة بأقصىٰ دقة ممكنة، أما الذكاء الاصطناعي فإن المستخدم يحاول بلورة الفكرة التي في ذهنه من خلال توجيه البرنامج بالتعليمات؛ لكن الذكاء الاصطناعي إنما يعطيه خيارات من خلال تركيب محتوىٰ جديد انطلاقا من بيانات التدريب قد لا تكون المخرجات مطابقة للفكرة التي يود المؤلف تجسيدها أي أن المخرجات إنما هي بحسب تفسير الذكاء الاصطناعي لتعليمات المستخدم وليست بالضرورة الفكرة التي في ذهن المؤلف، أمام هذه المعضلة يقترح البعض مراجعة مفهوم الأصالة[3].

تطرح صعوبة كذلك في تطبيق ما يعرف في نظام حقوق الملكية الفكرية بثنائية الفكرة والتعبير التي تبدو غير قابلة للتطبيق علىٰ مخرجات الذكاء الاصطناعي؛ ذلك أن قوانين النشر لا تحمي الأفكار إلا إذا تم التعبير عنها في وسيلة ملموسة، أما الأفكار المجردة فهي غير قابلة للحماية، لكن تطبيق هذا المبدأ علىٰ مخرجات الذكاء الاصطناعي يعد أمرا بالغ التعقيد؛ ففي طرق التأليف التقليدية يأتي المؤلف بالفكرة ويعبر عنها بأسلوبه الخاص، أما في عصر الذكاء الاصطناعي أصبحت الآلة هي التي تنتج التعبير، وإذا قلنا بأن التعبير الذي أنتجته الآلة لا يمكن حمايته؛ لأنه ليس أصيلا لافتقاره "للتأليف البشري"، فإننا نُفرغ حقوق النشر من هدفها في حماية التعبير. وإذا

---

1 - Mazzi, Francesca. "Authorship in artificial intelligence-generated works: Exploring originality in text prompts and artificial intelligence outputs through philosophical foundations of copyright and collage protection." *The Journal of World Intellectual Property* (2024): p:414.

2- Aronov, A., and S. Idrysheva. "Copyright Protection on Works Generated by Artificial Intelligence". *Science and Innovation*, (2025): p. 24

3 - Guadamuz, Andres. "Do Androids Dream of Electric Copyright?" Artificial Intelligence and Intellectual Property (2021): P.6.

قلنا يجب حماية الفكرة (prompt) لأنها نتاج العقل البشري، فإننا نخرق المبدأ الأساسي الذي ينص على عدم حماية الأفكار. وهذا ما يؤدي في نظر البعض إلى قلب ثنائية الفكرة والتعبير رأسا على عقب[1].

المبحث الثالث: ملكية حقوق التأليف لمخرجات الذكاء الاصطناعي

تطرح ملكية حقوق التأليف للأعمال الفنية التي يتم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي تحديات كبيرة لتعدد المتدخلين في هذه العملية.

المطلب الأول: النظريات المقترحة في تكييف ملكية حقوق النشر لمخرجات الذكاء الاصطناعي

من أهم النظريات المقترحة لحل إشكالية من يملك حقوق الملكية الفكرية لنواتج الذكاء الاصطناعي:

1- إسناد حقوق الملكية الفكرية إلى الذكاء الاصطناعي نفسه

يرى بعض الباحثين أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن تسند له حقوق الملكية الفكرية بناء على منحه شخصية اعتبارية، يستند هذا الرأي إلى أن المؤلف في قوانين النشر ليس بالضرورة أن يكون شخصا طبيعيا، بل يمكن أن يكون شخصا اعتباريا، وبالتالي من الممكن إسناد حقوق التأليف للذكاء الاصطناعي باعتباره كيانا اعتباريا[2].

كما اقترح بيرلمان (Pearlman) نظرية التنازل عن حقوق الملكية الفكرية للأشخاص الاعتباريين طالما أن الذكاء الاصطناعي لا يملك الشخصية القانونية[3].

لكن هذا الطرح كان مثار انتقادات كثيرة منها: أن فكرة الشخصية الاعتبارية غير قابلة للتطبيق على الذكاء الاصطناعي لعدة أسباب: أولا أن الشخصية الاعتبارية عبارة عن مجموعة من الأشخاص الطبيعيين، والذكاء الاصطناعي ليس أشخاصا طبيعيين، ثانياً، لا يخضع الذكاء الاصطناعي لعملية توليد الإرادة المستقلة من الأشخاص الطبيعيين مثل الأشخاص الاعتباريين ولا يكتسب الإرادة المستقلة المطلوبة من الأشخاص المدنيين، ثالثا: أن الاعتراف بالشخصية الاعتبارية للذكاء الاصطناعي مسألة

---

1 - Report of the 1st Workshop on Generative AI and Law, 2023.p:12. https://arxiv.org/pdf/2311.06477

2- Wang, Han. "Authorship of Artificial Intelligence-Generated Works and Possible System Improvement in China." Beijing Law Review (2023): p. 905.

3- Pearlman, Russ. "Recognizing artificial intelligence (AI) as authors and investors under US intellectual property law." Rich. JL & Tech. (2017) :p.27 .

شـــائكة لا يمكن حلها في قانون حقوق المؤلف وإنما بمراجعة نظرية القانون المدني برمته[1].

كما أن صـلاحية الذكاء الاصـطناعي لاعتباره مؤلفا سـتترتب عنه آثار قانونية منها: أن الذكاء الاصطناعي سيكون هو المدعىٰ عليه في دعوىٰ انتهاك حقوق النشر، وبالتالي فالدعوىٰ سـتؤول إلىٰ طريق مسـدود؛ لأنه لا يتمتع بالشـخصـية القانونية فهو أداة بيد كيانات أخرىٰ لها أهلية قانونية كالأفراد أو الشـركات[2]، ما يجعل هذا الطرح غير قابل للتطبيق، ولهذا لم تتبن أي جهة قضـائية هذا النهج، وذلك لافتقار الذكاء الاصـطناعي للشخصية القانونية. ولا يعد مؤلفا؛ لأنه لا يتمتع بالإرادة الحرة، ولا يتخذ قرارات فنية إبداعية بشـأن محتويات الفن؛ إنما يسـتجيب فقط لتعليمات المسـتخدم بشـري ثم يولد الصور وفقًا لتدريباته وبرمجته[3].

2-إسناد ملكية حقوق النشر إلى مالك الذكاء الاصطناعي

يرىٰ لميلي (Lemley) أن الخيار المنطقي هو إسناد ملكية حقوق التأليف إلىٰ الشركة التي تدير الذكاء الاصطناعي نفسه[4]. وهذا الرأي تبناه ثلة من الباحثين[5] استنادا إلىٰ فكرة المؤلف الوظيفي ومبدأ "العمل المنتج مقابل أجر" الذي بموجبه يُعتبر صـاحب العمل هو المؤلف وتسـند له حقوق التأليف، حتىٰ لو كان الموظف هو من قام بالفعل بإنشـاء العمل. ويمكن أن يكون صاحب العمل شركة أو مؤسسة أو فردًا[6].

أما رايان أبوت (Ryan Abbott) فيرىٰ أنه يجب الاعتراف بالذكاء الاصطناعي باعتباره مؤلفا أو مخترعا لأنه يؤدي وظيفة المؤلف البشـري، ويجب أن تؤول حقوق ملكية

1- Wang. Ibid:p.**906**

2- Vladeck, David C. “Machines without Principals: Liability Rules and Artificial Intelligence." Washington Law Review **89** (**2014**): P:**12**

3- Murray, Generative AI Art: Copyright Infringement and Fair Use .p:**299**

4- Lemley, Mark. “How Generative AI Turns Copyright Law Upside Down." Science and Technology Law Review (**2024**): p.**41**

5- Matulionyte, Rita and Jyh-An Lee. “Copyright in AI-generated works: Lessons from recent developments in patent law." A Journal of Law, Technology & Society (**2022**): p.**26.**

6- Hristov, Kalin. "Artificial intelligence and the copyright dilemma." Idea The Journal of the Franklin Pierce Center for Intellectual Property **57** (**2016**): p.**445.**

الاختراعات الحاسوبية إلىٰ مالك الحاسوب لأن ذلك سيكون أكثر اتساقًا مع طريقة الملكية الشخصية[1].

ستتيح هذه النظرية إسناد ملكية العمل المولَّد بالحاسوب إلىٰ الشخص الذي يستثمر في إنتاج العمل، وليس إلىٰ الشخص الذي يساهم بالأصالة في العمل. قد يكون مالك الذكاء الاصطناعي هو المطور أو المستخدم نفسه في بعض الحالات، وفي حالات أخرىٰ، قد يكون المطور والمستخدم والمالك ثلاثة أطراف مختلفة (أو أكثر). علىٰ سبيل المثال، قد تقوم شركة برمجيات (مطور) بتطوير نظام ذكاء اصطناعي، ثم تبيعه لشركة أخرىٰ (المالك) التي ترخصه بعد ذلك للمستهلكين (المستخدمين) الذين يستخدمونه لتوليد الأعمال[2].

هذا النهج يبدو أكثر قابلية للتطبيق في نظر البعض من عدة أوجه: أولا قد يكون من الصعب تحديد من هو مطور أو مستخدم الذكاء الاصطناعي أو طرف ثالث، مثل مدرب البيانات أو مقدمها الذي قدم مساهمة كافية في الناتج النهائي للذكاء الاصطناعي. ثانيا: تفادي الوقوع في وضع المصنفات التي تنتقل إلىٰ المجال العام؛ لأنها بدون مؤلف وبدون حقوق تأليف إذا لم يقدم المطور أو المستخدم مساهمات كافية أو مباشرة في المخرجات النهائية. ثالثا: من غير المرجح أن تنشأ حالات الملكية المشتركة إذا تم إسناد الملكية الفكرية إلىٰ مالك الذكاء الاصطناعي، رابعا: إذا تم تخصيص حقوق الملكية الفكرية لمالكي الذكاء الاصطناعي، فسيكون لديهم حوافز لإتاحة نظام الذكاء الاصطناعي للمستخدمين[3].

3-إسناد حقوق التأليف إلى المطور

يرىٰ أصحاب هذا الطرح أن المطور هو مؤلف العمل الذي تم إنشاؤه بالذكاء الاصطناعي، ومن تم فهو الأحق بأن تسند له حقوق الملكية الفكرية. وهذا النهج يجد سنده في بعض قوانين النشر، مثل قانون حقوق التأليف والنشر والتصاميم وبراءات الاختراع في المملكة المتحدة لعام 1988 الذي تضمن بعض المقتضيات القانونية بشأن العمل الذي يتم إنشاؤه بواسطة الحاسوب في غياب مؤلف بشري بناء علىٰ ما ورد في الفقرة (3) من المادة 9 التي تنص علىٰ أن المؤلف في حالة "العمل الأدبي، أو الدرامي،

1- Abbott, Ryan. "I think, therefore I invent: creative computers and the future of patent law." BCL Rev. 57 (2016): p. 1114.

2- Matulionyte, Rita and Jyh-An Lee. P.28

3- Matulionyte, Rita and Jyh-An Lee. P.28-32

أو الموسـيقي، أو الفني الذي يتم إنتاجه بواسـطة الحاسـوب" هو "الشـخص الذي قام باتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشـــاء العمل" والنهج المتبع في بعض المحاكم في المملكة المتحدة هو اسناد حقوق التأليف إلى المبرمج بناء على أنه من قام بالترتيبات اللازمة.

يرى أندري غادميز (Andres Guadamuz) أن منح حقوق الطبع والنشـــر للشـــخص الذي جعل تشغيل الذكاء الاصطناعي ممكنًا هو النهج الأكثر منطقية، حيث يبدو نموذج المملكة المتحدة هو الأكثر كفاءة. لأنه سيضـمن استمرار الشـركات في الاسـتثمار في التكنولوجيا، مطمئنة إلى أنها ستحصل على عائد على استثمارها[1].

هنا يجب أن نفصل بين حالتين: الحالة التي يكون فيها المبرمج هو نفسه المستخدم النهائي ففي هذه الحالة لا يطرح إسـناد حقوق الملكية الفكرية للمبرمج كبير إشـكال حيث يغدو صاحب حقوق التأليف مبرمجا ومستخدما في نفس الوقت، وهذا ما أخذت به بعض المحاكم في جمهورية الصـين سـنة 2019 في ما يعرف بقضـية تينسـنت ضـد ينكسـون (Tencent v Yingxun) حيث طورت شـركة تينسـنت نظاما للذكاء الاصـطناعي يدعى (Dreamwriter) استخدم في كتابة مقال يتضمن تقريرا ماليا نشر في موقع الشركة المطورة مع الإشارة إلى أنه من تأليف نظام الذكاء الاصطناعي، وقام المدعي عليه وهو شـركة ينكسـون بإعادة نشـر المقال دون نسـبته إلى مؤلفه، رفع المدعي دعوى قضـائية أمام محكمة مقاطعة تشـنتشـن واعتبرت أن حقوق الملكية الفكرية ترجع إلى شـركة تينسنت باعتبارها المستخدم والمطور للنظام، والفريق الإبداعي للشركة الذي قام بكتابة المقال باسـتخدام برنامج "Dreamwriter" بمثابة المؤلف، وأن الترتيب والاختيار الذي قام به من حيث إدخال البيانات، وإعداد شـرط التشـغيل، واختيار القالب وأسـلوب النص، هي أنشـطة فكرية لها صـلة مباشـرة بالتعبير المحدد للمقال المعني وتؤهله لأن يكون صاحب الملكية الفكرية[2].

الحالة الثانية إذا كان المبرمج غير المسـتخدم، فإن إسـناد ملكية حقوق التأليف للمطور في هذه الحالة يبدو غير عادل للاعتبارات الآتية:

أولا: أن المبرمج يملـك حقوق الملكيـة الفكريـة على تطوير برنـامج الـذكـاء الاصـطناعي المستخدم في إنشاء العمل، فإذا تم منح حقوق التأليف على أي عمل يتم

1- A. Guadamuz, "Artificial intelligence and copyright." Wipo Magazine,(2017) :p.19

2- Tencent v. Yingxun Tech Case No. Y0305MC No. 14010.

إنشاؤه بالبرنامج الذي طوره، فإن ذلك سيؤدي إلىٰ الحصول علىٰ حماية مزدوجة لنفس العمل الإبداعي.

ثانياً: أن المصمم لا يشارك فعلياً في عملية التأليف، فالأشياء التي يتم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي يتم إنشاؤها بشكل أساسي من خلال الاختيارات التي يقوم بها المستخدم النهائي. وعلىٰ الرغم من أن اختيار الذكاء الاصطناعي يتم عن طريق الخوارزميات التي وضعها المصمم، إلا أن المصمم نفسه لا يقوم فعلياً باختيار وتوليف المواد لعمل معين. وبالتالي، قد لا يكون المصمم هو المؤلف المناسب.[1]

إن دور المبرمج في نهاية المطاف يكمن في ابتكار الأداة المستخدمة في العملية الإبداعية من خلال صياغة الخوارزمية وتدريب النموذج، فحقوق الملكية الفكرية يملكها في تطويره للبرنامج وليس في أي عمل يقوم المستخدم النهائي بإنشائه بواسطة البرنامج، علاوة علىٰ أن منحه حقوق الملكية الفكرية علىٰ عمل لم يقم بإنشائه أصلا ولم تكن له نية في ذلك يبدو غير عادل كما أنه غير قابل للتطبيق.

4-إسناد الملكية إلى المستخدم النهائي باعتباره مؤلفا

يرىٰ أصحاب هذا الطرح أن مستخدمي الذكاء الاصطناعي هم المالكون المناسبون لمخرجات الذكاء الاصطناعي؛ لأنهم يقدمون مدخلات كبيرة في تشكيل المخرجات[2]. فالذكاء الاصطناعي هو المُنشئ الميكانيكي للعمل، بينما المستخدم النهائي هو المُنشئ الفكري للعمل[3].

يجب اعتبار الحاسوب أداة مثل آلة التصوير أو آلة الطباعة التي تهدف إلىٰ مساعدة المؤلفين البشر في العملية الإبداعية، وبالتالي فإن مؤلف العمل الفني المولد بالذكاء الاصطناعي هو المستخدم[4].

1- Wang. Ibid:p.**907**

2- Yu, Robert. "The Machine Author: What Level of Copyright Protection is Appropriate for Fully Independent Computer-Generated Works." U. Pa. L. Rev. **165** (**2016**),P. **1259**.

3- Caldwell, Mackenzie. “What Is an ‘Author’? -Copyright Authorship of AI Art Through a Philosophical Lens." Houston Law Review, (**2023**), p. **434**.

4- Anil, Samtani, and Abigail Lim Chiu Mei. Who Is Thy Author? Recommendations to Integrate "Machine Authored" Works into the Copyright Domain in Singapore. European Intellectual Property Review, (**2022**), p. **6**.

5-ملكية حقوق التأليف مشتركة بين المستخدم والذكاء الاصطناعي

إذا كانت مخرجات الآلة تعكس المساهمات الإبداعية لكل من المصمم والمستخدم - فإن الأعمال المنتجة من خلال استخدام الآلة قد تكون "أعمالًا مشتركة" إذا تعاون المصمم والمستخدم مع بعضهما البعض لخلق النتيجة المحددة[1]. وقد اعترف مكتب حقوق الطبع والنشر في الهند ببرنامج الذكاء الاصطناعي يدعى (RAGHAV) كمؤلف مشارك للعمل الفني الذي يحمل عنوان "سورياست" فقد مُنح التسجيل في نوفمبر 2020، حيث اعتبر السيد ساهني هو المؤلف الآخر وهو مسجل كمالك لحقوق الطبع والنشر[2]. لكن تم التراجع عن هذا القرار فيما بعد شطب هذا الطلب من اللائحة .

6-انتقال ملكية حقوق التأليف إلى المجال العام

المصنفات التي يتم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي بشكل مستقل دون تدخل المؤلف البشري، تعد بحسب هذا الرأي مصنفات بلا مؤلف، وتقع هذه المصنفات خارج نطاق حماية حقوق التأليف والنشر، وليس لها مالك لحقوق التأليف والنشر، وتنتقل ملكيتها إلى المجال العام بحيث يمكن لأي شخص استغلالها دون الحصول على إذن من مالكها أو دفع تعويض[3].

فهي تنتمي فعليًا إلى المجال العام، مما يعني أنه يمكن لأي شخص استخدامها أو إعادة إنتاجها أو استغلالها دون طلب إذن أو دفع إتاوات.

المطلب الثاني: التكييف الفقهي لملكية حقوق التأليف لنواتج الذكاء الاصطناعي

إن تحديد الجهة المالكة لحقوق التأليف والنشر لمخرجات الذكاء الاصطناعي يتطلب ابتداء تحديد المؤلف الفعلي لتلك النواتج، وذلك لتدخل جهات متعددة في أنظمة الذكاء الاصطناعي كالمطور، والمستخدم.

إن اعتبار الذكاء الاصطناعي مؤلفا ومنحه حقوق الملكية الفكرية تبدو من منظور الشريعة الإسلامية تبدو فكرة غير مستساغة؛ لأن ذلك يعني أن الذكاء الاصطناعي قادر

1- Ginsburg, Jane C. and Luke Ali Budiardjo. “Authors and Machines." Berkeley Technology Law Journal 34 (2019):P.440

2- Sarkar, Sukanya. "Exclusive: India recognizes AI as co-author of copyrighted artwork." *ManagingIP*, 5 Aug. 2021, https://www.managingip.com/article/2a5bqo2drurt0bxl7ab24/exclusive-india-recognises-ai-as-co-author-of-copyrighted-artwork

3-3- Budiardjo.ibid.p.437

علىٰ الفهم والتفكير، والواقع أن الذكاء الاصـطناعي ليس سـوىٰ شـبكة من المعادلات الرياضـية والشـبكات الاصـطناعية والخوارزميات، ولا يفهم اللغة البشـرية كما قد يخيل إلينا إنما يتعلم أنماط العلاقات الإحصـائية، ولا ينتج شـيئا من تلقاء نفسـه، بل يتطلب دائما مدخلات من المسـتخدم البشـري لتوجيهه لأداء مهام محددة، ويفتقر إلىٰ الإرادة الحرة والعقل وهي مناط أهلية اكتساب الحقوق وصحة التصرفات.

بالنسبة لإسناد حقوق التأليف إلىٰ المطور لنظام الذكاء الاصطناعي فهي غير عادلة؛ لأنه لم يكن له إسهام مباشر في المنتج النهائي.

أما إسـناد ملكية حقوق التأليف إلىٰ مالك الذكاء الاصـطناعي. ففيه تفصيل فإذا كان مالك الذكاء الاصـطناعي هو الشـركة وليس هو المؤلف الفعلي ففي هذه الحالة يمكن التنازل عن الحقوق المالية بناء علىٰ عقد إجارة "لأن المنافع والأعيان سـواء في جواز العقد عليهما في البيع والإجارة"[1] فهذا تحكمه قواعد الإجارة وقاعدة الغرم بالغنم، لكنه مقيد بشـروط أن يتم التنصـيص علىٰ ذلك في العقد كما أن التنازل عن حقوق الملكية الفكرية لمالك النموذج بناء علىٰ ما يعرف في بعض الأنظمة بمبدأ "العمل مقابل أجر" إنما يشـمل الحقوق المالية فقط، أما الحقوق الأدبية التي تتعلق بنسـبة المصنف إلىٰ صاحبه لا يمكن نقلها إلىٰ مالك الذكاء الاصطناعي؛ لأنها ملك حصري للمؤلف، وملك عام للأمة.

أما إسـناد حقوق التأليف إلىٰ المسـتخدم النهائي لأداة الذكاء الاصـطناعي فهذا هو الأصل وهو المرشح قبل غيره للتمتع بحقوق الملكية الفكرية لما ينتجه من أعمال أدبية أو فنية.

ومما يرجح هذا الرأي ما يلي:

أولا: حديث النبي ﷺ: **"من سـبق إلى ما لم يسـبق إليه مسـلم فهو أحق به"**[2]، وهو حديث ضـعيف إلا أن هناك أحاديث أخرىٰ صـحيحه في معناه تقويه[3]، وليس فيه ما

1- القرافي، الذخيرة، 1994، ج 8 ص 34

2- رواه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والفيء الإمارة باب ما جاء في انقطاع الأرضين رقم (3071)، والبيهقي في السـنن الكبرىٰ، كتاب إحياء الموات، باب مَن أحيا أرضًـا مَيتَةً لَيسَـت لأحَدٍ ولا في حَقِّ أحَدٍ فهي لَهُ، رقم (11897)، والطبراني في الكبير (814)، من حديث أسمر بن مضرس رضي الله عنه.

3- ومن ذلك قوله ﷺ: "من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق" وهو حديث صحيح رواه مالك في الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء في عمارة الموات، رقم (26)

يصادم أصول الشريعة، ومنه استنبط الفقهاء قاعدة الأسبقية إلى المباحات، فاعتبروا أن "من سبق إلى المباحات فهو أحق بها من غيره"[1] وإن كانوا في الفروع التي يسوقونها يحصرونها في الأشياء المادية كالأرض الموات واللقطة، إلخ. والظاهر أن الحديث عام في المباحات من الأشياء المادية والمعنوية وتخصيصه بالأشياء المادية تخصيص من غير دليل، والمستخدم الذي ينشئ عملا أدبيا أو فنيا باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يعتبر هو من سبق إليه فهو أحق بملكيته.

ثانيا: قاعدة الخراج بالضمان، ومفادها أن منفعة الشيء يستحقها من يضمنه[2]، والمستخدم هو من يتحمل المسؤولية الشرعية على الأعمال التي قام بإنشائها بالذكاء الاصطناعي، ومن ثم فهو الأحق بملكية الحقوق الأدبية والمالية المترتبة عنه.

وذكرت د. لولوة توفيق سعود الوهيب أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن ينزل منزلة الوسيط أو الأجير؛ لأن هذه التقنيات تتاح للمستخدمين مقابل رسوم مالية واشتراكات فيكون الذكاء الاصطناعي بمثابة الأجير يعمل مقابل أجر لصالح المستخدم دون أن تنتقل إليه حقوق الملكية الفكرية[3]، غير أن هذا التكييف قد يسلم به من الناحية الفقهية إذا منحنا للذكاء الاصطناعي أهلية التصرف بناء على فكرة الشخصية الاعتبارية التي قال بها الفقهاء.

أما فكرة الملكية المشتركة لحقوق التأليف سواء بين المستخدم والمبرمج أو بين المستخدم والذكاء الاصطناعي غير واضحة؛ علاوة على أن المبرمج كما ذكرنا سلفا لا يكون له تدخل مباشر في إنشاء العمل الذي أنشأه المستخدم النهائي، كما أن الذكاء الاصطناعي إذا صح اعتباره مؤلفا فهو لا يتمتع بالشخصية القانونية لاكتساب تلك الحقوق والتصرف فيها، وتحمل المسؤولية المدنية والجنائية عن ما يترتب عن الإنتاج الذهني الذي كان له دور في إنشائه، ما يجعل هذا الرأي غير قابل للتطبيق أيضا.

أما اعتبار نواتج الذكاء الاصطناعي بدون مؤلف فهي فكرة غير مقبولة في نظر الشريعة الإسلامية لما يترتب عنها من ضياع حقوق المؤلف الفعلي، أما انتقال حقوق التأليف إلى المجال العام فهذا لا مانع منه ابتداء؛ لتعلق حق الأمة بالمصنف ويتمثل في

1- عبد المحسن بن عبد الله، شرح القواعد السعدية، **2001**، ص **178**.

2- جماعة من المؤلفين، معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، **2013**، (**14/380**)

3- لولوة توفيق سعود الوهيب، حقوق الملكية الفكرية في ظل الذكاء الاصطناعي دراسة فقهية قانونية، **2025**، ص **2313**

حقها في الانتفاع به، غير أن الحقوق الأدبية الأخرىٰ كحق المؤلف في نسـبة إنتاجه إليه، وحقه في حمايته من التغيير لا تنتقل إلىٰ المجال العام.

المبحث الرابع: الذكاء الاصطناعي وانتهاك حقوق النشر

يثير اسـتخدام أنظمة الذكاء الاصـطناعي في توليد المصـنفات إشـكالات شـرعية وقانونية تتعلق بانتهاك حقوق النشر، وذلك علىٰ مستويين: أثناء عملية تدريب النماذج، وأثناء توليد المخرجات.

المطلب الأول: تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي وانتهاك حقوق النشر

تقوم شـركات الذكاء الاصـطناعي مثل ميتا (meta)، وغوغل (google)، وأنثروبيك (anthropic) بتدريب النماذج التوليدية من خلال تغذيتها بكميات هائلة من البيانات، التي يتم التنقيب عنها علىٰ شـبكة الأنترنيت بطرق مختلفة؛ إما عن طريق تصـفح مواقع الويب أو تقنية الزحف علىٰ الأنترنيت (web scraping) واسـتخلاص بيانات معينة منها وتصفيتها ثم تصنيفها في مجموعات بيانات أو من خلال تعقب روابط صفحات الويب وجمع البيانات الوصـفية المسـتخرجة وفهرسـتها وتصـنيفها في مجموعات (web crowling وتعد (LAION)[1]، من أبرز المنظمات غير الربحية التي تتيح البيانات للجمهور العام وللمطورين لتدريب نماذج الذكاء الاصـطناعي وقد أنتجت العديد من مجموعات البيانات مثل مجموعة (LAION 5b) التي تضـم نحوا من 5.85 مليار زوج من الصـور والنصـوص إضـافة إلىٰ مجموعات فرعية أخرىٰ، وتسـتخدم في تدريب النماذج متعددة الوسائط مثل Stable Diffusion.

هذه المجموعات بعضها يحتوي علىٰ نسخ رقمية لأعمال كاملة إما كتب، أو صور، أو موسـيقىٰ، أو مقاطع مرئية، وبعضـها تضـم روابط لصـور موجودة علىٰ الإنترنت والأوصـاف النصـية ولا تخزن الصـور. وفي بعض الأحيان تقوم كبرىٰ الشـركات التي تستثمر في الذكاء الاصطناعي مثل غوغل وميتا بتنزيل كتب إلكترونية مقرصنة بشكل جماعي لتدريب نماذج اللغة الكبيرة دون الحصول علىٰ ترخيص قانوني من أصحابها.

1- هو اختصار لـــ : (Large-scale Artificial Intelligence Open Network) وهي منظمة غير ربحية مفتوحة المصـدر تتيح موارد التعلم الآلي لمطوري الذكاء الاصـطناعي وللجمهور العام ومن أهمها LAION-400M و LAION-5B.

هنا يثار إشكال حينما يرفع المؤلفون دعوىٰ انتهاك حقوق النشر ضد إحدىٰ شركات الذكاء الاصـــطناعي مطالبين بالتعويض، ولكي تصـــح هذه الدعوىٰ عليهم إثبات أن أعمالهم الفنية الأصلية قد تم نسخها من قبل الذكاء الاصطناعي أثناء عملية التدريب.

وهذا أمر صعب للغاية لسببين: أولا: أن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي المرئي لا تقوم بنسـخ الصـور الفردية التي تم اسـتخدامها لإنشـاء مجموعة التدريب. ثانيا: أن أنظمة الذكاء الاصـطناعي التوليدي المرئي مصـممة بحيث لا تنسـخ أي صـور. وإنما لغرض التعلم من بيانات ملايين الصـور الموجودة مسـبقًا كيف يجب أن تبدو الصـور المرغوبة التي تجسد شروطًا معينة من المطالبات[1].

في بعض التشـريعات التي تأخذ بمبدأ الاســتخدام العادل (fair use) مثل الولايات المتحدة الأمريكية يُسمح باستخدام المصنفات المحمية بحقوق النشر دون الحصـول علىٰ إذن من أصــحابها أو دفع رســوم أو تعويض، ويعتمد تحديد ما إذا كان النســخ يشــكل اســتخدامًا عادلًا أم لا علىٰ أربعة عوامل غير حصــرية بموجب المادة 107 من قانون حقوق النشر الأمريكي:

أولا: الغرض وطبيعة الاستخدام، بما في ذلك ما إذا كان هذا الاستخدام ذا طبيعة تجارية أو لأغراض تعليمية غير ربحية؛ ثانيا: طبيعة العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر؛ ثالثا: كمية وجوهر الجزء المستخدم فيما يتعلق بالعمل المحمي بحقوق الطبع والنشــر ككل؛ رابعا: تأثير الاســتخدام علىٰ الســوق المحتملة أو قيمة العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر[2].

والنقاش ينصــب حول ما إذا كان اســتخدام الأعمال المحمية بحقوق النشــر في بيانات التدريب اســتخداما عادلا. يرىٰ أندري غادميز (Andres Guadamuz) أن تدريب أنظمة الذكاء الاصـطناعي علىٰ الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشــر هو اســتخدام عادل بموجب قانون حقوق الطبع والنشــر الأمريكي. ولا يشـكل انتهاكا لحقوق الطبع والنشــر، وبالتالي فإن جميع مجموعات البيانات لا تنتهك حقوق النشــر، لأن الانتهاك يحصل في حالة ما إذا كان الاستنساخ غير مصرح به[3].

1- Murray, Generative AI Art: Copyright Infringement and Fair Use , P.294 -297

2- 17 U.S.C. § 107.

3- Andres Guadamuz, A Scanner Darkly: Copyright Liability and Exceptions in Artificial Intelligence Inputs and Outputs, GRUR International, (2024), P.11

ويقترح أن توفر التشـــريعـات آلـيـة للمبـدعين لاختيـار عـدم إدراج أعمـالهم في التدريب[1]. كأحد الخيارات لمنع احتمال التعدي هو طلب إذن المؤلف ودفع ثمن كل واحدة على حدة[2].

ومن السوابق القضائية في هذا الشأن ما يعرف بقضية نقابة المؤلفين ضد أنتروبيك (Bartz et al v. Anthropic) وهي إحدى الدعاوى القضـــائية الكبرى المتعلقة بحقوق النشـر التي رفعها ثلاثة مؤلفين ضـد شـركة متخصـصـة في الذكاء الاصـطناعي يدَّعون اســتخدامها ما يقرب أكثر من ســبعة ملايين كتاب تم تنزيلها من مواقع القرصـــنة مثل (LibGen) و (PiLiMi)، ورقمنة ملايين الكتب المطبوعة التي تم شـراؤها لبناء "مكتبة مركزية تضـم جميع الكتب في العالم" لتدريب نماذج لغوية كبيرة، و أصـدرت محكمة ســـان فرانســـيســـكو الفيدرالية حكما بتاريخ 23 يونيو بالموافقة المبدئية على تعويض المؤلفين بقيمة 1.5 مليار دولار، وســتدفع للمؤلفين والناشــرين حوالي 3000 دولار عن كل كتاب مشـمول بالاتفاقية، ولا تنطبق هذه التسـوية على الأعمال المسـتقبلية، وقد تم توضـــيح كيفية تقديم المؤلفين طلب التســـوية والآجال المحددة بموجب اتفاقية بين أطراف الدعوى بعد موافقة المحكمة عليها[3].

وإذا كان ما قامت به شـــركة أنثروبيك من رقمنة الكتب المطبوعة واســـتخدامها في تدريب نماذج الذكاء الاصـطناعي يعتبر نوعا من الاسـتخدام التحويلي المسـموح به في النظام الأمريكي بناء على مبدأ الاستخدام العادل فإن استخدام الكتب المقرصنة بشكل غير قانوني يعد انتهاكا لحقوق النشر في القانون حقوق النشر الأمريكي ذاته.

بالنسبة للفقه الإسـلامي فإن اسـتخدام الأعمال المحمية دون الحصـول على إذن أو ترخيص من المؤلفين يعد أمرا محظورا في الشـــريعة الإســـلامية؛ لأنه يتنافى مع مبادئ الأمانة العلمية في إسـناد الإنتاج العلمي إلى ذويه؛ وبالتالي فإن مبدأ الاسـتخدام العادل هو حيلة قانونية لإضــفاء الشــرعية على اســتخدام الأعمال المحمية في تدريب نماذج اللغة الكبير والافلات من المواجهة بدعوى انتهاك حقوق المؤلفين، كما أن المصـــلحة العامة التي يتذرع بها هي مصلحة اقتصادية للشركات المطورة للذكاء الاصطناعي، أما في الفقه الإســـلامي فإن المصـــلحة العامة هي حق من حقوق الله وتتعلق بالأمة وليس

1- Understanding Generative Artificial Intelligence and Its Relationship to Copyright. P.23

2- Wang, ibid.p:908

3- Bartz et al. v. Anthropic PBC, No. 3:24-cv-05417-WHA (N.D. Cal. 2025)

مصلحة شركة معينة وحتى في حالة تنازل المؤلفين عن الحقوق المالية فإن الحقوق المعنوية لا تسقط ولا يمكن التنازل عنها لتعلق نوعين من الحقوق بها؛ حقوق خاصة بالمؤلف وحقوق عامة تتمثل في حق الأمة في الانتفاع بالإنتاج العلمي للمؤلف. فالحقوق المعنوية أبدية لا تنتقل إلى الملك العام ولا تسقط بالتقادم ومن ثم فإن أي استخدام لها دون ترخيص يعد اعتداء على حقوق الغير.

قد يسوغ لهذه الشركات استخدام الأعمال المحمية بحقوق النشر لتدريب نماذج اللغة الكبيرة لأغراض تعليمية أو ما شابه ذلك مما يحقق مصلحة عامة من باب تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، لكن أغراض الاستخدام هي أغراض اقتصادية بحثة.

هناك إشكالات حول آليات الحصول على الترخيص أو تعويض ذوي الحقوق بالنظر إلى أن مطوري أنظمة الذكاء الاصطناعي يستخدمون بيانات ضخمة ولا تتعامل مع أعمال محمية لمؤلف بعينه وإنما مع كم هائل من المؤلفات المحمية لعدد من المؤلفين، بحيث لا تظهر قيمة مؤلف واحد ولا تكاد تساوي شيئا.

المطلب الثاني: انتهاك حقوق النشر أثناء توليد المخرجات

قد تتشابه المخرجات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي مع الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر المستخدمة في مجموعات بيانات التدريب ما يعيد إلى الواجهة مسألة انتهاك حقوق التأليف والنشر.

تمسك العديد من المشاركين في النقاش الحالي حول أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي المرئي بفكرة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي تم تدريبها على مجموعات بيانات ونماذج تأسيسية تحتوي على ملفات صور فعلية محمية بحقوق الطبع والنشر، ملفات jpg و .gifs و .gifs و .png وما شابه ذلك، تم كشطها من الإنترنت، ويجب أن تكون مجموعة البيانات أو النموذج التأسيسي قد قام بطريقة ما بإنشاء نسخ من هذه الأعمال وتخزينها، وبطريقة ما قام نظام الذكاء الاصطناعي التوليدي باختيار ونسخ صور فردية من مجموعة البيانات تلك، وبطريقة ما قام النظام بنسخ ودمج أجزاء كبيرة محمية بحقوق الطبع والنشر من الصور الفردية في الصور النهائية التي تم إنشاؤها والتي يتم تقديمها للمستخدم النهائي.

يرى موراي (Murray) أن هذه الافتراضات خاطئة؛ لأن الخطوات الفعلية لعملية توليد الصور بالذكاء الاصطناعي تتضمن إنشاء مجموعة بيانات للتدريب، واستخدام

مجموعة البيانات لإنشاء نموذج أساسي، واستخدام النموذج الأساسي لتزويد خدمة الذكاء الاصطناعي التوليدي بالبيانات، وتقديم المستخدم النهائي لتعليمات التصميم في شكل مطالبات لبدء عملية توليد الصور وفقًا لتصميم المستخدم النهائي[1]. بمعنىٰ أن شركة مثل Stability AI تستخدم البيانات الموجودة في المجموعة مثل LAION-5B كنموذج أساسي لنظام توليد الصور الخاص به.

ويرىٰ (Andres Guadamuz) أن المخرجات ليست نسخة طبق الأصل من بيانات التدريب، بل هي تقريب إحصائي لها[2]. وأن ما يحدث أثناء توليد المخرجات ليس استنساخا حرفيا لبيانات التدريب[3].

في حين يرىٰ البعض أن التشابه بين مخرجات الذكاء الاصطناعي والأعمال المحمية بحقوق النشر يظل قائما؛ لكنه عادة ما يتم عشوائيًا بسبب تكرار البيانات، وليس نتيجة لنسخ الذكاء الاصطناعي للأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر من المدخلات لأنه لا يستطيع الوصول إليها. إنما يستنسخ فقط العناصر غير التعبيرية التي لا تتمتع بحقوق الطبع والنشر في المقام الأول[4].

لكن في حال ثبوت التشابه ما هي الجهة المسؤولة؟

1- Murray, Generative AI Art: Copyright Infringement and Fair Use , p:**281**

2- Andres Guadamuz, ibid, (**2024**), P.**6**

3- يقول غاداميز: " لكي يكون هناك انتهاك يمكن أن يكون مقدار العمل الأصلي الموجود في المخرجات صغيرًا نسبيًا، إذا كان جزءًا مهمًا من العمل. ولكن يجب أن يكون هناك شيء في المخرجات يشبه المدخلات في المقام الأول، وهذا ليس من السهل التأكد منه في مخرجات الذكاء الاصطناعي. فمع وجود ملايين وأحيانًا مليارات الأعمال المدخلة، قد لا يكون هناك أثر لأي شيء في المخرجات. الادعاء بغير ذلك سيختزل حقوق الطبع والنشر إلىٰ ما يشبه القول بأن كل فنان استلهم من أعمال الآخرين سيكون منتهكًا أيضًا، مما يؤدي إلىٰ استنتاج سخيف مفاده أن كل عمل في العالم يحتمل أن يكون منتهكًا لكل عمل آخر. لقد أثبتنا أن تدريب نموذج ما لا يولد مستودعًا من النسخ الدقيقة التي تصبح مختلطة في شكل من أشكال التجميع في المخرجات، وما يحدث هو أشبه بحفظ شكل الشيء من خلال تراكم نقاط البيانات التي يتم تخزينها في مساحة كامنة. صحيح أنه يمكن أن يكون هناك بعض الأعمال التي يتم حفظها من خلال الإفراط في التركيب، ولكن هذا أمر نادر الحدوث. في معظم الأحيان، يعمل نظام مثل ChatGPT علىٰ احتمال إحصائي للكلمات التي تتبع بعضها البعض في النص، لذا فهو ليس نسخًا حرفيًا للعمل. وحتىٰ في حالات الحفظ، قد لا يكون هذا انتهاكًا، لأن الحفظ ليس حقًا حصريًا للمؤلف."

Andres Guadamuz, ibid, (**2024**), P.**15**

4- Sandiumenge Torres and Isaac Yael. “Copyright Implications of the Use of Generative AI." (**2023**): P:**44**

يرىٰ (Murray) أن المدعىٰ عليهم الحقيقيين والمناسبين في دعوىٰ قضائية تنطوي علىٰ إنشاء صورة يُزعم أنها منتهكة تم عرضها بواسطة نظام ذكاء اصطناعي توليد بصري هم المستخدمون النهائيون لنظام الذكاء الاصطناعي فهم الأشخاص الوحيدون الواقعيون والمناسبون لدعاوىٰ الانتهاك أو دفوع الاستخدام العادل لأنهم الأطراف الوحيدة التي لديها وكالة في اتخاذ جميع القرارات ذات الصلة بالانتهاك أو الاستخدام العادل[1].

كما أن إثبات الانتهاك سيكون أصعب بكثير مما هو عليه اليوم، لأن أقوىٰ أدواتنا لإثبات النسخ - التشابه الافتراضي - ستكون قليلة أو معدومة الفائدة عندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي التوليدي[2].

بالنسبة للفقه الإسلامي فإن مسألة ما إذا كان تشابه مخرجات الذكاء الاصطناعي مع الأعمال المحمية يعد انتهاكا يُنظر فيه إلىٰ منشأ التشابه إذا كان عشوائيا من بيانات نماذج التدريب فلا يعد انتهاكا أما إذا كان راجعا إلىٰ نية المستخدم في استنساخ أسلوب مؤلف معين من خلال طبيعة المطالبات المدخلة ففي هذه الحالة قد يكون انتهاكا لحقوق التأليف.

خاتمة

تطرق هذا البحث لأهم القضايا المطروحة للنقاش عالميا فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية للأعمال التي يتم إنشاؤها باستخدام الذكاء الاصطناعي في ثلاث منظومات تشريعية متباينة وهي: الفقه الإسلامي والقانون الأمريكي والقانون الصيني.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- حقوق الملكية الفكرية لمخرجات الذكاء الاصطناعي من النوازل المستجدة المتروكة للاجتهاد الفقهي وفق أصوله المنضبطة، والعديد من القضايا المطروحة مثل ما إذا كانت قابلة للحماية، والجهة المالكة لحقوق التأليف، يحكمها أصل المصالح المرسلة والعرف السائد في القوانين التنظيمية، وضبط كل ذلك من صلاحيات السلطة التنظيمية.

1- Murray, Generative AI Art: Copyright Infringement and Fair Use.p :**298**

2- Lemley, Mark. “How Generative AI Turns Copyright Law Upside Down." Science and Technology Law Review (**2024**):p. **40**.

- حماية حقوق التأليف لنواتج الذكاء الاصطناعي مطلوب شرعا مع التقيد بضوابط الشـــريعة الإســـلامية مثل: أن يكون المحتوىٰ عريا عن ما يصـــادم قطعيات الدين الإسلامي، واستيفاء شرط الأصالة، وأن يتم التعامل مع الذكاء الاصطناعي علىٰ أساس أنه أداة مساعدة وليس مؤلفا أو كيانا مستقلا عن الإنسان أو بديلا عنه، فلابد أن يكون هناك مؤلف بشـــري لكي تكون هناك حماية شـــرعا وقانونا، ولهذا من اللازم أن يحقق المناط في كل حالة علىٰ حدة من حيث مستوىٰ المشاركة البشرية، وإسهام المستخدم في إنشاء المخرجات.

-النظام الامريكي أكثر صـــرامة في تقييد نطاق الحماية لنواتج الذكاء الاصـــطناعي مقارنة مع توجهات المحاكم في الصـــين، ومع ذلك ما تزال ثمة العديد من القضـــايا العالقة مثل الحد الأدنىٰ من المشـــاركة البشـــرية المطلوب لمنح حقوق التأليف لمخرجات الذكاء الاصـــطناعي، وكيف يمكن التمييز بين المطالبة البســـيطة والإبداع المستوفي لشرط الأصالة.

-ملكية حقوق الملكية الفكرية في الفقه الإســـلامي ينبغي أن تؤول إلىٰ المســـتخدم النهائي الذي قام بصـــياغة التوجيهات التي أصـــدرها إلىٰ البرنامج وأدخل الاختيارات والتنسيقات المناسبة بما يعبر عن فكرته، وإذا كان بالإمكان التنازل عن الحقوق المالية بناء علىٰ عقد فإن الحقوق الأدبية لا يمكن التنازل عنها، كما هو معمول به في النظام الأمريكي الذي يغلب الاعتبارات الاقتصادية ويسمح بفكرة المؤلف الوظيفي بناء علىٰ العمل مقابل أجر، ويتيح للمؤلفين التنازل عن حقوق التأليف كاملة لطرف ثان، وهذا الوضع أقل حدة في النظام الصيني.

- تقوم شركات الذكاء الاصطناعي باستخدام الأعمال المحمية في تدريب النماذج دون الحصـــول علىٰ إذن من أصـــحابها، وهذا يمثل انتهاكا لحقوق التأليف، تعتبر هذه الممارســـات مشـــروعة في بعض الأنظمة كالقانون الأمريكي بناء علىٰ مبدأ الاســـتخدام العادل، لكنها محظورة في الشـــريعة الإســـلامية لأن اســـتخدام المصـــنفات المحمية في تدريب النماذج يعد نوعا من السرقة الأدبية، واعتداء علىٰ حقوق المؤلفين.

لا شك أن استخدام الذكاء الاصطناعي في صفوف المؤلفين والفنانين سيصبح أمرا شـــائعا في المســـتقبل، وســـيكون من الصـــعب التمييز بين الأعمال الأدبية والفنية التي أنتجها الفنان البشري وتلك التي أنتجها الذكاء الاصطناعي.

التوصيات:

ومن التوصيات المقترحة في هذا الباب:

-تعديل التشريعات المنظمة لحقوق التأليف والنشر في الدول الإسلامية بما يواكب تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي ويستجيب للتحديات التي يطرحها استخدام هذه التقنيات علىٰ مستوىٰ نظام حقوق الملكية الفكرية.

-جعل أنظمة الذكاء الاصطناعي قابلة للتفسير؛ إذ بدون هذا الشرط لا يتأتىٰ الحكم عن الكثير من القضايا فلا بد من معرفة أين ينتهي التدخل البشري وما الذي تنتجه الآلة.

-وضع إطار تنظيمي لآليات الترخيص لمطوري الذكاء الاصطناعي، وآليات التعويض العادل للمؤلفين الذين يتم استخدام مصنفاتهم لتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي.

-دراسة مسألة حقوق الملكية الفكرية للأعمال التي يتم إنشاؤها باستخدام الذكاء الاصطناعي علىٰ مستوىٰ المجامع الفقهية.

لائحة المصادر والمراجع

- أبو العباس شهاب الدين القرافي (ت 684هـ). الذخيرة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994.

- أبو القاسم الطبراني (ت 360 هـ). المعجم الكبير. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1994.

- أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (384 - 458 هـ). السنن الكبير. القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، 2011.

- أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السَّرَخْسِيّ (483هـ). المبسوط. مصر: مطبعة السعادة، 1374.

- أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. سنن أبي داود. دمشق: دار الرسالة العالمية، 2009.

- بكر بن عبد الله أبو زيد. "ملكية التأليف تاريخا وحكما" مجلة المجمع الفقهي الإسلامي 1989: 197.

- السنهوري عبد الرزاق. الوسيط في شرح القانون المدني. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1952.

- فتحي الدريني. بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1429هـ/2008.

- القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت 422 هـ). المعونة على مذهب عالم المدينة. مكة المكرمة: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، بلا تاريخ.

- لولوة توفيق سعود الوهيب. "حقوق الملكية الفكرية في ظل الذكاء الاصطناعي دراسة فقهية قانونية" مجلة قطاع الشريعة والقانون فبراير, 2025: 2283-2325.

- مالك بن أنس. الموطأ. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي، 1985.

- مجمع الفقه الإسلامي. "قرار بشأن الحقوق المعنوية" مجمع الفقه الإسلامي 1988: 2581-2580.

- مجموعة من المؤلفين. الموسوعة الفقهية الكويتية. الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1404هـ.

- معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية . أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2013.

– المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية. باريس، 28 شتنبر 1979. 2025. https://www.wipo.int/wipolex/en/text/283698.

– المنظمة العالمية للملكية الفكرية. "محادثة الويبو بشأن الملكية الفكرية للذكاء الاصطناعي" الملكية الفكرية للذكاء الاصطناعي. المحرر أمانة الويبو. اجتماع افتراضي: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2020. 1–19.

References

– Anil, Samtani, and Abigail Lim Chiu Mei. "Who Is Thy Author?: Recommendations to Integrate "Machine Authored" Works into the Copyright Domain in Singapore. ." European Intellectual Property Review 2022.

– Aronov, A., and S. idrysheva. "Copyright Protection on Works Generated by Artificial Intelligence." Science and Innovation 25 Jan 2025: 112-24. doi:10.15407/scine21.01.112.

– Bartz et al. v. Anthropic PBC. No. No. 3:24-cv-05417-WHA . District Court for the Northern District of California. 5 September 2025. https://storage.courtlistener.com/recap/gov.uscourts.cand.434709/gov.uscourts.cand.434709.362.3_3.pdf

– Bo, ZHOU. "Artificial Intelligence and Copyright Protection -- Judicial Practice in Chinese Courts." 2020. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.wipo.int/export/sites/www/about-ip/en/artificial_intelligence/conversation_ip_ai/pdf/ms_china_1_en.pdf.

– Boden, M. A" .Computer models of creativity." Ai Magazine 1 9 2009: 23-34. 30. <https://doi.org/10.1609/aimag.v30i3.2254>.

– Budiardjo, Jane C. Ginsburg & Luke Ali. "Authors and Machines." Berkeley Technology Law Journal 21 october 2019: 344-448. DOI: https://doi.org/10.15779/Z38SF2MC24.

– Caldwell, Mackenzie. "What Is an “Author"?-Copyright Authorship of AI Art Through a Philosophical Lens." Houston law review 11 December 2023: 411-442.

– García-Peñalvo, Francisco José and Andrea Vázquez-Ingelmo. " “What Do We Mean by GenAI? A Systematic Mapping of The Evolution, Trends, and Techniques Involved in Generative AI." ." International Journal of Interactive Multimedia and Artificial Intelligence 24 July 2023: 7-16. DOI: 10.9781/ijimai.2023.07.006.

– "Getting Started Guide." n.d. Midjourney. https://docs.midjourney.com/hc/en-us/articles/33329261836941-Getting-Started-Guide. 21 july 2025.

– Guadamuz, A. " Do Androids Dream of Electric Copyright? Comparative Analysis of Originality in Artificial Intelligence Generated Works ." University of Sussex 1 Apr 2017. https://hdl.handle.net/10779/uos.23441399.v1.

– Guadamuz, Andres. " A Scanner Darkly: Copyright Liability and Exceptions in Artificial Intelligence Inputs and Outputs." GRUR International February 2024: 111–127. https://doi.org/10.1093/grurint/ikad140.

– " .—Artificial intelligence and copyright." WIPO Magazine 1 October 2017: 14-19. https://www.wipo.int/web/wipo-magazine/articles/artificial-intelligence-and-copyright-40141.

– Hristov, Kalin. "Artificial Intelligence and the Copyright Dilemma ." The Journal of the Franklin Pierce Center for Intellectual Property 1 September 2017. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2976428.

– Lemley, Mark A. "how generative AI turns copyright upside down." science & technology law review spring 2024: 21. https://ssrn.com/abstract=4517702.

– li vs lui. No. Jing 0491 Min Chu No. 11279. Beijing Internet Court A Civil Judgment . 2023. https://english.bjinternetcourt.gov.cn/pdf/BeijingInternetCourtCivilJudgment112792023.pdf.

– Matulionyte, Rita and Jyh-An Lee. " “Copyright in AI-generated works: Lessons from recent developments in patent law." ." A Journal of Law, Technology & Society 30 November 2022: 5-35. DOI: 10.2966/scrip.190122.5 .

– Mazzi, Francesca. "Authorship in artificial intelligence-generated works: Exploring originality in text prompts and artificial intelligence outputs through philosophical foundations of copyright and collage protection." The Journal of World Intellectual Property 26 May 2024: 410-427. DOI: 10.1111/jwip.12310.

– Murray, Michael D. " Generative AI Art: Copyright Infringement and Fair Use ." SMU Science and Technology Law Review 25 August 2023: 259. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4483539.

– " .—Tools Do Not Create: Human Authorship in the Use of Generative Artificial Intelligence." Journal of Law, Technology & the

Internet 13 July 2023: 76-105. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=45015.

– Pearlman, Russ. "Recognizing artificial intelligence (AI) as authors and investors under US intellectual property law. ".Richmond Journal of Law and Tech 2017.

– "Report of the 1st Workshop on Generative AI and Law." Workshop. 2023. https://arxiv.org/pdf/2311.06477.

– Samuelson-Glushko Canadian Internet Policy and Public Interest Clinic (CIPPIC) v Ankit Sahni. FEDERAL COURT. 8 july 2024. https://b7e42058-91c8-417e-b6a3-e1df22694d3b.usrfiles.com/ugd/391d3a_7633559446c644ff8648764ece2a6767.pdf.

– Sandiumenge, Isaac. “Copyright Implications of the Use of Generative AI.". Barcelona: Thesis submitted to the Department of Law, Universitat Pompeu Fabra, 2023.

– Sarkar, Sukanya. "Exclusive: India recognizes AI as co-author of copyrighted artwork." 5 Aug 2021. ManagingIP. https://www.managingip.com/article/2a5bqo2drurt0bxl7ab24/exclusive-india-recognises-ai-as-co-author-of-copyrighted-artwork. 16 july 2025.

– Second Request for Reconsideration for Refusal to Register SURYAST. No. (SR # 1-11016599571; Correspondence ID: 1-5PR2XKJ). Copyright Review Board USA copyright office. 11 December 2023. https://www.copyright.gov/rulings-filings/review-board/docs/SURYAST.pdf.

– Second Request for Reconsideration for Refusal to Register Théâtre D’opéra Spatial . No. (SR # 1-11743923581). USA Copyright office. 5 september 2023. https://www.copyright.gov/rulings-filings/review-board/docs/Theatre-Dopera-Spatial.pdf.

– Second Request for Reconsideration for Refusal to Register A Recent Entrance to Paradise . No. (Correspondence ID 1-3ZPC6C3; SR # 1-7100387071). United States. Copyright Office Review Board. 14 Feb 2022. https://www.copyright.gov/rulings-filings/review-board/docs/a-recent-entrance-to-paradise.pdf.

– Shenzhen Tencent v. Shanghai Yingxun. No. Case No. Y0305MC No. 14010. Nanshan District People’s Court, Shenzhen, Guangdong, China. 11 November 2019. https://www.wipo.int/wipolex/en/judgments/details/1540.

– Stamatoudi, Anthi Gaidartzi.Irini. "Authorship and Ownership Issues Raised by AI-Generated Works: A Comparative Analysis." Laws 11 August 2025: 1-18. https://doi.org/10.3390/laws14040057.

– Thaler v. Perlmutter. No. 1:22-cv-01564. D.C. Cir. 18 March 2025. https://media.cadc.uscourts.gov/opinions/docs/2025/03/23-5233.pdf.

– Thaler v. Perlmutter. No. 687 F. Supp. 3d 140. D.D.C. 2023.

– united states copyright office. "Copyright and Artificial Intelligence part 2: Copyrightability." A REPORT of the register of copyrights. 2025. https://www.copyright.gov/ai/Copyright-and-Artificial-Intelligence-Part-2-Copyrightability-Report.pdf.

– United States Copyright Office. Copyright Registration Guidance: Works Containing Material Generated by Artificial Intelligence. Registration guidance. wachington: United States Copyright Office, 2023. https://www.copyright.gov/ai/ai_policy_guidance.pdf.

– US Congress. Copyright Law of the United States. 19 october 1976. https://www.copyright.gov/title17/title17.pdf.

– Viktor, Bogdanov. "Neuroism: Why I, Viktor Bogdanov, Created a New System of Art for the AI Era." 20 Mar 2025. Medium. https://medium.com/@ViktorBogdanov/neuroism-why-i-victor-bogdanov-created-a-new-system-of-art-for-the-ai-era-804dec7448e6#id. 11 July 2025.

– Vladeck, David C. "Machines without Principals: Liability Rules and Artificial Intelligence." Washington Law Review 3 junary 2014: 117. https://digitalcommons.law.uw.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=4800&context=wlr.

– Wang, Han. "Authorship of Artificial Intelligence-Generated Works and Possible System Improvement in China." Beijing Law Review June 2023: 901-912. DOI: 10.4236/blr.2023.142049 .

– Yu, Robert. "The Machine Author: What Level of Copyright Protection is Appropriate for Fully Independent Computer Generated Works. ".University of Pennsylvania Law Review 2017: 1245.

– Zarya of the Dawn . No. (Registration # VAu001480196) . United States Copyright Office. 21 February 2023. https://www.copyright.gov/docs/zarya-of-the-dawn.pdf.

المحور الخامس
القانون والعدالة الإلكترونية

ضوابط استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي
فـــي الفقـــه الإسلامـي والقانـــون المغربـي

د. جابر بن فريد الأنصاري
باحث في العلوم الشرعية

الملخص:

يشكل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز التحولات التقنية المعاصرة بما يتيحه من فرص ومخاطر، خاصة ما يتصل بالحقوق والحريات وحماية الكرامة الإنسانية، وقد بات من الضروري البحث في مدى مشروعيته وضوابط استخدامه وفق الشريعة الإسلامية والتشريعات الوضعية.

ويهدف هذا البحث إلى تأصيل التطبيقات الذكية من منظور فقهي وقانوني، من خلال الاستناد إلى قواعد شرعية كالأصل في الأشياء الإباحة، والأمور بمقاصدها، والضرر يزال، والضرورات تبيح المحظورات، وبيان كيف تؤطر هذه القواعد استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما يحقق المقاصد المشروعة ويمنع المفاسد، كما يعرض البحث أهم الضمانات التي يوفرها القانون المغربي، مثل حماية المعطيات الشخصية والأمن الرقمي والملكية الفكرية والحقوق الدستورية، إضافة إلى استحضار المرجعيات الدولية والمقارنة ذات الصلة.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن بين النصوص الشرعية والمصادر القانونية الوطنية والتجارب المقارنة، لبناء تصور متكامل ينظم هذه التقنية ويضبط مسالكها.

ثم خلص البحث إلى أن الأصل في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي هو الإباحة، شريطة احترام الضوابط الشرعية والقانونية، وأن من شأن الانحراف بالمقاصد أو إحداث أضرار جسيمة تحويله إلى فعل محظور، وأوصى بضرورة سن تشريع خاص يؤطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي ويضمن الموازنة بين الابتكار وحماية الحقوق والحريات.

الكلمات المفتاحية: الضوابط، التطبيقات، الذكاء الاصطناعي، الفقه الإسلامي، القانون المغربي.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم ثورة تقنية متسارعة، كان أبرز مظاهرها بروز الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المتعددة التي مست شتى مجالات الحياة، حتى غدت هذه التقنية أداة مؤثرة في صناعة القرارات، وتسيير المعاملات، وتوجيه السلوك الفردي والجماعي. ولم يعد أثرها مقتصرا على الجوانب المادية أو الاقتصادية، بل امتد إلى المجالات الطبية، والقضائية، والتربوية، بل وحتى الشرعية والفقهية.

وهذا التطور المتسارع يثير إشكالات عميقة تتعلق بمدى مشروعية هذه التطبيقات، والضوابط التي ينبغي مراعاتها عند تسخيرها في واقع الناس، بما يضمن تحقيق مصالح معتبرة ودرء مفاسد محتملة، وفق مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون.

وتبرز أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى تأصيل فقهي وقانوني لمسألة راهنة تمس حاضر الأمة ومستقبلها؛ إذ إن إغفال هذه التطبيقات أو التعامل معها دون ضوابط شرعية وقانونية قد يفضي إلى اختلالات تمس الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة لحفظها. ومن ثم فإن البحث في الضوابط الناظمة لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يمثل استجابة لحاجة واقعية ملحة تفرضها طبيعة المرحلة وتحدياتها.

ويتحدد إشكال البحث في السؤال الرئيس: ما هي الضوابط الشرعية والقانونية الناظمة لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟ وكيف يمكن لهذه الضوابط أن توازن بين استثمار المنافع وتفادي المفاسد؟

ويتفرع عن هذا الإشكال عدد من التساؤلات الجزئية، من قبيل: ما موقع القواعد الفقهية الكبرى في ضبط هذه التطبيقات؟ وكيف يمكن توظيف مقاصد الشريعة في تقويم الذكاء الاصطناعي؟ ثم ما حدود الاستفادة من التجارب القانونية المعاصرة في هذا المجال؟

وانطلاقا من هذا الإشكال، يضع البحث فرضيات مبدئية، أبرزها أن:

- الضوابط الشرعية المستنبطة من نصوص الشريعة وقواعدها العامة، والضوابط القانونية المستخصلة من النصوص التشريعية، كفيلة بتأطير استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- مقاصد الشريعة تشكل مرجعية مركزية لتحديد ما يجوز وما لا يجوز من هذه التطبيقات.

- إدماج الضوابط الشرعية مع التنظيمات القانونية الوضعية يضمن تحقيق التوازن بين الإبداع التقني وحماية القيم الإنسانية.

أما أهداف البحث فتتجلىٰ في:

- بيان الأسس الشرعية والقانونية لاستخدام التطبيقات التقنية الحديثة.
- واستنباط الضوابط الفقهية والقانونية الحاكمة لاستعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- وإبراز التكامل الممكن بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في تنظيم هذه التطبيقات.
- وإثراء المكتبة الفقهية والقانونية بقضية معاصرة.

وسيعتمد البحث علىٰ المنهج التحليلي المقارن[1]، باستقراء النصوص الشرعية وأقوال الفقهاء، والنصوص القانونية المغربية والمقارنة، ثم تحليلها وبيان دلالاتها، وتعليل الأحكام التي انبنت عليها، وربط الآراء بأصولها ومسوغاتها، مع الإفادة من الدراسات الحديثة في المجال التقني؛ من أجل الوصول إلىٰ صياغة ضوابط شاملة تنظم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

أما بخصوص الدراسات السابقة، فقد عالجت بعض البحوث جوانب متفرقة من الموضوع، سواء من الناحية الفقهية أو القانونية، غير أنها لم تجمع بينهما في إطار مقاصدي جامع، وهو ما يسعىٰ هذا البحث إلىٰ سد ثغرته.

وقد أثمرت هذه الدراسة محورين رئيسين، وخاتمة:

خصص المحور الأول لبيان الأسس الشرعية والضمانات القانونية لتقويم التطبيقات التقنية الحديثة، وخصص المحور الثاني لصياغة ضوابط استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بين التأصيل الشرعي والتنظيم القانوني.

أما الخاتمة فقد خصصت لعرض أهم النتائج التي أثمرها البحث، مع تقديم توصيات عملية من شأنها أن تسهم في ترشيد استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

ورغم الجهد المبذول، فإن العجز بشري، والنقص لازم للخلق، فكم حاولت أن أستوعب أطراف هذا الموضوع، وما بين يدي إلا شذرات، وكم سعيت إلىٰ الإحاطة

1- الدراسات المقارنة: هي البحوث التي تسعىٰ إلىٰ إبراز مواطن الوفاق أو الخلاف، بين قضيتين أو قضايا، في موضوع واحد، مع تفسير ذلك وتعليله، قصد إيجاد حل للإشكال وأجوبة للتساؤلات المترتبة عنه. ينظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، ص: **112**.

به، وما زال بكرا لم تروه أقلام كثيرة! وحسبي أنني اجتهدت، ونصحت للبحث العلمي ما وسعني ذلك، ولم أدخر جهدا في إتمام هذه الدراسة على الصورة التي شاء الله أن تكون عليها، فإن وفقت فذاك الفضل من الله، وإن قصرت فحسبي أني ما أردت إلا الخير، ولا قصدت إلا السداد.

المحور الأول: التأصيل الشرعي والقانوني لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: الأساس الشرعي

إن النظر في مشروعية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي يقتضي الرجوع إلى الأصول العامة والقواعد الكلية التي قررها الشرع الحكيم، فهي التي ترسم الإطار الفقهي الفاصل بين الإذن والمنع، وتحدد الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند توظيف هذه الوسائل التقنية الحديثة، ومن ثم فإن استثمار الذكاء الاصطناعي لا يخرج عن مقاصد الشريعة في حفظ الضروريات الخمس، مع الالتزام بالضمانات الشرعية الكفيلة بتحقيق المصلحة ودرء المفسدة.

المطلب الأول: قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة"

يعتبر مبدأ الإباحة الأصلية قاعدة كبرى في الفقه الإسلامي، تقضي بأن ما خلقه الله تعالى من المنافع والأعيان، هو مباح للإنسان انتفاعه واستعماله، ما لم يرد دليل خاص يدل على التحريم، وقد استند العلماء في ذلك إلى قول الله تعالى: ﴿**هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ**﴾[2]، حيث دلت الآيتان على التسخير العام للإنسان، وإباحة الانتفاع بجميع المخلوقات إلا ما خرج بالدليل[3]، كما ورد في الحديث الشريف: " ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية فاقبلوا من الله عافيته"[4]، وهو نص صريح في تقرير مبدأ الإباحة.

1- سورة البقرة، الآية: 28.

2- سورة الجاثية، الآية: 12.

3- ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 1/251-252.

4- أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الزكاة، باب الحث على إخراج الصدقة وبيان قسمتها، (رقم: 2066): 59/3.

وقد قرر الشـــيرازي أن "الأصـــل في الأشـــياء الإباحة"[1]، وذهب الرازي إلىٰ أن: "الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع"[2]، وهذا ما أكده ابن تيمية بقوله: "الأصل في العادات عدم الحظر فلا يحظر منه إلا ما حظره الله ســبحانه وتعالىٰ"[3]. ومن ثم فإن تطبيقات الذكاء الاصطناعي -باعتبارها من مستجدات الوسائل التقنية- تدخل في نطاق هذا الأصل، فهي مباحة ما لم تستعمل في محرم أو تؤدي إلىٰ مفسدة شرعية.

أما في القوانين الوضـــعية، فإن هذا المبدأ يجد نظيره في قاعدة المشـــروعية، التي تقضي بأن الأفعال والتصرفات مباحة في الأصل، ولا تقيد إلا بنص تشريعي صريح، فالقانون المغربي مثلا لا يجرم الأفعال إلا بنص[4]، وهو ما ينســـجم مع مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، المعمول به في الأنظمة القانونية الحديثة.

وعليه فإن الجمع بين المنظور الشـرعي والقانوني يفضـــي إلىٰ نتيجة واحدة هي أن تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي مباحة من حيث الأصـــل، ولا يحظر منها إلا ما اقترن بمفاسد أو تعارض مع القيم الجوهرية التي جاءت الشريعة والقوانين لحمايتها.

المطلب الثاني: قاعدة "الأمور بمقاصدها"

هي قاعدة من القواعد الكلية في الشـريعة الإســلامية، وقد اســتنبطت من قول من أوتي جوامع الكلم ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوىٰ"[5]، فهي قاعدة تضبط جميع التصرفات الإنسانية إذ تجعل النية والمقصد أساس الحكم علىٰ الفعل.

وقد أكد العلماء مركزية هذه القاعدة؛ فاعتبرها الشـــافعي ثلث العلم[6]، وأوضـــح الشـــاطبي أن: "الأعمال بالنيات، والمقاصـــد معتبرة في التصـــرفات"[7]، وبين ابن رجب

1- التبصرة في أصول الفقه، ص: **535**.

2- المحصول: **97/6**.

3- مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية: **17/29**.

4- ينظر: ظهير شـــريف رقم **1.59.413** صـــادر في **28** جمادىٰ الثانية **1382** (**26** نونبر **1962**) بالمصـــادقة علىٰ مجموعة القانون الجنائي، منشور في الجريدة الرسمية عدد **2640** مكرر بتاريخ **12** محرم **1383** (**5** يونيو **1963**)، ص: **1253**، الفصل: **3**.

5- أخرجه ابن ماجة في سننه، أبواب الزهد، باب النية (رقم: **4227**): **305/5**.

6- معرفة السنن والآثار، البيهقي: **263/1**.

7- الموافقات: **7/3**.

الحنبلي أن النية تؤثر في التمييز بين الأعمال الصالحة والفاسدة[1]، ومن ثم فإن الحكم الشرعي لأي فعل لا يقتصر على صورته الظاهرة، بل يمتد إلى غايته ونتيجته المقصودة.

وقياسا على ذلك فإن استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي يخضع لهذه القاعدة، فإن استخدمت لتحقيق مصالح مشروعة، كخدمة العدالة بتسريع الإجراءات القضائية، أو تحسين الرعاية الصحية، أو ترشيد استهلاك الموارد المائية، فإنه يكون مباحا، أما إذا وظفت لأغراض محرمة، كتزييف الحقائق، أو التلاعب بالعقول عبر التضليل الإعلامي، أو انتهاك الخصوصية، فإنه يمنع شرعا؛ لأن المقاصد هنا تتعارض مع القيم الأساسية للشريعة.

ويبرز نفس المفهوم في القوانين الوضعية وإن كان بصياغة مختلفة، حيث يشترط المشرع في كثير من الأنظمة القانونية أن يكون استعمال التقنيات الحديثة في إطار مشروع، فالقانون المغربي مثلا يجيز استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإثبات[2]، لكن بشرط عدم مخالفتها للنظام العام أو المساس بحقوق الأفراد. كما أن التوصيات الدولية تؤكد على أن استخدام هذه التقنيات يجب أن يكون موجها نحو أهداف إنسانية عادلة، مثل التنمية والعدالة الاجتماعية[3].

وبذلك فإن قاعدة "الأمور بمقاصدها" تشكل إطارا جامعا بين الشريعة والقانون، فهي تجعل مشروعية الذكاء الاصطناعي رهينة بالغاية من استعماله، وهذا يبرز بوضوح التلاقي بين الفقه الإسلامي والقانون في ربط الإباحة أو المنع بالمقاصد والنتائج.

1- ينظر: جامع العلوم والحكم، ابن رجب: **61/1**.

2- ينظر: الظهير الشريف الصادر في **9** رمضان **1331** (**12** غشت **1913**) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة النصوص القانونية، عدد **14**، يناير **2009**، الفصول: **1-417** إلى **417-3**.

3- ينظر: إعلان اليونسكو حول التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، باريس، نوفمبر **2021**؛ متاح على الإنترنيت: https: //unesdoc.unesco.org/ark: /48223/pf0000380455_ara.locale=en

المطلب الثالث: قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"

وهي من القواعد الكبرى التي يتأسس عليها الفقه الإسلامي، فهي مستمدة من نصوص قطعية، منها قوله تعالى: ﴿فَمَنُ اِضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۖ﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمُۥٓ إِلاَّ مَا اَضْطُرِرْتُمُۥٓ إِلَيْهِۖ﴾[2].

وقد اتفق الفقهاء على أن الشريعة جاءت لرفع الحرج ودفع الضرر، وأن الضرورة تبيح للمكلف ما كان ممنوعا، بشرط أن تقدر بقدرها وألا يتجاوز بها الحد اللازم[3]، وقد بين السيوطي ذلك من خلال قاعدتي الضرورات تبيح المحظورات، وما أبيح للضرورة يقدر بقدرها[4].

وبتنزيل هذه القاعدة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يمكن القول إن بعض الاستعمالات التي قد تنتابها شبهة أو محظور شرعي تصبح مشروعة عند تحقق الضرورة، مثل:

- استخدام تقنيات المراقبة الذكية في الأماكن العامة لمكافحة الإرهاب أو الجريمة المنظمة، رغم ما قد يثيره ذلك من إشكالات متعلقة بالخصوصية.
- الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في تشخيص الأمراض المستعصية أو تطوير أدوية جديدة، حتى لو استلزم الأمر معالجة بيانات حساسة، ما دام القصد حماية النفس البشرية.
- اللجوء إلى تقنيات التنقيب عن البيانات في ظروف استثنائية كالأوبئة العالمية، رغم ما قد يتضمنه ذلك من تقييد بعض الحريات الفردية.

غير أن هذه الإباحة ليست مطلقة، بل مقيدة بحدود الضرورة، أي بقدر ما يحقق حفظ الضروريات الخمس، دون توسع يؤدي إلى الاستغلال أو التعسف، ومن ثم فإن الذكاء الاصطناعي لا يجوز أن يستخدم ذريعة لانتهاك خصوصيات الأفراد أو فرض رقابة شاملة عليهم بغير مقتضى الضرورة.

1- سورة البقرة، الآية: **172**.

2- سورة الأنعام، الآية: **119**.

3- ينظر: الموافقات: **212/2**، **99/5**.

4- ينظر: الأشباه والنظائر، ص: **85-86**.

وفي المجال القانوني نجد ذات الفلسفة؛ إذ يسمح القانون المغربي بتقييد بعض الحقوق في حالات الضرورة، كما هو الحال في حالة الطوارئ الصحية[1].

وفي الاتحاد الأوروبي، تجيز اللائحة العامة لحماية البيانات معالجة البيانات الحساسة لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة الأساسية أو الصحة العامة[2].

وعليه فإن قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" توفر أساسا شرعيا وقانونيا مرنا يسمح بالاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي عند تحقق الضرورة، شريطة ضبطها بالضوابط الشرعية والقانونية التي تمنع الانزلاق نحو التوسع غير المبرر.

المطلب الرابع: قاعدة "الضرر يزال"

نجد من أمهات القواعد الفقهية الكبرىٰ التي ينبني عليها جزء كبير من أحكام المعاملات قاعدة الضرر يزال، وهي مستندة إلىٰ نصوص قطعية، منها قول النبي ﷺ: "**لا ضرر ولا ضرار**"[3]، وهو حديث أصل في رفع الضرر ومنع إلحاقه بالغير.

وقد قرر الفقهاء أن الشريعة الإسلامية قائمة علىٰ جلب المصالح ودرء المفاسد، وأن دفع الضرر مقدم علىٰ جلب المصلحة عند معارضة درء المفاسد لجلب المصالح[4]، ومن ثم فإن كل تصرف أو استعمال يؤدي إلىٰ إلحاق الضرر بالآخرين فهو مردود شرعا، حتىٰ لو كان في أصله مباحا.

وبتنزيل هذه القاعدة علىٰ تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يتضح أن الاستفادة من هذه التكنولوجيا مشروعة ما دامت لا تحدث مفسدة أو ضررا علىٰ الأفراد أو المجتمع، ومن صور ذلك:

1- مثل: المرسوم رقم **2.20.293** صادر في **29** من رجب **1441** (**24** مارس **2020**) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد **19**، منشور في الجريدة الرسمية عدد **6867** مكرر، بتاريخ **29** رجب **1441** (**24** مارس **2020**)، ص: **1783**.

2- ينظر: الاتحاد الأروبي، اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، اللائحة رقم **679/2016** الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ **27** أبريل **2016** بشأن حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وحرية تداول هذه البيانات، منشورة في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي L **119**، **4** ماي **2016**، المادة: **9**.

3- أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب الأحكام، باب من بنىٰ في حقه ما يضر بجاره (رقم: **2340**): **430/3**.

4- ينظر: الموافقات: **465/3**، وقواعد الأحكام في مصالح الأنام: **5/1**.

- منع استخدام الذكاء الاصطناعي في التزييف العميق (Deepfake)[1] الذي يضر بسمعة الأشخاص أو يؤدي إلى ابتزازهم أو التشهير بهم.

- حظر استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تؤدي إلى التمييز العنصري أو الإقصـــاء، كما في بعض الخوارزميات التي تميز بين الأشـــخاص بناء على اللون أو الجنس أو الدين.

- التصدي لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في سرقة البيانات أو صناعة الأسلحة ذاتية التشغيل التي قد تحدث ضررا واسعا على البشرية.

- الحد من الاستعمالات التي تهدد فرص العمل وكرامة الإنسان، وذلك بضرورة توفير سياسات بديلة تقي من البطالة والفوارق الاجتماعية.

وقد تبنى القانون المغربي نفس المبدأ، حيث يعتبر منع الضـــرر أو الحد منه من غايات التشريعات الحديثة، فنجد مثلا أن قانون حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[2] يضع قيودا صارمة لمنع أي ضرر قد يلحق بالأفراد بسـبب إسـاءة اسـتعمال بياناتهم، كما أن المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشـأن الأخلاقيات في مجال الذكاء الاصطناعي أكدت على وجوب ضمان الشفافية والمساءلة لتفادي أي أضرار محتملة على الأفراد[3].

وعليه فإن قاعدة "الضرر يزال" توفر أساسا فقهيا وقانونيا لضبط توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بحيث لا يسمح باستعمالها في المجالات التي قد تحدث أضرارا

1- التزييف العميق هو مخرجات بصرية أو سمعية مولدة بواسطة خوارزميات التعلم العميق، تستخدم لإنشاء أو تعديل محتوى رقمي بطريقة تجعل من الصعب التمييز بينه وبين المحتوى الحقيقي. يراجع: أشرف سيد أبو العلا، المواجهة الجنائية لتقنية الديب فيك، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة أسيوط، العدد **66**، الإصدار الثالث، **2024**، ص **486-487**. وسحر فؤاد مجيد النجار، المواجهة الجنائية للجرائم الناشئة عن استخدام تقنية التزييف العميق، مجلة العلوم القانونية، كلية الحقوق – جامعة بغداد، المجلد **39**، العدد الثاني، **2024**، ص **579-581**.

2- ظهير شريف رقم **1.09.15** صادر في **22** من صفر **1430** (**18** فبراير **2009**) بتنفيذ القانون رقم **09.08** المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، منشور في الجريدة الرسمية عدد **5711**، بتاريخ **27** صفر **1430** (**23** فبراير **2009**)، ص: **552**.

3- ينظر: المفوضية الأوروبية، مجموعة الخبراء رفيعي المستوى في الذكاء الاصطناعي، إرشادات أخلاقية للذكاء الاصطناعي الموثوق، بروكسل، **2019**.

جسيمة بالمصالح الأساسية التي جاءت الشريعة لحمايتها، وفي مقدمتها الضروريات الخمس.

المبحث الثاني: الضمانات القانونية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي أداة مؤثرة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، مما دفع المشرع الوطني والدولي إلى محاولة تقنين استعمالاتها بما يحفظ الحقوق ويقلل من المخاطر المحتملة، ويمكن التمييز هنا بين التشريع المغربي، والتجارب المقارنة، والمبادئ الأخلاقية الدولية، ثم التوصيات الأممية.

المطلب الأول: الإطار القانوني المغربي

لم يصدر بعد في المغرب نص تشريعي خاص بتطبيقات الذكاء الاصطناعي أو بالتقنيات الذكية عموما، غير أن مجموعة من القوانين الجاري بها العمل يمكن تنزيلها على هذا المجال، إما بصورة مباشرة أو عن طريق القياس، باعتبار أن الغاية المشتركة بين هذه التشريعات هي حماية الحقوق والحريات وضمان النظام العام.

الفقرة الأولى: حماية المعطيات الشخصية والحق في الخصوصية

يعد القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي من أهم النصوص ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي، فبما أن التطبيقات الذكية تقوم على جمع كم هائل من البيانات ومعالجتها وتخزينها، فإنها قد تشكل تهديدا للخصوصية الفردية، لذا شرع هذا القانون الذي ينص على عدة ضمانات، من أبرزها:

- ضرورة الحصول على موافقة صريحة من الشخص المعني قبل معالجة بياناته[1].
- منح الأفراد حق الولوج إلى بياناتهم وتصحيحها أو الاعتراض على معالجتها[2].
- إحداث اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) لتتبع مدى احترام هذه الضوابط[3].

1- ينظر: المادة: 4.

2- ينظر: المواد: 7-9.

3- ينظر: المادة: 27.

ومن ثم فإن كل نظام ذكاء اصطناعي يقوم على بيانات المواطنين بالمغرب لا يمكنه الإفلات من رقابة هذا القانون.

الفقرة الثانية: حماية الأمن الرقمي والنظام العام

إلى جانب حماية المعطيات الشخصية، سعى المشرع المغربي إلى تحصين الفضاء الرقمي عبر نصوص أخرى، منها:

- القانون رقم **05.20** المتعلق بالأمن السيبراني[1]، الذي يهدف إلى وضع إطار قانوني متكامل لتعزيز الثقة الرقمية وحماية نظم المعلومات الحساسة الخاصة بالدولة والمؤسسات الحيوية، وذلك من خلال إحداث آليات وطنية للتصدي للهجمات الإلكترونية، وإرساء التزامات على مزودي خدمات شبكات الاتصال والمستغلين لأنظمة المعلومات بشأن التدابير الوقائية والإبلاغ عن الحوادث السيبرانية، مما يجعله صمام أمان في مواجهة التهديدات المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- القانون الجنائي المغربي ولا سيما المقتضيات المتعلقة بجرائم المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات[2]، التي تجرم الولوج غير المشروع أو عرقلة السير العادي للنظم المعلوماتية، وتكتسي هذه المقتضيات أهمية خاصة في ظل إمكانية استغلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي لإحداث هجمات سيبرانية أو نشر برمجيات خبيثة.
- والقانون رقم **03.03** المتعلق بمكافحة الإرهاب[3]، والذي يمكن أن يمتد نطاقه إلى تتبع استعمالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات تصنيع الأسلحة أو التلاعب بالرأي العام بما يهدد الأمن والاستقرار.

الفقرة الثالثة: حماية المستهلك والمعاملات الالكترونية

لا يخفى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت أداة فعالة في مجال التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي، الأمر الذي يستدعي الرجوع إلى القانون رقم **31.08**

1- ظهير شريف رقم **1.20.69** صادر في **4** ذي الحجة **1441** (**25** يوليو **2020**) بتنفيذ القانون رقم **05.20** المتعلق بالأمن السيبراني، منشور في الجريدة الرسمية عدد **6904** بتاريخ **9** ذي الحجة **1441** (**30** يوليو **2020**)، ص: **4160**.

2- ينظر: الفصول: **607-3** إلى **607-11**.

3- ظهير شريف رقم **1.03.140** صادر في **26** من ربيع الأول **1424** (**28** ماي **2003**) بتنفيذ القانون رقم **03.03** المتعلق بمكافحة الإرهاب، منشور في الجريدة الرسمية عدد **5112** بتاريخ **27** ربيع الأول (**29** ماي **2003**)، ص: **1755**.

المتعلق بحماية المستهلك[1] خاصة الباب الثاني المنظم للعقود المبرمة عن بعد، فهذا القانون يفرض على الموردين:

- تقديم معلومات واضحة وصحيحة للمستهلكين ومنع الإعلانات المضللة[2].
- حماية المستهلكين من الشروط التعسفية أو التحكم الخفي في اختياراتهم[3].
- ضمان حق التراجع عن الشراء وفق شروط محددة[4].

كما أن القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية[5] يعتبر إطارا قانونيا لتأمين البيئة الرقمية عبر تنظيم خدمات التوقيع الإلكتروني والختم الإلكتروني والطابع الزمني وخدمات التوصيل الإلكتروني المضمون، بما يكفل حجية المعاملات الإلكترونية ويوفر ضمانات قانونية ضد التلاعب أو الاحتيال.

وبما أن الكثير من منصات الذكاء الاصطناعي توظف الخوارزميات التنبؤية والتوصيات الآلية، فإنها ملزمة قانونا باحترام هذه المبادئ حتى لا يقع المستهلك ضحية لأي تلاعب أو تضليل.

الفقرة الرابعة: حماية الملكية الفكرية والإبداع

مع بروز قدرة الذكاء الاصطناعي على توليد النصوص والصور والموسيقى، يثار تساؤل حول حقوق الملكية الفكرية، وهنا تبرز أهمية:

- القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة[6]، الذي يحمي المصنفات الأدبية والفنية التي هي إبداعات فكرية أصلية في مجالات الأدب والفن من الاستغلال غير المشروع.

1- ظهير شريف رقم **1.11.03** صادر في **14** من ربيع الأول **1432** (**18** فبراير **2011**) بتنفيذ القانون رقم **31.08** القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، منشور في الجريدة الرسمية عدد **5932** بتاريخ **3** جمادى الأولى **1432** (**7** أبريل **2011**)، ص: **1072**.

2- ينظر: المادة: **3**.

3- ينظر: المادتان: **15** و**18**.

4- ينظر: المادة: **36**.

5- ظهير شريف رقم **1.20.100** صادر في **16** من جمادى الأولى **1442** (**31** ديسمبر **2020**) بتنفيذ القانون رقم **43.20** المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، منشور في الجريدة الرسمية عدد **6951** بتاريخ **27** جمادى الأولى **1442** (**11** يناير **2021**)، ص: **271**.

6- ظهير شريف رقم **1.00.20** صادر في **9** ذي القعدة **1420** (**15** فبراير **2000**) بتنفيذ القانون رقم **00-2** المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، منشور في الجريدة الرسمية عدد **4796** بتاريخ **14** صفر **1421** (**18** ماي **2000**)، ص: **1112**.

- والقانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصـناعية[1]، الذي يحمي براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية.

وعليه فإن ما تنتجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد يكون محل حماية أو على الأقل محل نقاش فقهي وقانوني في المغرب، انسـجاما مع الجدل العالمي حول ملكية إبداعات الذكاء الاصطناعي.

الفقرة الخامسة: حماية حقوق الإنسان

إضـافة إلى ما سبق، يظل الدسـتور المغربي[2] هو المرجع الأسمى، حيث نص في ديباجته على التزام المملكة بحقوق الإنسـان كما هي متعارف عليها عالميا، وخص الباب الثاني بالحريات والحقوق الأساسية، وأكد على الحق في حماية الحياة الخاصة[3]، فهذا الأساس الدستوري يجعل أي توظيف للذكاء الاصطناعي بشكل ينتهك حقا من حقوق الإنسان أو يميز بين المواطنين مخالفا لمقتضيات الدستور.

فعلى الرغم من غياب تشريع خاص بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المغرب، فإن الإطار القانوني القائم يوفر حدا أدنى من الضـمانات القانونية، غير أن هذه المقتضـيات تبقى متفرقة وغير متكاملة، مما يسـتوجب التفكير في إعداد قانون خاص بتطبيقات الذكاء الاصـطناعي يراعي خصـوصـياتها ومخاطرها، ويجمع بين مقتضـيات الحماية ومتطلبات الابتكار.

المطلب الثاني: المرجعيات الدولية والمقارنة

برزت على المستوى الدولي مجموعة من المبادئ الأخلاقية، والتوصيات الأممية، إلى جانب أطر قانونية مقارنة، تهدف إلى وضع معايير واضحة لضبط استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يحقق المصلحة العامة ويحد من المخاطر المحتملة.

1- ظهير شـريف رقم 1.00.19 صـادر في 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000) بتنفيذ القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكة الصناعية، منشور في الجريدة الرسمية عدد 4776 بتاريخ 2 ذي الحجة 1420 (9 مارس 2000)، ص: 366.

2- ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 ن شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، منشور في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص: 3600.

3- ينظر: الفصل: 24.

الفقرة الأولى: المبادئ الأخلاقية الدولية

إلى جانب التشريعات الوطنية، ظهرت مدونات أخلاقية تضع مبادئ تطوير واستعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، من أهمها:

- مبدأ الشفافية: يقتضي تمكين الأفراد من معرفة كيفية اتخاذ القرارات بواسطة الخوارزميات.
- مبدأ العدالة وعدم التمييز: يهدف إلى منع أي تحيز في مخرجات الذكاء الاصطناعي على أساس الجنس أو اللون أو الدين.
- مبدأ المسؤولية: يضمن وجود جهة محددة تتحمل تبعات أي ضرر ناتج عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- مبدأ السلامة والأمن: يلزم المطورين باختبار أنظمة الذكاء الاصطناعي للتأكد من خلوها من المخاطر قبل تعميمها.

هذه المبادئ تبنتها جهات متعددة مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والمفوضية الأوروبية، حيث تشكل اليوم مرجعا أخلاقيا عالميا[1].

الفقرة الثانية: التوصيات الأممية والعربية

صدرت عدة توصيات دولية وإقليمية تهدف إلى توجيه استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي ومسؤول، فقد أقرت اليونسكو سنة **2021** "التوصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"[2]، وهي أول إطار عالمي بهذا الحجم، أكدت فيه على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- حماية البيئة وتعزيز الاستدامة في تطوير الذكاء الاصطناعي وتوظيفه.
- المساواة في الاستفادة من التكنولوجيا وضمان تقليص الفوارق الرقمية بين الدول.

1- ينظر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، توصية المجلس بشأن الذكاء الاصطناعي، الأدوات القانونية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، OECD/LEGAL/**0449**، ماي **2019**. والمفوضية الأوروبية، إرشادات أخلاقية للذكاء الاصطناعي الموثوق، **2019**.

2- – ينظر: اليونسكو، التوصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، اعتمدتها الدورة الحادية والأربعون للمؤتمر العام، باريس، نوفمبر **2021**.

- المساءلة القانونية في حالة حدوث انتهاكات أو أضرار جراء استخدام الأنظمة الذكية.

أما على المستوى العربي فقد أصدرت منظمة الألكسو ميثاق أخلاقيات الذكاء الاصطناعي سنة 2025، الذي يركز على الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا، وحماية الخصوصية والكرامة الإنسانية، وتعزيز الابتكار والبحث العلمي المسؤول، وحماية الهوية الثقافية العربية، مع التأكيد على الشفافية والمساءلة[1].

الفقرة الثالثة: القوانين المقارنة

لقد بادرت عدة دول ومنظمات إلى وضع أطر قانونية خاصة بالذكاء الاصطناعي، من أهمها:

- الاتحاد الأوروبي الذي أصدر في أبريل 2021 مشروع اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي، وهو أول إطار قانوني شامل ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي بناء على مخاطر الاستعمال، مع حظر التطبيقات التي تشكل خطورة غير مقبولة، مثل أنظمة المراقبة الشاملة والتلاعب بالسلوك البشري[2].

- واعتمدت كندا سياسة "الذكاء الاصطناعي المسؤول" منذ سنة 2019، التي تفرض تقييمات أخلاقية وقانونية قبل اعتماد أي نظام آلي لاتخاذ القرار داخل الإدارات الحكومية[3].

- أما الصين فقد سنت قوانين أكثر تشددا، مثل قانون تنظيم الخوارزميات، الذي يلزم شركات التكنولوجيا بضمان الشفافية ومنع الخوارزميات من الإضرار بالمصالح العامة أو بالاستقرار الاجتماعي[4].

1- ينظر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO)، ميثاق الألكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، تونس، يونيو **2025**، ص: **22-23**.

2- ينظر: المفوضية الأوروبية، اقتراح لائحة بوضع قواعد موحدة حول الذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي)، COM **206** النهائي، بروكسل، أبريل **2021**.

3- ينظر: حكومة كندا، التوجيه بشأن اتخاذ القرارات الآلية، أمانة مجلس الخزانة الكندي، **2019**.

4- ينظر: إدارة الفضاء الإلكتروني في الصين CAC، لائحة إدارة التوصيات الخوارزمية في خدمات المعلومات عبر الإنترنت، دخلت حيز التنفيذ في **1** مارس **2022**.

وبذلك يظهر أن التشـــريعات الوطنية والمقارنة، إلى جانب المبادئ الأخلاقية والتوصـيات الأممية، تتقاطع جميعها في هدف واحد، هو ضـبط اسـتعمالات الذكاء الاصطناعي بما يحقق المصلحة العامة ويمنع الضرر.

المحور الثاني: ضوابط استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

بعد التأصيل الشرعي والقانوني لمشروعية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يقتضي الأمر بيان الضوابط الكفيلة بتقنين هذا الاستعمال وتوجيهه، بما يحقق مقاصد الشـريعة ويحفظ الحقوق ويصـون الأمانات، وذلك من خلال جملة من الضـوابط الأساسية التي تشكل مرجعية في هذا المجال.

الضابط الأول: صيانة الكرامة الإنسانية وحماية الخصوصية

المطلب الأول: التأصيل الشرعي

يرتكز هذا الضابط على مقاصد الشريعة الإسلامية التي جعلت حفظ النفس والعقل والعرض من الكليات الضـرورية الخمس[1]، ورتبت على ذلك وجوب صـيانة كرامة الإنسـان من كل امتهان أو كشـف لما اسـتتر من أسـراره، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾[2]، وهو تكريم يشـمل جميع جوانب وجوده المادي والمعنوي، وقال سـبحانه: ﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ﴾[3]، ناهيا عن التطفل على خصوصيات الناس أو كشف أسرارهم.

وقد قرر الفقهاء أن إفشاء أسرار الناس أو التلصص عليهم منهي عنه، واعتبروا ذلك من قبيل الخيانة، إلا إذا اقتضـته مصـلحة شـرعية راجحة[4]؛ لقول النبي ﷺ: "إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فهي أمانة"[5].

وبناء على ذلك فإن أي اسـتعمال لتطبيقات الذكاء الاصـطناعي يؤدي إلى انتهاك حرمة الإنسـان أو المسـاس بخصـوصـياته، كجمع بياناته دون إذنه أو كشـف ما يكره إظهاره، يعد محرما شرعا، لكونه ظلما وعدوانا على حقوق الغير.

1- ينظر: الموافقات: 2/19-20.

2- سورة الإسراء، الآية: 70.

3- سورة الحجرات، الآية: 12.

4- ينظر: شرح مشكل الآثار، الطحاوي: 9/13. وإحياء علوم الدين، الغزالي: 3/132.

5- رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في نقل الحديث (رقم: 4868): 7/231.

المطلب الثاني: التأصيل القانوني

كرست القوانين الحديثة هذا المبدأ، وإن بصيغ مختلفة:

- فالدستور المغربي نص على أن: "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة"[1]، وهو ما يجعل حماية الخصوصية حقا دستوريا.

- والقانون رقم 09.08 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ألزم أي جهة تعالج بيانات الأفراد بضرورة الحصول على موافقة صريحة منهم، وفرض جزاءات على كل مساس بخصوصيتهم[2].

- أما القانون الجنائي فقد جرم الولوج غير المشروع إلى النظم المعلوماتية[3]، أو التنصت على الاتصالات الخاصة إلا في حالات خاصة[4]، أو إفشاء الأسرار بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية[5].

وفي الإطار المقارن نجد:

- اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات التي اعتبرت الحق في الخصوصية من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها إلا وفق ضوابط دقيقة[6].

- والتشريع الكندي من خلال قانون حماية المعلومات الشخصية والوثائق الإلكترونية الذي يفرض مبادئ الشفافية والرضا المسبق في معالجة البيانات[7].

- والقانون الصيني لحماية المعلومات الشخصية الذي شدد على منع جمع البيانات إلا عند الضرورة وبموافقة الأفراد[8].

1- الفصل: 24.

2- ينظر: المادة: 4.

3- ينظر: القانون الجنائي، الفصل: 607-3.

4- ينظر: الظهير الشريف رقم 1.02.255 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، منشور في الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1424 (30 يناير 2003)، ص: 315، الفصل: 108.

5- ينظر: الفصلان: 447، 447-1.

6- ينظر: الاتحاد الأوروبي، اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، اللائحة رقم 679/2016 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 27 أبريل 2016.

7- ينظر: كندا، قانون حماية المعلومات الشخصية والوثائق الإلكترونية (PIPEDA)، S.C. 2000، الفصل: 5.

8- ينظر: جمهورية الصين الشعبية، قانون حماية المعلومات الشخصية (PIPL)، تم اعتماده في الاجتماع الثلاثين للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثالث عشر للشعب في 20 أغسطس 2021.

المطلب الثالث: تنزيل هذا الضابط على تطبيقات الذكاء الاصطناعي

مع الانتشار المتسارع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما تلك المبنية على تقنيات التعلم العميق ومعالجة البيانات الضخمة، برز خطر متزايد على الخصوصية الفردية، وذلك بسبب قدرة هذه الأنظمة على تتبع سلوكيات الأشخاص عبر الإنترنت، وجمع الصور والفيديوهات والتسجيلات الصوتية وتحليلها، بل وإعادة تركيب بيانات شخصية بالغة الحساسية، كالمعطيات الصحية أو الميولات أو طبيعة العلاقات.

ومن ثم فإن تنزيل هذا الضابط يقتضي شرعا وقانونا الالتزام بـ:

- عدم تشغيل أي تطبيق للذكاء الاصطناعي إلا وفق قواعد دقيقة، أساسها الحصول على موافقة صريحة ومستنيرة من الأفراد المعنيين.
- وضع حدود تقنية وقانونية تحول دون استعمال هذه التطبيقات في المراقبة التعسفية، أو التجسس، أو أي ممارسات غير مشروعة تمس الحقوق الأساسية.

فتترتب المسؤولية المدنية والجنائية عن أي انتهاك للخصوصية، سواء تعلق الأمر بالمطورين أو مزودي الخدمات أو المستعملين لهذه التطبيقات.

وعليه فإن الالتزام بصيانة الكرامة الإنسانية وحماية الخصوصية يمثل واجبا مؤسسا على نصوص قطعية في الشريعة الإسلامية، ومرتكزا على تشريعات وطنية ودولية، وأي إخلال بهذا الضابط في مجال الذكاء الاصطناعي يعد انتهاكا لحقوق الإنسان وخرقا لمقاصد الشريعة والقانون معا.

الضابط الثاني: تحقيق العدالة والشفافية ومنع التمييز

المطلب الأول: التأصيل الشرعي

إن العدل مقصد شرعي عام، أمر الله تعالى به في قوله: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ**﴾[1]، كما قال سبحانه: ﴿**وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ**﴾[2]، وأكد النبي ﷺ ذلك بقوله: "**اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة**"[3].

1- سورة النحل، الآية: 90.

2- سورة الأنعام، الآية: 153.

3- رواه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (رقم: 2578): 4/1996.

وقد اعتبر الفقهاء أن العدالة في الحكم والمعاملة شـرط لازم لصـحة التصـرفات، وأن أي ضــرر أو فعل غير مشــروع يدخل في باب الظلم[1]، قال أبو هلال العســكري: "وكل ضرر غير مستحق ولا معقب نفعا ظلم"[2].

كما أن الأصــل في المعاملات أن تقوم على الوضــوح والبيان، فقد قرر النبي ﷺ ذلك في قوله: "**البيعان بالخيار ما لم يتفرقا**، أو قال: **حتى يتفرقا، فإن صـدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما**"[3].

ونص الفقهاء على أن الشــفافية والوضــوح متفرعان عن قاعدة النهي عن الغرر والجهالة، المســتنبطة من نهي النبي ﷺ عن بيع الغرر[4]، فكل معاملة يغيب عنها البيان، وتختلط بالجهالة أو الكتمان، وينشـأ عنها ضـرر لأحد الأطراف، فهي ممنوعة شـرعا، قال الجويني: "وبالجملة كل معاملة تشـتمل على جهالة، وقد ظهر احتمال الشـرع لها، فهي مخصوصة بمورد الشريعة لا تتعداه"[5].

وبالقياس على ذلك فإن تطبيقات الذكاء الاصــطناعي يجب أن تســتخدم بعدالة وشفافية، فإذا أفضت إلى تمييز أو إقصاء فهي أفعال ظلم منهي عنها.

المطلب الثاني: التأصيل القانوني

نص الدستور المغربي على أن: "القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة. والجميع، أشـخاصـا ذاتيين أو اعتباريين، بما فيهم السـلطات العمومية، متسـاوون أمامه، وملزمون بالامتثال له"[6]، كما نص على المســاواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات[7] إذ يعاقب القانون الجنائي المغربي على الأفعال القائمة على التمييز بســبب الأصــل أو الجنس أو اللون أو الدين[8].

1- ينظر: أنوار البروق في أنواء البروق، القرافي: **34/4**.

2- الوجوه والنظائر، ص: **326**.

3- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب ما يمحق الكذب والكتمان في البيع (رقم: **1976**): **733/2**.

4- ينظر: مدونة الإمام مالك: **254/3**.

5- نهاية المطلب في دراية المذهب: **14/8**.

6- الفصل: **6**.

7- ينظر: الفصل: **19**.

8- ينظر: الفصلان: **431-1**، **431-2**.

ومن الحقوق التي ضـمنها الدسـتور المغربي؛ الحق في الحصـول على المعلومات باعتباره ضـــمانة للشـــفافية[1]، وعزز القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصـــول على المعلومات[2] هذا المبدأ وفرض تمكين الأفراد من معرفة الأســس والمعايير التي تبنى عليها القرارات.

أما على الصـــعيد الدولي، فقد نصـــت وثيقة اليونســكو حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة والشفافية وعدم التمييز بوصفها أسسا ملزمة عند تطوير أو تشغيل هذه التقنيات[3].

كما أوجبت اللائحة الأوروبية للذكاء الاصـطناعي الشـفافية في عرض خصـائص الأنظمة الذكية، معتبرة الأنظمة التي تنتج تمييزا أو تحيزا خطيرا ضـــمن الفئة عالية الخطورة[4].

ونجد كذلك أن القانون الكندي لحقوق الإنسان يحظر أي شكل من أشكال التمييز في القرارات النـاتجـة عن الأنظمـة الآليـة[5]، وهو مـا أقره القـانون الكنـدي للـذكـاء الاصطناعي من خلال إلزام الشركات بالإفصاح عن كيفية اتخاذ القرارات آليا[6].

المطلب الثالث: تنزيل هذا الضابط على تطبيقات الذكاء الاصطناعي

مع تطور تقنيات الذكاء الاصـطناعي واتسـاع مجالات اسـتخدامها، يظل ضـابط تحقيق العدالة والشفافية ومنع التمييز أساسا لضبط هذه التطبيقات حيث يتعين في:

1- ينظر: الفصل: **27**.

2- ظهير شـريف رقم **1.18.15** صـادر في **5** جمادى الآخرة **1439** (**22** فبراير **2018**) بتنفيذ القانون رقم **31.13** المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، منشور في الجريدة الرسمية عدد **6655** بتاريخ **23** جمادى الآخرة **1439** (**12** مارس **2018**)، ص: **1438**.

3- ينظر: اليونسـكو، التوصـية الخاصـة بأخلاقيات الذكاء الاصـطناعي، معتمدة من الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر العام، باريس، نوفمبر **2021**.

4- ينظر: المفوضـــية الأوروبية، مقترح لائحة بشـــأن وضـــع قواعد موحدة للذكاء الاصـــطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي)، **206** COM النهائي، بروكسيل، أبريل **2021**، المادة: **52**.

5- ينظر: قانون حقوق الإنسان الكندي، R.S.C. **1985**، الفصل: **H-6**.

6- ينظر: كندا، قانون الذكاء الاصـطناعي والبيانات (AIDA)، جزء من قانون تنفيذ الميثاق الرقمي **C-27**، وزارة الابتكار والعلوم والتنمية الاقتصادية، **2022**.

- المجال القضائي: منع الاعتماد على خوارزميات متحيزة في تقديم الخدمات القضائية وتبسيط إجراءات التقاضي حتى لا يؤدي ذلك إلى ظلم صريح يتعارض مع مقاصد الشريعة ومبدأ المساواة أمام القانون.

- المجال الاقتصادي: إلزام أنظمة التوظيف الذكية بالحياد، والكشف عن معايير اختيار المرشحين، ضمانا لتكافؤ الفرص وعدم إقصاء فئة معينة.

- المجال المالي: ضبط الخوارزميات المستعملة في منح القروض أو التأمين، بحيث تقوم على معايير موضوعية واضحة، تحقيقا للشفافية ودفعا لأي ظلم أو تمييز.

- المجال التعليمي: مراقبة المنصات التعليمية الذكية حتى لا تكرس الفوارق الاجتماعية أو الجغرافية، بما يحقق المساواة في فرص التعلم.

ومن ثم فإن الالتزام بمبدأ العدالة والشفافية وعدم التمييز يمثل واجبا شرعيا ومقتضى قانونيا، وركنا أساسا في تقنين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حتى لا تتحول إلى أداة للظلم والإقصاء.

الضابط الثالث: مراعاة المصلحة العامة وحماية المجتمع

المطلب الأول: التأصيل الشرعي

شرعت أحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق مقاصد الشارع في قيام مصالح الناس في الدارين[1]، ولذلك قرر العلماء أن الشريعة كلها دائرة على المصلحة، وقد عبر ابن القيم عن هذا ذلك بقوله: "فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها"[2]، فما خرج عن هذا المعنى فليس من الشريعة.

كما نصت القاعدة الفقهية على أن: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"[3]، وهو أصل عام في كل وال أو متصرف عن الغير، قال تاج الدين السبكي: " كل متصرف عن الغير فعليه أن يتصرف بالمصلحة"[4]؛ يعني أن أي تصرف يجب أن ينطلق من مراعاة المصلحة، وهذه المصلحة قد تكون عامة أو خاصة[5].

1- ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام: 3/1، والموافقات: 31/1.

2- إعلام الموقعين: 11/3.

3- المنثور في القواعد الفقهية، الزركشي: 309/1.

4- الأشباه والنظائر: 310/1.

5- ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام: 143/2.

وعليه فإن استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يضبط بضابط مراعاة المصلحة العامة، بناء على ما تقرر شرعا من أن أي تصرف لا يحقق مصلحة معتبرة ولا يدرأ مفسدة واقعة، فهو مناقض لمقاصد الشريعة، فيكون كل توظيف لتطبيقات الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تهديد الأمن المجتمعي أو المساس باستقرار العلاقات الاجتماعية أو إدخال مفاسد معتبرة على الناس، خارجا عن دائرة الجواز الشرعي.

المطلب الثاني: التأصيل القانوني

كرس الدستور المغربي مبدأ ربط التشريع بالمصلحة العامة، حيث نص في ديباجته على التزام الدولة بحماية منظومتي الحقوق والقانون، وصيانة الأمن والنظام العام، كما أكد على أن: "القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة. والجميع متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له"[1]، وهو ما يجعل تحقيق المصلحة العامة غاية عليا للتشريع والتنظيم.

ومن هذا المنطلق ألزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في الأمن، والصحة، والتعليم، والولوج إلى المرافق العمومية، بما يضمن استقرار المجتمع وحماية مصالحه الأساسية[2].

وبدوره القانون الجنائي المغربي تضمن مقتضيات تجرم كل فعل يهدد سلامة المجتمع أو يخل بالأمن العام أو الأخلاق العامة، وهو ما يعكس إرادة المشرع في صيانة المصلحة العامة.

كما أن التوصيات الدولية نصت على أن المصلحة العامة يجب أن تكون الإطار الحاكم لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتطويرها[3]، لذا نصت اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي على وجوب منع أي توظيف لهذه التقنيات يشكل تهديدا خطيرا لسلامة الأشخاص أو المجتمع، وأدرجت بعض التطبيقات ضمن فئة "المحظورة" لما

1- الفصل: **6**.

2- ينظر: الفصل: **31**.

3- ينظر: اليونسكو، التوصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، باريس، **2021**.

تحمله من مخاطر على النظام العام، مثل أنظمة المراقبة الجماعية والتصنيف الاجتماعي[1].

المطلب الثالث: تنزيل هذا الضابط على تطبيقات الذكاء الاصطناعي

يقتضي ضابط مراعاة المصلحة العامة وحماية المجتمع أن تتم الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات التي تحقق نفعا راجحا للناس، وتسهم في تطوير الخدمات العامة وضمان الأمن والعدالة، فهذا الضابط يتجلى في مجالات متعددة، منها:

- المجال الطبي: حيث يجب أن يراعى في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي حفظ حياة المريض وصحته، وعدم تحويله إلى "حقل تجارب".
- المجال الأمني: لا يجوز استخدام الأنظمة الذكية في ممارسات تؤدي إلى تهديد الأمن المجتمعي، أو زعزعة استقرار المجتمع، أو التحريض على العصيان.
- المجال الاجتماعي: ينبغي أن تسهم هذه التطبيقات في تعزيز العدالة الاجتماعية، ودعم التضامن المجتمعي، لا في تعميق الفوارق أو تهديد القيم الأخلاقية.

ومن ثم فإن تنزيل هذا الضابط يقتضي وضع آليات تشريعية وتنظيمية ورقابية دقيقة، تضمن أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة لتحقيق الصالح العام، مع اعتماد مبدأ الوقاية من المخاطر، والالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية في تطوير هذه التطبيقات واستخدامها.

الضابط الرابع: المسؤولية والضمان في الاستخدام

وهو من أهم الضوابط الشرعية والقانونية المؤطرة لاستعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي إذ لا يمكن السماح بإقحام هذه الأنظمة في حياة الناس دون تحديد الجهة التي تتحمل تبعات الأضرار التي قد تنتج عنها.

المطلب الأول: الأساس الشرعي

أرست الشريعة الإسلامية مبدأ المسؤولية والضمان باعتباره أصلا عاما في المعاملات والحقوق، لقوله ﷺ: "**كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته**"[2]، وقد قرر

1- المفوضية الأوروبية، اقتراح لائحة بشأن وضع قواعد موحدة حول الذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي)، **COM/2021/206** النهائي، الديباجة **15**، المادة **5**.

2- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب المرأة راعية في بيت زوجها (رقم: **4904**): **5/1996**.

الفقهاء أن من ألحق ضررا بغيره ضمنه، استنادا إلى قاعدة: "من أتلف شيئا ضمن"[1]، وإلى مبدأ "الغنم بالغرم"[2]، أي إن من انتفع بشيء لزمه تحمل تبعاته إذا ترتب عنه ضرر، ويؤكد ذلك الحديث النبوي: "لا ضرر ولا ضرار"[3] الذي يعتبر أصلا جامعا في باب الضمان.

كما نص الفقهاء على أن الضمان يثبت على المتسبب في الضرر ولو كان فعله في أصله مباحا، إذا ترتب عنه ضرر للغير، فقد بين الإمام الشاطبي أن الأفعال نوعان:

- أفعال مباحة لا يقصد منها إضرار بأحد، فهي جائزة لا حرج فيها.
- وأفعال يتوقع منها وقوع الضرر مع علم الفاعل بذلك وإمكان تفاديه، فهذه ممنوعة شرعا، ويلزم الفاعل بضمان تبعاتها؛ لأن الشريعة لم تقر الضرر بهذا الوجه[4].

وبناء على ذلك فإن مستخدمي تطبيقات الذكاء الاصطناعي يعتبرون ضامنين لما ينشأ عنها من أضرار مادية كانت أو معنوية، متى ثبت أنهم السبب في وقوعها.

المطلب الثاني: الأساس القانوني

أقر القانون المغربي مبدأ المسؤولية عن الأضرار باعتباره قاعدة عامة إذ نص على أن: "كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار، ومن غير أن يسمح له به القانون، فأحدث ضررا ماديا أو معنويا للغير، ألزم مرتكبه بتعويض هذا الضرر، إذا ثبت أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول الضرر"[5]، كما نص على أن المسؤولية تقوم حتى في حالة الخطأ غير العمدي، متى ثبت أن الفعل أو الترك صدر عن تقصير أو عدم تبصر[6].

ولا يكون الشخص مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه بفعله فحسب، لكن يسأل أيضا "عن الضرر الحاصل من الأشياء التي في حراسته، إذا تبين أن هذه الأشياء هي السبب المباشر للضرر"[7].

1- مختصر المزني: **604/1**.

2- المنثور في القواعد الفقهية: **119/2-120**.

3- سبق تخريجه، ص: **7**.

4- ينظر: الموافقات: **72/3-74**.

5- قانون الالتزامات والعقود، الفصل: **77**.

6- ينظر: ق.ل.ع، الفصل: **78**.

7- ق.ل.ع، الفصل: **88**.

وبالمثل فإن الاتجاهات التشـريعية المقارنة تؤكد على ضـرورة تحديد المسـؤولية القانونية بوضوح عند استعمال التطبيقات الذكية، بحيث يتحمل المطور أو المشغل أو المستخدم تبعات الخطأ أو الضرر الناتج، مع اعتماد آليات للضمان والتعويض[1].

وهو ما أقره القانون الكندي للذكاء الاصـطناعي من خلال إلزام الفاعلين بتقييم المخاطر وتحمل المسؤولية عن نتائج القرارات الآلية[2].

المطلب الثالث: تنزيل هذا الضابط على تطبيقات الذكاء الاصطناعي

يضـمن هذا الضـابط منع الفوضـى التقنية إذ يفرض على الشـركات والمطورين والمستعملين اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة قبل تعميم تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو استخدامها في شتى المجالات، كما يتيح للمتضـررين الحق في المطالبة بالتعويض وجبر الضـرر، وهذا ينسـجم مع مقصـد الشـريعة والقانون في حماية الحقوق وصـيانة مصالح العباد.

وبذلك فإن تطبيقات الذكاء الاصـطناعي -رغم ما تحمله من فرص- لا بد أن تقيد بمبدأ المسـؤولية والضـمان، تحقيقا للعدالة ومنعا لأي فراغ تشـريعي يضـر بمصـالح الأفراد والمجتمع.

الضابط الخامس: المشروعية وعدم الإضرار

المطلب الأول: التأصيل الشرعي

قرر الفقه الإسلامي أن الأصل في التصرفات والمعاملات الإباحة، ما لم يرد دليل على المنع أو يترتب عليها ضـرر محقق، فإذا اسـتعملت التطبيقات الذكية في غير ما شرعت له من مصالح معتبرة، أو أدت إلى مفاسد محققة، فإن استعمالها يكون محظورا شـرعا[3]، ويؤصـل لذلك حديث النبي ﷺ: "لا ضـرر ولا ضـرار"[4]، فهو أصل كلي جامع لقاعدة إزالة الضـرر، كما أن قاعدة سد الذرائع تقضي بمنع الوسائل المباحة إذا غلب

1- ينظر: البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم **1689/2024** الصـادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ **13** يونيو **2024**، بشـأن وضـع قواعد موحدة للذكاء الاصـطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي)، منشور في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، بتاريخ **12** يوليو **2024**، العدد **202** L.

2- ينظر: قانون الذكاء الاصـطناعي والبيانات الكندي (AIDA)، جزء من قانون تنفيذ الميثاق الرقمي **27**-C، **2022**.

3- ينظر: ص: **4-5** من البحث.

4- سبق تخريجه، ص: **7**.

على الظن أن تؤول إلى محرم أو مفسدة عامة، تحقيقا لمقصد الشريعة في صيانة المصالح ودرء المفاسد[1].

وعليه فإن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يكون مشروعا إلا إذا سخرت لتحقيق مصلحة معتبرة أو منفعة راجحة، لا لمجرد العبث أو الإضرار بالغير، وهو ما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ النفس من الهلاك، والعقل من التضليل، والمال من الإتلاف، والعرض من الانتهاك، وبه يتحقق الضابط الشرعي للاستخدام المشروع.

المطلب الثاني: التأصيل القانوني

تؤكد التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية على أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يكون في إطار مشروع ومتوافق مع النظام العام، وألا يترتب عنه ضرر للأفراد أو الجماعات.

فقد نص الدستور المغربي على أن الجميع ملزم بالامتثال للقانون[2]، ومنه أنه "لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة"[3]، وبناء على ذلك جرم القانون مختلف صور الاعتداء وأشكال الاستغلال والتحريض التي تمس بالسلامة الجسدية أو الاعتبار الشخصي، وأقر المسؤولية الجنائية عن كل فعل يلحق ضررا بالغير عمدا، سواء تم بوسائل تقليدية أو عبر الوسائل التقنية الحديثة[4].

كما أن القانون رقم **09.08** المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي أرسى مبدأ المشروعية في جمع البيانات ومعالجتها، فنص على أن هذه العمليات يجب أن تتم لأغراض محددة ومشروعة وواضحة، مما يحظر كل استعمال يفتقد للمشروعية أو ينطوي على إضرار بالغير[5].

أما على المستوى الدولي فقد تبنت اليونسكو في توصيتها بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي مبدأ الاستخدام المشروع وعدم الإضرار، الذي يلزم الدول والأفراد

1- ينظر: إعلام الموقعين: **3/108-110**، والموافقات: **5/182-183**

2- ينظر: الفصل: **6**.

3- ينظر: الدستور، الفصل: **22**.

4- ينظر: القانون الجنائي، الفصول: **132**، **133**، **299-1**، **448-1** وما بعدها.

5- ينظر: المادتان: **3**، **4**.

بتسخير هذه التطبيقات لخدمة الصالح العام، وتجنب أي استعمال يؤدي إلى أضرار فردية أو جماعية[1].

المطلب الثالث: تنزيل هذا الضابط على تطبيقات الذكاء الاصطناعي

يتجلى الالتزام بالاستخدام المشروع وعدم الإضرار في المجال العملي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجموعة من المعايير التي ينبغي مراعاتها، منها:

- تسخير التطبيقات لتحقيق المصالح المشروعة، كالاستفادة منها في مجالات التعليم، والبحث العلمي، والخدمات الصحية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين الخدمات العمومية، بما يحقق منافع معتبرة تعود بالنفع على الأفراد والمجتمع.
- ومنع الاستعمالات الضارة أو غير المشروعة، مثل توظيفها في التضليل الإعلامي، أو انتهاك الخصوصية، أو المساس بالأمن الرقمي، أو التلاعب بالمعطيات الحساسة للأشخاص، أو الاستخدام في عمليات الاحتيال والاعتداءات الإلكترونية.
- وتحقيق التوازن بين حرية الابتكار وواجب صيانة الحقوق، بحيث يظل المجال مفتوحا أمام الإبداع التقني، دون أن يكون ذلك على حساب انتهاك حقوق الأفراد أو تهديد السلم المجتمعي.

بناء على ما سبق، يتضح أن تنزيل هذا الضابط يجعل من الاستخدام المشروع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي إطارا موجها للممارسات العملية، يضمن توظيف هذه التطبيقات في خدمة الصالح العام ويحول دون انحرافها نحو الأضرار والمفاسد، كما أن الالتزام بمبدأ المشروعية وعدم الإضرار يشكل أرضية مشتركة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي إذ يجسد مقاصد الشريعة في صيانة الضروريات الخمس، ويتوافق في الوقت ذاته مع المقتضيات القانونية الوطنية والدولية التي تحظر أي توظيف غير مشروع للتقنيات الحديثة.

الخاتمة:

بعد هذا العرض الذي تناول التأصيل الشرعي والقانوني لمشروعية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ثم بيان الضوابط الكفيلة بتقنين هذا الاستعمال وتوجيهه، يتضح أن الذكاء الاصطناعي يفرض مقاربة مزدوجة تستند إلى مقاصد الشريعة من جهة، وإلى القواعد القانونية الحديثة من جهة أخرى.

1- ينظر: اليونسكو، التوصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، **2021**، ص: **8**.

ففي الفقه الإسلامي، وفرت القواعد الكلية الكبرى مثل: الأصل في الأشياء الإباحة، والأمور بمقاصدها، والضرر يزال، أساسا شرعيا مرنا يمكن من استيعاب المستجدات التقنية مع ضبطها بما يحقق المصالح ويدرأ المفاسد.

وفي القانون المغربي، برزت منظومة من التشريعات ذات الصلة تغطي حماية المعطيات الشخصية، والأمن السيبراني، وحماية المستهلك، والملكية الفكرية، إضافة إلى المرجعيات الدستورية والاتفاقيات الدولية.

أما الضوابط المستخلصة، فقد شملت: صيانة الكرامة الإنسانية وحماية الخصوصية، تحقيق العدالة والشفافية ومنع التمييز، مراعاة المصلحة العامة وحماية المجتمع، وترتيب المسؤولية والضمان في الاستعمال، وهي ضوابط تشكل نقطة التقاء بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، وتؤكد أن كليهما يهدف إلى حماية الإنسان وصيانة ضرورياته الخمس، وضمان أن تبقى تطبيقات الذكاء الاصطناعي أداة لخدمة البشرية لا وسيلة لانتهاك حقوقها.

التوصيات:

لعل من التوصيات النافعة -إن شاء الله- ما يلي:

- سن قانون خاص بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المغرب، يحدد بدقة مجالات الاستعمال المباحة والممنوعة، ويرسخ مبادئ العدالة، والشفافية، والمسؤولية، وعدم التمييز.
- إدماج مقتضيات صريحة بشأن مسؤولية المطورين والمستعملين عن الأضرار الناجمة عن التطبيقات الذكية، مع آليات فعالة للتعويض والضمان.
- تعزيز الاجتهاد الجماعي داخل المجامع الفقهية لدراسة نوازل الذكاء الاصطناعي، وصياغة فتاوى وتوصيات تسترشد بالمقاصد الشرعية.
- إحداث هيئة وطنية متعددة التخصصات لمتابعة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، تضم خبراء شرعيين وقانونيين وتقنيين.
- تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث وصناع القرار التشريعي من أجل وضع سياسات عمومية مسؤولة تجاه الذكاء الاصطناعي.

وبذلك يؤكد البحث أن الضوابط الشرعية والقانونية الناظمة لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي تمثل أساسا متينا لضمان توظيف هذه التكنولوجيا في خدمة المصلحة العامة، بما يحقق التوازن بين مقاصد الشريعة ومتطلبات القانون الحديث.

قائمة المصادر والمراجع

- المصحف الشريف. رواية ورش عن نافع. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

أولا: الكتب العلمية:

1. ابن القيم الجوزية. إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط/1)، 1411هـ - 1991م.
2. أبو إسحاق الشاطبي. الموافقات. تحقيق: أبو عبيدة مشهور آل سلمان. تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن عفان، (ط/1)، 1417هـ - 1997م.
3. أبو إسحاق الشيرازي. التبصرة في أصول الفقه. شرحه وحققه: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، (ط/1)، 1980م.
4. أبو المعالي الجويني. نهاية المطلب في دراية المذهب. تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، (ط/1)، 1428هـ - 2007م.
5. أبو بكر البيهقي. معرفة السنن والآثار. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي)، دار قتيبة-بيروت، دار الوعي-دمشق، دار الوفاء-القاهرة، (ط/1)، 1412هـ - 1991م.
6. أبو جعفر الطحاوي. شرح مشكل الآثار. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، (ط/1)، 1415هـ - 1994م.
7. أبو حامد الغزالي. إحياء علوم الدين. دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
8. أبو داود سليمان السجستاني. سنن أبي داود. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، (ط/1)، 1430هـ - 2009م.
9. أبو هلال العسكري. الوجوه والنظائر. تحقيق وتعليق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (ط/1)، 1428هـ - 2007م.
10. أحمد بن تيمية. مجموع الفتاوىٰ. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1425هـ - 2004م.

11. إســماعيل بن يحيىٰ المزني. المختصــر من علم الشــافعي ومن معنىٰ قوله. تصحيح وتعليق: شرف الدين الداغستاني، دار مدارج للنشر، الرياض، (ط/1)، 1440هـ – 2019م.

12. الأنصــاري، فريد. أبجديات البحث في العلوم الشـرعية، دار الســلام-مصـر، (ط/3)، سنة 2013م.

13. بدر الدين الزركشــي. المنثور في القواعد الفقهية. تحقيق: تيســير فائق أحمد محمود، مراجعة: عبد الســتار أبو غدة، وزارة الأوقاف الكويتية (طباعة شـركة الكويت للصحافة)، (ط/2)، 1405هـ – 1985م.

14. تاج الدين السبكي. الأشباه والنظائر. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط/1)، 1411هـ – 1991م.

15. جلال الدين الســيوطي. الأشــباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشــافعية. دار الكتب العلمية، (ط/1)، 1403هـ – 1983م.

16. شهاب الدين القرافي. أنوار البروق في أنواء الفروق. عالم الكتب، بدون طبعة وبدون تاريخ.

17. عبد الرحمان بن رجب الحنبلي. جامع العلوم والحكم في شــرح خمســين حديثا من جوامع الكلم. تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (ط/2)، 1424هـ – 2004م.

18. عز الدين بن عبد الســلام. قواعد الأحكام في مصــالح الأنام. راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سـعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، طبعة جديدة مضـبوطة منقحة، 1414هـ – 1991م.

19. علي بن عمر الدارقطني. ســنن الدارقطني. تحقيق: شـعيب الأرنؤوط، حسـن عبد المنعم شــلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤســسـة الرســالة، بيروت، (ط/1)، 1424هـ – 2004م.

20. فخر الدين الرازي. المحصــول. دراســة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، (ط/3)، 1418هـ – 1997م.

21. مالك بن أنس. المدونة. دار الكتب العلمية، (ط/1)، 1415هـ – 1994م.

22. محمد بن أحمد الأنصــاري القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، (ط/2)، 1384هـ – 1964م.

23. محمد بن إسماعيل البخاري. صحيح البخاري. تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير – دار اليمامة، دمشق، (ط/5)، 1414هـ – 1993م.

24. محمد بن ماجة القزويني. سنن ابن ماجه. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمد كامل قره بللي، عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، (ط/1)، 1430هـ – 2009م.

25. مسلم بن الحجاج النيسابوري. صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1374هـ – 1955م.

ثانيا: المقالات العلمية

1. أبو العلا، أشرف سيد. "المواجهة الجنائية لتقنية الديب فيك". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة أسيوط، العدد 66، الإصدار الثالث، 2024.

2. النجار، سحر فؤاد مجيد. "المواجهة الجنائية للجرائم الناشئة عن استخدام تقنية التزييف العميق". مجلة العلوم القانونية، كلية الحقوق – جامعة بغداد، المجلد 39، العدد الثاني، 2024.

ثالثا: النصوص القانونية المغربية

1. الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، صيغة محينة. جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة النصوص القانونية، عدد 14، يناير 2009.

2. ظهير شريف رقم 1.00.19 صادر في 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000) بتنفيذ القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية. الجريدة الرسمية، عدد 4776، 2 ذي الحجة 1420 (9 مارس 2000)، ص. 366.

3. ظهير شريف رقم 1.00.20 صادر في 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000) بتنفيذ القانون رقم 00–2 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الجريدة الرسمية، عدد 4796، 14 صفر 1421 (18 ماي 2000)، ص. 1112.

4. ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية. الجريدة الرسمية، عدد 5078، 27 ذي القعدة 1424 (30 يناير 2003)، ص. 315.

5. ظهير شريف رقم 1.03.140 صادر في 26 ربيع الأول 1424 (28 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب. الجريدة الرسمية، عدد 5112، 27 ربيع الأول 1424 (29 ماي 2003)، ص. 1755.

6. ظهير شريف رقم 1.09.15 صادر في 22 صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. الجريدة الرسمية، عدد 5711، 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009)، ص. 552.

7. ظهير شريف رقم 1.11.03 صادر في 14 ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك. الجريدة الرسمية، عدد 5932، 3 جمادى الأولى 1432 (7 أبريل 2011)، ص. 1072.

8. ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور. الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص. 3600.

9. ظهير شريف رقم 1.18.15 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات. الجريدة الرسمية، عدد 6655، 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018)، ص. 1438.

10. ظهير شريف رقم 1.20.100 صادر في 16 جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) بتنفيذ القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية. الجريدة الرسمية، عدد 6951، 27 جمادى الأولى 1442 (11 يناير 2021)، ص. 271.

11. ظهير شريف رقم 1.20.69 صادر في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020) بتنفيذ القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني. الجريدة الرسمية، عدد 6904، 9 ذي الحجة 1441 (30 يوليو 2020)، ص. 4160.

12. ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي. الجريدة الرسمية، عدد 2640 مكرر، 12 محرم 1383 (5 يونيو 1963)، ص. 1253.

13. مرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19. الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر، 29 رجب 1441 (24 مارس 2020)، ص. 1783.

رابعا: النصوص القانونية الدولية:

1. الاتحاد الأوروبي. اللائحة العامة لحماية البيانات. (GDPR) اللائحة رقم 679/2016 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 27 أبريل 2016 بشأن حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وحرية تداول هذه البيانات، منشورة في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي L 119، 4ماي 2016.
2. إدارة الفضاء الإلكتروني في الصين. (CAC) لائحة إدارة التوصيات الخوارزمية في خدمات المعلومات عبر الإنترنت. دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2022.
3. البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي. لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2024/1689 بشأن وضع قواعد موحدة للذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي). الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، العددL 202 ، 12يوليو 2024.
4. جمهورية الصين الشعبية. قانون حماية المعلومات الشخصية. (PIPL) اعتمد في الاجتماع الثلاثين للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثالث عشر للشعب، 2021/8/20.
5. حكومة كندا. التوجيه بشأن اتخاذ القرارات الآلية. أمانة مجلس الخزانة الكندي، 2019.
6. كندا. قانون الذكاء الاصطناعي والبيانات. (AIDA) جزء من قانون تنفيذ الميثاق الرقميC-27، وزارة الابتكار والعلوم والتنمية الاقتصادية، 2022.
7. كندا. قانون حقوق الإنسان الكندي. R.S.C، 1985، الفصل H-6.
8. كندا. قانون حماية المعلومات الشخصية والوثائق الإلكترونية S.C. 2000 (PIPEDA).
9. المفوضية الأوروبية. مقترح لائحة بشأن وضع قواعد موحدة للذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي. COM/2021/206 النهائي، بروكسل، أبريل 2021.
10. المفوضية الأوروبية، مجموعة الخبراء رفيعي المستوى في الذكاء الاصطناعي. إرشادات أخلاقية للذكاء الاصطناعي الموثوق. بروكسل، 2019.
11. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (OECD) توصية المجلس بشأن الذكاء الاصطناعي. الأدوات القانونية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، OECD/LEGAL/0449، ماي 2019.
12. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (ALECSO) ميثاق الألكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. تونس، يونيو 2025.
13. اليونسكو. إعلان حول التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. الدورة الحادية والأربعون للمؤتمر العام، باريس، نوفمبر 2021. متاح على الرابط بتاريخ 8/25/ 2025: https: //unesdoc.unesco.org/ark: /48223/pf0000380455_ara.locale=en

دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية وتعزيز أدوات التحقيق الجنائي

دة. سعيدة حليمي
باحثة في القانون الخاص

ملخص

تعد الجرائم الإلكترونية من أخطر الجرائم التي تواجه الأفراد والمؤسسات كونها جرائم تتجاوز الحدود الجغرافية؛ حيث تستخدم شبكة الإنترنت، وأجهزة الحاسوب في تنفيذ أعمال إرهاب إلكتروني واختراق وقرصنة البيانات، فعندما يتم الاعتداء على خصوصية الأفراد، والمؤسسات، والدول، بتدمير مواقعهم الإلكترونية أو اختراقها، أو قرصنة المعلومات الخاصة بالمواقع الحكومية، فإن هذا الاعتداء يؤدي إلى صعوبة التصدي وإثبات هذه الجرائم نظرا لأنها عابرة للحدود، وتعتمد على تقنيات متطورة لارتكاب الجريمة الإلكترونية. بمعنى آخر، فنحن أمام مجموعة من الجرائم المستحدثة خاصة في عصر الذكاء الاصطناعي والربوتات التي أصبح يتم استغلالها لارتكاب الجرائم الإلكترونية.

ويعد الذكاء الاصطناعي من الوسائل الحديثة التي يتم الاعتماد عليها في مجالات عدة، منها مكافحة الجرائم الإلكترونية التي يقوم بها كثير من المجرمين عبر العالم. ويعتبر الذكاء الاصطناعي سيف ذو حدين، حيث أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي آلية متطورة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، خاصة في الدول المتقدمة؛ وذلك عن طريق السلطات الرقمية وتوقع الجريمة قبل وقوعها بفضل الخوارزميات، وبالتالي يساهم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في مكافحة الجريمة الإلكترونية.

وعليه، تكمن أهداف هذه الدراسة، في معرفة دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية، وكيف ساهمت السلطات الرقمية وتقنيات التنبؤ بالجرائم في منع وتقليص الجرائم الإلكترونية؟ وإبراز دور التشريعات الدولية في مكافحة الجريمة الإلكترونية والآليات المتبعة لمواجهتها؟ وذلك بتسليط الضوء على مدى إمكانية استخدام الشبكات العصبوية والخوارزميات، لمواجهة الجرائم الإلكترونية من خلال استخدام قواعد البيانات وتحليلها؛ لكشف هوية المجرمين، والمساعدة في كشف كذبهم في التحقيق باستخدام الذكاء الاصطناعي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لمعرفة آليات استخدام الذكاء الاصطناعي لمواجهة الجريمة الإلكترونية، والمنهج المقارن من خلال المقارنة بين الأنظمة القانونية ودورها في مكافحة الجريمة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الجرائم الإلكترونية، الجنائي، التحقيق، مكافحة

مقدمة

أفضت التطورات المتلاحقة المصاحبة للعصر الرقمي إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم، تتسم باستعمال الذكاء وتسخير الآلة في ارتكابها، حسب نوع الجريمة وأساليب ارتكابها، وقد أسفرت تلك التطورات عن تعقد عمليات الكشف عن الجرائم الجديدة، واستتبع ذلك البحث عن سبل ملائمة للكشف عنها تمهيدا لملاحقتها، فظهرت بعض الوسائل المستحدثة كالتنصت على الهواتف وضبط المراسلات، تسجيل المكالمات الهاتفية، والاستعانة بالأجهزة الإلكترونية، كالهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر، والإنترنت وكاميرات المراقبة وغيرها.

ويثير استخدام هذه التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الجرائم والتنبؤ بها العديد من الإشكاليات، منها ما يتعلق بحماية حق الأفراد في الخصوصية وحماية الحياة الخاصة، ومنها أيضا ما يتعلق بالحماية القانونية المقررة للبيانات الشخصية للأفراد، فضلا عن إشكاليات عملية تتعلق بالأدلة المستخلصة بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

لكن مع التطور المعاصر لظاهرة الإجرام، بدأت تطرح فرضيات جديدة، وتساؤلات مفادها ما مدى إمكانية الكشف عن الجريمة من خلال استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمراقبة الذكية[1]، وعمليات تحليل البيانات، لاسيما ما يسمى بالبيانات الضخمة أو الكبيرة BIG DATA؟ وهل يمكن لأجهزة البحث الجنائي من شرطة وسلطات التحقيق، أن تستعين بهذه الوسائل الحديثة في الكشف عن الجرائم؟

ويعرف الذكاء الاصطناعي أنه: "الآلات المخترعة بطريقة يدوية التي تحاكي ذكاء الإنسان" [2]، كما يعرف بأنه: "ذلك الفرع من علوم الحاسوب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني؛ لكي يتمكن الحاسب

1- We Qi Yan: Introduction to Intelligent Surveillance, Survillance Data Capture, Transmission, and Analytics, Third Edition, Springer, **2018**, p. **1**

2- الأخنش نورة أمينة، العيداني محمد: الذكاء الاصطناعي كآلية لمجابهة الجريمة الإلكترونية، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد **2**، العدد **2**، **2023**م، ص **529**.

من أداء بعض المهام بدلا من الإنســـان، والتي تتطلب قيام الحاســـب الآلي بالتفكير والفهم والسمع، والتكلم والحركة بأسلوب منطقي ومنظم[1].

ويقصـد بالتنبؤ بالجريمة: توقع حدوثها في المسـتقبل، أو هو الوقوف على سـلوك مستقبلي ينطوي على خطورة إجرامية لدى بعض الأفراد، يدفعهم لارتكاب الجريمة في المستقبل[2]، وقد أدى استخدام التكنولوجيا في إطار عمل الشرطة والبحث الجنائي إلى ظهور ما يســمي ب "الشــرطة التنبؤية " Policing Predictive »، والتي تهدف في المقام الأول إلى التنبؤ بأماكن ارتكاب الجريمة ووقوعها في المســـتقبل القريب، وذلك من خلال تحليل البيانات المخزنة لدى أجهزة البحث، وهو ما تم اسـتحداثه في الولايات، المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن الحالي[3]، كما أشارت بعض الدراسات إلى استخدام تقنية تحليل الحامض النووي DNA والاسـتعانة بأبحاث الجينات الوراثية أو السـلوكية، في الكشف عن الجرائم[4] والتنبؤ بارتكابها في المستقبل[5].

وتتأثر الجريمة بنمط الحياة السـائد داخل المجتمع، فمع تحول المجتمعات الأولى من الزراعة إلى الصــناعة، ظهرت أنماط جديدة من الجرائم تتناســب مع مســتجدات الثورة الصناعية التي أعقبت الثورة الفرنسية عام 1987م؛ وبانتقال المجتمعات إلى عصر التكنولوجيا أو ما يســمى بالعصــر الرقمي؛ انتشــرت جرائم أخرى[6]، تتســم باســتعمال الذكاء وتســخير الآلة في ارتكابها، وترتب على ذلك ثبوت فشــل الأســاليب التقليدية للسياسات الجنائية والاجتماعية في التعامل مع مستجدات الظاهرة الإجرامية.

علاوة على ذلك، ظهرت أنماط جديدة من الجرائم، اتســـمت أغلبها بصـــعوبة اكتشـافها، مما يتطلب من السـلطات المختصـة بالبحث عن الجريمة وضـبط مرتكبيها،

1- مراد محمد غالب قاســم: دور الذكاء الاصــطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية دراســة مقارنة، المجلة العصـرية للدراسـات القانونية، الكلية العصـرية الجامعية - رام الله - فلسـطين. المجلد 02: العدد، 02، السـنة: 2024.

2- رمضان السيد الألفي: نظرية الخطورة الإجرامية، دار النهضة، 1998، ص: 203.

3- Jennifer Bachner: Predictive Policing: Preventing Crime with Data and Analytics. (Washington, DC: IBM Center for The Business of Government, 2013). https: // www.businessofgovernment.org

4- Adrian Raine and Jill Portony: Biology of crime, The Future of Criminology, Oxford University Press, 2012, p. 31.

5- E.g., Shaila K. Dewan, As Police Extend Use of DNA, A Smudge Could Trap a Thief, N.Y. TIMES, May 26, 2004, at A1; Alison Gendar, DNA Test Buoys Rob Busts, N.Y. DAILY NEWS, May. 29, 2005. available at: http: //www.nydailynews.com/news/crime_file/story/294437p-252113c.html

6- Rolf Loeber and Brandon C. Welsh: The Future of Criminology, Oxford University Press,2012, p 4.

إلىٰ كثير من الوقت والجهد والخبرات المتراكمة، كالجرائم العابرة للحدود، وجرائم الغش المعلوماتي والاحتيال الإلكتروني وغيرها؛ ومع تغير نوعية الجرائم المرتكبة تغيرت النظرة الاجتماعية لدىٰ الكثيرين؛ إلىٰ مرتكبي هذه الجرائم المستحدثة، فأصبح البعض ينظر إليهم علىٰ أنهم يتمتعون بذكاء كبير، يستطيعون بمقتضاه تسخير الآلات والإمكانيات التكنولوجية في ارتكاب الجريمة، بل إنهم يتمكنون من طمس معالم جرائمهم ومحو أدلتها[1]، وهو ما يدل علىٰ قدرات هائلة في استخدام التكنولوجيا ودمجها مع الذكاء البشري، في حين ينظر الآخرون إليهم علىٰ أنهم مجرمون يستحقون العقاب (وفقا للنظرة التقليدية للمجرم).

ومن جهة أخرىٰ، أسفرت التطورات علىٰ مستوىٰ نوع الجريمة وأساليب ارتكابها، عن تعقد عمليات الكشف عن الجرائم الجديدة في ظل هذه الصعوبات المتعددة، واستتبع ذلك البحث عن سبل ملائمة للكشف عنها تمهيدا لملاحقتها، فظهرت بعض الوسائل المستحدثة كالتنصت علىٰ الهواتف وضبط المراسلات، تسجيل المكالمات الهاتفية، والاستعانة بالأجهزة الإلكترونية كالهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر، والإنترنت وكاميرات المراقبة وغيرها[2].

- **ماهية الجريمة الإلكترونية:**

اختلف فقهاء الأنظمة القانونية حول تعريف الجريمة الإلكترونية، فهناك من عرفها أنها: "نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف المعلومات، أو الوصول إلىٰ المعلومات المخزنة داخل الحاسب الآلي أو تلك التي يتم تحويلها عن طريقه[3]"، ومنهم من عرفها أنها: "الفعل غير المشروع الذي يتورط في ارتكابه الحاسب الآلي[4]"، وقد

1- جميل عبد الباقي الصغير: الانترنت والقانون الجنائي – الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالإنترنت دار النهضة العربية، **2001**، ص: **22**

2- أشرف توفيق شمس الدين: الدليل الجنائي الإلكتروني – دراسة مقارنة– مطبعة أكتوبر الهندسية، (ط/1)، سنة**2021**، ص: **6**

3- الجرائم الإلكترونية: إعداد اللجنة العلمية بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، سنة **2019**م، ص: **8**.

4- سميرة معاشي: ماهية الجريمة المعلوماتية، مجلة المنتدىٰ القانوني، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد السابع، سنة **2018**، ص**277**.

ذهب فريق آخر إلىٰ أنها: "كل فعل إجرامي يستخدم الحاسب الآلي في ارتكابه كأداة رئيسية[1]".

وقد عرفها المشرع الأمريكي أنها: "الاستخدام غير المصرح به لأنظمة الكمبيوتر المحمية، أو ملفات البيانات، أو الاستخدام المتعمد الضار لأجهزة الكمبيوتر، أو ملفات البيانات، وتتراوح خطورة تلك الجريمة ما بين جناية من الدرجة الثانية إلىٰ جناية من الدرجة الثالثة[2].

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز مدىٰ تطور الذكاء الاصطناعي، وهو دوره في مكافحة الجريمة الإلكترونية، ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم أهمية البحث إلىٰ قسمين: الأهمية النظرية والأهمية العملية كالآتي:

الأهمية النظرية: من خلال الإحاطة بمفهوم وخطورة الجرائم الإلكترونية، والكشف عن إمكانية استغلال الذكاء الاصطناعي في مكافحة هذا النوع من الجرائم المستحدثة في العصر الحديث.

الأهمية العملية: من خلال تسليط الضوء علىٰ برامج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في مكافحة الجرائم الإلكترونية المستحدثة، وإبراز دورها في تعزيز آليات التحقيق الجنائي.

وتكمن مشكلة البحث في ظهور أنماط جديدة من الجرائم الإلكترونية الحديثة التي ترتكب عبر أجهزة الحاسوب؛ وتعد من أهم التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع، حيث إن أغلب المجرمين يتبعون وسائل التقنية الحديثة لارتكاب الجرائم، لذلك لا بد من معرفة دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية، والتصدي لها، ومعرفة مرتكبيها، ومواكبة التشريعات والقوانين الناظمة لها، وبناء علىٰ ذلك تتمثل مشكلة البحث في الآتي:

1- الجرائم الإلكترونية: إعداد اللجنة العلمية بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، سنة **2019**م، ص: **9**.

– لمزيد من التوضيح أنظر: مراد محمد غالب قاسم: دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية دراسة مقارنة، ص: **97–98**

2- إيمان يوسف صبرة، حقوق المجني عليه في الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني: دراسة مقارنة مع القانون والشريعة الإسلامية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، **2020**م، ص: **11**.

ما دور الذكاء الاصـــطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية وتعزيز آليات التحقيق الجنائي؟

منهجية البحث

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال معرفة ماهية الذكاء الاصـطناعي والجريمة الإلكترونية، وإبراز دور الذكاء الاصـطناعي في مكافحة الجريمة وتعزيز أدوات التحقيق الجنائي، والمنهج المقارن من خلال معرفة موقف التشريعات الدولية، من دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجريمة الإلكترونية.

وبناء عليه، سيتم تقسيم الموضوع لمطلبين:

المطلب الأول: صور مكافحة الجريمة الإلكترونية باستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز أدوات التحقيق الجنائي

المطلب الأول: صور مكافحة الجريمة الإلكترونية با ستخدام الذكاء الاصطناعي

تتطور الجرائم الإلكترونيـة بشـــكـل ســـريع في المجتمع مع تطور تكنولوجيا المعلومات؛ ويتمثل دور الذكاء الاصـــطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية؛ من خلال المراقبة الرقمية عبر الأجهزة الذكية، كما أن فعالية الذكاء الاصطناعي في تنقيب البيانات والشـبكات العصـبية الذكية، يسـاعد في تحليل البيانات المخزنة واكتشـاف شـبكات التجسـس والتلاعب بالبيانات، ويعد الهدف من اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي هو تطوير وتحسـين العمليات الرقابية، وتحسـين إنشـاء القواعد المعرفية بخصـوص التهديدات والمخاطر المتعلقة بأمن المعلومات[1]؛ مما يسـاعد على كشـف الجريمة الإلكترونية في وقت مبكر أو التنبؤ بها قبل وقوعها.

وبالتالي سـيتم التطرق من خلال هذا المطلب؛ لمظاهر تدخل الذكاء الاصـطناعي لمكافحة الجريمة الإلكترونية، وذلك من خلال التطرق لدور الذكاء الاصـطناعي في مكافحة جرائم الإرهاب السـيبراني (**الفقرة الأولى**)، ثم لدور الذكاء الاصـطناعي في تطوير الأجهزة الأمنية من خلال (**الفقرة الثانية**)، ثم سـأتطرق لدور الذكاء الاصـطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية التي تقع على الأموال من خلال (**الفقرة الثالثة**).

1- مراد محمد غالب قاسـم: دور الذكاء الاصـطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية، نفس المرجع السـابق، ص: **13-14**

الفقرة الأولى: دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الإرهاب السيبراني

يعد الإرهاب السيبراني من أكثر الظواهر الإجرمية مدعاة للقلق خاصة في السنوات الأخيرة لاسيما مع انتشار البرامج الذكية والخبيثة لأجهزة الحاسوب؛ إذ يستخدم الإرهابيون شبكة الإنترنت في وضع شبكة قنابل إلكترونية مؤقتة في عدد من المدن، ويمكن ربط بعضها ببعض وتفجيرها في وقت واحد، وليس بالضرورة أن يتواجد المجرم في الدولة نفسها، وهذه الجرائم قد تتسبب في تعطيل الشركات التجارية، مثل: شركات الطيران والبورصات والبنوك، وتغير مستويات الاحتياط لدى البنوك[1]، ويبرز دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الإرهاب السيبراني من خلال المصادر التقنية التي تعتمد على شبكات التتبع كالتصوير بالأقمار الاصطناعية، وتتبع البيانات المستمدة من الهواتف المحمولة لتحديد الموقع الجغرافي للمجرم، ويمكن استخدام كاميرات (آي بي)، ونشرها في جميع الأماكن المهمة والحيوية لضبط مراقبة البث المباشر للأنشطة غير القانونية التي تقوم الكاميرات بمراقبتها، وما يميز هذه الكاميرات؛ هو نظام التعرف على الوجه الذي يطابق أوجه الأشخاص الذين أمام الكاميرات بالأشخاص المدرجين لدى القائمة السوداء المخزنة مسبقا لدى الأجهزة الأمنية، كما تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي على خلق بيئة عمل قابلة لظاهرة التنبؤ بالجرائم قبل وقوعها من خلال عمليات تحليل البيانات بطريقة معقدة[2].

واستنادا للإحصائيات، من المتوقع أن ينمو السوق العالمي للذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني بمعدل CAGR (معدل النمو السنوي المركب)[3] (23.6%)، خلال السنوات من 2020 إلى 2027، ليصل إلى (46.3) مليار دولار، وفقا لمؤسسة البيانات

1- علي أحمد إبراهيم: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الإلكترونية، المجلة القانونية، مجلد 9، عدد 8، سنة 2021، ص 22-28.

2- سعود عبد القادر الشاعر: دور الذكاء الاصطناعي في تفعيل إجراءات التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المجلد 13، العدد 83، مارس 2023 م، ص: 17.

3- معدل النمو السنوي المركب (CAGR): هو متوسط معدل نمو استثمار ما خلال فترة زمنية محددة، ويستخدم معدل النمو السنوي المركب (CAGR) عادة بوصفه أداة لتقييم أداء الأسهم أو الاستثمار خلال فترة زمنية محددة في الماضي، حيث إنها إحدى الطرائق التي يمكن عن طريقها حساب معدل نمو الأسهم، وتقييم أداء شركة ناشئة، بمعنى أنه متوسط مقدار مكاسب الاستثمار أو خسارته على أساس سنوي.

https: //www. almrsal. com/post/1096089

الدولية (IDC)[1]، وقد وصـل الإنفاق العالمي على الأمن السـيبيراني إلى (174.7) سـنة 2024[2].

وتتمثل الوظائف الرئيسة للذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني في[3]:

1- **الكشف**: حيث تستخدم المنظمات الذكاء الاصطناعي بصورة أساسية؛للكشف عن التهديدات السـيبرانية، ووفقا لبحث أجرته CAPGEMINI[4]، فإن أكثر من (50%) من المؤسـسـات التي طبقت حلولا للأمن السـيبراني قائمة على الذكاء الاصـطناعي، تستخدمها لأغراض الكشف عن التهديدات، ويرجع ذلك إلى القدرات الفريدة للذكاء الاصـطناعي لتحديد حركة المرور غير المنتظمة عن طريق التعلم الآلي أو التعلم العميق.

2- **التنبؤ**: يسـتخدم عدد كبير من المنظمات الذكاء الاصـطناعي للتنبؤ بالتهديدات السيبرانية، يكون ذلك عن طريق مسح البيانات وإجراء تنبؤات بناء على تدريب النظام،

1- شـركة البيانات الدولية (IDC): هي المزود العالمي الأول لمعلومات السـوق والخدمات الاسـتشـارية والأحداث الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأسواق تكنولوجيا المستهلك، مع أكثر من (1200) محلل في جميع أنحاء العالم، تقدم IDC خبرات عالمية وإقليمية ومحلية، في التكنولوجيا والفرص الصـناعية والاتجاهات، في أكثر من (110) دولة، يسـاعد تحليل IDC ورؤيته المتخصـصـين في مجال تكنولوجيا المعلومات، والمديرين التنفيذيين، والمجتمع الاسـتثمار على اتخاذ قرارات تقنية قائمة على الحقائق، وتحقيق أهداف أعمالهم الرئيسـة، أسـسـت IDC في عام 1964، وهي شـركة فرعية مملوكة بالكامل لمجموعة IDG, (Group Inc,) International Data، الشركة الرائدة عالميا في مجال الإعلام التكنولوجي وخدمات البيانات والتسويق: https: //www.idc.com

2- ألبانا إيسـيني: الذكاء الاصـطناعي والأمن السـيبراني: دراسـة فيما يخبئه المسـتقبل، ترجمة: باسـم علي خريسان، تحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، سنة 2020، ص: 3.

3- ألبانا إيسـيني: الذكاء الاصـطناعي والأمن السـيبراني: دراسـة فيما يخبئه المسـتقبل، نفس المرجع السـابق، ص: 4- 5.

4- Capgemini : هي شركة عالمية، رائدة في الشراكة مع الشركات لتحويل وإدارة أعمالها عن طريق تسخير قوة التكنولوجيا، تسـترشـد االمجموعة كل يوم بهدفها المتمثل في إطلاق العنان للطاقة البشـرية عن طريق التكنولوجيا، من أجل مستقبل شامل ومستدام. إنها منظمة مسؤولة ومتنوعة تضم (300000) عضو في الفريق فيما يقرب من 50 دولة. بفضل تراثها القوي لـــ 50 عاما وخبرتها العميقة في الصناعة، تحظى(Capgemini) بالثقة من قبل عملائها لتلبية النطاق الكامل لاحتياجات أعمالهم، من الإسـتراتيجية والتصـميم إلى العمليات، مدعوما بالعالم سـريع التطور والمبتكر للسـحابة والبيانات والذكاء الاصـطناعي والاتصـال، والبرمجيات والهندسة الرقمية والمنصات. أعلنت المجموعة في عام 2020 عن عائدات عالمية بقيمة 16 مليار يورو.
https: //ae.linkedin.com/ company/capgemini

يمكن للمنظمات التي تتبنىٰ الذكاء الاصطناعي لأغراض التنبؤ- أيضا- أن تستخدم التكنولوجيا؛ لتحديد نقط الضعف وتحسين دفاعات شبكاتها باستمرار ضد أي هجمات سيبرانية محتملة.

3- **الاستجابة:** تتطور أنماط الذكاء الاصطناعي للاستجابة للتهديدات السيبرانية باستمرار، يمكن للمؤسسات الآن استخدام الذكاء الاصطناعي؛ لاكتشاف الهجمات وإيقافها في الوقت نفسه، ويمكنهم أتمتة إنشاء رقعة افتراضية للتهديد المكتشف أو تطوير آليات حماية جديدة في الوقت الفعلي، ويساعد الذكاء الاصطناعي المنظمات علىٰ خفض التكاليف وتحسين وقت الاستجابة للتهديدات والاستجابة للانتهاكات، بغض النظر عن الأنماط أو الأساليب أو الخصائص المحددة التي تستخدم فيها.

وللذكاء الاصطناعي أثر كبير في المجال الأمني؛ من خلال توفير الحماية الازمة لرجال الأمن في عمليات مواجهة الإرهاب السيبراني؛ حيث يتم استخدام البرامج الإلكترونية علىٰ الحاسب الآلي لتحقيق عملية رصد وتتبع المجرمين، وكذا نظام المراقبة الحية والذكية، ونظم الاستلام الإلكتروني[1].

الفقرة الثانية: دور الذكاء الاصطناعي في تطوير الأجهزة الأمنية

لقد ظلت الأجهزة الأمنية- لا سيما في الدول الفقيرة- تعمل بالنظام التقليدي لمكافحة الجريمة، ومع التقدم التكنولوجي في العالم، لم تعد الوسائل البدائية مجدية في مكافحة الجريمة؛ إذ أصبحت معقدة ومركبة، وبإمكان المجرم أن يقوم بها عن بعد من خلال الأجهزة الإلكترونية، وقد ساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز وتطوير المؤسسات الأمنية بشكل غير مسبوق، فقد وفر للجهات الأمنية فرصة التنقيب عن ملايين المعلومات الموجودة في مواقع التواصل الاجتماعي، وكاميرات المراقبة في الشوارع ووسائل الإعلام، والبيانات الحكومية للعثور علىٰ أية معلومة تتصل بمرتكبي الجرائم[2]. وتستخدم بعض المؤسسات الأمنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أجهزة محاكاة أبراج الهواتف الخلوية المعروفة باسم "**ستينجراي**"، وهي عبارة عن أجهزة رصد وتجسس محمولة، تقوم بإطلاق تردد يفوق تردد الاتصالات الخلوية الحقيقية القريبة منها، وهو ما يدفع الأجهزة المحمولة بالاتصال بستينجراي، مما يجعل الجهاز

1- عمار ياسر زهير البابلي: دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية دبي للنشر، الإمارات، المجلد **29**، العدد **1**، سنة**2021**.ص: **136**.

2- عمار ياسر زهير البابلي: دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، المرجع السابق، ص: **149**.

يطلع على قواعد البيانات والرسائل والاتصالات في منطقة بأكملها، كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل قوات حفظ السلام الدولية التي تعمل على تخفيف حدة التوتر بين الأطراف المتنازعة، والتقليل من الخسائر البشرية عن طريق التنبؤ بأماكن الغارات الجوية، وتنبيه المدنيين في المناطق المستهدفة[1].

وتركز المملكة المتحدة، على غرار تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، على الشرطة التنبؤية، كما تستخدم شرطة كينت منذ ديسمبر 2012 **برنامج الشرطة التنبؤية الأمريكي PredPol** للتنبؤ بمكان حدوث الجرائم. كما تم اعتماد أنظمة مماثلة من قبل شرطة مانشستر الكبرى Manchester Greater وشرطة ويست ميدلندز West Midlands وشرطة يوركشاير Yorkshire وشرطة لندنLondon، وتحديدا **برنامج تقييم مخاطر الضرر (HART)** وتسوية تحليلات البيانات الوطنية (NDAS).حيث يستخدم **برنامج تسوية تحليلات البيانات الوطني الجديد National Data، Analytics Solution (NDAS)**، بعد تجريبه من قبل شرطة ويست ميدلندز West Midlands اعتبارا من مارس 2019. وتقوم آلية عمل هذا البرنامج على استخدام بيانات الأفراد المأخوذة من عدد من الهيئات العامة، للتنبؤ بخطر ارتكاب شخص ما لجريمة في المستقبل **للتدخل الوقائي**[2] **Intervene Pre-Emptively**.

الفقرة الثالثة: دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية التي تقع على الأموال

تعد الجرائم على الأموال من أكبر العوائد التي تعود على مجرمي الجرائم الإلكترونية بالنفع الكبير، وغالب ما يستخدم المجرمون أسلوب القرصنة والابتزاز من أجل الحصول على الأموال، وبالتالي فإن العالم يحتاج إلى جدار حماية يحول بينه وبين مرتكبي هذه الجرائم، ونظرا لما للذكاء الاصطناعي من دور مهم في مكافحة الجريمة، كان لا بد من دمج أجهزة الذكاء الاصطناعي في الأنظمة المالية المحاسبية وتفعيل الشبكات العصبوية والخوارزميات التي تستخدم في التنبؤ بالجريمة قبل

1- علي شريف: دور الذكاء الاصطناعي في نشر وتعزيز ثقافة السلام في مناطق النزاعات المسلحة، طبعة رقم**1**، سنة **2021**م، ص: **4**.

2- طارق أحمد ماهر زغلول: خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية التنبؤية، دراسة وصفية تحليلية تأصيلية مقارنة، مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد **2**، المجلد **9**، بتاريخ يونيو **2023**، ص: **154** و **157**.

وقوعها؛ حيث تعمل الخوارزميات في العديد من مصادر البيانات الضخمة؛ إذ تعد هي الوسيلة التي تستخدم لمسح وتصفية وفهم وتحليل البيانات وفرزها، وتساعد على اكتشاف الجرائم قبل حدوثها في وقت كاف للشركات المالية وأصحاب الأموال لاتخاذ الإجراءات اللازمة[1]، وتستطيع الدولة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لمجابهة الجريمة الإلكترونية، وتحسين عملها؛ لخلق نوع من التوازن بين الجرائم المرتكبة ووسائل مجابهتها، حيث يعمل الذكاء الاصطناعي على مواجهة الجريمة وفقا للآلية والتقنية المحددة له؛ حيث يقوم بترتيب العمل الأمني ومعالجة البيانات والتقصي عنها في العالم الرقمي وأنظمة المعلومات[2].

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز أدوات التحقيق الجنائي

إن تطور الجريمة الإلكترونية، واعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي للتصدي لها، أصبح يستدعي تطوير آليات التحقيق الجنائي للوصول للمجرمين ومكافحة الجريمة بصفة عامة، والجريمة الإلكترونية بصفة خاصة، وبالتالي كيف يتم اعتماد تطبيقات وبرامج الذكاء الاصطناعي في التحقيق الجنائي؟ ذلك ما سأتطرق له من خلال إبراز أهمية الذكاء الاصطناعي في تحقيقات الشرطة وتحليل الجرائم (**الفقرة الأولى**)، ثم سأتطرق للتحليل الجنائي الرقمي والأدلة الجنائية الرقمية من خلال (**الفقرة الثانية**)، على أن أتطرق للحديث عن تحليل الأدلة الجنائية باستخدام الذكاء الاصطناعي من خلال (**الفقرة الثالثة**).

-الفقرة الأولى: أهمية الذكاء الاصطناعي في تحقيقات الشرطة وتحليل الجرائم

لقد نال تحليل الجريمة وأنماطها نصيبا من الاهتمام التكنولوجي، إذ تستخدم العديد من فرق الشرطة السويسرية حاليا أداة طورتها جامعة لوزان Lausanne، لتحديد سلسلة جرائم الملكية (PICAR **Property Crimes**) حيث لا تقوم الأداة بأية حسابات من تلقاء نفسها، ولكنها تسمح بجمع منظم لبيانات الجريمة، مثل الوقت والموقع وطريقة ارتكاب الجريمة.

1- رانا مصباح عبد المحسن عبد الرزاق: آليات مكافحة الجريمة الإلكترونية في السعودية "دراسة تحليلية"، المجلة القانونية، مجلد **15** عدد**5** ، سنة **2023**، ص: **17**.

2- الأخنش نورة أمينة، العيداني محمد، نفس المرجع السابق، ص: **537**، ولمزيد من التوضيح انظر: مراد محمد غالب قاسم: دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية، نفس المرجع السابق، ص: **103**.

كما تم تدشين أداة خوارزمية جديدة (PICSEL) قيد الاستخدام حاليا، ويتم اختبارها في مقاطعات معينة في مجال الجرائم الإلكترونية، وتجمع هذه الخوارزمية البيانات بطريقة منهجية ومنظمة وتحدد حالات الجنوح المتسلسل **Serial Delinquencies** في الجرائم الإلكترونية. على سبيل المثال، يمكن اكتشاف مؤشرات عن جرائم تسلسلية محتملة، كما في حالة قيام الجناة بشكل متكرر باستخدام نفس عنوان البريد الإلكتروني في ارتكاب الجرائم، كما تتيح الأداة تزويد رجال الشرطة بنظرة عامة آلية عن الروابط المحتملة بين الجرائم. ومع ذلك، فإن الأداة لا تصنف على أنها خوارزمية لصنع القرار أو تطبيق للذكاء الاصطناعي، ولكنها تشكل قاعدة بيانات حديثة تسمح بتحديد الروابط بين الجرائم الإلكترونية [1].

بالإضافة إلى أدوات معالجة البيانات المذكورة أعلاه، استفادت جميع وحدات تحليل الجريمة في أقسام الشرطة من أدوات تحليل البيانات الإضافية. وتحتوي هذه الأدوات عادة على تقنية متقدمة لأغراض تحليل البيانات، كما تم تطوير مجموعة من الأدوات المستخدمة حاليا بواسطة **شركة IBM** والمتمثلة في **برنامج IBM i2 Analyst's Notebook**، **وبرنامج IBM Watson Content Analyzer** لغرض تحليل مجموعة كبيرة من الأدلة الرقمية التي تم جمعها.

ومن أمثلة برامج الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية نجد **أدوات تقييم المخاطر Risk Assessment Tools** في المجال الجنائي، لتقييم احتمالات عودة شخص المحكوم عليه بعد الإفراج عنه إلى الإجرام ولمساعدة القاضي في عملية اتخاذ القرار. ومن أشهر الخوارزميات الشهيرة في هذا الخصوص **برنامج COMPAS**، والذي تم استخدامه في البداية لتقييم مخاطر عودة المحكوم عليه إلى الإجرام، من أجل تقييم مدى فعالية منحه إفراجا مشروطا Libération Conditionnelle، أو وضعه قيد خدمات المراقبة Services de Probationليتم توسيع نطاقه

1- M. SIMMLER, S. BRUNNER, G. CANOVA & K. SCHEDLER, «Smart criminal justice: exploring the use of algorithms in the Swiss criminal justice system », Artificial Intelligence and Law, Springer, **2022**, p.**9**. Available online on **31/10/2022** at: https: //link.springer.com/article/**10.1007**/s**10506-022-09310-1**

لاحقا، ويتم اســتخدامه حاليا في مرحلة إصــدار أحكام الإدانة وتحديد العقوبات، وكذلك في مرحلة الحبس الاحتياطي Garde à Vue في العديد من الولايات الفيدرالية[1].

كما تعد **الشـرطة التنبؤية Prédictive Police** جزء أسـاسـيا من العدالة التنبؤية، ويعد برنامج **PredPol للشرطة التنبؤية** من أشهر البرامج التنبؤية الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي يسـتخدم خوارزمية التعلم الآلي لحسـاب التوقعات، الذي يسـمح لوحدات الشــرطة بتحديد مناطق الدوريات اليومية وتحديد الأشــخاص الذين لديهم سجل جنائي Casier Judiciaire لمتابعتهم، إلى جانب الكثير من المهام الأخرى؛ كتحليل أنماط الدوريات اليومية وفعاليتها، إنشــاء خرائط حرارية للدوريات، تحســين موارد الدوريات، إعداد تقارير الجرائم القياسـية والمخصـصــة، إجراء تحليلات للجرائم، وتوقع مكان وزمان حدوث جرائم معينة[2].

بالإضافة لذلك، هناك **تطبيقات التسجيل الصوتي والاستماع عن بعد**: وتتمثل في استخدم النظام الذكي في سـماع الاتصـالات الشـخصـية المصـرح بها؛ وذلك بهدف مراقبة الأفراد لتحقيق مصــالح عامة، أو تحقيق الأمن الوطني، ولا جدال في خطورة ذلك على حرية الأشخاص الشخصية وحرمة تسجيلات وأحاديث الأفراد، لكن بواسطة تطبيقات تكنولوجيا الذكاء الاصــطناعي الخاصــة بمعالجة اللغات الطبيعية؛ أصــبح للسـلطات القدرة على المراقبة بشـكل آلي دون تدخل من الإنسـان، حيث تعمل هذه التقنيات على المراقبة الآلية على مدار الساعة، والكشـف عن الكلمات أو الجمل ذات دلالة إجرامية في المستقبل[3].

الفقرة الثانية: التحليل الجنائي الرقمي والأدلة الجنائية الرقمية

أدى تزايد الانتشــار الواســع للتكنولوجيا وظهور الأجهزة الالكترونية، والهواتف الذكية، وزيادة الاعتماد على الأجهزة الرقمية، إلى ظهور الجرائم الالكترونية **Cyber Crimes**، ويقصــد بها: مجموعة الجرائم التي تعتمد في ارتكابها على الأجهزة

1- طارق أحمد ماهر زغلول: خوارزميات الذكاء الإصطناعي والعدالة الجنائية التنبؤية، دراسة وصفية تحليلية تأصـيلية مقارنة، مقال منشـور في مجلة الدراسـات القانونية والاقتصـادية، العدد **2**، المجلد **9**، بتاريخ يونيو **2023**، ص: **149**.

2- PREDPOL, «What. Where. When. Predict critical events and gain actionable insight with PredPol, the Predicitive Policing Company». Available online on **2/11/2022** at: https: //www.predpol.com/

3- البراء جمعان محمد الشـهري: اسـتخدامات تقنيات الذكاء الإصـطناعي في مكافحة الجريمة، مقال منشـور بالمجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع العدد **68**، تاريخ الإصدار: **2** يونيو **2024**م، ص: **83**.

الإلكترونية، أو على الأقل الجرائم التي تستخدم تلك الأجهزة الإلكترونية لتسهيل ارتكابها، والجرائم التي ترتكب باستخدام وسائل وشبكات الاتصال الحديثة مثل الإنترنت[1]، (غرف الدردشة البريد الإلكتروني، لوحات الإعلانات، الهواتف المحمولة، وسائل التواصل الاجتماعي... الخ).

ولا شك أن هذه الجرائم قد تهدد مصالح الدولة، فتمس أمنها الداخلي أو الخارجي، ومركزها الاقتصادي أو المالي، كما يمكن أن تهدد مصالح الأفراد والمؤسسات على حد سواء، وقد برزت خلال السنوات الماضية بعض الجرائم من هذا النوع كجرائم خطيرة تؤرق المجتمعات المختلفة، ومن ذلك جرائم القرصنة الإلكترونية وسرقة المعلومات، وجرائم انتهاك حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الجرائم المتعلقة بالمواد الإباحية للأطفال، وجرائم أخرى تتعلق بانتهاك الخصوصية والتجسس والسرقات المالية... إلى غير ذلك.

ويحتاج الاستدلال عن الجرائم من هذا النوع إلى خبرة فنية تقنية خاصة، بالنظر لما تتمتع به من تعقيد وارتباط ارتكابها بوسائل إلكترونية حديثة، يصعب التنقيب عنها دون خبرة متخصصة، وقد استتبع ذلك ضرورة الاستعانة بالخبرة الإلكترونية في الكشف عن هذه الجرائم والتنقيب عن الأدلة المستخدمة فيها، وصولا لأدلة إلكترونية أو رقمية تساعد في ملاحقة الجرائم والحد منها مستقبلا، ويمكن دمجها كدليل في العملية القضائية، وانطلاقا من خطورة تلك الجرائم وأهمية الوصول للأدلة الجنائية بشأنها، ظهر ما يسمى **بالتحليل الجنائي الرقمي Forensics Digital** أو كما يعبر عنه البعض بعلم **الطب الشرعي الحاسوبي[2] (Computer Forensics)**.

ويقصد **بالتحليل الجنائي الرقمي**: عملية استعادة وتحليل المحتويات الموجودة على الأجهزة الرقمية، مثل أجهزة الكمبيوتر المكتبية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والأجهزة اللوحية، والهواتف الذكية، وما إلى ذلك؛ وبتعبير آخر يمكن القول بأنه: مجموعة الممارسات التي تجريها الأجهزة المختصة بالاستدلال والتحقيق والتي يكون

1- جميل عبد الباقي الصغير: الإنترنت والقانون الجنائي، نفس المرجع السابق، ص 32.

2- INTERPOL: GUIDELINES FOR DIGITAL FORENSICS FIRST RESPONDERS,Best prac ctices for search and seizure of electronic and digital evidence, March 2021, p. 10.

الغرض منها جمع البيانات الرقمية وتحليلها والإبلاغ عنها بطريقة مقبولة قانونا، وذلك بهدف الكشفً عن الجريمة أو الوقاية منها[1].

وتجدر الإشارة؛ أن المشرع المصري بدء مؤخرا في الاعتراف بالأدلة الإلكترونية أو الرقمية، كنظير للأدلة العادية المتعارف عليها في الإثبات الجنائي؛ وذلك على اعتبار تميز هذا الدليل واختلافه عن الأدلة التقليدية، وهو ما استتبع الاعتراف به وتنظيمه على نحو خاص بالقانون رقم 175 لسنة 2018 – قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ولائحته التنفيذية، وقد ساوى المشرع بذلك بين الدليل التقليدي والدليل الرقمي في الإثبات الجنائي[2].

1- Jeetendra Pande and Ajay Prasad: DIGITAL FORENSICS,**2016**, Uttarakhand Open University, Haldwani, New Delhi, P.**2**, Downloaded from: https: //www.researchgate.net/publication/**300474145**

2- نص القانون رقم **175** لسنة **2018** بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في مادته الأولى على أنه: "في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالألفاظ والعبارات التالية: الدليل الرقمي: أي معلومات إلكترونية لها قوة أو قيمة ثبوتية، مخزنة أو منقولة أو مستخرجة، أو مأخوذة من أجهزة الحاسب أو الشبكات المعلوماتية وما في حكمها، ويمكن تجميعها وتحليلها باستخدام أجهزة أو برامج أو تطبيقات تكنولوجية خاصة".

كما نصت المادة **11** من ذات القانون تحت عنوان: الأدلة الرقمية على أنه: "يكون للأدلة المستمدة أو المستخرجة من الأجهزة أو المعدات أو الوسائط والدعامات الإلكترونية، أو النظام المعلوماتي أو من برامج الحاسب، أو من أي وسيلة لتقنية المعلومات ذات قيمة وحجية، الأدلة الجنائية المادية في الإثبات الجنائي، متى توافرت بها الشروط الفنية الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون".

وقد نصت المادة **9** من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم **1699** لسنة **2020**، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون **175** لسنة **2018** بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، على تحديد الضوابط القانونية لقبول الأدلة الرقمية كي تحوز الحجية القانونية كوسيلة للإثبات الجنائي، والتي جاء من بينها، **1** -أن تتم عملية جمع أو الحصول أو استخراج أو استنباط الأدلة الرقمية محل الواقعة باستخدام التقنيات التي تضمن عدم تغيير، أو تحديث أو محو أو تحريف للكتابة أو البيانات والمعلومات، أو أي تغيير أو تحديث أو إتلاف للأجهزة أو المعدات أو البيانات والمعلومات...الخ. **2** – أن تكون الأدلة الرقمية ذات صلة بالواقعة، وفي إطار الموضوع المطلوب إثباته أو نفيه، وفقا لقرار جهة التحقيق أو المحكمة المختصة. **3** – أن يتم جمع الدليل الرقمي واستخراجه وحفظه وتحريزه بمعرفة مأموري الضبط القضائي المخول لهم التعامل في هذه النوعية من الأدلة، أو الخبراء أو المتخصصين المنتدبين من جهات التحقيق أو المحاكمة، على أن يبين في محاضر الضبط أو التقارير الفنية، على نوع ومواصفات البرامج والأدوات والأجهزة والمعدات التي تم استخدامها.... الخ .كما نصت المادة **10** من ذات اللائحة على أن "يتم توصيف وتوثيق الدليل الرقمي من خلال طباعة نسخ من الملفات المخزن عليها أو تصويرها بأي وسيلة مرئية أو رقمية، واعتمادها من الأشخاص القائمين على جمع أو استخراج، أو الحصول أو التحليل للأدلة الرقمية ... الخ ".

وقد استخدم النظام السعودي وسائل الذكاء الاصطناعي في سبيل منع الجرائم الإرهابية بالذات من خلال تجريمه إنشاء مواقع إلكترونية للمنظمات الإرهابية؛ لتسهيل عملية التواصل بين قياداتها، وقد غرم أي شخص يسعىٰ لذلك بغرامة تبلغ خمسة ماليين ريال سعودي مع السجن عشر سنوات، وتستخدم السعودية تقنيات عالية في سبيل توحيد الجهود الأمنية لمكافحة الجريمة عبر الذكاء الاصطناعي[1]، كما أنها تستخدم أعمال الشرطة الرقمية وكاميرات المراقبة الحديثة التي تحدد هوية المجرمين، وترسل إشارتها إلىٰ الشرطة للقبض عليهم، وقد عمل المشرع السعودي علىٰ تدريب فريق خاص من الشرطة في مجال التقنيات الحديثة، سواء في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية قبل وقوعها، أو من خلال إثبات الجريمة بعد وقوعها، وقد أتاح للشرطة استخدام التقنيات العالية للوصول إلىٰ أدلة الإثبات[2].

وقد أطلقت السعودية العديد من المنصات والهيئات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجرائم الإلكترونية مثل **منصة "فوكال"** لمكافحة الجرائم المالية عبر الذكاء الاصطناعي، وعملت السعودية علىٰ تأسيس الهيئة الوطنية للأمن السيبراني للحد من الجرائم الإلكترونية، كما عملت علىٰ تعزيز وتشجيع التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، من خلال مشاركتها في المبادرات الدولية وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الأمن السيبراني[3].

الفقرة الثالثة: تحليل الأدلة الجنائية باستخدام الذكاء الاصطناعي

شهدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل الأدلة الجنائية تطورا هائلا، حيث أصبحت هذه الأنظمة قادرة علىٰ تحليل كميات هائلة من البيانات بشكل أسرع وأكثر دقة من الإنسان. وتشمل هذه البيانات النصوص المكتوبة، الفيديوهات، والبيانات

ويستفاد مما تقدم، أن المشرع استلزم في جرائم تقنية المعلومات، توافر الدليل الرقمي، وهو معلومات إلكترونية لها قوة أو قيمة ثبوتية مخزنة أو منقولة، أو مستخرجة أو مأخوذة من أجهزة الحاسب، أو الشبكات المعلوماتية وما في حكمها. ويمكن تجميعها وتحليلها باستخدام أجهزة أو برامج أو تطبيقات تكنولوجية خاصة.

1- رانا مصباح عبد المحسن عبد الرزاق: نفس المرجع السابق، ص: 23.

2- ثنيان ناصر آل ثنيان، إثبات الجريمة الإلكترونية: دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في السياسة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، سنة 2012 م، ص: 45.

3- مراد محمد غالب قاسم: دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية دراسة مقارنة، نفس المرجع السابق، ص: 106-107.

الصوتية، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي استخراج أدلة قد تكون غير مرئية أو يصعب اكتشـافها بالطرق التقليدية. وتعد هذه القدرة على التعامل مع كميات كبيرة من البيانات أداة مهمة للمحققين الجنائيين، خصوصا في قضايا الجرائم المعقدة التي تتطلب تحليلا شاملا لمجموعة متنوعة من الأدلة[1].

وبالتالي يتم توظيف القدرات الهائلة التي ينبأ عنها الذكاء الاصـــطناعي في تفتيش الأجهزة وجمع وترتيب المعلومات، تمهيدا لتحليلها والاهتداء إلى معلومات تفيد في كشف الجريمة، ومن خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي أيضا، يتم التوصل إلى ملفات الكمبيوتر المحذوفة، أو أية رسـائل أو بيانات قام المجرمون بحذفها أو إتلافها أو محو مضمونها.

ويســاهم ذلك بشـــكل فعال في تســـهيل مهمة الفرق المكلفة بالتحليل الجنائي الرقمي، وتتمثل أهم ممارسـات الشرطة المعتمدة، على تقنيات الذكاء الاصطناعي في إطار التحليل الجنائي الرقمي والأدلة الرقمية في الآتي[2]:

-تحليل البيانات الواردة من أجهزة المراقبة والفيديو، وأدوات التجسس التي تجمع معلومات باستمرار عن الجريمة وأنماط مرتكبيها، ويفيد ذلك في تقديم صورة متكاملة لأجهزة إنفاذ القانون.

– تســاعد بعض تقنيات الذكاء الاصـــطناعي "**كتقنية التعرف على الوجه**"؛ المطبقة بواسطة العديد من التطبيقات الإلكترونية مثلFacebook ، في تتبع مكان وجود الشخص وأماكن تحركه، كما يمكنها أن تقدم رسوما تخطيطية وخرائط تساعد في تسهيل مهمة إنفاذ القانون، ولا شك أن ذلك يفيد في إنجاح عمليات الملاحقة والضبط.

-تســاعد خوارزميات الذكاء الاصـــطناعي في تمييز الأشــياء والأشـــخاص بل والمشاعر الإنسانية أيضا[3]، كما تقوم بتحليل البيانات المخزنة لدى الأجهزة الحكومية

1- أبو لقاسم محمد علي انفيص، نسرين عبد العزيز بشير الصواني: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الجنائية: التحديات والفرص في الســياق الليبي، مقال منشـــور في المجلة الدولية للعلوم والتقنية، العدد **34**، المجلد **2**، بتاريخ يوليو **2024**، ص: **6–7**

2- رزق سعد علي: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الكشف عن الجرائم، مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية – دورية علمية محكمة (**9492 - 2356** :ISSN) ص: **1604–1605**.

3- يقصـد بخوارزميات الذكاء الاصـطناعي: مجموعة من المسـارات والخطوات الرياضـية المتتابعة والمتتالية اللازمة لحل مشـــكلة معينة، والمعدة برمجيا لكي تعطي نتيجة معينة اعتماداً على معطيات ٍ ومدخلات غذيت بها. انظر: محمود سلامة عبد المنعم الشريف: نفس المرجع السابق، ص: **343**.

وغير الحكومية بشكل يومي، بل يمكن القول بأن ذلك يتم بشكل فوري، بفضل التقدم في استخدامات الذكاء الاصطناعي، كما تتميز بقدرتها على التعلم الذاتي، مما يساهم بشكل كبير في مضاعفة ذكاء الآلات، ويضاعف قدرتها على التنبؤ بالنتائج والأحداث المستقبلية، ويساعد ذلك في تمكين أجهزة الشرطة وصانعي القرار في بناء قراراتهم على بيانات ومعلومات أكثر دقة، وبالتالي أكثر صدقا وارتباطا مع الواقع.

-تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في معرفة توجهات الأفراد وآرائهم بالنسبة للسياسات المتبعة في القطاع الأمني، وكذا القطاع القانوني، حيث تستطيع الخوارزميات تحليل مقاطع الفيديو واللقطات المصورة، علاوة على فك شفرات الصور وتحليلها، وتحليل الأحماض النووية وغيرها. ولا شك أن ذلك يساعد أجهزة الأمن في توجيه الرأي العام نحو الحد من الجريمة من ناحية، واستخلاص الأدلة القانونية في الجرائم المرتكبة من ناحية أخرى.

- تملك تقنية الذكاء الاصطناعي القدرة على توفير استجابات سريعة ودقيقة للأوضاع الخطيرة المحتملة، وعليه، تستطيع التكنولوجيا التي تشمل الروبوتات والطائر ات بدون طيار، أن تقوم بمتابعة ورصد أي حالة تهدد الأمن العام والسلم، ويمكن من خلال ذلك دمج نتائج هذه التحليلات ضمن أدوات وأنظمة السلامة العامة داخل المجتمع[1].

كما أنه وفقا لدراسة أجريت[2] فإن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحليل الأدلة الجنائية ساهم بشكل كبير في تحسين دقة وسرعة التحقيقات، وأشارت الدراسة إلى أن هذه الأنظمة قد ساعدت في تقليل الفترات الزمنية المطلوبة لحل القضايا المعقدة، حيث يمكن للخوارزميات تحليل الأدلة والبيانات المرتبطة بالجريمة بشكل متزامن، مما يوفر نتائج تحليلية دقيقة في وقت قصير. علاوة على ذلك، ساعدت هذه التقنيات في زيادة عدد القضايا التي تم حلها بنجاح، من خلال تقديم رؤى جديدة وغير متوقعة للمحققين الجنائيين.

1- عمار ياسر زهير البابلي: دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، مرجع سابق، ص: **159**.

2- Galante, N., Cotroneo, R, Furci, D. Lodetti, G. &Casali, M. B. (**2023**). Applications of artificial intelligence in forensic sciences: Current potential benefits, limitations and perspectives, International journal of legal medicine, **137**(**2**), **445-458**.

وفي دراسة أخرى[1]، تم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الرسائل المشفرة بين أعضـــاء منظمة إجرامية، مما أدى إلى الكشـــف عن خطة هجوم قبل تنفيذها، وقد ســاعدت الخوارزميات بعد تحليل هذه الرســائل، في تقديم أدلة قاطعة ســاهمت في إحباط الجريمة قبل وقوعها.

بالإضـافة لذلك، وبالرجوع للدول العربية، نجد دولة الإمارات التي تسعى بشكل متطور إلى عملية دمج تقنيات الذكاء الاصــطناعي في العمل الجنائي من خلال التنبؤ بالجرائم بطريقة ذكية، وتعمل على إدخال الذكاء الاصــطناعي في مجال عمل الأدلة الجنائية وعمليات الشــرطة، إلى جانب اســتخدامه في تعزيز الأمن والســلامة في الطرقات، وتسـعى دولة الإمارات إلى الاعتماد الكلي على تقنيات الذكاء الاصـطناعي بشــكل كلي بحلول العام 2031م، وتتبنى دولة الإمارات أحدث التقنيات في الأداء المعلوماتي لخلق البيئة المتميزة على مسـتوى العالم[2]، وتعمل أيضـا على تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في مجال مكافحة جرائم القرصنة الإلكترونية أو الجرائم العادية، ومن الآليات التي انتهجت في دولة الإمارات، تنمية وتطوير الكفاءات العلمية المتخصـصـة والقدرات المحلية في مجال الذكاء الاصـطناعي، وتدريب موظفيها عبر دورات متخصـصـة في علم البيانات، وخلق ثقافة الذكاء الاصـطناعي لدى المجتمع، وتعمل كذلك على إدماج الجهات الحكومية كافة في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية من خلال تضافر الجهود الإعلامية، وقد خصصت لذلك وزارة مستقلة منذ سنة 2017م[3].

1- Caldwell, M., Andrews, J. T., Tanay, T., & Griffin, L. D. (**2020**). AI-enabled future crime. Crime Science, **9**(**1**), **1-13**.

2- رانا عبد الرزاق المصباح، نفس المرجع السابق، ص: **18**.

3- مراد محمد غالب قاســم: دور الذكاء الاصــطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية دراســة مقارنة، نفس المرجع السابق، ص: **108-109**

خاتمة

في الختام، نجد أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الجنائية قد يحدث ثورة في كيفية تعامل الدول مع تنفيذ القانون ومكافحة الجريمة، حيث تعتبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل التنبؤ بالجرائم، التعرف على الوجوه، وتحليل الأدلة الجنائية، عوامل حيوية في تعزيز الكفاءة والدقة في عمل أجهزة تنفيذ القانون.

فالتنبؤ بالجرائم يمكن السلطات من تحديد المناطق ذات المخاطر العالية، مما يسهل توجيه الموارد بشكل أفضل. كما أن أنظمة التعرف على الوجوه تساعد في تسريع تحديد المشتبه بهم، وبالتالي تعزيز الأمن العام وتقليل الوقت المستغرق في التحقيقات. ومع ذلك، فإن الطريق نحو تبني واسع لهذه التكنولوجيا محفوف بالتحديات، أبرزها القضايا الأخلاقية والقانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى ذلك، تثير مسألة الخصوصية وانتهاك حقوق الإنسان قلقا كبيرا، خاصة في الدول التي لم تطور بعد الأطر القانونية اللازمة لتنظيم استخدام هذه التكنولوجيا.

وبناء عليه، يمكن تقديم بعض التوصيات كالتالي:

- ضرورة التدخل التشريعي لوضع إطار قانوني متكامل لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الكشف عن الجرائم والتنبؤ بها، بما لا يخل بالحماية الدستورية والقانونية لحقوق الأفراد، بصفة خاصة الحق في الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة.

- ضرورة التدخل التشريعي لوضع تصور لإدارة الشرطة التنبؤية، وضبط أدوات عملها، بما لا يؤثر على حق الأفراد في حماية حياتهم الخاصة وبياناتهم الشخصية، مع وضع توجيهات ملزمة لتحليل تلك البيانات والاستعانة بها في مجال الكشف عن الجرائم والحد منها.

- ضرورة تطوير قدرات أجهزة تنفيذ القانون في مجال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات للكشف عن الجرائم وملاحقة مرتكبيها، ونقترح أن يتم ذلك من خلال دورات تدريبية واطلاع مستمر على ما وصلت إليه الدول المتقدمة في هذا المجال.

- ضرورة تعزيز التعاون العربي والدولي وتبادل المعلومات والخبرات، بين الدول والمنظمات الدولية المختصة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، وذلك للتصدي للتهديدات السيبرانية المتزايدة والمبتكرة عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- أشرف توفيق شمس الدين: الدليل الجنائي الإلكتروني - دراسة مقارنة- مطبعة أكتوبر الهندسية، (ط/1)، سنة 2021.

- ألبانا إيسيني: الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني: دراسة فيما يخبئه المستقبل، ترجمة: باسم علي خريسان، تحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، سنة 2020.

- جميل عبد الباقي الصغير: الإنترنت والقانون الجنائي – الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالإنترنت- دار النهضة العربية، 2001.

- رمضان السيد الألفي: نظرية الخطورة الإجرامية، دار النهضة، 1998.

- علي شريف: دور الذكاء الاصطناعي في نشر وتعزيز ثقافة السلام في مناطق النزاعات المسلحة، طبعة رقم 1، سنة 2021م.

أولا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- إيمان يوسف صبرة، حقوق المجني عليه في الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني: دراسة مقارنة مع القانون والشريعة الإسلامية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2020م.

- ثنيان ناصر آل ثنيان، إثبات الجريمة الإلكترونية: دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في السياسة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، سنة 2012م.

ثالثا: المقالات العلمية

-الأخنش نورة أمينة، العيداني محمد: الذكاء الاصطناعي كآلية لمجابهة الجريمة الإلكترونية، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد 2، العدد 2، سنة 2023م.

- أبو القاسم محمد علي انفيص، نسرين عبد العزيز بشير الصواني: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الجنائية: التحديات والفرص في السياق الليبي، مقال منشور في المجلة الدولية للعلوم والتقنية، العدد 34، المجلد 2، بتاريخ يوليو 2024.

- البراء جمعان محمد الشهري: استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة، مقال منشور بالمجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع العدد 68، تاريخ الإصدار: 2 يونيو 2024م.

- رانا مصــباح عبد المحســن، آليات مكافحة الجريمة الإلكترونية في الســعودية "دراسة تحليلية"، المجلة القانونية، مجلد 15 عدد5 ، سنة 2023.

- رزق ســعد علي: اســتخدام تقنيات الذكاء الاصــطناعي وتحليل البيانات في الكشـف عن الجرائم، مقال منشـور في مجلة الدراسـات القانونية والاقتصـادية، دورية علمية محكمة (ISSN: 2356 – 9492).

- سـعود عبد القادر الشـاعر: دور الذكاء الاصـطناعي في تفعيل إجراءات التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية دراســة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصــادية المجلد 13، العدد 83، مارس 2023م.

- سميرة معاشي: ماهية الجريمة المعلوماتية، مجلة المنتدى القانوني، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد السابع، سنة 2018.

- طارق أحمد ماهر زغلول: خوارزميات الذكاء الاصــطناعي والعدالة الجنائية التنبؤية، دراســة وصــفية تحليلية تأصــيلية مقارنة، مقال منشــور في مجلة الدراســات القانونية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 9، بتاريخ يونيو 2023.

- علي أحمد إبراهيم: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الإلكترونية، المجلة القانونية، عدد 8، مجلد 9، بتاريخ 31 ماي 2021.

- عمار ياسر زهير البابلي: دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية دبي للنشر، الإمارات، المجلد 29، العدد 1، 2021.

- مراد محمد غالب قاسم: دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية دراسة مقارنة، المجلة العصرية للدراسات القانونية – الكلية العصرية الجامعية -رام الله – فلسطين، المجلد 02، العدد 02، السنة: 2024.

رابعا: المراجع الأجنبية

🕮 Books

- Galante, N. Cotroneo, R. Furci, D. Lodetti, G. &Casali, M. B. (2023). Applications of artificial intelligence in forensic sciences: Current potential benefits, limitations and perspectives. International journal of legal medicine, 137(2).

-- We Qi Yan: Introduction to Intelligent Surveillance, Survillance Data Capture, Transmission, and Analytics, Third Edition, Springer, 2018.

- Adrian Raine and Jill Portony: Biology of crime, The Future of Criminology, Oxford University Press, 2012.

- Caldwell, M. Andrews, J. T. Tanay, T. & Griffin, L. D. (2020). AI-enabled future crime. Crime Science, 9(1).

- Rolf Loeber and Brandon C. Welsh: The Future of Criminology, Oxford University Press, 2012.

-INTERPOL: GUIDELINES FOR DIGITAL FORENSICS FIRST RESPONDERS,Best prac ctices for search and seizure of electronic and digital evidence, March 2021.

✍ Digital scientific articles

- Jennifer Bachner: Predictive Policing: Preventing Crime with Data and Analytics. (Washington, DC: IBM Center for The Business of Government, 2013).publié sur le site web :
https: // www.businessofgovernment.org

- E.g. Shaila K. Dewan, As Police Extend Use of DNA, A Smudge Could Trap a Thief, N.Y. TIMES, May 26, 2004, at A1; Alison Gendar, DNA Test Buoys Rob Busts, N.Y. DAILY NEWS, Mar. 29, 2005. available at: http: //www.nydailynews.com/news/crime_file/story/294437p-252113c.html

- M. SIMMLER, S. BRUNNER, G. CANOVA & K. SCHEDLER, «Smart criminal justice: exploring the use of algorithms in the Swiss criminal justice system », Artificial Intelligence and Law, Springer, 2022, p.9. Available online on 31/10/2022 at: https: //link.springer.com/article/10.1007/s10506-022-09310-1

- PREDPOL, «What. Where. When. Predict critical events and gain actionable insight with PredPol, the Predicitive Policing Company». Available online on 2/11/2022 at: https: //www.predpol.com/

-Jeetendra Pande and Ajay Prasad: DIGITAL FORENSICS,2016, Uttarakhand Open University, Haldwani, New Delhi, P.2, Downloaded from: https: //www.researchgate.net/publication/300474145

الذكاء الاصطناعي وسؤال تسهيل الولوج إلى العدالة

د. عبد اللطيف الحسناوي

باحث في القانون العام، وإطار بوزارة العدل

الملخص:

أصبح الذكاء الاصطناعي واقعا يفرض نفسه في كل المجالات منها المجال المرتبط بالقضاء خصوصا وقطاع العدالة عموما، وقد كانت النظم القضائية ولازالت تتنافس في البحث عن آليات تؤدي إلى تيسير التقاضي وتحقيق مرونة الإجراءات وعدم تعقدها، وترفع مستوى الاتصال بين القضاء من ناحية والخصوم ووكلائهم من ناحية أخرى، وترشيد نفقات التقاضي على المتقاضين، ومن هنا برز استخدام النظم القضائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محاولة للاستفادة من خصائص التقنيات الحديثة، وأهمها السرعة والدقة في تيسير التقاضي وتبسيط إجراءاته تحقيقا للعدالة. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز ادوار وتحديات إعمال الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، أما إشكالية البحث فتتجلى في مدى إسهام التحول الرقمي لقطاع العدل في السير نحو تطبيق الذكاء الاصطناعي على الإدارة القضائية خصوصا والعدالة عموما، ومدى نجاعته وفعاليته فيها لتسهيل الولوج إلى العدالة، وقد حاولت معالجة هذه الإشكالية من خلال محورين يخص الأول الإدارة القضائية من التدبير التقليدي إلى الرقمنة، أما الثاني فمضمونه العدالة ورهان الذكاء الاصطناعي أما نتائج الدراسة فقد توصلت إلى مجموعة منها يمكن إجمالها على أنه رغم أن الذكاء الاصطناعي -لا يستطيع ولن يستطيع- أن يكون بديلا للعقل البشري، فانه يمكن أن يكون حليفا ذكيا وقويا، وسيعزز من قدرات العدالة والمهن التي تدخل في خانتها، كما أن للذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الكثير من المزايا والايجابيات، فهو يساهم في تحقيق النجاعة القضائية، ويعزز الشفافية، ويوفر الجهد والوقت، في مقابل مزاياه، فان للذكاء الاصطناعي عدة تحديات ومخاطر من قبيل مدى احترامه للخصوصية والبيانات الشخصية وحقوق الإنسان، إضافة إلى عدم وجود ضوابط قانونية، في الكثير من الأحيان لتقنين استعماله، دون أن ننسى التحديات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية وقلة الموارد البشرية خصوصا في مجال العدالة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الرقمنة، العدالة، الإدارة القضائية، المساعدة القانونية، التحديات.

مقدمة:

لا زال العقل البشـــري يفكر في كل يوم في البحث عن التغيير والتجديد لدرجة وصل معها إلى محاولة محاكاة ذكائه الخاص بذكاء آخر مصطنع ما فتئ هو الآخر ينمو بشـكل هائل وتتنوع اسـتخداماته في شـتى المجالات مما أدى إلى تسـريع وتيرة اتخاذ القرارات وانجاز المهام على قدر كبير من الكفاءة والدقة بفضـــل ما يتيحه هذا الذكاء المصطنع من قدرات التنبؤ بالأنماط المستقبلية وما يقوم به من تحليل للبيانات الضخمة من خلال خوارزميات متطورة. ولا يســتثنى قطاع العدل من هذا الاهتمام المتزايد بالذكاء الاصــطناعي. خصــوصــا في إطار تســابق دول العالم للظفر بأكثر نظام ذكاء اصطناعي نضجا وأصلحه استخداما في شتى المجالات.

وقد كانت النظم القضـائية ولازالت تتنافس في البحث عن آليات تؤدي إلى تيسـير التقاضي وتحقيق مرونة الإجراءات وعدم تعقدها، وترفع مستوى الاتصال بين القضـاء من ناحية والخصــوم ووكلائهم من ناحية أخرى، وترشــيد نفقات التقاضــي على المتقاضين، ومن هنا برز استخدام النظم القضائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محاولة للاستفادة من خصائص التقنيات الحديثة، وأهمها السرعة والدقة في تيسير التقاضي وتبسيط إجراءاته تحقيقا للعدالة.

وقد أصــبح الذكاء الاصــطناعي واقعا جديدًا على الأجهزة المرتبطة بالعدالة، في زمن تتقدم فيه التكنولوجيا بوتيرة متســارعة يثير الكثير من التســاؤلات حول دوره وحدوده، فهل يمكن أن يكون الذكاء الاصـطناعي شـريكًا فعّالًا في تحقيق العدالة دون أن يمس هيبة القضــاء أو يهدد حقوق الإنســان؟ بين الحماس للتطوير والحذر من المخاطر.

ويمثل الذكاء الاصطناعي هذا مجموعة من التقنيات التي تســاعد آلة أو نظام مــا على الفهم والتعلم والتصرف والشـعور مثـل البشر. وبالتالي فنظام الذكاء الاصطناعي هو مجموعة نماذج تنبؤية وخوارزميات متقدمة ينتج عن اســتخدامها تحليل أســهل للبيانات مع إمكانية توقع نتائج مســتقبلية اعتمادا على طبيعة ونمط البيانات التي تم تحليلها. ويقصد بالبيانات في حد ذاتها تلكم الحقائق في صورتها الأولية أو في صورة غير منظمة مثل الأرقام أو الحروف أو التســجيلات الصــوتية أو غيرها من أســاليب التعبير، يتم إدخالها من طرف المســتخدم النهائي الذي يمثل أي شــخص اعتباري أو

طبيعي يستهلك السلع أو الخدمات التي تنتجها أنظمة الذكاء الاصطناعي. وفق ما تمت برمجتها عليه من طرف مطور النظام.

وكانت مجموعة من الدول سباقة إلى اعتماد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي داخل محاكمها كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة وقطر والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول الرائدة في هذا المجال لتعزيز الكفاءة وتحسين جودة الأداء.

سنحاول في هذا البحث التطرق إلى التطورات الرقمية التي عرفها قطاع العدالة بالمغرب وصولا إلى البوادر الأولى لإعمال الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي خاصة ما يرتبط بالإدارة القضائية وكيفية تسهيله للولوج إلى العدالة والخدمات القضائية وتيسير الاستفادة من المساعدة القانونية.

إشكالية البحث:

سأحاول في هذا الموضوع التطرق إلى الإشكالية التالية: مدى إسهام التحول الرقمي لقطاع العدل في السير نحو تطبيق الذكاء الاصطناعي على الإدارة القضائية ومدى نجاعته وفعاليته فيها لتسهيل الولوج إلى العدالة.

فرضية الدراسة:

هذه الإشكالية تحتم علينا وضع فرضية، سيتم تأكيدها أو نفيها، مفادها استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة سيسهل مأمورية العاملين في قطاع العدالة من قضاة وكتابة الضبط، ل وحتى المهن المساعدة للقضاء، لكن هذا التيسير في العمل سيكون معرضا لمخاطر وتحديات عديدة.

أهداف الدراسة:

تعد هذه الدراسة محاولة للتطرق إلى أحد المواضيع الأكثر راهنية وهي استخدامات الذكاء الاصطناعي خصوصا في الإدارة القضائية خصوصا والعدالة عموما ويهدف هذا البحث كذلك إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه وذلك من خلال التطرق إلى انتقال الإدارة القضائية بالمغرب من **التدبير** التقليدي للإجراءات إلى رقمنتها **وتدبيرها** الكترونيا، كخطوة أولى في أفق استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بالإشكالية أرى من الأفضل إتباع المنهجية التالية:

المحور الأول: الإدارة القضائية من التدبير التقليدي إلى الرقمنة

المطلب الأول: الأسس القانونية لتحديث قطاع العدالة

المطلب الثاني: تجليات الرقمنة بالمرافق القضائية

المحور الثاني: العدالة ورهان الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تسهيل الولوج إلى العدالة

المطلب الثاني: تحديات الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة

المناهج العلمية المعتمدة في البحث:

سأحاول الاعتماد في هذا البحث على ثلاثة مناهج علمية وهي: المنهج القانوني، المنهج التحليلي والمنهج الوصفي، وإذا اقتضى الأمر سأعتمد على مناهج علمية أخرى.

النتائج المتوقعة من البحث:

رغم التطور الهائل للإدارة القضائية من خلال رقمنة إجراءاتها وتبسيطها فإنها لا زالت في مراحل ما قبل تطبيق الذكاء الاصطناعي وتفعيله على مستوى المحاكم.

المحور الأول: الإدارة القضائية من التدبير التقليدي إلى الرقمنة

يمر الإصلاح الإداري عموما بمجموعة من المراحل سواء على مستوى الزمن أو على مستوى الإجراءات. كذلك هو الحال بالنسبة للإصلاح الإداري للهياكل الإدارية المغربية، الذي يعتبر بمثابة نسق وصيرورة مستمرة ومتطورة، فقد نهج المغرب سياسة الإصلاح الإداري منذ الاستقلال، وذلك في محاولة صارمة منه لتجاوز ما لحق بالإدارة المغربية آنذاك. فقد أولت الدولة اهتماما بمختلف مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كآليات سياسية لتحديث وعصرنة الإدارة، فأعطت أولوية خاصة لتحسين الخدمة العمومية ووسائلها ولكل ما يرتبط بأخلاقيات المرفق العمومي والعمليات التواصلية بين الإدارة والمرتفقين، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب المسطري وذلك من خلال تبسيط المساطر الإدارية والتخفيف من الإجراءات، وتخليق المرفق العام وغيرها من المكتسبات التي راكمها هذا الإصلاح.

إن تحديث الإدارة المغربية عن طريق رقمنتها لا يمثل بالأساس بديلا عن الإدارة التقليدية، إلا أنه يمكن اعتباره بمثابة ذلك التطور الفكري الذي عرفه نسق ومسار الإدارة بصفة عامة، فهو بمثابة الوجه الجديد الذي تفرضه الظرفية الراهنة.

إن إنجاح عملية تحديث الإدارة لا بد من وجود إرادة سياسية قوية وواقعية ملمة بجميع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا الثقافية للمجتمع. وهذا ما أكد عليه الملك في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية العاشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2016 "...إن إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكيات والعقليات، وجودة التشريعات، من أجل مرفق إداري عمومي فعال في خدمة المواطن"[1].

وتعتبر رقمنة الخدمات الإدارية من المبادرات الأساسية داخل نسق تحديث النظام الإداري المغربي. إذ تساهم رقمنة الخدمات الإدارية والتصور الحديث لمفهوم الاتصال بين الإدارة والمرتفقين في؛ تحسين الخدمة العمومية وتسهيل عملية الاتصال بالمواطنين وتحقيق التقارب الافتراضي مع المواطنين، تسهيل عملية إنشاء وإدارة

1- الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 من شعبان 1432 الموافق ل 29 يوليو 2011 بتنفيذ نص الدستور الجريدة الرسمية عدد 5964 بتاريخ 28 شعبان 1432 موافق ل 30 يوليو 2011 ص 3600

قواعد البيانات ورقمنة الوثائق[1]، والمســـاهمة في تأمين خدمة عمومية أنجح من التي كانت عليها أمام الشبابيك التقليدية. وذلك تماشيا مع التصور العالمي والذي يحمل في طياته أبعادا لمقاربة تواصلية حديثة تتماشى مع المتغيرات التي تفرضها الثورة الرقمية، وهي أداة فاعلة لتطوير الســـياســـات العمومية، ونمط جديد للتدبير الإداري يواكب الأوراش التنموية على مســتوى مختلف القطاعات، الأمر الذي تغير معه مفهوم الإدارة من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية.

ومرفق العدالة بدوره لم يكن بمعزل عن الإصـلاحات الإدارية التي نهجها المغرب في جل القطاعات والمرافق، حيث عرف قطاع العدالة العديد من المتغيرات همت تحديث الجهاز القضـائي والإدارة القضـائية وهو ما سـنتطرق له في المطلب الأول، اما في المطلب الثاني فسنخصصه لتجليات الرقمنة بقطاع العدالة.

المطلب الأول: الأسس القانونية لتحديث قطاع العدالة

في إطار مواكبة الإدارة العمومية بالمغرب للتطور الحاصـــل بالعالم، جاءت عملية التحول الرقمي لمنظومة العدالة، مما ســـاهم في تجويد الخدمة العمومية وتقديمها في شكل جيد للمرتفقين، وتسهيل عملية التواصل بين مختلف المنتسبين لهذه المنظومة، لهذا عملت وزارة العدل على وضع مخطط التحول الرقمي رفقة الفاعلين الأساسيين، المجلس الأعلى للســـلطة القضـــائية ورئاســـة النيابة العامة كخيار اســتراتيجي من اجل تحقيق العدالة الرقمية.

وقد ســاهمت عدة مرجعيات في بروز هذا التحول الرقمي المتســارع أهمها الوثيقة الدســـتورية، الخطب الملكية، البرامج الحكومية والخطط الوطنية لإصـــلاح الإدارة والقانون الجديد للتنظيم القضائي.

- **المرجعية الدستورية:**

كرس الدستور المغربي المعدل سنة 2011[2]، مجموعة من المبادئ المتعلقة بالحكامة والتخليق والتجويد والتحديث لعمل المرافق العمومية المغربية والتي منها مرفق

1- نص الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ **2016/10/14** https://www.chambredesconseillers.ma/ar/ تاريخ زيارة الموقع **2025/8/04** الساعة **12** : **26** دقيقة

2- امحيجيبة لغزال، ثقافة تحديث الإدارة والمواكبة القانونية لرقمنة خدماتها ما بين التدبير التقليدي والمجتمع الرقمي بالمغرب https://www.droitetentreprise.com/ تاريخ زيارة الموقع **2025/7/31** الساعة **10**: **15** دقيقة

العدالة، حيث نص الفصل الأول من الدستور على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الدستور المغربي خصوصا الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو ما سيؤدي إلى حوكمة العمل القضائي أما الفصل 120 منه على أن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وفي حكم يصدر داخل اجل معقول، حيث سيساهم هذا المقتضى في ترشيد زمن التقاضي بشكل فعال ومنتج، أما الفصل 154 من الدستور فقد أكد على أن تنظيم المرافق العمومية يكون على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات، كما نص نفس الفصل على أن المرافق العمومية تخضع لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي اقرها الدستور. بدوره نص الفصل 157 من الوثيقة الدستورية على أن ميثاق المرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية.

لقد ساهمت هذه الأسس والمبادئ الدستورية في تنزيل ورش إصلاح منظومة العالة وما له علاقة بتحديث الإدارة الالكترونية التي ستساهم بشكل جلي في تدبير جيد للمرفق القضائي، من اجل تقديمه لخدمة قضائية تلبي طموحات المرتفقين والمنتسبين لقطاع العدالة من محامين وعدول ومفوضين قضائيين وخبراء وتراجمة...الخ.

- **الخطب والرسائل الملكية**[1]

تعتبر الخطب الملكية السامية مرجعا أساسيا في وضع الأسس القانونية التي تنهجها وتنفذها الإدارات والمرافق العمومية عموما والمرفق القضائي خصوصا، والخطب الملكية التي عالجت قضايا العدالة كثيرة جدا حيث سنقتصر فقط على البعض منها لنبين دورها الهام في تعزيز الحكامة والعصرنة، وجاء في الخطاب الملكي بتاريخ 29 يناير 2003 بأكادير بمناسبة افتتاح السنة القضائية لدعوة الحكومة لمواصلة الجهود لعصرنة القضاء بعقلنة العمل وتبسيط المساطر وتعميم المعلوميات تجسيدا لنهج المملكة الراسخ للنهوض بالاستثمار.

وفي الملتقى الوطني للوظيفة العمومية بالصخيرات بتاريخ 27 فبراير 2018 فقد تطرقت الرسالة الملكية الموجهة للملتقى إلى ضرورة اعتماد التكنولوجيا الحديثة

1- التحول الرقمي لمرفق العدالة بالمغرب – هشام الرشدي، العدد 45 من مجلة الباحث، منشورات موقع الباحث 12: https://www.allbahit.com/2022/08/45-2022-23.html تاريخ الزيارة 2025/8/4

للارتقاء بالعمل الإداري والتوجه نحو تعميم الإدارة الرقمية، وتوفير الخدمات عن بعد، والولوج المشترك للمعلومات من طرف مختلف القطاعات.

اما في المؤتمرين الدوليين للعدالة بمراكش سنتي 2018 و2019 فقد دعت الرسالتين الملكيتين الموجهتين للمشاركين إلى تسهيل ولوج أبواب القانون والعدالة عبر تحديث التشريعات لتواكب المستجدات وتيسير البث داخل اجل معقول وضمان الأمن القضائي اللازم لتحسين مناخ الأعمال، ودعم فعالية وشفافية الإدارة القضائية باستثمار ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من إمكانيات لنشر المعلومة القانونية والقضائية، وتبني خيار تعزيز وتعميم لامادية الإجراءات والمساطر القانونية والقضائية، والتقاضي عن بعد، باعتبارها وسائل فعالة تسهم في تحقيق السرعة والنجاعة، مع الحرص على تقعيدها قانونيا، وانخراط كل مكونات منظومة العدالة في ورش الإصلاح الرقمي[1].

- **البرنامج الحكومي:**

عملت الحكومة السابقة في برنامجها الحكومي (2016–2021)[2] على وضع تصور لتحديث الإدارة القضائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

للارتقاء بالأداء القضائي في أفق تحقيق المحكمة الرقمية وتبسيط المساطر والإجراءات القضائية وتوحيدها بما يساهم في تقليص الآجال وتسريع إجراءات البت في القضايا وكذلك المساهمة في تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية.

عملت الحكومات المتعاقبة عد ذلك على نفس المنوال من اجل استكمال ورش إصلاح العدالة من خلال رقمنة الإدارة القضائية، والذي يعد من أبرز محاور برنامجها الحكومي.

1- لمزيد من التفاصيل حول الخطب الملكية السامية حول قطاع العدالة يرجى الاطلاع على كتاب العدالة في خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من سنة 1999 إلى سنة 2022اصدار المجلس الأعلى للسلطة القضائية سنة 2023

2- الحكومة المغربية 2016–2021 هي الحكومة التي تولت السلطة في المغرب خلال الفترة التشريعية 2016–2021 .كانت برئاسة سعد الدين العثماني من حزب العدالة والتنمية، وشهدت تعديلات حكومية مختلفة خلال هذه الفترة

- **توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة:**

كثيرة هي الأهداف الرئيســـة لميثاق إصـــلاح منظومة العدالة[1]، ومن بينها هدف تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها الذي يتوخى إرساء مقومات المحكمة الرقمية عبر مجموعة من الآليات التنفيذية: أهمها إعداد مخطط مديري لإرســـاء مقومات المحكمة الرقمية، تعديل المقتضـــيات القانونية بما يســـمح باســـتعمال التكنولوجيا الحديثة، الاعتماد على هذه الأخيرة لتسريع الإجراءات والمساطر القضائية، والبث في القضـــايا وتنفيذ الأحكام داخل آجال معقولة. كل هذا من اجل ضـــمان نجاعة آليات العدالة الرقمية الميســرة لجميع المتقاضـين، والتي توفر الخدمات القضـائية المطلوبة، وتنوع أساليب تقديمها باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- **المقتضيات الواردة بالخطة الوطنية لإصلاح الإدارة:**

تعتبر الخطة الوطنية لإصـلاح الإدارة 2018-2021 مرجعا أسـاسـيا في عملية التحول الرقمي للإدارة العمومية بالمغرب من اجل تحســـين علاقة الإدارة بالمرتفق، ومن أهم مخرجات هذه الخطة إصـــدار القانون 55.19 المتعلق بتبســـيط المســـاطر والإجراءات الإدارية، هذا القانون نص على الحرص على تحســـين لجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، بشكل مستمر، لاسيما من خلال العمل على تسريع وثيرة الأداء والرفع من فعالية معالجة الطلبات ورقمنة المســـاطر والإجراءات الإدارية، واســـتخدام التقنيات المبتكرة في مجال الأنظمة المعلوماتية، نفس القانون أشـــار إلى إلزام المرافق العمومية على العمل على تبسيط إجراءاتها الإدارية ورقمنتها وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية للأشخاص الذاتيين اتجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشـــخصـــي بإحداث منصـــات الكترونية لتلقي طلبات المرتفقين ومعالجتها، وتقديم الخدمات لتلبية تلك الطلبات، وتطوير الخدمات التي تقدمها لمرتاديها من خلال رقمنة المسـاطر والإجراءات المتعلقة بمعالجة وتسـليم القرارات الإدارية، وتلك المتعلقة بأداء المصاريف الإدارية[2].

1- ميثاق إصـلاح منظومة العدالة صـادر عن الهيئة العليا لإصـلاح منظومة العدالة سـنة 2013، الميثاق منشـور بموقع وزارة العدل https: //justice.gov.ma/actes_documents تاريخ الزيارة 2025/08/07

2- هشـــام الرشـــدي، التحول الرقمي بمرفق العدالة، 2022 ص 9منشـــور بمجلة الباحث الالكترونية: https: //www.allbahit.com/2022/08/45_25.html تاريخ الزيارة 2025/08/05

- **القانون 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي**[1]

رغم أن القانون المتعلق بالتنظيم القضائي 38.15 لم يدخل حيز التنفيذ إلا في سنة 2022 حيث قضى أزيد من سبع سنوات من النقاش الفقهي والتشريعي باعتباره أتى تتويجا لما نص عليه الدستور المغربي المعدل سنة 2011 من استقلالية للسلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية فانه يعتبر من القوانين المتقدمة، وعلاقة بموضوع البحث فقد هذا القانون أهمية بالغة لتحديث ورقمنة الإجراءات والمساطر القضائية، حيث تنص المادة 25 من قانون التنظيم القضائي على اعتماد المحاكم الإدارة الالكترونية للإجراءات والمساطر القضائية وفق برامج تحديث الإدارة القضائية التي تضعها وتنفذها السلطة الحكومية المكلفة بالعدل وذلك بتنسيق وثيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة كل فيما يخصه.

المطلب الثاني: تجليات الرقمنة بقطاع العدالة

عرف مرفق العدالة تحولا رقميا مهما بالاعتماد على مجموعة من التطبيقات التي اعتمدتها وزارة العدل من اجل الرفع من الأداء وتحسين مستوى الخدمات المقدمة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في مجال التواصل والإعلاميات، وكان لها تأثير على طريقة العمل القضائي من خلال تحديث مفهوم العدالة وتحوله نحو الرقمنة.

إن عملية التدبير الالكتروني للإجراءات والمساطر القضائية تعتبر من الاوراش الكبرى التي أطلقتها وزارة العدل بالمغرب من خلال مجموعة من البوابات والمنصات على شبكة الانترنت والبرمجيات الخاصة بالتدبير اليومي للمحاكم، عبر استعمال الأنظمة الرقمية في إجراءات التقاضي لإيداع مقالات الدعاوى والطلبات والطعون وجميع الإجراءات القضائية بمختلف محاكم المملكة. هذا بالإضافة إلى التقاضي عن بعد في بعض الحالات، فخلال جائحة كورونا تم إطلاق مبادرة المحاكمة عن بعد في القضايا الزجرية، في إطار الإجراءات الاحترازية المقررة لمواجهة فيروس كورونا، منذ الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية في البلاد. المبادرة جاءت بتنسيق بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وتتم عملية المحاكمة عن بعد عبر تخصيص قاعات داخل المؤسسات السجنية وربطها بقاعات الجلسات بالمحاكم

1- ظهير شريف 1.22.38 صادر بتاريخ 30 من ذي القعدة 1443 موافق ل30 يونيو 2022 بتنفيذ القانون 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي الجريدة الرسمية عدد 7108 وتاريخ 14 ذو الحجة 1443 موافق ل 14 يوليو 2022

بواسطة وسائل الاتصال الحدثة، حيث تقوم الهيئة القضائية بالاستماع ومحاكمة المعقل الموجود داخل المؤسسة السجنية بعد موافقته وبحضور دفاعه.

وتضـــمن المنصـــات والبوابات والبرمجيات المعتمدة في منظومة العدالة ســـرعة معالجة القضـــايا القانونية للمهنيين القانونيين وكذلك للمتقاضـــين، وتســـهل التبادل الإلكتروني للوثائق بين المحامين والمحاكم من خلال تأكيد صـــحتها عبر التوقيع الإلكتروني. بالإضـــافة إلى ذلك، ســـيتمكن المواطنون المعنيون من تجنب التنقل إلى المحاكم لأن الحوســـبة الكاملة للإجراءات تســـهل الوصـــول المجاني للمواطنين إلى المعلومات القانونية والقضائية. وسيتمكن كل محام من الحصول على مكتب افتراضي لإدارة الملفات وتســـجيل الطلبات عبر الإنترنت وتقديم الطلبات المختلفة، وســـيتم كذلك إبلاغ المتقاضين في الوقت الحقيقي بمتابعة قضاياهم بالتفصيل الكترونيا[1].

ولضـــرورة البحث ارتأينا تقســـيم المنصـــات والبرمجيات المعدة من طرف وزارة العدل إلى بوابات تهم عموم المرتفقين (أولا)، ومنصـــات الكترونية خاصـــة بالمهنيين (ثانيا)، وبرمجيات خاصة بالعاملين بالمرفق القضائي(ثالثا).

أولا: المنصات الالكترونية الخاصة بالعموم ببوابة محاكم

تمكن هذه البوابة المرتفقين بالمغرب من الاطلاع على مآل الملفات القضـــائية والحصول على شواهد السجل التجاري والعدلي، والعديد من الخدمات الأخرى التي يمكن انجازها عن بعد من خلال هذا الموقع الالكتروني: تتبع مآل الشـكايات المقدمة من طرف المواطنين والمواطنات، تتبع الملفات وجدول الجلســـات، طلب شـــواهد السجل التجاري وتسليمها، طلب مستخرج السجل العدلي، الاطلاع على الإعلانات القضـــائية، الاطلاع على الخريطة القضـــائية، وطلب وثائق إدارية وقضـــائية أخرى وتسليمها.

- ✓ تتبع الملفات: تمكن هذه الخدمة من الاطلاع وتتبع الملفات القضـائية وتاريخ الجلســـات وذلك بإدخال رقم الملف بالمحكمة المعنية ورمزه والســـنة التي فتح فيها الملف[2].

1- هشام الرشدي، التحول الرقمي بمرفق العدالة، مرجع سابق ص 12

2- تطبيقية تتبع الملفات https: //www.mahakim.ma/#/suivi/dossier-suivi

✓ بوابة حجز المواعيد بمحاكم المملكة: وهي منصـــة الكترونية دعت إليها الضـرورة إبان جائحة كوفيد، وتمكن هذه التطبيقية المسـتعمل من حجز موعد مسـبق قبل التوجه إلى المحكمة، كما تمكن من تتبع المواعيد[1].

✓ منصــة طلب شـهادة الجنسـية: وتسـمح هذه الخدمة للمواطنين بتقديم طلب شـهادة الجنسـية عن طريق الانترنت وتتم العملية في بضـع خطوات وهنا يجب التمييز بين أمرين الأول عندما يكون صـاحب الطلب من أب وأم مغربيين فيتم الاقتصـار فقط على بعض الوثائق كالبطاقة الوطنية وشـهادة الميلاد وشــهادة الإقامة، أما الأمر الثاني فيتعلق حينما يكون صـــاحب الطلب من أب أجنبي وأم مغربية فيحتاج الأمر إلى بعض الوثائق الأخرى[2].

✓ السـجل العدلي: وتمكن هذه الخدمة من الحصـول على مسـتخرج السـجل العدلي للراغبين فيه أينما وجدوا وذلك بإيداع الكتروني للطلب دون إلزامية التنقل إلى المحكمة الابتدائية حيث يتسـلمه صـاحب الطلب عبر رسـالة الكترونية أو عبر البريد المضمون في العنوان المدلى به[3].

✓ بوابة تقديم طلبات العفو: وهي منصـة الكترونية لتقديم طلبات العفو والإفراج المقيد والأمر بالإفراج لتمكين المعنيين وذويهم، والجهات المخول لها قانونا ذلك من تقديم طلباتهم في وقت وجيز وفق خطوات مبسطة وسلسة، مع إمكانية تتبع مآلها دون حاجة للتنقل[4].

✓ السـجل التجاري: وتمكن هذه الخدمة من الحصـول على مسـتخرج السـجل التجاري للراغبين فيه أينما وجدوا كذلك، وذلك بإيداع الكتروني للطلب دون إلزامية التنقل إلى المحكمة الابتدائية حيث يتسلمه صاحب الطلب عبر رسالة الكترونية[5].

1- بوابة حجز المواعيد بمحاكم المملكة https: //justice.rdv.gov.ma/?page=citoyen.Accueil

2- بوابة شهادة الجنسية المغربية https: //nationalitemarocaine.justice.gov.ma/Acceuil

14- بوابة السجل العدلي https: //casierjudiciaire.justice.gov.ma/

4- تطبيقية طلبات العفو https: //egrace.justice.gov.ma/#/

5- بوابة السجل التجاري https: //servicesenligne.justice.gov.ma/#/home

✓ المنصـــة الالكترونية لصـــناديق المحاكم: وهي خدمة الكترونية تتيح حســـاب الرسوم القضائية المخصصة لمختلف الدعاوىٰ القضائية وفقا للقانون وبحاسبة ذكية، ومراقبة الدفع بصندوق المحكمة للتأكد من المبلغ الذي تم إيداعه[1].

✓ الأداء الالكتروني لغرامات مخالفات الســـير: وهو نظام رقمي يمكن من أداء الغرامات المتعلقة بالمخالفات والجنح التي تم رصـــدها عبر الرادار الثابت علىٰ الطرقات، والتي تمت إحالتها علىٰ المحاكم[2].

✓ منصة البيوعات العقارية: وتمكن هذه الخدمة من الاطلاع علىٰ جلسات البيع ومالات العقارات المعروضة في المزاد وذلك من خلال التاريخ والمحكمة المعنية[3].

✓ المرجع الوطني الالكتروني للمهن القانونية والقضـــائية: يتيح هذا المرجع إمكانية الاطلاع علىٰ جميع المعطيات المتعلقة بالمنتسبين للمهن القانونية والقضائية[4].

- **ثانيا: التطبيقات الخاصة بالمهنيين**

أحدثت وزارة العدل برامج ومنصــات الكترونية خاصــة بالمهنيين الذين لهم علاقة وطيدة بجهاز العدالة وهم بدرجة أولىٰ المحامون، العدول، المفوضـــين القضـــائيين، الخبراء، التراجمة والموثقين وغيرهم من المهنيين التابعين للقطاع العام أو الخاص، حيث مكنت هذه التطبيقات من التواصل الجيد مع هؤلاء المهنيين وتسهيل عملهم.

- التبادل الالكتروني مع المحامين: تمكن هذه الخدمة المحامي من معالجة القضـــايا التي ينوب فيها، حيث يمكنه وضـــع المقالات بعد تحديد المحكمة المعنية، كما تتيح له المنصة أداء الرسوم القضائية الكترونيا، حيث يتم إحالة المقال مباشرة بعد الأداء إلىٰ المحكمة دون أن يضطر المحامي الانتقال شخصيا إلىٰ المحكمة[5].

- المنصـــة الرقمية للوثائق العدلية: وتهدف هذه المنصـــة إلىٰ تبســـيط ورقمنة المســـاطر والإجراءات التي تمر منها الوثيقة العدلية، ولتيســـير عمل كل الفاعلين في إنتاجها وتسهيل حصول المرتفق علىٰ العقود العدلية بمختلف أنواعها[6].

1- المنصة الالكترونية لصناديق المحاكم https: //caisseenligne.justice.gov.ma/

2- الأداء الالكتروني لغرامات مخالفات السير https: //amendes.justice.gov.ma/

3- منصة البيوعات العقارية https: //www.mahakim.ma/#/vente

4- المرجع الوطني الالكتروني للمهن القانونية والقضائية https: //marjii.justice.gov.ma/

5- التبادل الالكتروني مع المحامين https: //portailavocat.justice.gov.ma/Account/Login?returnUrl=%2F

6- المنصة الرقمية للوثائق العدلية https: //siaa.justice.gov.ma/home-page

- طلبات الإذن بالزواج عبر الخط: تمكن هذه البوابة من القيام بالطلبات عن بعد من اجل الحصول على الإذن بالزواج لدى جل محاكم المملكة[1].
- منصـــة التبادل الالكتروني مع المفوضـــين القضـــائيين: وهي منصـــة للتبادل اللامادي للإجراءات التي يباشـرها المفوض القضـائي في علاقته مع المحكمة، بهدف ضبط وتسريع عمليات التبليغ والتنفيذ[2].
- منصة تتبع التنفيذ ضد أشخاص القانون العام: وهي منصة رسمية جديدة تمكن أشخاص القانون العام من تتبع ملفات التنفيذ الخاصة والإجراءات المتخذة بشأنها[3].
- تطبيقية الإيداع الالكتروني للقوائم التركيبية: تمكن هذه الخدمة الشـــركات من إيداع القوائم التركيبية الكترونيا وتمكن كذلك من معالجة طلبات الإيداع وتســـريع عملية معالجة وفرز الملفات مع إمكانية تتبع آنية لمسار إيداع القوائم التركيبية[4].
- الســـجل الوطني الالكتروني للضـــمانات المنقولة: هي منصـــة الكترونية متاحة لعموم المواطنين والتجار والمتعاملين الاقتصـاديين والمقاولات الصغرى والمتوسطة، تتيح للدائن تسجيل الضمانات المنقولة والعمليات التي تدخل في حكمها[5].

ثالثا: البرمجيات الخاصة بالعاملين بالمرفق القضائي

عملت وزارة العدل على مستوى التدبير الالكتروني لمختلف محاكم المملكة سواء الابتدائية العادية والمتخصصة، وكذا محاكم الاستئناف العادية والمتخصصة[6]، ومحكمة النقض على تحديث ورقمنة مختلف الإجراءات الإدارية والقضـــائية عبر إحداث نظام رقمي داخلي للعاملين بالمحاكم ســـواء كانوا ينتمون للســـلك القضـــائي أو لهيئة كتابة الضبط، هذا النظام عرف عدة تعديلات بغية مواكبته للتطور الحاصل بالمجال الرقمي

1- طلبات الإذن بالزواج عبر الخط https: //eadoul.justice.gov.ma/

2- منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين
https: //ehuissier.justice.gov.ma/Account/Login?returnUrl=%2F

3- منصة تتبع التنفيذ ضد أشخاص القانون العام
https: //suividecisions.justice.gov.ma/#/authentication/login?returnUrl=%2F

4- تطبيقية الإيداع الالكتروني للقوائم التركيبية https: //depotbilan.justice.gov.ma/Account/Login?returnUrl=%2F

5- السجل الوطني الالكتروني للضمانات المنقولة https: //rnesm.justice.gov.ma/

6- نقصد بالمحاكم المتخصصة المحاكم الإدارية سواء كانت ابتدائية أو استئناف، والمحاكم التجارية سواء كانت ابتدائية أو استئناف،

ويعد نظام S@J[1] برنامجا متكاملا، وهو اللبنة الأساسية نحو التجسيد اللامادي للمسـاطر، وتشـمل العمليات الوظيفية لهذا النظام المعلوماتي جميع الإجراءات والمساطر التي يمر منها الملف القضائي من تسجيله وأداء الرسوم القضائية في الحالات التي لا يشـملها الإعفاء إلى أخر مرحلة وهو التنفيذ. ويتكون نظام تدبير القضـايا S@J من ثلاث برامج معلوماتية أساسـية وهي: تدبير القضـايا الزجرية، تدبير القضايا المدنية وتدبير صناديق المحاكم.

المحور الثاني: العدالة ورهان الذكاء الاصطناعي

إن التطور الحاصل في الإدارة القضائية يجعلنا في حيرة من أمرنا حول طبيعة هذا التطور التكنولوجي هل يمكن اعتباره يدخل في خانة الإدارة الرقمية أو الإدارة الذكية، مما يفرض علينا ضرورة التمييز بينهما.

يكمن الفرق بين الإدارة الرقمية والإدارة الذكية في الأهداف والتقنيات والأسـاليب المسـتخدمة في كل منهما، فالإدارة الرقمية تعتمد على اسـتخدام لتكنولوجيا الرقمية أدوات وبرمجيات الحوسبة.

فالإدارة الرقمية تعتمد على اسـتخدام التكنولوجيا الرقمية (أدوات وبرمجيات الحوسـبة السـحابية، قواعد البيانات، أنظمة إدارة المحتوى، تطبيقات الويب والهاتف المحمول...) لتحسين العمليات الإدارية، وجعلها أكثر كفاءة وفعالية.

أما الإدارة الذكية فتتجاوز الرقمنة البسيطة لتشمل استخدام التقنيات الذكية (تحليل البيانات الضـخمة Big Data، الذكاء الاصطناعي، انترنت الأشياء IoT، التحليل التنبؤي والروبوتات ...) لاتخاذ القرارات وتحسين الأداء بشكل مستمر.

عموما يمكن أن نسـتنتج بان الإدارة الرقمية هي الخطوة الأولى نحو التحول الرقمي، بينما تمثل الإدارة الذكية المرحلة المتقدمة التي تتضـمن اسـتخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة لتحقيق أداء أكثر فاعلية وتنافسية[2].

1- نظام s@j لا يمكن الولوج إليه إلا من طرف اطر كتابة الضبط والقضاة بالمحاكم سواء كانوا قضاة حكم أو قضاة النيابة العامة وممن له حساب به.

2- يوسف العزاوي، الحلول الرقمية لتحديث الإدارة القضائية، عرض شارك به في ندوة حول تحديث الإدارة القضائية منظمة من طرف ودادية موظفي قطاع العدل بأكادير، سنة **2024** غير منشور.

بعد هذه التوطئة سنحاول التطرق إلى الدور الذي سيلعبه الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة ومدى إسهامه في تيسير الولوج إليها (لمطلب الأول)، وكذلك التحديات التي تعترض الذكاء الاصطناعي عند إعماله في الميدان القضائي (المطلب الثاني)

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي ودوره في تيسير الولوج إلى العدالة

الفقرة الأولى: تعريف الذكاء الاصطناعي

أعطيت للذكاء الاصطناعي عدة تعريفات سواء من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية أو من طرف الباحثين، فقد عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD على أنه: نظام آلي قادر على تحليل المدخلات (مثل النصوص أو البيانات)، واتخاذ قرارات أو تقديم تنبؤات أو إنشاء محتوى، بطريقة تؤثر على الواقع أو البيئة الرقمية. هذه الأنظمة تختلف من حيث مستوى الاستقلالية، أي هل تتخذ القرار بنفسها أم بتوجيه بشري، ومن حيث قابليتها للتكيف بعد استخدامه[1].

أما عالم الحاسوب جون مكرسي فعرفه بأنه علم وهندسة صنع الآلات الذكية، كما تستند الغاية الجوهرية لتقنيته على فهم العملية الشائكة والمعقدة التي يقوم بها العقل البشري أثناء التفكير بعمق، وترجمة هذه العمليات إلى عمليات حسابية لتؤدي إلى زيادة قدرة الكمبيوتر على حل العمليات المعقدة والشائكة[2].

وأورد قاموس أكسفورد أن الذكاء الاصطناعي هو: "الذكاء المستعرض من خلال الآلات"، وتعرف الآلات "الذكية" في علوم الحاسب الآلي أنها وكيل عقلاني مرن يستوعب البيئة ويتخذ إجراءات وأفعال تشابه السلوك البشري مثل (التعلم، التخطيط، التفكير، حل المشكلات، استيعاب البيئة، ومعالجة اللغات الطبيعية..) وهي جميعها تتواجد تحت فئة الذكاء الاصطناعي[3].

1 - Artificial Intelligence, Data and competition, OECD ARTIFICIAL Intelligence Papers, May 2024. No. 18, Pg. 10.

2- أحمد محمود ومريم عماد محمد عناني: الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي- دراسة تحليلية مقارنة، م.س، ص 923.

3- تياجى اميت، ترجمة عفاف سفر، الذكاء الاصطناعي: نعمة أم نقمة، مجلة دراسات المعلومات، ع 21 السنة 2018، ص 192 .

جل هذه التعريفات تصب في نفس الفكرة وهي: محاكاة الآلة للذكاء البشري من أجل تحليل البيانات والمعطيات تمكن من الاستدلال، التعلم، الإدراك، التنبؤ، التخطيط أو التحكم[1].

كما يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي مجموعة من التقنيات التي تساعد آلة أو نظام ما على الفهم والتعلم والتصرف والشعور مثل البشر. وبالتالي فهو مجموعة نماذج تنبؤية وخوارزميات متقدمة ينتج عن استخدامها تحليل أسهل للبيانات مع إمكانية توقع نتائج مستقبلية اعتمادا على طبيعة ونمط البيانات التي تم تحليلها. ويقصد بالبيانات في حد ذاتها تلكم الحقائق في صورتها الأولية أو في صورة غير منظمة مثل الأرقام أو الحروف أو التسجيلات الصوتية أو غيرها من أساليب التعبير، يتم إدخالها من طرف المستخدم النهائي الذي يمثل أي شخص اعتباري أو طبيعي يستهلك السلع أو الخدمات التي تنتجها أنظمة الذكاء الاصطناعي.

الفقرة الثانية: دور الذكاء الاصطناعي في تيسير الولوج إلى العدالة

إن النجاعة القضائية أصبحت اليوم من أبرز المفاهيم التي يعمل عليها كل الفاعلين في العدالة من مجلس أعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، وسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، وذلك بهدف تعزيز مناخ الثقة في القضاء بشكل خاص، وفي العدالة بشكل عام.

حيث أن تحقيق النجاعة القضائية مرتبط بالأساس بتنزيل مجموعة من الإجراءات والتدابير الكفيلة من تقريب الخدمات القضائية من المواطنين وتسريع وثيرة البت في قضاياهم داخل أجل معقول وهو الأمر الذي يمكن الوقوف عليه من خلال توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة ودورية السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية عدد: **21/62** بتاريخ: **2021/12/29** الموجهة إلى السادة المسؤولين القضائيين بالمملكة حول موضوع النجاعة القضائية[2].

هذا ويمكن القول بأن المملكة المغربية كانت من بين الدول القليلة إقليميا التي تتوفر على إرادة حقيقية من أجل إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة،

1- حليمة حدو مستقبل الإدارة القضائية في ظل إدماج الذكاء الاصطناعي- بين الفرص والتحديات https: //www.droitetentreprise.com

2- عبد الكريم الشافعي، الذكاء الاصطناعي وتحقيق النجاعة القضائية https: //satv.ma تاريخ الزيارة **17_/8/2025** الساعة **11 :13** دقيقة

سـواء من خلال الميثاق الوطني لإصـلاح منظومة العدالة، أو من خلال المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلىٰ للسلطة القضائية 2021-2026، وقد تم تنزيل جزء من هذه الرؤية من خلال اقتناء السلطة الحكومية المكلفة بالعدل مؤخرا لبرامج ذكية ستساعد السادة القضاة في تحرير الأحكام، إضافة إلىٰ برامج تتعلق باحتساب التعويضات، ناهيك عن اعتماد تقنيات المحاكمة عن بعد والتي ساهمت في تدبير أزمة المعتقلين الاحتياطيين خلال جائحة كورونا، مما يعكس الإرادة الحقيقية للمغرب في تطوير نظامه القضائي والانتقال بشكل سلس لاعتماده تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أولا، تطوير النجاعة القضائية: إن استغلال الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة سيقوم بتحسين العديد من الخدمات والمهام المرتبطة بها، ولعل من أكثر الأدوار التي يقوم بها تقليص أجال البت في القضايا، وضمان شفافية ومصداقية تسيير وتدبير الإدارة القضائية، وسرعة اتخاذ القرار.

- **تقليص أجال البث في القضايا**

إن من بين الخدمات أو العمليات التي يمكن لإمكانات الذكاء الاصطناعي التدخل فيها، لئن علىٰ مستوىٰ تدبير الإجراءات القضائية المرتبطة بالدعاوىٰ والشكايات والمنازعات أو علىٰ مستوىٰ سير الاستدعاء وتنفيذ مقررات الخبرة والتبليغ والتنفيذ القضائي. فيمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي تحليل الشكايات والمقالات وتصنيفها حسب الموضوع والجهة المختصة وكذا مدىٰ استعجالية البث في موضوعها أولا.

كما أن تمكين جهاز العدالة من بعض البرامج المتطورة للذكاء الاصطناعي سيقلل الضغط عبر تخليصها من العديد من المهام الروتينية البسيطة المتكررة، حيث ستعمل تلك البرامج من تخزين كل المعطيات المتعلقة بالملفات القضائية سواء برئاسة المحاكم بمختلف أصنافها، وبالنيابات العامة بها، وتحليل هذه الملفات وتلخيص الوقائع، سيسهل علىٰ القضاة اتخاذ القرارات والأحكام المناسبة وفي أجال سريعة.

كما أن التعيين التلقائي للقاضي المكلف استنادا لقاعدة البيانات الضخمة، سيقلل من زمن القراءة والتحليل واتخاذ القرار بخصوص إحالة الملف علىٰ إحدىٰ القضاة استنادا للتخصص وموضوع الملف، فيمكن للبرامج المتطورة أن تقوم بمسح شامل لجميع الملفات المتواجدة في قاعدة بياناتها واتخاذ القرار بخصوص القاضي الذي ستحال عليه القضية. وعليه سيكون من السهل التحكم في الأجل الفعلي الذي يتطلبه كل إجراء من إجراءات الدعوىٰ، كما يمكن أن يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل

مجموعة من الأحكام وتحديد أوجه الاختلاف من اجل التصــويب والتقويم، وحتى المجلس الأعلى للســلطة القضــائية أو وزارة العدل ســتكون لهم رؤية واضــحة حول مكامن النقص على مستوى التكوين فيتم التركيز عليها.

ثم العمل على وضع تقنيات تساعد القضاة على تحرير الأحكام، عبر تقنية تحويل النص المسموع إلى نص مكتوب، وكذا وضع واجهات رقمية بنظام تدبير القضايا من اجل تتبع الآجال الاسـترشـادية، حيث انه سـيتم إدخال مجموعة من القضـايا بالتالي ستكون مسجلة في النظام المعلوماتي، واستنادا عليها سيتم استخراج متوسط معدل البت في كل قضية.

كما سيمكن تحرير الأحكام القضائية استنادا إلى برامج تستطيع فهم نبرة الصوت من تقليص وقت مهم يضيع في تحرير المقررات القضائية، ثم أن هناك بعض القضايا الروتينية التي يمكن فيها الاستناد إلى نماذج قرارات.

- **ضمان الشفافية والمصداقية**

إن إعمال الذكاء الاصـطناعي في منظومة العدالة سـيسـاهم في ضـمان الشـفافية والمصداقية وذلك من خلال: تتبع الأداء القضائي والإداري لمختلف الأجهزة المرتبطة بالعدالة، من مجلس أعلى للســلطة القضــائية ورئاســة النيابة العامة ووزارة العدل، بل وحتى مختلف المهن القضائية، كالمحاماة، العدول، المفوضين القضائيين، وموثقين، وتراجمة وخبراء .

لهذا سيكون رهان السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بتنسيق من الجهات المكلفة توفير بنية تحتية رقمية متينة تعتمد على التكنولوجيا السحابية، التي تتيح تخزين وحماية المعطيات عبر خوادم متفرقة وســهلة الولوج عن طريق الانترنت، كما تتيح الوصــول السريع إلى البنيات التحتية والخدمات الرقمية المشتركة[1].

- **اتخاذ القرار**

يستطيع الذكاء الاصطناعي من خلال خوارزمياته وقاعدة البيانات التي يقوم عليها ومن خلال تحليل مختلف المعطيات المزود بها، اتخاذ القرار في المجال المحدد له، وبذلك قد يساعد المسؤولين في أخذ فكرة أو نموذج قد يكون استشاري في مجال تخصصهم أو مهامهم.

1- حليمة حدو مســتقبل الإدارة القضــائية في ظل إدماج الذكاء الاصــطناعي- بين الفرص والتحديات مرجع سابق

إلا انه من أبرز الإشــكالات التي ارتبطت بقدرة الذكاء الاصــطناعي على اتخاذ القرارات، إشــكال التحيز والحاجة إلى التفســير والشــفافية في القرارات المصــيرية، ومجال القضـاء يتسم بالسرية ونوع من الحسـاسـية لهذا فإذا ما تم الاسـتناد إلى أنظمة متطورة تتخذ القرار، وان كان بشكل مساعد أي ليس بقرارات نهائية يتم الاعتماد إليها، فانه ســيكون من اللازم اخذ الحيطة والحذر. خاصــة مع تحدي تحقيق الاســتقلالية المطروح[1].

ثانيا: اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي في المهن القانونية والقضـائية: تسـتطيع تقنيات الذكاء الاصــطناعي معالجة وتحليل كميات ضــخمة من البيانات بســرعة وبدقة، كما يمكن اســتغلال هذه التقنيات لتحليل القرارات القضــائية، والنصــوص القانونية، كما يمكنها تقديم اســتشــارات قانونية مبدئية للأشــخاص ســواء كانوا ذاتيين أو معنويين كالشـركات، فضـلا عن تقديم الذكاء الاصـطناعي لتوجيهات حول الإجراءات القانونية المطلوبة، مما يوفر الوقت والتكاليف على المواطنين والمحامين على الســواء، الشــيء الذي يساهم في ضمان مبدأ الولوج إلى العدالة.

كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يتمم العديد من الإجراءات الاعتيادية في المحاكم والمكاتب القانونية، كإدارة المواعيد وتتبعها، وجداول الجلسات بالمحاكم ...

وارتباطا بمهنة المحاماة فبإمكان الذكاء الاصــطناعي تحرير المقالات الافتتاحية والمذكرات الجوابية بصـيغة قانونية محبوكة مشـتملة على النصـوص القانونية المعززة لمطالب الأطراف، كما يمكنه تحرير الشــكايات القضــائية مبرزا فيها الأفعال الجرمية والنصوص القانونية المجرمة لتلك الأفعال

أما بخصوص مهنة العدول، ورغم ارتباطها الوثيق بقيود شرعية، وتعقيدات قانونية، فيمكن للذكاء الاصــطناعي أن يســاعد العدول في انجاز مهامهم التوثيقية، والحد من الإشـكاليات المطروحة أمامهم من قبيل التأكد من هوية الأشـخاص، وتنبيههم في حالة وجود وثائق مزورة.

الشــيء نفســه يقال بالنســبة لمهنة المفوضــين القضــائيين والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحاكم من خلال قيامهم بعمليات التبليغ والتنفيذ وانجاز المحاضـر والمعاينات، فانه يمكن الاسـتعانة بالذكاء الاصـطناعي للقيام بذلك لتجاوز الإشـكالات الواقعية المرتبطة بانتحال هوية الأشخاص واستعمال وثائق مزورة أو الإدلاء ببيانات كاذبة.

1- نفس المرجع

أما في مجال الترجمة فيبدو الأمر أكثر سهولة ومرونة، حيث يوفر الذكاء الاصطناعي للتراجمة المحلفون عدة تطبيقات جاهزة لترجمة الوثائق، مما يوفر لهم الجهد والوقت.

أما التوثيق العصري فشانه شان العدول، يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تساعد الموثقين في أداء مهامهم، من خلال تحرير العقود والتعرف على هويات المتعاقدين، واكتشاف التلاعب الذي قد يطال الوثائق المدلى بها والمثبتة لسند الملكية وغيرها.

إن استعمال الذكاء الاصطناعي بمرافق العدالة رغم ماله من مزايا عديدة كتكريس النجاعة القضائية، وتخليق الجهاز القضائي، وتحسين الخدمات وتجويدها، وتوفير الوقت والجهد، فانه بالمقابل يحمل مجموعة من السلبيات، واستعماله تعترضه مجموعة من لتحديات وهو ما سنعرضه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تحديات الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة

رغم أن الذكاء الاصطناعي سيشكل طفرة نوعية على مستوى قطاع العدالة، فانه بالمقابل يطرح العديد من التحديات التي سيكون من الضروري مواجهتها وإيجاد حلول لها، حتى نستفيد من امتيازات الذكاء الاصطناعي دون الوقوع في أخطار وخيمة تمس السيادة والثقة والأمن القانوني والقضائي.

وتشكل التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي والمرتبطة بالخصوصية والبيانات الشخصية (الفقرة الأولى) إحدى أهم الإشكاليات المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، كما أن هناك تحديات قانونية (الفقرة الثانية)، إضافة إلى التحديات الذاتية لمرفق العدالة (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: التحديات الأخلاقية

وتتجلى هذه التحديات الأخلاقية في حماية البيانات الشخصية والخصوصية، التحيز والشفافية وهو ما سنعرضه تباعا.

- ✓ حماية البيانات الشخصية والخصوصية:

تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة على جمع كميات هائلة من البيانات الشخصية وتحليلها، وهو ما يعني جمع بيانات قد تكون حساسة، مثل المعلومات الشخصية للمرتفقين، وسجلات السجناء وتفاصيل الحالات القضائية، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن خصوصية البيانات وأمنها، إذ أن هناك خطر يتعلق

بإمكانية الوصول لهذه البيانات أو إساءة استخدامها من قبل أطراف غير مصرح لها، أو أن الأفراد قد يتم استهدافهم وتصنيفهم بشكل غير عادل بناء على بياناته .

وعليه يجب ضمان حماية هذه البيانات بشكل صارم لمنع الوصول غير المصرح به ليها، وحماية خصوصية الأفراد، كما يجب وضع تعليمات واضحة تضمن آليات استخدام هذه البيانات وضوابط حماية الخصوصية، ومصالح الأفراد والجماعات، كما يجب برمجة أنظمة الذكاء الاصطناعي للامتثال للقوانين والتشريعات[1].

- ✓ التحيز:

إن الذكاء الاصطناعي هي أنظمة ذكية من صنع البشر، فهو لا يخلو من التحيز، الذي يعتبر سلوك تمييزي أو تحامل موجود في شخص ما، فأثناء البرمجة قد ينشئ المبرمجون خوارزميات تحمل التحيز الشخصي، وقد برزت العديد من حالات التحيز، حيث يعامل الأشخاص معاملة غير عادلة بسبب الذكاء الاصطناعي مثل حرمانهم من تعويضات الضمان الاجتماعي، بسبب أدوات الذكاء الاصطناعي المعيبة كما تم القبض على بعض لأشخاص بسبب أخطاء في البرمجة الذكية، أو بسبب خلل في أنظمة لتعرف على الوجه.

- ✓ الشفافية:

يشكل الغموض في العديد من خوارزميات الذكاء الاصطناعي تهديدا للشفافية الأساسية في العمليات القضائية، حيث يمكن للخوارزميات المستخدمة في إصدار الأحكام أن تخفي الأسباب وراء القرارات، مما يعقد القدرة على تحدي النتائج غير العادلة والمحافظة على المساءلة[2].

الفقرة الثانية: التحديات القانونية

تتعدد هذه التحديات القانونية التي تعترض استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، شأنه في ذلك باقي المجالات، إلا أن أبرز تحد هو غياب التشريعات المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي حيث أن جل الدول باستثناء العدد القليل منها التي لها تشريعات وقوانين تخص تقنين الذكاء الاصطناعي فالذكاء الاصطناعي يعمل حاليا تحت قوانين مراقبة المحتوى على الانترنيت دون وجود نصوص قانونية خاصة

1- جابر غنيمي، الذكاء الاصطناعي والعدالة، صalkanounia.info 15 تاريخ الزيارة -2025_5_18

2- جابر غنيمي، المرجع السابق ص 16

تراعي خصـــوصـــية تقنيات الذكاء الاصـــطناعي والقدرات الهائلة التي توفرها هذه التقنيات.

وقد قامت عدة دول مثل نيوزيلندا والمملكة المتحدة واســـتراليا وكندا بمحاولات فردية لوضع معايير إرشـادية تضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمتها القضـائية ومع ذلك، لا تزال هناك عدة ثغرات في وجود معايير دولية موحدة تكفل اســـتخدام المســـؤول والآمن لهذه التقنية، مما يعكس الحاجة إلى تعاون دولي لمعالجة هذه القضية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل غياب التشـــريعات الفيدرالية، تولت بعض الولايات الأمريكية للقيام بسن قوانين خاصة بها ففي سنة 2024، وافق المشرعون في ولاية كاليفورنيا على مشــروع قانون يهدف إلى تعزيز ســلامة الذكاء الاصــطناعي، حيث يحمل الشركات المسؤولية إذا تم استخدام أدواتها لإحداث أضرار جسيمة.

أما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فقد قامت بوضـع إرشـادات دولية لضـبط اسـتخدام أنظمة الذكاء الاصـطناعي في المحاكم والهيئات القضـائية، ومن هذا المنطلق دشـنت مشـروعا لتطوير مبادئ توجيهية شـاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاســـتفادة من تقنيات الذكاء الاصـــطناعي وضـــمان العدالة الإجرائية، وفي إطار هذا المشـروع أجرت اليونسـكو دراسـة اسـتقصـائية سـنة 2023 كشـفت أن 93% من الأطر القضـائية التي شـملتها الدراسـة تسـتخدم الذكاء الاصـطناعي في أنشـطتها المهنية، كما أظهرت الدراســـة أن 9% فقط من الجهات القضـــائية التي تعتمد إلى هذه الأدوات أصـدرت مبادئ توجيهية لتنظيم اسـتخدامها، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تطوير قانون دولي موحد يضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنية[1].

وبناء على هذه المعطيات، دشنت اليونسكو مشروعا لتطوير مبادئ توجيهية شاملة توازن بين الاسـتفادة من الذكاء الاصـطناعي وضـمان العدالة الإجرائية، وقد تضـمنت مســودة المبادئ 13مبدأ، ركزت على حماية حقوق الإنســان وضــمان العدالة الإجرائية والمساواة من خلال توفير وصول متكافئ للتكنولوجيا لجميع الأطراف كما أكدت على حماية البيانات الشــخصــية وضــمان الخصــوصــية وتجنب التحيز حيث يعتمد الذكاء الاصـــطناعي على البيانات المدخلة والتي كانت متحيزة ســتؤدي إلى نتائج غير عادلة.

1- Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence , https: //www.unesco.org/

كذلك فقد شـددت المسـودة أيضـا إلى الالتزام بالقيم القضـائية الأسـاسـية كالحياد والاستقلالية، مع توفير التدريب المستمر للأطر القضائية لتطوير مهاراتهم الرقمية كما أوصت المسودة بضرورة وجود إشراف بشري مستمر على تطبيقات الذكاء الاصطناعي لضـمان دقة المخرجات وتجنب الاعتماد المفرط عليها، حيث وردت تقارير في بعض الدول عن حالات اعتمد فيها قضـاة ومحامون على معلومات غير دقيقة صـادرة عن أدوات الذكاء الاصـطناعي مما أسـفر عن إصـدار قرارات قضـائية أو إعداد مذكرات قانونية استندت إلى أحكام غير صحية أو غير موجودة [1].

الفقرة الثالثة: التحديات الذاتية

لا يتوفر المغرب بدوره على آليات تشـريعية لتقنين اسـتخدام أنظمة الذكاء الاصـطناعي، مما يحد من اسـتخدامه على المسـتوى الرسـمي، كما انه يواجه تحديات ذاتية، من قبيل ضعف البنية التحتية، وقلة الموارد البشرية المتخصصة:

- ❖ ضعف البنية التحتية الرقمية

رغم أن المغرب قطع أشـواطا كبيرة في المجال الرقمي الا انه احتل على مسـتوى الأدوات والتجهيزات والبنيات التحتية، الضـرورية للتحول الرقمي، في المرتبة 100 بين 176 بلدا على صعيد "مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، للاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة[2].

ويرجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذا الوضع إلى العديد من مكامن الخلل نذكر منها:

تسـجيل تأخر في تنفيذ الاسـتراتيجيات السـابقة المعتمدة من أجل تحقيق التحول الرقمي في عدة قطاعات؛ ضـعف إنتاج محتوى رقمي وطني، ثقافي وتعليمي؛ غياب فاعلين تكنولوجيين محليين؛ وغياب سياسة واضحة في حكامة المعطيات العمومية، وخارطة طريق وطنية للذكاء الاصطناعي.

كما أن متوسط صبيب الهاتف المحمول في المغرب، الذي هو 36.36 ميغابايت في الثانية، بحسب التصنيف المتعلق بمؤشر سرعة الانترنت العالمي أقل من المتوسط العالمي الذي هو 48.40 ميغابايت في الثانية. أما بالنسـبة لمتوسـط صـبيب الانترنت

1- جابر غنيمي، الذكاء الاصطناعي والعدالة، مرجع السابق ص 18

2- نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، سنة 2021 رقم 52/2021، ص 12

الثابت الذي يبلغ 25.05 ميغابايت في الثانية فهو أقل بكثير من المتوســط العالمي 98.67 ميغابايت في الثانية[1].

كما سجل المغرب تأخر في اعتماد التكنولوجيا السحابية التي تعد رافعة أساسية للتحول الرقمي، وهذا راجع بحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لضعف ثقافة اعتماد الكلاود، إذ لا زالت تفضــل مختلف المؤســســات الاحتفاظ بأصــولها المعلوماتية داخل مقراتها للتحكم فيها بشكل أفضل، كما أنها غير مقتنعة بمزايا كلاود فيما يتعلق بالاقتصاد في التكاليف[2].

❖ قلة الموارد البشرية

يواجه المغرب بشــكل عام قلة في الموارد البشــرية فيما يتعلق بأنشــطة تكنولوجيا المعلومات، وهذا راجع للخصاص في مؤسسات التكوين والتعليم المتخصصة، وجدة الاهتمام بهذا المجال، وكذا عدم تركيز المنظومة التعليمية في إرســـاء ثقافة التعلم المنفتح على مختلف العلوم. وكذلك المنافســـة الدولية التي يعرفها هذا المجال، مما يجعله غير قادر على مواكبة التطور المتصاعد الذي يشهده هذا القطاع التقني، كل هذا يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير هذا المجال، وبالرغم من المحاولات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي في الآونة الأخيرة فإنها تصــطدم بعائق كبير يتمثل في نقص المكونين المؤهلين على جميع المستويات[3].

وهذا ما يترتب عنه ضــعف في حجم الأبحاث المنجزة في مجال الذكاء الاصطناعي. لهذا سيتحتم على الدولة والإدارة القضائية على الخصوص استقطاب كفاءات ذات تأهيل عالي للاســتفادة من تجاربها، والعمل على تكثيف انتداب المسؤولين إلى مراكز دولية موازية للاستفادة من خبرتها.

1- Speestest Global Index Ranking mobile and fixed broadband speeds from around the word: https: //www.speedtest.net/global-index#mobile

2- حليمة حدو مســتقبل الإدارة القضــائية في ظل إدماج الذكاء الاصــطناعي- بين الفرص والتحديات مرجع سابق، ص26

3- الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2024، ص 32

خاتمة:

إن الذكاء الاصطناعي أصبح واقعا يفرض نفسه في كل الدول وفي كل المجالات بما فيها المجال المرتبط بالعدالة، وهو أمر لا مناص منه، فالذكاء الاصطناعي نظام ذكي يحاكي العقل البشري بأداء مهامه، ويطور نفسه بنفسه من خلال خوارزميات يعمل بها.

وقد استفاد الجهاز القضائي في العديد من الدول من هذه التقنيات الذكية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، فرنسا، ماليزيا، استونيا وسنغافورة، وبعض الدول العربية كالسعودية، الإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث كانت نتائج استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم خصوصا وقطاع العدالة عموما مبهرة رغم سلبياته ومعيقاته، أما في المغرب فرغم التقدم الملموس في التحول الرقمي، فان استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لازال محتشما، أن لم نقل منعدما، خصوصا في قطاع العدالة، الذي مازال في حاجة إلى الارتقاء به وتطويره أن على المستوى الرقمي، أو على مستوى استعمال الذكاء الاصطناعي.

النتائج:

- رغم أن الذكاء الاصطناعي لا يستطيع ولن يستطيع أن يكون بديلا للعقل البشري فانه، فانه يمكن أن يكون حليفا ذكيا وقويا، وسيعزز من قدرات العدالة والمهن التي تدخل في خانتها.
- للذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الكثير من المزايا والايجابيات، فهو يساهم في تحقيق النجاعة القضائية، ويعزز الشفافية، ويوفر الجهد والوقت.
- في مقابل مزاياه، فان للذكاء الاصطناعي عدة تحديات ومخاطر من قبيل مدى احترامه للخصوصية والبيانات الشخصية وحقوق الإنسان، إضافة إلى عدم وجود ضوابط قانونية، في الكثير من الأحيان لتقنين استعماله، دون أن ننسى التحديات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية وقلة الموارد البشرية خصوصا في مجال العدالة.

التوصيات:

- ضرورة تفعيل أنظمة الذكاء الاصطناعي في ميدان العدالة، للاستفادة من إيجابيات ومزاياه.
- وجب سن تشريعات وقوانين لاستغلال الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.

- أن تكون تلك الأنظمة القانونية للذكاء الاصطناعي، مساهمة في تخليق استخدامه، وان تنص على احترام حقوق الإنسان، والمحافظة على بياناته الشخصية وخصوصياته.
- تقوية البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، بما في ذلك تقوية صبيب الانترنت.
- تأهيل موارد بشرية مدربة ومكونة تكوينا عاليا في مجال استعمال التقنيات الذكية.
- اقتناء أدوات للذكاء الاصطناعي من برامج وروبوتات وغيرها لوضعها رهن إشارة القضاة وكتابة الضبط، وباقي مكونات العدالة.
- تأهيل بنايات المحاكم لمواكبتها التطورات الحاصلة في مجال الرقمنة والتقنيات الذكية.
- الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الرائدة في استخدام الذكاء الاصطناعي في الميدان القضائي، وخلق شراكات معها.

المصادر المعتمدة:

الكتب بالعربية:

1. المجلس الأعلى للسلطة القضائية، العدالة في خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من سنة 1999 إلى سنة 2022 تاريخ النشر 2023.
2. الرقمنة وفعالية المراكز القانونية، مؤلف جماعي، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية العدد 32، مكتبة دار السلام 2023.
3. مارك كوكلبيرج، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ترجمة هبة عبد العزيز غانم، سلسلة المعارف الأساسية، الناشر مؤسسة هنداوي، 2024.
4. عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض 2018

المقالات العلمية:

5. بوعمرة عقبة خصوصية الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة مجلة التراث العدد 1 مجلد 15 أبريل 2025.
6. حليمة حدو، مستقبل الإدارة القضائية في ظل إدماج الذكاء الاصطناعي- بين الفرص والتحديات، مجلة القانون والأعمال الدولية الإصدار رقم 59 الخاص بشهر غشت / شتنبر 2025.
7. يوسف العزاوي، الحلول الرقمية لتحديث الإدارة القضائية، عرض شارك به في ندوة حول تحديث الإدارة القضائية منظمة من طرف ودادية موظفي قطاع العدل بأكادير، سنة 2024 غير منشور
8. هشام الرشدي التحول الرقمي لمرفق العدالة بالمغرب، العدد 45 من مجلة الباحث، منشورات مجلة الباحث 2022.

المراجع الأجنبية:

9. Artificial Intelligence, Data and competition, OECD ARTIFICIAL Intelligence Papers, May 2024. No. 18
10. Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence, https: //www.unesco.org/
11. Speestest Global Index Ranking mobile and fixed broadband speeds from around the word: https: //www.speedtest.net/global-index#mobile

المراجع الالكترونية

12. نص الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 2016/10/14، https: //www.chambredesconseillers.ma/ar

13. عبد الكريم الشافعي، الذكاء الاصطناعي وتحقيق النجاعة القضائية https: //satv.ma

14. امحيجيبة لغزال، ثقافة تحديث الإدارة والمواكبة القانونية لرقمنة خدماتها ما بين التدبير التقليدي والمجتمع الرقمي بالمغرب https: //www.droitetentreprise.com /

15. ميثاق إصلاح منظومة العدالة صادر عن الهيئة العليا لإصلاح منظومة العدالة سنة 2013، الميثاق منشور بموقع وزارة العدل https: //justice.gov.ma/actes_documents

16. تطبيقية تتبع الملفات https: //www.mahakim.ma/#/suivi/dossier-suivi

17. بوابة حجز المواعيد بمحاكم المملكة https: //justice.rdv.gov.ma/?page=citoyen.Accueil

18. -المنصة الالكترونية لصناديق المحاكم https: //caisseenligne.justice.gov.ma/

19. الأداء الالكتروني لغرامات مخالفات السير https: //amendes.justice.gov.ma/

20. منصة البيوعات العقارية https: //www.mahakim.ma/#/vente

21. المرجع الوطني الالكتروني للمهن القانونية والقضائية https: ///marjii.justice.gov.ma

22. التبادل الالكتروني مع المحامين https: //portailavocat.justice.gov.ma/Account/Login?returnUrl=%2F

23. المنصة الالكترونية لصناديق المحاكم https: //caisseenligne.justice.gov.ma/

24. المرجع الوطني الالكتروني للمهن القانونية والقضائية https: ///marjii.justice.gov.ma

25. المنصة الرقمية للوثائق العدلية https: //siaa.justice.gov.ma/home-page

26. طلبات الإذن بالزواج عبر الخط https: //eadoul.justice.gov.ma/

27. منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين https: //ehuissier.justice.gov.ma/Account/Login?returnUrl=%2F

28. منصة تتبع التنفيذ ضد أشخاص القانون العام https: //suividecisions.justice.gov.ma/#/authentication/login?returnUrl=%2F

29. تطبيقية الإيداع الالكتروني للقوائم التركيبية https: //depotbilan.justice.gov.ma/Account/Login?returnUrl=%2F

الذكـاء الاصطناعـي بيـن تسريـع الإجـراءات ودعـم القـرار القضـائي

ذ. محمد الدقيـواق
باحث في العلوم القانونية

الملخص:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات كبرىٰ همت مجموعة من القطاعات بما في ذلك المنظومة القضـائية، وذلك بسـبب ظهور أنظمة الذكاء الاصـطناعي كفاعل في تحسين الإجراءات القضـائية وتعزيز كفاءة عمل القضـاة ودعمهم علىٰ اتخاذ القرار، من خلال مختلف المزايا التي يتيحها.

وفي هذا الصدد ترتكز إشكالية دراستنا لهذا الموضـوع علىٰ مدىٰ إمكانية مساهمة الذكاء الاصـطناعي في تعزيز الإجراءات القضـائية؟ وهل يمكن للذكاء الاصـطناعي أن يكون مســاعدا للقاضـــي البشــري وداعما له في اتخاذ القرار، أم فقط يشــكل تهديدا لاستقلاليته؟

وتهدف هذه الورقة العلمية إلىٰ البحث والتركيز علىٰ موضــوع الذكاء الاصــطناعي ودوره في تعزيز الإجراءات القضـائية وتسريعها، مع التركيز أيضا علىٰ إمكانية الاعتماد عليه كمساعد للقضاء عن طريق استعراض بعض التوجهات المقارنة لدىٰ بعض الدول، والتحديات التي يمكن أن يثيرها، ومدىٰ تأثيرها علىٰ حماية حقوق المتقاضين.

وفي إطار معالجتنا لهاته الإشــكالية ســنعتمد علىٰ المنهج التحليلي الذي لا محيد عنه في دراسـة وتحليل المواضـيع القانونية. مع إبراز بعض التجارب الرائدة لدىٰ بعض الدول في نفس المجال.

وقد أظهرت نتائج دراسـتنا لهذا الموضــوع أن الذكاء الاصـطناعي يمكن أن يلعب دورا أســاســيا في النهوض بالمنظومة القضــائية ببلادنا، إذ أن اســتخدامه في المحاكم سيطور من قدراتها ويعزز من فعاليتها ويقلل تكاليفها، كما سيحسن الوصول إليها وإلىٰ المعلومة القانونية، وسيسـهل عملية البحث القانوني والوصـول إلىٰ السـوابق القضـائية، ويدعم عملية اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصـطناعي، الإجراءات القضـائية، القاضـي المسـاعد، دعم اتخاذ القرار

المقدمة:

يعتبر الذكاء الاصـــطناعي أحد النتائج المترتبة عن الثورة التكنولوجية الهائلة التي انتشـــرت في الآونة الأخيرة، إذ مع التطور التقني الحالي والتقدم الســـريع في المجال التكنولوجي، وتكنولوجيا الروبوتات، برز الذكاء الاصطناعي كبديل استراتيجي يحدث تحولات جذرية على المجتمع بفضـــل اقتحامه مجموعة من المجالات، ســـواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإدارية وغيرها، ولم يكن قطاع العدالة والقضاء في منأى عن هذا التحول، إذ أمام ما تمر به المنظومة القضـــائية المغربية من بطء في الإجراءات وتعقد في المســـاطر، والضـــغط بســـبب كثرة القضـــايا ظهرت إمكانيات كبيرة للذكاء الاصـــطناعي قادرة على إرســـاء تغيير جوهري في طريقة عمل المحاكم، من خلال مســاهمتها في تســريع وتعزيز الإجراءات القضــائية وتحقيق الفعالية والســرعة والدقة، ودعم اتخاذ القرار. لكن رغم هاته المزايا التي يتيحها الذكاء الاصـطناعي فإنه لا يمكن أن يخلو من بعض التحـديـات المرتبطـة بتـأثير أنظمـة الـذكـاء على بعض الحقوق وضمانات الدفاع.

إشكالية الموضوع:

لكل هذا، سنحاول مقاربة هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصـــطناعي أن يســـاهم في تســـريع وتعزيز الإجراءات القضـــائية ودعم اتخاذ القرار؟ وما هي التحديات التي يمكن أن يواجهها؟ وكيف يمكن للذكاء أن يؤثر على ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع؟

الفرضيات:

1. قد يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين فعالية الإجراءات القضائية وتقليص آجال البت.
2. اســـتخدام الذكاء الاصـــطناعي في اتخاذ القرار يمكن أن يؤدي إلى غياب ضمانات المحاكمة العادلة والتقدير القضائي الإنساني.
3. غياب إطار قانوني صارم قد يؤدي إلى المس بحقوق الدفاع واستقلال القضاء.

أهداف الموضوع:

- تقديم إطار نظري حول الذكاء الاصطناعي ومميزاته.
- تبيان دور الذكاء الاصـــطناعي كأداة مســـاهمة في تســـريع وتعزيز الإجراءات القضائية.

- إبراز دور الذكاء الاصطناعي كمساعد للقاضي وداعم في اتخاذ القرار.

- رصــد بعض التحديات التي يمكن أن تواجه تطبيق الذكاء الاصــطناعي كمعزز للإجراءات القضائية أو كمساعد للقضاء.

أسباب اختيار الموضوع:

- راهنية الموضــوع وتزايد الاهتمام الدولي والوطني بمجال الذكاء الاصــطناعي والحاجة الملحة لمعرفة مدى إمكانية الاستعانة به في بعض المجالات.

- الحاجة إلى فهم أعمق لدور الذكاء الاصــطناعي في تعزيز وتسـريع الإجراءات القضائية ودعم اتخاذ القرار.

حدود البحث:

تقتصر دراستنا لهذا الموضوع على معرفة دور الذكاء الاصطناعي في تسريع وتعزيز الإجراءات القضــائية ودعمه في اتخاذ القرار القضــائي، مع إبراز بعض التحديات التي يمكن أن يرتبها، دون الحديث عن التقنيات المرتبطة بالموضوع.

منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسة للموضوع فإننا سنخصص الحديث في بداية الأمر عن الذكاء الاصطناعي كفاعل في تسريع وتعزيز الإجراءات القضائية (**المطلب الأول**)، ثم ننتقل للحديث عن الذكاء الاصــطناعي كمســاعد للقضــاء وحدود تأثيره (**المطلب الثاني**).

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد:

- تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني، إبراهيم محمد الســعدى الشــريعي، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد 3، العدد 2، أكتوبر 2023، حيث خصــص هذا الموضــوع للحديث عن دور أنظمة الذكاء في تســريع الإجراءات القضائية أمام القضاء المدني، من خلال إبراز أمثلة تقنية ثم دراسة التحديات التي يثيرها الموضوع.

- مســتقبل الذكاء الاصــطناعي في تحقيق النجاعة القضــائية بالمغرب، محمد إدريسي حسني، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 5، ماي 2023.

حيث ركزت هاته الدراسة على أفاق الذكاء الاصطناعي في تحسين العدالة، من خلال تسريع النظر في القضايا وتخفيف العبء عن المحاكم، ثم الانتقال للحديث عن التحديات التي تواجه تطبيق ذلك.

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي كأداة لتسريع وتعزيز الإجراءات القضائية

لا شك أنه مع التطورات الحديثة والتقدم التكنولوجي الهائل، وظهور برامج رقمية جديدة متطورة والتي تعتبر من إيجابيات القرن الحالي، أضحت المعلومات والبيانات الرقمية تعرف بكونها نفط العصر الحالي[1]، كما أصبح بإمكان العنصر البشري استحداث برامج رقمية تحلل الوضع وتتفاعل مع البيانات الرقمية بكيفية تشبه تعامل العقل البشري.

إذ أنه مع ظهور الذكاء الاصطناعي، حاولت البشرية جاهدة إلى تطويره وبلوغ نتائج مبهرة فيه، حيث ازداد الإقبال الكبير على برامجه وأنظمته، وظهرت الرغبة الملحة في استعماله في شتى المجالات، الصناعية، والتجارية، والاقتصادية، والإدارية، والقضائية، وغيرها من المجالات الأخرى[2]، وذلك لما يمكن أن يساهم به في تعزيز فعالية مجموعة من القطاعات كما هو الشأن بالنسبة لمجال العدالة، حيث يمكن له أن يساهم في تكريس سرعة الإجراءات القضائية وتعزيز فعاليتها، وتقليل التكاليف ودعم عملية اتخاذ القرار من خلال مساعدة القاضي البشري.

هذا التطور الملحوظ للذكاء الاصطناعي يحيلنا في البداية إلى الحديث عن ماهية الذكاء الاصطناعي (**الفقرة الأولى**)، قبل أن ننتقل بعدها للحديث عن دور الذكاء الاصطناعي في تسريع الإجراءات القضائية، والتحديات التي يمكن أن يواجهها (**الفقرة الثانية**).

1- إبراهيم محمد السعدى الشريعي، تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد 3، العدد 2، أكتوبر 2023، ص 116.

2- عصام عيروط، مؤلف جماعي، مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية وأخلاقية، صادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا – برلين، (ط/1)، 2024 ص 6.

الفقرة الأولى: ماهية الذكاء الاصطناعي

يعرف الذكاء الاصــطناعي بكونه عبارة عن علم يهتم بصــناعة الآلات، والتي تقوم بمهام ذكية تشبه تصرفات الإنسان، كما يعرفه البعض بكونه أحد علوم الحاسب الآلي الذي يسعىٰ للبحث عن وسائل حديثة مبتكرة قادرة علىٰ برمجته للقيام بمهام معينة عن طريق أســاليب يســتخدمها الإنســان[1]، كما لديه عدة تعاريف أخرىٰ (أولا)، ومميزات وخصائص تجعله أحد أبرز الوسائل المساهمة في النهوض بعدة قطاعات (ثانيا).

أولا: مفهوم الذكاء الاصطناعي

بداية يمكن القول إن التعاريف تعددت حول الذكاء الاصــطناعي، حيث تم تعريفه بكونه فرع من فروع علم الكمبيوتر، يسمح من خلاله للآلة بأداء بعض المهام التي تشبه المهام التي يؤديها الإنســان، وذلك من خلال الاســتعانة ببرامج تحاكي ذكاء الإنســان كالتفكير، والتكلم، والفهم، والحركة، وذلك كله بأســلوب بســيط ومتطور[2]، كما أن هناك من اعتبره العلم الذي يبحث من خلاله عن طريقة لجعل الحاســب يمارس بعض مهام الإنسان بشكل أرقىٰ.

في حين عرفه البعض علىٰ أنه جزء من علوم الحاســب يرمي إلىٰ إعداد أنظمة ذكية تمنح نفس الخصائص التي نعرفها بالذكاء في السلوك الإنساني[3].

وعرفه الأخرون بأنه عبارة عن دراسة للملكات العقلية للإنسان عن طريق استخدام النماذج الحسابية لاكتساب الحاسب بعضا منها[4].

لكن بالرغم من وفرة التعاريف إلا أنها تتفق في نقطة أساسية مدلولها هو أن الذكاء الاصطناعي هو محاكاة للذكاء البشري، وذلك عن طريق استخدام الأجهزة الإلكترونية رغبة في تحسين أداء بعض المهام بشكل أفضل. الشيء الذي يتيح فرص عمل حديثة

1- ســعيدة بوزنون، كيانات الذكاء الاصــطناعي في فكر القانون الجنائي، مجلة المعيار، المجلد 28، العدد 4، 2024، ص 578

2- مراد حسكر بن عودة، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مقال مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2022 ص 198

3- عبد الحميد بسيوني، مقدمة الذكاء الاصطناعي للكمبيوتر ومقدمة برولوج، دار النشر للجامعات المصرية، (ط/1)، 1994، ص 18

4- محمد ســعيد زهدي ثريا، محمد عماد بركات، أحمد هاني اليازجي، دور الذكاء الاصــطناعي في تطوير الحوكمة في المؤسسات الحكومية، دراسة استطلاعية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد 29، العدد 3، 2021، ص 200

ويعزز من الكفاءة البشـــرية عن طريق دمج أنظمة الذكاء بالأعمال اليومية بأســـلوب ســـلس، يســـتخدم من خلالها كميات هائلة من البيانات[1]، لكن رغم ذلك فإنه يوصـــف بكونه عملية تقنية تهدف لأتمتة بعض الأعمال التي تتطلب الذكاء البشـــري ويتميز بخصـائص ومميزات تلعب دورا مهما في حياة الإنسـان[2]. فأين تتجلى هاته الخصـائص والمميزات؟

ثانيا: خصائص الذكاء الاصطناعي ومميزاته

لا شـــك أن الذكاء الاصـــطناعي يتمتع بمجموعة من الخصـــائص والمميزات، تجعله قادرا على تطوير وتعزيز مجموعة من القطاعات من أبرزها:

- قدرته على الاستيعاب والفهم وأداء الخدمات، ودعم اتخاذ القرار[3]، إلى جانب القدرة على التعلم الآلي الدائم بصفة فردية، والتكيف مع المتغيرات.
- قدرته الهائلة على الإبداع والتفكير، واكتشـــاف الأنماط المشـــبوهة وتحليل المعطيات بدقة وفعالية.
- تحليل كميات هائلة من البيانات الرقمية[4] وصــناعة القرار اســتنادا إلى البيانات التي قدمت له والتحليلات الســـابقة، مع قدرته على التنبؤ وخلق الأفكار والحلول البديلة للمشاكل المعقدة[5].
- التعرف على الأصـوات والكلام وصـناعة البرامج والتطبيقات. مع العمل على تخزين البيانات وتحديد أفضل الأنماط بغية تحقيق أهداف معينة[6].

1- سليمة قزلان، حفيظة يونسي، ضبط الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، مجلة التراث، المجلد **14**، العدد **03**، سبتمبر **2024**، ص **99**

2-Egidija Tamošiūnienė– the possibility of applying artificial intelligence in the delivery of justice by courts Baltic journal of law & politics - a Journal of Vytautas Magnus University - Volume **17**, Number **1** (**2024**) P **212**

3- محمد علي أبو علي، المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، **2024**، ص **27**

4- سعاد بوبحة، الذكاء الاصطناعي تطبيقات وانعكاسات، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد **6**، العدد **4**، ديسمبر **2022**، ص **96**

5- سليمة قزلان، يونسي حفيظة، ضبط الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص **101**

6- محمد وهاب عبود، صحافة الذكاء الاصطناعي تحديات الإدماج وأليات التصدي لمحتوى التصرف، مؤلف جماعي كتاب أعمال مؤتمر مســـتقبل الذكاء الاصـــطناعي تحديات قانونية وأخلاقية، صـــادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، **2024**، ص **204**

كما يتميز أيضا بمميزات إضافية من شأنها

- التخفيف من إمكانية الوقوع في الأخطاء البشرية.
- الحد من بعض المخاوف بسبب القيام ببعض المهام الخطيرة على الإنسان والتي يمكن أن تؤثر على سلامته أو صحته.، وذلك عن طريق منح الروبوتات مهمة القيام بهاتة المهام.
- أيضا قدرته على تبني ودعم القرارات المناسبة بكل حرية دون استعمال العواطف والأحاسيس.
- العمل بشكل مستمر دون راحة أو عطلة.
- دعم الابتكار وتقديم الحلول لمختلف المشاكل.

وإذا كان الذكاء الاصطناعي يتمتع بكل هاته الخصائص والمميزات التكنولوجية المتطورة فإن أكثر ما يثير الاهتمام هو استخدام هذه التقنيات من أجل تعزيز الإجراءات القضائية وهو محور حديثنا في الفقرة الموالية.

الفقرة الثانية: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الإجراءات القضائية

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة طفرة نوعية في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث برزت أهمية الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات وخاصة في ميدان العدالة، بسبب ما يمكن أن يساهم به في سبيل تحقيق الفعالية وتعزيز الكفاءة وتقليل التأخر في الإجراءات القضائية، إلى جانب تحسين الوصول إلى المعلومة وتسهيل البحث القانوني والسوابق القضائية، وغيرها من الأدوار التي يمكن من خلالها للذكاء الاصطناعي أن يساهم بها (أولا)، لكن رغم ذلك فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال يمكن أن يثير مجموعة من التحديات (ثانيا).

أولا: مساهمة الذكاء الاصطناعي في تسريع الإجراءات القضائية

سبق القول في بداية حديثنا عن هذا الموضوع أن الذكاء الاصطناعي هو عبارة عن محاكاة للذكاء البشري بواسطة الآلات، حيث تتضمن هاته العملية التعلم والتفكير وغيرها من المهام، وتزداد مع الوقت الإمكانيات الهائلة له وخاصة الذكاء الاصطناعي التوليدي إذ يمكن له في هذا الصدد القيام بأتمتة ما يقارب نصف المهام اليومية بطريقة بسيطة وسريعة في المحاكم، حيث يتوفر على إمكانيات هائلة تحسن من فعالية الإجراءات القضائية. وتعزز الكفاءة والدقة في الإجراءات، وتقلل العبء على الموارد الإدارية والمالية، وتعزز إمكانية الوصول إلى العدالة بشكل يسهل من عملية التحول

إلى البنية الرقمية الحديثة. ويعتمد في ذلك على برامج حوسبية، وتطبيقات وقواعد البيانات، وبنية الشبكات التحتية[1].

هذا ويمكن للذكاء الاصطناعي في هذا الصدد أن يساهم في تعزيز الإجراءات القضائية من خلال مجموعة من الأدوار التي يمكن له القيام بها في المحاكم، ويمكن إجمالها فيما يلي.

- أولا يمكن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في توزيع القضايا على القضاة، وتنظيم عمل المحاكم، إذ أنه بالرجوع إلى القانون 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي في المادة 26 منه فإنه يمنح هذا الحق لمكتب المحكمة وهو مكتب يحدث بمحاكم الدرجة الأولى والثانية، وبالتالي يمكن لنا الاستفادة من الذكاء الاصطناعي من خلال تخويله مهمة توزيع القضايا على القضاة ووضع برنامج تنظيم العمل بالمحكمة، وضبط عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها، وذلك استنادا إلى المعلومات والبيانات المتوفرة لدى أنظمة الذكاء الاصطناعي بالمحكمة.
- إدارة الملفات بشكل تلقائي والاحتفاظ بالأرشيف بشكل الكتروني عن طريق الذكاء الاصطناعي.
- المساعدة في دراسة وتصنيف الملفات.
- المساهمة في تقديم المعلومة بشكل تلقائي لكل زوار المحكمة عن طريق روبوتات الدردشة التي تتيح للأشخاص مراسلة الروبوت للاستفسار عن بعض الأسئلة المهمة، وتلقي الإجابة في نفس الوقت من قبيل المحكمة المختصة مثلا، وهذا من شأنه أن يسهل الوصول إلى العدالة ويزيل بعض الحواجز التي تعترض المواطنين من أجل الوصول إلى المعلومة القضائية[2].
- يمكن للذكاء الاصطناعي التأكد من الوثائق المقدمة أمام المحاكم ومدى جدية الأدلة المستعملة.
- كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تحرير محضر الجلسة وذلك من خلال الاستماع للكلمات المنطوقة من قبل القاضي في الجلسة وتدوينها وتحويلها بشكل تلقائي لنص مكتوب للحصول على سجلات ومحاضر خالية من الأخطاء

1- Marina M. MatiĆ BoškoviĆ, impact of artificial intelligence on practicing judicial Professions, Sociološki pregled, volume 58, number ,3 Janvier 2024, P 482

2- Ludmila Grudtsina Yurievna methodology for applying artificial intelligence in justice and the future of robot judges -journal of law and sustainable development - Miami| v.13, n. 3 p 10

البشرية. حيث تمكن هاته الخدمة من إنشاء محاضر وسجلات فورية الكترونية بدلا من العملية التقليدية الحالية التي تعتمد على الكتابة من قبل كتاب الضبط، وهو ما يمكن أن يساهم في تحسين سير العمل أثناء الجلسة والوصول بشكل أسرع إلى تلك المحاضر، إذ يجعلها متاحة للقاضي بشكل الكتروني بمجرد انتهاء الجلسة ودون انتظار مدة من الزمن لتدوينها[1].

كما يمكن أيضا الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في استخلاص الرسوم القضائية والغرامات وإرسال الإنذارات بشكل تلقائي للمتأخرين عن الأداء الفعلي، وتكريس الثقة والأمان في المساطر القضائية[2].

- يمكن أيضا لبرامج الذكاء الاصطناعي التأكد من الحجج والأدلة الخاصة بالأطراف، وتسهيل الأمر على القاضي[3]، وتعزيز العمل القضائي من خلال تبسيط بعض الإجراءات القضائية وتسريع البث في القضايا ذات الأولوية[4].

- الاستعانة به من أجل جمع المعطيات والبيانات الغير المهيكلة بالمحكمة سواء كانت تتعلق بأحكام أو قرارات، والتي تحتاج إلى مدة طويلة لاستعمالها في الحواسيب، مع إضافة لغات أجنبية ببوابة المحكمة الرقمية للاستفادة من الخدمات بغية تسهيل الولوج بشكل سريع للأجانب[5].

- جرد الملفات المحالة على المحاكم، وتسهيل مسطرة الوصول إليها، وكل هذا لا يمكن أن يكون إلا عن طريق الاستعانة بالذكاء الاصطناعي، إذ هناك بعض من هاته المهام يمكن القيام بها من طرف الموظفين لكن في الأصل تأخذ وقتا طويلا.

1- Artificial Intelligence in Courtrooms consulté le **2025 / 05/14** à **14: 30** https: //www.clio.com/resources/ai-for-lawyers/ai-in-courtrooms/

2- هالة محمد أمام محمد، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة التحديات والفرص، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد الثلاثون، العدد **1**، **2024**، ص **71**

3- Oleksandra karmaza, Sergii koroied, Vitalii makhinchuk, Valentyna strilko, Solomiia Iosypenko, the concept of artificial intelligence in justice, *Law, state and Telecommunications Review,* **15** P **70**

4- الميلود بوطريكي، القاضي الإداري والذكاء الاصطناعي المخاطر والضوابط الممكنة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد **169**، أبريل **2023**، ص **96**

5- محمد إدريسي حسني، مستقبل الذكاء الاصطناعي في تحقيق النجاعة القضائية بالمغرب، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد **5**، ماي **2023**، ص **298** وما بعدها

وباستعمال الذكاء الاصطناعي فإنه سيسهل من العملية ويقلل العبء أيضا على الموظفين[1].

ومن خلال ما سبق ذكره فإنه يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يلعب دورا جوهريا في توطيد فعالية الإجراءات القضائية وتقليل العبء عن المحاكم، ورفع جودة العدالة والسرعة في ممارسة الإجراءات، لكن في ظل هذه الامتيازات المتاحة من قبل الذكاء الاصطناعي ماهي التحديات التي يمكن أن يواجهها بهذا الخصوص؟

ثانيا: التحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية

لا شك أن استخدام الذكاء الاصطناعي بالمحاكم يمكن أن يحدث تحولات مهمة في ببلادنا. إذ يلعب الذكاء الاصطناعي دورا أساسيا في تعزيز فعالية المنظومة القضائية، وتسهيل الولوج إليها، وتكريس السرعة والجودة في الإجراءات وتقليل العبء على الموارد الإدارية والمالية، إلى غيرها من المميزات التي يتيحها استعمال الذكاء الاصطناعي.

لكن رغم كل ما تم ذكره من المزايا التي يتيحها فإنه في نفس الوقت يثير عدة تحديات، ويمكن إبرازها فيما يلي:

- ✓ غياب قوانين تؤطر الذكاء الاصطناعي بالمغرب، فبالرغم من أن المشرع المغربي على سبيل المثال قد أشار إليها بشكل غير مباشر في بعض القوانين التي لها ارتباط بالموضوع كالقانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني[2] والقانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية كما تم تعديله بموجب القانون رقم 43.20 المومأ إليهما سابقا، والقانون رقم 08.09 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي[3]، إلى أنه لحد الآن لا توجد قوانين شاملة تنظم كل ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي واستعمالاته في مختلف الميادين.

1-Ludmila grudtsina yurievna, methodology for applying artificial intelligence in justice and the future of robot judges, journal of law and sustainbla development, Miami, volume 13, number v 3, p 10

2- القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني الصادر بتنفيذه الظهير شريف رقم 1.20.69، صادر في 4 ذي الحجة 1441، الموافق ل 25 يوليو 2020.

3-القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 صادر في 22 من صفر 1430، الموافق ل 18 فبراير 2009.

✓ كما أن هناك مخاوف أخرى متعلقة بخصوصية البيانات، والتي يمكن أن تشكل تحديا كبيرا بسـبب اعتماد برامج الذكاء على كميات كبيرة من البيانات من أجل العمل بشكل فعال[1].

✓ أيضا تحدي الخصوصية والذي يعتبر حقا أساسيا للإنسان تم التنصيص عليه في مختلف المواثيق الدولية والوطنية منها دستور 2011 في الفصل 24 منه، والمادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى جانب المادة 17 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وتعد الخصوصية الإطار الذاتي الفردي لكل شخص لا يجوز المس به، وبحكم أن المحاكم ستتوفر على بنك من المعلومات عن المتقاضين ومرتدي العدالة فإن الأمر يتطلب ضمانات أكثر صرامة من أجل حماية خصوصية المتقاضين[2].

✓ إلى جانب ذلك هناك تحد الأمن السيبراني، حيث يمكن أن تتعرض أنظمة الذكاء لمجموعة من المخاطر المرتبطة بأمان البيانات، إذ تحتوي هاته البرامج على معلومات مهمة لا يجب الاطلاع عليها، وهو ما يمكن أن يحيل الدولة إلى البحث عن حلول أخرى للمحافظة على تلك البيانات[3]، إذ أن سرقة تلك البيانات يمكن أن يؤدي إلى استغلالها في أعمال أخرى غير مشروعة أو مخالفة للقانون، الشيء الذي سيضر بسمعة المحاكم والعدالة ويعرضها للمساءلة[4].

✓ أيضا تثار تحديات أخرى حول التبعات المادية لأنظمة الذكاء، والتكاليف المرتبطة بالصيانة والإصلاح والتحديث، ومدى قدرة الدولة على توفير وتجديد تلك التقنيات بشكل دوري[5]. والاستراتيجيات التي ستتبعها من أجل تطوير اليد العاملة المؤهلة للعمل في هذا المجال وضمان تكوينها المستمر.

1- Aishwarya Sharma, Shivangi Chauhan Sharma, Srishti dixit Soni, pooja Agrawal, Pratishtha Mishra, geeny Mourya artificial intelligence in the Indian criminal justice system: advancements, challenges, and ethical imolications journal of lifestyle & sdg's review, Florida, USA volume 5, p 6

2-Bernard Marr, the 7 biggest ethical challenges of artificial intelligence ,in:
https: //bernardmarr.com/the-7-biggest-ethical-challenges-of-artificial-intelligence/,consulté le 2025 / 01/14 à 14: 30

3- Firas Mohammed Ibrahim, Husham alawsi, m.n. Mohammed, Mariam Emad edwar artificial intelligence and legal ethics: navigating challenges and opportunities, p 6

4- حيدر عبد الرزاق عبد الكريم عنيد، تقاطع التكنولوجيا والمال: فهم الذكاء الاصطناعي كمحرك اقتصاد عالمي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 11، العدد 1، جوان 2024، ص 205

5-Nitin liladhar Rane, Saurabh p. choudhary, Jayesh Rane, acceptance of artificial intelligence technologies in business management finance and e-commerce factors challenges. And strategies, ssrn electronic journal, January, p 30.

✓ غياب بعض الحلول الأخرى البديلة في حالة إصـــابة هاته البرامج بعطب تقني أو توقف مفاجئ لتقنية من تقنياتها، أو في حالة اختراقها.

لكن رغم كل هاته التحديات فإن المزايا التي يتيحها الذكاء الاصــطناعي أهم بكثير من تحدياته، يمكن أن تجعله مســاعدا للقضــاء في اتخاذ القرارات وبديلا له في بعض الحالات الأخرى، التي سنتعرف عليها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي كمساعد للقضاء وحدود تأثيره

مع انتشـار أنظمة الذكاء الاصـطناعي حاولت معظم الدول دمج الذكاء الاصـطناعي في قطاع العدالة وذلك بالنظر إلى مميزاته، ولما يمكن أن يكون له من تأثير إيجابي على منظومة العدالة، ونظرا لأهميته فقد تم اعتماده كمســاعد للقضــاء في بعض الدول للنظر في بعض النزاعات، في حين أدمجته دول أخرى كبديل عن القضـــاء يبث في بعض النزاعات المحددة ويتخذ القرار (**الفقرة الأولى**)، وإن كان يثير بعض النقاشـــات حول الأثار المترتبة عنه في ظل غياب الحس الإنســـاني لدى القاضـــي الآلي، وتأثيره على الحق في المحاكمة العادلة وضمانات الدفاع (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: الذكاء الاصطناعي كمساعد للقضاء في اتخاذ القرار وتحدياته

ظهر الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة كمساعد للقضاء في بعض الدول من خلال الاســتعانة به للنظر في بعض القضــايا واتخاذ القرار، (أولا) رغم التحديات التي يمكن أن يثيرها (ثانيا).

أولا: حدود تدخل الذكاء الاصطناعي كمساعد للقضاء في اتخاذ القرار

مع تطور الذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني والدولي فإنه يتوقع في السنوات المقبلة أن تعتمد عليه معظم الدول في محاكمها كمساعد للقضاء في صنع القرار وحل النزاعات أو كبديل عن القاضي البشري في بعض القضايا[1].

وفي هذا الإطار قامت دولة البرازيل في بعض الولايات مثلا كميناس جيرايس، وريو غراندي دو نورت، وأيضـــا في المحكمة الفيدرالية، على الاســـتعانة بالذكاء

1- فاطمة عادل ســعيد عبد الغفار، الذكاء الاصــطناعي في منظومة العدالة بين مبادئ القضـــاء المدني وأفاق التطور التكنولوجي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة السابعة والستون، يناير **2025**، ص **138**

الاصطناعي في المحاكم للنظر في بعض القضايا عن طريق نظام يسمى رادار وتمكن هذا النظام في سرعة أقل من ثانية واحدة من حل حوالي 280 قضية[1].

إلى جانب ذلك في ولاية ويسكونسن الأمريكية، يستعين القضاة بأنظمة الذكاء الاصطناعي من أجل استنتاج العقوبات الجنائية عن طريق تقييم مخاطر المتهم وإمكانية انخراطه في سلوكيات العنف من جديد بصفة متكررة وتسمى هذه العملية باتخاذ القرار الخوارزمي[2].

كما تم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في دولة إستونيا من خلال إعطاءه مهمة حل النزاعات التعاقدية وقد كانت النتائج الصادرة بهذا الخصوص مبهرة. كما تطمح أيضا إلى تصميم قاضي روبوت مهمته البث في الدعاوى البسيطة التي تقل قيمتها عن 7000 يورو، وبهاتة الطريقة ستتمكن من التخلص من كثرة القضايا بالمحاكم، إذ أن القضاة الروبوت سيبثون في هاته القضايا من خلال تحميل المستندات ذات الصلة بالنزاع ثم يصدر القاضي الآلي قرارا في الموضوع يمكن استئنافه أمام قاض بشري، بينما يتم إتاحة البث في القضايا المعقدة للقضاة البشر[3].

كما أنه في الصين، مثلا منذ سنة 2017 إلى يومنا هذا هناك محكمة افتراضية عبر الأنترنيت على شكل تطبيق إلكتروني متاح في الهواتف، يتضمن دردشة فيديو بديلا عن قاعة الجلسة، مهمته النظر في القضايا، إلى جانب شخص افتراضي بديلا عن القاضي البشري، ويختص بالنظر في القضايا المتعلقة بحقوق الطبع والنشر، والنزاعات التجارية عبر الأنترنيت، والانتهاكات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية[4].

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يمكن له أن يلعب دورا أساسيا كمساعد للقضاة في أداء وتحسين عملهم ودعمهم في اتخاذ القرار أثناء ممارسة مهامهم، وذلك من خلال ما يلي:

1- têmis limberger, demétrio Beck da silva Giannakos, mártin M. szinveLski can judges be replaced by machines? The Brazilian case, Mexican law review, volume **14**, number **2**, p **65 – 66**

2- dovilė barysė, Roee sarel, algorithms in the court: does it matter which part of the judicial decision, making is automated? *Artificial Intelligence and Law*, volume **32**, number **1**, p **118**

3- مروى طلال درغام الذكاء الاصطناعي يرتدي ثوب العدالة مجلة الفقه والقانون العدد **124** فبراير **2023** ص **117**

4- Olha Balynska, Olha Barabash, Dmytro Zabzaliuk, Ruslan Shehavtsov, Nataliya Stetsyuk, Introduction of Artificial Intelligence in the Justice System: International Experience *Law, State and Telecommunications Review*, volume **15**, number **1**, P **62**

- يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد القاضي في استخراج المعلومات المهمة من الوثائق المعروضة على القضاء بسرعة، سواء كانت الوثائق عبارة عن أدلة أو عقود أو أحكام أو غير ذلك.
- يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة القاضي في تكييف النزاع واتخاذ القرار المناسب، وذلك من خلال البيانات المعروضة على القضاء المتعلقة بالنزاع، واستخلاص النتائج وفقا لخصوصية كل نزاع.
- كما يساهم الذكاء الاصطناعي في تنظيم عمل القضاة بطريقة أفضل وأسرع، عن طريق معالجة ندرة معرفة القضاة بما صدر عن زملائهم القضاة في قضايا أخرى مطابقة للنزاع المعروض[1]. إذ يمكن له أن يساعد القاضي في الاطلاع على الأحكام السابقة التي تم البث فيها من قبل، والتي تتمحور حول نفس موضوع النزاع من أجل الاستئناس بها.
- كما يمكن الاعتماد عليه في مساعدة القضاة في معالجة القضايا عن طريق وضع تصورات تنبؤية شاملة استنادا على قاعدة البيانات الخاصة بالسوابق، تحليل البيانات والتنبؤ بنتائج القضايا، وبالأخص في بعض النزاعات والقضايا البسيطة كالنزاعات المدنية، والقضايا الأخرى غير العنيفة التي تحتوي على حقائق واضحة، وهو الشيء الذي يتيح للقضاة التركيز على القضايا المعقدة[2]. ويمكنه أيضا اقتراح العقوبة المناسبة، وهو ما من شأنه التقليل من الأخطاء القضائية والتحيز الخوارزمي في نفس الوقت[3].
- المساعدة في اتخاذ القرارات، وإن كانت في الغالب بعض الدراسات تشير إلى أن الناس تثق في القرارات التي يتخذها القضاة البشر أكثر من القرارات التي يستعمل فيها الذكاء الاصطناعي، لكون القضاة أثناء بثهم في نزاع معين فإنهم يقومون بتطبيق

1- الميلود بوطريكي، القاضي الإداري والذكاء الاصطناعي المخاطر والضوابط الممكنة، مرجع سابق، ص 98

2- Siying Ren, The Judicial Practice of Artificial Intelligence and the Multi Gradient Impact on the Legal Profession, BCP Social Sciences & Humanities, Volume 19, (2022), p 392

3-Francesco DePasquale, what will justice in the European Union look like in 10 years, and how could the legal professions? in the EU innovate together, ERA Forum volume 26, number 1, ,2025P 47

خبرتهم القانونية، بينما الذكاء الاصطناعي يتخذ القرار بناء على البيانات التي أعطيت له دون أي خبرة في المجال، وبالتالي فإن قراراته تبقى عرضة للانتقاد[1].

- يمكن أيضا للذكاء أن يساعد في إنشاء مستودعات رقمية تحتوي على جميع التحقيقات الجنائية، والمعطيات والأصول، والاكتشافات، والنتائج التي تم التوصل إليها، إذ يملك قدرة هائلة على تخزين وتحليل هاته البيانات[2].

ومن خلال ما سبق ذكره في هذه الفقرة فإنه يمكن القول إن هناك إمكانية كبيرة للاعتماد على الذكاء الاصطناعي كمساعد للقاضي البشري في اتخاذ بعض القرارات وتوفير الجهد والوقت، مع إمكانية الاستعانة بالذكاء الاصطناعي من أجل النظر في بعض النزاعات البسيطة والتي لا تستدعي التوفر على خبرة أو كفاءة كبيرة في المجال[3]، كالنزاعات المدنية. في حين أن إمكانية الاعتماد على القاضي الذكي بدل القاضي البشري في جميع القضايا تبقى محل تشكيك بسبب بعض التحديات التي يمكن أن يثيرها هذا الموضوع وستكون محور حديثنا في الفقرة الموالية.

ثانيا: تحديات استخدام الذكاء الاصطناعي كمساعد للقضاء

إلى جانب تلك التحديات التي تم ذكرها في الفقرة الثانية من المطلب الأول والتي يمكن أن تواجه استعمال الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية أو كمساعد للقضاء بشكل عام، والمتعلقة بغياب القوانين المؤطرة للذكاء الاصطناعي وتحدي الخصوصية والأمن السيبراني والتبعات المادية لأنظمة الذكاء، والتكاليف المرتبطة بالصيانة والإصلاح والتحديث، وغيرها من التحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم بصفة عامة. هناك تحديات أخرى إضافية تتعلق باستعمال الذكاء الاصطناعي كمساعد للقضاء أو كبديل للقضاة في بعض النزاعات، إذ أن أول تحد يمكن مواجهته في هذا الإطار هو تحدي الرفض من قبل المجتمع لفكرة الاستعانة بالقاضي الآلي لإصدار الأحكام أو اتخاذ القرار خاصة في بعض النزاعات المهمة، إذ أن بعض المجتمعات لن تقبل فكرة تسليم حرية أو مصير الإنسان للآلة من جهة. ومن

1- dovilė barysė, Roee sarel, algorithms in the court: does it matter which part of the judicial decision, making is automated? *Artificial Intelligence and Law*, volume **32**, number **1**, p **121**

2- Georgios I. Zekos, Advanced Artificial Intelligence and Robo, Justice, Springer International Publishing, Cham, Switzerland ،**2022** ،P **204**

3- فوزية هوشات، الذكاء الاصطناعي أي تأثير على القضاء الإداري، مجلة المعيار، المجلد **29**، العدد، **01**، **2024** ص **842**

جهة أخرىٰ فإن القضاة سينظرون للذكاء الاصطناعي علىٰ أنه تهديد بالنسبة لوظائفهم خاصة إذا تم الاستعانة به في بعض القضايا البسيطة[1].

أيضا يثار التساؤل حول الجهة المسؤولة عن الأخطاء التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي سواء في بعض الأحكام أو القرارات الصادرة عنه، ومدىٰ مسؤولية القاضي البشري في حالة اعتماده علىٰ بيانات أو تحليلات خاطئة صدرت عن الذكاء الاصطناعي.

أيضا يثار تحد أخر يتعلق بالتمييز أو التحيز الخوارزمي وهواجس أخرىٰ مرتبطة بحقوق الإنسان وتحقيق العدالة، وتكريس المسؤولية، وفي هذا الصدد فإن التحيزات يمكن أن تقع بسبب المشاكل المرتبطة بالبيانات كنقصها أو غموضها أو عدم كفايتها، إلىٰ جانب ضعف الرقابة علىٰ هاته الأنظمة، إذ لا بد من القول بأن البيانات والعمليات التي تم استخدامها في أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تفضي بدون قصد إلىٰ تعميق التحيزات الخوارزمية. وهو ما يمكن أن يثير هواجس كبرىٰ من الأحكام والقرارات الصادرة عن طريق الذكاء الاصطناعي، وإن كان في الأصل لديه الكفاءة لمعرفة القرارات المتحيزة[2]. كما يمكن أن يكون له تأثير أيضا علىٰ ضمانات الدفاع ومبادئ المحاكمة العادلة في ظل غياب الحس الإنساني للذكاء الاصطناعي وهو ما سنتعرف عليه في الفقرة الموالية.

الفقرة الثانية: تأثير تدخل الذكاء الاصطناعي كقاضي مساعد على مهنة القضاء

إذا كان الأصل أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يلعب دورا أساسيا كمساعد للقاضي في بعض الدول، فإنه في نفس الوقت يثير مجموعة من التساؤلات حول نوع القضايا التي يمكن له النظر فيها، بسبب ما يمكن أن يثيره من نقاشات حول مدىٰ تأثيره علىٰ المتقاضين في ظل غياب بعده وحسه الإنساني في التقدير القضائي (أولا) واحترامه للمحاكمة العادلة والحق في الدفاع (ثانيا).

1- Marina M. MatiĆ BoškoviĆ, impact of artificial intelligence on practicing judicial Professions, Sociološki pregled, volume **58**, number ,**3** Janvier **2024**, P**497**

2- Alfonso Renato Vargas, Murillo Ilda Nadia Monica de la Asuncion Pari, Bedoya Adriana margarita turriate, Guzman Cintya amelia Delgado, Chávez franshezka Sanchez, Paucar, transforming Justice: Implications of artificial intelligence in Legal Systems, academic journal of interdisciplinary studies, vol **13**, no **2**, March **2024**, p **439 – 440**

أولا: غياب البعد الإنساني في التقدير القضائي

لا شك أن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي كمساعد للقضاء يثير التساؤلات حول غياب الحس الإنساني في التقدير القضائي في بعض القضايا، خاصة القضايا والنزاعات الأسرية، والجرائم الجنائية أو جرائم العنف، أو ما إلى ذلك من الجرائم التي يتدخل فيها الحس الإنساني، لكن بخلاف ذلك نجد القاضي البشري يستعين بحسه الإنساني خاصة في النزاعات الأسرية سواء تلك المتعلقة بالطلاق أو النفقة، أو الحضانة أو العنف الأسري، كل هاته النزاعات تتطلب حنكة ورزانة من القاضي، وبطء وعدم التسرع في اتخاذ القرار، نظرا للروابط الأسرية والحالة النفسية والظروف المحيطة بكل قضية، والتي يمكن أن تؤثر على الطفل أو الأسرة، وبالتالي فإن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي كمساعد في اتخاذ القرار أو النظر في هاته النزاعات سيكون له تأثير سلبي على الأسرة بصفة عامة، لأنه سيقوم باتخاذ بعض القرارات التي لا تحمي أو تحافظ على المصلحة الفضلى للأطفال أو الأسرة[1].

كما أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن الاعتماد عليه من أجل النظر في القضايا أو الجرائم الجنائية أو جرائم العنف، إذ أن استخدامه في هاته الحالة يمكن أن ينتج عنه إصدار أحكام صارمة ومشددة تتعارض مع توجهات السياسة الجنائية الحالية، دون معرفة مسبقة للظروف المساهمة في ارتكاب الجريمة، ومدى تحقق الظروف المخففة، وأيضا مدى احتمالية خضوع هذا المتهم للتأهيل والإصلاح وإعادة الإدماج.

كما أن القاضي البشري في بعض الأحيان يمكن له أن يصدر قرارا أو حكما يتعلق باتخاذ تدبير معين من التدابير كخدمة المجتمع (العمل لأجل المنفعة العامة) أو الخضوع لعلاج أو تدبير وقائي أو غيره من التدابير، وبالتالي تبقى السلطة التقديرية للقاضي البشري بخلاف ما هو عليه الأمر بالنسبة للقاضي الآلي[2].

وبالتالي فإن تقنية الذكاء تساعد القضاة البشريين في عملية اتخاذ القرار، ولا يمكن أن يكون الذكاء بديلا عن القاضي البشري في بعض القضايا التي تتطلب الخبرة والحنكة والتريث، كالقضايا الأسرية والقضايا الخطيرة ذات التأثير الكبير. حيث تحتاج

1- مروى طلال درغام، الذكاء الاصطناعي يرتدي ثوب العدالة، مجلة الفقه والقانون، العدد **124**، فبراير **2023**، ص **114**

2- Vytautas Mizaras, Paulius Jurcys, Mark Fenwick, Brian D. Earp, Souichirou Kozuka, Sebastian Porsdam Mann, & Yogesh K. Dwivedi AI Judges in Courts of the Future and the Right to a Fair Trial in the ECHR Technologies in Courts Cambridge University Press, **2026** P **6**

هاته القضايا استخدام الحس الإنساني والتفكير الأخلاقي وحسن التقدير، والذي لا يمكن للذكاء الاصطناعي في هاته المراحل محاكاته.

وفي الأخير يمكن القول إن استخدام الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون الهدف منه تعزيز قدرات القضاة بالمحاكم بدلا من استخدامه بديلا عن القضاة البشر في بعض القضايا[1]؛ لأن استخدامه كبديل بشكل نهائي يمكن أن يؤثر على الحق في المحاكمة العادلة وضمانات الدفاع. وهو محور حديثنا في الفقرة التالية الأخيرة.

ثانيا: التأثير على الحق في المحاكمة العادلة وضمانات الدفاع

لا شك أن استخدام الذكاء كمساعد للقاضي البشري أو كبديل عنه في اتخاذ بعض القرارات يثير بعض التساؤلات حول تأثيراته المحتملة على سيادة القانون وبعض الحقوق كالحق في المحاكمة العادلة وضمانات الدفاع.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن استعمال أنظمة الذكاء كمساعد للقاضي أو كبديل عنه يمكن أن تؤثر على الحق في المحاكمة العادلة وضمانات الدفاع والتي تعتبر حقا من الحقوق المكرسة دوليا ووطنيا في بعض القوانين، ذلك أن المتهم يكون في حاجة ماسة إلى معرفة الأدلة التي استند عليها الذكاء الاصطناعي في إصدار قراره، ونفس الشيء بالنسبة لهيئة الدفاع التي لها الحق في مناقشة الأدلة، وهو ما لا يمكن في الحالات التي يمنح فيها للذكاء الاصطناعي البث في القضية، إذ يصعب على المدعى عليه أو هيئة الدفاع معرفة كيفية توصل الذكاء إلى هاته النتيجة بسبب عدم معرفة طريقة اشتغال الذكاء الاصطناعي والأسس التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

وبالتالي يجب أن تكون تقنية الذكاء المستعملة في اتخاذ القرار متوافقة مع هذا الحق خلال جميع المراحل التي تمر منها النزاعات أمام المحكمة، وبغض النظر عن نوع القضية المثارة أو المحكمة المختصة[2].

كما أنه يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤثر على استقلالية القاضي في اتخاذ القرارات وذلك في الحالة التي يتم الاعتماد فيها بشكل كبير على أنظمة الذكاء، إذ يمكن أن يتأثر القاضي بالنتائج التي توصلت إليها الآلة، ويمارس عليه الضغط بشكل غير مباشر من أجل قبول ما توصلت له. وهو ما يؤثر على الحق في المحاكمة العادلة.

1- Abhijith Balakrishnan -halefom abraha – ethical and legal implications of ai judges: balancing efficiency and the right to fair trial (Master's thesis, Utrecht University) Faculty of Law, Economics and Governance Utrecht University Repository P **45**

2- Kalliopi Terzidou* The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary and Its Compliance with the Right to a Fair Trial - Journal of Judicial Administration - **13** Jul **2023** P **158** - **159**

كما أنه عند اعتزام القاضـــي الاعتماد على برامج الذكاء في اتخاذ القرار، أن يقوم بمنح الطرف المتضـــرر من الحكم أو القرار إمكانية الوصـــول إلى خوارزمية الذكاء، وتمكينه من حقه في الطعن في الصـــلاحية العلمية للخوارزمية، وفحص البيانات والعناصر المعتمدة، وتحديد الأخطاء المحتملة. وبالتالي فالذكاء الاصطناعي يجب أن يكون مساعدا للقضاء وليس مؤثرا عليه وعلى ضماناته الممنوحة للمتقاضين[1].

خاتمة

من خلال كل ما ســبق ذكره يمكن القول، أن اســتخدام الذكاء الاصــطناعي في المحاكم كوسيلة مساهمة في تعزيز وتحسين الإجراءات القضائية أو كمساعد للقاضي في اتخاذ القرار يمكن أن يلعب دورا أسـاسـيا في النهوض بالمنظومة القضـائية ببلادنا، إذ أن اســتخدامه ســيعزز من فرص تطوير المحاكم وتعزيز فعاليتها ويقلل التكاليف ويحسين الوصول إلى المعلومة، كما يسهل عملية البحث القانوني والسوابق القضائية، ويدعم عملية اتخاذ القرار، إلى غير ذلك من المزايا التي يتيحها في المجال. لكن رغم الامتيازات التي يتيحها فإنه في نفس الوقت يثير مجموعة من التحديات يمكن أن تؤثر على بعض الحقوق.

أهم النتائج:

بعد تناول الموضـــوع بشــكل كامل في مختلف محاوره فإنه تم التوصـــل إلى عدة نتائج من بينها:

1. يعتبر الذكاء الاصـطناعي من بين الوسـائل الفعالة التي يمكن أن تسـرع وتعزز المساطر القضائية، في المحاكم.
2. اســتخدام الذكاء الاصــطناعي في اتخاذ القرار يثير عدة إشــكالات حول مشروعيته.
3. المنظومة القضـائية بالمغرب لاتزال في مراحلها الأولى، ولا بد أن تكون هناك رؤية واضحة من أجل استخدام أنظمة الذكاء بالمحاكم.
4. تخوفات حقيقية في هذا المجال نظرا لاعتماد الذكاء على الخوارزميات في مراحل حرجة يمكن أن تمس بالعدالة.

1- Vytautas Mizaras, Paulius Jurcys, Mark Fenwick, Brian D. Earp, Souichirou Kozuka, Sebastian Porsdam Mann, & Yogesh K. Dwivedi AI Judges in Courts of the Future and the Right to a Fair Trial in the ECHR Technologies in Courts Cambridge University Press, **2026** P **8**

التوصيات:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، تبرز الحاجة إلى التأكيد على أهمية التوصيات التالية:

1. العمل على إعداد تشريع وطني يحدد الضوابط الأساسية بشأن استعمال أنظمة الذكاء في المحاكم.
2. العمل على تكريس الشفافية في الخوارزميات من خلال الاعتماد على أنظمة قابلة للتفسير يستطيع من خلالها القضاة والمحامين والموظفين معرفة طريقة عمل هاته الخوارزميات.
3. استخدام الذكاء الاصطناعي كمساعد للنظر في بعض القضايا وليس كبديل، مع إعطاء سلطة اتخاذ القرار للقضاة البشر لمعرفة أسباب اتخاذ ذلك القرار.
4. العمل على تكوين الموظفين والقضاة في مجال التكنولوجيا والذكاء
5. إحداث هيئة على المستوى الوطني تضم قضاة وباحثين ومهندسين في مجال الذكاء يقومون بتوجيه أنظمة الذكاء في المحاكم وتقييمها، والتأكد من مدى احترامها للقيم الدستورية والحقوقية كالحق في المحاكمة العادلة.
6. ضمان الرقابة البشرية على أنظمة الذكاء، ومنح القاضي البشري إمكانية التدخل في بعض المراحل الحاسمة في النزاع، وذلك من أجل تكريس الحس الإنساني في اتخاذ القرار وتجنب الأحكام الشديدة.
7. تعزيز التعاون بين مختلف مكونات المحكمة من موظفين وقضاة ومهنيين ومرتفقي العدالة من أجل تعزيز الصالح العام

لائحة المراجع

أولا - المؤلفات:

- أبو علي محمد علي، المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024.
- بسيوني عبد الحميد، مقدمة الذكاء الاصطناعي للكمبيوتر ومقدمة برولوج، دار النشر للجامعات المصرية، (ط/1)، 1994.
- عيروط عصام مؤلف جماعي، مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية وأخلاقية، صادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا – برلين، (ط/1)، 2024.

ثانيا- المقالات:

- إدريسي حسني محمد، (مستقبل الذكاء الاصطناعي في تحقيق النجاعة القضائية بالمغرب)، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 5، ماي 2023.
- السعدى الشريعي إبراهيم محمد، (تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني)، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد 3، العدد 2، أكتوبر 2023.
- بوبحة سعاد، (الذكاء الاصطناعي تطبيقات وانعكاسات)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 4، ديسمبر 2022.
- بوزنون سعيدة، (كيانات الذكاء الاصطناعي في فكر القانون الجنائي)، مجلة المعيار، المجلد 28، العدد 4، 2024.
- بوطريكي الميلود، (القاضي الإداري والذكاء الاصطناعي المخاطر والضوابط الممكنة)، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 169، أبريل 2023.
- حيدر عبد الرزاق عبد الكريم عنيد، (تقاطع التكنولوجيا والمال: فهم الذكاء الاصطناعي كمحرك اقتصاد عالمي)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 11، العدد 1، جوان 2024.
- حسكر بن عودة مراد، (إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2022.
- زهدي ثريا محمد سعيد، بركات محمد عماد، هاني اليازجي أحمد، (دور الذكاء الاصطناعي في تطوير الحوكمة في المؤسسات الحكومية، دراسة استطلاعية في

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات غزة)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد 29، العدد 3، 2021.

- محمد أمام محمد هالة، (دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة التحديات والفرص)، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد 30، العدد 1، 2024.

- طلال مروى، (درغام الذكاء الاصطناعي يرتدي ثوب العدالة)، مجلة الفقه والقانون، العدد 124، فبراير، 2023.

- عبد الغفار فاطمة عادل سعيد، (الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة بين مبادئ القضاء المدني وأفاق التطور التكنولوجي)، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة السابعة والستون.

- عبود محمد وهاب، (صحافة الذكاء الاصطناعي تحديات الإدماج واليات التصدي لمحتوى التصرف)، مقال منشور في مؤلف جماعي كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية وأخلاقية، صادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، 2024.

- قزلان سليمة، يونسي حفيظة، (ضبط الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي)، مجلة التراث، المجلد 14، العدد 03، سبتمبر 2024.

- هوشات فوزية، (الذكاء الاصطناعي أي تأثير على القضاء الإداري)، مجلة المعيار، المجلد 29، العدد، 01، 2024.

ثالثا – المراجع الأجنبية:

❖ Abhijith Balakrishnan - Abraha halefom – ethical and legal implications of ai judges: balancing efficiency and the right to fair trial (Master’s thesis, Utrecht University) Faculty of Law, Economics and Governance Utrecht University Repository

❖ Alfonso Renato Vargas, Murillo Ilda Nadia Monica de la Asuncion Pari, Bedoya Adriana margarita turriate, Guzman Cintya amelia Delgado, Chávez Francheska Sanchez, Paucar, transforming Justice: Implications of artificial intelligence in Legal Systems, academic journal of interdisciplinary studies, vol 13, no 2, March 2024,

❖ Sharma Aishwarya, Shivangi Chauhan Sharma, Srishti dixit Soni, pooja Agrawal, Pratishtha Mishra, geeny Mourya artificial intelligence in the Indian criminal justice system: advancements, challenges, and ethical imolications journal of lifestyle & sdg's review, Florida, USA volume 5

❖ dovilė barysė, Roee sarel, algorithms in the court: does it matter which part of the judicial decision, making is automated? *Artificial Intelligence and Law,* volume 32, number 1

❖ Egidija Tamošiūnienė – the possibility of applying artificial possibility of applying artificial intelligence in the delivery of justice by

courts - Baltic journal of law & politics - a journal of Vytautas Magnus University – volume 17, number 1 (2024)
❖ Francesco DePasquale, what will justice in the European Union look like in 10 years, and how could the legal professions? in the EU innovate together, ERA Forum volume 26, number 1, 2025
❖ Georgios I. Zekos, Advanced Artificial Intelligence and Robo, Justice, Springer International Publishing, Cham, Switzer land ‹2022 ‹
❖ Kalliopi Terzidou* The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary and Its Compliance with the Right to a Fair Trial - Journal of Judicial Administration - 13 Jul 2023 P
❖ karmaza Oleksandra, Sergii koroied, Vitalii makhinchuk, Valentyna strilko, Solomiia Iosypenko, the concept of artificial intelligence in justice, *Law, state and Telecommunications Review,* 15
❖ Ludmila Grudtsina Yurievna methodology for applying artificial intelligence in justice and the future of robot judges -journal of law and sustainable development - Miami| v.13, n. 3
❖ Marina M. Matić Bošković, impact of artificial intelligence on practicing judicial Professions, Sociološki pregled, volume 58, number ,3 Janvier 2024
❖ Mohammed Ibrahim Firas, Husham Alawi, m.n. Mohammed, Mariam Emad edwar artificial intelligence and legal ethics: navigating challenges and opportunities,
❖ Nitin liladhar Rane, Saurabh p. Choudhary, Jayesh Rane, acceptance of artificial intelligence technologies in business management finance and e-commerce factors challenges. And strategies, ssrn electronic journal, January
❖ Olha Balynska, Olha Barabash, Dmytro Zabzaliuk, Ruslan Shehavtsov, Nataliya Stetsyuk, Introduction of Artificial Intelligence in the Justice System: International Experience *Law, State and Telecommunications Review,* volume 15, number 1
❖ Siying Ren, The Judicial Practice of Artificial Intelligence and the Multi Gradient Impact on the Legal Profession, BCP Social Sciences & Humanities, Volume 19, (2022),
❖ têmis limberger, demétrio Beck da silva Giannakos, mártin M. szinveLski can judges be replaced by machines? The Brazilian case, Mexican law review, volume 14, number 2, p
❖ Vytautas Mizaras, Paulius Jurcys, Mark Fenwick, Brian D. Earp, Souichirou Kozuka, Sebastian Porsdam Mann, & Yogesh K. Dwivedi AI Judges in Courts of the Future and the Right to a Fair Trial in the ECHR Technologies in Courts Cambridge University Press, 2026

رابعا – المراجع الأجنبية الإلكترونية:

❖ Artificial Intelligence in Courtrooms consulté le 2025 / 05/14 à 14: 30 , in: https: //www.clio.com/resources/ai-for-lawyers/ai-in courtrooms/
❖ Bernard Marr, the 7 biggest ethical challenges of artificial intelligence consulté le 2025 / 01/14 à 14: 30 ,in: https: //bernardmarr.com/the-7-biggest-ethical-challenges-of artificial-intelligence/

المحور السادس

التطبيقات المعاصرة: التمويـــل الإسلامي

توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

ذ. الحسن هلالي
باحث في العلوم الشرعية

الملخص:

أضحى توظيف الذكاء الاصطناعي حاجة ملحة لدعم الصناعة المالية الإسلامية، وتمكينها من منافسة الصناعة المالية التقليدية. ويعد قطاع التأمين التكافلي من ركائز هذه المنظومة المالية الإسلامية، وإن نجاح هذا القطاع رهين بتطوير وظيفة الامتثال الشرعي فيه. ويمثل الذكاء الاصطناعي وسيلة يمكن تسخيرها خدمة لهذا المسعى. فتجلت مشكلة البحث في تبين قدرة الذكاء الاصطناعي على تجويد الامتثال الشرعي لشركات التكافل.

وكان الهدف البحثي هو الكشف النظري عن إمكان توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي، وعرض آفاق هذا التوجه، من منظور متكامل موجز، يجمع بين الضوابط الشرعية، والأبعاد القانونية، والجوانب التقنية.

وشمل المنهج المتبع الوصف والتحليل: بوصف أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تصلح أن يعمل بها لتجويد الامتثال الشرعي في شركات التأمين التكافلي، وأيضا تحليل وتقييم إمكانية تطبيق هذه الأدوات في بيئة هذه الشركات.

وأظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي؛ بأنظمته المتعددة: مثل معالجة اللغات الطبيعية (NLP) وأتمتة العمليات الروبوتية (RPA) والتعلم الآلي (Machine Learning) قادر على دعم الامتثال الشرعي في شركات التأمين التكافلي وتطويره، من جهة إدارة المخاطر الشرعية بتحليل العقود ومراجعة الأحكام والشروط، وإدارة الفائض التأميني بما يوافق المعايير الشرعية، وإدارة تسعير الاشتراكات والمطالبات بما يكفل العدل والشفافية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الامتثال الشرعي، شركات التأمين التكافلي، معالجة اللغات الطبيعية (NLP)، أتمتة العمليات الروبوتية (RPA)، التعلم الآلي (Machine Learning).

مقدمة:

تعد أنظمة الذكاء الاصطناعي من أهم مخرجات الثورة الصناعية الرابعة، وهذه الأنظمة في طريقها للدخول إلىٰ معظم مجالات الحياة، ومن ذلك مجال المعاملات المالية. وحظيت المؤسسات المالية الإسلامية بسهمها من هذا التطور الذي فرضه الذكاء الاصطناعي، باعتماد بعضها -كالمصارف الإسلامية مثلا-[1] علىٰ تقنيات الذكاء الاصطناعي في كثير من أعمالها الخدمية والاستثمارية، بل في إدارة الامتثال الشرعي. وشركات التأمين التكافلي هي أهم المؤسسات المالية الإسلامية التي يمكن أن تسير في المسعىٰ نفسه.

ويأتي هذا البحث النظري؛ ليسلط الضوء علىٰ إمكان توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي.

إشكالية البحث:

يستند نجاح قطاع التأمين التكافلي إلىٰ تحقيق الامتثال الشرعي الشامل والرصين. وفي ظل اعتماد وظيفة الامتثال الشرعي حاليًا علىٰ الجهود البشرية في الغالب -التي هي عرضة للأخطاء وبطء التنفيذ-، ومع الحجم الهائل للبيانات والمعاملات داخل شركات التكافل، وكذا تنوع العقود وتركيبها، وتباين الفتاوىٰ الشرعية، فإن ضمان الامتثال الشرعي الكامل يكون أمرا عسيرا. من أجل ذلك، يأتي الحديث عن إمكانية الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لمعالجة التعقيد الحاصل في عمليات الامتثال الشرعي، وتحسينها وتجويدها.

وصغت إشكالية البحث في السؤال الآتي: ما مدىٰ إمكانية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين وتجويد عمليات الامتثال الشرعي لدىٰ شركات التأمين التكافلي، مع مراعاة الضوابط الشرعية والقانونية لتوظيف هذه التقنيات في البيئة المالية الإسلامية؟

وتندرج تحت الإشكالية أسئلة فرعية تمثلت في:

- ما نظم الذكاء الاصطناعي التي يمكن توظيفها في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي؟
- وما مجالات هذا التوظيف في ما له تعلق بالامتثال الشرعي؟

1- مثل بنك الشريعة الإندونيسي وبنك دبي الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي.

- وهل للذكاء الاصطناعي حدود تضبطه لأجل تطبيقه في شركات التكافل من جهة الامتثال الشرعي؟
- وما العقبات المحتملة المرتبطة بدمج الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي؟ وما الحلول المقترحة لذلك؟

تحديد أهداف البحث:

يروم البحث تحقيق ما يأتي:

الهدف الرئيس:

تحديد مدىٰ قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي علىٰ تحسين وتجويد عمليات الامتثال الشرعي في شركات التأمين التكافلي.

الأهداف الفرعية:

- تحديد أنظمة الذكاء الاصطناعي الملائمة والقابلة للتوظيف في تعزيز الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي.
- استكشاف المجالات التي يمكن أن يدمج فيها الذكاء الاصطناعي خدمة للامتثال الشرعي لشركات التكافل.
- استعراض الضوابط اللازمة لتطبيق الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التكافل.
- تبين العقبات المرتبطة بدمج الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي، واقتراح الحلول المناسبة لها.

أسباب اختيار الموضوع:

اختيار الكتابة في الموضوع مستمد من أهمية قطاع التأمين التكافلي، باعتباره صناعة مالية بديلة عن التأمين التجاري المحرم، فظهوره في الساحة المالية العالمية أمام التأمين التجاري أشبه بظهور المصارف الإسلامية مقابل المصارف الربوية. وشرعية التأمين التكافلي رهينة بضمان امتثال شرعي رصين ودائم، يجمع بين التطور الواقع في الصناعة التأمينية العالمية وبين مخرجات الاجتهاد الفقهي. والذكاء الاصطناعي يوفر حلولًا مبتكرة وعملية للعديد من المشكلات المعقدة في قضايا المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها أهم القضايا -وهي قضية الامتثال الشرعي-، لأهم هذه المؤسسات -وهي شركات التأمين التكافلي-. فهذه الاعتبارات دفعتني لانتخاب الموضوع.

منهجية البحث:

سيعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي: من خلال وصف أدوات الذكاء الاصطناعي التي تصلح أن يعمل بها لتطوير الامتثال الشرعي في شركات التأمين التكافلي، وأيضا تحليل وتقييم نظري لإمكانية تطبيق هذه الأدوات في هذه الشركات.

إفصاح وإقرار: يفصح الباحث أنه استعان بأداتين للذكاء الاصطناعي وهما: Gemini و Manus في مسائل معينة، وهي: توليد الأفكار الأولية للبحث وتنظيمها، وتحسين الصياغة اللغوية، وخدمة الترجمة. ويوضح الباحث أن الذكاء الاصطناعي كان أداة مساعدة، وأن الباحث راجع جميع مخرجات الذكاء الاصطناعي لضمان دقتها وصحتها، وأنه هو المسؤول عن المحتوىٰ النهائي.

الدراسات السابقة:

1. دور الذكاء الاصطناعي في تحسين عمل شركات التأمين التكافلي: محيي الدين حميودة وجميلة قارش، مجلة المعيار، الناشر كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، مجلد28، عدد4، 2024م، ص 968–986.

هدفت الدراسة إلىٰ معرفة إمكانية استخدام نظم الذكاء الاصطناعي في شركات التأمين التكافلي من أجل تحسين أدائها ونيل رضىٰ عملائها. ومن النتائج الهامة للدراسة أنه يمكن تطبيق الذكاء الاصطناعي في ثلاثة مجالات لعمل شركات التأمين التكافلي، هي: مجال الخدمات ومجال عمل هيئة الرقابة الشرعية ومجال تأهيل الموارد البشرية: الموظفين والمتعاملين، لكن لا بد أن يكون هذا الاستعمال مقيدا بعدد من الضوابط.

2. Exploration of Al in Ensuring Sharia Compliance in IF Institutions: Focus on Accounting Practices: Hebah Shalhoob, Iman Babiker, Open Journal of Business and Management, The publisher is Scientific Research Publishing (SCIRP), Volume 13, Issue 2, 2025, p.1435-1448.

نشرت الدراسة باللغة الإنجليزية، وترجمة عنوانها إلىٰ العربية هي: "دور الذكاء الاصطناعي في ضمان الامتثال للشريعة في المؤسسات المالية الإسلامية، مع التركيز علىٰ الممارسات المحاسبية".

قدمت الدراسة استكشافا نظريًا لكيفية تسخير الذكاء الاصطناعي لضمان جودة الامتثال للشريعة، وتحديداً ضمن الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية. وأكدت نتائج الدراسة أهمية أنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة ودقة الامتثال

الشــرعي، مثل نظام معالجة اللغة الطبيعية (NLP) ونظام أتمتة العمليات الروبوتية (RPA). مع ضــرورة الاهتمام بالاعتبارات الأخلاقية في دمج الذكاء الاصــطناعي في الممارسات المحاسبية المتوافقة مع الشريعة.

3. Perkembangan dan Cabaran Inovasi Pendigitalan dalam Praktis Takaful Era Baharu: Noor Hidayah Zainudin, Muhamad Faisal Bahari, Nor Razuana Amram, Nazihah Wan Azman, Al Qimah Al Mudhafah The Journal of Management and Science (ALQIMAH),The publisher is Faculty of Management and Information Technology,Universiti Sultan Azlan Shah, Malaysia, Volume 8, Issue 1, 2024, p.76-83.

نشـرت الدراسـة بلغة الملايو أو "اللغة الماليزية"، وترجمة عنوانها إلى العربية هي: "الابتكارات والتحديات الرقمية في ممارسات التكافل في العصر الجديد".

قصدت الدراسة بيان تطورات صناعة التكافل الحالية، والابتكار الرقمي في أنشطة التكافل، والتحديات التي تواجهها في ماليزيا. واعتمدت منهجية الدراســة تحليل اســتخدام التقنيات الرقمية مثل: تكنولوجيا (Takatech) والذكاء الاصــطناعي وتقنية البلوك تشين وإنترنت الأشياء (IoT) والروبوتات والدردشة الآلية (Chatbots) وأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)، وذلك لتقديم خدمات أكثر كفاءة وســهولة في الوصــول. وخلصــت الدراســة إلى أن الابتكارات الرقمية أســهمت في تطوير قطاع التكافل الماليزي، عبر توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات التأمينية وخفض التكاليف التشغيلية وتســريع معالجة المطالبات وتحســين إدارة البيانات واتخاذ القرار. غير أن التحديات التي رصــدها بنك "نغارا" ماليزيا، مثل الحاجة إلى بنية تحتية متطورة ومخاطر الأمن السيبراني، تستوجب معالجات حقيقية.

4. فرص اســتثمار أدوات الذكاء الاصــطناعي في وظائف الرقابة الشــرعية على المالية الإســلامية: التجربة المغربية نموذجا، جواد عجوري، مجلة منار الشــرق للدراسات الإدارية والتجارية، الناشر معهد منار الشرق للدراسات والأبحاث، الأردن، مجلد2، عدد4، 2024م، ص131–152.

ســعى البحث لبيان دواعي الاســتفادة من أدوات الذكاء الاصــطناعي في عمل الوظائف الرقابية، وحكم هذه الاســتفادة، وتحديات اســتخدام هذه الأدوات وحدوده، وأهم الإجراءات المساعدة على ذلك، مستحضـرا في ذلك التجربة المغربية. وتوصـل إلى نتيجة تفيد أن هناك إمكانية كبيرة للاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتطوير أعمال الرقابة الشرعية، وتعزيز الامتثال الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية.

اطلعت علىٰ هذه الدراسات، واستفدت منها بقدر الحاجة التي تخدم إعداد بحثي.

خطة البحث:

نظمت البحث وفق التصميم الآتي:

تمهيد: التعريف بمصطلحات العنوان الرئيسة

المطلب الأول: توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي وضوابطه

الفرع الأول: توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

الفرع الثاني: ضوابط توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

المطلب الثاني: عقبات توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي والحلول المقترحة

الفرع الأول: عقبات توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لعقبات توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي.

تمهيد: التعريف بمصطلحات العنوان الرئيسة:

خصصت التمهيد للتعريف بالمصطلحات الأساسية للبحث، وهي: الذكاء الاصطناعي، والامتثال الشرعي، والتأمين التكافلي.

أولا: تعريف الذكاء الاصطناعي

التعريف اللغوي:

ركب مصطلح الذكاء الاصطناعي من كلمتين: "الذكاء" و"الاصطناعي"، فأما الذكاء: فهو سرعة الفطنة والفهم[1]. وأما الاصطناعي فهو من الفعل صنع، يقول ابن فارس: الصاد والنون والعين أصل صحيح واحد، وهو عمل الشيء صنعا[2]. والاصطناعي: نسبة للمصدر من الفعل اصطنع. واصطنعه: اتخذه، والاصطناع: افتعال من الصنيعة وهي العطية والكرامة والإحسان، واصطنع فلان خاتما إذا سأل رجلا أن يصنع له خاتما[3]. واصطناعي اسم منسوب إلىٰ اصطناع، وهو ما كان مصنوعا، غير طبيعي كالقمر الاصطناعي والتنفس الاصطناعي[4]، والذكاء الاصطناعي قدرة آلة أو جهاز ما علىٰ أداء بعض الأنشطة التي تحتاج إلىٰ ذكاء ...[5].

التعريف الاصطلاحي:

عرف الذكاء الاصطناعي باعتباره علما ونظاما بتعريفات كثيرة، وقد انتخبت منها التعريف الذي ذكره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب نقلا عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وجاء هكذا: "نظام الذكاء الاصطناعي هو نظام آلي قادر، لأهداف معينة، علىٰ تقديم توقعات أو توصيات أو اتخاذ قرارات تؤثر علىٰ البيئة المحيطة. ويستخدم المعطيات والمدخلات التي تولدها الآلة و/أو يقدمها الإنسان من أجل (1) إدراك بيئات حقيقية و/أو افتراضية؛ (2) إنتاج تصور مجرد لذلك الإدراك في شكل نماذج ناتجة عن التحليل الآلي (مثل التعلم الآلي) أو اليدوي؛ و(3) استخدام

1- ينظر: ابن منظور، محمد. لسان العرب. دار صادر، 1414ه. ج14. ص287.

2- ابن فارس، أحمد. مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م. ج3. ص313.

3- ينظر: ابن منظور. لسان العرب. ج8. ص209.

4- ينظر: مختار عمر، أحمد. معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب، 2008م. ج2. ص1323.

5- المرجع السابق. ج1. ص818.

النتائج المستخلصة من النماذج لصياغة خيارات نتائج مختلفة. وقد تم تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي لتعمل بدرجات متفاوتة من الاستقلالية"[1].

ثانيا: تعريف الامتثال الشرعي

من جهة اللغة:

الامتثال: مشتق من مادة (م ث ل)، والميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء[2]، ويشير لفظ الامتثال إلى عدة معانٍ؛ منها: الاقتصاص والاختيار والاتباع والاحتذاء والطاعة[3].

والشرع في اللغة أصله شيء يفتح في امتداد يكون فيه[4]، وشرع الدين يشرَعه شرعا: سنه[5]. وشرع بين وأوضح[6].

وبناء على ما سبق؛ فإن تركيب لفظي "الامتثال" و"الشرعي" يؤدي إلى تضافر المعنيين اللغويين ليُخرجا دلالة جديدة متخصصة؛ فالامتثال هنا لا يكون لمجرد أمر أو شيء عام، بل يتقيد بما سنّه ووضّحه الشرع. وبذلك ينتقل المعنى من مجرد الطاعة والاتباع إلى الطاعة والاتباع لما جاء في الشريعة الإسلامية. وهو المعنى نفسه الذي يحمله من جهة الاصطلاح عموما.

من جهة الاصطلاح:

عرف الامتثال اصطلاحا بعدة تعاريف، منها ما أورده الأصوليون بقولهم الامتثال هو: "الإتيان بالمأمور به على الوجه المأمور به شرعا. وهو يوجب الإجزاء"[7].

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب. الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟. رقم 2024/78م، 2024م. www.cese.ma. ص11. اطلع عليه في 12-7-2025م.

2- ينظر: ابن فارس. مقاييس اللغة. ج5. ص296.

3- ينظر: الزبيدي، محمد. تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق مجموعة، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، 2001م. ج30. ص384؛ ابن منظور. لسان العرب. ج11. ص614.

4- ينظر: ابن فارس. مقاييس اللغة. ج3. ص262.

5- ابن منظور. لسان العرب. ج8. ص176.

6- ينظر: الأزهري، محمد. تهذيب اللغة. تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، 2001م. ج1. ص271.

7- هلال، هيثم. معجم مصطلح الأصول. دار الجيل، 2003م. ص45.

والشرع في اصطلاح علماء الإسلام: "هو ما سنه الله لعباده من أحكام عقائدية أو عملية أو خلقية"[1].

وبدمج هذين التعريفين؛ يظهر أن الامتثال الشرعي بمعناه التركيبي العام هو: الإتيان بما أمر به الله على الوجه الذي أراده، سواء كانت هذه الأوامر عقائدية أم عملية أم أخلاقية.

وهذا التوسيع في المعنى لمصطلح الامتثال الشرعي يشمل كل جوانب حياة المسلم.

لكن تعريف الامتثال الشرعي الذي يخدم بحثي؛ هو التعريف الاصطلاحي الخاص، من منظور المؤسسات المالية الإسلامية، إذ عرف بأنه:

"وظيفة مستقلة أو تتبع لدائرة أو وحدة تهدف إلى التأكد من امتثال المؤسسة المالية الإسلامية للسياسات الداخلية ولجميع المعايير والإرشادات وقواعد السلوك المهني الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية الدولية والجهات الرقابية -إن تبنت معايير وإرشادات شرعية- والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، ورفع التقارير"[2].

وتعتبر وظيفة الامتثال الشرعي وظيفة إدارية مستقلة، وجزءاً من مكونات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، التي تشمل هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي، بالإضافة إلى هيئة الرقابة الشرعية المركزية[3].

والحاصل أن الامتثال الشرعي -في عرف المؤسسات المالية الإسلامية- وظيفة تقوم على تصحيح وتصويب المعاملات داخل المؤسسات المالية الإسلامية بما يوافق الأحكام الشرعية. وفي سياق التأمين التكافلي؛ فإن الامتثال الشرعي يتجلى في ضمان أن جميع العمليات التأمينية الإدارية والاستثمارية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الموسوعة الفقهية الكويتية. دار السلاسل، 1984-2006م. ج1. ص16.

2- عبد الله، عطية. "مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق". المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي. 2016م. شورى للاستشارات الشرعية، 2016م. https://shura.com.kw/conferenceDesc.asp?pageID=21&confID=25. ص22. اطلع عليه في 1-8-2025م.

3- ينظر: حسين، سعيد. "الامتثال الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية". مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد449، 2018م، ص24.

ثالثا: تعريف التأمين التكافلي

من أجل تبين مفهوم هذا المصطلح؛ أورد الدلالة اللغوية ابتداء:

المعنى اللغوي:

"التأمين" مشتق من لفظ "الأمن"، وتشير المعاجم اللغوية إلى أن هذه اللفظة تدل على معان؛ منها: الأمن ضد الخوف...[1] وهو المعنى الموافق للموضوع الذي أبحثه. و"التكافل" أصله كفل، وكفل بالرجل ضمنه، وكفل المال وبالمال: ضمنه وتكفل به...[2] وهو الحال في عقد التأمين التكافلي، لأن المشتركين فيه يكفل بعضهم بعضا عند نزول الضرر، عن طريق اشتراكاتهم المالية في صندوق التأمين.

المعنى الاصطلاحي:

أقتصر على إيراد تعريف واحد يفي بالغرض؛ هو تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي"، وفيه أن:

"التأمين الإسلامي[3] هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له شخصيته الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، صندوق يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمَّن منها، وذلك طبقا للوائح والوثائق. ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر، تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق"[4].

1- ينظر: الجوهري، إسماعيل. الصحاح في اللغة. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، **1979**م. ج**5**. ص**2071**.

2- ينظر: ابن سيده، إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، **2000**م. ج**7**. ص**38**.

3- التأمين التكافلي والتأمين الإسلامي مصطلحان مترادفان، وكلاهما يشير إلى نظام التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية المفتى بجوازه، والقائم على مبدأ التعاون والتكافل بين المشتركين، والبديل الشرعي عن التأمين التقليدي المحرم.

4- المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعتمدة إلى غاية **1443**هـ/**2022**م). **2022**م. ص**539**.

المطلب الأول: توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي وضوابطه

بعد أن استعرضت في التمهيد المصطلحات الأساسية الثلاث التي تشكل أركان البحث: الذكاء الاصطناعي والامتثال الشرعي والتأمين التكافلي؛ أتناول في المطلب الأول إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في تجويد الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي، مستعرضا نماذج للأدوات التي يمكن استخدامها في هذا الشأن، ومبينا الضوابط الشرعية والقانونية التي تحكم استخدامها.

الفرع الأول: توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

انتخبت ثلاثة نماذج لأنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن تسخيرها في وظيفة الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي، وهي نظام معالجة اللغات الطبيعية (NLP) ونظام أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) ونظام التعلم الآلي (ML)، ويأتي الحديث عن توظيف هذه الأنظمة في الفقرات الآتية:

الفقرة الأولى: توظيف نظام معالجة اللغات الطبيعية في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

أ/ التعريف بنظام معالجة اللغات الطبيعية (Natural Language Processing (NLP:

"معالجة اللغات الطبيعية فرع من فروع الذكاء الاصطناعي يهتم بفهم أو توليد اللغة سواء كانت على شكل نص أو كلام"[1]. وفي تعريف آخر: "يعتبر مجال معالجة اللغة الطبيعية (NLP) إحدى فروع الذكاء الاصطناعي الذي يهتم بمنح أجهزة الكمبيوتر القدرة على فهم النص والكلمات المنطوقة بنفس الطريقة التي يستطيع بها البشر. حيث تجمع البرمجة اللغوية الطبيعية (NLP) بين اللغويات الحاسوبية -النمذجة القائمة على القواعد للغة البشرية- مع النماذج الإحصائية والتعلم الآلي ونماذج التعلم العميق. تعمل هذه التقنيات معًا على تمكين أجهزة الكمبيوتر من معالجة اللغة البشرية في شكل بيانات نصية أو صوتية وفهم معناها الكامل، مع استكمال نوايا المتحدث أو الكاتب ومشاعره"[2].

1- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. معجم البيانات والذكاء الاصطناعي. 2022م. ص83.

2- السهو، إسراء. "الذكاء الاصطناعي وطرق توظيف (NLP) في أعمال منظمتك". 12 ماي 2023م. mozn.ws/89844. اطلع عليه في 17-7-2025م.

ب/ إمكانية توظيف نظام معالجة اللغات الطبيعية (NLP) في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي:

باستخدام المعالجة اللغوية الطبيعية (NLP)؛ يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل آلاف العقود والمستندات المالية لشركات التأمين التكافلي، وفهم محتواها في وقت وجيز، ويمكنه تحديد البنود ومراجعة الشروط والأحكام، ومقارنتها بالمعايير المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية، وقواعد البيانات الفقهية، من أجل الكشف عن أي مخالفات شرعية، مثل وجود غرر أو ربا.

ويعتمد نجاح هذا النظام المقترح على عدة مراحل مترابطة، بغية إنشاء الامتثال الشرعي المدعوم بالذكاء الاصطناعي، وهي إجمالا ثلاث:

- مرحلة جمع البيانات: يدرب فيها النظام على ذخيرة وافرة من النصوص الشرعية، تشمل القرارات المجمعية وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية (مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI)، وكذلك النصوص الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية عامة، والمتعلقة بالتأمين التكافلي خاصة. ويمكن تغذية النظام بكتب الفقه من المذاهب المختلفة (الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي) لتقديم رؤية أوسع حول المصطلحات والخلافات الفقهية.

- مرحلة التصنيف والتحليل الشرعي الدلالي: تعد هذه المرحلة هي حجر الأساس في عمل النظام، إذ يتم فيها الجمع بين عملية تصنيف البيانات وتحديد المفاهيم الشرعية، وعملية التحليل اللغوي والدلالي. فبعد أن يُغذى النظام بكميات كبيرة من النصوص الشرعية والفتاوى المتعلقة بالمعاملات المالية؛ يقوم في هذه الخطوة بفرز وتصنيف هذه البيانات ليتعرف على المفاهيم الشرعية الأساسية مثل: الربا والغرر والميسر، إضافةً إلى الشروط الجائزة وغير الجائزة في العقود...، بل يصبح قادراً على تحليل العقود والمستندات المالية لشركة التأمين التكافلي. وعلى سبيل المثال: إذا وردت كلمة "فائدة" في سياق يُوحي بشبهة الربا، يصنفها النظام على أنها محرمة، وإذا وردت في سياق آخر بمعنى "منفعة" أو "مصلحة"، فإن النظام يميزها على أنها جائزة شرعاً.

- مرحلة الاختبار والتقييم: ويتضمن ذلك استخدام مجموعة من البيانات التجريبية المستقلة لاختبار أداء النموذج، وقياس مدى قدرته على التعامل مع

احتمالات مختلفة، وأيضا تحسين إجراءات المراجعة الشرعية والموافقة عليها من قبل هيئات مختصة وعلماء شرعيين وتطويرها باستمرار. والغرض من هذه المرحلة ضمان كفاءة ودقة النظام في معالجة بيانات شركات التأمين التكافلي[1].

إذا من خلال تقنية معالجة اللغات الطبيعية (NLP) -بعد تدريبها واختبارها ومواءمتها مع معايير الرقابة الشرعية- يمكن تعزيز جودة وكفاءة الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي، عبر التقليل والتخفيف من الجهد والوقت اللازمين للتدقيق البشري، والرفع من مستوى دقة الكشف عن المخالفات الشرعية. إن إعمال هذه التقنية لا يضمن الامتثال الشرعي فحسب، بل يسهم أيضاً في تقليل المخاطر الشرعية المتعلقة بعدم الامتثال.

الفقرة الثانية: توظيف نظام أتمتة العمليات الروبوتية في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

أ/ التعريف بنظام أتمتة العمليات الروبوتية Robotic Process Automation (RPA):

هو: "نوع من أتمتة العمليات تحاكي فيه البرمجيات أو الروبوتات كيفية إنجاز البشر المهمة ما"[2]. وعرف بأنه: عبارة عن برمجيات مرنة قابلة للتكوين، تستخدم قواعد العمل وتسلسل الإجراءات لإنهاء العمليات أوتوماتيكياً باستخدام تطبيقات مختلفة، بنفس الطريقة التي يعمل بها البشر مع وجود نظام لإدارة الاستثناءات. فتعمل هذه البرمجيات دون تدخل من البشر -وفق مُحددات يتم تغذيتها مسبقاً- على عدد لا نهائي من الأنظمة بغض النظر عن بنية النظام أو اللغة التي تم برمجته بها[3].

ب/ إمكانية توظيف نظام أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي:

يمكن لنظام أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) أن يعزز الامتثال الشرعي لشركات التكافل الإسلامي، عن طريق أتمتة المهام الاعتيادية والمتكررة، التي تتطلب عمليات

1- ينظر: البشير، فضل. "تطوير المنتجات المالية الإسلامية من خلال تقنية معالجة اللغة الطبيعية: الفرص والتحديات". ص**192**.

2- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. معجم البيانات والذكاء الاصطناعي. ص**102**.

3- ينظر: مدونة منذر أسامة. **2020/09/01**م. https://www.monzerosama.com/?p=**2774**. اطلع عليه في **23-7-2025**م.

تدقيق ومراجعة دقيقة ومســـتمرة[1]. ومن هذه المهام التي يمكن أن يســـتثمر فيها نظام (RPA) -من الناحية النظرية- أذكر مثالا واحدا متعلقا بمســـألة تعزيز الامتثال الشـــرعي لإدارة الفائض التأميني في شركات التكافل:

بعد نهاية كل دورة مالية؛ يجب على شـــركات التأمين التكافلي حســـاب الفائض التأميني وتوزيعه على المشاركين وفقًا للطريقة المحددة في نظامها الأساسي، الموافقة للمعايير الشـــرعية. هذه العملية معقدة وتتطلب جمع بيانات من أنظمة مختلفة. والحل أنه يمكن الاســـتعانة بنظام (RPA) للقيام بهذه العملية كلها، بدءا بوضـــع المعادلات الرياضـية لحساب الفائض التأميني، وتحديد حصـة كل مشـارك، وإرسـال إشـعارات للمشاركين بمبلغ الفائض المستحق لهم، وتحويل الأموال إلى حساباتهم المصرفية بعد موافقة الجهات المختصة.

والنتيجة الأساسية أن نظام (RPA) يضمن تطبيقًا دقيقًا وموثوقًا للمعادلات الحسابية للفائض التأميني وتوزيعه، فيقلل من هامش الخطأ البشري، ويسرع العمليات المطلوبة، ويضمن التزام شركة التأمين التكافلي وامتثالها للمبادئ الشرعية في هذه القضية.

الفقرة الثالثة: توظيف نظام التعلم الآلي في الامتثال الشـــرعي لشـــركات التأمين التكافلي

أ/ التعريف بنظام التعلم الآلي (Machine Learning (ML:

من التعاريف التي وضـــعت له أنه: "مجال فرعي للذكاء الاصـــطناعي يهتم بتعلم الأنماط من البيانات المتاحة لعمل تنبؤات أو قرارات مبنية على بيانات جديدة دون برمجة صـــريحة"[2]. وفي تعريف آخر أن: "التعلم الآلي هو فرع من فروع الذكاء الاصطناعي تم إنشاؤه لإنشاء أجهزة كمبيوتر لديها القدرة على التعلم"[3].

ب/ إمكانية توظيف نظام التعلم الآلي (ML) في الامتثال الشـرعي لشـركات التأمين التكافلي:

1- ينظر: الدكاش، مهند. "تقنية أتمتة العمليات الآلية (RPA) وآفاق استخدامها في التدقيق الشـرعي الداخلي". موسـوعة الاقتصـاد والتمويل الإسـلامي. **20/11/2020**م. https: //iefpedia.com/arab/?p=**43898**. اطلع عليه في **23-7-2025**م.

2- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. معجم البيانات والذكاء الاصطناعي. ص**84**.

3- وزان، ميلاد. تعلم الآلة وعلم البيانات: الآليات والمفاهيم والخوارزميات والأدوات. ترجمة علاء طعيمة، دار مياد أنديشه، **2020**م، ص**139**.

تُقدم خوارزميات التعلم الآلي إمكانات لشركات التأمين التكافلي لتحسين الامتثال الشرعي في عمليات تسعير الاشتراكات والمطالبات، وذلك من وجهين، هما:

- ضمان العدالة في تحديد سعر الاشتراك والمطالبة بدقة عالية، اعتمادا على تحليل كميات كبيرة من البيانات التاريخية المتعلقة بالمطالبات وعوامل الخطر (مثل نوع السيارة وسجل القيادة ومنطقة السكن...).
- تقليل مستوى الغرر، لأن نظام التعلم الآلي قادر على معالجة البيانات المعقدة والكشف عن الأنماط الخفية، ويساعد هذا التنبؤ الدقيق على تقليل عدم اليقين في تقدير المخاطر والتكاليف المستقبلية، إذ إن عدم الدقة في تقدير المخاطر يفضي إلى تسعير غير عادل للمشاركات والمطالبات، أو تقلبات مالية تضر بصندوق التأمين التكافلي[1].

وباختصار؛ يمكن لنظم التعلم الآلي أن تكون أداة خادمة لشركات التأمين التكافلي لضمان الامتثال الشرعي المنشود، في مسألة تسعير عقود التأمين، من خلال تعزيز العدالة والشفافية وتقليل الغرر ودعم التعاون، وكل ذلك يؤدي إلى تحقيق العدالة التعاقدية داخل منظومة التأمين التكافلي بما يتوافق مع أحكام الشريعة ومقاصدها.

الفرع الثاني: ضوابط توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

بيّنت في الفرع السابق ثلاثة أمثلة لتطبيقات ذكاء اصطناعي، يمكن استخدامها دعما وتجويدا للامتثال الشرعي داخل شركات التأمين التكافلي. وهذا الاستخدام لا يمكن أن يعزل عن ضوابط تحكمه. من أجل ذلك؛ جعلت الفرع الثاني للحديث عن الضوابط الشرعية والقانونية، التي تضمن استخدامًا شرعيا وقانونيا، وآمنًا لهذه التقنيات. وقد اقتصرت على أهم الضوابط، ولم يكن غرضي الاستقصاء، مراعاة لطبيعة الورقة البحثية.

3 kouach, Yassine. El attar, Abderrahim. El hachloufi, Mostafa."Automobile Takaful Pricing by Machine Learning Algorithms". Recherches et applications en finance islamique. vol.6, n. 2, 2022, p. 201-218.

الفقرة الأولى: الضوابط الشرعية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

هذه الضوابط الشرعية هي الركن الركين في كل تعاملات شركات التكافل، وإذا تعلق الأمر بالامتثال الشرعي، فإن الأمر أشد. وأسوق من هذه الضوابط ما يسمح به المقام، وهي:

- **ضابط المشروعية**: أن يكون القصد من توظيف الذكاء الاصطناعي مشروعًا: فلا تكون الأنظمة الذكية منافية للشرع، بل خادمة له، وهذا الضابط لا إشكال فيه، لأن القصد هنا هو تجويد الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي.

- **ضابط تحقق النفع وانتفاء الضرر**: أن يحقق الذكاء الاصطناعي النفع، والنفع هنا متعلق بضمان امتثال شرعي رصين ودقيق، وينتفي الضرر عند استخدامه، كأن يؤدي إلى فشل وظيفة الامتثال في رصد الانحرافات الشرعية.

- **ضابط الكفاءة والأهلية**: هذا الضابط هو خاص بالشخص المكلف بتوظيف الذكاء الاصطناعي، فيجب أن يكون على علم ومعرفة بمقاصد الشريعة الإسلامية، ليسهل عليه فهم أحكام معاملات شركات التأمين الإسلامية، وخصوصا أحكام الرقابة الشرعية، وأن يكون ذا خبرة وكفاءة وفهم لاحتياجات هذه الشركات الاقتصادية والمالية.

- **ضابط الحوكمة**: فيجب على شركات التأمين التكافلي المستخدمة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تنضبط بمعايير حاكمة تبين العلاقات بين المستأمنين والشركة وكل عملائها، وتتميز بالوضوح والشفافية، وتشمل تحديد الحقوق والواجبات ونحوها من محددات الحوكمة الكفيلة بتكوين قاعدة رصينة من الثقة والإفصاح والعدل. وكذلك تمكين الجهات الرقابية الشرعية من ضبط إعمال الذكاء الاصطناعي في الامتثال.

- **ضابط العدل**: والعدل أهم مقاصد الشريعة بكل فروعها عموما، وفي المقاصد المالية خصوصا. وحاصل هذا الضابط تحقيق مقصد الشرع في حفظ الأموال، وإقامة الصناعة التأمينية التكافلية على أساس العدل، وإبعادها عن أكل أموال الناس بالباطل[1].

1- ينظر: بوضاية، مراد. "الضوابط والمعايير الشرعية للابتكار والذكاء الاصطناعي في المالية الإسلامية". مؤتمر الدوحة السادس للمال الإسلامي، التمويل الإسلامي في عالم متحول، سلسلة إصدارات شركة بيت المشورة للاستشارات المالية رقم**6**، **2020**م، ص**129**-**134**.

الفقرة الثانية: الضوابط القانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

في سياق توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز الامتثال الشرعي في شركات التأمين التكافلي؛ تبرز أهمية الالتزام بضوابط قانونية صارمة، لضمان سلامة العمليات وعدالة النتائج. وخلاصة هذه الضوابط أنها دائرة على أربعة، وهي:

- **ضابط النزاهة والإنصاف**: يهدف هذا الضابط إلىٰ ضمان أن نماذج الذكاء الاصطناعي تعمل بطريقة محايدة، خالية من أي تحيزات قد تؤدي إلىٰ تمييز غير عادل ضد المشتركين في صندوق التأمين التكافلي، بل تعمل علىٰ توفير خدمات تأمين عادلة ومنصفة للجميع، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وضابط النزاهة والإنصاف أشبه بضابط العدل الذي تقدم ذكره.

- **ضابط الشفافية والإفصاح**: يتطلب ضابط الشفافية والإفصاح وضوحاً في طريقة عمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي، فيمكن تتبع القرارات وفهم مبرراتها، وهو ما يعزز الثقة في الامتثال الشرعي المدعوم بالذكاء الاصطناعي، ويقلل من الغموض في المعاملات التكافلية. وهذا يستلزم توثيقا واضحا ومفصلا لمسار عمليات اتخاذ القرار الآلية.

- **ضابط حماية البيانات**: بفرض تدابير صارمة لحماية المعلومات الشخصية والمالية للمشتركين، المستخدمة من قبل أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما يتوافق مع أحكام الشريعة التي تحرم التعدي (أو التجسس) علىٰ خصوصيات الأفراد وأموالهم. وذلك بتسخير أحدث تقنيات التشفير وإجراءات حماية البيانات، لمنع أي انتهاكات أو اختراقات.

- **ضابط المساءلة والمسؤولية**: يتحقق بالإشراف البشري المستمر علىٰ قرارات ومخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي، لتصحيح الانحرافات. وضمان وجود طريقة لمحاسبة شركة التأمين التكافلي والجهات المسؤولة، في حال حدوث أخطاء أو أضرار، حماية للأفراد والمجتمع[1].

1- ينظر: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. **2023**م. ص**12**-**16**؛ **21**-**24**.

المطلب الثاني: عقبات توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي والحلول المقترحة

بعد أن أرسيت في المطلب الأول الإطار النظري لإمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي وضوابطه؛ لا بد لي في هذا المطلب أن أستعرض الوجه الآخر للمسألة، وأسلط الضوء على العقبات التي قد تعترض هذا التوظيف والتسخير، وتقديم حلول مقترحة لتجاوزها.

الفرع الأول: عقبات توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

من العقبات التي قد تواجه دمج الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي؛ العقبات الشرعية والتنظيمية. وتبيانا لتلك العقبات؛ نظمت الفرع الأول في فقرتين:

الفقرة الأولى: العقبات الشرعية والتنظيمية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

يتطلب الأخذ بالذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي؛ التغلب على عقبات تتعلق بطبيعة الفقه الإسلامي والبيئة التنظيمية للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهمها:

- **عقبة تعدد الاجتهادات الفقهية والفتاوى وتطورها**: وهو ما يمثل عقبة في برمجة أنظمة الذكاء الاصطناعي لتكون قادرة على التحليل والترجيح، واستيعاب الفتاوى الفقهية المختلفة. وعقبة كذلك في الحاجة إلى التحديث المستمر لقواعد بيانات أنظمة الذكاء الاصطناعي لتواكب تطور الفتاوى والمعايير الشرعية.
- **عقبة الأطر التنظيمية**: لا تزال الأطر التنظيمية الخاصة باستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي الإسلامي في مراحلها الأولى، وهذا ينطبق على شركات التأمين التكافلي، وهناك حاجة لتطوير إرشادات واضحة.
- **عقبة المهارات والخبرات**: يستلزم تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي مهارات متقدمة في تحليل البيانات والبرمجة وإدارة الأنظمة الذكية. والعديد من شركات التأمين التكافلي تفتقر إلى الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق هذه التقنيات[1].

1- ينظر: البشير، فضل. "تطوير المنتجات المالية الإسلامية من خلال تقنية معالجة اللغة الطبيعية: الفرص والتحديات". ص206-208.

الفقرة الثانية: العقبات الأمنية والتقنية لتوظيف الذكاء الاصـــطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

يواجه دمج الذكاء الاصـطناعي في منظومة الامتثال الشـرعي لمؤسـسـات التكافل عقبات أمنية وتقنية. وتتمثل أبرز هذه العقبات في الآتي:

- **عقبة الأمن السـيبراني**: تواجه شـركات التأمين التكافلي والعاملون فيها مخاطر الأمن السيبراني؛ لأن أنظمة الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة عرضة للتهديدات، مثل القرصنة وسرقة الهوية، ويتعين على شـركات التكافل ضـمان حماية بياناتها، مما يستدعي استثمارات كبيرة في تكنولوجيا الأمن[1].
- **عقبة القصور اللغوي والمفاهيمي**: صعوبة فهم نماذج الذكاء الاصطناعي للغة العربية بخصـائصـها البلاغية والنحوية، وعجزها عن اسـتيعاب المصـطلحات الشـرعية الدقيقة المرتبطة بالتمويل الإسـلامي والتكافل، مما يعيق قدرتها على إصـدار تقييمات امتثال دقيقة.
- **عقبة البيانات**: الافتقار إلى مجموعات بيانات كافية وعالية الجودة خاصـــة بالمنتجات والمعاملات المالية الإسلامية، وهو ما يحد من فعالية تدريب النماذج ويؤثر سلبًا على قدرتها على التعلم وإصدار أحكام امتثال موثوقة[2].
- **عقبة دمج الأنظمة الجديدة**: دمج أنظمة الذكاء الاصـطناعي مع الأنظمة الحالية لشركات التأمين التكافلي يمكن أن يكون معقدًا ومكلفًا[3].

---

1 - Zainudin, Noor Hidayah. Faisal Bahari, Muhamad. Amram, Nor Razuana. Wan Azman, Nazihah. "Perkembangan dan Cabaran Inovasi Pendigitalan dalam Praktis Takaful Era Baharu", Al Qimah Al Mudhafah The Journal of Management and Science (ALQIMAH). vol.**8**, n. **1**, **2024**, p.**80**.

2- ينظر: البشـــير، فضـــل. "تطوير المنتجات المالية الإســـلامية من خلال تقنية معالجة اللغة الطبيعية: الفرص والتحديات". ص**206**؛**208**.

3 - Mitchell, Monica. "AI in Insurance: Key Benefits, Use Cases, and Challenges". **30-6-2025**. https://www.invensis.net/blog/ai-in-insurance; Nowak, Marcin. "How AI is Redefining Insurance Pricing Strategies?". **29-9-2024**.https: //www.insurancethoughtleadership.com/underwriting/how-ai-redefining-insurance-pricing-strategies.

اطلع عليه في **2-8-2025**م

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لعقبات توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

سيُعنى هذا الفرع بتقديم حلول للعقبات التي قد تعترض سبيل توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي، وتذكر هذه الحلول وفق كل فئة من العقبات التي ذكرت سابقاً.

الفقرة الأولى: الحلول المقترحة للعقبات الشرعية والتنظيمية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

أذكر الحلول تبعا لترتيب العقبات الواردة في الفرع السابق، وهذه الحلول هي:

- ✓ بناء قواعد بيانات فقهية معيارية وموحدة: باللغة العربية، تحتوي على مصادر الفقه الإسلامي المعتبرة، ومخرجات الاجتهاد الفقهي المعاصر في قضايا التأمين التكافلي. ويشترك في إنشاء هذه القواعد المؤسسات العلمية كالمجامع الفقهية وهيئة "أيوفي". ويجب أن تكون هذه البيانات مصنفة وموثقة بشكل دقيق[1].
- ✓ التعاون لوضع أطر تنظيمية ومعايير موحدة: على الهيئات الشرعية لشركات التأمين التكافلي أن تتعاون مع المجامع الفقهية والمؤسسات الداعمة للمالية الإسلامية ومؤسسات التكنولوجيا وخبراء القانون لوضع مبادئ توجيهية وأطر تنظيمية توازن بين الابتكار والامتثال[2].
- ✓ إطلاق برامج تدريب وتأهيل متخصصة بالتعاون بين الجامعات، ومؤسسات التكنولوجيا، وشركات التكافل، تهدف إلى بناء أطر بشرية، تجمع بين الخبرة في التأمين التكافلي والمهارات التقنية في علوم البيانات والذكاء الاصطناعي[3].

1- ينظر: البشير، فضل. "تطوير المنتجات المالية الإسلامية من خلال تقنية معالجة اللغة الطبيعية: الفرص والتحديات". ص206.

2- ينظر: برازي، رافي. "الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية: كيف توازن بين الابتكار والضوابط الشرعية". بوابة الذكاء الاصطناعي. 2025/7/19م. https://bawabaai.com/. اطلع عليه في 1-8-2025م.

3- ينظر: خليل، سماح. "فوائد وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع التأمين المصري". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة. مجلد48، عدد2، 2024م، ص19.

الفقرة الثانية: الحلول المقترحة للعقبات الأمنية والتقنية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي

- ✓ توظيف أنظمة ذكاء اصطناعي متخصصة في الأمن السيبراني: للكشف عن الأنماط غير الطبيعية، وتحديد التهديدات والهجمات السيبرانية المحتملة بشكل استباقي[1].
- ✓ بناء نماذج لغوية عربية: كبيرة ومتخصصة، ومدربة بشكل خاص على التعامل مع البيانات الضخمة المتعلقة بالقضايا الشرعية في فقه المالية الإسلامية، وهذا الحل يتجاوز الاعتماد على النماذج العامة، التي قد لا تستوعب دقة المصطلحات الشرعية المتداولة في باب المعاملات المالية الإسلامية[2].
- ✓ إنشاء منصات بيانات مشتركة بين شركات التكافل والمؤسسات المالية الإسلامية، تحت إشراف جهة تنظيمية، لإنشاء قواعد بيانات مجمعة للمعاملات والمنتجات التكافلية. ويمكن استخدام هذه البيانات لتدريب نماذج أكثر دقة وقوة[3].
- ✓ الاعتماد على واجهات برمجة التطبيقات المرنة لربط أنظمة الذكاء الاصطناعي الجديدة بالبنية التحتية التقنية الحالية لشركات التكافل، فيسهل التكامل التدريجي وتقل التكاليف الأولية[4].

1- ينظر: برازي، رافي. "دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء شركات التأمين التكافلي". بوابة الذكاء الاصطناعي. **2025/4/16**م. https: //bawabaai.com/. اطلع عليه في **28-7-2025**م؛ الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. الضوابط الأساسية للأمن السيبراني المملكة العربية السعودية. **2024**م.

2- ينظر: كوتو، فجري. "أداة جديدة لتقييم أداء النماذج اللغوية الكبيرة باللغة العربية". جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي. **2024/8/22**م. https: //mbzuai.ac.ae/ar/news/a-new-standard-for-evaluating-arabic-language-models-presented-at-acl/. اطلع عليه في **28-7-2025**م؛ البشير، فضل. "تطوير المنتجات المالية الإسلامية من خلال تقنية معالجة اللغة الطبيعية: الفرص والتحديات". ص**207-210**.

3- ينظر: دياب، أحمد. "اتحاد شركات التأمين: تأمين مخاطر الذكاء الاصطناعي استجابة للتقدم التكنولوجي". الأخبار الحرة. https: //freenews.me/**200399**/. اطلع عليه في **28-7-2025**م؛ خليل، سماح. "فوائد وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع التأمين المصري". ص**19**.

4 - o'brien, keith .Downie,amanda. "AI in Insurance". https: //www.ibm.com/ae-ar/think/topics/ai-in-insurance.

اطلع عليه في **28-7-2025**م

خاتمة:

رام البحث استكشاف آفاق توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي: باستعراض نماذج لأنظمة الذكاء الاصطناعي القابلة للدمج في الامتثال الشرعي، وتحديد الضوابط اللازمة، وتناول العقبات المتعلقة بذلك، واقتراح الحلول المناسبة.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج والمقترحات الرئيسة، أوجزها فيما يأتي:

أولاً: النتائج

- الذكاء الاصطناعي -بأنظمته المتعددة مثل معالجة اللغات الطبيعية (NLP) وأتمتة العمليات الروبوتية (RPA) والتعلم الآلي (ML)- قادر على دعم الامتثال الشرعي في شركات التأمين التكافلي وتطويره، من خلال إدارة المخاطر الشرعية بتحليل العقود ومراجعة الأحكام والشروط، وإدارة الفائض التأميني بما يوافق المعايير الشرعية، وإدارة تسعير الاشتراكات والمطالبات بما يكفل العدل والشفافية.
- توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التكافل ليس مطلقًا؛ بل تحكمه ضوابط شرعية وقانونية، يلزم مراعاتها والأخذ بها.
- يصاحب هذا التوظيف عقبات، أبرزها الحاجة إلى تطوير نماذج ذكاء اصطناعي متوافقة مع الفقه الإسلامي، وضمان أمن البيانات، وضرورة وجود أطر قانونية وتنظيمية واضحة. ويمكن تجاوز هذه العقبات إذا عمل بالحلول المناسبة.

ثانياً: المقترحات

- دعوة شركات التأمين التكافلي إلى الاستثمار في تطوير حلول ذكاء اصطناعي متخصصة في الامتثال الشرعي، بالتعاون مع المؤسسات الداعمة للمالية الإسلامية وفقهاء الشريعة ومؤسسات التكنولوجيا العالمية وخبراء أنظمة الذكاء الاصطناعي. والاستثمار في بناء قدرات بشرية متخصصة، تجمع بين الخبرة في التأمين التكافلي والمهارات المتقدمة في علوم البيانات والذكاء الاصطناعي.
- إنشاء هيئات شرعية متخصصة، تضم خبراء في الشريعة والذكاء الاصطناعي لوضع معايير واضحة لاستخدام هذه التقنيات في الامتثال الشرعي.
- دعوة الجهات التنظيمية والتشريعية إلى الإسراع في وضع أطر قانونية واضحة، تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الصناعية التأمينية التكافلية.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

الكتب:

- ابن سيده، إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 2000م.
- ابن فارس، أحمد. مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م.
- ابن منظور، محمد. لسان العرب. دار صادر، 1414ه.
- الأزهري، محمد. تهذيب اللغة. تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، 2001م.
- الجوهري، إسماعيل. الصحاح في اللغة. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، 1979م.
- الزبيدي، محمد. تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق مجموعة، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، 2001م.
- مختار عمر، أحمد. معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب، 2008م.
- هلال، هيثم. معجم مصطلح الأصول. دار الجيل، 2003م.
- وزان، ميلاد. تعلم الآلة وعلم البيانات: الآليات والمفاهيم والخوارزميات والأدوات. ترجمة علاء طعيمة، دار مياد أنديشه، 2020م.

البحوث:

- البشير، فضل. "تطوير المنتجات المالية الإسلامية من خلال تقنية معالجة اللغة الطبيعية: الفرص والتحديات". مؤتمر الدوحة العاشر للمال الإسلامي، نحو التمويل الإسلامي (اندماج المبادئ والتكنولوجيا)، سلسلة إصدارات شركة بيت المشورة للاستشارات المالية رقم 10، 2024م، ص171-217.
- بوضاية، مراد. "الضوابط والمعايير الشرعية للابتكار والذكاء الاصطناعي في المالية الإسلامية". مؤتمر الدوحة السادس للمال الإسلامي، التمويل الإسلامي في عالم متحول، سلسلة إصدارات شركة بيت المشورة للاستشارات المالية رقم6، 2020م، ص113-138.

المقالات:

- حسين، سعيد. "الامتثال الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية". مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد449، 2018م، ص 24—25.
- خليل، سماح. "فوائد وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع التأمين المصري". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة. مجلد48، عدد2، 2024م، ص245–313.

المنشورات:

- المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعتمدة إلى غاية 1443هـ/2022م).
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. 2023م.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. معجم البيانات والذكاء الاصطناعي. 2022م.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الموسوعة الفقهية الكويتية. دار السلاسل، 1984–2006م.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- kouach, Yassine. El attar, Abderrahim. El hachloufi, Mostafa.“Automobile Takaful Pricing by Machine Learning Algorithms”. Recherches et applications en finance islamique. vol.6, n. 2, 2022, p. 201-218.
- Zainudin, Noor Hidayah. Faisal Bahari, Muhamad. Amram, Nor Razuana. Wan Azman, Nazihah. “Perkembangan dan Cabaran Inovasi Pendigitalan dalam Praktis Takaful Era Baharu”, Al Qimah Al Mudhafah The Journal of Management and Science (ALQIMAH). vol.8, n. 1, 2024, p.76-83.

المواقع إلكترونية:

- بوابة الذكاء الاصطناعي (الإمارات العربية المتحدة): https: //bawabaai.com
- الأخبار الحرة: https: //freenews.me/
- موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي: https: //iefpedia.com/

- جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي (الإمارات العربية المتحدة): https://mbzuai.ac.ae/ar/
- شورى للاستشارات الشرعية (الكويت): https://shura.com.kw/
- موقع شركة IBM (النسخة المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة): https://www.ibm.com/ae-ar/
- مدونة منذر أسامة: https://www.monzerosama.com
- منصة مُزن لتقنية القطاع غير الربحي (السعودية): mozn.ws/89844
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (المغرب): www.cese.ma
- موقع شركة Invensis Inc (الهند): https://www.invensis.net
- موقع منظمة The Institutes (الولايات المتحدة الأمريكية): https://www.insurancethoughtleadership.com/

العقود الذكية بين التيسير التقني والضوابط الشرعية

ذ: عبد العزيز عزوزي
باحث في العلوم الشرعية

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية العقود الذكية (Smart Contracts)، وهي برامج حاسوبية تعمل على تقنية البلوكتشين لتنفيذ شروط العقد تلقائيا، بهدف استكشاف توازنها بين التيسير التقني والالتزام بالضوابط الشرعية. كما تبرز الدراسة المزايا التقنية للعقود الذكية، مثل الكفاءة، الشفافية، تقليل التكاليف، والأمان، مما يجعلها نقلة نوعية في المعاملات التجارية والمالية. ومن الناحية الشرعية، تشترط الشريعة الإسلامية الوضوح، التراضي، مشروعية الموضوع، والعدالة لقبول العقد. تناقش الورقة التحديات الشرعية، مثل الغرر التقني الناتج عن تعقيد البرمجة، صعوبة تعديل العقد بعد التفعيل، ومسألة المسؤولية القانونية في حالة الأخطاء أو الاختراق. كما تتطرق إلى إشكالية التوثيق الشرعي لبعض العقود، مثل عقد الزواج.

تقترح الدراسة حلولا عملية، منها إشراك فقهاء الشريعة في تصميم العقود، تطوير إطار قانوني واضح، وتدريب المتعاملين لفهم الجوانب التقنية والشرعية. تستعرض الورقة بعض التجارب التي نجحت في تطبيق العقود الذكية في المالية الإسلامية بما يتوافق مع الشريعة، وتخلص الدراسة إلى أن العقود الذكية يمكن أن تكون أداة فعالة في تيسير المعاملات إذا التزمت بالضوابط الشرعية، مع التأكيد على ضرورة التعاون بين الخبراء التقنيين والفقهاء لوضع إطار شامل يضمن الشفافية والعدالة.

الكلمات المفاتيح: عقود ذكية (Smart Contracts)، بلوكتشين (Blockchain)، العملة الافتراضية، والكفاءة، التيسير التقني والضوابط الشرعي.

مقدمة:

في عصر الثورة الرقمية الذي يشهد تطورا سريعا في تقنيات البلوكتشين والذكاء الاصطناعي، برزت العقود الذكية (Smart Contracts) كأداة مبتكرة لتنفيذ المعاملات التجارية والمالية بشكل تلقائي وآمن، مما يقلل من التكاليف والوساطة البشرية. ومع ذلك، يثير هذا التطور تساؤلات حول مدى توافقها مع الضوابط الشرعية في الإسلام، الذي يؤكد على مبادئ الوضوح، والتراضي، والعدالة، وتجنب الغرر. تهدف هذه المقالة إلى استكشاف التوازن بين التيسير التقني والالتزام بالأحكام الشرعية، من خلال تحليل المزايا التقنية للعقود الذكية، والتحديات الشرعية التي تواجهها، وهل هناك حلول عملية لتكييفها مع المالية الإسلامية ... في ظل انتشار التطبيقات الرقمية في العالم الإسلامي، أصبح فهم هذا التوافق أمرا حاسما لتعزيز الشفافية والكفاءة في المعاملات، مع الحفاظ على القيم الدينية الأساسية.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية في التوفيق بين التيسير التقني للعقود الذكية والضوابط الشرعية الإسلامية. وهي إشكالية تنبع من الفجوة بين التقنية الحديثة والفقه التقليدي، مما يستدعي حلولا تجمع بين الخبراء التقنيين والفقهاء لضمان التوافق.

فرضيات البحث:

يمكن للعقود الذكية أن تتوافق مع الضوابط الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية، بشرط وضع إطار عمل يدمج الخبرة التقنية بالفقهية لضمان تحقيق مزاياها (مثل الكفاءة والأمان) دون المساس بالشروط الشرعية الأساسية (كالوضوح والتراضي).

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مدى توافق العقود الذكية مع الضوابط الشرعية الإسلامية: دراسة مدى ملاءمة العقود الذكية (القائمة على تقنية البلوكشين) للمعاملات المالية والتجارية في إطار الشريعة الإسلامية، مع التركيز على تجنب المحظورات الشرعية مثل الربا، الغرر، والميسر، وتحديد نسبة التوافق بناء على التصاميم الحالية، وذلك من خلال تعرف معنى العقود الذكية، وتحديد مزاياها التقنية، وإمكانات تطبيقها في الاقتصاد الإسلامي.

حدود البحث:

يرتكز البحث على تقييم توافق العقود الذكية مع الضــوابط الشــرعية الإســلامية، بالتركيز على المزايا التي يقدمها هذا النوع من العقود، ومقارنتها بالعقود التقليدية، وإلى أي حد يممكن للمعاملات الاسلامية ولوج هذا المجال، في ضـل صـعوبة دمج الرقابة البشرية مع الأتمتة، وتجنب المحظورات.

منهجية البحث:

المنهج المعتمد في هذا البحث هو المنهج الوصــفي التحليلي، مع التركيز على الاستعراض النظري والمقارن للمفاهيم التقنية والشرعية. فالمنهج الوصفي: يتمثل في وصـف وتحليل المفاهيم الأسـاسـية للعقود الذكية وتقنية البلوكتشـين، مع اسـتعراض شامل للدراسات السابقة والتعاريف اللغوية والاصطلاحية للعقود في المصادر الفقهية والقانونية. كما يصف الإطار المنهجي للبحث من خلال تحديد الإشكالية والفرضيات والأهداف، مع تحليل المزايا التقنية والتحديات الشرعية بشكل دقيق ومنهجي.

في حين المنهج التحليلي: يحلل التوافق بين العقود الذكية والضـوابط الشـرعية من خلال مقارنة أركان العقود التقليدية مع خصـــائص العقود الذكية، ويحدد التحديات الشـرعية تفرضـها الأتمتة وصـعوبة التعديل. كما يقترح توصـيات عملية تشـمل إشـراك الفقهاء في التصميم والتطوير، مع الاستناد إلى شروط وضوابط شرعية وقانونية لتحقيق التوازن بين التيسير التقني والالتزام الشرعي.

الدراسات السابقة:

في إطار اسـتكشـاف التوازن بين التيسـير التقني للعقود الذكية والضـوابط الشـرعية، اعتمدت دراسـات سـابقة على التأصـيل الفقهي الشـامل، كما في بحث العمري (2022) المنشــــور في مجلة العلوم الإســـلامية، الذي بين حقيقة هذه العقود كتلاقي إرادة المتعاقدين عبر برمجيات مشفرة، مع تقديم ضوابط فقهية رائدة بالعربية لضمان التوافق الشرعي. كذلك ركزت دراسة الحوراني في مجلة بيت المشورة (2023) على التطبيقات العملية في المالية الإســـلامية، مقترحة تعريفاً للعقود الذكية كبرامج ذاتية التنفيذ عبر بلوكتشـين، مع أربعة نماذج تطبيقية تجنب الغرر والربا. وفي سـياق تاريخي اجتماعي، مجلة الاقتصـاد الإسـلامي (2020) أحكام هذه العقود، رابطا إياها بتسـارع الحياة وتطور الاتصالات، لتعزيز الكفاءة دون مخالفة الشريعة.

علىٰ الرغم من القيمة العلمية المتميّزة للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، إلا أنها أهملت اقتراح حلول عملية شاملة للتوفيق بين التيسير التقني والضوابط الشرعية، مثل إشراك الفقهاء في تصميم العقود، تطوير إطار قانوني واضح، وتدريب المتعاملين علىٰ الجوانب التقنية والشرعية، مما يخلق فجوة في ضمان الشفافية، العدالة، والتوافق الفعال مع الشريعة الإسلامية في السياقات الحديثة. هذه الفجوة تنبع أيضًا من التطور السريع للتكنولوجيا وقلة الدراسات المعاصرة التي تدمج الخبرة التقنية بالفقهية، كما أشارت دراسات أخرىٰ إلىٰ حاجة لتنظيم أكبر ومعالجة المخاطر الشرعية مثل صعوبة الإلغاء والتحقق من الهوية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع "العقود الذكية بين التيسير التقني والضوابط الشرعية" لعدة أسباب: ما نعيشه من تطور تقني سريع في المعاملات المالية العالمية، حيث أصبحت العقود الذكية جزءا أساسيا من الاقتصاد الرقمي، مما يستدعي دراسة تأثيرها علىٰ المجتمعات الإسلامية التي تشكل نسبة كبيرة من السكان العالم، وهناك حاجة الىٰ الدراسات التي تربط بين التقنيات الحديثة والفقه الإسلامي، خاصة في مجال العقود التي تتطلب التراضي والعدالة. بالإضافة إلىٰ الاهتمام الشخصي والعلمي، كطالب في ماستر الشريعة والابتكار الرقمي، يأتي الاختيار رغبة في استكشاف كيفية استخدام الابتكار لتعزيز القيم الإسلامية بدلا من تعارضها.

تصميم البحث:

مقدمة وتتضمن تعريف الموضوع، أهميته، تقديم الإشكالية والفرضيات، وحدود البحث ومنهجه بالإضافة إلىٰ أسباب اختيار الموضوع والدراسات السابقة.

المبحث الأول: تمهيد يشمل استعراض مفاهيم العقود الذكية، والمفاهيم ذات علاقة، كالعقود الالكترونية والبلوكتشين، والعملة الافتراضية، والضوابط الشرعية.

المبحث الثاني: سيتم فيه إبراز تجليات التيسير الرقمي للعقود الذكية، من خلال الطرق إلىٰ المزايا التقنية للعقود الذكية، مثل الأتمتة وإلغاء الوسطاء، والأمان ومقاومة التلاعب، تقليل التكاليف وتحسين سرعة تنفيذ المعاملات.

المبحث الثالث: العقود الذكية وضوابط العقود في الشريعة الإسلامية: من التطرق العقد في الاصطلاح الفقهي وأركانه وشروطه ومقارنتها بالعقد الذكي شروطه وأركانه.

خاتمة: خلاصات واستنتاجات ثم وتوصيات تهم سبل التوفيق بين العقود الذكية واحترام الضوابط الشرعية.

المبحث الأول: تمهيد

المطلب الأول: تعريف العقد لغة واصطلاحا

العقد لغة:

العين والقاف والدال أصل واحد، وعاقدته بمعنى عاهدته، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾[1]، والعقد بمعنى الربط وهو نقيض الحل والجمع عقود[2].

قال ابن منظور: العقد نقيض الحل؛ عقده يعقده عقدا وتعاقدا. والمعاقدة المعاهدة الميثاق. والعقد العهد، والجمع عقود، وهي أوكد العهود[3].

وفي القاموس المحيط: عَقَدَ الحَبْلَ والبَيْعَ والْعَهْدَ يَعْقِدُهُ: شَدَّهُ. والعقد: الضمان والعهد [4].والعهد. فالعقد في اللغة يأتي بعدة معان منها المعاهدة والميثاق - والشد – والضمان

أما تعريف العقد اصطلاحا:

للعقد عند الفقهاء معنيان عام وخاص. أما المعنى العام وهو الأقرب إلى المعنى اللغوي والشائع عند فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة فهو: كل ما عزم المرء على فعله، سواء صدر بإرادة منفردة كالوقف والإبراء والطلاق واليمين، أم احتاج إلى إرادتين في إنشائه كالبيع والإيجار والتوكيل والرهن، أي أن هذا المعنى يتناول الالتزام مطلقاً، سواء من شخص واحد أو من شخصين، ويشمل حينئذ ما يسمى في المعنى الضيق أو الخاص عقداً، كما يشمل ما يسمى تصرفاً أو التزاماً. فالعقد بالمعنى العام ينتظم جميع الالتزامات الشرعية، وهو بهذا المعنى يرادف كلمة الالتزام.[5]

1- سورة المائدة الاية1

2- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ). مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر، 1399هـ/1979م، ج4، ص86.

3- محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر، ج3، ص296-297.

4- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ). القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426هـ/2005م، ص300.

5- وهبة بن مصطفى الزحيلي. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، (ط/4)، 1427هـ/2006م، ج4، ص2917-2920.

أما المعنىٰ الخاص فهو ارتباط إيجاب بقبول علىٰ وجه مشروع يثبت أثره في محله. أو بعبارة أخرىٰ: تعلق كلام أحد العاقدين بالآخر شرعاً علىٰ وجه يظهر أثره في المحل. وهذا التعريف هو الغالب الشائع في عبارات الفقهاء[1].

العقد، قانونا وتوافق إرادتين أو أكثر علىٰ إنشاء رابطة قانونية أو تعديلها أو إنهائها. ويميز بعض شراح القانون بين الاتفاق والعقد، فالاتفاق عندهم هو توافق إرادتين أو أكثر علىٰ إنشاء التزام، أو نقله، أو تعديله، أو إنهائه، وأما العقد فهو أخص من الاتفاق عند هؤلاء فهو يقتصر علىٰ إنشاء التزام أو نقله فقط. وفي القانون المغربي لا يشترط أن يتم تلاقي الإرادتين علىٰ كل الشروط التفصيلية للعقد وإنما يكفي الاتفاق علىٰ المسائل الجوهرية[2]. وهذه التفرقة لها جذور تاريخية نقلها القانون المدني الفرنسي عن بعض شراح القانون القدامىٰ. وهذا التعريف يتقارب مع تعريف الفقهاء، لكنه أقل دقة من وجهة نظر الشرع؛ إذ العقد ليس مجرد توافق الإرادتين، بل هو ارتباط يقره الشرع. قد يحدث توافق الإرادتين دون أن يكون العقد صحيحا لعدم توافر شروطه الشرعية، فيشمل التعريف القانوني العقود الباطلة. كما أن التوافق بدون تعبير واضح (كلام، إشارة، أو فعل) لا يثبت وجود العقد، ويبقىٰ الوعد بالعقد مجرد وعد وليس عقدا[3].

المطلب الثاني: تعريف الذكاء لغة واصطلاحا

الذكاء لغة:

الذَّكاءُ: سرعةُ الفِطنةِ، من قَولِك: قَلبٌ ذَكيٌّ وصَبيٌّ ذَكيٌّ: إذا كان سريعَ الفِطنةِ، وقد ذَكِيَ -بالكَسرِ -يَذكَىٰ ذَكًا. ويُقالُ: ذكا يذكو ذَكاءً، وذَكُوَ فهو ذَكيٌّ[4].

والذَّكَاءُ فِي الفَهْمِ: أَن يَكُونَ فَهْما تَامًّا سَرِيعَ القَبُولِ. ونقل عن ابن الأنباري في ذَكَاءِ الفَهْمِ وَالذَّبْحِ: إِنَّهُ التَّمَامُ، وَإِنَّهُمَا ممدودان[5].

يستفاد مما سبق أن النصان يكملان بعضهما البعض لتقديم فهم شامل للذكاء، فالنص الأول يركز علىٰ الجانب اللغوي والاشتقاقي للكلمة، موضحًا أصلها

1- وهبة بن مصطفىٰ الزحيلي. الفقه الإسلامي وأدلته. مرجع سابق

2- الفصل 19 من قانون الالتزامات والعقود المغربي.

3- الفصل 19 من قانون الالتزامات والعقود المغربي.

4- محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر، ج15، ص287

5- محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، مرجع سابق

وتصـــريفاتها المختلفة. بينما يضـــيف النص الثاني بُعدًا أعمق بربطه الذكاء ب «التمام والكمال"، وهو مفهوم يتجاوز الســرعة اللحظية إلىٰ الشــمول والإتقان في الفهم. هذا التكامل يظهر أن الذكاء في اللغة العربية ليس مجرد ســرعة فطنة فحســب، بل هو حالة من الكمال في الفهم والإدراك، مما يضــفي علىٰ الكلمة ثراءً معنويًا يتجاوز المعنىٰ الاصطلاحي للذكاء بالمعنىٰ الحديث.

أما اصــطلاحا فقد ظل مفهوم الذكاء ســجينًا لأصــوله اللغوية، لم يفُقها معنىٰ أو يستقل عنها دلالة. فذلك المصطلح المتداول علىٰ الألسنة اليوم، بمَا يحمله من إشادة بلمعة الفكر وسرعة البديهة، إن هو إلا صدىٰ لتلك المعاني الأصيلة التي تشمل أيضًا فطنة الكائنات.

قال ابن منظور: والذَّكَاءُ، ممدود: حِدَّةُ الْفُؤَادِ والذَّكَاءُ: سُــرعة الفِطْنَة. ونقل عن اللَّيْثُ: الذَّكَاءُ مِنْ قَوْلِكَ قلبٌ ذَكِيٌّ وصَــبِيٌّ ذكِيٌّ إِذَا كَانَ ســريع الفِطْنَةِ، وَقَدْ ذَكِي، بِالْكَسْـرِ، يَذكىٰ ذكاً. وَيُقَالُ: ذَكا يَذْكُو ذكاءً، وذَكُو فَهُوَ ذكِيٌّ. وَيُقَالُ: ذَكُوَ قَلْبُه يَذْكُو إِذَا حَيَّ بَعْدَ بَلادَةٍ، فَهُوَ ذَكِيٌّ عَلَىٰ فَعِيلٍ[1].

المطلب الثالث: ظهور العقود الذكية

مع التطور الســـريع للتكنولوجيا الرقمية، برزت العقود الذكية كابتكار ثوري أعاد تشـــكيل مفهوم التعاملات التعاقدية التقليدية. هذه العقود، التي تمزج بين البرمجيات الحاســـوبية والمبادئ القانونية، تمثل قفزة نوعية في الاقتصـــاد الرقمي، إذ تتيح تنفيذ المعاملات بشكل تلقائي وآمن دون الحاجة إلىٰ وسطاء. نشأت فكرة العقود الذكية في التسعينيات، وتطورت مع ظهور تقنيات مثل سلسلة الكتل (البلوكشين)، لتصبح أداة أساسية في تعزيز الكفاءة والشفافية عبر مختلف القطاعات. في هذه الفقرة، سنتناول أصل العقود الذكية، وتطورها في العصر الرقمي المعاصر. وتعود بدايات فكرة العقود الذكية إلىٰ عام **1994**، حينما اقترحها عالم الحاسوب ورائد التشفير "نيكولاس زابو"[2]. (Nick Szabo)، وهو باحث قانوني وصاحب اختراع العملة الافتراضية (Bit Gold)في عام **1994** والتي لم يتم تنفيذها، كما وصـــف العقود الذكية بمجموعة الوعود المحددة في

1- محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: **711**هـــ). لسان العرب. بيروت: دار صادر، ج**14**، ص**281**.

2- أبو الفتوح فريد، العقود الذكية بين الواقع والمأمول، دراسة تحليلية، مجلو الامن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، م **28**، العدد **2**، ص**509**.

شـــكل رقمي، بما في ذلك البروتوكولات التي من خلالها تنفذ الأطراف هذه الوعود[1]. كانت الفكرة في ذلك الوقت مجرد مفهوم نظري لم يتم تطبيقه بســـبب غياب التقنيات المتقدمة اللازمة، مثل تقنية سلسلة الكتل (البلوكشين).

وتشـــرح العقود الذكية بأنها برامج حاســـوبية مؤتمتة تمثل مجموعة من الشـــروط والتفاصـــيل التي يتفق عليها طرفان أو أكثر في عقد، وتُنفذ تلقائياً عند اســـتيفاء هذه الشروط. وتميز العقود الذكية بأنها لا تحتاج إلى وجود وسيط بشري، إذ ترتبط في مبدأ عملها بقواعد ومعايير مبرمجة مسبقاً. وجاءت العقود الذكية إلى حيز التطبيق الفعلي مع ظهور تقنية سلسلة الكتل (البلوكشين) والعملات الرقمية المشفرة مثل البيتكوين، حيث أتاح هذا التطور البيئي الرقمي تنفيذ العقود بشكل آمن وشفاف ولا يمكن التلاعب به. وبالتالي، أصبحت العقود الذكية تشكل نقلة نوعية في تسهيل وأتمتة المعاملات المالية والتجارية وغيرها.

وتعتبر العقود الذكية من العقود المســـتحدثة والتي ما زالت قيد التجربة والتنفيذ، حيث تعددت واختلفت مســمياتها، فهي تسـمى عقود رقمية، وعقود ســلســلة الكتل، وعقود ذاتية التنفيذ، وعقود آلية، وعقود مشــفرة؛ كونها تمثل بروتوكول في الكمبيوتر، يســتخدم لتســهيل وأتمتة التعاملات، وغيرها من المســميات المســتحدثة المســتقاة من طبيعة عملها وبيئتها الإلكترونية[2].

المطلب الرابع: تعريف العقود الذكية وعلاقتها بالبلوكتشين والعملات الافتراضية

الفرع الأول: تعريف العقد الالكتروني

من الضـــروري، في البداية، التفريق بين العقود الذكية (Smart Contracts) والعقود الإلكترونية (Electronic Contracts) نظرًا للتشـــابه الظاهري بينهما، والذي قد يؤدي إلى التباس في الفهم. فالعقود الإلكترونية هي: العقود التي تتم عبر الأجهزة الإلكترونية الحديثة مثل الجوالات والألواح الإلكترونية والحواســـيب وغيرها من خلال الشـــبكة

1- zabo, N. (1996). Smart contracts: Building blocks for digital markets. Retrieved from https: //www.fon.hum.uva.nl/rob/Courses/InformationInSpeech/CDROM/Literature/LOTwinterschool2006/szabo.best.vwh.net/smart_contracts_2.html

2- عمر الجميلي، العقود الذكية واقعها وعلاقتها بالعملات الافتراضية، مؤتمر الفقه الإسلامي الدولي، الدورة 24، منظمة التعاون الإسلامي، دبي 2019م، ص: 12.

العنكبوتية (الأنترنت) بوسائل التواصل المختلفة بالصورة أو الصوت، أو المخاطبة الالكترونية (الرسائل) عبر البريد الإلكتروني[1].

وجاء تعريفها في القانون النموذجي للأمم المتحدة حول التجارة الإلكترونية.

إن العقد الالكتروني هو العقد الذي يتلقى فيه الإيجاب والقبول عبر شبكة الاتصالات دولية باستخدام التبادل الالكتروني للبيانات بقصد إنشاء التزامات تعاقدية. فالعقد الالكتروني إذن هو التقاء إيجاب صادر من الموجب بشأن عرض مطروح بطريقة الإلكترونية سمعية أو مرئية أو كليهما على شبكة الاتصالات والمعلومات، بقبول مطابق له صادر من طرف القابل بذات الطرق بهدف تحقيق عملية أو صفقة معينة يرغب الطرفان في إنجازها[2].

تعريف العقد الالكتروني في القانون المغربي:

نظرا للأهمية المتزايدة التي يكتسيها هذا الموضوع لكونه يعتبر من المواضيع الحديثة التي تسترعي انتباه المشرعين والباحثين على السواء. والتي تثير جوانب جديدة الى استخدام التكنولوجيا الحديثة والوسائل التقنية في مجال العقود والمعاملات، فقد كان من الضروري اتجاه الابحاث القانونية إلى تنظيم هذه الظاهرة العصرية، ومن أهم النصوص والقوانين التي صدرت لتنظيم موضوع التعاقد الالكتروني، نجد قانون 53.05 الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 2007 والذي اضطر فيه المشرع إلى تعطيل بعض فصول قانون الالتزامات والعقود، كما استبعد كل ما له علاقة بمدونة الاسرة والمحررات العرفية المتعلقة بالضمانات الشخصية أو العينية، ذات الطابع المدني أو التجاري ماعدا المحررات المنجزة من لدن شخص لأغراض مهنته[3]. ولمزيد من الحماية لا سيما للطرف الضعيف المستهلك من فقد أصدر المشرع قانون 31.08 بتاريخ 18 فبراير 2011 [4]. القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك والذي أشير في ديباجة إلى أن هذا القانون تعتبر إطارا مكملا للمنظومة القانونية في مجال حماية المستهلك، كما تناول التعاقد عن بعد في الباب الثاني من القسم الرابع.

1- د. العياشي الصادق فداد مقالة في مجلة السلام للاقتصاد الاسلامي ع **1** شتنبر **2020** ص **5**.

2- خالد ممدوح إبراهيم، ابرام العقد الالكتروني، ط **2008**، ص **74**.

3- القانون منشور في الجريدة الرسمية عدد **5584** المؤرخة في **6** شتنبر **2007**.

4-القانون منشور في الجريدة الرسمية عدد **5932** المؤرخة في **7** أبريل **2011**.

الفرع الثاني: مفهوم العقود الذكية

يعد مفهوم العقود الذكية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت وانتشرت بشكل واسع مؤخرا. ويعتبر نيك زابو nick Szabo أول من صاغ مصطلح العقد الذكي وذلك سنة 1994م، فهو من العقود الحديثة النشأة والتي لا تزال قيد التجربة والتنفيذ وقد أدت التطورات الحديثة في العالم الإلكتروني مثل تقنية البلوك شين Block Chain إلى إعادة الاهتمام بمفهوم العقود الذكية حيث كان التطبيق الفعلي لها في أواخر سنة 2013م[1]. كما عرف القانون الأمريكي العقد الذكي بأنه: " برنامج حاسوبي تفاعلي، يستخدم في أتمتة المعاملات، وينفذ على سجل حسابات لا مركزي موزع ومشترك ومستنسخ"[2].

وعرفها عبد الستار أبو غدة بأنها: "برتوكولات خاصة بطرق مرمزة (مشفرة) من خلال برمجيات قادرة على إرسال العقود من حساب شخص إلى حسابات أخرى على منصات بلوك شين)، دون تدخل طرف ثالث كموثق أو وسيط أو أي جهة مركزية[3].

وعرفت بتعريف موسع بأنها: "برامج أو تعليمات برمجية، قائمة بذاتها، تنفذ تلقائيا أحكام وشروط العقد، دون الحاجة إلى التدخل البشري، وقد اقترحت بالفعل عام 1993م، (2017.DENIS& ULRIKA)ويمكن أن تتضمن العقود الذكية، جميع المعلومات حول شروط العقد، وواجبات وحقوق الأطراف، والرسوم وكافة العناصر التي ينبغي وجودها في العقد، بحيث يتم تنفيذ جميع الإجراءات تلقائيا، دون اللجوء لخدمات الوسطاء "[4].

1- منذر قحف محمد الشيف العمري، العقود الذكية، ضمن بحوث مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي 2019م، د 24.

2- Tennessee code, Tith 47, chapter 10,201 قانون ولاية تينيسي الامريكية نقلا عن أحمد علي صالح ضبش، تقنية العقود الذكية وأثرها في استقرار المعاملات المالية دراسة فقهية قانونية، مؤتمر دور الشريعة والقانون في استقرار المجتمعات المؤتمر العلمي الأول لكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر الشريف، 12 شعبان 1439هـ الموافق 28 أبريل 2018م، ص252.

3- أبو غدة، عبد الستار، العقود الذكية والبنوك الرقمية والبلوك شين، ندوة البركة 39 للاقتصاد الإسلامي، جدة، 8-9 رمضان 1440 ماي 2019 م ص 214.

4- زاهرة بني عامر، وألاء تحسين استكشاف تقنية البلوك شين وتطبيقاتها في المالية الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر: البلوك شين، وثورة الابتكارات في منظمات العمال، الذي نظمته تمكين للتنمية الإدارية والفنية، البحر الميت، الأردن 20-21 مارس 2019 م ص 9

من خلال التعريفات الســابقة نجد أنه يغلب في تعريف العقود الذكية وصــفها بأنها بروتوكولات أو تعليمات برمجية تنفذ أحكام وشــروط العقود دون الحاجة لوســيط أو طرف ثالث، وذلك من خلال منصــة إلكترونية تســمى البلوك شــين، فيتضــح إذا أن مصـــطلح العقود الذكية لا يرتبط بالعقد في حد ذاته، وإنما بطريقة إجرائه وتنفيذه فقد يكون العقد عقد بيع عادي، ولكن يتم عن طريق منصة البلوك شين وفق شروط خاصة وبطرق مشفرة، فيصبح بذلك عقدا ذكيا.

الفرع الثالث: مفهوم سلسلة الكتل (Block chain)

ســبق لنا في المطلب الرابع من المبحث الأول، أوردنا عدة تعاريف للعقود الذكية، إلا أنه لفهم واســتيعاب العلاقة القائمة بين العقود الذكية وكل من ســلســلة البلوك شــين والعملات الافتراضية يقتضي الأمر أولا تحديد المقصود بهذه المفاهيم: سلسلة الكتل (Blockchain)، والعملات الافتراضية(crypto currency) .

وقد تناقل الباحثون تعاريف كثيرة لسلسلة الكتل غير أنها تصب في مضمون واحد، ومن ضـــمن هذه التعاريف. فقد عرفها مصـــطفى النمر بأنها: "قاعدة بيانات لا مركزية مفتوحة المصدر، تعتمد على معادلات رياضية وعلم التشفير، والخوارزميات، لتسجيل أي معاملة أو صـفقة أو معلومة، كالمعاملات النقدية أو نقل البضـائع أو معلومات عامة أو حتى الأصــوات الانتخابية"[1]. وعرفت أيضــا بتعريف موضــح أكثر بأنها: "نظام يتيح لمجموعة من الحواسيب المتصـلة إنشـاء سـجل دفتري إلكتروني للتحقق من البيانات والتعاملات والمصــادقة عليها وحفظها في ســلســلة طويلة من البيانات المشــفرة على الملايين من النقاط والتي تســمى العقد (nods) حول العالم، تســمح لأطراف كثيرة بإدخال المعلومات والتأكد منها، بحيث تملك كل نقطة أو جهاز حاســوب أو جهة في هذه السلسلة نفس النسخة من هذه البيانات والمعلومات، وفي كل مرة يتم فيها إضافة عقود واتفاقيات إلكترونية للسـلسـة يتم التأكد والتحقق من صـحتها قبل إضـافتها وفقا لآلية الإجماع المتبعة في البلوكشـين، بحيث يكون في النهاية سـجل علني مشـفر وآمن لا يمكن التلاعب به أو التعديل عليه[2].

1- مصــطفى النمر بلوك تشــين نحو آفاق جديدة تقرير صــادر عن المعهد المصــري للدراســات الســياســية والاستراتيجية إسطنبول، نوفمبر **2017**، ص **3**

2- زاهرة بني عامر، استكشاف تقنية البلوكشين وتطبيقاتها في المالية الإسلامية، (م.س)، ص **3**

الخلاصة المستفادة من تعاريف سلسلة الكتل (Blockchain) هي: أن سلسلة الكتل هي قاعدة بيانات موزعة ومفتوحة المصدر، لا تخضع لسيطرة جهة مركزية، مما يعزز الشفافية والاستقلالية، يتم فيها سجيل المعاملات بشكل آمنبالاعتماد على التشفير الرياضي والخوارزميات لتسجيل المعاملات بشكل آمن ودقيق. حيث تعمل عبر شبكة من الحواسيب (العقد) المنتشرة عالميا، وتحتفظ كل عقدة بنسخة متطابقة من السجل، مما يضمن التوافق والمصادقة على البيانات، إذ يتم التحقق من صحة المعاملات أو البيانات المضافة إلى السلسلة باستخدام آليات إجماع، مما يضمن دقة وموثوقية السجلب بأمان وشفافية، فالسجل العلني المشفر يجعل التلاعب أو التعديل على البيانات شبه مستحيل، مما يوفر درجة عالية من الأمان والثقة.

الفرع الرابع: مفهوم العملات الافتراضية (crypto Currency)

في ظل التحول الرقمي المتسارع، برزت العملات الافتراضية كقوة جديدة ومؤثرة في النظام المالي العالمي. لم تعد هذه العملات مجرد فكرة نظرية، بل أصبحت جزءا من الواقع الاقتصادي الذي يشهد قبولا متزايدا من الأفراد والمؤسسات. العملات الافتراضية، التي تُعرف أيضا بالعملات الرقمية أو المشفرة، هي شكل من أشكال النقود التي لا وجود لها ماديا، بل تُدار وتُخزن إلكترونيا. وفي هذا المحور، سنقوم بتعريف العملات الافتراضية، مع توضيح الفروق الرئيسية بينها وبين العملات التقليدية، وتسليط الضوء على خصائصها الأساسية، وكيف أصبحت جزءا من المشهد الاقتصادي الحديث.

عرفها قاموس أوكسفورد العملة الافتراضية (cryptocurrency بأنها نظام عملة رقمية إلكترونية تستخدم لعملية البيع والشراء الإلكتروني، دون الحاجة إلى أي بنك مركزي[1].كما عرفتها السلطة المصرفية الأوروبية (EBA) تعرفها على أنها "تمثيل رقمي للقيمة التي لا يصدرها البنك المركزي أو السلطة العامة ولا تعلق بالضرورة على العملة الورقية (التقليدية)، ولكن يتم قبولها من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كوسائل التبادل ويمكن نقلها أو تخزينها أو الاتجار بها إلكترونياً"[2].

1- 2021/6/2 بتاريخ www.oxfordlearnersdictionaries.com\defenition\ English\ cryptocurrency

2- د. عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وأثارها الاقتصادية مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.2018/2/25.ص 869.

المستفاد من التعريفين السابقين للعملة الافتراضية (cryptocurrency) هو أنها: نظام رقمي للتبادل وهي شكل من أشكال العملات الرقمية الإلكترونية المستخدمة في عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، كما يوضح تعريف قاموس أوكسفورد، لا يتم إصدارها أو التحكم بها من قبل بنك مركزي أو سلطة عامة، مما يعني أنها تعمل بشكل مستقل عن الأنظمة المصرفية التقليدية، كما أشار كل من التعريفين، ويتم قبولها من قبل الأفراد أو الكيانات كوسيلة للدفع أو التبادل، كما يذكر تعريف السلطة المصرفية الأوروبية، حيث يمكن نقلها أو تخزينها أو الاتجار بها إلكترونيا، مما يجعلها مرنة ومناسبة للاستخدام في البيئات الرقمية .فهي لا تعتمد بالضرورة على العملات الورقية (مثل الدولار أو اليورو)، لكنها تحمل قيمة يتم الاعتراف بها في التبادلات، باختصار هي وسيلة تبادل رقمية مستقلة، ومرنة، وقابلة للاستخدام في المعاملات الإلكترونية دون الحاجة إلى وسيط مركزي.

وما يميز العملات الافتراضية، عن العملات التقليدية، كونها رقمية بالكامل ولا تصدرها بنوك مركزية، بل تعتمد على تقنيات مثل البلوكشين، مما يجعلها غير مركزية ومرنة للمعاملات الإلكترونية دون وسطاء، كما يوضح تعريفا أوكسفورد والسلطة المصرفية الأوروبية. بينما العملات التقليدية مدعومة قانونيا وتصدرها حكومات، مما يمنحها استقرارا لكن بمرونة أقل. العملات الافتراضية تقبل طوعا بناء على الثقة، لكنها عرضة للتقلبات، بينما التقليدية محمية بنظم مصرفية. هذا يجعل الأولى مبتكرة لكن محفوفة بالمخاطر، والثانية أكثر أمانا لكن أقل ديناميكية.

وكخلاصة إجمالية للمبحث. ولتوضيح العلاقة بين العقود الذكية والبلوكتشين والعملات الافتراضية: فالبلوكتشين: هو بمثابة دفتر أستاذ رقمي لامركزي وموزع يسجل المعاملات بشكل آمن وشفاف عبر شبكة من أجهزة الحاسوب. يتميز باللامركزية، الأمان، والشفافية، مما يجعله الأساس التقني للعقود الذكية والعملات الافتراضية. في حين أن العقود الذكية(Smart Contracts) : العقود الذكية هي برامج أو أكواد تعمل تلقائيًا على البلوكتشين عند استيفاء شروط محددة مسبقًا. تُنفَّذ هذه العقود دون الحاجة إلى وسطاء، مما يقلل التكاليف ويزيد الكفاءة. تعتمد على البلوكتشين لضمان الأمان والشفافية، وتستخدم في تطبيقات مثل التمويل اللامركزي(Défi) ، وإدارة سلسلة التوريد، والعقارات. أما العملات الافتراضية، مثل البيتكوين والإيثيريوم، هي أصول رقمية تعمل على البلوكتشين وتستخدم كوسيلة للدفع أو تخزين القيمة، وغالبًا

ما تُستخدم لتسوية المعاملات داخل العقود الذكية، مثل دفع الرسوم أو تنفيذ الشروط المالية.

فالبلوكتشين هو الأساس التكنولوجي الذي يوفر بيئة آمنة ولامركزية لتشغيل العقود الذكية وتسجيل معاملات العملات الافتراضية، بينما العقود الذكية تُستخدم لأتمتة العمليات وتنفيذ الاتفاقيات على البلوكتشين، وغالبًا ما تعتمد على العملات الافتراضية لتسديد الرسوم. في حين تستخدم العملات الافتراضية كوسيلة دفع أو حوافز داخل العقود الذكية، وتعتمد على البلوكتشين لتسجيل معاملاتها بشكل آمن.

المطلب الخامس: تعريف الضوابط الشرعية

الفرع الأول: تعريف الضابط لغة واصطلاحا

الضابط لغة: لزوم الشيء وحبسه، من ضبط ويضبط ضبطا، والضبط أيضا: حفظ الشيء بالحزم[1].

أما اصطلاحا: يطلق على معان متعددة منها: المقياس الذي يقاس به تحقق معنى من المعاني[2].

والضابط الفقهي هو: "حكم أغلبي يتعرف منه أحكام الجزئيات الفقهية المتعلقة بباب واحد من أبواب الفقه مباشرة[3]".

الفرع الثاني: المقصود بالضوابط الشرعية

الضوابط الشرعية تمثل مجموعة من القواعد الكلية والمعايير العلمية التي تُستمد من الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى تنظيم الأحكام الشرعية وتحديد حدودها وتطبيقها بدقة متناهية. بعضها يأتي كقواعد عامة تشمل تطبيقات جزئية متعددة، بينما يأتي آخر كمقاييس لتعريف مفهوم معين أو توضيح حكم شرعي محدد، مع التركيز الرئيسي على تسهيل فهم هذه الأحكام وتكييفها مع الوقائع المتغيرة. وقيل: (حكم كلي فقهي ينطبق

1- لسان العرب لابن المنظور، مادة (ضبط)؛ مختار الصحاح المحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 1995، مادة (ض) ب (ط)

2- الهاشمي، محمد، القواعد والضوابط الفقهية عند شيخ الإسلام ابن تيمية في الأيمان والنذور، المكتبة المكية، ط1، 2006م، 1/180.

3- عبد الرحمن العبد اللطيف، قواعد وضوابط التيسير في الشريعة، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1415ه ص 21.

على فروع متعددة من باب واحد)[1]، وغير ذلك من التعريفات. لا يسعفنا المجال هنا للتمييز بين القاعدة والضابط، وبين الكليات الفقهية وعلاقتها بالضوابط الفقهية، وللاطلاع أكثر يرجى الرجوع الى كتاب القواعد والضوابط الفقهية عن شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الطهارة والصلاة، لناصر بن عبد الله الميمان.

وفي سياق موضوع البحث "العقود الذكية بين التيسير الرقمي والضوابط الشرعية"، تبرز هذه الضوابط كأداة أساسية لموازنة بين الابتكار الرقمي الذي توفره العقود الذكية – مثل التنفيذ الآلي والشفافية والكفاءة – وبين ضمان الالتزام بالمبادئ الشرعية، مثل تجنب الجهالة والغرر والظلم، مما يساعد في تطوير حلول رقمية متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وتسهم في تيسير المعاملات المالية والتجارية دون مخالفة للأحكام الشرعية.ويهمنا هنا التعريف الإجرائي للضوابط، ليكون مناسبا لمقصود هذه الورقة البحثية، بأنها: القواعد والقيود، التي يجب التقيد بها عند التعاقد بوسائل التكنولوجية الحديثة.

المبحث الثاني: المزايا التقنية للعقود الذكية: الأتمتة وإلغاء الوسطاء، والأمان ومقاومة التلاعب، تقليل التكاليف وتحسين سرعة تنفيذ المعاملات

شهد العالم في العقد الأخير تحولًا جذريًا في أساليب إبرام وتنفيذ العقود بفضل الطفرة في التقنيات الرقمية، وفي مقدمتها تقنية العقود الذكية المستندة إلى البلوكتشين.

تعتمد العقود الذكية التي أُدخلت لأول مرة من قِبل نيك زابو في التسعينيات، مزايا تقنية فريدة تشمل الأتمتة، الشفافية، الأمان، وتقليل التكاليف وسنركز في مقالتنا هذه على ثلاث مزايا أساسية وهي: الأتمتة وإلغاء الوسطاء والأمان ومقاومة التلاعب وتقليل التكاليف وتحسين سرعة تنفيذ المعاملات.

المطلب الأول: الأتمتة وإلغاء الوسطاء

العقود الذكية قادرة على تحويل العمليات التي تتطلب جهدًا بشريًا كبيرًا إلى آليات تعمل بكفاءة ودقة عالية. من خلال برمجة شروط معينة في العقد، يمكن لهذه العقود أن تنفذ الالتزامات تلقائيًا بمجرد استيفاء الشروط. على سبيل المثال، في قطاع

1- ناصر بن عبد الله الميمان، القواعد والضوابط الفقهية عن شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الطهارة والصلاة، ط 2، 2005، ص119.

العقارات، يســـتطيع العقد الذكي إتمام عملية نقل الملكية فور إتمام عملية الدفع، مما يقلل من الوقت اللازم لإتمام الصفقات ويخفض التكاليف الإدارية بشكل كبير.

فالعقود الذكية: تقنية رقمية تقوم على مبدأ اللاوسـاطة سـاهم نظام سـلسـلة الكتلة ليس في تقليص والحد من الوســـاطة التي كانـت تمارســـها البنوك بين الادخار والاسـتثمار، وإنما في زوال هذه الوسـاطة التي كانت تعتبر لا يسـتغنى عنه حتى عهد قريب. فقد أصبحت العلائق المالية تتم عن طريق نظام سـلسـلة الكتلة بشـكل شـر بين المستثمرين والمدخرين دون وساطة إحدى المؤسسات البنكية أو شركات البورصة.[1]

وميزة الاســـتقلالية: هي عدم الحاجة لوســـيط بين المتعاقدين، وذلك يؤدي إلى تخفيف العديد من العوامل التي تعقد المعاملات المالية، إذ يمكن للعقد الذكي فرض نفسـه من خلال الوسـائل الرقمية عند اسـتيفاء الشـروط المحددة مسـبقا، وإلغاء العقد تلقائيا في حالة انتهاك الشروط[2].

المطلب الثاني: الأمان ومقاومة التلاعب

تُعد الأمان والموثوقية من أهم خصـــائص العقود الذكية التي تجعل منها أداة فعالة وجذابة في العديد من القطاعات، خاصـــة تلك التي تتطلب مســـتويات عالية من الثقة والأمان، مثل المالية والقانون والرعاية الصـحية. العقود الذكية تسـتفيد من عدة آليات لضمان هذا المستوى من الأمان والموثوقية[3].

يعتمد أمان العقود الذكية بشـــكل أســـاســـي على التشـــفير والتوقيعات الرقمية. يتم تشفير البيانات المتبادلة والمعاملات بين الأطراف باستخدام مفاتيح خاصة وعامة، مما يضمن أن البيانات لا يمكن قراءتها أو تعديلها إلا من قبل الأطراف المخولة. التوقيعات

1- Nicolas Laurent-Bonne, La re-féodalisation du droit par la blockchain,, in Dalloz IP/IT, N 7-8, juillet-Aout 2019, p 417

2-سناء رحماني طالبة الدكتوراه بمختبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة، كلية العلوم الاسلامية جامعة باتنا. العقود الذكية ودور القواعد الفقهية في تحكيمها، مجلة الاحياء م 22ع 30. يناير 2022,ص227

3- موقع Rejolut يوضـــح أن الطبيعة الشـــفافة للعقود الذكية مع ميزات الأمان القوية تجعلها خيارًا موثوقًا للاسـتخدام في الأعمال، حيث تقضـي على احتمال الخطأ اليدوي والتلاعب مما يزيد من ثقة التنفيذ النهائي. راجع https: //rejolut.com/blog/what-are-advantages-of-smart-contracts

الرقمية توفر طبقة إضافية من الأمان بحيث يمكن التحقق من هوية المشاركين ومنع أي تلاعب في البيانات[1].

التعامل يتم من خلال العقد الذكي بحيث يسجل في سلسلة الكتل بطريقة لا يمكن تغييرها ويمكن الوصـــول إليها من قبل كافة الأطراف المعنية. وهذا يعني أن جميع الأطراف يمكنهم تتبع العمليات والتحقق من صحتها في أي وقت. تُعتبر هذه الخاصية حيوية في الحالات التي تتطلب دقة عالية وشـــفافية، مثل العقود الحكومية والتعاملات المالية الكبيرة، حيث تسهل العقود الذكية عملية المراجعة والتدقيق.

المطلب الثالث: تقليل التكاليف وتحسين سرعة تنفيذ المعاملات

من خلال تحليل كيفية اشـــتغال العقود الذكية، نســـتنتج أنه توفر خفضـــا كبيرا في التكاليف مقارنة بالعقود التقليدية تحســين المعاملات بشــكل جذري عبر إلغاء الحاجة إلى الوســطاء التقليديين مثل البنوك والمحامين، مما يؤدي إلى إزالة الرســوم وتخفيض التكاليف بشكل كبير. وبفضـل التنفيذ التلقائي للشروط، تقلل هذه العقود من الأخطاء البشـرية، مما يمنع النزاعات ويخفض تكاليف الإصـلاح. كما تساهم العقود الذكية في تسريع المعاملات بشكل كبير، حيث يتم التنفيذ الفوري عند تحقق الشروط، مما يوفر الوقت. علاوة على ذلك، تُقلل العقود الذكية من تكاليف التخزين، حيث يتم توقيعها وتخزينها على شـبكات البلوك تشـين بشـكل آمن ومشـفّر، مما يغني عن أنظمة الحفظ المركزية. وأخيرًا، تفتح هذه العقود آفاقًا للتمكين العالمي، حيث تســـمح للشـــركات الصـــغيرة والمتوســـطة بالتعامل عبر الحدود الجغرافية بســـهولة وكفاءة، دون الحاجة لإجراءات قانونية معقدة.

هـذه المزايا تجعـل العقود الـذكيـة خيـارا اقتصـــاديا وفعـالا لإبرام وإدارة العقود، خصوصا في القطاعات التي تعتمد على السرعة والثقة مثل القطاع المصرفي.

1- تقرير من Calibraint يسلط الضوء على أن العقود الذكية تعتمد على البلوكشين الذي يوفر خصائص مثل عدم قابلية التغيير (immutability) والشـفافية، وهذا يجعل من المسـتحيل عمليا تعديل العقد بعد نشـره مما يقلل من الاحتيال ويزيد الأمان، بالإضـــافة إلى أن العقد الذكي ينفذ باســتقلالية دون تدخل وســطاء مما يقلل من نقاط الضعف الأمنيةhttps: //www.calibraint.com/blog/smart-contract-security-benefits .

المبحث الثالث: العقود الذكية وضوابط الشريعة الإسلامية

العقد في الفقه الإسلامي يعتبر من أهم الأسس التي تقوم عليها المعاملات بين الأفراد، حيث يُشكل الإطار القانوني والشرعي لتنظيم العلاقات المالية والاجتماعية وغيرها. تقوم العقود على مبادئ واضحة تهدف إلى تحقيق العدالة والاحترام المتبادل بين الأطراف المتعاقدة، مع ضمان تنفيذ الحقوق والالتزامات بشكل ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل أهمية دراسة العقود في الفقه في فهم كيفية صياغة الاتفاقيات بما يحفظ مصالح الأطراف ويحول دون النزاعات، كما أن العقود تمثل ركيزة أساسية لفهم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي. وتتميز العقود في الفقه الإسلامي بشروط وأركان خاصة تميزها عن العقود في الأنظمة القانونية الوضعية، فهي ترتبط بقواعد شرعية تفصيلية تهدف إلى ضمان مشروعية العقد وصحته. فهل تتوافق شروط وأركان العقد الذكي مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: العقد في الاصطلاح الفقهي وأركانه وشروطه

الفرع الأول: العقد في الاصطلاح الفقهي

ذكر أبو بكر الجصاص أن له معنيين: العقد هو ما يعقده العاقد على أمر يفعله هو أو ما يعقد على غيره فعله على وجه إلزامه إياه فسمى البيع والنكاح وسائر عقود المعاوضات عقوداً لأن كل واحد من طرفي العقد ألزم نفسه الوفاء به، وسمي اليمين على المستقبل عقداً لأن الحالف ألزم نفسه الوفاء بما حلف عليه من الفعل أو الترك، وكذلك العهد والأمانة لأن معطيها قد ألزم نفسه الوفاء بها وكذا كل ما شرط الإنسان على نفسه في شيء يفعله في المستقبل فهو عقد وكذلك النذور وما جرى مجرى ذلك[1].

ولا يسعنا هنا الدخول في نقاش حول انواع العقود. إذ يختلف بعضها عن بعض بوجه عام في الأساس الذي تقوم عليه، والموضوع الذي تهدف إليه، والخصائص التي تمتاز بها، والصفات والأحكام التي تعتريها، وغير ذلك من الاعتبارات الشرعية.

الفرع الثاني: أركان وشروط العقد

العقد هو رابط قانوني أو شرعي يربط بين طرفين أو أكثر، بهدف إحداث أثر قانوني في موضوع معين، وهو من أهم وسائل تنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات في

1- أحكام القرآن للجصاص في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ [المائدة: 1]، ج2 ص 294، 295.

مختلف مجالات الحياة. في الفقه الإسلامي، وأيضا في القوانين الوضعية، يرتكز العقد علىٰ أركان وشـــروط محددة لضـــمان صـــحته ونفاذه، منها العاقدان اللذان يعبّران عن إرادتيهما بإيجاب وقبول، ومحل العقد الذي يجب أن يكون مشـــروعا ومحددا، بالإضافة إلىٰ شروط أخرىٰ مرتبطة بالأهلية والرضا والسبب المشروع.

أركان العقد التي اشـــترطها الفقهاء في كتبهم وهي: طرفا العقد، والمعقود عليه وصـــيغة العقد[1]. ولا يتســـع المقام هنا للدخول في الاختلافات الفقهية بين الجمهور والحنفية. ويقصد بطرفي العقد العاقدان جائزا التصرف، ويشترط فيهما العقل فلا ينعقد بيع المجنون والصـبي الذي لا يعقل، كما اشـترط الشـافعي البلوغ أيضـا[2]. صـيغة العقد ويقصد بالصيغة تقابل الإيجاب والقبول، حيث يعد الإيجاب تعبيرا نهائيا، جازما، قاطع الدلالة علىٰ اتجاه إرادة من صدر منه إلىٰ قبول التعاقد وفقا لشروط معينة[3].

مع التقدم التكنولوجي السريع وظهور تقنيات مثل العقود الذكية المبنية علىٰ البلوك تشين، أصبح من الضروري إعادة النظر في أركان وشروط العقود التقليدية. هذه العقود الرقمية، التي تُنفّذ تلقائيا بناء علىٰ شـــروط مبرمجة مســـبقا، تهدف إلىٰ حماية حقوق الأطراف وتقليل الاعتماد علىٰ الوسـطاء القانونيين. ومع ذلك، تبقىٰ صـحة هذه العقود وفعاليتها مرتبطة بمدىٰ تحقيقها للأركان والشـــروط الجوهرية للعقد، مثل التراضـــي والموضوع المشروع.

المطلب الثاني: العقد الذكي شروطه وأركانه

بعد التعريف بالعقد الذكي في المطلب الســـابق، نتناول في هذا المطلب تحديد شـروطه ومكوناته الأسـاسـية، وذلك من خلال مقارنة تحليلية مع العقود التقليدية، مع مراعاة ما يتطلبه الشرع الإسلامي من ضوابط في صياغة العقود.

عد اسـتعراض خصـائص العقود الذكية وآلية عملها، يمكن تحديد خمسـة عناصـر أســـاســـية تقوم عليها. هذه العناصـــر وهي: الأطراف المتعاقدة، وموضـــوع العقد، والتوقيعات الرقمية، وبنود الاتفاق، بالإضافة إلىٰ المنصة الإلكترونية اللامركزية.

1- محمد بن عبد الواحد بن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، دار الفكر، (ط/2)، بيروت، ج **6** ص **248**

2- مجموعة من المؤلفين، كتاب الفقه المنهجي علىٰ مذهب الامام الشافعي، ج**6**، ص **12** بتصرف

3- محمود جمال الدين زكي، الوجيز في النظرية العامة للالتزامات، بدون ناشر، **1978**م، ص **77**

الفرع الأول: الموقعون أو أطراف العقد

يمثلون الأطراف المشـــاركة في العقود الذكية، والراغبون في تنفيذ العقد، بغية تحقيق آثاره وجني ثماره وفق شـروط معينة، وهم مجهولو الهوية غالباً، خصـوصـاً إذا كانت سـلسـلة الكتل (Blockchain) ذات النوع المفتوح المصـدر[1]. وأطراف العقد الذكي أيا كان عددهم وصـــفتهم فهم يعملون على توثيق اتفاقهم رقمياً، ويمكن أن يكون كل منهم عبارة عن برنامج حاســوب مؤتمت أو يكون أحدهما برنامج حاســوب مؤتمت، والآخر شـخص طبيعي[2]. فالمتعاقدان في العقد الذكي، يمكن من الناحية النظرية أن يتم التأكد من وجودهما الفعلي وأهليتهما للتعاقد من حيث الســـن والأهلية العقلية، وذلك بسـؤالهما عند فتح الحسـاب وبدأ العلاقة التعاقدية، أما من الناحية التطبيقية الفعلية فإن ذلك لا يكون إلا بسؤال المتعاقد نفسه إذ لا يمكن في العقود الذكية سبق التعرف على شـخصـية الطرف الآخر الذي من الممكن في الحقيقة أن يكون إما وهميا "روبوت" أو دون سن التعاقد القانونية[3].

الفرع الثاني: موضوع الاتفاق

يعرف موضـوع الاتفاق في العقود الذكية بأنه الشـيء الذي يقع عليه العقد، سـواء كان سـلعة، خدمة، أو حقاً. ولكي يكون هذا الموضـوع صـحيحاً من الناحية القانونية، يجب أن يكون موجوداً، أو قابلاً للوجود، وممكن التحقق منه آلياً. إن القـدرة على التحقق من موضوع العقد بشكل تلقائي دون تدخل بشري هي السمة التي تميز العقود الذكية، وتجعل منها أداة فعالة لضمان تنفيذ الالتزامات بشكل دقيق.

وموضـوع الاتفاق أو العقد محل العقد أو موضـوعه هو ما يقوم به البرنامج بحيث يتمكن من تقييد كافة الأمور المتعلقة بالمحل للتعامل معها تقنيا.[4] وحدد الفقهاء شـروطا للمعقود عليه لا بد من توافرها، وهذه الشـروط متحققة في العقود الذكية، وإن

1- العياشي الصادق فداد العقود الذكية (Smart Contracts)، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الرابعة والعشرون منظمة التعاون الإسلامي، دبي، 2019، ص 17.

2- نصـــر أبو الفتوح فريد، العقود الذكية بين الواقع والمأمول، دراســـة تحليلية مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، المجل الثامن والعشرون، العدد الثاني، 2020 م، ص 509 .

3- سليمان نواف فتحي، عقود التجارة الإلكترونية وقواعد إبرامها، ط1، 2015م، ص 114.

4-أحمد عيد عبد الحميد، تقنية بلوك تشين (Blockchain) وأثرها في أحكام العقود الذكية، دراسة فقهية مقارنة، مصر، ص 1351.

كان بعضها يأتي بشكلية تخالف ما عليه العقود التقليدية وكذا العقود الإلكترونية[1]. نجد إذن أن موضوع الاتفاق في العقود الذكية هو المكون الأساسي الذي يمكن الوصول إليه بشكل مباشر ودون عوائق، سواء كان سلعة أو خدمة. فالعقد الذكي يجب أن يمتلك نقطة وصول مباشرة لهذا المكون لضمان تنفيذه. على سبيل المثال، في حال شراء تذكرة طيران عبر عقد ذكي، يقوم البرنامج بحجز المبلغ في محفظة المشتري، ويتم تحويله تلقائيًا إلى شركة الطيران فور إصدار التذكرة الإلكترونية، مما يضمن دقة التنفيذ وسلامة العملية.وعليه فإن نظام العقود الذكية، يقدم توصيفا كاملا لكل من المالين المتبادلين في العقد بحيث لا يوجد أي مجال للشك في نوع المال وخصائصه وجميع أوصافه، فتنعدم أي جهالة فيما يتم التعاقد عليه من أموال وفضلا عن ذلك يقوم النظام اللامركزي لسلاسل الكتل بالتأكد من وجود المالين المتعاقد عليهما وجودا حقيقيا يستدعي التنفيذ الفوري للعقد من خلال نظام البلوك شين اللامركزي نفسه[2].

الفرع الثالث: التوقيعات الرقمية

دخل الأطراف في العقود الذكية عبر التوقيعات الرقمية، التي تعد جوهرا لضمان الأمان والموثوقية. فالتوقيع الرقمي هو بمثابة بصمة إلكترونية فريدة تؤكد هوية المتعاقد وتعبر عن موافقته على شروط العقد، مما يمنع أي تلاعب أو إنكار لاحق. هذا التوقيع، المدعوم بتقنية التشفير، يضمن أن العقد مُبرم بشكل صحيح وأن حقوق الأطراف مصانة بشكل كامل. حيث يتاح لكافة المشاركين الدخول في الاتفاق عن طريق توقيع العقد عبر المفاتيح الخاصة لكل طرف.

الفرع الرابع: شروط العقد

تتم برمجة شروط العقد الذكي في كود حاسوبي، حيث يجب أن تكون واضحة ودقيقة وقابلة للتنفيذ التلقائي. هذه الشروط تحدد التزامات الأطراف وآلية تنفيذها، مثل تحويل الأموال أو تسليم الأصول، بناءً على وقوع حدث معين. إن الدقة في صياغة هذه الشروط أمر حاسم، إذ لا يمكن تعديلها بعد نشر العقد على شبكة البلوك تشين. فالشروط المحددة يجب أن يتضمن العقد الذكي على بنود وشروط محددة،

1- عمر الجميلي العقود الذكية واقعها وعلاقتها بالعملات الافتراضية، ضمن بحوث مجمع الفقه الإسلامي الدورة **24** دبي ص **22**

2-د. منذر قحف ود. محمد الشريف العمري، العقود الذكية، بحث مقدم في مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، دبي، **2019**، ص **12**

وهي تمثل سلسلة دقيقة من العمليات التي يجب على جميع المشاركين التوقيع عليها وإبداء الرضا والموافقة عليها. ويلزم وصف هذه المصطلحات بطريقة رياضية بالكامل واستخدام لغة برمجة مناسبة لبيئة العقد الذكي الخاصة[1].

الفرع الخامس: البيئة الالكترونية

تمثّل البيئة الإلكترونية اللامركزية الأساس الذي تنطلق منه العقود الذكية لتعمل بفعالية. هذه المنصة، التي تتميز بالشفافية والأمان، تتيح للمستخدمين نشر العقود وإبرامها بثقة. وتُعدّ شبكة إيثيريوم المثال الأبرز والأكثر ملاءمة لهذه البيئة، بفضل دعمها لتشفير البيانات وإدارة المعاملات بشكل آلي. فالبيئة الإلكترونية هي المنصة اللامركزية التي يتم من خلالها نشر العقد الذكي وإتاحته لكافة المستخدمين فيجب أن توجد العقود الذكية في هذه البيئة الإلكترونية لكي تعمل بشكل صحيح، حيث تحتاج هذه البيئة إلى دعم استخدام تشفير المفتاح العام الذي يمكن المستخدمين من تسجيل الخروج للمعاملة والمصادقة عليها من خلال رموز التشفير الفريدة، كما تتطلب البيئة الإلكترونية للعقود الذكية وجود قاعدة بيانات مفتوحة وغير مركزية مؤتمتة بالكامل، ويمكن لجميع أطراف العقد الوثوق بها، وتمثل سلسلة الكتل الايثيريوم (Blockchain Ethereum)البيئة المناسبة والمثالية للعقود الذكية في الوقت الحالي[2].

بالنظر إلى مختلف العناصر السابقة بنوع من التمعن، نجد أن هناك استجابة كبيرة لمكونات العقد بالمقارنة مع الشروط وبالضوابط الشرعية. إذا فمن الناحية الشكلية يمكن القول إن العقود الذكية قد استوفت جميع أركان العقد المقررة شرعا من وجود المتعاقدين وأهليتهما للتعاقد أي صلاحيتهما للإلزام والالتزام [3]. وتوفر صيغة العقد والتي تكون عبارة عن نقرة زر للموافقة على العقد، كما تتحقق شروط المعقود عليه من وجود للمال المملوك المقدور على تسليمه، غير أن الإشكال الواقع في العقود الذكية يتلخص في نوع المال المتبادل ومدى اعتباره مالا متقوما، إذ لا تتم العقود الذكية إلا بواسطة العملات الافتراضية والتي لم يتوصل بعد إلى اعتبارها مالا متقوما.

1- محمد بدر أحمد عثمان الكوح، ماهية العقود الذكية، مجلة جامعة الأزهر، الاصدار الأول، ع 39، يناير/مارس 2024 ص30.

2- الفتوح فريد العقود الذكية بين الواقع والمأمول، المرجع السابق، ص 536.

3- محمد أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد، دار الفكر العربي، ص 302

تظهر مقارنة العقود التقليدية بالعقود الذكية وجود العديد من أوجه التشابه والاختلاف المهمة. فيما يتعلق بنقاط التشابه، فإن كلا النوعين يشتركان في أركان العقد الأساسية وهي العاقدان والصيغة والمعقود عليه، كما يتطلب كلاهما ضرورة الرضا من خلال اشتراط رضا الطرفين المتعاقدين، بالإضافة إلى المشروعية التي تستوجب كون العقد مشروعاً وغير مخالف للقانون والشرع.

أما بالنسبة لنقاط الاختلاف، فتتضح في عدة جوانب رئيسية. من ناحية آلية التنفيذ، تتميز العقود الذكية بالتنفيذ الآلي مقابل التنفيذ اليدوي في العقود التقليدية، مما يضمن تطبيق الشروط بدقة ودون تدخل بشري. وفيما يخص الشفافية، فإن العقود الذكية أكثر شفافية حيث يمكن لأي شخص مراجعة الكود البرمجي والتحقق من آلية عمله. كما تختلف إمكانية التعديل بين النوعين، حيث تتسم العقود التقليدية بقابليتها للتعديل بسهولة أكبر من العقود الذكية التي تكون أكثر ثباتاً بمجرد نشرها. وأخيراً، تتفوق العقود الذكية من ناحية التكلفة والوقت، حيث تقلل من التكاليف والوقت المطلوب للتنفيذ مقارنة بالطرق التقليدية.

خاتمة:

تتطلب العقود الذكية توفر مجموعة من الشروط التقنية والقانونية والشرعية لضمان صحة تطبيقها وفعاليتها. وبينما تشترك مع العقود التقليدية في الأركان الأساسية، إلا أنها تتميز بخصائص تقنية فريدة تستدعي وضع ضوابط شرعية خاصة تضمن توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يفتح المجال أمام تطوير أدوات مالية إسلامية مبتكرة تجمع بين الأصالة الشرعية والحداثة التقنية.

أولا: الشروط الأساسية للعقد الذكي

الشروط التقنية: لضمان عمل العقود الذكية بفعالية وكفاءة، يجب مراعاة عدة جوانب تقنية حاسمة. أولا، تُعد البرمجة الصحيحة الخالية من الأخطاء والثغرات شرطًا أساسيا لضمان تنفيذ العقد بدقة. ثانيا، يُعتبر الأمان السيبراني ضروريا لتوفير حماية قوية ضد أي محاولات للاختراق أو التلاعب. وأخيرا، تُعد قابلية التشغيل البيني (Interoperability) مهمة لتمكين العقد من التفاعل بسلاسة مع منصات البلوك تشين المختلفة والأنظمة الخارجية، مما يعزز من مرونته وانتشاره.

الشروط القانونية والشرعية: تعتمد صحة العقد الذكي على ثلاثة أركان أساسية تضمن توافقه مع الضوابط الشرعية: أولا، الرضا والإيجاب والقبول، حيث يجب أن

يتحقق التطابق الكامل بين إرادة الأطراف. ثانيا، الأهلية الكاملة، وهي شرط أساسي لجميع المتعاقدين. وأخيرا، المحل المشروع، الذي يقتضي أن يكون موضوع العقد متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: المكونات الأساسية للعقد الذكي

المكونات التقنية: يتعلق الامر بالكود البرمجي وهو النص البرمجي الذي يحدد شروط وأحكام العقد ثم البيانات المدخلة وهي المعلومات اللازمة لتشغيل العقد. بالإضافة إلى آليات التشغيل التلقائي لخوارزميات المسؤولة عن التنفيذ الآلي للعقد. وفي الأخير نجد واجهات التفاعل الخارجي، وهي مجموع الروابط التي تمكن العقد من التفاعل مع البيانات والأنظمة الخارجية.

المكونات القانونية والشرعية: يتطلب وضع العقود الشرعية الالتزام بعدة عناصر أساسية لضمان صحتها وفعاليتها وفقا للأحكام الإسلامية. أولا، يجب التأكد من الصيغة الشرعية من خلال التعبير الواضح عن الإيجاب والقبول بما يتوافق مع أحكام الفقه الإسلامي، حيث يعتبر هذا التعبير الصريح أساسا لانعقاد العقد. ثانيا، ينبغي تحديد الحقوق والالتزامات بشكل دقيق ومفصل، وذلك من خلال بيان دقيق لحقوق وواجبات كل طرف من أطراف العقد، مما يضمن وضوح المسؤوليات ويقلل من احتمالية نشوء الخلافات. وأخيرا، من الضروري وضع آليات حل النزاعات الشرعية التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية لحل الخلافات التي قد تنشأ عن تطبيق العقد، مما يوفر إطارا عادلا وشرعيا لتسوية أي نزاعات قد تحدث مستقبلا.

ثالثا: توصيات يجب توفرها لضمان توافق العقود الذكية للمتطلبات الشرعية

- وضوح الشروط: يجب أن تكون جميع شروط العقد واضحة ومفهومة لجميع الأطراف.
- عدم الغرر: تجنب الغموض والجهالة في شروط العقد.
- العدالة في التوزيع: ضمان عدالة توزيع الحقوق والالتزامات بين الأطراف.
- تجنب الربا: عدم احتواء العقد على أي شكل من أشكال الربا المحرم شرعاً.
- الرقابة الشرعية: ضرورة وجود آليات للرقابة الشرعية على تطبيق العقد.
- المرونة للظروف الاستثنائية: إتاحة آليات للتعامل مع الظروف الطارئة بما يتوافق مع مبادئ الفقه الإسلامي.
- الحفاظ على الخصوصية: ضمان حماية خصوصية الأطراف المتعاقدة وفقا للضوابط الشرعية.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- ابن فارس، أحمد – مقاييس اللغة –دار الفكر – 1979 .
- ابن منظور، محمد بن مكرم – لسان العرب –دار صادر – د.ت .
- أبو زهرة، محمد – الملكية ونظرية العقد –دار الفكر العربي – 2013 .
- أبو غدة، عبد الستار – "العقود الذكية والبنوك الرقمية والبلوك شين" – الاقتصاد الإسلامي – ندوة البركة 39، 8-9 رمضان 1440هـ/مايو 2019م – 214.
- أحمد علي صالح ضبش "تقنية العقود الذكية وأثرها في استقرار المعاملات المالية" مؤتمر دور الشريعة والقانون في استقرار المجتمعات – المؤتمر العلمي الأول لكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر الشريف، 12 شعبان 1439هـ/28 أبريل 2018م.
- بسمان، نواف فتحي – عقود التجارة الإلكترونية وقواعد إبرامها –دار الفكر الجامعي – 2015 .
- حمد عبد الحميد – "تقنية بلوك تشين Blockchain وأثرها في أحكام العقود الذكية، دراسة فقهية مقارنة" – مجلة الشريعة والقانون – 2020 – 1329-1336
- خالد ممدوح إبراهيم – "إبرام العقد الإلكتروني" – مجلة البحوث والدراسات العربية – 2014/2015
- رحماني سناء – "العقود الذكية ودور القواعد الفقهية في تحكيمها" – مجلة الإحياء – المجلد 22، العدد 30، يناير 2022 – ص227.
- زاهرة بني عامر، وألاء تحسين "استكشاف تقنية البلوك شين وتطبيقاتها في المالية الإسلامية" – مؤتمر: البلوك شين، وثورة الابتكارات في منظمات العمال – تمكين للتنمية الإدارية والفنية، البحر الميت، الأردن، 20-21 مارس 2019م.
- الزحيلي، وهبة بن مصطفى – الفقه الإسلامي وأدلته –دار الفكر – 2006 .
- زكي، محمود جمال الدين – الوجيز في النظرية العامة للالتزامات –بدون ناشر – 1978 .
- عبد الرحمن العبد اللطيف- قواعد وضوابط التيسير في الشريعة- رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1415ه.
- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز .النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية .مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة https: //www.example.com .
- عبد الواحد بن الهمام، محمد – فتح القدير شرح الهداية –دار الفكر – 1995 .
- عمر الجميل – "العقود الذكية واقعها وعلاقتها بالعملات الافتراضية "– بحوث مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي –الدورة 24، دبي، 2019.

- العياشـــي الصـــادق فداد – "العقود الذكية – (Smart Contracts)" مؤتمر مجمع الفقه الإسـلامي الدولي –الدورة الرابعة والعشـرون، منظمة التعاون الإسـلامي، دبي، 2019.
- الفيروزآبادي، مجد الدين – القاموس المحيط –مؤســـســـة الرســـالة للطباعة والنشر والتوزيع – 2005 .
- مجموعة من المؤلفين، كتاب الفقه المنهجي على مذهب الامام الشافعي.
- محمد بدر احمد عثمان الكوح – "العقود الذكية" – مجلة جامعة الأزهر – الإصدار الأول، العدد 39، يناير/مارس 2024 .
- مصــطفى النمر – "بلوك تشــين نحو آفاق جديدة "– تقرير المعهد المصــري للدراسات السياسية والاستراتيجية –إسطنبول، نوفمبر 2017 .
- منذر قحف، ومحمد الشريف العمري – "العقود الذكية "– مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي –الدورة الرابعة والعشرون، دبي، 2019 .
- ناصــر بن عبد الله الميمان- القواعد والضــوابط الفقهية عن شــيخ الإســلام ابن تيمية في كتاب الطهارة والصلاة- ط 2، 2005.
- نصــر أبو الفتوح فريد – "العقود الذكية بين الواقع والمأمول، دراســة تحليلية– "مجلة الأمن والقانون –أكاديمية شرطة دبي، المجلد 28، العدد 2، 2020 .
- الهاشـمي، محمد- القواعد والضـوابط الفقهية عند شـيخ الإسـلام ابن تيمية في الأيمان والنذور- المكتبة المكية، ط1، 2006م.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

مقالات في مجلات:

- Nicolas Laurent-Bonne. La re-féodalisation du droit par la blockchain. Dalloz IP/IT, N 7-8, juillet-août 2019, p417.

مقالات في مواقع إلكترونية :

- Szabo, N. (1996). Smart Contracts: Building Blocks for Digital Markets. https: //www.fon.hum.uva.nl/rob/Courses/InformationInSpeech/CDROM/Literature/LOTwinterschool2006/szabo.best.vwh.net/smart_contracts_2.html
- Oxford Learner’s Dictionaries. Cryptocurrency. https: //www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/cryptocurrency, accessed on 2/6/2021.
- Calibraint. Smart Contract Security Benefits. https: //www.calibraint.com/blog/smart-contract-security-benefits
- Rejolut. What Are Advantages of Smart Contracts. https: //rejolut.com/blog/what-are-advantages-of-smart-contracts

التوصيات الختامية للمؤتمر الدولي الثاني للذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية

انطلاقا من أهداف المؤتمر في تعزيز التكامل بين العلوم الشرعية والتقنية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة المقاصد الشرعية والقانونية، خلص المشاركون إلى جملة من التوصيات التي تم تصنيفها ضمن المحاور الآتية:

المحور الأول: التأصيل الفقهي والاجتهاد في عصر الذكاء الاصطناعي

1. التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي وسيلة مساعدة للاجتهاد الشرعي، وليس بديلا عن الفقيه أو المجتهد.
2. اعتماد المقاصد الشرعية ميزانا أعلى لتقويم مخرجات الأنظمة الذكية وضبط توجيهها.
3. دعم الاجتهاد الجماعي داخل المجامع الفقهية لدراسة النوازل التقنية المستجدة وتقديم رؤى شرعية منضبطة.
4. ربط أدوات الذكاء الاصطناعي بمصادر شرعية موثوقة تشرف عليها هيئات علمية معتمدة لضمان سلامة المرجعية.
5. إنشاء لجان شرعية تقنية دائمة لمراجعة المحتوى المنتج بالذكاء الاصطناعي، والتثبت من مطابقته للضوابط الشرعية.

المحور الثاني: حوسبة التراث وتحليل النصوص الشرعية

6. بناء قواعد بيانات فقهية معيارية لتدريب النماذج الذكية على النصوص الشرعية الصحيحة والمعتمدة.
7. تطوير نماذج لغوية عربية متخصصة في العلوم الشرعية بإشراف مشترك بين الفقهاء والتقنيين.
8. إدماج الذكاء الاصطناعي في خدمة المخطوطات وتحقيق النصوص، عبر إنشاء قواعد بيانات للخطوط والأختام والعلامات المميزة.
9. إنشاء أنظمة هجينة تجمع بين الذكاء الرمزي (Symbolic AI) والتعلم الآلي (Machine Learning) لتعزيز الدقة في معالجة النصوص الشرعية.
10. تشجيع إجراء دراسات مقارنة بين تقنيات الذكاء الاصطناعي المختلفة في خدمة العلوم الشرعية وتحليل نصوصها.

المحور الثالث: الأخلاقيات والحوكمة والملكية الفكرية

11. وضع ميثاق أخلاقي شرعي ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات الفتوىٰ والتعليم والدعوة والبحث العلمي.

12. تفعيل لجان أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لضبط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وفق المعايير الشرعية والقانونية.

13. إنشاء هيئة وطنية متعددة التخصصات تُعنىٰ بمتابعة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ووضع أطر الحوكمة المناسبة.

14. دراسة حقوق الملكية الفكرية للأعمال المنتجة بواسطة الذكاء الاصطناعي، ووضع الضوابط الشرعية والقانونية لحمايتها.

15. تعزيز مبادئ الشفافية وقابلية التفسير في الخوارزميات المستخدمة بالمجالات القضائية والبحثية، بما يضمن العدالة والمساءلة.

المحور الرابع: القانون والعدالة الإلكترونية

16. سن تشريعات واضحة تحدد مجالات الاستخدام المباح والممنوع لتقنيات الذكاء الاصطناعي بما ينسجم مع القيم الشرعية ومبادئ العدالة.

17. وضع أطر قانونية دقيقة للتراخيص والمسؤولية عن مخرجات الأنظمة الذكية ومآلات استخدامها.

18. إدماج الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة كأداة مساعدة للقاضي دون أن تكون بديلا عن الحكم البشري.

19. تطوير قدرات القضاة والموظفين في التعامل مع الأنظمة الذكية، من خلال برامج تدريبية متخصصة.

20. تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجرائم السيبرانية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتبادل الخبرات في هذا المجال.

المحور الخامس: التطبيقات المعاصرة – التعليم والتمويل الإسلامي

21. إدراج مقررات علمية في الذكاء الاصطناعي ضمن برامج الدراسات الشرعية والفقهية.

22. تنظيم ملتقيات علمية وورش عمل دورية حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات الشريعة والتمويل الإسلامي.

23. تشجيع إعداد رسائل جامعية تطبيقية تُعنى بتقاطع الذكاء الاصطناعي مع الفقه ومقاصد الشريعة.

24. مأسسة التعاون بين كليات الشريعة وأقسام الحوسبة والذكاء الاصطناعي في الجامعات ومراكز البحث.

25. إعداد منصات تعليمية ذكية تدعم التعلم التكيفي وتُسهم في تطوير طرق تدريس العلوم الشرعية.

26. تطوير أدوات تقنية متقدمة للكشف عن الانتحال العلمي في البحوث الشرعية والأكاديمية.

27. التنسيق مع الجهات المعنية بقطاع التمويل الإسلامي لصياغة معايير وقواعد قانونية موحدة في استخدام الذكاء الاصطناعي بما يضمن الانسجام مع أحكام الشريعة.

...

تمثل هذه التوصيات خريطة طريق نحو تفعيل دور الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية بما يحقق التكامل بين الأصالة والمعاصرة، ويضمن الاستخدام الرشيد للتقنيات الحديثة في خدمة المقاصد الشرعية والعدالة الإنسانية، ويُوصى بمتابعة تنفيذها من قبل المؤسسات الأكاديمية والبحثية والفقهية والتشريعية لضمان استدامة الأثر وتحقيق المنفعة العامة.

فهرس موضوعات أعمال المؤتمر	ص
تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور عبد العزيز أيت المكي عميد كلية الشريعة بأيت ملول - جامعة ابن زهر	9
تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد محمد سعيد السَّعدي عميد كلية الشريعة، بأكاديمية باشاك شهير للعلوم العربية والإسلامية في إسطنبول	13
تقديم الأستاذة الدكتورة المهندسة ابتسام إبراهيم بيضون أستاذة أصول الدين في الجامعة العالمية في بيروت - لبنان	15
تقديم مدير المؤتمر فضيلة الأستاذ الدكتور مولاي عبد الله قاسمي	17
الجزء الأول **الفقه في عصر الذكاء الاصطناعي: تأصيل، تحليل، وتعليم**	21
المحور الأول: التأصيل الفقهي والاجتهاد في عصر الذكاء الاصطناعي	23
أثر التَّمهير الفقهيّ في توجيه الذَّكاء الاصطناعيّ في الفتوى أ.د. أحمد محمّد سعيد السَّعديّ	25
مركزية فقه الواقع في صناعة الفتوى وأهم التحديات المعاصرة أ.د. سيدي محمد الوردي	53
معايير التعامل مع الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية أ.د فهد بن عبد الرحمن اليحيى	83
تقييم أداء الذكاء الاصطناعي في المقادير الشرعية أ.د. عبد الله محمد سليمان السالم	99
توليد المعرفة الشرعية والقانونية بالذكاء الاصطناعي في الأبحاث ومصير الاجتهاد الإنساني ذ. حمزة الشهبي	119
استثمار الذكار الاصطناعي في الاجتهاد المصلحي؛ آفاق وتحديات ذ. محمد الحسن وادي الرحمة	143
الذكاء الاصطناعي وأثره في الصناعة الفقهية ذ. الحسين ايت موسى	171
الذكاء الاصطناعي وصناعة الفقه من خلال خصوصية الاستحضار، فوائد ومحاذير ذ. موسى اعدي	197

توظيف تقنيَّات الذَّكاء الاصطناعيِّ في الكشف عن المصلحة الشَّرعيَّة –دراسةٌ نقديةٌّ– GEMINI نموذجا ذة. رغد أنس طرابيشي 213
المحور الثاني: حوسبة التراث وتحليل النصوص الشرعية 245
مجالات توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) في تحقيق المخطوطات "المخطوطات الحديثيَّة نموذجًا" د. عبد الله بن محمد السُّحيم 247
التعلم العميق القابل للتفسير XAI، في خدمة علم الحديث: دراسة نظرية نحو التطبيقات العملية ضمن المشروع العالمي لحوسبة التراث العلمي لأمة الإسلام ذ. نور الدين ليلي 299
نمذجة الاستدلال الفقهي: تأصيل وتطبيق: القياس أنموذجا ذ. محمد الصغير 315
الذكاء الاصطناعي وتحليل سياقات النصوص الشرعية: معالم التوظيف وإكراهاته ذ. محمد ابلا 353
المحور الثالث: التطبيقات المعاصرة: التعليم 377
توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز تعليم أصول الفقه في المرحلة الجامعية أ.د أحمد بن سعيد العواجي 379
توظيف الذكاء الاصطناعي في تعلم العلوم الشرعية في المرحلة الجامعية الأولى: دراسة تطبيقية على مقرر حقوق الإنسان في الإسلام. أ-د. علي محمد أسعد 411
الجزء الثاني: من العدالة الرقمية إلى التمويل الإسلامي: أخلاقيات، حوكمة، وملكية فكرية 441
المحور الرابع: الأخلاقيات والحوكمة والملكية الفكرية 443
الذكاء الاصطناعي وتحليل النصوص الشرعية: من مخاطر التضليل إلى أخلاقيات الاستخدام (دراسة تحليلية نقدية) أ-دة. المهندسة ابتسام إبراهيم بيضون 445
الأُطُر الأخلاقية والضوابط الشرعية والقانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي - دراسةٌ وصفيةٌ مقارنة د. عبد المحسن بن سعيد بن حسين الشَّعْشَعِي 465
الإشكاليات الأخلاقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني أ.د عبد الوهاب عبد الله المعمري 513

قضايا حقوق الملكية الفكرية لمخرجات الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي والقانون المقارن د. محمد اغزن 537
المحور الخامس: القانون والعدالة الإلكترونية 589
ضوابط استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي والقانون المغربي د. جابر بن فريد الأنصاري 591
دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية وتعزيز أدوات التحقيق الجنائي دة. سعيدة حليمي 625
الذكاء الاصطناعي وسؤال تسهيل الولوج إلى العدالة د. عبد اللطيف الحسناوي 649
الذكاء الاصطناعي بين تسريع الإجراءات ودعم القرار القضائي ذ. محمد الدقيواق 679
المحور السادس: التطبيقات المعاصرة؛ التمويل الإسلامي 703
توظيف الذكاء الاصطناعي في الامتثال الشرعي لشركات التأمين التكافلي ذ. الحسن هلالي 705
العقود الذكية بين التيسير التقني والضوابط الشرعية ذ: عبد العزيز عزوزي 731
التوصيات الختامية 757